

فضيلةِ الشَّيخ الدُّكتور المُسنِدِ عبدِ الرَّحمن الكوثر_حفظه اللهُ _ عضو هيئةِ التَّدريس بجامعة طّيبةَ بالمدينة المنوَّرة (سابقًا) وأستاذ الحديث، وعلومه لمركز ابن الجزريِّ الإسلاميِّ بالبحرين (حاليا)

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا رسول الله، المبعوثِ رحمةً للعالمينَ، وعلى الله وصحبه أجمعينَ، أمَّا بعدُ:

فإنَّ كتابَ «زُجاجة المصابيح»: كتابٌ عظيمٌ في أدلَّة الإمامِ الأعظَم أبي حنيفة النُّعمانِ عليه الرَّحمةُ والرضوانُ -، لمؤلِّفه العالِم الرَّبَانيِّ المحدِّثِ الجَليلِ الفقيهِ النَّبيلِ العلَّامةِ الشَّيخِ أبي الحسناتِ عبدِ الله الشَّاه بنِ الشَّيخِ العلَّامة حسَن الحيدر آباديِّ، المعروفِ بـ«محدِّث الدَّكَن» المُتوفَّى سنةَ ١٣٨٤ من هجرة سيِّد المرسلينَ، عليه أفضلُ الصَّلاةُ، وأتمُّ التَّسليم.

لقد أحسنَ المؤلّف رحمه الله إلى طلبة العِلم بتأليف هذا الكتاب، حيثُ إنَّه جمَعَ فيه أدلّة الفقهاء الحنفيَّة، وإنْ يُشارك فيها الفقهاء الآخرونَ أيضًا من المذاهب الفقهيَّة المتبوعة، فهذا كتابٌ عظيمٌ في أحاديث الأحكام، إذا احتاجَ طالبُ العلم إلى البحثِ عن أدلّة الفقهِ الحنفيِّ؛ فإنّه يَجدُ بُغيتَه في هذا الكتاب، ويُنادي هذا الكتابُ بأعلى صوتِه أنَّ مذهبَ الإمامِ أبي حنيفة رحمه الله قائمٌ على الأدلّة، لا كما زعمَ مَن لم يَبحث عن أدلّة الإمام ورحمه الله ، فهذا الكتابُ يَرُدُّ على مَن ظنَّ أنَّ المذهبَ الحنفيَّ قائمٌ على الآراء، وليسَ له اعتمادٌ على الكتاب والسُّنَّة، فمَن أساءَ الظَّنَّ بفقيه الأُمَّةِ؛ فقد وقعَ في الغُمَّة، قال تعالى: ﴿إِنَّ بَقْضَ الظَّنَ إِنَّهُ ﴾ [الحجُرات: ١٦]، و قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ:

"إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ»، هذا وإنَّ هذا الكتابَ جامعٌ لأبواب العبادات والمعاملات، والحُدود والجِنايات، والبُيوع وما إلى ذلك، فجزى الله تعالى المؤلِّف والمحقِّق عن الإسلام والمسلمين خيرَ الجَزَاء، هذا وكان الكِتابُ مطبوعًا قديمًا، ولكنَّه كانَ في حاجةٍ إلى التَّحقيقِ والتَّخريج، وقد مضى على ذلك بُرهة من الزَّمان، فقامَ الشَّابُ الصَّالحُ الموفَّقُ للخيرِ: الشَّيخُ أبو سهلٍ محمَّد سعد رحمت الله بتحقيقِه، وتخريجِ أحاديثه، وتوضيحِ ما يُحتاجُ إليه مِن غريب الحديثِ، ولم يكتفِ بهذا فقط، بل حاولَ أنْ يجمعَ ما فاتَ المؤلِّف من دلائِل السَّادة الأحنافِ من مصادِرَ قيَّمةٍ مثل: التَّجريدِ للإمام القُدوريِّ، وشرحِ مختصر الطَّحاويِّ للجصَّاص الرَّازيِّ وغيرِهما، فأحسَنَ وأجادَ.

أسألُ الله تعالى أنْ ينفعَ بتحقيقه، كما نفعَ بأصلِه، وأنْ يجزيَه اللهُ الجزاءَ الأولى، وأنْ يُبارِكَ في عمرِه وعِملِه وذرِّيَّته وفي ماله، وأنْ يُوفِّقَه دائمًا لخدمة السُّنَّة المطهَّرَةِ تأليفًا وتصنيفًا، وتحقيقًا وشرحًا، وتعليمًا وتدريسًا، إنَّه سبحانَه وليُّ التَّوفيقِ.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصحبه، وباركَ وسلَّمَ.

كتبهُ العبدُ الفقيرُ إلى ربَّه الجليلِ عبدُ الرَّحمن الكوثرُ

عفا الله عنه وعافاه،

وجعلَ آخرتَه خيرًا من أُولاهُ، وجعلَ خيرَ أيَّامه يومَ يلقاه،

ابنُ الشَّيخ محمَّد عاشق إلهي

رواهُ اللهُ من الكوثر الأَحلي، وأسكنه الفردوسَ الأَعلى





بقلم: عبدِ اللهِ المعروفيِّ نائب رئيسِ قِسم التَّخصُّص في الحديث الشَّريف بجامعة دار العُلوم ديوبند، الهند

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسوله الأمينِ سيِّدِنا ومولانا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعينَ، وبعدُ:

فإنَّ جهودَ علماء الهند في خدمة السَّنَةِ المشرَّفةِ غيرُ خافيةٍ على مَن له إلمامٌ بتأريخ الأُمَّة التَّقافي، وإنَّ صِلةَ المسلمينَ الهنودِ بعلم الحديث الشَّريف قديمةٌ بقِدَم دخول الإسلام بهذه البلاد، إلى أنْ قدَّرَ اللهُ تعالى إقامةَ بَطَلٍ مِن أبطالِه مَن يجدّد له دينه؛ فإذا هو مولودٌ يُولَد سنةَ ١١١٤ه، في بيت الشَّيخ عبدِ الرَّحيمِ الدَّهلَويِّ يُسمَّى بأحمد، ويُدعى بـ (وليِّ اللهِ»، وكان مِن تقدير اللهِ تعالى له الإمامةُ، والمرجِعيَّةُ الرَّحيمِ الشَّرعيَّة؛ لا سِيما علمُ الحديثِ الشَّريف، فشَبَّ الغلامُ، وترَعرعَ في بيئةٍ صالحةٍ، ثمَّ ارتحل إلى الحرمين الشَّريفين، وجثا بين يدي المحدِّث المُسنِد أبي طاهرِ المدنيِّ الكُرديِّ، فقرَأُ عليه الكُتُبَ السَّتَّةَ الأُصولَ، وغيرَها من المسانيد، والسُّن، فلمّا رجعَ إلى بلاده؛ شمَّر عن ساق الجِدِّ في تدريس الحديث الشَّريف رواية ودِراية، وتطبيقِه على أوضاع المسلمينَ تأليفًا وتدريسًا، فجعَلَ طلبةُ العلم النَّبويِّ يتهافتونَ عليه تهافُت الفراش على الشَّمع، ولم يمضِ إلَّا قليلٌ حتى صارَ مُسنِدَ الهندِ، فتقبَّل اللهُ جهودَه الجبَّارة بقبولِ حسنِ إلى أنْ لم يبقَ بيتُ وبَر ولا مَدر إلا وقد أدخلَه اللهُ شعاعَ العلم النَّبويِّ بوساطة بيته الكريم، وثارت النَّهضةُ الحديثيَّةُ من جديدٍ.

وهذا النَّشاطُ الحَدِيثيُّ من العلماء الهنودِ اعترَفَ به عديدٌ من العلماءِ النَّاجِين من بلادِ العربِ،



وهذا العلَّامةُ المحقِّقُ الشَّيخُ محمَّد زاهد الكوثريُّ المصريُّ ـ رحمه اللهُ ـ يَقولُ:

"ثمّ توزّعت الأقطار النشاط العلمي، وكان حظٌ إقليم الهندِ من هذا الميراثِ منذُ منتصف القرنِ العاشرِ عو النّشاط في علوم الحديث، فأقبل علماء الهندِ عليها إقبالًا كليًّا، بعدَ أنْ كانوا منصرفينَ إلى الفقه المجرَّد، والعلوم النّظريَّة، ولو استعرضنا ما لِعلماء الهند من الهمَّةِ العظيمةِ في علوم الحديث من ذاكَ الحينِ مدَّة ركود سائر الأقاليم - لَوقع ذلك موقع الإعجاب الكُلِّي، والشُّكرِ العميقِ، وكم لعلمائهم من شروحٍ ممتعةٍ، وتعليقاتٍ نافعةٍ على الأصول السِّتَة وغيرِها، وكم لهم مِن مؤلفاتٍ واسعةٍ في أحاديث الأحكام، وكم لهم من أيادٍ بيضاءَ في نقد الرِّجال، وعِلَل الحديث، وشرح الآثار، وتأليفِ مؤلفاتٍ في شتَّى الموضوعات، واللهُ سبحانَه هو المسؤولُ أنْ يُديمَ نشاطَهم في خدمة مذاهب أهل الحقّ، ويوفّقهم لأمثالِ الموضوعات، واللهُ الكن، وأنْ يبعث هذا النَّشاطَ في سائر الأقاليم من جديدٍ». اهد «مقالات الكوثَريِّ

فلمّا تُوفّي الشّاه وليُّ اللهِ الدَّهلَويُّ سنة ١١٧٦ه؛ حلَفه نجلُه الكريمُ الشَّاه عبدُ العزيزِ (المتوفّى سنة ١٢٣٩ه)، مُقتفيًا آثارَ أبيه في خدمة السُّنَّة المشرَّفةِ رِوايةٌ، ودِرايةٌ، فقراً عليه خلقٌ كثيرٌ؛ فما مِن مدرسةٍ من المدارس العلميَّةِ والفكريَّةِ، وما مِن مَجمَعٍ من المجامِع التَّاليفيَّةِ في شِبه القارَّةِ الهنديَّةِ، إلاّ وعليها مِنَّةُ لهذه الأُسرةِ الكريمة الدَّهلَويَّة، وما مِن محدِّثٍ يَجري لسانُه به قال رسولُ الله ﷺ»، أو يَكتُب بقلمِه كتابًا في أيِّ ناحيةٍ من نواحي علومِ الحديث، إلّا وهوَ مُغتَرِفٌ من قِدرِ هذه العائلة العلميَّة.

فهذا كتابُ «زُجاجَة المصابيح» مِن تأليف المحدِّثِ الفقيهِ العلَّامةِ أبي الحسناتِ عبدِ الله شاه ابنِ الشَّيخِ مُظفَّر حسين الحيدرآباديِّ، المعروفِ بـ «محدِّث الدَّكنِ»، (المتوفَّى سنة ١٣٨٤هـ)، ـ رحمه اللهُ تعالى ورَضيه وأرضاه -، وأنا أعتقدُ ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّه لم يُصنَّف مثلُه في أحاديث الأحكام الّتي يَستدِلُّ بها الفقهاءُ الأحنافُ، أو تصلُح لِأن يَستَدِلُّوا بها؛ لذلك قالَ الدَّاعيةُ الإسلاميُّ الشَّيخُ محمَّد منظور النُّعمانيُّ ـ أحدُ تلامِذة العلَّامة المحدِّث أنور شاه الكشميري ـ رحمه الله ـ: «كأنَّ موضعَ لَبِنةٍ بقي خاليًا من قصر الحديث وضعَه الشَّيخُ عبدُ الله في هذا الموضع، فأتمَّه».

كما أنّي أعتقدُ أنَّ تأليفَ مثلِ هذا الكتاب العُجابِ لم يَتمَّ من المؤلِّف إلَّا ببركةِ ارتوائِه من ذاك المنهل الصَّافي: الأُسرةِ الدَّهلَويَّة بوساطةِ شيخِه عبدِ الرَّحمن السَّهارنفوري، عن أبيه أحمدَ علي السَّهارنفوي، عن الشَّاه إسحاقَ، عن الشَّاه عبد العزيز، رحم اللهُ الجميعَ، ورضيَهم وأرضاهم.

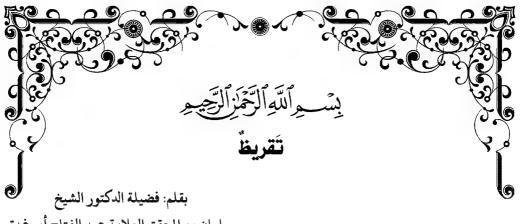
هذا؛ وكان الكتابُ في أمس حاجةٍ إلى دراسةٍ جديدةٍ جادَّةٍ، ومُراجعةٍ دقيقةٍ، مع تخريجٍ علميً لمادته الخَصبة بشكل تعليقٍ وتحشِيَةٍ، ثمَّ إخراجِه في حلَّةٍ قَشيبَةٍ، فقامَ بذلك أخونا الفاضلُ النَّاهضُ: الشَّيخُ محمَّد سعد رحمت الله، الباكستانيُّ أصلًا، والمدنيُّ مسكنًا بإشارة أحدِ أساتذتِه، الَّذي له اطلَّلاعٌ واسعٌ على التُّراث العِلميِّ، وهو العلَّمةُ الشَّيخُ الدُّكتورُ محمَّد إلياس عبدُ الغنيِّ حفظه اللهُ تعالى، وأسدى عليه الصِّحَةَ والسَّلامة.

وقد سرحتُ النَّظرَ في عملِه هذا من مواضعَ، فوجدتُه عملًا مُتقنًا، بين تخريج الموادِ، ودِراسة الأسانيدِ على طريقة المُحَدِّثينَ، وبين تنبيهِ على ما يَجبُ التَّنبيهُ عليه مِن تصحيفاتٍ وسَقَطاتٍ، وبين توضيحٍ لِمَا يَحتاجه من غريب الحديث، ومُختَلِفه، ومُشكلِه، وما إلى ذلك، وها أنا إِذْ أعترفُ بفضلِ هذا العملِ، ومُنوِّهٌ له؛ فإنَّه عَملٌ يُشكرُ له؛ ولا سِيما في زماننا هذا: زمانِ التَّكاسُل والتَّواني، فقلَّما يَتهيَّأُ فيه لعالمٍ فرصةُ النَّظر في كتابٍ، فضلًا عن القِيام بأيِّ خدمةٍ عليه، أرجو من اللهِ تعالى القبولَ الحسنَ إلى حضرته، ثمَّ وضعه إلى الأرضِ بين الأنام عامَّةً، وبين العلماءِ والطَّلَبة خاصَّةً، وأنْ يجعلَه خدمةً ممتازةً للسُّنَة المشرَّفة، خالدةً على صفحةِ الدَّهرِ، ويَجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لسائر المُنتسبينَ إلى خدمة الدِّين والعِلم، إنَّه تعالى جَوادٌ كريمٌ، رؤوفٌ رحيمٌ.

عبدالله المعروفي

خادمُ الطَّلَبة بقسم التَّخصُّصِ في الحديث الشَّريف دار العلوم، ديوبند، الهند ٢٦/جُمادي الثَّانية/١٤٤١ه





سلمان بن المحقق العلامة عبد الفتاح أبو غدة

الحمد لله سبحانه القائل: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْمِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْر دَرَجَنتِ ﴾ [المجادلة: ١١]، والصلاة والسَّلام على النَّبِيِّ العظيم القائل: «من يُرِد الله بِهِ خيراً يُفَقِّهه في الدِّين»، أما بعد!

فقد شَرَّفَني أخى فضيلة الشيخ محمد سعد رحمت الله أكرمه الله بالاطّلاع على تحقيقِه لكتاب «زجاجة المصابيح» لفضيلة العلامة الشَّاه عبد الله الحيدر آبادي _ رحمه الله وطيَّب ثراه _، فألفَيتُه كتابًا عظيمًا محرَّرًا منقَّحًا مفيدًا جميلًا، جَمَعَ فيه مؤلِّفُه أَدِلَّةَ الحَنَفِيَّة جمعًا مميَّرًا، فكان حقًّا اللبنة المنتَصِبة في باب أُدِلَّةِ علماء الحنفية _ رحمهم الله تعالى _.

واطَّلَعتُ على جهدِ أخى المحقق _ وفقه الله _، فوجدتُّه جُهدًا كبيرًا، تقبَّلَه الله مِنه، وجزاه خيرًا، ونَفَعَ بِه، وكَتَبَ له القَبُول.

وإنِّي أشكُرُ أخى المحقِّق على إخراجه هذا العلمَ النَّفيسَ بهذا التحقيق المُتَمَيِّز، وهذه العناية الطيِّية، كما أشكرُ دار السمان على إخراجها الجميل لهذا السِّفر النادر بهذه الحُلَّةِ القَشيبة، فالله يتقبَّل من الجميع، ويعظِّم لهم الأجرَ، ويقبلنا على ضعفنا، ويعفو عنًّا، ولا يؤاخِذنا إن نسينا أو أخطأنا، وصلى الله، وسلَّم، وبارَكَ، وأَنعَمَ، وتفضَّلَ على سيِّدِ المرسَلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آلِه، وصحبِه، والتابعين، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

سلمان بن عيد الفتاح أبوغدة

سلح ذي القعدة عام ١٤٤٢هـ





الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِه ورسولِه محمَّدِ خاتمِ النَّبيِّينَ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ، أمَّا بعدُ:

فإنِّي أحمدُ اللهُ أوَّلًا وآخِرًا، وظاهِرًا وباطِنًا أنْ مكَّنَنَا مِن تحقيق هذا الكتابِ الجَليلِ، وهو «زُجاجة المصابيح» الَّذي مرَّت علينا سِنونَ في تحقيقه وإخراجِه في حُلَّةٍ تليقُ بمكانتِه؛ ليَأْخُذَ مكانَه بينَ كتبِ أحكام الشَّريعة الغرَّاءِ.

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ معرفة أحاديث الأحكامِ مِن أهمِّ العلومِ الَّتي يَنبغي تحقيقُها، وتدقيقُ مُتونِها وأسانيدِها؛ إذ عليها مدارُ الحلالِ والحرامِ، وتفصيلُ ما أُجمِلَ في القرآنِ، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُنَاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النَّحل: ٤٤].

فلِذا كَثُرَ التَّألِفُ في هذا الباب، وقد بلغ عددُ المصنَّفاتِ في أحاديث الأحكام أكثرَ مِن سبعينَ كِتابًا(١)، ومِن أهمَّ الكُتِب الَّتي صُنِّفت فيه هو الكتابُ الَّذي بَين يديكَ: «زجاجةُ المصابيح» للعلَّامةِ المحدِّثِ السَّيِّد أبو الحسناتِ عبد الله بنِ السَّيِّدِ مُظفَّر حُسين الحيدر آبادي_رحمه اللهُ_.

وتكمُنُ أهميَّتُه في أنَّه مِن أوسع الكتُب المصنَّفة؛ إذ بلغَ عددُ أحاديثِه (٦٥٣٠)، ويَمتازُ بمزايا منفرِدَةٍ سيَأتي ذكرُها.

⁽١) وللاطِّلاع على ما أُلِّفَ في أحاديث الأحكام يُنظَر مَقالةُ الإمام الكوثريّ ـ رحمه اللهُ ـ: «أحاديث الأحكام، وأهمُّ الكُتب المؤلَّفة فيها».



وقد قدَّمنا بين يَدي الكِتاب ترجَمةً وجيزةً للمؤلِّف (١)، ومنهجَه في الكتاب، وعمَلَنا في التَّحقيق، والحمدُ لله حقَّ الحمدِ.

⁽١) تكرَّمَ علينا الشَّيخُ الدُّكتورُ محمَّدُ إلياس عبدُ الغنيِّ ـ حفظه اللهُ وجزاه خيرًا ـ بكتابة ترجمة المؤلِّف ـ رحمه اللهُ ـ.



هو أبو الحسناتِ، السَّيِّدُ عبدُ الله بنُ السَّيِّد مُظَفَّر حُسين الحيدرُ آباديُّ، يَصِلُ نسبُه إلى سيِّدِنا الحُسينِ بنِ عليِّ ، على السِّلةِ على السِّلةِ الله على السِّلةِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

وُلِد يومَ الجُمُعة في ١٠/ذي الحجَّة/١٢٩٢ه، في حيدَر آباد، نشأً وتربَّى في كنَفِ والدَيه، وتتلمذَ على يَد كبار عُلماء عصره، ومنهم:

الشَّيخُ أنوارُ الله خان، والشَّيخُ منصور علي خان، والشَّيخُ حبيبُ الرَّحمٰن السَّهارنفوري، والشَّيخُ عبدُ الرَّحمن السهارنفوري(١) - رحمهم اللهُ -.

ثمَّ اشتغلَ بالتَّدريس والوَعظ، ولم يَقبل أيَّةَ مكافأةٍ ماديَّةٍ على ذلك، وكان مِثالًا في التَّمسُّك بالسُّنَة النَّبويَّة الشَّريفة، على صاحبها أزكى الصَّلواتِ، وأتمُّ التَّسليماتِ.

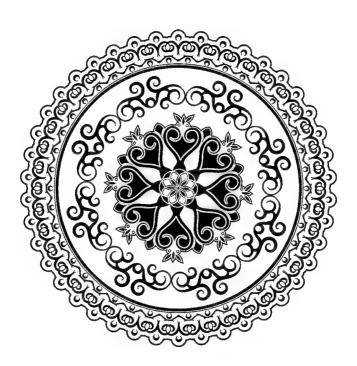
وله مؤلَّفاتٌ أهمُّها: «زجاجة المصابيح» الَّذي جمع فيه الأحاديثَ النَّبويَّةَ الشَّريفةَ على مِنوال «مشكاة المصابيح»، وبناءً على خَدَماته الحديثيَّة عُرِف بـ«محدِّث الدَّكن»(٢).

توفّي يومَ الخميس ١٨ من ربيع الثّاني ١٣٨٤هـ، الموافق لـ ٢/ ٨/ ١٩٦٤م، وصلَّى عليه مئاتُ الآلاف من تلامِذَته ومُحبِّيه صباحَ يوم الجُمُعة، ودُفن في مَقبَرة «مصري كنج».



⁽١) هو نجلُ المحدِّث الشَّيخِ أحمد علي بنِ لطف الله السَّهار نفوري ـ رحمه اللهُ ـ صاحبُ الحاشية المشهورة على صحيح الإمام البخاريِّ ـ رحمه اللهُ ـ.

⁽٢) الدّكن: مدينةٌ رئيسةٌ في حيدر آباد الهنديّة.



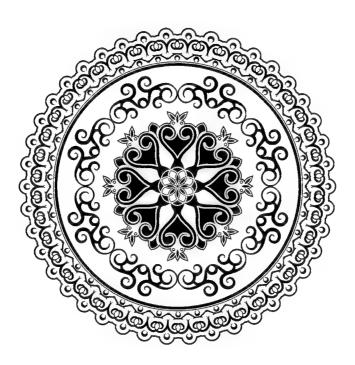


الكتابُ موسوعةٌ ضخمةٌ لأدِلَّة المسائل الفقهيَّة على مذهب الإمامِ أبي حنيفةً ـ رحمه اللهُ ـ من الكتاب والسُّنَة.

* سببُ تأليفه:

صرَّح به المؤلِّفُ ـ رحمه اللهُ ـ في مقدِّمته: «لمَّا كان كتابُ «مِشكاة المصابيح» الَّذي أَلَفه وليُّ الدِّينِ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الخطيبُ التَّبريزِيُّ أَجمَعَ كتابٍ في الأحاديثِ النبويَّةِ، وَأَجمَعَ تأليفٍ صُنِّفَ في بابِه، وأَضبَطَ لِشَوَارِدِ الأحاديثِ وأوابِدِها، وقد سلكَ في تَصنيفهِ مَسلَكَ الإمامِ الشَّافِعِيِّ ﷺ فكان يَختَلجُ في قلبِي أَن أُوَلِّفَ كتابًا على مِنوَالِ «المِشكاةِ»، أسلكَ فيه مَسلَكَ إمامِنا الأعظمِ أبي حنيفة النعمانَ ـ عليه الرَّحمةُ والرُّضوان ـ».







١ ـ سلكَ المؤلِّفُ في تَبويب هذا الكتاب مَسلك «المِشكاة»؛ حتّى يكونَ فيه غُنيةٌ لمتَّبعي فقه الإمام الأعظم أبي حنيفة.

٢ ـ ولكنَّه خالفَه في تقسيم الأحاديث، فجمَع أحاديثَ الباب في فصلٍ واحدٍ، ولم يقسِّمها إلى ثلاثةِ فصولٍ كمنهَج صاحب «المِشكاة»؛ ممَّا يسَّرَ للباحث الوصولَ إليها.

٣ ـ التزمَ المؤلِّفُ بذكر الآيات القرآنيَّةِ في بداية كُلِّ بابٍ؛ استدلالًا بها على طريقة الإمام البخاريِّ -رحمه اللهُ ـ.

٤ ـ يَبدأُ كلَّ بابٍ بأحاديثِ الصَّحيحَين، ويَعزو إليهما بقوله: «متَّفقٌ عليه»، ثمَّ يُورِد أحاديثَ من مصادرَ حديثيَّةٍ أُخرى، ويَعزو إليها، ويُشيرُ إلى طُرقها المختلِفة.

قلّما يَستشهدُ بالأحاديث الضّعيفة، وإنْ أوردَها؛ يَعضُدُها بمتابعاتٍ وشواهدَ؛ لترتقي إلى
 مرتبة القبول.

٦ ـ يَنقلُ آراءَ المحدِّثين في الحُكم على الحديث الشَّريف، ويَنقل آراءَهم أحيانًا عن رُواة الحديث جرحًا وتعديلًا، كما يَدفع كلَّ ما يَرِدُ على المستدَلِّ من قدْح، أو طعنٍ فيه.

٧- يُحاول دفعَ التَّعارُض بين الأحاديث؛ للتَّوفيقِ بينها بذكرِ أقوال العلماء.

٨ ـ أمَّا في المسائل الخلافيَّة؛ فيذكرُ أسبابَ الخِلاف وعلِلَه، ويَذكرُ القولَ الرَّاجحَ المُفتَى به،
 ثمَّ يُبرهنُه بالدَّلائل، ويَذكرُ مَن ذهب إليه من الصَّحابة والتَّابعينَ وغيرِهم، كلُّ ذلكَ في حاشية الكتاب.

٩ _ وقد يَذكرُ بعدَ الأحاديث الأحكامَ المُستنبطةَ منها.



وهذا هو الأسلوبُ المتَّبعُ من قبل المؤلِّف غالبًا في كلِّ الكتاب.

وقد ظهرَ للمؤلِّف في بعضِ الأماكن تيقُظٌ في علم الحديث الشَّريف؛ حيث لم يَقع في أوهامٍ وقع فيها صاحبُ «المشكاة»، يُنظَر مثلًا: الحديثُ رقم: ١٨٥، ورقم: ٤٢٠، كما زادَ عليه في بعضِ الأبواب، يُنظَرُ: فضائل الصَّحابة، وباب قيام شهر رمضانَ.

* المقارنةُ بين زجاجة المصابيح وإعلاء السُّنن وغيرِه:

استفادَ المؤلِّفُ أثناءَ تأليفِه من المصادر العلميَّة الجامعة لأدلَّة الأحناف، منها: «إعلاء السُّنن» للإمام التَّهانويِّ، و«آثار السَّنن» للنيموي، و«فقه السُّنن والآثار» للشَّيخِ عميم الإحسان، وغيرِها، فحاولَ أنْ يأتي بلُبَابها في كتابه، واستدركَ عليهم بجمع الأدلَّة الَّتي فاتتهم.





لقد اعتنى المؤلِّفُ بكتابة الحواشي الَّتي قد تكونُ شرحًا لغريبٍ وقعَ في المتن، أو كشفًا لإبهامٍ، أو ردًّا لقدحٍ على المُستَدَلِّ، أو لجَرح في رُواته، أو ذِكرًا للمسائلِ المستنبَطة، أو بيانًا للرَّاجح في المسائل الخلافيَّة مع ذكر وجوهِ التَّرجيحِ.

* المصادرُ الَّتي استفادَ منها المؤلِّفُ في تعليقاته:

لا داعي لذكرِ مصادرِ المؤلِّف في متن الكتاب؛ لأنَّه كتابٌ يَبحثُ في أدلَّة المسائل الفقهيَّة من الأحاديث النَّبويَّة، ومِن الطَّبيعيِّ أنَّ المؤلِّفَ قد استفادَ فيه من مُعظم الكُتُب المؤلَّفَة في فنِّ الحديث الشَّريف، بما فيه كتبُ الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، والمستدرَكات، والمعاجِم وغيرِها؛ ولذا نكتفي هنا بسَرد المراجع والمصادر التي استقى منها المؤلِّفُ في كتابةِ التَّعليقاتِ.

- ١ ـ عُمدَةُ القاري للعلّامة بدر الدِّين العينيّ.
 - ٢ العنايةُ شرحُ الهِداية للإمام البابري.
- ٣ ـ فتحُ الباري شرحُ صحيح البخاريِّ للحافظِ ابنِ حجرٍ.
 - ٤ فتحُ القَدير شرحُ الهداية للإمام المحقِّق ابنِ الهُمام.
 - ٥ فتحُ باب العِناية للإمام الفقيه المُلَّا علي القاري.
 - 7 فتحُ المنَّان للشَّيخ المحدِّث عبد الحقِّ الدَّهلويِّ.
 - ٧ ـ نهاية المطلب لإمام الحرمين.



- ٨ ـ الثُّوابُ الحلي.
- ٩ _ سبُّلُ السَّلام لمحمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني.
- ١٠ ـ التَّجريدُ للإمام القُدوريِّ صاحبِ المختَصَر.
- ١١ ـ المسوَّى شرح الموطأ للشاه وليِّ الله الدَّهلويِّ.
 - ١٢ بدائعُ الصنائع للإمام الكاساني.
 - ١٣ ـ عارضةُ الأحوذيِّ للشِّيخ ابنِ العربيِّ.
- ١٤ غُنيةُ المتملِّي على مُنية المصلِّي للشَّيخ إبراهيم بنِ محمَّد الحلبيِّ.
 - ١٥ ـ المبسوطُ للإمام السَّرخسيِّ.
 - ١٦ ـ مجمَعُ بحار الأنوار للشَّيخ محمَّد طاهر بن علي الفتني.
 - ١٧ ـ المحلَّى للإمامِ ابن حزمٍ.
 - ١٨ ـ نصبُ الرَّاية لأحاديث الهداية للإمام الزَّيلعيِّ.
 - ١٩ مراقي الفلاح شرحُ نورِ الإيضاح للإمام الشُّرنبلاليِّ.
 - ٢٠ ـ مُلتقى الأبحر للحلبيِّ.
 - ٧١ النِّهايةُ في غريب الحديثِ والأثرِ للإمام ابن الأثير الجزريِّ.
 - ٢٢ ـ نيلُ الأوطارِ للإمام الشَّوكانيِّ.
 - ٢٣ ـ أساسُ البلاغة للإمام الزَّمخشريِّ.
 - ٢٤ ـ شرحُ العَقائد النَّسفيَّة للتَّفتازانيِّ.
 - ٧٠ ـ شرحُ الحمويِّ على الأشباه والنَّظائر.

٢٦ ـ التَّعريفُ والإخبارُ بتخريج أحاديثِ الاختيار للحافظ قاسم بنِ قطلوبغا.

٢٧ ـ تفسيرُ النَّسفيُّ.

۲۸ ـ تفسيرُ مُلَّا جيون.

٢٩ - التَّعليقُ الممجَّدُ على موطَّأ الإمام محمَّد للشَّيخ عبد الحيِّ اللَّكنَوي.

• ٣٠ تقريبُ التَّهذيبِ للحافظ ابنِ حجرِ العسقلانيِّ.

٣١ ـ التَّلخيصُ الحبيرُ في تخريج أحاديث الرَّافعيِّ الكبير للحافظ ابن حجرٍ.

٣٢ ـ التَّمهيدُ للإمام يوسف بن عبد الله بنِ عبد البِّرِّ النَّمري.

٣٣ ـ تنقيحُ التَّحقيق للإمام ابنِ عبد الهادي الحنبليِّ.

٣٤ ـ الجوهرُ النَّقيُّ للإمام ابنِ التُّركمانيِّ.

٣٠ ـ لَمَعاتُ التَّنقيحُ على مِشكاة المصابيح للإمام عبد الحقِّ الدَّهلويِّ.

٣٦ ـ مِرقاةُ المفاتيح على مِشكاة المصابيح للإمام عليِّ القاري.

٣٧ ـ المُيسَّرُ على مصابيح السُّنَّة للإمام التُّوربشتي.

٣٨ ـ الخلاصةُ للإمام النَّوويِّ.

٣٩ ـ ردُّ المختارِ للعلَّامة ابن عابدين الشَّامي.

• ٤ - الدِّرايةُ في تخريج أحاديث الهِداية للحافظِ ابن حجرِ.

٤١ ـ شرحُ صحيح مسلم للإمام النَّوويِّ.

٤٢ ـ شرحُ صحيح مسلمٍ للعلَّامة القاضي عياض.

٤٣ ـ الطِّيبُ الشَّذيُّ شرحُ سنن التِّرمذيِّ للشَّيخ العلَّامة محمَّد اشفاق الرَّحمن الكاندهلويِّ.

- ٤٤ ـ العرفُ الشَّذيُّ شرحُ التِّرمذيِّ للعلَّامة المحدِّث محمَّد أنور الكشميريِّ.
 - ٤٥ _ آثارُ السُّننُ للحافظ النيموي.
 - ٤٦ ـ إحياءُ السُّنن للشَّيخ أشرف على التَّهانويِّ.
- ٧٧ ـ «الكوكبُ الدُّرِّيُّ»، و «لامعُ الدَّراري» كلاهما، للشَّيخ رَشِيد أَحمد الكَنكُوهِي.
 - ٨٨ _ أوجزُ المسالك للشَّيخ زكريًّا الكاندهلويِّ.
 - ٤٩ ـ بذلُ المجهود للسَّهارنفوريِّ.
 - ٥ السِّعايةُ لعبد الحيِّ اللَّكنويِّ.
 - ٥١ ـ جامعُ الآثار للشَّيخ أشرف على التَّهانويِّ.
 - ٥٢ _ عمدةُ الرِّعاية للشَّيخ عبد الحيِّ اللَّكنويِّ.
 - ٥٣ _ حواشى الشَّيخ السِّنديِّ على كتب السُّنَّة.
 - ٥٤ ـ التَّفسيراتُ الأحمديَّةُ للشَّيخ مُلَّا جيون.
 - ٥٥ ـ البحرُ الرَّائقُ لابن نُجيم.
 - ٥٦ ـ تبيينُ الحقائق للزَّيلعيِّ.
 - ٥٧ ـ عقودُ الجواهر المُنيفة للزَّبيديِّ.
 - ٥٨ ـ تنسيقُ النِّظام للشَّيخ السَّنبهليِّ.
 - ٥٩ البنايةُ للإمام العينيّ.
 - ٠٦٠ فتاوي قاضيخان.
 - ٦١ ـ الفتاوي الهنديَّةُ.

٦٢ ـ شرحُ السُّنَّة للإمام البَغويِّ.

٦٣ _ حياةُ الحيوان للدَّميريِّ.

٦٤ ـ إحياءُ علوم الدِّين للإمام الغزاليِّ، وغيرِها.





طُبِعَ الكتابُ في حيدر آباد، دكن، في الهندِ عامَ ١٣٦١هـ، وقام بطبعه ابنُ المؤلِّف أبو الخير السَّيِّد رحمتُ الله شاه القادرِيُّ النَّقشبنديُّ، ثمَّ حفيدُه السَّيِّدُ سعدُ الله عامَ ١٩٩٤م، كما طُبِعَ إلى كتاب الصَّلاة بإحدى جامعاتِ گجرات.

قد طبَعتْهُ كاملًا مكتبةُ البُشرى بباكستانَ، ولكن طبعة غيرُ محقَّقةٍ، غيرُ مخرَّجةٍ، ولم تخلُ من التَّصحيفات والسَّقَطات (١)، ولهم الفضلُ حيثُ أخرجوا الكتابَ من النَّوادرِ.

نظرًا إلى مكانة الكتاب العلميَّة الكبيرةِ كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى مَن يخدِمه مِن حيثُ تخريجُ الأحاديث، وتوثيقُ النُّصوص، ثمَّ إخراجُه بشكلِ أنيقٍ، وفي حُلَّة قَشيبةٍ؛ لكي يَعمَّ نفعُه.

فأشار عليَّ شيخي الدكتورُ محمَّد إلياس عبدُ الغنيِّ - حفظه اللهُ - أَنْ أقومَ بخدمة الكتاب مِن تخريج أحاديثه، وتوثيق نصوصِه، فاستخرتُ اللهَ، وبدأتُ مُبتهِلًا إلى الله أَنْ يكرمَني بهذا الشَّرف العظيم، شرفِ خِدمةِ السُّنَة النَّبويَّة، ذلك الشَّرفُ الَّذي لا يُساويه شرَفٌ، ولكي يَحشُرني اللهُ تعالى مع أولئِكَ البررة اللهَ نبيه عَلَيْهِ.



⁽١) للمِثال: قارِن ما بعدَ الحديثِ: ٥٠٥٥ بين طبعة البُشري وبينَ نُسخة الأصل.



عملي في خدمة الكتاب على النُّقاط التَّالية:

١ - تصحيحُ نصوص الأحاديث والآثار الوارِدة في الكتاب مع المصادر الأصليَّة المحقَّقة،
 وضبطُها بالشَّكل.

٢ ـ توثيقُ النُّصوص الفقهيَّة الوارِدة في الكتاب بمُراجعة مصادِرها.

٣ ـ عزوُ الآيات القرآنيَّة إلى السُّور، مع ذكر أرقام الآيات.

٤ ـ تخريجُ الأحاديثِ والآثارِ الواردةِ في مَتن الكتاب تخريجًا علميًّا، وذلك على النَّحو التَّالي:

إِنْ كَانَ الحديثُ في «الصَّحيحَين»؛ اكتفيتُ بهما، وإنْ لم يَكن فيهما خرَّجتُ الحديث، وعزوتُ الى مظانِّ وجودِها، وأشرتُ بـ «ك» إلى كتاب، وبـ «ب» إلى باب، وبـ «ح» إلى رقم الحديث، وذكرتُ الشَّواهدَ والمتابعاتِ للحديث؛ إذا مسَّت الحاجةُ إلى ذلك.

بيانُ درجة كلِّ حديثٍ مِن حيثُ الصِّحَةُ أو الضَّعفُ، نقلًا عن النُّقَّاد من المحدِّثين إنْ وجدتُ عندَهم، وإلَّا حكمتُ على سند بعض الأحاديثِ، وذلك باعتبار رجاله(١).

٦ ـ وخرَّجتُ كلُّ ما أخرجَه المؤلِّفُ عن رزينٍ من المصادِر الحديثيَّةِ المسنَدةِ إلَّا قليلًا لم أجدهُ.

(۱) كان يُوصي شيخُنا المحدِّثُ الشَّيخُ حبيبُ الله قربان ـ رحمه اللهُ ـ تلميذُ الشَّيخ المحدِّث زكريّا الكاندهلويّ ـ رحمه اللهُ ـ: أنَّه لا يَنبغي استخدامُ هذه العبارة الرَّائجة: «الحكمُ على الحديث»؛ لمَا فيها من رائحة سوءِ الأدب، بل يُقال: «الحكمُ على سند الحديث ورجاله».

- ٧ ـ وترجمتُ من الأعلام الواردةِ أسماؤُهم في المَتن مَن هُم غيرُ مشهورينَ.
 - ٨ ـ شرح غريب الحديث في الحاشية.
- 9 وقد قمتُ في بعض المواضع بإضافةِ ما لم يَذكره المؤلِّفُ من الدَّلائل في هامش الكتاب بالرُّجوع إلى أُمَّهات الكتب وغيرِها، ك: «شرح مختَصَر الطَّحاويِّ» للجصَّاص، و «التَّجريد» للقُدوريِّ، و «اللُّباب» للمنبجيِّ، و «إعلاء السُّنن» للتَّهانويِّ، و «آثار السُّنن» للنيموي، و «فقه السُّنن والآثار» للشَّيخ عميم الإحسان، وغيرها.
- ١ وإنْ وجدْتُ في بعض أحاديث الكتاب كلامًا مِن نُقَّاد الحديث، أو جَرحًا؛ دفعته باختصارٍ، وأحلته إلى مبسوطاتٍ.
 - ١١ ـ ترقيمُ الأحاديث والآثار الواردة.
 - ١٢ تقسيمُ النُّصوص إلى فقراتٍ مناسبةٍ؛ مُراعيًا قواعدَ الإملاء، وعلاماتِ التَّرقيم.
 - ١٣ ـ تمييزُ هوامش المؤلِّف وتعليقاتِه بوضع رمز (م) في آخره.
- ١٤ إضافة تعليقات بسيطة في بعض المسائل، منقولة من كلام العُلماء أصحاب الشَّأن؛ حيثُما
 دعت الحاجة إليه.





وفي ختام المُقدِّمة لا يَنبغي أنْ يَفُوتَ كاتبَ هذه السُّطورِ أنْ يتقدَّم بالشُّكر لفضيلة الشَّيخ الدُّكتور محمَّد إلياس عبد الغنيِّ - حفظه اللهُ - على إشرافه المستمِرِّ ومتابعَتِه، والشَّيخ المفتي محمَّد إسحاق بانا - حفظه اللهُ - على توجيهاته القيِّمةِ، والمشايخ الفُضلاءِ الَّذين قرَّظوا، وكذلك أشكرُ شيخي المربِّي الشَّيخ المفتي محمَّد شاكر، وأخي الكبير الشَّيخ محمَّد عارف - حفظهمُ اللهُ -؛ لقيامِهما بمراجعة الكتاب، وإخوي الكرامِ: أ. طارق محمَّد صديق، وأ. أحمد خورشيد الصديقي؛ لمشاركتهما في تخريج الأحاديث، ويوسف أجمل، وإبراهيم أمان الله، وحذيفة محمد رحيم وولدي سهل؛ لتعاوُنهم في صفِّ الحواشي، وأمجد محمَّد عربي، وشهزاد مدني على توفير مصادرَ حديثيَّةِ، وأشكرُ كلَّ مَن سَاهَمَ في إنجازِه، جزاهم اللهُ عنّى خيرًا.

وأخيرًا فإنّي أحمدُ الله سبحانه، له الفضلُ أوّلًا وآخِرًا على ما منّ عليّ من العُمُر والصِّحّة، وبالمشايخ المخلِصين، وبالإخوة الفضلاء، فأتممتُ هذا العملَ الّذي هو جُهدٌ بشريٌّ قابلٌ للخطأ والزَّلَل، ومن ثَمَّ للتَّصحيح والتَّصويب.





هذا، ولمَّا كانت الأسانيدُ أنسابَ الكُتب كما في «فتح الباري» (١/٣) رأيتُ أنْ أذكرَ سندي لهذا الكتاب، فأقولُ: أروي هذا الكتابَ عن حفيد المؤلِّف السَّيِّد وقار بن السَّيِّد محيي الدين عن جده محدِّثِ الدَّكن الشَّيخِ أبي الحسنات السَّيِّد عبدِ الله الشَّاه الحيدر آباديِّ، مؤلِّف الكتاب هذا _ رحمه اللهُ تعالى رحمةً واسعةً _.

أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَتَقَبَّلَ مَنَّا هذا الجُهدَ بِقَبول حَسَنٍ، ويَجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وذُخرًا لنا، ولوالدينا ولمشايخنا، ولكلِّ مَن تعاونَ، إنَّه هو الموفِّقُ والمُعينُ، ربَّنا تقبَّل منَّا إنَّك أنتَ السَّميعُ العليمُ.

كتبة أبوسهل محمّر سعد شيخ رحمت لند - عفا اللهٔ عنهما -١٤٤١/٦/٢٨





كلمة خاتِمة المحدِّثينَ الشَّيخ أنورشاه الكشميريِّ _ رحمه اللهُ _

قال: «إنَّ هذا التَّأليفَ المُستَطابَ من ذكريات هذا العصرِ الجديدِ ومآثرِه؛ إذ هو أهمُّ الكُتب الَّتي أُلُّفَت في هذا الفنِّ الشَّريف، فجزاهُ الله خيرًا».

كلمةُ الدَّاعيَة الكبير الشَّيخ منظور أحمد النُّعمانيِّ _ رحمه الله _

قال: «كأن موضعُ لَبِنَةٍ بقيَ خاليًا في قصر الحديث، وضعَه الشَّيخُ عبدُ الله في هذا الموضع وأتمَّه».

كلمةُ الحقِّق العلَّامة الشَّيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّةً _ رحمه اللهُ _

قال في رسالته إلى المؤلّف: «قد منّ اللهُ تعالى عليّ هذا العامَ بأداء فريضة الحجِّ وحُجَّة الإسلام، وسهّلَ لي مِن فضلِه أَنْ أشهدَ منافعَ ربطها سبحانَه بهذا الرُّكن العظيم، وكان من جُملة تلك المنافع العظيمةِ أن التقيتُ بالجزء الأوَّلِ مِن كتابكم «زُجاجة المصابيح»، فاستنارَ به بصري وبَصيرتي، وشكرتُ اللهُ تعالى على ما آتاكم وسدَّدكم، فجزاكمُ اللهُ عن الإسلام والسَّادة الحنفيَّة أفضلَ الجزَاء».





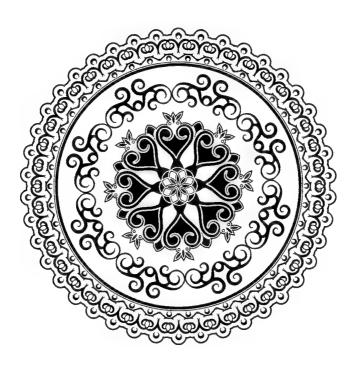
لمَّا كان أوَّل كتابٍ يُدرَّسُ في الحديث الشَّريف؛ هو كتابُ «مشكاة المصابيح»، ولا شكَّ أنَّه كتابٌ ليس له نظيرٌ؛ باعتبار شُموليَّتِه ومرجعيَّتِه، فلا غرابة أنْ يكونَ له هذا الصِّيتُ والانتشارُ، وبما أنَّ جامعَ «المِشكاة» شافعيُّ المذهب؛ فكان جمعُه للرِّوايات في أبوابِ الفقه بناءً على المذهب الشَّافعيِّ، بينَما تتْبعُ غالبيَّةُ مُسلمي الهند المذهب الحنفيّ في مسائل الفقه، فيتوهَّمُ طلَّابُ العِلم بالمدارس الهنديَّة عند دراسة أوَّلِ كتابٍ في الحديث الشَّريف ـ أنَّ مسائل الفقهِ الحنفيِّ لا تستِندُ على الأحاديث النَّبوية، ويتأيَّدُ وهمُهم بالمزَاعم الباطِلة الَّتي لا يَزالُ يَبُثُها بعضُ أصحاب الآراءِ الأُخرى في البلاد الهنديَّةِ، في حينِ أنَّ الواقعَ بخلاف ذلكَ، فالفقهُ الحنفيُّ كغيرِه من المذاهب يَعتمد بعدَ كتاب الله على الحديث والسُّنَة.

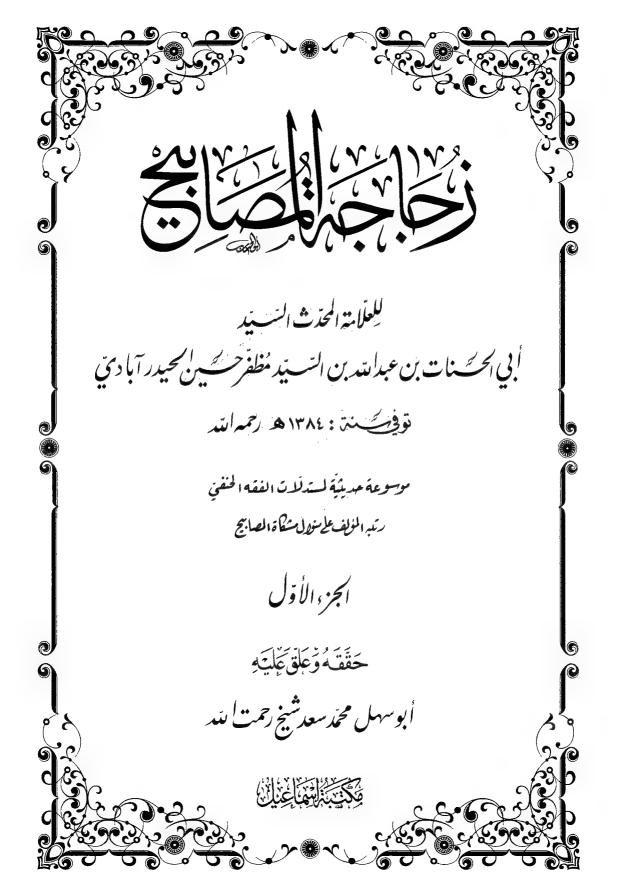
لذا كانت الحاجةُ الماسَّةُ بالنِّسبة لعلماء الهندِ إلى كتابِ حديثيِّ يَجمعُ أدلَّةَ الفقهِ الحنفيِّ؛ ليَحِلَّ محلَّ كتاب «المِشكاة»، أو يُدرس بعدَه، ونظرًا إلى تلك الحاجة؛ بدأً الشَّيخُ ظهير أحسن النيموي ـ رحمه اللهُ ـ في تأليف «آثار السُّنن» بتحقيقٍ بديعٍ؛ مراعيًا المناهجَ الحديثيَّة، ولكنَّ الله توقَّاه قبلَ إكماله، فنُشِرَ كتابُه في مجلَّدين: من كتاب الطُّهارة إلى أبواب الجنائز، ولو كُتِبَ له أنْ يَكتمِلَ لكانَ مُغنِيًا في هذا المجال عن غيره.

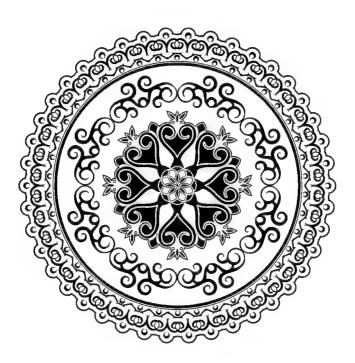
ثم ألّف بعدَه «إعلاء السُّنَن»، ولا شكَّ أنَّه نافعٌ مفيدٌ؛ إذ قامَ بإثبات الدَّلائل، ومُناقشة أدلَّة المخالفين في الحاشية بشرح وبسطٍ، ولكنَّه أسهَبَ في ذلك، فطالت الحواشي، وزادَ عددُ أجزائِه، علاوةً على أنَّه ليس على أسلوب «المِشكاة»، ممَّا جعلَ إدخالَه ضمنَ مناهج التَّدريس عسيرًا، ثمَّ صدرَ بعدَ هذه المساعي المباركةِ كتابٌ يُوفي بالغَرَض المطلوبِ للشَّيخ أبي الحسنات محمَّد عبد الله الحيدر آبادي باسم «زُجاجة المصابيح»، وقد ربَّبه مؤلِّفُه في أربعة أجزاء على منهج كتاب «المِشكاة»، وفي تقديري أنَّه لو تمَّ طباعة هذا الكتابِ على القَطع الكبيرِ مثلِ «المِشكاة»؛ لن يَزيد عنه في الحَجم، وإنْ كانت للمؤلِّف حواشٍ في بعض المواضع من كتابه إلَّا أنَّها ليست طويلةً، وفي نظري أنَّ أسلوبَه يُؤهِّلُه لأنْ يكونَ ضمن كتب المناهج الدِّراسيَّة، وممَّا يُناسب إيراده هنا: أنَّه كانَ من المستحسن بذلُ المزيد من الجُهد في دَفع بعض الاعتراضات الواردة على مُستدلًّا تنا من قِبَل المخالفين، وبيانِ العِلَل الحديثيَّة في مستدلًّا تهم باختصارٍ، بالإضافة إلى ذكر المصدر الَّذي أحالَ إلى المراجع غيرِ المطبوعة.

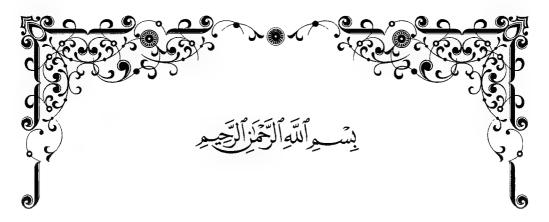
وفي الجُملة فإنَّ جُهدَ المصنِّف جديرٌ بأنْ يُذكر ويُشكر، وكتابُه جديرٌ بأنْ يَجدَ الاهتمامَ والإقبالَ الَّذي يَليقُ به.











الحمد لله الذي هو نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ، مثلُ نُورِه كَمِشكاةٍ فِيهَا مِصبَاحُ، المِصباحُ فِي زُجاجةٍ، وهُو الهَادِي إلى سُبُل السَّلَامِ وفِجاجِهِ، ومُلهِمُنا طريقَ الحقِّ ومِنهاجَهُ، والمُعطِى بِاتِّبَاعِ السُنَنِ البَهَّاجَةِ، وَهُو الهَادِي إلى سُبُل السَّلَامِ وفِجاجِهِ، ومُلهِمُنا طريقَ الحقِّ ومِنهاجَهُ، والمُعطِى بِاتِّبَاعِ السُّنَنِ البَهَّاجَةِ، وَيِيدِهِ النَّارُ عليه وَيِيدِهِ النَّالُ عليه الله للعالمين سِراجًا، وأنزلَ عليه الله للعالمين سِراجًا، وأنزلَ عليه الكتابَ ولم يجعل له اعوِجَاجًا، وهو الذي دخل الناسُ في دينِهِ أَفْوَاجًا، وَسَمَّى الخلاثِقَ عامَ وِلادتِهِ ابتِهَاجًا، وعَلى آلهِ وَأَصحَابَهُ الذِّينَ هُم مَصِابِيحُ الهُدَى وَنُجُومُ الاقتِدَاءِ مَا كان الزَّيثُ يُضِيءُ سِرَاجًا.

أما بعدُ، فَيقولُ أَفقرُ عبادِ الله إلى رحمةِ الله أبو الحسناتِ السيِّدُ عَبدُ اللهِ بنُ مَولَانا السيِّدُ مُظَفَّر حُسَين الحَيدَرآبادِي الحنفي عاملهما الله بلطفه الخفيِّ وتجاوز عنهما بكرَمه الوفيِّ : إنَّ التَّمَسُّكَ بِهَدي النَّبِيِّ عَلَيْهُ لا يَستَتِبُ إِلَّا بِالاقتِفَاءِ لِمَا صَدرَ مِن مِشكاةِ صَدرِهِ، وَالاعتِصَامُ بِحَبلِ الله لَا يَتِمُّ إِلَّا بِبَيانِ كَشْفِ أسرارِه.

وكان كتابُ «مشكاة المصابيح» الذي ألَّفه مولانا الحَبرُ العلَّامةُ والبحرُ الفهَّامةُ مُظهِرُ الحقائقِ ومُوضِّحُ الدَّقائِقِ الشَّينُ النَّقِيُّ وليُّ الدِّينُ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الخطيبُ التَّبرِيزِيُّ أَجمَعَ كتابٍ في الأحاديثِ النبويَّةِ، وأَنفَعَ لُبَابٍ مِنَ الأَسرَار المُصطَفَويَّةِ، وَأَجمَعَ تأليفٍ صُنَّفَ في بابِه، وأضبَطَ لِشَوَارِدِ الأحاديثِ وأوابِدِها.

ولمَّا سلكَ الخطيبُ - رفع اللهُ دَرَجَته - في تَصنيفِهِ مَسلَكَ الإمامِ الشَّافِعِي ﷺ كثيرًا مَّا كان يَختَلِجُ في قَلبِي أَن أُوَلِّفَ كتابًا على مِنوَالِ «المشكاة»، أسلكُ فيه مَسلَكَ إِمامِنا الأعظمِ أبى حنيفة النعمانَ - عليه الرحمة و الرضوان - إِلَّا أَنَّ ضِيقَ بَاعِي قَد كَانَ يَثبُطُنِي (١) عنِ القيامِ في هذا المقام، حتى رأيتُ في المَنامِ أَنَّ شمسَ الضُحى وبدرَ الدُّجى ونورَ الهدى ومِصبَاحَ الظُلَم حَبِينَا النَّبِيَّ الأكرمَ ﷺ طلع

⁽١) أي يشغلني. م

عليَّ وقال: «سَلَامًا»، قلتُ: «سَلَامًا»، فضمَّني روحي فداه إلى صَدرِه الذي هُوَ مَنبَعُ العِلمِ و الحِكَمِ وعانَقَنى.

فلمَّا استيقظت فرِحًا ومسرورًا حمِدتُ الله على هذه النعمةِ، وشكرتُ له، فأَصبَحَت هذه الرُؤيا الصَّالحةُ شرحًا لي صَدرِي، وَصَارَ عُسرُه عليَّ بها يُسرِى. فصمَّمتُ عَزمِي بتأليفِه، وَشَدَدتُّ مِيزَرِي لِكِتابَتِه، وما وضعتُ فيه حديثًا إلا وصلَّيتُ على النبيِّ ﷺ عند وَضعِه، وسمَّيتُه «زُجَاجَةَ المصابِيح».

وَاللهَ تعالى أَسأَلُ سؤالَ الضَّارِعِ الخَاشِعِ مُتَوِسِّلًا بحبِيبِهِ المُشَفَّعِ الشَّافِعِ أَن يَّجعَلَهُ خَالِصًا لِوَجهِهِ مِن فَضلِهِ، وَأَن يَنفَعَ المُسلِمِينَ به كَمَا يَنفَعُهم بأُصلِه، وأن يَتَقَبَّلَ هَذا، ويَجعَلَهُ ذُخرًا لِمَعَادِي. إنَّهُ بالإجابة جديرٌ وعلى كلِّ شيءٍ قديرٌ.

١ - عَن عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ عَلَىٰهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ (١١)، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا

(۱) قوله: «إنما الاعمال بالنيات»: هذا الحديث عند البعض متواتر، والعامة أنه مشهور. وقد جرت عادة عامة أرباب السنن والجوامع بتصدير صحاحهم وسننهم بهذا الحديث؛ نظرا إلى تحسين النية وإخلاصها في مبادئ أعمال الخير، وإشارة إلى أن مناط خيرية الأفعال الحسنة هو حسن النية وخلوص الطوية.

واعلم أن هذا الحديث متفق عليه، ورواه الجماعة. واتفقوا على أن «إنما» للحصر، فالتقدير: «إن الأعمال تعتبر إذا كانت بينية، ولا تعتبر إذا كانت بلا نية». فتصير «إنما» بمعنى «ما وإلا». وقيل: الحصر مستفاد من الجمع المحلى باللام؛ فإنه مفيد للاستغراق، وهو مستلزم للحصر. فالمعنى: ليست الأعمال حاصلة إلا بالنية. ولا يمكن هنا نفي نفس الأعمال؛ لثبوتها حسا وصورة من غير اقتران النية بها، فلا بد من إضمار شيء يتوجه إليه النفي ويتعلق به الجار، فقيل: التقدير: «صحيحة» أو «تصح»، كما هو رأي الشافعي وأتباعه.

وقيل: «كاملة أو تكمل» على رأي أبي حنيفة وأصحابه. والأظهر أن المقدر: «معتبرة» أو «تعتبر»؛ ليشمل الأعمال كلها، سواء كانت عبادات مستقلات كالصلاة والزكاة؛ فإن النية تعتبر لصحتها إجماعا، أو شروطا في الطاعات كالطهارة وستر العورة؛ فإنها تعبر لحصول ثوابها اتفاقا؛ لعدم توقف الشروط على النية في الصحة. خلافا للشافعي في الطهارة، فعليه بيان الفرق. أو أمورًا مباحة؛ فإنها قد تنقلب بالنيات حسنات كما أنها قد تنقلب سيئات بلا خلاف.

غاية ما في الباب أن متعلق الصحة والكمال يعرف من الخارج، ولا محذور فيه. وتفصيله أن الشافعي وغيره من الأئمة قد تمسكوا به في أن النية شرط في الوضوء والغسل وغيرهما من وسائل العبادات المقصودة. أقول: للحنفية وجوه في= = الجواب عنه، الأول: بالتشبث بمورد الحديث؛ فإنه ورد في مهاجر أم قيس على ما يشير إليه قوله على الله الله المواجرة وأو امرأة ينكحها... »؛ فإنه هاجر لقصد نكاح أم قيس المهاجرة وان لم يترتب على هجرته ثواب الهجرة وللم يحكم ببطلان هجرته.

والثاني: أن التقدير: «حكم الأعمال بالنيات»؛ فإن كثيرا من الأفعال تصدر بلا قصد وإرادة، والحكم مشترك بين الحكم الدنيوي وهو الصحة، والأخروي وهو الثواب. ولا يصح إرادتهما معًا؛ لبطلان عموم المشترك، فتعين إرادة أحدهما، ولا يجوز أن يكون هو الصحة؛ لأن الثواب منوط بالنية بالاتفاق، فهو المتعين للإرادة. وخلو الوضوء عن الثواب لا يستصحب خلوه عن الصحة وعن كونه مفتاحًا للصلاة، وفيه تأمل.

والثالث: أن النية عبارة عن قصد التقرب وإرادة فعل القربة على ما يلوح إليه التلويح، وإنما هي في العبادات، فبهذا تخصص الأعمال بالعبادات. ألا ترى أن صحة الأفعال في المعاملات غير منوطة بالنية، فَلَاح أن كون الوضوء عبادة منوط بالنية، ونحن نلتزمه؛ فإنه لا يترتب عليه الثواب إلا بالنية، وقد صرح فقها ونا بأن المأمور به هو الوضوء المنوي، نقله في «النهر الفائق» و«الدر المختار» وغيرهما، ولا خلاف في هذا.

والرابع: أن صحة جميع الأعمال لو كانت مشروطة بالنية على ما يقتضيه تعميمكم لزم أن لا يصح غسل الثوب والبدن واستقبال القبلة وغيرهما إلا بالنية، واللازم باطل، فالملزوم كذلك. لا يقال: هذه أمور حسية، وهي لا تحتاج الى النية؛ لأن هذه مناقشة في المثال، فنبدله بالنكاح وغيره فإنها أمور شرعية، فإن ترتب ملك البُضع على الإيجاب والقبول أمر شرعي كالبيع، ولا تمس فيها الحاجة إلى النية. لا يقال: الماء مزيل بالطبع، فإذا أزال النجاسة حسا حكم بزواله؛ بناءً على الحكم الحسي، بخلاف الوضوء؛ فإن الحدث نجاسة حكمية، فزوالها بالماء غير معقول؛ لأنا نقول: الماء عرف مطهرا ومزيلا للنجاسات بالطبع في الشرع، فالحكمية إنما هي النجاسة، فإذا شلم كون الأعضاء نجسة، فإزالة الماء نجاستها أمر معقول.

والخامس: ما سنح لهذا العبد الضعيف القاصر ونسجته عنكبوت الخاطر الفاتر أن المقدر هو الاعتبار الشرعي على ما هو قولكم، كما هو الظاهر، فللاعتبار نحوان: اعتباره في نفسه، واعتباره لغيره، ولا اشتراك بينها معنى؛ لأن الأول مستقل، والثاني غير مستقل، ولا يتصور الاشتراك المعنوي بين المستقل وغيره، كما حقق في الكون في نفسه والكون الرابطي، فلا يرادان معا، فتعين أحدهما، وهو الاعتبار في نفسه؛ لأنه هو المتبادر الظاهر، على أنه متفق عليه بيننا وبينكم، فلا يلزم من نفي اعتبار الوضوء في نفسه اعتباره للصلاة بأن يكون مستبيحًا لها، والله أعلم.

واعلم أن الشارح القاري قدّر «الاعتبار» أيضا في هذا المقام، وجعله مختلفًا باختلاف الحالات، فتارة يتحقق في ضمن=



نَوَى، فَمَن كَانَت هِجرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَن كَانَت هِجرَتُهُ إِلَى دُنيَا يُصِيبُهَا، أَو امرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيهِ». متفق عليه(١).

ورواه إمام المذهب أبو حنيفة _رحمه الله _ في «مسنده» مع اختلاف يسير، وفيه: «الأعمال بالنيات». الحديث (٢).

قال علي القاري - رحمه الله الباري -: «ولا يُمكِن هُنا نَفيُ نَفسِ الأعمالِ، لثُبُوتِهَا حِسَّا وصُورَةً مِن غيرِ اقتران النَّيَّةِ بها، فلا بُدَّ مِن إضمارِ شَيءٍ يَتَوجَّه إليه النَّفيُ وَيَتَعَلَّقُ بهِ الجَارُّ، فالتقدير: «مُعتبَرَةٌ» أو «تُعتبَرُه» على مذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى (٣).

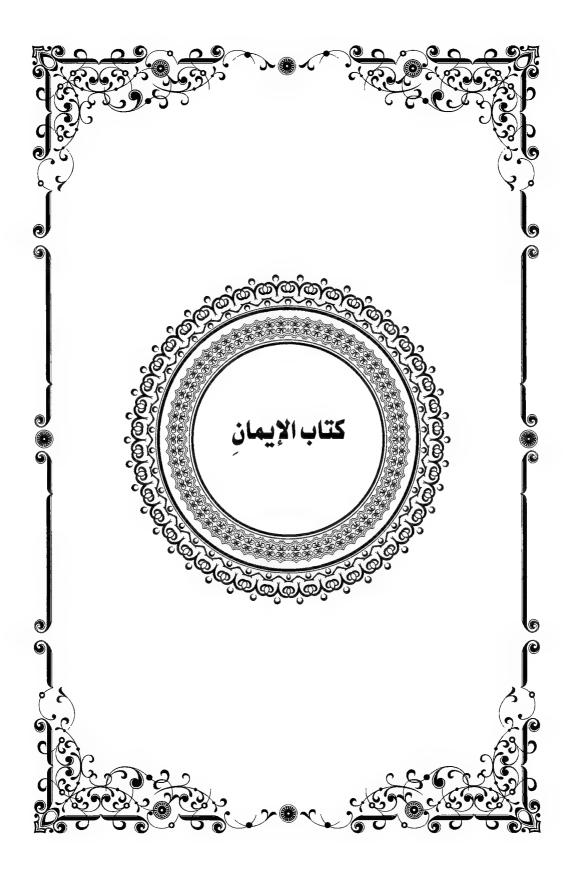


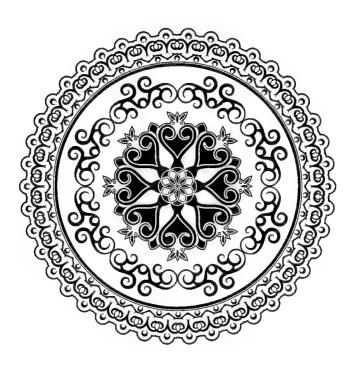
الصحة كما في العبادات المقصودة، وأخرى في ضمن الكمال كما في غير المقصودة، حيث قال: أي اعتبارها الشامل لصحتها وكمالها باختلاف الحالات. وقال العلامة الحلبي في «الغنية شرح المنية» بعد بيان جواب الحنفية: فالحق أن النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي؛ فإنه يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق، ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق. وذلك أنه لا يجوز أن يراد من الأعمال جميعًا شرعية أو غير شرعية؛ لوجود أكثر الأعمال الغير الشرعية بدون النية. ولا أن يراد الأعمال الشرعية جميعًا عبادات أو معاملات، لعدم توقف المعاملات على النية بالاتفاق، فتعين أن يراد العبادات أو متعلق الثواب والعقاب. وحينئذ فإنما النزاع الحقيقي في أن الطهارة الحكمية، هل هي عبادة ليس غير، أو هي من جملة الأفعال العادية الطبعية التي تتحقق حسا، فإن وجد فيها نية القربة كانت عبادة يثاب عليها، وإلا فلا، مع تحققها كما في سائر الحركات والسكنات والأفعال والتروك التي لها تحقق في الوجود حسا». انتهى. وهكذا سرد الكلام، وفيه تأمل. أخذته من «المرقاة» و«تنسيق النظام في مسند الإمام». م

⁽۱) البخاري، ك: بدء الوحي، ب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ١٤٠٤ -: (١)، وفي ك: الأيمان والنذور، ب: النية في الأيمان، ح: (٦٦٨٩)، ومسلم، ك: الإمارة، ب: قوله ١٤٠٤ إنما الأعمال بالنية»، ح: (٤٩٢٧).

⁽٢) أبو حنيفة في «مسنده» (برواية الحارثي) برقم: (٢٦٤)، وأيضًا في «مسنده» (برواية أبي نعيم) برقم: (٣٦١).

⁽٣) «مرقاة المفاتيح» (١/١٤).







وقولِ الله على: ﴿ وَقَلْبُهُ مُطْمَينٌ أَيْ الْإِيمَانِ ﴾ [النحل: ١٠٦]. وقولِه تعالى: ﴿ أُولَتِهِ كَ حَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ المحجدات: ١٤]. وقولِه تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدَّخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقولِه تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدَّخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقولِه تعالى: ﴿ وَلِن طَآلِهِ فَالْ يَعْنَ الْمُؤْمِنِينَ اَقْنَتُلُواْ فَأَصَّلِحُواْ الْمَيْوَا الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ مُن اللَّهُ وَالْمَيْوَا الْمَيْوَا الْمَيْوَا الْمَيْوَا الْمَيْوَا الْمَيْوَا الْمُعْرَافِهُ اللَّهُ اللَّهُ

٧- عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ١٠٠ قَالَ: بَينَمَا نَحنُ عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَومٍ، إِذَ طَلَعَ عَلَينَا

⁽۱) قولُه: «عن عمرَ بنِ الخطّاب»: إنّما هذا الحديثُ والأحاديثُ الّتي بعده كلّها متعلّقةٌ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ يَزيدُ وينقصُ، وأنَّ الإيمانَ والإسلامَ مُغايرانِ، فيهما خلافٌ، قال العلّرمةُ العينيُّ: (الاختلافُ لفظيٌّ؛ لأنَّ الإيمانَ في كلام الشّارع ﷺ قد جاء بمعنى «أصل الإيمان»، وهو الذي لا يُعتبَرُ فيه كونُه مقرونًا بالعمل، كما في قوله ﷺ: «الإيمانُ: أنْ تؤمنَ بالله وملائكته وبلقائه ورُسله وتؤمنَ بالبعث، والإسلامُ أنْ تعبدالله ولا تشرك به، وتقيم الصّلاة وتؤيّ الزّكاة المفروضة، وتصوم رمضان»؛ الحديث، وقد جاء بمعنى «الإيمان الكامل»، وهو المقرونُ بالعمل، كما في حديث وفد عبد القيس: «أتدرون ما الإيمانُ بالله وحدَه؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّدًا رسولُ الله، وإقامُ الصّلاة، وإيتاءُ الزّكاةِ، وصيامُ رمضانَ، وأنْ تُعطوا من المغنم الخمس»، الله، وأنّ محمّدًا رسولُ الله، وإقامُ الصّلاةِ، وإيتاءُ الزّكاةِ، وصيامُ رمضانَ، وأنْ تُعطوا من المغنم الخمس»،





= والإيمانُ بهذا المعنى هو المرادُ بالإيمان المنفيّ في قوله على: «لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمنٌ»؛ الحديث، وهكذا كلُّ موضع جاء بمثله، والإيمانُ المنجي من دخول النّار هو النّاني باتّفاق جميع المسلمين، والإيمان المنجى من الخلود في النّار هو الأوَّلُ باتّفاق أهل السُّنَّة.

وممّا يدلُّ على ذلك قولُه عَنِي حديث أبي ذرِّ: «ما من عبدٍ قال: لا إله إلا الله ، ثمَّ مات على ذلك إلا دخل الجنَّة». قلتُ: وإنْ رنى وإنْ رنى وإنْ سرق»؛ الحديث، وقولُه عَنَّة: «يخرجُ من النّار مَن كان في قلبه مثقال ذرَّة من الإيمان»).

فالحاصل: أنَّ السَّلفَ والشّافعيَّ إنَّما جعلوا العمل رُكنًا من الإيمان بالمعنى الثّاني دون الأوَّل، وحكموا مع فوات العمل بقاء الإيمان بالمعنى الأوَّل، وبأنَّه ينجو من النّار باعتبار وجوده وإن فات الثّاني. وأنَّ المرادَ بالإيمان إنْ كان هو التَّصديقَ،؛ فلا يقبلُ الزِّيادة والنُّقصان، وإن كان الطّاعاتِ؛ فيقبلُهما، والطّاعاتُ مكمّلةٌ للتَّصديق، فكلُّ ما قام من الدّليل على أنَّ الإيمان لا يقبلُ الزِّيادة والنُّقصان فهو مصروفٌ إلى أصل الإيمان الذي هو التَّصديقُ، وكلُّ ما دلً على كون الإيمان يقبلُ الزِّيادة والنُّقصان فهو مصروفٌ إلى الكامل، وهو مقرونٌ بالعمل.

ثمَّ اختلف أهلُ العلم في أنَّ الإسلامَ مُغايرٌ للإيمان، أو هما متَّحدانِ، قال عليٌّ القاري: (والحقُّ أنَّ الخلاف لفظيّ؛ لأنَّ الأوَّلَ بناؤُه على اللَّغة، والثّاني مدارُه على الشَّريعة. وقيل: التَّحقيق أنَّهما مختلفانِ باعتبار المفهوم، متَّحدانِ في المصداق)، وقال في «هداية المسالك في حلّ تفسير المدارك»: (الإيمانُ الشَّرعيُّ عبارةٌ عن التَّصديق مع الإقرار فقط، والعمل ليس بداخلِ فيه، بل خارجٌ عنه وشرطٌ لكماله، وهو الرّاجحُ عند مَعاشر الحنفيَّة الماتريديَّة).

وأمّا مذهبُ المحقّقينَ؛ فهو أنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ فقط، وهو الرّاجحُ عند الأشاعرة، فمَن صدَّق بقلبه، ولم يقرَّ بلسانه من غير عُذرٍ؛ لم يكن مؤمنًا عند الله تعالى، وكان من أهل النّار عند من يقول بأنَّ الإقرارَ رُكنٌ، وهو مختارُ فخر الإسلام وشمس الأثمَّة وكثير من الفقهاء.

وأمّا مَن ذهب إلى أنَّ الإقرارَ ليس برُكنٍ؛ فهذا الشَّخصُ عندهم مؤمنٌ، وعند الله تعالى غيرُ مؤمنٍ في أحكام الدّنيا، كما أنَّ المنافقَ عكسُ ذلك، قال في «شرح المقاصد»: (الخلافُ فيما إذا كان قادرًا على التَّكلُّم وترك التَّكلُّم لا على وجه الإباء). أمّا مَن صدَّق بقلبه ولم يصادفْ وقتًا يقرُّ فيه؛ يكون مؤمنًا وفاقًا على ما فُهِمَ من «شرح المقاصد».

وأيضًا قال عليٌّ القاري في «شرح الشفاء»: (القولُ بأنَّ مَن لم يتمكَّنْ من إتيان الشَّهادة لا يكون مؤمنًا مع تحقُّ ق التَّصديق بقلبه ضعيفٌ)، وإذا صادف وقتًا يمكنُ الإقرارُ فيه وطُلِبَ فيه الإقرارُ فأبى عنه، لا يكون مؤمنًا اتّفاقًا، بل يكون كافرًا كفرًا عنادًا. رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثَّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لا يُرَى عَلَيهِ أَثُرُ السَّفَرِ، وَلاَ يَعرِفُهُ مِنَّا أَحَدُّ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ عَنِيْ النَّبِيِّ عَنِيْ النَّبِيِّ عَنِيْ اللَّهِ عَلَى فَخِذَيهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخبِرْنِي عَنِ الْإِسلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْ (الإِسلَامُ أَن تَشهَدَ أَن لا إِلَه إِلّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَلاةَ، وَتُوتِي الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيتَ إِنِ استَطَعتَ إِلَيهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقت، قَالَ: فَعَجِبنَا لَهُ يَسَأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ.

قَالَ: فَأَخبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: «أَن تُومِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَتُؤمِنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَومِ الآخِرِ وَتُؤمِنَ بِاللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَم بِالقَدَرِ خيرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: هَانَ صَدَقت، قَالَ: هَا المَسؤولُ عَنهَا بِأَعلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: هما المَسؤولُ عَنهَا بِأَعلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: فَأَخبِرْنِي عَنِ السَّاعِةِ، قَالَ: هما المَسؤولُ عَنهَا بِأَعلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: فَأَخبِرْنِي عَن أَمَارَتِهَا، قَالَ: هأَن تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَن تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي النُنيَانِ».

قَالَ: ثُمَّ انطَلَقَ فَلَبِثتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدرِي مَنِ السَّائِلُ؟»، قُلتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ،

فإذا فُسِّرَ الإيمانُ بالتَّصديق؛ فإنَّه لا يزيد ولا ينقص؛ لبساطته، وإذا فُسِّرَ بأنَّه عبارةٌ عن التَّصديق والإقرار والعمل؛ فهو يزيد وينقص بزيادة الأعمال ونقصانها، وأمّا زيادة الإيمان ونقصائه في الصُّورة الأولى؛ فيكون بزيادة المؤمّن به ونقصانه، وبهذا أمكنَ الجمعُ بين ظواهر نصوص الكتاب والسُّنَّة الَّتي جاءت بزيادة الإيمان ونقصانه، ويكون النِّراعُ لفظيًّا، فافهمْ وتدبَّرُ فيه. م

الحاصلُ: أنَّ الإقرارُ رُكنٌ آخرُ من الإيمان، إلّا أنَّ الأصلَ هو التَّصديقُ، لكنَّ اللَّسانَ لماّ كان معبرًا عمّا في القلب، كان الإقرارُ دليلًا على التَّصديق وُجودًا وعدمًا، فيصِحُّ أن يكونَ رُكنًا يحتملُ السُّقوطَ، فيكونَ جزءًا معتبرًا معه في حالة الاختيار، حتى يكونَ عدمُه في غير حالة الإكراه دليلًا على عدم التَّصديق، فالرُّكنيَّة بهذا الاعتبار لا تُنافي كون حقيقة الإيمان التَّصديقَ. فمَن قال: إنَّ الإقرارَ رُكنٌ من الإيمان؛ يريد هذا المعنى، وأمّا العملُ؛ فهو جزءٌ من الإيمان عند جمهور المحدِّثين، مثلُ كون اليد جزءًا من الإنسان، فكما لا ينتفي الإنسان بانتفاء اليد، بل ينقص كذلك؛ لا ينتفي الإيمان بانتفاء العمل، وحاصلُه: أنَّه جزءٌ من كماله، وأمّا عند المعتزلة والخوارج؛ فالعملُ جزءٌ أصليٌ ينتفي الإيمانُ بانتفائه.

قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبريلُ، أَتَاكُم يُعَلِّمُكُم دِينكُم»، رواه مسلمٌ(١).

٣- ورواه أبو هريرة هذه مع اختلاف، وفيه: «وَإِذَا رَأَيتَ الحُفَاةَ العُرَاةَ الصَّمَّ البُّكَمَ مُلُوكَ الأَرضِ،
 [فَذَاكَ مِن أَشْرَاطِهَا]، فِي خَمسٍ مِنَ الغَيبِ، لَا يَعلَمُهُنَّ إِلّا الله»، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ إِنَّ اللهَ عِندَهُ. عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُمْرِلُكُ مَا فَى ٱلْأَرْحَارِ وَمَا تَدْرِى نَفْشُ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْشُ بِأَي أَرْضِ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَيدِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤]، مُتَّفَقُ عليه (٢).

٤ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بُنِيَ الإسلامُ عَلَى خَمسٍ: شَهَادَةِ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا [عَبدُهُ وَرَسُولُهُ]، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالحَجِّ، وَصَومِ رَمَضَانَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «الإِيمَانُ بِضِعٌ وَسَبعُونَ أَو بِضعٌ وَسِتُّونَ

(١) مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان الإيمان والإسلام، ح: (٩٣).

قولُه: «عن الإحسان»: (هو مباشرةُ الفعل على أحسن الطُّرق، وإنَّما قال «كأنَّك تراهُ»؛ لأنَّ حقيقةَ الرُّوية في العبادة الَّتي هي من أفعال الدّنيا غيرُ متصوَّرة، «أمارتها» هي العلامةُ، «أنْ تلدَ الأمةُ»: فيه إيذانٌ بكثرة أولاد السُّوء، «يتطاولون»: التَّطاولُ: التَّفاضلُ في الطول، «الحفاة»: جمعُ حافٍ، وهو الذي لا نعلَ له، «العراة»: جمعُ عادٍ، وهو الذي لا شيءَ له، «العالة»: الفقراء، وهو جمعُ عائلٍ، «رعاء»: جمعُ راعٍ، «الشّاء»: جمعُ شاةٍ، «مليًّا»؛ أي وقتًا طويلًا)، «ضوء المصابيح».

(٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: بيان الإيمان والإسلام، ح: (٩٩)، والبخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ, عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، ح: (٤٧٧٧).

قولُه: «الصُّمَّ البُكمَ»؛ يَعني: الجهلة، «البهمَ»: بفتح الباء وإسكان الهاء: هي الصِّغارُ من أولاد الغنم الضَّأن والمعز جميعًا.

- (٣) البخاريُّ، ك: الإيمان، ب: دعاؤُكُم إيمانُكُم، ح: (٨)، ومسلم، ك: الإيمان، ب: بيان أركان الإسلام، ح: (١١٣)، واللَّفظُ للبخاريِّ إلا ما بين المعكوفين فلمسلم.
- (٤) قولُه: «عن أبي هريرة»، وقال العينيُّ: (إنَّ الإيمانَ في اللَّغة: التَّصديقُ، وفي عرف الشَّرع: تصديقُ القلب واللِّسان، تمامُه وكمالُه بالطّاعات. فحينتذِ الإخبارُ عن الإيمان بأنَّه بضعٌ وستُّون شعبةً، أو بضعٌ وسبعون ونحوُ ذلك، يكون=

شُعبَةً، فَأَفضَلُهَا قَولُ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٦ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «المُسلِمُ مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُهَاجِرُ مَن هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنهُ»، هذا لفظُ البخاريِّ، ولِمُسلِمٍ قال: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَ عَلَيْهِ:
 أَيُّ المُسلِمِينَ خَيرٌ ؟ قَالَ: «مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ» (٢).

٧ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُؤمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيهِ مِن وَالِدِهِ
 وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ »، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَن كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: مَن كَانَ اللهُ
 وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيهِ مِمّا سِوَاهُمَا، وَمَن أَحَبَّ عَبدًا لاَ يُحِبُّهُ إِلّا لِلّهِ ﷺ، وَمَن يَكرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفرِ بَعدَ
 إِذ أَنقَذَهُ اللهُ مِنهُ، كَمَا يَكرَهُ أَن يُلقَى فِي النّارِ»، مُتَّفَقٌ عليه(٤).

من باب إطلاق الأصل على الفرع؛ وذلك لأنَّ الإيمانَ هو الأصلُ، والأعمالَ فروعٌ منه، وإطلاقُ الإيمان على
 الأعمال مجازٌ؛ لأنَّها تكون عن الإيمان). م

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: بيان عدد شعب الإيمان، ح: (۱۵۳)، والبخاريُّ مختصَرًا، ك: الإيمان، ب: أمور الإيمان، ح: (۹).

قولُه: «شعبةٌ»: (القطعةُ من الشَّيء، والمرادُ بها هنا الخصلةُ، «إماطةُ الأذى»؛ أي تنحيتُه وإبعادُه، والمرادُ بالأذى كلُّ ما يؤذي من حجر أو مدرِ أو شوكٍ أو غيره)، «شرح السُّيوطيِّ على مسلم» (١/ ٥٢).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الإيمان، ب: المسلم مَن سلمَ المسلمون من لسانه، ح: (١٠) ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان تفاضل الإيمان، ح: (١٦١).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: حبُّ الرَّسول ﷺ من الإيمان، ح: (١٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: وجوب محبَّة رسول الله ﷺ، ح: (١٦٩).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: مَن كره أنْ يعودَ في الكفر كما يكرهُ أنْ يُلقى في النّار من الإيمان، ح: (٢١)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: خصالٌ من اتَّصف بهنَّ وجد حلاوة الإيمان، ح: (١٦٥).

٩ ـ وَعَنِ العَبّاسِ بنِ عَبدِ المُطلّبِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَاقَ طَعمَ الإيمَانِ مَن رَضِي بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإسلام دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا»، رواهُ مسلمٌ (١١).

١٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيدِهِ، لا يَسمَعُ بِي أَحَدٌ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيُّ وَلَا نَصرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَم يُؤمِنْ بِالَّذِي أُرسِلتُ بِهِ؛ إِلّا كَانَ مِن أَصحَابِ النّارِ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

١١ ـ وَعَن أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُم أَجرَانِ: رَجُلٌ مِن أَهلِ الكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ، وَالعَبدُ المَملُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَت عِندَهُ أَمَةٌ فَالْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ، وَالعَبدُ المَملُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَت عِندَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحسَنَ تَعلِيمَهَا، ثُمَّ أَعتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا؛ فَلَهُ أَجرَانِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٢ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرتُ أَن أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشهَدُوا أَن لَا إِلَهَ إِلَا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاة، وَيُؤتُوا الزَّكَاة، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُم وَأُموَالَهُم إِلَّا بِحَقِّ الإِسلَامِ»، مُتَّفَقٌ عليه، إلّا أَنَّ مسلمًا لم يذكرُ: «إِلَّا بِحَقِّ الإِسلَامِ»(،).

١٣ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى صَلَاتَنَا وَاستَقبَلَ قِبلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا؟
 فَذَلِكَ المُسلِمُ الذي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخفِرُوا اللهَ فِي ذِمَّتِهِ»، رواهُ البخاريُّ (٥٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليلُ على أنَّ مَن رضي بالله ربًّا، ح: (١٥١).

⁽٢) مسلم، ك: الإيمان، ب: وجوب الإيمان برسالة نبيّنا محمّد عليه، ح: (٣٨٦).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّعليم، ب: تعليم الرَّجل أمَته وأهلَه، ح: (٩٧) ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: وجوب الإيمان برسالة نبيِّنا محمَّد ﷺ، ح: (٣٨٧).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: ﴿ وَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَوْةَ وَ اَنَوَا الرَّكَوْةَ فَخَلُوا سَيِيلَهُمَّ ﴾ [التَّربة: ٥]، ح: (٢٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الأمر بقتال النّاس، ح: (١٢٩)، (وفي مسلمٍ: "إلّا بحقِّها» بدلَ "إلّا بحقِّ الإسلام» ومرادُهما واحدٌّ)، انظر: "المرقاة» (١/ ١٥٨).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: فضل استقبال القبلة، ح: (٣٩١).

١٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: أَتَى أَعرَابِيُّ النَّبِيَ عَلَيْ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلِ إِذَا عَمِلتُهُ دَخَلتُ الجَنَّة، قَالَ: «تَعبُدُالله لا تُشرِكُ بِهِ شَيئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكتُوبَة، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفرُوضَة، وَتَصُومُ الجَنَّة، قَالَ: «تَعبُدُالله لا تُشرِكُ بِهِ شَيئًا، وَتُقيمُ الصَّلَاةَ المَكتُوبَة، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ المَفرُوضَة، وَتَصُومُ رَمَضَانَ». قَالَ: وَالَّذِي نَفسِي بِيدِه، لا أَزِيدُ عَلَى هَذَا شَيئًا أَبَدًا، وَلا أَنقُصُ مِنهُ، فَلَمّا وَلَى؛ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْد:
 «مَن سَرَّهُ أَنْ يَنظُرُ إِلَى رَجُلٍ مِن أَهلِ الجَنَّة؛ فَليَنظُرْ إِلَى هَذَا»، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

١٥ - وَعَنْ شُفَيَانَ بِنِ عَبدِاللهِ الثَّقَفِيِّ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ قُل لِي فِي الإسلامِ قَولًا لاَ أَسأَلُ عَنهُ أَحَدًا بَعدَكَ، قَالَ: «قُل آمَنتُ بِاللهِ، فَاستَقِم»، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٦ - وَعَنْ طَلَحَةَ بِنِ عُبَيدِاللهِ هَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن أَهلِ نَجدٍ ثَائِرَ الرَّأسِ، نَسَمَعُ دَوِيَّ صَوتِهِ، وَلا نَفقهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسَأَلُ عَنِ الإسلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسَأَلُ عَنِ الإسلامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَومِ وَاللَّيلَةِ» فَقَالَ: هَل عَلَيَّ غَيرُهُنَ ؟ قَالَ: «لَا، إِلّا أَنْ تَطَّوَّعَ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَصِيَامُ شَهرِ رَمَضَانَ»، فَقَالَ: هَل عَلَيَّ غَيرُهُ؟ فَقَالَ: «لَا، إِلّا أَنْ تَطَوَّعَ»، وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الزَّكَاةَ، فَقَالَ: هَل عَلَيَّ غَيرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلّا أَن تَطَوَّعَ»، قَالَ: فَأَدبَرَ الرَّجُلُ، وَهُو يَقُولُ: وَاللهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، وَلا أَنقُصُ مِنهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفلَحَ إِنْ صَدَقَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٧ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسِ ، قَالَ: إِنَّ وَفَدَ عَبِدِ القَيسِ لَمَّا أَتَوُا النَّبِيِّ وَقِيلٌ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «مَنِ

⁼ قولُه: «فلا تخفروا اللهَ في ذمَّته»: من الإخفار؛ أي: لا تخونوا اللهَ في عهده.

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: بيان الإيمان الذي يدخل به الجنَّة ح: (١٠٧)، والبخاريُّ، ك: الزَّكاة، ب: وجوب الزَّكاة، ح: (١٣٩٧).

⁽٢) مسلم، ك: الإيمان، ب: جامع أوصاف الإسلام، ح: (١٥٩).

 ⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: بيان الصَّلوات الَّتي هي أحد أركان الإسلام، ح: (١٠٠)، والبخاريُّ، ك: الإيمان،
 ب: الزَّكاة من الإسلام، ح: (٤٦).

وفي شرح المصابيح لابن الملك (١/ ٤١): قولُه: («ثائرَ الرَّأس»؛ أي: منتشرَ شعر الرَّأس، «دويّ»؛ أي: صوتٌ ليس بالعالي، كصوت النَّحل ونحوه).

القَومُ؟ - أَو مَنِ الوَفدُ؟ - قَالُوا: رَبِيعَةُ. قَالَ: «مَرحَبًا بِالقَومِ، أَو بِالوَفدِ، غَيرَ خَزَايَا وَلا نَدَامَى»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنّا لا نَستَطِيعُ أَن نَاتِيكَ إِلّا فِي الشَّهِرِ الحَرَامِ، وَبَيننَا وَبَينَكَ هَذَا الحَيُّ مِن كُفّارِ مُضَرَ، فَمُرنَا بِأُمْرٍ فَصلٍ، نُخبِرُ بِهِ مَن وَرَاءَنَا، وَنَدخُلُ بِهِ الجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الأَسْرِبَةِ، فَأَمَرَهُم بِأَربَعٍ، وَنَهَاهُم عَن أَربَعٍ، أَمَرَهُم بِالإِيمَانِ بِاللهِ وَحدَهُ، قَالَ: «أَتَدرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللهِ وَحدَهُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَن لا إِلَهَ إِلاَ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَن تُعطُوا مِن المَغنَمِ الخُمُسَ»، وَنَهَاهُم عَن أَربَعٍ: عَنِ الحَنتَمِ وَالدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ، وَقَالَ: «احفَظُوهُنَّ وَأَخبِرُوا بِهِنَّ مَن وَرَاءَكُم»، مُتَّفَقٌ عليه، ولفظُهُ للبخاريِّ (۱).

1۸ - وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَحُولَهُ عِصَابَةٌ مِن أَصحَابِهِ: «بَايِعُونِي عَلَى أَن لا تُشرِكُوا بِاللهِ شَيئًا، وَلاَ تَسرِقُوا، وَلاَ تَزنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أُولادَكُم، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهتَانِ تَفتُرُونَهُ بَينَ عَلَى أَن لا تُشرِكُوا بِاللهِ شَيئًا، وَلاَ تَسرِقُوا، وَلاَ تَزنُوا، وَلاَ تَقتُلُوا أُولادَكُم، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهتَانِ تَفتُرُونَهُ بَينَ أَيديكُم وَأَرجُلِكُم، وَلاَ تَعصُوا فِي مَعرُوفِ، فَمَن وَفَى مِنكُم؛ فَأَجرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَن أَصَابَ مِن ذَلِكَ شَيئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ؛ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا مَنهُ وَمَن أَصَابَ مِن ذَلِكَ شَيئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ؛ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنهُ وَإِنْ شَاءَ عَلَى ذَلِكَ مُتَفَقً عليه (٢).

١٩ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَضحَى أَو فِطرٍ إِلَى المُصَلَّى،
 فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أَكثَرَ أَهـلِ النَّارِ»، فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: أداء الخمس من الإيمان، ح: (٥٣)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الأمر بالإيمان بالله تعالى، ح: (١١٦).

قولُه: «غيرَ خزايا ولا نَدامى»؛ أي: غيرَ أذلاء ولا نادمينَ؛ فخزايا جمعُ خزيانَ وندامى مثلُه، «الحنتمُ»: هي الجرَّةُ الخضراءُ، «الدُّبّاء»: هو المزفَّتُ، وهو الخضراءُ، «الدُّبّاء»: هو المزفَّتُ، وهو المرفَّتُ، وهو المرفِّتُ.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الإيمان، ب: علامةُ الإيمان حبُّ الأنصار، ح: (١٨)، ومسلمٌ، ك: الحدود، ب: الحدود كفّاراتُ لأهلها، ح: (٤٤٦١).

قولُه: «عصابة»: الجماعةُ من النَّاس، «بين أيديكم وأرجلكم»: من عند أنفسكم.

قَالَ: «تُكثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكَفُرْنَ العَشِيرَ، مَا رَأَيتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقل وَدِينٍ أَذَهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِن إِحدَاكُنَّ»، قُلنَ: وَمَا نُقصَانُ دِينِنَا وَعَقلِنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَلَيسَ شَهَادَةُ المَرأَةِ مِثلَ نِصفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلنَ: «أَليسَ إِذَا حَاضَتْ لَم تُصلِّ وَلَم تَصُمْ؟» قُلنَ: الرَّجُلِ» قُلنَ: «فَذَلِك مِن نُقصَانِ دِينِهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

٢٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ: كَذَّبَنِي ابنُ آدَمَ وَلَم يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَم يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمّا تَكذِيبُهُ إِيّايَ؛ فَقُولُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيسَ أَوَّلُ الخَلقِ بِأَهوَنَ عَلَيّ مِن إِعَادَتِهِ، وَأَمّا شَتْمُهُ إِيّايَ؛ فَقُولُهُ: اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا، وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ، لَم أَلِدْ وَلَم أُولَدْ، وَلَم يَكُنْ لِي كُفْعًا أَحَدٌ»
 لي كُفْعًا أَحَدٌ»

٢١ ـ وفي رواية ابن عبّاس ﷺ: «وَأَمّا شَتْمُهُ إِيّايَ؛ فَقُولُهُ: لِي وَلَدٌ، فَسُبحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَو وَلَدًا»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٢٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ ﷺ: يُؤذِينِي ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهرَ وَأَنَا الدَّهرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ»، مُتَّفَقُ عليه (١٠).

٢٣ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ عَلَى أَنَّال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَصبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: ترك الحائض الصَّومَ، ح: (٣٠٤)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطّاعات، ح: (٢٤٣).

قال في «النَّهاية»: («العشير»؛ أي: الزَّوج، «أذهبَ للبِّ الحازم من إحداكنَّ»؛ أي: أذهبَ لعقل الرَّجل المحترز في الأمور المستظهر فيها).

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: سورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُّ ﴾، ح: (٤٩٧٤).

⁽٣) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: ﴿وَقَالُوا آخَّــَـذَاللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنْنَهُ ﴾ [البقرة: ١١٦]، ح: (٤٤٨٢).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، ح: (٤٨٢٦)، ومسلمٌ، ك: الألفاظ من الأدب، ب: النَّهي عن سبِّ الدَّهر، ح: (٥٨٧٣).

مِنَ اللهِ، يَدَّعُونَ لَهُ الوَلَدَ، ثُمَّ يُعَافِيهِم وَيَرِزُقُهُم»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٢٤ ـ وَعَنْ مُعَاذٍ هَ قَالَ: كُنتُ رِدْفَ النّبِي ﷺ عَلَى حِمَارٍ، [لَيسَ بَينِي وَبَينَهُ إِلّا مُوخِرَةُ الرَّحلِ]،
 فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، هَل تَدرِي حَقَّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقَّ العِبَادِ عَلَى اللهِ؟»، قُلتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ،
 قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَن يَعبُدُوهُ وَلا يُشرِكُوا بِهِ شَيئًا، وَحَقَّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَن لا يُعَدِّبَ مَن لا
 يُشرِكُ بِهِ شَيئًا»، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا أُبشَرُ بِهِ النّاسَ؟ قَالَ: «لا تُبشَرْهُم، فَيَتَّكِلُوا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

٥٢ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ وَمُعاذٌ ﷺ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحلِ ـ قَالَ: «يَا مُعَاذَ»، قَالَ: لَبَّيكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعدَيكَ، ثَلاَثًا، قَالَ: «مَا مِن أَحَدٍ يَشهَدُ رَسُولَ اللهِ وَسَعدَيكَ، ثَلاَثًا، قَالَ: «مَا مِن أَحَدٍ يَشهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، صِدقًا مِن قَلبِهِ؛ إِلّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلا أُخبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَستَبشِرُوا؟ قَالَ: «إِذِنْ يَتَّكِلُوا» وَأَخبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِندَ مَوتِهِ تَأَثَّمًا. مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٢٦ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيهِ ثَوبٌ أَبِيضُ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيتُهُ وَقَدِ استَيقَظَ، فَقَالَ: «مَا مِنْ عَبِدٍ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ مَرَقَ؟

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّوحيد، ب: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ هُوَ ٱلرَّيَّاقُ ذُواَلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الـذاريات: ٥٥]، ح: (٧٣٧٨)، ومسلمٌ، ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ب: في الكفّار، ح: (٧٠٨٠).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجهاد والسَّير، ب: اسم الفرس والحمار، ح: (٢٥٥٦)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة، ح: (١٤٤)، واللَّفظُ للبخاريِّ إلّا ما بين المعكوفين فلِمسلمٍ. قولُه: «كنت ردْفَ النَّبِيِّ ﷺ: هو الرّاكبُ خلفَ الرّاكب، «مؤْخرةُ الرحلِ»: هي العودةُ الَّتي يستندُ إليها الرَّاكبُ مِن خلف، وهو مبالغةٌ في شدَّة قربه منه، «فيتَكلوا»: فيعتمدوا على ذلك ولا يجتهدوا في الخير والطّاعة.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: من خصَّ بالعلم قومًا دون قوم، ح: (١٢٨)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا، ح: (١٤٨).

قولُه: «تأثُّمًا»؛ أي: خروجًا من الإثم، وهو إثمُ كتم العلم ممَّن يؤمن عليه الاتَّكال، قال في «الفتح»: (وإخبارُه يدلُّ على أنَّ النَّهيَ عن التَّبشير كان على الكراهة لا التَّحريم).

سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ عَلَى رَغمِ أَنفِ أَبِي ذُرِّ» وَكَانَ أَبُو ذُرِّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ أَنفُ أَبِي ذُرِّ، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

٢٧ ـ وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَن لا إِلَـهَ إِلّا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ، [وَابنُ أَمَتِهِ] وَكَلِمَتُهُ أَلقَاهَا إِلَى مَريَمَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، وَالبَنْ مَن العَمَلِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

٢٨ ـ وَعَنْ عَمرِ و بنِ العَاصِ ﴿ قَالَ: أَتَيتُ النَّبِي ﷺ فَقُلتُ: أبسُطْ يَمِينَكَ فَلا أَبَايِعكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ: فَقَبَضتُ يَدِي، قَالَ: «مَا لَكَ يَا عَمرُ و؟»، قَالَ: قُلتُ: أَرَدتُ أَن أَسْتَرِطَ، قَالَ: «تَسْتَرِطُ يَمِينَهُ، قَالَ: قُلتُ: أَنْ يُغفَرَ لِي، قَالَ: «أَمَا عَلِمتَ أَنَّ الإسلامَ يَهدِمُ مَا كَانَ قَبلَهُ؟، وَأَنَّ الهِجرَةَ تَهدِمُ مَا كَانَ قَبلَهُ؟، وَأَنَّ الهِجرَةَ تَهدِمُ مَا كَانَ قَبلَهُ؟»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٢٩ ـ وَعَنْ مُعَاذِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَخبِرْنِي بِعَمَلِ يُدخِلُنِي الجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي عَنِ النّارِ،
 قَالَ: «لَقَد سَأَلتَنِي عَن عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيهِ: تَعبُدُ اللهُ وَلاَ تُشرِك بِهِ شَيئًا، وَتُقِيمُ الصَّلاةَ، وَتُوتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ البَيتَ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «أَلا أَذُلُكَ عَلَى أَبوابِ الخيرِ؟ الصَّلاةَ، وَتُعلِيمَة تُطفِئ الخطيئة كَمَا يُطفِئ المَاءُ النّارَ، وَصَلاةُ الرَّجُلِ مِن جَوفِ اللَّيلِ»، قَالَ: ثُمَّ الصَّومُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطفِئ الخَطيئة كَمَا يُطفِئ المَاءُ النّارَ، وَصَلاةُ الرَّجُلِ مِن جَوفِ اللَّيلِ»، قَالَ: ثُمَّ تَلا ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ [السَّجدة: ١٩]، ثُمَّ قَالَ: «أَلا أُخبِرُكَ بِرَأْسِ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك اللباس، ب: الثِّياب البيض، ح: (٥٨٢٧)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على مَن مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة، ح: (٢٧٣).

قولُه: «وإنْ رغم أنفُ أبي ذرِّ»: قال في «النِّهاية»: (أي: وإنْ ذلَّ: وقيل: وإنْ كرة).

⁽٢) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قولُه: ﴿يَتَآهُلَ ٱلْكِتَنِ لَا تَضَلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]، ح: (٣٤٣٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا، ح: (١٤٠)، واللَّفظُ للبخاريِّ إلّا ما بين المعكوفين فلمسلم.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: كون الإسلام يهدمُ ما قبلَه، ح: (٣٢١).

الأمرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ، وَذِروَةِ سَنَامِهِ؟» قُلتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «رَأْسُ الأَمرِ الإِسلامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ، وَذِروَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلا أُخبِرُكَ بِمَلاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ، فَأَحَذَ بِلِسَانِهِ، قَالَ: «كُلِّ كُلِّهِ؟» قُلتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَل «كُفَّ عَلَيكَ هَذَا»، فَقُلتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَل عَلَى مُنَاخِرِهِم - إِلّا حَصَائِدُ أَلسِنَتِهِم»، رواهُ أحمدُ والتّرمذيُّ وابنُ ماجه(١).

٣٠ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبغَضَ لِلَّهِ، وَأَعطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ؛ فَقَدِ استكمَلَ الإِيمَانَ»، رواهُ أبو داود (٢٠).

٣١ ـ ورواهُ التّرمذيُّ عَنْ مُعَاذِ بنِ أَنَسٍ ﷺ مَعَ تَقدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَفِيه: «فَقَدِ استَكَمَلَ إِيمَانَهُ»(٣).

٣٧ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفضَلُ الأَعمَالِ الحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغضُ فِي اللهِ»، رواهُ أبو داودَ^(٤).

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في حرمة الصَّلاة، ح: (٢٦١٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الفتن، ب: كفّ اللِّسان في الفتنة، ح: (٣٩٧٣).

قال في «المرقاة» (١/ ٦ / ١): («ذروة سنامه»: الذَّروةُ بكسر الذَّال، وهو الأشهَرُ، وبضمَّها، وحُكِيَ فتحُها: أعلى الشَّي، والسَّنام_بالفتح_: ما ارتفع من ظهر الجمل قريبَ عنقه، «الملاك»؛ أي: ما به إحكامُ الشَّيء، «يكبُّ» أي يطرحُ).

⁽٢) أبو داودَ، ك: السُّنَّة، ب: الدَّليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح: (٢٦٨)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٧٧)، وقال: (هذا وله شاهدٌ عن معاذٍ أخرجَهُ التَّرمذيُّ، أبواب صفة القيامة، باب: حديث اعقلها وتوكَّل، ح: (٢٥٢١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

قال الشَّيخ الأرنؤوط في «تحقيقه على سنن التَّرمذيِّ»: (قد اختلفت نسخ التَّرمذيِّ في حكم هذا الحديث كما في بعضها: «هذا حديثٌ منكرٌ»، لكنَّ الصَّوابَ هو ما أثبتنا، فإنَّ سندَ الحديثِ حسنٌ في المتابعات والشواهد، وله طريقٌ آخرُ في «المسند» (١٦٦١٧) تقوِّه).

⁽٣) انظر ما قبله.

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: مجانبة أهل الأهواء وبغضهم، ح: (٥٩٩)، وأحمدُ، ح: (٢١٣٠٣)، وله شاهدٌ عن ابن عبّاس أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١١/ ٢١٥)، ح: (١١٥٣٧). وفي «السِّراج المنير شرح الجامع الصَّغير»=

٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «المُسلِمُ مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُوْمِنُ مَن أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِم وَأَموالِهِم»، رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ (١).

٣٤ ـ وزادَ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» برواية فضالة هههُ: «وَالمُجَاهِدُ مَن جَاهَدَ نَفسَهُ فِي طَاعَةِ اللهِ، وَالمُهَاجِرُ مَن هَجَرَ الخَطَايَا وَالذُّنُوبَ»(٢).

٣٠ ـ وَعَنْ أَنْسِ ﷺ قَالَ: قَلَّمَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَّا قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَن لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَن لَا عَهدَ لَهُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٣).

٣٦ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا إِيمَانَ لِمَن لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَن لَا عَهدَ لَهُ، وَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَستَقِيمُ دِينُ عَبدٍ حَتَّى يَستَقِيمَ لِسَانُهُ، وَلَا يَستَقِيمُ لِسَانُهُ حَتَّى يَستَقِيمَ قَلَبُهُ، وَلَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا البَوَائِقُ؟ قَالَ: «غَشمُهُ وَظُلْمُهُ، وَأَيُّمَا رَجُلِ أَصَابَ مَالًا مِن غَيرِ حِلِّهِ، وَأَنْفَقَ مِنهُ؛ لَم يُبَارَك لَهُ فِيهِ، وَإِنْ تَصَدَّقَ لَم تُقبَلْ مِنهُ، وَمَا بَقِيَ؛ فَزَادُهُ إِلَى النّارِ، إِنَّ الخَبِيثَ لَا يُكَفِّّرُ الخَبِيثَ، وَلَكِنَّ الطَّيِّبَ يُكَفِّرُ الخبِيثَ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «معجمه

^{= (}۱۹۸/۲): (هو حديثٌ صحيحٌ).

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في أنَّ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ح: (٢٦٢٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: الإيمان، وب: صفة المؤمن، ح: (٤٩٩٥).

⁽٢) أحمدُ، ح: (٣٩٥٨)، وصحَّحَه ابنُ حبّانَ (٤٨٦٢)، وأخرجَ ابنُ ماجه الشَّطرَ الثَّاني، ك: الفتن، ب: حرمة دم المؤمن وماله، ح: (٣٩٣٤)، وفي «الزُّوائد»: (إسنادُهُ صحيحٌ ورجالُهُ ثقاتٌ).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٢٥ ٦٧)، والبيهقيُّ في «الشُّعب»، النَّاني والثَّلاثون من شعب الإيمان، وهو باب في الإيفاء بالعقود، ح: (٤٥٠٤)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٥/ ٧٣).

⁽٤) الطَّبرانيُّ في «الكبير» واللَّفظُ له، (١٠/ ٢٨٠) ح: (١٠٥٥٣)، وأحمدُ نحوَه، إلَّا الجزءَ الأوَّلَ وهو: «لا إيمانَ لمَّن لا أمانةً له، ولا دينَ لمَن لا عهدَ له»، ح: (٣٦٧٢). وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢٨): (رواهُ أحمدُ، ورجالُهُ وُثِّقوا، وفي بعضهم خلافٌ).

٣٧ ـ وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن شَهِدَ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ النّارَ»، رواهُ مسلمٌ(١١).

٣٨ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن مَاتَ وَهُو يَعلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَا اللهُ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

٣٩ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ النّارَ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة هِ قَالَ: كُنّا قُعُودًا حَولَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَعَنَا أَبُو بَكرٍ، وَعُمَرُ هَ فِي نَفَرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِن بَينِ أَظهُرِنَا، فَأَبطاً عَلَينَا، وَخَشِينَا أَن يُقتطَعَ دُونَنَا، وَفَزِعنَا، فَقُمنَا، فَكُنتُ نَفَرِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى أَثَيتُ حَائِطًا لِلأَنصَارِ لِبَنِي النَّجَارِ، فَدُرتُ بِهِ هَل أَجِدُ لَهُ بَابًا؟ فَلَم أَجِدْ. فَإِذَا رَبِيعٌ يَدخُلُ فِي جَوفِ حَائِطٍ مِن بِيْرٍ خَارِجَةٍ - وَالرَّبِيعُ الجَدولُ - فَاحتَفَرْتُ، فَدَخَلَتُ لَهُ بَابًا؟ فَلَم أَجِدْ. فَإِذَا رَبِيعٌ يَدخُلُ فِي جَوفِ حَائِطٍ مِن بِيْرٍ خَارِجَةٍ - وَالرَّبِيعُ الجَدولُ - فَاحتَفَرْتُ، فَدَخَلَتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيْهِ، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيرَة؟» فَقُلتُ: نَعَم يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «مَا شَائُكَ؟» قُلتُ: كُنتَ بَينَ أَظهُرِنَا، فَقُمتَ فَأَبطأتَ عَلَينَا، فَخَشِينَا أَن تُقتَطَعَ دُونَنَا، فَفَزِعنا، فَكُنتُ أَوَّلَ مَن فَزِعَ، فَأَتَيتُ هَذَا الحَائِطَ، فَاحتَفَرْتُ كَمَا يَحتَفِزُ النَّعَلَبُ، وَهَوُّلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيرَة» وَأَعَطانِي نَعلَيه، قَالَ: «المَا الحَائِطَ، فَعَلَى اللهُ مُستَيقِنًا بِهَا قَلْبُهُ وَمَوْلًا الحَائِطَ يَشْهَدُ أَن لَا إِلَه إِلّا اللهُ مُستَيقِنًا بِهَا قَلْبُهُ وَمَنُ لِيَعِيتَ مِن وَرَاءِ هَذَا الحَائِطَ يَشْهَدُ أَن لَا إِلَه إِلّا اللهُ مُستَيقِنًا بِهَا قَلْبُهُ وَسَلَى اللهُ مُستَيقِنًا بِهَا قَلْبُهُ وَلَى مَن لَقِيتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعلَانِ يَا أَبَا هُرَيرَة و فَقُلتُ: هَاتَانِ نَعلا رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، بَعَثَنِي فَكَانَ أَوَّلَ مَن لَقِيتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النَّعلَانِ يَا أَبَا هُرَيرَة و فَقَلتُ: هَاتَانِ نَعلا رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، بَعَثَنِي فَكَانَ أَوْلَ مَن لَقِيتُ عُمَرُ بِيَلِهُ مُستَيقِنًا بِهَا مَن لَقِيتُ عَمْرُ بِيَلِهُ مُنَالِي عَلَى اللهُ عَلَى الْمَالِي اللهُ عَلَى الْمُعْرَبُ عُمَلُ عِمْرُ بَيْكِ وَسُلُ اللهُ عَلَى المَالِيَا عُلْمَ مَن لَقِيتُ عَمْلُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ مَن لَقِيتُ عَمْرُ بَيْلُ مُن عُلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الله

⁼ قولُه: «بوائقَه»؛ أي: شرورَه، «غشمه»؛ أي: الجورَ.

⁽١) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا، ح: (١٤٢).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا، ح: (١٣٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات لا يشرك بالله دخل الجنَّة، ح: (٢٦٩). قولُه: «الموجبتان»: معناه الخصلة الموجبة للجنَّة والخصلة الموجبة للنّار.

لإستِي، فَقَالَ: ارجِعْ يَا أَبَا هُرَيرَة، فَرَجَعتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَجهَشتُ بُكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَثْرِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيرَة؟» قُلتُ: لَقِيتُ عُمَرَ، فَأَخبَرتُهُ بِالَّذِي بَعَثَتَنِي بِهِ، عَلَى أَثْرِي. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَضَرَبَ بَينَ ثَدَيّ ضَربَةً خَرَرتُ لإستِي، قَالَ: ارجعْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَضَرَبَ بَينَ ثَدَيّ ضَربَةً خَرَرتُ لإستِي، قَالَ: ارجعْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَدَي يَشهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَ اللهُ فَعَلَى عَلَى مَا عَمَلُونَ، قَالَ: «نَعَم»، قَالَ: «نَعَم»، قَالَ: فَلا تَفعَلْ؛ فَإِنِّي أَخشَى أَن يَتَكِلَ النَّاسُ عَلَيهَا، فَخَلِّهِم يَعْمَلُونَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَخَلِّهِم»، رواهُ مسلمٌ (۱٪.

٤١ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ: قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَفَاتِيحُ الجَنَّةِ: شَـهَادَةُ أَن لَا إِلَـهَ إِلّا اللهُ»، رواهُ أحمدُ^(٢).

٤٢ ـ وَعَنْ عُثَمَانَ ﴿ قَالَ: إِنَّ رِجَالًا مِن أَصِحَابِ النَّبِي ﷺ حِينَ تُوفِّي ﷺ حَزِنُوا عَلَيهِ، حَتَّى كَادَ بَعضُهُم يُوسوسُ، قَالَ عُثمَانُ: وَكُنتُ مِنهُم، فَبَينَا أَنَا جَالِسٌ مَرَّ عَلَيَّ عُمَرُ ﴿ فَهَ، فَسَلَّمَ عَلَيّ، فَلَم عَلَيْ بَكِرِ، ثُمَّ أَقبَلَا حَتَّى سَلَّمَا عَلَيَّ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكرٍ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَشعُرْ بِهِ، فَاشتكى عُمَرُ إِلَى أَبِي بَكرٍ، ثُمَّ أَقبَلَا حَتَّى سَلَّمَا عَلَيَّ جَمِيعًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو بَكرٍ: مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ لَا تُرُدَّ عَلَى أَخِيكَ عُمَرَ سَلامَهُ ؟ قَالَ: قُلتُ: مَا فَعَلتُ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلَى وَاللهِ لَقَد فَعَلتَ، قَالَ: قُلتُ: وَاللهِ مَا شَعَرتُ أَنَّكَ مَرَرتَ بِي، وَلا سَلَّمتَ، قَالَ أَبُو بَكرٍ: صَدَقَ عُثمَانُ، وَقَد شَغَلَكَ عَن ذَلِكَ أَمرٌ ؟ وَاللهِ مَا شَعَرتُ أَنَّكَ مَرَرتَ بِي، وَلا سَلَّمتَ، قَالَ أَبُو بَكرٍ: صَدَقَ عُثمَانُ، وَقَد شَغَلَكَ عَن ذَلِكَ أَمرٌ ؟ فَقُلتُ اللهِ مَا شَعَرتُ أَنَكَ مَرَرتَ بِي، وَلا سَلَّمتَ، قَالَ أَبُو بَكرٍ: صَدَقَ عُثمَانُ، وَقَد شَغَلَكَ عَن ذَلِكَ أَمرٌ ؟ فَقُلتُ اللهُ عَن نَجَاةٍ هَذَا الأَمرِ، قَالَ أَبُو بَكرٍ: قَد سَلَّهُ عَن ذَلِكَ أَمَنُ إِلِيهِ فَقُلتُ لَهُ: بِأَبِي أَنتَ وَأُمِّي، أَنتَ أَحَقُ بِهَا، قَالَ أَبُو بَكرٍ: قُلتُ اللهُ مِنْ فَقُلتُ لَهُ: بِأَبِي أَنتَ وَأُمِّي، أَنتَ أَحَقُ بِهَا، قَالَ أَبُو بَكرٍ: قُلتُ اللهُ مِنْ فَوَلَتُ لَهُ: إِلَي قَلْ مَنْ فَي اللهُ عَى عَلَى عَمِّى، فَرَدَّهَا عَلَيّ، فَهِي مَا نَجَاةً هَذَا الأَمرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «مَن قَبِلَ مِنِي الكَلِمَة الَّتِي عَرَضتُ عَلَى عَمِّى، فَرَدَّهَا عَلَيّ، فَهِي مَا نَجَاةً هَذَا الأَمرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى عَمِّى عَمِّى عَمِّى، فَرَدَّهَا عَلَيّ، فَهِي

⁽١) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الدَّليل على أنَّ مَن مات على التَّوحيد دخل الجنَّة قطعًا، ح: (١٤٧). قولُه: «وخشينا أنْ يقتطعَ دونَنا»؛ أي: يصابّ بمكروهٍ من عدوِّ، «حائطًا»؛ أي: بستانًا، «فأجهشت بكاءً»؛ أي: تهيَّأتُ للبكاء، «وركبّني عمرُ»: معناهُ: تَبِعَني ومشى خلفي.

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢١٠٢)، والبزّار، ح: (٢٦٦٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢): (رواهُ أحمدُ، ورجالُه وُنِّقوا، إلّا أنَّ شهرًا لم يسمعْ من معاذٍ).

لَهُ نَجَاةٌ»، رواهُ أحمدُ(١).

٤٣ ـ وَعَنِ المِقدَادِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَبقَى عَلَى ظَهِرِ الأَرضِ بَيتُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ، إِلّا أَدخَلَهُ اللهُ كَلِمَةَ الإسلَامِ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَو ذُلِّ ذَلِيلٍ، إِمّا يُعِزُّهُم اللهُ ﷺ، فَيَجعَلُهُم مِن أَهلِهَا، أَو يُذِلُّهُم، وَبَرٍ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُم، فَيَجعَلُهُم مِن أَهلِهَا، أَو يُذِلُّهُم، فَيَدِينُونَ لَهَا»، قلتُ: فيكونُ الدِّينُ كلُّه لله، رواهُ أحمدُ (٢).

٤٤ ـ وَعَنْ وَهِبِ بِنِ مُنَبِّهِ قِيلَ لَهُ: أَلَيسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِفتَاحَ الجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِن لَيسَ مِفتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفتَاحٍ لَهُ أَسنَانٌ؛ فُتِحَ لَكَ، وَإِلَّا لَم يُفتَحْ لَكَ، رواهُ البخاريُّ في ترجمة بابِ(٣).

٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَحسَنَ أَحَدُكُم إِسلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعمَلُهَا تُكتَبُ بِمِثلِهَا حَتَّى يَلقَى اللهَ»، مُتَّفَقٌ عليه(٤).

٤٦ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: ﴿ إِذَا سَرَّتُكَ حَسَنَتُكَ، وَسَاءَتْكَ سَيِّتُكَ؛ فَأَنتَ مُؤمِنٌ ﴾، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا الإِثْمُ؟ قَالَ: ﴿ إِذَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ شَيءٌ ؛ فَدَعْهُ ﴾،
 رواهُ أحمدُ (٥).

⁽١) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٠)، وأبو يَعلى، ح: (١٠)، وقال الـدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ١٦): (رجالُ أحمدَ رجالُ الحسنِ).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٣٨١٤)، وصحَّحَهُ ابنُ حبّانَ (٦٦٩٩).

قولُه: («بيتُ مدرٍ ولا وبرٍ»؛ أي: المدنُ، والقرى، والبوادي، وهو من وبر الإبل؛ أي: شعرِها؛ لأنَّهم كانوا يتَّخذونَ منه ومن نحوه خيامَهم غالبًا، والمدرُ جمع مدرة، وهي اللَّبنةُ)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ١٦٦).

⁽٣) علَّقَهُ البخاريُّ في أوَّل الجنائز، ب: ما جاء في الجنائز، ومن كان آخر كلامه: لا إله إلّا اللهُ، ووصلَهُ البخاريُّ في «تاريخه» (١/ ٩٥) وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٤/ ٢٦)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ١٦): (وفي سنن ابن منصور بسند حسن نحوُه عن وهبِ).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: إذا همَّ العبدُ بحسنةٍ كتبَتْ، ح: (٣٣٦)، والبخاريُّ، ك: الإيمان، ب: حسن إسلام المرء، ح: (٤٢).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢١٦٦)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ، ح: (١٧٦).

٤٧ ـ وَعَنْ عَمرِو بنِ عَبَسَةَ هُ قَالَ: أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ، مَن مَعَكَ عَلَى هَذَا الأَمرِ؟ قَالَ: «حُرُّ وَعَبدٌ» قُلتُ: مَا الإسلامُ؟ قَالَ: «طِيبُ الكَلامِ، وَإِطعَامُ الطَّعَامِ». قُلتُ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ». قَالَ: «الصَّبرُ وَالسَّمَاحَةُ». قَالَ: قُلتُ: أَيُّ الإِسلامِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ». قَالَ: قُلتُ: أَيُّ الإِسلامِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «حُمنُّ». قَالَ: قُلتُ: أَيُّ الصَّلاةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ القُنُوتِ». قَالَ: قُلتُ: أَيُّ العِجرَةِ أَفضَلُ؟ قَالَ: «أَنْ تَهجُرَ مَا كَرِهَ رَبُّكَ هَاكَ: قَالَ: «جُوفُ اللَّيلِ الآخِرُ»، أَفضَلُ؟ قَالَ: «جَوفُ اللَّيلِ الآخِرُ»، وَاهُ أَحمدُ (١).

٤٨ ـ وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن لَقِيَ اللهَ لَا يُشرِكُ بِهِ شَيئًا يُصَلِّي الخَمسَ وَيَصُومُ رَمَضَانَ ؛ غُفِرَ لَه »، قُلتُ: أَفَلَا أُبَشِّرُهُم يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: «دَعْهُم يَعمَلُوا»، رواهُ أحمدُ (٢).

٤٩ ـ وَعَنهُ ﴿ اللهِ عَن أَفْضَلِ الإيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُحِبَّ لِلَهِ، وَتُبغِضَ لِلَّهِ، وَتُعمِلَ لِسَانَكَ فِي ذِكرِ اللهِ »، قَالَ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «وَأَنْ تُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكرَهَ لَهُم مَا تَكرَهُ لِنَفْسِك »، رواهُ أحمدُ (٣).



⁽۱) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٩٤٣٥)، وعبدُ بنُ حميدِ في «مسنده المنتخَب»، ح: (٣٠٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٥٤): (وفي إسناده شهرُ بنُ حوشبٍ، وقد وُثِّقَ على ضعفٍ فيه). وروى مسلمٌ (٨٣٢) منه: مَن معك على هذا الأمر؟ قال: حرُّ». ولكلِّ جزءِ للحديث شواهدُ تجدُها في تخريج «المسند الأحمديّ» ط. مؤسّسة الرِّسالة.

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢٠٢٨). وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ١٧): (رجالُ أحمدَ رجالُ الحسنِ)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب صفة الجنَّة، ب: ما جاء في صفة درجات الجنَّة، ح: (٢٥٣٠)، وأصلُه في الصَّحيحَين كما مرَّ برقم: (٢٤).

⁽٣) أحمدُ، ح: (٢٢١٣٠). ولشطره الأوَّل شاهدٌ عن أبي أمامةَ ومعاذٍ كما مرَّ برقم: (٢٩ ـ ٣٠)، وللجزء الثّاني عن أنسٍ عند البخاريِّ (١٣) ومسلم (٤٥)، وقال المحقَّقُ: (قد وقع في إسناد هذا الحديث خطأٌ، حيث جعلَهُ من حديث معاذ بن أنسٍ، عن معاذ بن جبل، والصَّوابُ أنَّه من حديث معاذ بن أنسٍ الجهنيِّ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَعْتَنِبُونَ كَبَهَرَ ٱلْإِثْدِ وَٱلْفَوْحِثَ إِلَّا ٱللَّمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَسِعُ ٱلْمَغْفِرَةَ ﴾ [الـنّجم: ٣٧]، وقولِه تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْرِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخْلَفُواٱللّهَ مَاوَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكُذِبُونَ ﴾ [التّوبة: ٧٧].

• ٥ - عَنْ عَبدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَجُلُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الذَّنبِ أَكبَرُ عِندَ اللهِ؟ قَالَ: ﴿ أَنْ تَقتُلَ وَلَدَكَ؛ خَشيَةَ أَنْ يَطعَمَ مَعَكَ »، قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقتُلَ وَلَدَكَ؛ خَشيَةَ أَنْ يَطعَمَ مَعَكَ »، قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَدعُو لِلَّهِ نِذَّا وَهُو خَلَقَكَ » قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقتُلَ وَلَدَكَ؛ خَشيَةَ أَنْ يَطعَمَ مَعَكَ »، قَالَ: ثُمَّ أَنْ تُدَانِي بِحَلِيلَةِ جَارِكَ »، فَأَنزَلَ اللهُ فَلَهُ تَصدِيقَهَا: ﴿ وَٱلّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَنْفُونَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَليه اللهُ عَلَى اللهُ عَليه اللهُ اللهُ عَليه اللهُ اللهُ عَليهُ عَليه اللهُ اللهُ عَليهُ عَليه اللهُ اللهُ عَليهُ عَليه اللهُ اللهُ عَليهُ عَليهُ اللهُ اللهُ عَليهُ عَليهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ عَليْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَرَمُ اللهُ إِلَّا عَلَى اللهُ عَبْدُولَ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

١٥ - وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الوَالِـدَينِ،
 وَقَتَلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الغَمُوسُ»، رواهُ البخاريُّ (٢).

٢٥ - وفي روايةِ أنسٍ: «وَشَهَادَةُ الزُّورِ» بدلَ «اليَمِينُ الغَمُوسُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الديات، ب: قول الله: ومن يقتل مؤمنًا متعمِّدًا، ح: (٦٨٦١)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: كون الشِّرك أقبحَ الذُّنوب، ح: (٢٥٨).

قولُه: «حليلة»؛ أي: زوجة، سُمِّيتْ بذلك؛ لأنُّها تحلُّ له.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأيمان والنُّذور، ب: اليمين الغموس، ح: (٦٦٧٥). قولُه: «واليمين الغموس»: وهو الحلفُ على فعلٍ ماضٍ كاذبًا، سُمَّيتْ غموسًا؛ لأنَّها تغمسُ صاحبَها في الإثم.

⁽٣) البخاريُّ، ك: الشَّهادات، ب: ما قيل في شهادة الزُّور، ح: (٢٦٥٣)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الكبائر، ح: (٢٦٠).=

٣٥ - وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجتَنِبُوا السَّبِعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ
 وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّركُ بِاللهِ، وَالسِّحرُ، وَقَتلُ النَّفسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلّا بِالحَقِّ، وَأَكلُ الرِّبَا، وَأَكلُ مَالِ اليَتِيمِ،
 وَالتَّولِّي يَومَ الزَّحفِ، وَقَذفُ المُحصَنَاتِ المُؤمِنَاتِ الغَافِلاتِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٥٤ ـ وَعَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَزنِي الزّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَشرَبُ الخَمرَ حِينَ يَشرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَهُو مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَلا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلا يَسْرَبُ وَلا يَعُلُّ أَحَدُكُم حِينَ يَغُلُّ وَهُوَ مُؤمِنٌ، فَإِيّاكُم إِيّاكُم»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٥ ـ وفي روايةِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ: «وَلاَ يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤمِنٌ». قَالَ عِكرِمَةُ: قُلتُ لِابنِ عَبّاسٍ: كَيفَ يُنزَعُ الإِيمَانُ مِنهُ؟ قَالَ: «هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخرَجَهَا، فَإِنْ تَابَ؛ عَادَ إِلَيهِ هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخرَجَهَا، فَإِنْ تَابَ؛ عَادَ إِلَيهِ هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ» (٣)، هذا لفظُ البخاريِّ (١٠).

⁼ قولُه: «الزُّور»؛ أي: الكذب والباطل.

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوصايا، ب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمَّ نَازًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النَّساء: ١٠]، ح: (٢٧٦٦)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: الكبائر، ح: (٢٦٢). قولُه: «الموبقات»؛ أي: الفهار عن القتال يومَ ملاقاة الكفّار.

 ⁽٢) البخاريُّ، ك: المظالم، ب: النُّهبي بغير إذن صاحبه، ح: (٢٤٧٥)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان نقصان الإيمان
 بالمعاصي، ح: (٢٠٧/٢٠٣)، واللَّفظُ للبخاريِّ، إلّا ما بين المعكوفين فلمسلم.

قال السِّنديُّ: «النَّهبُ»: (أخذُ مال الغير قهرًا، والنَّهبةُ بفتح نونٍ، مصدرٌ، وأمّا بالضَّمِّ: فالمالُ المنهوبُ، والمرادُ: لا يختلسُ شيئًا له قيمةٌ عاليةٌ). «يرفع فيها»؛ أي: في تلك النَّهبة، «أبصارهم»؛ أي: ينظرون إليه ويتضرَّعون ولا يقدرون على دفعه، «فإيّاكم إيّاكم إنّاك أي: وهذه الأعمالَ السّابقة.

⁽٣) وقال أبو عبدالله: (لا يكون هذا مؤمنًا تامًّا، ولا يكون له نورُ الإيمان)، مؤلِّف.

قال أبو سهل: (لم أجد هذا القولَ في النُّسخ الَّتي عندي من «صحيحه»، ولعلَّه في نسخةٍ أخرى منه، أو في تصنيفٍ آخر له، أو المُرادُ من «أبو عبدالله» غيرُ الإمام البخاريِّ)، واللهُ أعلمُ.

⁽٤) البخاريُّ، ك: الحدود، ب: إثم الزُّناة ح: (٦٨٠٩).

٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ»، زادَ مسلمٌ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسلِمٌ» ثُمَّ اتَّفَقَا: «إِذَا حَدَّثُ؛ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ؛ أَخلَفَ، وَإِذَا اوْتُمِنَ؛ خَانَ»، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

٥٧ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَربَعٌ مَن كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا،
 وَمَن كَانَتْ فِيهِ خَصلَةٌ مِنهُنَّ كَانَت فِيهِ خَصلَةٌ مِن النَّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا اوْتُمِنَ؛ خَانَ، وَإِذَا حَدَّث؛
 كَذَب، وَإِذَا عَاهَدَ؛ غَدَر، وَإِذَا خَاصَمَ؛ فَجَرَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٨ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثلُ المُنَافِقِ كَمَثلِ الشَّاةِ العَاثِرَةِ بَينَ الغَنَمَينِ،
 تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً، وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٩٥ - وَعَنْ صَفُوانَ بِنِ عَسَالٍ ﴿ قَالَ تَقَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيّ، فَقَالَ صَاحِبُهُ: لاَ تَقُل: نَبِيٌّ؛ إِنَّهُ لَو سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَربَعَةُ أَعيُنٍ، فَأَتيا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلاهُ عَن تِسعِ آيَاتٍ صَاحِبُهُ: لاَ تَقُل: نَبِيٌّ؛ إِنَّهُ لَو سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَربَعَةُ أَعيُنٍ، فَأَتيا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلاهُ عَن تِسعِ آيَاتٍ بَيُّنَاتٍ. فَقَالَ لَهُم: ﴿ لاَ تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيئًا، وَلا تَسرقُوا، وَلا تَوْتُوا، وَلا تَقتُلُوا النَّفسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلّا بِالْحَقِّ، وَلا تَسَعَرُوا، وَلا تَأْتُلُوا الرِّبَا، وَلا تَقذِفُوا مُحصَنَةً، وَلا تُولُوا فِي السَّبِ»، قَالَ: فَقَبَلُوا يَدَيهِ ﴿ وَكِلْيَهِ، فَقَالا:

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: خصال المنافق، ح: (٢١١/ ٢١٣)، والبخاريُّ، ك: الإيمان، ب: علامة المنافق، ح: (٣٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: علامة المنافق، ح: (٣٤)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: خصال المنافق، ح: (٢١٠).

 ⁽٣) مسلم، ك: صفات المنافقين، ب: صفات المنافقين، ح: (٧٠٤٣).
 قولُه: «العائرة»: المتردِّدة الحائرة لا تدري أيُّهما تتبعُ، «تعير»؛ أي تتردَّد وتذهب.

⁽٤) قولُه: «فقبَّلوا يديه ورجليه»: ولذلك قال في «الدُّرِّ المختار»: (طلب من عالمٍ أو زاهدٍ أن يدفعَ إليه قدمه ويمكِّنَه من قدمه، ليقبِّلَه أجابه، وقيل: لا). م

نَشهَدُ أَنَّكَ نَبِيٍّ، قَالَ: «فَمَا يَمنَعُكُم أَنْ تَتَبِعُونِي؟» قَالُوا: إِنَّ دَاوُدَ دَعَا رَبَّهُ أَن لا يَزَالَ مِن ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٍّ، وَإِنّا نَخَافُ إِنْ تَبِعنَاكَ أَنْ تَقتُلَنَا اليَهُودُ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ(١).

٦٠ ـ وَعَنْ أَنَسِ بِنِ مَالِكٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِن أَصلِ الإِيمَانِ: الكَفُّ عَمَّن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَلَا نُكَفِّرُهُ بِذَنبٍ، وَلَا نُخرِجُهُ مِنَ الإِسلَامِ بِعَمَلٍ، وَالجِهَادُ مَاضٍ مُنذُ بَعَثَنِي اللهُ إِلَى قَالَ: لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَلا نَكُفُرُهُ بِذَنبٍ، وَلا نُخرِجُهُ مِنَ الإسلَامِ بِعَمَلٍ، وَالجِهَادُ مَاضٍ مُنذُ بَعَثَنِي اللهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالَ، لَا يُبطِلُهُ جَورُ جَائِرٍ، وَلا عَدلُ عَادِلٍ، وَالإِيمَانُ بِالأَقدَارِ»، رواهُ أبو داودَ (١٠).

٦١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «إِذَا زَنَى العَبدُ خَرَجَ مِنهُ الإِيمَانُ فَكَانَ فَوقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا خَرَجَ مِن ذَلِكَ العَمَلِ عَادَ إِلَيهِ الإِيمَانُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ^(٣).

77 ـ وَعَنْ مُعَاذِ ﷺ قَالَ: أُوصَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِعَشرِ كَلِمَاتٍ قَالَ: «لَا تُشرِكْ بِاللهِ شَيئًا وَإِن قَتِلَتَ وَحُرِّقَتَ، وَلَا تَتَرَكَنَّ صَلَاةً مَكَتُوبَةً قُتِلتَ وَحُرِّقَتَ، وَلَا تَتَركَنَّ صَلَاةً مَكتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَقَد بَرِئَت مِنهُ ذِمَّةُ اللهِ، وَلَا تَشرَبَنَّ خَمرًا؛ فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ مُتَعَمِّدًا؛ فَقَد بَرِئَت مِنهُ ذِمَّةُ اللهِ، وَلَا تَشرَبَنَّ خَمرًا؛ فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ مُتَعَمِّدًا؛ فَقَد بَرِئَت مِنهُ ذِمَّةُ اللهِ، وَلَا تَشرَبَنَّ خَمرًا؛ فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ فَاحِشَةٍ، وَإِيّاكَ وَالْمَعِصِيةَ؛ فَإِنَّ بِالمَعصِيةِ حَلَّ سَخَطُ اللهِ ﷺ، وَإِيّاكَ وَالْفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ وَإِنْ هَلَكَ النَّاسُ، وَإِذَا أَصَابَ النَّاسَ مُوتَانٌ وَأَنتَ فِيهِم فَاثَبُتْ، وَأَنفِقْ عَلَى عِيَالِكَ مِن طَولِكَ، وَلَا تَرفَعْ عَنهُم اللهِ عَلَى عَيَالِكَ مِن طَولِكَ، وَلَا تَرفَعْ عَنهُم عَنهُم عَنهُم وَاللهِ اللهِ اللهُ عَنهُم وَاللهُ اللهُ عَلَى عَيَالِكَ مِن طَولِكَ، وَلَا تَرفَعْ عَنهُم عَنهُم عَنهُم وَاللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنهُم وَاللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ا

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستئذان والآداب، ب: ما جاء في قبلة اليد والرَّجل، ح: (٢٧٣٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: تحريم الدَّم، ب: السِّحر، ح: (٤٠٧٨)، ولم أجده في سنن أبي داود ولم يَعزُهُ إليه المزِّيُّ أيضًا في «التُّحفة».

⁽٢) أبو داود ك: الجهاد، ب: في الغزو مع أثمَّة الجور، ح: (٢٥٣٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٥/ ٨٣).

⁽٣) ذكرَهُ التِّرمذيُّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء لا يزني الزّاني، بإثر الحديث رقم: (٢٦٢٥)، وأسنده أبو داود، ك: السُّنَّة، ب: الدَّليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ح: (٤٦٩٠)، وصحَّحَهُ الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٥٦).

⁽٤) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: ٢٢٠٧٥ والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٠/ ٨٢)، ح: (١٥٦)، قال المنذريُّ في «التَّرغيب» ت عمارة (٢/ ٣٨٣): (إسنادُ أحمدَ صحيحٌ لو سلمَ من الانقطاع).



٦٣ _ وَعَنْ حُذَيفَةَ ﴿ فَإِنَّمَا كَانَ النَّفَاقُ عَلَى عَهِدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا اليَومَ؛ فَإِنَّمَا هُـوَ الكُفرُ بَعدَ الإِيمَانِ»، رواهُ البخاريُّ(١).



= قولُه: «مُوتانٌ»: بوزنِ بُطلان: الموتُ الكثيرُ الوقوعِ. «النَّهاية في غريب الأثر» (الميم مع الواو)، وفي «المرقاة» (١/ ١٣٣): «من طَولك»: بفتح أوَّله؛ أي: فضلِ مالك، وفي معناه الكسبُ بقدر الوُسع، والطّاقةُ على طريق الاقتصاد، والوسطُ في المعتاد.

⁽١) البخاريُّ، ك: الفتن، ب: إذا قال عند قومٍ شيئًا، ثم خرج فقال بخلافه، ح: (٧١١٤).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ اَلْحَنَّاسِ ۞ الَّذِى يُوسَوِسُ فِ صُدُورِ النَّاسِ ۞ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [النّاس: ٤-٦] وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُرَّ عَدُوُّ فَأَغَيْدُوهُ عَدُوًّا إِنَّا يَدْعُواْ حِزْيَهُ, لِيكُونُواْ مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [النّاس: ٤-٦] وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطِ لَنَ مُكُوّعَدُوهُ فَالْغَيْدُوهُ عَدُوًّا إِنَّا يَدْعُواْ حِزْيَهُ, لِيكُونُواْ مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [النّاس: ٤-٦].

٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَن أُمَّتِي مَا وَسوَسَتْ بِهِ
 صُدُورُهَا، مَا لَم تَعمَل أَو تَكَلَّم»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٦٥ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ: إِنّا نَجِدُ فِي أَنفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَد وَجَدتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَم، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الإيمَانِ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

٦٦ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيطَانُ أَحَدَكُم فَيَقُولُ: مَن خَلَقَ كَذَا؟ مَن خَلَقَ كَذَا؟ مَن خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَن خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلغَهُ؛ فَليَستَعِذْ بِاللهِ وَليَنتَهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العتق، ب: الخطأُ والنِّسيانُ في العتاقة والطَّلاق، ح: (٢٥٢٨)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: تجاوز الله عن حديث النَّفس، ح: (٣٣١).

 ⁽۲) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان الوسوسة في الإيمان، ح: (٣٤٠).
 وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ٨٢): («ما يتعاظمُ أحدُنا أن يتكلَّمَ به»؛ أي: عظُمَ وشقَّ علينا ذلك بأنْ يجريَ في قلوبنا؛ مَن خلق الله؟ فكيف هو؟ ومن أيِّ شيءٍ هو؟ وغير ذلك ممّا نعلم أنَّه قبيحٌ لا نعتقدُه).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليسَ وجنوده، ح: (٣٢٧٦)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، بيان الوسوسة في الإيمان، ح: (٣٤٥).

٦٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللهُ الخَلقَ، فَمَن خَلَقَ الله؟ فَمَن وَجَدَ مِن ذَلِكَ شَيئًا؛ فَليَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٦٨ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنكُم مِن أَحَدٍ، إِلَّا وَقَد وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ وَقَرِينُهُ مِنَ المَلَائِكَةِ». قَالُوا: وَإِيّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِيّايَ، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيهِ فَأَسلَمَ، مَنَ الجِنِّ وَقَرِينُهُ مِنَ المَلَائِكَةِ». قَالُوا: وَإِيّاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَإِيّايَ، إِلّا أَنَّ اللهَ أَعَانَنِي عَلَيهِ فَأَسلَمَ، فَلا يَأْمُرُنِي إِلّا بِخَيرٍ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

٦٩ ـ وَعَنْ أَنسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيطَانَ يَجرِي مِنَ الإِنسَانِ مَجرَى الدَّمِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٧٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن بَنِي آدَمَ مَولُودٌ إِلَّا يَمَسُّهُ الشَّيطَانُ حِينَ يُولَدُ، فَيَستَهِلُّ صَارِخًا مِن مَسِّ الشَّيطَانِ، غَيرَ مَريَمَ وَابنِهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظ له، ك: الإيمان، بيان الوسوسة في الإيمان، ح: (٣٥٣/٣٥٤)، والبخاريُّ نحوَه باختصارِ عن أنسي هُ، ك: الاعتصام، ب: ما يكره من كثرة السُّؤال، ح: (٣٤٥).

⁽٢) مسلم، ك: صفات المنافقين، ب: تحريش الشَّيطان وبعثه سراياه لفتنة النَّاس، ح: (١٠٩/٧١٠٨). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ٨٥): («فأسلم»: بفتح الميم؛ أي: انقادَ وامتنعَ عن وسوستي، أو معناه: دخلَ في الإسلام الحقيقيِّ، فسلمتُ من شرِّه).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: السلام، ب: بيان أنَّه يستحبُّ لمن رُئي خاليًا بامرأةٍ وكانت زوجتَه أو مَحرمًا له أنْ يقولَ: هذه فلانةُ؛ ليدفعَ ظنَّ السُّوء به، ح: (٣٧٨)، وبهذا اللَّفظ أخرج البخاريُّ عن صفيَّة، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس، ح: (٣٢٨٧)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: بيان أنَّه يستحبُّ لمن رُئي خاليًا بامرأةٍ وكانت زوجتَه أو مَحرمًا له أن يقول: هذه فلانةُ؛ ليدفعَ ظنَّ السُّوء به، ح: (٣٧٨٥).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى ﴿وَاَذَكُرُ فِي ٱلْكِئنْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانَا شَرْقِيًا ﴾ [مريم: ١٦]، ح: (٣٤٣١)، ومسلمٌ، ك: الفضائل، ب: فضائل عيسى عليه السَّلامُ، ح: (٣٤٣٦). قولُه: («فيستهلُّ»؛ أي: يصيحُ)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ١٤٠).

٧١ ـ وَعَنهُ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صِيَاحُ المَولُودِ حِينَ يَقَعُ نَزِغَةٌ مِنَ الشَّيطَانِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٧٧ ـ وَعَن جَابِرٍ ﴿ مَن عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ إِبلِيسَ يَضَعُ عَرشَهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ يَبعَثُ سَرَايَاهُ،
 فَيَفتِنُونَ النَّاسَ، فَأَدنَاهُم مِنهُ مَنزِلَةً أَعظَمُهُم فِتنةً، يَجِيءُ أَحَدُهُم فَيَقُولُ: فَعَلتُ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا صَنعت شَيئًا. قَالَ: ثُمَّ يَجِيءُ أَحَدُهُم فَيَقُولُ: مَا تَرَكتُهُ حَتَّى فَرَّقتُ بَينَهُ وَبَينَ امرَأَتِهِ، قَالَ: فَيُدنِيهِ مِنهُ وَيَقُولُ: نِعم أَنتَ»، قَالَ الأَعمَشُ: أُرَاهُ قَالَ: ﴿ فَيَلتَزِمُهُ ﴾، رواهُ مسلمٌ (٢).

٧٣ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الشَّيطَانَ قَد أَيِسَ أَن يَعبُدَهُ المُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحرِيشِ بَينَهُم»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٧٤ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إنِّي أُحَدِّثُ نَفسِي بِشَيءٍ، وَلَأَنْ أَكُونَ حُمَمةً أَحَبُّ إلَيَّ مِن أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ، فَقَالَ: «اللهُ أَكبَرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي رَدَّ أَمرَهُ إلَى الوَسوَسَةِ»، رواهُ أبو داودَ^(٤).

٥٧ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلشَّيطَانِ لَمَّةً بِابنِ آدَمَ، وَلِلمَلَكِ لَمَّةً،

⁽١) مسلمٌ، ك: الفضائل، ب: فضائل عيسى عليه السَّلامُ، ح: (٦١٣٦). قولُه: «نزغةٌ»؛ أي: نخسةٌ وطعنةٌ، «حين يقع»؛ أي: يسقط، وينفصل عن أمّه.

 ⁽۲) مسلم، ك: صفات المنافقين، ب: تحريش الشَّيطان، ح: (۷۱۰٦).
 وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (۱/ ۱۹۲): («السَّرايا»: جمعُ سريَّة، وهي الجيشُ).

⁽٣) مسلم، ك: صفات المنافقين، ب: تحريش الشَّيطان، ح: (٧١٠٣). قولُه: «التَّحريش»؛ أي: الإغراء بالشَّرِّ.

⁽٤) أبو داودَ، ك: الأدب، ب: في ردِّ الوسوسة، ح: (٥١١٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الوسوسة، ح: (١٠٤٣٥)، واللَّفظُ للطَّحاويِّ في «شرح مشكل الآثار»، ح: (١٦٤٠)، وقال ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٨٧): (سندُه صحيحٌ). قولُه: «حممة»: بضمٌ ففتح؛ أي: فحمًا.

فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيطَانِ؛ فَإِيعَادٌ بِالشَّرِ وَتَكذِيبٌ بِالحَقِّ، وَأَمَّا لَمَّةُ المَلَكِ؛ فَإِيعَادٌ بِالخَيرِ وَتَصدِيقٌ بِالحَقِّ، فَمَن وَجَدَ الأُخرَى؛ فَلِيتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ، ثُمَّ قَرَأً: وَجَدَ الأُخرَى؛ فَليَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ اللَّهَ مَا الشَّيطَانُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَا أَمُرُكُم مِ بِالْفَحْسَامَةً ﴾ [البقرة: ٢٦٨]. رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «لا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللهُ؟ فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ: فَقُولُوا: اللهُ أَحَدٌ، اللهُ الصَّمَدُ، لَم يَلِدْ وَلَم يُولَدْ، وَلَم يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، ثُمَّ لِيَتُفُلْ عَن يَسَارِهِ ثَلاثًا، وَليَستَعِذْ مِنَ الشَّيطَانِ»، رواهُ أبو داودَ(٢).

٧٧ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَنْ يَبرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَـذَا اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ، فَمَن خَلَق الله»، رواهُ البخاريُّ (٣).

٧٨ ولمسلم (١٠): قَالَ (قَالَ اللهُ ﷺ: إِنَّ أُمَّتَكَ لا يَزَالُونَ يَقُولُونَ مَا كَذَا مَا كَذَا، حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللهُ خَلَقَ الخَلقَ، فَمَن خَلَقَ الله؟».

٧٩ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ بِنِ أَبِي العَاصِ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الشَّيطَانَ قَد حَالَ بَينِي وَبَينَ صَلَاتِي وَقِرَاءَتِي يَلبِسُهَا عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَاكَ شَيطَانٌ يُقَالُ لَهُ: خِنزَبٌ، فَإِذَا أَحسَستَهُ؛ فَتَعَوَّذُ

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة البقرة، ح: (۲۹۸۸)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: التَّفسير، سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقَرَ ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، ح: (١٠٩٨٥). قولُه: «لمَّه»؛ أي: المسَّ.

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في الجهميَّة، ح: (٤٧٢١ / ٤٧٢١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الوسوسة وذكر اختلاف ألفاظ النّاقلين لخبر أبي هريرة في ذلك، ح: (٤٢٢)، وأصلُه في «الصَّحيحين» كما مرَّ، برقم: (٦٧). قولُه: «ليتفلْ»: قال في «النَّهاية»: (التَّفلُ نفخٌ معه أدنى بزاقٍ، وهو أكثرُ من النَّفث).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الاعتصام، ب: ما يكره من كثرة السُّؤال وتكلُّف ما لا يعنيه، ح: (٧٢٩٦).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، ح: (٥٥١). قولُه: «ما كذا ما كذا»: كنايةٌ عن كثرة السُّؤال وقيل وقال؛ أي: ما شأنُه ومَن خلقَه.

بِاللهِ مِنهُ، وَاتفِلْ عَلَى يَسَارِكَ ثَلَاثًا»، قَالَ: فَفَعَلتُ ذَلِكَ، فَأَذَهَبَهُ اللهُ عَنّي، رواهُ مسلمٌ(١).

٨٠ وَعَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي أَهِمُ فِي صَلاتِي، فَيَكثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ: امض فِي صَلاتِك، فَإِنَّهُ لَنْ يَذَهَبَ عَنكَ، حَتَّى تَنصَرِفَ وَأَنتَ تَقُولُ: مَا أَتَمَمتُ صَلاتِي، رواهُ مالكُ (٢).

⁽١) مسلمٌ، ك: السَّلام، ب: التَّعوذ من شيطان الوسوسة في الصَّلاة، ح: (٥٧٣٨). قولُه: «يَلبسُها»؛ أي يخلطها ويشكِّكني فيها.

⁽٢) مالكٌ بلاغًا في «الموطَّأَ» ت: الأعظميّ، ب: العمل في السَّهو، ح: (٣٣٢)، وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٠): (قال الإمام سفيانُ بنُ عيينةَ: كان مالكٌ لا يبلِّغُ الحديثَ إلّا صحيحًا، ولا يحدِّثُ إلّا عن ثقةٍ). قولُه: («أهم»؛ أي يصيبُني الوهمُ والنِّسيان)، «النهاية».



وقولِ اللهِ عَلَى: ﴿ اللهُ خَالِقُ كُلِ شَيْءٌ ﴾ [الزمر: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ٢٦]، وقولِه تعالى: ﴿ وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَاسِ إِلَّا فِي كِنْبٍ ثُمِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقولِه تعالى: ﴿ وَمَا نَشَآءُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللَّهُ رَبُّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾ [التّكوير: ٢٩]

٨١ عَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلاثِقِ قَبلَ أَنْ يَخلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ بِخَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ»، قَالَ: «وَعَرشُهُ عَلَى المَاءِ»، رواهُ مسلمٌ (١).

٨٢ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ شَيءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى العَجزِ وَالكَيسِ»، رواهُ مسلمٌ(٢).

٨٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيهِمَا السَّلَامُ عِندَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنتَ آدَمُ الذي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِن رُوحِهِ، وَأَسجَدَ

قولُه: «كلَّ شيءٍ بقدرٍ حتى العجز والكيس»: قال القاضي: (رويناه برفع العجز والكيس عطفًا على «كلَّ»، وبجرِّهما عطفًا على «شيءٍ»، قال: ويحتمَلُ أنَّ العجز هنا على ظاهره، وهو عدمُ القدرة، وقيل: هو تركُ ما يجب فعلُه والتَّسويفُ به وتأخيرُه عن وقته، قال: ويحتمَلُ العجز عن الطَّاعات، ويحتمَلُ العموم في أمور الدُّنيا والآخرة، والكيس ضدُّ العجز، وهو النَّشاطُ والحذقُ بالأمور، ومعناه: أنَّ العاجزَ قد قُدِّرَ عجزُهُ، والكيِّسُ قد قُدِّرَ كيسُهُ)، «شرح النَّوويِّ على مسلم» (١٦/ ٢٠٥).

⁽١) مسلمٌ، ك: القدر، ب: حجاج آدمَ وموسى عليهما السَّلامُ، ح: (٦٧٤٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: القدر، ب: كلِّ شيءٍ بقدر، ح: (٢٥١).

لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهبَطتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرضِ؟ فَقَالَ آدَمُ: أَنتَ مُوسَى الذي الصَطفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ وَأَعطَاكَ الأَلوَاحَ، فِيهَا تِبيَانُ كُلِّ شَيءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَم وَجَدتَ اللهُ كَتَبَ التَّورَاةَ قَبَلَ أَن أُخلَق؟ قَالَ مُوسَى: بِأَربَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَل وَجَدتَ فِيهَا ﴿وَعَصَى عَادَمُ رَبَّهُ, فَعَوَى ﴾، التَّورَاةَ قَبَلَ أَن أُخلَق؟ قَالَ مُوسَى: بِأَربَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَل وَجَدتَ فِيهَا ﴿وَعَصَى عَامُهُ رَبَّهُ, فَعَوَى ﴾، قَالَ: نَعَم، قَالَ: أَفْتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَعمَلَهُ قَبَلَ أَنْ يَخلُقنِي بِأَربَعِينَ سَنةً؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿فَحَجَ آدَمُ مُوسَى »، رواهُ مسلم (۱).

٨٤ وعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُو الصّادِقُ المَصدُوقُ .. ﴿ أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ يُبْعَثُ إِلَيْهِ المَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرَّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيعْمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيعْمَلُ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلّا ذِرَاعٌ، فَيسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيعْمَلُ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدُخُلُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٨ ـ وَعَنْ سَهلِ بِنِ سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ العَبدَ لَيَعمَلُ عَمَلَ أَهلِ النّارِ وَإِنَّهُ مِن أَهلِ النّارِ، وَإِنَّمَا الأَعمَالُ بِالخَوَاتِيمِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٨٦ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: دُعِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنصَارِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنصَارِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، طُوبَى لِهَذَا، عُصفُورٌ مِن عَصَافِيرِ الجَنَّةِ، لَم يَعمَلِ السُّوءَ وَلَم يُدرِكُهُ. قَالَ: «أَوَغَيرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ؟

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: القدر، ب: حجاج آدمَ وموسى عليهما السَّلامُ، ح: (٦٧٤٤)، والبخاريُّ بنحوه، ك: أحاديث الأنبياء، ب: وفاة موسى، ح: (٣٤٠٩).

⁽٢) البخاريُّ، ك: التَّوحيد، ب: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدَّسَبَقَتُ كَلِمُنْنَالِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصَّافات: ١٧١]، ح: (٧٤٥٤)، ومسلمٌ، ك: القدر، ب: كيفيَّة خلق الأدميِّ في بطن أمِّه، ح: (٦٧٢٣).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، وفيه قصَّةٌ، ك: القدر، ب: العمل بالخواتيم، ح: (٦٦٠٧)، ومسلمٌ، إلّا الجزء الأخير، ك: الإيمان، ب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسَه، ح: (٣٠٦).

إِنَّ الله خَلَقَ لِلجَنَّةِ أَهلًا، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم فِي أَصلابِ آبَائِهِم، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهلًا، خَلَقَهُم لَهَا وَهُم فِي أَصلابِ آبَائِهِم»، رواهُ مسلمٌ(١).

٧٧ ـ وَعَن عَلِيٍّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنكُم مِن أَحَدٍ إِلَّا وَقَد كُتِبَ مَقَعَدُهُ مِنَ النّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ النّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعمَلُوا؛ فَكُلُّ مُيسَّرٌ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فَيُيسَرُ

٨٨ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الله كَتَبَ عَلَى ابنِ آدَمَ حَظَّهُ مِن الزِّنَى،
 أُدرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَة، فَزِنَى العَينِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ المَنطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالفَرجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ لَا مَحَالَة، فَزِنَى العَينِ النَّظَرُ، وَزِنَى اللِّسَانِ المَنطِقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالفَرجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَدِّبُهُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٨٩ و في رواية لمسلم قال: «كُتِبَ عَلَى ابنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزَّنَى، مُدرِكٌ ذَلِكَ لَا مَحَالَة، فَالعَينَانِ زِنَاهُمَا النَّظْرُ، وَالأُذْنَانِ زِنَاهُمَا اللِستِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الكَلَامُ، وَاليَدُ زِنَاهَا البَطشُ، وَالرِّجلُ زِنَاهَا الخُطَا، وَالقَلبُ يَهوَى وَيَتَمَنَّى، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الفَرجُ وَيُكَذِّبُهُ (٤).

⁽١) مسلمٌ، ك: القدر، ب: معنى: كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة، ح: (٦٧٦٨).

قال النَّوويُّ: (أجمع مَن يُعتدُّ به من علماء المسلمين على أنَّ من مات من أطفال المسلمين؛ فهو من أهل الجنَّة؛ لأنَّه ليس مكلَّفًا، وتوقَّفَ فيه بعضُ من لا يُعتدُّ به؛ لحديث عائشةَ هذا، وأجاب العلماءُ: بأنَّه لعلَّه نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أنْ يكون عندها دليلٌ قاطعٌ، ويحتمَلُ أنَّه عَيُّ قال هذا قبل أنْ يعلم أنَّ أطفالَ المسلمين في الجنَّة، فلمَّا علم قال ذلك في قوله عَيُّ: «ما من مسلمٍ يموتُ له ثلاثةٌ من الولد لم يبلغوا الحنث؛ إلّا أدخلَهُ اللهُ الجنَّة بفضل رحمته إيّاهم»، وغير ذلك من الأحاديث واللهُ أعلمُ).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿فَسَنُيْسِرُ مُ لِلْمُسَرَىٰ﴾ [اللَّيل: ١٠]، ح: (٤٩٤٩)، ومسلمٌ، ك: القدر، ب: كيفيَّة خلق الآدميِّ في بطن أمِّه، ح: (٦٧٣١).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: القدر، ب: ﴿ وَحَكَرُمُ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكُنَهَا أَنَهُمْ لاَيْرَجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، ح: (٦٦١٢)، ومسلمٌ، ك: القدر، ب: قُدِّر على ابن آدم حظُّه من الزِّني وغيره، ح: (٦٧٥٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: القدر، ب: قُدِّرَ على ابن آدم حظُّه من الزِّني وغيره، ح: (٦٧٥٤).

٩٠ وَعَنْ عِمرَانَ بِنِ الحُصَينِ ﴿ اللهِ عَلَيهِم وَمَضَى فِيهِم مِن قَدَرٍ قَد سَبَقَ، أَو فِيمَا يُستَقبَلُونَ بِهِ مِمّا النّاسُ اليَومَ، وَيَكدَحُونَ فِيهِ، أَشَيءٌ قُضِيَ عَلَيهِم وَمَضَى فِيهِم مِن قَدَرٍ قَد سَبَقَ، أَو فِيمَا يُستَقبَلُونَ بِهِ مِمّا أَتَاهُم بِهِ نَبِيّّهُم، وَثَبَتَتِ الحُجَّةُ عَلَيهِم؟ فَقَالَ: ﴿ لَا ، بَل شَيءٌ قُضِيَ عَلَيهِم وَمَضَى فِيهِم، وَتَصدِيقُ ذَلِكَ أَتَاهُم بِهِ نَبِيُّهُم، وَثَبَتَتِ الحُجَّةُ عَلَيهِم؟ فَقَالَ: ﴿ لَا ، بَل شَيءٌ قُضِيَ عَلَيهِم وَمَضَى فِيهِم، وَتَصدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷺ : ﴿ وَنَفْسِ وَمَاسَوَنهَا ﴿ قَالَمَهُ اللَّهُ عَلَيهُ إِلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهَا اللهِ اللهِل

٩١ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَجُلٌ شَابٌ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفسِي العَنتَ، وَلا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ. [كَأَنَّهُ يَستَأذِنُهُ فِي الإختِصَاءِ]، قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلتُ مِثلَ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلتُ مِثلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ يَا أَبَا هُرَيرَةَ، ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنِّي، ثُمَّ قُلتُ مِثلَ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ يَا أَبَا هُرَيرَةَ، خَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنتَ لاقٍ، فَاحتَص عَلَى ذَلِكَ أَو ذَرْ »، رواهُ البخاريُّ (١٠).

٩٢ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَينَ إِصبَعَينِ مِن أَصَابِعِ الرَّحمَنِ، كَقَلبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ، صَرِّف قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»، رواهُ مسلم (٣٠).

٩٣ - وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن مَولُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُنَصِّرَانِهِ أَو يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمعَاءَ، هَل تُحِسُّونَ فِيهَا مِن جَدعَاءَ؟»، ثُمَّ

⁽١) مسلمٌ، ك: القدر، ب: كيفيَّة خلق الآدميِّ في بطن أمِّه وكتابه، ح: (٦٧٣٩). قولُه: «ويكدحون فيه»: الكدحُ هو السَّعيُ في العمل، سواءٌ أكان للآخرة أم للدُّنيا.

⁽٢) البخاريُّ، ك: النَّكاح، ب: ما يكره من التَّبتُّل، ح: (٥٠٧٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: القدر، ب: تصريف الله تعالى القلوبَ كيف شاء، ح: (٦٧٥٠).

يَقُولُ: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَأَ لَا نَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَالِكَ ٱلدِّيثُ ٱلْفَيِّدُ ﴾ [الروم: ٣٠]»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

98 - وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِخَمسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّ اللهَ ﷺ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنَامَ، يَخفِضُ القِسطَ وَيَرفَعُهُ، يُرفَعُ إِلَيهِ عَمَلُ اللَّيلِ قَبَلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَلَمُ اللَّهَارِ قَبَلُ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبَلُ عَمَلِ اللَّيلِ قَبَلُ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبَلُ عَمَلِ اللَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبَلُ عَمَلِ اللَّيلِ مِحَابُهُ النَّورُ، لَو كَشَفَهُ لَأَحرَقَت شُبُحَاتُ وَجِهِهِ مَا انتَهَى إِلَيهِ بَصَرُهُ مِن خَلِقِهِ »، رواهُ مسلمٌ (٧).

٩٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَدُ اللهِ مَلاًى، لاَ تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحّاءُ اللَّيلَ

قولُه: («كما تُنتَجُ البهيمةُ بهيمةً»: بضمَّ التّاء الأولى، وفتحِ الثّانية، ورفعِ البهيمة، ونصبِ بهيمة، ومعناه: كما تلدُ البهيمةُ بهيمةٌ جمعاء؛ أي: مجتمعة الأعضاء سليمة من نقص، لا توجدُ فيها جدعاء، وهي مقطوعةُ الأذن أو غيرها من الأعضاء، ومعناه: أنَّ البهيمةَ تلدُ بهيمة كاملةَ الأعضاء، لا نقصَ فيها، وإنَّما يحدُثُ فيها الجدعُ والنَّقصُ بعد ولادتها)، «شرح محمَّد فؤاد عبد الباقي على مسلم».

(٢) مسلم، ك: الإيمان، ب: في قوله عليه السَّلامُ: «إِنَّ اللهَ لا ينام»، ح: (٤٤٥).

قال في «النهاية»: («يخفض القسطَ ويرفعه» القسطُ: الميزانُ، سُمِّي به من القسط: العدل. أراد أنَّ الله يخفض ويرفع ميزان أعمال العباد المرتفعة إليه، وأرزاقهم النَّازلة من عنده، كما يرفع الوزَّان يده ويخفضها عند الوزن، وهو تمثيلٌ لما يقدره الله وينزله، وقيل: أراد بالقسط القسم من الرِّزق الَّذي يصيب كلَّ مخلوقٍ، وخفضُه: تقليلُه، ورفعُه: تكثيرُه).

وقولُه: («حجابُه النُّورُ، لو كشفه لأحرقتْ سبحاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»: فالسُّبحاتُ وهي جمعُ سبحة، معنى سبحات وجهه: نورُه وجلالُه وبهاؤُه، وأمّا الحجابُ؛ فأصلُه في اللَّغة: المنعُ والسَّترُ، وحقيقةُ الحجاب إنّما تكون للأجسام المحدودة، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن الجسم والحدِّ، والمرادُ هنا: المانعُ من رؤيته، وسُمِّي ذلك المانعُ نورًا أو نارًا؛ لأنّهما يمنعان من الإدراك في العادة؛ لشعاعهما، والمرادُ بالوجه: الذّاتُ، والمرادُ بما انتهى إليه بصرُه من خلقه: جميعُ المخلوقات؛ لأنّ بصرَه سبحانه وتعالى محيطٌ بجميع الكائنات). يُنظَرُ: «شرح النّوويّ على مسلم».

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿لاَ بَنْدِيلَ لِخَلِقِ ٱللَّهِ ﴾ [الرُّوم: ٣٠]، ح: (٤٧٧٥)، ومسلمٌ، ك: القدر، ب: معنى: كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة، ح: (٦٧٥٧/ ٦٧٥٧).

وَالنَّهَارَ، أَرَأَيتُم مَا أَنفَقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرضَ، فَإِنَّهُ لَم يَغِض مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ المِيزَانُ، يَخفِضُ وَيَرفَعُ»، مُتَّفَقٌ عليه، وفي روايةٍ لمسلم: «يَهِينُ اللهِ مَلأَى»(١).

٩٦ _ وَعَنهُ هُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُ عَلَيْهُ عَن ذَرَارِيِّ المُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهُ أَعلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٩٧ - وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ،
 فَقَالَ: اكتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكتُبُ؟ قَالَ: ﴿ أُكتُبِ القَدَرَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الأَبَدِ»، رواهُ التَّرمذيُّ وقال:
 (وهذا حديثٌ غريبٌ إسنادًا) (٣).

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ، عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧]، ح: (٤٦٨٤)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاة،
 ب: الحثَّ على النَّفقة وتبشير المنفق بالخلف، ح: (٢٣٠٨ / ٢٣٠٩).

قوله: («لا تغيضها»؛ أي: لا تنقصها، «سحّاء»؛ أي: كثيرةُ العطاءِ)، «النَّهاية».

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ما قيل في أولاد المشركين، ح: (١٣٨٤)، ومسلمٌ، ك: القدر، ب: كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرة، ح: (٦٧٦٢).

قولُه: «قال: اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملين»: قال القاري: (أي: اللهُ أعلمُ بما هم صائرون إليه من دخول الجنّة أو النّار، أو التّرك بين المنزلتين، وقد اختلفوا في ذلك، فقيل: إنّهم من أهل النّار؛ تبعًا للأبوين، وقيل: من أهل الجنّة نظرًا إلى أصل الفطرة، وقيل: إنّهم خُدّامُ أهل الجنّة، وقيل: إنّهم يكونون بين الجنّة والنّار؛ لا منعّمين، ولا معذّبين، وقيل: من علمَ اللهُ منه أنّه يعجِز ويكفر أدخله النّار، وقيل: بالتوقُّف في أمرهم، وعدم القطع بشيء، وهو الأولى؛ لعدم التّوقيف من جهة الرّسول عليه، فلم يقطع عليه الصّلاةُ والسّلامُ بكونهم من أهل الجنّة، ولا من أهل النّار، بل أمرهم بالاعتقاد الّذي عليه أكثرُ أهل السّنة من التّوقف في أمرهم). كذا ذكره ابنُ الملك في «شرح المصابيح»، وفيه: (أنَّ التَركَ بين المنزلتين غيرُ ثابتٍ في الكتاب والسّنّة، وأهلُ الأعراف مالهم الجنّة، وقيل: إنّهم يُمتحنون بدخول النّار في تلك الدّار، واللهُ أعلمُ). وقال ابنُ حجرِ: (هذا قبلَ أنْ ينزلَ فيهم شيءٌ، فلا ينافي أنَّ الأصحَ أنّهم من أهل الجنّة)، «المرقاة» (١/ ٢٨٨).

قولُه: «ذراري» جمعُ ذريَّةٍ، وهم الأولادُ.

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: إعظام أمر الإيمان بالقدر، ح: (٢١٥٥)، والتَّفسير، ب: ومن سورة ن، ح:=

٩٨ - وَعَنْ مُسلِم بِنِ يَسَارٍ: سُئِلَ عُمَرُ بِنُ الخَطّابِ هُ عَن هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُكَ مِن بَيَ عَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِيّنَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى آنفُسِهِمْ آلَسَتُ بِرَيّكُمْ قَالُواْ بَكَيْ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ آلَقِينَمَةِ إِنَّا كُنَا عَن هَا اللهِ عَلَيْ يُسأَلُ عَنهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: ﴿ إِنَّ هَلَا عَنهَا لَهُ وَتَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ بِيمِينِهِ، فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ وِللجَنّةِ، وَيَعَملِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ بِيمِينِهِ، فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ وِلِلنَّارِ، وَبِعمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ وِلِلنَّارِ، وَبِعمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ وِلِلنَّارِ، وَبِعمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ ولِلنَّارِ، وَبِعمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فَاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِيَّةٌ، فَقَالَ: خَلَقتُ هَوُلاَ ولِلنَّارِ، وَبِعمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُونَهُ اللهِ عَلَى المُعَلَى الْعَبَلَ أَهلِ الجَنَّةِ، فَيُدخِلُهُ بِعِ الجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ العَبَلَ المَلْ الْعَلَ الْعَلَى الْعَبَلَ أَهلِ النَّارِ فَيُدخِلُهُ بِعِمَلِ أَهلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أَعمَالِ أَهلِ النَّارِ فَيُدخِلُهُ بِهِ النَّارَ»، رواهُ مالكُ والتَّرَهُ وأبو داودَ (١٠).

99 - وَعَنْ عَبدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و اللهِ إِلّا أَنْ تُحرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: لاَيَا رَسُولَ اللهِ إِلّا أَنْ تُخبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمنَى: «هَذَا كِتَابٌ مِن رَبِّ العَالَمِينَ، فِيهِ أَسمَاءُ أَهلِ الجَنَّةِ وَأَسمَاءُ آبَاثِهِم وَقَبَاثِلِهِم، ثُمَّ أُجمِلَ عَلَى آخِرِهِم، فَلا يُزَادُ فِيهِم وَلا يُنقَصُ مِنهُم أَبدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «هَذَا كِتَابٌ مِن رَبِّ العَالَمِينَ، فِيهِ أَسمَاءُ أَهلِ النّارِ فِيهِم وَلا يُنقَصُ مِنهُم أَبدًا»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «هَذَا كِتَابٌ مِن رَبِّ العَالَمِينَ، فِيهِ أَسمَاءُ أَهلِ النّارِ وَأَسمَاءُ آبَائِهِم وَقَبَائِلِهِم، ثُمَّ أَجمِلَ عَلَى آخِرِهِم فَلا يُزَادُ فِيهِم وَلا يُنقَصُ مِنهُم أَبدًا»، فَقَالَ أَصحَابُهُ: فَفِيمَ وَالمَاءُ آبَائِهِم وَقَبَائِلِهِم، ثُمَّ أُجمِلَ عَلَى آخِرِهِم فَلا يُزَادُ فِيهِم وَلا يُنقَصُ مِنهُم أَبدًا»، فَقَالَ أَصحَابُهُ: فَفِيمَ وَلا يُنقَصُ مِنهُم أَبدًا»، فَقَالَ أَصحَابُهُ: فَفِيمَ اللهِ إِنْ كَانَ أَمرٌ قَد فُرغَ مِنهُ؟ فَقَالَ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُحتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ ، ثُمَّ قَالَ: «فَرغَ مِنهُ وَقَالَ يُختَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهلِ البَارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النّارِ يُختَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهلِ النّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ بِيدَيهِ فَنَبَذَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «فَرغَ رَبُكُم مِنَ العِبَادِ، فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ، وَفِريقٌ فِي الجَنَّةِ، وَفِريقٌ فِي الجَنَّةِ، وَفِريقٌ فِي الجَنَّةِ، وَفِريقٌ فِي السَّعِيرِ»،

^{= (}٣٣١٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأبو داودَ، ك: السُّنَّة، ب: في القدر، ح: (٤٧٠٠).

⁽۱) مالكٌ واللَّفظُ له، ب: النَّهي عن القول بالقدر، ح: (٣٣٣٧)، وأبو داودَ، ك: السَّنَّة، ب: في القدر، ح: (٤٧٠٣)، والتَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: سورة الأعراف، ح: (٣٠٧٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ، ومسلمُ بنُ يسارٍ لم يسمعُ من عمرَ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلمِ بنِ يسارٍ وبين عمرَ رجلًا). انظر: «التَّمهيد» (٣/٦)، و«مسند أحمد» برقم: (٣/١).

رواهُ التِّرمذيُّ(١).

١٠٠ وَعَنْ أَبِي خِزَامَةَ عَن أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيتَ رُقًى نَستَرقِيهَا وَدَوَاءً
 نَتَدَاوَى بِهِ وَتُقَاةً نَتَّقِيهَا، هَل تَرُدُّ مِن قَدَرِ اللهِ شَيئًا؟ قَالَ: «هِيَ مِن قَدَرِ اللهِ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه(٢).

١٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحنُ نَتَنَازَعُ فِي القَدَرِ، فَغَضِبَ حَتَّى احمَرَّ وَجهُهُ، حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجنتَيهِ الرُّمّانُ، فَقَالَ: «أَبِهَذَا أُمِرْتُم أَم بِهَذَا أُرسِلتُ إِلَيكُم؟ إِنَّمَا

(۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء أنَّ الله كتب كتابًا لأهل الجنَّة وأهل النَّار، ح: (۲۱٤۱)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: التَّفسير، سورة الشُّورى، قوله تعالى: ﴿ فَرِيقُ فِي الْجُنَّةِ وَفَرِيقُ فِي الْجُنَّةِ وَفَرِيقُ فِي الْجُنَّةِ وَفَرِيقُ فِي الْجُنَّةِ وَفَرِيقُ فِي السَّمِيرِ ﴾ [الشُّورى: ٧]، ح: (١١٤٠٩).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (١/ ٢٠٢): (قولُه: «ثمَّ أجمل على آخرهم»: الإجمالُ: خلافُ التَّفصيل، وهو جعلُ الحساب مجملًا بعد أن كان مفصَّلًا، مثل أنْ يكتب المحاسبُ: حصل من المزرعة الفلانيّة كذا جريب، ومن المزرعة الثّانية كذا، إلى أنْ يعدَّ جميع مزارع القرية التي يحاسب دخلَها، ثمَّ يكتب في آخر ذلك الحساب: والجملةُ كذا، والمرادُها هنا: أنَّه كتب في ذلك الكتاب أنَّ زيدَ بنَ عمرو الَّذي هو من قبيلة فلانِ أو من القرية الفلانيَّة أو المعروف بفلانِ من أهل الجنَّة، وكذلك اسمُ كلِّ واحدِ على هذه الصَّفة مكتوبٌ فيه، حتَّى يكون جميع أسماء أهل الجنَّة مكتوبٌ بفيه، حتَّى يكون جميع أسماء أهل الجنَّة مكتوبٌ بفيه ألمذكورين في هذا الكتاب من أهل الجنَّة).

وفي «المرقاة» (١/ ١٧٣): («سدِّدوا»؛ أي: اجعلوا أعمالَكم مستقيمةٌ على طريق الحقِّ، «وقاربوا»؛ أي: اطلُبوا قربةَ الله تعالى بطاعته بقدر ما تطيقونه).

(٢) التِّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطِّبِّ عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في الرُّقى والأدوية، ح: (٢٠٦٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الطِّبِّ، ب: ما أنزل الله داء إلّا أنزل له شفاءً، ح: (٣٤٣٧)، وهو في «المسند» (٢٠٤٧).

قولُه: «رقّى»: جمعُ رقيةٍ وهو ما يُقرأ من الدُّعاء لطلب الشَّفاء. «تقاة»: وأصلُها وقاةٌ، قُلبَت الواوُ تاءً. وهو ما يلجأ إليه النّاسُ خوفَ الأعداء، «هي من قدر الله»؛ يَعني: أنَّه تعالى قدَّر الأسباب والمسبَّباتِ وربطَ المسبَّباتِ بالأسباب، فحصولُ المسبَّبات عند حصول الأسباب من جملة القدر.

هَلَكَ مَن كَانَ قَبَلَكُم حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمرِ، عَزَمتُ عَلَيكُم أَلَّا تَتَنَازَعُوا فِيهِ»، رواهُ التّرمذيُّ(١).

١٠٢ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ مِن قَبضَةٍ قَبَضَهَا مِن جَمِيعِ الأَرضِ، فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدرِ الأَرضِ، فَجَاءَ مِنهُمُ الأَحمَرُ وَالأَبيَضُ وَالأَسوَدُ وَبَينَ ذَلِكَ، وَالسَّهلُ وَالحَزِنُ وَالخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ(١٠).

١٠٣ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ ﷺ خَلَقَ خَلَقَ خَلَقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، فَأَلْقَى عَلَيهِم مِن نُورِهِ، فَمَن أَصَابَهُ مِن ذَلِكَ النُّورِ اهتَدَى، وَمَن أَخطأَهُ ضَلَّ، فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلم اللهِ»، رواهُ أحمدُ والترمذيُّ (٣).

١٠٤ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحشِرُ أَنْ يَقُولَ: "يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ، ثَبَّتْ قَلبِي
 عَلَى دِينِكَ»، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آمَنّا بِكَ وَبِمَا جِئتَ بِهِ، فَهَل تَخَافُ عَلَينَا؟ قَالَ: "نَعَم، إِنَّ القُلُوبَ بَينَ أَصْابِع اللهِ، يُقَلِّبُهَا كَيفَ يَشَاءُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه(١٠).

٥١٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ عَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ : «مَثْلُ القَلبِ كَرِيشَةٍ فِي أَرضٍ

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبواب القدر، ب: ما جاء في التَّشديد في الخوض في القدر، ح: (۲۱۳۳)، وقال: (وهذا حديثٌ غريبٌ)، ويشهد له حديثُ عبدالله بن عمرٍ و عند ابن ماجه، باب في القدر، ح: (۸۵)، وقال البوصيريُّ في «الزَّوائد»: (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ).

قولُه: («فقئ في وجنتيه»: بصيغة المجهول؛ أي: شُقَّ أو عصر في وجنتيه؛ أي: خدَّيه، «عزمت»؛ أي: أقسمت أو أوجبت)، «المرعاة» (١/ ١٧٥).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة البقرة، ح: (٢٩٥٥)، وقال: (هـذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبو داودَ، ك: السُّنَّة، ب: في القدر، ح: (٢٩٥٨)، وهو في «المسند» (١٩٥٨٢).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في افتراق هذه الأمَّة، ح: (٢٦٤٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وأحمدُ في ضمن حديثٍ، ح: (٦٦٤٤).

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء أنَّ القلوبَ بين أصبعَي الرَّحمن، ح: (٢١٤٠)، وقال: (وهذا حديثٌ حسنٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الدُّعاء، ب: دعاء رسول الله عَيْنَ، ح: (٣٨٣٤).

فَلَاةٍ، تُقَلِّبُهَا الرِّيَاحُ ظَهِرًا لِبَطنِ»، رواهُ أحمدُ^(١).

١٠٦ ـ وَعَن عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُؤمِنُ عَبدٌ حَتَّى يُؤمِنَ بِأَربَعِ: يَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَهَ اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ بَعَثَنِي بِالحَقِّ، وَيُؤمِنُ بِالمَوتِ، وَبِالبَعثِ بَعدَ المَوتِ، وَيُؤمِنُ بِالقَدَرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (٢٠).

١٠٧ - وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "صِنفَانِ مِن أُمَّتِي لَيسَ لَهُمَا فِي الإسلَامِ نَصِيبٌ: المُرجِئةُ وَالقَدَرِيَّةُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ [حسنٌ] غريبٌ) (٣).

(۱) البيهةيُّ في «الشُّعب» واللَّفظُ له (۲/ ۲۰۷)، ح: (۷۳۸)، وقال العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٩٢٥): (إسنادُه حسنٌ)، وابنُ ماجه أخصرَ منه، باب: في القدر، ح: (۸۸)، وهو في «المسند» (١٩٧٥٧).

قولُه: («الفلاة»: المفازةُ الخاليةُ من النَّبات والشَّجر، «ظهرًا لبطنِ»؛ يَعني: كما أنَّ الرِّيشةَ السَّاقطةَ في مفازةِ تقلبُها الرِّياحُ ظهرًا لبطنِ وبطنًا لظهرٍ، كلَّ ساعةٍ تقلبُها على صفةٍ؛ فكذلك القلوبُ، تنقلبُ ساعةً من الخير إلى الشَّرِّ، وساعةً من الشَّرِّ إلى الخير، فإذا كان كذلك؛ فاسألوا الله ثباتَ القلوب على الدِّين والطَّاعة، وتعوَّذوا بالله تعالى من أنْ تنقلبَ من الخير إلى الشَّرِّ)، «المفاتيح في شرح المصابيح» (١/ ٢٠٩).

- (٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء في الإيمان بالقدر خيرِه وشرَّه، ح: (٢١٤٥)، وابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: في القدر، ح: (٨١)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٠٠).
- (٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء في القدريَّة، ح: (٢١٤٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، باب في الإيمان، ح: (٦٢).

قال ابنُ حجرٍ: (أخرجه التِّرمذيُّ وابنُ ماجه ومدارُه على نزارِ بنِ حيّانَ عن عكرمةَ عن ابنِ عبّاسٍ)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، ونزارٌ هذا ضعيفٌ عندهم، ورواهُ ابنهُ عليُّ بنُ نزارٍ، وهو ضعيفٌ، لكنْ تابعه القاسمُ بنُ حبيب، وإذا جاء الخبرُ من طريقين، كلُّ منهما ضعيفٌ، قوِيَ أحدُ الطريقين بالآخر، ومن ثَمَّ حسّنه التَّرمذيُّ، ووجدْنا له شاهدًا من حديث جابرٍ ومن طريق ابنِ عمرَ ومن طريق معاذٍ وغيرِهم، وأسانيدُها ضعيفةٌ، ولكنْ لم يوجد فيه علامةُ الوضع؛ إذ لا يلزَمُ من نفي الإسلام عن الطَّائفتين إثباتُ كفر من قال بهذا الرَّأي؛ لأنَّه لا يحمل على نفي الإيمان الكامل، أو المعنى أنَّه اعتقد اعتقاد الكافر؛ لإرادة المبالغة في التَّنفير من ذلك، لا حقيقة الكفر، وينصره أنَّه وصفهم بأنَّهم من أمّته)، «الأجوبة على أحاديث المصابيح» لابن حجرٍ، المطبوعة مع «هداية الرُّواة»

١٠٨ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسفٌ وَمَسخٌ، وَذَلِكَ فِي المُكَذِّبِينَ بِالقَدَرِ»، رواهُ أبو داود، وروى التِّرمذيُّ نحوَه (١٠).

١٠٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِن مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُم،
 وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُم»، رواهُ أحمدُ وأبو داود (٢٠).

١١٠ وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَهلَ القَدَرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُم»،
 رواهُ أبو داود (٣).

الزّائِدُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَالمُكَذِّبُ بِأَقدَارِ اللهِ، وَالمُتَسَلِّطُ بِالجَبَرُوتِ، لِيُذِلَّ مَن أَعَزَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَن أَذَلَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَن أَذَلَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَن أَذَلَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَن أَذَلَّ اللهُ وَالمُتَسَلِّطُ بِالجَبَرُوتِ، لِيُذِلَّ مَن أَعَزَّ اللهُ وَيُعِزَّ مَن أَذَلَّ اللهُ، وَالمُستَحِلُّ مِن عِترَتِي مَا حَرَّمَ اللهُ، وَالتّارِكُ لِسُنَّتِي»، رواهُ البيهقيُّ في «المدخل» الله، وَالمُستَحِلُّ مِن عِترَتِي مَا حَرَّمَ الله، وَالتّارِكُ لِسُنَّتِي»، رواهُ البيهقيُّ في «المدخل» ورزينٌ في «كتابه»(٤).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في المكذِّبين بالقدر، ح: (۲۱۵۳)، ومن طريق أبي صخرٍ أيضًا برقم: ۲۱۵۲ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الفتن، ب: الخسوف، ح: (۲۱۳۶)، وأبو داودَ مختصرًا، ك: السُّنَّة، ب: لزوم السُّنَّة، ح: (۲۱۳۶).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَة، ب: في القدر، ح: (٢٩٦). قال ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٠٥): (رجالُه ثقاتٌ، لكنَّه منقطعٌ)، وقد أخرجه الحاكمُ (٢٨٦) وقال: (صحيحٌ إنْ صحَّ سماعُ أبي حازمٍ من ابن عمرَ)، ووافقه اللَّهبيُّ، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٢٧): (رواه أحمدُ [٢٠٧٧] بإسنادٍ حسنٍ ليس فيه وهمُ الانقطاع). ولنقد علَّة الانقطاع وغيرها راجعُ: «النَّقد الصَّريح» للعلائيِّ، (ص ٢٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في القدر، ح: (٤٧١٠/ ٤٧٢٠)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧١) وأحمدُ، ح: (٢٠٦),

قولُه: («ولا تفاتحوهم»؛ أي: لا تحاكموا إليهم؛ فإنَّهم أهلُ عنادٍ ومكابرةٍ، وقيل: لا تبدؤ وهم بالسَّلام، أو بالكلام)، «المرقاة» (١/ ٣٠٩).

⁽٤) الحاكمُ واللَّفظُ له (٩٤١)، وصحَّحه ابن حبَّان (٥٧٤٩)، والتّرمذيُّ، أبواب القدر، ب: إعظام أمر الإيمان بالقدر،=

١١٢ - وَعَنْ مَطَرِ بنِ عُكَامِسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا قَضَى اللهُ لِعَبدٍ أَنْ يَمُوتَ بِأَرضٍ؛
 جَعَلَ لَهُ إِلَيهَا حَاجَةً»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (۱).

١١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطرَةِ؛ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّ دَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ»، قِيلَ: فَمَن مَاتَ صَغِيرًا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «اللهُ أَعلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة (۱).

١١٤ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ الله ﷺ فَرَغَ إِلَى كُلِّ عَبدٍ مِن خَلقِهِ مِن خَمسٍ: مِن أَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَمَضجَعِهِ وَأثرِهِ وَرِزْقِهِ»، رواهُ أحمدُ(٣).

١١٥ ـ وَعَنْ عَائِشَة ﷺ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَكَلَّمَ فِي شَيءٍ مِنَ القَدَرِ سُئِلَ
 عَنهُ يَومَ القِيَامَةِ، وَمَن لَم يَتَكَلَّم فِيهِ لَم يُسأَلْ عَنهُ»، رواهُ ابنُ ماجه(٤٠).

١١٦ - وَعَنِ ابنِ الدَّيلَمِيِّ قَالَ: أَتَيتُ أُبَيَّ بنَ كَعبٍ ﷺ فَقُلتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيءٌ مِنَ القَدَرِ، فَحَدِّ شِي بِشَيءٍ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُذهِبهُ مِن قَلبِي، قَالَ: «لَو أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهلَ أُرضِهِ؛ عَذَّبَهُم وَحُدَّ ثُنِي بِشَيءٍ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُذهِبهُ مِن قَلبِي، قَالَ: «لَو أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهلَ أُرضِهِ؛ عَذَّبَهُم وَهُو غَيرُ ظَالِم لَهُم، وَلَو رَحِمَهُم؛ كَانَت رَحمَتُهُ خَيرًا لَهُم مِن أَعمَالِهِم، وَلَو أَنفَقتَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي

⁼ ح: (۲۱۵٤)، وصحَّحَ إرسالَه.

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء أنَّ النَّفسَ تموتُ حيث ما كتب لها، ح: (٢١٤٦)، وقال: (هذا حديثُ حسنٌ غريبٌ)، وأحمدُ، ح: (٢١٩٨٣).

⁽٢) أبو حنيفة في «مسنده» (للحارثيّ) واللَّفظُ له، ح: (٢٧٠)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ، برقم: (٩٣).

 ⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢١٧٢٣/٢١٧٢٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حبَّانَ ح: (٦١٥٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد»
 (٧/ ٩٥): (رواهُ أحمدُ وأحدُ إسناديه رجالُه ثقاتٌ).

⁽٤) ابنُ ماجه، ك: السُّنَّة، باب في القدر، ح: (٨٤)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ)، قلتُ: (حديثُ عائشةَ هذا وإن كان ضعيفًا لكنَّه تأيَّدَ بالأحاديث الَّتي تدلُّ على منع الخوض في القدر والبحث عنه). انظر: «مرعاة المفاتيح» (١/ ٢٠١).

سَبِيلِ اللهِ؛ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنكَ حَتَّى تُؤمِنَ بِالقَدَرِ، وَتَعَلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَم يَكُن لِيُخطِئكَ، وَأَنَّ مَا أَخطَأَكَ لَم يَكُن لِيُخطِئكَ، وَأَنَّ مَا أَخطَأَكَ لَم يَكُن لِيُضِيبَكَ، وَلَو مُتَّ عَلَى غَيرِ هَذَا؛ لَدَخَلتَ النّارَ»، قَالَ: ثُمَّ أَتَيتُ عَبدَاللهِ بنَ مَسعُودٍ، فَقَالَ مِثلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيتُ زَيدَ بنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِهُ قَالَ مِثلَ ذَلِكَ. قَالَ: ثُمَّ أَتَيتُ زَيدَ بنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِهُ فَلَلَ: مُثلَ ذَلِكَ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه(۱).

١١٧ - وَعَنْ نَافِعِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابنَ عُمَرَ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ فُلَانًا يَقرَأُ عَلَيكَ السَّلَامَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ بِلَغَنِي أَنَّهُ قَد أَحدَثَ، فَإِنْ كَانَ قَد أَحدَثَ فَلَا تُقرِثُهُ مِنِّي السَّلَامَ، فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَو فِي أُمِّتِي - الشَّكُ مِنهُ - خَسفٌ أَو مَسخٌ أَو قَذَفٌ فِي أَهلِ القَدَرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)(١).

١١٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ ذَرَارِيَّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الجَنَّةِ يَكَفُلُهُم اللهُ عَلَيهِ السَّلامُ»، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك»(").

114 وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهرَهُ، فَسَقَطَ مِن ظَهرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُو خَالِقُهَا مِن ذُرِّيَتِهِ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَينَ عَينَي كُلِّ إِنسَانٍ مِنهُم وَبِيصًا مِن نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَي رَبِّ، مَن هَوُ لَاءِ؟ قَالَ: هَوُ لَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنهُم فَأَعجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَينَ عَينَهِ، فَقَالَ: أَي رَبِّ مَن هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِن آخِرِ الأُمَمِ مِن ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، فَقَالَ: رَبِّ

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في القدر، ح: (٢٩٩)، وابنُ ماجه، ك: السُّنَّة، باب في القدر، ح: (٧٧)، وصحَّحه ابنُ حِبَّانَ (٧٢٧).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب القدر، ب: ما جاء في المكذِّبين بالقدر، ح: (٢١٥١)، وابنُ ماجه، ك: الفتن، ب: باب الخسوف، ح: (٢١٥١)، وأبو داودَ نحوَه، ك: السُّنَّة، ب: من دعا إلى السُّنَّة، ح: ٤٦١٣، وقد تقدَّمَ من وجهِ آخرَ عن ابن عمرَ، برقم: (١٠٨).

⁽٣) الحاكمُ وصحَّحهُ ووافقَه الذَّهبيُّ واللَّفظ له، (٣٣٩٩) وأحمدُ، ح: (٨٣٢٤)، وصحَّحهُ ابنُ حِبَّانَ (٧٤٤٦). قولُه: «ذرارى المشركين»: جمعُ ذرِّيَّةِ.

كَم جَعَلتَ عُمرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: أَي رَبِّ، زِدْهُ مِن عُمرِي أَربَعِينَ سَنَةً". قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَلَمّا قُضِيَ عُمرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ المَوتِ، فَقَالَ: أَوَلَم يَبقَ مِن عُمرِي أَربَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَم تُعطِهَا ابنَكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَت ذُرِّيَتُهُ، وَنُسِّي آدَمُ فَنُسِّيَت ذُرِّيَتُهُ، وَخَطِئَ آدَمُ فَخَطِئَت ذُرِّيَتُهُ"، رواهُ التَّرمذيُّ(۱).

١٢٠ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ عَنِ النَّبِي ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ حِينَ خَلَقَهُ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ اليُمنَى،
 فَأَخرَجَ ذُرِّيَّةٌ بَيضَاءَ كَأَنَّهُم الذَّرُ، وَضَرَبَ كَتِفَهُ اليُسرَى، فَأَخرَجَ ذُرِّيَّةٌ سَودَاءَ كَأَنَّهُم الحُمَمُ، فَقَالَ لِلَّذِي فِي كَفِّهِ اليُسرَى: إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي»، رواهُ أحمدُ^(١).

١٢١ ـ وَعَنْ أَبِي نَضِرَةَ ﴿ اَنَّ رَجُلًا مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ـ يُقَالُ لَهُ: أَبُو عَبدِ اللهِ ـ دَحَلَ عَلَيهِ أَصحَابُهُ يَعُودُونَهُ وَهُو يَبكِي، فَقَالُوا لَهُ: مَا يُبكِيكَ؟ أَلَم يَقُل لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خُذْ مِن شَارِبِكَ، ثُمَّ أَصحَابُهُ يَعُودُونَهُ وَهُو يَبكِي، فَقَالُوا لَهُ: مَا يُبكِيكَ؟ أَلَم يَقُل لَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ قَبَضَ بِيَمِينِهِ قَبضَةً، وَأُحرَى أَقِرَّهُ حَتَّى تَلقَانِي ﴾؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ قَبَضَ بِيمِينِهِ قَبضَةً، وَأُحرَى بِاليَدِ الأُحرَى، وَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ لِهَذِهِ لِهَذِهِ، وَلَا أَبَالِي »، فَلَا أُدرِي فِي أَيِّ القَبضَتينِ أَنَا، رواهُ أحمدُ (٣).

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، ب: ومن سورة الأعراف، ح: (٣٠٧٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ، (٣٢٥٧).

قولُه: («كلُّ نسمةِ»؛ أي: ذي روحٍ، «وبيصًا»؛ أي: بريقًا ولمعانًا، «ونُسِّيَ آدمُ»: إشارةٌ إلى أنَّ الجحدَ كان نسيانًا أيضًا؛ إذ لا يجوز جحدُه عنادًا). ينظر: «المرقاة» (١/ ٣٢٣).

 ⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٧٤٨٨)، والبزّار، ح: (٤١٤٣)، وقال: (وإسنادُه حسنٌ).
 قولُه: «كأنَّهم الذَّرُ»: بفتح الذَّال المعجَمة، وهي صغارُ النَّمل، والتَّشبيهُ في الهيئة، وقيل؛ أي: الأبيضُ؛ بدليل مقابلة الآتي، «كأنَّهم الحممُ»: بضمِّ الحاء، جمعُ حممةٍ، وهي الفحمُ.

 ⁽٣) أحمدُ، ح: (١٧٥٩٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١١٧٧٨): (رواهُ أحمدُ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح).
 قولُه: («ثمَّ أقِرَّه»: قال السِّنديُّ؛ أي: أثبتْه وأدمْه، وفي رواية الباورديِّ: «ثمَّ اصبرْ حتَّى تلقاني»)، كذا في «الإصابة»؛
 أي: فقد بُشِّرتَ بلقاء النَّبِيِّ ﷺ فأيُّ خوفٍ عليك.

وقولُه: «هذه لهذه»، أي: إحداهُما للجنَّة، والأخرى للنَّار.

١٢٢ ـ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ عَنِ النّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَخَذَ اللهُ المِيثَاقَ مِن ظَهرِ آدَمَ بِنَعَمَانَ؛ ـ يَعنِي عَرَفَةَ ـ فَأَخرَجَ مِن صُلبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنتَرَهُم بَينَ يَدَيهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُم قِبَلًا» قَالَ: ﴿أَلَسَتُ بِرَتِكُمُ ۗ قَالُوا بَكَيْ مَنِ صُلبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَهَا، فَنتَرَهُم بَينَ يَدَيهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُم قِبَلًا» قَالَ: ﴿أَلَسَتُ بِرَتِكُمُ ۗ قَالُوا بَكَيْ مَن عَبْلُ وَكُنَا قَالُوا بَكَيْ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُو

المسلم ا

⁼ وقولُه: «فلا أدري»، أي: فلا يتمُّ شرطُ البشارة منِّي إلّا إذا كنتُ في قبضة الجنَّة، وإلّا فلا بدَّ يحصل فيه خللٌ منِّي، وبالجملة فالنَّظرُ في التَّقدير يُسي البشارة؛ لجواز كونها مقيَّدةً بقيدٍ غير مذكورٍ، أو لجواز فوات المذكور، ونحو ذلك.

⁽۱) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (۲٤٥٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: التَّفسير، ب: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِم ﴾، ح: (۱۱۱۲۷)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۷/ ۲۰): (رجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيحِ).

قولُه: «من ظهر آدمَ»: قال السِّنديُّ: (أي: من ذرَّيَته، سُمِّي ظهرًا؛ لخروجهم منه، «ذرأهـا»: بهمزةٍ؛ أي: خلقَها في ظهره وأودعها فيه، «قِبَلَا»: ضُبِطَ بكسرٍ ففتحٍ، أي: عيانًا ومقابلةً، لا من وراء حجابٍ).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢١٢٣٢)، وصحَّحَهُ الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٣٢٥٥).

١٢٤ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: بَينَمَا نَحنُ عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَتَذَاكُرُ مَا يَكُونُ، إِذ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَتَذَاكُرُ مَا يَكُونُ، إِذ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا سَمِعتُم بِرَجُلٍ تَغَيَّرَ عَن خُلُقِهِ؛ فَلَا تُصَدِّقُوا، وَإِذَا سَمِعتُم بِرَجُلٍ تَغَيَّرَ عَن خُلُقِهِ؛ فَلَا تُصَدِّقُوا بِهِ، وَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَى مَا جُبِلَ عَلَيهِ»، رواهُ أحمدُ(١).

١٢٥ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، لا يَزَالُ يُصِيبُكَ فِي كُلِّ عَامٍ وَجَعٌ مِنَ الشَّاةِ المَسمُومَةِ الَّتِي أَكَلت؟ قَالَ: «مَا أَصَابَنِي شَيءٌ مِنهَا، إِلَّا وَهُوَ مَكتُوبٌ عَلَيّ، وَآدَمُ فِي طِينَتِهِ»، رواهُ ابنُ ماجه(٢).



⁼ قولُه: («فجعلهم أزواجًا»؛ أي: ذكورًا، وإناتًا، أو أصنافًا من الغنيّ والفقيرِ، «فاستنطقَهم»؛ أي: خلق فيهم العقلَ، وطلبَ منهم النُّطقَ)، «المرقاة» (١/ ٣٣١).

⁽١) أحمدُ، ح: (٢٧٤٩٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١١٨٢٧): (رواهُ أحمدُ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح، إلّا أنَّ الزَّهريَّ لم يدركْ أبا الدَّرداء).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: الطِّبّ، ب: السِّحر، ح: (٣٤٦)، وحسَّنَ إسنادَه المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٣٤٢). قولُه: «وآدم في طينته»: قال السِّنديُّ: (أي: ما تمَّ خلقُه).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿رَبَّنَا آمَتَنَا ٱلْمُنَيْنِ وَأَخِيْلَتَنَا ٱلْمُنْتَانِ ﴾ [غافر: ١١] وقولِه تعالى: ﴿ ٱلنَّارُيُعُرَضُونَ عَلَيْهَا عُدُوَّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلْوَاْءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]، وقولِه تعالى: ﴿ يُمُبِّتُ ٱللهُ ٱلَذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلشَّامِةِ فِي ٱلْحَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ وَيُضِلُ ٱللهُ ٱللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللهُ مَا يَشَآهُ ﴾ [ابراهيم: ٢٧].

١٢٦ - عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «المُسلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي القَبرِ يَسْهَدُ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَولُهُ: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللّهُ اللّهِ عَالَمُ اللّهُ عَلَا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَولُهُ: ﴿ يُثَبِّتُ اللّهُ وَنَبِيّي مُحَمَّدٌ » الشّابِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، نَزَلَت فِي عَذَابِ القَبرِ، يُقَالُ لَهُ: مَن رَبُّك؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ » مُتَفَقِّ عليه (۱).

١٢٧ ـ وَعن أَنْسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ العَبدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبرِهِ، وَتَوَلَّى عَنهُ أَصحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسمَعُ قَرَعَ نِعَالِهِم؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيُقعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ؟، فَأَمّا المُؤمِنُ؛ فَيَقُولُ: أَشهَدُ أَنَّهُ عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انظُرْ إِلَى مَقعَدِكَ مِن النّارِ قَد أَبدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقعَدًا المُؤمِنُ؛ فَيَقُولُ: أَشهَدُ أَنَّهُ عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا مِن الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، وَأَمّا المُنَافِقُ وَالكَافِرُ؛ فَيْقَالُ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدرِي، كُنتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النّاسُ، فَيُقَالُ: لَا ذَرَيتَ وَلَا تَلَيتَ، وَيُضرَبُ بِمَطَارِقَ مِن حَدِيدٍ ضَربَةً، فَيَصِيحُ أُدرِي، كُنتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النّاسُ، فَيُقَالُ: لَا ذَرَيتَ وَلَا تَلَيتَ، وَيُضرَبُ بِمَطَارِقَ مِن حَدِيدٍ ضَربَةً، فَيَصِيحُ

⁽١) لفظُ الرَّواية الأولى للبخاريِّ، ك: التَّفسير، ب: ﴿ يُثَيِّتُ اللَّهُ اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِالْقَوْلِ اَلشَّابِتِ ﴾ [ابراهيم: ٢٧]، ح: (٢٦٩٩)، ولفظ الثّانية لمسلم، ك: الجنَّة، ب: عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار، ح: (٢١٩).

صَيحَةً يَسمَعُهَا مَن يَلِيهِ غَيرَ النَّقَلَينِ»، رواهُ البخاريُّ، وروى مسلمٌ نحوَه (١).

١٢٨ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُم إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيهِ مَقَعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِن أَهلِ الجَنَّةِ؛ فَمِن أَهلِ الجَنَّةِ، وَإِن كَانَ مِن أَهلِ النَّارِ؛ فَمِن أَهلِ النَّارِ، يُقَالُ: هَذَا مَقَعَدُكَ، حَتَّى يَبَعَثَكَ اللهُ إِلَيهِ يَومَ القِيَامَةِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٢٩ ـ وَعَن عَائِشَةَ ﴿ قَالَت لَهُ وَ يَعَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابِ القَبرِ، فَقَالَت لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِن عَذَابِ القَبرِ، فَقَالَ: «نَعَم، عَذَابُ القَبرِ حَتُّ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَن عَذَابِ القَبرِ، فَقَالَ: «نَعَم، عَذَابُ القَبرِ حَتُّ »، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعدُ صَلَّى صَلاةً إِلّا تَعَوَّذَ مِن عَذَابِ القَبرِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٣٠ ـ وَعَنْ زَيد بِنِ ثَابِتٍ هَ قَالَ: بَينَمَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ فِي حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَارِ عَلَى بَعْلَةٍ لَهُ، وَنَحنُ مَعَهُ، إِذ حَادَتْ بِهِ فَكَادَتْ تُلقِيهِ، وَإِذَا أَقبُرُ سِتَّةٌ أَو خَمسَةٌ [أُو أَربَعَةٌ] فَقَالَ: «مَن يَعرِفُ أَصحَابَ هَذِهِ الأَقبُرِ؟»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا. قَالَ: «فَمتَى مَاتَ هَوُلاءِ؟» قَالَ: مَاتُوا فِي الإشرَاكِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الأُمَّة هَذِهِ الأَمَّة بَيْرِكِ»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا. قَالَ: «فَمتَى مَاتَ هَوُلاءِ؟» قَالَ: مَاتُوا فِي الإشرَاكِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الأُمَّة تُبتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلُولاً أَن لاَ تَدَافَنُوا، لَدَعُوتُ اللهُ أَنْ يُسمِعَكُم مِن عَذَابِ القَبرِ الذي أَسمَعُ مِنهُ»، ثُمَّ تُبتَلَى فِي قُبُورِهَا، فَلُولاً أَن لاَ تَدَافَنُوا، لَدَعُوتُ اللهُ أَنْ يُسمِعَكُم مِن عَذَابِ القَبرِ الذي أَسمَعُ مِنهُ»، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَينَا بِوَجِهِهِ، فَقَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن عَذَابِ النّارِ»، قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِن عَذَابِ النّارِ، فَقَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن عَذَابِ النّارِ، فَقَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن عَذَابِ القَبرِ» قَالُ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن عَذَابِ القَبرِ»، قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِن عَذَابِ القَبرِ»، قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِن عَذَابِ القَبرِ، قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ، قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن فِتنَةِ الدَّجَالِ»، مِن هَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِن الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ، قَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِن فِتنَةِ الدَّجَالِ»،

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ما جاء في عذاب القبر، ح: (١٣٧٤)، ومسلمٌ نحوَه، ك: الجنَّة، ب: عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار عليه، ح: (٧٢١٦).

قولُه: «بمطارقَ»: جمعُ مطرقةٍ، وهي آلةُ الضَّرب، «الثَّقلين»؛ أي: الإنس والجنِّ.

 ⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الجنَّة، ب: عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار عليه، ح: ٧٢١١، والبخاريُّ، ك: الجنائز،
 ب: الميت يُعرَضُ عليه مقعده بالغداة والعشيِّ، ح: (١٣٧٩).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ما جاء في عذاب القبر، ح: (١٣٧٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب التَّعوُّذ من عذاب القبر، ح: (١٣٢٢).



قَالُوا: نَعُوذُ بِاللهِ مِن فِتنَةِ الدَّجّالِ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿ إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ؛ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسودَانِ أَرْرَقَانِ، وَيَقُولُ وَيَ هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: هُو عَبدُاللهِ وَيَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: هُو عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولانِ: قَد كُنّا نَعلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولانِ: قَد كُنّا نَعلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفسَحُ لَهُ فِي قَبرِهِ سَبعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرجِعُ إِلَى أَهلِي يُفسَحُ لَهُ فِي قَبرِهِ سَبعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرجِعُ إِلَى أَهلِي فَلْحَبُومُ مَنْ فَيَقُولانِ: نَمْ كَنَومَةِ العَرُوسِ الذي لاَ يُوقِظُهُ إِلاّ أَحَبُّ أَهلِهِ إِلَيهِ، حَتَّى يَبعَثُهُ اللهُ مِن مَضجَعِهِ فَلُونَ مَنْ مَنْ فَقُلْ لَكُ، وَلَا أَصَلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبعَثُهُ اللهُ مِن مَضجَعِهِ ذَلِكَ»، وإهُ التَّرِمذيُ عَلَيهِ، فَتَحْتَلِفُ فِيهَا أَضلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبعَثُهُ اللهُ مِن مَضجَعِهِ ذَلِكَ»، رواهُ التَّرِمذيُ "كَانَ مُناقِعًا قَالَ اللهُ مِن مَضجَعِهِ ذَلِكَ»، رواهُ التَّرمذيُ "كَانَهُ فَيَعَا أَصْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبعَثُهُ اللهُ مِن مَضجَعِهِ ذَلِكَ»، رواهُ التَّرمذيُ "كَانَهُ فَيهَا أَصْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبعَثُهُ اللهُ مِن مَضجَعِهِ ذَلِكَ»، رواهُ التَّرمذيُ "كُانَهُ اللهُ مِن مَضود عَلِكَ اللهُ المُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُلْولُ اللهُ ال

⁽١) مسلم، ك: الجنَّة، ب: عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار عليه، ح: (٧٢١٣). قولُه: «حادث به بغلتُه»؛ أي: مالتْ عن الطَّريق ونفرَتْ.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، ك: أبواب الجنائز عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في عذاب القبر، ح: (١٠٧١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحهُ ابنُ حِبَّانَ، ح: (٣١١٧).

قولُه: («التتمي»؛ أي: انضمَّي واجتمعي)، «المرقاة» (١/ ٣٥٠).

فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لَا أَدرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فِيكُم؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه هَاه لَا أَدرِي، فَيَتُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الذي بُعِثَ فِيكُم؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه هَاه لَا أَدرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ، فَأَفرِشُوهُ مِنَ النّارِ، وَأَلبِسُوهُ مِنَ النّارِ، وَافتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النّارِ»، قَالَ: «فَيَأْتِيهِ مِن حَرِّهَا وَسَمُومِهَا»، قَالَ: «وَيُضَيَّقُ عَلَيهِ قَبرُهُ حَتَّى تَحْتَلِفَ فِيهِ أَصْلَاعُهُ، ثُمَّ النّارِ»، قَالَ: «فَيُقربُهُ بَعَا صَرِبَةً مِن حَدِيدٍ لَو ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ؛ لَصَارَ تُرَابًا، فَيَضرِبُهُ بِهَا ضَرِبَةً ثُمَّ يُقَيِّضُ لَهُ أَعْمَى أَبكُمُ، مَعَهُ مِرزَبَّةٌ مِن حَدِيدٍ لَو ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ؛ لَصَارَ تُرَابًا، فَيَضرِبُهُ بِهَا ضَربَةً يَسَمَعُهَا مَا بَيْنَ المَشرِقِ وَالمَغرِبِ إِلّا الثَّقَلَينِ، فَيَصِيرُ تُرَابًا»، قَال: «ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ»، رواهُ أحمدُ وأبو داو دَلاً.

١٣٣ ـ وَعَنْ عُثمَانَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَقَفَ عَلَى قَبرِ بَكَى حَتَّى يَبُلَّ لِحِيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ: تُذكَرُ الجَنَّةُ وَالنَّارُ فَلَا تَبكِي، وَتَبكِي مِن هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ القَبرَ أَوَّلُ مَنزِلٍ مِن مَنَازِلِ الآخِرَةِ، فَإِنْ نَجَا مِنهُ فَمَا بَعدَهُ أَشَدُّ مِنهُ»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا رَأَيتُ مَنظَرًا فَطُّ إِلّا القَبرُ أَفظَعُ مِنهُ»، رواهُ الترمذيُّ وابنُ ماجه، وقال التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ)(٢).

١٣٤ ـ وَعَنهُ هِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِن دَفنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيهِ، فَقَالَ: «استَغفِرُوا

⁽۱) أبو داودَ بطوله واللَّفظُ له، ك: السُّنَة، ب: في المسألة في القبر وعذاب القبر، ح: (٤٧٥٣)، وأحمدُ، ح: (١٨٥٣٤) قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢٦٦٤): (هو في الصَّحيح وغيره باختصار، رواهُ أحمدُ ورجالُه رجالُ الصَّحيح، وقال ابنُ منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٥): (هذا إسنادٌ متَّصلٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن البراء، وكذلك رواهُ عدَّةٌ عن الأعمش، وعن المنهال بن عمرو، والمنهالُ أخرج عنه البخاريُّ ما تفرَّد به، وزاذانُ أخرج عنه مسلمٌ، وهو ثابتٌ على رسم الجماعة. وروي هذا الحديث عن جابر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس بن مالك، وعائشة، على . قولُه: («وسَمومها»: وهي الرِّيحُ الحارَّةُ، «ويُضيَّقُ»: بصيغة المجهول، من التَّضييق، «حتَّى تختلفَ فيه أضلاعُه»: بفتح الهمزة، جمعُ ضلع، وهو عظمُ الجنب؛ أي: حتّى يدخلَ بعضُها في بعضٍ من شدَّةِ التَّضييق والضَّغطة، «ثمَّ يقيض»؛ أي: يسلَّط ويوكَّل، «أعمى» أي زبانية أعمى كي لا يرحم عليه)، «عون المعبود» (١٣/ ٢٥). («المرزبة» بالتَّخفيف: المطرقة الكبيرة الَّتى تكونُ للحدّاد)، «النَّهاية».

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الزُّهد، ب: ما جاء في فظاعة القبر، ح: (٢٣٠٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الزُّهد، ب: ذكر القبر والبلي، ح: (٤٢٦٧).

لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ التَّثبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسأَلُ»، رواهُ أبو داودَ(١).

١٣٥ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَيُسَلَّطُ عَلَى الكَافِرِ فِي قَبرِهِ تِسَعَةٌ وَتِسعُونَ تِنِينًا تَنهَشُهُ وَتَلدَّغُهُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَلَو أَنَّ تِنيِّنًا مِنهَا نَفَخَ فِي الأَرْضِ؛ مَا أَنبَتَتْ خَضرَاءَ »، رواهُ الدَّارِميُّ (٢).

١٣٦ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَومًا إِلَى سَعدِ بنِ مُعَاذِ حِينَ تُوفِّي، فَلَمّا صَلَّى عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَبَّحنَا طَوِيلًا، ثُمَّ كَبَّرَ صَلَّى عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَبَّحنَا طَوِيلًا، ثُمَّ كَبَّرَ فَكَبَرَ عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَبَّحنَا طَوِيلًا، ثُمَّ كَبَّرَ فَكَبَرَنَا، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ سَبَّحتَ ثُمَّ كَبَّرتَ؟ قَالَ: «لَقَد تَضَايَقَ عَلَى هَذَا العَبدِ الصّالِحِ قَبرُهُ، حَتَّى فَكَبَرْنَا، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ سَبَّحتَ ثُمَّ كَبَّرتَ؟ قَالَ: «لَقَد تَضَايَقَ عَلَى هَذَا العَبدِ الصّالِحِ قَبرُهُ، حَتَّى فَكَبَرْنَا، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِلَيْ اللهُ عَنهُ عَنْهُ اللهُ عَنهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنهُ اللهُ عَلَى عَلَا العُبِي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا العَلَالِ العَلَالِي اللهِ عَلَاللهُ عَنهُ اللهُ عَنهُ اللهُ عَلَا العَلَا العَلَالِهُ عَلَى اللهُ عَلَا العَلَالِ العَلَالِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَاللهُ اللهُ عَلَا العَلَالِ عَلَالِهُ عَلَالَهُ اللهُ عَلَا العَلَالِهُ اللهُ عَلَا العَلَالِ اللهُ عَلَالَهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا العَلَالِ اللهُ عَلَاللهُ عَلَا العَلَالِ اللهُ عَلَا العَلَالِي اللهِ اللهُ عَلَا العَلَا عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ

١٣٧ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَذَا الذي تَحَرَّكَ لَهُ العَرشُ، وَفُتِحَت لَهُ أَبُوابُ السَّمَاءِ، وَشَهِدَهُ سَبعُونَ أَلفًا مِنَ المَلائِكَةِ، لَقَد ضُمَّ ضَمَّةً، ثُمَّ فُرِّجَ عَنهُ»، رواهُ النَّسائيُ (١٠).

١٣٨ - وَعَنْ أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ قَالَت: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطِيبًا، فَذَكَرَ فِتنَةَ القَبرِ الَّتِي يَفتَتِنُ فِيهَا المَرءُ، فَلَمّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ المُسلِمُونَ ضَجَّةً، رواهُ البخاريُّ هكذا، وزادَ النَّسائيُّ: حَالَتُ بَينِي وَبَينَ أَنْ أَفْهَمَ كَلامَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمّا سَكَنَتْ ضَجَّتُهُم، قُلتُ لِرَجُل قَرِيبٍ مِنِّي: أَي بَارَكَ اللهُ لَكَ، مَاذَا قَالَ

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، ح: (٣٢٢١)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/١١)، وصحَّحَهُ الحاكمُ، ووافقَه الذَّهبيُّ (١٣٧٢).

⁽٢) الدَّارِميُّ واللَّفظُ له، ك: الرَّقاق، ب: في شدَّة عذاب القبر، ح: (٢٨٥٧)، وحسَّنَهُ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١١٨/١)، وأحمدُ ح: (١١٣٣٤)، وهو عند التَّرمذيِّ مطوَّلًا بطريقِ آخرَ، برقم: (٢٤٦٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ). قال السَّنديُّ: (قولُه: «تنيِّناً»: هو نوعٌ من الحيّات، كثيرُ السُّمِّ، كبيرُ الجَّقِيُّ).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٤٨٧٣)، والطَّبرانيُّ في «الكبير»، (٦/ ١٣)، ح: (٥٣٤٦)، وقال الهنديُّ في «ذيل القول المسدَّد» (ص: ٨١): (رجالُ أحمدَ ثقاتٌ، وابنُ إسحاقَ قد رواه بصيغة التَّحديث، فانتفتْ تهمةُ التَّدليس، ومعاذُ بنُ رفاعةَ قد سمع من جابر بغير واسطةٍ).

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ضمَّة القبر وضغطته، ح: (٥٥٠)، وصحَّحَةُ الحاكمُ، ووافقَه الذَّهبيُّ (٩٢٤).

رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي آخِرِ قَولِهِ؟ قَالَ: قَالَ ﷺ: «قَد أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُم تُفتنُونَ فِي القُبُورِ قَرِيبًا مِن فِتنَةِ الدَّجّالِ»(١).

189 - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ المَيِّتُ القَبرَ، مُثَّلَتْ له الشَّمسُ عِندَ غُرُوبِهَا، فَيَجلِسُ يَمسَحُ عَينَيهِ، وَيَقُولُ: دَعُونِي أُصَلِّي»، رواهُ ابنُ ماجه(٢).

• ١٤٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَنِ النَّبِيِ ﷺ قَالَ لَهُ: فِيمَ كُنتَ؟ فَيَقُولُ: كُنتُ فِي الْإِسلَامِ، فَيُعَالُ لَهُ: مَا هَذَا اللهِ فَبِهِ، غَيرَ فَزِعٍ، وَلَا مَشْعُوفِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: فِيمَ كُنتَ؟ فَيَقُولُ: كُنتُ فِي الْإِسلَامِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا هَذَا اللهَ؟ الرَّجُلُ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ، جَاءَنَا بِالبَيْنَاتِ مِن عِندِ اللهِ فَصَدَّقنَاهُ، فَيُقَالُ لَهُ: هَل رَأَيتَ الله؟ فَيَقُولُ: مَا يَنْبَغِي لِأَحَدِ أَن يَرَى الله، فَيُفرَجُ لَهُ فُرجَةٌ قِبَلَ النّارِ، فَيَنظُرُ إِلَى وَهَ فِيهَا، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا مَقعَدُكَ، انظُرْ إِلَى مَا وَقَاكَ اللهُ، ثُمَّ يُفرَجُ لَهُ فُرجَةٌ قِبَلَ الجَنَّةِ، فَيَنظُرُ إِلَى زَهرَتِهَا، وَمَا فِيهَا، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقعَدُكَ، عَلَى اليَقِينِ كُنتَ، وَعَلَيهِ مُتَ، وَعَلَيهِ تُبَعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَيُجلَسُ الرَّجُلُ السُّوءُ فِي قَبرِهِ، فَزِعًا مَشْعُوفًا، فَيُقَالُ لَهُ: فَيمَ كُنتَ، وَعَلَيهِ مُتَ، وَعَلَيهِ تُبعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَيُجلَسُ الرَّجُلُ السُّوءُ فِي قَبرِهِ، فَزِعًا مَشْعُوفًا، فَيُقَالُ لَهُ: فِيمَ كُنتَ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدرِي، فَيَقَالُ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ ؟ فَيعُولُ: سَمِعتُ النّاسَ يَقُولُونَ قَولًا، فَيُقَالُ لَهُ: اللهُ عَنكَ، ثُمَّ يُفرَبُ لَهُ فَيمَا النَّهُ عَلَى النَّارِ، فَينظُرُ إِلَى مَا صَرَفَ اللهُ عَنكَ، ثُمَّ يُعْرَبُ لَهُ فُرجَةٌ قِبَلَ النَّرِ، فَينظُرُ إِلَى يَعِطِمُ بَعضُها بَعضُا، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقعَدُكَ، عَلَى الشَّاكُ كُنتَ، وَعَلَيهِ مُتَعَدُكَ، عَلَى الشَّكُ كُنتَ، وَعَلَيهِ تُبعَثُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَلَى»، رواهُ ابنُ ماجه (٣).

⁽۱) البخاريُّ، ك: الجنائز، ب: ما جاء في عذاب القبر، ح: (۱۳۷۳)، والنَّسائيُّ بأتمَّ منه، ك: الجنائز، ب: التعوُّذ من عذاب القبر، ح: (۲۰۶٤).

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الزُّهد، ب: ذكر القبر والبلى، ح: (٤٢٧٢)، وصحَّحَهُ ابنُ حِبّانَ، ح: (٣١١٦)، وقال البوصيريُّ في «الزَّوائد»: (هذا إسنادُهُ حسنٌ، إنْ كان أبو سفيانَ ـ واسمُه طلحةُ بنُ نافعٍ ـ سمعَ من جابر بن عبدالله. وإسماعيلُ بنُ حفصٍ مختلَفٌ فيه).

قال السِّنديُّ: («مُثِّلت »: بالتَّشديد؛ أي: صُوِّرت).

⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب الزُّهد، ب: ذكر القبر والبلى، ح: (٢٦٨)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ). قولُه: «مشعوف»: قال في «النِّهاية»: (الشَّعفُ: شدَّةُ الفزعِ حتَّى يذهب بالقلب).



وقولِ اللهِ عَلَى: ﴿ وَاَعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَعِيعَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقولِه: ﴿ لَقَدْكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللّهِ أَشْرَقَ حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقولِه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُ مَتُحِبُونَ اللّهَ فَاتَيْعُونِي يُعْبِبَكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرُ لَكُو ذُنُوبَكُرٌ اللّهُ فَاتَيْعُونِي يُعْبِبَكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرُ لَكُو ذُنُوبَكُرٌ وَاللّهُ عَنْدُوهُ وَمَلْهَ سَكُمُ عَنْهُ فَانَنَهُ وَاللّهُ عَنْدُوهُ وَمَلْهَ سَكُمُ عَنْهُ فَانَعُهُواْ ﴾ [الحسر: ٧]، وقولِه: ﴿ وَمَا ءَانَنَكُمُ الرّسُولُ فَحَدُدُوهُ وَمَلْهَ سَكُمْ عَنْهُ فَانَتُهُواْ ﴾ [الحسر: ٧]، وقولِه تعالى: ﴿ وَمَلْ اللّهُ عَلَيْهِم مِنَ النّبِيتِينَ وَالصّدِيقِينَ وَالشّهَدَآءِ وَقُولِهِ عَالَى: ﴿ مَن يُطِعِ الرّسُولُ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ ﴾ [النّساء: ١٩].

١٤١ _ عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَحدَثَ فِي أَمرِنَا هَذَا مَا لَيسَ فِيهِ؛ فَهُوَ رَدُّ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا بَعَدُ، فَإِنَّ خَيرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيرَ الهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدَعَةٍ ضَلَالَةٌ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٤٣ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبغَضُ النَّاسِ إِلَى اللهِ ثَلاثَةٌ: مُلحِدٌ فِي الحَرَمِ، وَمُبتَغِ فِي الإسلامِ شُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امرِيْ بِغَيرِ حَقِّ لِيُهرِيقَ دَمَهُ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلح، ب: إذا اصطلحوا على صلح جورٍ؛ فالصَّلح مردودٌ، ح: (٢٦٩٧)، ومسلمٌ، الأقضية، ب: نقض الأحكام الباطلة، ح: (٤٩٢).

 ⁽۲) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (۲۰۰٥).
 قولُه: («محدَثاتها» جمعُ محدثةٍ، والمرادُ به ما أُحدِثَ وليس له أصلٌ في الشَّرع، وسُمِّيَ في عرف الشَّرع بدعةً، وما
 كان له أصلٌ يدُلُّ عليه الشَّرعُ؛ فليس ببدعةٍ)، «عمدة القاري» (۲۷/۲٥).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الدِّيات، ب: من طلب دم امرئ بغير حقٌّ، ح: (٦٨٨٢).

١٤٤ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدخُلُونَ الجَنَّةَ إِلَّا مَن أَبَى»، قَالُ: «مَن أَطَاعَنِي؛ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن عَصَانِي؛ فَقَد أَبَى»، رواهُ البخاريُّ(۱).

140 ـ وَعَنْ جَابِرِ هُ قَالَ: جَاءَت مَلَائِكَةٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى وَهُو نَاثِمٌ، فَقَالُوا: إِنَّ لِصَاحِبِكُم هَذَا مَثَلًا، فَاضِرِبُوا لَهُ مَثَلًا، فَقَالُ بَعضُهُم: إِنَّهُ نَاثِمٌ، وَقَالَ بَعضُهُم: إِنَّ العَينَ نَائِمَةٌ، وَالقَلبَ يقظَانُ، فَقَالُوا: مَثُلُهُ كَمَثُلِ رَجُلِ بَنَى دَارًا، وَجَعَلَ فِيهَا مَأْدُبَةً وَبَعَثَ دَاعِيًا، فَمَن أَجَابَ الدّاعِي؛ دَخَلَ الدّارَ، وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَمَن لَم يُجِبِ الدّاعِي؛ لَم يَدخُلِ الدّارَ، وَلَم يَأْكُل مِنَ المَأْدُبَةِ، فَقَالُوا: فَالدّارُ الجَنَّةُ، وَالدّاعِي مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: فَالدّارُ الجَنَّةُ، وَالدّاعِي مُحَمَّدٌ عَلَيْهُ، فَقَالُوا: فَالدّارُ الجَنَّةُ، وَالدّاعِي مُحَمَّدٌ عَلَيْهُ، فَمَن أَطَاعَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ فَوَق بَينَ النّاسِ، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ فَرَقٌ بَينَ النّاسِ، وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ فَرَقٌ بَينَ النّاسِ، وَالْ المَخارِيُّ (٢).

١٤٦ ـ وَعَنْ أَنْسٍ عَلَىٰ قَالَ: جَاءَ ثَلاثَةُ رَهطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ،

⁼ قال ابنُ الجوزيِّ في «كشف المشكل» (١/ ٥٤٥): («الملحدُ»: المائلُ عن الاستقامة، وفي المراد بالإلحاد في الحرم خمسةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّه الظُّلمُ، رواهُ العوفيُّ عن ابن عبَّاسٍ، وقال عمرُ بنُ الخطَّاب: احتكارُ الطَّعام بمكَّة إلحادٌ بظلمٍ، وقال مجاهدٌ: هو عملُ سيِّتةٍ، والثّاني: أنَّه الشِّركُ، رواهُ ابنُ طلحةَ عن ابنِ عبّاسٍ، وبه قال الحسنُ وقتادةُ، والثَّالثُ: الشِّركُ والقتلُ، قاله عطاءٌ، والرّابع: أنَّه استحلالُ محظورات الإحرام، رويَ عن عطاءِ أيضًا، والخامسُ: استحلالُ الحرام تعمُّدًا، قاله ابنُ جريجٍ، وقولُه: «ومبتغٍ في الإسلام»: المبتغي الطّالبُ، والمرادُ أنَّه يعملُ وهو مسلمٌ بعادات الجاهليَّة، و«المطّلبُ»؛ أي الطّالب).

⁽۱) البخاريُّ، ك: الاعتصام، ب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ح: (۷۲۸۰). قولُه: «إلّا مَن أبي»: (أي: امتنعَ عن قبول الدَّعوة أو عن امتثال الأمر، فإن قلتَ: العاصي يدخل الجنَّة أيضًا؛ إذ لا يبقى مخلَّدًا في النّار، قلتُ: يعني لا يدخل في أوَّل الحال، أو المرادُ بالإباء الامتناعُ عن الإسلام)، «عمدة القاري» (۲۷/۲۷).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الاعتصام، ب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ح: (٧٢٨١).

فَلَمّا أُخبِرُوا كَأَنَّهُم تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَأَينَ نَحنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَد غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَخدُهُم: أَمّا أَنَا؛ فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهرَ وَلاَ أُفطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعتَزِلُ النِّسَاءَ فَلا أَحدُهُم: أَمّا أَنَا؛ فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدِّهِمِ، فَقَالَ: «أَنتُمُ الَّذِينَ قُلتُم كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللهِ إِنِّي لاَّحشَاكُم لِلَّهِ، وَأَتقَاكُم لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفطِرُ، وَأُصلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَن رَغِبَ عَن سُنتِي؛ فليسَ مِنِّي»، وَأَتقَاكُم لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفطِرُ، وَأُصلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَن رَغِبَ عَن سُنتِي؛ فليسَ مِنِّي»، مُتَّقَقٌ عليه (۱).

١٤٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيئًا فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّهَ عَنهُ قَومٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَخَطَبَ، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيءِ أَصنَعُهُ، فَوَاللهِ، إِنِّي رَسُولَ اللهِ ﷺ فَخَطَبَ، فَحَمِدَ الله، ثُمَّ قَلْ عليه (٢).

١٤٨ - وَعَنْ رَافِع بِنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ، وَهُم يَأْبُرُونَ النَّحْلَ، فَقَالَ: «مَا تَصَنَعُونَ؟» قَالُوا: كُنَّا نَصِنَعُهُ، قَالَ: «لَعَلَّكُم لَو لَم تَفعَلُوا كَانَ خَيرًا» فَتَرَكُوهُ، فَنَقَصَتْ، قَالَ: فَذَكَرُوا نَصَنَعُونَ؟» قَالُوا: كُنَّا نَصِنَعُهُ، قَالَ: «لَعَلَّكُم لَو لَم تَفعَلُوا كَانَ خَيرًا» فَتَرَكُوهُ، فَنَقَصَتْ، قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» إِذَا أَمَرتُكُم بِشَيءٍ مِن دِينِكُم؛ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرتُكُم بِشَيءٍ مِن رَأْيِي؛ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: التَّرغيب في النِّكاح، ح: (٥٠٦٣)، ومسلمٌ مختصَرًا، ك: النِّكاح، ب: استحباب النِّكاح لمن تاقت نفسُه إليه، ح: (٣٤٠٣).

قولُه: «كأنَّهم تقالُوها»: (بتشديد اللّام المضمومة؛ أي: استقلُّوها، وأصل تقالُّوها: تقاللوها؛ أي: رأى كلُّ منهم أنَّها قليلةٌ)، «فتح البارى» (٩/ ١٠٥).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: من لم يواجهِ النَّاس بالعتاب، ح: (٦١٠١)، ومسلمٌ، ك: الفضائل، ب: علمه ﷺ بالله تعالى وشدَّة خشيته، ح: (٦١١١).

قولُه: «فرخَّص فيه»: (من التَّرخيص، وهو خلافُ التَّشديد؛ يعني: سهَّل فيه من غير منعٍ. قولُه: «فتنزَّه عنه قومٌ»؛ يعني: احترزوا عنه ولم يقربوا إليه)، «عمدة القاري» (٢٢/ ١٥٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الفضائل، ب: وجوب امتثال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدُّنيا على سبيل الرَّأي، ح: =

189 ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ﴿ إِنَّمَا مَثْلِي وَمَثْلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ كَمَثْلِ رَجُلٍ أَتَى قَومًا، فَقَالَ: يَا قَومِ إِنِّي رَأَيتُ الجَيشَ بِعَينَيّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُريَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِن قُومِهِ، فَأَدلَجُوا، فَانطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِم، فَنَجَوا، وَكَذَّبَت طَائِفَةٌ مِنهُم، فَأَصبَحُوا مَكَانَهُم، فَصَبَّحَهُم مِن قَومِه، فَأَدلَجُوا، فَانطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِم، فَنجوا، وَكَذَّبَت طَائِفَةٌ مِنهُم، فَأَصبَحُوا مَكَانَهُم، فَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا الجَيشُ، فَأَهلَكَهُم وَاجتَاحَهُم، فَذَلِكَ مَثلُ مَن أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِنتُ بِهِ، وَمَثُلُ مَن عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِنتُ بِهِ مِن الحَقِّ»، مُتَّفَقُ عليه (۱).

• ١٥٠ ـ وَعَن أَبِي هُرَيرَة هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلِ استوقَدَ نَارًا، فَلَمّا أَضَاءَت مَا حَولَهُ جَعَلَ الفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعنَ فِيهَا، فَجَعَلَ يَزِعُهُنَّ وَيَعْلِبنَهُ فَيَقتَحِمنَ فِيهَا، فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُم عَنِ النَّارِ، وَهُم يَقتَحِمُونَ فِيهَا»، هذه روايةُ البخاريِّ، يَرْعُهُنَّ وَيَعْلِبنَهُ فَيَقتَحِمنَ فِيهَا، فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُم عَنِ النَّارِ، وَهُم يَقتَحِمُونَ فِيهَا»، هذه روايةُ البخاريِّ، ولمسلم نحوُها، وقَالَ في آخرها: "فَذَلِكُم مَثَلِي وَمَثَلُكُم، أَنَا آخِذُ بِحُجَزِكُم عَنِ النَّارِ، هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، فَلُمُ عَنِ النَّارِ فَتَعْلِبُونِي تَقَحَّمُونَ فِيهَا» (٢٠).

⁼ قولُه: «يأبرون»: (أي: إدخالُ شيء طلع الذَّكر في طلع الأنثى، فتعلق بإذن الله)، «شرح النَّوويِّ على مسلمٍ» (١١٧/١٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، ب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، ح: (٧٢٨٣)، ومسلمٌ، ك: الفضائل، ب: شفقته ﷺ على أمَّته، ح: (٥٩٥٤).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ١٥٣): («العريانُ»: هو الذي لقي العدوَّ فسلبوا ما عليه من التَّباب، فأتى قومَه عريانًا بخبرهم، وهذا مثلٌ يُضربُ لشدَّةِ الأمرِ ودُنُوِّ المحذورِ منه، وبراءةِ المخبرِ عن التَّهمة. «فالنَّجاء»: بالمدِّ والقصرِ: نُصِبَ على الإغراء؛ أي: اطلبوا النَّجاء، أو على المصدر؛ أي: انجوا النَّجاء، وهو الإسراعُ، كُرِّرَ للتَّأكيد، «فأدلَجوا»؛ أي ساروا من أوَّل اللَّيل، «فصبَّحهم الجيشُ»؛ أي: أتوهم صباحًا ليُغيروا عليهم، «اجتاحهم»؛ أي استأصلهم وأهلكهم بالكليَّة، بشؤم التَّكذيب).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الرَّقاق، ب: الانتهاء عن المعاصي، ح: (٦٤٨٣)، ومسلمٌ نحوَه، ك: شفقته ﷺ على أمَّته ومبالغته في تحذيرهم ممّا يضرُّهم، ح: (٥٩٥٧).

قولُه: «فيقتحمن فيها»: (أي: يدخلنَ، وأصلُه القحمُ، وهو الإقدامُ والوقوعُ في الأمور الشَّاقَة من غير تثبُّتٍ)، «فتح الباري» (١١/ ٣١٨).

101 - وَعَنْ أَبِي مُوسَى هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلمِ، كَمَثَلِ الغَيثِ الكَثِيرِ الصَابَ أَرضًا، فَكَانَت مِنهَا طَائِفَةٌ طَيَّبةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشبَ الكَثِيرَ، وَكَانَت مِنهَا طَائِفَةٌ طَيَّبةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنبَتِ الكَلَأَ وَالعُشبَ الكَثِيرَ، وَكَانَت مِنهَا أَجَادِبُ، أَمسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقُوا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَت مِنهَا طَائِفَةً وَكَانَت مِنهَا أَجَادِبُ، أَمسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقُوا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَت مِنهَا طَائِفَةً أَخْرَى، إِنَّمَ هِي قِيعَانٌ لاَ تُمسِكُ مَاءً وَلاَ تُنبِتُ كَلاً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَن فَقُهُ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ أَخْرَى، إِنَّمَ هِيَ قِيعَانٌ لاَ تُمسِكُ مَاءً وَلاَ تُنبِتُ كَلاً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَن فَقُهُ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ إِنهِ اللهِ الذي أُرسِلتُ بِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٥٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ هُوَ اللَّهِ عَلَيْكَ الْكِنْبَ مِنَهُ اللهِ عَلَيْكَ الْكِنْبَ مِنَهُ عَلَيْكَ الْكِنْبَ مِنَهُ عَالِكَ أَنْكَ عَلَيْكَ الْكِنْبَ مِنَهُ عَالِمَتُ مُ فَعَلَكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلْمُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ الللّهُ اللّهُ الل

10٣ ـ وَعَن عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: هَجَّرتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَومًا، قَالَ: فَسَمِعَ أَصوَاتَ رَجُلَينِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، يُعرَفُ فِي وَجهِهِ الغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَن كَانَ قَبَلَكُم، بِاخْتِلَافِهِم فِي الكِتَابِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٥٤ - وَعَنْ سَعِدِ بِنِ أَبِي وقّاصِ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَعظَمَ الْمُسلِمِينَ فِي المُسلِمِينَ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: فضل من عَلِمَ وعلَّمَ، ح: (٧٩)، ومسلمٌ، ك: الفضائل، ب: بيان مثل ما بعث به النَّبيُّ ﷺ من الهدى والعلم، ح: (٥٩٥٣).

قولُه: «أجادب»: (جمعُ جدبٍ، وهي الأرضُ الصُّلبةُ التي لا ينضبُ منها الماءُ، «قيعان»: بكسر القافِ، جمعُ قاعٍ، وهو الأرضُ المستويةُ الملساءُ الَّتي لا تنبِتُ)، «فتح الباري» (١٧٧).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّفسير، ب: ﴿مِنْهُ ءَايَكُ مُّنَكُمُنَكُ ﴾ [آل عمران: ٧]، ح: (٤٥٤٧)، ومسلمٌ، ك: العلم، ب: النَّهي عن اتِّباع متشابه القرآن، ح: (٦٧٧٥).

⁽٣) مسلمٌ، ك: العلم، ب: النَّهي عن اتَّباع متشابه القرآن، ح: (٦٧٧٦). قولُه: «هجَّرتُ يومًا»: (أي: بكِّرتُ)، «شرح النَّوويِّ على مسلم» (٢١٨/١٦)

جُرمًا مَن سَأَلَ عَن شَيءٍ لَم يُحَرَّمْ عَلَى المُسلِمِينَ، فَحُرِّمَ عَلَيهِم مِن أَجلِ مَسأَلَتِهِ»، رواهُ مسلمٌ، وروى البخاريُّ نحوه (١٠).

١٥٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ،
 يَأْتُونَكُم مِنَ الأَحَادِيثِ بِمَا لَم تَسمَعُوا أَنتُم وَلا آبَاؤُكُم، فَإِيّاكُم وَإِيّاهُم، لَا يُضِلُّونَكُم، وَلا يَفتِنُونَكُم»،
 رواهُ مسلمٌ (٢).

١٥٧ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَفَى بِالمَرِءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»، رواهُ مسلمٌ (٤).

١٥٨ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبلي إِلّا كَانَ لَهُ مِن أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقتَدُونَ بِأَمرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِن بَعدِهِم خُلُوفٌ، لَهُ مِن أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَمَن جَاهَدَهُم بِلِسَانِهِ؟ يَقُولُونَ مَا لَا يُوْمَرُونَ، فَمَن جَاهَدَهُم بِيدِهِ؟ فَهُو مُؤمِنٌ، وَمَن جَاهَدَهُم بِلِسَانِهِ؟ فَهُو مُؤمِنٌ، وَلَن جَاهَدَهُم وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَردَلٍ»، رواهُ مسلم (٥٠٠.

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الفضائل، ب: توقيره ﷺ، وترك إكثار سؤاله عمّا لا ضرورة إليه، ح: (٦١١٦)، والبخاريُّ، ك: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، ب: ما يكره من كثرة السُّؤال، ح: (٧٢٨٩).

⁽٢) مسلمُ في المقدِّمة، ب: النَّهي عن الرِّواية عن الضُّعفاء، ح: (١٦).

⁽٣) البخاريُّ، ك: التَّفسير، ب: ﴿ قُولُواْ ءَامَنَ اللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْمَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ح: (٤٤٨٥).

⁽٤) مسلمٌ في المقدِّمة، ب: النَّهي عن الحديث بكلِّ ما سمع، ح: (٧).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان كون النَّهي عن المنكر من الإيمان، ح: (١٧٩). قولُه: «الخُلوفُ»: بضمِّ الخاء: جمعُ خَلْفٍ، بفتح الخاء وسكون اللّام، وهو الخليفةُ السَّيِّئُ، والولدُ السَّيّئ

١٥٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن دَعَا إِلَى هُدًى؛ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجرِ مِثْلُ أَثَامِ مَن أُجُورِ مَن تَبِعَهُ، لَا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن أُجُورِهِم شَيئًا، وَمَن دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ؛ كَانَ عَلَيهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَن تَبِعَهُ، لَا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن آثَامِهِم شَيئًا»، رواهُ مسلمٌ (۱).

١٦٠ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَدَأَ الإِسلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ»، رواهُ مسلمٌ (٧٠).

١٦١ - وَعَنه هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ، كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحرِهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

177 - وَعَن رَبِيعَةَ الجُرَشِيِّ هُ قَالَ: أُتِي نَبِيُّ اللهِ عَلَىٰ فَقِيلَ لَهُ: لِتَنَم عَينُكَ، وَلتَسمَعُ أُذُنُكَ، وَليَعِقِلْ قَلْبِي»، قَالَ: فَقِيلَ لِي: سَيِّدٌ بَنَى دَارًا، وَليَعِقِلْ قَلْبُكَ، قَالَ: فَقِيلَ لِي: سَيِّدٌ بَنَى دَارًا، فَصَنَعَ مَأَدُبَةً، وَأَرسَلَ دَاعِيًا، فَمَن أَجَابَ الدَّاعِي؛ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ وَرَضِي عَنهُ السَّيدُ، وَمَن لَم يُجِبِ الدَّاعِي؛ لَم يَدخُلِ الدَّارَ، وَلَم يَطعَمْ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَسَخِطَ عَلَيهِ السَّيِّدُ، قَالَ: «فَاللهُ السَّيدُ، وَمُحَمَّدٌ لَلاَاعِي، وَالدَّارُ الإسلامُ، وَالمَأْدُبَةُ الجَنَّةُ»، رواهُ الدَّارِميُّ (3).

١٦٣ - وَعَنْ أَبِي رَافِع ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا أُلفِينَ أَحَدَكُم مُتَّكِبًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الأَمرُ مِن أَمرِي مِمّا أَمَرتُ بِهِ أَو نَهَيتُ عَنهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدرِي، مَا وَجَدنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعنَاهُ»، رواهُ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، والبيهقيُّ، في «دلائل النَّبوَّة»(٥).

⁽١) مسلمٌ، ك: العلم، ب: مَن سنَّ سنَّة حسنةً أو سيِّئةً، ح: (٦٨٠٤).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الإيمان، ب: بيان أنَّ الإسلامَ بدأ غريبًا وسيعودُ غريبًا، ح: (٣٧٢).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان ب: بيان أنَّ الإسلامَ بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، ح: (٣٧٤)، والبخاريُّ، ك: فضائل المدينة، ب: الإيمانُ يأرزُ إلى المدينة، ح: (١٨٧٦).

⁽٤) الدّارميُّ في مقدِّمة سننه واللَّفظُ له، ب: صفة النَّبيِّ ﷺ في الكتب قبل مبعثه، ح: (١١)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٥/ ٦٥) برقم: (٥٩٥). قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ٢٦٠): (رواهُ الطَّبرانيُّ بإسنادٍ حسنِ).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في لزوم السُّنَّة، ح: (٤٦٠٥)، والترمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما نُهِي عنه أنْ يقال=

178 ـ وَعَنِ المِقدَامِ بِنِ مَعدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيكُم بِهَذَا القُرآنِ، فَمَا وَجَدَتُم فِيهِ مِن حَلَالٍ؟ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيكُم بِهَذَا القُرآنِ، فَمَا وَجَدَتُم فِيهِ مِن حَرَامٍ؛ فَحَرِّمُوهُ، [وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللهُ]، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُم فَأَحِلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُم فِيهِ مِن حَرَامٍ؛ فَحَرِّمُوهُ، [وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ كَمَا حَرَّمَ اللهُ]، أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُم لَكُمُ الحِمَارِ الأَهلِيِّ ('')، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلَا لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ إِلّا أَن يَستَغنِيَ عَنهَا صَاحِبُهَا، وَمَن نَرَلَ بِقُومٍ؛ فَعَلَيهِم أَن يَقرُوهُ ('')، فَإِن لَم يَقرُوهُ؛ فَلَهُ أَن يُعقِبَهُم بِمِثلِ قِرَاهُ (")»، رواهُ أبو داودَ وروى الدّارميُّ نحوَهُ، وكذا ابنُ ماجه، إلى قوله: «كما حرَّمَ اللهُ» ('').

⁼ عند حديث النَّبِي عَيْقٍ، ح: (٢٦٦٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽۱) قولُه: «ألا لا يحلُّ لكم الحمارُ الأهليُّ»: (شروعٌ في بيان ما ثبتَ بالشَّنَّة، وليس له أثرٌ في الكتاب على سبيل التَّمثيل لا التَّحديد)، كذا قالَه الطَّيبيُّ، وقولُه: «ولا لقطةُ معاهد»: (وجهُ التَّخصيصِ الاهتمامُ بشأن المعاهد لعهده؛ لأنَّ النفسَ ربَّما تستأهلُ في لقطته؛ لكونه كافرًا)، كذا في «المرقاة». م

⁽٢) قولُه: «فعليهم أنْ يَقروه»: (هذا كان في بدء الإسلام، فإنَّه ﷺ كان يبعث الجيوش إلى الغزو، وكانوا يمرُّون في طريقهم بأحياء العرب ليس هناك سوقٌ يشترون منه الطَّعام، ولا معهم زادٌ، فأوجب عليهم ضيافتهم؛ لئلّا ينقطعوا عن الغزو. فلمّا قَوِيَ الإسلامُ، وغلبت الشَّفقة والرَّحمة على النّاس، نُسِخَ الوجوبُ وبقي الجوازُ والاستحبابُ)، قاله في «المرقاة». م

⁽٣) وقال عليُّ القاري، رحمه اللهُ الباري [١/ ٢٤٩]: (فَعَلَيهِم أَنْ يَقرُوهُ، فَإِنْ لَم يَقرُوهُ؛ فَلَهُ أَنْ يُعقِبَهُم بِمِثلِ قِرَاهُ)، كان في بدء الإسلام، والأمرُ بأخذ مقدار القِرى من مال المنزول به كرهًا كان من جملة العقوبات الَّتي نُسِخَت بوجوب الزَّكاة).

⁽٤) أبو داود، ك: السُّنَّة، ب: في لزوم السُّنَّة، ح: (٤٦٠٤)، وأحمدُ، ح: (١٧١٧٤)، وأخرجَه مختصَرًا ابنُ ماجه برقم: (١٢)، والتَّرمذيُّ من طريقِ آخرَ، برقم: (٢٦٦٤)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، واللَّفظُ لأبي داودَ، إلّا ما بين المعكوفين فللتَّرمذيِّ.

قولُه: «ولا لقطة معاهد»: وهو الكافر الذي جرى بين المسلمين وبينه عهدٌ بأمانٍ في تجارةٍ أو رسالةٍ؛ يَعني: لا يحلُّ لكم ما سقط من المعاهد. «أنْ يعقبَهم»؛ أي: يتبعَهم ويجازيهم بصنيعهم. «بمثل قِراه»؛ أي: بأنْ يأخذَ من مالهم مثلَ قِراه قهرًا، ثمَّ نُسِخَ هذا الحكمُ.

170 ـ وَعَنِ العِرِبَاضِ بِنِ سَارِيَةَ ﴿ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ: ﴿ أَيَحسَبُ أَحَدُكُم مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ قَد يَظُنُّ يَقُولُ: إِنَّ اللهُ لَم يُحَرِّمْ شَيئًا إِلّا مَا فِي هَذَا القُرآنِ، أَلاَ وَإِنِّي وَاللهِ قَد أَمَرتُ وَوَعَظتُ عَلَى أَرِيكَتِهِ قَد يَظُنُّ يَقُولُ: إِنَّ اللهُ لَم يُحَرِّمْ شَيئًا إِلّا مَا فِي هَذَا القُرآنِ، أَلاَ وَإِنِّي وَاللهِ قَد أَمَرتُ وَوَعَظتُ وَنَهَيتُ عَن أَشيَاءَ، إِنَّهَا لَمِثُلُ القُرآنِ أَو أَكثَرُ، وَإِنَّ اللهَ ﴿ لَهُ لَم يُحِلَّ لَكُم أَن تَدَخُلُوا بُيُوتَ أَهلِ الكِتَابِ إِلّا وَنَهُ اللهِ عَلَيهِم »، رواهُ أبو داود (١٠).

177 ـ وَعَنهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَومٍ، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنهَا العُيُونُ، وَوَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوعِظَةُ مُودِّعٍ، فَأُوصِنَا، فَقَالَ: «أُوصِيكُم بِتَقوى اللهِ وَالسَّمعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِن كَانَ عَبدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَن يَعِشْ مِنكُم بَعدِي فَسَيرَى افْقَالَ: «أُوصِيكُم بِتَقوى اللهِ وَالسَّمعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِن كَانَ عَبدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَن يَعِشْ مِنكُم بَعدِي فَسَيرَى التَّالَةُ الْحَلَقَ اللَّهُ وَالسَّمعِ وَالطَّاعِةِ، وَإِن كَانَ عَبدًا حَبشِيًّا، فَإِنَّهُ مَن يَعِشْ مِنكُم بَعدِي فَسَيرَى التَّالِي النَّواجِذِ، الحَيلَةُ المُهدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّواجِذِ، وَإِيّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وَكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ »، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجه، إلّا أنَّهما لم يذكرا الصَّلاة (۲).

١٦٧ - وَعَنْ عَبدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومًا خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللهِ»، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ شُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنهَا شَيطَانٌ يَدعُو إِلَيهِ»، ثُمَّ تَلا: ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَن يَمِينِهِ، وَعَن شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ شُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنهَا شَيطَانٌ يَدعُو إِلَيهِ»، ثُمَّ تَلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُستَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَعَرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣]، وواهُ أحمدُ والنَّسائيُ والدَّارميُّ (٣).

⁽١) أبو داود، ك: الخراج، ب: في تعشير أهل الذِّمَّة إذا اختلفوا بالتِّجارات، ح: (٣٠٥٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٠).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في لزوم السُّنَّة، ح: (٢٦٠٧)، وأحمدُ، ح: (١٧١٤٢/ ١٧١٤)، وصحَّحَهُ التِّرمذيُّ، أبو اب العلم، ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع، ح: (٢٦٧٦)، وقد صحَّحَهُ الحاكمُ، والذَّهبيُّ (٣٢٩) وأبو نعيم فيما نقلَهُ ابنُ رجبٍ في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٠٩).

قال السِّنديُّ في «حاشية المسند»: («والنَّواجلُه»: بالذَّال المعجَمة: هي الأضراسُ، والمرادُّ الحتمُ في لزوم السُّنَّة).

⁽٣) الدّارميُّ في «سننه» واللَّفظُ له، ب: في كراهية أخذ الرَّأي، ح: (٢٠٨)، وأحمدُ، ح: (٤١٤٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»،=

١٦٨ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُؤمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئتُ بِهِ»، رواهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّة»، وقال النَّوويُّ في «أربعينه»: (هذا حديثٌ صحيحٌ، رُوِّينَاهُ في كتاب «الحجَّة» بإسنادٍ صحيحٍ) (١٠).

179 ـ وَعَنْ بِلالِ بِنِ الحَارِثِ المُزَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّهُ مَن أَحِيَا سُنَةً مِن سُنَتِي قَد أُمِيتَتْ بَعدِي؛ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجرِ مِثلُ مَن عَمِلَ بِهَا، مِن غَيرِ أَن يَنقُصَ مِن أُجُورِهِم شَيئًا، وَمَنِ ابتَدَعَ قَد أُمِيتَتْ بَعدِي؛ كَانَ لَهُ مِنَ الأَجرِ مِثلُ مَن عَمِلَ بِهَا، لا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن أُوزَارِ النّاسِ بِدعَةَ ضَلالَةٍ لا يَرضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ؛ كَانَ عَلَيهِ مِثلُ آثَامِ مَن عَمِلَ بِهَا، لا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن أُوزَارِ النّاسِ شَيئًا»، رواهُ التّرمذيُّ (٢).

١٧٠ - وَعَن عَمرِو بنِ عَوفِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ الدِّينَ لَيَارِزُ إِلَى الحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحرِهَا، وَلَيَعقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الحِجَازِ مَعقِلَ الأُروِيَّةِ مِن رَأْسِ الجَبَلِ، إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا

⁼ ك: التَّفسير، ب: سورة الأنعام، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَلْذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ح: (١١١٩)، وحسَّنَهُ ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣١).

⁽۱) البغويُّ في «شرح السُّنَة»، ك: الإيمان، ب: ردِّ البدع والأهواء، ح: (۱۰٤)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (۱۳/ ۲۸۹): (أخرجه الحسنُ بنُ سفيانَ وغيرُه، ورجالُه ثقاتٌ، وقد صحَّحَه النَّوويُّ في آخر «الأربعين» [برقم: (٤١).

والإمامُ النَّوويُّ علَّامةٌ بالفقه والحديث. مولدُه ووفاتُه في نوى من قرى حَورانَ بسوريّة، وإليها نسبتُه. تعلَّم في دمشق، وأقام بها زمنًا طويلًا. وأفردتْ ترجمتُه في رسائل، إحداها للسُّحيميِّ، والثّانيةُ للسَّخاويِّ، والثّالثةُ «المنهاج السَّويُّ» للسُّيوطيِّ.

قولهُ "رُوِّيناه في كتاب الحجَّة»: يريدُ بصاحب كتاب "الحجَّة» الشَّيخَ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسيَّ الشَّافعيّ الفقيه الزَّاهد، نزيل دمشقَ، وكتابُه هذا هو كتابُ "الحجَّة على تارك المحجَّة» يتضمَّنُ ذكرَ أصول الدِّين على قواعد أهل الحديث والسُّنَّة.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع، ح: (٢٦٧٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وابنُ ماجه، ك: السُّنَّة، ب: مَن أحيا سنَّة قد أميتتْ، ح: (٢٠٩).

وَيَرجِعُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصلِحُونَ مَا أَفسَدَ النَّاسُ مِن بَعدِي مِن سُنتِّي»، رواهُ التّرمذيُّ(١).

الا ـ وَعَن عَبِدِ اللهِ بِنِ عَمْرِ و هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيَاتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسرَائِيلَ، حَدَو النَّعلِ بِالنَّعلِ، حَتَّى إِن كَانَ مِنهُم مَن أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَن يَصنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسرَائِيلَ تَفَرَّقَ النَّعلِ بِالنَّعلِ، حَتَّى إِن كَانَ مِنهُم مَن أَتَى أُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبِعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُم فِي النَّارِ إِلَّا بَنِي إِسرَائِيلَ تَفَرَّقَ عَلَى ثِلْتُ مِنْ مِلَةً، وَتَفترِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبِعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُم فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: مَن هِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيهِ وَأَصحَابِي»، رواهُ التِّرَمذيُّ (٢).

1۷۲ ـ وفي رواية أحمد وأبي داود عن معاوية ﷺ: «ثِنتَانِ وَسَبعُونَ فِي النّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ، وَهِي الجَنَّةِ، وَهِي الجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ سَيَخُرُجُ مِن أُمَّتِي أَقَوَامٌ تَجَارَى بِهِم تِلكَ الأَهْوَاءُ، كَمَا يَتَجَارَى الكَلَبُ لِصَاحِبِهِ، لَا يَبَعَى مِنهُ عِرقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»(٣).

١٧٣ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الله لاَ يَجمَعُ أُمَّتِي _أَو قَالَ: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ _
 عَلَى ضَلاَلَةٍ، وَيَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ، وَمَن شَذًا شَذًا إِلَى النّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

⁽١) التِّر مذيُّ، أبواب الإيمان عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء أنَّ الإسلامَ بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، ح: (٢٦٣٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

قولُه: «تأرزُ»: (أي: ينضمُّ إليها، ويجتمع بعضُه إلى بعضٍ فيها، «الأروية»: الشّاةُ الواحدةُ من شياه الجبل، وجمعُها أروى. وقيل: هي أنثى الوعول، وهي تيوسُ الجبل)، «النّهاية».

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الإيمان عن رسول الله ﷺ، ب: ما جاء في افتراق هذه الأمَّة، ح: (٢٦٤١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ مفسِّرٌ)، والحاكمُ (٤٤٤).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: شرح السُّنَّة، ح: (٤٥٩٧)، وأحمدُ، ح: (١٦٩٣٧)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٤).

قولُه: («تتجارى بهم الأهواءُ كما يتجارى الكلبُ بصاحبه»؛ أي يتواقعون في الأهواء الفاسدة، ويتداعون فيها، تشبيهًا بجري الفرس، و «الكلبُ» بالتَّحريك: داءٌ معروفٌ يعرض للكلب، فمن عضَّه؛ قتلَه)، «النَّهاية» (الجيم مع الرَّاء).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفتن، ب: ما جاء في لزوم الجماعة، ح: (٢١٦٧)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)،=

١٧٤ ـ وَعنهُ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اتَّبِعُوا السَّوَادَ الأَعظَمَ، فَإِنَّهُ مَن شَذَّ؛ شَذَّ فِي النّارِ»، رواهُ [الحاكمُ](١).

١٧٥ ـ رواهُ ابنُ ماجه عن أنس ﷺ.

١٧٦ ـ وَعنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا بُنَيَّ، إِنْ قَدَرتَ أَنْ تُصبِحَ وَتُمسِيَ لَيسَ فِي قَلبِكَ غِشًّ لِأَحَدِ؛ فَافعَلْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا بُنَيَّ وَذَلِكَ مِن سُنَّتِي، وَمَن أَحيَا سُنَّتِي؛ فَقَد أَحَبَّنِي، وَمَن أَحَبَّنِي؛ غَشْ لِأَحَدِ؛ فَافعَلْ»، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا بُنَيَّ وَذَلِكَ مِن سُنَّتِي، وَمَن أَحيا سُنَّتِي؛ فَقَد أَحَبَّنِي، وَمَن أَحَبَّنِي؛ كَانَ مَعِي فِي الجَنَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

۱۷۷ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن تَمَسَّكَ بِسُنَتِي عِندَ فَسَادِ أُمَّتِي؛ فَلَهُ أَجُرُ مِئَةِ شَهِيدٍ»، رواهُ البيهقيُّ في "كتاب الزُّهد» له(٣).

۱۷۸ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ حِينَ أَتَاهُ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنَّا نَسَمَعُ أَحَادِيثَ مِنَ اليَهُودِ تُعجِبُنَا، أَفْتَرَى أَنْ نَكتُبَ بَعضَهَا؟ فَقَالَ: «أَمُتَهَوِّكُونَ أَنتُم كَمَا تَهَوَّكَتِ اليَهُودُ والنَّصَارَى؟ لَقَد جِئتُكُم بِهَا بَيضَاءَ وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلّا اتّبَاعِي»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٤٠).

⁼ والحاكمُ (٣٩٢)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» إلّا الجزءَ الأخيرَ (١٧/١٢) (٤٤٧/١٣٦٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٥/ ٢١): (رواهُ الطَّبرانيُّ بإسنادَينِ، رجالُ أحدِهما ثقاتٌ رجالُ الصَّحيح، خلا مرزوقِ مولى آل طلحة، وهو ثقةٌ).

⁽١) الحاكمُ عن ابن عمرَ واللَّفظُ له (٣٩١) وابنُ ماجه عن أنسٍ، ولفظُه: «إنَّ أمَّتي لا تجتمعُ على ضلالةٍ، فإذا رأيتم اختلافًا؛ فعليكم بالسَّواد الأعظم»، أبواب الفتن، ب: السَّواد الأعظم، ح: (٣٩٥٠).

⁽٢) التّرمذيُّ، ك: العلم، ب: ما جاء في الأخذ بالسُّنّة واجتناب البدع، ح: (٢٦٧٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) البيهقيُّ في «الرُّهد الكبير» ح: (٢٠٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٦)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» تعمارة (١/ ٨٠): (رواه الطَّبرانيُّ [في الأوسط: برقم: ١٤١٤٥] من حديث أبي هريرة بإسنادٍ لا بأسَ به، إلّا أنَّه قال: «فله أُجرُ شهيد»).

⁽٤) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» واللَّفظُ له، ح: (١٧٤)، وأحمدُ، ح: (١٥١٥٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» =

١٧٩ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَكَلَ طَيِّبًا، وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ، وَأَمِنَ النّاسُ بَوَائِقَهُ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذَا اليَومَ فِي النّاسِ لَكَثِيرٌ، قَالَ: «فَسَيكُونُ فِي النّاسِ لَكَثِيرٌ، قَالَ: «فَسَيكُونُ فِي قُرُونٍ بَعدِي»، رواهُ التِّرمذيُّ(۱).

١٨٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّكُم فِي زَمَانٍ مَن تَرَكَ مِنكُم عُشرَ مَا أُمِرَ بِهِ؛ هَلكَ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ مَن عَمِلَ مِنهُم بِعُشرِ مَا أُمِرَ بِهِ؛ نَجَا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١٨١ _ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَومٌ بَعَدَ هُدًى كَانُوا عَلَيهِ الِلَّ أُوتُوا اللهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَومٌ بَعَدَ هُدًى كَانُوا عَلَيهِ الِلَّ أُوتُوا اللهِ ﷺ هَذِهِ الآية : ﴿مَاضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ّ بَلَ هُرَ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزُّخرف: ٥٨]، وواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه (٣).

۱۸۲ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ﴿ لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنفُسِكُم فَيُشَدَّدَ عَلَيكُم، فَإِنَّ قَومًا شَدَّدُوا عَلَى أَنفُسِهِم فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيهِم، فَتِلكَ بَقَايَاهُم فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارِ ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَنَبْنَهَا عَلَيْهِم ﴾ ، رواهُ أبو داود (١٠٠).

⁼ قولُه: («متهوِّكون»: التَّهوُّوكُ كالتَّهوُّر، وهو الوقوعُ في الأمر بغير رويَّةٍ. والمتهوِّكُ: الَّذي يقعُ في كلِّ أمرٍ. وقيل: هو التَّحيُّرُ)، «النَّهاية» (الهاء مع الواو).

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة القيامة، ب: حديث: اعقلْها وتوكَّلْ، ح: (٢٥٢٠)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)، والحاكمُ أيضًا (٧٠٧٣) وقال: (صحيحُ الإسنادِ)، ووافقَه الذَّهبيُّ.

قولُه: «بوائقَه»: (أي: غوائلَه وشرورَه، واحدُها بائقةٌ، وهي الدّاهيةُ)، «النِّهاية» (الباء مع الواو).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الفتن، ب: في العمل في الفتن، ح: (٢٢٦٧)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)، وله شاهدٌ عن أبي ذرِّ الغفاريِّ عند أحمدَ، ح: (٢١٣٧٢).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة الزُّخرف، ح: (٣٢٥٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: اجتناب البدع والجدل، ح: (٤٨).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في الحسد، ح: (٤٠٤٤)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٩)،=

1۸۳ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَزَلَ القُرآنُ عَلَى خَمسَةِ أُوجُهِ: حَلَالٍ، وَحَرَامٍ، وَمُحكَمٍ، وَاعمَلُوا بِالمُحكَمِ، وَآمِنُوا وَحَرَامٍ، وَمُحكَمٍ، وَمُعَلُوا بِالمُحكَمِ، وَآمِنُوا بِالمُحكَمِ، وَآمِنُوا بِالمُتشَابِهِ، وَاعتَبِرُوا بِالأَمثَالِ»، هَذَا لَفظُ المَصابِيحِ [١/ ١٦٤]. وَرَوَى البَيهَةِيُّ فِي «شُعَب الإيمان» وَلَفظُهُ: «فَاعمَلُوا بِالحَلَالِ، وَاجتَنِبُوا الحَرَامَ، وَاتَّبِعُوا المُحكَمَ»(١).

١٨٤ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَمْرُ ثَلاَثَةٌ: أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشدُهُ فَاتَّبِعهُ، وَأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَاجَتَنِبهُ، وَأَمْرٌ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَرُدَّهُ إِلَى اللهِ ﷺ، رواهُ أحمدُ (٢).

١٨٥ ـ وَعَن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الشَّيطَانَ ذِئبُ الإِنسَانِ كَذِئبِ الغَنَمِ، وَأَخُذُ الشَّاةَ القَاصِيَةَ وَالنَّاحِيَةَ، وَإِيّاكُم وَالشِّعَابَ، وَعَلَيكُم بِالجَمَاعَةِ وَالعَامَّةِ»، رواهُ أحمدُ (٣٠).

١٨٦ - وَعَنْ أَبِي ذَرٌّ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبرًا؛ فَقَد خَلَعَ رِبقَةَ

و أخرجه أبو يَعلى في «المسند» (٣٦٩٤)، وصحَّح إسنادَه البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٢٥٩). قولُه: «بقاياهم»: (أي: بقايا قوم شدَّدوا على أنفسهم، «في الصَّوامع»: جمعُ صومعةٍ، وهي موضعُ عبادةِ الرُّهبان من النَّصارى. «والدِّيارُ»: جمعُ الدَّير، وهو الكنيسةُ، وهي معبدُ اليهود)، «المرقاة» (١/ ٢٦٦).

⁽١) البيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (٢٠٩٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٨)، وله شاهدٌ عندَ الحاكمِ عن معقل بن يسارٍ (١/ ٥٦٨) وحسَّنَ إسبادَه الدَّهلويُّ في «التَّنقيح» (١/ ٤٣).

⁽٢) أحمد في «الزُّهد» ح: (١٧٠٧) والحاكم (٧٧٠٧)، وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١٠/٣٨٦) (١٠٧٧٤)، وفيه: «فردَّه إلى عالمه»، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٥٧): (رجالُه موثَّقون)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» ت عمارة (١/ ١٣٣): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبير بإسنادٍ لا بأسَ به).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢١٠٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٠ / ١٦٤) (٣٤٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٥/ ٢١٩): (رجالُ أحمدَ ثقاتٌ، إلّا أنَّ العلاءَ بنَ زيادٍ قيل: إنَّه لم يسمعُ من معاذٍ).

قولُه: «القاصية»: (المنفردة عن القطيع، البعيدة منه؛ يريدُ أنَّ الشَّيطانَ يتسلَّطُ على الخارج من الجماعة وأهل السُّنَة)، «النَّهاية» (القاف مع الصّاد)، و «النَّاحية»: (بحاء مهمَلة: الَّتي غفلَ عنها، وبقيتْ في جانبٍ منفردة، «فإيَّاكم والشِّعابَ»؛ أي احذروا التَّفُرُّقَ والاختلافَ)، «التَّيسير» (١/ ٥٨٣).

الإِسلَام مِن عُنُقِهِ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ^(١).

١٨٧ ـ وعَنْ مَالِكٍ مُرسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَرَكتُ فِيكُم أَمرَينِ، لَن تَضِلُوا مَا تَمَسَّكتُم بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّةَ رَسُولِهِ»، كذا في «الموَطَّأَ»(٢).

١٨٨ ـ وَعَنْ غُضَيفِ بنِ الحَارِثِ الثُّمَالِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحدَثَ قَومٌ بِدعَةً إِلّا رُفِعَ مِثلُهَا مِنَ السُّنَّةِ، فَتَمَسُّكٌ بِسُنَّةٍ خَيرٌ مِن إِحدَاثِ بِدعَةٍ»، رواهُ أحمدُ^(٣).

١٨٩ ـ وَعَنْ حَسَانَ قَالَ: «مَا ابتَدَعَ قَومٌ بِدعَةً فِي دِينِهِم إِلَّا نَزَعَ اللهُ مِن سُنَّتِهِم مِثلَهَا، ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا إِلَى يَومِ القِيَامَةِ»، رواهُ الدَّارميُّ(،).

(١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: في قتل الخوارج، ح: (٤٧٥٨)، وأحمدُ، ح: (٢١٥٦١).

قال الخطَّابِيُّ: (الرِّبقةُ ما يجعلُ في عنق الدَّابَّة كالطَّوق يُمسكها لئلَّا تشرُدَ، يقول: مَن خرج عن طاعة الجماعة وفارقهم في الأمر المجمع عليه؛ فقد ضلَّ وهلك، وكان كالدَّابَّة إذا خلعت الرِّبقة الَّتي هي محفوظةٌ بها، فإنَّها لا يؤمنُ عليها عند ذلك الهلاكُ والضَّياعُ)، «معالم السُّنن» (٤/ ٣٣٤).

(٢) مالكٌ بلاغًا، ك: القدر، ب: النَّهي عن القول بالقدر، ح: (٣٣٣٨)، قال ابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٢٤/ ٣٣١): (وهذا أيضًا محفوظٌ معروفٌ مشهورٌ عن النَّبِيِّ ﷺ عند أهل العلم، شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد، وروى في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوفٍ). وقال القاضي عياضٌ في «ترتيب المدارك» ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوفٍ). وهذا (١/ ٩٠): (قال الإمامُ سفيانُ بنُ عيينة: كان مالكُ لا يبلِّغُ الحديث إلاّ صحيحًا، ولا يحدِّثُ إلاّ عن ثقةٍ)، وهذا الحديث أخرجَه الحاكمُ (١/ ٩٣) عن أبي هريرة مرفوعًا، وعن ابن عبّاس (١/ ٩٣) أيضًا.

قال صاحبُ «المشكاة»: (رواهُ في «الموطَّأ»)، فتعقَّبَه صاحبُ «المرعاة» (١/ ٢٩٠) وقال: (فكان حقُّ المصنَّف أنْ يقول: هكذا في «الموطَّأ»). والحديث ذكرَه مالكٌ بلاغًا في باب النَّهي عن القول في القدر، من كتاب الجامع، وهو من بلاغات الإمام.

فقولُ المصنِّف: «كذا في الموطَّأ» يدلُّ على تيقُّظ المؤلِّف، حيث لم يقعُ في وهم مَن سبقَه.

- (٣) أحمدُ، ح: (١٦٩٧٠)، وقال الحافظُ في «فتح الباري» (١٣/ ٢٥٣): (سندُه جيِّدٌ)، والبزّار كما في «الزَّوائد» (١٣).
- (٤) الدَّارميُّ واللَّفظُ له، ب: اتِّباع السُّنَّة، ح: (٩٩)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٦/ ٧٣)، (وإسنادُ الدّارميّ صحيحٌ،=

١٩٠ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ بنِ مَيسَرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن وَقَرَ صَاحِبَ بِدعَةٍ فَقَد أَعَانَ عَلَى هَدمِ الإسلام»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» مُرسلًا (١٠).

١٩١ - وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: مَن تَعَلَّمَ كِتَابَ اللهِ ثُمَّ اتَّبَعَ مَا فِيهِ؛ هَدَاهُ اللهُ مِنَ الضَّلَالَةِ فِي الدُّنيَا، وَوَقَاهُ يَومَ القِيَامَةِ سُوءَ الحِسَابِ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: مَنِ اقتَدَى بِكِتَابِ اللهِ، لَا يَضِلُّ فِي الدُّنيَا وَلَا يَشقَى فِي الآخِرَة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيةَ: ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاى فَلا يَضِلُ وَلا يَشْقَى ﴾ [طه: ١٢٣]. رَوَاهُ رزينٌ (٢).

197 - وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُستَقِيمًا، وَعَن جَنبَني الصِّرَاطِ سُورَانِ، فيهِمَا أَبوَابٌ مُفَتَّحةٌ، وَعَلَى الأَبوَابِ سُتُورٌ مُرخَاةٌ، وَعِندَ رَأْسِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: استَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ وَلَا تَعوَجُّوا، وَفَوقَ ذَلِكَ دَاعٍ يَدعُو، كُلَّمَا هَمَّ عَبدٌ أَنْ يَفتَح شَيئًا مِن تِلكَ يَقُولُ: استَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ وَلَا تَعوَجُّوا، وَفَوقَ ذَلِكَ دَاعٍ يَدعُو، كُلَّمَا هَمَّ عَبدٌ أَنْ يَفتَح شَيئًا مِن تِلكَ الأَبوَابِ؛ قَالَ: وَيحكَ لَا تَفتَحهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفتَحهُ؛ تَلِجهُ ». ثُمَّ فَسَرَهُ فَأَخبَرَ: أَنَّ الصِّرَاطَ هُوَ الإسلَامُ، وَأَنَّ الأَبوَابِ المُفَتَّحَةَ مَحَارِمُ اللهِ، وَأَنَّ السُّتُورَ المُرخَاةَ حُدُودُ اللهِ، وَأَنَّ الدّاعِيَ عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ هُوَ القُرآنُ، وَأَنَّ الدّاعِي مِن فَوقِهِ وَاعِظُ اللهِ فِي قَلبٍ كُلِّ مُؤْمَنٍ، رواهُ رزينٌ.

١٩٣ ـ ورواهُ أحمدُ، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» عنِ النَّواسِ بنِ سمعانَ ، وكذا التِّرمذيُّ عنه، إلّا أنَّه ذكرَ أخصرَ منه (٣).

⁼ والرّاوي: هو حسّانُ بنُ عطيّة، كما صرّح به صاحب «الحلية» وغيره، لا حسّانُ بنُ ثابتِ الصَّحابيُ الشَّاعرُ، كما وَهِمَ الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٤٥).

⁽۱) البيهةيُّ في «الشُّعب» مرسلًا، ح: (۹۰۱۸)، ووصلَه الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۲۰/ ٩٦) (١٨٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٩٧) عن معاذِ بنِ جبلٍ، وفي إسناده بقيَّةُ بنُ الوليدِ، وهو مختلَفٌ فيه، لكنَّ أكثرَهم وثَّقوه. انظرُ: «تنقيح الرُّواة» (١/ ٤٤).

⁽٢) لفظُ الرِّواية الأولى لأبي نعيمٍ في «الحلية» (٩/ ٣٤)، وأخرج نحوَه الحاكمُ (٣٤٣٨) وصحَّحه ووافقَه النَّهبيُّ، وابنُ أبي شيبةَ (٣٠٥٧٥).

⁽٣) حديثُ ابن مسعودٍ أخرجه مختصرًا أحمدُ برقم (٢١٤٢)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (١١١٩) وصحَّحه ابنُ حبَّانَ.=

198 ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: مَن كَانَ مُستَنَّا؛ فَليَستَنَّ بِمَن قَد مَاتَ، فَإِنَّ الحَيَّ لَا تُؤمَنُ عَليهِ الفِتنَةُ، أُولَئِكَ أَصحَابُ مُحَمَّدِ ﷺ كَانُوا أَفضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبَرَّهَا قُلُوبًا، وَأَعمَقَهَا عِلمًا، وَأَقلَّهَا تَكَلُّفًا، الفِتنَةُ، أُولَئِكَ أَصحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا أَفضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبَرَّهَا قُلُوبًا، وَأَعمَقَهَا عِلمًا، وَأَقلَها تَكلُّفًا، اختَارَهُمُ اللهُ لِصُحبَةِ نَبِيِّهِ وَلِإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعرِفُوا لَهُم فَضلَهُم، وَاتَّبِعُوهُم عَلَى آثارِهِم، وَتَمَسَّكُوا بِمَا استَطَعتُم مِن أَخلاقِهِم وَسِيَرِهِم؛ فَإِنَّهُم كَانُوا عَلَى الهُدَى المُستَقِيم. رَوَاهُ رِزِينُ (١٠).

190 ـ وَعَنْ جَابِرِ هَ أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ هَ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ بِنُسخَةٍ مِنَ التَّورَاةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ أَبُو بَكرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ أَبُو بَكرٍ: ثَكِلَتكَ اللهِ اللهِ هَذِهِ نُسخةٌ مِنَ التَّورَاةِ، فَسَكَتَ، فَجَعَلَ يَقرَأُ، وَوَجهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ ثَكِلَتكَ النَّوَاكِلُ، مَا تَرَى مَا بِوجهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَى وَجهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ مِن غَضَبِ اللهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ، رَضِينَا بِاللهِ رَبَّا، وَبِالإسلامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (وَاللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَو كَانَ وَاللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَى مَا سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَو كَانَ حَيًّا وَأَدرَكَ نُبُوتِي، لَصَلَلتُم عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَو كَانَ حَيًّا وَأَدرَكَ نُبُوتِي، لاَ تَبْعَنِي»، رواهُ الدَّارِميُّ (۳).

١٩٦ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلَامِي لَا يَنسَخُ كَلَامَ اللهِ ٣٠، وَكَلَامُ اللهِ يَنسَخُ

⁼ وأخرجه أحمدُ عن النَّواس، ح: (١٧٦٣٤)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢٤٥)، والتَّرمِذيُّ مختصرًا، أبواب الأمثال، ما جاء في مثل الله لعباده، ح: (٢٨٥٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

قولُه: «مرخاةٌ»: (أي: مرسَلةٌ، «ولا تعوَّجُوا»؛ أي: لا تَميلوا إلى الأطراف)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٢٧٢).

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» مختصرًا (٩/ ١٢٠)، ح: (٨٥٩٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٣٥): (ورجالُه موثَّقون)، وأخرجه ابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم»، ب: ما تكرَهُ فيه المناظرةُ والجدالُ والمراءُ، ح: (١٨١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥) عن ابن عمرَ.

 ⁽۲) الدّارميُّ واللَّفظُ له، ب: ما يتَقى من تفسير حديث النَّبيُّ ﷺ، ح: (٤٤٩)، وأحمدُ نحوَه، ح: (١٥١٥٦)، وقال الحافظُ
 في «الفتح» (١٣/ ٣٣٤): (ورجالُه موثوقونَ، إلّا أنَّ في مجالدِ ضعفًا).

قولُه: «ثكلتْكَ»؛ أي: فقدتُك، «الثَّواكل»: جمعُ ثاكل وثاكلةٍ؛ أي: من الأمَّهات والبنات والأخوات، وأصلُه دعاءٌ للموت، لكنَّه ممّا يجري على ألسنتهم، ولا يُرادُ بها الدُّعاءُ، كـ: تَربتْ يمينُه.

⁽٣) قولُه: «كلامي لا ينسخ كلامَ الله»: (إنَّما يجوزُ النَّسخُ بالكتاب والسُّنَّة متَّفقًا ومختلفًا؛ فيجوزُ نسخُ الكتاب بالكتاب=

كَلَامِي، وَكَلَامُ اللهِ يَنسَخُ بَعضُهُ بَعضًا»، رواهُ الدّارقطنيُّ (١).

= والسُّنَّة، وكذا يجوزُ نسخُ السُّنَّة بالسُّنَة والكتاب، فهي أربعُ صورٍ عندنا؛ أي: نسخُ الكتاب بالكتاب، ونسخُ السُّنَة بالسُّنَة، ونسخُ السُّنَّة، ونسخُ السُّنَة ، ونسخُ السُّنَة ، ونسخُ السُّنَة ، ونسخُ الكتاب، خلافًا للشَّافعيِّ في المختلف، فلا يجوز عنده إلا نسخُ الكتاب بالكتاب، والسُّنَّة بالسُّنَة. قلْنا: لمّا كان النَّسخُ بيانَ مدَّة الحكم المطلَق؛ جاز أنْ يبيِّنَ اللهُ مدَّة كلام رسوله، أو رسولُه مدَّة كلام ربَّه.

وقولُه ﷺ: «كلامي لا ينسخُ كلامَ الله» يؤيِّدُ ظاهرًا مذهبَ الشَّافعيِّ، ولكنَّ المرادَ به ما أقولُه اجتهادًا أو رأيا، هذا كلامُه ﷺ لا ينسخُ كلامَ الله، وغيرُه من الأحاديث الثّابتة بالوحي يكون ناسخًا للكتاب، ويؤيِّدُه قولُه ﷺ: «كنسخ القرآن» في الحديث الآتي على معنى «نسخ الأحاديث القرآن»، بإضافة المصدر إلى المفعول، فمثالُه: نسخُ الوصيَّة للوالدّين والأقربين بقوله ﷺ: «لا وصيَّة لوارثٍ»، وأجيبَ بأنَّ النَّاسخَ إنَّما هو آيةُ الميراث، وفيه بحثٌ؛ إذ الكلامُ في الوصيَّة، لا في مقدار الموصى به، ومن هذا القبيل قولُه ﷺ: «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورَثُ»، هذا هو النَّوعُ الأولُل.

والنَّوعُ الثَّاني: «وكلامُ اللهِ ينسخُ كلامي»، وهذا يؤيِّدُ مذهبَ أبي حنيفةَ في الجواز، خلافًا للشَّافعيِّ، ومثالُه: نسخ التَّوجُّه إلى بيت المقدس بالسُّنَّة، ثمَّ نسخ بقوله تعالى: ﴿ فَطَلَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ والبقرة: ١٤٤٤.

والنَّوعُ الثَّالث: «وكلامُ اللهِ ينسخُ بعضُه بعضًا»، وهذا لا خلاف فيه، كآيات المسالَمة بآيات القتال. بقي في الحديث قسمٌ رابعٌ، وهو نسخُ السُّنَّة بالسُّنَّة، وجوازُه مُتَفَقَّ عليه، مثالُه: «كنت نهيتُكم عن زيارة القبور، ألا فَزوروها»، فاجتمعَ في هذا الحديث النَّاسخُ والمنسوخُ، وهو مستفادٌ من الحديث الآي، وهو قولُه ﷺ: «أحاديثُنا ينسخُ بعضُها بعضًا»)، التقطئة من «نور الأنوار» و«قمر الأقمار» و«اللَّمَعات» و«المرقاة».

وقال في «ردِّ المحتار»: (اختلفوا في سجود الملائكة، قيل: كان لله تعالى، والتَّوجُّه إلى آدم للتَّشريف، كاستقبال الكعبة، وقيل: بل لآدمَ على وجه التَّحيَّة والإكرام، ثمَّ نُسِخَ بقوله ﷺ: «لو أمرتُ أحدًا أنْ يَسجدَ لأحدٍ؛ لأمرتُ المرأة أنْ تسجدَ لزوجها)، «التَّاتارخانية».

قال في «تبيين المحارم»: (والصَّحيحُ الثَّاني، ولم يكن عبادةً له، بل تحيَّة وإكرامًا؛ ولذا امتنعَ عنه إبليسُ، وكان جائزًا فيما مضى، كما في قصَّة يوسفَ)، قال أبو منصورِ الماتريديُّ: (وفيه دليلٌ على نسخ الكتاب بالسُّنَّة). م

(١) الدّارقطنيُّ، ك: النَّوادر، ح: (٤٢٧٧)، وفيه جبرونُ بنُ واقدِ الإفريقيُّ. قال الذَّهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (رقسم=

وقال الشَّيخُ (١) في «اللَّمَعات» [١/ ١٢ ٥]: (وقد ثبتَ عندَ الحنفيَّةِ أَنَّ الحديثَ يَكونُ ناسخًا للكتاب؛ فالمرادُ «بكلامي» في هذا الحديث؛ أي: ما أقولُه اجتهادًا أو رأيًا، ولو حملَ قولُه ﷺ: «كنسخِ القرآنِ» في الحديث الآي على معنى نسخ الأحاديث القرآن، بإضافة المصدر إلى المفعول؛ لثبتَ الحديثُ ناسخًا للكتاب).

١٩٧ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَادِيثَنَا يَنسَخُ بَعضُهَا بَعضًا كَنسخِ القُرآنِ»، رواهُ الدَّارِقطنيُّ (٢).

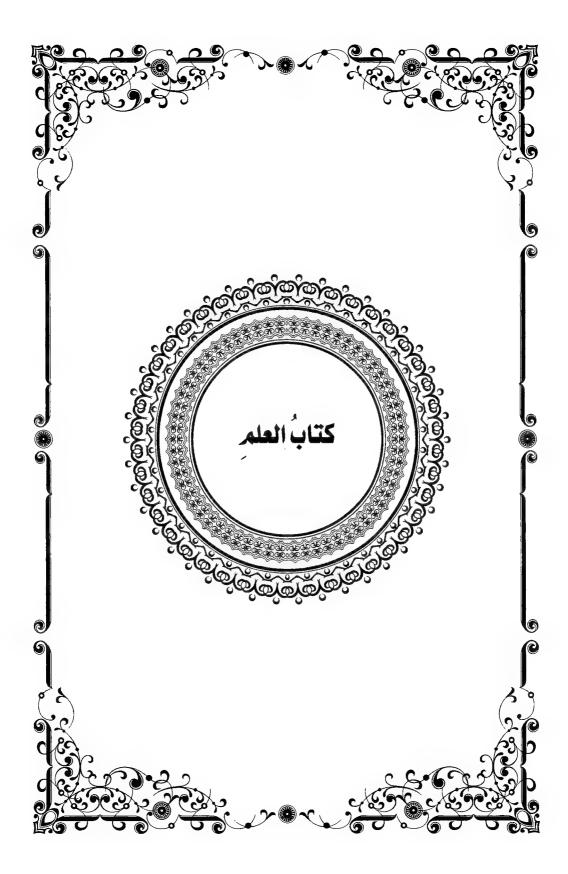
١٩٨ ـ وَعَنْ أَبِي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ ﷺ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فَلَا تَنتَهِكُوهَا، وَحدَّ حُدُودًا فَلَا تَعتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَن أَشيَاءَ مِن غَيرِ نِسيَانٍ فَلَا تَبحَثُوا عَنهَا»، رواهُ الدَّارِقطنيُ (٣).

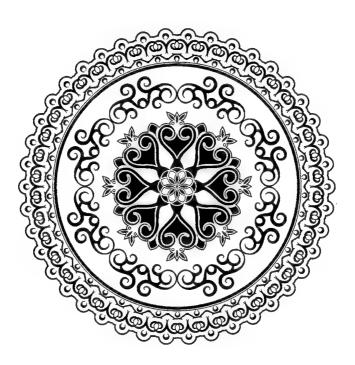
⁼ التَّرجمة: ١٤٣٥): (متَّهمٌ).

⁽۱) عبدُ الحقّ بنُ سيفِ الدِّين الدَّهلويُّ، فقيةٌ حنفيٌ، من أهل دهلي بالهند، كان محدِّثَ الهند في عصره. جاورَ في الحرمين الشَّريفين أربع سنواتٍ، وأخذ عن علمائهما، وتُوُفِّي سنة (۱۰۵۲هـ)، من تصانيفه: لمعات التَّنقيح شرح مشكاة المصابيح. ينظر: «الأعلام» للزِّركلي.

⁽٢) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: النَّوادر، ح: (٢٧٨)، وابنُ شاهين في «ناسخ الحديث» برقم: (١/ ٣٥). وهو حديثٌ ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّ في سنده محمَّدَ بنَ الحارثِ بنَ زيادِ بن الرَّبيع. انظرُ: «مرعاة المفاتيح» (١/ ٢٩٩).

⁽٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الرِّضاع، ح: (٤٣٩٦)، وحسَّنه النَّوويُّ في «الأربعين» برقم: (٣٠)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢/ ٢٧١) ح: (٥٨٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٧١): (رجالُه رجالُ الصَّحيح)، وصحَّحه الحاكمُ عن ابن عبّاسٍ، ووافقه الذَّهبيُّ (٢/ ٣٧٥) ولفظُه: «ما أحلَّ فهو حلالٌ، وما حرَّمَ فهو حرامٌ، وما سكتَ عنه فهو عفوٌ».







وقولِ اللهِ عَلَى ﴿ فَلَوَ لَانَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَنفَقَهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَمُوٓ إِلدِّهِمُ لَمَا لَهُمْ مَلَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

١٩٩ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَو آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ
 بني إسرَائِيلَ وَلا حَرَجَ، وَمَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَليَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواهُ البخاريُّ (١٠).

٢٠٠ ـ وَعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُندَبٍ وَالمُغِيرَةِ بِنِ شُعبَةَ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «مَن حَدَّثَ عَنَّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

٢٠١ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيرًا؛ يُفَقِّههُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللهُ يُعطِي»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٢٠٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «النّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الفِضَّةِ وَالذَّهَبِ،
 خِيَارُهُم فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُم فِي الإسلام إِذَا فَقُهُوا»، رواهُ مسلمٌ (١٠٠).

⁽١) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ما ذكر عن بني إسرائيلَ، ح: (٣٤٦١).

⁽٢) مسلمٌ في مقدِّمة كتابه، ب: وجوب الرُّواية عن الثِّقات، وترك الكذابين، (١/ ٨).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: مَن يردِ اللهُ به خيرًا يفقِّهه في الدِّين، ح: (٧١)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: النَّهي عن المسألة، ح: (٢٣٨٩).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: البرّ والصِّلة والآداب، ب: الأرواح جنود مجنَّدة، ح: (٩٠٦٧)، والبخاريُّ، ك: المناقب، ب:=

٢٠٣ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَينِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الحِكمةَ فَهُوَ يَقضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٢٠٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ انقَطَعَ عَنهُ عَمَلُهُ إِلّا مِن عَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَو عِلمٍ يُنتَفَعُ بِهِ، أَو وَلَدٍ صَالِحِ يَدعُو لَهُ"، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٥٠٠ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَفَسَ عنْ مُوْمِنٍ كُربَةً مِن كُرَبِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن سَتَر عَلَى مُعسِرٍ؛ يَسَّرَ اللهُ عَلَيهِ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَن سَتَر مُسلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَونِ العَبدِ مَا كَانَ العَبدُ فِي عَونِ أَخِيهِ، وَمَن سَلَكَ طَرِيقًا مُسلِمًا؛ سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَونِ العَبدِ مَا كَانَ العَبدُ فِي عَونِ أَخِيهِ، وَمَن سَلَكَ طَرِيقًا يَلتَمِسُ فِيهِ عِلمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَمَا اجتَمَعَ قَومٌ فِي بَيتٍ مِن بُيُوتِ اللهِ، يَتلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَذارَسُونَهُ بَينَهُم؛ إِلّا نَزَلَت عَليهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيتَهُمُ الرَّحمَةُ، وَحَفَّتَهُمُ المَلاَئِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَن عِندَهُ، وَمَن بَطَّا بِهِ عَمَلُهُ لَم يُسرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»، رواهُ مسلمٌ (")

٢٠٦ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقضَى يَومَ القِيَامَةِ عَلَيهِ رَجُلٌ استُشهِدَ، فَأُتِي بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَالَتُ فِيكَ حَتَّى استُشهِدتُ، قَالَ: كَذَبتَ،

قول الله تعالى: ﴿ يَكَايُّهُا اَلنَّاسُ إِنَّا خَلَقَنْكُمْ مِن ذَكَرِ وَأَنْتَى ﴾ [الحجرات: ١٣]، ح: (٣٤٩٣). قولُه: «المعادن»: (جمعُ معدنِ، وهو الشَّيءُ المستقرُّ في الأرض، فتارةً يكون نفيسًا، وتارةً يكون خسيسًا، وكذلك النّاسُ)، «فتح الباري» (٦/ ٢٩٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: الاغتباط في العلم والحكمة، ح: (٧٣)، ومسلمٌ، ك: فضائل القرآن، ب: فضل من يقوم بالقرآن، ح: (١٨٩٦).

قولُه: «لا حسلَ»: المرادُ بالحسد هنا: الغبطةُ، وهي أنْ تتمنّى أنْ يكونَ لك مثلُ ما لأخيك المسلم، من غير تمنّي زواله عنه، والحسدُ على عكسه؛ «فسلَّطَه»؛ أي: وكَّلَه اللهُ ووفَّقَه «على هلكتِه» بفتحتين؛ أي: إنفاقِه.

⁽٢) مسلم، ك: الوصية، ب: ما يلحق الإنسانَ من الثَّواب بعد وفاته، ح: (٤٢٢٣).

⁽٣) مسلمٌ، ك: العلم، ب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ح: (٦٨٥٣).

وَلَكِنَّكَ قَاتَلَتَ لِأَن يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَد قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجِهِهِ حَتَّى أُلقِيَ فِي النّارِ.

وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ العِلمَ، وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ القُرآنَ، فَأْتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمتُ العِلمَ وَعَلَّمتُهُ، وَقَرَأتُ فِيكَ القُرآنَ، قَالَ: كَذَبتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمتَ العِلمَ؛ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ القُرآنَ؛ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَد قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجِهِهِ حَتَّى أُلقِيَ فِي النَّارِ.

وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيهِ، وَأَعطَاهُ مِن أَصنَافِ المَالِ كُلِّهِ، فَأَتِيَ بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكتُ مِن سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنفَقَ فِيهَا إِلّا أَنفَقتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلتَ؟ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَد قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجِهِهِ، ثُمَّ أُلقِيَ فِي النَّارِ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٢٠٧ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و اللهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "إِنَّ اللهَ لا يَقبِضُ العِلمَ انتِزَاعًا يَنتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَم يُبقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النّاسُ رُؤُوسًا جُهّالًا، فَسُئِلُوا مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَم يُبقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النّاسُ رُؤُوسًا جُهّالًا، فَسُئِلُوا مَأْ فَاللهُ وَاللهُ عَليه (٢٠).

٢٠٨ ـ وَعَنْ شَقِيقِ قَالَ: «كَانَ عَبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ ﷺ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلِّ: يَا أَبَا عَبدِ الرَّحَمَٰنِ، لَوَدِدتُ أَنَّكَ ذَكَّرَتَنَا كُلَّ يَومٍ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمنَعُنِي مِن ذَلِكَ أَنِّي أَكرَهُ أَنْ أُمِلَّكُم، وَجُلِّ: يَا أَبَا عَبدِ الرَّحَمَٰنِ، مُتَّفَقُ عليه (٣).

⁽١) مسلمٌ، ك: الإمارة، ب: من قاتل للرِّياء والسُّمعة استحقَّ النّار، ح: (٩٢٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: كيف يقبض العلم، ح: (١٠٠)، ومسلمٌ، ك: العلم، ب: رفع العلم وقبضه، ح: (٢٧٩٦).

قولُه: «لم يبق عالمًا»؛ أي: لم يترك، بقبض أرواحهم.

 ⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: من جعل لأهل العلم أيّامًا معلومةً، ح: (٧٠)، ومسلمٌ، ك: صفات المنافقين،
 ب: الاقتصاد في الموعظة، ح: (٧١٢٩).

قوله: «السَّامة»: (بالمدِّ؛ أي: الملل.

وقولُه: «أُملَّكم»: بضمَّ الهمزة؛ أي: أوقعكم في الملل، «يتخوَّلُنا»؛ أي: يتعاهدُنا)، «شرح النَّوويِّ على مسلمٍ» (١٦٣/١٧).

٢٠٩ عنْ أَنسٍ هَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْهِ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاثًا؛ حَتَّى تُفهَمَ عَنهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَومٍ فَسَلَّمَ عَلَيهِم؛ سَلَّمَ عَلَيهِم ثَلاثًا»، رواهُ البخاريُّ(۱).

٠ ٢١٠ وَعَنْ أَبِي مَسعُودِ الأَنصَارِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أُبدِعَ بِي فَاحمِلنِي، فَقَالَ: «مَا عِندِي»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَدُلُّهُ عَلَى مَن يَحمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن دَلَّ عَلَى خَيرٍ؛ فَلَهُ مِثلُ أَجرِ فَاعِلِهِ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

مُجتَابِي النِّمَارِ أَوِ العَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السَّيُوفِ، عَامَّتُهُم مِن مُضَرَ، بَل كُلُّهُم مِن مُضَرَ، فَلَ عَبَاءُهُ قَومٌ حُفَاةٌ عُرَاةً مُجَاءِ اللهِ عَلَيْهِ، فَاللَّهِ اللهِ عَلَيْهُم مِن مُضَرَ، بَل كُلُّهُم مِن مُضَرَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهُم اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁽١) البخاريُّ، ك: العلم، ب: من أعاد الحديث ثلاثًا؛ ليُفهم عنه، ح: (٩٥).

 ⁽۲) مسلم، ك: الإمارة، ب: فضل إعانة الغازي في سبيل الله، ح: (٤٨٩٩).
 قولُه: «أُبدِعَ بي»؛ أي: انقطع راحلتي بي، «فاحملني»؛ أي: ركّبني واجعلني محمولًا على دابّةٍ غيرها.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: الحثُّ على الصَّدقة ولو بشقٌّ تمرةٍ، ح: (٢٣٥١).

قوله: «مجتابي النِّمار أو العباء»: (النِّمار: جمعُ نمرةٍ، وهي ثيابُ صوفٍ فيها تنميرٌ، والعباءُ: جمعُ عباءةٍ وعبايةٍ، لغتانِ.=

٢١٢ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تُقتَلُ نَفسٌ ظُلمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفلٌ مِن دَمِهَا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَن سَنَّ القَتلَ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

7١٣ ـ وَعنْ كَثِيرِ بنِ قَيسٍ قَالَ: كُنتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ فِي مَسجِدِ دِمَشَقَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّردَاءِ: إِنِّي جِئتُكَ مِن مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي، أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا جِئتُ لِحَاجَةٍ، قَالَ: فَإِنِّي صَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن سَلَكَ طَرِيقًا يَطلُبُ فِيهِ عِلمًا سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا مِن طُرُقِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجنِحَتَهَا رِضَى لِطَالِبِ العِلم، وَإِنَّ العَالِم سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا مِن طُرُقِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجنِحَتَهَا رِضَى لِطَالِبِ العِلم، وَإِنَّ العَالِم سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا مِن طُرُقِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجنِحَتَهَا رِضَى لِطَالِبِ العِلم، وَإِنَّ العَالِم عَلَى القَمَرِ لَيْهَ البَدرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِب، وَإِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنبِيَاء، وَإِنَّ الأَنبِياءَ لَم يُورِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرهَمًا، وَإِنَّ العَلَم وَالعِلم، فَمِن أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٌ وَافِرٍ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه والدَّارِم عُنَى السَّوم العِلم، فَمَن أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٌ وَافِرٍ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه والدَّارِم عُنْ الْ

٢١٤ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ ﷺ قَالَ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلانِ: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَالآخَرُ عَالِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ عَلَى أَدْنَاكُم»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ عَالِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ، وَأَهلَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِينَ، حَتَّى النَّملَة فِي جُحرِهَا، وَحَتَّى الحُوتَ؛ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّم النَّاسِ الخَيرَ»، رواهُ التَّرمذيُّ.

٢١٥ ـ ورواهُ الدّارميُّ عنْ مكحولٍ مرسلًا ولم يذكرْ: «رَجُلَانِ»، وَقَالَ: «فَضلُ العَالِمِ عَلَى

وقولُه: «مجتابي النّمار»؛ أي: خرقوها وقوَّروا وسطَها.
 قولُه: «فتمعَّر»؛ أي: تغيَّر، «يتهلّلُ»؛ أي: يستنيرُ فرحًا وسرورًا)، «شرح النَّوويُّ على مسلم» (٧/ ١٠٢).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريَّته، ح: (٣٣٣٥)، ومسلمٌ، ك: القسامة، ب: بيان إثم من سنَّ القتل، ح: (٤٣٧٩).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: في فضل العلم، ح: (٣٦٤١)، وابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: فضل العلماء والحثّ على طلب العلم، ح: (٢٢٣)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٥٢).

العَابِدِ كَفَضلِي عَلَى أَدنَاكُم» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوُّ ﴾ [فاطر: ٢٨]، وسرد الحَدِيثَ إِلَى آخِره (١).

٢١٦ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ لَكُم تَبَعْ، وَإِنَّ رِجَالًا يَأْتُونَكُم مِن أَقطَارِ الأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوكُم فَاستَوصُوا بِهِم خَيرًا »، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٧١٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الكَلِمَةُ الحِكمَةُ ضَالَّةُ المُؤمِنِ، فَحَيثُ وَجَدَهَا فَهُو أَحَقُّ بِهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه. وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ غريبٌ، وإبراهيمُ بنُ الفضلِ الرَّاوي يضعفُ في الحديث) (٣).

٢١٨ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيطَانِ مِن أَلفِ
 عَابدِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (١٠).

(١) التَّرمذيّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح: (٢٦٨٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ خريبٌ صحيحٌ)، والدَّارميُّ في المقدِّمة عن مكحولٍ مرسلًا، ب: من قال: العلمُ الخشيةُ وتقوى اللهِ، ح: (٢٩٧).

(٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في الاستيصاء بمنْ يطلبُ العلمَ، ح: (٢٦٥٠)، وابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: الوصاة بطلبة العلم، ح: (٢٤٧).

قولُه: («تَبَعِّ»؛ أي: تابعون، «أقطار الأرض»؛ أي: جوانبها، «فاستوصوا بهم خيرًا»: الاستيصاء: قَبول الوصيَّة)، «قوت المغتذى» (٢/ ٢٥٩).

(٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح: (٢٦٨٧)، وابنُ ماجه، أبواب الزُّهد، ب: الحكمة، ح: (١٦٩٤).

قولُه: «ضالَّةُ المؤمن»؛ أي: مطلوبُه، قال في «النَّهاية»: (أي: لا يزالُ يتطلَّبها كما يتطلَّبُ الرَّجلُ ضالَّته، «فهو أحقُّ بها»: قال التُّوربشتيُّ؛ أي: بالعمل بها، واتِّباعها)، «قوت المغتذي» (٢/ ٢٨٢).

(٤) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب السُّنَّة، ب: فضل العلماء، ح: (٢٢٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح: (٢٦٨١)، وقال: (غريبٌ)، وقال في «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٣٥): (أسانيدُه ضعيفةٌ، لكنَّه يتقوَّى بعضُها ببعض).

٢١٩ ـ وَعنْ أَنسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "طَلَبُ العِلمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسلِمٍ، وَوَاضِعُ العِلمِ عِندَ غَيرِ أَهلِهِ كَمُقَلِّدِ الخَنازِيرِ الجَوهَرَ وَاللَّوْلُوَ وَالذَّهَبَ»، رواهُ ابنُ ماجه، وروى البيهقيُّ في العِلمِ عِندَ غَيرِ أَهلِهِ كَمُقَلِّدِ الخَنَازِيرِ الجَوهَرَ وَاللَّوْلُوَ وَالذَّهَبَ»، رواهُ ابنُ ماجه، وروى البيهقيُّ في «شعب الإيمان» إلى قوله: «مسلمٍ»(١) وقال: (هذا حديثٌ متنه مشهورٌ وإسنادُه ضعيفٌ، وقد رُوِيَ من أوجُهٍ كلُّها ضعيفٌ)(١).

٢٢٠ وعنْ أبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَصلَتَانِ لَا تَجتَمِعَانِ فِي مُنَافِقٍ: حُسنُ سَمتٍ، وَلَا فِقةٌ فِي الدِّينِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٢٢١ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن خَرَجَ فِي طَلَبِ العِلمِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ
 حَتَّى يَرجِعَ»، رواهُ التِّرمذيُّ والدَّارميُّ (٤٠).

٢٢٢ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَجمَعُ اللهُ تَعَالَى العُلَمَاءَ يَومَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: إِنِّي لَم أَجعَل حِكمَتِي فِي قُلُوبِكُم إِلّا وَأَنَا أُدِيدُ بِكُمُ الخَيرَ، اذْهَبُوا إِلَى الجَنَّةِ، فَقَد غَفَرتُ لَكُم عَلَى مَا كَانَ مِنكُم»، رواهُ إمامُنا الأعظمُ أبو حنيفة (٥٠).

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: فضل العلماء، ح: (٢٢٤)، والبيهقيُّ في «الشُّعب» ح: (١٥٤٣).

⁽٢) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٠١): (لكنَّ كثرةَ الطُّرق تدلُّ على ثبوته، ويقوى بعضُه ببعض، قال المزِّيُّ تلميذُ النَّوويِّ: إِنَّ طرقه تبلغُ رتبةَ الحسن)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (٤/ ٢١٧٩): (إسنادُه ضعيفٌ جدًّا، ولكنْ له شواهدُ قويَّةٌ، وروي عن عشرين تابعيًّا عن أنسِ وأطال الكلامَ فيه العراقيُّ في تخريجه الكبير للإحياء).

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح: (٢٦٨٤)، والحديثُ حسنٌ.

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: فضل طلب العلم، ح: (٢٦٤٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) أبو حنيفة في «مسنده» (برواية الحصكفيّ) برقم: (٦)، وله شاهدٌ عندَ الطَّبرانيِّ في «الكبير» عن تُعْلبةَ بن الحكم (٢/ ٨٤) (١٣٨١)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» (١/ ١٠١): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبير، ورجالُه موثَّقون)، كذا قال الهيثميُّ في «إتحاف الخيرة» (٧٩٣٧).

قال المنذريُّ: (انظر إلى قوله سبحانه: «علمي وحلمي»، وأمعن النَّظرَ؛ يتَّضح لك بإضافته إليه ﷺ أنَّه ليس المرادُ=

٢٢٣ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَنْ يَشْبَعَ المُؤمِنُ مِن خَيرٍ يَسْمَعُهُ حَتَّى يَكُونَ مُنتَهَاهُ الجَنَّةُ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

٢٢٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن سُئِلَ عَنْ عِلمٍ عَلِمَهُ ثُمَّ كَتَمَهُ الْحِمَ الْحِيمَ يَومَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِن نَارٍ »، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتّرمذيُ (٢).

٢٢٥ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عن أنسِ ﷺ.

٢٢٦ ـ وَعَنْ كَعِبِ بِنِ مَالِكِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن طَلَبَ العِلمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَو لِيُمَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَو لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَو يَصرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيهِ، أَدخَلَهُ اللهُ النَّارَ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣٠.

٢٢٧ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنِ ابنِ عمرَ ﷺ.

٢٢٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَعَلَّمَ عِلمًا مِمّا يُبتَغَى بِهِ وَجهُ اللهِ ﷺ:
 لا يَتَعَلَّمُهُ إِلّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيَا؛ لَم يَجِدْ عَرفَ الجَنَّةِ يَومَ القِيَامَةِ»؛ يَعنِي رِيحَهَا، رواهُ أحمدُ

⁼ به علمَ أكثر أهل الزَّمان، المجرَّد عن العمل به والإخلاص).

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، ح: (٢٦٨٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ، ح: (٩٠٣).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في كتمان العلم، ح: (٢٦٤٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وأبو داودَ، ك: العلم، ب: كراهية منع العلم، ح: (٣٦٥٨)، وله شاهدٌ عن أنسٍ عند ابن ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: من سئل عن علم، ح: (٢٦٤).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدُّنيا، ح: (٢٦٥٤)، وله شاهدٌ عن ابن عمرَ عند ابن ماجه في السُّنَّة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، ح: (٢٥٣)، والتِّرمذيُّ نحوَه برقم: (٢٦٥٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُه: «ليجاريَ به العلماء»: (أي: يجري معهم في المناظرة والجدال؛ ليظهرَ علمَه إلى النّاس رياءً وسمعةً)، «النّهاية» (الجيم مع الرّاء)، «أو ليماريَ به السُّفهاء»: (أي: يحاجَّهم، ويجادلهم)، «قوت المغتذي» (٢/ ٢٦٠).

وأبو داودَ وابنُ ماجه(١).

٣٢٩ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عَبدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحفِظَهَا وَوَعَاهَا وَأَدّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ غَيرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقهٍ إِلَى مَن هُو أَفقَهُ مِنهُ، ثَلاثٌ لا يُغِلُّ عَلَيهِنَ قَلبُ مُسلِمٍ: إِخلاصُ العَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِلمُسلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِم؛ فَإِنَّ دَعوتَهُم تُحِيطُ مِن وَرَائِهِم»، وَلهُ الشَّافعيُّ والبيهقيُّ في «المدخل»(٢).

٢٣٠ ـ ورواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه والدَّارميُّ عنْ زيدِ بنِ ثابتِ ، إلّا أنَّ التِّرمذيُّ وأبا داودَ لم يذكرا: «ثَلَاثُ لَا يَغِلُّ عَلَيهِنَّ»، إلى آخره (٣).

٢٣١ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ على قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «نَضَّرَ اللهُ امرًا سَمِعَ مِنّا شَمِيًّا،

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: في طلب العلم لغير الله تعالى، ح: (٣٦٦٤)، وابنُ ماجه في السُّنَّة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، ح: (٢٥٢)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٥٦).

⁽٢) الشّافعيُّ في «المسند» واللَّفظُ له، ك: الرِّسالة إلّا ما كان معادًا، ح: (٩١٧)، والتِّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء في الحثِّ على تبليغ السَّماع، ح: (٢٦٥٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٥٦).

⁽٣) ابنُ ماجه في السُّنَّة، ب: من بلَّغ علمًا، ح: (٢٣٠)، وأبو داود، ك: العلم، ب: فضل نشر العلم، ح: (٣٦٦٠)، والتَّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء في الحثُّ على تبليغ السَّماع، ح: (٢٦٥٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

قال السِّنديُّ في «حاشيته على ابن ماجه» (١٠٣/١): (قولُه: «نضَّر اللهُ امرًا» قال الخطَّابيُّ: دعا له بالنَّضارة، وهي في النِّعمةُ، يقالُ: نضَّر بالتَّشديد والتَّخفيف، من النَّضارة، وهي في النِّعمةُ، يقالُ: نضَّر بالتَّشديد والتَّخفيف، من النَّضارة، وهي في الأصل حسنُ الوجهِ والبريق، وأراد حسنَ قدرهِ، وقيل: رُوِيَ مخفَّفًا، وأكثر المحدِّثين يقولُ: بالتَّثقيل، والأوَّلُ الصَّوابُ، والمرادُ: ألبسَه اللهُ النُّضرة، وهي الحسنُ وخلوصُ اللَّونِ؛ أي: جمَّله وزيَّنه وأوصله اللهُ إلى تُضرة الجنَّة؛ أي: نعيمِها ونضارتِها، قال ابنُ عيينةً: ما من أحدِ يطلبُ الحديثَ إلّا وفي وجهه نضرةٌ لهذا الحديث، وقال القاضي أبو الطَّيِّب الطَّبريُّ: رأيتُ النَّبِيَ ﷺ في المنام، فقلتُ يا رسول الله أنت قلتَ: «نضَرَ اللهُ امراً»؟ وتلوت عليه الحديث جميعه، ووجهُه يتهلَّل، فقال لي: نعم أنا قلتُه، «لا يغِلُّ»: بكسر الغين المعجَمة، وتشديد اللَّام على المشهور، والياء تحتمِلُ الضَّمَ والفتحَ، فعلى الأوَّل من أغلَّ: إذا خان، وعلى الثَّاني: من غلَّ: إذا صار ذا حقدٍ وعداوةٍ).

فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغ أُوعَى مِن سَامِعِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (١).

٢٣٢ ـ ورواهُ الدّارميُّ عنْ أبي الدَّرداءِ ﷺ.

٣٣٣ - وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اتَّقُوا الحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمتُم، فَمَن كَذَبَ عَلَىً مُتَعَمِّدًا؛ فَليَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٢٣٤ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنِ ابنِ مسعودٍ وجابرٍ ، ولم يذكرا: «اتَّقُوا الحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمتُم».

٣٣٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن قَالَ فِي القُرآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَليَتَبَوَّأُ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ»، ووايةٍ: «مَن قَالَ فِي القُرآنِ بِغَيرِ عِلمٍ؛ فَليَتَبَوَّأُ مَقعَدَهُ مِنَ النّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ ٣٠.

٢٣٦ ـ وَعنْ جُندبٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن قَالَ فِي القُرآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ؛ فَقَد أَخطأً»، رواه التِّرمذيُّ وأبو داودَ(٤٠).

- (٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ما جاء في الذي يفسِّر القرآن برأيه، ح: (٢٩٥١/ ٢٩٥٠)، وحسَّنَه، وأخرجَه النَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: فضائل القرآن، ب: من قال في القرآن بغير علم، ح: (٨٠٣١).
- (٤) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ما جاء في الذي يفسِّرُ القرآن برأيه، ح: (٢٩٥٢)، وأبو داود، ك:=

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في الحثِّ على تبليغ السَّماع، ح: (٢٦٥٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابنُ ماجه في السُّنَّة، ب: من بلغ علمًا، ح: (٢٣٢)، وله شاهدٌ عن أبي الدَّرداءِ عند الدَّارميِّ، ب: الاقتداء بالعلماء، ح: (٢٣٦).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ما جاء في الذي يفسُّرُ القرآن برأيه، ح: (١٩٥١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وهو في «المسند» (٢٩٧٤)، وله شاهدٌ عن جابر رواهُ ابنُ ماجه، ب: التَّغليظ في تعمُّد الكذب على رسول الله على من (٣٣)، وأحمدُ (١٤٢٥)، ويشهدُ له ما أخرجَه ابنُ ماجه عنِ ابنِ مسعودٍ برقم: (٣٠)، والتَّرمذيُّ برقم: (٧٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قولُه: «اتَقوا الحديث»: (أي: احذروا روايتَه، «عنِّي»؛ والمعنى: لا تحدِّثوا عنِّي «إِلَّا ما علمتم» أنَّه من حديثي)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٠٨).

٢٣٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمِرَاءُ فِي القُرآنِ كُفرٌ»، رواهُ أحمدُ، وأبو داودَ(١).

٢٣٨ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ شُعَيبٍ عِنْ أَبِيهِ عِنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيُ ﷺ قَومًا يَتَدَارَؤُونَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَن كَانَ قَبَلَكُم بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعضَهُ بِبَعضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ يُصَدِّقُ بَعضُهُ بَعضًا، فَلَا تُكَذِّبُوا بَعضَهُ بِبَعضٍ، فَمَا عَلِمتُم مِنهُ؛ فَقُولُوا، وَمَا جَهِلتُم؛ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ»، رواهُ أحمدُ، وابنُ ماجه(٢).

⁼ العلم، ب: الكلام في كتاب الله بغير علم، ح: (٣٦٥٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٩٥١).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: السُّنَّة، ب: النَّهي عن الجدال في القرآن، ح: (٤٦٠٣)، وأحمدُ، ح: (٧٨٤٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٥٩).

قولُه: «المراء»؛ أي: الجدال، «في القرآن»؛ أي: في متشابهه المؤدّي إلى الجحود، «كفر»: سمّاه كفرًا باسم ما يُخشى عاقبتُه؛ وذلك بأنْ يسندَ أحدُهم كلامَه إلى آية، ثمَّ يأي صاحبُه بآيةٍ أخرى تدافعًا له، كأنّه يزعم أنَّ الَّذي أتيت به نقيضُ ما استدللت به. قال زينُ العرب: (المرادُ بالمراء في القرآن الشَّكُّ فيه، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرَيَةٍ مِنَهُ ﴾ وقال المود: ١٧]؛ أي: في شكّ؛ يعني: الشَّكُّ في كونه كلامَ الله كفرٌ، والمراءُ المجادلةُ فيما فيه مريةٌ وشكٌّ)، وقال البيضاويُّ: (المرادُ بالمراء فيه التَّداروُ، وهو أنْ يرومَ تكذيبَ القرآن بالقرآن؛ ليدفعَ بعضَه ببعض، فيطرقَ إليه قدحًا وطعنًا، ومن حقَّ النّاظر في القرآن أنْ يجتهد في التَّوفيق بين الآيات المختلفة ما أمكنَه؛ فإنَّ القرآن يصدِّقُ بعضُه بعضا، فإنْ أشكلَ عليه شيءٌ من ذلك، ولم يتيسَّرُ له التَّوفيق؛ فليعتقدُ أنَّه من سوء فهمه، وليكله إلى عالمه، وهو اللهُ تعالى ورسولُه ﷺ، كما قال تعالى: ﴿فَإِن نَنزَعُمُ فِي ثَنْءٍ فَرُدُّهُ إِلَىٰ اللهُ تعالى القرآن على سبعة أحرفِ، فتوعيدُه وقد أنزل اللهُ تعالى القرآن على سبعة أحرفِ، فتوعيدُه بالكفر؛ لينتهوا عن المراء فيها والتَّكذيب بها؛ إذ كلُّها قرآنٌ منزلٌ يجب الإيمانُ به)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٢١١).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٦٧٤١)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٥٩)، وابنُ ماجه نحوَه من طريتي آخرَ، أبواب السُّنَة، ب: في القدر، ح: (٨٥)، وفي الزَّوائد: (هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ).

قولُه: «يتدارَؤُون»: (أي: يختلفون في القرآن ويتدافعون بعضَه ببعضٍ، والتَّدارؤُ: دفعُ كلِّ من المتخاصمين قولَ صاحبه بما يقع من القول؛ أي: يدفعُ بعضُهم دليلَ بعضٍ منه)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣١٢).





٢٣٩ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُنزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبعَةِ أَحرُفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ
 مِنهَا ظَهرٌ وَبَطنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطلَعٌ»، رواهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(١).

٧٤٠ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العِلْمُ ثَلاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضُلٌ: آيَةٌ مُحكَمَةٌ، أَو سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَو فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ»، رواهُ أبو داودَ، وابنُ ماجه(٢).

٢٤١ ـ وَعَنْ عَوفِ بِنِ مَالِكِ الأَسْجَعِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَقُصُّ إِلّا أَمِيرٌ أَو مَا مُورٌ أَو مُختَالٌ»، رواهُ أبو داود (٣).

(١) الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» واللَّفظُ له، ح: (٣٠٩٥)، وأبو يَعلى في «مسند عبدالله بن مسعودٍ»، ح: (٥١٤٩).

وقال ابنُ حجرٍ: (الجملةُ الأولى جاءت من رواية أحدٍ وعشرين صحابيًّا، ومِن ثمَّ نصَّ أبو عبيدٍ على أنَّها متواترةٌ؛ أي: معنّى)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣١٦)

قولُه: «منها ظهرٌ وبطنٌ»: (فظهرُه ما ظهرَ تأويلُه، وبطنُه ما خفِيَ تفسيرُه، «ولكلِّ حرفٍ حدُّ»؛ أي: منتهى فيما أرادَ اللهُ من معناه، «ولكلِّ حدُّ» من الظَّهر والبطن، «مطلعٌ» موضعُ الإطلاع، أو مصعَدٌ، أو موضعٌ يُطلعُ عليه بالتَّرقي إليه)، «انتَّيسير» (١/ ٣٧٩).

(٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الفرائض، ب: ما جاء في تعليم الفرائض، ح: (٢٨٨٥)، وابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: اجتناب الرَّأي والقياس، ح: (٥٤)، وسندُه ضعيفٌ. «هداية الرُّواة» (١/ ١٦٠).

قال الخطَّابِيُّ: (و «الآيةُ المحكمةُ»: هي كتابُ الله، واشترطَ فيها الإحكام؛ لأنَّ من الآي ما هو منسوخٌ لا يُعملُ به، وإنَّما يُعملُ بناسخه، و «السُّنَة القائمةُ»: هي النَّابِتةُ بما جاء عنه عليه من السُّنن المرويَّة)، «معالم السُّنن» (٩/ ٨٥). «أو فريضةٌ عادلةٌ»: (أي: مستقيمةٌ، قيل: المرادُ بها الحكمُ المستنبَطُ من الكتاب والسُّنَة بالقياس؛ لمعادلته الحكم المنصوصَ فيهما، ومساواتِه لهما في وجوب العملِ، وكونه صدقًا وصوابًا، وقيل: الفريضةُ العادلةُ ما اتَّفق عليها المسلمون، وهو إشارةٌ إلى الحكم النَّابت بالإجماع، وقيل: المرادُ علمُ الفرائض، والحاصلُ أنَّ أدلَّة الشَّرعِ أربعةٌ: الكتابُ والسُّنَةُ والإجماعُ والقياسُ، ويسمَّى الإجماعُ والقياسُ فريضة عادلةً)، قاله زين العرب ملخَّصًا، نقلَه السَّيدُ. «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣١٧).

(٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: في القصص، ح: (٣٦٦٥)، وهو في «المسند» (٢٣٩٧٢) وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٦١).

٧٤٧ ـ ورواهُ الدّارميُّ عنْ عمرِو بنِ شعيبٍ عنْ أبيه عنْ جدِّه ﷺ، وفي روايته: «أَو مُرَاءٍ» بدلَ «أَو مُختَالٌ»(١).

٢٤٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن أُفتِيَ بِغَيرِ عِلمٍ؛ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى مَن أَفتَاهُ، وَمَن أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمرِ يَعلَمُ أَنَّ الرُّشَدَ فِي غَيرِهِ؛ فَقَد خَانَهُ»، رواهُ أبو داودَ(٢).

٢٤٤ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةً ﷺ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الغُلُوطَاتِ، رواهُ أبو داودَ (٣).

٧٤٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا القُرآنَ وَالفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوا النَّاسَ؛ فَإِنِّى مَقْبُوضٌ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

٢٤٦ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ عِلَى اللَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَشَخَصَ بِبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ:

⁼ وقال السِّنديُّ: «القصُّ»: التَّحدُّث بالقصص، ويُستعملُ في الوعظ، و«المختالُ»: هو المتكبِّر.

⁽١) الدَّارميُّ، ك: الرِّقاق، ب: في النَّهي عن القصص، ح: (٢٨٢١)، وابنُ ماجه، أبواب الأدب، ب: القصص، ح: (٣٧٥٣)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ١٦١).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: التَّوقِّي في الفتيا، ح: (٣٦٥٧)، وابنُ ماجه باختصارٍ، أبواب السُّنَّة، ب: اجتناب الرَّاقي والقياس، ح: (٥٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٦١).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: التَّوقِّي في الفتيا، ح: (٣٦٥٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١٦١١)، وأحمدُ ح: (٢٣٦٨٨).

قولُه: «الغُلُوطات»: (واحدُها: غَلُوطةٌ، اسمٌ مبنيٌ من الغَلَط، كالحَلُوبة والرَّكُوبة من الحلب والرُّكوب، والمعنى: أنَّ يَعترضَ العلماءُ بصعاب المسائل الَّتي يكثُرُ فيها الغَلطُ؛ لِيُستزلُّوا بها ويُستسقطَ رأيُهم فيها)، «معالم السنن» (٤/ ١٨٦).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفرائض، ب: ما جاء في تعليم الفرائض، ح: (٢٠٩١)، وقال: (هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ)، وأخرجَ ابنُ ماجه نحوَه، أبواب الفرائض، ب: الحثَّ على تعليم الفرائض، ح: (٢٧١٩)، وله شاهدٌ عن ابن مسعودٍ أخرجَه الدَّارميُّ، ب: الاقتداء بالعلماء، ح: (٢٨٩٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ب: الأمر بتعليم الفرائض، ح: (٦٢٧١)، وصحَّحَه الحاكمُ، ووافقَه الذَّهبيُّ (٧٩٥٠).

«هَذَا أَوَانُ يُختَلَسُ العِلمُ مِنَ النّاسِ، حَتَّى لَا يَقدِرُوا مِنهُ عَلَى شَيءٍ»، رواهُ التّرمذيُّ(١).

٧٤٧ ـ وَعنْ أبي هُرَيرَة ﷺ روايةُ: «يُوشِكُ أَنْ يَضرِبَ النّاسُ أَكبَادَ الإبِلِ يَطلُبُونَ العِلمَ، فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعلَمَ مِن عَالِمِ المَدِينَةِ»، رواهُ التّرمذيُّ، وفي «جامعه»: قال ابنُ عيينةَ: (إنَّه مالكُ بنُ أنسٍ)، ومثلُه عنْ عبدِ الرَّزَاق، وقالَ إسحاقُ بنُ موسى: (سمعتُ ابنَ عيينةَ أنَّه قال: هو العمريُّ الزَّاهدُ، واسمُه عبدُ العزيز بنُ عبدِاللهِ)(٢).

٢٤٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَو كَانَ الدِّينُ بِالثُّرَيّا؛ لَنَالَهُ رِجَالٌ
 مِنَ الفُرس»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٧٤٩ ـ وروى الطَّبرانيُّ عنْ قيسِ بنِ سعدِ بنِ عبادةً ﷺ نحوَهُ، وفي روايته: «لَو كَانَ العِلمُ» بدلَ «لَو كَانَ العِلمُ» بدلَ «لَو كَانَ الدِّينُ».

(۱) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في ذهاب العلم، ح: (٢٦٥٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، والدَّارميُّ، ب: من قال: العلمُ الخشيةُ، ح: (٢٩٦).

قولُه: «هذا أوانُ»: (أي: وقتُ «يُختلس»؛ أي: يختطَفُ ويسلب بسرعةٍ في هذا الوقت، «العلم من النّاس»؛ أي: علمُ الوحي)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٢٠).

(٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العلم، ب: ما جاء في عالم المدينة، ح: (٢٦٥٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: المناسك، ب: فضل عالم أهل المدينة، ح: (٢٧٧٤).

(٣) مسلمٌ، ك: الفضائل، ب: فضل فارسٍ، ح: (٦٤٩٧)، والبخاريُّ بلفظ: «لو كان الإيمان»، ك: التَّفسير، ب: قوله: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمٌ لَقَا يَلْحَقُواْ مِهِمٌ ﴾ [الجمعة: ٣]، ح: (٤٨٩٧)، واللَّفظُ للطَّحاويُّ في «مشكل الآثار» برقم: (٢٢٩٨)، وللنَّفظُ للطَّحاويُّ في «مشكل الآثار» برقم: (٢٢٩٨)، وللبسط في التَّخريج انظر: «المسند» (٢٠٩٨) / ٧٩٥٠).

وفي الباب عن قيس بن سعدِ عند ابن أبي شيبة (٥١٥ ٣٢٥)، والبزّار (٣٧٤١)، وأبو يَعلى (١٤٣٨)، والطَّبرانيِّ في «الكبير» (٣٥٣ /١٨) برقم: (٩٠٠)، بلفظ: «لو كان الإيمانُ» قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثد» (١٠ / ٦٤): (رجالُهم رجالُ الصَّحيح).

(٤) قال الحافظُ السُّيوطيُّ: (هذا الحديثُ الذي رواهُ الشَّيخانِ أصلٌ صحيحٌ، يُعتمَدُ عليه في الإشارة لأبي حنيفةَ، وهو=

٢٥٠ ـ وَعَنهُ فِيمَا أَعلَمُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَبعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ
 مَن يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»، رواهُ أبو داود (١٠).

٢٥١ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ العُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَحمِلُ هَذَا العِلمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنفُونَ عَنهُ تَحرِيفَ الغَالِينَ، وَانتِحَالَ المُبطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ»، رواهُ البيهقيُّ في «المدخل» (٢٠).

٢٥٢ ـ وَعنِ الحَسَنِ مُرسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن جَاءَهُ المَوتُ وَهُوَ يَطلُبُ العِلمَ لِيُحيِي
 بِهِ الإسلام؛ فَبَينَهُ وَبَينَ النَّبِيِّينَ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ»، رواهُ الدّارميُّ^(٣).

= متَّفقٌ على صحَّته). [تبييض الصَّحيفة ص: ٢١]، وفي حاشية الشَّبراملَّسيِّ [ت٧٠١ه] على «المواهب» عن العلّامة الشَّاميِّ تلميذ الحافظ السُّيوطيِّ قال: (ما جزم به شيخُنا من أنَّ أبا حنيفة هو المرادُ من هذا الحديث ظاهرٌ لا شكَّ فيه؛ لأنَّه لم يبلغُ من أبناء فارس في العلم مبلغَه أحدٌ (ردّ المحتار: ١/٣٥] مؤلّف.

(قال أبو سهل: العلَّامة الشَّاميُّ هو محمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ، شمسُ الدِّين: محدِّثٌ، عالمٌ بالتَّأريخ، من الشَّافعيَّة، وُلِدَ في صالحيَّةِ دمشقَ، وسكن البرقوقيَّة بصحراء القاهرة إلى أنْ تُوفِّي، من كتبه: سبل الهدى والرَّشاد في سيرة خير العباد، وعقود الجمان في مناقب أبي حنيفة، تُوفِّي (٩٤٢ هـ)). نقلًا عن «الأعلام» للزِّركليِّ.

- (١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الملاحم، ب: ما يذكر في قرن المئة، ح: (٢٩١١)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٣٣) وأخرجَه الحاكمُ (٨٩٩٢).
- (٢) الآجرِّيُّ في «الشَّريعة» (١/ ٢٦٩) واللَّفظُ له، والبيهقيُّ في «المدخل» (٧٣١). وصحَّحَه أحمد بن حنبل كما في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٩)، وللشَّيخ محمَّد عوَّامة حفظه اللهُ كلامٌ طويلٌ مفيدٌ حول هذا الحديث في «شرح التَّدريب» (١٩/٤) فراجعُه.
- قولُه: «عدولُه»: (أي: ثقاتُه، «الغالين»؛ أي: المبتدعة الَّذين يتجاوزون في كتاب الله وسنَّة رسوله عن المعنى المراد، «وانتحالَ المبطلين»: الانتحالُ: ادِّعاءُ قولِ أو شعرٍ، ويكونُ قائلُه غيرَه بانتسابه إلى نفسه، قيل: هو كنايةٌ عن الكذب)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٢٢).
- (٣) الدَّارميُّ في المقدِّمة مرسلًا، ب: في فضل العلم والعالم، ح: (٣٦٦)، وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» عن ابن عبَّاسٍ موصولًا (٩٤٥٤). وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٩٠٥): (فيه محمَّدُ بنُ الجعدِ، وهو متروكٌ).

٢٥٣ ـ وعَنهُ مُرسَلًا قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عنْ رَجُلَينِ كَانَا فِي بَنِي إِسرَائِيلَ، أَحَدُهُمَا كَانَ عَالِمًا يُصَلِّي المَكتُوبَةَ، ثُمَّ يَجلِسُ فَيُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيرَ، وَالآخَرُ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيلَ، أَيُّهُمَا أَفضَلُ؟ عَالِمًا يُصَلِّي المَكتُوبَةَ ثُمَّ يَجلِسُ فَيُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيرَ عَلَى العَابِدِ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَضلُ هَذَا العَالِمِ الذي يُصَلِّي المَكتُوبَةَ ثُمَّ يَجلِسُ فَيُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيرَ عَلَى العَابِدِ الذي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيلَ، كَفَضلِي عَلَى أَدنَاكُم رَجُلًا»، رواهُ الدَّارِميُّ (۱).

٢٥٤ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نِعمَ الرَّجُلُ الفَقِيهُ فِي الدِّينِ، إِنِ احتِيجَ إِلَيهِ؛ نَفَعَ، وَإِنِ استُغنِيَ عَنهُ؛ أَغنَى نَفسَهُ»، رواهُ رزينٌ (٢٠).

٥٥٠ ـ وَعَنْ عِكرِمَةَ أَنَّ ابنَ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: حَدِّثِ النّاسَ كُلَّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ أَبيتَ فَمَرَّتَينِ، فَإِن أَكِثَرتَ فَثَلاثَ مِرَارٍ، وَلا تُحِلَّ النّاسَ هَذَا القُرآنَ، وَلا أُلفِيَنَّكَ تَأْتِي القَومَ وَهُم فِي حَدِيثٍ مِن عَلِيهِم فَتَقُصُّ عَلَيهِم، فَتَقَطَّعُ عَلَيهِم حَدِيثَهُم فَتُمِلُّهُم، وَلَكِنْ أَنصِتْ، فَإِذَا أَمَرُوكَ فَحَدِّثُهُم وَهُم عَدِيثِهِم فَتَقُصُّ عَلَيهِم، فَتَقَطَّعُ عَلَيهِم حَدِيثَهُم فَتُمِلُّهُم، وَلَكِنْ أَنصِتْ، فَإِذَا أَمَرُوكَ فَحَدِّثُهُم وَهُم يَشتَهُونَهُ، فَانظُرِ السَّجِعَ مِنَ الدُّعَاءِ فَاجتَنِبُهُ، فَإِنِّي عَهِدتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصحَابَهُ لا يَفعَلُونَ إِلّا ذَلِكَ، رواهُ البخاريُّ (٣).

٢٥٦ ـ وَعَنْ وَاثِلَةَ بِنَ الْأَسْقَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن طَلَبَ العِلمَ فَأَدرَكَهُ؛ كَانَ لَهُ كِفلانِ مِنَ الأَجرِ»، رواهُ الدّارميُ (٤٠).

⁽۱) الدَّارميُّ في المقدِّمة، ب: في فضل العلم والعالم، ح: (٣٥٢)، وله شاهدٌ أخرجَه التِّرمذيُّ موصولاً وصحَّحَه عن أبي أمامة، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ)، وقد تقدَّم برقم: (٢١٤).

⁽٢) ابنُ عساكرٍ في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٣٠٢)، وله شاهدٌ عن درَّةَ بنتِ أبي لهبٍ عند أحمدَ (٢٧٤٣٣/ ٢٧٤٣٣)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٥٤): (إسنادُ أحمدَ حسنٌ).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الدَّعوات، ب: ما يكرَهُ من السَّجع في الدُّعاء، ح: (٦٣٣٧).

⁽٤) الدَّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: في فضل العلم والعالم، ح: (٣٣٥)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٢/ ٦٨) برقم: (١٦٥)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢٠٥): (رجالُه موتَّقون).

قولُه: «كفلانِ»: نصيبانِ.

٧٥٧ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِمّا يَلحَقُ المُؤمِنَ مِن عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعَدَ مَوتِهِ عِلمًا عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، وَمُصحَفًّا وَرَّثَهُ، أَو مَسجِدًا بَنَاهُ، أَو بَيتًا لِإبنِ السّبيلِ بَنَاهُ، أَو نَهرًا أَجرَاهُ، أَو صَدَقَةً أَخرَجَهَا مِن مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، يَلحَقُهُ مِن بَعدِ مَوتِهِ»، رواهُ ابنُ ماجه، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(۱).

٢٥٨ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهَا قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللهَ ﴿ اللَّهِ الْحَيْقَ الْحَنَّةِ، مَن سَلَكَ مَسلَكًا فِي طَلَبِ العِلمِ؛ سَهَّلتُ لَهُ طَرِيقَ الجَنَّةِ، وَمَن سَلَبتُ كَرِيمَتيهِ أَثَبتُهُ عَلَيهِمَا الجَنَّةَ، وَفَضلٌ فِي عِلم خَيرٌ مِن فَضلِ فِي عِبَادَةٍ، وَمِلَاكُ الدِّينِ الوَرَعُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

٢٥٩ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: «تَدَارُسُ العِلمِ سَاعَةً مِنَ اللَّيلِ خَيرٌ مِن إِحيَائِهَا»، رواهُ الدّارميُّ (٣).

٧٦٠ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و الله عَلَيْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ مَرَّ بِمَجلِسَينِ فِي مَسجِدِهِ، فَقَالَ: «كِلاهُمَا عَلَى خَيرٍ، وَأَحَدُهُمَا أَفضَلُ مِن صَاحِبِهِ، أَمّا هَوُلاءِ؛ فَيَدعُونَ اللهَ وَيَرغَبُونَ إِلَيهِ، فَإِن شَاءَ؛ أَعطَاهُم، وَإِنْ شَاءَ؛ مَعَلّمُهُم، وَأَمّا هَوُلاءِ فَيَتَعَلّمُونَ الفِقة والعلمَ وَيُعَلّمُونَ الجَاهِلَ، فَهُم أَفضَلُ، وَإِنّمَا بُعِثتُ مُعَلّمًا»، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ فِيهِم، رواهُ الدّارميُّ (١٠٠).

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب السُّنَّة، ب: ثواب معلِّم النّاسِ الخيرَ، ح: (۲٤٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ، ح: (۲٤٩٠)، وهو في «الشُّعب» (۳۱۷٤)، وأصلُه في مسلم كما تقدَّم برقم: (۲۰٤).

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (٥٣٦٧)، وانظر الحديث: (٢٠٦).

⁽٣) الدَّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: العمل بالعلم وحسن النَيَّة فيه، ح: (٢٧١)، والبيهقيُّ في «المدخل» ح: (١٦٦٦)، وهو في «المصنَّف» لعبد الرزَّاق عن قتادة عن ابن عبَّاسٍ (٢٠٤٦)، وفي «المعجم الأوسط» (١٩٦/٤)، ح: (٣٩٦٠)، عن حذيفة مرفوعًا بلفظ: «فضلُ العلمِ خيرٌ مِن فضلِ العبادةِ، وخيرُ دينِكُم الورغُ»، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/٥٥): (إسنادُه حسنٌ).

⁽٤) الدّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: في فضل العلم والعالم، ح: (٣٦١)، وابن ماجه نحوه، أبواب السُّنَّة، ب: فضل العلماء، ح: (٢٢٩)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه ضعيفٌ)، لكنْ يعضدُه ما قبلَه.

٢٦١ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّرِدَاءِ هُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا حَدُّ العِلمِ إِذَا بلغهُ الرَّجُلُ كَانَ فَقِيهًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَن حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَربَعِينَ حَدِيثًا مِن أَمرِ دِينِه؛ بَعَثَهُ اللهُ فَقِيهًا، وَكُنتُ لَهُ يَومَ القِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا»(١).

٢٦٧ ـ وَعَنْ أَنَسِ بِنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَل تَدرُونَ مَن أَجوَدُ جُودًا؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «اللهُ أَجوَدُ جُودًا، ثُمَّ أَنَا أَجوَدُ بَنِي آدَمَ، وَأَجوَدُهُم مَن بَعدِي رَجُلٌ عَلِمَ عِلمًا فَنَشَرَهُ، يَأْتِي يَومَ القِيَامَةِ أَمِيرًا وَحدَهُ» أَو قَالَ: «أُمَّةً وَحدَهُ» (٢٠).

٣٦٢ ـ وَعَنهُ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَالَ: «مَنهُومَانِ لَا يَشبَعَانِ: مَنهُومٌ فِي الْعِلْمِ لَا يَشبَعُ مِنهُ، وَمَنهُومٌ فِي الْعِلْمِ لَا يَشبَعُ مِنهُ، وَمَنهُومٌ فِي الْعِلْمِ لَا يَشبَعُ مِنهُ، وَمَنهُومٌ فِي الدُّنيَا لَا يَشبَعُ مِنهَا»، روى البيهقيُّ الأحاديثَ الثَّلاثةَ في «شعب الإيمان» وقالَ الإمامُ أحمدُ (٤) في حديثِ أبي الدَّرداءِ: (هذا متنُّ مشهورٌ فيما بينَ النَّاسِ، وليس له إسنادٌ صحيحٌ) (٥).

٢٦٤ ـ وَعنْ عَونٍ، قَالَ: قَالَ عَبدُاللهِ بنُ مَسعُودٍ ﴿ الْهَ مَانهُومَانِ لَا يَشبَعَانِ: صَاحِبُ العِلمِ، وَصَاحِبُ اللهُ اللهُ

⁽١) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (١٥٩٧)،

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (١٦٣٢)، وأبو يَعلى في «مسنده»، ح: (٢٧٩٠.

⁽٣) البيهقيُّ في «شعب الإيمان»، ح: (٩٧٩٨)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٣١٢).

⁽٤) المرادُ من أحمدَ هو البيهةي، ليس الإمامَ أحمدَ بنَ حنبل كما وهمَ المباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (١/ ٣٥٠).

⁽٥) نعم، ليس له إسنادٌ إلّا وفيه مقالٌ، لكن كما في «مرعاة المفاتيح» (١/ ٣٥٠): (الحكمُ عليه بالضَّعف؛ إنَّما هو بالنَّظر لكلِّ طريقٍ على حدَته، وأمَّا بالنَّظر إلى مجموع طرقه؛ فحسنٌ لغيره، فيرتقي عن درجة الضَّعف إلى درجة الحسن، وأيضًا قد اتَّفقوا على جواز العمل بالضَّعيف في فضائل الأعمال).

⁽٢) الدَّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: في فضل العلم والعالم، ح: (٣٤٤)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» مرفوعًا (١٠/ ٢٢٣)=

٧٦٥ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَنَاسًا مِن أُمَّتِي سَيَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، وَيَقرَؤُونَ اللهِ اللَّهِ اللهِ عَيْكِمْ: ﴿إِنَّ أَنَاسًا مِن أُمَّتِي سَيَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، وَيَقُولُونَ: نَأْتِي الأُمَرَاءَ فَنُصِيبُ مِن دُنيَاهُم، وَنَعتَزِلُهُم بِدِينِنَا، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُجتَنَى مِن القَتَادِ إِلّا الشَّوكُ، كَذَلِكَ لا يُجتَنَى مِن قُربِهِم إِلّا، قَالَ مُحَمَّدُ بنُ الصَّبّاحِ: كَأَنَّهُ يَعنِي الخَطَايَا»، واه أبنُ ماجه (١).

٢٦٦ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: لَو أَنَّ أَهلَ العِلمِ صَائُوا العِلمَ، وَوَضَعُوهُ عِندَ أَهلِهِ، لَسَادُوا بِهِ أَهلَ زَمَانِهِم، وَلَكِنَّهُم بَذَلُوهُ لِأَهلِ الدُّنيَا لِيَنَالُوا بِهِ مِن دُنيَاهُم، فَهَانُوا عَلَيهِم، سَمِعتُ نَبِيّكُم ﷺ فِي أَهلَ زَمَانِهِم، وَلَكِنَّهُم بَذُلُوهُ لِأَهلِ الدُّنيَا لِيَنَالُوا بِهِ مِن دُنيَاهُ، وَمَن تَشَعَّبَتْ بِهِ الهُمُومُ فِي أَحوالِ يَقُولُ: «مَن جَعَلَ الهُمُومَ هَمَّا وَاحِدًا هَمَّ آخِرَتِهِ؛ كَفَاهُ اللهُ هَمَّ دُنيَاهُ، وَمَن تَشَعَّبَتْ بِهِ الهُمُومُ فِي أَحوالِ اللهُ فِي أَيِّ أَودِيَتِهَا هَلَكَ»، رواهُ ابنُ ماجه (٢).

٢٦٧ ـ ورواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عنِ ابنِ عمرَ على من قوله: «مَن جَعَلَ الهُمُومَ» إلى آخره. ٢٦٨ ـ وَعنِ الأَعمَشِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آفَةُ العِلمِ النِّسيَانُ، وَإِضَاعَتُهُ أَنْ تُحَدِّثَ بِهِ غَيرَ أَهلِهِ»، رواهُ الدّارميُّ مرسلًا(٣).

^{= (}١٠٣٨٨)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٥٦): (وفيه أبو بكرِ الدَّاهريُّ، ضعَّفَه النَّسائيُّ وغيرُه، وقوَّاه بعضُهم)، وقال السَّخاويُّ في «المقاصد الحسنة» (١/ ٦٧٩): (وفي الباب عن ابنِ عمرَ وأبي هريرةَ، وهي وإنْ كانت مفرداتُها ضعيفةً؛ فبمجموعها تقوى).

⁽۱) ابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، ح: (۲۰۵)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب»: (۱۱۷۱): (رواتُه ثقاتٌ).

قولُه: «ولا يكونُ ذلك»: (أي: يتحقَّقُ ذلك، وهو الإصابةُ من الدُّنيا والاعتزالُ عن النّاس بالدِّين.

قولُه: «والقتادُ»: شجرٌ ذو شوكٍ لا يكون له ثمرٌ سوى الشَّوكِ، فنبَّهَ بهذا التَّمثيل على أنَّ قربَ الأمراء لا يفيدُ سوى المُضرَّةِ الدِّينيَّة أصلاً)، «حاشية السِّنديِّ» (١/ ١١٢).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، ح: (٢٥٧)، وفي «الرَّوائد»: (إسنادُه ضعيفٌ)، وللمرفوع منه شاهدٌ عن ابن عمرَ أخرجَه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (٩٨٥٧)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٣٦٥٨).

⁽٣) الدَّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: مذاكرة العلم، ح: (٦٤٨)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الأدب، ب: تذاكر الحديث، ح:=

العَرَبِ وَأَجِيزُوا الوَفدَ نَحوَ مَا كُنتُ أُجِيزُهُم»، قال سعيدُ بن جبيرٍ: سَكَتَ ابنُ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ الثَّالِثَةِ، أَو قَالَ: فَأُنسِيتُهَا، مُتَّفَقُ عَلَيهِ(١).

٣٠٠٣ ـ وعَن عَائِشَةً ، قَالَت: كَانَ آخِرُ مَا عَهِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَن قَالَ: «لَا يُترَكُ بِجَزِيرَةِ العَرَبِ دِينَانِ»، رواه أحمدُ (٢٠.

١٠٠٤ عَن أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ خَرَجَ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ»، فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا بَيْتَ المِدْرَاسِ، فَقَالَ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنِّى أُدِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الأَرْضِ، فَمَنْ يَجِدْ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْتًا؛ فَلْيَعْهُ، وَإِلَّا؛ فَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ(٣).

٥٠ ٢٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ ﴿ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ

⁼ وكان من أسلم طوعًا وكرهًا هم الذين أسلموا، وكان من سواهم ممّن أفناهم القتل، فلم يكن حين أوصى رسول الله عليه بما أوصى به ممّا ذكرنا أحدٌ، فكيف يجوز أنْ يوصي بإخراج معدومين، وإنّما كانت وصيّتُه بإخراج موجودين، وهم اليهود والنّصارى، وبالله التّوفيقُ. م

⁽١) مسلمٌ، ك: الوصيَّة، ب: ترك الوصيَّة لمن ليس له شيءٌ يوصي فيه، ح: (٢٣٢)، والبخاريُّ، ك: المغازي، ب: مرض النَّبِيِّ ﷺ ووفاته، ح: (٤٤٣١).

⁽٢) أحمدُ واللَّه ظ له ح: (٢٦٣٥)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط»: (٢/١١)، ح: (٢٠٦١)، قال الدَّار قطنيُّ في «علله»: (٢/ ٢٥): (هذا حديثٌ صحيحٌ)، وقال ابن عبد البرِّ في «التمهيد»: (١/ ١٦٥): (جاء هذا الحديث عن مالكِ في الموطَّاتِ كلِّها مقطوعًا، وهو يتَّصل من وجوهِ حسانٍ عن النَّبِيِّ عَلَيْ من حديث أبي هريرة وعائشة ومن حديث عليِّ بن أبي طالبِ وأسامة).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: الجزية والموادعة، ب: إخراج اليهود من جزيرة العرب، ح: (٣١٦٧)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسِّير، ب: إجلاء اليهود من الحجاز، ح: (٤٥٩١).

⁽٤) قولُه: «إنَّ رسولَ الله ﷺ كان عامَلَ يهودَ خيبرَ... إلخ»: اعلم أنَّ المزارعة لا تصحُّ عند الإمام، وعندهما تصحُّ، وبه يفتي للحاجة، وقياسًا على المضاربة بشروطٍ، منها: ذكر المدَّة، وقيل: في بلادنا تصحُّ بلا بيان مدَّةٍ ويستدلُّ بهذا=

عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ»، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلاَءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ؛ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ، وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ بَنِي أَبِي الحُقَيْقِ، وَعَامَلَنَا عَلَى الأَمْوَالِ وَشَرَطَ فَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ ذَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتَ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ فَلِكَ لَنَا، فَقَالَ عُمَرُ: قَلَالَةً مِنْ اللهِ عَلَيْهِ مُونَ اللهُ عُمْرُ، قَلَالًا وَعُرْوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).



الحديث، ويقع على أوَّل زرع واحدٍ، وعليه الفتوى، «المجتبى» و«البزازية»، وعبارة «البزازية»: وعن محمَّدٍ جوازها بلا بيان المدَّة، وتقع على أوَّل زرع يخرج واحدٍ، وبه أخذ الفقيه أبو اللَّيث، وعليه الفتوى، وإنَّما شرط محمَّدٌ بيان المدَّة في الكوفة ونحوها؛ لأنَّ وقتَها متفاوتٌ عندهم وابتداؤها وانتهاؤها مجهولٌ عندهم، اه، لكنْ قال في «الخانية» بعد ذلك: والفتوى على القول الأوَّل وتأوَّل هذا الحديث صاحبُ القول الأوَّل على أنَّه عائدٌ إلى مدَّة العهد؛ لأنَّه ﷺ ذلك: والفتوى على القول الأوَّل وتأوَّل هذا الحديث صاحبُ القول الأسلام خاصَّة للنَّبي ﷺ، قال في «الشرنبلالية»: كان عازمًا على إخراج الكفَّار من جزية العرب، وقيل: جاز ذلك أوَّل الإسلام خاصَّة للنَّبي ﷺ، قال في «الشرنبلالية»: فقد تعارض ما عليه الفتوى، وتمام الأدلَّة من الجانبين مبسوطٌ في المطوَّلات، هذا حاصل ما في «الدر المختار» و«رد المحتار» و«المرقاة». م

⁽١) البخاريُّ، ك: الشُّروط، ب: إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك، ح: (٢٧٣٠).

وفي «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة»: (٣/ ٦٦): (هذه هُزيلةٌ من أبي القاسم: هُزيلة: تصغير هَزلةٍ، وهي المرَّة من الهزْل الذي هو نقيض الجدِّ).

يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا جُبُّ الحَزَنِ؟ قَالَ: «وَادٍ فِي جَهَنَّمَ، تَتَعَوَّذُ مِنهُ جَهَنَّمُ كُلَّ يَومٍ أَربَعَمِئَةِ مَرَّةٍ»، قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَن يَدخُلُهُ؟ قَالَ: «القَرّاؤونَ المُرَاؤونَ بِأَعمَالِهِم»، رواهُ التِّرمذيُّ، وكذا ابنُ ماجه، وزادَ فيه: «وَإِنَّ مِن أَبغَضِ القُرّاءِ إِلَى اللهِ الَّذِينَ يَزُورُونَ الأُمْرَاءَ»، قَالَ المُحَارِبِيُّ: (يعني: الجَوَرَةَ)(١).

٢٧٩ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يَبقَى مِنَ الإِسلَامِ إِلَّا اسمُهُ، وَلَا يَبقَى مِنَ القُرآنِ إِلَّا رَسمُهُ، مَسَاجِدُهُم عَامِرَةٌ وَهِيَ خَرَابٌ مِنَ الهُدَى، عُلَمَا وُهُم شَرُّ مَن تَحتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، مِن عِندِهِم تَحْرُجُ الفِتنَةُ، وَفِيهِم تَعُودُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

٠٨٠ ـ وَعَنْ زِيَادِ بِنِ لَبِيدٍ ﷺ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُ ﷺ شَيئًا، فَقَالَ: «ذَاكَ عِندَ أُوَانِ ذَهَابِ العِلْمِ»، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ يَذَهَبُ العِلمُ، وَنَحنُ نَقرَأُ القُرآنَ، وَنُقرِثُهُ أَبِنَاءَنَا، وَيُقرِثُهُ أَبِنَاوُنَا أَبِنَاءَهُم إِلَى قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ يَذَهَبُ العِلمُ، وَنَحنُ نَقرَأُ القُرآنَ، وَنُقرِثُهُ أَبِنَاءَنَا، وَيُقرِثُهُ أَبِنَاوُنَا أَبِنَاءَهُم إِلَى يَومِ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ زِيَادُ، إِنْ كُنتُ لَأَرَاكَ مِن أَفقهِ رَجُلٍ بِالمَدِينَةِ، أَولَيسَ هَذِهِ اليَهُودُ يَومِ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ زِيَادُ، إِنْ كُنتُ لَأَرَاكَ مِن أَفقهِ رَجُلٍ بِالمَدِينَةِ، أَولَيسَ هَذِهِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقرَوُونَ التَّورَاةَ وَالإِنجِيلَ، لَا يَعمَلُونَ بِشَيءٍ مِمّا فِيهِمَا؟»، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجه وروى التَّرمذيُّ عنه نحوه (٣).

٢٨١ ـ وكذا الدَّارميُّ عنْ أبي أمامةَ عَلَهُ.

٢٨٢ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ على قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «تَعَلَّمُوا العِلمَ وَعَلِّمُوهُ النّاسَ، تَعَلَّمُوا الفَرآنَ وَعَلِّمُوهُ النّاسَ، فَإِنِّي امرُؤٌ مَقبُوضٌ، وَالعِلمُ سَيُقبَضُ، وَتَظهَرُ

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الزُّهد، ب: ...، ح: (٢٣٨٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأخرجَه ابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: الانتفاع بالعلم والعمل به، ح: (٢٥٦).

⁽٢) البيهقيُّ في «الشُّعب»، ح: (١٧٦٣).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الفتن، ب: ذهاب القرآن والعلم، ح: (٨٤ ٠٤)، وفي «الزَّوائد»: (هذا إسنادُهُ صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ، إلاّ أنَّه منقطعٌ)، وهو في «المسند» برقم: (١٧٤٧٣)، وأخرجَه التَّرمذيُّ عن أبي الدَّرداءِ نحوَه، أبواب العلم، ح: (٢٦٥٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه الحاكمُ (٣٣٨) ووافقه الذَّهبيُّ، وله شاهدٌ عن أبي أمامةَ عند الدّارميُّ، ب: في ذهاب العلم، ح: (٢٤٦)، وهو في «المسند» (٢٢٢٩).

الفِتَنُ، حَتَّى يَختَلِفَ اثنَانِ فِي فَرِيضَةٍ لَا يَجِدَانِ أَحَدًا يَفصِلُ بَينَهُمَا»، رواهُ الدّارميُّ والدَّارقطنيُّ (١).



⁽۱) الدّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: الاقتداء بالعلماء، ح: (۲۲۷)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الفرائض، ب: الأمر بتعليم الفرائض، ح: (۲۲۷)، وصحَّحَه الحاكمُ (۷۹۰۰) ووافقَه الذَّهبيُّ، وهو عند التَّرمذيِّ مختَصرًا عن أبي هريرة، برقم: (۲۰۹۱).

⁽٢) الدَّارميُّ في المقدِّمة واللَّفظُ له، ب: البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السُّنن، ح: (٥٧٥)، وأحمدُ، ح: (١٠٤٧٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٨٤): (رواهُ أحمدُ والبزّار كما في [كشف الأستار برقم: ١٧٦] ورجالُه موثَّقون).

ولم يخمس^(۱).

٥٢٠٨ - وَعَن عُمَرَ ﷺ قَالَ: (كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، مِمَّا لَمْ يُوجِفِ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلا رِكَابٍ، فَكَانَت (٢) لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خَاصَّةً، يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهَا نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجعَلُ (٣)مَا بَقِيَ فِي السِّلاحِ وَالكُرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللهِ)، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٤).

٥ ٢٠٩ - وَعَن مَالِكِ بِنِ أُوسِ بِنِ الحَدَثَانِ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ ﷺ يَومًا الفَيءَ، فَقَالَ:
 (مَا أَنَا(٥) بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا أَنَّا عَلَى مَنَا ذِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷺ،

وكان رأي عمر أنَّ الفيءَ لا يخمَّس كما تخمَّس الغنيمة، بل تكون بجملته معدَّة لمصالح المسلمين ومجعولة لنوائبهم على تفاوت درجاتهم وتفاوت طبقاتهم، وإليه ذهب عامَّة أهل الفتوى غير الشَّافعيُّ؛ فإنَّه كان يرى أنْ يخمَّس الفيءُ، ويصرف أربعة أخماسه إلى المقاتلة والمصالح)، التقطته من «المرقاة». م

- (٤) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: التَّفسير، سورة البحشر، ب: ﴿ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، ﴾ [الحشر: ٧]، ح: (٤٨٨٥)، ومسلمٌ، ك: الجهاد والسَّير، ب: حكم الفيء، ح: (٤٧٥).
- (٥) قولُه: (ما أنا بأحقَّ بهذا... إلخ): في (أحقً) إشارةٌ إلى أنَّه همه ليس أحقَّ به، كما كان عليه الصلاة والسلام أحقَّ به. قولُه: (من كتاب الله همه): حالٌ من منازلنا؛ أي: حاصلةٌ منه، والأظهر أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ؛ أي: لكنْ نحن على منازلنا ومراتبنا المبيَّنة من كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ ﴾ [الحشر: ١٨]؛ الآياتِ الثَّلاث، وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّنِعُونَ لَا الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْهَارِ ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ الآية، وغيرهما من الآيات الدَّالة على=

⁽۱) كذا في «الهداية في شرح بداية المبتدي» ت: بكداش (٤/ ٢٣٤)، ولم أجده صريحًا إلا عن عمر وقد سلف لفظه قبل، وانظر «إعلاء السنن» ب: لا تخمَّس الجزية.

⁽٢) قولُه: (فكانت لرسول الله ﷺ خاصة... إلخ): قال ابن الهمام: (معناه أنَّ التَّصُّرُفَ فيها كان إليه كيف شاء). م

⁽٣) قولُه: «ثمَّ يجعل ما بقي في السَّلاح والكراع عدَّة في سبيل الله»: قال ابن الهمام: (ما أوجف المسلمون عليه من أموال الحرب بغير قتالٍ يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج، وكذا الجزية من عمارة القناطر والجسور وسدِّ الثغور وكري الأنهار العظام التي لا ملك لأحدٍ فيها كسيحون وجيحون والفرات ودجلة، وإلى أرزاق القضاة والمحاسبين والمعلِّمين والمقاتلة، وحفظ الطَّريق من اللُّصوص، فلا يختصُّ به، ولا بشيءٍ منه أحدٌ، قالوا: وهي مثل الأراضي التي أجلوا أهلها عنها والجزية، ولا خمس في ذلك عندنا.



وَقَسْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ، وَالرَّجُلُ وَبَلَاؤُهُ، وَالرَّجُلُ وَعِيَالُهُ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(١).

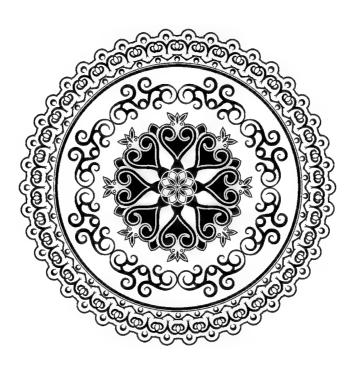
٠٢١٠ وَعنهُ قَالَ: كَانَ فِيمَا (٢) احتجَّ فيهِ عُمَرُ ﷺ أَنْ قَالَ: (كَانَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَايَا: بَنُو النَّضِيرِ وخيبرُ وفَدَكُ، فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِنَوَائِيهِ، وَأَمَّا فَدَكُ؛ فَكَانَتْ حَبْسًا لِإَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَأَمَّا (٣) خَيبَرُ؛ فَجَزَّ أَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلاثَةَ أَجْزَاءٍ: جُزْ أَيْنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَجُزْءًا نَفَقَةً لِأَهْلِهِ، فَمَا فَضُلَ

= تفاوت منازل المسلمين.

وقولُه: (وقَسْمِ رسولِه ﷺ) بالجرِّ: عطفٌ على كتاب الله؛ أي: ومن قسمه ممَّا كان يسلكه ﷺ من مراعاة التَّمييز بين أهل بدرٍ وأصحاب بيعة الرِّضوان وذوي المشاهد الذين شهدوا الحروب وبين المعيل وغيره المشار إليه بقوله: «فالرَّجل وقدمه»؛ أي: سبقُه في الإسلام.

وقولُه: (والرجل وبلاؤه): والمراد مشقّته وسعيه، (والرَّجل وعياله)؛ أي: ممَّن يمونه، (والرَّجل وحاجته)؛ أي: مقد رَّا حاجته، (فالرَّجل وقدمه): على وجه التَّفسير لقوله: (إلا أنَّا على منازلنا... إلخ)، قال التُّوربشتيُّ: كان رأي عمر هُ أنَّ الفيء لا يخمَّس، وأنَّ جملتَه لعامَّة المسلمين يصرف في مصالحهم لا مزيَّة لأحدٍ منهم على آخرَ في أصل الاستحقاق، وإنَّما التَّفاوت في التَّفاضل بحسب اختلاف المراتب والمنازل، وذلك إمَّا بتنصيص الله تعالى على استحقاقهم، كالمذكورين في الآية خصوصًا، منهم من كان من المهاجرين والأنصار؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّنِيقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَجِينَ وَالْأَنصارِ ﴾ [النوبة: ١٠٠]، أو بتقديم الرَّسول ﷺ وتفضيله إمَّا لسبق إسلامه، وإمَّا بحسن بلائه، وإمَّا لشدة احتياجه وكثرة عياله، التقطه من «المرقاة». م

- (۱) أبو داود واللَّفظ له، ك: الخراج، ب: فيما يلزم الإمام من أمر الرَّعيَّة، ح: (۲۹۰)، وأحمد: (۲۹۲)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (۲/۲۶).
- (٢) قولُه: (كان فيما احتج به عمر الله ... إلخ): (أي: استدلَّ به على أنَّ الفيءَ لا يخمَّس، وذلك بمحضرٍ من الصَّحابة ولم ينكروا عليه)، قاله في «المرقاة». م
- (٣) قولُه: (وأمَّا خيبر؛ فجزَّ أها رسول الله ﷺ ثلاثة أجزاء... إلخ): في «شرح السنة»: إنَّما فعل النَّبيُ ﷺ ذلك؛ لأنّ خيبر كانت لها قرى كثيرةٌ فتح بعضها عنوة، وكان للنّبي ﷺ منها خمس الخمس، وفتح بعضها صلحًا من غير قتالٍ وإيجاف خيلٍ وركابٍ، وكان فيئًا خالصًا لرسول الله ﷺ، يضعه حيث أراه الله تعالى من حاجته ونوائبه ومصالح المسلمين، فاقتضت القسمة والتَّعديل أنْ يكون الجميع بينه وبين الجيش أثلاثًا، كذا في «المرقاة». م





وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُونَ أَن يَنَطَهَ رُواً وَاللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَهِّرِينَ ﴾ [التّوبة: ١٠٨].

٢٨٤ عنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِفتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحرِيمُهَا التَّكبِيرُ،
 وَتَحلِيلُهَا التَّسلِيمُ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والدّارميُّ(١).

٧٨٥ ـ وَعنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِفتَاحُ الجَنَّةِ (٢) الصَّلَاةُ، وَمِفتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»، رواهُ أحمدُ (٣).

٢٨٦ ـ وَعَنْ شَبِيبٍ أَبِي رَوحٍ عَنْ رَجُلٍ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الصَّبِحِ، فَقَرَأَ الرُّومَ فَالتَبَسَ عَلَيهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُصَلُّونَ مَعَنَا لَا يُحسِنُونَ الطُّهُورَ، فَإِنَّمَا الصُّبِحِ، فَقَرَأَ الرُّومَ فَالتَبَسَ عَلَيهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُصَلُّونَ مَعَنَا لَا يُحسِنُونَ الطُّهُورَ، فَإِنَّمَا يَلِبُسُ عَلَينَا القُرآنَ أُولَئِكَ»، رواهُ النَّسَائيُّ (٤).

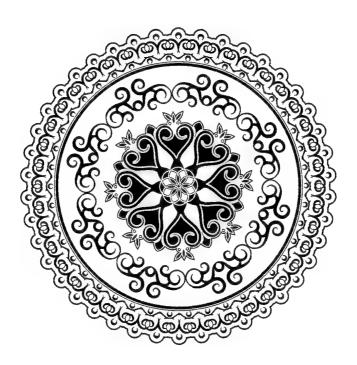


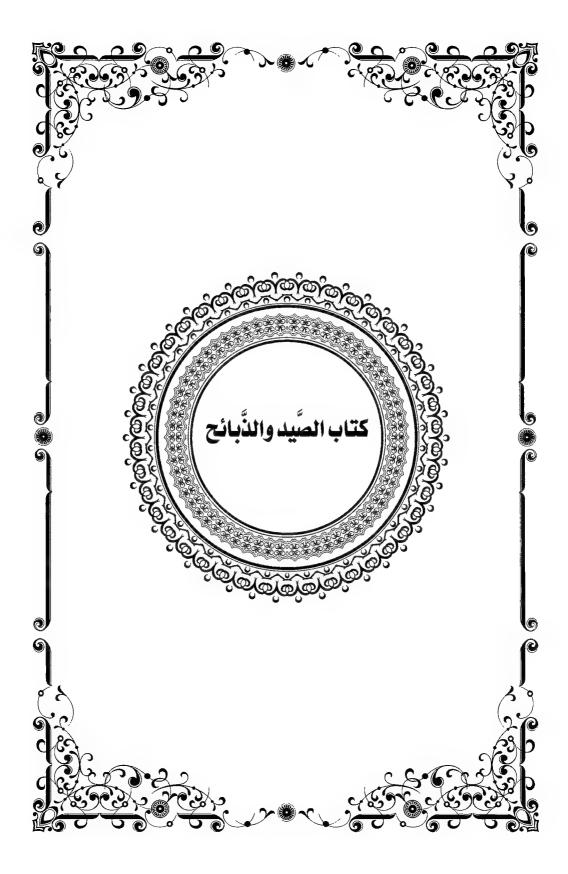
⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: فرض الوضوء، ح: (۲۱)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ مفتاحَ الصَّلاةِ الطُّهورُ، ح: (٣)، وقال: (هذا الحديثُ أصحُّ شيءٍ في هذا الباب وأحسنُ)، وحسَّنه البغويُّ في «شرح السُّنَة» (٣/ ١٧)، وحسَّنه النَّوويُّ في «الخلاصة» برقم: (١٠٥١).

⁽٢) قولُه: «مفتاحُ الجنَّةِ الصَّلاةُ»: (أي: مفتاحُ درجاتِها، وإلَّا فقد تقدَّمَ أنَّ مفتاحَها كلمةُ التَّوحيد)، «المرقاة» (١/ ٣٥٣). م

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٤٦٦٢)، وحسَّنَ ابنُ حجرِ الهيثمي سندَه كما في «المرقاة» (١/ ٣٥٣)، وأخرجَه التَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ مفتاح الصَّلاةِ الطُّهورُ، ح: (٤)، وقال ابنُ العربيِّ في «عارضة الأحوذيِّ» (/ ١٦/١٥): (إنَّ أصحَّ شيءٍ في هذا الباب وأحسنَ حديثُ جابرٍ).

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: القراءة في الصُّبح بالرُّوم، ح: (٩٤٨)، وحسَّنَ ابنُ حجر سنده كما في=





٢٨٩ ـ وَعَنْ أَبِي هريرة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَلاَ أَدُنُّكُم عَلَى مَا يَمحُو اللهُ بِهِ الخَطَايَا،
 وَيرفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِسبَاغُ الوُضُوءِ عَلَى المَكَارِهِ، وَكَثرَةُ الخُطَا إِلَى المَسَاجِدِ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ»، وَفِي حَدِيث مَالكِ بنِ أَنَسٍ: «فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، وَفِي حَدِيث مَالكِ بنِ أَنَسٍ: «فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ،
 فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ»، رَدَّدَ مَرَّتَينِ، رواهُ مسلمٌ (۱) وفي روايةِ التِّرمذيِّ «ثَلَاثًا» (۲).

٢٩٠ وعنْ عُثمَانَ بنِ عَفّانَ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّاً فَأَحسَنَ الوُضُوءَ؛ خَرَجَت خَطَايَاهُ مِن جَسَدِهِ، حَتَّى تَحْرُجَ مِن تَحتِ أَظفَارِهِ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

٢٩١ ـ وَعَنْ أَبِي هريرة هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ العَبدُ المُسلِمُ ـ أَوِ المُؤمِنُ ـ فَغَسَلَ وَجهَهُ * خَرَجَ مِن وَجهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيهَا بِعَينِهِ مَعَ المَاءِ ـ أَو مَعَ آخِرِ قَطرِ المَاءِ ـ ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيهِ * خَرَجَ مِن يَدَيهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتهَا يَدَاهُ مَعَ المَاءِ ـ أَو مَعَ آخِرِ قَطرِ المَاءِ ـ ، فَإِذَا غَسَلَ رِجلَيهِ * يَدَيهِ * خَرَجَ مِن يَدَيهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتهَا يَدَاهُ مَعَ المَاءِ ـ أَو مَعَ آخِرِ قَطرِ المَاءِ ـ حَتَّى يَحْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ » ، رواهُ مسلم "(٤).

٢٩٢ ـ وَعَنْ عُثمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنِ امرِئٍ مُسلِمٍ تَحضُرُهُ صَلاةٌ مَكتُوبَةٌ فَيُحسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلّا كَانَت كَفّارَةً لِمَا قَبلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَم يُؤتِ كَبِيرَةً ، وَذَلِكَ فَيُحسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلّا كَانَت كَفّارَةً لِمَا قَبلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَم يُؤتِ كَبِيرَةً ، وَذَلِكَ

⁼ الطُّهارة، ب: ما جاء في الطُّهور، ح: (٢٥٤)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽١) مسلمٌ، ك: الطُّهارة، ب: فضل إسباغ الوضوء على المكاره، ح: (٥٨٨/٥٨٧).

قولُه: «إسباغُ الوضوء»: (إتمامُه، «والمكارهُ»: تكونُ بشِدَّة البرد وألم الجسم ونحو ذلك، «كثرةُ الخطا»: تكون ببُعد الدَّار، وكثرة التَّكرار، وانتظار الصَّلاة بعد الصَّلاة)، «شرح النَّوويِّ على مسلم» (٣/ ١٤١).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: في إسباغ الوضوء، ح: (٥٢)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وهو في «الموطَّأ»، ب: انتظار الصَّلاة والمشي إليها، ح: (٥٥).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: خروج الخطايا مع ماء الوضوء، ح: (٥٧٨).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: خروج الخطايا مع ماء الوضوء، ح: (٥٧٧).

الدَّهرَ كُلُّهُ"، رواهُ مسلمٌ(١).

79٣ ـ وَعَنهُ هَ أَنَّهُ تَوَضَّا فَأَفرَغَ عَلَى يَدَيهِ ثَلاثًا، ثُمَّ تَمَضَمَضَ وَاستَنثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجههُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسرَى إِلَى المَرفَقِ ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسرَى إِلَى المَرفَقِ ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَهُ اليُمنَى ثَلاثًا، ثُمَّ اليُسرَى ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا نَحو وضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: (أَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا نَحو وضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: (مَا يَقَدَّمُ مِن ذَنبِهِ هُ اللهُ عَلَى المُوفِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَينِ لا يُحَدِّثُ نَفسَهُ فِيهِمَا بِشَيءٍ اللهُ عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ »، همَن وَفظُه للبخاريُ (٢).

٢٩٤ ـ وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «مَا مِن مُسلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ وُضُوءَهُ،
 ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَينِ، مُقبِلًا عَلَيهِمَا بِقَلبِهِ وَوَجِهِهِ؛ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٧٩٥ ـ وَعَنْ عُمَرَ بِنِ الخَطّابِ ﴿ قَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «مَا مِنكُم مِن أَحَدِ يَتَوَضَّأُ فَيُبلِغُ ـ أَو فَيُسبغُ ـ الوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَأَنَّ محمَّدًا عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ ، _ وفي روايةٍ: «أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَأَنَّ محمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ » _ إِلّا فُتِحَت لَهُ أَبوَابُ الجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشهَدُ أَنَ محمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ » _ إِلّا فُتِحَت لَهُ أَبوَابُ الجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ ، لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشهَدُ أَنَ محمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ » _ إِلّا فُتِحَت لَهُ أَبوَابُ الجَنَّةِ الثَّمَانِيةُ ، يَدُخُلُ مِن أَيِّهَا شَاءَ ، رواهُ مسلمٌ (٤) . وزادَ التِّرمذيُّ: «الله م اجعلنِي مِنَ التَّوّابِينَ ، وَاجعلنِي مِن اللهُ عَلمُ اللهُ وَاللهُ مَا المُتَطَهِّرِينَ » (٥).

⁽۱) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: فضل الوضوء والصَّلاة عقبه، ح: (٥٤٣). قولُه: «وذلك الدَّهرَ كلَّه»: (أي: مستمرٌّ بجميع الزَّمان)، «شرح السُّيوطيِّ على مسلم» (٢/ ١٧).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّوم، ب: سواك الرَّطب واليابس للصّائم، ح: (١٩٣٤)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: صفة الوضوء وكماله، ح: (٥٣٨).

قولُه: «لا يحدِّثُ نفسه فيهما بشيءٍ»؛ أي: لا يجري في قلبه وسوسةٌ بأمر دنيويٌّ، وذلك يكون بالإقبال عليها بالقلب والبدن.

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: الطّهارة، ب: الذِّكرِ المستحبِّ عقب الوضوء، ح: (٥٥٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الذِّكرِ المستحبِّ عقب الوضوء، ح: (٥٥ / ٥٥٥).

⁽٥) التّرمذيُّ، أبواب الطّهارة، ب: ما يُقالُ بعد الوضوء، ح: (٥٥)، وأعلَّه بالاضطراب، قال ابنُ حجرٍ في «التّلخيص»=

تعالى: ﴿ حُرِمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَالدَّمُ وَلَحَمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُودَةُ وَٱلْمُتَرَدِيَةُ وَالنّطِيحَةُ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُودَةُ وَٱلْمُتَرَدِيَةُ وَالنّطِيحَةُ وَمَا أَكُلُ ٱلسّبُعُ ﴾ [المائدة: ٣]، وقولِه تعالى: ﴿ وَيُحْرِمُ (١) عَلَيْهِمُ ٱلْخَبْبِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٥٢١٥ - عَن عَدِيِّ بِنِ حَاتِم ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا (٢) أَرسَلتَ كَلبَكَ؛ فَاذكُرِ اسمَ اللهِ،

(١) قولُه: ﴿ وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ مُ ٱلْخَبْهِ عَ ﴾: (وفيه دليلٌ على حرمة ما سوى السَّمك من حيوان البحر؛ لأنَّ كلَّها خبيثٌ، فيكون ردًّا على الشَّافعيِّ رحمه الله في حليَّة جميع حيوان البحر)، كذا في «التفسيرات الأحمدية». م

(٢) قولُه: «إذا أرسلْتَ كلبَكَ... إلخ»: قال في «الهداية»: وإذا أرسل كلبه المعلَّم أو بازيَّه، وذكر اسم الله تعالى عند إرساله، فأخذ الصَّيد وجرحه، فمات؛ حلَّ أكله؛ لِما روينا من حديث عديٍّ هُهُ؛ ولأنَّ الكلبَ أو البازيَّ آلةٌ، والنَّبع لا يحصل بمجرَّد الآلة إلا بالاستعمال، وذلك فيها بالإرسال، فنزً ل منزلة الرَّمي وإمرار السِّكِين، فلا بدَّ من التَّسمية عنده، ولو تركه ناسيًا؛ حلَّ أيضًا على ما بيَّنَاه، وحرمة متروكِ التَّسمية عامدًا في الدَّبائح، ولا بدَّ من الجرح في ظاهر الرِّواية، والفتوى عليه ليتحقَّق الذَّكاةُ الاضطراريُّ، وهو الجرح في أيِّ موضع كان من البدن، بانتساب ما وجد من الآلة إليه بالاستعمال، وفي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَمْتُهُ مِينَ ٱلْبَوَارِحِ ﴾ [المائدة: ٤] ما يشير إلى اشتراط الجرح؛ إذ هو من الجرح؛ بمعنى: الجراحة في تأويل، فيحمل على الجارح الكاسب بنابه ومخلبه، ولا تنافي، وفيه أخذُ باليقين، وعن أبي يوسف رحمه الله أنَّه لا يشترط رجوعًا إلى التَّأويل الأوَّل، وجوابُه ما قلنا، فإنْ أكل منه الكلب أو الفهد؛ لم يؤكل، وإنْ أكل منه البازيُّ؛ أكل، والفرق أنَّ بدن البازيُّ لا يحتمل الضَّرب، وبدن الكلب يحتمل، فيضرب ليتركه، وإنَّ آلَ منه البازيُّ؛ أكل، والفرق أنَّ بدن البازيُّ متوحِّشُ متنفِّر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أمَّا الكلب؛ فهو ألوفٌ يعتاد آية التَّعليم تركُ ما هو مألوفه عادةً، والبازيُّ متوحِّشُ متنفِّر، فكانت الإجابة آية تعليمه، أمَّا الكلب؛ فهو ألوفٌ يعتاد الانتهاب، فكان آية تعليمه ترك مألوفه، وهو الأكل والاستلاب.

وقولةُ: «فإن أكلَ منه الكلبُ... إلخ»: هو مؤيَّلٌ بما رويناه من حديث عديٍّ ، فه و حجَّةٌ على مالكِ رحمه الله وعلى الشَّافعيّ رحمه الله في قوله القديم في إباحة ما أكل الكلب منه، اه.

وقال في «نتائج الأفكار»: فإنْ قيل: روى أبو ثعلبة الخشني هذه أنّه عليه السلام قال في صيد الكلب: «وإنْ أكلَ منه»، وذلك دليلٌ واضحٌ لمالكِ والشَّافعيّ، قلت: رواية أبي ثعلبة معارَضةٌ بحديث عديًّ، وحديث عديًّ مرجَّحٌ على حديث أبي ثعلبة؛ لأنّه حديث يحلُّ ما أكل منه الكلب، وحديث عديًّ يحرِّ م ما أكل الكلب منه، وقد عرف في أصول الفقه أنَّ المحرِّم يرجَّح على المُحِلِّ عند التَّعارض، فيجعل ناسخًا له، فوجب العمل بحديث عديًّ دون حديث أبي ثعلبة، أنَّ المحرِّم يرجَّح على المُحِلِّ عند التَّعارض، فيجعل ناسخًا له، فوجب العمل بحديث عديًّ دون حديث أبي ثعلبة، انتهى، وفي «الهداية»: وإنْ أدرك المرسل والصَّيد حيًّا؛ وجب عليه أنْ يذكيه، وإنْ ترك تذكيته حتى مات؛ لم يؤكل، وكذا البازيُّ والسَّهم؛ لأنَّه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل؛ إذ المقصود هو الإباحة ولم تثبت قبل موته، فبطل =

فَإِنْ أَمسَكَ عَلَيكَ فَأَدرَكَتَهُ حَيًّا؛ فَاذبَحهُ، وَإِن أَدرَكَتَهُ قَد قَتَلَ وَلَم يَأْكُل مِنهُ؛ فَكُلهُ، وَإِنْ أَكَلَ؛ فَلا تَأْكُل، فَإِنْ أَكَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ وَجَدتَ مَعَ كَلِيكَ كَلبًا غَيرَهُ وَقَد قَتَلَ؛ فَلا تَأْكُل، فَإِنَّكَ لا تَدرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ، وَإِذَا فَإِنَّمَا أَمسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنْ وَجَدتَ مَعَ كَلبِكَ كَلبًا غَيرَهُ وَقَد قَتَل؛ فَلا تَأْكُل، فَإِنَّكَ لا تَدرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ، وَإِذَا رَمَيتَ (١) بِسَه وِكَ؛ فَكُل إِن شِئتَ، وَإِن رَمَيتَ (١) بِسَه وِكَ؛ فَكُل إِن شِئتَ، وَإِن وَجَدتَهُ (٢) غَريقًا فِي المَاءِ؛ فَكُل تَأْكُل»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (٣).

⁼ حكم البدل، وإنْ خنقه الكلب ولم يجرحه؛ لم يؤكل؛ لأنَّ الجرح شرطٌ على ظاهر الرَّواية، وإنْ شاركه كلبٌ غيرُ معلَّم أو كلبُ مجوسيِّ أو كلبٌ لم يذكر اسم الله عليه _يريد به عمدًا _؛ لم يؤكل؛ لِما روينا في حديث عديٍّ هُهُ؛ ولأنَّه اجتمع المبيح والمحرِّمُ فيغلَّب جهة الحرمة نصًّا أو احتياطًا. م

⁽۱) قولُه: «وإذا رميْتَ بسهمك... إلخ»: يعني: إذا وقع سهمٌ بصيدٍ فتحامل الصَّيدُ؛ أي: تكلَّف المشي أو الطَّيران بمشقَّة مع وقوع السَّهم فيه، وغاب عن النَّظر؛ فإنْ لم يقعد الرَّامي عن الطَّلب ولم يزَلْ في طلبه حتى وجده ميتًا؛ فهو حلالٌ، وإنْ قعد هو عن طلبه ثم أصابه ميتًا؛ لا يحلُّ؛ لقوله ﷺ لأبي ثعلبة: «إذا رميْتَ سهمَكَ فغاب ثلاثَة آيًامٍ»، وفي هذه الرواية: «غاب عنك يومًا، فأدركُته فكله مالم ينتن»، وروي أنَّه ﷺ كره أكل الصَّيد إذا غاب عن الرَّامي، وقال: «لعلَّ هوامَّ الأرض قتلته»، فيحمل هذا على ما إذا قعد عن طلبه، والحديث الأوَّل على ما إذا لم يقعد؛ ولأنَّه يحتمل أنْ يموت بسبب آخر، فيعتبر فيما يمكن التَّحرُّز عنه؛ لأنَّ الموهوم في المحرَّمات كالمتحقِّق، وسقط اعتباره فيما لا يمكن التَّحرُّز عنه للضَّرورة؛ لأنَّ الاعتبارَ فيه يؤدِّي إلى سدِّباب الاصطياد، وهذا لأنَّ الاصطياد يكون غالبًا في البراري، وتواري الصَّيد فيها غالبٌ، فما لم يقعدْ عن طلبه حلَّ أكلُه دفعًا للضَّرورة، ولا ضرورة فيما إذا اشتغل بعملٍ آخرَ فيحرم، وهو القياس في الكلِّ، إلا أنَّنا تركناه للضَّرورة فيما لا يمكن التَّحرُّز عنه، وبقي على الأصل فيما يمكن، ويشترط للحلَّ أنْ لا يوجد جراحةٌ سوى جراحةِ سهمه، هذا حاصل ما في شروح «الكنز». م

⁽٢) قولُه: «وإن وجدْتَه غريقًا... إلخ»: قال في «الهداية»: وإذا رمى صيدًا فوقع في الماء أو وقع على سطحٍ أو جبلِ ثم تردًى منه إلى الأرض؛ لم يؤكل؛ لأنّه المتردِّية، وهو حرامٌ بالنَّصِّ؛ ولأنّه احتمل الموت بغير الرَّمي، إذ الماء مهلكٌ، وكذا السُّقوط من علوِّ، يؤيِّد ذلك قولُه ﷺ لعديٍّ هه: «وإنْ وقعتْ رميتك في الماء؛ فلا تأكل؛ فإنّك لا تدري أنَّ الماءَ قتله أو سهمُك، وإنْ وقع على الأرض ابتداءً؛ أكل؛ لأنّه لا يمكن الاحتراز عنه، وفي اعتباره سدُّ باب الاصطياد، بخلاف ما تقدَّم؛ لأنّه يمكن التَّحرُّز عنه، فصار الأصل أنَّ سببَ الحرمة إذا اجتمعا وأمكن التَّحرُّز عمًا هو سبب الحرمة ترجَّح جهة الحرمة احتياطًا، وإنْ كان ممّا لا يمكن التَّحرُّز عنه؛ جرى وجوده مجرى عدمه؛ لأنَّ التَّكليفَ بحسب الوسع. م

⁽٣) البخاريُّ، ك: الذَّبائح، ب: الصَّيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثةً، ح: (٤٨٤)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد والذَّبائح، ب:=

٣٠١ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّأَ عَلَى طُهرٍ (١)؛ كُتِبَ لَهُ عَشرُ حَسَنَاتٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٣٠٢ وعنْ عَبدِاللهِ الصَّنَابِحِيِّ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: "إِذَا تَوَضَّأَ العَبدُ المُؤمِنُ فَمَضمَضَ؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن أَيْفِه، فَإِذَا غَسَلَ وَجهَهُ؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن وَيهِ، وَإِذَا استَنثَر؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن أَيْفِه، فَإِذَا غَسَلَ وَجهَهُ؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن يَديهِ، حَتَّى تَحرُجَ مِن وَجهِه، حَتَّى تَحرُجَ مِن تَحتِ أَشْفَارِ عَينيه، فَإِذَا غَسَلَ يَديه؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن يَديهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَديه؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن يَديه، فَإِذَا غَسَلَ تَحرُجَ مِن تَحتِ أَظْفَارِ يَديهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِه؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن رَأْسِه؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن رَأْسِه؛ فَإِذَا غَسَلَ رِجليهِ، قَالَ: "ثُمَّ كَانَ مَشيهُ إِلَى رِجليه؛ خَرَجَتِ الخَطَايَا مِن رِجليهِ، وَاهُ مَالكُ مرسلًا (٣).

٣٠٣ - وَعَنْ أَبِي هريرةَ عَهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَتَى المَقبُرةَ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيكُم دَارَ قَومٍ مُؤمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُم لَاحِقُونَ، وَدِدتُ أَنَّا قَد رَأَينَا إِخوَانَنَا»، قَالُوا: أَوَلَسنَا إِخوَانَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنتُم

^{= (}١/ ١٨١) والدَّارميُّ، ب: ما جاء في الطُّهور، ح: (٦٨١).

قولُه: «استقيموا»: قال القاضي: (الاستقامةُ اتّباعُ الحقّ، والقيامُ بالعدلِ، وملازمةُ المنهجِ المستقيمِ)، ذكره الطّيبيُ، «ولنْ تحصوا»: (أي: لن تطيقوا أنْ تستقيموا حقّ الاستقامةِ؛ لأنّ ذلك خطبٌ عظيمٌ، وتوفية حقّها على الدّوام عسرٌ)، «المرقاة» (١/ ٣٥٢).

⁽۱) قولُه: «من توضَّأ على طهر»: (ومن الآداب أنْ يتوضَّأ على الوضوء). قالَه في «المنية»، وقال في «ردِّ المحتار» ط: الفرفور (١/ ٣٩٨): (وإنَّما يستحبُّ الوضوءُ إذا صلَّى بالوضوء الأوَّل صلاةً أو عمل عملًا ممّا هو المقصودُ من شرعيَّته، كسجدة التَّلاوة ومسِّ المصحف). كذا في «الشَّرعة» (ص: ٨٣) والقنية. اه. م

⁽٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الرَّجل يجدِّد الوضوءَ من غير حدثٍ، ح: (٦٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: الوضوء لكلِّ صلاةٍ، ح: (٩٩)، وضعَّفَه، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١/ ٢١٠): (وأمَّا ابنُ السَّكنِ فأخرجَه في السُّنن الصِّحاح المأثورة).

⁽٣) مالكٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: جامع الوضوء، ح: (٨٤)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: مسح الأذنين معَ الرَّأسِ، ح: (١٠٣)، وحسَّنَ ابنُ حجرِ الهيثميُّ سندَه كما في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٥٥).

أَصحَابِي، وَإِخوَانُنَا الَّذِينَ لَم يَأْتُوا بَعدُ»، فَقَالُوا: كَيفَ تَعرِفُ مَن لَم يَأْتِ بَعدُ مِن أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «أَرَأَيتَ لَو أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيلٌ غُرُّ مُحَجَّلَةٌ بَينَ ظَهرَي خَيلٍ دُهمٍ بُهمٍ أَلَا يَعرِفُ خَيلَهُ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّهُم يَأْتُونَ غُرَّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُم عَلَى الحَوضِ»، رواهُ مسلمٌ(١٠).

3 ٣٠٤ وَعَنْ أَبِي الدَّرِدَاءِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَيْ عَنْ اللهُ عَلَى عَنْ اللهُ عَلَى عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ



⁽١) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: استحباب إطالة الغرَّة، ح: (٥٨٤).

قولُه: «بين ظهرَي»: (بين ظهرَي: معناه: بينَهما، «الدُّهم»: جمعُ أدهم، وهو الأسود، و «البهم»: فقيل السُّودُ أيضًا، وقيل: البهمُ الذي لا يخالطُ لونُه لونًا سواه، سواءٌ كان أسودَ أو أبيضَ أو أحمرَ، بل يكون لونُه خالصًا، «وأنا فرطُهم على الحوض»؛ أي: أنا أتقدَّمُهم على الحوض)، «شرح النَّوريِّ على مسلم» (٣/ ١٣٩).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢١٧٣٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١٠/ ٣٤٤): (رجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح، غيرَ ابنِ لهَيعةَ، وهو ضعيفٌ، وقد وُثِّقَ)، وأخرجَه الحاكمُ وقرنَ بأبي الدَّرداء أبا ذرِّ (٣٧٨٤) وصحَّحه ووافقَه الذَّهبيُّ.

رميته بالأمس وكنت في طلبه، حتى هجم عليَّ اللَّيلُ فقطعني عنه، ثم وجدته اليوم، فقال عليه السلام: «إنَّه غاب عنك ولا أدري لعلَّ بعض الهوامِّ أعانك عليه، لا حاجة لي فيه» (١).

٢٢٢٥ ـ وروي عن ابن عبَّاسٍ ، أنه سُئِلَ عن ذلك، فَقَالَ: (كُل مِمَّا أَصمَيتَ، وَدَع مَا أَنمَيتَ)(٢).

قال أبو يوسف رحمه الله: الإصماء: ما عاينه، والإنماء ما توارى عنه، وقال هشامٌ عن محمَّدِ رحمه الله: الإصماء ما لم يتوارَ عن بصرك، والإنماء ما توارى عن بصرك إلا أنَّه أقيم الطَّلبُ مقام البصر للضَّرورة (٣٠).

٥٢٢٣ ـ وَعَن أَبِي تَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: قُلتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ (١)، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ،

المسألة الثَّانية عن الصَّيد بالقوس وبالكلب المعلَّم وغير المعلَّم، فأجاب بقوله: «وما صدْتَ» إلى آخره، ويستفاد=

⁽١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٥/ ٥٩)، وينظر رقم الحديث: (٥١٥١ - ٥١٥١).

⁽٢) عبد الرَّزَّاق، ح: (٨٤٥٥)، وابن أبي شيبة، ك: الصَّيد، ب: الرَّجل يرمي الصَّيد ويغيب عنه، ح: (٢٠٠٣٦)، وأخرجه الطَّبرانيُّ مرفوعًا في «المعجم الأوسط»: (٥/ ٣٥٦)، ح: (٥٥٤٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: (٤/ ١٦٢): (رواه الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه عباد بن زيادٍ بفتح العين و قَقه أبو حاتم وغيره، وضعَفه موسى بن هارونَ وغيره).

⁽٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٥/ ٥٩).

⁽٤) قولُه: (يا نبيّ الله إنّا بأرضِ قومٍ أهلِ الكتاب، أفنأكل في آنيتهم... إلخ): استفتى أبو ثعلبة المذكورُ رسول الله على مسألتين: الأولى: عن الأكل في آنية أهل الكتاب، فأجاب النّبيُ على بقوله: «فإنْ وجدتم غيرها؛ أي: غير آنية أهل الكتاب؛ فلا تأكلوا فيها، وإلا؛ فاغسلوها وكلوا فيها»، وهذا التّفصيل يقتضي كراهة استعمالها إنْ وجد غيرها، مع أنَّ الفقهاة قالوا بجواز استعمالها بعد الغسل بلا كراهة، سواءٌ وجد غيرها أو لا، وأجيب بأنَّ المراد النّهي عن الآنية التي يطبخون فيها لحوم الخنازير ويشربون فيها الخمور، وإنّما نهى عنها بعد الغسل للاستقذار وكونها معدَّة للنّجاسة، ومراد الفقهاء أواني الكفار التي ليست مستعملة في النّجاسات غالبًا، قلت: التّحقيقُ في هذا أنَّ في حديث أبي ثعلبة هذا ترجيحَ الظّاهر على الأصل؛ لأنَّ الأصلَ في آنية أهل الكتاب والمجوس الطّهارة، ومع هذا فقد أمر بغسلها عند عدم وجود غيرها، والصّحيح أنَّ الحكم للأصل حتى تتحقَّق النّجاسة، ثم يحتاج إلى الجواب عن الحديث، فأجيب بجوابين أحدها: أنَّ الأمرَ بالغسل للاحتياط والاستحباب، والثاني: أنَّ المرادَ بالحديث حالةِ تحقُّق نجاستها، ويدلُّ عليه قوله في رواية أبي داود: إنَّا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيتهم الخمر، فقال رسول الله عني: رواية أبي داود: إنَّا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيتهم الخمر، فقال رسول الله عني: «إنْ وجذتُم غيرها؛ فكلوا فيها واشربوا، وإنْ لم تجدوا غيرها؛ فاغسلوها بالماء وكلوا وشربوا»، فافهم.

أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ وَبِكَلْبِي المُعَلَّمِ وَبِكَلْبِي الصَّعَلَّمِ وَبِكَلْبِي الصَّعَلَمِ وَبِكَلْبِي الصَّعَلَمِ وَبِكَلْبِي الصَّعَلَمِ وَبِكَلْبِي الصَّعَلَمِ اللهِ الْمَعَلَّمِ وَمَا صَدْتَ بِكَلْبِكَ المُعَلَّمِ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ؛ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ المُعَلَّمِ، فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ؛ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ المُعَلَّمِ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ؛

٥٢٢٤ - وفي رواية التَّرمذيِّ: قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا أَهْلُ سَفَرٍ نَمُرُّ بِاليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالمَجُوسِ، فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا؛ فَاغْسِلُوهَا بِالمَاءِ، ثُمَّ كُلُوا فِيهَا

منه أحكامٌ، الأوَّل: فيه جواز الصَّيد بالقوس إذا ذكر اسم الله عليه، وفي رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه أنَّ أعرابيًّا يقال له: أبو ثعلبة قال: يا رسول الله، إنَّ لي كلابًا مكلَّبةً؛ الحديث، وفيه: أقني في قوسي، قال: «كل ما ردَّتْ عليكَ قوسُكَ، ذكيًّا وغير ذكحٌ»، قال: وإنْ تغيَّب عنِّي؟ قال: «وإنْ تغيَّبَ عنك، ما لم يصِلَّ أو تجدْ فيه أثرَ غير سهمك»، قولُه: «ما لم يصّل» بكسر الصَّاد المهملة واللَّام الثقيلة؛ أي: ما لم يُنتِنْ، الثَّاني: وجوب اشتراط التَّسمية، وقد مرَّت مباحثها عن قريب، الثَّالث: إنَّ الكلبَ لا بدَّ أنْ يكون معلَّمًا، فإذا صاد بكلبه المعلَّم وذكر اسم الله عند الإرسال؛ فإنَّه يؤكل، وإذا صاد بكلبِ غير معلَّم، فإنْ أدرك ذكاتَه؛ يذكَّى ويؤكل، وإلا؛ فلا يؤكل، الرَّابِع: إنَّ ذكر الكلب مطلقًا يتناول أيَّ لونٍ كان أبيضَ أو أسودَ أو أحمرَ، فيجوز بأيِّ لونٍ كان، وفيه حجَّةٌ على أحمدَ حيث لا يجوِّز بالكلب الأسود وإنْ كان معلَّمًا، الخامس: إنَّ فيه شرطين: كونُ الكلب معلَّما والتَّسمية، فإذا أرسل كلبًا غيرَ معلَّم أو أرسل معلَّمًا بغير تسميةٍ أو وجدَ كلبًا قد صادَ من غير إرسالٍ؛ فلا يحلُّ صيدُه، إلا بأنْ يدركه فيه حياةٌ مستقرَّةٌ، ثم يذكِّيه، قالَه في «عمدة القاري»، وقال في «المرقاة»: ولمَّا كان السُّؤال مركّبًا من مسألتين قال مفصِّلًا في الجواب، أمَّا ما ذكرت من آنية أهل الكتاب؛ أي: ومن الأكل فيها؛ «فإن وجدُّتُمْ غيرَها؛ فلا تأكلوا فيها»؛ أي: احتياطًا؛ لقوله ﷺ: «دعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك»، وتنزُّهَا عن استعمال ظروفهم المستعملة في أيديهم ولو بعد الغسل، وتنفيرًا عن مخالطتهم على طريق المبالغة، وهذا هو التَّقوي، وما بعده حكم الفتوي، والعبرة بعموم اللَّفظ لا بخصوص السَّبب الآتي ذكرُه، «وإنْ لم تجدوا»؛ أي: غيرَها «فاغسلوها»: أمرُ وجوب إذا كان هناك غلبة الظَّنِّ على نجاستها، وأمرُ ندب إذا كان الأمر بخلاف ذلك، قاله ابن الملك، أمره ﷺ بغسل إناء الكفَّار فيما إذا تيقَّن نجاسته، وما لا؛ فكراهتُه تنزيهيَّةُ، «وكلوا فيها». م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظ له، ك: النَّبائح، ب: صيد القوس، ح: (٤٥٧٨)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: الصَّيد بالكلاب المعلَّمة، ح: (٤٩٨٣).

٣١١ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَم يَتَوَضَّأُ»، مُتَّفَقٌ عليه، وروى الطَّحاويُّ مثلَه (١١).

٣١٢ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَتِفًا، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِمِسحٍ كَانَ تَحتَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه(٢).

٣١٣ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ اللَّهِ الْنَهَا: قَرَّبَت لِلنَّبِيِّ ﷺ جَنبًا مَشُوِيًّا، فَأَكَلَ مِنهُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَم يَتَوَضَّاهُ، رواهُ أحمدُ (٣٠.

٣١٤ ـ وَعَنْ مَحَمَّدِ بِنِ المُنكَدِرِ قَالَ: دَخَلَتُ عَلَى بَعضِ أَزَوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلَتُ: حَدِّثِينِي فِي شَيءٍ مِمّا غَيَّرَتِ النَّارُ، فَقَالَت: قَلَّ مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِينَا إِلّا قَلَينَا لَهُ حَبَّةً تَكُونُ بِالمَدِينَةِ، فَيَأْكُلُ مِنهَا وَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤٠).

٣١٥ وَعَنْ أَبِي رَافِعِ ، قُ قَالَ: أَشْهَدُ لَكُنتُ أَشوِي لِرَسُولِ اللهِ ﷺ بَطنَ الشَّاةِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَم

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: من لم يتوضَّأُ من لحم الشَّاة، ح: (۲۰۷)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: نسخ الوضوء ممّا مسَّتِ النَّار، ح: (۷۹۰)، وله شواهدُ: منها عن ميمونةَ عند البخاريِّ: (۲۱۰)، ومسلم: (۷۹۰).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في ترك الوضوء ممَّا مسَّتِ النَّار، ح: (١٨٩)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الرُّخصة في ذلك، ح: (٤٨٨)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١٩٢)، وأخرجَه البخاريُّ عن عكرمة، إلَّا قولَه: (ثمَّ مسح يده بمسحِ كان تحته)، ك: الأطعمة، ب: النَّهس وانتشال اللَّحم، ح: (٤٠٤٥).

قولُه: «بمسح»: (ثوبِ من الشَّعر غليظٍ)، «حاشية السِّنديِّ على ابن ماجه» (١/ ٤٣٢).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٦٦٢٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في أكل الشِّواء، ح: (١٨٢٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: أكل ما غيَّرَت النَّار، ح: (٣٨٣)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٢٥): (رجالُه ثقاتٌ)، وأخرجَ مالكٌ نحوَه، ب: ترك الوضوء ممّا مسَّنه النَّارُ، ح: (٧٨)، ولفظُه: عن محمَّدِ بنِ المنكدرِ: أنَّ رسولَ الله ﷺ دعي لطعامٍ فقرِّبَ إليه خبزٌ ولحمٌ، فأكل منه ثمَّ توضَّأُ وصلَّى، ثمَّ أتي بفضل ذلك الطَّعام، فأكل منه، ثمَّ صلَّى ولم يتوضَّأُ.

يَتَوَضَّأ، رواهُ مسلمٌ، وروى الطَّحاويُّ نحوَه (١١).

٣١٦ وَعَنهُ هُ قَالَ: أُهِدِيَتُ لَهُ شَاةٌ فَجَعَلَهَا فِي القِدْرِ، فَذَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا رَافِعٍ»، فَقَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ يَا أَبَا رَافِعٍ»، فَنَاوَلتُهُ الذِّرَاعَ اللهِ عَلَيْ القِدْرِ، فَقَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ يَا أَبَا رَافِعٍ»، فَنَاوَلتُهُ الذِّرَاعَ الآخَرَ، ثُمَّ قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ الآخَرَ»، فَنَاوَلتُهُ الذِّرَاعَ الآخَرَ، ثُمَّ قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ الآخَرَاءَ الآخَرَ»، فَنَاوَلتُهُ الذِّرَاعَ الآخَرَ، ثُمَّ قَالَ: «نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ الآخَرَاءَ الآخَرَاءَ الآخَرَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ: «أَمَا إِنَّكَ لَو سَكَتَّ؛ لَنَاوَلتَنِي ذِرَاعًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّكَ لَو سَكَتَّ؛ لَنَاوَلتَنِي ذِرَاعًا، فَذِرَاعًا مَا سَكَتَّ»، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ فَاهُ وَغَسَلَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ عَادَ إِلَيهِم فَوجَدَ عِندَهُم لَحمًا بَارِدًا فَأَكُلَ، ثُمَّ دَخَلَ المَسجِدَ فَصَلَّى، وَلَم يَمَسَّ مَاءً، رواهُ أحمدُ (*).

٣١٧ ـ ورواهُ الدّارميُّ عنْ أبي عبيدٍ ﷺ إلَّا أنَّه لم يذكرْ: ثم دعا بماءٍ... إلى آخرِهِ.

٣١٨ ـ وَعنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنتُ أَنَا وَأَبَيُّ وَأَبُو طَلَحَةَ جُلُوسًا، فَأَكَلْنَا لَحمًا وَخُبزًا، ثُمَّ دَعَوتُ بِوَضُوءٍ، فَقَالَا: لِمَ تَتَوَضَّأُ؟ فَقُلتُ: لِهَذَا الطَّعَامِ الذي أَكَلْنَا، فَقَالَا: أَتَتَوَضَّأُ مِنَ الطَّيَبَاتِ؟ لَم يَتَوَضَّأُ مِن الطَّيَبَاتِ؟ لَم يَتَوَضَّأُ مِنهُ مَن هُوَ خَيرٌ مِنكَ، رواهُ أحمدُ (٣).

٣١٩ ـ وَعَنْ سُوَيدِ بِنِ النَّعَمَانِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ خَيبَرَ، حَتَّى إِذَا كُنّا بِالصَّهبَاءِ، - وَهِيَ مِن أَدنَى خَيبَرَ - صَلَّى العَصرَ، ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَادِ فَلَم يُؤْتَ إِلّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَثُرَّيَ، فَأَكَلَ رَسُولُ

⁽١) مسلم، ك: الحيض، ب: نسخ الوضوء ممّا مسَّتِ النّار، ح: (٧٩٧)، والطَّحاويُّ نحوَه في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: أكل ما غيَّرت النّار، ح: (٣٧٥).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٧١٩٥)، وأخرجَه بسندِ آخرَ أيضًا برقم: (٢٣٨٥٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ٣١١): (أحد إسنادي أحمدَ حسنُّ)، وأصلُه في مسلمٍ كما مرَّ، وله شاهدٌ عن أبي عبيدِ عند الدَّارميُّ في باب ما أُكرِمَ به النَّبيُّ يَكِيُّ في بركة طعامه برقم: (٥٥) وأحمدُ (١٩٦٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٨/ ٣١١): (رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ [في الكبير، برقم: (٨٤٢)] ورجالُهما رجالُ الصَّحيحِ غيرَ شهرِ بنِ حوشبٍ، وقد وثَقَه غيرُ واحد).

⁽٣) أحمدُ، ح: (٢١١٨٠)، وقال الهيثميُّ: (رجالُه ثقاتٌ)، «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٥١)، وأخرج مالكٌ نحوَه، ب: ترك الوضوء ممّا مسَّته النّار، ح: (٧٩)، وهو في «شرح المعاني» وصحَّحَه العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٢٥).

رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (١).

٥٢٢٩ - وَعَن عَبدِاللهِ بِنِ عَمرِو بِنِ العَاصِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ (٢) عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا؛ سَأَلَ اللهُ ﷺ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «حَقُّهَا أَنْ تَذْبَحَهَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا؛ سَأَلَ اللهُ ﷺ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «حَقُّهَا أَنْ تَذْبَحَهَا فَيُرْمَى بِهَا»، رَوَاهُ أَحمد وَالنَّسَائِيّ والدَّراميُّ (٣).

٥٣٠٠ - وَعَن أَبِي وَاقِدِ اللَّيثِيِّ هُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُ ﷺ المَدِينَةَ وَهُم (٤) يَجُبُّونَ أَسْنِمَةَ الإبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الغَنَم، فَقَالَ: «مَا قُطِعَ مِنَ البَهِيمَةِ وَهِي حَيَّة؛ فَهِي مَيْتَةٌ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ(٥).

خبح بذكر المسيح أو عزيرٍ ؛ لا تحلُّ ذبيحتُه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِاللَّهِ بِهِ . ﴾ [المائدة: ٣] لا من لا كتابَ له مجوسيًّا ـ لِما سبق ـ أو وثنيًّا؛ لأنَّه مثلُ المجوسيِّ في عدم التَّوحيد. م

⁽۱) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في صيد كلب المجوسيِّ، ح: (١٤٦٦)، وابن ماجه، أبواب الصَّيد، ب: صيد كلب المجوس، ح: (٣٢٠٩)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١١٦/٤).

⁽٢) قولُه: «من قتل عصفورًا فما فوقها بغيرِ حقِّها... إلخ»: قال في «نيل الأوطار»: فيه دليلٌ على تحريم قتل العصفور وما شاكله لمجرَّد العبث، اه، لذلك قال في «الدر المختار»: وحلَّ اصطيادُ ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلدِه أو شعرِه أو ريشِه أو لدفع شرَّه، وكلُّه مشروعٌ؛ لإطلاق النَّصِّ وهو: ﴿ وَإِذَا كَلَلْمُ فَاصَطَادُواً ﴾ [المائدة: ٢]. م

 ⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظ له، ك: الصَّيد، ب: من قتل عصفورًا بغير حقِّها، ح: (٤٤٤٥)، وأحمد: (٦٩٦٠) وصحَّحه الحاكمُ
 ووافقه الذَّهبيُّ: (٧٥٧٤)، وقال ابن الملقِّن الشَّافعيُّ: (هذا الحديثُ صحيحُ الإسناد).

⁽٤) قولُه: (وهم يجبُّونَ أسنمة الإبلِ ويقطعونَ ألياتِ الغَنَمِ... إلغ): قال في «البدائع»: وعلى هذا يخرج ما إذا قطع من ألية الشّاة قطعة أو من فخذها أنَّه لا يحلُّ المُبانُ وإنْ ذبحت الشّاة بعد ذلك؛ لأنَّ حكمَ الذَّكاةِ لم يثبت في الجزء المبانِ وقت الإبانة؛ لانعدام ذكاة الشَّاة؛ لكونها حيَّة وقت الإبانة، وحال فوات الحياة كان الجزء منفصلا، وحكم الذَّكاة لا يطهِّر في الجزء المنفصل، اه، وقال في «الهداية»: وإذا رمى صيدًا فقطع عضوًا منه؛ أكلَ الصَّيد؛ لما بيَّنَاه من أنَّ الرَّميَ مع الجرح مبيحٌ، فلمَّا قطع العضوَ كان الجرح موجودًا لا محالةَ فيحلُّ، ولا يؤكل العضو، وقال الشَّافعيُّ رحمه الله: أكلا، ولنا هذا الحديثُ، ولو ضرب عنق شاةٍ فأبان رأسَها يحلُّ لقطع الأوداج، ويكره هذا الصَّنيع لإبلاغه النُّخاع. م

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما قطع من الحيِّ فهو ميتٌ، ح: (١٤٨٠)، وأبو داود مختصرًا، ك: الصَّيد، ب: إذا قطع من الصَّيد قطعةً، ح: (٢٨٥٨)، وأحمد، ح: (٢١٩٠٣)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك: (٥/٥٠٥): «يجبُّون»؛ أي: يقطعون.

٧٣١ - وَعَن أَبِي الطُّفَيلِ ﷺ قَالَ: شُئِلَ عَلِيٌّ ﷺ: أَخَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ كَا فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَحْتُوبٌ فِيهَا: «لَعَنَ اللهُ مَن ذَبَحَ لِغَيرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَن سَرَقَ مَنَازَ الأَرضِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: مِن غَيرِ «مَنَارَ الأَرضِ»، «وَلَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ أَوَى مُحْدِثًا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

٢٣٢٥ - وَعَن رَافِعِ بِنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَا قُو الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى أَفَنَذَبَحُ بِالقَصَبِ؟ قَالَ ﷺ: «مَا أَنهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسمُ اللهِ؛ فَكُل (٣) لَيسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكَ

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح»: (٤/ ٤٧١): «ومن سرق منار الأرض»: منار الأرض: العلامة التي يمشي النَّاس بها على الأرض وهي الطَّريق؛ يعني: لعن من غصب الطَّريق وجعله في ملكه؛ يعني: من أبطل طريق النَّاس.

⁽۱) قولُه: «لعنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ الله»: مثالُه في «الدر المختار»: ذبح لقدومِ الأمير ونحوِه كواحدِ من العظماء يحرمُ؛ لأنّه أهلَّ به لغير الله ولو وصليَّةٌ دذكرَ اسم الله تعالى، ولو ذبح للضَّيف؛ لا يحرم؛ لأنّه سنَّةُ الخليل، وإكرام الضَّيف إكرام الله تعالى، والفارق أنَّه إنْ قدَّمها ليأكل منها كان اللَّبحُ لله والمنفعة للضَّيف أو للوليمة أو للرِّبح، وإنْ لم يقدِّمها ليأكل منها، بل يدفعها لغيره؛ كان التَّعظيم غير الله فتحرم، وهل يكفر؟ قولان، «البزازية» و«شرح وهبانية» اه، وقال في «رد المختار»: وهل يكفر؟ أي: فيما بينه وبين الله تعالى؛ إذْ لا يفتى بكفر مسلمٍ أمكن حملُ كلامه أو فعله على محملٍ حسن أو كان في كفره خلافٌ. م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الأضاحي، ب: تحريم الذَّبح لغير الله تعالى، ح: (٥١٢٦ - ٥١٢٥).

⁽٣) قولُه: «فكلْ ليسَ السِّنَّ والظُّفُر... إلخ»: قال في «البدائع»: وجملة الكلام فيه أنَّ الآلة على ضربين: آلةٌ تقطع، وآلة تفسخ، والتي تقطع نوعان: حادَّةٌ وكليلةٌ، أمَّا الحادَّةُ؛ فيجوز الذَّبح بها، حديدًا كانت أو غيرَ حديدٍ، والأصل في جواز الذَّبح بدون الحديد ما روي عن عديِّ بن حاتم الله الله قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت أحدَنا أصاب صيدًا وليس معه سكِّينٌ، أيذكِّي بمروةٍ أو بشقَّةِ العصا؟ فقال الله الله الله من زيادة إيلامٍ لاحاجة إليها، ولهذا أمر رسول الله الله كانت تقطع؛ يجوز لحصول معنى الذَّبح، لكنَّه يكره لِما فيه من زيادة إيلامٍ لاحاجة إليها، ولهذا أمر رسول الله الله الشّافعيُ بتحديد الشّفرة وإراحة الدَّبيحة، وكذلك إذا ذبح بظُفُرٍ منزوعٍ أو سِنِّ منزوعٍ؛ جاز الذَّبح بهما ويكره، وقال الشّافعيُ رحمه الله: لا يجوز لهذا الحديث؛ لأنَّه استثنى الظُفُرَ، والسّنُ من الإباحة، والاستثناء من الإباحة يكون حظرًا،=

الإبِلِ»، قَالَ: أُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَم»، قَالَ: أُصَلِّي فِي مَبَارِكِ الإبِلِ؟ قَالَ: «لَا»، رواهُ مسلمٌ (۱).

٣٢٧ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضمَضَ، وَقَالَ: ﴿إِنَّ لَهُ دَسَمًا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٣٢٨ ـ وَعَنْ بُرِيدَةَ هُ : أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَومَ الفَتِحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ،

وفي «شرح مسلم» للنّوويِّ (٤/ ٤٨): (اختلف العلماءُ في أكل لحوم الجزور، وذهب الأكثرون إلى أنّه لا ينقضُ الوضوء، ممّن ذهب إليه الخلفاءُ الأربعة الرّاشدون أبو بكر وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ وابنُ مسعودٍ وأبيُّ بنُ كعب وابنُ عبّاسٍ وأبو الدَّرداءِ وأبو طلحة وعامرُ بنُ ربيعة وأبو أمامة، وجماهير التّابعين ومالكٌ وأبو حنيفة والشّافعيُّ وأصحابُهم، وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمدُ بنُ حنبل وإسحاقُ بنُ راهويه ويحيى بنُ يحيى وأبو بكرِ بنُ المنذرِ وابنُ خزيمة، واحتجَّ هؤلاء بحديث الباب، والجوابُ عن هذا: أنّ الوضوء متأوّلُ على الوضوء الّذي هو النّظافةُ ونقاءُ الزُّهومة، كما رُويِيَ: «توضّؤوا من اللّبن؛ فإنّ له دسمًا»، ومعلومٌ أنّ في لحوم الإبل من الحرارة وشدَّة الزُّهومة ما ليس في لحوم الغنم، فكان معنى الأمر بالوضوء منه منصرفًا إلى غسل اليد؛ لوجود سببه دونَ الوضوء، الذي هو من أجل رفع الحدث؛ لعدم سببه). كذا قال الخطّابيُّ في «معالم السُّنن» (١/ ٢٧). من شاء التّفصيل حول هذا الموضوع فليراجعُ: «شرح معاني الآثار» مع «أماني الأحبار» (١/ ٣٢٨).

قولُه: «أصلِّي في مبارك الإبل»: جمعُ مبرك، بفتح الميم وكسر الرَّاء، وهو موضعُ بروكِ الإبل.

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، الوضوء، ب: هل يمضمضُ من اللَّبن؟ ح: (٢١١)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: نسخ الوضوء ممّا مسَّت النّار، ح: (٧٩٨).

قال النَّوويُّ «في شرح مسلم» (٤/٢٤): (فيه استحبابُ المضمضة من شرب اللَّبن)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١/٣١٣): (والدَّليلُ على أنَّ الأمرَ فيه للاستحباب، ما رواهُ الشَّافعيُّ عن ابن عبَّاسٍ راوي الحديث: أنَّه شرب لبنًا فلم فمضمض، ثمَّ قال: لو لم أتمضمضْ ما بالَيتُ، وروى أبو داودَ بإسنادِ حسنٍ عن أنسٍ أنَّ النَّبيَ ﷺ شرب لبنًا فلم يتمضمضْ ولم يتوضّأ).

⁼ معاذٍ رواهُ البزّارُ برقم: (٢٦٦٦)]. أو هو منسوخٌ بحديث جابر كما قال الجمهورُ. انظر: «شرح معاني الآثار» (٨٦/١).

⁽١) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: الوضوء من لحوم الإيل، ح: (٨٠٢).

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَد صَنَعتَ اليَومَ شَيئًا لَم تَكُن تَصنَعُهُ، قَالَ: «عَمدًا صَنَعتُهُ يَا عُمَرُ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٣٢٩ وَعَنْ أَبِي هريرةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُم فِي بَطنِهِ شَيئًا فَأَشكَلَ عَلَيهِ أَخَرَجَ مِنهُ شَيءٌ أَم لَا؟ فَلَا يَحْرُجَنَّ مِنَ المَسجِدِ حَتَّى يَسمَع (١) صَوتًا، أَو يَجِدَ رِيحًا»، رواهُ مسلمٌ (١).

٣٣٠ وَعنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِن صَوتٍ أَو رِيحٍ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٤).

٣٣١ وعنْ عَلِيِّ بنِ طَلقٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا فَسَا أَحَدُكُم فَليَتَوَضَّأَ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعجَازِهِنَّ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ^(٥).

٣٣٧ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بِنِ أَبِي شُفيَانَ ﷺ أَنَّ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا العَينَانِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ العَينُ، استَطلَقَ الوِكَاءُ»، رواهُ الدَّارِميُّ (٦).

⁽١) مسلمٌ، ك: الطُّهارة، ب: جواز الصَّلواتِ كلِّها بوضوعِ واحدٍ، ح: (٦٤٢).

⁽٢) قولُه: «حتَّى يسمع»: وفي «الدُّرِّ المختار» مع «ردِّ المحتار» (١/ ٥٠٠): (ولو أيقنَ بالطَّهارة وشكَّ بالحدث أو بالعكس؛ أخذ باليقين). م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: الدَّليل على أنَّ من تيقَّن الطَّهارةَ، ثم شكَّ في الحدث؛ فله أنْ يصلِّي بطهارته تلك، ح: (٨٠٥).

⁽٤) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الوضوء من الرَّيح، ح: (٧٤)، وابنُ ماجه، ب: لا وضوءَ إلّا من حدث، ح: (٥١٥)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في كراهية إتيان النِّساء في أدبارهنَّ، ح: (١١٦٦/١١٦٤)، وأخرج أبو داودَ الجزءَ الأوَّل منه، ك: الطَّهارة، ب: من يحدث في الصَّلاة، ح: (٢٠٥)، وحسَّنَه التَّرمذيُّ، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ برقم: (٤١٩٩).

قولُه: «إذا فسا أحدُكم»: (أي: خرجَ الرِّيحُ الرِّيحُ الَّتي لا صوتَ له من أسفل الإنسان)، «المرقاة» (١/ ٣٦٤)

⁽٦) الدّارميُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من النَّوم، ح: (٧٤٩)، والطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار»، ح:=

دَمُهَا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ(''، وَروى مَالِكُ('' نحوه، وفي رِوَايَته: قَالَ: فَذَكَّاهَا بِشِظَاظٍ.

٧٣٧ - وَعَن أَبِي العُشَرَاءِ عَن أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الحَلقِ وَاللَّبَةِ؟ فَقَالَ: «لَو طَعَنتَ فِي فَخِذِهَا؛ لأَجزَأ عَنك،»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابنُ مَاجَه وَاللَّارِمِيُّ (٣)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (وَهَذِهِ ذَكَاةُ المُتَرَدِّي)، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ: (هَذَانَ فِي الضَّرُورَةِ).

٥٢٣٨ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ، زَادَ ابْنُ عِيسَى فِي حَدِيثِهِ: وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ فَيُقْطَعُ الْجِلْدُ وَلَا تُفْرَى الْأَوْدَاجُ، ثُمَّ تُتُرَكُ حَتَّى تَمُوتَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥).

(١) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في النَّبيحة بالمروة، ح: (٢٨٢٣)، وأحمدُ مختصرًا بسندِ صحيحِ: (٢٣٦٤٧). وفي «عون المعبود» (٨/ ١٦): (لِقْحَةً)؛ أي: ناقةً قريبةَ العهد بالنتاج، (فَوَجَأً)؛ أي: ضربَ، (في لَبَّيها): وهي الهزمة التي فوق الصَّدر على ما في النَّهاية، وقيل: هي آخر الحلق، ذكره القاري.

(٢) مالكٌ ت: الأعظمي: (٣/ ٦٩٧)، ح: (١٧٨٤). وفي «اللَّمعات»: (٧/ ١٧٤): وقولُه: (شِظاظٍ) بكسر الشِّين المعجمة والظائين المعجمتين: خشبةُ حديدةٍ، قد لُوي طرفُها تجعل في عروتي الجوالقيْن، والجمع: أَشِظَّةٌ.

- (٣) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في ذبيحة المتردِّية، ح: (٢٨٢٥)، والتَّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: في ذكاةٍ في الحلق، ح: (١٤٨١)، وقال: (حديثٌ غريبٌ).
- (٤) قولُه: (هذا في الضرورة): وقال علماؤنا: (حرَّم ذبيحة لم تذكَّ؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْمَيْتَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَالْمَوْوَدَةُ وَمَا أَكُلُ السَّبُعُ إِلَّاما ذَكِيْتُمْ ﴾ [الماندة: ٣]، وذكاة النَّورورة جرحٌ أين كان من البدن، وذكاة الاختيار ذبحٌ بين الحلق واللَّبة، وعروق الذَّبح الحلقوم وهو مجرى الظَّعام والشَّراب، والوَدَجانِ بفتحتين، وهما مجرى الدَّم، وحلَّ الذَّبحُ بقطع أيِّ ثلاثٍ منها)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: في المبالغة في النَّبح، ح: (٢٨٢٦)، وصحَّحه ابن حبَّانَ عن عكرمة عن أبي هريرة: (٥٨٨٥). قال الخطَّابيُّ: إنَّما سمِّيَ هذا شريطة الشَّيطان من أجل أنَّ الشَّيطان هو الذي يحملهم على ذلك، ويحسِّن هذا الفعل عندهم، وأخذت الشَّريطة من الشَّرط، وهو شتُّ الجلد بالمبضع ونحوه، وكأنَّه قد اقتصر على شرطه بالحديد دون=

٣٣٩ - وَعَن أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن أَكلِ (١) المُجَثَّمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُصبرُ بِالنَّبل)، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ (٢).

• ٢٤٠ - وَعَنِ العِرِبَاضِ بِنِ سَارِيَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ نَهَى (٣) يَومَ خَيبَرَ عَن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَن كُلِّ ذِي مِخلَبٍ مِنَ الطَّيرِ، وَعَن لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ، وَعَنِ المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ الحُلِيسَةِ، وَأَنْ السَّبَاعِ، وَعَن كُلِّ ذِي مِخلَبٍ مِنَ الطَّيرِ، وَعَن لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ، وَعَنِ المُجَثَّمَةِ، وَعَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن تُوطأَ الحَبَالَى جَتَّى يَضَعنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ (٤)، قَالَ: مُحَمَّدُ بِنُ يَحيى: شُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن يُحيى: شُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن يُحتَى يَضَعنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ (٤)، قَالَ: مُحَمَّدُ بِنُ يَحيى: شُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ المُجَثَّمَةِ، فَقَالَ: أَن يُحتَى يَضِعنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ (٤)، قَالَ: الخَلِيسَةِ، فَقَالَ: الذِّنبُ، أَوِ السَّبُعُ يُدرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنهُ، فَيَالَ الذِّبُ اللَّهُ اللَّهُ عَنِ المُحَمَّدُ مِنْ المَّابُعُ يُدرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنهُ، فَيَالُ الذَّبُ مِن يَدِهِ قَبَلَ أَن يُذَكِّيَهَا، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ (٥).

٥٢٤١ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عِنْهُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْةٌ «يَنهَى أَن تُصبَرَ(١) بَهِيمَةٌ، أَو غَيرُهَا لِلقَتلِ»،

خبحه والإتيان بالقطع على حلقه، وقوله: (تُفرى الأوداجُ): قال الجوهريُّ: أفريت الأوداج إذا قطعتها، وهي ما أحاط
 بالحلق من العروق.

⁽١) قولُه: (نهى رسول الله عليه عن أكل المجتَّمة... إلخ): والنَّهي لأنَّ هذا القتلَ ليس بذبحٍ، لا ضروريٍّ ولا اختياريٍّ، كذا يفهم من «المرقاة». م

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في كراهية أكل المصبورة، ح: (١٤٧٣)، وأحمد مطوَّلاً، ح: (٢٧٥١٢)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ أبى الدرداء حديثٌ غريبٌ).

وفي «اللَّمعات»: (٧/ ١٦٩): (الْمُجَنَّمة) بضم الميم وفتح المثلَّنة المشدَّدة: الحيوانات التي تُنصب وترمى لتقتل؛ أي: تحبس وتجعل هدفًا وترمى بالنَّبل.

⁽٣) قولُه: (نهى يوم خيبر عن كل ذي نابِ... إلخ): قال في «الهداية»: ولا يجوز أكل ذي نابٍ من السِّباع ولا ذي مخلبٍ من الطُّيور. م

⁽٤) وقال بعضُ علمائنا: (يعني: إذا حصلت لشخص جاريةٌ حبلي لا يجوز وطؤها حتى تضع حملها، وكذا إذا تزوَّج حبلي من الزِّنا)، م ينظر: «مرقاة المفاتيح»: (٦/ ٢٦٥٥).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظ له، أبواب الصَّيد، ب: ما جاء في كراهية أكل المصبورة، ح: (١٤٧٤)، وأحمدُ: (١٧١٥٣)، وحسَّنه ابن حجر في «الهداية»: (١٧٧٤).

⁽٦) قولُه: «أنْ تصبر بهيمةٌ أو غيرُها»؛ أي: من ذوات الرُّوح بلا أكلِ وشربٍ حتى تموت، فقوله: «للقتل»؛ أي لأجل=

فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ قَد نِمتَ، قَالَ: ﴿إِنَّ الوُّضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَن نَامَ مُضطَجِعًا، فَإِنَّهُ إِذَا اضطَجَعَ؛ استَرخَت مَفَاصِلُهُ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ (١).

٣٣٨ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ عَلَى مَن نَامَ قَائِمًا أَو قَاعِدًا وُضُوءٌ حَتَّى يَضَعَ جَنبَهُ إِلَى الأرضِ»، رواهُ ابنُ عديً (٢).

٣٣٩ وعنْ حُذَيفَةَ بنِ اليَمَانِ ﴿ قَالَ: كنتُ جَالِسًا فِي مَسجِدِ المَدِينَةِ أَخفِقُ، فَاحتَضَنَنِي رَجُلُ مِن خَلفِي، فَالتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل وَجَبَ عَلَيَّ الوُضُوءُ؟ قَالَ: ﴿لاَ، حَتَّى مِن خَلفِي، فَالتَفَتُ فَإِذَا أَنَا بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل وَجَبَ عَلَيَّ الوُضُوءُ؟ قَالَ: ﴿لاَ، حَتَّى مَن خَلفِي، وَاهُ ابنُ عديِّ ﴿).

(١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: الوضوء من النَّوم، ح: (٧٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من النَّوم، ح: (٢٠٢).

قال العينيُّ: (قول أبي داود: "وهو حديثٌ منكرٌ لا يرويه إلّا أبو خالدِ الدّالانيُّ عن قتادةً»، قلت: أبو داود كيف يقولُ: إنَّه حديثٌ منكرٌ، وقد استدلَّ ابنُ جريرِ الطَّبريُّ على أنَّه لا وضوءَ إلّا من نوم اضطجاع، وصحَّح هذا الحديث، وقال: الدَّالانيُّ لا يُرفَعُ إلّا عن العدالة والأمانة، والأدلَّةُ تدلُّ على صحَّة خبره، وقول الدّارقطنيِّ: "تفرَّدَ به أبو خالدِ الدَّالانيُّ ولا يصحُّ»، غيرُ صحيح، وقد تابعه فيه مهديُّ بنُ هلالِ [كما سيجيءُ لفظُ حديثه بعد هذا]، وقولُ ابنِ حِبّانَ في يزيدَ: "كان يزيدُ الدَّالانيُّ كثيرَ الخطأِ فاحشَ الوهم، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إلّا إذا وافق الثَّقاتِ، فكيف إذا تفرَّدَ عنهم بالمعضلات، يردُّه ما قالَه يحيى بنُ معينٍ وأحمدُ والنَّسائيُّ: "ليس به بأسٌّ». وقال أبو حاتم: "صَدوقٌ ثقةٌ، وروى عنه سفيانُ التَّوريُّ، وسعيدٌ، وزهيرُ بنُ معاويةَ وغيرُهم. وقال ابنُ عديٍّ: "له أحاديثُ صالحةٌ، ويروي النّاسُ عنه، وروى عنه عبدُ السَّلام بنُ حرب»)، "البناية» (١/ ٢٨٢) ملخَّصًا.

وقال البنُّوريُّ رحمه الله في «معارف السُّنن» (١/ ٢٨٥): (كونُ مذاهب الفقهاءِ كحمّاد بن أبي سليمانَ والتَّوريُّ والشَّافعيِّ وابن المبارك وغيرهم على وَفق هذا الحديث في الجملة؛ يدلُّ على تلقِّيه بالقَبول عندهم، فيلزمُ منه تصحيحُهم لهذا الحديث على أنَّ الدَّالانيَّ وثَقَه ابنُ معينِ والنَّسائيُّ وأحمدُ كما في «التَّهذيب» من الكني، ولعلَّه لأجل هذه الوجوه صحَّحه ابنُ جرير الطَّبريُّ كما حكاه ابنُ التَّركمانِ في «الجوهر التَّقيّ» (١/ ١٢١)). انتهى ملخَصًا.

(٢) ابنُ عديٌّ في «الكامل» (٨/ ٢٢٩).

(٣) ابنُ عديٌّ في «الكامل»، (٢/ ٢٣٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من النَّوم قاعدًا، =

٣٤٠ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ، وَاللّهِ عَالَ : قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّمَا الوُضُوءُ عَلَى مَن نَامَ مُضَطَجِعًا؛ فَإِنّـهُ إِذَا اضطَجَعَ؛ استَر خَت مَفَاصِلُهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ(١).

٣٤١ وعنْ طَلَقِ بنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عنْ مَسِّ الَّرَجُلِ ذَكَرَه بَعدَ مَا يَتَوَضَّأُ، قَالَ: «وَهَل هُوَ إِلاَّ بُضِعَةٌ مِنهُ (٢)، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ حِبّانَ في «صحيحه» ومحمَّدٌ في «الموطَّأ»، وقال التِّرمذيُّ: (هذا الحديثُ أحسنُ شيءٍ يُروى في هذا الباب)، وروى الطَّحاويُّ مثلَه (٣) وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ مستقيمُ الإسنادِ، غيرُ مضطربٍ في إسنادِه ومتنِهِ)، وأُسنِدَ إلى عليِّ بنِ المدينيِّ (١٤)

^{= (}١/٣/١) برقم: (٩٦٥)، وضعَّفَه.

⁽١) قد مرَّ تخريجُه قبل حديثين.

وللجمع بين أحاديث الباب والمتعارضة لها يراجعُ: «فتح الملهم» (٣/ ٢٦٤)، «إعلاء السُّنن» (١/ ١٥٥).

⁽٢) ذهب مالك والشَّافعيُّ وأحمدُ إلى نقض الوضوء بمسِّ الذَّكر، ومستدلَّهم حديثُ بسرةَ، وللقوم فيه كلامٌ من وجوه وسيأتي بيانُه إجمالًا، وذهب أبو حنيفة وسفيانُ الثَّوريُّ وجماعةٌ من السَّلف إلى عدم الوضوء منه، ومستدلُّهم حديث الباب. ينظر: المذاهب في «القدوري» (ص: ٤)، «المغنى» (١/ ١٧٣)، «الأمُّ» (١/ ١٩)، «المدوَّنة» (١/ ٨).

وقال ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» (١٧/ ٢٠٢): (وأمّا الَّذين لم يروا في مسَّ الذَّكر وضوءًا فعليُّ بنُ أبي طالبِ وعمّارُ بنُ ياسرٍ وعبدُاللهِ بنُ مسعودٍ وعبدُاللهِ بنُ عبّاسٍ وحذيفةُ بنُ اليمانِ وعمرانُ بنُ حصينِ وأبو الدَّرداءِ)، كذا في «السُّنن» للتَّرمذيِّ، و«الأوسط» لابن المنذر (١/ ١٩٧)، وقال: (الأسانيدُ عن الصَّحابة في إسقاط الوضوء منه أسانيدُ صحاحٌ من نقل الثقات).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الرُّخصة في ذلك، ح: (١٨٢)، والتَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من مسَّ الذَّكر، ح: (٨٥)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من ذلك، ح: (١٦٥)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: مسِّ الفرْج، ح: (٢٦١)، ومحمَّدٌ في «الموطَّأ» بسندِ آخرَ، ح: (١٣)، وصحَّحه ابنُ حِبّانَ، ح: (١١١٩)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨/ ٣٣٤)، وقال القاسمُ بنُ قُطلوبُغا في «التَّعريف وابنُ حزمٍ في «المحلّى» (١/ ٣٣٧)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨/ ٣٣٤)، وقال القاسمُ بنُ قُطلوبُغا في «المحرّر» والإخبار» (١/ ٣٠): (رواهُ أصحابُ السُّنن إلّا ابنَ ماجه، وسندُه كلُّهم ثقاتٌ). وقال ابنُ عبد الهادي في «المحرّر» برقم: (١٢٠): (وأخطأً مَن حكى الاتَّفاق على ضعفه).

⁽٤) عليُّ بنُ عبدالله بن جعفر السَّعديُّ بالولاء الدينيِّ، البصريُّ، أبو الحسن، محدِّثٌ مؤرِّخٌ، كان حافظَ عصره. له =





ذَبِيحَتَهُ"، رَوَاهُ مُسلِمٌ(١).

٥٢٤٩ ـ وَعَن جَابِرِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ذَكَاةُ(٢) الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»،......

(١) مسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: الأمر بإحسان النَّبح والقتل وتحديد الشَّفرة، ح: (٥٠٥٥).

⁽٢) قولُه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»؛ أي: ذكاة الجنين كذكاة أمِّه، فمن نحر ناقةً أو ذبح بقرةً فوجد في بطنها جنينًا ميتةً؛ لم يؤكل، أشعر أو لم يشعر، هذا عند أبي حنيفة، وهو قول زفر والحسن بن زيادٍ رحمهما الله، وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ رحمهما الله: إذا تمَّ خلقتُه؛ أكل، وهو قول الشَّافعيّ رحمه الله؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ذكاة الجنين ذكاة أمِّه»، معناه عندهم ذكاة الأمِّ نائبةٌ عن ذكاة الجنين، أخذته من «الهداية»، وقال الإمام السَّرخسيُّ في «مبسوطه»: وأبو حنيفة رحمه الله استدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، فإنَّ أحسن أحواله أنْ يكون حيًّا عند ذبح الأم فيموت باحتباس نفسه، وهذا هو المنخنقة، وقال عليه الصلاة والسلام لعديٌّ بن حاتم: «إذا وقعت رميتُك في الماء؛ فلا تأكل؛ فإنَّك لا تدري أنَّ الماءَ قتله أم سهمُك»، فقد حرم الأكل عنده وقوع الشَّكُّ في سبب زهوق الحياة، وذلك موجودٌ في الجنين؛ فإنَّه لا يدري أنَّه مات بذبح الأمِّ أو باحتباس نفسه، وقد يتأتَّى الاحتراز عنه في الجملة؛ لأنَّه قد يتوهَّم انفصاله حيًّا ليذبح، وعلَّل إبراهيم، فقال: (ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين)، ومعنى هذا أنَّ الجنينَ في حكم الحياة نفسٌ على حدةٍ مودعةٌ في الأمِّ، حتى ينفصل حيًّا فيبقى، ولا يتوهَّم بقاء الجزء حيًّا بعد الانفصال، وكذلك بعد موت الأمِّ يتوهَّم انفصال الجنين حيًّا، ولا يتوهَّم بقاء الجزء حيًّا بعد موت الأصل، والذَّكاة تصرُّفٌ في الحياة، فإذا كان في حكم الحياة نفسًا على حدةٍ فيشترط فيه ذكاةٌ على حدةٍ، ولا نقول: يتغذَّى بغذاء الأمّ، بل يبقيه الله تعالى في بطن الأمِّ من غير غذاء أو يوصل الله إليه الغذاء كيف شاء، ثم بعد الانفصال قد يتغذَّى أيضًا بغذاء الأمِّ بواسطة اللَّبن، ولم يكن في حكم الجزء، ولمَّا جُعل في سائر الأحكام تبعًا لم يتصوَّر تقرُّرُ ذلك الحكم في الأمِّ دونه، حتى لا يتصوَّر انفصاله حيًّا بعد موت الأمِّ، ولو انفصل حيًّا ثم مات لم يحلُّ عندهم، فعرفنا أنّه ليس يتبع في هذا الحكم، وحقيقة المعنى فيه ما يَّنَّا أنَّ المطلوبَ بالذَّكاة تسييل الدَّم لتمييز الطَّاهر من النَّجس، وبذبح الأمِّ لا يحصل هذا المقصود في الجنين، أو المقصود تطييب اللَّحم بالنُّضج الذي يحصل بالتَّو قُد والتَّلهُّب، ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح، وهذا الجواب عمَّا قالوا: إنَّ الذَّكاةَ تبنى على التَّوسُّع قلنا: نعم، ولكن لا يسقط بالعذر، كما لو قتل الكلب صيدًا غمًّا أو اختناقًا، وهذا لأنَّ المقصودَ لا يحصل بدون الجرح، وإباحة ذبح الحامل؛ لأنَّه يتوهَّم أنْ ينفصل الجنين حيًّا فيذبح؛ ولأنَّ المقصودَ لحم الأمِّ، وذبح الحيوان لغرض صحيح حلالٌ، كما لو ذبح ما ليس بمأكولٍ لمقصودِ الجلد، والمراد بالحديث التَّشبيه لا النِّيابة؛ أي: ذكاةُ الجنين كذكاة أمِّه، ألا ترى أنَّه ذكر الجنين أوَّلا ولو=

كان المراد النّيابة؛ لذكر النّائب أوَّلًا دون المندوب عنه، كما قيل في الألفاظ الذي استشهد بها، ومثل هذا يذكر
 للتّشبيه، يقال: فلانٌ شبيه أبيه وخطُّ فلانٍ خطُّ أبيه، وقال القائل:

وعيناك عيناها، وجيدُك جيدُها سوى أنَّ عظمَ السَّاقِ منكِ دقيقُ

والمرادُ التَّشبيه، ويصحُّ هذا التَّأويل في الرِّواية بالنَّصب؛ فإنَّ المنزوع حرف الكاف، قال الله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّمُرَّ ٱلسَّحَابُّ ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: كمِّر السَّحاب، ويحتمل الباء أيضًا، ولكنْ إنْ جعلنا المنزوع حرف الكاف لم يحلُّ الجنينُ، وإنْ جعلناه حرف الباء؛ يحلُّ، ومتى اجتمع الموجب للحلِّ والموجب للحرمة؛ يغلب الموجب للحرمة، والحديث مع القصَّة لا يكاد يصحُّ، ولو ثبت؛ فالمراد من قولهم: فيخرج من بطنها جنينٌ ميتٌ؛ أي: مشرفٌ على الموت، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتُ وَإِنَّهُم مِّيَّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، ومعنى قوله ﷺ: «كلوهُ»؛ أي: اذبحوه وكلوه، والمراد بالفراش الصِّغار، فلا يتناول الجنين، ولئن كان المراد به الجنين؛ ففيه بيان أنَّ الجنينَ مأكولٌ، وبه نقول، ولكنْ عند وجود الشَّرط فيه، وهو أنْ ينفصل حيًّا فيذبح فيحلُّ به، انتهى، وقال في «المرقاة»: حديث أبي سعيدِ الخدريِّ: فنجد في بطنها الجنينَ أنلقيه أم نأكله؟، قال: «كلوه إنْ شئتم»، فالظَّاهرُ فيه أنَّ وجهَ تردُّدِهم هو أنَّ الجنينَ هل يحلُّ ذبحُه أم لا؟ نظرًا إلى الرَّحمة والشَّفقة عليه؛ لكونه صغيرًا، وحاصل الجواب: أنَّه لا فرق بين الجنين وأمِّه في الذَّكاة؛ لأنَّ كلًّا منهما ذات روح، وقد أحلَّهما الله لنا بالذَّبح، وإلا؛ فالمتبادر من كونه ميتةً أنْ لا يحلُّ أكله لشموله؛ لقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، فلا وجه لسؤالهم حينئذٍ، اه، قال في «البدائع»، وعلى هذا يخرج الجنين إذا خرج بعد ذبح أمِّه، إنْ خرج حيًّا فذُكِّي؛ يحلُّ، وإنْ مات قبل الذَّبح؛ لا يؤكل بلا خلافٍ، قال في «بذل المجهود»: قلت: ولكنْ حكى الشَّاميُّ عن «الكفاية»: إنْ تقارنت الولادةُ؛ يكره ذبحها، وهذا الفرع لقول الإمام، وإذا خرج حيًّا ولم يكن من الوقت مقدارُ ما يقدر على ذبحه فمات؛ يؤكل، وهو تفريعٌ على قولهما، اه، وهذا يخالف عموم قول «البدائع»: وإنْ مات قبل الذَّبح؛ لا يؤكل بلا خلاف، وإنْ خرج ميتًا؛ فإنْ لم يكنْ كامل الخلق؛ لا يؤكل أيضًا في قولهم جميعًا؛ لأنَّه بمعنى المضغة، وإنْ كان كامل الخلق؛ اختلف فيه، قال أبو حنيفة: لا يؤكل، وهو قول زفر والحسن بن زيادٍ رحمهما الله، وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ والشَّافعيُّ: لا بأس بأكله، واحتجُّوا بحديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمِّه"، فيقتضي أنَّه يتذكَّى بذكاة أمِّه؛ ولأنَّه تبعٌ لأمِّه حقيقةً وحكمًا، والحكم في التَّبع يثبت بعلَّة الأصل، ولأبى حنيفة قولُه تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيَكُمُ ٱلْمَيْنَةُ وَٱلدُّمُ ﴾ [المائدة: ٣]، والجنين ميتةٌ؛ لأنَّه لا حياة فيه، والميتة ما لا حياة فيه، فيدخل تحت النَّصِّ، فإنْ قيل: الميتة اسمٌ لزائل الحياة فيستدعي تقدُّم الحياة، وهذا لا يعلم في الجنين؟ فالجواب: أنَّ تقدُّمَ الحياة ليس بشرطٍ لإطلاق اسم الميت، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَكُنتُمُ أَمَّوَاتًا فَأَحْيَنكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨] على أنَّا سلَّمنا ذلك فلا بأس به؛ لأنَّه يحتمل أنَّه كان حيًّا فمات بموت الأمِّ، ويحتمل أنَّه لم يكن فيحرم احتياطًا ؛= ٣٤٧ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ عُلَّا قَالَ فِي مَسِّ الذَّكَرِ وَأَنتَ فِي الصَّلاةِ، قَالَ: مَا أُبَالِي مَسَستُهُ أَو مَسَستُ الذَّكَرِ وَأَنتَ فِي الصَّلاةِ، قَالَ: مَا أُبَالِي مَسَستُهُ أَو مَسَستُ أَنفِي، رواهُ محمَّدٌ والطَّحاويُّ(۱).

٣٤٣ ـ وَعنِ البَرَاءِ بنِ قَيسٍ قَالَ: سَأَلتُ حُذَيفَةَ بنَ اليَمَانِ ﷺ عنِ الرَّجُلِ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ كَمَسِّهِ رَأْسَهُ، رواهُ محمَّدٌ والطَّحاويُّ وابنُ أبي شيبةً (٢).

٣٤٤ ـ وَعَنْ قَيسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: إِنِّي مَسَستُ ذَكَرِي وَأَنَا فِي الصَّلاةِ، فَقَالَ عَبدُاللهِ: أَفَلا قَطَعتَهُ؟ ثُمَّ قَالَ: وَهَل ذَكَرُكَ إِلا كَسَائِرِ جَسَدِكَ، رواهُ محمَّدٌ (٣).

٣٤٥ وَعَنْ قَيسِ بِنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى سَعدِ بِنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَلَى قَالَ: أَيَحِلُّ لِي أَن

(۱) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، باب: الوضوء من مسَّ الذَّكر، ح: (۱٤)، وبمثله أخرجَ الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» بسنده عن ابن عبَّاسٍ، ك: الطَّهارة، ب: مسِّ الفرْج، ح: (٤٧٢)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ٤٦٥): (هذا صحيحٌ على شرط مسلم).

(٢) محمَّدٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، باب: الوضوء من مسَّ الذَّكر، ح: (٢٢)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (١٣٨: (سندُه صحيحٌ)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: مسَّ الفرْج، ح: (٢٦٤/ ٤٦١)، وقال العينيُّ في «نخب الأكار» (١/ ٤٦٥): (أخرجَه الطَّحاويُّ من خمس طرقِ صحاحٍ)، وابنُ أبي شيبةَ أيضًا برقم: (١٧٥١).

(٣) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، باب: الوضوء من مسِّ الذَّكر، ح: (٢٦).

قال اللّكنويُّ في «التّعليق الممجَّد» (١/ ٢٢٤): (قد يعارَضُ ما يفيدُه هذا الأثرُ وغيرُه من الآثار المتقدِّمة من تسوية الذَّكر مع سائر الأعضاء وكونه كسائر الجسد؛ بما رُوِيَ عن النَّبيُّ عَيَّاتُهُ أَنَّه قال: «إذا بال أحدُكم فلا يأخذنَّ ذكرَهُ بيمينِهِ»، أخرجَه البخاريُّ (١٥٤) وأبو داودَ وغيرُ هما، فلو كان الذَّكر بمنزلة الإبهام والأنف والأذن وسائر الجسد كان لا بأسَ علينا أن نمسَّه بأيماننا! ويجاب عنه: بأنَّ النَّهي عن مسِّ الذَّكر باليمين ليس مطلقًا، بل إذا بال، بناءً على أنَّ مجاور الشَّيء يُعطى حكمَه، وما ورد من الأحاديث المطلقة في النَّهي محمولٌ على ذلك، كذا حققه ابنُ أبي جمرة في «بهجة النُّفوس»، شرح مختصر صحيح البخاريِّ، واستدلَّ على الإباحة في غير حالة البول بحديث طلق: «إنَّما هو بضعةٌ منك»).



أَمَسَّ ذَكَرِي وَأَنَا فِي الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: إِنْ عَلِمتَ أَنَّ مِنكَ بِضعَةً نَجِسَةً فَاقطَعهَا، رواهُ محمَّدٌ والطَّحاويُّ(١).

٣٤٦ وروى الطَّبرانيُّ في «الكبير» نحوَه، ورجالُه موثَّقون. قالَه في «مجمع الزَّوائد»(٢).

٣٤٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُقَبِّلُ بَعضَ أَزْوَاجِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ»(٣)، رواهُ أبو داودَ والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه(٤)، وقال صاحبُ «المشكاة» [١/ ٥٠٥]: (قال التِّرمذيُّ:

⁽۱) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، باب: الوضوء من مسَّ الذَّكر، ح: (۲۷)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: مسَّ الفرْج، ح: (٤٥١)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ٤٦٤): (إسنادُه صحيحٌ). وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: من كان لا يرى فيه [أي: في مسَّ الذَّكر] وضوءًا، ح: (١٧٥٠)، وقال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيُّ المطبوع بذيل سنن البيهقيُّ» (١/ ١٣١): (سندُه صحيحٌ).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩٢١٤) عن أرقمَ بنِ شرحبيلَ قال: حككْتُ جسدي وأنه في الصَّلاة، وأفضيت إلى ذكري، فقلت لعبدالله بن مسعود، فضحك، وقال: اقطعه، أين تعزلُه؟ إنَّما هو بضعةٌ منك، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» برقم: (١٢٦٠): (رجالُه موثَّقون)، وهو عند عبد الرزّاق برقم: (٤٣٠).

وفي الباب عند مسدَّد بنِ مسرهدِ عن قتادةً، قال: سألتُ سعيدًا عن مسِّ الذَّكر، فقال: هو كبعض جسدك. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/ ٩٣): (هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ. له شاهدٌ من حديث أبي أمامةً رواه ابنُ ماجه [برقم: (٤٨٤)]).

⁽٣) الوضوءُ من مسَّ المرأة مختلَف فيه عند العلماء، ينقضُ عند الشّافعيّ، وقال أبو حنيفةَ: (لا)، وبه قال صاحباه، وعن أحمد: ينقض مع شهوةٍ، ينظر لمعرفة المذاهب: الأصل: (١/ ٦٥)، المدوَّنة: (١/ ١٨)، المزنيُّ: (ص: ٤)، المغنى: (١/ ١٣٦).

⁽٤) هذا الحديثُ من طريق إبراهيم التَّيميِّ، عن عائشةَ ، أخرجَه النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من القُبلة، ح: (١٧٨)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من القُبلة، ح: (١٧٨)، والتِّرمذيُّ معلَّقاً عقبَ ح: (٨٦)، وهو في «المسند» برقم: (٢٥٧٦٧)، وأخرجَه من طريق عروةَ، عن عائشةَ، التِّرمذيُّ أبواب الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من القُبلة، ح: (٨٦)، أبو داودَ، ح: (١٧٩)، وابنُ ماجه، ح: (٥٠٢).

قال ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٢١/ ١٧٥): (قالوا: ولا معنى لطعن من طعن على حديث حبيب بن أبي ثابتٍ عن عروة في هذا الباب؛ لأنَّ حبيبًا ثقةٌ، ولا يشَكُّ أنَّه أدرك عروة وسمع ممَّن هو أقدمُ من عروة، فغير مستنكر أنْ يكونَ=

لا يصحُّ عند أصحابنا بحالٍ إسنادُ عروةَ عنْ عائشةَ)(١)، قال الطِّيبيُّ (٢): (هذا كلامٌ لا يصحُّ بحالٍ؛ لأنَّ في الصحيحَينِ سماعَ عروةَ عنْ عائشةَ أكثرُ مِن أنْ يُحصى، فإنَّه كان تلميذَها)(٣)، انتهى.

وأيضًا قال صاحبُ «المشكاة» [١/٥٠]: (لا يصحُّ إسنادُ إبراهيمَ التَّيميِّ عنها، وقال أبو داودَ: هذا مرسَلٌ، وإبراهيمُ التَّيميُّ لم يسمعُ من عائشة)، لكنْ لا بأسَ به(٤)؛ لأنَّ المرسَلَ حجَّةٌ عندَنا وعندَ

سمع هذا الحديث من عروة، فإنْ لم يكن سمعه عنه فإنَّ أهلَ العلم لم يزالوا يروون المرسلَ من الحديث والمنقطع، ويحتجُّون به إذا تقارب عصرُ المرسِل والمرسَل عنه ولم يعرف المرسِل بالرَّواية عن الضَّعفاء والأخذ عنهم، ألا ترى أنَّهم قد أجمعوا على الاحتجاج بحديث ابن عبّاسٍ عن النَّبِيِّ عَنْ وجلُّه مراسيلُ، والقولُ في رواية إبراهيم التَّيميِّ عن عائشة مثلُ ذلك؛ لأنَّه لم يلقَ عائشة، وهو ثقةٌ فيما يرسِلُ ويسندُ، قالوا: وقد رُوِيَ هذا الخبرُ عن عائشة من وجوو، وإنِ كان بعضها مرسلًا؛ فإنَّ الطُّرقَ إذا كثُرتْ قوَّى بعضُها بعضًا).

⁽۱) وفي «المرقاة» (١/ ٣٦٨): عن جمال الدِّين المحدِّث: (يبعد عن التِّرمذيِّ أَنْ يقول هذا القولَ، مع أَنَّ كتابَه مملوءٌ ممّا يدلُّ على صحَّة سماع عروة عن عائشة، العجبُ من صاحب المشكاة أنْ يعزوَ هذا القولَ إليه، فإنَّه ليس في كتابه كذلك بعد إيراده الحديث، وإنَّما في كتابه (١/ ١٣٤): إنَّما ترك أصحابُنا حديث عائشة، عن النَّبِيِّ فَي هذا؟ لأنَّه لا يصحُّ عندهم لحال الإسناد).

⁽٢) الحسينُ بن محمَّد بن عبدالله، شرف الدِّين الطِّيبيُّ: من علماء الحديث والتَّفسير والبيان، من أهل توريز، من عراق العجم، كانت له ثروةٌ طائلةٌ من الإرث والتِّجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتَّى افتَقر في آخر عمره، وكان شديد الرَّدِّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطَّلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آيةٌ في استخراج الدَّقائق من الكتاب والسُّنَّة، متواضعًا، ضعيفَ البصر، من كتبه: شرح مشكاة المصابيح.

⁽٣) نقله القاري عن الطّيبيّ في «المرقاة» (١/ ٣٦٨)، ولم أجده في «شرح الطّيبيّ على المشكاة».

⁽٤) وقال النَّسَائيُّ: (ليس في هذا الباب حديثٌ أحسنُ من هذا الحديث، وإنْ كان مرسَلًا)، قال الشَّيخ محمَّد عوَّامة حفظه الله: (فكأنَّه يريدُ إدخالَ الحديث في دائرة النُّبوت، وإنْ كان منقطعًا)، ينظر تعليقُه على «المصنَّف» برقم: (٨٨٤)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (١/ ١٢٥): (صحَّحَه ابنُ عبد البرِّ وجماعةٌ، وله شواهدُ). وقد رواهُ الدَّار قطنيُّ موصولًا برقم: (١/ ١٧٥)، فزال بذلك انقطاعُه، وقال القدُّرويُّ في «التَّجريد» (١/ ١٧٢): (وقد رُوِيَ في بعض الأخبار: إبراهيمُ التَّيميُّ عن أبيه عن عائشة، وهذا الخبرُ رواهُ يحيى القطّانُ، ومراسيلُه أصحُّ من مسانيد غيره؛



الجمهورِ، وروى البزّارُ في مسنده(١) بإسنادٍ حسنِ مثلَه.

٣٤٨ وَعَنهَا ﴿ وَعَنهَا ﴿ وَعَنهَا ﴿ وَعَنهَا ﴿ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَ وَجِلايَ فِي قِبلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَزَنِي، فَقَبَضتُ رِجلَيّ، فَإِذَا قَامَ بَسَطتُهُمَا، قَالَت: وَالبُيُوتُ يَومَثِذٍ لَيسَ فِيهَا مَصَابِيحُ، رواهُ محيي السُّنَّة، وروى البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ [٦٦٦] نحوه (٢) وقال الزَّيلَعيُّ: (وإسنادُ النَّسائيُّ على شرط الصَّحيح) (٣).

٣٤٩ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: كُنتُ نَائِمَةً إِلَى جَنبِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْةِ، فَفَقَدتُهُ مِنَ اللَّيلِ، فَلَمَستُهُ بِيلِي، فَوَضَعتُ يَدِي عَلَى قَدَمَيهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ،

التشدُّده في الرَّواية، وقد طرق هذا الخبرُ من وجوه كثيرةٍ)، وقال الزَّيلَعيُّ: (وإنِ اختلفتْ ألفاظُه؛ فإنَّها ترجعُ إلى معنى واحدٍ)، «نصب الرَّاية» (١/ ٧١)، وقال السِّنديُّ في «الحاشية على ابن ماجه»: (فالحديثُ حجَّةُ بالاتِّفاق)، وقد ذهب إلى تقوية حديث عائشة بمجموع طرقه من المتأخِّرين، الشَّوكانيُّ في «النَّيل» (١/ ١٩٥)، والمباركفوريُّ في «التُّحفة» (١/ ٢٨٢) والعظيم آبادي في «العون» (١/ ٣٠١).

ولمزيد الاطِّلاع على دفع الاعتراضات عن هذا الحديث ينظر «بذل المجهود» (١/٧٠١).

⁽۱) قال عبدُ الحقّ الإشبيليُّ في «الأحكام الوسطى» (١/ ١٤٢) بعد أنْ ذكر الحديثَ من جهة البزّار: (لا أعلمُ له علَّة توجبُ تركه)، وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (١/ ٤٥) بعد أن أورده عن البزّار: (رجالُه ثقاتٌ). وينظر لثوثيق هذا الحديث ولدفع أوهام من وهم فيه «الإمام» لابن دقيق العيد.

وقال ابنُ جريرِ الطَّبريُّ في «جامع البيان» (٨/ ٣٩٦): (وأُولى القولين في ذلك قولُ من قال: عنى الله بقوله ﴿أَوْ لَكَمَسُّنُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ الجماع دونَ غيره من معاني اللَّمس؛ لصحَّة الخبر عن رسول الله ﷺ أنَّه قبَّل بعض نسائه، ثم صلَّى ولم يتوضَّأُ).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطوُّع خلف المرأة، ح: (٣٨٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلِّي، ح: (١١٤٥)، وقال البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٥٤٥): (هذا حديثٌ متَّفقٌ على صحَّته... ويحتجُّ بهذا الحديث مَن لا يَرى لمسَ المرأة مُوجِبًا للوضوء).

⁽٣) «نصب الرّاية» (١/ ٧٣).

وَبِكَ مِنكَ، لا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ أَنتَ كَمَا أَثْنَيتَ عَلَى نَفسِكَ»، رواهُ محيي السُّنَّة وروى مسلمٌ نحوه (١).

٣٥٠ ـ وَعَنْ يَحَيَى بِنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَبَّلَتَهُ امرَأَتُهُ، فَصَلَّى وَلَم يَتَوَضَّأُ، رواهُ عبد الرَّزَّاق(٢).

١ ٣٥٠ وَعنِ ابنِ عَبَّاسِ ﷺ قَالَ: مَا أَبَالِي قَبَّلتُهَا أَو شَمَمتُ رَيحَانًا، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق(٣).

٣٥٢ ـ وَعَنْ عَلِيّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: اللَّمسُ هُوَ الجِمَاعُ، وَلَكِنَّ اللهَ كَنَّى عَنهُ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ وابنُ جريرِ (١٠).

٣٥٣_ وروى محيي السُّنَّة عنْ مجاهدٍ وقتادةَ مثلَه (٥).

٣٥٤ ـ وَعنِ ابنِ عبّاسٍ ، ﴿ أَوْلَنَمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [المائدة: ٦] قَالَ: هُوَ الجِمَاعُ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً وابنُ جريرِ (٦).

⁽١) مسلمٌ نحوَه مسندًا، ك: الصَّلاة، ب: ما يُقال في الرُّكوع، ح: (١٠٩٠)، واللَّفظُ للبغويِّ في «شرح السُّنَّة» (٥/ ١٦٦).

⁽٢) عبد الرزّاق في «المصنّف»، ك: الطّهارة، ب: الوضوء من القُبلة واللّمس والمباشرة، ح: (٥٠٨)، وقال ابنُ عبد البرّ: (رويَ عن عمرَ بن الخطّاب بإسنادِ ثابتٍ من أسانيد أهل المدينة: أنَّه كان يقبّل امرأتَه ويصلّي قبل أنْ يتوضّاً)، «الاستذكار» (١/ ٢١٩).

⁽٣) عبد الرزّاق في «المصنّف»، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من القُبلة واللَّمس والمباشرة، ح: (٥٠٥).

⁽٤) ابنُ المنذرِ في «الأوسط» واللَّفظُ له، ح: (٦)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: قولُه: أو لامستم النِّساء، ح: (١٧٧١)، والطَّبريُّ في «تفسيره»، ح: (٩٦٠٢).

⁽٥) «تفسير ابن جرير» برقم: (٩٦٠٤/ ٩٦٠٥)، «تفسير البغويِّ» ط: دار طيبة (٢/ ٢٢٢).

⁽٢) ابنُ المنذرِ في «الأوسط» واللَّفظُ له، ح: (٩)، وابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: قولُه: أو لامستم النَّساء، ح: (١٧٧٢)، وابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» برقم: (٣٦٧)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٨/ ٢٧٢): (وقد صحَّ من غير وجهٍ، عن عبدالله بن عبَّاسٍ أنَّه قال ذلك). (إسنادُه صحيحٌ)، وقال ابنُ كثيرٍ في «التَّفسير» (٢/ ٣١٤): (وقد صحَّ من غير وجهٍ، عن عبدالله بن عبَّاسٍ أنَّه قال ذلك). [يعني: المرادُ من الملامسة: المجماعُ].

• ٣٥٠ وَعنِ الحَسَنِ قَالَ: المُلاَمَسَةُ: الجِمَاعُ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (١).

٣٥٦ وَعَنْ عُمَرَ بِنِ عَبِدِ العَزِيزِ عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الوُضُوءُ مِن كُلِّ دَمِ سَائِلِ»، رواهُ الدَّارِقطنيُ (٢).

(١) ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: قولُه: أو لامستم النِّساء، ح: (١٧٧٧)، وابنُ جرير برقم: (٩٦٠٣).

وبهذه الآية استدلً من قال بأنَّ لمس المرأة ينقض الوضوء، وللجواب عن استدلالاتهم بها ينظر: «التَّجريد» (١/ ١٧٥)، وأمّا الآثارُ الَّتي يُستَدلُّ بها على نقض الوضوء بلمس المرأة: فإمّا متكلَّمٌ فيه، أو موقوفٌ فلا يعارض المرفوع، أو محتملٌ فلا يستقيم به الاستدلالُ. ينظر: «نصب الرَّاية» (١/ ٧٠)، «نيل الأوطار» (١/ ٢٦١)، «إعلاء السُّنن» (١/ ١٨١).

(٢) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الوضوء من الخارج من البدن، ح: (٥٨١)، والبيهقيُّ في «معرفة السُّنن»،
 ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من القيء، والرُّعاف، ح: (١١٩٩).

قال العينيُّ: (واعلمُ أنَّ الخارجَ النَّجسَ من غير السَّبيلين ينقضُ الوضوءَ عند علمائنا، وهو قول العشرة المبشَّرة بالجنَّة... وصدور التَّابعينَ)، وقال ابنُ عبد البرِّ «الاستذكار» (١/ ٢٢٩): (وَرُوِيَ ذلك عن عليِّ وابنِ مسعودٍ، وعلقمةَ، والأسودِ، وعامرِ الشَّعبيِّ، وعروةَ بنِ النُّبيرِ، وإبراهيمَ النَّخعيِّ، والحكمِ بنِ عتيبةَ، وحمّادِ بنِ أبي سليمانَ، كلُّهم يرى الرُّعاف وكلَّ دم سائلٍ من الجسد حدثًا يوجب الوضوءَ للصَّلاة، وبذلك قال أبو حنيفةَ وأصحابُه والثَّوريُّ والحسنُ بن حيِّ وعبيدُ اللهِ بنُ الحسنِ والأوزاعيُّ وأحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهويه في الرُّعاف والفصادة والحجامة وكلِّ نجسٍ خارجٍ من الجسد، يرونه حدثًا ينقضُ الطَّهارةَ ويوجبُها على من أراد الصَّلاةَ، فإن كان الدَّمُ يسيرًا غيرَ سائلٍ ولا خارجٍ؛ فإنَّه لا ينقض الوضوءَ عند جميعهم، ولا أعلم أحدًا أوجب الوضوء من يسير الدَّم إلا مجاهدًا وحدَه، واللهُ أعلمُ).

وقال الشّافعيُّ ـ رحمه الله ـ: (الخارجُ من غير السَّبيلينِ لا ينقضُ الوضوء، وبه قال مالكٌ). ينظر: «المزنيُّ» (ص: ٤)، «المدوَّنة» (٨/١)، ودليلُهم حديثُ الأنصاريِّ عند أبي داودَ برقم: (١٩٨)، لكنْ لا يصحُّ الاستدلالُ به كما قال الخطَّابيُّ: (ولست أدري كيف يصحُّ هذا الاستدلالُ من الخبر والدَّم إذا سال أصاب بدنَه وجلدَه، وربَّما أصاب ثيابَه ومع إصابة شيءِ من ذلك وإنْ كان يسيرًا لا تصحُّ الصَّلاةُ عند الشَّافعيِّ، إلّا أنْ يُقال: إنَّ الدَّم كان يخرج من الجراحة على سبيل الذَّرق حتَّى لا يصيبَ شيئًا من ظاهر بدنه، ولئن كان كذلك؛ فهو أمرٌ عجبٌ)، «معالم السُّنن» الجراحة على سبيل الذَّرق حتَّى لا يصيبَ شيئًا من ظاهر بدنه، ولئن كان كذلك؛ فهو أمرٌ عجبٌ)، «معالم السُّنن»

وقال صاحب «المشكاة» (١٠٨/١): قال الدَّارقطنيُّ: (عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ لَم يَسمَعْ مِن تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَلا رَآهُ)، قال الشَّيخُ الإمامُ ابنُ الهمامِ: (لا بأسَ به، لأنَّ المرسَلَ عندَنا وعندَ الجمهورِ حُجَّةٌ)، انتهى (١٠)، ثمَّ قال الدَّارقطنيُّ: (وَيَزِيدُ بنُ خَالِدٍ وَيَزِيدُ بنُ محمَّد مَجهُولَانِ).

والجوابُ عنه: أنَّه رُوِيَ من طرقِ يُقوِّي بعضُها بعضًا، فارتقى إلى مرتبةِ الحسنِ، وروى ابنُ عديٍّ في «فتح المنَّان»(٣): (يزيدُ بنُ خالدٍ، عديٍّ في «كامله» عنْ زيدٍ مثلَه مرفوعًا(٢)، وقال الشَّيخُ الدَّهلويُّ في «فتح المنَّان»(٣): (يزيدُ بنُ خالدٍ،

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٦٧): (كتبْنا عنه، ومحلَّه عندنا محلَّ الصِّدق)، وقال العلّامةُ أنور شاه الكشميريُّ رحمه الله: (والحديثُ عندي قويُّ، إلّا أنَّ في سنده أحمدَ بنَ الفرجِ، وأخرجَ عنه أبو عوانةَ في صحيحه، وقد اشترط أنْ يخرجَ الصِّحاحَ في صحيحه)، «العرف الشَّذيُّ» (١/ ١٢٠).

وقال القاري: (ومع ذلك اعتمادُ المذهب ليس على هذا الحديث، بل على حديثِ أخرجَه البخاريُّ برقم: (٢٢٨) عن عائشة قالت: جاءت فاطمةُ بنتُ أبي حبيشٍ إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فقالت: يا رسولَ الله إنِّي امرأةٌ أُستحاضُ فلا أطهر، أفادعُ الصَّلاةَ؟ فقال رسولُ الله على: «لا، إنَّما ذلك عرقٌ، وليس بحيضٍ، فإذا أقبلت حيضتُك فدعي الصَّلاةَ، وإذا أدبرتْ فاغسلي عنك الدَّمَ ثم صلِّي» قال: وقال أبي: - «ثم توضَّئي لكلِّ صلاةٍ، حتَّى يجيءَ ذلك الوقتُ»)، «المرقاة: ١/ ٣٧٧»، ولا يُتوهَم أنَّ الجزءَ الأخيرَ في حديث البخاريِّ من كلام عروةَ؛ لِما أنَّ التَّرمذيَّ جعله من المرفوع، وصحَّحه برقم: (١٢٥).

تنبيةٌ: سيورِدُ المصنّف بما يؤيّدُ مذهبَ الحنفيّة في هذا الباب من الأحاديث والآثار في باب: ما يجوز من العمل في الصّلاة وما لا يجوز.

⁼ ولمزيد الاطِّلاع حول الموضوع يراجع: «تنقيع التَّحقيق» (١/ ١٢٠)، «البناية» ١/ ١٣٥)، «إعلاء السُّنن» (١/ ١٥٠).

⁽١) لا سيَّما إرسالُ مثل عمرَ. «فتح القدير» (١/ ٤٢)، وينظر: «البناية» ١/ ١٣٦)، «المرقاة» (١/ ٣٧٢).

⁽٢) «الكامل في «الضَّعفاء»، (٢٩) أحمد بن الفرج بن سليمان، (١/ ٣١٣)، وقال ابنُ عديٍّ: (وهذا الحديثُ لا نعرفه إلّا عن أبي عتبة (أي أحمدَ بنِ الفرجِ)، وأبو عتبة مع ضعفه قد احتملَه النَّاسُ وروَوا عنه، وهو ممَّن لا يُحتجُّ بحديثه، ولا يُتديَّنْ به، إلّا أنَّه يكتَبُ حديثُه)، انتهى ملخَّصًا.

⁽٣) "فتح الرَّحمن" (١/ ١٥٧).

ويزيدُ بنُ محمَّدِ قد اختُلِفَ فيهما، وقد وثَّقوه كما في «الكاشف» للذَّهبيِّ (١)، والمجهولُ مجهولُ العينِ، وهو مَن لم يَروِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يوثَّق، ومَن روى عنه اثنانِ أو أكثرُ فهو ليس بمجهولٍ).

٣٥٧ ـ وَعنْ حُسَينِ المُعَلِّمِ بسندِهِ إلى مَعدَانَ بنِ أَبِي طَلَحَةَ، عنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاءَ، فَتَوَضَّأَ، قَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَبتُ لَهُ وَضُوءَهُ، قَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَبتُ لَهُ وَضُوءَهُ، رواهُ أَبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وقال التِّرمذيُّ: (هو أصحُّ شيءٍ في هذا الباب)، وقد قال الحاكمُ: (هو على شرطِهِما)(٢).

٣٥٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ عِنْهُ قَال: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ضَحِكَ فِي صَلاةٍ قَهقَهَ، فَليُعِدِ الوُضُوءَ

قال البيهة في «السُّنن الكبرى» (١/ ٤٤): (إسنادُ هذا الحديث مضطربٌ، واختلفوا فيه اختلافًا شديدًا، واللهُ أعلمُ)، تعقَّبه ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقي» بذيل «السُّنن الكبرى» فقال: (أخرجَه التَّرمذيُّ، ثم قال: جوَّده حسينٌ المعلَّمُ عن يحيى بن أبي كثير، وحديثُ حسينٍ أصحُّ شيءٍ في هذا الباب)، وقال ابنُ منده: (هذا إسنادٌ متَّصلٌ صحيحٌ)، ثمَّ قال ابنُ التُّركمانيِّ: (وإذا أقام ثقةٌ إسنادًا اعتُمِدَ، ولم يبال بالاختلاف، وكثيرٌ من أحاديث الصَّحيحين لم تسلمُ من مثل هذا الاختلاف)، وقال ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» (١/ ١٨٨): (إنَّ اضطرابَ بعض الرُّواة لا يؤثِّرُ في ضبط غيره، قال الأثرمُ: قلت لأحمدَ: قد اضطربوا في هذا الحديث، فقال: حسينٌ المعلِّم يجوِّدُه، وقال التَّرمذيُّ: حديثُ حسينَ أصحُّ شيءٍ في هذا الباب).

قال ابنُ قدامةَ: ([نقض الوضوء بخروج النَّجس من غير السَّبيلين] قول مَن سمَّينا من الصَّحابة [يعني ابنَ عبَّاسِ وابنَ عمرَ وغيرَهم] ولم نعرف لهم مخالفًا في عصرهم، فيكون إجماعًا)، «المغني» (١/ ١٣٦).

⁽۱) «الكاشف» برقم: (۲۹٦/ ۲۳٥٢).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: الوضوء من القيء والرُّعاف، ح: (٨٧)، وقال: (وقد جوَّدَ حسينٌ المعلَّمُ هذا الحديثَ، وحديثُ حسينٍ أصحُّ شيءٍ في هذا الباب)، وأبو داودَ، ك: الصِّيام، ب: الصائم يستقيء عامدًا، ح: (٣٨١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الصِّيام، ب: في الصّائم يتقيَّأ، ح: (٣١٠٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٩٥٦)، وابنُ حِبّانَ (١٠٩٧)، والحاكم (٢/ ٢٦٤) ووافقه الذَّهبيُّ ولفظُهم: «قاء فأفطر» دون «فتوضَّاً»، لكن هذا لا يضرُّ وابنُ حِبّانَ (٢٠٩٧)، والحاكم (١/ ٢٢٤) وسبتُ لرسول الله ﷺ وضوءَه. وهذا القدرُ يكفي للاستدلال؛ لأنَّ تمامَ الحديثِ عند أحمدَ (٢٧٥٣٧)، ولفظُه: عن أبي الدَّرداء، قال: استقاءَ رسولُ الله ﷺ، فأفطر، فأتى بماء فتوضَّاً.





وَالصَّلاةَ»، رواهُ ابنُ عديٍّ في «الكامل»(١).

٣٥٩ ـ وَفِي روايةٍ للدَّارقطنيِّ عنْ أَبِي هريرةَ هُنهُ، عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَهَفَه؛ أَعَادَ الوُضُوءَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ» (٢).

(۱) ابنُ عديٍّ في «الكامل» (۱/ ۱۰۱)، قال ابنُ الجوزيِّ في «العلل المتناهية» (۱/ ٣٦٩): (هذا لا يصحُّ، فإنَّ بقيَّةَ مِن عادته التَّدليسُ، فلعلَّه سمعه من بعض الضُّعفاء فحذف اسم ذلك)، فأجابه الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (۱/ ٤٨): (وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ بقيَّةَ صرَّحَ فيه بالتَّحديث، والمدلِّس إذا صرَّح بالتَّحديث وكان صدوقًا زالت تهمةُ التَّدليس، وبقيَّةُ من هذا القبيل)، وبه قال ابنُ التُركمانيِّ في «الجوهر بذيل البيهقيّ» (١/ ١٤٧) وابنُ الهمام في «فتح القدير» (١/ ٤٧) وابنُ قطلوبغا في «التَّعريف» (١/ ٣٦).

وقال ابنُ الصَّلاح: (أنَّ ما رواه المدلِّس بلفظِ محتمَلِ لم يبيِّنْ فيه السَّماعَ والاتِّصالَ حكمُه حكمُ المرسَل وأنواعه، وما رواه بلفظِ مبيِّنٍ للاتَّصال نحو: سمعتُ وحدَّثَنا وأشباهِها؛ فهو مقبولٌ محتبٌّ به، وفي الصَّحيحين وغيرهما من حديث هذا الضَّرب كثيرٌ جدًّا)، ينظر: «مقدِّمة ابن الصَّلاح مع التَّقييد والإيضاح» (ص: ٩٩).

وقال التَّهانويُّ رحمه الله في "إعلاء السُّنن» برقم: (١١٢): (وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ، كما يُشعِرُ بذلك سكوتُ ابنِ الجوزيُّ وغيرِه عنهم، وابن جوصاءَ مختلَفٌ فيه، وقد وُتُقَ كما يظهر من "اللِّسان»، وسماعُ عطاءِ عن ابن عمرَ مختلَفٌ فيه، والرَّاجعُ السَّماعُ، على أنَّ الانقطاعَ ليس بعلَّةٍ عندنا، فالحديثُ حسنٌ، لا سيَّما وله شواهدُ).

* القهقهةُ في الصَّلاة تنقضُ عند الإمام أبي حنيفةَ وصاحبيه، وبه قال الثَّوريُّ والأوزاعيُّ وعبيدُاللهِ بنُ الحسنِ، وقال مالكُّ والشَّافعيُّ وابنُ حنبلِ: (١/ ٩٥)، «المدوَّنة» (١/ ١٠٠)، مالكُّ والشَّافعيُّ وابنُ حنبلِ: (لا تنقض)، ودليلُهم فيه القياسُ. ينظر: «الأصل»: (١/ ٩٥)، «المدوَّنة» (١/ ١٠٠)، المزنيُّ (ص: ٤)، «مختصر اختلاف العلماء» (١/ ١٦١).

(٢) الدَّارِقطنيُّ، أحاديث القهقهة في الصَّلاة وعللها، ح: (٢١١)، وقال: (عبدُ الكريمِ متروكٌ، وعبدُ العزيز ضعيفٌ، مع ما يُقال فيه من الانقطاع بين الحسن وأبي هريرةَ، وأنَّه لم يسمعُ منه)، «نصب الرَّاية» (١/٤٨)، قال القدوريُّ في «التَّجريد» (/٢٠٢): (قولُهم: «ضعيفٌ» لا يحتجُّ به حتى يبيِّنوا جهةَ الضَّعف)، وعبدُ الكريم أبو أميَّة روى عنه أبو حنيفة حديث الشُّفعة، وروى عنه مالكٌ في «الموطَّا» برقم: (٧٢٧/ ٣٧٥)، وله في البخاريُّ روايةٌ في أوَّل «قيام اللَّيل» برقم: (١١٢٠)، قال اللَّكنويُّ في «السِّعاية» (١/ ٢٤٧): (لئن سلم ضعفُ الحديث بهما، فإنَّه ينجبر بالطُّرق الأُخر)، وأمَّا الانقطاعُ بين الحسن وأبي هريرةَ؛ فليس بثابتٍ، لأنَّه لما عدَّ في «التَّهذيب» وغيره مَن روى عنه من الصَّحابة، قال: (وعن أبي هريرةَ، وقيل: لم يسمعُه منه، ولا يضرُّنا هذا الخلافُ؛ لأنَّ المثبِتَ مقدَّمٌ على النَّافي،=

٣٦٠ ـ وَعنْ مَعبَدِ بنِ أَبِي مَعبَدِ الخُزَاعِيِّ هُ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: بَينَمَا هُوَ فِي الصَّلَاةِ إِذ أَقبَلَ أَعمَى يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَوَقَعَ فِي زُبيَةٍ، فَاستَضحَكَ القَومُ حَتَّى قَهقَهُوا، فَلَمَّا انصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ مِنكُم قَهقَه؛ فَليُعِدِ الوُّضُوءَ وَالصَّلَاةَ»، رواهُ(١) إمامُنا أبو حنيفة (٢).

وروى الدَّارقطنيُّ والطَّبرانيُّ وعبدُ الرَّزَّاق وابنُ أبي شيبةَ وابنُ عديٍّ وأبو داودَ في «مراسيله» نحوَه (٣٠)،

وأخرجه الدَّارقطنيُّ عن أبي العالية من طرقي عديدةٍ، واستوعب طرقه، فانظره ثمَّة، منها طريقُ أحمدَ بن يونس، نا زائدةُ، عن هشامٍ، عن حفصةَ، وبهذا الطَّريق أخرجه أبو داودَ في «المراسيل» (٨)، قال عنها النَّهبيُّ في «التَّنقيح» (١/ ٢٩): (فهذا مرسَلٌ جيًدٌ)، قال ابنُ قطلوبغا في «التَّعريف والإخبار» (١/ ٣٥): (ووصل مهديّ بن ميمونِ بذكر أبي موسى الأشعريِّ، أخرجه الطَّبرانيُّ، [قلت: لم أجده فيه، لعلَّه في الأجزاء المفقودة، وقد أوردَه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٤) وقال: (فيه محمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ الدَّقيقيُّ، ولم أر مَن ترجمه)، قلت: قد ترجمه المرَّيُّ في «التَّهذيب»: (٢٦/ ٢٤)، وهو ثقةٌ لا طعنَ فيه، كذا في هامش المطبوع] عنه عن هشام بن حسّان، عن=

⁼ ولئن سلَّمنا؛ فالمرسل حجَّةٌ عندنا)، ينظر: «البناية» (١/ ١٥٨).

⁽١) قولُه: «رواه»: (هذا الحديثُ في «مسند الإمام» مسندٌ ومرسلٌ، ورجالُ «كتاب الآثار» ثقاتٌ مشهورون، ومعبدُ هذا صحابيٌّ)، قاله في «إحياء السُّنن». م

⁽۲) أبو حنيفة في «مسنده» (برواية ابنِ خسرو) بطرقي، إحداها عن الحسن عن معقلِ عن معبدِ بن صبيح برقم: (١٠٤٩)، قال ابنُ التُّركمانيِّ: (هذه طريقةٌ متَّصلةٌ جيِّدةٌ)، «الجوهر النَّقيُّ بذيل البيهقيِّ» (١/ ١٤٥)، وعن الحسن عن معبدِ برقم: (١٠٥٠)، ومعبدُ بنُ صبيحٍ وهو الخزاعيُّ، ينظر: «أسد الغابة» (٤/ ٣٩٢)، وله صحبةٌ كما قال أبو نعيمٍ في «المعرفة» (٥/ ٢٥٢)، والنَّفظُ له. (٥/ ٢٥٢) وابنُ منده في «المعرفة» (١/ ٤٠٤) وأخرجَه الدَّارقطنيُّ من طريق الإمام برقم: (٦٢٢)، واللَّفظُ له.

قولُه: «زبية»: (وهي الرَّابية الَّتي لا يعلوها الماءُ، وهي من الأضداد، وقيل: إنَّما أراد الحفرة التي تحفر للسَّبع ولا تحفر إلّا في مكانٍ عالٍ من الأرض؛ لتلَّا يبلغَها السَّيلُ فتنطمَّ)، «النِّهاية» (باب الزَّاي مع الباء).

⁽٣) أُخرِجَ حديثُ القهقهةِ مرسلًا ومسندًا من طرقِ عديدةٍ، كما بسط الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية»: (١/ ٤٧)، لكن أشهرَ ذلك وأحسنَه مرسلُ أبي العالية كما في «التَّعريف» (١/ ٣٥)، و«فتح القدير» (١/ ٤٦)، أخرجَه عبدُ الرزَّاق (٣٧٦١) في «المصنَّف»، ومن طريقه الدَّارقطنيُّ (٥٠٠)، قال الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (١/ ٥٠) وابنُ قطلوبغا في «التَّعريف» (١/ ٥٠): (ورجالُ روايةِ عبدِ الرزَّاق رجالُ الصَّحيحين).



ورجالُ روايةِ عبد الرَّزَّاق رجالُ الصَّحيحين، كذا في «نصب الرَّاية» (١/ ٥٠)(١).

= حفصة بنت سيرين، عن أبي العالية، عن أبي موسى، وتابعَه خالدُ بن عبدالله، عن هشام، لكنْ قال: عن رجلِ من الأنصار، بدلَ: أبي موسى، أخرجَه الدَّارقطنيُ [٦٣٢]، وقال: (خالفَه خمسةُ أثباتِ عن هشام لم يذكروا فيه أبا موسى ولا غيرَه، ثمَّ أخرجَه من طريق أيُّوب وخالدِ الحذَّاء، ومطرِ الورَّاق، كلُّهم عن حفصةَ عن أبي العالية مرسلًا، قلت [أي ابنُ قطلوبغا]: وهذا لا يضرُّهما واللهُ أعلمُ، فمهديُّ بنُ ميمونٍ وثَقه شعبةُ، وأحمدُ، وجماعةٌ، وروى له الجماعة)، [ينظر: «التَّهذيب»: (٢٨/ ٩٢٥)]، وكذا خالد بن عبدالله، وثَقه أحمدُ، وقال: (كان ثقةٌ ديِّنًا، بلغني أنَّه اشترى نفسه من الله ثلاث مرَّاتٍ تصدَّق بوزن نفسه فضَّة)، وقال أبو حاتم وغيرُه: (ثقةٌ)، وقال أبو داودَ: (قال إسحاقُ الأزرق: ما أدركت أفضلَ من خالدِ الطَّحَان، قيل: قدرأيت سفيان؟ قال: كان سفيانُ رجلَ نفسه، وكان خالدٌ رجلَ عامَّة، روى له الجماعةُ)، [«التَّهذيب»: (٨/ ٩٩)].

وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ من طريق شريكِ برقم: (٣٩٣٨)، والدَّارقطنيُّ (٦١٥).

(۱) قال ابنُ الهمام: (حديثُ القهقهة رُوِيَ مرسلًا ومسندًا، واعترف أهلُ الحديث بصحَّته مرسلًا، ومدار المرسل على أبي العالية، وإنْ رواه غيرُه، كالحسن البصري وإبراهيم النخعيّ وغيرهما، وأمّا روايتُه مسندًا؛ فعن عدَّة من الصَّحابة: أبي موسى الأشعريِّ، وأبي هريرةَ، وابنِ عمرَ، وأنسٍ، وجابرٍ، وعمرانَ بنِ الحصينِ، وأغربُها طريقٌ عن أنسٍ، وأسلَمُها حديثُ ابن عمرَ، وما طُعِنَ به من أنَّ بقيَّة مدلِّسٌ، فكأنَّه سمعه من بعض الضَّعفاء فحذف اسمه؛ دُفِعَ بأنَّ بقيَّة صرَّح فيه بالتَّحديث، والمدلِّسُ إذا صرَّح بالتَّحديث وكان صَدوقًا؛ زالت تهمة التَّدليس، وبقيَّةُ من هذا القبيل)، «فتح القدير» (١/ ٥١).

قال العينيُّ: (مذهب الشَّافعيُّ أنَّ المرسلَ إذا أُرسِلَ من وجهِ، وأسند من وجهِ آخرَ يقول به، وهذا الحديثُ أرسلَ من وجوه، وأسند من طريق، فيلزمُه أنْ يقولَ به، وقال ابنُ حزم: كان يلزمُ المالكيِّين والشَّافعيِّين، لشدَّة تواتُره عن عدد من أرسله، قلت: ويلزمُ الحنابلة أيضًا؛ لأنَّهم يحتجُّون بالمراسيل، وعلى تقدير أنَّهم لا يحتجُّون به، يُقال: إنَّ أحواله أنْ يكونَ ضعيفًا، والحديثُ الضَّعيفُ عندهم مقدَّمٌ على القياس الَّذي اعتمدوا عليه في هذه المسألة، والعجبُ منهم أنْ يقولوا لعلمائنا أصحاب الرَّأي والقياس، وينسبوهم إلى ترك كثيرٍ من الأحاديث بالقياس، وهم تركوا حديثًا رواه جماعةٌ من الصَّحابة ما يناهز عشرة، فأرسله جماعةٌ من التَّابعين الكبار وعملوا بالقياس، وبمثل هذا الحديث الَّذي علمه الصَّحابة والتَّابعون، وكان راويه من كان معروفًا بالفقه والتَّقدُّم في الاجتهاد، كأبي موسى وأصحابه، يترك القياس الذي ذهب إليه الشّافعيُّ وغيره... وبقولنا قال أبو موسى الأشعريُّ، والحسنُ البصريُّ، وأبراهيمُ النَّخعيُّ، وسفيانُ الثَّوريُّ، ومحمَّدُ بنُ سيرينَ، والأوزاعيُّ، وعبيدُاللهِ)، «البناية» (١/ ١٦١ - ١٦٢).

٣٦١ وعنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﴿ قَالَ: أَتَى النَّبِيَ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيتَ رَجُلًا لَقِي امرَأَةً، وَلَيسَ بَينَهُمَا مَعرِفَةٌ، فَلَيسَ يَأْتِي الرَّجُلُ شَيئًا إِلَى امرَأَتِهِ إِلّا قَد أَتَى هُوَ إِلَيهَا، إِلّا أَنَّهُ لَم يُجَامِعهَا؟ امرَأَةً، وَلَيسَ بَينَهُمَا مَعرِفَةٌ، فَلَيسَ يَأْتِي الرَّجُلُ شَيئًا إِلَى امرَأَتِهِ إِلّا قَد أَتَى هُوَ إِلَيهَا، إِلّا أَنَّهُ لَم يُجَامِعهَا؟ قَالَ: فَاللَّهُ مَر وَأَي النَّهُ إِلَيْهَا مِرَالَيُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللهُ وَيُصَلِّي، قَالَ مُعَاذٌ: فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهِي لَهُ خَاصَّةً أَم لِلمُؤمِنِينَ عَامَّةً؟ وَلِلهُ مِنِينَ عَامَّةً؟ وَلِلهُ التَّرِمذيُ (١).

قال صاحبُ «البدائع»(٢): (هذا حديثٌ فيه دليلٌ على أنَّ المباشرةَ الفاحشةَ تنقضُ الوضوءَ)(٣).

وقد أسهبَ العلّامةُ عبدُ الحيّ اللّكنويُّ في المسألة في «السّعاية» (١/ ٢٤٤) فما بعدها، ولخّص فيه ما كتبه في رسالته
 «الهسهسة بنقض الوضوء بالقهقهة» مع زيادة أشياء.

⁽۱) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب التَّفسير، ب: ومن سورة هود، ح: (۳۱۱۳)، وقال: (هذا حديثٌ ليس إسنادُه بمتَّصلِ، عبدُ الرَّحمن بنُ أبي ليلى لم يسمعْ من معاذٍ)، وهو في «المسند» (۲۲۱۱۲)، وله شاهدٌ عن ابنِ مسعودٍ عند البخاريُّ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي ليلى لم يسمعْ من معاذٍ)، وهو في «المسند» (۲۲۱۱۲)، وله شاهدٌ عن ابنِ مسعودٍ عند البخاريُّ (۲۸۷۶)، والتَّرمذيِّ (۲۱۱۵)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، ويشهدُ له حديثُ أبي اليسر كعب بن عمرو عند التِّرمذيِّ (۲۱۱۵)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽٢) أبو بكرِ بنِ مسعودِ بن أحمدَ الكاسانيُّ علاءُ الدِّين: فقية حنفيٌّ، من أهل حلب، له بدائعُ الصَّنائع في ترتيب الشَّمرائع،
 تُوفِّي سنة (٥٨٧هـ)، ينظر: «الأعلام» للزِّركليِّ، (٢/ ٧٠).

⁽٣) قال الكاسانيُّ: (وأمَّا الحدثُ الحكميُّ فنوعانِ أيضًا: أحدُهما: أنْ يوجدَ أمرٌ يكون سببًا لخروج النَّجسِ الحقيقيِّ غالبًا، فيقام السَّببُ مقام المسبَّب احتياطًا، والثَّاني: ألّا يوجدَ شيءٌ من ذلك، لكنَّه جعل حدثًا شرعًا تعبُّدًا محضًا، أمَّا الأوَّل فعند فأنواعٌ، منها: المباشرةُ الفاحشةُ، وهو أنْ يباشرَ الرَّجلُ المرأةَ بشهوةٍ، وينتشرَ لها، وليس بينَهما ثوبٌ، ولم يرَ بللاً، فعند أبي حنيفة وأبي يوسفَ يكون حدثًا استحسانًا، والقياسُ أنْ لا يكونَ حدثًا، وهو قولُ محمَّد.... وجهُ الاستحسان ما رُوِيَ أَنَّ: أبا اليسر بائعَ العسل سأل رسولَ الله عليه فقال: إنِّي أصبتُ من امرأتي كلَّ شيءٍ إلّا الجماع، فقال عليهُ: "توضَّأ، وصلً ركعتَين»، ولأنَّ المباشرةَ على الصِّفة الَّتي ذكرنا لا تخلو عن خروج المذي عادةً، إلّا إنَّه يحتملُ أنَّه جفَّ لحرارة البدن، فلم يقف عليه، أو غفل عن نفسه لغلبة الشَّبق، فكانت سببًا مُفضيًا إلى الخروج، وإقامة السَّبب مقامَ المسبَّب طريقةٌ معهودةٌ في الشَّريعة، خصوصًا في أمرِ يُحتاطُ فيه، كما يقام المسُّ مقامَ الوطءِ في حتَّ ثبوت حرمة المصاهرة، بل يقامُ نفسُ النَّكاح مقامَه، ويقام نومُ المضطجع مقامَ الحدث، ونحو ذلك كذا هاهنا)، «بدائع الصَّنائع» (١/ ٣٠). م



وقولِ اللهِ ﷺ فيه: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّ رُوًّا وَاللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِ رِينَ ﴾ [التّوبة: ١٠٨].

٣٦٢ عنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ هِ قَال: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيتُمُ الغَائِطَ؛ فَلَا تَستَقبِلُوا القِبلَة، وَلا تَستَدبرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَو غَرِّبُوا»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

قال الشَّيخُ الإمامُ صدرُ الشَّريعة (٢) رحمَهُ اللهُ تعالى: (هذا الحديثُ عندَنا على عُمومه يستوي الصَّحراءُ والبُنيانُ في حُرمةِ الاستقبالِ والاستدبارِ)(٢)؛ لِما رُوِيَ.

٣٦٣ عنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيثِيِّ قال: قَالَ أَبُو أَيُّوبَ ﷺ: فَقَدِمنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ بُنِيَت قِبَلَ القِبلَةِ، فَنَنحَرِفُ، وَنَستَغفِرُ اللهُ تَعَالَى»، رواهُ البخاريُّ والطَّحاويُّ؛.

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: قبلة أهل المدينة، ح: (٣٩٤)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الاستطابة، ح: (٢٠٩).

⁽Y) عبيدُاللهِ بنُ مسعودِ بنِ محمودِ بنِ أحمدَ المحبوبيُّ البخاريُّ الحنفيُّ، صدرُ الشَّريعةِ الأصغرُ، ابنُ صدرِ الشَّريعةِ الأكبرِ، من علماء الحكمة والطبيعيَّات وأصول الفقه والدِّين، له: «التَّنقيح» في أصول الفقه، وشرحه «التَّوضيح»، و«شرح الوقاية»، وغيرها، تُوفِّي في بخارى سنة (٧٤٧هـ)، ينظر: «الأعلام» للزِّركليِّ (١٩٨/٤).

⁽٣) «شرح الوقاية» ط: رحمانية (١/ ١٢٧).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: قبلة أهل المدينة، ح: (٣٩٤)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الاستطابة، ح: (٢٠٩)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ح: (٦٤٣٥).

قولُه: «فوجدْنا مراحيضَ»: (أراد المواضعَ الَّتي بنيتْ للغائط، واحدُها مرحاضٌ: أي مواضعَ الاغتسالِ)، «النّهاية» باب الرّاء مع الحاء.

٣٦٤ ـ وَعَنْ رَافِعِ بِنِ إِسحَاقَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الأَنصَارِيَّ ﷺ وَهُوَ بِمِصرَ يَقُولُ: وَاللهِ مَا أَدرِي كَيفَ أَصنَعُ بِهَذِهِ الكَرَايِسِ؟ وَقَد قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُم إِلَى الغَائِطِ أَوِ البَولِ؛ فَلَا يَستَقبِلِ كَيفَ أَصنَعُ بِهَذِهِ الكَرَايِسِ؟ وَقَد قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُم إِلَى الغَائِطِ أَوِ البَولِ؛ فَلَا يَستَقبِلِ القِبلَة، وَلَا يَستَدبِرْهَا»، رواهُ النَّسائيُّ والطَّحاويُّ(۱).

٣٦٥ ـ وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ قَالَ: «نُهِينَا أَنْ نَستَقبِلَ القِبلَةَ لِقَضَاءِ الحَاجَةِ»، رواهُ الطَّحاويُّ وروى مسلمٌ نحوَه (٢٠).

٣٦٦ ـ وَعَنْ أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُستَقبَلَ القِبلَةُ بِغَائِطٍ أَو بَولٍ، رواهُ البِرَّارُ وسعيدُ بنُ منصورِ (٣).

٣٦٧ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُم بِمَنزِلَةِ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُم، فَإِذَا أَنَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ؛ فَلا يَستَقبِلِ القبلةَ وَلا يَستَدبِرهَا، وَلا يَستَطِبْ بِيَمِينِهِ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ حِبَّانَ والطَّحاويُّ (٤).

⁽۱) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن استقبال القبلة عند الحاجة، ح: (۲۰)، وأحمدُ، ح: (۲۳٥١)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ح: (۲٤٣٨)، كلُّهم عن مالكِ، وهو عندَ مالكِ برقم: (٤٥٤)، وصحَّحَه ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد»، (١/ ٣٠٣).

قولُه: «الكراييس»: قال في «النِّهاية»: (يعنى الكنف، واحدُها كرياسٌ).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الكراهة، ب: استقبال القبلة بالفروج للغائط والبول، ح: (٦٥٨٣)، وقال العينيُّ: (إسنادُه صحيحٌ)، «نخب الأفكار» (١٣/ ١٩٤)، وأخرجَ مسلمٌ نحوَه، ك: الطَّهارة، ب: الاستطابة، ح: (٢٠٦).

⁽٣) ذكرَهُ الحافظُ في «المطالب» (٤٠)، وعزاهُ إلى أبي يعلى، ومن طريق أبي يعلى أخرجَه ابنُ عديَّ بهذا اللَّفظ في «الكامل» (٥/ ٢٧٤)، والضِّياءُ المقدسيُّ في «المختارة» (١٣٧٧)، وأخرجَه البزّارُ بسنده (٢٦١٤).

قال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (١/ ٢٧٥): (مدارُ إسناد حديث أسامةَ على عبدالله بن نافع مولى ابن عمرَ، وقد ضعَفوه... وله شاهدٌ في الصَّحيحين وغيرهما من حديث أبي أيُّوب الأنصاريِّ وأبي هريرةَ، ورواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ من حديث جابر بن عبدالله).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ح: (٨)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة،=

٣٦٨ ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَٰنِ بِنِ يَزِيدَ، عَنْ رَجُلٍ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي أَظُنُّ أَنَّ صَاحِبَكُم يُعَلِّمُكُم، حَتَّى إِنَّهُ لَيُعَلِّمُكُم كَيفَ تَأْتُونَ الغَائِطَ؟ فَقَالَ لَهُ: أَجَل، وَإِنْ سَخِرتَ إِنَّهُ لَيَفْعَلُ، إَنَّ صَاحِبَكُم يُعَلِّمُكُم، حَتَّى إِنَّهُ لَيُعَلِّمُكُم كَيفَ تَأْتُونَ الغَائِطَ؟ وَقَالَ لَهُ: أَجَل، وَإِنْ سَخِرتَ إِنَّهُ لَيَفْعَلُ، إِنَّهُ لَيَنْهَانَا إِذَا أَتَى أَحَدُنَا الغَائِطَ أَنْ يَستَقبِلَ القِبلَة، رواهُ الطَّحاويُّ ورواهُ مسلمٌ، وأحمدُ نحوه (١٠).

٣٦٩ ـ وَعَنْ أَبِي هريرةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَمْ يَسْتَدْبِرْهَا فِي الْغَائِطِ؛ كُتِبَ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمُحِيَ عَنْهُ سَيِّئَةٌ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في "الأوسط» وسندُه حسنٌ (٢٠).

• ٣٧٠ وَعَنْ أَبِي مِجلَزٍ هُ قَالَ: نَهَى رَشُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي قِبلَةِ المَسجِدِ، رواهُ أبو داودَ في «مراسيله» مرسلًا(٣).

٣٧١ وعنْ مَكحُولٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ بِأَبوَابِ المَسجِدِ، رواهُ أَبو داودَ في «مراسيله» مرسلًا(٤٤).

٣٧٢ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخَلاءَ قَالَ: «اللَّهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

⁼ ب: النَّهي عن الاستطابة بالرَّوث، ح: (٤٠)، وصحَّحَه مسلمٌ (٦١٠).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الكراهة، ب: استقبال القبلة بالفروج للغائط والبول، ح: (٢٥٧٨)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١٩١/ ١٩١): (إسنادُه صحيحٌ، ورجالُه ثقاتٌ)، وأحمدُ نحوَه، ح: (٢٣٧٠٥)، وأخرجَه مسلمٌ عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ عن سلمانَ، ب: الاستطابة، ح: (٢٠٦)، وحديثُ سلمانَ هذا أخرجَه الجماعةُ إلّا البخاريَّ.

في «شرح معاني الآثار»: «وإنْ شجرت»: وفي «نخب الأفكار»: «وإنْ سخرت» كذا في «مسند أحمد».

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» برقم: (١٣٢١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٠٦): (رجالُه رجالُ الصَّحيح إلَّا شيخَ الطَّبرانيِّ وشيخَ شيخِه، وهما ثقتان).

⁽٣) أبو داودَ في «المراسيل» برقم: (١٤)، ورجالُه ثقاتٌ رجالُ الشَّيخين، غيرَ عمّارةَ، فإنَّه من رجال البخاريِّ.

⁽٤) أبو داود في «المراسيل» برقم: (٣).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: ما يقول عند الخلاء، ح: (١٤٢)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: ما يقول إذا أراد=

٣٧٣ ـ وَعَنْ زَيدِ بِنِ أَرقَمَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ هَذِهِ الحُشُوشَ مُحتَضَرَةٌ، فَإِذَا أَتَى الْحَدُكُمُ الخَلاءَ؛ فَليَقُل: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه(١).

٣٧٤ وعنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَترُ مَا بَينَ أَعيُنِ الجِنِّ وَعَورَاتِ بَنِي آدَمَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الخَلاَءَ، أَنْ يَقُولَ: بِاسمِ اللهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(٢) وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، وإسنادُه ليس بقويٍّ)(٣).

٣٧٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الخَلاءِ، قَالَ: «غُفرَانَكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدَّارميُّ (٤٠).

⁼ دخولَ الخلاء، ح: (٨٣١).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما يقول الرَّجل إذا دخل الخلاء، ح: (٦)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما يقول الرَّجل إذا دخل الخلاء، ح: (٢٩٦)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٦٩).

قال الخطَّابِيُّ في «معالم السُّنن» (١/ ١٠): («الحشوشُ»: الكنفُ، «محتضرةٌ»؛ أي: تحضرُها الشَّياطينُ وتنتابها، و«الخبُث»: بضمِّ الباء: جماعةُ الخبيث، و«الخبائث»: جمعٌ لخبيثةٍ، يريدُ ذكرانَ الشَّياطين وإناتَهم).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر من التَّسمية عند دخول الخلاء، ح: (٦٠٦)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما يقول الرَّجل إذا دخل الخلاء، ح: (٢٩٧)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسنادُه ليس بذاك القويِّ)، قال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (١/ ٢٧): (ولا أدري ما الموجبُ لذلك؛ لأنَّ جميعَ مَن في إسناده غيرُ مطعونِ عليه بوجهٍ من الوجوه فيما رأيت، بل لو قال فيه قائلٌ: إنَّ إسنادَه صحيحٌ؛ لكان مصيبًا)، وصحّح سندَه العينيُ في «العمدة» (٢/ ٢٧٢) وله شاهدٌ يتقوَّى به عن أنس عند الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (١/ ٤٤٤)، وقال الحافظُ: (إسنادُه على شرط مسلم)،

⁽٣) قال القاري (١/ ٣٨٧): (ومع هذا يُعمَل به في فضائل الأعمال، سيَّما وقد رواهُ أحمدُ والنَّسائيُ عنه، وروى الطَّبرانيُّ عن أنس نحوَه) مؤلّف.

⁽٤) التّرمذيُّ واللَّفظُ لـه، أبواب الطَّهارة، ب: ما يقول إذا خرج من الخلاء، ح: (٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: ما=

٣٧٦ وعنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ إِذَا خَرَجَ مِنَ الخَلَاءِ قَالَ: «الحَمدُ لِلَّهِ الذي أَذَهَبَ عَنِي الأَذَى، وَعَافَانِي»، رواهُ ابنُ ماجه(١).

٣٧٧ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُ ﷺ بِقَبرينِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرِ، أَمّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن البَولِ» - وفي رواية لمسلم: ﴿ لَا يَستَنزِهُ عنِ البَولِ» - ﴿ وَأَمّا الآخَرُ فَكَانَ كَبِيرٍ، أَمّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن البَولِ» - وفي رواية لمسلم: ﴿ لَا يَستَنزِهُ عنِ البَولِ» - ﴿ وَأَمّا الآخَرُ فَكَانَ يَمشِي بِالنَّمِيمَةِ »، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً وَطَبَةً فَشَقَّهَا نِصِفَينِ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، يَمشِي بِالنَّمِيمَةِ »، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً وَطَبَةً فَشَقَّهَا نِصِفَينِ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ صَنعَتَ هَذَا؟ فَقَالَ: ﴿ لَعَلَمُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولَةُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

٣٧٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللّاعِنَينِ »، قَالُوا: وَمَا اللّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النّاسِ أَو ظِلِّهِم »، رواهُ مسلمٌ (٣).

٣٧٩ ـ وَعَنْ مُعَاذٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اتَّقُوا المَلَاعِنِ الثَّلَاثَةَ: البَرَازَ فِي المَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظُّلِّ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه (٤).

⁼ يقول الرَّجل إذا خرج من الخلاء، ح: (٣٠)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽١) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما يقول إذا خرج من الخلاء، ح: (٣٠١)، قال الحافظُ في «النَّتائج» (١/ ٢١٩): (رواتُه ثقاتٌ إلّا إسماعيلَ).

وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١ / ١٦٨): (وهو ضعيفٌ، لكنَّه من فضائل الأعمال)، وله شاهدٌ من حديث أبي ذرِّ رواهُ النَّسائيُّ في «الكبرى» (٩٨٢٦).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: الجريد على القبر، ح: (١٣٦١)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الدَّليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، ح: (٦٧٨/ ٦٧٧).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن التَّخلِّي في الطُّرق والظَّلال، ح: (٦١٨)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: المواضع الَّتي نهى النَّبيُّ ﷺ عن البول فيها، ح: (٢٥).

قولُه: «اتَقوا اللّاعنين»: (يريد الأمرين الجالبين للّعن؛ وذلك أنَّ مَن فعلَهُما لُعِنَ وشُتِمَ، فلمّا صارا سببًا لذلك؛ أضيف إليهما الفعل، فكان كأنَّهما اللّاعنان، وقد يكونُ اللّاعن أيضًا بمعنى الملعون)، «معالم السُّنن» (١/ ٢١).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: المواضع الَّتي نهي النَّبيُّ عَلَيْ عن البول فيها، ح: (٢٦)، وابنُ ماجه، أبواب=

٣٨٠ ـ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُم؛ فَلا يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الخَلاءَ؛ فَلا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٣٨١ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُمسِكَنَّ أَحَدُكُم ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحْ مِنَ الخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

٣٨٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا استَطَابَ أَحَدُكُم؛ فَلَا يَستَطِبْ بِيَمِينِهِ، لِيَسْتَنج بِشِمَالِهِ»، رواهُ ابنُ ماجه (٣).

٣٨٣ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَت يَدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ اليُمنَى لِطُهُورِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَت يَدُهُ اليُسرَى لِخَلَاثِهِ وَمَا كَانَ مِن أَذًى، رواهُ أبو داودَ(٤٠).

٣٨٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اكتَحَلَ؛ فَليُوتِرْ، مَن فَعَلَ؛ فَقدَ

الطّهارة، ب: النّهي عن الخلاء على قارعة الطريق، ح: (٣٢٨)، وحسّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/٤٠٢).
 قولُه: «اتَّقوا الملاعن الثَّلاث»: (هي جمعُ ملعنة، وهي الفعلةُ الَّتي يلعَنُ بها فاعلُها، كأنَّها مظنَّةٌ للَّعن ومحلٌ له،
 وهي أنْ يتغوَّطَ الإنسانُ على قارعة الطَّريق أو ظلِّ الشَّجرة أو جانب النَّهر، فإذا مرَّ بها النّاسُ؛ لعنوا فاعلَها)،
 «النّهاية»، (اللّام مع العين).

[«]الموارد»: (أي: المجاري والطُّرق إلى الماء، واحدُها: موردٌ)، «النِّهاية»، (الواو مع الرَّاء).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: النَّهي عن الاستنجاء باليمين، ح: (١٥٣)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن الاستنجاء باليمين، ح: (٦١٣)، ولفظُه كما سيأتي.

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن الاستنجاء باليمين، ح: (٦١٣)، والبخاريُّ، ك: الوضوء، ب: لا يمسك ذكرَه بيمينه إذا بال، ح: (١٥٤).

⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: كراهة مسِّ الذَّكر باليمين، والاستنجاء باليمين، ح: (٣١٢)، والحديثُ أصلُه عند أبي داودَ بطرف: «إنَّما أنا لكم بمنزلة الوالد»، وقد مرَّ تخريجُه برقم: (٣٥٥).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: كراهية مسِّ الذَّكر باليمين في الاستبراء، ح: (٣٣)، وأحمدُ، ح: (٢٦٢٨٥)، وصحَّحَه النَّوويُّ في «الخلاصة» برقم: (٣٨٦).

أَحسَنَ، وَمَن لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَنِ استَجمَرَ؛ فَلَيُوتِرْ، مَن فَعَلَ؛ فَقَد أَحسَنَ، وَمَن لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَن أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلُ؛ فَلَيَلِفِظْ، وَمَا لَاكَ بِلِسَانِهِ؛ فَليَبتَلِع، مَن فَعَلَ؛ فَقَد أَحسَنَ، وَمَن لَا؛ فَلَا حَرَجَ، وَمَن أَتَى الْغَائِطَ؛ فَليَستَتِرْ، فَإِن لَم يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجمَعَ كَثِيبًا مِن رَملٍ؛ فَليَستَدبِرْهُ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَلعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي الْغَائِطَ؛ فَليَستَتِرْ، فَإِن لَم يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجمَعَ كَثِيبًا مِن رَملٍ؛ فَليَستَدبِرْهُ، فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَلعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَن فَعَلَ فَقَد أَحسَنَ؛ وَمَن لَا؛ فَلَا حَرَجَ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه والدَّارميُّ (۱).

٣٨٥ ـ وَعَنْ سَلَمَةَ بِنِ قَيسٍ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا استَجمَرتَ؛ فَأُوتِرْ»، رواهُ النَّسائيُّ وقال: (فيه الرُّخصةُ في الاستطابة بحجرِ واحدٍ)(٢).

٣٨٦ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ الأَسوَدِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبدَاللهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيُ ﷺ الغَائِطَ، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيهُ بِثَلاثَةِ أَحجَادٍ، فَوَجَدتُ حَجَرَينِ، وَالْتَمَستُ الثَّالِثَ فَلَم أَجِدهُ، فَأَخَذتُ رَوثَةً، فَأَتَيتُ بِفَلاثَةِ بِثَلاثَةِ أَحجَرينِ وَأَلقَى الرَّوثَةَ، وَقَالَ: «هَذِهِ رِكسٌ»، رواهُ النَّسائيُّ وقال: (فيه الرُّخصةُ في الاستطابة بحجرين)(٣).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الاستتار في الخلاء، ح: (۳۵)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الارتياد للغائط والبول، ح: (۳۳۷)، وأصلُ الحديث عند البخاريِّ (۱۲۱)، ومسلم (۲۱۱) دونَ هذه الزِّيادة: «من فعل؛ فقد أحسن، ومن لا؛ فلا حرجَ»، عن أبي هريرة، قال الحافظُ في «الفتح» (۱/ ۲۰۸): (هذه الزِّيادةُ حسنةُ الإسناد)، وصحَّحه النَّوويُّ في «شرح مسلمٍ» (۳/ ۲۲۱)، ولدفع تأويلات البيهقيِّ واستدلاله عليها بحديثِ ضعيفٍ، يُنظر: «نصب الرِّاية» (۱/ ۲۱۷)، (۱/ ۲۱۷).

قولُه: «ومن استجمر»: (استنجى بحجرٍ، «ومن لا؛ فلا حرجَ»؛ إذ المقصودُ الإنقاءُ، هذا يدلُّ دلالةٌ واضحةً على جواز الاستنجاء بأقلَّ من ثلاثة أحجارٍ، وعدمِ شرط الإيتار، وهو مذهبُ أبي حنيفةً، «فليلفظ»: فليرمٍ، «وما لاك»؛ أي: ما أخرجَه بلسانه)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٨٣).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الرُّخصة في الاستطابة بحجرٍ واحدٍ، ح: (٤٣)، والتَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في المضمضة والاستنشاق، ح: (٢٧)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الرُّخصة في الاستطابة بحجرين، ح: (٤٢)، وصحَّحَه البخاريُّ، ك: الوضوء،
 ب: لا يُستنجى بروثٍ، ح: (١٥٦).

٣٨٧ وروى الطَّحاويُّ(١) عنْ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ مثلَه، وقال: (ففي هذا الحديثِ ما يدلُّ أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ قعد للغائط في مكانٍ ليس فيه أحجارٌ؛ لقولِه لعبدِاللهِ: «ناولْني ثلاثة أحجارٍ»، ولو كانَ بحضرتِه من ذلك شيءٌ لَما احتاجَ إلى أنْ يناولَه مِن غيرِ ذلك المكانِ، فلمّا أتاهُ عبدُاللهِ بحجرَين وروثةٍ

اعتُرِضَ على هذا الحديث بثلاثة أشياء: الأوَّلُ: ادِّعاءُ الانقطاع بين أبي إسحاقَ، وعبد الرَّحمن بن الأسود، وأنَّ فيه تدليسًا من أبي إسحاقَ، الثّاني: الاضطرابُ في إسناده، والثّالثُ: ما قال الحافظُ في «الفتح» (١/ ٢٥٧) عن استدلال الطَّحاويِّ: (كذا قال الطَّحاويِّ وغفل رحمَه اللهُ عمّا أخرجَه أحمدُ في مسنده، من طريق معمرٍ عن أبي إسحاقَ عن علقمةَ عن ابن مسعودٍ في هذا الحديث، فإنَّ فيه: فألقى الرَّوثة وقال: «إنها ركسٌ، اثتني بحجرٍ»، ورجالُه ثقاتٌ أثباتٌ)، إلى آخر ما في «الفتح».

فالجوابُ عنها كما نقلَه الزَّيلعيُّ عن ابن دقيق العيد: (أمّا الأوَّل: وهو الانقطاعُ والتَّدليسُ؛ فقد نبَّه البخاريُّ على عدمه بعدما أخرج هذا الحديث، وقال العينيُّ: ودليلٌ آخرُ على رفع التَّدليس ما ذكرَه الإسماعيليُّ في «صحيحه» المستخرج على البخاريِّ، بعد رواية الحديث من جهة يحيى بن سعيدِ عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاقَ عن عبدالله بن يحيى بن سعيدِ: لا يرضى أنْ يأخذَ عن زهيرِ عن أبي إسحاقَ ما ليس بسماعٍ لأبي إسحاقَ)، وبه أجابَ الحافظُ عن دعوى الانقطاع والتَّدليس في «مقدِّمة الفتح» (١/ ٤٨٨)، وأمّا الوجهُ الثّاني: وهو الاضطرابُ، فلدفعه يُنظر: «مقدِّمة الفتح» (١/ ٤٨٨)، فقد قال الحافظُ: (دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفيةٌ)، كذا قال ابنُ سيّد النّاس في «شرح التَّرمذيِّ»، وأمّا الوجهُ الثّالثُ: وهو زيادةُ: «اتنني بحجرٍ» فالجوابُ عنه: أنَّ في هذه الرَّواية انقطاعًا كما ذكرَه الحافظُ بنفسه في «الفتح» (١/ ٢٥٧) إذ قال: (وقد قبل إنَّ أبا إسحاقَ لم يسمعُ من علقمةَ إلى آخر ذلك، ومع ذلك وقد اعترف البيهقيُّ أيضًا بذلك)، انظر: «الشُّن الكبرى» (٨/ ٧٥)، و«معرفة الشُّنن» برقم: (صحّح الحافظُ اثنين منها في «مقدِّمة الفتح» (١/ ٢٠٣٠) وطريقُ الزِّيادة؛ أي: طريق معمر، ليست منهما، وقد قال الحافظُ في «مقدِّمة الفتح» (١/ ٢٠٣) عن حديث الباب: (لم يبقَ لدعوى التَّعليل عليه مجالٌ)، وإن شنب التَّفصيلَ فارجعُ إلى «نصب الرّاية» (١/ ٢٠٣) عن حديث الباب: (لم يبقَ لدعوى التَّعليل عليه مجالٌ)، وإن

وفي «فيض الباري» (١/ ٢٦٠) بعد ذكر اعتراض الحافظ هذا على الطَّحاويِّ: (إنْ كان هذا اعتراضًا على الطَّحاويِّ؛ فهو على التِّرمذيِّ أيضًا؛ لأنَّه بوَّب عليه الاستنجاء بالحجرين [والنَّسائيّ كذلك] فعلم أنَّه لم يقبلُ تلك).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الطَّهارة، ب: الاستجمار، ح: (٧١٨).

فألقى الرَّوثةَ وأخذَ الحجرَينِ، دلَّ ذلك على استعمالِه الحجرَينِ، وعلى أنَّه قد رأى أنَّ الاستجمارَ بهما يُجزئُ ممّا يُجزئُ ممّا يُجزئُ منه الاستجمارُ بالثَّلاثِ؛ لأنَّه لو كانَ لا يجزئُ الاستجمارُ بما دونَ الثَّلاثِ؛ لَما اكتفى بالحجرَينِ، وَلاَّمَرَ عبدَاللهِ أن يبغِيَهُ ثالثًا؛ ففي تركِهَ ذلك دليلٌ على اكتفائِهِ بالحجرَينِ).

٣٨٨ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسِعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَستَنجُوا بِالرَّوثِ، وَلَا بِالعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادُ إِخوَانِكُم مِنَ الجِنِّ»، رواهُ التَّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، إلّا أنَّه لم يذكرُ: «زَادُ إِخوَانِكُم مِنَ الجِنِّ»(١).

٣٨٩ ـ وَعَنْ رُوَيفِعِ بِنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيفِعُ، لَعَلَّ الحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعدِي، فَأَخبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَن عَقَدَ لِحيَتَهُ، أَو تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَو استَنجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ، أَو عَظمٍ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا مِنهُ بَرِيءٌ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ، وسندُه حسنُ^(۱).

٣٩٠ وَعَنِ ابْنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ الْجِنِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْهَ أُمَّتَكَ أَن يَستَنجُوا بِعَظمٍ أَو رَوثَةٍ أَو حُمَمَةٍ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزقًا، فَنَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، رَواهُ أَبُو دَاوِدَ^(٣).

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: كراهية ما يُستنجى به، ح: (١٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الطَّهارة، ب: ذكر نهي النَّبِيِّ ﷺ عن الاستطابة بالعظم والرَّوث، وصحَّحَه مسلمٌ، ح: (١٠٠٧).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما يُنهى عنه أنْ يستنجى به، ح: (٣٦)، والنَّسائيُّ، ك: الزِّينة، ب: عقد اللَّحية، ح: (٥٠٧٠)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٥٢): (إسنادُه جيِّدٌ).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: ما ينهى عنه أنْ يُستنجى به، ح: (٣٩)، قال الإشبيليُّ في «الأحكام الكبرى» (١/ ٣٧٨): (قال يحيى بنُ معينِ: ما روى إسماعيلُ بنُ عيّاشِ عن الشّاميّين؛ فهو صحيحٌ، وما روى عن غيرهم؛ فليس بشيء، وقال أبو جعفرِ الطَّحاويُّ: لم يتكلَّم أحدٌ في رواية إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ عن الشَّاميِّين، حديثُه عن الشَّاميِّين صحيحٌ، وهذا الإسنادُ إسنادٌ شاميٌّ، وكلُّهم ثقةٌ)، وأصلُه عند مسلم، ك: الصَّلاة، ب: الجهر بالقراءة في الصُّبح، ح: وهذا الإسنادُ إسنادٌ شاميٌّ، وكلُّهم ثقةٌ)، وأصلُه عند مسلم، ك: الصَّلاة، ب: الجهر بالقراءة في الصُّبح، ح:

قولُه: «الحممة»: (الفحمةُ، وجمعُها حممٌ)، «النِّهاية» باب: الحاء مع الميم.

٣٩١ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: نَهَى النَّبِيُ ﷺ أَن يُستَنجَى بِبَعَرَةٍ أَو بِعَظمٍ، رواهُ أحمدُ ومسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ(١).

٣٩٢ ـ وَعنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطّابِ ﷺ بَالَ فَمَسَحَ (٢) ذَكَرَهُ بِالتُّرَابِ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: هَكَذَا عُلِّمْنَا، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣) وأبو نعيمٍ في «الحلية» (١٠).

٣٩٣ ـ وَعَنهُ قَالَ: كَانَ عُمَرُ ﷺ يَبُولُ، ثُمَّ يَمسَحُ ذَكَرَهُ بِحَجَرٍ أَو بِغَيرِهِ، ثُمَّ إِذَا تَوَضَّأَ؛ لَم يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِحَجَرٍ أَو بِغَيرِهِ، ثُمَّ إِذَا تَوَضَّأَ؛ لَم يَمَسَّ ذَكَرَهُ المَاءُ، رواهُ عبدُ الرَّزَّاقُ(٥).

٣٩٤ ـ وَعَنْ مَولَى عُمَرَ يَسَارِ بِنِ نُمَيرٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ ﷺ إِذَا بَالَ قَالَ: نَاوِلنِي شَيئًا أَستَنجِي بِهِ، قَالَ: فَأْنَاوِلُهُ العُودَ وَالحَجَرَ، أَو يَأْتِي حَائِطًا يَمسَحُ بِهِ أَو يَمَسَّ الأَرضَ، وَلَم يَكُنْ يَغسِلُهُ. رواهُ

⁽۱) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (۱٤٦١٣/ ١٤٦٩٩)، ومن طريقه أبو داودَ (٣٨)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الاستطابة، ح: (٦٠٨).

⁽٢) قولُه: «ثمَّ مسحَ ذكرَه»: وفي «نيل الأوطار» (١/ ١١٩): (عن عائشة أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيُّ قال: «إذا ذهبَ أحدُكم إلى الغائط؛ فليستطبْ بثلاثة أحجار؛ فإنَها تجزي عنه»، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُ وأبو داودَ والدَّارقطنيُ وقال: إسنادُه صحيحٌ حسنٌ، وفيه أيضًا: قولُه: «فإنَها تجزي عنه» أي تكفيه، وهو دليلٌ لمن قال بكفاية الأحجار وعدم وجوب الاستنجاء بالماء، وإليه ذهبتِ الشّافعيّةُ والحنفيّةُ، وبه قال ابنُ الزُّبير وسعد بن أبي وقَّاصِ وابنُ المسيَّبِ وعطاءً).

⁽ولمّا ثبت كفايةُ الاستنجاء بالحجر فقط في موضع الغائط في بعض الأوقات، وكان موضعُ البول أيضًا نجسًا تجب طهارتُه بالدَّلاثل الشَّرعية، كقوله ﷺ: «استنزِهوا من البول» ولم يغسلُه بالماء؛ ثبتَ أيضًا جوازُ طهارة موضع البول بالأحجار)، قالَه في «تعليق إحياء السُّنن». م

 ⁽٣) قولُه: «رواهُ الطَّبرانيُّ»: وفيه روحُ بنُ جناحٍ، وهو مختلَفٌ فيه، ووثَقَه بعضُهم كما في «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٢٩٢)،
 و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٧)، فسلمَ الأثرُ من الجرح. م

⁽٤) أبو نعيمٍ في «الحلية» (٤/ ٣٥٤) واللَّفظُ له، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٤٥٨٤). قولُه: «هكذا علَّمنا» هو داخلٌ في المرفوع، كما عُرِفَ في أصول الحديث.

⁽٥) «كنز العمّال» برقم: (٢٧٢٣٨).

البيهقيُّ (١) وقال: (إنَّه أصحُّ ما في الباب)، نقلَه في «رسائل الأركان»(٢) وكذا نقلَ الشَّيخُ عبدُ الحقِّ (٣).

٣٩٥ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدخُلُ الخَلاءَ، فَأَحمِلُ أَنَا وَغُلامٌ إِدَاوَةً مِن مَاءِ وَعَنْزَةً، يَستَنجِي بالمَاءِ، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

٣٩٦ وعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى الخَلاءَ، أَتَيتُهُ بِمَاءٍ فِي تَورٍ أَو رَكوَةٍ فَاستَنجَى، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الأَرضِ، ثُمَّ أَتَيتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ»، رواهُ أبو داودَ وروى الدّارميُّ والنَّسائيُّ معناه (٥).

(۱) البيهقيُّ في «الكبرى»، ما ورد في الاستنجاء بالتُّراب، (٥٤٠)، وقال: (هذا أصحُّ ما رُوِيَ في هذا الباب وأعلاه)، وأخرجَ نحوَه ابنُ أبي شيبةً، ب: من كان إذا بال لم يمسَّ ذكرَه بالماء، برقم: (٩٠٥)، وابنُ المنذر بإسناد صحيحٍ، برقم: (٢٩٧):

قولُه: «تور»: (إناءٌ من صفرٍ أو حجارةٍ كالإجانة، وقد يتوضَّأُ منه، «أو ركوة»: إناءٌ صغير من جلدٍ، يشرَبُ منه الماءُ، والجمعُ: ركاءٌ)، «شرح أبي داودَ» للعينيِّ (١/ ١٤٥).

⁽٢) «رسائل الأركان» في الفقه، لعبد العليّ محمَّد بن نظام الدِّين الهنديِّ محمَّد اللَّكنويِّ الأنصاريِّ، المكنَّى بأبي العبّاس، الملقَّب ببحر العلوم، المتُوفَّى (١٢٢٥هـ)، الفقيه الحنفيُّ الأصوليُّ المنطقيُّ، نشأ نشأةً صالحةً، وكان من نوابغ القرن الثّاني عشر، تلقَّى العلوم على أكابر علمائها، ونبغ في كثيرٍ منها، فكانت له قدمٌ ثابتةٌ في فقه الحنفيَّة وفي الأصول وفي المنطق، وكانت دروسه حافلة بطلبة العلم، تُوفِّي في مدراسَ في الهند، «المكتبة الإسلامية» (ص: ١٠١).

⁽٣) الشَّيخُ المحدِّثُ عبدُ الحقِّ الدَّهلويُّ، صاحبُ التَّاليفات النّافعة، المتوَفَّى سنة (١٠٥١)، كما في «كشف الظُّنون» (١/ ٥٨١)، وقد توسَّع في ترجمته الشَّيخُ خليق أحمد النِّظامي، وطبعته دار القلم بدمشقَ.

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء، ح: (١٥٢)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الاستنجاء بالماء من التَّبرُّز، ح: (٦٢٠).

⁽٥) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الرَّجل يدلكُ يدَه بالأرض إذا استنجى، ح: (٤٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٠٦) وأخرجَه بنحوه ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: من دلكَ يدَه بالأرض بعد الاستنجاء، ح: (٣٥٨)، والنَّسائيُّ مختصَرًا (٥٠).

٣٩٧ ـ وَعنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَن كَانَ قَبلَكُم كَانُوا يَبعَرُونَ بَعرًا، وَإِنَّكُم تَثلِطُونَ ثَلطًا، فَأَتبِعُوا الحِجَارَةَ بِالمَاءِ»، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ والبيهقيُ بإسنادٍ حسنِ(١١).

٣٩٨ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَجَابِرٍ وَأَنْسِ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ لَمّا نَزَلَت ﴿ فِيهِ رِجَالُ يُجِبُّونَ أَن يَنَطَهَرُواً وَأَنْسِ ﷺ : «يَا مَعشَرَ الأَنصَارِ، إِنَّ اللهَ قَد أَثنَى عَلَيكُم وَأَللَّهُ يُحِبُ الْمُطَّةِ رِينَ ﴾ [التَّوبة: ١٠٨]، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَا مَعشَرَ الأَنصَارِ، إِنَّ اللهَ قَد أَثنَى عَلَيكُم في الطُّهُورِ، فَمَا طُهُورُكُم؟ » قَالُوا: نَتَوضَّا لِلصَّلَاةِ، وَنَعتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ، وَنَستَنجِي بِالمَاءِ، قَالَ: «فَهُو ذَكَ، فَعَلَيكُمُوهُ »، رواهُ ابنُ ماجه (٢).

٣٩٩ وعنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخَلاءَ نَزَعَ حَاتَمَهُ، رواهُ أَبو داودَ والنَّسائيُّ والتِّر مذيُّ ") وقال: (هذا حديثٌ منكَرٌ)، قال ابنُ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)(٤)، وقال أبو داودَ: (هذا حديثٌ منكَرٌ)، قال ابنُ حجرِ: (دلَّ تصحيحُ التَّرمذيِّ له على أنَّهُ ثبْتُ عندَهُ، فانجبر ما ذكرَهُ أبو داودَ، فيكونُ حجَّةً)، وفي رواية

⁽۱) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارات، ب: من كان يقول إذا خرج من الغائط فليستنج بالماء، ح: (١٦٤٥)، وقال ابنُ والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء، ح: (١٥٥)، وقال ابنُ حجر في «الدَّراية» برقم: (٩): (إسنادُه حسنٌ)، وأخرج نحوَه أبو يوسفَ بسنده في «الآثار» رقم: (٣١).

قولُه: «كانوا يبعرون وأنتم تثلطون ثلطًا»: (أي: كانوا يتغوَّطون يابسًا كالبعر؛ لأنَّهم كانوا قليلي الأكل والمآكل، وأنتم تثلطون رقيقًا، وهو إشارةٌ إلى كثرة المآكل وتنوُّعها)، «النِّهاية» (باب الثَّاء مع اللَّام).

⁽۲) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: الجمع في الاستنجاء، ح: (٣٥٥)، وقال الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (١/ ٢١٩): (وسندُ مسنٌ)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه اللَّهبيُّ (٣٢٨٧)، وله شاهدٌ عن أبي هريرةَ عند أبي داودَ (٤٤)، والتَّرمذيِّ (٣١٠٠).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب اللَّباس، ب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين، ح: (١٧٤٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الخاتم يكون فيه ذكرُ الله تعالى يدخل به الخلاء، ح: (١٩)، والنَّسائيُّ برقم: (٢١٥)، وصحَّحَه ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٣٣٨)، والشَّوكانيُّ في «النَّيل» برقم: (٧٨)، والرُّباعيُّ في «فتح الغفّار» (١/ ٤٤) وقبلَهم المنذريُّ.

⁽٤) ينظر: «التَّلخيص الحبير» (١/ ٣١٤)، «الجوهر النَّقيُّ» (١/ ٩٤/ ٩٥)، «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٧٨).

أبي داودَ: وضع، بدلَ: نزع.

٤٠٠ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ مَا ثَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا أَرَادَ البَرَازَ انطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدُ ،، رواهُ أَبو داودَ (١٠).

٤٠١ ـ وَعنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: كُنتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَومٍ، فَأَرَادَ أَن يَبُولَ، فَأَتَى دَمِثًا فِي أَصل جِدَارٍ فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ ﷺ (إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُم أَنْ يَبُولَ؛ فَليَرتَدْ لِبَولِهِ مَوضِعًا»، رواهُ أبو داود (٢٠).

٤٠٢ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الحَاجَةَ لَم يَرفَعْ ثَوبَهُ حَتَّى يَدنُوَ مِنَ الأَرضِ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والدَّارميُّ (٣).

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّخلِّي عند قضاء الحاجة، ح: (۲)، وابنُ ماجه نحوَه، أبواب الطَّهارة، ب: التَّباعد للبراز في الفضاء، ح: (۳۳۵)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (۱/ ۲۰۰)، وله شواهدُ: منها حديثُ المغيرة بن شعبة عند مسلم: (۲۲۹)، والبخاريِّ: (۳۲۳).

قولُه: «البراز»: (البرازُ بالفتح: اسمٌ للفضاء الواسع، فكنَّوا به عن قضاء الغائط، كما كنَّوا عنه بالخلاء؛ لأنَّهم كانوا يتبرَّزون في الأمكنة الخالية من النّاس)، «النّهاية»، (باب الباء مع الرّاء).

(٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّخلِّي عند قضاء الحاجة، ح: (٣)، وأحمد، ح: (١٩٥٣٧)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (٩٦٤).

قولُه: «الدَّمِث»: (وهو الأرضُ السَّهلةُ الرَّخوةُ)، «فليرتدْ لبوله»؛ (أي: يطلب مكانًا ليَّنَا؛ لئلَّا يرجعَ عليه رشاشُ بوله)، «النَّهاية».

(٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في الاستتار عند الحاجة، ح: (١٤)، والدَّارميُّ (٦٩٣)، وأبو داودَ، كما عزاه إليه المزِّيُّ في «التُّحفة» برقم: (٨٩٢)، قال عبد الحقِّ في «الأحكام الكبرى» (١/ ٣٦١): (قال التَّرمذيُّ: وهذا مرسلٌ، يُقالُ: إنَّ الأعمشَ لم يسمعُ من أنسٍ، وقد رآه)، وقال البزّارُ [٢٦٥]: (سمع الأعمشُ من أنسٍ، فلا ينكرُ ما أرسلَ عنه، وأورد حديثًا ذكر فيه سماعه منه).

وله شاهدٌ عن ابن عمرَ أخرجَه أبو داودَ (١٤)، وذكرَه التِّرمذيُّ بإثر الحديث (١٤)، قال الشَّيخ محمَّد عوّامة في تعليقه على الحديث (١٤٥) في «المصنَّف»: (وفي إسناده [أي أبي داود] رجلٌ مبهمٌ، لكنْ سُمِّي: القاسمَ بن=

عَنْ عَبِدَاللهِ بِنِ مُغَفَّلٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي مُستَحَمِّهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ، - أُو يَتَوَضَّأُ فِيهِ - فَإِنَّ عَامَّةَ الوَسوَاسِ مِنهُ »، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، إلَّا أنَّهما لم يَغْتَسِلُ فِيهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ »(١).

٤٠٤ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ سَرجِسٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي جُحرٍ»،
 رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُ (۲).

٤٠٥ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَخرُجُ الرَّجُلَانِ يَضرِبَانِ الغَائِطَ، كَاشِفَينِ
 عَنْ عَورَتِهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللهَ ﷺ يَمقُتُ عَلَى ذَلِكَ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه(٣).

٤٠٦ ـ وَعنِ الحَكَمِ بنِ سُفيَانَ ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَالَ وَتَوَضَّأَ نَضَحَ (٤) فَرجَهُ، رواهُ أبو

⁼ محمَّد، في رواية البيهقيِّ (١/ ٩٦)، فصحَّ السَّندُ).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، الطَّهارة، ب: في البول في المستحمِّ، ح: (٢٧)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في كراهية البول في المغتسل، ح: (٢١)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٠٢)، وصحَّحَه الحاكمُ (٥٩٥)، ووافقه النَّهيئُ.

قولُه: «مستحَمَّه»: (الموضعُ الذي يغتسَلُ فيه، وإنَّما نهي عن ذلك: إذا لم يكن له مسلكٌ يذهب فيه البولُ أو كان المكان صُلبًا، فيوهم المغتسل أنَّه أصابه منه شيءٌ، فيحصل منه الوسواس)، «النَّهاية».

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: كراهية البول في الجحر، ح: (٣٤)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن البول في الجحر، ح: (٢٩)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٠٤).

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له ك: الطَّهارة، ب: كراهية الكلام عند الحاجة، ح: (١٥)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: النَّهي عند عند الاجتماع في الخلاء، ح: (٣٤٧)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٠٥)، وله شاهدٌ عن أبي سعيدٍ عند مسلم (٧٦٨).

⁽٤) قولُه: «ونضح فرجَه»: (في بعض كتب أرباب التَّصوُّف: تسمية هذه المسألة ببلِّ السَّراويل، وقالوا باستحبابه، وسِرُّه دفع الشُّبهات، ولم أجد هذه التَّسمية في كتب الفقه، وأمّا من ظنَّ خروج القطرة فصلاته باطلة)، كذا في «العرف الشَّذيِّ» (١/ ٨٦). م

داودَ، والنَّسائيُّ^(۱).

٤٠٧ ـ وَعَنْ زَيدِ بِنِ حَارِثَةَ هَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ : أَنَّ جِبرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ أَتَاهُ فِي أَوَّلِ مَا أُوحِيَ إِلَيهِ،
 فَعَلَّمَهُ الوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الوُضُوءِ أَخَذَ غَرِفَةً مِن مَاءٍ، فَنَضَحَ بِهَا فَرجَهُ»، رواهُ أحمدُ والدَّار قطنيُ (۱).

٤٠٨ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جَاءَنِي جِبرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا تَوَضَّاتَ؛ فَانتَضِحْ»، رواهُ التِّرمذيُّ (")، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، وسمعتُ محمَّدًا، يَعني ـ البخاريَّ ـ يقولُ: الحسنُ بنُ عليِّ الهاشميُّ منكرُ الحديثِ)، قال الطِّيبيُّ (3): (مع ذلك فهو لم يشتدَّ ضعفُه؛ لتعدُّدِ طرقِهِ السّابقةِ، فيكون حجَّة في فضائل الأعمال).

٤٠٩ ـ وَعَنْ أُمَيمَةَ بِنتِ رُقَيقَةَ هِ قَالَت: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِن عِيدَانٍ تَحتَ سَرِيرِهِ، يَبُولُ فِيهِ بِاللَّيلِ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (٥).

(١) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الانتضاح، ح: (١٦٦)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: النَّضح، ح: (١٣٤)، واللَّفظُ لعبد الرزّاق (٥٨٧)، وحسَّنه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٠٦).

(٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٧٤٨٠)، والدَّارقطنيُّ، بابٌ في نضح الماء على الفرج بعد الوضوء، ح: (٣٩٠)، قال القاري في «المرقاة» (١/ ٣٩٠): (سندُه حسنٌ)، وأخرج نحوَه ابنُ ماجه (٤٦٢).

وفي «الاستذكار» (١/ ١): (ومعنى قولِه: «في أوَّل ما أوحي إليه»؛ أي: أوحي إليه في الصَّلاة).

 (٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في النَّضح بعد الوضوء، ح: (٥٠)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في النَّضح بعد الوضوء، ح: (٤٦٣).

(٤) القولُ للقاري، لا للطِّيبيِّ، يُنظر: «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٩٠).

(٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يبول باللَّيل في الإناء ثم يضعه عنده، ح: (٢٤)، والتَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: البول في الإناء، ح: (٣٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٠٧).

قولُه: «عيدان»: (بفتح العين المهملة: وهي النَّخل الطُّوال المنجردة، الواحدةُ: عيدانة)، «النَّهاية» (باب العين مع الواو). ١٠٤ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: مَن حَدَّثُكُم أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وإسنادُه حسنٌ جيِّدٌ، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ عائشةَ أحسنُ شيءٍ في الباب وأصحُ)(١).

٤١١ ـ وَعنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ حَسنةَ ﴿ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهَ، وَفِي يَدِهِ الدَّرَقَةُ، فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ فَبَالَ إِلَيهَا، فَقَالَ بَعضُهُم: انظُرُوا إِلَيهِ يَبُولُ كَمَا تَبُولُ المَرأَةُ، فَسَمِعَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَيحَكَ! أَمَا عَلِمتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسرَائِيلَ؟ كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمُ البَولُ قَرَضُوهُ بِالمَقَارِيضِ، فَنَهَاهُم عَنْ ذَلِكَ، فَعُذَّبَ فِي قَبرِهِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه(۱).

٤١٢ ـ ورواهُ النَّسائيُّ عنْ أبي موسى ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

٤١٣ ـ وَعَنْ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ عَالَ: رَآنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا، فَقَالَ: ﴿ يَا عُمَرُ، لَا تَبُل قَائِمًا ﴾، فَمَا بُلتُ قَائِمًا بَعدُ، رواهُ التّرمذيُّ وابنُ ماجه(٤).

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: النَّهي عن البول قائمًا، ح: (١٢)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: البول في البيت جالسًا، ح: (٢٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٤٣٠)، وقال النَّوويُّ: (إسنادُه جيِّدٌ)، «شرح مسلم» (٣/ ١٦٦)، وقال الزَّركشيُّ في «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشةُ على الصَّحابة» (ص: ١٦٠): (إسنادُه على شرط مسلم).

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: التَّشديد في البول، ح: (٣٤٦)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الاستبراء من البول، ح: (٢٢)، والنَّسائيُّ (٣٠)، وصحَّحه ابنُ حِبّانَ (٣١٢٧)، وقال النَّوويُّ في «الخلاصة» برقم: (٣٥٢): «رجالُه ثقاتٌ، وإسنادُه مرسلٌ صُحيحٌ).

⁽٣) ينظر: صحيح البخاريّ، ك: الوضوء، ب: البول عند سباطة قوم، ح: (٢٢٦).

⁽٤) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في البول قاعدًا، ح (٣٠٨)، والحاكمُ (٢٦١) وأوردَه التَّرمذيُّ معلقًا عقبَ الحديث الحديث عبدُ الكريم بنُ أبي المخارق، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعَفه أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ وتكلَّم فيه)، وفي «فتح الغفَّار» (١/ ٥٦): (قال في «الميزان» (٢/ ٦٤٦) بعد ذكر ضعف عبد الكريم: قلت [أي الذَّهبيُ]: وقد أخرج له البخاريُّ تعليقًا ومسلمٌ متابعةٌ، وهذا يدلُّ على أنَّه ليس بمطروح).



قال الشَّيخُ الإمامُ محيى السُّنَّة رحمَهُ اللهُ(١): (قد صحَّ عنْ حُذَيفَةَ ﷺ قَالَ: لَقَد أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَاللَّهُ اللهُ عنه نحوَه (١)). سُبَاطَةَ قَوم، فَبَالَ قَائِمًا»(٢)، مُتَّفَقٌ عليه (٣) وروى إمامُ المذهب أبو حنيفةَ رحمَهُ اللهُ عنه نحوَه (١)).

قيل: (كان لعذرٍ)^(ه).

٤١٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَمْرُ ﴿ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ ؟ اللهِ عَمْرُ ؟ اللهِ عَمْرُ ؟ اللهِ عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ الله عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ عَمْرُ الله عَمْرُ اللهِ عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ الله عَمْرُ ؟ الله عَمْرُ الله عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهِ عَمْرُ اللهُ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهُ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ اللهُ اللهِ عَمْرُولُ اللهِ عَمْرُولُ



(۱) «مصابيح السُّنَّة» (۱/ ۲۰۰).

- (٤) «مسند الإمام» برواية أبي نعيم (٢٩٥).
- (٥) ينظر: «شرح النَّوويِّ على مسلم» (٣/ ١٦٥)، و «عمدة القاري» (٣/ ١٣٥).
- (٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الاستبراء، ح: (٤٢)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: من بال ولم يمسَّ ماءً، ح: (٣٢٧)، وحسَّنَ سندَه عليُّ القاري في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٩١)، وله شاهدٌ عن ابن عبّاسٍ عند مسلمٍ (٨٢٧).

⁽٢) قولُه: «فبال قائمًا»: قال العلماءُ: (يكره أنْ يبول قائمًا إلّا لعذر، وهي كراهةُ تنزيهِ لا تحريم، وأمّا بوله ﷺ في السَّباطة الَّتي بقرب الدُّور؛ فقد ذكر عياضٌ أنَّه لعلَّه طال عليه مجلسٌ حتَّى حفَّزه البول فلم يمكنه التَّباعدُ) اه. أو لِما رُوِيَ: أنَّه ﷺ بال قائمًا لجرحٍ بمأبضه، بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الميم وباء موحَّدةٍ: وهو باطنُ الرُّكبة، أو لوجع كان بصلبه، والعرب كانت تستشفي به، أو لكونه لم يجد مكانًا للقعود، أو فعله بيانًا للجواز، وتمامه في «الضِّياء». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المظالم، ب: الوقوف والبول عند سباطة قوم، ح: (٢٤٧١)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (٦٢٤).



٤١٥ ـ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسِّوَاكِ
 مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ»، رواه مالكٌ والشَّافعيُّ والطَّحاويُّ والبيهقيُّ في «السُّنن»(١).

٤١٦ ـ وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» عنْ عليِّ ، هُ مثلَه.

٤١٧ _ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم عِندَ كُلِّ صَلَاقٍ بِوُضُوءٍ _ أَو مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ _ بِسِوَاكٍ »، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُّ والحاكمُ في «المستدرك» (٢).

٤١٨ ـ وَعَنهُ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَولا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسَّوَاكِ عِندَ كُلِّ وُضُوءٍ»، رواهُ النَّسائيُ وابنُ خزيمةَ في «صحيحه» والحاكم، وقال: (صحيحُ الإسنادِ)، والبخاريُّ تعلقًا (٣).

⁽١) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٩٩٢٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» (٣٠٣١)، وقال ابنُ عبدِ الهادي في «المحرَّر» برقم (٢٦): (رواتُه كلُّهم أثمَّةُ أثباتٌ).

وله شاهدٌ عن عليِّ أخرجه الطَّبرانيِّ في «الأوسط» (١٢٣٨)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» ت عمارة، (١/ ١٦٥): (إسنادُه حسنٌ).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٧٥١٣)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٩٩): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه النَّساتيُّ في «الكبرى» بوجهِ آخرَ، ك: الصِّيام، ب: السَّواك للصّائم بالغداة والعشيِّ، ح: (٣٠٢٧).

⁽٣) النَّسَائِيُّ في «الكبرى»، ك: الصِّيام، ب: السِّواك للصّائم بالغداة والعشي، ح: (٣٠٢١)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ برقم: (١٤٠)، والحاكمُ والذَّهبيُّ ط: الهنديَّة (١/ ١٤٦)، والبخاريُّ تعليقًا واللَّفظُ له، ك: الصَّوم، ب: سواك الرَّطب واليابس للصّائم، قبل الحديث (١٩٣٤).

٤١٩ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم مَعَ الوُضُوءِ بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ»، رواهُ ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» (١١).

٤٢٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لأَمَر تُهُم بِتَأْخِيرِ العِشَاءِ، وَبِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ (٢) صَلَاةٍ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٤٢١ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَفَرَضتُ عَلَيهِمُ السَّواكَ مَعَ الوُضُوءِ، وَلَأَخَّرتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى نِصفِ اللَّيلِ»، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك» والبيهقيُّ في «السُّنن»(٤).

٤٢٢ - وَعَنْ جَعَفَرِ بِنِ تَمَّامِ بِنِ العَبَّاسِ بِنِ عَبِدِ المُطَّلِبِ عِنْ أَبِيهِ هُ (٥) قَالَ: إنَّ نَاسًا مِن

⁽۱) ابنُ حِبّانَ في «صحيحه»، ح: (۱۰٦٩).

⁽۲) قولُه: «عند كلِّ صلاةٍ»: قال في «ردِّ المحتار» (۱/ ۱۳): (السَّواكُ للوضوء عندنا؛ أي: سنَّةٌ للوضوء، وعند الشّافعي للصّلاة)، قال في «البحر» (۱/ ۲۱): (وقالوا: فائدةُ الخلاف تظهر فيمن صلَّى بوضوءِ واحدٍ صلواتٍ، يكفيه عندنا لا عنده)، أقول: يظهر لي التَّوفيقُ بأنَّ معنى قولِهم: (السِّواكُ للوضوء عندَنا) بيانُ ما تحصل به الفضيلةُ الواردةُ فيما رواهُ أحمدُ من قوله ﷺ: «صلاةٌ بسواكٍ أفضلُ من سبعينَ صلاةً بغير سواكٍ»؛ أي: أنَّها تحصل بالإتيان به عند الوضوء وعند الشّافعيّ: لا تحصل إلّا بالإتيان به عند الصّلاة، فعندنا كلُّ صلاةٍ صلّاها بذلك الوضوء لها هذه الفضيلة خلافًا له، ولا يلزم من هذا نفيُ استحبابه عندنا لكلِّ صلاةٍ أيضًا حتّى يحصل التَّنافي، وكيف لا يستحبُّ للصَّلاة التَّي هي مناجاةُ الرَّبِّ تعالى، مع أنَّه يستحبُّ للاجتماع بالنّاس، وممَّن صرَّح باستحبابه عند كلِّ صلاةٍ أيضًا الحلبيُّ في «شرح المنية الصَّغير»، وفي «التَّتارخانيَّة» عن «التَّتَمَّة»: (ويستحبُّ السِّواكُ عندنا عند كلِّ صلاةٍ ووضوءٍ)، اهـ فاغتنمُ هذا التَّحرير الفريد. م

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: السِّواك يومَ الجمعة، ح: (٨٨٧)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: السِّواك، ح: (٥٨٩)، واللَّفظُ
 لأبي داود (٢٦)، والنَّسائقُ في «الكبرى» (٣٠٣٤)، وليس في الصَّحيحين ذكر العشاء.

⁽٤) الحاكمُ واللَّفظُ له، الطَّهارة، ب: فضيلة السِّواك، (٥١٦)، وصحَّحَه ووافقَه الذَّهبيُّ، ومن طريقه البيهقيُّ في «الكبرى» (١٤٨)، وأخرجَ النَّسائيُّ في «الكبرى» الجملة الأولى، ك: الصِّيام، ب: السِّواك للصّائم بالغداةِ والعشيِّ، ح: (٣٠٢٠). وقال ابنُ دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٣٠٠): (هو في جميع طرقه أسانيدُه جيِّدةٌ).

⁽٥) في المطبوع من «مسند الإمام» و «الآثار» لمحمَّدٍ (٤١) وأبي يوسف (١٣٨): «تمَّامٌ عن جعفر بن أبي طالب»،=

أصحابِ النَّبِيِّ عَيِّا ذَخُلُوا عَلَى النَّبِيِّ عَيِّا ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُم قُلحًا؟ استَاكُوا، فَلُولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسَّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلاَةٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَالِي أَرَاكُم تَدخُلُونَ عَلَيَّ قُلحًا؟ استَاكُوا، فَلُولَا أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسَّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلاَةٍ، أو عِندَ كُلِّ وُضُوءٍ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة مرسلًا(۱)، أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم أَنْ يَستَاكُوا عِندَ كُلِّ صَلاَةٍ، أو عِندَ كُلِّ وُضُوءٍ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة مرسلًا(۱)، قال أبنُ حِبّانَ(۱): (تَمّامٌ الرّاوي ثقةٌ تابعيٌّ، وليس هو تمّامًا الضَّعيف)(۱).

٤٢٣ ـ وَعَنْ شُرَيحِ بِنِ هَانِئٍ قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَةَ ﷺ: بِأَيِّ شَيءٍ كَانَ يَبدَأُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيتَهُ ؟ قَالَت: بِالسِّوَاكِ، رواهُ مسلمٌ (٤).

٤٧٤ - وَعنْ حُذَيفَة هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

٥٤٠ ـ وَعنْ عَائِشَةَ على قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «عَشرٌ مِنَ الفِطرَةِ: قَصُّ الشّارِب، وَإِعفَاءُ

⁼ والصَّوابُ هو: جعفرُ بنُ تمّام بن العبَّاس بن عبد المطَّلب عن أبيه، كما أثبتَه المصنَّفُ. ينظر: «تعجيل المنفعة» برقم: (۱۰۸).

⁽۱) أبو حنيفة في «مسنده» برواية الحصكفيّ مرسلًا ح: (٦)، ونحوُه في «المسند» (١٨٣٥)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢/ ٦٤) برقم: (١٣٠١، ١٣٠١، ١٣٠١)، وأخرجَه البزّارُ (١٣٠٢)، والبخاريُّ في «تاريخه» (٢/ ١٥٢)، والحاكمُ (١/ ١٤٢)، والضّياءُ في «المختارة» (٤٨٧) من طريق جعفر بن تمّامٍ، عن أبيه، عن جدَّه مرفوعًا. قولُه: «قلحًا»: القلحُ: صفرةٌ تعلو الأسنانَ ووسخٌ يركبها، والرَّجلُ أقلحُ، والجمع: قُلحٌ.

⁽٢) «الثِّقاتُ» لابن حِبّانَ، برقم: (١٩٣٩).

⁽٣) ليس هذا من كلام ابنِ حِبّانَ، بل هو حاصلٌ من صنيعه، الأوَّلُ: أدخلَه ابنُ حِبّانَ في الثَّقات، والثَّاني: ذكرَه فيمن روى عن الصَّحابة من التَّابعين، وقول المصنَّف: (تمّامٌ الرّاوي ثقةٌ تابعيٌّ، وليس هو تمَّامًا الضَّعيفَ)، لعلَّه مأخوذٌ من «تنسيق النَّظام» (ص: ٢٥)؛ فإنَّه قال بعد طويل الكلام على اضطراب السَّند: (وبهذا ظهر صحَّة ظنَّي ممّا أوردتُه في المقدِّمة أنَّه تمَّامُ بنُ عبد المطَّلب، على ما ذكرَه ابنُ حِبّانَ في ثقات التّابعين، وليس هو تمَّامًا الضَّعيفَ).

⁽٤) مسلم، ك: الطُّهارة، ب: السُّواك، ح: (٥٩٠).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّهجُّد، ب: طول القيام في صلاة اللَّيل، (١١٣٦)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: السِّواك، ح: (٥٩٣).

اللّحية، وَالسّوَاكُ، وَاستِنشَاقُ المَاءِ، وَقَصُّ الأَظفَارِ، وَغَسلُ البَرَاجِمِ، وَنَتفُ الإِبطِ، وَحَلقُ العَانَةِ، وَانتِقَاصُ المَاءِ»؛ يَعنِي: الإستِنجَاءَ. قَالَ الرَّاوي: وَنَسِيتُ العَاشِرَةَ، إِلّا أَنْ تَكُونَ المَضمَضَةَ، رواهُ مسلمٌ (۱) وفي رواية: «الخِتانُ»، بدل: «إعفاء اللّحيةِ» (۲).

٤٢٦ ـ وروى أبو داودَ عنْ عمّارِ بنِ ياسرِ ﷺ مثلَه (٣).

٤٢٧ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطهَرَةٌ لِلفَّمِ مَرضَاةٌ لِلرَّبِّ»، رواهُ الشَّافعيُّ وأحمدُ والدَّارميُّ والنَّسائيُّ، ورواهُ البخاريُّ في «صحيحه» بلا إسنادِ^(٤).

٤٢٨ ـ وَعَنْ أَبِي آَيُّوبَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَربَعٌ مِن سُنَنِ المُرسَلِينَ: الحَيَاءُ ـ وَيُرْوَى: الْخِتَانُ ـ وَالتَّعَطُّرُ، وَالسِّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

.....

(١) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: خصال الفطرة، ح: (٦٠٤).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ٢٦٧): («وغسلُ البراجم»: بفتح الباء: جمعُ البُرجُمةِ - بضمَّ الباء والجيم - وهي عقدةُ الأصابع ومفصُلها، أمرَ بغسلها؛ لئلّا يبقى الوسئُ فيها، «وحلقُ العانة»: وإنْ أزال شعرَها بغير الحلق؛ لا يكونُ على وجه السَّنَّة).

- (٢) قال صاحب «المشكاة» بعد رواية الحديث: (لم أجد هذه الرّواية [أي الّتي فيها ذكرُ الختان] في «الصّحيحين» ولا في «كتاب الحميديّ»)، أقولُ: هو موجودٌ فيهما كما قال ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢١٤): (قد ثبت الختانُ في حصال الفطرة في المُتَّفَقٌ عليه [ح: (٥٨٨٥)، م: (٥٩٧)] من حديث أبي هريرة بلفظ: «خمسٌ من الفطرة...»، وعدمُ نقل المؤلّفِ قولَ التبريزيِّ دليلٌ على تيقُّظه).
 - (٣) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: السِّواك من الفطرة، ح: (٥٤)، وابنُ ماجه، باب الفطرة، ح: (٢٩٤).
- (٤) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّرغيب في السِّواك، ح: (٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرَّواة» (١/ ٢١٤)، وعلَّقَه البخاريُّ جزمًا، ك: الصَّوم، ب: سواك الرَّطب واليابس للصّائم، قبل الحديث: (١٩٣٤)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٣٥).
- (٥) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب النكاح، ب: ما جاء في فضل التَّزويج، ح: (١٠٨٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وحسَّنه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢١٤)، وهو في «المسند» (٢٣٥٨١).

٤٢٩ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرقُدُ مِن لَيلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَستَيقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبلَ أَنْ يَتُوضَّاً، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ(١).

٤٣٠ _ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَستَاكُ، فَيُعطِينِي السِّوَاكَ لِأَغسِلَهُ، فَأَبدَأُ بِهِ فَأَستَاكُ، ثُمَّ أَغسِلُهُ وَأَدفَعُهُ إِلَيهِ، رواهُ أبو داود (٢٠).

٤٣١ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي فِي الْمَنَامِ أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكِ، [فَجَاءَنِي] رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ»، وَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٤٣٢ _ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا جَاءَنِي جِبِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلّا أَمَرَنِي بِالسِّوَاكِ، لَقَد خَشِيتُ أَنْ أُحفِيَ مُقَدَّمَ فِيَّ»، رواهُ أحمدُ (٤٠).

٣٣٤ ـ وَعنْ أَنَسٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكثَرْتُ عَلَيكُم فِي السِّوَاكِ»، رواهُ البخاريُّ(٥٠). عن عَائِشَة هُ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَستَنُّ وَعِندَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكبَرُ مِنَ

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: السَّواك لمن قام باللَّيل، ح: (۵۷)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ «هداية الرُّواة» (۱/ ٢١٥)، وهو في «المسند» (۲۱۵).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: غسل السِّواك، ح: (٥٢)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢١٤).

⁽٣) مسلم، ك: الرُّؤيا، ب: رؤيا النَّبِيِّ عَلَيْهُ، ح: (٩٣٣ ٥)، والبخاريُّ تعليقًا، ك: الوضوء، ب: دفع السِّواك إلى الأكبر، ح: (٢٤٦).

الفائدةُ: هذا في المنام، وحديثُ عائشةَ الآتي في اليقظة، ويجمعُ بينهما بأنَّه لمّا وقع في اليقظة أخبرَهم علي المنام. ينظر: «فتح الباري» (١/ ٣٥٧).

⁽٤) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢٢٦٩)، وابن ماجه مطوَّلًا، أبواب الطَّهارة، ب: السَّواك، ح: (٢٨٩)، وقال مِيْرَك كما في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٤٠٠): (إسنادُه جيِّدٌ، وله طرقٌ كثيرةٌ يقوِّي بعضُها بعضًا).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: السِّواك يومَ الجمعة، ح: (٨٨٨).

الآخرِ، فَأُوحَى اللهُ إِلَيهِ فِي فَضلِ السِّوَاكِ أَنْ كَبِّر؛ أَعطِ السِّوَاكَ أَكبَرَهُمَا، رواهُ أبو داودَ(١).

٤٣٥ ـ وَعَنهَا ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَفضُلُ الصَّلاةُ الَّتِي يُستَاكُ لَهَا عَلَى الصَّلاةِ الَّتِي لا يُستَاكُ لَهَا سَبِعِينَ ضِعفًا»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢).

١٣٦ ـ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيدِ بِنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ اللَّهِ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ، يَقُولُ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمِّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيلِ»، قَالَ: أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمِّتِي؛ لَأَمَرتُهُم بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيلِ»، قَالَ: فَكَانَ زَيدُ بنُ خَالِدِ يَشَهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي المَسجِدِ، وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوضِعَ القَلَمِ مِن أُذُنِ الكَاتِبِ، لَا فَكَانَ زَيدُ بنُ خَالِدٍ يَشَهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي المَسجِدِ، وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوضِعَ القَلَمِ مِن أُذُنِ الكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلّا استَنَّ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوضِعِهِ، رواهُ التِّرمَذِيُّ، وأبو داودَ، إلَّا أنَّه لم يذكر: «وَلأَخْرَتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيل»، وقال التِّرمَذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ)(").



⁽١) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يستاك بسواك غيره، ح: (٥٠)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٤٨): (إسنادُه حسنٌ)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ عن ابن عمرَ.

⁽٢) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» واللَّفظُ له، ح: (٢٥١٩)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٥١٥)، وهو في «المسند» (٢٦٣٤٠)، وأخرجَه البزّارُ بسندِ آخرَ، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٩٨): (ورجالُه موثَّقون)، وله شاهدٌ عن ابن عبّاسِ وجابرِ، وإسنادُهما حسنٌ، كما قال المنذريُّ في «التَّرغيب» (١/ ١٠٢).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في السِّواك، ح: (٢٣)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: السِّواك، ح: (٢٣)، والمرفوعُ منه أصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ.



قَالَ اللهُ ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَٱيْدِيكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُهُ وَسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالنَّصب ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] (١).

قال الجصَّاصُ الرَّازِيُّ في الاستدلال بالآية على عدم اشتراط النَّة للطَّهارة: (اسمُ الغسل لا ينطوي على النَّة، وهو فرضٌ مستغنِ عن البيان، وفي إيجاب النَّية فيه زيادةٌ في النَّصِّ، والزِّيادةُ في حكم النَّصِّ يوجب النَّسخَ؛ لأنَّ الآية تقتضي أن يكونَ غسلُ هذه الأعضاء طهارةً صحيحةً يصحُّ أداءُ الصَّلاة بها، ومتى شرطنا فيها النَّيَّة؛ منعنا ما أباحته الآيةُ، وهذا هو النَّسخُ)، «شرح مختصر الطَّحاويِّ» (١/ ٣٠٣).

ومن دلائل الحنفيَّة في هذا الباب قولُه تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَامِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، قال الرَّازيُّ: (ومعناه: مطهِّرًا، فاقتضى ذلك كونه مطهِّرًا مع عدم النيَّة ووجودها، ولو لم نجعله مطهِّرًا إلّا بانضمام النيَّة إليه؛ كنّا قد سلبنا الحكم الذي جعله الله له، ووصفه به، وهذا خلافُ ظاهر الكتاب، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُمْزِلُ عَلَيْكُم مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى العَلَى اللهُ عَلَى العَلَى ال

⁽١) استدلَّ بهذه الآية مَن قال بأنَّ النَّيَّةَ سنَّةٌ للطَّهارة بالماء، وليست بشرطٍ، وهو قولُ الحنفيَّة والثَّوريِّ والأوزاعيِّ والحسن بن عليِّ، ومالكِ في روايةٍ، وقال مالكُّ والشّافعيُّ وابنُ حنبلٍ: (النَّيَّةُ فرضٌ في الطَّهارة)، ينظر: «مختصر اختلاف الفقهاء» (١/ ٢٤).

الوضوءُ إنَّما يكونُ قربة وعبادةً بالنِّيَّة، وهذا لا خلافَ فيه، إنَّما الخلافُ في الوضوء الذي هو غير منْويِّ، هل يكون مفتاحًا للصَّلاة أو لا، ينظر: «الهداية» (١/ ١٦).

24٧ وعن أَنس هُ قَالَ: خَرَجَ عُمَرُ مُتَقَلِّدَ السَّيفِ، فَلَقِيهُ رَجُلٌ مِن بَنِي رُهرَة، قَالَ: أَينَ تَعمِدُ يَا عُمَرُ ؟ فَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَقتُلَ مُحَمَّدًا، قَالَ: وَكَيفَ تَأَمَنُ فِي بَنِي هَاشِم وَبَنِي رُهرَة، وَقَد قَتَلَتَ مُحَمَّدًا؟ يَا عُمَرُ ؟ فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَاكَ إِلّا قَد صَبَوت، قَالَ: أَفَلا أَدُلُكَ عَلَى العَجَبِ؟ إِنَّ خَتنَكَ وَأُختَكَ قَد صَبَوَا قَلَ: فَقَالَ عُمَرُ ذَامِرًا حَتَّى أَتَاهُمَا وَعِندَهُمَا خَبّابٌ، فَلَمّا سَمِعَ خَبّابٌ حِسَّ عُمَرَ تَوَارَى فِي وَتَرَكَا دِينك، فَمَشَى عُمَرُ ذَامِرًا حَتَّى أَتَاهُمَا وَعِندَهُمَا خَبّابٌ، فَلَمّا سَمِع خَبّابٌ حِسَّ عُمَرَ تَوَارَى فِي البَيتِ، فَدَخَلَ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الهَيْنَمَةُ ؟ وَكَانُوا يَقرَوُونَ ﴿ طَه ﴾، فَقَالا: مَا عَدَا حَدِيثًا تَحَدَّثَنَاهُ بَيتَنَا، قَالَ: فَلَا اللّهُ عُمَرُ، فَلَا اللّهُ عُمَرُ الْكَانُ الْحَقُّ فِي غَيرِ دِينِكَ ؟ قَالَ لَهُ خَتنُهُ أَرَأَيتَ يَا عُمَرُ إِنْ كَانَ الحَقُّ فِي غَيرِ دِينِكَ ؟ قَالَ: فَوَثَبَ عَلَيهِ عُمَرُ، فَلَا اللهُ عَمْرُ إِنْ كَانَ الحَقُّ فِي غَيرِ دِينِكَ؟ قَالَ لَهُ خَتنُهُ أَرَأَيتَ يَا عُمَرُ إِنْ كَانَ الحَقُّ فِي غَيرِ دِينِكَ؟ قَالَ اللهُ عَمَرُ اللهِ عُمَرُ عَمَلُ اللهِ عَمْرُ عَمْ وَطِئُهُ وَطَئًا شَدِيدًا، فَجَاءَتْ أُحتُهُ فَدَفَعَتُهُ عَنْ زُوجِهَا، فَتَفَحَهَا بِيدِهِ تَفْحَةٌ (١١)، فَدَمِي وَجَهُهَا، فَقَالَت وَهِي غَضَى وَلَا عُمَرُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْ أَلْ اللهُ عَلَى اللّهُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْ أَلْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْ أَلِكُ اللّهُ عَلَى الْمَعَلَى الْمُعَلِّة وَكَانَ عُمْرُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْرُ عَمْرًا الكِتَابَ فَقَلَ الْكَوْلِ اللّهُ عَلَى المَعْقَى فِي «الدَّلَاعُلِ» (الحديثَ)، رواهُ ابنُ سُعِد وأبو يعلى والحاكمُ والبيهقيُّ في «الدَّلائل» (الحديثَ)، رواهُ ابنُ سُعِد وأبو يعلى والحاكمُ والبيهِ في في «الدَّلائل» (الحديثَ)، رواهُ ابنُ سُعِد وأبو يعلى والحاكمُ والبيهِ في في «الدَّلائل» (المُعَلَّةُ الكِتَابُ المُعَلِّة عَلَى المُعْتَلِي المُعْتَلِي الْمَلْهُ في الدَّلائل المُعَلِّقُولُ المَالِعُلَى الْعَلَى الْمَعْتَلِي الْمُعْتَلِي اللهُ اللهُ اللّهُ المَالِعُ الْ

⁽١) قولُه: «فنفحها بيده نفحةً»: (أي: ضربها ضربةً بيده)، كذا في حاشية «تاريخ الخلفاء». م

⁽Y) قولُه: «فاغتسلُ أو توضَّأً»: وقال في «التَّوضيح الحسن على إحياء السُّنن» (1/ 10): (أمّا وجهُ الاستدلال على الرُّواية الأولى؛ فنقول: إنَّ نيَّة الكافر لا تعتبرُ، فلا يُقالُ بصحَّة الوضوء لمسِّ القرآن في القصَّة المذكورة إلّا بعدم اشتراط النيَّة، وهو مذهبُنا، فصحَّة وضوءُ عمرَ في تلك الحالة على مذهبنا، ويلزمُ على مذهب من اشترط النيَّة لصحَّة الوضوء عدمُ صحَّتِه، وهو باطلٌ كما ترى، فلم يثبتِ اشتراطُ النيَّة شرعًا، والحديثُ الموقوفُ في مثل هذا المقام في حكم الحديث المرفوع؛ لأنَّه ممّا لا يُدرَك بالرَّأي.

وأمّا على الرّواية الأخرى فنقول: إنَّ ذلك الغسلَ ما خلا عن الوضوء، فإنَّ نفسَ الغسل بغير الوضوء لا يكفي لِمسِّ القرآن، فصحَّ الوضوء بغير النيَّة بهذا الوجه أيضًا، وقال صاحب «الهداية» [1771]: فالنيَّة في الوضوء سنَّة عندنا، وعند الشّافعيُّ رحمَه اللهُ تعالى فرضٌ؛ لأنَّه عبادةٌ، فلا تصحُّ بدون النيَّة، كالنَّيمُّم، ولنا أنَّه لا يقع قربةً إلّا بالنيَّة، ولكنَّه يقع مفتاحًا للصَّلاة؛ لوقوعه طهارةً باستعمال المطهِّر، بخلاف التَّيمُّم؛ لأنَّ التُرابَ غير مطهِّر إلّا في حال إرادة الصَّلاة، أو هو ينبئ عن القصد). م

⁽٣) ابنُ سعدٍ في «الطبقات» واللَّفظُ له، إسلام عمرَ، رحمَه اللهُ، (٣/ ٢٦٧)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب=

وفي الحديثِ الآخرِ الذي أخرِجه أبو نعيمٍ في «الدَّلائل» وأبنُ عساكر (١) عنِ ابن عبَّاسٍ، روى قول عمرَ بأنَّه قال: فَقُمتُ، فَاغتَسَلتُ، فَأَخرَجُوا لِي صَحِيفَةً؛ (الحديثَ)، هذه الرِّواياتُ كلُّها في «تاريخ الخلفاء» للإمام العلَّامة السُّيوطيِّ، وروى الدَّارقطنيُّ نحوَه (٢)، وقد جوَّده في «نصب الرَّاية»، فقال: (أثرانِ جيِّدانِ)، فساقَه وآخرَ (٣).

١٣٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ وَابِنِ مَسعُودٍ وَابِنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّاً وَذَكَرَ اسمَ اللهِ؛ فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ إِلّا مَوضِعُ الوُّضُوءِ»، رواهُ اللهِ؛ فَإِنَّهُ يُطَهَّرُ إِلّا مَوضِعُ الوُّضُوءِ»، رواهُ الدَّارِ قطنيُ (٤).

٤٣٩ ـ وروى البيهقيُّ في «السُّنن» عنِ ابن عبّاسِ على مثلَه.

٠٤٠ ـ وَعَنْ أَبِي بَكِرِ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّاً الْعَبِدُ فَذَكَرَ اسمَ اللهِ فِي وُضوئِهِ؛ طَهُرَ جَسَدُهُ كُلُّهُ، وَإِذَا تَوَضَّاً وَلَم يَذكُرِ اسمَ اللهِ؛ لَم يَطهُرْ، إِلَّا مَا أَصَابَهُ المَاءُ»، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (٥٠).

٤٤١ ـ وَعَنْ مَكَحُولٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَطَهَّرَ الرَّجُلُ وَذَكَرَ اسمَ اللهِ؛ طَهُرَ جَسَدُهُ

⁼ العالية» (٤٢٣٠)، والحاكم (٤/ ٥٥)، والبيهقيُّ في «الدَّلاثل» (٢/ ٢١٩).

⁽١) أبو نعيم في «الدلائل» برقم: (١٩٢)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخه» (٤٤/ ٣٠).

⁽٢) الدَّارقطنيّ، رقم: (٤٤١)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب نهي المحدث عن مسِّ المصحف، (٤١٣)، وقال: (لهذا الحديث شواهدُ كثيرةٌ، وهو قول الفقهاء السَّبعة من أهل المدينة).

⁽٣) «نصب الرّاية» (١/ ١٩٩)، والأثر الثّاني في هذا الباب هو ما أخرجَه الدَّارقطنيُّ برقم: (٤٤٣)، وصحَّحَه، عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ، قال: (كنَّا مع سلمانَ، فخرج فقضى حاجته ثمَّ جاء، فقلت: يا أبا عبدالله، لو توضَّات لعلَّنا أنْ نسألك عن آياتٍ، فقال: إنَّى لست أمسُّه، إنَّما لا يمسُّه إلّا المطهَّرون، فقرأ علينا ما يشاءُ، وقال: كلُّهم ثقاتٌ).

⁽٤) الدَّارقطنيّ، ح: (٢٣١/ ٢٣٢/ ٢٣٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب التَّسمية على الوضوء، (١٩٨)، وفيه مقالٌ، لكنَّه تعاضدَ؛ لكثرة طرقه واكتسب قوَّة، ينظر: «بذل المجهود» للسَّهارنفوريُّ (١/ ٦٣).

⁽٥) ابنُ أبي شيبةَ موقوفًا، ك: الطَّهارة، ب: التَّسمية في الوضوء، ح: (١٧).

كُلُّهُ، وَإِذَا لَم يَذكُرِ اسمَ اللهِ حِينَ يَتَوضَّأُ؛ لَم يَطهُرْ مِنهُ إلَّا مَكَانُ الوُضُوءِ»، رواهُ سعيدُ بنُ منصورٍ^(١).

٤٤٢ ـ وَعنِ الحَسَنِ الكُوفِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ ذَكَرَ اللهَ عِندَ الوُضُوءِ؛ طَهُرَ جَسَدُهُ كُلُّهُ، فَإِن لَم يَذكُرِ اسمَ اللهِ؛ لَم يَطهُرْ مِنهُ إِلاَّ مَا أَصَابَ المَاءُ»، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق مرسلًا(٢).

٤٤٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا مَسَّ طَهُورَهُ؛ يُسَمِّي الله، رواهُ الدَّارقطنيُّ
 في «سننه»، وفي روايةٍ للبزّار: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا بَدَأَ الوُضُوءَ سَمَّى (٣).

٤٤٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا استَيقَظَ أَحَدُكُم مِن نَومِهِ، فَلا يَغمِسْ
 يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ لا يَدرِي أَينَ بَاتَت يَدُهُ؟»، رواهُ مسلمٌ وروى البخاريُّ نحوَه (٤٠).

وقال الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (١/ ١٠ - ١٥): (الَّذين روَوا صفة وضوء النَّبيِّ عَيُ من الصَّحابة عشرونَ نفرًا.. وكلُّهم حكوا فيه المضمضمة والاستنشاق، [ثمَّ قال بعدما سردها]: وهذه الأحاديثُ في صفة وضوء النَّبيِّ عَيُ لم أجد في شيءٍ منها ذكرَ التَّسمية، ولكنَّها في حديثِ ضعيفٍ، أخرجَه الدَّارقطنيُّ في سننه عن حارثة)، فبهذا الحديث ومثله قال الحنفيَّةُ باستحباب التَّسمية عند الوضوء، ينظر: «متن إعلاء السُّنن» (١/ ٣٤).

فائدةٌ: قال الشَّيخُ العلامة أنور شاه الكشميريُّ: (إنَّ لفظَ التَّسمية المأثورَ في حديث أبي هريرةَ مرفوعًا: "باسم الله، والحمدُ لله»)، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الصَّغير» (١٩٦)، وحسَّنَ إسنادَه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٢٠) وانظر: «معارف السُّنن،» (١/ ١٥٧).

(٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: كراهة غمس المتوضِّئ، ح: (٦٤٣)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الوضوء، ب: الاستجمار وترَّا، ح: (١٦٢).

⁽١) سعيد بن منصور كما في «جامع الأحاديث».

⁽٢) عبد الرزّاق مرسلًا، كما في «كنز العمَّال» برقم: (٢٦٠٦٧)، قال العراقيُّ: (سندُه ضعيفٌ)، كما في «فيض القدير» (٢) ٦٦٦) لكنَّه كما مرَّ أنَّه اكتسب قوَّة بكثرة شواهده.

⁽٣) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ب: التَّسمية على الوضوء، ح: (٢٢٤)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: إتمام الصَّلاة، نحوَه برقم: (١٠٦)، وابنُ أبي شيبةً، ح: (١٦)، والبزّارُ، برقم: (٣٠٧)، كلُّهم من طريق حارثةً، وهو ابنُ أبي الرَّجال، وهو ضعيفٌ منكرُ الحديث، ينظر: «تهذيب الكمال» برقم: (٣٠٧).

عنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَمَضمَضُوا وَاستَنشِقُوا، وَالأَذْنَانِ مِنَ الرَّأسِ»،
 رواهُ أبو نعيم في «الحلية»(١).

٤٤٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا استَيقَظَ أَحَدُكُم مِن مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ؛ فَليَستَنثِر ثَلاثًا؛ فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيشُومِهِ»، رواهُ البخاريُّ وروى مسلمٌ نحوَه (٢٠).

٤٤٧ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: جَاءَ أَعَرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسَأَلُهُ عَنِ الوُّصُوءَ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا؛ فَقَد أَسَاءَ وَتَعَدَّى الوُّصُوءَ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا؛ فَقَد أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ»، رواهُ النَّسائيُّ وابنُ ماجه، وروى أبو داودَ معناه (٣).

⁽١) أبو نعيمٍ في «الحلية» واللَّفظُ له، (٨/ ٢٨١)، والدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ما رُوِيَ من قول النَّبيِّ ﷺ: «الأذُنانِ من الرَّأس»، ح: (٣٣٤)، وهو ضعيفٌ.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده، ح: (٣٢٩٥)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الإيتار في الاستنثار والاستجمار، ح: (٥٦٤).

قولُه: «فليستنثر»: (أي: فليخرِج الماء من الأنف بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من مخاطٍ وغبارٍ وشبهِه، قيل ذلك لما فيه من المعونة على القراءة وتنقية مجرى النَّفس الذي به التَّلاوةُ، وبإزالة ما فيه من التُّفل تصتُّ مجاري الحروفِ)، «عمدة القارى» (٣/ ١٤).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الاعتداء في الوضوء، ح: (١٤٠)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التَّعدي فيه، ح: (٤٢٢)، وأبو داودَ معناه، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، ح: (١٣٥).

قال الشَّيخُ تقيُّ الدِّين في «الإلمام» برقم: (٣٨): (إسنادُه صحيحٌ إلى عمرو، فمنِ احتجَّ بنسخة عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه؛ فهو عندَه صحيحٌ)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ١٤٤): (احتجَّ بها الأكثرونَ كما سيأتي قريبًا، لا جرمَ أنَّ ابنَ خزيمةَ أخرجَه في «صحيحه» من الطَّريق المذكورة).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: فضل الوضوء والصَّلاة عقبه، ح: (٥٤٥)، ونحوَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك:=





وروى الطَّحاويُّ نحوَه(١).

الطَّهارة، ب: الوضوء للصَّلاة مرَّةً مرَّةً وثلاثًا ثلاثًا، (١١٣).

قولُه: «مرَّةَ واحدةً»: قال صاحب «الهداية»: (وقال الشّافعيُّ - رحمَه اللهُ -: السُّنَّة التَّليثُ بمياهِ مختلفةِ اعتبارًا بالمغسول، ثمَّ قال: والَّذي يروى من التَّليث محمولٌ عليه بماءٍ واحدٍ، وهو مشروعٌ على ما روى الحسنُ عن أبي حنيفة، رحمَه اللهُ) انتهى. م

قال أبو سهل: (زيادة في التَّوضيح أنقلُ كلامَ البيهقيِّ تامًّا، قال البيهقيُّ رحمَه اللهُ: وعلى هذا اعتمدَ الشّافعيُّ في تكرار المسح وهذه روايةٌ مطلقةٌ، والرَّواياتُ النَّابتةُ المفسّرة عن حمرانَ تدلُّ على أنَّ التَّكرارَ وقع فيما عدا الرَّأسَ من الأعضاء، وأنَّه مسح برأسه مرَّة واحدة، أخبرنا أبو عليَّ الروذباريُّ، أخبرنا أبو بكرِ محمَّدُ بنُ بكرِ قال: قال أبو داودَ السَّجستانيُّ: أحاديثُ عثمانَ الصِّحاحُ كلُّها تدلُّ على مسح الرَّأس أنَّه مرَّة، فإنَّهم ذكروا الوضوءَ ثلاثًا، وقالوا فيها: ومسح برأسه، ولم يذكروا عددًا كما ذكروا في غيره، قال الشَّيخُ: وقد رُويَ من أوجه غريبةٍ عن عثمانَ ذكرُ التَّكرار في مسح الرَّأس، إلّا أنَّها مع خلاف الحقَّاظ الثَّقات ليست بحجَّةٍ عند أهل المعرفة، وإنْ كان بعضُ أصحابنا يحتبُّ بها)، «السُّنن الكبرى» (١/ ١٠٢).

قال ابنُ رشدِ: (اتَّفقَ العلماءُ على أنَّ مسحَ الرَّاس من فروض الوضوء، واختلفوا في القدر المجزئِ منه، فذهب مالكٌ إلى أنَّ الواجبَ مسحُه كلِّه، وذهبَ الشّافعيُّ وبعضُ أصحاب مالكِ وأبو حنيفة إلى أنَّ مسحَ بعضِه هو الفرض، ومن أصحاب مالكِ من حدَّ هذا البعضَ بالثُّلث... وأمّا أبو حنيفة فحدَّه بالرُّبع، وأمّا الشّافعيُّ فلم يحدَّ في الماسح ولا في الممسوح حدًّا، وأصلُ هذا الاختلاف الاشتراكُ الذي في الباء، فمَن رآها زائدة أوجب مسح الرَّأس كلَّه، ومعنى الزّائدة ها هنا كونُها مؤكِّدة، ومَن رآها مبعِّضة أوجب مسح بعضِه، وقد احتجَّ مَن رجَّح هذا المفهوم بحديث المغيرة: أنَّ النَّبيُّ عَيْلَةٌ توضَّاً فمسح بناصيته وعلى العمامة، أخرجَه مسلمٌ برقم: (١٨ - ٢٤٧)، ينظر: «بداية المجتهد» (١/ ١٢)، وهالبدائع» (١/ ١٢).

وكذلك اختلفوا في تكرار المسح: (الحنفيَّة على أنَّ المسحَ مرَّة واحدةً، وبه قال مالكٌ والثَّوريُّ والحسنُ بنُ حيِّ والأوزاعيُّ «مختصر اختلاف الفقهاء» برقم: (٢٥)، ورُوِيَ ذلك عن ابن عمرَ وابنِه سالمِ والنَّخعيِّ ومجاهدِ وطلحةَ بنِ مصرفِ والحكم)، «المغني» (١/ ٩٤)، دلائلُهم كما سيأتي.

⁽١) قال البيهقيُّ: (اعتمدَ الشّافعيُّ في تكرار المسح على هذا الحديث، وروايةُ أبي أنسِ عن عثمانَ مطلقةٌ، والرَّواياتُ النَّابتةُ عنه المفسِّرةُ تدلُّ على أنَّ التَّكرارَ وقع فيما عدا الرَّأسَ من الأعضاء، وأنَّه مسح برأسه مرَّةً واحدةً).

• • • • • وفي رواية للبخاريِّ: فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَيهِ إِلَى الكَعبَين (٢).

١٥٤ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً، رواهُ ابنُ ماجه وابنُ أبى شيبة (٣).

وأمّا الشّافعيُّ؛ فيقولُ بتثليث المسح، كما هو المشهورُ، لكنْ تجزئُ عندَه واحدةٌ، كما في «المزنيِّ»، (ص: ٢)،
 والتَّرمذيُّ تحت الحديث رقم: (٣٤)، ودلائلُه مجملةٌ، ودلائلُ الجمهور مفسَّرةٌ مفصَّلةٌ، وقال ابنُ قدامةَ في «المغني»
 (١/ ٩٥): (والتَّفصيلُ يحكم به على الإجمال، ويكون تفسيرًا له، ولا يعارَض به).

لكن اتَّفق الجماهيرُ على استحباب الاستيعاب، وقد صحَّت في صفته كيفيّاتٌ، منها الإقبالُ والإدبارُ بالمسح كما سيأتي في أحاديث الباب من الصَّحيحين، وهو مختارُ الحنفيّة، ولمعرفة تفصيل كيفيّات المسح راجع: «المغني» (١/ ٤٤) و «العمدة» (٣/ ٧٧).

⁽۱) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ مسحَ الرَّأس مرَّة، ح: (٣٤)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ ح: (١٢٩)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢٣)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ). قولُه: «صدغيه»: (الصُّدخ بضمِّ الصَّاد: هو ما بين العين والأذن)، «نخب الأفكار» (١/ ١٩٥).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الوضوء، ب: غسل الرَّجلين إلى الكعبين، ح: (١٨٦).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في مسح الرَّأس، ح: (٤٣٥)، وابنُ أبي شيبة، باب: في مسح الرَّأس كم هو مرَّة، ح: (١٥٩)، وأصلُ الحديث عند البخاريِّ برقم: (١٥٩)، ومسلم برقم: (٢٢٦)، وقد قال البيهقيُّ في «معرفة السُّنن» (١/ ٢٩٩): (والرَّواياتُ النَّابتاتُ عند صاحبي الصَّحيح عن حمرانَ، تدلُّ على أنَّ التَّكرارَ وقع فيما عدا الرَّأسِ من الأعضاء، وأنَّه مسح برأسه مرَّة واحدة، وقد رُوِيَ من أوجهِ غريبةٍ ذكرُ التَّكرار في=

٤٥٢ ـ وَعَنْ عَلِي ﷺ: كَانَ النَّبِي ﷺ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، إِلَّا المَسحَ مَرَّةً مَرَّةً، رواهُ ابنُ أبي شيبة (١).

٤٥٣ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ زَيدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيهِ، فَأَقبَلَ بِهِمَا وَأَدبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى المَكَانِ الذي بَدَأَ مِنهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَيهِ، رَاهُ التِّرمذيُّ، وقال: (هذا حديثٌ أصحُ شيءٍ في هذا الباب وأحسنُ)، وروى البخاريُّ مثلَه (٢٠).

ده التّرمذيُّ (٣). وعنِ ابنِ عَبّاسٍ هُ : أَنَّ النَّبِيَ عَيْلِةٌ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنِيهِ، ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، رواهُ التّرمذيُّ (٣). دوه التّرمذيُّ (٣). دوه النَّبيّ عَيْلِةٌ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنِيهِ، بَاطِنِهِمَا بِالسَّبّاحَتَينِ، وَظَاهِرِهِمَا بَإِبَامَيهِ، رواهُ النَّسائيُّ (٤).

٢٥٦ ـ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ﷺ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجَهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ،

⁼ مسح الرَّأس في حديث عثمانً).

⁽۱) ابنُ أبي شيبة واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، باب: في مسح الرَّأس كم هو مرَّة، ح: (١٣٥)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: صفة ب: ما جاء في مسح الرَّأس، ح: (٤٣٦)، وأبو داودَ بطرق منها عن ابن أبي ليلى عن عليٍّ، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبيِّ عَيُّةٍ، ح: (١١٥)، وقال ابنُ دقيق العيد في «الإلمام» برقم (٣٣)، عن هذا الطَّريق: (رجالُه احتجَّ بهم البخاريُّ)، وأخرجَه التَّرمذيُّ بوجهين، ب: في وضوء النَّبيُّ عَيُّة، ح: (٤٨/ ٤٩)، وقال: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، برقم: (٩٢)، وابنُ ماجه (٤٣٦).

 ⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في مسح الرَّأس أنَّه يبدأ بمقدَّم الرَّأس إلى مؤخره، ح: (٣٢)، والبخاريُّ مثلَه، ك: الطَّهارة، ب: في وضوء النَّبيُّ ﷺ، ح: (٥٥٧).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: مسح الأذنين ظاهرِهما وباطنِهما، ح: (٣٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وفي الباب عن الرُّبيِّع [وقد سلف برقم: (٤٣٧)]، والعملُ على هذا عندَ أكثرِ أهل العلم، يرونَ مسحَ الأذنين ظهورِهما وبطونِهما)، وأخرجَه النَّسائيُّ عن ابن عبّاسٍ، أبواب الطَّهارة، ب: مسح الأذنين مع الرَّأس، ح: (١٠٢)، وابنُ ماجه (٢٩٤)، وقال ابنُ دقيق العيد في «الإمام» (١/ ٥٦٥): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٤) النَّسائئ برقم: (١٠٢)، وقد مرَّ تخريجُه في الحديث السّابق، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢٢٣١).



وَقَالَ: «الأُذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١٠).

٧٥٧ _ وَعَنهُ هُ اللهِ عَلَيْهِ وَأَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يَمسَحُ المَأْقَينِ، وَقَالَ: «الأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواهُ(٢) ابنُ ماجه وأبو داودَ والتِّرمذيُّ (٣).

٤٥٨ - وَعنِ ابنِ عَبَّاسِ عُلُّهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ عَلِي اللهِ عَلَيْ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنيهِ

وقد عُلِّلَ حديثُ الباب بوجهين: أحدُهما: الكلامُ في شهر بن حوشب، والثّاني: الشَّكُّ في رفعه، فللجواب عنه يراجَعُ: «الإمام» (١/ ٥٧٦) لابن دقيق العيد، و «تنقيح التَّحقيق» (١/ ٩٦)، و «نصب الرّاية» (١/ ١٨) وقد أطال الزَّيلعيُّ فيه البحث، واستوفى طرقَه، وأخرجَه من ثمانيةٍ من الصَّحابة من قول النَّبيِّ ﷺ، ونقلَ عن المحدِّثين تصحيح بعضها.

وقد صحَّحَ الشَّيخُ أحمد شاكر حديثَ الباب هذا في «حاشيته على التَّرمذيِّ» (١/ ٥٣)، ونقل كلام الزَّيلعيِّ، وقال: (والَّذي قاله الزَّيلعيُّ دقيق العيد في «الإمام»، واللَّذي قاله الزَّيلعيُّ دقيق العيد في «الإمام»، وابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢٤)، والمباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (٢/ ١١٧).

(٣) وذكرا [أي أبو داودَ والتّرمذيُّ]: (قال حمّاد: لا أدري «الأذنان من الرّائس» من قول أبي أمامة أم من قول رسول الله ﷺ؟)، قال عليٌّ القاري (٢/ ٤١): (وأنت خبيرٌ بأنَّ مثل هذا لا يُقالُ من قبل الرّائي، فموقوفُه في حكم المرفوع أيضًا). م أقولُ: قال ابنُ القطّان في «بيان الوهم» (٢/ ٢٨٠): (يحتملُ أنْ يكونَ القائلُ له النّبيّ ﷺ وأنْ يكونَ أبا أمامةً، والأظهَرُ لحكم ظاهر اللَّفظ أن يكونَ النَّبيّ ﷺ)، وقال المباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (٢/ ١١٧): (الظَّاهر أنَّه

مر فوعٌ ليس بمدرج، والحديثُ حسنٌ أو صحيحٌ، فقد روي من غير وجهٍ بأسانيدَ بعضُها جيَّدٌ ويؤيَّدُ بعضُها بعضًا).

فادِّعاء من قال بأنَّه مدرجٌ مدفوعٌ.

⁽١) التُّرمذيُّ، أبواب الطُّهارة، ب: ما جاء أنَّ الأذنين من الرَّأس، ح: (٣٧)، وسيأتي تخريجُه.

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١٣٤)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ الأذنين من الرَّأس، ح: (٣٧)، وابنُ ماجه (٤٤٤)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ ليس إسنادُه بذاك القائم، والعملُ على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، ومَن بعدهم، أنَّ الأذنين من الرَّأس [معناه: لا يؤخذُ لمسح الأذنين ماءٌ جديدٌ، بل يمسح مع الرَّأس]، وبه يقول سفيانُ الثَّوريُّ، وابنُ المبارك، وأحمدُ، وإسحاقُ [أقول: وهو مختارُ سادتِنا الحنفيَّة]، وقال ابنُ القيِّم في «زاد المعاد» (١/ ١٩٥): (ولم يثبتُ عنه ﷺ أنَّه أخذ لهما ماءٌ جديدًا).

مسحةً وَاحِدَةً، رواهُ أبو داود (١).

١٥٩ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأُذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواهُ ابنُ ماجه (٢).

٤٦٠ ـ وروى الدَّارقطنيُّ عنِ ابن عبَّاس على مثله (٣)، قال ابنُ القطَّان (١): (إسنادُه صحيحُ؛

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (۱۳۳)، وأحمدُ ضمنَ حديثٍ طويلِ (٣٤٩)، وقال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (١/ ٢٠٢): (أعلَّه الدَّار قطنيُّ وتعقَّبه أبو الحسن بنُ القطَّان فقال: (ما أعلَّه به ليس علَّة، وإنَّه إمّا صحيحٌ أو حسنٌ)، وأخرجَ التُّرمذيُّ نحوَه من طريق عطاء بن يسارِ برقم: (٣٦)، وابنُ ماجه (٤٣٩)، والنَّمائيُّ في «الكبرى» (١٧٠) ولفظُه: عن ابن عبَّاسِ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ توضَّأ، ومسح برأسه وأذنيه مرَّةً.

(٢) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الأذنان من الرَّأس، ح: (٤٤٣)، قال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (١/ ٣٢٩): (هذا حديثٌ أخرجَه أبو حاتمٍ في صحيحه ولم يلتفتْ إلى ما أعلَّ به؛ وذلك أنَّ سويدًا أخرج له مسلمٌ في صحيحه حديثه محتجًا به ووثَقَه غيرُ واحدٍ، ورمي بالتَّدليس وهو هنا مأمونٌ، وبالاختلاط لمَّا عمي، والتَّلقين وهو هنا معدومٌ؛ لأنَّ ابنَ ماجه أخذ عنه قديمًا، وقول البيهقيِّ في «الخلافيات» إثر حديثِ خالف الشّافعيّ: اختلط بعد أن كتب عنه مسلمٌ، ولعلَّه لو عرف تغيُّره ما روى عنه في الصَّحيح، فكلامٌ لا معنى له، ولعلَّ الملجئ له إلى ذلك التعصُّبُ؛ لأنَّه طالما صحَّح أحاديث من روايته غيرَ مبين منها سماعًا ولا تحدّثنا ولا حال، لا بل يُحيل على من وثقه، وخرج مسلمٌ حديثه).

وقال السَّنديُّ في «حاشيته على سنن ابن ماجه» (١/ ١٦٨): (معناه عند علمائنا الحنفيَّة أنَّهما من الرَّأس حكمًا، من حيث إنَّهما يمسحان بماء الرَّأس، فلا يؤخذ لهما ماءٌ جديدٌ، واستدلَّ النَّسائيُّ على ذلك بحديث: «إذا مسح رأسه خرجت خطاياه من الرَّأس حتى تخرجَ من أذنيه»).

أقولُ: أخرجَه مالكٌ في «الموطَّا» (٦٠)، وابنُ ماجه (٢٨٢)، وذكر هذا الاستدلالَ للحنفيَّة: ابنُ عبد البرِّ أيضًا في «الاستذكار» (١/ ١٩٩). وقال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (١/ ٢٠٢): (قوَّاه المنذريُّ وابنُ دقيق العيد).

- (٣) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الأذنان من الرَّأس، ح: (٣٣١).
- (٤) ابنُ القطّان الفاسيُّ، تُوُفِّي سنَّة (٦٢٨هـ)، من حفّاظ الحديث، ونقدَته، قرطبيُّ الأصل من أهل فاسِ، أقام زمنًا بمراكش، قال ابنُ القاضي: (رأسُ طلبة العلم بمراكشَ)، ونال بخدمة السُّلطان دنيا عريضةً، وامتُحِنَ سنة (٦٢١)=

لاتِّصاله وثقةِ راويه)(١)، وقال الزَّيلعيُّ: (هذا أمثلُ إسنادٍ في الباب)(١).

٤٦١ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ أُذُنَيهِ مَعَ الرَّأْسِ، وَقَالَ: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٤٦٧ ـ وَعنِ الرَّبَيِّعِ بِنتِ مُعَوِّذِ بنِ عَفرَاءَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّاً عِندَهَا، فَمَسَحَ رَأْسَهُ عَلَى مَجَارِي الشَّعرِ، وَمَسَحَ صُدغَيهِ وَأُذُنيهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، رواهُ الطَّحاويُّ (١٠).

٣٦٤ _ وَعنْ حُمَيدٍ قَالَ: رَأَيتُ أَنسَ بنَ مَالِكٍ ﷺ تَوضّاً، فَمسَحَ أُذُنيهِ، ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا مَعَ

فخرج من مراكش، وعاد إليها واضطرب أمرُه، ثمَّ ولي القضاء بسجلماسة، فاستمرَّ إلى أنْ تُوفِّي بها، ونقمت عليه
 في قضائه أمورٌ، له تصانيفُ منها: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام».

⁽۱) «بيان الوهم» (٥/ ٢٦٣): (قال ابنُ القطّان: وإنَّما أعلَّه الدَّارقطنيُّ بالاضطراب في إسناده، فتبعه أبو محمَّدِ على ذلك، وهو ليس بعيبٍ فيه، والَّذي قال فيه الدَّارقطنيُّ، هو أنَّ أبا كامل تفرَّدَبه عن غندرٍ، ووهمَ فيه عليه، هذا ما قال، ولم يؤيَّدُه بشيءٍ ولا عضدَه بحجَّةٍ، غير أنَّه ذكرَ أنَّ ابنَ جريحِ الذي دار الحديثُ عليه، يُروَى عنه عن سليمانَ بنِ موسى عن النَّبيِّ عَيِيْ مرسلًا، وما أدري ما الذي يمنعُ أنْ يكونَ عنده في ذلك حديثانِ: مسندٌ ومرسَلٌ؟! واللهُ أعلمُ).

⁽٢) قالَه الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (١٩/١) عن حديث عبدالله بن زيد، وإليك تمامَ كلامه: (وهذا أمثلُ إسنادِ في الباب؛ لا تُصاله وثقة رواته، فابنُ أبي زائدةَ وشعبةٌ وعبّادٌ احتجَّ بهما الشَّيخانِ، وحبيبٌ ذكره ابنُ حِبّانَ في «الثقات» في أتباع التَّابعين، وسويدُ بنُ سعيدِ احتجَّ به مسلمٌ، واللهُ أعلمُ)، وبنحوه قال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (١/ ٦٧) والعينيُّ في «البناية» (١/ ٢١٥).

 ⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم الأذنين في وضوء الصَّلاة، ح: (١٣٥)، وقد مرَّ تخريجُه والكلامُ عليه برقم: (٤٤٤).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم الأذنين في وضوء الصَّلاة، ح: (١٤٤)، والتَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّه يبدأ بمؤخر الرَّأس، ح: (٣٣)، وقال: (حسنُّ)، وأخرجَه ابنُ ماجه (٤٤٠)، وأبو داودَ (١٢٩)، وقد أخرجَه التِّرمذيُّ بسندِ آخرَ، قد سلفَ لفظُه وتخريجُه برقم: (٤٣٧).

قولُه: «مجارى الشَّعر»: (أي: مواضعه)، «نخب الأفكار» (١/ ٢٩٦).

رَأْسِهِ، وَقَالَ: إِنَّ ابنَ مَسعُودٍ كَانَ يَأْمُرُ بِالأُذُنينِ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٤٦٤ ـ وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الأُذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ؛ فَامسَحُوهُمَا، رواهُ الطَّحاويُّ (٢).

٤٦٥ ـ وَعنِ الرُّبَيِّعِ بِنتِ مُعَوِّذٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَأَدَخَلَ إِصبَعَيهِ فِي حُجرَي أُذُنَيهِ، رواهُ أبو داودَ وأحمدُ وابنُ ماجه (٣).

٤٦٦ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيرِ فَضلِ يَديهِ (١٠)، رواهُ التَّرمذيُّ ورواهُ مسلمٌ مع زوائد (٥٠).

(۱) الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطّهارة، ب: حكم الأذنين في وضوء الصَّلاة، ح: (۱٥٠)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (۱/ ۲۰۰): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه الدَّارقطنيُّ، ك: الطّهارة، ب: ما روي من قول النّبيِّ ﷺ: «الأذنان من الرَّأس»، ح: (۳۷۳)، والحاكمُ (۳۲۰)، وقال: (زائدةُ بنُ قدامةَ ثقةٌ مأمونٌ قد أسندَه عن التَّوريُّ وأوقفَه غيرُه)، وأقرَّه الذَّهبيُّ، وأخرجَه الدَّارقطنيُّ عن أنسٍ مرفوعًا برقم: (۳۷۲)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (۱/ ۲۱۲): (رواه البيهقيُّ [ط: الهنديّة (۱/ ۲۶)] من فعل أنسٍ من طريقين، ولم يذكر روايةَ الرَّفع، وهي صحيحةٌ)، قال الشَّيخُ تقيُّ الدِّين في «الإمام» (۱/ ۲۷): (رجالُ رواية الدَّارقطنيُّ عرحمه اللهُ تؤيدُها). فوقه من رجال الصَّحيحين، قال: وكأنَّ الحاكمَ لم يعلِّلُه برواية من وقفَه، وروايةُ الدَّارقطنيُّ عرحمه اللهُ تؤيدُها).

(٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم الأذنين في وضوء الصَّلاة، ح: (١٥٣)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» ط: قديمي (١/ ٢٠١): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه عبدُ الرزّاق برقم: (٢٤)، وابنُ أبي شيبةَ بسنديهما عن ابن عمرَ برقم: (١٦٣)، والدَّارقطنيُّ (٣٢٩)، وقال: (وروي عن زيدِ العميِّ، عن مجاهدِ، عن ابن عمر، مرفوعًا).

(٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١٣١)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في مسح الأذنين، ح: (٤٤١)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢٣)، والمباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (٢/ ١١٤)، ونحوُه في التَّرمذيِّ كما مرَّ.

- (٤) قال عليٌّ القاري (٢/ ٤١٤): (وفيه أنَّه عملَ بأحد الجائزين عندَنا)، مؤلَّف.
- (٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّه يأخذ لرأسه ماءٌ جديدًا، ح: (٣٥)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب:=

٤٦٧ ـ وَعَنهُ ﴿ إِنَّ النَّبِيَ ﷺ تَوَضَّاً، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَبَرَ (١) مِن فَضلِ يَدَيهِ، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٤٦٨ ـ وَعَنْ طَلَحَة بِنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ القَذَالَ، رواهُ أَبو داودَ^(٣).

٤٦٩ ـ وَعَنهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ القَذَالَ مِن مُقَدَّم عُنُقِهِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

٤٧٠ ـ وَعَنْ عَمْرِو بنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيت رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا فَمَسَحَ لِحيَتَهُ
 وَقَفَاهُ، رواهُ ابنُ السَّكن (٥٠).

صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ ، ح: (١٢٠)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: في وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٥٥٩). قال الزَّيلعيُّ: (وما ذهب إليه أصحابُنا [من عدم تجديد الماء للأذنين] أولى؛ لكثرة رواتِه وتعدُّد طرقه، والتَّجديدُ إنَّما وقع بيانًا للجواز)، «نصب الرّاية» (١/ ٢٢)، وللمزيد يراجع: «إعلاء السُّنن» (١/ ٨٨).

⁽١) قولُه: «غبر»: (أي: بقي)، «المرقاة» (٢/ ٩٥٩). م

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ما جاء أنَّه يأخذ لرأسه ماءً جديدًا، عقب ح: (٣٥)، وأحمدُ، ح: (١٦٤٦٩)، والحديثُ صحيحٌ.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٣٢)، وأحمدُ، ح: (١٥٩٥١)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: فرض مسح الرَّأس في الوضوء، ح: (١٢٩)، سيأتي لفظُه بعدَ هذا.

قال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (١/ ٢٠٧): (قال الحافظُ: ولعلَّ مستندَ البغويِّ في استحباب مسح القفا ما رواهُ أحمدُ وأبو داودَ، وذكرَ حديثَ الباب، ونسبَ حديثَ الباب ابنُ سيَّد النّاس في «شرح التَّرمذيِّ» إلى البيهقيِّ أيضًا، قال: وفيه زيادةٌ حسنةٌ، وهي مسحُ العنق، فانظر كيف صرَّحَ هذا الحافظُ بأنَّ هذه الزِّيادةَ المتضمَّنةَ لمسح العنق حسنةٌ، ثمَّ قال: قال المقدسيُّ: وليثٌ متكلَّمٌ فيه، وأجاب عن ذلك بأنَّ مسلمًا قد أخرج له).

⁽٤) قد مرَّ تخريجُه، وقال التَّهانويُّ رحمَه اللهُ: (رجالُه إلى ليثِ كلُّهم ثقاتٌ)، ﴿إعلاء السُّننِ برقم: (٦٧).

⁽٥) ابنُ السَّكنِ في «كتاب الحروف» كما عزاه إليه ابنُ القطّان في «بيان الوهم» برقم: (١٠٦٦).

٤٧١ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَسحُ الرَّقَبَةِ أَمَانُ مِن الغُلِّ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ الدَّيلميُّ في «الفردوس»(۱).

٤٧٢ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّاً وَمَسَحَ يَدَيهِ عَلَى عُنُقِهِ؛ أَمِنَ مِنَ الغِلِّ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ أبو نعيم (٢).

٤٧٣ ـ وَعَنْ مُوسَى بِنِ طَلَحَة هَا أَنَّهُ قَالَ: مَن مَسَحَ قَفَاهُ مَعَ رَأْسِهِ ؛ وُقِيَ الغُلَّ يَومَ القِيَامَةِ ، رواهُ أبو عبيد (٣) موقوقًا (٤).

٤٧٤ _ وَعنْ طَلَحَة بنِ مُصَرِّفٍ عنْ أَبِيهِ عنْ جَدِّهِ ١٤٨٤ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَّ عَلِيْ يَفْصِلُ بَينَ المَضمَضَةِ

(١) لم أجدُه في القدر المطبوع من «مسند الفردوس» لكنْ عزاه إليه العراقيُّ في «تخريج الإحياء» وغيره، وضعَّفه، وقال القاري في «فتح باب العناية» (١/ ٤٩): (إِلّا أنَّ الاتِّفاق على أنَّ الضَّعيفَ يُعمل به في فضائل الأعمال).

(٢) أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٧٨) ولفظه: عن ابن عمرَ، أنّه كان إذا توضّاً مسح عنقه ويقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن توضّاً ومسحَ عنقَه لم يغلّ بالأغلال يومَ القيامةِ»، قال الكنانيُّ في «تنزيه الشّريعة» ٢/ ٧٥ نقلًا عن العراقيّ قال: (فيه أبو بكر المفيدُ شيخُ أبي نعيم، وهو آفتُه).

نعم، وردَ مسحُ الرَّقبة من حديث وائل بن حجرٍ في صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١١٨)، والبزّارُ (٤٤٨٨) بسندٍ لا بأسَ به واللهُ أعلمُ.

ولمزيد دلائلَ ما في الباب يراجع «إعلاء السُّنن» (١/ ١٢٢).

(٣) أبو عبيدٍ في «الطُّهور» برقم: (٣٦٨).

(٤) قولُه: «موقوفًا»: قال العينيُ [البناية: ١/ ٢٢٠]: (هذا موقوفٌ في حكم الرَّفع؛ لأنَّه ممّا لا مجالَ للرَّأي فيه)، مؤلِّف أقولُ: كذا قال ابنُ حجرٍ في «التَّلخيص» (١/ ٢٨٨)، وقال التَّهانويُّ في «إعلاء السُّنن» (١/ ١٢٢): (سكوتُه عن رجاله يدلُّ على أنَّهم ثقاتٌ عنده، والأمرُ كذلك وإلى استحباب مسح الرَّقبة مال البغويُّ وابنُ سيِّد النَّاس والشَّوكانيُّ ينظر: «نيل الأوطار» (١/ ٢٠٧)، وصديق حسن خان في «بدور الأهلة» (ص: ٢٨)، وقال القاري: (ويقوِّيه ما رُوِيَ مرفوعًا من مسند الفردوس من حديث ابن عمر لكنْ بسندِ ضعيف، والضَّعيفُ يُعملُ به في فضائل الأعمال اتّفاقًا؛ ولذا قال أثمَّتُنا: إنَّ مسحَ الرَّقبة مستحبُّ أو سنَّةٌ)، «الأسرار المرفوعة» (ص: ٣١٥).

وَالْإستِنشَاقِ، رواهُ أبو داودَ(١).

٤٧٥ ـ وَعَنْ أَبِي وَائِلِ قَالَ: شَهِدتُ عَلِيًّا وَعُثمَانَ شَهَا تَوَضَّا ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَفرَدَا المَضمَضَةَ مِن الإستِنشَاقِ، ثُمَّ قَالًا: هَكَذَا رَأَينَا رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، رواهُ ابنُ السَّكنِ في "صحيحه" (١).

٤٧٦ ـ وَعَنْ سُفِيَانَ (٣) بِنِ سَلَمَةَ قَالَ: شَهِدتُ عُثمَانَ بِنَ عَفّانَ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَأَفرَدَ المَضمَضَةَ وَالِاستِنشَاقَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُ ﷺ رواه البغويُّ (٤).

٧٧٧ ـ وَعَنْ كَعَبِ بِنِ عَمروِ الْيَامِي ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ تَوَضَّا أَ فَمَضَمَضَ ثَلَاثًا وَاستَنشَقَ ثَلَاثًا، يَأْخُذُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَاءً جَدِيدًا »، رواهُ الطَّبرانيُ (٥٠٠).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، ح: (١٣٩)، وقال الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (١/ ١٤): (سكتَ عنه أبو داودَ، ثمَّ المنذريُّ بعده)، فهو حديثٌ حسنٌ كما في «فتح باب العناية» (١/ ٣٨)، وقال الشَّوكانيُّ في «السَّيل الجرّار» (ص: ٥٧): (وقد أعلُّوا هذا الحديث بجهالة مصرِّف والد طلحة، ولكنَّه قد حسَّنَ إسنادَه ابنُ الصَّلاح في كلامه على «المهذَّب»، وقد وثَّقَ ابنُه طلحة ابنُ معينِ وأبو حاتمٍ وكانوا يسمُّونه سيَّدَ القرّاء)، ونحوُه عند الطَّبرانيُّ كما سيأتي برقم: (٥٦٤). وللمزيد ينظر: «البناية» (١/ ٢١٢)، و«إعلاء السُّنن» (١/ ١٨ - ٨٢).

⁽٢) ينظر: «التّلخيص الحبير» (١/ ٢٠٣)، وقال النّيمويُّ: (سياقُ كلام الحافظ يدلُّ على أنَّ الحديثَ صحيحٌ، واللهُ أعلمُ)، «آثار السُّنن» ط: مجلس الدَّعوة جامعة العلوم الإسلامية (ص: ٥٤)، وهو مقتضى إيراد ابنِ السَّكنِ في صحاحه أيضًا، كما قال التّهانويُّ في «إعلاء السُّنن» (١/ ٧٦).

⁽٣) قولُه: «سفيان بن سلمة» كذا في «السّعاية» (١/ ١٢٤)، قال العلّمةُ أنور شاه الكشميريُّ في «حاشيته على آثار السُّنن» ق: (١٣)، بعد ما عزاه إلى «الكنز»: (لعلَّه تصحيفٌ، الصَّوابُ: هو شقيقُ بنُ سلمة، كما في المصادر الحديثيَّة).

⁽٤) البغويُّ في «شرح السُّنَة» معلَّقًا، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، (١/ ٤٣٦)، وأسندَه ابنُ الجعد برقم: (٣٤٠٦)، ومن طريقه الضِّياء في «المختارة» (٣٤٧)، والبغويُّ (٣٢) كلُّهم عن شقيق بن سلمةَ.

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٩٠/١٨٠) برقم: (٤٠٩)، وانظر الحديث السّالف رقم: (٤٦٢).

٤٧٨ ـ وَعنِ ابنِ بُرَيدَةَ عنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ تَوَضَّا مَرَّةً مَرَّةً، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة (١٠).
 ٤٧٩ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا مَرَّ تَينِ مَرَّ تَينِ وَقَالَ: «هُوَ نُورٌ عَلَى نُور»، رواهُ رزينٌ (٢٠).

٤٨٠ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّاً ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا وُضُوثِي، وَوُضُوءُ اللهِ عَلَيْهِ، وَوُضُوءُ إِبرَاهِيمَ»، رواه رزينٌ (٣)، والنَّوويُّ ضعَفه في «شرح مسلمٍ»، وقال ابنُ حجرٍ: (وقضيَّة كلامِ غيرِهِ أنَّ سندَهُ حسنٌ) (٤).

قال الجصّّاصُ رحمَه الله: (إنّما لم يكونا فرضًا في الوضوء؛ لأنّ فرضَ الوضوء وردَ مفسَّرًا غيرَ مفتقرٍ إلى البيان، فلو جعلنا المضمضة والاستنشاق فرضًا فيه كان زيادة في النّصِّ، ولا يجوزُ ذلك عندنا، ثمَّ إنِ احتجُّوا بالخبر الواحد؛ فأيضًا لا يجوزُ؛ لِما فيه من الزّيادة على الكتاب، وأمّا قولُنا بفرضيتهما في غسل الجنابة؛ فلقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمَّ جُنُبًا فَأَطَّهَرُوا ﴾ [المائدة: ٦]، ونحتجُ به من وجهين، أحدُهما: أنْ يكون عمومًا في كلِّ ما يلحقُه حكمُ التَّطهير، وداخلُ الفم والأنف يلحقُهما ذلك... والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ مجملًا مفتقرًا إلى البيان، ثمّ لمّا تمضمضَ النّبيُ عَيْقٍ، واستنشقَ في الجنابة كان فعلُه ذلك على وجه البيان، فهو على الوجوب)، ملخَّصًا من «شرح مختصر الطَّحاويً» (١/ ٢٥٠)، وسيأتي من الأحاديث في باب الغسل ما يدلُّ على فرضيَّتهما في غسل الجنابة.

- (۱) أبو حنيفة في «مسنده» (برواية الحصكفيّ) المطبوع مع «تنسيق النّظام» برقم: (٥٢)، والبزّارُ (٤٣٧٢)، وفي الباب عن ابن عبّاسِ عند البخاريّ (١٥٧)، وعن عمرَ عند ابنِ ماجه (٤١٢)، وأحمدُ (١٤٩)، وعن القيسيّ عند النّسائيّ (١١٣).
 - (٢) البخاريُّ، إلَّا الجزءَ الأخيرَ، ك: الوضوء، ب: الوضوء مرَّتين مرَّتين، ح: (١٥٨).
- (٣) أخرجَه ابنُ ماجه (٤٢٠) من حديث أبيِّ بن كعبٍ، وله شاهدٌ عن ابن عمر عند أحمدَ كما سيأتي، وقد ثبت وضوؤُه ﷺ ثلاثًا عن عثمان عند البخاريِّ (١٥٩)، ومسلم (٥٣٨).
 - (٤) ينظر: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤١٩).

الفائدةُ: ذكرَ النَّوويُّ في «شرح مسلم» (٣/ ١٠٥): (للمضمضة والاستنشاق خمسةُ أوجهِ، منها أن يفصلَ بستٌ غرفاتٍ، يتمضمضُ بثلاث غرفاتٍ، ثم يستنشق بثلاث غرفاتٍ)، وهو الأفضلُ عند الحنفيَّة؛ لأحاديث الباب، ولكمال السُّنَّة، والمضمضةُ والاستنشاقُ سنَّةٌ في الوضوء، وبه قالت الأثمَّةُ الثَّلاثةُ خلافًا لأحمدَ، رحمهم اللهُ تعالى، ينظر: «سنن التِّرمذيِّ» (١/ ٤٠).

٤٨١ ـ وَعَنْ ثَابِتِ بِنِ أَبِي صَفِيَّةَ قَالَ: قُلتُ لأَبِي جَعَفَرٍ هُوَ مُحَمَّدٌ الْبَاقِرُ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ مَرَّةً، وَمَرَّتَينِ مَرَّتَينِ، وَثَلاثًا ثَلاثًا؟ قَالَ: نَعَم، رواهُ التِّرمذيُّ وابن ماجه (١).

٤٨٢ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّاً وَاحِدَةً فَتِلكَ وَظِيفَةُ الوُضُوءِ التَّتِي لَا بُدَّ مِنهَا، وَمَن تَوَضَّاً الثَّنبِياءِ قَبلِي»، وَوُضُوعُ الأَنبِياءِ قَبلِي»، رواهُ أحمدُ(٢).

٤٨٣ ـ وفي رواية للدَّارقطنيِّ والبيهقيِّ وابنِ حِبّانَ وابنِ ماجه وأحمدَ والطَّبرانيُّ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ وَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً مَرَّةً، وَقَالَ: «هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ الصَّلاةَ إِلّا بِهِ» وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». مَنْ يُضَاعِفُ اللهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ» وَتَوَضَّأَ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَقَالَ: «هَذَا وُضُونِي وَوُضُوءُ الأَنبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي».

قال التِّرمذيُّ [١/ ٦٤]: (والعملُ على هذا عند عامَّة أهل العلم: أنَّ الوضوءَ يُجزِئُ مرَّةً مرَّةً، ومرَّتين أفضلُ، وأفضلُه ثلاثٌ، وليس بعدَه شيءٌ).

٤٨٤ _ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِن مُغَفَّلٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابنَهُ ﷺ يَقُولُ: اللهم إِنِّي أَسأَلُكَ القَصرَ الأَبيَضَ، عَنْ يَمِينِ الجَنَّةِ إِذَا دَخَلتُهَا، فَقَالَ: أَي بُنَيَّ، سَلِ اللهَ الجَنَّةَ، وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: باب في الوضوء مرَّة، ومرَّتينِ، وثلاثًا، ح: (٤٥)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: باب ما جاء في الوضوء مرَّةً مرَّةً، ح: (٤١٠).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٥٧٣٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٣٠): (وفيه زيدٌ العميُّ، وهو ضعيفٌ، وقد وُتَّقَ، وبقيَّةُ رجالِه رجالُ الصَّحيح)، وبهذا اللَّفظ أخرجَه ابنُ ماجه برقم: (٤٢٠)، عن أبيِّ بن كعبِ.

⁽٣) الدَّارقطنيُّ، باب وضوء رسول الله ﷺ، (٢٦١)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ب: فضل التَّكرار في الوضوء، ح: (٣٧٩)، كلاهما من طريق المسيِّب بن واضح، قال الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (٢٨/١): (أمّا حديثُ عبدالله بن عمر؛ فله طرقٌ، أمثلُها ما رواهُ الدَّارقطنيُّ من حديث المسيِّب بن واضح... وقال عبدُ الحقِّ في «أحكامه» (١/ ١٨٣): (هذا الطَّريقُ من أحسن طرق هذا الحديث، ونقلَ عن ابن أبي حاتمٍ أنَّه قال: المسيَّبُ صدوقٌ، لكنَّه يُخطئ كثيرًا)، وأخرجَه ابنُ ماجه بوجهِ آخرَ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الوضوء مرَّة، ومرَّتين، وثلاثًا، ح: (٢١٩).

يَقُولُ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَومٌ يَعتَدُونَ فِي الطُّهُورِ وَالدُّعَاءِ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه(١).

• ٤٨٥ ـ وَعَنْ أُبَيِّ بِنِ كَعْبٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيطَانًا، يُقَالُ لَهُ: الوَلَهَانُ، فَاتَقُوا وَسَوَاسَ المَاءِ »، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ، وليس إسنادُه بالقويِّ عند أصحابنا) (٢٠).

٤٨٦ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرِو بِنِ العَاصِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعدٍ وَهُو يَتَوَضَّأَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعدُ؟» قَالَ: أَفِي الوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: «نَعَم، وَإِنْ كُنتَ عَلَى نَهرِ جَارٍ»، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجه (٣٠).

١٨٧ ـ وَعَنْ عَبِدَاللهِ بِنِ عَمْرِو ﷺ قَالَ: رَجَعنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، حَتَّى إِذَا كُنّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ تَعَجَّلَ قَومٌ عِندَ العَصْرِ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُم عِجَالٌ، فَانتَهَينَا إِلَيهِم وَأَعقَابُهُم تَلُوحُ لَم يَمَسَّهَا كُنّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ تَعَجَّلَ قَومٌ عِندَ العَصرِ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُم عِجَالٌ، فَانتَهَينَا إِلَيهِم وَأَعقَابُهُم تَلُوحُ لَم يَمَسَّهَا المَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَيلٌ لِلأَعقَابِ مِنَ النّارِ، أَسبِغُوا الوُضُوءَ»، رواهُ مسلمٌ (١٤).

(١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الإسراف في الماء، ح: (٩٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢٥)، وأخرجَه ابنُ ماجه بدون زيادة لفظ «الطُّهور»، ك: الدُّعاء، ب: كراهية الاعتداء في الدُّعاء، ح: (٣٨٦٤).

وفي «لمعات التَّنقيح» (٢/ ١٥٢): (وقولُه: «يعتدون في الطُّهور والدُّعاء»: أمّا الاعتداءُ في الطُّهور؛ فبالزِّيادة على الثَّلاثة، وإسرافِ الماء، وبالمبالغة في الغسل إلى حدِّ الوسواس، وأمّا في الدُّعاء فبالانبساط، وتعيين المطلب، وطلب ما يستحيلُ عادةً، ونحو ذلك).

 ⁽٢) التّرمذيُّ واللّفظُ له، أبواب الطّهارة، ب: كراهية الإسراف في الماء، ح: (٥٧)، وابنُ ماجه، أبواب الطّهارة، ب: ما
 جاء في القصد في الوضوء، ح: (٤٢١)، وهو في «المسند» (٢١٢٣٨).

قولُه: «الولهان»: (من الوله، وهو التحيُّر، سمِّي به؛ لأنَّه يحيِّرُ المتطهِّر، فلا يدري هل عمَّ عضوَه أو غسلَ مرَّةً أو غير ذلك)، «التَّيسير» (١/ ٣٣٨).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٧٠٦٥)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في القصد في الوضوء، ح: (٤٢٥)، وقال القاري في «المرقاة» (٢/ ٤٢١): (سندُه حسنٌ)، وفي باب النَّهي عن السَّرف في الوضوء حديثُ عبدالله بن مغفَّلِ، وقد مرَّ.

⁽٤) مسلم، ك: الطَّهارة، ب: وجوب غسل الرِّجلين بكمالهما، (٥٧٠)، وأصلُه عند البخاريِّ، ك: العلم، ب: من رفع صوته بالعلم، (٦٠).

٤٨٨ ـ وَعنْ لَقِيطِ بنِ صَبرَةَ ﷺ قَالَ، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخبِرنِي عنِ الوُضُوءِ، قَالَ: «أَسبغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّل بَينَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الإستِنشَاقِ، إِلّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»، رواهُ أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وروى ابنُ ماجه، والدّارميُّ إلى قوله: «بَيْنَ الْأَصَابِع»(١).

٤٨٩ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَوَضَّاٰتَ؛ فَخَلِّلْ بَينَ أَصَابِعِ يَدَيكَ وَرِجلَيكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ، وروى ابنُ ماجه نحوَه (٢٠).

٤٩٠ ـ وَعنِ المُستَورِدِ بنِ شَدّادٍ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّاً يَدلُكُ أَصَابِعَ رِجلَيهِ
 بِخِنصَرِهِ، رواهُ التِّرمذيُّ، وأبو داودَ، وابنُ ماجه (٣).

٤٩١ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّاً أَخَذَ كَفَّا مِن مَاءٍ، فَأَدَخَلَهُ تَحتَ حَنكِهِ فَخَلَلَ بِهِ لِحيَتَهُ وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي»، رواهُ أبو داودَ(١٠).

٤٩٧ _ وَعنْ عُثمَانَ ﷺ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحيتَهُ، رواهُ التّرمذيُّ والدّارميُّ (٥).

⁼ قولُه: «عِجال»: بكسر: جمعُ عجلان، وهو المستعجلُ.

⁽۱) أبو داودَ بطوله، واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الاستنثار، ح: (۱٤٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّوم، ب: ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصّائم، ح: (۷۸۸)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه النَّسائيُّ برقم: (۸۷)، وهو في «المسند» (۱۳۸٤).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في تخليل الأصابع، ح: (٣٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأخرجَ نحوَه ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: تخليل الأصابع، ح: (٤٤٧).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: غسل الرِّجلين، ح: (١٤٨)، والتّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: في تخليل الأصابع، ح: (٤٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: غسل الرِّجلين، ح: (١٤٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢١)، ورواهُ ابنُ ماجه مختصَرًا، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في تخليل اللِّحية، ح: (٤٣١).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في تخليل اللِّحية، ح: (٢٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)،=

٤٩٣ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّاً عَرَكَ عَارِضَيهِ بَعضَ العَركِ، ثُمَّ شَبَكَ لِحيتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِن تَحتِهَا، رواهُ ابنُ ماجه(١).

٤٩٤ ـ وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ حَرَّكَ خَاتَمَهُ فِي إِصبَعِهِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ وابنُ ماجه (٢).

٤٩٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِي ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا استَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ: فِي طُهُورِهِ، وَتَنَعُّلِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٤٩٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا لَبِستُم، وَإِذَا تَوَضَّأْتُم؛ فَابِدَؤُوا بِأَيَامِنِكُم»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ^(٤).

= ونُقِلَ تحسينُه عن البخاريِّ في «العلل الكبير» (١/ ١٥)، وأخرجَه ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في تخليل اللِّحية، ح: (٤٣٠).

(۱) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في تخليل اللِّحية، ح: (٤٣٢)، وله شاهدٌ عن عائشةَ عند أحمدَ (٢٥٩٧٠) وقال الهيثميُّ: (رجالُه موثَّقون)، «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٣٥).

قولُه: «عرك»: بالتَّخفيف: (أي: دلك عارضيه؛ أي: جانبي وجهِه، تثنيةُ العارض، وهو جانبُ الوجه، ثم شبك: بالتَّخفيف: من الشَّبك؛ بمعنى: الخلط والتَّداخل، وفي هذا الحديث بيانُ كيفيَّة التَّخليل)، «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» ١/ ١٦٦).

- (٢) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: تثليث المسح، ح: (٣١١)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: تخليل الأصابع، ح: (٣٤٤)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه ضعيفٌ؛ لضعف معمرٍ وأبيه محمَّد بن عبيدالله، وقد ذكرَه البخاريُّ تعليقًا عن ابن سيرين، ك: الوضوء، ب: غسل الأعقاب، قبل الحديث برقم: (١٦٥)، ووصله ابنُ أبي شيبةَ برقم: (٢٧٤)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٧١): (سكت عليه الحافظُ في «التَّلخيص» (١/ ١٠١)، وهو لا يسكت على ضعيف، فالحديثُ صالحٌ للاحتجاج به).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّيمُّن في دخول المسجد وغيره، ح: (٤٢٦)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: التَّيمُّن في الطُّهور وغيره، ح: (٦١٧).
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللباس، ب: في الانتعال، ح: (١٤١٤)، وابن ماجه إلّا قوله «لبستم»: أبواب الطّهارة، ب:=

١٩٧ ـ وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا النَّبِي عَيَّا اللَّهِ تَوَضَّأَ، فَحَسَرَ العِمَامَةَ، وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ أَو قَالَ: نَاصِيتَهُ بِالمَاءِ، رواهُ البيهقيُ (١).

٤٩٨ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيهِ عِمَامَةٌ قِطرِيَّةٌ، فَأَدَخَلَ يَدَهُ مِن تَحتِ العِمَامَةِ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَلَم يَنقُضِ العِمَامَةُ (٢)، رواهُ أبو داودَ، وروى الحاكمُ عَنْ أبي معقلِ نحوَه (٣).

⁼ التَّيمُّن في الوضوء، ح: (٤٠٢)، وهو في «المسند» بتمامه (٨٦٥٢)، وصحَّحَه غيرُ واحدٍ، ينظر: «البدر المنير» (٢/ ٢٠١)، و «فتح الغفَّار» برقم: (٢٩٧).

⁽۱) البيهقيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: إيجاب المسح بالرَّأس، ح: (٢٨٢)، وقال: (هذا مرسلٌ وقد روينا معناه موصولاً في حديث المغيرة بن شعبة)، وقد أخرجَه الشّافعيُّ في «الأمِّ» (٢/ ٢٦)، وابنُ أبي شيبةَ برقم: (٢٣٨)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٢ / ٢٩٣): (وهو مرسلٌ لكنَّه اعتضدَ بمجيئه من وجه آخرَ موصولاً، أخرجَه أبو داودَ من حديث أنس [سيأتي لفظُه بعد هذا]، وفي إسناده أبو معقلٍ لا يعرفُ حالُه، فقد اعتضدَ كلُّ من المرسَل والموصول بالآخر، وحصلت القوَّةُ من الصُّورة المجموعة).

⁽٢) وقال الشَّمنيُّ: (ومعلومٌ أنَّ النَّاصيةَ ومقدَّمَ الرَّأس أحدُ جوانبها الأربعة، فلو كان مسحُ الرُّبُع ليس بِمُجزِئِ؛ لم يقتصرُ عليه السَّلامُ في ذلك الوقت عليه، ولو كان مسح ما دونه مُجزِئًا لَفَعَلَهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ولو مرَّةً في عمره، تعليمًا للجواز)، مؤلِّف، [ينظر: «مرقاة المفاتيح» (١/ ٤٠٨)].

قال أبو سهل: الشَّمنيُّ هو الشَّيخ تقيُّ الدِّين، أبو العبّاسِ: أحمدُ بنُ محمَّدِ الشُّمُنَّيُّ، المتوفَّى سنةَ اثنتين وسبعين وشبعين وثمانمئة، له شرحٌ على «النُّقاية» ينظر: «كشف الظُّنون» (٢/ ١٩٧٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: المسح على العمامة، ح: (١٤٧)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في المسح على العمامة، ح: (٥٦٤).

قولُه: «قِطريَّة»: (بكسر القاف وتشديد الياء، نسبةً إلى قطر، بفتحتين: قريةٌ بالبحرين)، «حاشية السِّنديِّ على سنن ابن ماجه» (١/ ١٩٩).

قولُه: «لم ينقض العمامة»: قال صاحب «البذل»: (أي: لم يحلَّها، وهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّه مسح على بعض رأسه ولم يستوعب، ولم يمسح على العمامة)، وفي «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (٢/ ١٢٠): (وممَّن قال=

٤٩٩ ـ وَعنِ الزُّهرِيِّ عنْ سَالِمٍ عنْ أَبِيهِ ﴿ اللهِ عَالَ يَمسَحُ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ إِذَا تَوَضَّأَ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

• • • وعنْ مَالِكٍ قَالَ: بَلَغَنِي عنْ جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عنِ العِمَامَةِ؟ فَقَالَ: لا، حَتَّى يَمَسَّ الشَّعرَ المَاءُ، رواهُ محمَّدٌ، وقال: (وبهذا نأخذُ، وهو قولُ أبي حنيفةَ رحمَهُ اللهُ) (٢).

١٠٥ وعنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيتُ صَفِيّةَ ابنَةَ أَبِي عُبَيدٍ ﴿ تَتَوَضَّأُ، وَتَنزِعُ خِمَارَهَا، ثُمَّ تَمسَحُ بِرَأْسِهَا،
 قَالَ نَافِعٌ: وَأَنَا يَومَثِذِ صَغِيرٌ، رواه محمَّدٌ وقال: (بهذا نأخذُ، لا يمسحُ على الخمارِ ولا العمامةِ، بلغنا أنَّ المسحَ على العمامةِ كانَ فتُرِكَ، وهو قولُ أبي حنيفةَ والعامَّة من فقهائنا) (٣).

٠٠٢ وعنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: رَأَيتُ عَلِيًّا ، ﴿ تَوضًّا ، فَغَسَلَ كَفَّيهِ حَتَّى أَنقَاهُمَا، ثُمَّ مَضمَضَ ثَلَاثًا،

= بمسح البَعض: الحَسَنُ، والثَّوريُّ، والأوزاعيُّ، والشَّافعيُّ).

وللبحث في فرض مسح الرَّأس بمقدار النَّاصية وعدم الاقتصار على مسح العمامة؛ يراجع: «نخب الأفكار» (١/ ١٨١).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: فرض مسح الرَّأس في الوضوء، ح: (۱۳٤)، وعبدُ الرزّاق، باب المسح بالرَّأس، ح: (۷)، وابنُ أبي شيبة، باب: في مسح الرَّأس كم هو مرَّة، ح: (۱۳۷)، والدَّار قطنيُّ برقم: (۳۷٦)، ولفظُه: أنَّه كان إذا مسح رأسه رفع القلنسوة ومسح مقدَّم رأسه، وفي «التَّعليق المغني»: (سندُه صحيحٌ).

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: المسح على العمامة، ح: (٥٢)، وهو في «الموطَّأ» برواية اللَّيثيّ بلاغًا برقم: (٦٨)، وقال القاضي عياضٌ في «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٠): (قال الإمام سفيانُ بنُ عيينةَ: كان مالكٌ لا يبلِّغُ الحديثَ إلّا صحيحًا، ولا يحدِّث إلّا عن ثقةٍ)، وفي «شرح الزَّرقانيَّ على الموطَّأ» (١/ ١٩٥): (قال سفيانُ: إذا قال مالكٌ بلَغني فهو إسنادٌ قويُّ)، ووصلَه التَّرمذيُّ، ك: الطَّهارة، ما جاء في المسح على العمامة أتمُّ منه، وصحَّح إسنادَه الشَّيخُ أحمد شاكر.

⁽٣) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: المسح على العمامة، ح: (٥٣)، وهو في «الموطَّأ» برواية اللَّيثي، باب ما جاء في المسح بالرَّأس والأذنين، ح: (٧٠)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب: إيجاب المسح بالرَّأس وإنْ كان متعمِّمًا، ح: (٢٨٦).

وَاستَنشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجهَهُ ثَلَاثًا، وَذِرَاعَيهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيهِ إِلَى الكَعبَينِ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضَلَ طَهُورِهِ، فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَحبَبتُ أَنْ أُرِيَكُم كَيفَ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ(١).

٥٠٣ وعنِ الحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ قَالَ: دَعَانِي أَبِي عَلِيٌ إِي عَلِيٌ إِي ضُوءٍ، فَقَرَّبتُهُ لَهُ، فَغَسَلَ كَفَيهِ ثُلَاثَ مَرّاتٍ قَبلَ أَن يُدخِلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ، ثُمَّ مَضمَضَ ثَلاثًا، وَاستَنثَرَ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجهَهُ ثَلاثَ مَرّاتٍ، ثُمَّ عَسَلَ يَدَهُ اليُمنَى إِلَى المِرفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ اليُسرَى كَذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرأسِهِ مَسحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَهُ عَسَلَ يَدَهُ اليُمنَى إِلَى المِرفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ اليُسرَى كَذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ قَائِمًا، فَقَالَ لِي: نَاوِلنِي، فَنَاوَلتُهُ الإِنَاءَ الذي فِيهِ اليُمنَى إِلَى الحَعبَينِ ثَلَاثًا، ثُمَّ اليُسرَى كَذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ قَائِمًا، فَقَالَ لِي: نَاوِلنِي، فَنَاوَلتُهُ الإِنَاءَ الذي فِيهِ فَصْلُ وَضُوئِهِ، فَشَرِبَ [مِن فَصْلِ وَضُوثِهِ] قَائِمًا، فَعَجِبتُ.

فَلَمّا رَأَى عَجَبِي قَالَ: لَا تَعجَب؛ فَإِنِّي رَأَيتُ أَبَاكَ النَّبِيَّ ﷺ يَصنَعُ مِثلَ مَا رَأَيتَنِي، يَقُولُ لِوُضُوثِهِ هَذَا، وَشرب فَضل وَضُوئِهِ قَائِمًا، رواهُ النَّسائيُّ والطَّحاويُّ وابنُ جريرِ وصحَّحَه، وابنُ أبي شيبةً (٢٠).

٤٠٥ وفي «مسند إمامِنا أبي حنيفة» عنْ عَلِيِّ بنِ أبِي طَالِبٍ ﷺ: أَنَّهُ تَوَضَّاً، فَغَسَلَ كَفَّيهِ ثَلاثًا، وَمَضمَضَ ثَلاثًا، وَاستَنشَقَ ثَلاثًا، وَغَسَلَ وَجهَهُ ثَلَاثًا، وَذِرَاعَيهِ ثَلاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَغَسَلَ قَدَمَيهِ،
 وَقَالَ: هَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ ﷺ "".

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في وضوء النَّبيُّ ﷺ كيف كان، ح: (٤٨)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه أبو داود، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبيُّ ﷺ، ح: (١١٦)، والنَّسائيُّ، عدد غسل اليدين، ح: (٩٦).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: صفة الوضوء، ح: (٩٥)، وأبو داودَ تعليقًا، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبيِّ ﷺ، عقبَ الحديث رقم: (١١٧)، والحديث صحيحٌ.

⁽٣) أبو حنيفة في «المسند» (رواية الحصكفيِّ بترتيب السِّنديِّ)، ك: الطَّهارات، ح: (٤٩)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١١٢)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: غسل الوجه، ح: (٩٢)، والتَّرمذيُّ، ب: في وضوء النَّبِيِّ يَّيِّ كيف كان، ح: (٤٩)، وقال: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٥٦ / ١٠٧٩)، وابنُ خزيمة (١٤٧).

••• وفي رواية (١) عنْ عَلِيِّ ﷺ: أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَاستَنشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَخَسَلَ وَخَسَلَ وَجَهَهُ ثَلَاثًا، ثَمَّ قَالَ: هَذَا وُضُوءُ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ قَدَمَيهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قال عبدُاللهِ بنُ محمَّدِ بنِ يعقوبَ (٢): (معنيُّ مَن روى عنْ أبي حنيفةَ هُ في هذا الحديثِ، أنَّ النَّبيَ ﷺ مسح رأسَه ثلاثًا، على أنَّه وضعَ يدَهُ على يافوخه، ثم مدَّ يدَه إلى مؤخرِ رأسِه، ثمَّ إلى مقدَّم رأسِه، فجعلَ ذلك ثلاثَ مرّاتٍ، وإنَّما ذلك مرَّةُ واحدةٌ؛ لأنَّه لم يبايِنْ يدَهُ، ولا أخذَ الماءَ ثلاثَ مرّاتٍ؛ فهو كمنْ جعلَ الماءَ في كفِّه، ثم مدَّ إلى كوعه [وإلى ذراعه]، ألا ترى أنَّه [أي: عليًا] بيَّنَ في الأحاديثِ التي روى عنه، وهم الجارودُ بنُ زيدٍ، وخارجةُ بنُ مصعبٍ، وأسدُ بنُ عمرَ، أنَّ المسحَ كان مرَّةً واحدةً، وبيَّنَ أنَّ معناه ما ذكرُنا)(٣).

٥٠٦ وعنْ حُمرَانَ قَالَ: رَأَيتُ عُثمَانَ ﴿ تُوضًا، فَأَفرَغَ عَلَى يَدَيهِ ثَلاثًا، ثُمَّ تَمَضَمَضَ وَاستَنثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجَهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسرَى مِثلَ ذَلِكَ، وَاستَنثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجَهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَهُ اليُمنَى ثَلاثًا، ثُمَّ اليُسرَى ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا نَحوَ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَهُ اليُمنَى ثَلاثًا، ثُمَّ اليُسرَى ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوضًا نَحو وضُوئِي هَذَا ثُمَّ قَالَ: (مَن تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا وفي روايةٍ: مثلَ وُضُوئِي هَذَا وثُمَّ يُصَلِّي رَكعَتينِ لا يُحَدِّثُ نَفسَهُ فِيهِمَا بِشَيءٍ؛ إِلّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ»، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وأحمدُ

⁽١) أبو حنيفةَ في «المسند» (رواية الحصكفيّ بترتيب السِّنديِّ)، ك: الطُّهارات، ح: (٥٠).

⁽٢) وفي «الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة» (١/ ٢٨٩): (عبدالله بن محمَّد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل الحارثيُّ السُّبذمونيُّ، بضم السِّين أو فتحها، وفتح الباء الموحَّدة وسكون الذّال المعجمة وضمَّ الميم وفي آخرها نونٌ، نسبة إلى قريةٍ من قرى بخارى، ذكرَه السَّمعانيُّ، وقال: المعروفُ بالأستاذ مكثرٌ من الحديث، ورحل إلى العراق والحجاز، وروى عنه الفضلُ بنُ محمَّدِ الشعرانيُّ، والحسينُ بنُ الفضلِ البجليُّ روى عنه أبو عبدالله ابن مندة، ولد في ربيع الآخر، سنة ثمانٍ وخمسين ومئتين، ومات في شوّالٍ سنة أربعين وثلاثمثة، له كتاب «كشف الآثار في مناقب أبى حنيفة» وصنَّف مسند أبى حنيفة).

⁽٣) أبو حنيفة في «المسند» (رواية الحارثيّ) ط: الإمداديّة (٢/٧٦٧).

والدَّارقطنيُّ وابنُ حِبَّانَ وابنُ خزيمةَ(١).

٧٠٥ - وَعَنْ أَبِي عَلَقَمَةَ عَنْ عُثَمَانَ بِنِ عَقَانَ: أَنَّهُ دَعَا يَومًا بِوُضُوئِهِ، ثُمَّ دَعَا نَاسًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَفرَعَ بِيكِهِ اليُمنَى عَلَى يَلِهِ اليُسرَى، وَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضمَضَ ثَلاثًا وَاستَنشَقَ ثَلاثًا، ثُمَّ مَصَلَ وَجَهَهُ ثَلاثًا، ثُمَّ عَسَلَ يَدَيهِ ثَلاثًا ثَلاثًا إلَى المِرفَقَينِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ رِجلَيهِ فَأَنقَاهُمَا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوضَّأُ بِمِثلِ هَذَا الوُضُوءِ الذي رَأَيتُمُونِي تَوضَّأَتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَن تَوضَّأَ فَالَ: «مَن تَوضَّأَ فَالَ: «مَن تَوضَّأَ فَلَانُ؟ قَالَ: نَعَم، فَأَحسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتينِ؛ كَانَ مِن ذُنُوبِهِ كَيُومَ وَلَدَتهُ أُمُّهُ * ثُمَّ قَالَ: أَكذَلِكَ يَا فُلانُ؟ قَالَ: الحَمدُ لِلَّهِ ثُمَّ قَالَ: الحَمدُ لِلَّهِ الذي وَافَقتُمُونِي عَلَى هَذَا، رواه الدّارقطنيُّ (٢).

٥٠٨ ـ وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﴿ قَالَ: كَانَت عَلَينَا رِعَايَةُ الإبِلِ، فَجَاءَت نَوبَتِي، فَرَوَّحتُهَا بِعَشِيِّ، فَأَدرَكتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النّاسَ، فَأَدرَكتُ مِن قَولِهِ: «مَا مِنْ مُسلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ وُضُوءَهُ، فَأَدرَكتُ مِن قَولِهِ: «مَا مِنْ مُسلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحسِنُ وُضُوءَهُ، فَيُصلِي رَكَعَتينِ، مُقبِلٌ عَلَيهِمَا بِقلبِهِ وَوَجهِهِ؛ إِلّا وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

وعنْ أبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «يَا بِلَالُ، حَدِّثنِي بِأَرجَى عَمَلِ عَمِلتَهُ
 فِي الإسلامِ، فَإِنِّي سَمِعتُ دَفَّ نَعليكَ بَينَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ» قَالَ: مَا عَمِلتُ عَمَلًا أَرجَى عِندِي: أَنِّي لَم أَتَطَهَّرْ طُهُورًا فِي سَاعَةِ لَيل أَو نَهَارٍ، إِلّا صَلَّيتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ»، رواهُ البخاريُّ (١٠).

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّوم، ب: سواك الرَّطب واليابس للصّائم، ح: (١٩٣٤)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: صفة الوضوء، ح: (٥٣٨)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٠٦).

⁽٢) الدّارقطنيُّ، ب: ما رُوِيَ في الحثُّ على المضمضة والاستنشاق، ح: (٢٨٣)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: صفة وضوء النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١٠٦)، وهو في الصَّحيحين من طريق حمرانَ كما مرَّ.

⁽٣) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الذَّكرِ المستحبِّ عقبَ الوضوءِ، ح: (٥٥).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّهجُّد، ب: فضل الطُّهور باللَّيل والنَّهار، ح: (١١٤٩)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة ب: من فضائل بلالِ ﷺ، ح: (٦٣٢٤).

١٥ - وَعنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن قَرَأَ فِي إِثْرِ وُضُوئِهِ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لِتَلَةِ
 ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] وَاحِدَةً؛ كَانَ مِنَ الصِّدِّيقِينَ، وَمَن قَرَأَهَا مَرَّ تَينِ كَانَ فِي دِيوَانِ الشُّهَدَاءِ، وَمَن قَرَأُهَا ثَلَاثًا حَشَرَهُ اللهُ مَحشَرَ الأنبِياءِ(١)»، رواهُ الدَّيلميُّ (١).

١١٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: رَأْيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّاً مَسَحَ وَجَهَهُ بِطَرَفِ ثُوبِهِ،
 رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

(١) قال الحلبيُّ [ص: ٣٦]: (وأيضًا رُوِيَ في ذلك آثارٌ لا بأسَ بها في الفضائل، منها: أنَّ مَن قرأها في إثر الوضوء غفرَ اللهُ لـه ذنوب خمسينَ سنةً)، مؤلِّف.

أقولُ: الحلبيُّ هو الشَّيخُ إبراهيم بنُ محمَّدِ الحلبيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ ستَّ وخمسينَ وتسعِمئةٍ، ينظر: «كشف الظُّنون» (٢/ ١٨٨٦)، وقد مرَّ ذكره.

(٢) كما عزاهُ إليه في «الكنز» برقم: (٢٦٠٩٠)، قال الهيثميُّ في «الفتاوى الفقهيَّة الكبرى» (١/ ٦٠): (وفي سنده مجهولٌ، واللهُ أعلمُ).

(٣) التّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: المنديل بعد الوضوء، ح: (٤٥)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ وإسنادُه ضعيفٌ، ورشدينُ بنُ سعدٍ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ زيادِ بنِ أنعمَ الأفريقيُّ يضعَفان في الحديث، وقد رخَّص قومٌ من أهل العلم من أصحاب النَّبيُّ ﷺ، ومن بعدهم في التَّمندُل بعد الوضوء، ومن كرهه إنَّما كرهه من قبل أنه قبل: إنَّ الوضوء يوزَنُ، ورُوِيَ ذلك عن سعيد بن المسيِّب، والزُّهريُّ، حدَّننا محمَّدُ بن حميدٍ، قال: حدَّثنا جريرٌ، قال: حدَّثنيه عليُّ بنُ مجاهدٍ عني، وهو عندي ثقةٌ، عن ثعلبةَ، عن الزُّهريُّ، قال: إنَّما كُرِهَ المنديلُ بعد الوضوء؛ لأنَّ الوضوءَ يوزن)، وقد اعترضَ على بعض كلامه المغلطاي من وجوهٍ في «شرح ابن ماجه» (١/ ٣٨٠) فانظرْه ثَمَّةَ.

ويدلُّ على عدم كراهة التَّنشيف بعد الوضوء ما رواه أبو داود (١٨٥) وأحمدُ (١٥٤٧٦) عن قيس، وقال الحافظُ كما في «نيل الأوطار» (٢/٢٣): (واختُلِفَ في وصله وإرساله، ورجالُ إسناد أبي داودَ رجالُ الصَّحيح، وصرَّحَ فيه الوليدُ بالسَّماع)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٢٥٨): (إسنادُ أبي داودَ صحيحٌ، كلُّ رجاله في الصَّحيحين، إلّا هشامَ بنَ عمَّارٍ؛ فانفرد بالإخراج له البخاريُّ، وهو حافظٌ ثقةٌ، وكلُّهم ثقاتٌ، لا نعلم فيهم طعنًا بوجهِ من الوجوه، إلّا الوليدَ بنَ مسلم، فإنَّه قد رُمِيَ بالتَّدليس، وقد صرَّح بالتَّحديث في روايته، فارتفعتْ وصمةُ التَّدليس).

وقال: (هذا الحديثُ ليس بالقائم، وأبو معاذٍ الرّاوي ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ، وقد رخَّصَ قومٌ من أصحابِ رَسُول اللهِ ﷺ ومَن بعدَهم في التَّمندُل بعدَ الوضوءِ)(٢).

قال عليٌّ القاري: (لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يفعلَ مثلُ عثمانَ وأنسٍ والحسنِ بنِ عليٌّ هُمِن قِبَلِ أنفسِهم شيئًا، بل فِعلُهم يدلُّ على أنَّ للحديث أصلًا، والعملُ بالحديث ولو ضعيفًا أولى من العمل بالرَّأي ولو قويًّا)(٣).

١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَانَ أَحَدُنَا يَكَفِيهِ الوُضُوءُ
 مَا لَم يُحدِثْ، رواهُ الدّارميُّ (٤).

١٤ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ يَحْيَى بِنِ حِبّانَ قَالَ: قُلتُ لِعُبَيدِاللهِ بِنِ عَبدِاللهِ بِنِ عُمَرَ ﷺ: أَرَأَيتَ وُضُوءَ عَبدِاللهِ بِنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَو غَيرَ طَاهِرٍ، عَمَّ هُوَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَتُهُ أَسمَاءُ بِنتُ زَيدِ بِنِ

⁽۱) قولُه: «خرقة ينشّفُ بها...» إلخ: قال ابنُ حجرٍ: (هذا إنْ صحّ؛ فمحمولٌ على أنّه لعذرٍ أو لبيانِ الجوازِ؛ لأنّ ميمونة أتنه بعد وضوئه بمنديل فردّه، وجعل ينفضُ الماء بيده، ولذا قال أصحابُنا الشّافعيَّةُ: يسَنُّ للمتوضَّى والمغتسل تركُ التَّنشيف للاتّباع. اه. وفي الخانية: لا بأسَ عند الحنفيَّة للمتوضَّى والمغتسل أنْ يتمسَّح بالمنديل؛ لِما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنّه فعل ذلك، وهو الصَّحيحُ، إلّا أنّه ينبغي ألّا يبالغ ولا يستقصي، وفي شرح الكنز للزَّيلعيُّ: لا بأسَ بالتَّمسُّح بالمنديل بعد الوضوء، رُوِيَ ذلك عن عثمانَ وأنسٍ والحسنِ بنِ عليٍّ، ومسروقٍ. وقال في «معراج بالمنديل بعد الوضوء، رُوِيَ ذلك عن عثمانَ وأنسٍ والحسنِ بنِ عليٍّ، ومسروقٍ. وقال في «معراج الدِّراية»: إلّا أنّه لا يبالغُ؛ فيبقى أثرُ الوضوء على أعضائه، وصرَّح باستحباب التَّمسُّح صاحبُ «المنية»، هذا ويمكن أنْ يكونَ ردُّه ﷺ لعذرٍ أو لبيان الجواز)، كذا في «المرقاة» وغيره. م

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: المنديل بعد الوضوء، ح: (٥٣)، والحديثُ صحَّحَه الشَّيخُ أحمد شاكر مستأنسًا بتصحيح الحاكم (١/ ١٥٤)، وموافقة اللَّهبيِّ إيّاه.

⁽٣) «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤١٨).

⁽٤) الدّارميُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء لكلِّ صلاةٍ، ح: (٧٤٧)، وصحَّحَه البخاريُّ، باب: الوضوء من غير حدثِ، ح: (٢١٤).

الخَطَّابِ، أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ حَنظَلَةَ بنِ أَبِي عَامِرِ الغَسِيلِ، حَدَّثَهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ أُمِرَ بِالوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَوُضِعَ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَو غَيرَ طَاهِرٍ، فَلَمّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أُمِرَ بِالسِّوَاكِ عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنهُ الوُضُوءُ إِلّا مِن حَدَثٍ، قَالَ: فَكَانَ عَبدُاللهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةً عَلَى ذَلِكَ، كَانَ يَفْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ، رواهُ أَحمدُ (۱).

٥١٥ - وَعنْ أَبِي غُطَيفِ الهُذَلِيِّ قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ الظُّهرَ، فَانصَرَفَ فِي مَجلِسٍ فِي دَارِهِ، فَانصَرَفَ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالعَصِرِ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّاً، ثُمَّ خَرَجَ وَخَرَجتُ مَعَهُ، فَصَلَّى العَصرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَجلِسِهِ وَرَجَعتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالمَغرِبِ دَعَا بِوَضُوءٍ وَخَرَجتُ مَعَهُ، فَصَلَّى العَصرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَجلِسِهِ وَرَجَعتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالمَغرِبِ دَعَا بِوَضُوءٍ وَخَرَجتُ مَعَهُ، فَصَلَّى العَصرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَجلِسِهِ وَرَجَعتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالمَغرِبِ دَعَا بِوَضُوءٍ وَخَرَجتُ مَعَهُ، فَتَى إِذَا نُودِيَ بِالمَعْرِبِ دَعَا بِوَضُوءٍ وَخَرَجتُ مَعَهُ، فَصَلَّى العَصر، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَجلِسِهِ وَرَجَعتُ مَعَهُ مَتَى إِذَا نُودِي بِالمَعْرِبِ دَعَا بِوَضُوءٍ وَتَعَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ لِي عَشرَ حَسَنَاتٍ»، فَفِي ذَلِكَ رَغِبتُ يَا ابنَ رَخِبتُ يَا ابنَ اللهُ عَلَى ذَلِكَ رَغِبتُ يَا اللهُ عَلَى ذَلِكَ مَعْمَ حَسَنَاتٍ»، فَفِي ذَلِكَ رَغِبتُ يَا ابنَ أَنِي الطَّحاويُّ (٢).

١٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوؤُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ تَخَلَّى، ثُمَّ استَاكَ، رواهُ أبو داودَ^(٣).

⁽١) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢١٩٦٠)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: السِّواك، ح: (٤٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٥).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء هل يجب لكلِّ صلاةٍ أم لا؟ ح: (٢١٦)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الرَّجل يجدِّ دالوضوء من غير حدثٍ، ح: (٢٢)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: الوضوء لكلِّ صلاةٍ، ح: (٩٥)، وضعَّفَه، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١/ ٢١٠): (وأمّا ابنُ السَّكن فأخرجَه في السُّنن الصِّحاح المأثورة).

 ⁽٣) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: السَّواك لمن قام من اللَّيل، ح: (٥٦)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١/ ٧٠٨):
 (إسنادُه جيِّدٌ)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» مطوَّلًا، ب: الوترُ تسعُّ، ح: (٤٤٨).

وفي «عون المعبود» (١/ ٥٦): («وَضوؤُه»: بفتح الواو؛ أي: ماءٌ يتوضَّأُ به، «تخلَّى»؛ أي: قضى حاجتَه).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَإِن كُنتُمُ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُواً ﴾ [المائدة: ٦]، وقولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَ بُوهُنَ حَتَى يَطْهُرُنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتَّشديد، وقولِه تعالى: ﴿ أَوْ لَكَمَسُنُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ [النِّساء: ٤٣].

١٧ ٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِذَا جَلَسَ بَينَ شُعَبِهَا الأَربَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا؛ فَقَد وَجَبَ عَلَيهِ الغُسلُ، وَإِنْ لَم يُنزِلْ »، رواهُ مسلمٌ وروى البخاريُّ نحوَه (١٠).

١٨٥ - عنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).
 قال الشَّيخُ الإمامُ محيي السُّنَّةِ رحمَهُ اللهُ تعالى: (هذا منسوخٌ) (٣).

١٩٥ - وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ عُلُّهُ قَالَ: إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ فِي الإحتِلَامِ، رواهُ التّرمذيُّ (١٠).

(١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: نسخ الماء من الماء، ح: (٧٨٣)، والبخاريُّ، إلّا قولَه: «وإنْ لم ينزلُ»، ك: الغسل، ب: إذا التقى الخِتانان، ح: (٢٩١).

قولُه: «شُعَبها»: جمعُ شعبةٍ: وهي القطعةُ من الشَّيءِ، والمرادُ هنا بالشُّعَبِ الأربع: الرِّجلانِ والفَخِذانِ، وقيل: غيرُ ذلك، «جهدها»: بلغ جهدَه فيها، وقيل: كدَّها وأتعبَها بحركته، وهو كنايةٌ عن معالجة الإدخال والجماع.

(٢) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: إنَّما الماءُ من الماء، ح: (٧٧٦).

(٣) «مصابيح السُّنَّة» (١/٢١٢).

(٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ الماءَ من الماء، ح: (١١٢)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» نحوَه، ك: الطَّهارة، ب: الذي يجامع و لا ينزل، ح: (٣٢١)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ٤٩٠): (إسنادُه حسنٌ جيِّدٌ؛ لأنَّ رجالَه ثقاتٌ).

٥٢٥ ـ وَعَنْ أُبِيِّ بِنِ كَعَبٍ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ المَاءُ مِنَ المَاءِ رُخصَةً فِي أَوَّلِ الإِسلَامِ، ثُمَّ نُهِي عَنهَا، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والدّارميُّ وأحمدُ، وصحَّحَه التِّرمذيُّ (١).

٥٢١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: قَالَت أُمُّ سُلَيمٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ لا يَستَحيِي مِنَ الحَقِّ، فَهَل عَلَى المَرأَةِ مِن غُسلٍ إِذَا احتلَمَتْ؟ قَالَ ﷺ: ﴿إِذَا رَأْتِ المَاءَ » فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةً وَجهَهَا، وَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوْتَحتَلِمُ المَرأَةُ؟ قَالَ: ﴿نَعَم، تَرِبَتْ يَمِينُكِ، فَبِمَ يُشْبِهُهَا وَلَدُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

٥٢٢ ـ وزادَ مسلمٌ برواية أمِّ سليمٍ الله الرَّبِ الله على الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبيَضُ، وَمَاءَ المَرأَةِ رَقِيتٌ أَصفَرُ،
 فَمِن أَيُّهِمَا عَلَا، أو سَبَقَ، يَكُونُ مِنهُ الشَّبَهُ (٣).

٥٢٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ البَلَلَ وَلَا يَدَكُرُ احتِلَامًا؟ قَالَ: «يَغتَسِلُ»، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدِ احتَلَمَ وَلَم يَجِدْ بَلَلَا؟ قَالَ: «لَا غُسلَ عَلَيهِ»، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل عَلَى المَرَأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسلٌ؟ قَالَ: «نَعَم، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»(٤) رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ، وروى الدّارميُّ وابنُ ماجه إلى قوله: «لَا غُسلَ عَليهِ»(٥).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ الماءَ من الماء، ح: (۱۱/۱۱)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الإكسال، ح: (۲۱٥)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وإنَّما كان الماءُ من الماء في أوَّل الإسلام، ثم نُسِخَ بعد ذلك، وهكذا روى غيرُ واحدٍ من أصحاب النَّبيُّ عَيُّة، منهم: أبيُّ بنُ كعبٍ، ورافعُ بنُ خديجٍ، والعملُ على هذا عنذ أكثر أهل العلم: على أنَّه إذا جامعَ الرَّجلُ امرأتَه في الفرج؛ وجبَ عليهما الغسل، وإنْ لم ينزلا).

 ⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العلم، ب: الحياء في العلم، ح: (١٣٠)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنيِّ منها، ح: (٧١٢).

قولُه: «تربت يمينُك»: افتقرَتْ ولصقتْ بالتُّراب، ويقالُ هذا مداعبة، لا على إرادة المعنى الظّاهر، «فيم يشبهُها ولدُها»؛ أي: إذا لم يكنْ لها ماءٌ؛ فمِن أين يأتي شبهُ الولدِ بها؟!

⁽٣) مسلم، ك: الحيض، ب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنيِّ منها، ح: (٧١٠).

⁽٤) قال الخطَّابيُّ: (وفيه من الفقه إثباتُ القياسِ، وإلحاقُ حكم النَّظير بالنَّظير)، [معالم السُّنن: ١/ ٧٩] مؤلِّف.

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: فيمن يستيقظ فيرى بللًا ولا يذكر احتلامًا، ح: (١١٣)، وأبو داودَ، ك:=

٥٢٤ وعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الخِتَانُ الخِتَانَ؛ وَجَبَ الغُسلُ»، فَعَلتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فَاغتَسَلنَا، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه(١).

٥٢٥ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا فَضَختَ المَاءَ؛ فَاغتَسِلْ»، رواهُ أبو داود (١٠).
 ٥٢٥ ـ وفي روايةٍ لأحمد (١٠): «إِذَا خَذَفتَ؛ فَاغتَسِل مِنَ الجَنَابَةِ، وَإِذَا لَم تَكُنْ خَاذِفًا؛ فَلَا تَغتَسِلْ».

٧٧ه ـ وَعَنهُ هُ فَالَ: كُنتُ رَجُلًا مَذّاءً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا رَأَيتَ المَذيَ؛ فَاغسِل ذَكَرَكَ، وَتَوَضَّأُ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا فَضَحْتَ المَاءَ؛ فَاغتَسِل»، رواهُ النَّسائيُّ وأحمدُ في «مسنده»، ورجالُه كُلُهم ثقاتٌ (٤).

⁼ الطَّهارة، ب: في الرَّجل يجد البَّلَة في منامه، ح: (٢٣٦)، وابنُ ماجه (٢١٢)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الحيض، ب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنيِّ منها، ح: (٧١٥).

قولُه: «شقائقُ الرِّجال»: (أي: نظائرُهم وأمثالُهم في الأخلاق والطِّباع، كأنَّهن شُقِقْن منهم)، «النَّهاية» (الشَّين مع القاف).

⁽۱) التَّرمذيُّ موقوفًا واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسلُ، ح: (۱۰۸)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، ح: (۲۰۸)، وأخرجَه مرفوعًا مسلمٌ، ك: الحيض، ب: نسخ الماء من الماء، ح: (۷۸۵)، والتَّرمذيُّ برقم: (۱۰۹)، وقال: (حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وقد رُويَ هذا الحديثُ عن عائشةَ عن النَّبِيِّ عَلَيْ من غير وجهِ: «إذا جاوزَ الختانُ الختانَ؛ وجبَ الغسلُ».

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في المذي، ح: (٢٠٦)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الغسل من المنيِّ، ح: (٢٠٣)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ برقم: (٢٩٥).

قولُه: «فضخ الماء»: دفقه، يريد المنيّ.

 ⁽٣) أحمدُ، ح: (٨٤٧).
 قولُه: «الخذف»: خروجُ المنيِّ بسرعةِ، و «الفضخُ»: قال إبراهيم الحربيُّ: (خروجُه بالغلبة)، «شرح الزَّركشيِّ على مختصر الخرقيِّ» (٢٧٣/١).

⁽٤) انظرْ تخريجَه برقم: (٥٢٥).

٥٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكسِلُ وَلَا يَغتَسِلُ، وَذَلِكَ قَبلَ فَتحِ مَكَّةَ، ثُمَّ اغتَسلَ بَعدَ ذَلِكَ، وَأَمَرَ النّاسَ بِالغُسل، رواهُ ابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (١).

٥٢٩ وعنْ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عنْ أبيهِ عنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ: أَيُوجِبُ المَاءَ إِلَّا المَّاءُ؟ فَقَالَ: «إِذَا التَقَى الخِتَانَانِ، وَغَابَتِ الحَشَفَةُ؛ فَقَد وَجَبَ الغُسلُ، أَنزَلَ أَو لَم يُنزِلُ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «مسنده» نحوَه (٢٠).
 في «معجمه الأوسط»، ورواهُ الإمامُ أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ وهبِ في «مسنده» نحوَه (٢٠).

٥٣٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمَضمَضَةُ وَالاستِنشَاقُ لِلجُنُبِ فَرِيضَةٌ »، رواهُ الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ والحاكمُ، وقالَ الدَّارقطنيُّ والحاكمُ: (هذا حديثٌ ليس بالقائم، وبركةُ الرّاوي ضعف)(٣)،

⁽۱) ابنُ حِبّانَ، ح: (۱۱۸۰)، وأخرجَه الحازميُّ من طريقه في «الاعتبار» (ص: ٣٥)، وقال: (هذا حديثٌ قد حكم أبو حاتم بنُ حِبّانَ بصحَّتِه، وأخرجَه في صحيحه، غير أنَّ الحسينَ بنَ عمرانَ قد يأتي عن الزُّهريُّ بالمناكير، وقد ضعَّفه غيرُ واحدٍ من أصحاب الحديث. وعلى الجملة، الحديثُ جذا السِّياق فيه ما فيه، لكنَّه حسنٌ جيِّدٌ في الاستشهاد)، وقال العقيليُّ في «الضَّعفاء» (١/ ٢٥٤): (والحديثُ في الغسل لالتقاء الختانين ثابتٌ عن النَّبيِّ عليه السَّلامُ من غير هذا الوجه).

قولُه: وفي «جامع الأصول» (٧/ ٧٠ ٢): («يكسل»: أكسل الرَّجلُ يكسلُ: إذا جامعَ ولم ينزلُ).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» واللَّفظُ له، برقم: (٤٨٩)، وقال صاحبُ «إعلاء السُّنن» برقم (١٦٧): (رجالُه رجالُ الحسنِ)». ونسبَه الزَّيلميُّ في «نصب الرّاية» (١/ ٨٤) إلى عبدالله بن وهب في «مسنده»، قال ابنُ حجر في «الدِّراية» (١/ ٤٩): (بهذا أوردَه عبدُ الحقِّ وقال: إسنادُه ضعيفٌ جدًّا، وكأنَّه يشيرُ إلى الحارث لكنْ لم ينفر دْبه، فقد أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» من طريق أبي حنيفة)، وقال صاحبُ «إعلاء السُّنن» بعد الكلام عن الحارث والعزرميِّ برقم (٦٦١): (فالحديثُ حسنٌ، لاسيَّما له متابعٌ)، وقد أخرجه ابنُ ماجه إلّا قولَه: «أنزل أو لم ينزلْ»، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، ح: (٦١١)، وأحمدُ (٢٦٧٠)، وله شواهدُ: منها عن أبي هريرةَ في الصَّحيحين، كما مرَّ في أوَّل باب الغسل.

⁽٣) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، باب ما رُوِيَ في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، ح: (٤٠٩)، والبيهقيُّ في «معرفة السُّنن» برقم: (١٤٤٣)، وقال المغلطاي كما في «نصب الرّاية» (١/ ٧٨): (وقد رُوِيَ موسلًا عن ابن سيرين بغير=

نقل العلّامةُ العينيُّ (١)عنِ الإمام تقيِّ الدِّين (٢) أنَّه قال: (وقد رُوِيَ هذا الحديثُ موصولًا من غير طريق بركةَ أيضًا، أخرجَه الإمامُ أبو بركةَ الخطيبُ من جهة الدَّارقطنيِّ: حدَّثنا عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ يحيى بنِ مهرانَ السَّوَّاقُ، حدَّثنا سفيانُ الثَّوريُّ عنْ مهرانَ السَّوَّاقُ، حدَّثنا سفيانُ الثَّوريُّ عنْ خالدِ الحذّاءِ، عنِ ابن سيرين، عنْ أبي هريرةَ بهذا الحديث).

٣١٥ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّن نَسِيَ المَضمَضةَ والاستِنشَاقَ، قَالَ: لَا يُعِيدُ، إِلّا أَنْ
 يَكُونَ جُنْبًا، رواهُ البيهقيُ (٣) وروى الإمامُ أبو حنيفةَ مثلَه (٤).

٥٣٢ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: إِذَا نَسِيتَ المَضمَضةَ والاستِنشَاقَ وَأَنتَ جُنُبٌ؛ فَأَعِدْ صَلَاتَكَ، رواهُ عبدُ الزَّزَاق وسعيدُ بنُ منصور (٥٠).

٥٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَحتَ كُلِّ شَعرَةٍ جَنَابَةٌ؛ فَاغسِلُوا الشَّعرَ، وَأَنقُ ـ وَالبَشَـرَ »(١٠)،

⁼ هذا اللَّفظ بإسناد صحيح عن النَّبيِّ عَيْد: «الاستنشاقُ من الجنابة ثلاثًا»)، ينظر: «شرح ابن ماجه» لمغلطاي (٣/ ١٣).

⁽۱) «البناية» (١/ ٣١٧)، كذا في «نصب الرّاية» (١/ ٧٩).

⁽٢) محمَّدُ بن عليِّ بن وهب بن مطيعٍ، أبو الفتح، تقيُّ الدِّين القشيريُّ، المعروفُ كأبيه وجدَّه بابن دقيق العيد، تُوُفِّي سنةَ (٢٠٧هـ)، ومن كتبه: «الإلمام بأحاديث الأحكام»، و«الإمام في شرح الإلمام».

⁽٣) البيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب الغسل من الجنابة، باب فرض الغسل، (٨٥٠)، والدَّارقطنيُّ، ب: ما رُوِيَ في المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، ح: (٢١٣)، وقال صاحبُ «إعلاء السُّنن» برقم: (١٥٣): (رجالُ الدَّارقطنيُّ ثقاتٌ).

⁽٤) أخرجَه الحافظُ طلحةُ بنُ محمَّدِ والحسنُ بنُ زيادٍ في «مسنديهما»، كذا في «جامع المسانيد» (١/ ٢٦٩)، وقال صاحبُ «إعلاء السُّنن» برقم: (١٥٣): (رجالُه ثقاتٌ).

⁽٥) كما في «الكنز» برقم: (٢٧٣٧٨).

⁽٦) وقال العلّامة العينيُّ: (في الأنف أيضًا شعورٌ، فيفترض غسلُه بهذا الحديث أيضًا، وقال أهلُ اللَّغة: إنَّ البشرةَ ما ظهرَ من البدن، ففرضيَّةُ المضمضة بهذا الحديث أيضًا؛ لأنَّ الفمَ من ظاهر البدن) مؤلِّف، [ينظر: «البناية» (١/ ٣١٥) بتغيير].

رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه(١).

٣٥٠ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ مَوضِعَ شَعرَةٍ مِن جَنَابَةٍ لَم يَعْسِلهَا؛ فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النّارِ» قَالَ عَلِيٌّ: فَمِن (٢) ثَمَّ عَادَيتُ رَأْسِي ثَلَاثًا، رواهُ أبو داود، وسكت عنه، وفي فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النّارِ» قَالَ عَلِيٌّ: فَمِن (٢) ثَمَّ عَادَيتُ رَأْسِي ثَلَاثًا، رواهُ أبو داود، وسكت عنه، وفي «التّلخيص الحبير» [١/ ٣٨٢]: (إسنادُه صحيحٌ) وقال عليٌّ القاري: (والحديثُ حسنٌ، فيقوى به حديثُ التّلخيص الحبير» [١/ ٣٨٢]: (إسنادُه صحيحٌ) وقال عليٌّ القاري: (والحديثُ حسنٌ، فيقوى به حديثُ التّرمذيِّ السّابقُ، مع أنَّ الضَّعفَ فيه إنَّما هو في إسنادِ التِّرمذيِّ دونَ إسنادي أبي هريرةَ)(٣)، وروى أحمدُ والدّارميُّ إلّا أنَّهما لم يكرِّرا: فَمِن ثَمَّ عَادَيتُ رَأْسِي (٤).

٥٣٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا اغتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ؛ يَبِدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيهِ، ثُمَّ يُفرغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيغْسِلُ فَرجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ المَاءَ فَيُدخِلُ أَصَابِعَهُ فِي يُفرغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيغْسِلُ فَرجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ المَاءَ فَيُدخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَد استَبرَأَ؛ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، أُصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَد استَبرَأَ؛ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجلَيهِ»، رواهُ مسلمٌ (٥) وروى أبو داودَ الطَّيالسيُّ نحوَه، وزادَ في آخره: فَإِذَا فَرَغَ؛ غَسَلَ قَدَمَيهِ (١٠).

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء أنَّ تحتَ كلِّ شعرةِ جنابةٌ، ح: (١٠٦)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل من الجنابة، ح: (٢٤٨)، وضعَفاه بالحارث بن وجيه، وأخرجَه ابنُ ماجه (٥٩٧)، وله شاهدٌّ عن أبي أيُّوبَ عندَ ابنِ ماجه (٥٩٨)، وعن عائشةَ عندَ أحمدَ (٢٤٧٩٧)، وعن عليٍّ، وهو الآتي بعدَه.

 ⁽٢) قولُه: «فمن ثمَّ عاديتُ رأسي»: قال الشَّيخُ ابنُ حجرٍ: (ولا يخفى أنَّ فعلَه إذا كان مخالفًا لسنَّته ﷺ وبقيَّة الخلفاء من عدم الحلق إلّا بعد فراغ النُّسك يكون رخصة لا سنَّةً). م

⁽٣) «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٣٠).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل من الجنابة، ح: (٢٤٩)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: تحت كلِّ شعرةِ جنابةٌ، ح: (٩٩٥)، وهو في «المسند» (٧٢٧)، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١/ ٢٠٥): (وصحَّحَه القرطبيُّ في شرحه لمسلم)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٣٥).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: صفة غسل الجنابة، ح: (٧١٨)، ونحوُه عند البخاريّ، ك: الغسل، ب: الوضوء قبل الغسل، ح: (٢٤٨).

⁽٦) الطَّيالسيُّ في «مسنده» (١٥٧٧)، وله شاهدٌ عن ميمونةَ عند البخاريِّ، باب مسح اليد بالتُّراب، ح: (٢٦٠). =

٣٦٥ ـ وَعَنها ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَسِلَ مِنَ الجَنَابَةِ؛ بَدَأَ بِكَفَّيهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ مَرَافِعَهُ، وَأَفَاضَ عَلَيهِ المَاءَ، فَإِذَا أَنقَاهُمَا أَهْوَى بِهِمَا إِلَى حَائِطٍ، ثُمَّ يَستَقبِلُ الوُضُوءَ، وَيُفيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، رواهُ أبو داودَ(١٠).

٥٣٧ ـ وَعَنها ﷺ قَالَت: لَئِن شِئتُم؛ لأُرِيَنَكُم أَثَرَ يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الحَائِطِ حَيثُ كَانَ يَغتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ، رواهُ أبو داودَ^{٢٧)}.

٥٣٨ ـ وَعَنها ﴿ قَالَت: إِنَّ امرَأَةً مِنَ الأَنصَارِ سَأَلَتِ النَّبِيَّ عَيَّ عَنْ غُسلِهَا مِنَ المَحِيضِ، فَأَمَرَ هَا كَيفَ تَعْتَسِلُ، قَالَ: «خُذِي (٣) فِرصَةً مِن مسكٍ، فَتَطَهَّرِي بِهَا»، قَالَت: كَيفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: «تُطَهَّرِي بِهَا»، قَالَت: كَيفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: «تُطَهَّرِي بِهَا»، قَالَت: كَيفَ أَتَلَ الدَّم، مُتَّفَقٌ عليه (٤). قَالَت: كَيفَ؟ قَالَ: «سُبحَانَ اللهِ، تَطَهَّرِي»، فَاجتَبَذتُهَا إِلَيَّ، فَقُلتُ: تَتَبَّعِي بِهَا أَثْرَ الدَّم، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

⁼ قولُه: «استبرأ»؛ أي: أوصلَ البللَ إلى جميعه.

⁽۱) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل من الجنابة، ح: (٢٤٣)، وأحمدُ (٢٥٣٧٩)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ. قولُه: «مرافغه»: (وهي جمعُ رُفغ: بضمِّ الرَّاء وفتحها وسكون الفاء: هي المغابنُ، من الآباط وأصول الفخذين وغيرها من مطاوي الأعضاء وما يجتمع فيه الوسخُ والعرقُ)، قالَه الجوهريُّ وابنُ الأثير، «عون المعبود» (٢٨٣/١).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل من الجنابة، ح: (٢٤٤)، ونحوُه عند أحمدَ (٢٥٩٥)، وله شاهدٌ عن ميمونةً عند البخاريِّ، باب مسح اليد بالتُّراب، ح: (٢٦٠).

⁽٣) قولُه: «خذي فرصة من مسكِ، فتطهَّري بها»، قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٣/ ٢٨٧) في بيان استنباط الأحكام: (استحبابُ التَّطيُّب للمغتسلة من الحيض والنِّفاس على جميع المواضع الَّتي أصابها الدَّمُ من بدنها، قال المحاليُّ: لأنَّه أسرعُ إلى العُلوق وأدفعُ للرّائحة الكريهة، واختُلِفَ في وقت استعمالها لذلك، فقال بعضهم: بعد الغسل، وقال آخرون: قبلَه، وفيه: أنَّه لا عارَ على من سأل عن أمر دينه، وفيه: استحبابُ تطييب فرج المرأة بأخذ قطعةٍ من صوف ونحوها، وتجعل عليها مسكًا أو نحوَه، وتدخلها في فرجها بعد الغسل، والنُّفساءُ مثلُها). م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: دلك المرأة نفسها إذا تطهَّرت من المحيض، ح: (٣١٥/ ٣١٥)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: استحباب استعمال المغتسلة، ح: (٧٤٨).

٣٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: قُلتُ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفرَ رَأْسِي، أَفَأَنقُضُهُ لِغُسلِ الجَنَابَةِ؟ قَالَ: ﴿ لَا، إِنَّمَا يَكفِيكِ أَن تَحْتِيَ عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثْيَاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيكِ المَاءَ فَتَطَهُرِينَ ﴾، رواهُ مسلمٌ (١).

• ٤٥ - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: إِذَا اغتَسَلَتِ المَرأَةُ مِنَ الجَنَابَةِ؛ فَلَا تَنقُضْ شَعرَهَا، وَلَكِن تَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى أُصُولِهِ وَتَبُلُّهُ، رواهُ الدّارميُّ (۱).

١٤٥ - وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المَرَأَةِ تُصِيبُهَا الجَنَابَةُ وَرَأْسُهَا مَعَقُوصٌ: تَحُلُّهُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِن تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا المَاءَ صَبًّا، حَتَّى تُرَوِّي أُصُولَ الشَّعرِ، رواهُ الدّارميُّ (٣).

٥٤٧ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالمُدِّ، وَيَغتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمسَةِ أَمدَادٍ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٤٥ - وَعَنْ مُوسَى الجُهَنِيِّ قَالَ: أُتِي مُجَاهِدٌ بِقَدَحٍ حَزَرتُهُ ثَمَانِيَةَ أَرطَالٍ، فَقَالَ: حَدَّثَتنِي عَائِشَةُ ﴿
 أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغتَسِلُ بِمِثل هَذَا، رواهُ النَّسائيُ (٥).

(۱) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: حكم ضفائر المغتسلة، ح: (۷۱۸). قولُه: «حثيات»: ثلاث غرفات.

⁽٢) الدّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: اغتسال الحائض إذا وجب الغسل، ح: (١٩٩)، قال العثمانيُّ في "إعلاء السُّنن» برقم: (١٤٩): (رجالُه رجالُ مسلم، إلّا ابنَ أبي ليلي (وهو محمَّدٌ) مختلفٌّ فيه، والاختلافُ لا يضرُّ)، وأخرج نحوَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارات، ب: في المرأة تغتسل أتنقض شعرها؟ ح: (٨٠٧).

⁽٣) الدَّارميُّ، ك: الطُّهارة، ب: اغتسال الحائض إذا وجب الغسل، ح: (١١٦٢)، وإسنادُه صحيحٌ.

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: القدر المستحبِّ من الماء في غسل الجنابة، ح: (٧٣٧)، والبخاريُّ، ك: الوضوء، ب: الوضوء بالمدِّ، ح: (٢٠١).

⁽٥) تفرَّدَ به النَّسائيُّ من بين أصحاب الكتب الستَّة، ك: الطَّهارة، ب: ذكر القدر الذي يكتفي به الرَّجل من الماء للغسل، ح: (٢٢٧)، وهو في «المسند» (٢٤٢٤٨)، وقال ابنُ عبد الهادي في «تنقيح التَّحقيق» (٣/ ١٣٩): (وهذا إسنادٌ=

٥٤٤ وعنْ أَنَسٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يُجزِئُ فِي الوُضُوءِ رِطلَانِ مِن مَاءٍ"، رواهُ التِّرمذيُّ(').

٥٤٥ ـ وَعنْ مُعَاذَةَ قَالَت: عنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كُنتُ أَغَتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِن إِنَاءٍ بَينِي وَبَينَهُ وَاحِدٍ، فَيُبَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَع لِي، دَع لِي، قَالَت: وَهُمَا جُنْبَانِ، مُتَّفَقٌ عليه(٢).

وعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعدَ الغُسلِ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه، إسنادُه صحيحٌ (٣).

٧٤٥ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالخِطمِيِّ وَهُوَ جُنُبٌ يَجَنَزِئُ بِذَلِكَ، وَلَا يَصُبُّ عَلَيهِ المَاءَ، رواهُ أبو داودَ (٤٠ُ.

⁼ صحيحٌ)، وحسَّنَه ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٥٩٧).

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: قدر ما يجزئ من الماء في الوضوء، ح: (۲۰۹)، وأبو داودَ بلفظِ آخرَ، ك: الطَّهارة، ب: ما يجزئ من الماء في الوضوء، ح: (۹۰)، وهو في «المسند» بلفظ التِّرمذيُّ (۲۸۳۹)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ غريبٌ)، قال العلامة الكشميريُّ في «العرف الشَّذيِّ» (۲/ ۱۳۹): (الرجالُ كلُّهم ثقاتٌ، إلّا أنَّ في حفظ شريكِ شيئًا، وهو من رواة مسلم، وصحَّحَ البخاريُّ روايتَه في خارج الصَّحيح في باب إبراد الظُّهر)، أقول: وقد صحَّح حديثَه التِّرمذيُّ في «السُّنن» برقم: (۱۰۷).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: القدرِ المستحبِّ من الماء في غسل الجنابة، ح: (٧٣٢)، ونحوُه مختصَرًا عند البخاريِّ، ك: الغسل، ب: تخليل الشَّعر، حتَّى إذا ظنَّ أنَّه قد أروى بشرته أفاض عليه، ح: (٢٧٣).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: في الوضوء بعد الغسل، ح: (١٠٧)، والنَّسائيّ، ك: الطَّهارة، ب: ترك الوضوء من بعد الغسل، ح: (٢٥٣)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه أبو داودَ بلفظٍ آخرَ، ك: الطَّهارة، ب: في الوضوء بعد الغسل، ح: (٢٥٠)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٣٥).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يغسل رأسه بخطميٍّ، ح: (٢٥٦)، وفي الباب عن ابن مسعودٍ موقوفًا عليه عند عبد الرزّاق (١٠٠٨)، وابنُ أبي شيبةَ (٧٧٦)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٢٥٤) (٩٢٥٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٣): (إسنادُه حسرُّ).

٥٤٨ ـ وَعَنْ يَعلَى ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغتَسِلُ بِالبَرَازِ بِلَا إِزَارٍ، فَصَعِدَ المِنبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ الله ﷺ حَبِيٌّ سِتِّيرٌ يُحِبُّ الحَيَاءَ وَالسَّتَرَ، فَإِذَا اغتَسَلَ أَحَدُكُم؛
 فَلَيَستَتِرْ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (١).

٥٤٩ ـ وفي روايته قَالَ: «إِنَّ اللهَ ﷺ سِتِّيرٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُم أَن يَغتَسِلَ؛ فَليَتَوَارَ بِشَيءٍ»(٢).

• ٥٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي اغتَسَلتُ مِنَ الجَنَابَةِ، وَصَلَّيتُ الفَجرَ، ثُمَّ أَصبَحتُ، فَرَأَيتُ قَدرَ مَوضِعِ الظُّفرِ لَم يُصِبْهُ المَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو كُنتَ مَسَحتَ عَلَيهِ بِيدِكَ، أَجزَأُكَ»، رواهُ ابنُ ماجه(٣)

١٥٥١ وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﷺ قَالَ: سَأَلنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عنِ البَولِ، فَقَالَ: «إِذَا مَسَّكُم شَيءٌ فَاغسِ اللهِ ﷺ عن البَولِ، فَقَالَ: «إِذَا مَسَّكُم شَيءٌ فَاغسِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

(١) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الحمام، ب: النَّهي عن التَّعرِّي، ح: (٢١٠٤)، والنَّسائيُّ، ك: الغسل، ب: الاستتار عند الاغتسال، ح: (٢٠٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٣٥).

وفي «حاشية السُّيوطيِّ على سنن النَّسائيِّ» (١/ ٢٠٠): («البَرازُ»: بفتح الباء الموحَّدة، وهو الفضاءُ الواسعُ، «حييٌّ ستِّيرٌ»: بوزن رحيم، قال في النِّهاية: فعيلٌ بمعنى فاعل؛ أي: من شأنه وإرادته حبُّ السَّتر والصَّونِ).

(٢) النَّسائيُّ، ك: الغسل، ب: الاستتار عند الاغتسال، ح: (٤٠٧)، وأحمدُ، ح: (١٧٩٧).

(٣) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: من اغتسل من الجنابة، ح: (٦٦٤)، قال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٣/ ٢١٧): (هذا حديثٌ رجالُ إسنادِه كلُّهم في الصَّحيح، إلّا سعدَ بنَ معبدِ، فإنَّ ابنَ حِبّانَ ذكرَه في الثَّقات)، قال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٨١): (رجالُه رجالُ الصَّحيح)، وأخرجَه المقدسيُّ في «المختارة» برقم: (٢١٩).

وفي الباب عن ابن مسعودٍ عند الطَّبرانيِّ في «الكبير» (١٠ / ٢٣١) (١٠٥٦١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٣): (ورجالُه موثَّقون).

(٤) قولُه: «فَاغسِلُوهُ»: (ظاهرُ حديث غسل الثَّوب من البول مرَّة يوافق ما قاله الشّافعيُّ، من أنَّه يطهرُ بالغسل مرَّة؛ لأنَّ الماءَ طهورٌ، فإذا استُعملَ مرَّة يطهرُ كما يطهرُ البدنُ من النَّجاسة الحكميَّة، وعلماؤُنا الحنفيَّة اعتبروا غلبةَ الظَّنِّ، ثُمَّ قدَّروها بالغسل ثلاث مرَّاتٍ؛ لأنَّ التكرارَ لا بدَّ منه للاستخراج، كما وردَ في حديث المستيقظ؛ فإنَّه عليه السَّلامُ=

فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ مِنهُ عَذَابَ القَبرِ»، رواهُ البزّارُ(١)، وقال في «التَّلخيص»(١): (إسنادُه حسنٌ، وفي حديثِ: «غسل الثَّوب من البول مرَّةً»(١) وفيه أيُّوبُ بنُ جابر، وقد اختلفوا في تضعيفِه).



أمرَ بالغسل ثلاث مرَّاتٍ في النَّجاسة الموهومة، ففي المتحقِّقة أولى، ثمَّ لا بدَّ من العصر في كلِّ مرَّة في ظاهر الرَّواية؛
 فإنَّ العصرَ هو المستخرجُ، وعن محمَّد: إذا غسلتْ ثلاثًا وعصرتْ في المرَّة الثّالثة؛ تطهرُ)، «المرقاة» ٢/ ٤٣٣)،
 و«المستخلص» ملتقطٌ منهما. م

⁽۱) البزّارُ في «مسنده» (۲٦٨٨).

⁽٢) «التَّلخيص» باب الاستنجاء (١/ ٣١٢)، وكذلك الشَّوكانيُّ حسَّنَ إسنادَه في «نيل الأوطار» باب: وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء، (١/ ١١٩).

⁽٣) أخرجَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: باب في الغسل من الجنابة، ح: (٢٤٧)، ولفظُه: عن عبدالله بن عمر قال: «كانتِ الصَّلاةُ خمسينَ، والغسلُ من الجنابة سبعَ مرارٍ، وغسلُ البولِ من الثَّوب سبعَ مرارٍ، فلم يزلُ رسولُ اللهِ ﷺ يسألُ حتَّى جُعلَتِ الصَّلاةُ خمسًا، والغسلُ من الجنابة مرَّة، وغسلُ البول من النَّوب مرَّة».



وقولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

٧٥٥ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: لَقِيَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَمَشَيتُ مَعَهُ حَتَّى قَعَدَ، فَانسَلَلتُ، فَأَتَيتُ الرَّحلَ، فَاغتسَلتُ ثُمَّ جِئتُ وَهُو قَاعِدٌ، فَقَالَ: «أَينَ كُنتَ يَا أَبَا هِرِّ؟»، فَقُلتُ لَهُ، فَقَالَ: «شبحانَ اللهِ يَا أَبَا هِرِّ، إِنَّ المُؤمِنَ لا يَنجُسُ»، هذا لفظُ البخاريِّ، ولمسلم معناه، وزادَ بعدَ قولِه: فَقُلتُ لَهُ: «لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ، فَكُرِهتُ أَنْ أُجَالِسَكَ حَتَّى أَغتَسِلَ»، وكذا البخاريُّ في روايةٍ أخرى(١).

٣٥٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةً ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «يَغتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ، ثُمَّ يَستَدفِئُ بِي قَبلَ أَن أَعتَسِلَ»، رواهُ ابنُ ماجه وروى التِّرمذيُّ نحوَه (٢٠)، وفي «شرح السُّنَّة» بلفظ «المصابيح» (٣٠).

١٥٥ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ ﷺ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ مِنَ النَّيل، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَوَضَّا وَاغسِل ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَم»، مُتَّفَقٌ عليه(٤).

⁽۱) البخاريُّ، ك: الغسل، ب: الجنب يخرج ويمشي في السُّوق، ح: (۲۸۳/ ۲۸۵)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: الدَّليل على أنَّ المسلمَ لا ينجس، ح: (۸۲٤).

قولُه: «انسللْتُ»؛ أي: ذهبت في خفيةٍ.

⁽۲) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب التَّيثُم، ب: في الجنب يستدفئ بامرأته قبل أنْ تغتسلَ، ح: (۵۸۰)، وقال القاري في «المرقاة» (۲/ ٤٣٨): (سندُه حسنٌ)، وأخرجَ التَّرمذيُّ نحوَه، أبواب الطَّهارة، ب: في الرَّجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل، ح: (۲/ ۲۳)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (۱/ ۲٤٠).

⁽٣) برقم: (٢٦٢)، ولفظُه: كان رسولُ الله ﷺ يجنِبُ، فيغتسلُ، ثم يستدفئُ بي قبل أنْ أغتسلَ.

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الغسل، ب: الجنب يتوضَّأ ثمَّ ينام، ح: (٢٩٠)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: جواز نوم=

٥٥٥ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصِيبُ مِن أَهلِهِ ثُمَّ يَنَامُ وَلَا يَمَسُّ مَاءً، فَإِنِ استَيقَظَ مِن آخِرِ اللَّيلِ؛ عَادَ إِلَى أَهلِهِ وَاغتَسَلَ»، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ» عنْ إمامِنا أبي حنيفة، قال البيهقيُّ (١) والنَّوويُّ (٢): (هذا حديثٌ صحيحٌ)، روى أبو داودَ والتِّرمذيُّ نحوَه (٣).

٥٩٦ وَعَنهَا ﴿ مَا شَاءَ اللهُ ، ثُمَّ مَالَ اللهِ ﷺ إِذَا رَجَعَ مِنَ المَسجِدِ، صَلَّى مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ مَالَ إِلَى فِرَاشِهِ وَإِلَى أَهلِهِ، فَإِن كَانَت لَهُ حَاجَةٌ قَضَاهَا، ثُمَّ يَنَامُ كَهَيثِتِهِ، وَلَا يَمَسُّ المَاءَ، رواهُ الطَّحاويُّ، وروى ابنُ أبي شيبةَ وابنُ جريرٍ وعبدُ الرَّزَّاق وسعيدُ بنُ منصورٍ مثلَه (٤٠).

٥٥٧ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُجنِبُ ثُمَّ يَنَامُ، ثُمَّ يَنتَبِهُ، ثُمَّ يَنامُ، رواهُ أحمدُ (٥٠).

٨٥٥ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنْبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أُو يَنَامَ، تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ

⁼ الجنب واستحباب الوضوء له، ح: (٧٠٤).

⁽۱) وإليك تمام كلامِه في «السُّنن الكبرى» (۱/ ۳۱۱): (وحديثُ أبي إسحاقَ السُّبيعيِّ صحيحٌ من جهة الرِّواية، وذلك أنَّ أبا إسحاقَ بيَّن فيه سماعَه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلِّس إذا بيَّن سماعَه ممَّن روى عنه وكان ثقة؛ فلا وجه لردِّه).

⁽۲) «المجموع شرح المهذَّب» (۲/ ۱۵۷).

⁽٣) محمَّد في «الموطَّا» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: الرَّجل تصيبه الجنابة من اللَّيل، ح: (٥٦)، وهو في «المسند» (٧٤٥٥)، وأخرجَ نحوَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يؤخِّر الغسل، ح: (٢٢٨)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: في الجنب ينام قبل أن يغتسل، ح: (١١٨).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يريد النَّوم أو الأكل أو الشُّرب أو الجماع، ح: (٧٥٨)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ٥٣٢): (هذه سبعةُ طرق رجالُها كلُّهم ثقاتٌ)، وأخرجَ نحوَه مختصرًا عبدُ الرزّاق (٧٨٢)، وابنُ أبي شيبةَ (٦٨٧) ومن طريقه ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: في الجنب ينام كهيئته لا يمسُّ ماءً، ح: (٥٨٢).

⁽٥) أحمدُ، ح: (٢٦٥٩٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٥): (رجالُه رجالُ الصَّحيح)، وقال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٢/ ٣٧٠): (إسنادُه جيِّدٌ)، وله شاهدٌ عن عائشةَ عند أحمدَ (٢٤٧٩٩).

لِلصَّلَاةِ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٥٥٥ ـ وَعَنهَا ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَن يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّاً وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبلَ أَنْ يَنَامَ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَن يَطعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ كَفَّيهِ وَمَضمَضَ فَاهُ ثُمَّ طَعِمَ، رواهُ الدَّار قطنيُّ، وقال: (صحيحٌ)(٢).

• ٦٠ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُو جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلُ أَو يَشْرَبُ، رواهُ النَّسَائيُّ، وروى ابنُ أبي شيبة وسعيدُ بنُ منصورِ نحوَه (٣).

٥٦١ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ كَفَّيهِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

٥٦٢ - وَعَنهَا ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ؛ غَسَلَ يَدَيهِ، ثُمَّ تَمَضمَضَ وَأَكَلَ (٥٠)، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق وسعيدُ بنُ منصور (٢٠).

(۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، ح: (۷۰۰)، والبخاريُّ، ك: الغسل، ب: الجنب يتوضَّأ ثم ينام، ح: (۲۸۸).

(٢) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع، ح: (٤٥٥)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ.

(٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب، ح: (٢٥٧)، وأبو داود، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يأكل، ح: (٢٢٣/ ٢٢٣)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ برقم: (٤٦٥).

(٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشُّرب أو الجماع، ح: (٧٨٦)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٦٣٥): (إسنادُه حسنٌ ورجالُه ثقاتٌ)، وهو في «المسند» (٢ ٤٧١٤)، وانظر تخريج الحديثين السّابقين.

(٥) قال أصحابُنا: (فظهر من هذه الأحاديث أنَّه لا بأسَ أن يأكلَ الجنب أو يشرب أو ينام على غير وضوءٍ، وأَحَبُّ إليهم أنْ يتوضَّا، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرجَ) مؤلِّف.

(۲) عبدُ الرزّاق في «المصنّف»، ك: الطّهارة، ب: الرّجل ينام وهو جنبٌ أو يطعم أو يشرب، ح: (۱۰۸٥)، ومن طريقه
 الدّارقطنيُّ وصحّحَه، ك: الطّهارة، ب: الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع، ح: (٤٥٥).

٣٦٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا أَتَى أَحَدُكُم أَهلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَن يَعُودَ؛ فَلَيَتَوَضَّا بَينَهُمَا وُضُوءًا»، رواهُ مسلمٌ(١).

٥٦٤ _ وَعَنْ عَائِشَةَ ، وَاللَّهِ عَلَيْكُمْ كَانَ يُجَامِعُ ثُمَّ يَعُودُ، وَلَا يَتَوَضَّأُ، رواهُ الطَّحاويُّ (٢).

٥٦٥ ـ وَعنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسلِ وَاحِدٍ، رواهُ مسلمٌ، وروى التِّرمذيُّ نحوه، وقال: (حديثُ أنسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أهلِ العلم، منهم: الحسنُ البصريُّ: أَنْ لا بأسَ أَنْ يعودَ قبلَ أَنْ يتوضَّأً) (٣).

٥٦٦ ـ وَعَنْ أَبِي رَافِع ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَومٍ عَلَى نِسَائِهِ، يَغتَسِلُ عِندَ هَذِهِ وَعِندَ هَذِهِ، قَالَ: «هَذَا أَزكَى وَأَطيَبُ وَأَطهَرُ»(٤). وَعِندَ هَذِهِ، قَالَ: «هَذَا أَزكَى وَأَطيَبُ وَأَطهَرُ»(٤). رواهُ أحمدُ وأبو داودَ، وإسنادُه حسنُ (٥).

٥٦٧ _ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ يَئِيُّةٍ يَذَكُّرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحيَانِهِ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٥٦٨ - وَعنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَخرُجُ مِنَ الخَلَاءِ، فَيُقرِثُنَا القُرآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحمَ،

⁽١) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، ح: (٧٠٧).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشُّرب أو الجماع، ح: (٧٧٤)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٥٥١): (إسنادُه صحيحٌ؛ لأنَّ رجالَه ثقاتٌ، محتجٌّ بهم).

 ⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، ح: (٧٠٨)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الغسل،
 ب: إذا جامع ثمَّ عاد، ح: (٢٦٨)، والتِّرمذيُّ (١٤٠).

⁽٤) قال العلّامةُ الشَّاميُّ (١/ ٣٥٢): (فيستفادُ من هذه الأحاديث أنَّ المعاودةَ من غير وضوءٍ ولا غسلٍ بين الجماعين أمرٌ جائزٌ، وأنَّ الأفضلَ أنْ يتخلَّلها الغسلُ أو الوضوءُ) مؤلِّف.

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء لمن أراد أنْ يعود، ح: (٢١٩)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: فيمن يغتسل عند كلِّ واحدةٍ غسلًا، ح: (٩٩٠)، وهو في «المسند» (٢٣٨٦٢)، وقال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢٧٧٦): (هذا إسنادٌ سندُ، حسنُّ).

⁽٦) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، ح: (٨٢٦).

وَلَم يَكُن يَحجُبُهُ أَو يَحجِزُهُ عنِ القُرآنِ شَيءٌ لَيسَ الجَنَابَةَ، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ، وروى ابنُ ماجه نحوَه (١).

٩٦٥ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقرَأِ الحَائِضُ وَلَا الجُنبُ شَيئًا مِنَ القُرآنِ»،
 رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

• ٧٠ ـ وَعَنِ المُهَاجِرِ بِنِ قُنفُذٍ ﴿ اللَّهِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيهِ فَلَم يَرُدَّ عَلَيهِ، حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعتَذَرَ إِلَيهِ، فَقَالَ: ﴿ إِنِّي كَرِهِتُ أَنْ أَذْكُرَ الله ﷺ إِلَّا عَلَى طُهرٍ ٣٠٠ رواهُ أبو داودَ وروى النَّسائيُ إلى قوله: حتَّى توضَّأَ، وقال: فلمَّا توضَّأَ ردَّ عليه (٤٠).

٥٧١ ـ وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: انطَلَقتُ مَعَ ابنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ [إِلَى ابنِ عَبّاسٍ ﷺ] فَقَضَى ابنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ، وَكَانَ مِن حَدِيثِهِ يَومَئِذِ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ، وَقَد خَرَجَ

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يقرأ القرآن، ح: (۲۲۹)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: حجب الجنب من قراءة القرآن، ح: (۲۲٦)، وابنُ ماجه نحوَه برقم: (۹۵)، وأخرجَه التِّرمذيُّ مختصَرًا، أبواب الطَّهارة، ب: في الرَّجل يقرأ القرآن على كلِّ حالٍ ما لم يكن جنبًا، ح: (۲٤٦)، وقال: (حديثُ عليٌّ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (۱/ ۲۱۲)، وقد صحَّحَه غيرُ واحدٍ، ينظر: «نخب الأفكار» (۲/ ۲۱۲).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الجنب والحائض أنَّهما لا يقرآن القرآن، ح: (١٣١)، وضعَّفَه، وقال: (وهو قولُ أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، والتَّابعين، ومَن بعدهم).

وأخرجَه ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارةٍ، ح: (٥٩٥)، وفي الباب عن عبدالله بن رواحة عند الدَّار قطنيِّ برقم: (٤٣٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٦): (رجالُه موثَّقون).

⁽٣) قال علماؤُنا: (فثبتَ بهذه الأحاديث أنَّ الوضوءَ لمطلق الذِّكر مندوبٌ، وترْكُه خلافُ الأولى، وهو مَرجِعُ كراهة التَّنزيه). م

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: أيردُّ السَّلامَ وهو يبول؟، ح: (١٧)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ردِّ السَّلام بعد الوضوء، ح: (٣٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٤٣).

مِن غَائِطٍ أَو بَولٍ، فَسَلَّمَ عَلَيهِ، فَلَم يَرُدَّ عَلَيهِ، حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَن يَتَوَارَى فِي السِّكَّة، ضَرَبَ ﷺ بِيدَيهِ عَلَى الحَائِطِ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَجهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَربَةً أُخرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلامَ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَم يَمنَعنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيكَ السَّلامَ إِلَّا أَنِّي لَم أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ»(١) رواهُ أبو داودَ(١).

وعنِ الحكم بنِ عَمرٍ و الله عَلَى الله عَ

٧٧٤ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنْ عبدِاللهِ بنِ سرجسِ ﷺ.

٥٧٥ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: اغتَسَلَ بَعضُ أَزَوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفنَةٍ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَتَوَضًّا مِنهُ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنتُ جُنبًا، فَقَالَ: ﴿إِنَّ المَاءَ لَا يُجنِبُ، رواهُ التّرمذيُّ وأبو داودَ

⁽١) قال مشايخُنا: (في الحديث دليلٌ على أنَّ التَّيمُّمَ يجوز لكلِّ ما تشترَطُ الطَّهارةُ له، ولو مع وجود الماء، وأمّا ما تشترَطُ له؛ فيُشترَطُ فقدُ الماءِ كَتَيمُّم للقراءة، فإنْ محدِثًا فكالأوَّل، أو جنبًا فكالثَّاني). م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّيمُّم في الحضر، ح: (٣٣٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١ ٢٤٣)، وله شاهدٌ عن أبي جهيم عند البخاريِّ برقم: (٣٣٧)، ومسلم: (٣٦٩).

 ⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطّهارة، ب: النّهي عن ذلك [أي: الوضوء بفضل وضوء المرأة]، ح: (٨٢)، والتّرمذيّ،
 أبواب الطّهارة، ب: في كراهية فضل طهور المرأة، ح: (٦٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٤) قال علماؤُنا: (إنَّ هذا النَّهيَ للتَّنزيه) مؤلِّف. أقولُ: وللبسط في الموضوع يراجع: «فتح الباري» (١/ ٣٠٠).

⁽٥) كذا النّسائيُّ.

وابنُ ماجه. وروى الدّارميُّ نحوَه (١)، وفي «شرح السُّنَّة» عنه، عنْ ميمونةَ ﷺ، بلفظ «المصابيح» (٢).

٥٧٦ وعن ابن عُمَر ﴿ كَانَ الرِّ جَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ جَمِيعًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، رواهُ محمَّدٌ (١) والنَّسائيُ (١).

٥٧٥ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ﷺ: أَنَّ فِي الكِتَابِ الذي كَتَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَمرو بنِ حَزْمٍ: «أَنْ لَا يَمَسَّ القُرآنَ إِلّا طَاهِرٌ»، رواهُ مالكٌ والدَّارقطنيُّ، وروى الحاكمُ في «المستدرك» نحوه، وقال: (صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه)، ورواهُ الطَّبرانيُّ والبيهقيُّ في «سننه» (٥٠).

٥٧٨ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَجِّهُوا هَذِهِ البُيُوتَ عَنِ المَسجِدِ؛ فَإِنِّي لَا أُحِلُ المَسجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»، رواهُ أبو داود (٢٠).

 ⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: الرُّخصة في كراهية فضل طهور المرأة، ح: (٦٥)، وقال: (هذا حديثٌ
 حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الماء لا يجنب، ح: (٦٨).

⁽٢) «شرح السُّنَّة»، برقم: (٢٥٩)، وسُمِّيت المرأةُ عند أحمدَ (٢٦٨٠)، وابنِ ماجه (٣٧٢): ميمونةَ ١٠٠٠

 ⁽٣) وقال محمّدٌ: (لا بأسَ بأنْ تتوضّأ المرأةُ وتغتسلَ مع الرّجل من إناءِ واحدٍ إنْ بدأت قبله، أو بدأ قبلها، وهو قولُ أبي
 حنيفةَ رحمَه اللهُ). م

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: الرَّجل والمرأة يتوضَّآن من إناء واحدٍ، ح: (٣٥)، وأخرجه البخاريُّ، ك: الوضوء، ب: وضوء الرَّجل مع امرأته، وفضل وضوء المرأة، ح: (١٩٣).

⁽٥) مالكٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ك: القرآن، ب: الأمر بالوضوء لمن مسَّ القرآن، ح: (٦٨٠)، والدَّار قطنيُّ عنه عن أبيه (٤٣٥)، وقال: (رواتُه ثقاتٌ)، وأقرَّه في «التَّعليق المغني»، وأخرجَه موصولًا عن عمرو بن حزمِ الحاكم (١٤٤٧) وصحَّحَه ووافقَه الدَّهبيُّ، وابنُ حِبّانَ في «صحيحه» (٢٥٥٩).

وفي الباب عن حكيم بن حزام عند الدَّار قطنيِّ (٤٤٠)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢٠٥١)، وعن ابن عمرَ عند الدَّار قطنيِّ (٤٣٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٦): (٢٢٦٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٧٦): (رجالُه موثَّقون).

⁽٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطُّهارة، ب: في الجنب يدخل المسجد، ح: (٢٣٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة»=

٩٧٥ ـ وَعنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: لَا يَمَرُّ الجنبُ وَلَا الحَائِضُ فِي المَسجِد، إِنَّمَا نزلَتْ: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ ﴾ [النِّساء: ٤٣] للمُسَافِر يتَيَمَّم، ثمَّ يُصَلِّي، رواهُ عبدُ بنُ حميدٍ (١٠).

٥٨٠ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَدخُلُ المَلَاثِكَةُ بَيتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلَبٌ وَلَا جُنُبٌ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (٢).

٥٨١ - وَعنْ عَمَّادِ بنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثَةٌ لا تَقرَبُهُمُ المَلائِكَةُ: جِيفَةُ الكَافِرِ، وَالمُتَضَمِّخُ بِالخَلُوقِ، وَالجُنُبُ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّاً»، رواهُ أبو داودَ (٣٠.



^{= (}١/ ٢٤٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةً، ح: (١٣٢٧).

⁽۱) عزاه السُّيوطيُّ في «الدُّرِّ المنثور» إلى عبد بن حميدٍ في سورة النِّساء، الآية: (٤٣)، وهو في «مصنَّف عبد الرزّاق» (١/ ١٣ ٤)، ح: (١٦١٥)، وينظر: «تفسير الطَّبريِّ» ت شاكر (٨/ ٣٨٠).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يؤخِّر الغسلَ، ح: (٢٢٧)، والنَّساثيُّ، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب إذا لم يتوضَّأ، ح: (٢٦٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٤٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: التَّرجُّل، ب: في الخَلوق للرِّجال، ح: (٤١٨٠)، وأحمدُ، ح: (١٨٨٦)، وله شاهدٌ عند البزّار عن ابن عبّاس، وفيه: «السَّكران» بدلَ: «جيفة الكافر»، كما عزاه إليه المنذريُّ في «التَّرغيب» (١/ ١٤٨) وقال: (إسنادُه صحيحٌ).

وفي «الميسَّر في شرح مصابيح السُّنَّة» للتُّوربشتيِّ (١/ ١٥٨): («التَّضمُّخُ»: التَّلطُّخُ والإكثارُ منه حتى يكادَ يقطر، و«الخلوق»: طيبٌ معروفٌ يُتَّخَذُ من الزَّعفران وغيرِه، وإنَّما استحقَّ ألا يقربه الملائكةُ؛ لأنَّه توسَّع في الرعونة وتشبَّه بالنِّساء، مع أنَّه خالف الرسولَ ﷺ فلم ينته عمّا نهاهُ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْنِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ طَهُورًا ﴾ [الفرقان: ٤٨]، وقولِه تعالى: ﴿وَمُنزِلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ ﴾ [الأنفال: ١١]، وقولِه تعالى: ﴿فَسَالَتَ أَوْدِيَةٌ مِقَدَرِهَا ﴾ [الرَّعد: ١٧].

٥٨٢ ـ عنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّاكِدِ، رواهُ مسلمٌ (١).

٥٨٣ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي المَاءِ الدَّائِمِ الذي لا يَجرِي، ثُمَّ يَغتَسِلُ فِيهِ»، مُتَّفَقٌ عليه(٢).

٥٨٤ - وفي روايةٍ لمسلم: قال: «لَا يَغتَسِلْ (٣) أَحَدُكُم فِي المَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» فَقَالَ: كَيفَ يَفعَلُ يَا أَبَا هُرَيرَةَ؟ قَالَ: يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا (٤٠).

(١) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن البول في الماء الرّاكد، ح: (٦٥٥).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: البول في الماء الدَّاثم، ح: (٢٣٩)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن البول في الماء الدَّائم، ح: (٢٥٦).

⁽٣) قولُه: «لا يَغتَسِل»: (قال القاضي: تقييدُ النَّهي بالحال يدلُّ على أنَّ المستعمَل في غسل الجنابة إذا كان راكدًا لا يبقى على ما كان، وإلّا لم يكن للنَّهي المقيَّد فائدةٌ، وذلك إمّا بزوال الطَّهارة كما قال أبو حنيفة، أو بزوال الطُّهو ولِيَّة كما قال الشّافعيُّ، اه، وكذا هو قولُ محمَّدٍ، وعليه الفتوى)، كذا في «المرقاة». م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: النَّهي عن الاغتسال في الماء الرّاكد، ح: (٦٥٨). وفي «المرقاة» (٢/ ٤٤٧): «يتناوله تناوُلا»: (أي: يأخذه اغترافًا ويغتسلُ خارجًا).

٥٨٥ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ فَهُ قَالَ: مَرِضْتُ فَأَتَانِي النَّبِيُ ﷺ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكرٍ، فَوَجَدَانِي قَد أُغمِيَ عَلَيَ، فَتَوَضَّأَ النَّبِيُ ﷺ وَصُوءَهُ عَلَيَ، فَأَفَقتُ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٥٨٦ ـ وَعَنْ أَبِي جُحَيفَةَ ﷺ قَال: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالهَاجِرَةِ فَأَتِيَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النّاسُ يَأْخُذُونَ مِن فَضل وَضُوئِهِ، فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، رواهُ البخاريُّ (٢).

٥٨٧ - وَعنِ المِسورِ بنِ مَخرَمَةَ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُ ﷺ كَادُوا يَقتَتِلُونَ عَلَى وَضُوثِهِ (٣).
 رواهُ البخاريُ (١٠).

٥٨٨ - وَعنِ ابن سِيرِينَ: أَنَّ زِنجِيًّا وَقَعَ فِي زَمزَمَ؛ يَعنِي: فَمَاتَ، فَأَمَرَ بِهِ ابنُ عَبّاسٍ ﴿ فَأُخرِجَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُنزَحَ، قَالَ: فَغَلَبَتهُم عَينٌ جَاءتهُم مِنَ الرُّكنِ، فَأَمَرَ بِهَا فَدُسِمَت بِالقُبَاطِيِّ وَالمَطَارِفِ حَتَّى وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُنزَحَ، قَالَ: فَغَلَبَتهُم عَينٌ جَاءتهُم مِنَ الرُّكنِ، فَأَمَرَ بِهَا فَدُسِمَت بِالقُبَاطِيِّ وَالمَطَارِفِ حَتَّى نَزُحُوهَا، فَلَمّا نَزَحُوهَا انفَجَرَت عَلَيهِم، رواهُ الدَّارَقُطنيُّ مرسلًا، وقال العلَّمةُ النَّيمويُّ: (إسنادُه صحيحٌ)، وروى البيهقيُّ وابنُ أبي شيبةَ وعبدُ الرَّزَّاق نحوَه، وسندُ ابنِ أبي شيبةَ صحيحٌ (٥٠).

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المرضى، ب: عيادة المغمى عليه، ح: (٥٦٥١)، ومسلمٌ، ك: الفرائض، ب: ميراث الكلالة، ح: (٤١٤٥).

قولُه: «وَضوئه»: الماءِ الذي يَتوضَّأُ به.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: استعمال فضل وضوء النّاس، ح: (١٨٧)، ومسلمٌ نحوه، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (١١٢٠).

⁽٣) وفي «السَّعاية» [١/ ٤٠٠]: (فهذه الأخبارُ وأمثالُها تدلَّ على طهارة الماء المستعمل، وإلّا لم يكن للتَّبرُّك والتَّمسُّح ونحو ذلك معنى، والفتوى على أن الماء المستعمل طاهرٌ في مذهب أبي حنيفة). م

⁽٤) البخاريُّ، ك: الوضوء، ب: استعمال فضل وضوء النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٨٩).

⁽٥) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: البئر إذا وقع فيها حيوانٌ، ح: (٦٥)، والبيهةيُّ في «الكبرى»، ب: ما جاء في نزح زمزم، ح: (٢٦٢)، وقال النَّيمويُّ في «آثار السُّنن» برقم: (١٠): (الأثرُ صحيحٌ، وإسنادُه متَّصلٌ، وما زعموا أنَّه مرسَلٌ فليس بصحيحٍ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ من طريق أبي قتادةَ عن ابن عبّاسٍ، ك: الطَّهارة، ب: في الفأرة والدَّجاجة وأشباهِهما تقع في البئر، ح: (١٧٣٤)، ونحوُه عند عبد الرزّاق (٢٧٥).

٩٨٥ ـ وَعنْ عَطَاءٍ: أَنَّ حَبَشِيًّا وَقَعَ فِي زَمزَمَ فَمَاتَ، فَأَمَرَ ابنُ الزُّبيرِ ﷺ فَنُزِحَ مَاؤُهَا، فَجَعَلَ المَاءُ لا يَنقَطِعُ، فَنَظَرَ فَإِذَا عَينٌ تَجرِي مِن قِبَلِ الحَجَرِ الأَسوَدِ، فَقَالَ ابنُ الزُّبيرِ: حَسبُكُم، رواهُ الطَّحاويُّ، وروى ابنُ أبي شيبةَ نحوَه، وقال الإمامُ ابنُ الهُمام: (سندُه صحيحٌ)(١).

• • • وعنِ الشَّعبِيِّ فِي الطَّيرِ وَالسِّنَّورِ وَنَحوِهِمَا يَقَعُ فِي البِثرِ، قَالَ: يُنزَحُ مِنهَا أَربَعُونَ دَلوًا،
 رواهُ الطَّحاويُّ، وقال الإمامُ ابنُ الهُمام: (سندُه صحيحٌ)(٢).

٩١ - وَعَنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي البِئرِ يَقَعُ فِيهِ الجُرَذُ أَوِ السِّنَّورُ فَيَمُوتُ، قَالَ: يَدلُو مِنهَا أَربَعِينَ دَلوًا، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٩٢ - وَعَنْ حَمّادِ بِنِ أَبِي سُلَيمَانَ: أَنَّهُ قَالَ فِي دَجَاجَةٍ وَقَعَت فِي بِئرٍ فَمَاتَتْ، قَالَ: يُنزَحُ مِنهَا
 قَدرُ أَربَعِينَ دَلوًا أَو خَمسِينَ، ثُمَّ يُتَوضَّأُ مِنهَا، رواهُ الطَّحاويُّ(٤).

⁼ قولُه: «القُباطيّ»: (جمعُ قبطيَّةٍ، وهو ثوبٌ من ثياب مصرَ، رقيقةٌ بيضاءً، وكأنَّه منسوبٌ إلى القبط، وهم أهلُ مصرَ، وو المطارفُ»: أرديةٌ من خزَّ مربَّعةٌ، لها أعلامٌ، مفردُها: مطرفٌ، بكسرِ الميم وضمَّها)، «البحر الرّائق» (١/ ١٢٥).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، ح: (٣١)، وقال ابنُ الهمام في «فتح القدير» (١/ ١٠٧): (وهذا أيضًا صحيحٌ باعتراف الشَّيخ به في «الإمام»)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ بطريقه، ك: الطَّهارة، ب: في الفأرة والدَّجاجة وأشباههما تقع في البثر، ح: (١٧٣٣)، وصحَّحَ إسنادَه ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهرِ الطَّهارة» ب: في الفأرة والدَّجاجة وأشباههما تقع في البثر، ح: (١٧٣٣)، وصحَّحَ إسنادَه ابنُ التُّركمانيِّ في «السّعاية» النَّقيِّ» (١/ ٢٦٧)، وابنُ الهمام في «فتح القدير» (١/ ١٠٧)، ولردِّ الطَّعن في هذه الأحاديث ينظر: «السّعاية» (١/ ٢٦٧).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، ح: (٣٧/ ٣٨)، وقال ابنُ دقيق العيد في «الإمام»: (إسنادُه صحيحٌ)، كما نقلَه في «فتح القدير» (١/ ١٠٧)، كذا قال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ١٣٦).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، ح: (٤١)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (١/ ١٣٨): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: في الفارة والدَّجاجة وأشباههما تقع في البئر، ح: (١٧٢٥).

قولُه: «الجرذ»: (مفودُه: الجرذانُ، وهو الذَّكرُ الكبيرُ من الفأر)، «النِّهاية» (باب الجيم مع الرَّاء).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، واللَّفظُ له ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، ح: (٤٤)، وقال العينيُّ في=

٩٣٥ ـ وَعنْ أَنَسٍ هَ أَنَّهُ قَالَ فِي الفَارَةِ إِذَا مَاتَت فِي البِئرِ وَأُخرِجَت مِن سَاعَتِهَا: يُنزَحُ مِنهَا عِشْرُونَ دَلوًا أَو ثَلاثُونَ، رواهُ الطَّحاويُّ من طرقٍ في غير «شرح معاني الآثار»، قالَه الإمامُ ابنُ الهمامِ والزَّيلعيُّ، وروى أبو عليِّ الحافظُ السَّمرقنديُّ مثلَه بإسنادِه مرفوعًا(١).

٩٤ - وَعَنْ مَعَمَرٍ قَالَ: أَخبَرَنِي مَن سَمِعَ الحَسَنَ يَقُولُ: إِذَا مَاتَتِ الدَّابَّةُ فِي البِئرِ؟ أُخِذَ مِنهَا،
 وَإِنْ تَفَسَّخَت فِيهَا نُزِحَت، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق(٢).

٥٩٥ ـ وَعنْ جَابِرٍ اللهُ قَالَ: انتَهَينَا إِلَى غَدِيرٍ ٣٠)، فَإِذَا فِيهِ جِيفَةُ حِمَارٍ، قَالَ: فَكَفَفْنَا عَنهُ، حَتَّى

ثمَّ اعلمْ: أنَّ الشّافعيَّ قدَّرَه بقلَّتين، بحديث القلَّتين، قلْنا: ضعَّفَه جماعةٌ، منهم الحافظُ ابنُ عبد البرِّ والقاضي إسماعيلُ بنُ إسحاقَ وأبو بكرِ بنُ العربيِّ المالكيَّون، وقال البيهقيُّ: إنَّه ليس بالقويِّ، وقد تركه الغزاليُّ والرَّويانيُّ مع شدَّة اتِّباعهما للشَّافعيِّ، وعن أستاذ البخاريُّ عليِّ بن المدينيِّ أنَّه قال: لم يثبتْ حديثُ القلَّتين؛ ولأنَّ ابنَ

^{= «}نخب الأفكار» (١/ ١٣٩): «إسنادُه صحيحٌ»، ونحوُه عند ابن أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الفأرة والدَّجاجة وأشباههما تقع في البئر، ح: (١٧٢٩).

⁽۱) لم أجدُه في كتب الطَّحاويِّ المطبوعة، يراجع: «نصب الرَّاية» (۱/ ۱۲۹)، ونحوُه عند ابن أبي شيبةَ عن عطاءِ برقم: (۱۷۲٦)، والقاسم بن سلّامٍ في «الطُّهور» (ص: ۲٤٣)، وهو مأثورٌ عن عددٍ من التَّابعين. ينظر: «مصنَّف ابن أبي شيبةَ»، ب: في الفأرة والدَّجاجة وأشباههما تقع في البئر، و«شرح معاني الآثار» ط: العلميَّة (١/ ١٧).

⁽٢) عبد الرزّاق، ك: الطَّهارة، ب: البئر تقع فيها الدّابة، ح: (٢٧١).

⁽٣) قولُه: «انتهَينا إلى غدير»: قال عليٌ القاري في «شرح النُّقاية» (١/ ٨٤): (واعلمُ أنَّ علماءَنا اتَّفقوا على أنَّ الغدير العظيم في حكم الجاري، واختلفوا بماذا يعتبَر؟ فقال المتقدِّمون: بعدم تحرُّك طرفه عند تحريك الطَّرف الآخر، بألّا ينخفض ويرتفع من ساعته، ثمَّ عن أبي حنيفة رحمَه اللهُ: تحريك الاغتسال؛ لأنَّ الحاجة إلى الحياض فيه أشدُّ، وهو روايةٌ عن أبي يوسفَ، وعنه: تحريكُ اليلِ توسعةٌ على النّاس، وعن محمَّد: تحريك التَّوضُّو؛ لأنّه الوسطُ، وهو روايةٌ عن أبي حنيفة، وفي «الغاية»: ظاهرُ الرُّواية عن أبي حنيفة اعتبارُه بغلبة الظَّنِّ، فإنْ غلب على ظنِّ المتوضِّئ وصولُ النَّجاسة إلى الجانب الآخر لا يتوضَّأ به، وإلّا توضَّأ، قال: وهو الأصحُّ، وقال أبو عصمة: كان محمَّدٌ يقدِّرُه بعشرٍ في عشرٍ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة، وقال: لا أقدِّر فيه شيئًا، لكنَّ التَّقديرَ مختارُ ابنِ المباركِ ومشايخ بلخ وجماعةٍ من المتأخّرين، قال أبو اللَّيث: وعليه الفتوى، وبه قال صاحب «الهداية».

انتَهَى إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ المَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ» فَاستَقَيْنَا، وَأَروَينَا، وَحَمَلْنَا، رواهُ ابنُ ماجه، وروى الطَّحاويُّ نحوه (١).

٩٦ - وفي رواية لعبد الرَّزَاق(٢) عنْ أبي سعيد الخدريِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّاً - أَو شَرِبَ - مِن غَدِيرِ كَانَ يُلقَى فِيهِ لُحُومُ الكِلابِ وَالحِيَفُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ المَاءَ لَا يُنجَسُّهُ شَيءٌ»(٣).

العبّاس وابنَ الزُّبير أمرا بنزح ماء زمزم حين مات فيها الزِّنجيُّ، ولو كان هذا صحيحًا لاحتجَّ به بقيَّةُ الصَّحابة والتَّابعين عليهما به، فيردُّ كخبر الوضوء مما مسَّتْه النَّارُ، ثمَّ حديث القلَّتين ضعَّفَه أبو داودَ أيضًا؛ للاضطراب في سنده، كذا في متنه)، اه، وقال في «إحياء السُّنن»: (وما رُويَ من أحاديث القلَّتين يُحمل على ما إذا كان الماء مبسوطًا على الأرض كما يكون في الحياض، وقد وقعت الأحاديثُ في جواب السُّؤال عنها، والمبسوط من القلَّتين إذا كان عمقُه بحيث لا ينحسر الأرض بالاغتراف منه؛ كان في السَّعة حيث لا يتحرَّك طرفٌ منه بحركة طرفي آخرَ، وهذا هو حدُّ الكثير في المذهب، وقد رووه للضَّبط على العوامِّ بعشرٍ في عشرٍ، هذا من إفادات سيِّد العلماء في عصره مولانا رشيد أحمد الكنكوهيِّ (رحمَه اللهُّ)، وجرَّبْناه نحن فوجدُناه كذلك، والسَّرُّ في قيد البسط أنَّ النَّجاسة في أجزاء تضمحلُّ، ولا تؤثِّر في كلِّ وجه الماء الذي هو محلُّ للاغتراف للوضوء، وإذا قلَّ السَّعةُ قَوِيَ أثرُ النَّجاسة في أجزاء وجه الماء، فتدبَّرْ). م

أقولُ: [للاطِّلاع على المزيد عن حديث القلَّتين ينظر: «معارف السُّنن» (١/ ٢٣١)].

- (۱) ابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الحياض، ح: (۲۰)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، ح: (٥)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١/ ٣٩٤): (رواهُ ابنُ ماجه في «سننه» بإسنادٍ على شرط الصَّحيح، لولا طريفُ بنُ شهابِ السَّعديُّ، فإنَّه واهٍ متروكٌ عندهم، لكنْ يقع في بعض نسخه (بدلَه) طارقُ بنُ شهاب، فإن صحَّ مع بُعده فهو الأحمسيُّ (صحابيٌّ) فيصحُّ السَّندُ).
 - (٢) عبد الرَّزَّاق، ك: الطُّهارة، ب: الماء لا ينجِّسه شيءٌ وما جاء في ذلك، ح: (٢٥٥).
- (٣) اختلف العلماءُ في نجاسة الماء، فقالت الظَّاهريَّةُ والإمامُ مالكُّ: (لا يتنجَّس الماءُ لملاقاة النَّجاسة، ما لم يتغيَّر أحدُ أوصافه الثَّلاثة)، وذهبَ الحنفيَّةُ والشّافعيَّةُ والحنابلةُ وإسحاقُ إلى أنَّه يتنجَّسُ القليلُ بملاقاة النَّجاسة، وإنْ لم يتغيَّرُ أحدُ أوصافه، لكنِ اختلفوا في تعيين القليل، فذهب الإمامانِ الشّافعيُّ وأحمدُ إلى التَّحديد بالقلَّتين، وقال الإمامُ أبو حنيفةَ على ما في «الهداية»: (إنَّ العديرَ العظيمَ الذي لا يتحرَّكُ أحدُ طرفيه بتحريك الطَّرف الآخر إذا وقعتْ نجاسةٌ في أحد جانبيه؛ جاز الوضوءُ من الجانب الآخر، وبعضُهم قدَّروا المساحةَ عشرًا في عشرِ بذراع=

٧٩٥ - وَعِنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حَرِيمُ البِثرِ أَربَعُونَ ذِرَاعًا مِن حَوَالَيهَا كُلِّهَا»، رواهُ أحمدُ(١).

٩٨ - وَعنِ الحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنِ احتَفَر بِئرًا؛ كَانَ لهُ مِمّا حَولَها أَربَعُونَ ذِرَاعًا»،
 رواهُ أبو يوسف.

٩٩٥ ـ وروى ابنُ ماجه والطَّبرانيُّ عنْ عبدِاللهِ بنِ مغفَّلِ ﷺ نحوَه مرفوعًا (٢).

٦٠٠ وعنِ الشَّعبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَرِيمُ البِئرِ أَربَعُونَ ذِرَاعًا مِن هَا هُنَا وهَا هُنَا وهَا هُنَا وهَا هُنَا، لَا يَدخُلُ أَحَدٌ فِي حَرِيمِهِ وَلَا فِي مَائِهِ (٣)، رواهُ أبو يوسفَ (٤).

٦٠١ وَعنِ الوَاقِدِيِّ (٥) قَالَ: إِنَّ بِئرَ بُضَاعَةَ كَانَتْ طَرِيقًا لِلْمَاءِ إِلَى الْبَسَاتِينِ، فَكَانَ الْمَاءُ لَا

= الكرباس؛ توسِعة للأمر على النّاس، وعليه الفتوى). م أقولُ: ولمعرفة المذاهب ينظر: «مختصر اختلاف العلماء» (١/ ١١٦)، «المدوَّنة» (١/ ٢٥) «الأمُّ» (١/ ٤)، «المغني» لابن قدامة (١/ ٢٤).

- (۱) أحمدُ واللَّفظُ له ح: (۱۰٤۱۱)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٤/ ١٢٥): (وفيه رجلٌ لـم يسمَّ، وبقيَّةُ رجالِـه ثقاتٌ)، والرَّجلُ المبهَمُ هو ابنُ سيرين، كما يبدو من رواية البيهقيِّ، باب ما جاء في حريم الآبار، ح: (١١٨٦٨).
- (٢) ابنُ ماجه، ك: الرُّهون، ب: حريم البئر، ح: (٢٤٨٦)، والدَّارميُّ، ك: البيوع، ب: في حريم البئر، ح: (٢٦٦٨)، وهو حسنٌ؛ لشواهده.
- (٣) وقال صدرُ الشَّريعة: (فيكونُ لها حريمُها من كل جانبِ عشرة، ففُهِمَ من هذا أنَّه إذا أراد آخرُ أنْ يحفر في حريمها بثرًا يُمنع منه؛ لأنَّه ينجذب الماء إليها، وينقص الماء في البئر الأولى، وإنْ أرادَ أنْ يحفر بئر بالوعة يمنع أيضًا؛ لسراية النَّجاسة إلى البئر الأولى، وتنجيس مائها، ولا يُمنع فيما وراء الحريم، وهو عشرٌ في عشرٍ، فعُلِمَ أنَّ الشَّرع اعتبر العشر في العشر في عدم سراية النَّجاسة، حتَّى لو كانت النَّجاسةُ تسري؛ يحكم بالمنع)، مؤلِّف [ينظر: «شرح الوقاية» (١/ ١٦) مع «كشف الحقائق» ينظر: ردُّ المحتار (١/ ٢٣٩) ط: الفرفور].
 - (٤) ابنُ أبي شيبةَ، ك: البيوع والأقضية، ب: في حريم الآبار كم يكونُ ذراعًا؟، ح: (٢١٧٧١).
- (٥) وفي «السِّعاية» (١/ ٣٦٤): (أنَّ جماعةٌ من النُّقَّاد قد وتَّقوا الواقديَّ)، قال العينيُّ في «البناية» (١/ ٢٢٦_٢٢٠): (إنَّ=

يَسْتَقِرُّ فِيهَا، فَكَانَ حُكْمُ مَائِهَا كَحُكْمِ مَاءِ الْأَنْهَارِ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٦٠٢ ـ وَعَنْ رَاشِدِ بِنِ سَعدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى لَونِهِ أَو طَعمِهِ أَو رِيحِهِ»، رواهُ الطَّحاويُّ والدَّارقطنيُّ مرسلًا، وصحَّحَ أبو حاتم إرسالَه (٢)، وروى ابنُ ماجه والطَّبرانيُّ في «الأوسط» و «الكبير» نحوَه (٣).

٦٠٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَركَبُ اللهِ ﷺ: البَحر، وَنَحمِلُ مَعَنَا القلِيلَ مِنَ المَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ البَحرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الحِلُّ مَيتُتُهُ»، رواهُ مالكٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدّارميُّ ومحمَّدٌ (١٠).

٦٠٤ ـ وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قال: «يَا سَلَمَانُ، كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيسَ

الواقديَّ وهو من أهل المدينة أعلَمُ بحالها، ومنْ أنكرَه فلعلَّ مرادَه أنَّه لم يكنْ بها ماءٌ جارٍ على وجه الأرض، وبترُ بضاعة كان ماؤها جاريًا تحت الأرض). م

أقول: ولمعرفة المزيد عن الواقديِّ ينظر: «عيون الأثر» (١/ ٢٢).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، عقب ح: (٥).

⁽٢) «علل الحديث» (١/ ٤٤).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» مرسلًا، ك: الطَّهارة، ب: الماء يقع فيه النَّجاسة، عقب ح: (٣٠)، والدَّار قطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الماء المتغيِّر، ح: (٤٩)، وأسندَه ابنُ ماجه عن أبي أمامةَ الباهليِّ، أبواب الطَّهارة، ب: الحياض، ح: (٥٢١)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٣٠٥٧)، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١/ ١٤٤): (وفي إسناده رشدينُ ابنُ سعدِ وقد ضعَفوه، لكنْ قال أحمدُ مرَّة: أرجو أنَّه صالحُ الحديثِ)، وقد وثَّقَه الهيثمُ بنُ خارجةَ، ينظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال» (١٩٣/٩).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء بماء البحر، ح: (٨٣)، والتِّرمذيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ما جاء في ماء البحر أنَّه طهورٌ، ح: (٦٩)، وقال: (حديثُ حسنٌ صحيحٌ)، وقد أخرجَه وصحَّحَه غيرُ واحدٍ، وهو أوَّلُ حديثٍ في «التَّلخيص» فانظرْه ثمَّة.

لَهَا دَمٌ فَمَاتَت فِيهِ؛ فَهُوَ حَلَالٌ أَكلُهُ وَشُربُهُ وَوُضُووُهُ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ (١).

عَنْ أُمَّ هَانِي ﷺ قَالَت: اغتَسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُوَ وَمَيمُونَةً ﷺ مِن إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِي قَصعَةٍ فِي قَصعَةٍ فِي اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِلمَا اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِي

(۱) الدَّارِقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: كلِّ طعام وقعت فيه دابَّةٌ ليس لها دمٌ، ح: (٨٤)، والبيهةيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب ما يفسد الماء، ب: ما لا نفسَ له سائلة إذا مات في الماء القليل، ح: (١٩٣١)، وفي «فتح القدير» (١/ ٨٨): (قال الدَّارِقطنيُّ: لم يرفعه إلّا بقيَّةُ عن سعيدِ بن أبي سعيدِ الزُّبيديِّ، وهو ضعيفٌ، وأعلَّه ابنُ عديِّ بجهالة سعيدٍ، ودُفعا بأنَّ بقيَّة هذا هو ابنُ الوليد، روى عنه الأثمَّةُ، مثلُ الحمادين، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وابن عيينة، ووكيع، والأوزاعيِّ، وإسحاق بن راهويه، وشعبة، وناهيك بشعبة واحتياطه، قال يحيى: كان شعبة مبجلًّل لبقيَّة حين قدم بغداد، وقد روى له الجماعةُ إلّا البخاريَّ، وأمّا سعيدُ بن أبي سعيدِ هذا؛ فذكره الخطيبُ، وقال: واسمُ أبيه عبدُ الجبَّارِ، وكان ثقةً فانتفتِ الجهالةُ، والحديثُ مع هذا لا ينزلُ عن الحسن)، ينظر: «فتح باب العناية» (١/ ٨٧).

وفي الباب عن أبي هريرة عند البخاري (٣٣٢٠)، واستدلَّ المنبجيُّ في «اللَّباب» (١/ ٧٠) بقول الله تعالى: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسُّ ﴾[النحل: ٦٩]: (فيه دلالةٌ ظاهرةٌ على طهارة العسل، ومعلومٌ أنَّه لا يخلو من النَّحل الميت فيه وفراخه فيه، وقد حكم اللهُ تعالى بطهارته، وأخبر عمّا فيه من الشَّفاء للنّاس، فدلَّ ذلك أنَّ ما لا دمّ له لا يفسدُ ما يموت فيه).

- (٢) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ذكر الاغتسال في القصعة الَّتي يعجن فيها، ح: (٢٤١)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الرَّجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، ح: (٣٧٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٢٤٠)، وابنُ حِبّانَ (٢٤٥).
- (٣) وقال التِّرمذيُّ: (أبو زيدٍ مجهولٌ)، والجوابُ عنه: أنَّ أبا بكرِ بنَ العربيِّ في «شرح جامع التَّرمذيُّ» [١/ ١٢٩] قال: (إنَّ أبا زيدٍ مولى عمرِو بنِ حريثٍ، روى عنه راشدُ بنُ كيسانَ العبسيُّ الكوفيُّ، وأبو روقٍ، وبهذا يخرج عن حدً الجهالة، ولا يعرفُ إلاّ بكنيته، فيجوزُ أنْ يكونَ التِّرمذيُّ أراد به أنَّه مجهولُ الاسم، ولا يضرُّ ذلك، فإنَّ جماعةً من=

وابنُ أبي شيبةَ والطَّحاويُّ(١): «فتوضَّأ منه».

٧٠٧ ـ وَعنْ عَلِيٌّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالوُّضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمرِ("). وبه قال الحسنُ والأوزاعيُّ،

الرُّواة لا تعرف أسماؤُهم، وإنَّما عُرفوا بالكنى) كذا ذكرَه الإمامُ ابنُ الهمام (١/ ١٢٢) والعينيُّ في [«البناية» (١/ ٣٣٢)].
 وقال صاحبُ «المشكاة» [١/ ١٥٠]: (صحَّ عن عَلقَمَة، عن عَبدِاللهِ قالَ: لَم أَكُنْ لَيلَةَ الحِنِّ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ،
 وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنتُ مَعَهُ، رواهُ مسلمٌ) [١٠١٠].

والجوابُ عنه من وجوهِ، أحدُها: أنّه ذكرَ الإمامُ ابنُ الهمامِ أنّ ما رُوِيَ عن ابن مسعودِ أنّه سُثل عن ليلة الجنّ، فقال: لَمَ أَكُنْ لَيلَةَ الجِنّ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فهو معارَضٌ بما في حديث ابن أبي شيبة، برقم: (٢٦٤) من أنّه كان معه، وروى أيضًا أبو حفصِ بنُ شاهين [كتاب النّاسخ برقم: (٩٧)] عنه أنّه قال: كنتُ مع النّبيّ ﷺ ليلةَ الجنّ، وعنه: أنّه رأى قومًا من الزُّطّ، فقال: «هؤلاء أشبَهُ مَن رأيت بالجنّ ليلةَ الجنّ» [مسند أحمدَ برقم: (٣٥٣)]، والإثباتُ مقدّمٌ على النّفي [ينظر: «فتح القدير» (١/ ١٩١)].

وثانيها: ما ذكره الحافظُ ابنُ حجرٍ وغيرُه في التَّطبيق بين روايات الإثبات وبين روايات النَّفي: أنَّ ابنَ مسعود لم يكنْ مع النَّبِيِّ عَيِّةُ في موضع ملاقاته مع الجنِّ وقراءته القرآنَ عليهم، وإنَّما جلس حيث خطَّ له رسولُ الله عَيَّةُ إلى انْ أتاه، كما في «مسند أحمد» (٤٣٥٣)، فحيث نفى ابنُ مسعودٍ أو غيرُه معيَّتَه أراد بها المَعِيَّةُ الخاصَّة، فلا تَنَافي بينه وبين رواية المَعِيَّةِ في تلك اللَّلة، [ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص: ٨٣)، «فتح الباري» (٧/ ١٧٢)، «عمدة القاري» (٣/ ١٨٠)، «عون المعبود» (١/ ١٠٩)، «إعلاء السُّنن»، باب الدَّليل على جواز الوضوء بنبيذ التَّمر].

وثالثُها: أنَّه ذكر العينيُّ أنَّ أربعة عشر رجلًا رَوَوا شركة ابنِ مسعودٍ مع النَّبيِّ ﷺ ليلة الجنِّ، وذلك كافٍ للاستدلال، [أقول: وأسانيدُ بعضها صحَّحها العينيُّ في «البناية» (١/ ٥٠٢)] مؤلِّف.

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء بالنَّبيذ، ح: (۸٤)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: الوضوء بالنَّبيذ، ح: (۸۸) وابنُ أبي شيبةَ (۲۲٤)، والبزّار (۱٤٣٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (۳۸۱)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (۹۹۲۷).

ولشيخ شيخنا المحدِّث العلّامة محمَّد عوَّامة حفظه الله عن هذا الحديث كلامٌ نفيسٌ في تعليقه على «المصنَّف» لابن أبي شيبة، فانظرْه لزامًا، وللتَّفصيل في هذه المسألة يراجع: «شرح مختصر الطَّحاويِّ» (١/ ٩٩١)، و«التَّجريد» (١/ ٦٩).

(٢) ابنُ أبي شبية برقم: (٢٦٥)، والدَّارقطنيُّ (٢٥٥)، وحسَّنه المحدِّثُ العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (٢٨٠).

وقال عكرمةُ: النَّبيذُ وُضُوءُ مَن لَّم يَجِدِ المَاءَ(١). قالَه في «عمدة القاري» (٢).

٦٠٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «السِّنَّورُ سَبُعٌ»، رواهُ الحاكمُ وصحَّحَه، روى الدَّارِقطنيُّ وأحمدُ نحوَه (٣٠).

7.٩ - وَعَنْ كَبَشَةَ بِنِتِ كَعِبِ بِنِ مَالِكِ ﴿ وَكَانَت تَحتَ ابِنِ أَبِي قَتَادَةً - أَنَّ أَبَا قَتَادَةً ﴿ دَخَلَ، فَسَكَبَت لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَت هِرَّةٌ فَشَرِبَت مِنهُ، فَأَصغَى لَهَا الإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَت، قَالَت كَبَشَةُ: فَرَآنِي أَنظُرُ فَسَكَبَت لَهُ وَضُوءًا، فَجَاءَت هِرَّةٌ فَشَرِبَت مِنهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ إِنَّهَا لَيسَت بِنجَسٍ، إِنَّهَا إِلَيهِ، فَقَالَ: أَتَعجبِينَ يَا ابنَةَ أَخِي؟ فَقُلتُ: نَعَم، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ إِنَّهَا لَيسَت بِنجَسٍ، إِنَّهَا إِلَيهِ، فَقَالَ: أَتَعجبِينَ يَا ابنَةَ أَخِي؟ فَقُلتُ: نَعَم، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيهُ قَالَ: ﴿ إِنَّهَا لَيسَت بِنجَسٍ، إِنَّهَا مِن الطَّوّافِين ﴿ عَلَيكُم وَالطَّوّافَاتِ »، رواهُ مالكُ وأحمدُ والترمذيُّ وأبو داودَ والنَّسَائيُّ وابنُ ماجه والدّارميُّ ومحمَّدٌ، وقال الترمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ) (٥).

٠ ٦١ - وَعنْ دَاوُدَ بنِ صَالِحِ بنِ دِينَارٍ عنْ أُمِّهِ: أَنَّ مَولَاتَهَا أَرسَلَتَهَا بِهَرِيسَةٍ إِلَى عَائِشَةً ،

⁽١) ابنُ أبي شيبةَ برقم: (٢٦٦)، والدَّارقطنيُّ (٢٣٦)، وقال المحدِّثُ العثمانيُّ في "إعلاء السُّنن» برقم: (٢٨٢): (رجالُه كلُّهم ثقاتٌ من رجال مسلم، إلّا شيخَ الدَّارقطنيِّ وعبدَاللهِ، وكلاهُما ثقتانِ).

⁽٢) «عمدة القاري» (٣/ ١٨٠)، ولتحرير المسألة راجع: «إعلاء السُّنن»، باب الدَّليل على جواز الوضوء بنبيذ التَّمر، وجه رجوع أبي حنيفة إلى قول الجمهور، (١/ ٢١٨).

⁽٣) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الآسار، ح: (١٨٠)، وصحَّحَه الحاكمُ (٢٥٠)، ولم يوافقه الذَّهبيُّ، وأحمدُ (٨٣٤٢)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١/ ٤٤٦): (إسنادُه صحيحٌ، كلُّ رجالِه ثقاتٌ، إلّا عيسى بنَ المسيِّب، ففيه مقالٌ)، وكذا قال الشَّيخُ في «الإمام»، والمنذريُّ في «كلامه على أحاديث المهذَّب»: (إنَّ إسنادَه صحيحٌ إليه).

⁽٤) قولُه: «من الطَّوَافين»: أفاد الشَّيخُ أنَّ علَّة الطَّواف تدلُّ على أنَّ الأصلَ فيها النَّجاسةُ، وإنَّما عُفي عنها للحاجة، فيكون سؤرُ جميع السِّباع نجسًا، إلّا فيما تتحقَّقُ فيه الضَّرورةُ، وهي الهرَّةُ)، قالَه في تعليق «إحياء السُّنن» م [ينظر: «إعلاء السُّنن» (١/ ٢٠٢ _ ٢٠٣)].

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: سؤر الهرَّة، ح: (٧٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في سؤر الهرَّة، ح: (٩٢)، والتِّرمذيُّ، عن إسحاقَ بن عبدالله بن أبي طلحة، ح: (٩٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وقد جوَّدَ مالكٌ هذا الحديثَ، عن إسحاقَ بن عبدالله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالكِ)، وهو في «المسند» (٢٢٥٨٠).

قَالَت: فَوَجَدتُهَا تُصَلِّي، فَأَشَارَتْ إِلَيَّ أَن ضَعِيهَا، فَجَاءَت هِرَّةٌ، فَأَكَلَت مِنهَا، فَلَمّا انصَرَفَتْ أَكَلَتْ مِن حَيثُ أَكَلَتِ الهِرَّةُ، فَقَالَت: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّهَا لَيسَت بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوّافِينَ عَلَيكُم»، وَقَد رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِفَصْلِهَا، رواهُ أبو داود، وقال النّيمويُّ: (إسنادُه حسنٌ)(١).

٦١١ - وَروى التِّرمذيُّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا وَلَغَت فِيهِ الهِرَّةُ؛ غُسِلَ مَرَّةٌ»، وصحَّحَه (٢٠).

٦١٢ ـ وروى الطَّحاويُّ وآخرونَ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَهُورُ الإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الهِرُّ أَنْ يُغسَلَ مَرَّةً أَو مَرَّتَينِ» وقال الدَّارقطنيُّ: (هذا صحيحٌ)(٣).

٦١٣ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: إِذَا وَلَغَ الهِرُّ فِي الإِنَاءِ؛ فَأَهرِقهُ وَاغسِلهُ مَرَّةٌ (١)، رواهُ الدَّارقطنيُّ موقوفًا، وإسنادُه صحيحٌ (٥).

⁽١) أبو داودَ، ك: الطُّهارة، ب: سؤر الهرَّة، ح: (٧٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٤٩).

⁽٢) التَّرمذيُّ عن أبي هريرة، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في سؤر الكلب، ح: (٩١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار»، ح: (٢٦٥٠)، وأخرجَه أبو داودَ موقوفًا، ك: الطَّهارة، ب: سؤر الكلب، ح: (٧٢). وانظر لرفع ما قيل فيه: «الجوهرَ النَّقيَّ» (٢/ ٢٤٦).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: سؤر الهرَّة، بعدح: (٥١)، وقال: (وهذا حديثُ متَّصلُ الإسنادِ، فيه خلافُ ما في الآثار الأوَّل، وقد فصَّلها هذا الحديثُ لصحَّة إسنادٍ)، والدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ولوغ الكلب في الإناء، ح: (١٨٦).

⁽٤) وقال الحلبيُّ [ص: ١٦٩]: (إن المتعلَّق بالسِّباع حكمانِ: حكمُ السُّور وحكمُ اللَّحم، فنبتَ في الهرَّة حكمُ اللَّحم، وقال الحرمةُ؛ لعدم المعارض، وحكمُ الضَّرورة وحكمُ السُّوْر شيئانِ: النَّجاسةُ كسباع البهائم، والكراهةُ كسباع الطَّير، فإذا انتفى إرادةُ النَّجاسة لعلَّة الطَّواف؛ قلْنا: تعيَّنَ إرادةُ الكراهة، وبه قال أبو حنيفةَ رحمَه اللهُ، وعن الشَّافعيِّ رحمَه اللهُ: أنَّه طاهرٌ. م

أقولُ: قال ابنُ العربيِّ: (ويؤثرُ كراهةُ سؤرها عن سعيد بن المسيَّب، ومحمَّد بن سيرين، والحسن البصريِّ، وعطاءٍ، ومجاهدٍ، ويحيى بن سعيد، ﷺ)، انظر: «اللُّباب في الجمع بين السُّنَّة والكتاب» (١/٥٧).

⁽٥) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: سؤر الهرَّة، ح: (٢٠٠)، وقال النّيمويُّ في «آثار السُّنن» برقم: (١٦): (إسنادُه صحيحٌ).

318 ـ وَعنْ جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﴿ فَالَ: نَهَى النَّبِيُ ﷺ (١) يَومَ خَيبَرَ عنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ، وَرَخَّصَ فِي الخَيلِ، رواهُ البخاريُّ (٢).

310 - وفي رواية له عن ابن عُمَر ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهلِيَّةِ يَومَ خَيبَرَ (٣). 317 - وعنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ﷺ قَالَ: لَا تَغتَسِلُوا (١) بِالمَاءِ المُشَمَّسِ؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ البَرَصَ،

- (٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المغازي، ب: غزوة خيبرَ، ح: (٤٢١٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، ب: في أكل لحوم الخيل، ح: (٢٠٢٢).
- (٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النَّبائح، ب: لحوم الحمر الإنسيَّة، ح: (٢١٥٥)، ومسلمٌ، ك: الصَّيد، تحريم أكل لحم الإنسيَّة، ح: (٥٠٠٨).
- (٤) قولُه: «لا تغتسلوا بالماء المشمّس»: قال في «ردِّ المحتار» (١/ ١٨٠): (أقولُ: وقدَّمْنا في مندوبات الوضوء عن «الإمداد»: أنَّ منها ألّا يكونَ بماء مشمّس، وبه صرَّح في «الحلية» مستدلًّا بما صحَّ عن عمرَ من النَّهي عنه؛ ولذا صرَّح في «الفتح» بكراهته، ومثلُه في «البحر» وقال في «معراج الدِّراية» وفي «الفنية»: وتكرَه الطَّهارةُ بالمشمّس؛ لقوله ﷺ لعائشة ﴿ عين سخَّنت الماء بالشَّمس: «لا تفعلي يا حميراءُ؛ فإنَّه يورثُ البرصَ»، وعن عمرَ مثلُه.

وفي روايةٍ: لا يُكرَهُ، وبه قال أحمدُ ومالكُ، والشّافعيُّ يكره إنْ قُصدَ تشميسُه، وفي «الغاية»: وكره بالمشمَّس في قطرٍ حارًّ في أوانٍ منطبعةٍ، واعتبارُ القصدضعيفٌ، وعدمُه غيرُ مؤثِّرٍ، اهما في «المعراج»، فقد علمتَ أنَّ المعتمَدَ الكراهةُ =

⁽۱) قولُه: «نهى النّبيُ ﷺ»: (تعارضت الأدلّةُ في إباحة لحمه وحرمته، وأيضًا اختلف الصّحابة في نجاسته وطهارته، فرُوي عن ابن عبّاسٍ طهارتُه، وروي عن ابن عمرَ كراهتُه، فأوجب الشّكَ في سؤره، والأصحُ في التّمسُّك على ما في «البحر» و«البناية» وغيرهما، هو التردُّد في الضّرورة؛ فإنَّ الحمار يربط في الدُّور والأفنية، ويشرب من الأواني، وللضّرورة أثرٌ في إسقاط النَّجاسة، كما في سؤر الهرَّة والفأرة، إلّا أنَّ الضّرورة في الحمار دون الضّرورة فيهما؛ لدخولهما مضايق البيت دونه، ولو لم تكنِ الضّرورة ثابتة أصلًا كما في الكلب والسّبع؛ لَوَجَبَ الحكمُ بالنَّجاسة بلا إشكالٍ، ولو كانتِ الضّرورةُ فيه كضرورة الفأر والهرَّة؛ لَوجَبَ الحكمُ بإسقاط النَّجاسة بلا إشكالٍ، فلمَّا ثبتت الضّرورةُ من وجهدون وجه، واستوى موجبُ النَّجاسة والطَّهارة؛ تَسَاقطا للتَّعارُض، ووجب المصير إلى الأصل، والأصلُ ها هنا شيئانِ: الطّهارةُ في جانب الماء، والنَّجاسةُ في جانب اللُّعاب، فبقي الأمرُ مشكلًا)، هذا حاصلُ ما في «السّعاية». م

رواهُ الدَّارقطنيُّ (١).

٦١٧ ـ وَعَنْ أَسلَمَ مَولَى عُمَرَ: أَنَّ عُمَر بنَ الخَطَّابِ اللهُ كَانَ يُسَخَّنُ لَهُ مَاءٌ فِي قُمقُمَةٍ وَيَغتَسِلُ بِهِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ، وقال: (إسنادُه صحيحٌ)(٢).

٦١٨ ـ وَعنْ أَسلَمَ: أَنَّ عَمَرَ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالحَمِيم، وَيَغتَسِلُ بِهِ، رواه سعيدُ بنُ منصورٍ (٣).

٦١٩ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ، قَالَ: لَا بَأْسَ أَن يُغتَسَلَ بِالحَمِيمِ وَيُتَوَضَّاً مِنهُ ، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق بسندِ صحيحِ (١٠).

أقول: ولحديث الباب إسنادٌ آخرُ رواه به ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الوضوء بالماء السّاخن، ح: (٢٥٥)، وهو صحيحٌ على شرط الشَّيخين كما قال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (١/ ٤٣٣).

- (٣) كما في «كنز العمّال» (٩/ ٥٧٤)، برقم: (٢٧٤٨١)، وأخرجَه عبدُ الرَّزّاق، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من ماء الحميم، ح: (٦٧٥)، وعلَّقَه البخاريُّ قبلَ الحديث: (١٩٣).
- (٤) عبد الرَّزَاق، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من ماء الحميم، ح: (٦٧٧)، وإسنادُه صحيحٌ، وفي الباب عن أبي سلمةَ عند ابن أبي شيبةَ (٢٦٢) وإسنادُه على شرط الشَّيخين كما في «البدر المنير» (١/ ٤٣٥)، و«التَّاخيص الحبير» (١/ ١٤٦).

⁼ عندنا؛ لصحَّة الأثر، وأنَّ عدمَها روايةٌ، والظَّاهرُ أنَّها تنزيهيَّةٌ عندنا أيضًا، بدليل عدِّه في المندوبات، فلا فرقَ حينشذِ بين مذهبنا ومذهب الشَّافعيِّ، فاغتنمُ هذا التَّحريرَ). م

⁽۱) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الماء المسخَّن، ح: (۸۸)، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (۱/ ١٤٠): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ فإنَّه من رواية إسماعيلَ عن الشّاميِّينَ، وتابعَه المغيرةُ بن عبد القدُّوس عن صفوانَ، فذكرَه ابنُ حِبّانَ في ثقاته، وهما عاضدانِ لرواية إبراهيمَ بن يحيى عن صدقةَ بن عبدالله عن أبي الزُّبير عن جابرِ عن عمرَ: أنَّه كان يكرهُ الاغتسالَ بالماء المشمَّس، وقال: إنَّه يورثُ البرصَ، وقد وثَّقَ إبراهيمَ هذا الشّافعيُّ وابنُ جريجٍ وابنُ عديًّ وغيرُهم، وتركتُ الحديثَ السَّائر؛ لضعفه، بل لوضعه).

⁽٢) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الماء المسخَّن، ح: (٨٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الطَّهارة، ب: التَّطهير بالماء المسخَّن، ح: (١١)، وقالا: (هذا إسنادٌ صحيحٌ)، وتعقَّبَهما ابنُ التُّركمانيُّ وضعَّفَ الحديثَ لعليِّ بنِ غرابٍ، وهشام بنِ سعدٍ، في «الجوهر النَّقيِّ» (١/٥).



وقـولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِرُ ﴾ [المدَّثَر: ٤]، وقولِـه تعـالى: ﴿فِن مَّاءِ مَهِينٍ ﴾ [السَّجدة: ٨]، وقولِـه تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَنْنَا وَمَتَنعًا إِلَى حِينٍ ﴾ [النَّحل: ٨٠].

٠٦٢٠ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَلَغَ الْكَلَبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم؛ فَلَيُهرِقُهُ وَلَيَغَسِلْهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ»، رواهُ ابنُ عديٍّ، وروى الدَّارقطنيُّ نحوَه مرفوعًا(١).

٦٢١ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ؛ فَأَهْرِقهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرّاتٍ»، رواهُ الدَّارِقطنيُّ موقوقًا، وفي «نصب الرَّاية» [١/ ١٣١]: قال الشَّيخُ تقيُّ الدِّين في «الإمام» [١/ ٢٥٨]: (وهذا سندٌ صحيحٌ)، وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٢).

(١) ابنُ عديٌّ في «الكامل»، ترجمة: الحسين بن عليِّ أبو عليِّ الكرابيسيُّ، (٣/ ٢٤٢)، والدَّارقطنيُّ، ولفظُه: في الكلب يلغُ في الإناء أنَّه يغسلُه ثلاثًا أو خمسًا أو سبعًا»، باب ولوغ الكلب في الإناء، ح: (١٩٣)، قال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» (١/ ٢٩٠) ما ملخَّصُه: (رجالُه ثقاتٌ، ولا يضرُّ تفرُّد الكرابيسيِّ برفع الحديث؛ لأنَّه زيادةٌ من الثَّقة، وهي مقبولةٌ).

(٢) الدَّار قطنيُّ، باب ولوغ الكلب في الإناء، ح: (١٩٦)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (١/ ١٩٤) وابنُ التُّركمانيُّ في «النَّخب» (١/ ١٩٤) وابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهرِ النَّقيِّ» (١/ ٢٤١): (سندُه صحيحٌ)، وأخرج الطَّحاويُّ نحوَه في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: سؤر الكلب، عقبَ ح: (٧٤)، وقال العينيُّ (١/ ١٨٣): (إسنادُه صحيحٌ)، وقال: (هذه الموقوفةُ تَأْيَدتْ بالمرفوعة [الَّتي سلفت قبلُ]، وبما روى عبدُ الرَّزَاق [الآتية]).

قولُه: «ولغَ»: قال في «اللِّسان»: (ولغ الكلبُ في الإناء يَلغ ولوغًا: شرب فيه بأطراف لسانه، وأكثرُ ما يكون الولوغُ في السِّباع). ٦٢٢ ـ وَعَنهُ عَلَيْهُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَلَغَ الكَلَبُ فِي الإِنَاءِ أَهْرَقَهُ وَغَسَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، رواهُ الدَّار قطنيُّ بسندٍ صحيح (١).

٦٢٣ ـ وَعنْ مَعمَرٍ قَالَ: سَأَلتُ الزُّهرِيَّ عنِ الكَلبِ يَلَغُ فِي الإِنَاءِ، قَالَ: يُغسَلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وواهُ عبدُ الرَّزَّاق (٢).

378 ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كُنتُ أَبِيتُ فِي المَسجِدِ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكُنتُ فَتَى شَابًا عَزَبًا، وَكَانَتِ الكِلَابُ تَبُولُ وَتُقبِلُ وَتُدبِرُ فِي المَسجِدِ، فَلَم يَكُونُوا يَرُشُّونَ شَيئًا مِن ذَلِكَ، رواهُ أبو داودَ⁽⁷⁾ وسكتَ عنه، وروى البخاريُّ نحوَه (٤٠).

٩٢٥ - وَعنْ مُحمَّدِ ابن الحَنفِيَّةِ قَالَ: ذكَاةُ الأَرض يُبسُهَا، رواهُ ابنُ أبي شيبةٌ (٥).

(١) الدَّارقطنيُّ، باب ولوغ الكلب في الإناء، ح: (١٩٧)، وقال الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (١/ ١٣١) نقلًا عن ابن دقيق العيد: (هذا سندٌ صحيحٌ).

(٢) عبد الرَّزَاق، ك: الطَّهارة، ب: الكلب يلغ في الإناء، ح: (٣٣٦)، ومن طريقه ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» (١٨/ ٢٦٩)، وللتَّفصيل والبسط يراجع: «التَّجريد» للقدوريِّ (١/ ٢٧١).

وليعلم: أنَّ الاستحبابَ غسلُ الإناء سبعًا، وإنْ كان الاكتفاءُ بالثَّلاث جائزًا عند الإمام أبي حنيفةَ رحمَه اللهُ، ينظر: «النُّباب» للمنبجيّ (١/ ١١٥).

- (٣) وقال أبو داود: (فيه دليلٌ على طهور الأرض إذا يبست). م
 أقولُ: يعني: بوَّب عليه بهذا.
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: طهور الأرض إذا يبست، ح: (٣٨٢)، والبخاريُّ، ك: الوضوء، ب: الماء الذي يغسَلُ به شعرُ الإنسان، ح: (١٧٤).
- (٥) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: من قال: إذا كانت جافَّة فهو زكاتُها، ح: (٦٣١)، ولفظُه: إذا جفَّت الأرضُ فقد زكَتْ، وقال صاحبُ "إعلاء السُّنن" برقم (٣٨٣): (رجالُه رجالُ الجماعةِ). قولُه: «ذكاة»؛ أي: طهارتُها.

٦٢٦ ـ وفي روايةٍ له عنْ أبي جعفرِ الباقرِ رحمَهُ اللهُ مثلُه (١).

٦٢٧ ـ وَعنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جُفُوفُ الأَرضِ طُهُورُهَا، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق، وروى ابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ورجالُه رجالُ الصَّحيح (٢).

٦٢٨ ـ وَعنْ أَسمَاءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ مَنْ الْحَيضَةِ عَلَىٰت: سَأَلَتِ امرَأَةٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَقَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ ، أَرَأَيتَ إِحدَانَا إِذَا أَصَابَ ثُوبَهَا الدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ كَيفَ تَصنَعُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ﴿إِذَا أَصَابَ ثُوبَ إِحدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الحَيضَةِ ؛ فَلتقرُصْهُ ، ثُمَّ لِتَنضَحْهُ ٣ بِمَاءٍ ، ثُمَّ لتُصلِّي فِيهِ » ، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

٦٢٩ ـ وروى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» عنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ قَالَ: إِنْ كَانَ بَعضُ أُمَّهَاتِ المُؤمِنِينَ لَتَقرُصُ الدَّمَ عنْ ثَوبِهَا بريقِهَا(٥).

⁽١) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يطأ الموضعَ القذر يطأ بعدَه ما هو أنظفُ، ح: (٦٣١).

⁽٢) عبدُ الرَّزَاق واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تزيين المساجد والممرِّ في المسجد، ح: (١٤٣٥)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: من قال: إذا كانت جافَّة فهو زكاتُها، ح: (٦٣٠)، وقال صاحب «إعلاء السُّنن» برقم (٣٨٤): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٣) قولُه: «ثم لتنضحُه بماءٍ»: قال الخطَّابيُّ [في معالم السُّنن: ١/١٣]: (إنَّ فيه دليلًا على تعيين الماء لإزالة النَّجاسة، وكذا استدلَّ به البيهقيُّ في سننه (١/٤٥)، وهو مذهبُ مالكِ والشّافعيُّ وأحمدَ وزقَر رحمَهم اللهُ إذ قالوا: إنَّ الطَّهارةَ من النَّجاسة لا تحصل إلّا بما يحصل به طهارةُ الحدث، وقال الإمامُ الأعظمُ وأبو يوسفَ رحمَهما اللهُ: يجوزُ التَّطهيرُ بكلِّ ماثعِ طاهر، وأنت خبيرٌ بأنَّه لا حجَّةَ لهم على الحنفيَّة في هذا الحديث؛ لأنَّ مؤدّاه طهارةُ النَّوب بالماء، ولا ينكره أحدٌ، والخلافُ في الطَّهارة بغير الماء، والحديث لا يتناوله نفيًا ولا إثباتًا، بل ساكتٌ عنه.

فليت شعري! كيف استدلَّ به الخطَّابيُّ والبيهةيُّ؟ وأيضًا فحكمُ النَّجاسة أخفُّ من الحدث؛ بدليل ما وردَعن عائشة وسعيد بن جبير وغيرهما، وبدليل صحَّة صلاة المحجَّر بالحجر، ولو بقي هناك أثرُ النَّجاسة، بخلاف الطَّهارة عن الحدث، لو بقي على البدن لمعة كالذرَّة لم يصبُها الماءُ لم تصحَّ طهارتُه إلاّ بغسلها، فافهم)، انتهى، هذا نبذةٌ ممّا ذكرَه في «أوجز المسالك» [ك: الطَّهارة، ب: جامع الحيضة، (١/ ٢٠١)، طبعة دار القلم] ومن شاء التَّفصيل فلينظر ثمَّه. م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: غسل دم الحيض، ح: (٣٠٧)، ومسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: نجاسة الدَّم، ح: (٦٧٥).

⁽٥) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يرى في ثوبه الدَّم فيغسله، ح: (٢٠٨١) ورجالُه ثقاتٌ.

٦٣٠ - وعنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ ١٠٠ : أَنَّهُ رَأَى فِي قَمِيصِهِ دَمَّا، فَبَزَقَ فِيهِ، ثُمَّ دَلَكَهُ ١٠٠.

٦٣١ - ورُوِيَ عنِ ابن عمرَ وميمونِ بنِ مهرانَ على مثلُه (٢٠).

٦٣٢ ـ وروى البخاريُّ في: (باب: هل تصلِّي المرأةُ في ثوبٍ حاضتْ فيه؟) عنْ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّهَا قَالَت: مَا كَانَ لِإِحدَانَا إِلَّا ثَوبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيءٌ مِن دَمٍ؛ قَالَت (٣) بِرِيقِهَا، فَمَصَعَتهُ (٤) بِظُفْرِهَا، ويُروى: فَقَصَعَتهُ (٥).

٦٣٣ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت لَهَا امرَأَةٌ: إِنِّي امرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيلِي، وَأَمشِي فِي المَكَانِ القَذِرِ (٢)، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ يُطَهِّرُهُ مَا بَعَدَهُ ﴾، رواهُ مالكٌ والشّافعيُّ وأحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والدّارميُّ وَقَالَا: الْمَوْأَةُ أُمُّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ إِنْ الْمَوْأَةُ أُمُّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ إِنْ الْمَوْأَةُ أُمُّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﴿ إِنْ الْمَوْلَةُ اللَّهُ اللهِ الْمَعْمَلِ اللهِ اللهُ ا

٦٣٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عِنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُم بِنَعِلِهِ الأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ

⁽١) ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يرى في ثوبه الدَّم فيغسله، ح: (٢٠٨٢).

⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يرى في ثوبه الدَّم فيغسله، ح: (٢٠٨٣/ ٢٠٨٤).

⁽٣) أي: فعلَت. م

⁽٤) قولُه: «فمصعته»: («المصعُ»: بمهمَلتين: الإذهاب، و «القصعُ»: بمهمَلتين: الدَّلكُ)، كذا في «شرح النُّقاية» (١/ ١٥٢). م

⁽٥) البخاريُّ، ك: الحيض، ب: باب: هل تصلِّي المرأةُ في ثوبٍ حاضت فيه؟ ح: (٣١٢)، ولمعرفة اختلاف الرَّواية ينظر: النُّسخة السُّلطانيَّة.

⁽٦) قولُه: «في المَكَانِ القَذِرِ»: هذا يقيَّدُ باليابس، وهذا التَّأويلُ على تقدير صحَّة الحديث متعيِّنٌ عند الكلِّ؛ لانعقاد الإجماع على أنَّ النَّوبَ إذا أصابتُه نجاسةٌ لا يطهر إلّا بالغسل، بخلاف الخفِّ فإنَّ فيه خلافًا؛ فإطلاقُ التَّطهير مجازيٌّ. كذا في «المرقاة».

⁽٧) مالكٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: باب ما لا يجب منه الوضوء، ح: (٥٥)، ومن طريقه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الأذى يصيب الذَّيل، ح: (٣٨٣)، والتِّرمذيُّ (١٤٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٥٦)، وينظر تعليق الشَّيخ أحمد شاكر على التِّرمذيِّ (١/ ٢٦٧) لرفع ما أعلَّ به.

طَهُورٌ»، رواهُ أبو داودَ بإسنادِ صحيحٍ، ولابن ماجه معناه، ورواهُ الحاكمُ في «المستدرك» وقال: (حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم)(١).

م٣٥ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُم إِلَى المَسجِدِ فَليَنظُرُ: فَإِنْ رَأَى فِي نَعلَيهِ قَذَرًا أَو أَذًى؛ فَليَمسَحْهُ وَليُصَلِّ فِيهِمَا»، رواهُ أَبو داودَ، وروى ابنُ حِبّانَ والحاكمُ نحوَه (٢).

٣٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الأَذَى بِخُفِّهِ أَو بِنَعلِهِ؛
 فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ»، رواهُ الطَّحاويُّ وابنُ خزيمة (٣).

٦٣٧ ـ وَعَنْ يَحَيَى بِنِ وَثَّابٍ قَالَ: سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَوَطِئَ عَلَى عَذِرَةٍ، قَالَ: إِن كَانَت رَطَبَةً غَسَلَ مَا أَصَابَهُ، وَإِن كَانَت يَابِسَةً لَم تَضُرَّهُ، رواهُ ابنُ أبي شيبة، ورجالُه رجالُ الصَّحيح(٤).

٦٣٨ ـ وَعنِ الأَسوَدِ وَهَمَّامٍ عنْ عَائِشَةَ ، قَالَت: كُنتُ أَفرُكُ المَنِيَّ مِن ثَوبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: حكم المنيِّ هل هو طاهرٌ أم نجسٌ؟ ح: (٢٨٩)، وصحَّحَه العينيُّ «نخب الأفكار» (١/ ٤٥٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٩٢)، وأخرجَ نحوَه أبو داودَ كما سلفَ قبل حديث، وقال النَّويُّ في «الخلاصة»: (رواه أبو داودَ بإسنادٍ صحيح)، كما في «نصب الرّاية» (١/ ٢٠٨).
- (٤) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يتوضَّأُ فيطأ على العذرة، ح: (٦١٣)، وعلَّقه البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: حكِّ المخاط بالحصى من المسجد، قبل ح: (٨٠٤)، وقال العينيُّ وابنُ حجرٍ: (وصلَه ابنُ أبي شيبةَ بسندِ صحيحٍ)، «عمدة القاري» (١/ ١٥١)، «فتح الباري» (١/ ٥١٠).

⁽۱) أبو داود، ك: الطَّهارة، ب: الأذى يصيب الذَّيل، ح: (٣٨٥)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٩٢)، وابنُ حِبّانَ (٣٠٤)، ولابن ماجه معناه، أبواب الطَّهارة، ب: الأرض يطهِّر بعضُها بعضًا، ح: (٣٣٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١٢٠٥).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الصَّلاة في النَّعل، ح: (٦٥٠)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٥٤).

رواهُ مسلمٌ وإمامُنا أبو حنيفة (١)، وبرواية علقمةَ والأسودِ وإمامِنا أبي حنيفةَ عنْ عائشةَ نحوُه ، وفيه: ثمَّ يصلِّي فيه.

قال الطَّحاويُّ: (وليس في هذا عندَنا دليلٌ على طهارة المنيِّ؛ فقد يجوزُ أنْ يكونَ كانتْ تفعلُ به هذا فيطهرَ بذلك الثَّوبُ، والمنيُّ في نفسه نجسٌ، كما قد رُوِيَ فيما أصابَ النَّعلَ من الأذى، فكانَ التُّرابُ يُجزئُ عنْ غسلِهِما، وليس في ذلك دليلٌ على طهارةِ الأذى في نفسِه، فكذلك ما رَوينا في المنيِّ، يحتمَلُ أنْ يكونَ كان حكمُه كذلك، يطهرُ الثَّوبُ بإزالتهم إيَّاه عنه بالفركِ، وهو في نفسِهِ نجسٌ، كما كان الأذى يطهرُ النَّعلُ بإزالتهم إيَّاه عنها، وهو في نفسِهِ نجسٌ، كما

٦٣٩ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كُنتُ أَفْرُكُ المَنِيَّ مِن ثَوبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغسِلُهُ إِذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغسِلُهُ إِذَا كَانَ رَطبًا، رواهُ الدَّارِقطنيُّ والبيهقيُّ والطَّحاويُّ وأبو عوانة في «صحيحه»، وقال النيمويُّ: (إسنادُه صحيحٌ)(٣).

٦٤٠ وعنْ عَمّارِ بنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: أَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى بِئرٍ أَدلُو مَاءً فِي رَكوَةٍ
 لِي، فَقَالَ: «يَا عَمّارُ، مَا تَصنَعُ؟» قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ بِأَبِي وَأُمِّي، أَغسِلُ ثَوبِي مِن نُخَامَةٍ أَصَابَتهُ، فَقَالَ:
 «يَا عَمّارُ إِنَّمَا يُغسَلُ الثَّوبُ مِن خَمسٍ: مِنَ الغَائِطِ وَالبَولِ وَالقَيءِ وَالدَّمِ وَالمَنِيِّ، يَا عَمّارُ، مَا نُخَامَتُكَ

⁽١) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: الحكم في المنيِّ، ح: (٦٦٨/٦٦٩)، وهو بزيادةِ: ثمَّ يصلِّي فيه، في «مسند أبي حنيفةَ» برواية الحصكفيِّ، ترتيب السِّنديِّ، ح: (٧٨).

⁽٢) «شرح المعاني»، ب: حكم المني، (١/ ٥١).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما ورد في طهارة المنيِّ وحكمه رطبًا ويابسًا، ح: (٩٤٤)، وقال الذَّهبيُّ في «تنقيح التَّحقيق» (١/ ٣٦): (سندُه قويُّ)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم المنيِّ هل هو طاهرٌ أم نجسٌ ؟ ح: (٧٧٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٤٤١): (هذا أيضًا طريقٌ صحيحٌ)، وصحَّحه أبو عوانة في «مستخرجه»، باب: بيان تطهير الثَّوب الذي يصلِّي فيه من المنيِّ والدَّم، والدَّليل على أنَّ المنيَّ طاهرٌ، برقم: (٧٧)، ولمزيد الفائدة راجع: «آثار السُّنن» برقم: (٣٦).



وَدُمُوعُ عَينَيكَ وَالمَاءُ الذي فِي رَكوَتِكَ إِلّا سَوَاءٌ»، رواهُ(١) الدَّارقطنيُّ (٢).

٦٤١ ـ وَعنْ سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلَتُ عَائِشَةَ ﴿ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوبَ؟ فَقَالَت: كُنتُ أَغْسِلُهُ مِن ثَوبِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٦٤٢ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بِنِ أَبِي سُفيَانَ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ حَبِيبَةَ ﷺ زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ: هَل كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ أَذًى (٤٠)، رواهُ النَّسائيُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ أَذًى (٤٠)، رواهُ النَّسائيُّ

⁽۱) قولُه: «رواهُ الدَّارقطنيُّ»: (من حديث ثابت بن حمّادٍ عن عليِّ بن زيدٍ عن سعيد بن المسيَّب عن عمَّارٍ؛ (الحديث)، عليُّ بن زيدٍ روى له مسلمُ مقرونًا به، وقال العجليُّ: لا بأسَ به، وفي موضع آخرَ قال: يكتبُ حديثُه، وروى له الحاكمُ في «المستدرك»، وقال التِّرمذيُّ: صَدوقٌ، وأمّا ثابتٌ؛ فلم يتَّهمْه أحدٌ بالوضع غيرُ البيهقيِّ، مع أنَّه ذكرَه في كتابه «المعرفة» ولم ينسبه إلى الوضع، وإنَّما حكى فيه قولَ الدَّارقطنيُّ وابنِ عديٍّ، وقال البزّارُ: وثابتُ بن حمّادٍ كان ثقةً ولا يُعرَفُ أنَّه روى غيرَ هذا الحديثِ، وله متابعٌ رواهُ الطَّبرانيُّ في «معجمه الكبير»، وفيه إبراهيمُ)، قالَه العلّامة العينيُ في «شرح الهداية» (١/ ٧١٨). مؤلِّف

وللمزيد عن الموضوع يراجع: «نصب الرّاية» (١/ ٢١٠)، و«الجوهر النَّقيُّ» (١/ ١٥٠)، و«فتح باب العناية» (١/ ١٥٤).

⁽۲) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: نجاسة البول والأمر بالتَّنزُّه منه، ح: (٥٨٪)، والبزّارُ (١٣٩٧)، وأبو يَعلى (١٦١١).

 ⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: غسل المنيِّ، ح: (٢٣٠)، ومسلمٌ نحوَه، ك: الطَّهارة، ب: الحكم في المنيِّ،
 ح: (٦٧٢).

⁽٤) وقال ابنُ الملكِ [في شرح تحفة الملوك: (١/ ٤٣٤)] والشَّيخُ عبدُ الحقِّ [في فتح الرَّحمن: (١/ ٩٠)]: (إنَّ هذه الأحاديثَ أُدِلَةٌ على نجاسة المنيِّ كما هو قولُ إمامِ المذهب أبي حنيفةَ رحمَه اللهُ)، (وكذا رطوبةُ فرج المرأةِ نجسةٌ، فإنها مخلوطةٌ بالمنيِّ النَّجس)، قالَه في «تعليق إحياء السُّنن». مؤلِّف

[[]وللجواب عن أدلَّة القائلين بخلاف ما قلْنا يراجع: «إعلاء السُّنن» (١/ ٣٨٤)].

أقول: ابنُ الملكِ هو محمَّد بن عبد اللَّطيف بن عبد العزيز، ابنُ فِرِشْتَا، المعروفُ بابن مَلَك الكرمانيُّ فقيه "حنفيٌ، كأبيه، له كتبٌ، منها: شرح الوقاية [يوجد عندي مخطوطتُه]، شرح مصابيح السُّنَّة للبغويِّ [طبعته دار النَّوادر]، المتُوَفِّى (٨٥٤ه)، انظر: «الأعلام».

وأبو داود، وإسنادُه صحيحٌ (١).

7٤٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: أُتِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى تُوبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتبَعَهُ إِيّاهُ، رواهُ البخاريُّ والنَّسائيُّ ومحمَّدٌ (٢)، وروى الطَّحاويُّ نحوَه، وقال: (إتباعُ الماءِ حكمُه حكمُ الغُسلِ، اللهُ ترى أنَّ رجلًا لو أصابَ ثوبَه عذِرَةٌ، فأَتبَعَها الماءَ حتَّى ذهبَ بها أنَّ ثوبَه قد طهرَ (٣).

٦٤٤ ـ وَعَنهَا ﴿ قَالَت: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِصَبِيِّ يَرضَعُ، فَبَالَ فِي حِجرِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيهِ، رواهُ مسلمٌ (٤).

٦٤٥ ـ وَعَنهَا ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يُؤتَى بِالصِّبيَانِ فَيَدعُو لَهُم، فَأْتِي بِصَبِيٍّ مَرَّةً، فَبَالَ عَلَيهِ، فَقَالَ: «صُبُّوا عَلَيهِ المَاءَ صَبًّا»، رواهُ الطَّحاويُّ وإسنادُه صحيحٌ (٥).

757 ـ وَعَنْ أَبِي لَيلَى: أَنَّهُ كَانَ عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَى بَطنِهِ الحَسَنُ أَوِ الحُسَينُ ﷺ قَالَ: فَقَالَ: «دَعُوا ابنِي، أَو لَا تُفزِعُوا فَبَالَ حَتَّى رَأَيتُ بَولَهُ عَلَى بَطنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَسَارِيعَ، قَالَ: فَوَثَبَنَا إِلَيهِ، قَالَ: فَقَالَ: «دَعُوا ابنِي، أَو لَا تُفزِعُوا ابنِي»، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيهِ، رواهُ أحمدُ وروى الطَّحاويُّ نحوَه (١٠).

⁽١) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: باب المنيِّ يصيبُ النَّوب، ح: (٢٩٥)، وأبو داود، ك: الطَّهارة، ب: الصَّلاة في النَّوب الذي يصيب أهلَه فيه، ح: (٣٦٦)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٣٣١)، وابنُ خزيمةَ (٧٧٦).

وفي «حاشية السِّنديِّ على سنن النَّسائع» (١/ ١٥٥): (أذَّى؛ أي: أثرُ المنيِّ).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: بول الصِّبيان، ح: (٢٢٢)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الغلام، ح: (٢٠٠).

⁽٣) «شرح معاني الآثار» ب: حكم بول الغلام، (١/ ٩٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الطِّفل الرَّضيع وكيفيَّة غسله، ح: (٦٦٣).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الغلام، ح: (٥٩٨)، وصحَّحَ العينيُّ طريقه في «نخب الأفكار» (٢/ ٢٦٧)، وهو في «المسند» (٢٤١٩٧)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ.

⁽٦) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٩٠٥٧)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» نحوَه ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الغلام، ح:=

7٤٧ ـ وَعنْ سِمَاكِ بِنِ حَربٍ قَالَت: إِنَّ أُمَّ الفَضلِ ﴿ قَالَت: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيتُ أَنَّ عُضوًا مِن أَعضَائِكَ فِي بَيتِي، قَالَ: «تَلِدُ فَاطِمَةُ غُلَامًا وَتُرضِعِينَهُ بِلَبَنِ قُثَمَ» فَوَلَدَت حُسَينًا، فَأَخَذَتْهُ، فَبَينَا هُو يُقَبِّلُهُ إِعضَائِكَ فِي بَيتِي، قَالَ: «تَلِدُ فَاطِمَةُ غُلَامًا وَتُرضِعِينَهُ بِلَبَنِ قُثَمَ» فَوَلَدَت حُسَينًا، فَأَخَذَتْهُ، فَبَينَا هُو يُقَبِّلُهُ إِذ بَالَ عَلَيهِ فَقَرَصتهُ فَبَكَى، فقال: «آذَيتنِي فِي ابنِي»، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فحَدَرَهُ حَدرًا، رواهُ أحمدُ وروى الطَّحاويُّ نحوَه (۱).

٦٤٨ ـ وَعنِ الحَسَنِ عنْ أُمِّهِ أَنَّهَا أَبِصَرَتْ أُمَّ سَلَمَةَ اللهِ تَصُبُّ المَاءَ عَلَى بَولِ الغُلَامِ مَا لَم يَطعَمْ،
 فَإِذَا طَعِمَ غَسَلَتْهُ، وَكَانَت تَغسِلُ بَولَ الجَارِيَةِ، رواهُ أبو داود (٢٠).

٦٤٩ ـ وَعنْ عَبِدِاللهِ بنِ عُكَيم ، هُ اللهُ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَن لَا تَنتَفِعُوا مِنَ المَيتَةِ بِإِهَـابٍ (٣٠

^{= (}٢٠٢)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٢٧٠): (إسنادُه صحيحٌ على شرط الشَّيخين)، وانظر للفائدة: «النُّكت الطَّريفة».

قال السِّنديُّ في حاشية «المسند»: (قولُه: «أساريعَ»؛ أي: طرائتَى، جمعُ أسروعٍ، و«لا تفزعوا»: من التَّفزيع أو الإفزاع).

⁽١) ذكرَه ابنُ حجرٍ في «الإصابة» ط: دار الكتب العلميَّة (٨/ ٥٥٠)، وقال: (أخرجَه ابنُ سعدِ [ط: دار صادر (٨/ ٢٧٩)] بسندِ جيِّد).

وقد أخرجَ نحوَه أحمدُ (٢٦٨٧٥)، وابنُ ماجه، باب تعبير الرُّويا، ح: (٣٩٢٣)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ وهو صحيحٌ إنْ سلمَ من الانقطاع)، قال المزِّيُّ في «التَّهذيب» و «الأطراف»: (روى قابوسٌ عن أبيه عن أمَّ الفضل)، وأخرجَ الطَّحاويُّ منه ما يدلُّ على الباب في «شرح المعاني» ك: الطَّهارة، ب: حكم بول الغلام، ح: (٥٠٥)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٢٧٢): (إسنادُ هذا حسنٌ جيِّدٌ).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: بول الصَّبيِّ يصيب النُّوب، ح: (٣٧٩)، وسندُه صحيحٌ، راجع: «التَّلخيص الحبير»، باب: إزالة النَّجاسة، (١/ ١٨٧).

⁽٣) وقال البيهقيُّ [السُّنن الكبرى: (١/ ٢٢)]: (فيه دليلٌ على نهي الانتفاع بجلود الميتة قبل الدِّباغ)، كذا قالَ ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» (١٢٧٩)، وفي «سنن أبي داودَ» (١٢٨): (قال النَّضرُ بن شميلٍ: يسمَّى إهابًا ما لم يدبغْ، فإذا دُبِغَ لَا يُقال له: إهابٌ، وإنَّما يُقالَ لَهُ: شنُّ وقِربةُ). م

وَلَا عَصَبِ(١)»، رواهُ التّرمذيُّ وأبو داودَ والنّسائيُّ وابنُ ماجه والطّحاويُّ (٢).

• ٦٥ ـ وَعَنْ سَودَةَ ﷺ زَوجِ النَّبِيِّ عَالَت: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا، ثُمَّ مَازِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنَّا، رواهُ البخاريُّ، وروى إمامُنا أبو حنيفةَ والطَّحاويُّ نحوَه (٣).

١٥١ - وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَد طَهُرَ»، رواهُ مسلمٌ ومحمَّدٌ، وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٤).

٢٥٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ هِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ أَن يُستَمتَعَ بِجُلُودِ المَيتَةِ إِذَا دُبِغَتْ، رواهُ مالكٌ وأبو داودَ ومحمَّدٌ (٥).

حوث سَلَمَة بنِ المُحبَّقِ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي غَزوَةِ تَبُوكَ أَتَى عَلَى بَيتٍ، فَإِذَا قِربَةٌ مُعَلَّقَةٌ، فَسَأَلَ المَاءَ، فَقَالُوا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا مَيتَةٌ، فَقَالَ: «دِبَاغُهَا طُهُورُهَا»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والطَّحاويُّ، وفي «التَّلخيص» [١/ ٤٠٤]: (إسنادُه صحيحٌ)(١).

- (٤) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: طهارة جلود الميتة بالدِّباغ، ح: (٨١٢).
- (٥) مالكٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّيد، ب: ما جاء في جلود الميتة، ح: (١٠٦٤)، ومن طريقه أبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: في أهب الميتة، ح: (٤١٢٤)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٥٩).
- (٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في أهب الميتة، ح: (٤١٢٥)، والنَّسائيُّ، ك: الفرع والعتيرة، ب: جلود الميتة،=

⁽۱) قولُه: «ولا عصبِ»: قال في «ردِّ المحتار»: (وعصبُها؛ أي: الميتةِ، طاهرٌ على المشهور؛ أي: من طهارة العصبِ كما جزمَ به في «الوقاية» و«الدُّرر» وغيرهما، بل ذكر في «البدائع» وتبعَه في «الفتح»: أنَّه لا خلافَ فيه، لكن تعقبَّه في «البحر» بأنَّه في «غاية البيان»، ذكرَ فيه روايتين إحداهُما: أنَّه طاهرٌ؛ لأنَّه عظمٌ، والأُخرى: أنَّه نجسٌ؛ لأنَّ فيه حيًّا، والحسُّ يقعُ به، وصحَّح في «السَّراج» الثانية). م

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ح: (١٧٢٩)، وقال: (حسنٌ)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: من روى ألَّا ينتفعَ بإهاب الميتة، ح: (٤١٢٨)، وانظر: «السِّعاية» (١/ ٢٠٦).

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الأيمان والنُّذور، ب: إنْ حلف ألا يشربَ نبيذًا، ح: (٦٦٨٦).
 قولُه: «مسكَها»: جلدَها، «شنَّا»: قربة بالية.

٦٥٤ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ، وَاللّهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ؛ فَقَد طَهُرَ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة والتّرمذيُّ والطَّحاويُّ وابنُ ماجه (١٠).

١٥٥ ـ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: كُنّا نُصِيبُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي مَغَانِمِنَا مِنَ المُشرِكِينَ الْأُسقِيَةَ، فَنَقَتَسِمُهَا وَكُلُّهَا مَيَتَةً، فَنَنتَفِعُ بِذَلِكَ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

707 _ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: تُصُدِّقَ عَلَى مَولَاةٍ لِمَيمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذتُم إِهَابَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانتَفَعْتُم بِهِ؟» فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيتَةٌ، فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَصُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكُلُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه، وروى الطَّحاويُّ ومحمَّدٌ نحوَه (٣).

70٧ ـ وَعَنهُ هِ قَالَ: مَاتَتْ شَاةٌ لِسَودَة بِنتِ زَمعَة، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَاتَتْ فُلاَنَهُ؛ تَعنِي الشّاة، قَالَ: «فَلَولا أَخَذتُم مَسكَهَا؟»، فَقَالَتْ: نَأْخُذُ مَسكَ شَاةٍ قَد مَاتَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّمَا قَالَ الشّاة، قَالَ: «فَلَولا أَخَذتُم مَسكَهَا؟»، فَقَالَتْ: نَأْخُذُ مَسكَ شَاةٍ قَد مَاتَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّمَا قَالَ اللهُ: ﴿ قُل لا آجُدُفِ مَآ أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، فَإِنَّهُ لا بَأْسَ بِأَنْ تَدبُغُوهُ فَتَنتَفِعُوا بِهِ»، قَالَتْ: فَأَرسَلتُ إِلَيهَا، فَسَلَخَتْ مَسكَهَا فَدَبَعَتهُ، فَاتَّخَذَتُ مِنهُ قِربَةً، حَتَّى تَخَرَّقَتْ، رواهُ الطَّحاويُّ وأحمدُ بإسنادٍ صحيح (٤٠).

⁼ ح: (٤٢٤٣)، وصحَّحَه أبنُ حِبَّانَ (٢٢٥٤).

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ح: (١٧٢٨)، ونحوه عند مسلم، ك: الحيض، ب: طهارة جلود الميتة بالدِّباغ، ح: (٨١٢).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: دباغ الميتة، هل يطهِّرها أم لا؟ ح: (٢٧١٥)، وقال العينيُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: دباغ الميته، هل يطهِّرها أم لا؟ ح: (١٩٦٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» في «نخب الأفكار» (٧/ ١٩٦): (إسنادُه صحيحٌ)، وهو في «المسند» (١٨٥١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١٨/١): (رجالُه موثَّقون).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: طهارة جلود الميتة بالدِّباغ، ح: (٨٠٦)، والبخاريُّ، ك: الزَّكاة، ب: الصَّدقة على موالي أزواج النَّبِي ﷺ، ح: (١٤٩٢).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: دباغ الميتة، هل يطهِّرها أم لا؟ ح: (٢٧١٣)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٧/ ١٩١): (إسنادُه صحيحٌ)، وهو في «المسند» (٢٦٦٦)، وأخرجه البخاريُّ مختصرًا (٦٦٨٦).



١٩٥٨ وعنْ مَيمُونَة ﴿ قَالَت: مَرَّ عَلَى النَّبِي ﷺ رِجَالٌ مِن قُرَيشٍ يَجُرُّونَ شَاةً لَهُم مِثلَ الحِمَارِ، فَقَالَ لَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لُو أَخذتُم إِهَابَهَا» قَالُوا: إِنَّهَا مَيتَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُطَهِّرُهَا المَاءُ وَالْقَرَظُ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والطَّحاويُّ(١).

٢٥٩ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «استَمتِعُوا بِجُلُودِ المَيتَةِ إِذَا هِي دُبِغَت، تُرَابًا
 كَانَ أَو رَمَادًا أَو مِلحًا، أَو مَا كَانَ بَعدُ (٢) أَنْ يَزِيدَ صَلاحُهُ»، رواهُ الدَّارقطنيُ (٣).

٦٦٠ ـ وَعنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: كُلُّ شَيءٍ مَنعَ الجِلدَ مِنَ الفَسَادَ؛ فَهُوَ دِبَاغٌ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٤).

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللَّباس، ب: في أهب المدينة، ح: (٢١٦٦)، والنَّسائيُّ، ك: الفرع، ب: ما يدبَغُ به جلودُ الميتة، ح: (٢٥٣٤)، وهو في «المسند» (٢٦٨٣٣)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٧٧): (رواهُ أبو داودَ، والنَّسائيُّ بإسنادَين حسنين).

وفي «معالم السُّنن» (٤/ ٢٠١): («القرظُ»: شجرٌ تدبَغُ به الأهبُ).

- (٢) قولُه: «أو ما كان بعد»: وقال في «ردِّ المحتار» (١/ ٣٠٣): (ولو بشمسٍ؛ أي: ونحوِه من الدَّباغ الحكميِّ، وأشارَ به إلى خلاف الإمام الشّافعيِّ، وإلى أنَّه لا فرقَ بين نوعي الدِّباغة في سائر الأحكام، قال في «البحر»: إلّا في حكمٍ واحدٍ، وهو أنَّه لو أصابه الماءُ بعد الدَّباغ الحقيقيِّ لا يعودُ نجسًا باتُفاق الرِّوايات، وبعد الحكميِّ فيه روايتانِ، اه، والأصحُّ عدمُ العود «قهستاني» عن «المضمرات»، وقُيِّد الخلافُ في «مختارات النَّوازل» بما إذا دبغَ بالحكميِّ قبل الغسل بالماء قال: فلو بعدَه لا تعودُ نجاسته اتَّفاقًا). م
- (٣) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الدَّباغ، ح: (١٢٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب الأواني، ب: وقوع الدِّباغ بالقرظ، ح: (٦٦)، قال الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (١/ ١١٨): (ومعروفُ بنُ حسَّانَ، قال أبو حاتم: مجهولٌ، وقال ابنُ عديِّ: منكرُ الحديثِ)، قال العينيُّ في «البناية» (١/ ٢١): (قلت: الذي وردَ في الصَّحيح من قوله ﷺ: «هلا أخذتم إهابَها فدبغتموه فانتفعتمْ به» قالوا: إنَّها ميتةٌ، قال: «إنَّما حرمَ أكلُها»).

وقولُه: «فدبغتموه»: أعمُّ من أنْ يكونَ الدِّباغُ حقيقيًّا أو حكميًّا، فبعموم هذا يُخَصُّ حديثُ عائشةَ المذكورُ، وأقولُ: وقد تقوَّى بما بعدَه.

قولُه: «بعد أنْ يظهر صلاحُه»؛ يعني: (إذا جفَّ وخرج منه النَّتنُ والفسادُ)، «المرقاة» (٢/ ٢٥٥).

(٤) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، باب: لباس جلود التَّعالب، ح: (٨٥٣)، وإسنادُه جيِّدٌ، وأبو يوسفَ نحوَه، باب: في=

٦٦١ ـ وَعنْ عُبَيدِاللهِ بنِ عَبدِاللهِ عنِ ابنِ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ المَيتَةِ لَحَمَهَا، وَأَمّا الجِلدُ وَالشَّعرُ وَالصُّوفُ؛ فَلا بَأْسَ بِهِ، رواهُ الدَّارقطنيُ (١).

٦٦٢ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقول: ﴿ قُل لَا آَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَىَ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ﴾ [الانعام: ١٤٥] أَلَا كُلُّ شَيءٍ مِنَ المَيتَةِ حَلَالٌ إِلّا مَا أُكِلَ مِنهَا، فَأَمَّا الجِلدُ وَالقَرنُ وَالشَّعرُ وَالصُّوفُ وَالسِّنُ وَالعَّنْ وَالعَرْنُ وَالشَّعرُ وَالصَّوفُ وَالسِّنُ وَالعَظمُ وَكُلُّ هَذَا حَلَالٌ وَلَا يُذَكِّى»، رواهُ الدَّارِقطنيُ (١٠).

٦٦٣ ـ وَعنْ أَنسٍ ﴿ مُنْ النَّبِيِّ يَكُلِيدٌ كَانَ يَتَمَشَّطُ بِمُشطٍ مِن عَاجٍ، رواهُ البيهقيُّ (٣).

٦٦٤ - وَعَنهُ هُ فَالَ: لَمّا رَمَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الجَمرَةَ نَحَرَ نُسُكَهُ، ثُمَّ نَاوَلَ الحَالِقَ شِقَهُ الأَيمَنَ فَحَلَقَهُ، فَقَالَ: «اقسِمُهُ بَينَ النّاسِ»،

أقولُ: (محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمودٍ، أكملُ الدِّين أبو عبدالله ابن الشَّيخ شمس الدِّين ابن الشَّيخ جمال الدِّين الروميُّ البابريُّ، علّامةٌ بفقه الحنفيَّة، عارفٌ بالأدب، نسْبتُه إلى بابري (قريةٌ من أعمال دجيلِ ببغدادَ) أو (بابرت)=

⁼ لبس الحرير والذَّهب، ح: (١٠٣١)، وأخرجَه بلفظٍ آخرَ عبدُ الرَّزَاق، ك: الطَّهارة، ب: جلود الميتة إذا دبغت، ح: (١٩٤)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: اللَّباس، ب: في الفراء من جلود الميتة إذا دبغت، ح: (٢٥٢٨٠).

⁽۱) الدَّارِقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الدَّباغ، ح: (۱۱۸)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب الأواني، باب: المنع من الانتفاع بشعر الميتة، ح: (۸۲)، وقال الدَّارِقطنيُّ: (عبد الجبّار ضعيفٌّ)، قال الحافظُ في «إتحاف المهرة» (۷/ ۳۲۹): (ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثُقات» [برقم: (۹۳٤٦)])، وقال ابنُ الهمامِ في «فتح القدير» (۱/ ۹۷): ([إذن] لا ينزلُ الحديثُ عن الحسن).

⁽٢) الدَّارقطنيّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الدَّباغ، ح: (١٢٠)، وقال: (أبو بكرِ الهذليُّ متروكٌ)، قال العينيُّ في «البناية» (١/ ٤٢٦): (ذكر في «الإمام» أنَّ غيرَ الهذليِّ أيضًا رواهُ)، ولشواهده ينظر: «الحاوي للفتاوي» (١/ ٢٠).

⁽٣) البيهةي، جماع أبواب الأواني، ب: المنع من الادّهان في عظام الفيلة، ح: (٩٨)، وقال: (رواية بقيّة عن شيوخه المجهولين ضعيفة).

⁽٤) وقال صاحبُ «العناية» وعليٌّ القاري: (فيه دليلٌ على طهارة شعر الآدميِّ)، م [ينظر: «مرقاة المفاتيح» (٥/ ١٨٣١)، «العناية» (٦/ ٤٢٦)].

رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٦٦٥ ـ وَعنِ المِقدَامِ بنِ مَعدِي كَرِبَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عنْ لُبسِ جُلُودِ السِّبَاعِ (٢) وَالنَّساعِ وَالنَّساعِ وَالنَّساعِ وَالنَّساعِ وَالنَّساعِ وَالنَّساعِيُّ عَلَيهَا، رواهُ أبو داودَ والنَّساعِيُّ (٣).

٦٦٦ ـ وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بِنِ أُسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ النَّبِيِّ عَلَيْةِ: نَهَى عَنْ جُلُودِ السِّبَاعِ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، وزادَ التِّرمذيُّ والدَّارميُّ: أَنْ تُفتَرَشَ (٤).

= التّابعة لأرزن الرُّوم (أرضروم) بتركيّا، رحل إلى حلبَ ثمَّ إلى القاهرة، وعرض عليه القضاءُ مرارًا فامتنع، وتُوفِّقي بمصرَ في (٧٨٦هـ)، له كتبٌ: منها: «شرحُ وصيَّة الإمام أبي حنيفةً»، «شرح المنار»، «العناية شرح الهداية»)، نقلًا عن: «الأعلام» للزِّركليِّ.

(١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الحجِّ، ب: ما جاء بأيِّ الرَّأس يبدأ في الحلق، ح: (٩١٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: بيان أنَّ السُّنَّة يومَ النَّحر أنْ يرمي، ثمَّ ينحرَ، ثم يحلق، ح: (٣١٥٥).

(٢) قولُه: «نهى رسولُ اللهِ عَلَيْ عن لبوسِ جلودِ السِّباعِ»: (هذا النَّهيُ نهيُ تحريم عند الشّافعيّ؛ لأنَّ استعمالَها إمّا قبلَ اللَّباغ فلا يجوزُ، لأنّها نجسةٌ، وأمّا بعدَه، فإنْ كان عليه الشّعر فهي أيضًا نجسةٌ؛ لأنَّ الشّعرَ لا يطهرُ بالدِّباغ عنده، لأنَّ الدِّباغ لا يغيَّرُ الشَّعر عن حاله، أو النَّهيُ نهيُ تنزيهِ، هذا عند أبي حنيفة رحمَه اللهُ؛ لأنَّ الشعرَ طاهرٌ عنده، فإنَّ لبسَ جلودِ السِّباع والرُّكوب عليها من دأب الجبابرة والأعاجم وعمل المترفين، فلا يليق بأهل الصَّلاح ويكرَهُ)، أخذته من «المرقاة» (٢/ ٢٨٤)، ولعدم نجاستها قال في «العالمكيريَّة» عن أبي حنيفة رحمَه اللهُ: (لا بأسَ بلبس قلنسوةِ الثَّعالِب)، كذا في «المبسوط» وعن أبي حنيفة رحمَه اللهُ أنَّه قال: (لا بأسَ بالفرو من السِّباع كلِّها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكّاة، وقال: ذكاتُها دباغُها)، كذا في «الملتقط». مؤلِّف

- (٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في جلود النُّمور والسِّباع، ح: (١٣١٤)، والنَّسائيُّ نحوَه، ك: الفرع، ب: النَّهي عن الانتفاع بجلود السِّباع، ح: (٤٢٥٥)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٥٧).
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: اللِّباس، ب: في جلود النُّمور والسِّباع، ح: (٢٠٧٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب اللِّباس، ب: ما جاء في النَّهي عن جلود السِّباع، ح: (١٧٧٠)، وهو في «المسند» (٢٠٧٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١٧٧٠).

٦٦٧ ـ وَعنْ أَبِي المَلِيحِ أَنَّهُ كَرِهَ جُلُودَ السِّبَاعِ(١)، رواهُ التّرمذيُّ(٢).

٦٦٨ ـ وَعنْ جَابِرِ عَهُ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِجُلُودِ السِّبَاعِ بَأْسًا إِذَا دُبِغَت (٣).

٦٦٩ ـ وَعَنْ [هِشَام بْنِ عُرُوةَ أَنَّ] عُروةَ بن الزُّبيرِ ، اللَّهُ عُن لَهُ سُرُجُ نُمُورٍ (١٠).

٦٧٠ ـ وَعَنْ يَحيَى بنِ عَتِيقٍ قَالَ: رَأَيتُ الحَسَنَ البَصرِيَّ عَلَى سَرجٍ مُنَمَّرٍ، وَرَأَيتُ مُحَمَّدَ بنَ سِيرِينَ عَلَى سَرجٍ مُنَمَّرٍ، روى الأحاديثَ الثَّلاثةَ الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار»(٥).

٦٧١ _ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هِ اللهُ قَالَ: كُنّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا نَتَوَضَّا مُنَ المَوطِئِ (١٠)، رواهُ التِّرمذيُّ (٧).

⁽١) قولُه: «كرهَ جلودَ السِّباع»: قال المظهرُ: (ذلك قبل الدِّباغ؛ لنجاستها، أمّا بعدَه فلا كراهة)، وفي فتاوى قاضي خان: (إنَّ بيعَ جلود الميتات باطلٌ إذا لم تكنْ مذبوحةً أو مدبوغةً)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٤٦٩). م

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب اللّباس، ب: ما جاء في النّهي عن جلود السّباع، ح: (١٧٧٠).

⁽٣) أخرجَه عبدُ الرَّزَاق ك: الطَّهارة، ب: جلود السِّباع، ح: (٢٣٢)، ولفظُه: عن جابر بن عبدالله يقول: لا بأسَ بجلود السِّباع إذا دبغَتْ، ويقولُ: قد رخَّص النَّبيُّ عَلَيْهُ في جلود الميتة.

⁽٤) وهو عند عبد الرَّزَّاق بإسنادٍ قويٌّ برقم: (٢٣٤).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨)، ورجالُه ثقاتٌ رجالُ الشَّيخينِ، وأثرُ ابنِ سيرينَ أخرجَه عبدُ الرَّزَاق (٢٣٣) بلفظ: عن ابن عونٍ قال: كان ابنُ سيرين يركب بسرج عليه جلدُ نمرٍ قال: وكان عمرُ بن عبد العزيز يركبُ عليه، وأخرجَ برقم: (٢٣٥) أثر عمرَ ولفظُه: عن سراجٍ، سأل الحسنَ عنها، فقال: (لا بأسَ بها، ركب بها في ذمن عمرَ در الخطّاب).

⁽٦) وقال عليٌّ القاري: (فيه دليلٌ على أنَّ طينَ الشّارعِ معفُوٌّ؛ لِعموم البلوى)، م [مرقاة المفاتيح: (٢٧١)].

⁽٧) التَّرمذيُّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الوضوء من المَوْطِئ، ح: (١٤٣)، وأسندَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يطأُ الأذى برجله، ح: (٢٠٤)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٣٧)، والحاكمُ (٢١٠)، ووافقه اللَّهبيُّ. وفي «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٧١): («من الموطِئ»؛ أي: من أجل موضع الوطء والمشي، قيل: هذا محمولٌ على ما إذا كان يابسًا، وأمّا إذا كان رطبًا فيجب الغسلُ، وقيل: محمولٌ على الذي غلبتْ فيه الطَّهارةُ على النَّجاسة؛ عملًا=

٦٧٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»، رواهُ الحاكمُ وقال: (صحيحٌ على شرطهما)، وروى البزّارُ نحوَه، ورواهُ الدَّارقطنيُّ وقال: (صحيحٌ)(١).

٦٧٣ ـ وفي روايةٍ للحاكم: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِن دَفنِ صَحَابِيِّ ابتُلِيَ بِعَذَابِ القَبرِ، جَاءَ إِلَى امرَأَتِهِ فَسَأَلَهَا عَنْ أَعمَالِهِ، فَقَالَت: كَانَ يَرعَى (٢) الغَنَمَ وَلَا يَتَنَزَّهُ مِن بَولِهِ، فَحِينَثِذٍ قَال ﷺ: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»، قال الحاكمُ: (هذا صحيحٌ واتَّفقَ المحدِّثون على صحَّتِه)(٣).

3٧٤ ـ وَعنِ الحَسَنِ: أَنَّهُ كَرِهَ أَبوَالَ الإبِلِ وَالبَقَرِ وَالغَنَم، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

⁼ بأصل الطَّهارة، وإشارة إلى ترك الوسوسة، ومن ثُمَّ جاء أنَّ الصَّحابة كانوا يتوضَّؤون ويمشون حفاةً، ثمَّ يصلُّون ولا يغسلون أرجلَهم).

⁽۱) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: نجاسة البول والأمر بالتنزُّه منه، ح: (٤٦٤ ـ ٤٦٥)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: التَّشديد في البول، ح: (٣٤٨)، وصحَّحه الحاكمُ (٦٥٣) ووافقَه الذَّهبيُّ، وهو في «المسند» (٣٣١)، وقد حسَّنه النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ١٧٤)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٣/٣٢): (هذا الحديثُ صحيحٌ، وله طرقٌ كثيراتٌ بألفاظٍ مختلفاتٍ، وفي المعنى مُتَّفَقاتٌ).

⁽٢) «كَانَ يَرعَى»: (فيه دلالةٌ على نسخ حكم حديث العرنيّين، والَّذي يدلُّ على كون حديث العرنيّين منسوخًا بهذا الحديث: أن المثلة الّي تضمَّنها حديثُ العرنيّين منسوخةٌ بالاتّفاق؛ لأنّها كانت في ابتداء الإسلام)، قالَه في «نور الأنوار». م

⁽٣) لم أجده بهذا السّياق في «المستدرك»، أخرجَه ابنُ سعدٍ في «الطّبقات» (٣/ ٤٣٠) عن سعيدِ المقبريِّ، ولفظُه: لمنا دفنَ رسولُ الله ﷺ سعدًا قال: «لو نجا أحدٌ من ضغطة القبر؛ لنجا سعدٌ، ولقد ضُمَّ ضمَّة اختلفتْ منها أضلاعُه من أثر البول»، والبيهقيُّ في «إثبات عذاب القبر» برقم: (١١٤)، ولفظُه: عن أميَّة بن عبدالله، أنَّه سألَ بعضَ أهل سعدٍ: ما بلغكم من قول رسول الله ﷺ في هذا؟ فقالوا: ذُكرَ لنا أنَّ رسولَ الله ﷺ سئل عن ذلك فقال: «كان يقصِّر في بعض الطُّهور من البول».

والمرفوعُ منه فكما قال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٣٢٣/٢) وغيره: (هذا الحديثُ صحيحٌ، وله طرقٌ كثيراتٌ بألفاظٍ مختلفاتٍ، وفي المعنى مُتَّفَقاتٌ).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم بول ما يؤكل لحمه، ح: (٦٦٠)، وأخرجَ نحوَه ابنُ أبي=

٦٧٥ ـ وَفِي روايةٍ له عنْ أَبِي الأَحوَصِ قَالَ: قَالَ عَبدُاللهِ ﷺ: مَا كَانَ اللهُ لِيَجعَلَ فِي رِجسٍ أَو فِيمَا حَرَّمَ شِفَاءً(١).



⁼ شيبة، ك: الطَّهارة، ب: في بول البعير والشَّاة يصيبُ النُّوبَ، ح: (١٢٤٤)، وعبدُ الرِّزَّاق (١٧١٣٩).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: حكم بول ما يؤكل لحمه، ح: (٦٥١)، وقال العينيُّ في «نخب الطَّمرانيُّ في «الكبير» بأتمَّ منه (٩/ ١٨٩) (١٨٩٠).



قالَ اللهُ ﷺ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوٓ أَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُهُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (بالجرِّ) ﴿ إِلَى ٱلْكَمْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦].

٦٧٦ ـ وَعنِ المُغِيرَةِ ﷺ قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنسِيتَ؟
 قَالَ: «بَل أَنتَ نَسِيتَ، بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ(١).

٧٧٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: مَا زَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمسَحُ مُنذُ أُنزِلَت عَلَيهِ سُورَةُ المَائِدَةِ حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ ﷺ، رواهُ الدَّارِقطنيُ (٢).

٦٧٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ لَهُ: «وَضِّئنِي»، قَالَ: فَأَتَيتُهُ بِوَضُوءٍ، فتَوَضَّأَ وَمُسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمْ تَغْسِلْ رِجْلَيْكَ؟ قَالَ: «إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ»، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ (٣).

⁽۱) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (١٥٦)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/١٢٧): (إسنادُه صحيحٌ)، وقال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (١/٢٢٧): (الحديثُ إسنادُه صحيحٌ، ولم يتكلَّمْ عليه أبو داودَ ولا المنذريُّ في تخريج السُّنن ولا غيرهما)، وهو في «المسند» (١٨١٤٥).

⁽٢) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخقِّين، ح: (٧٤٦)، والطَّبرانيُّ في «مسند الشّاميّين» (١٥٠٣).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٨٦٩٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ب: دلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء، ح: (٥٢٢)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٣/ ١٩): (هذا الحديثُ صحيحٌ أصلٌ من أصول الباب، وله عن المغيرة طرقٌ، ذكرَه ابنُ منده في «مستخرجه» من خمسةٍ وأربعينَ طريقًا عنه)، وقال الشَّيخُ تقيُّ الدِّين في «الإمام»: (بلَغني عن أبي بكرٍ =

٣٧٩ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسِ ﷺ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ (١١)، رواهُ البزّارُ (٢).

٦٨٠ ـ وَعَنْ أُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَبِلَالٌ الأَسوَافَ فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، قَالَ أُسَامَةُ: فَسَأَلتُ بِلَالًا: مَا صَنَعَ؟ فَقَالَ بِلَالٌ: ذَهَبَ النَّبِيُ ﷺ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجَهَهُ
 وَيَدَيهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى، رواهُ النَّسائيُ (٣).

7۸۱ ـ وَعَنْ عَبّادِ بِنِ زِيَادٍ مِن (٤) وَلَدِ المُغِيرَةِ بِنِ شُعبَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزوَةِ تَبُوكِ، قَالَ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ بِمَاءٍ، قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُ ﷺ فَسَكَبتُ عَلَيهِ، قَالَ: فَعَسَلَ وَجَهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُحْرِجُ تَبُوكِ، قَالَ: فَذَهْبُ يَعَلِيهُ فَسَكَبتُ عَلَيهِ، قَالَ: فَعَسَلَ وَجَهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُحْرِجُ يَدَيهِ فَلَم يَستَطِع مِن ضِيقٍ كُمَّي جُبَّتِهِ، فَأَخرَجَهُمَا مِن تَحتِ جُبَّتِهِ، فَعَسَلَ يَدَيهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَبدُ الرَّحِمَنِ بنُ عَوفٍ يَوُمُّهُم قَد صَلَّى بِهِم سَجدَةً، فَصَلَّى مَعَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَبدُ الرَّحِمَٰ بِنُ عَوفٍ يَوُمُّهُم قَد صَلَّى بِهِم سَجدَةً، فَصَلَّى مَعَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ ، رُواهُ محمَّدٌ في رَسُولُ اللهِ ﷺ ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكِعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، فَفَزِعَ النَّاسُ لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُم: «قَد أَحسَنتُم»، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»، وروى البخاريُّ نحوَه (٥٠).

⁼ البزّارِ أنَّه يروى عنه من نحو ستِّين طريقًا، واتَّفقَ الشَّيخانِ على إخراجه من حديث عروةَ بن المغيرةِ، عن أبيه).

⁽١) قال إمامُنا أبو حنيفة رحمَه اللهُ: (ما قلت بالمسح حتَّى جاءَني فيه مثلُ ضوءِ النَّهار، وأخافُ الكفرَ على مَن لـم يرَ المسحَ على الخفَّين). م[المبسوط: ٩٨/١].

⁽٢) «مسند البزّار» ح: (٤٧٤٦)، و «المعجم الكبير» للطَّبرانيِّ (١١/٤٣٦)، ح: (١٢٢٣٧).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (١٢٠)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٨٥) والحاكمُ (٥٣٧) ووافقَه الذَّهبيُّ.

قولُه: «الأسواف»: قال الحمويُّ: (هو اسمُ حرمِ المدينة، وقيل: موضعٌ بعينه بناحية البقيع)، «معجم البلدان»، وقد تُحرَّفُ في «المستدرك» و«صحيح ابن خزيمةَ» إلى: (الأسواق).

⁽٤) «من ولد المغيرة بن شعبة»: كذا في الأصل وهو الصُّواب؛ لِما في «موطًّا محمَّد» بتحقيق الشَّيخ عبد الوهَّاب عبد اللَّطيف، وكذلك في «موطًّا محمَّد» بالتَّعليق الممجَّد، وفي «موطًّا مالكِ رواية أبي مصعبِ الزُّهريِّ» (١/ ٣٩): (عن عبّاد بن زيادٍ، وهو من ولد المغيرة بن شعبة، عن أبيه المغيرة بن شعبة)، أمّا في طبعة الكتاب لمكتبة البشرى فحرَّفوه إلى: «عن ولد المغيرة...» من دون برهانٍ، وهو خطاً.

⁽٥) محمَّدٌ في «الموطأ» واللَّفظُ له، باب: المسح على الخفَّين، ح: (٤٧)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الطَّهارة، ب: المسح=

٦٨٢ ـ وَعَنْ أَبِي بَكرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلمُسَافِرِ ثَلَائَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلمُقِيمِ يَومًا وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلمُقِيمِ يَومًا وَلَيَالَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسَ خُفَّيهِ أَنْ يَمسَحَ عَلَيهِمَا، رواهُ الأثرمُ في «سننه»، وابنُ خزيمة، والدَّارقطنيُّ، وقال الخطَّابيُّ (۱): (هو صحيحُ الإسنادِ)(۲)، هكذا في «المنتقى» وصحَّحَه ابنُ خزيمة (۳).

٦٨٣ ـ وَعَنْ شُرَيحِ بِنِ هَانِئٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ عَنِ المَسحِ عِنِ الخُفَّينِ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلمُسَافِرِ، وَيَومًا وَلَيلَةً لِلمُقِيمِ، رواهُ مسلمٌ وروى الطَّحاويُّ نحوَه (١٤).

٦٨٤ ـ وَعنْ صَفَوَانَ بِنِ عَسَالٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلمُسَافِرِ، وَيَومٌ وَلَيَالَةٌ لِلمُقِيمِ، لَا يَنزِعُهُ مِن بَولٍ وَلَا نَومٍ وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا مِن جَنَابَةٍ »، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»، وروى التِّمذيُّ والنَّسائيُّ نحوَه (٥٠).

⁼ على النَّاصية والعمامة، ح: (٦٣٣)، ونحوُه مختصَرًا عند البخاريِّ، ك: الوضوء، ب: الرَّجل يوضِّئ صاحبه، ح: (١٨٢).

⁽۱) حمد بن محمَّد بن إبراهيم بن الخطّاب البستيُّ، أبو سليمانَ، فقيهٌ محدِّثٌ، من أهل بست، من نسل زيد بن الخطَّاب أحرَّ المُعالمُ السُّنن في شرح سنن أبي داودَ»، تُوفِّي سنةَ (٣٨٨هـ)، ينظر: «الأعلام» للزَّركليِّ (٢/ ٢٧٣).

⁽٢) «أعلام الحديث» (١/ ٢٦٨).

⁽٣) ابنُ خزيمة واللَّفظُ له، (١٩٢)، والدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الرُّخصة في المسح على الخفَّين، ح: (٧٤٧)، وابنُ ماجه نحوَه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في التَّوقيت في المسح للمقيم، ح: (٥٥٦)، وصحَّحَه الشَّافعيُّ كما في «معرفة الشَّنن» (١/ ١١)، وحسَّنه البخاريُّ كما في «العلل الكبير» للتَّرمذيُّ برقم: (٦٧).

قولُه: «إذا تطهَّر فلبس خفَّيه»: (أي: لبس خفَّيه بعد طهارة رجليه، ولا يشترَطُ التَّعقيبُ)، «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٤٧٦).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّوقيت في المسح على الخفَّين، ح: (٦٣٩)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» نحوَه، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين كم وقتُه للمقيم والمسافر، ح: (٥٠١).

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨/ ٥٤) (٧٣٤٨) واللَّفظُ له، وأخرجَ نحوَه التّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: المسح على=

م ٦٨٥ _ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُم وَلَبِسَ خُفَّيهِ؛ فَليُصَلِّ فِيهِمَا، وَليَسَح عَلَيهِمَا، ثُمَّ لَا يَخلَعهُمَا إِنْ شَاءَ إِلّا مِن جَنَابَةٍ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ والحاكمُ وصحَّحَه (١).

7۸٦ ـ وَعنْ أَبِي عُثمَانَ النَّهِدِيِّ ﷺ قَالَ: اختَلَفَ سَعدٌ وابنُ عُمَرَ ﷺ فِي الْمَسِعِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ سَعدٌ: بَينِي وَبَينَكَ أَبُوكَ، فَقَالِ النُّ عُمَرَ: لا أَمسَحُ، فَقَالَ سَعدٌ: بَينِي وَبَينَكَ أَبُوكَ، فَقَالِ النُّ عُمَرَ: لا أَمسَحُ، فَقَالَ سَعدٌ: بَينِي وَبَينَكَ أَبُوكَ، فَقَالِمنَا عَلَى عُمَرَ فَذَكَرُنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: عَمُّكَ أَعلَمُ مِنكَ، إِذَا لَبِستَ خُفَيكَ عَلى طَهَارَةٍ ثُمَّ أَحدَثت، فَتَوضَّاتَ عُمرَ فَذَكرُنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمرُ: عَمُّكَ أَعلَمُ مِنكَ، إِذَا لَبِستَ خُفَيكَ عَلى طَهَارَةٍ ثُمَّ أَحدَثت، فَتَوضَّاتَ وَمَسَحتَ عَلى خُفَيكَ؛ أَجزَأَكَ مَسحُكَ ذَاكَ إِلَى سَاعَتِكَ تِلكَ مِن لَيلٍ كَانَ أَو نَهَادٍ، رواهُ سعيدُ بنُ منصورِ (۱).

٦٨٧ ـ وَعنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّاً وَمَسَحَ عَلَى خُفَّهِ، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى خُفِّهِ الأيسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى خُفِّهِ الأيسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعلَاهُمَا مَسحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ، وروى البيهقيُّ نحوَه (٣٠).

٦٨٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَو كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ؛ لَكَانَ أَسفَلُ الخُفِّ أَولَى بِالمَسحِ مِن

⁼ الخفَّين للمسافر والمقيم، ح: (٩٦)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: التَّوقيت في المسح على الخفَّين للمسافر، ح: (١٢٧)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽١) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما في المسح على الخفَّين من غير توقيتٍ، ح: (٧٨١)، وقال ابنُ عبد الهادي في «تنقيح التَّحقيق» (١/ ٣٣٤): (إسنادُه قويٌّ) وصحَّحَه الحاكمُ (٦٤٣)، ووافقَه الذَّهبيُّ وقال: (والحديثُ شاذٌٌ).

⁽۲) سعيدُ بنُ منصورِ كما في «كنز العمّال» برقم: (۲۷٦۰۷)، وأخرجَه مختصَرًا عبدُ الرَّزَاق برقم: (۸۰۸)، ورواتُه كلُّهم ثقاتٌ، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب: التَّوقيت في المسح على الخفَّين، ح: (۱۳۱٤)، وهو في «المسند» (۸۷ ـ ۸۸)، وأصلُه في البخاريِّ، ك: الوضوء، ب: المسح على الخفَّين، ح: (۲۰۲).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: من كان لا يرى المسح، ح: (١٩٦٩)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الكبرى» (١٣٨٥)، ولرفع ما قيل فيه من الانقطاع والضَّعف ينظر: تعليق الشَّيخ العلّامة محمَّد عوَّامة على الحديث (١٩٦٩) في «المصنَّف».

أَعَلَاهُ، وَقَد رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيهِ، رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ حسنٍ، وللدَّارميِّ معناه، وفي «التَّلخيص» [١/ ٤١٨]: (إسنادُه صحيحٌ)(١).

٦٨٩ وعنْ جَابِر ﷺ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِرَجُل يَتَوَضَّأُ، يَغسِلُ خُفَيهِ، فَنَخَسَهُ بِرِجلِهِ، وَقَالَ:
 «لَيسَ هَكَذَا السُّنَّةُ، أُمِرنَا بِالمَسحِ [عَلَى الخُفَّينِ] هَكَذَا» وَأَمَرَّ يَدَيهِ عَلَى خُفَّيهِ، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٢)، وفي رواية له: فَأَرَاهُ ﷺ بِيلِهِ مِن مَقدَمِ الخُفَّينِ إِلَى السّاقِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَفَرَّقَ بَينَ أَصَابِعِهِ (٣).

٦٩٠ - وفي رواية لابنِ المنذرِ عنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى خُفَيهِ حَتَّى رُئِي آثَارُ
 أَصَابِعِهِ عَلَى خُفَيهِ خُطُوطًا(٤).

٦٩١ ـ وَعنِ الحَسَنِ قَالَ: المَسحُ عَلَى الخُفّينِ خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ، رواهُ سعيدُ بنُ منصورٍ (٥٠).

٦٩٢ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى جَورَبَيهِ وَنَعلَيهِ، رواهُ الطَّحاويُّ،
 وروى أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه نحوَه (٢).

 ⁽١) أبو داودَ، ك: الطّهارة، ب: كيف المسح، ح: (١٦٢)، وفي «تنقيح التّحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ٣٣٨): (قال الحافظُ
 عبد الغنيّ المقدسيُّ: إسنادُه صحيحٌ، ورجالُه ثقاتٌ كلُّهم).

 ⁽۲) الطّبرانيُّ في «الأوسط» (۱۳۵) واللّفظُ له، وابنُ ماجه، أبواب الطّهارة، ب: ما جاء في مسح أعلى الخفّ وأسفله،
 ح: (٥٥١).

⁽٣) اللَّفظُ لأبي يَعلى (١٩٤٥).

⁽٤) ابنُ المنذر في «الأوسط في السُّنن» معلَّقًا، (١/ ٤٥٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب الاقتصار بالمسح على ظاهر الخفَّين، ح: (١٣٩٤)، وأخرجَ نحوَه ابنُ أبي شيبةَ بسنده (١٩١٧)، وابنُ الجوزيِّ من طريق سعيدِ بنِ منصورٍ في «التَّحقيق» (١/ ١٣٤)، وفي «مسند أبي يَعلى» (١/ ١٥٨): عن عمرَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يأمرُ بالمسح على الخفَّين إذا لبسهما وهما طاهرتان، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٥٥): (ورجالُه ثقاتٌ).

⁽٥) ابنُ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (١٩١٨)، ورواتُه ثقاتٌ، وعزاه البوصيريُّ إلى مسدَّدٍ في «الإِتحاف» برقم: (٧٠٣).

⁽٦) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الطَّهارة، ب: المسح على النَّعلين، ح: (٦١٦)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٢٩٧): =

وقال الطَّحاويُّ: (لا نرى المسحَ على النَّعلين، وكان من الحجَّةِ في ذلك أنَّه قد يجوزُ أنْ يكونَ رسولُ اللهِ على اللهِ مسحِ على نَعلينِ تحتَهما جَوربانِ، وكان قاصِدًا بِمَسحِهِ ذلك إلى جَوربَيهِ، لا إلى نَعليهِ، وجَوربَاه مِمّا لو كَانَا عليه بلا نعلين جازَ له أن يمسحَ عليهما، فكان مسحُه ذلك مَسحًا أرادَ به الجوربَينِ، فأُتي ذلك على الجوربين والنَّعلين، فكان مسحُه على الجوربَينِ هو الَّذي تطَهَّر به، وَمَسحُهُ على النَّعلين فضلُ.

فلمّا احتملَ حديثُه ما ذكرُنا ولم يكنْ فيه حُجَّةٌ في جوازِ المسحِ على النَّعلَين؛ التمسنا ذلك من طريقِ النَّظر، لنعلمَ كيفَ حكمُهُ؟ فرأينا الخُفَّينِ اللَّذينِ قد جوَّزَ المسحَ عَليهما إذا تخرَّقَا حتَّى بدتِ القدمانِ منهُما أو أكثرُ القَدَمَين، فَكُلُّ قد أجمعَ أنَّه لا يمسحُ عليهما، فلمّا كانَ المسحُ على الخفَّينِ إنّما يجوزُ إذا غيّبًا القدمين، ويبطلُ ذلك إذا لم يُغيّبًا القدمين، وكانت النَّعلانِ غيرَ مُغيّبينِ للقدمين، ثبتُ اتّهُما كالخفَّين اللَّذين لا يُغيّبًان القدمين)(۱).

٦٩٣ ـ وَعَنْ عَبِدِ خَيرٍ قَالَ: رَأَيتُ عَلِيًّا ﷺ وَهُو يَعرِضُ أَهلَ السُّجُونِ، بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى جَورَبَيهِ، رواهُ سعيدُ بنُ منصور(٢).

^{= (}رجالُه ثقاتٌ)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في مسح الجوربَين، ح: (٥٦٠)، وله شاهدٌ عن المغيرةِ عند التِّرمذيِّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في المسح على الجوربَين، ح: (٩٩)، وأبي داودَ، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الجوربَين، ح: (٩٩)، وأحمدَ (١٥٩)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قال أبو داودَ: (ومسحَ على الجوربين عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وابنُ مسعودٍ، والبراءُ بن عازبٍ، وأنسُ بنُ مالكٍ، وأبو أمامةَ، وسهلُ بنُ سعدٍ، وعمرُو بنُ حريثٍ وَرُوِيَ ذلك عن عمرَ بنِ الخطَّاب، وابنِ عبَّاسٍ)، «سنن أبي داودَ» (١/ ٤١).

⁽١) من «شرح معاني الآثار»، ب: المسح على النَّعلَين، (١/ ٩٧) مختصرًا.

⁽۲) سعيدُ بنُ منصورِ كما في «كنز العمَّال» برقم: (۲۷٦٩٥)، وممَّن أخرجَ المسحَ على الجوربَين عن عليِّ رضي الله تعالى عنه: ابنُ أبي شيبةَ (۱۹۹۷/۱۹۹۲)، وابنُ سعدِ في «الطَّبقات» (٦/ ٢٣٢)، وابنُ المنذرِ في «الأوسط» ح: (۲۳۲)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب: ما ورد في الجوربين والنَّعلين، ح: (۱۳۵۲).

وفي «تكملة المعاجم العربيَّة» (٦/ ٣٦): («أهل السُّجون»؛ أي: المسجونون).

٦٩٤ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: إِنَّ ابنَ مَسعُودٍ ﴿ كَانَ يَمسَحُ عَلَى خُفَّيهِ، وَيَمسَحُ عَلَى جَورَبَيهِ، رواهُ عبدُ الرَّزَاق(١).

م ٦٩٠ وَعَنْ بِلَالٍ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «امسَحُوا عَلَى الخُفَّينِ، وَالمُوقِ»، رواهُ الطَّبرانيُّ والبغويُّ (۱).

٦٩٦ ـ وَعَنْ عَطَاءِ بِنِ يَسَارٍ عَنْ عَبِدِ اللهِ بِنِ رَوَاحَةَ وَأُسَامَةَ بِنِ زَيدٍ ﷺ ذَخَلَ دَخَلَ هَوَ وَبِلالٌ، فَخَرَجَ إِلَيهِمَا بِلَالٌ، فَأَخبَرَهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّاً وَمَسَحَ عَلَى المُوقَينِ، رواهُ ابنُ عساكرِ(٣).

٦٩٧ ـ وروى أحمدُ وأبو داودَ عنْ بلالٍ ﷺ نحوَه مرفوعًا(٤).

٦٩٨ ـ وَعنْ حَمّادِ عنْ إِبرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَانَ يَمسَحُ عَلَى الجُرمُوقَينِ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٥).

⁽۱) عبدُ الرَّزَاق، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الجوربين، ح: (۷۸۱)، ورواتُه ثقاتٌ، وابنُ أبي شيبةَ عن إبراهيمَ، عن همام عنه (۱۹۸۳)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (۹/ ۲۰۱) (۹۲۳۹)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۱/ ۲۰۸): (ورجالُه موثَّقون).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» واللَّفظُ له (١/ ٣٦١) (٣٦١)، وأحمدُ (٢٣٨٩)، والبزّارُ (١٣٨٠)، وليس فيهما ذكرُ الموق، وصحَّحَه من فعله ﷺ مسلمٌ ك: الطَّهارة، ب: المسح على النّاصية والعمامة، ح: (٦٣٧)، وابنُ خزيمةَ (١٨٩) ولفظُه: عن بلالٍ، عن النّبِيِّ عَلَى أنَّه مسح على الموقين.

قولُه: «الموق»: (الَّذي يلبسُ فوقَ الخفِّ)، «الصِّحاح» (٤/ ١٥٥٧) و «الجرموقُ»: (الَّذي يلبس فوق الخفِّ)، «الصِّحاح» (٤/ ١٥٥٤)، فثبتَ بهذا ترادفُ الموقِ والجرموقِ.

⁽٣) ابنُ عساكرِ في «تاريخه» (٨١/٢٧)

⁽٤) أخرجَه بسياقٍ آخرَ أحمدُ (٢٣٩١٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (١٥٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٨٩)، وأصلُه في مسلم: ك: الطَّهارة، ب: المسح على النّاصية والعمامة، ح: (٦٣٧).

⁽٥) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له ح: (١٤)، وأبو يوسفَ في «الآثار»، ح: (٧٣)، وعبدُ الرَّزَاق (٧٨٠)، وكلُّهم بأسانيدَ جيِّدةٍ، وأخرجَ نحوَه ابنُ أبي شيبةَ (٢٠١٣).

٦٩٩ ـ وَعَنْ هِشَامِ بِنِ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمسَحُ عَلَى الخُفَّينِ عَلَى ظُهُورِهِمَا، لا يَمسَحُ بُطُونَهُمَا، قَالَ: ثُمَّ يَرفَعُ العَمَامَةَ فَيَمسَحُ بِرَأْسِهِ، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»(١).

٠٧٠ وَرُوِيَ عِنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ فِي غَزَوَةٍ فَنَزَعَ خُفَّيهِ وَغَسَلَ قَدَمَيهِ، وَلَم يُعِدِ الوُّضُوءَ (٧٠.

٧٠١ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا كُنتَ عَلَى مَسحٍ، وَأَنتَ عَلَى وُضُوءٍ، فَنَزَعتَ خُفَيكَ؛ فَاغسِلْ قَدَمَيك، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٣).

⁽۱) «الموطّأ» برواية محمَّدِ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: المسح على الخفَّين، ح: (٥١)، وانظر الحديث (٦٧٦) وما قبله: والشَّطرُ الثَّاني أخرجَه مالكٌ، في باب: العمل في المسح على الخفَّين، ح: (٦٩)، ومن طريقه عبدُ الرَّزَاق (٤٤٧)، وابنُ أبى شيبةَ، ب: من كان لا يرى المسح عليها ويمسح على رأسه، ح: (٢٣٧).

⁽٢) البابريُّ في «العناية شرح الهداية» (١/ ١٥٣)، وقال: (وهكذا رُوِيَ عن أصحاب رسول الله ﷺ)، وفي «السُّنن الكبرى» للبيهقيِّ (١/ ٤٣٢): (عن رجل من أصحاب النَّبِيِّ في الرَّجل يمسحُ على خفَّيه ثم يبدو له فينزِعُهما قال: يغسل قدميه، وعن عبد الرَّحمن بن أبي بكرةَ، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ في قصَّة المسح قال: وكان أبي ينزعُ خفَّيه ويغسلُ رحلَه).

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له ح: (١٥)، وأبو يوسفَ في «الآثار»، ح: (٧٤)، وعبد الرَّزَّاق (٨١٢) كلُّهم من طريق أبي حنيفة بأسانيد جيَّدة، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة بسنده، ب: في الرَّجل يمسحُ على خفَّيه ثم يخلعُهما، ح: (١٩٧٢).



وقولِ اللهِ عَنَّى َ اللهِ عَنَى اللهِ عَنَى الْوَعَلَى سَفَرٍ أَوْجَى اَ اَلْمَا مِنَ اَلْفَا إِلَمْ اَوْلَكُم اللهِ اللهِ عَنَى اللهِ عَنَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله عَلَى اللهُ الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

٧٠٢ عنْ عَائِشَةَ ﴿ وَاللَّهِ عَلَمْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنّا بِالبَيدَاءِ أَو ذَاتِ الجَيشِ انقَطَعَ عِقدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النّاسُ مَعَهُ، وَلَيسُوا عَلَى مَاءِ وَلَيسَ مَعَهُم مَاءٌ، فَأَتَى النّاسُ أَبَا بَكِرٍ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ وَبِالنّاسِ، وَلَيسُوا عَلَى مَاء وَلَيسَ مَعَهُم مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكِرٍ ﴿ وَلَسُولُ اللهِ عَلَيْ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَد نَام، وَلَيسُوا عَلَى مَاء، وَلَيسَ مَعَهُم مَاءٌ ؟!

قَالَت عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكِرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطعنْ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَمَا مَنَعَنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى أَصبَحَ عَلَى غَيرِ مَاءٍ، فَأَنزَلَ اللهُ ﷺ كَيْ آيَةَ التَّيَشُمِ، فَقَالَ أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُم يَا آلَ أَبِي بَكرٍ، قَالَت: فَبَعَثنَا البَعِيرَ فَأَنزَلَ اللهُ ﷺ يَهَ التَّيشُمِ، فَقَالَ أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُم يَا آلَ أَبِي بَكرٍ، قَالَت: فَبَعَثنَا البَعِيرَ الذي كُنتُ عَلَيهِ فَوَجَدْنَا العِقدَ تَحتَهُ، رواهُ النَّسائيُّ، وروى البخاريُّ ومسلمٌ نحوَه (٢).

⁽١) «فتيمَّموا» يقتضي إيجابَ النَّيَّة؛ إذ التَّيمُّمُ هو القصدُ في اللُّغة، وهو مذهبُ الجمهور. م

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: بدء التَّيمُّم، ح: (٣١١)، والبخاريُّ، أول حديث في كتاب التَّيمُّم، ح: (٣٣٤)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: التَّيمُّم، ح: (٨١٦).

٧٠٣ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّعِيدَ^(١) الطَّيِّبَ وَضُوءُ المُسلِمِ، وَإِنْ لَم يَجِدِ المَاءَ عَشرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ المَاءَ؛ فَليُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيرٌ»^(١) رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ، وروى النَّسائيُّ نحوَه إلى قوله: «عَشرَ سِنِينَ»^(٣).

٤ ٧٠ - وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و وَأَبِي هُرَيرَةَ وَجَابِرٍ وَابنِ عَبّاسٍ، وَحُذَيفَة، وَأَنسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي أُمَامَةً
 وَأَبِي ذُرِّ ﷺ قَالُوا: إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَت لِيَ الأَرضُ كُلُّهَا مَسجِدًا وَطَهُورًا»، رواهُ التَّرمذيُّ، وروى البخاريُّ نحوَه (٤٠).

٧٠٥ وعنْ عِمرَانَ ﴿ قَالَ: كُنّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى بِالنّاسِ، فَلَمّا انفَتَلَ مِن صَلاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعتَزِلٍ لَم يُصَلِّ مَعَ القَومِ، قَالَ: «مَا مَنعَكَ يَا فُلانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ القَومِ؟» قَالَ: أَصَابَتنِي جَنَابَةٌ وَلا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكفِيكَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁽١) قال الزَّجّاجُ: (الصَّعيدُ: وجهُ الأرضِ، كان عليه ترابٌ أو لم يكنْ، ترابًا كان أو صخرًا لا غبارَ عليه، قال: ولا أعلمُ خِلاقًا بين أهل اللُّغة في أنَّ الصَّعيدَ وجهُ الأرض)، «معاني القرآن» (٢/ ٥٦) ملخَّصًا.

أقولُ: الزَّجَّاجُ: هو إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سهلٍ، أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ، عالمٌ بالنَّحو واللَّغة، ولدَ ببغداد سنة (٢٤١هـ) وماتَ سنةَ (٢١١هـ)، من كتبه: «معانى القرآن».

⁽٢) وقال علماؤُنا: (ففي هذا الحديث دليلٌ على أنَّ التَّيمُّمَ رافعٌ للحدث، لا مبيحٌ له، وإنَّ خروجَ الوقت غيرُ ناقض للتَّيمُّم، بل حكمُه حكمُ الوضوء، فيصحُّ في الوقت وقبلَه، ويصلِّي به ما شاء من فرض ونفل، ولا يجمعُ بينهما؛ لِما فيه من الجمع بين البدل والمُبدَل، وفي إطلاقه دلالةٌ على نفي تخصيص الناقِضِيَّة بالوجدان خارجَ الصَّلاةِ). مؤلِّف [يراجع: «البحر» (١/ ١٦٠)، «المرقاة» (١/ ٤٨٣)].

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: التَّيمُّم للجنب إذا لم يجد الماء، ح: (١٢٤)، وأبو داود، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يتيمَّم، ح: (٣٣٣)، وقال التَّرمذيُّ: (وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وهو في «المسند» (٢١٥٦٨).

⁽٤) ذكره التَّرمذيّ معلَّقًا، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ الأرضَ كلَّها مسجدٌ إلّا المقبرةَ والحمَّامَ، تحت ح: (٣١٧)، وأخرجَه البخاريُّ، ك: التَّيمُّم، ح: (١١٦٣) كلاهُما مسندًا عن جابر هُمَّ، وله شاهدٌ عند مسلم عن حذيفة (٥٢٢) وعن أبي هريرةَ (٥٢٣).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّيمُّم، ب: الصَّعيد الطَّيِّب وضوء المسلم، يكفيه من الماء، ح: (٣٤٤)، ومسلمٌ، ك:=

٧٠٦ وَعَنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ فِي قَولِهِ: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ ﴾ [النّساء: ٤٣]: نَزَلَت هَذِهِ الآيةُ فِي المُسَافِرِ تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ، فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ المَاءَ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: لَا يَقرَبُ الصَّلَاةَ إِلّا أَن يَكُونَ مُسَافِرًا تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ وَلَا يَجِدُ المَاءَ، فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ المَاءَ، رواهُ البيهقيُّ وابنُ أبي يَكُونَ مُسَافِرًا تُصِيبُهُ الجَنَابَةُ وَلَا يَجِدُ المَاءَ، فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ المَاءَ، رواهُ البيهقيُّ وابنُ أبي حاتم (١٠).

٧٠٧ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ فِي قَولِهِ: ﴿ وَلَاجُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النّساء: ٤٣]: يَقُولُ: لَا تَقرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُم جُنُبٌ إِذَا وَجدتُمُ المَاءَ، فَإِنْ لَم تَجِدُوا المَاءَ؛ فَقَد أَحلَلتُ لَكُم أَن تَمَسَّحُوا بِالأَرضِ، رواهُ ابنُ جريرٍ وعبدُ بنُ حميدٍ من طرقٍ (٢٠).

٧٠٨ ـ وَعَنهُ ﷺ فِي قَولِهِ: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ ﴾ [النِّساء: ٤٣]، قَالَ: هُوَ المُسَافِرُ لَا يَجِدُ المَاءَ، فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، رواهُ الطَّبرانيُّ وابنُ أبي شيبةَ وعبدُ الرَّزَّاق(٣).

٧٠٩ وعنْ أبي هُرَيرَة ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا مِن أَهلِ البَادِيَةِ أَتُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنّا نَكُونُ بِالرِّمَالِ الأَسْهرَ الثَّلَاثَةَ والأربَعَة، وَيَكُونُ فِينَا الجُنُبُ وَالنُّفَسَاءُ وَالحَاثِضُ، وَلَسنَا نَجِدُ المَاءَ، فَقَالَ: «عَلَيكُم بِالأَرضِ»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الأَرضِ لِوَجهِهِ ضَربَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ ضَرَبَ ضَربَةً أُخرَى، فَمَسَحَ

⁼ المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: قضاء الصَّلاة الفائتة، ح: (١٥٦٣).

⁽۱) البيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يكفيه التَّيمُّم، ح: (١٠٣٧)، وابنُ أبي شيبةَ، ب: الرَّجل يجنب وليس يقدر على الماء، ح: (١٦٧٥)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (١٢٥) ورواتُه ثقاتٌ، وابنُ أبي حاتمٍ في «التفسير» (٥٣٥٩)

⁽٢) ابنُ جريرٍ في «التَّفسير» (٧/ ٥٠) واللَّفظُ له، وابنُ المنذر في «الأوسط» (١١٥)، ورواتُه ثقاتٌ إلّا شيخَه.

⁽٣) الدَّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: مرور الجنب في المسجد، ح: (١٢٠٨)، وإسنادُه صحيحٌ، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: الرَّجل يجنب وليس يقدر على الماء، ح: (١٦٧٧)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (١٥٠)، كلُّهم إلى قوله «هو المسافرُ» إلّا ابنَ المنذرِ، ورواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» مرسلًا عن قتادةَ (٢١/ ٢٠٦) ح: (١٢٩٠٧) وقال الهيثميُّ في «مجمع الرَّوائد» (٧/ ١٤): (وبقيَّة رجالِه ثقاتٌ).

بِهَا عَلَى يَدَيه إِلَى المِرفَقَينِ، رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ وأبو يَعلى (١).

٧١٠ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ [إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ]، فَقَالَ: أَصَابَنِي جَنَابَةٌ، وَإِنِّي تَمَعَّكتُ فِي التُّرَابِ، فَقَالَ ﷺ: «اضرِبْ هَكَذَا» وَضَرَبَ بِيدَيهِ الأَرضَ فَمَسَحَ وَجهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيدَيهِ [فَمَسَحَ بِهِمَا] إِلَى المِرفَقَينِ، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك»، وقال: (إسنادُه صحيحٌ)(").

٧١١ وفي روايةٍ للبخاريِّ: «ثم نفضَهُما»(٣).

٧١٧ ـ وَعَنهُ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقُ قَالَ: «التَّيَمُّمُ: ضَربَةٌ لِلوَجهِ، وَضَربَةٌ لِلذِّرَاعَينِ إِلَى المِرفَقَينِ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ، وقال: (صحيحُ الإسنادِ)(٤).

٧١٣ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «التَّيَمُّمُ ضَرِبَتَانِ: ضَرِبَةٌ لِلوَجهِ، وَضَرِبَةٌ لِليَدَينِ إِلَى المِرفَقَين»، رواهُ الحاكمُ والدَّارقطنيُّ وابنُ عديٍّ (٥).

قولُه: «تمعَّكْتُ»؛ أي: تمرَّغْتُ.

- (٣) البخاريُّ عن عمّارٍ، ك: التَّيمُّم، ب: التَّيمُّم ضربة، ح: (٣٤٧).
- (٤) الدَّار قطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: التَّيَمُّم، ح: (٦٩١)، وصحَّحَه الحاكمُ (٦٣٨) ووافقَه الذَّهبيُّ، وقال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (١/ ٦٨): (إسنادُه حسنٌّ).
- (٥) الحاكمُ واللَّفظُ له، (٦٣٤)، والدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: التَّيمُّم، ح: (٦٨٥)، وابنُ عديٌّ في «الكامل» (٦/ ٣٢٠)،=

⁽۱) عزاه ابنُ الجوزيِّ بهذا اللَّفظ إلى سعيد بن منصورٍ في «التَّحقيق» برقم: (۲۲۹)، وأخرجَه مختصَرًا عبدُ الرَّزَاق (۹۱۱) وأجمدُ (۸۲۲)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (۲۰۱۱)، وأبو يعلى (۵۸۷۰)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب: ما رُوِيَ في الحائض والنُّفساء أيكفيهما التَّيمُّم عند انقطاع الدَّم إذا عدمتا الماء؟ ح: (۱۰۳۸)، كلُّهم إلى قوله: «عليكم بالأرض»، وإنْ كان في إسناده ضعفٌ، لكنَّ الحديثَ حسنٌ؛ لشواهده الآتية.

⁽٢) الحاكمُ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: أحكام التَّيمُّم، ح: (٦٣٧)، وصحَّحَه الذَّهبيُّ، والدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: التَّيمُّم، ح: (٦٩٢)، والبيهقيُّ من طريقه في «الكبرى»، ب: كيف التَّيمُّمُ؟ ح: (٩٩٨)، وقال: (إسنادُه صحيحٌ إلّا أنَّه لم يبيّن الأمر له بذلك)، وقال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (١/ ٦٨): (إسنادٌ حسنٌ)، وأخرجَه الطَّحاويُّ، ك: الطَّهارة، ب: صفة التَّيمُّم كيف هي؟ ح: (٦٨٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١/ ٤٤١): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه موقوفًا ابنُ أبي شيبةَ (١٧٠٠) وإسنادُه صحيحٌ.

٧١٤_ وروى البزَّارُ عنْ عائشةَ ، مثلَه مرفوعًا.

٥١٧ - وَعنِ الأسلَعِ ﷺ قَالَ: أَرَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَيفَ أَمسَحُ، فَضَرَبَ بِكَفَّيهِ الأَرضَ ثُمَّ رَفَعَهُمَا لِوَجِهِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَربَةً أُخرَى فَمسَحَ ذِرَاعَيهِ بَاطِنَهُمَا وَظَاهِرَهُمَا، حَتَّى مَسَّ بِيكَيهِ المِرفَقَينِ، رواهُ البيهقيُّ والدَّارقطنيُّ والطَّبرانيُّ^(۱).

٧١٦ - وَعَنْ عَمِرِو بِنِ العَاصِ ﴿ قَالَ: لَمَّا بَعَنْنِي النَّبِيُ ﷺ عَامَ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، احتَلَمتُ فِي لَيلَةِ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ البَردِ، فَأَشْفَقتُ إِنِ اغتَسَلْتُ أَن أَهلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيتُ بِأَصحابِي صَلَاةَ الصُّبحِ، قَالَ: ﴿ يَا عَمرُو، صَلَّيتَ بِأَصحابِكَ وَأَنتَ جُنُبٌ؟ ﴾ قَالَ: فَلَمّا قَدِمنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَكُرتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: ﴿ يَا عَمرُو، صَلَّيتَ بِأَصحابِكَ وَأَنتَ جُنُبٌ؟ ﴾ قُلتُ: فَلَمّا قَدِمنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكُم تُعَيمُ فِي لَيلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ البَردِ، فَأَشْفَقْتُ إِنِ اغتَسَلَتُ أَنْ أَهلِكَ، وَذَكَرتُ قَولَ اللهِ ﷺ وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

= وقال ابنُ حجرٍ في «بلوغ المرام» برقم: (١٣٠): (وصحَّحَ الأئمَّةُ وقفَه)، وقد أخرجَه ابنُ المنذرِ في «الأوسط» مرفوعًا بإسنادٍ لا بأسَ به برقم: (٥٣٨)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٢/ ٤٣٦): (أخرجَ عن ابن عمرَ من أربع طرقٍ صحاحِ كلُّها موقوفةٌ)، وله شاهدٌ عن عائشةَ مرفوعًا عند البزّار (٢١/ ٢٢٨)، برقم: (٢٤٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع

الزُّوائد» (١/ ٢٦٣): (فيه الحريشُ بنُ الخرِّيتِ، ضعَّفَه أبو حاتم وأبو زرعةَ والبخاريُّ).

⁽۱) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: التَّيمُّم، ح: (٦٨٣)، والطَّحاويُّ نحوَه بلفظِ آخرَ، ك: الطَّهارة، ب: صفة التَّيمُّم كيف هي؟ ح: (٦٧٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (١/ ٢٩٨) (٥٧٥)، ويفيدُ قوَّةً لِما في الباب، وانظر: «النُّخب» (١/ ٢٩٤).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٧٨١٢)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: إذا خاف الجنبُ البردَ، ح: (٣٣٤)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١/ ٤٥٤): (إسنادُه قويٌّ)، وعلَّقه البخاريُّ مختصَرًا، ك: التَّيمُّم، ب: إذا خاف الجنب على نفسه المرضَ، قبل الحديث (٣٤٥).

وفي «نيل الأوطار» (١/ ٣٢٢): (وقد استدلَّ بهذا الحديث النُّوريُّ ومالكٌ وأبو حنيفةً وابنُ المنذرِ أنَّ مَن تيمَّم=

٧١٧ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي السَّفَرِ فَتُصِيبُهُ الجَنَابَةُ وَمَعَهُ المَاءُ القَلِيلُ، يَخَافُ أَن يَعطِشَ، قَالَ: يَتَيَمَّمُ وَلَا يَغتَسِلُ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ (١).

٧١٨ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَّا اللهِ عَيَّا اللهِ عَيْقِيْ: ﴿إِذَا فَجَأَتَكَ الْجَنَازَةُ وَأَنتَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ؛ فَتَيَمَّمُ»، رواهُ ابنُ عديٍّ (٢).

٩ الا ـ وعَنه ﷺ قَالَ: إِذَا خِفتَ أَنْ تَفُوتَكَ الْجَنَازَةُ وَأَنتَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ؛ فَتَيَمَّمْ وَصَلِّ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ، (ورجالُه رجالُ مسلم، إلَّا المغيرة وهو محتجُّ به)، قالَه الزَّيلعيُّ (٣).

٠٧٠ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عُ أَنَّهُ أُتِيَ بِجِنَازَةٍ وَهُوَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ، فَتَيَمَّمَ ثُمَّ صَلَّى عَلَيهَ، رواهُ

⁼ لشدَّة البرد وصلَّى لا تجب عليه الإعادة؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يأمرُه بالإعادة).

⁽١) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء والتَّيمُّم من آنية المشركين، ح: (٧٧٤)، والبيهقيُّ نحوَه، ك: الطَّهارة، ب: الجنب أو المحدث يجد ماءً لغسله وهو يخاف العطشَ فيتيمَّم، ح: (١١٠٨).

وفي الباب حديثُ عمرانَ ساقه البخاريُّ في باب التَّيمُّم (٤٤٣)، فيه «فدعا رسول الله ﷺ بالوضوء فتوضاً قال ابنُ رجب في «فتح الباري» (٢/ ٢٧٢): (يدلُّ على أنَّ من معه ماءٌ وكان في مفازةٍ فإنَّه يتوضَّا منه، ولا يتيمَّم ويحبسُه خشيةَ أنْ يبتلى هو أو أحدٌ من رفقته بعطش، ويدلُّ على هذا: أنَّ عمرانَ ذكرَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمّا صلَّى بهم وسار شكا النّاسُ إليه العطش، وفي رواية مسلم المشار إليها: قال عمرانُ: ثم عجلني في ركبِ بين يديه، نطلبُ الماءَ وقد عطشنا عطشًا شديدًا، وذكرَ الحديث، وهذا محمولٌ على أنَّه ﷺ لم يخشَ على نفسه عطشًا، فإنَّ من خاف على نفسه العطش، ومعه ماءٌ يسيرٌ، فإنَّه يتيمَّم ويدعه لشربه، قال الإمامُ أحمدُ: عدَّةٌ من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ يحبسون الماء لشفاههم ويتيمَّمون، ونصَّ على أنَّه لو رأى قومًا عطاشًا ومعه إداوةٌ من ماءٍ، أنَّه يسقيهم الماءَ ويتيمَّمُ).

 ⁽٢) ابنُ عديٍّ في «الكامل» في ترجمة: يمانِ بنِ سعيدِ المصيصيِّ، (٨/ ٥٣١).
 قولُه: «فجأتك»؛ أي: جاءتك بغتةً.

⁽٣) ابنُ أبي شيبة، ك: الجنائز، ب: الرَّجل يخاف أنْ تفوته الصَّلاة على الجنازة وهو غيرُ متوضِّي، ح: (١١٥٨٦)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (٢٩٣): (ورجالُه رجالُ مسلم إلّا المغيرة، وهو محتجٌّ به)، ومن طريقه ابنُ المنذرِ في «الأوسط» برقم: (٣١٢٨)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الطَّهارة، ب: ذكر الجنب الحائض والَّذي ليس على وضوءٍ، وقراءتهم القرآن، ح: (٥٤٩).

الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ في «المعرفة»(١).

٧٢١ وَعنِ الحَسَنِ البَصرِيِّ: أَنَّه شُئِلَ عنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الجَنَازَةِ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ، فَإِنْ ذَهَبَ يَتَوَضَّأُ تَفُوتُهُ الجَنَازَةُ؟ قَالَ: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي، رواهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٢).

٧٢٧ ـ وَعنْ إِبرَاهِيمَ: فِي الرَّجُلِ تَفجَوُّهُ الجَنَازَةُ وَهُوَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ قَالَ: يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي عَلَيهَا، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٧٢٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا أَجِنَبَ فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّا أَو تَيَمَّمَ، رواهُ البيهقيُّ بإسنادٍ حسنِ (٤).

- (۱) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الوضوءُ والتَّيمُّمُ من آنية المشركين، ح: (۷۷٥)، والبيهقيُّ في «المعرفة» (١٦٧٧)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٢٩٥)، وقال في «الأوسط» (٢/ ٧٠) في باب: (ذكر تيمُّم من خشي أنْ تفوتَه الصَّلاة على الجنازة): اختلفَ أهلُ العلم في الحاضر تحضُّره الجنازةُ وهو على غير طهارةِ، فقالت طائفةٌ: يتيمَّم ويصلِّي عليها، روينا هذا القولَ عن ابنِ عمرَ وابنِ عبّاسٍ) وقال: (وبه قال النخعيُّ، والحسنُ، والزُّهريُّ، واللَّيثُ، وسفيانُ، وإسحاقُ وأصحابُ الرَّأي، كذا قالوا في الجنازة والعيد، وقال الأوزاعيُّ في العيد مثلَه).
- (٢) سعيدُ بنُ منصورِ كما عزاه إليه ابنُ حجرٍ في «التَّغليق» (٢/ ٤٨٠)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ك: الجنائز، ب: في الرَّجل يخافُ أَنْ تفوتَه الصَّلاة على الجنازة وهو غيرُ متوضِّع، ح: (١٥٩٧)، ورجالُه ثقاتٌ، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الطَّهارة، ب: ذكر الجنب الحائض والَّذي ليس على وضوع، وقراءتهم القرآن، ح: (٥٥٠)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٢٠١): (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلم).
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الطَّهارة، ب: ذكر الجنب الحائض والَّذي ليس على وضوء، وقراءتهم القرآن، ح: (٥٥١)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢٠٢/٢): (إسنادُه صحيحٌ)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ك: الجنائز، ب: في الرَّجل يخاف أنْ تفوتَه الصَّلاةُ على الجنازة وهو غيرُ متوضِّئ، ح: (١١٥٨٨)، ورجالُه ثقاتٌ.
- قولُه: «تفجؤُه الجنازةُ»: (من: فجِئه الأمرُ وفجاًه ـ بالكسر والفتح ـ: إذا جاءَه الأمرُ بغتة)، «نخب الأفكار» (٢٠١/٢).
- (٤) البيهقيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: الجنب يريد النَّوم فيغسل فرجه ويتوضَّأُ وضوءَه للصَّلاة ثمَّ ينام،=

٧٢٤ وَعَنْ أَبِي جُهَيمِ بِنِ الحَارِثِ بِنِ الصَّمَّةِ ﴿ قَالَ: أَقَبَلَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مِن نَحوِ بِئِرِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيهِ، فَلَم يَرُدَّ النَّبِيُ عَلَيهِ، حَتَّى أَقبَلَ عَلَى الجِدَارِ فَمَسَحَ وَجَهَهُ وَيَدَيهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيهِ السَّلَامَ (١١)، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٥٧٠ وَعنْ عَلِيٌّ ﷺ قَالَ: إِذَا لَم يَجِدِ المَاءَ فَليُؤَخِّرِ التَّيَمُّمَ إِلَى الوَقتِ الآخِرِ، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق(٣٠).

٧٢٦ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا المَاءَ فِي الوَقتِ، فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالوُضُوءَ وَلَم يُعِدُ الآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي (١) لَم يُعِدُ: «أَصَبتَ السُّنَّة، وَأَجزَأَتْكَ

ح: (٩٦٨)، وحسَّنَ إسنادَه ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (١/ ٣٩٤)، والزَّرقانيُّ في الشَّرح على «الموطَّأ» (١/ ٣٠٢)،
 ونحوُه عندَ ابنِ أبي شيبةَ، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يريد أنْ يأكلَ أو ينامَ، ح: (٦٨١).

⁽١) قال علماؤُنا: (فيُستفادُ من هذه الأحاديث أنَّ كلَّ موضعٍ يفوت فيه الأداء لا إلى خلف، فإنَّه يجوز لـه التَّيمُّم، كنومٍ وسلامٍ وردَّه وصلاةِ الجنازةِ والعيدِ والكسوفِ وسننِ رواتبَ، وما يفوت إلى خلف لا يجوزُ له التَّيمُّم كالجمعة). م

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: التَّيمُّم، ح: (٨٢٢)، والبخاريُّ، ك: التَّيمُّم، ب: المتيمُّم هل ينفخ فيهما؟ ح: (٣٣٧).

⁽٣) عبد الرَّزَّاق، ك: الطَّهارة، ب: الرَّجل لا يكون مع ماء إلى متى ينتظر؟ ح: (٩٣٤).

وفي الباب عن عليّ قال: إذا أجنب الرَّجلُ في السَّفر تلوم ما بينه وبين آخر الوقت، فإنْ لم يجد الماءَ تيمَّم وصلَّى، أخرجَه الدَّارقطنيُّ (۲۲۰)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (۳۰۸): (سندُه حسنٌ) وفي «موطَّأ مالكِ» تعد الباقي (۱/ ۰۰): (عن يحيى بن عبد الرَّحمن بن حاطبٍ، أنَّه اعتمر مع عمر بن الخطّاب في ركبٍ فيهم عمر و ابن العاص، وأنَّ عمرَ بنَ الخطَّاب عرَّس ببعض الطَّريق، قريبًا من بعض المياه، فاحتلم عمر وقد كاد أنْ يصبح، فلم يجد مع الرَّكب ماءً، فركب، حتَّى جاء الماء)، لكن هذا على سبيل الاستحباب؛ لِما أخرجَه مالكُّ (۱۷٦) عن نافع، أنَّه أقبل هو وعبدُالله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد نزل عبدُالله فتيمم صعيدًا طيبًا، فمسح وجهه، ويديه إلى المرفقين ثمَّ صلَّى، فهذا دليلٌ جواز التَّيمُّم في أوّل الوقت لراجي الماء في آخره، ينظر: «إعلاء السُّنن» برقم: (۲۹۷).

⁽٤) قولُه: «للَّذي لم يعدْ»: (أجمعوا على أنَّه إذا رأى الماءَ بعد فراغه من الصَّلاة لا إعادةَ عليه، وإنْ كان الوقتُ باقيًا،=

صَلَاتُكَ» وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّاً وَأَعَادَ: «لَكَ الأَجرُ مَرَّتَينِ»، رواهُ أبو داودَ والدَّارميُّ وروى النَّسائيُّ نحوَه (١).

٧٢٧ وقد روى هو وأبو داودَ أيضًا عنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارِ مرسلًا(٢).

٧٢٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمسَحُ عَلَى الجَبَاثِرِ، رواهُ الدَّارقطنيُّ (٣).

٧٢٩ وَعَنْ زَيدِ بِنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، قَالَ: انكَسَرَتْ إحدَى زَندَيَّ، فَسَأَلتُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَنِي (٤) أَنْ أَمسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ، رواهُ ابنُ ماجه والبيهقيُّ والدَّارقطنيُّ (٥).

= واختلفوا فيما إذا وجد الماء بعد دخوله في الصَّلاة، فالجمهورُ على أنَّه لا يقطعها، وهي صحيحةٌ، وقال أبو حنيفة وأحمدُ في روايةٍ: يبطل تيمُّمه، أمّا إذا تيمَّم ثمَّ وجد الماء قبل دخول الصَّلاة؛ فالإجماعُ على بطلان تيمُّمه)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٤٨٥). مؤلِّف

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في المتيمِّم يجد الماء بعد ما صلَّى في الوقت، ح: (٣٣٨)، والتسائيُّ، ك: الغسل، ب: التَّيثُم لمن يجد الماء بعد الصَّلاة، ح: (٤٣٣)، والحديث صحَّحَه ابنُ القطَّانِ في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٣٢) اعتمادًا على طريق أبي داودَ الطَّيالسيِّ.

(٢) أبو داودَ، ك: الطّهارة، ب: في المتيمّم يجد الماء بعد ما صلّى في الوقت، ح: (٣٣٩)، والنّسائيّ، ك: الغسل، ب:
 التّيمُّم لمن يجد الماء، ح: (٤٣٤).

- (٣) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما في المسح على الخفَّين من غير توقيت، ح: (٧٨٥)، وقال: (لا يصحُّ مرفوعًا، وأبو عمارةَ ضعيفٌ جدًّا)، وأخرجَ نحوَه البيهقيُّ في «الكبرى» ولفظُه سيأتي بعد حديث، ك: الطَّهارة، ب: المسح على العصائب، ح: (١٠٨١)، وقال: (هو عن ابن عمرَ صحيحٌ).
- (٤) قولُه: «فأمرني»: (هذا يدلُّ على الاكتفاء بالمسح والغسل كما هو مذهبُ أبي حنيفةَ دون الجمع بين التَّيمُّم وغسل سائر البدن بالماء، كما ذهب إليه الشّافعيُّ)، كذا في «المرقاة». م
- (٥) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: المسح على الجبائر، ح: (٢٥٧)، والدَّار قطنيُّ، ك: الحيض، ب: جواز المسح على الجبائر، ح: (٨٧٨)، والبيهقيُّ (١٠٨٢) وهو في «مصنَّف عبد الرَّزَاق» (١/ ١٦١)، ح: (٦٢٣)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (٣٢٤): (سندُه حسنٌّ).

٧٣٠ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّاً وَكَفَّهُ مَعصُوبَةٌ، فَمَسَحَ عَلَى العَصَاثِبِ وَغَسَلَ سِوَى ذَلِكَ. رواهُ البيهقيُّ (١).



⁽۱) البيهة في «الكبرى» ك: الطَّهارة، ب: المسح على العصائب، ح: (۱۰۸۱) وقال: (هو عن ابن عمرَ صحيحٌ) وفي الباب: عن جابرٍ قال: خرجنا في سفرٍ فأصاب رجلًا منّا حجرٌ فشجّه في رأسه، ثم احتلمَ فسأل أصحابَه فقال: هل تجدون لي رخصة في التَّيثُم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلمّا قدمننا على النّبيّ عَلَي أُخبر بذلك فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ فإنّما شفاء العيّ السُّوالُ، إنّما كان يكفيه أن يتيمّ ويعصرَ أو: «يعصب» شكّ موسى على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده»، أخرجه أبو داود (٣٣٦)، وفي «التلخيص الحبير» ط: دار أضواء السَّلف (١/ ٩٩٩): (وصحَّحَه ابنُ السَّكنِ)، ويؤيدُه ما رواهُ الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣١) عن أبي أمامة عن النَّبيّ عَلَيْ: أنّه لمّا رماه ابنُ قمئة يوم أحدٍ: رأيتُ النَّبيّ عَلَيْ إذا توضًا؛ حلَّ عن عصابة، ومسح عليها بالوضوء.



٧٣١ عنْ أَبِي بَكرِ الصِّدِّيقِ وَعِمرَانَ بنِ حُصَينِ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُّولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ؛ كُفِّرَت ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا أَخَذَ فِي المَشي كُتِبَت لَهُ بِكُلِّ خُطوَةٍ عِشرُونَ حَسَنَةً»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» و«الأوسط»(١).

٧٣٢ ـ وفي روايةِ ابنِ حِبَّانَ: «مَنِ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ، لَم يَزَلْ طَاهِرًا إِلَى الجُمُعَةِ الأُخرَى»(٢).

٧٣٧ ـ وَعنْ عِكرِمَةَ قَالَ: إِنَّ أَنَاسًا مِن أَهلِ العِرَاقِ جَاوُوا، فَقَالُوا: يَا ابنَ عَبّاسٍ، أَتَرَى الغُسلَ يَومَ الجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ أَطَهَرُ، وَخَيرٌ لِمَنِ اغتَسَلَ، وَمَن لَم يَعْتَسِلْ فَلَيسَ عَلَيهِ بِوَاجِبٍ، وَسَأُخبِرُكُم كَيفَ بَدَ الغُسلِ: كَانَ النّاسُ مَجهُودِينَ يَلبَسُونَ الصُّوفَ وَيَعمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِم، وَكَانَ مَسجِدُهُم ضَيِّقًا مُقَارِبَ السَّقفِ - إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ - فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي يَومٍ حَارٌ، وَعَرِقَ النّاسُ فِي مَسجِدُهُم ضَيِّقًا مُقَارِبَ السَّقفِ - إِنَّمَا هُو عَرِيشٌ - فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي يَومٍ حَارٌ، وَعَرِقَ النّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ حَتَّى ثَارَتْ مِنهُم رِيَاحٌ، آذَى بِذَلِكَ بَعضُهُم بَعضًا، فَلَمّا وَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تِلكَ الرَّيحَ فَالَ البَنُ السَّوفِ حَتَّى ثَارَتْ مِنهُم رِيَاحٌ، آذَى بِذَلِكَ بَعضُهُم بَعضًا، فَلَمّا وَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قِلكَ الرَّيحَ فَالَ البَنُ اللهُ اللهُ

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» واللَّفظُ له (۱۸/ ۱۳۹) ح: (۲۹۲)، وفي «الأوسط» (٤٤١٣)، والبيهقيُّ في «الشُّعب» (٢٧٦٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٧٤): (وفيه الضَّحَّاكُ بن حمرةَ ضعَّفَه ابنُ معينِ والنَّسائيُّ، وذكرَه ابنُ حِبّانَ في الثُّقات).

⁽٢) ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» (١٢٢٢) واللَّفظُ له، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٧٦٠) عن أبي قتادةَ.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الرُّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٥٣)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه=

٧٣٤ ـ وَعنْ حَمّادٍ، عنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: سَأَلتُهُ عنِ الغُسلِ يَومَ الجُمُعَةِ، وَالغُسلِ مِنَ الحِجَامَةِ، وَالغُسلِ فِي العِيدَينِ؟ قَالَ: إِنِ اغتسَلتَ؛ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَرَكتَ؛ فَلَيسَ عَلَيكَ، فَقُلتُ لَهُ: أَلَم الحِجَامَةِ، وَالغُسلِ فِي العِيدَينِ؟ قَالَ: إِنِ اغتسَلتَ؛ فَحَسَنٌ، وَإِنْ تَرَكتَ؛ فَلَيسَ مِنَ الأُمُورِ الوَاجِبَةِ، وَإِنَّمَا يَقُل رَسُولُ اللهِ عَيْنَ : «مَن رَاحَ إِلَى الجُمُعَةِ؛ فَليَغتَسِل»؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيسَ مِنَ الأُمُورِ الوَاجِبَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَشْهِدُ وَالْمَا يَعْتُمُ اللهِ مَا البقرة: ٢٨٧]، فَمَن أَشهَد؛ فَقَد أَحسَنَ، وَمَن تَرَكَ؛ فَلَيسَ عَلَيهِ، وَكَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُ عِلْمَا لَهُ مَا البقرة: ٢٨٧]، فَمَن أَشهَد؛ فَقَد أَحسَنَ، وَمَن تَرَكَ؛ فَلَيسَ عَلَيهِ، وَكَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُ عَلَيْكَ الْفَهَلَوْةُ فَأَنتَشِرُ وَافِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الجمعة: ١٠] فَمَنِ انتَشَرَ؛ فَلا بَأْسَ، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ»(١).

٧٣٥ ـ وَعنْ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّاً يَومَ الجُمُعَةِ؛ فَبِهَا وَنِعمَت، وَمَنِ اغتَسَلَ؛ فَهُوَ أَفضَلُ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ والدَّارميُّ (٢).

٧٣٦ وعنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ الغُسلَ يَومَ الجُمُعَةِ، رواهُ البزّارُ ورجالُه ثقاتٌ، قالَه في «مجمع الزَّوائد» [٢/ ١٧٣] (٣).

٧٣٧ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ جَاءَ مِنكُمُ الجُمُعَةَ؛ فَليَغتَسِلْ»، فَلَمّا كَانَ الشِّتَاءُ قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمَرتنَا بِالغُسلِ لِلجُمُعَةِ، وَقَد جَاءَ الشِّتَاءُ، وَنَحنُ نَجِدُ البَردَ، فَقَالَ: «مَنِ الشِّتَاءُ قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمَرتنَا بِالغُسلِ لِلجُمُعَةِ، وَقَد جَاءَ الشِّتَاءُ، وَنَحنُ نَجِدُ البَردَ، فَقَالَ: «مَنِ الشِّتَاءُ قُلنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَمَن لَم يَغتَسِل؛ فَلا حَرَجَ» ابنُ عديٍّ في «الكامل»(٤).

⁼ الذَّهبيُّ (١٠٣٨/ ٢٣٩٤)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الطَّهارة، ب: غسل يوم الجمعة، ح: (٧٠٧). وفي «المرقاة» (٢/ ٤٩٠): («مجهودين»: يقالُ: جهدَ الرَّجلُ، بالضمِّ، فهو مجهودٌ، إذا وجد مشقَّة، «حتَّى ثارت»؛ أي: انتشرت، «وكفُوا العمل»؛ أي: كفاهم اللهُ تعالى العمل باستغنائهم أو بإعطائهم الخدم).

⁽١) محمَّدٌ في «الموطَّأ» باب: الاغتسال يومَ الجمعة، ح: (٦٤).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الرُّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٥٤)، وحسَّنَه التَّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: في الوضوء يوم الجمعة، ح: (٤٩٧).

⁽٣) البزّارُ واللَّفظُ له (١٩٣٢)، وابنُ أبي شيبةً، ك: الجمعة، ب: في غسل الجمعة، ح: (٥٠٥٨).

⁽٤) «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٢/ ٦٣)، وقال الزَّيلعيُّ في «نصب الرّاية» (١/ ٨٨): (إلّا أنَّ هذا سندٌ ضعيفٌ يسدُّ بغيره).

٧٣٨ ـ وَعنْ حَفْصَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَى كُلِّ مُحتَلِمِ الرَّوَاحُ إِلَى الجُمُعَةِ، وَعَلَى مَن رَاحَ إِلَى المُسْجِدِ الغُسلُ»، رواهُ الطَّحاويُّ(١٠).

٧٣٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حَتُّ عَلَى كُلِّ مُسلِمٍ أَنْ يَعْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبِعَةِ أَيّامٍ يَومًا يَعْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٧٤٠ وَعَنِ الفَاكِهِ بِنِ سَعِدِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغتَسِلُ يَومَ الجُمُعَةِ، وَيَومَ عَرَفَةَ، وَيَومَ الْجُمُعَةِ، وَيَومَ عَرَفَةَ، وَيَومَ الْفِيلِ، وَيَومَ النَّحْرِ، رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ (٣).

٧٤١ ـ وَعَنْ مُصِعَبِ بِنِ ثَابِتٍ أَنَّ ثَابِتَ بِنَ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ لَهُ: اغتَسِلْ لِلجُمُعَةِ، فَقَالَ لَهُ: قَدِ اغتَسَلَتُ لِلجَنَابَةِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

٧٤٧ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغتَسِلُ يَومَ الفِطرِ وَيَومَ الأَضحَى، رواهُ ابنُ ماجه (٥٠).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: غسل يوم الجمعة، ح: (٦٩٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٤٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٧٢١).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: هل على من لم يشهد الجمعة غسلٌ من النِّساء والصِّبيان وغيرهم؟ ح: (٨٩٧)، ومسلمٌ، ك: الجمعة، ب: الطِّيب والسِّواك، ح: (١٩٦٣).

 ⁽٣) عبدًالله بنُ أحمد في زوائده على «المسند» واللَّفظُ له، ح: (١٦٧٢٠)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الاغتسال في العيدين، ح: (١٣١٦)، وضعَّفه البوصيريُّ في «الزَّوائد» (١/ ١٥٦).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: غسل يوم الجمعة، ح: (٧٢٦)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٢٢٢)، وابنُ خزيمة (١٧٦٠).

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء في الاغتسال في العيدين، ح: (١٣١٥)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (١٨٦): (سندُه لا بأسَ به).

قال النَّوويُّ في «المجموع» (٢ / ٢ · ٢): (الغسلُ المسنونُ غسلُ العيدين، وهو سنَّةٌ لكلِّ أحدِ بالاتِّفاق، سواءٌ الرِّجالُ والنِّساءُ والصِّبيانُ)، وفي «المغنى» لابن قدامة (٢/ ٢٧٤): (وبه قال علقمةُ، وعروةُ، وعطاءٌ، والنَّخعيُ،=

٧٤٣ وَعنْ عُروَةَ بنِ الزُّبَيرِ ١٤٤ أَنَّهُ اغتَسَلَ لِلعِيدِ، وَقَالَ: إِنَّهُ السُّنَّةُ، رواهُ البيهقيُّ (١).

٧٤٤ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَغتَسِلُ يَومَ الفِطرِ قَبلَ أَن يَغدُو إِلَى المُصَلَّى، رواهُ مالكُ (٢).

٧٤٥ ـ وَعنِ الفَاكِهِ بنِ سَعدٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَعْتَسِلُ يَومَ الفِطرِ وَيَومَ النَّحرِ وَيَومَ عَرَفَةَ، رواهُ ابنُ ماجه (٣).

٧٤٦ وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيدِ بِنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهلَالِهِ وَاغتَسَلَ، رواهُ التِّرمذيُّ والدَّارميُّ (١٠).

٧٤٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ اَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ اغْتَسَلَ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يُحَرِمَ، رواهُ الطَّبرانيُّ (٥).

⁼ والشَّعبيُّ، وقتادةً، وأبو الزِّنادِ، ومالكٌ، والشَّافعيُّ).

⁽١) كذا في «التَّلخيص» (٢/ ١٩٢)، ولفظُ البيهقيِّ في «معرفة السُّنن» (٦٨٠٧): (السُّنَّة أنْ يغتسلَ يوم العيدين).

⁽٢) مالكٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ك: العيدين، ب: باب العمل في غسل العيدين، ح: (٦٠٩)، ومن طريقه عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف»، ك: العيدين، ب: الاغتسال في يوم العيد، ح: (٥٧٥٣)، وقال ابنُ الأثير في «الشَّافي في شرح مسند الشَّافعيِّ» (٢/ ٢٧٤): (هذا حديثٌ صحيحٌ).

⁽٣) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء في الاغتسال في العيدين، ح: (١٣١٦)، وفي «الزَّوائد»: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ)، وهو في «المسند» (١٦٧٢٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الحجِّ، ب: ما جاء في الاغتسال عند الإحرام، ح: (٨٣٠)، والدَّارميُّ، ك: المناسك، ب: في الاغتسال في الإحرام، ح: (١٨٣٥)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٥٩٥).

قولُه: «تجرَّد»؛ أي: عن المخيط، ولبس إزارًا ورداءً، «لإهلاله»؛ أي: لإحرامه.

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٤٨٨٩)، وورد الأمرُ بذلك في صحيح مسلمٍ من حديث جابرٍ (٢٩٠٩) ومن حديث عائشةَ (٢٩٠٨) أيضًا في قصَّة أسماءَ بنتِ عميس لمّا ولدتْ محمَّدَ بنَ أبي بكرٍ.

٧٤٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَغتَسِلَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحرِمَ، رواهُ ابنُ أبي شيبة (١).

٧٤٩ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِن أَربَعٍ: مِنَ الجَنَابَةِ، وَيَومَ الجُمُعَةِ، وَمِنَ الجَامَةِ، وَمِنَ الجَنَابَةِ، وَيَومَ الجُمُعَةِ، وَمِنَ الجَامَةِ، وَمِن غُسلِ المَيِّتِ، رواهُ أبو داود (٢٠).

٧٥٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن غَسَّلَ مَيِّتًا؛ فَلْيَغتَسِل»، رواهُ ابنُ ماجه، وزادَ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ: «وَمَنْ حَمَلَهُ؛ فَلَيْتَوَضَّاْ »(٣).

٧٥١ ـ وَعَنْ قَيسِ بِنِ عَاصِمٍ ﷺ أَنَّهُ أَسلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَن يَغتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدرٍ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (٤).

٧٥٧ ـ وَعَنْ وَاثِلَةَ بِنِ الأَسقَعِ ﷺ قَالَ: لَمَّا أَسلَمتُ أَتَيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «اغتَسِلْ بِمَاءٍ وَسِدرٍ وَاحلِقْ عَنكَ شَعرَ الكُفرِ»، رواهُ أبو نعيم (٥٠).

(١) ابنُ أبي شيبة، ك: الحجِّ، في الغسل عند الإحرام، ح: (١٥٨٤٧)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (١٦٣٩).

(٢) أبو داودَ، ك: الجنائز، ب: في الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٤٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٧١)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٢٥٦).

(٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: في الغسل من غسل الميِّت، ح: (٣١٦١)، والتَّرمذيُّ، أبواب الجنائز، ب: ما جاء في الغسل من غسل الميت، ح: (٩٩٣)، وحسَّنه، وهو في «المسند» (٧٦٨٩).

الأمر بالغسل من غسل الميت هو على سبيل النَّدب؛ لِما رواهُ البيهقيُّ (٤/ ٢٤٦) عن ابن عبّاسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسلٌ إذا غسَّلتموه، إنَّ ميتكم يموتُ طاهرًا، وليس بنجسٍ»، وحسَّنَ سندَه ابنُ حجرٍ في «التَّلخيص» ط: أضواء السَّلف (١/ ٣٦٨).

- (٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الجمعة، ب: في الاغتسال عندما يسلِم الرَّجلُ، ح: (٦٠٥)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الرَّجل يسلم فيؤمر بالغسل، ح: (٣٥٥)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ)، وهو عند النَّسائيِّ (١٨٨).
- (٥) أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٢٩) واللَّفظُ له، والطَّبرانيُّ في «الصَّغير» برقم: (٨٨٠)، ويغني عنه ما في الباب عن أبي=

٧٥٣ وروى الطَّبرانيُّ في «الكبير» عنْ قتادةَ أبي هشامٍ ، نحوَه، (ورجالُه ثقاتٌ)، قالَه في «مجمع الزَّوائد» [١/ ٢٨٣](١).

٧٥٤ وَعنْ نَافِعِ قَالَ: كَانَ ابنُ عُمَرَ ﷺ إِذَا دَخَلَ أَدنَى الحَرَمِ؛ أَمسَكَ عنِ التَّلبِيَةِ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طوًى، ثُمَّ يُصلِّي بِهِ الصُّبحَ، وَيَغتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَفعَلُ ذَلِكَ، رواهُ البخاريُّ (٢).



هريرة عند البخاري في ك: الصّلاة، ب: الاغتسال إذا أسلم، ح: (٢٦٤)، وفيه قال ﷺ: «أطلقوا ثمامة»، فانطلق إلى
 نخل قريب من المسجد، فاغتسل، ثم دخل المسجد، فقال: أشهدُ أن لا إله إلّا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله.

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۱۹/۱۹) ح: (۲۰)، ولفظُه عن قتادة بنِ الفضلِ بنِ قتادة الرَّهاويِّ، عن أبيه، حدَّثني عمُّ أبي هاشمِ بنِ قتادة الرَّهاويُّ، عن أبيه، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فأسلمتُ، فقال لي: «يا قتادة اغتسلْ بماءٍ وسدرٍ، واحلقْ عنك شعرَ الكفر»، وكان رسولُ الله ﷺ يأمر مَن أسلم أنْ يختننَ، وكان ابنَ ثمانينَ سنةً.

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحجِّ، ب: الاغتسال عند دخول مكَّة، ح: (١٥٧٣)، مسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: استحباب المبيت بذي طوّى عند إرادة دخول مكَّة، ح: (٣٠٤٤).

قولُه: «أدنى الحرم»: أوَّل موضعٍ منه، «أمسكَ»: تركَ، «بذي طوّى»: واد بقرب مكَّة في طريق التَّنعيم الـذي فيه مسجدً عائشة ،



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ثُلُ هُوَ أَذَى فَأَعَتَزِلُوا اللِّيمَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٥٥٥ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَقَلُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيضِ لِلجَارِيَةِ البِكرِ وَالثَّيِّبِ ثَلَاثٌ، وَأَكثَرُ مَا يَكُونُ مِنَ المَحِيضِ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا رَأَتِ الدَّمَ أَكثَرَ مِن عَشَرَةِ أَيَّامٍ؛ فَهِي مُستَحَاضَةٌ ﴿ ، رواهُ الدّارِقطنيُ (١).

٧٥٦ ـ وَعَن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَيضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَربَعَةٌ وَخَمَسةٌ وَسِتَةٌ وَسَبعَةٌ وَسَبعَةً وَسَبعَةً وَسَبعَةً وَسَبعَةً وَتَمَانِيَةً وَتِسعَةٌ وَعَشَرَةٌ، فَإِذَا جَازَتِ العَشَرَةَ؛ فَمُستَحَاضَةٌ»، رواهُ ابنُ عديٍّ (٢).

٧٥٧_ وروى الدّارقطنيُّ عنْ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ مثلَه موقوفًا(٣).

⁽۱) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ح: (٨٤٦)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٩٩٥)، والبيهقيُّ في «المعرفة» (٢٢٦٥)، وقال الدّارقطنيُّ: (عبدُ الملكِ هذا رجلٌ مجهولٌ، والعلاءُ هو ابنُ كثيرٍ، وهو ضعيفُ الحديث، ومكحولٌ لم يسمعُ من أبي أمامةَ شيئًا)، والجوابُ عنه كما قال القدوريُّ في «التَّجريد»: (إنَّ ظاهرَ الإسلام يكفي لعدالة الرَّاوي ما لم يوجدْ فيه قادحٌ، وضعفُ الرّاوي لا يقدحُ، إلّا أنْ تقوى جهةُ الضَّعف، ومكحولٌ أدرك أيّامَه وسمع في عصره، فإذا روى عنه؛ فالظَّاهرُ السَّماعُ، ولو ثبت إرسالُه لم يمنعُ صحَّتَه عندنا)، ينظر: «البناية شرح الهداية» (١/ ٢٢٦).

⁽٢) «الكامل في ضعفاء الرَّجال» (٢/ ٣٠٢)، وأخرجه موقوفًا عن أنسِ ابنُ أبي شيبة (١٩٦٤)، وعبدُ الرَّزَاق (١١٥٠)، والميلد من والدّارميُّ (٨٦٢)، والدّارميُّ (٨١٤)، والبيهقيُّ في «الكبرى» باب أكثر الحيض، ح: (١٥٤٣)، وضعَّفه بالجلد من أيوب، وتعقَّبه ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (١/ ٣٢١) ونقل ما يوثّقه، وانظر: «الإمام» لابن دقيق العيد (٣/ ١٩٣١).

 ⁽٣) الدّارقطنيُّ، ك: الحيض، ح: (٨٠٥)، وقال: (لم يروه عن الأعمش بهذا الإسناد غيرُ هارونَ بنِ زيادٍ، وهو ضعيفُ الحديث).

٧٥٨ ـ وَعَن وَاثِلَةَ بِنِ الأَسقَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَقَلُّ الحَيضِ ثَلَاثَةُ أَيّامٍ وَأَكثَرَهُ
 عَشَرَةُ أَيّامٍ»، رواهُ الدّارقطنيُ (١٠).

٧٥٩ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بِن جَبَلِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا حَيضَ دُونَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، ولا حَيضَ فَوقَ عَشَرَةِ أَيَّام»، رواهُ ابنُ عديٍّ (٢)

٧٦٠ وَعَنِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَقَلُّ الحَيضِ ثَلَاثٌ، وأَكثَرُه عَشْرٌ، وَأَقَلُّ مَا بَينَ الحَيضَتَينِ خَمسَةَ عَشَرَ يَومًا» (٣) رواهُ ابنُ الجوزيِّ (١).

٧٦١ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ^(٥) بنِ أَبِي العَاصِ الثَّقَفِيَّ ﷺ قَالَ: الحَائِضُ إِذَا جَاوَزَت عَشَرَةَ أَيّامٍ؛ فَهِي بِمَنزِلَةِ المُستَحَاضَةِ، تَغتَسِلُ وَتُصَلِّي، رواهُ الدَّارقطنيُّ، قال البيهقيُّ: (هذا الأثرُ لا بأسَ بإسناده)^(١).

٧٦٧ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَدنَى الحَيضِ ثَلَائَةُ أَيّامٍ، رواهُ الدّارميُّ في «سننه» ورجالُه رجالُ مسلم (٧).

⁽١) الدّارقطنيُّ، ك: الحيض، ح: (٨٤٧)، وقال: (ابنُ منهالِ مجهولٌ، ومحمَّدُ بنُ أحمدَ بن أنس ضعيفٌ).

⁽٢) «الكامل في ضعفاء الرِّجال» (٧/ ٣٢٢).

⁽٣) وقال في «ردّ المحتار» [١/ ٢٨٤]: (وقد رُوِيَ تقديرُ الأقلِّ والأكثر، عن سنَّةٍ من الصَّحابة بطرقِ متعدَّدةٍ، هي ترتفعُ إلى الحسن، كما بسط ذلك الكمالُ [١/ ١٦٢]، والعينيُّ في «شرح الهداية» [١/ ٢٢٦]، ولخَّصه في «البحر» [١/ ٢٠١]. م

⁽٤) ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» (١/ ٢٦٢)، والخطيبُ في «التَّاريخ» (١٠/ ٢٧).

⁽٥) صحابيٌّ. م

⁽٦) الدّارقطنيُّ، ك: الحيض، ح: (٨١٦)، وإسنادُه لا بأس به كما في «الجوهر النَّقيِّ» (١/ ٣٢١)، وفي الباب عن الحسن بإسناد حسن عند الدَّارميِّ (٨٦٠).

⁽٧) الدّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: في أقلِّ الحيض، ح: (٨٧١)، ورجالُه رجالُ مسلم، وإنْ أعلَّ بالانقطاع؛ فغير مضرِّ، لا سيَّما إذا صدر عن الإمام كالثَّوريِّ، والموقوفات في مثل هذا كالمرفوعات كما في «إعلاء السُّنن» برقم: (٣٢٧).=

٧٦٣ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَت: كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقَعُدُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَربَعِينَ يَومًا، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ (١).

٧٦٤ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَ النَّبِيَّ ﷺ (وَقَتَ لِلنَّفَسَاءِ أَربَعِينَ يَومًا، إِلَّا أَن تَرَى الطُّهرَ قَبلَ ذَلِكَ»، رواهُ الدّارقطنيُ وابن ماجه(١).

٧٦٥ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَنتَظِرُ النُّفَسَاءِ أَربَعِينَ يَومًا إِلاَّ أَن تَرَى الطُّهرَ فَلتَغتَسِل وَهِيَ بِمَنزِلَةِ المُستَحَاضَةِ»، إلاَّ أَن تَرَى الطُّهرَ فَلتَغتَسِل وَهِيَ بِمَنزِلَةِ المُستَحَاضَةِ»، رواهُ ابنُ عدي وابن عساكر (٣).

والطُّهر: أقلُّه خمسَة عشرَ يومًا؛ لِما أخرجَه الدّارميُّ عن سفيانَ قال: الطُّهرُ خمسَ عشرةَ، وإسنادُه صحيحٌ.

وينجبر ضعفُ ما روي في الباب بما روى البخاريُّ عن فاطمةَ بنتِ أبي حبيشٍ، أنَّها سألتِ النَّبيَ ﷺ قالت: إنِّي أُستحاضُ فلا أطهرُ، أفأدَعُ الصَّلاةَ، فقال: «لا، إنَّ ذلك عرقٌ، ولكنْ دعي الصَّلاةَ قدْرَ الأيَّام الَّتي كنتِ تحيضين فيها، ثمَّ اغتسلي وصلِّي»، ووجهُ الاستلال به كما قال الرَّازيُّ في «شرح مختصر الطَّحاويِّ» (١/ ٤٨٠): (وفي بعض الألفاظ: «أيّام أقرائك من كلِّ شهرٍ»، وقال: «المستحاضةُ تدعُ الصَّلاةَ أيّامَ أقرائها»، في أخبارٍ أُخَرَ.

أقلُّ ما يتناوله اسمُ الآيَّام إذا أطلقت مع ذكر العدد: ثلاثةُ أيَّامٍ، وأكثرُه عشرةٌ، فقد أفادنا هذا الخبرُ مقدارَ الأقلَّ والأكثرِ؛ لأنَّ ما دون الثَّلاثة لا يسمَّى أيَّامًا، لأنَّك تقولُ: ثلاثةُ أيّامٍ إلى عشرةِ أيّامٍ، ثمَّ تقولُ: أحدَ عشرَ يومًا).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما جاء في وقت التُّفساء، ح: (٣١١)، والتَّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في كم تمكث النُّفساء، ح: (١٣٩)، وقال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٣/ ١٣٧): (هذا الحديثُ جيِّدٌ)، وقال التِّرمذيُّ: (١/ ٢٥٨): (وقد أجمعَ أهلُ العلم من أصحاب النَّبيِّ ﷺ، والتّابعين، ومَن بعدهم، على أنَّ التُّفساء تدعُ الصَّلاةَ أربعين يومًا، إلَّا أنْ ترى الطُّهر قبل ذلك، فإنَّها تغتسل وتصلِّي، فإذا رأت الدَّمَ بعد الأربعين؛ فإنَّ أكثر أهل العلم قالوا: لا تدعُ الصَّلاة بعد الأربعين، وهو قولُ أكثر الفقهاء، وبه يقول سفيانُ الثَّوريُّ، وابنُ المبارك، والشَّافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ).

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: النُّفساء، كم تجلس، ح: (٦٤٩)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ)، والدَّار قطنيُّ، ك: الحيض، ح: (٨٥٢).

⁽٣) ابنُ عديٌ في «الكامل» (٦/ ٣٧٦).

٧٦٦ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ فِي الحَامِلِ تَرَى الدَّمَ (١): «لَا يَمنَعُهَا ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ»، رواهُ ابنُ أبي شيبة في «مصنفه» ورجاله رجال الجماعة (٢).

٧٦٧ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللهَ رَفَعَ الحَيضَ عَنِ الحُبلَى وَجَعَلَ الدَّمَ بِمَا تَغِيضُ الأَرحَامُ. ٧٦٨ ـ وَعَنْ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللهَ رَفَعَ الدَّمَ عَنِ الحُبلَى وَجَعَلَهُ رِزقًا لِلوَلَدِ، رواهُما ابن شاهين. نقلهما «الجوهر النقي» (٣).

٧٦٩ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا رَأَتِ الحُبلَى الدَّمَ؛ فَلَيسَت بِحَائِضٍ، فَلتُصَلِّ، وَلتَصُمْ، وَليَأْتِهَا زَوجُهَا، وَتَصنَعُ مَا تَصنَعُ الطَّاهِرُ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٤).

٧٧٠ وَعَنْ عَلَقَمَةَ بِنِ أَبِي عَلَقَمَةَ عَن أُمِّهِ مَولَاةِ عَائِشَةَ ﴿ وَجِ النَّبِيِ ﷺ أَنَّهَا قَالَت: كَانَ النِّسَاءُ يَبَعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالدِّرَجَةِ فِيهَا الكُرسُفُ، فِيهِ الصُّفرَةُ مِن دَمِ الحَيضَةِ، فَتَقُولُ: لَا تَعجَلنَ حَتَّى تَرَينَ القَصَّةَ البَيضَاءَ، تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهرَ مِنَ الحَيضَةِ، رواهُ مالكٌ وعبدُ الرَّزَاق بإسنادٍ صحيحٍ، وروى البخاريُّ مثلَه تعليقًا (٥٠).

⁽١) قولُه: «في الحامل ترى الدَّم...» إلخ: لهذه الآثار قال في «الهداية» (١/ ٣٥): (والدَّمُ الذي تراه الحاملُ ابتداءً أو حالَ ولادتها قبل خروج الولد استحاضةٌ، وإنْ كان ممتدًّا، وقال الشَّافعيُّ رحمَه اللهُ: حيضٌ اعتبارًا بالنَّفاس؛ إذ هما جميعًا من الرَّحم، ولنا: أنَّ بالحبل ينسدُّ فمُ الرَّحم، كذا العادةُ والنَّفاسُ بعد انفتاحه بخروج الولد). م

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في الحامل ترى الدَّم، ح: (٢٠٩٩)، ورجالُه رجالُ الجماعة كما في «إعلاء السُّنن» برقم: (٣٤١)، ومن طريقه الدّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: في الحبلى إذا رأت الدَّم، ح: (٩٨٥)، وسندُه حسنٌ، وأخرجَه الدّارقطنيُّ برقم: (٩٨٥).

⁽٣) «الجوهر النَّقيّ» (٧/ ٤٢٤)، و «عمدة القاري» (٣/ ٢٩٢)، قال في «إعلاء السُّنن» برقم: (٣٣٩): (لم أطَّلعُ على سند ابن شاهين، وإنَّما نقلتُهما تأييدًا، والظّاهرُ من جلالة صاحب «الجوهر» أنَّ الأثرين لا ينزلان من درجة الضَّعف).

⁽٤) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، باب: النُّفساء والحبلى ترى الدَّم، ح: (٥٥)، وينظر: الدَّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: في الحبلى إذا رأت الدَّم، ح: (٩٧٦)، وسندُه صحيحٌ.

⁽٥) مالكٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: طهر الحائض، ح: (١٨٩)، وعبدُ الرِّزّاق نحوَه، ح: (١١٥٩)،=

٧٧١ وَعَنْ مُعَاذَةَ قَالَت: سَأَلتُ عَائِشَة ﴿ فَقُلتُ: مَا بَالُ الحَائِضِ تَقضِي الصَّومَ، وَلَا تَقضِي الصَّومَ، وَلَا تَقضِي الصَّدَةَ، فَقَالَت: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُوْمَرُ الصَّلَاةَ، فَقَالَت: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُوْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١٠).

٧٧٧ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ سَعِدٍ ﷺ قَالَ: سَأَلَتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِي مِنَ امرَأَتِي وَهِي حَائِضٌ؟ قَالَ: «لَكَ (٢) مَا فَوقَ الإِزَارِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه وأحمدُ، وفي «النَّيل» [١/ ٣٤٥]: (وفي روايةِ أبي داودَ فيه صدوقانَ، وبقيَّتُه ثقاتٌ) (٣).

⁼ وإسنادُه صحيحٌ كما قال النّيمويُّ في «آثار السُّنن» ح: (١١٣)، وعلَّقَه البخاريُّ، ك: الحيض، ب: إقبال المحيض وإدباره، قبل ح: (٣٢٠).

قولُه: «الدِّرَجة»: قال في «النَّهاية»: هكذا يروى بكسر الدّال وفتح الرّاء، جمعُ درجٍ، وهو كالسُّفت الصَّغير، تضعُ فيه المرأةُ خفَّ متاعها وطيبها، «الكرسفُ»: القطنُ).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: وجوب قضاء الصَّوم على الحائض، ح: (٧٦٣)، والبخاريُّ، ك: الحيض، ب: لا تقضي الحائضُ الصَّلاة، ح: (٣٢١).

قولُه: «أحروريَّةٌ؟»: الحروريَّةُ: طائفةٌ من الخوارج نزلوا قرية تسمَّى: حروراء، كان أوَّلُ اجتماعهم وتعاهدهم فيها، وقولُها لها: «أحروريَّةٌ أنت؟» تريد به: أنَّها خالفتِ السُّنَّة، وخرجت عن الجماعة، كما خرجَ أولئك عن جماعة المسلمين، وقيل: إنَّها شبَّهتها في سؤالها وتعنَّتها فيه بالحروريَّة؛ فإنَّهم يكثرون المسائل، ويتعنَّتون النّاس بها امتحانًا وافتتانًا، راجم: «جامع الأصول» (٧/ ٣٥٧).

⁽٢) قولُه «لك ما فوق الإزار»: (وحدَّدَه الفقهاءُ بما بين السُّرَّة والرُّكبة؛ عملًا بالعرف الغالب)، كذا في «فتح الباري» (٢) . م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في المذي، ح: (٢١٢)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٢٨): (إسنادُه جيِّدٌ) كذا قال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (١/ ٢٣٣)، وله شواهدُ كما سيأتي، منها حديثُ ميمونة عند البخاريِّ (٣٠٣) ومسلم (٢٩٤)، وأخرج (جوازَ مؤاكلة الحائض) التِّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها، ح: (١٣٣)، وابنُ ماجه (١٣٧٨)، وأحمدُ (١٩٠٠)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

٧٧٣ ـ ورواهُ أبو يَعلى عنْ عمرَ الله ورجالُه رجالُ الصَّحيح(١).

٧٧٤ وَعَنْ عَائِشَة ﷺ قَالَت: كُنتُ أَغتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِن إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلانَا جُنُبٌ، وَكَانَ يُمْرُنِي، فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي (٢) وَأَنَا حَائِضٌ، وَكَانَ يُخرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعتَكِفٌ، فَأَغسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٥٧٧ ـ وَعَنْ زَيدِ بنِ أَسلَمَ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لِي مِنِ امرَأَتِي وَهِي حَائِضٌ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِتَشُدَّ عَلَيهَا إِزَارَهَا، ثُمَّ شَانَكَ بِأَعلَاهَا»، رواهُ مالكٌ والدّارميُّ مرسلًا^(٤).

٧٧٦ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كُنتُ أَشرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أُنَاوِلُهُ النَّبِي ﷺ فَيضَعُ فَاهُ عَلَى مَوضِع فِي، عَلَى مَوضِع فِي، عَلَى مَوضِع فِي،

⁽١) «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٥٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٢٨): (ورواهُ البيهقيُّ أيضًا من رواية عمرَ بإسنادٍ جيِّدٍ).

⁽٢) قولُه: «فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي»: (والمعنى: فأعقدُ الإزارَ في وسطي، وهذا يدلُّ على جواز الاستمتاع بما فوق الإزار دونَ ما تحتَه، وبه قال أبو حنيفة ومالكُ والشَّافعيُّ في قوله الجديد، ولعلَّ قولَه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ «اصنعوا كلَّ شيءٍ اللَّ النَّكاح» كان رخصة، وفعلَه عزيمة تعليمًا للأمَّة، فإنَّه أحوَطُ، فإنَّ مَن يرتعْ حول الحمى؛ يوشك أنْ يقعَ فيه)، كذا في «المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: مباشرة الحائض، ح: (٢٩٩)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: مباشرة الحائض فوق الإزار، ح: (٦٧٩).

⁽٤) مالكٌ في «الموطَّأَ» مرسلًا واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: ما يحلُّ للرَّجل من امرأته وهي حائضٌ، ج: (١٨٤)، والدَّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: مباشرة الحائض، ح: (١٠٧٢)، وقال أبو عمرَ في «التَّمهيد» (٥/ ٢٦٠): (لا أعلمُ أحدًا روى هذا الحديثَ مسندًا بهذا اللَّفظ: أنَّ رجلًا سأل رسولَ الله ﷺ هكذا ومعناه صحيحٌ ثابتٌ).

وفي الباب عند مسلم، ك: الحيض، ب: جواز غسل الحائض رأسَ زوجها، ح: (٢٩٤)، عن ميمونةَ بلفظِ: كان رسولُ الله ﷺ يباشر نساءَه فوق الإزار وهنَّ حيَّضٌ.

رواهُ مسلمٌ(١).

٧٧٧ ـ وَعَنهَا ، ثُمَّ يَقرَأُ النَّبِيُ عَلَيْ يَتَّكِئُ فِي حجرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقرَأُ القُرآنَ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٧٧٨ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَاوِلِينِي الخُمرَةَ مِنَ المَسجِدِ»، قَالَتْ: فَقُلتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيضَتَكِ لَيسَتْ فِي يَدِكِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

٧٧٩ ـ وَعَنْ مَيمُونَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مِرطٍ، بَعضُهُ عَلَيَّ، وَبَعضُهُ عَلَيهِ، وَأَنَا حَائِضٌ، رواهُ أبو داود (١٠).

(١) مسلم، ك: الحيض، ب: جواز غسل الحائض رأسَ زوجها، ح: (٦٩٢).

(قولُه: «وأتعرَّق العَرُق»: بفتح العين وسكون الرَّاء: العظمُ الذي عليه بقيَّةٌ من لحمٍ، يقالُ: تعرَّقتَه واعترقتَه، إذا أخذتَ منه اللَّحم بأسنانك)، «شرح السُّيوطيِّ على مسلم» (٢/ ٦٨).

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: قراءة الرَّجل في حجر امرأته وهي حائضٌ، ح: (٢٩٧)، ومسلمٌ، ك: الحيض، ب: جواز غسل الحائض رأسَ زوجها، ح: (٦٩٣).

(٣) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: جواز غسل الحائض رأسَ زوجها، ح: (٦٨٩).

(٤) اللَّفظُ للبيهقيِّ في «معرفة السُّنن» (٢١٦)، وأخرجَه أبو داودَ في الطَّهارة، ب: الرُّخصة في ذلك، ح: (٣٦٩)، عن ميمونة: أنَّ النَّبيِّ ﷺ صلَّى وعليه مرطٌ وعلى بعض أزواجه منه وهي حائضٌ، وهو يصلي، وهو عليه، ولفظُ ابنِ ماجه في [ك: الطَّهارة، الصَّلاة في ثوب الحائض، برقم: (٣٥٣)]: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى وعليه مِرْطٌ، بعضُه عليه وعليها بعضُه وهي حائضٌ، ولأبي داودَ (٣٧٠)، وابنِ ماجه (٢٥٢) نحوُه عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصلِّي باللَّيل وأنا إلى جنبه وأنا حائضٌ، وعليَّ مِرْطٌ لي وعليه بعضُه، وأخرجَ البخاريُّ مثلَ ما ذكرَه المصنف من عديث ميمونة في أربعة مواضعَ من صحيحه (٣٣٣/ ٣٧٩/ ٢٨١)، وأخرجَه مسلمٌ في الصَّلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلَّى، برقم: (١٤٦).

قولُه: «مِرطٌ»: (بكسر الميم وسكون الرّاء: كساءٌ من صوفٍ أو خزِّ يؤتزر به، وربَّما تلقيه المرأةُ على رأسها وتتقنّع به، وقيل: هو شبهُ ملحفةٍ)، «المرقاة» (٢/ ٤٩٥). ٧٨٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّهَا كَانَت تَنَامُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لِحَافٍ وَهِيَ حَائِضٌ، رواهُ سعيدُ بن منصور (١٠).

٧٨١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَتَى حَاثِضًا، أَوِ امرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَو كَاهِنّا، فَقَد كَفَرَ بِمَا أُنزِلَ عَلَى محمَّدٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدّارميُّ، وفي روايتهما: «فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَد كَفَرَ [بِمَا أُنزِلَ عَلَى محمَّدً]»(٢).

٧٨٧ ـ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؛ فَليَتَصَدَّقْ بِنِصفِ دِينَارٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ والدّارميُّ وابنُ ماجه (٣).

٧٨٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمَّا أَحمَرَ؛ فَدِينَارٌ، وَإِذَا كَانَ دَمَّا أَصفَرَ؛ فَنِينَارٍ»(٤) رواهُ التِّرمذيُّ (٥).

⁽۱) سعيد بنُ منصورٍ، ك: الطَّلاق، ب: ما يحلُّ للرَّجل من امرأته إذا كانت حائضًا، ح: (٢١٤٦)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٧٥٥٦).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، ح: (١٣٥)، وقال: (وضعَّفَ محمَّدٌ هذا الحديثَ من قبل إسناده)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الكهانة، ح: في الكهّان، ح: (٤٠٩٩)، وابنُ ماجه، أبواب الطَّهارة، ب: النَّهي عن إتيان الحائض، ح: (٦٣٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في إتيان الحائض، ح: (٢٦٦)، والتّرمذيُّ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الكفّارة في ذلك [أي إتيان الحائض]، ح: (١٣٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في ُ هداية الرُّواة» (١/ ٢٧٦).

⁽³⁾ وقال أكثرُ العلماء: (لا شيءَ عليه سوى الاستغفارِ، وهو قولُ أصحابنا أيضًا، ثمَّ إِنَّ الَّذِين ذهبوا إلى عدم وجوب الصَّدقة، أجابوا أنَّ قولَه ﷺ: «يتصدَّق» محمولٌ على الاستحباب، إنْ شاء تصدَّق وإلَّا لا)، قالَه العلامةُ العينيُ في «عمدة القاري» (٣/ ٢٦٦)، وكذا في «العالمگيريَّة» (١/ ٣٩)، وقال في «بذل المجهود»: (اختلفوا في وجوب الكفّارة في إتيان الحائض، فقال مالكٌ وأبو حنيفةَ والشَّافعيُّ: لا يجب عليه شيءٌ، بل يستحبُّ أنْ يتصدَّقَ إنْ وطِئ في أوَّل الحيض بدينار، وفي آخره بنصف دينار ويستغفر الله تعالى). م

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في الكفّارة في ذلك [أي إتيان الحائض]، ح: (١٣٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عشرة النَّساء، ب: ما يجب على مَن وطئ امرأته في حال حيضتها، ح: (٩٠٥٨).



٧٨٤ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ هَ أُمِّ سَلَمَةَ هَ قَالَتْ: إِنَّ امرَأَةً كَانَت تُهرَاقُ الدِّمَاءَ فِي عَهدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، فَاستَفتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ النَّبِيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لِتَنظُّرُ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالأَيّامِ الَّتِي كَانَت تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهرِ قَبلَ أَن يُصِيبَهَا الذي أَصَابَهَا، فَلتَعْتَسِلْ، ثُمَّ لتستثفِرْ يُصِيبَهَا الذي أَصَابَهَا، فَلتَعْتَسِلْ، ثُمَّ لتستثفِرْ بِعُوبٍ، ثُمَّ لتُصَلِّي»، رواهُ مالكُ والشَّافعيُّ وأحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه والدّارقطنيُّ والبيهقيُّ والدّارميُّ، وروى النَّسائيّ نحوه، وقال النَّوويُّ: (إسنادُ أبي داودَ على شرطهما)(١).

٧٨٥ ـ وَعَنْ هِشَامِ بِنِ عُروةَ عَن أَبِيهِ قَالَ: لَيسَ عَلَى المُستَحَاضَةِ أَنْ تَعْتَسِلَ إِلَّا غُسلًا وَاحِدًا، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعَدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ، رواهُ محمَّدٌ عنْ مالكٍ في «الموطَّأ» (٢).

⁽۱) مالكٌ واللَّفظُ له، ب: المستحاضة، ح: (۱۹۹)، وأبو داود، ك: الطَّهارة، ب: في المرأة تستحاض، ح: (۲۷٪)، والنَّسائيُّ، ك: الطَّهارة، ب: ذكر الاغتسال من الحيض، ح: (۲۰۹)، قال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (۱/ ۲۳۸): (صحيحٌ، رواه مالكٌ، والشَّافعيُّ، وأجمدُ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، بأسانيدَ على شرط البخاريِّ ومسلمٍ)، وقال ابنُ الملقن في «تحفة المحتاج» (۱/ ۲٤٠): (رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه من رواية سليمانَ بنِ يسارِ عنها، بإسنادِ على شرط الصَّحيح).

⁽قولُه: «ثمَّ لتستثفرْ بثوبٍ»؛ أي: تشدَّ فرجَها بخرقةٍ بعد أنَّ تحتشي قطنًا وتوثقَ طرفي الخرقة في شيءٍ تشدُّه على وسطها، فيمنع ذلك سيل الدَّم، مأخوذٌ من: ثفَر الدَّابَة، بفتح الفاء ـالذي يُجعلُ تحت ذنبها)، «عون المعبود» (١/ ٣١٤).

⁽٢) مالكٌ في «الموطَّا» ك: الطَّهارة، ب: المستحاضة، ح: (٢٠٢)، ومن طريقه محمَّدٌ في «الموطَّا» (٨٤)، وقال مالكُ: (الأمرُ عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن أبيه، وهو أحبُّ ما سمعت إليَّ في ذلك)، ونحوه عند ابنِ أبي شيبة، ك: الطَّهارة، ب: المستحاضة كيف تصنع، ح: (١٣٦٢).

٧٨٦ وروى الطَّبرانيُّ عنْ سودة بنتِ زمعة ، نحوه مرفوعًا (١).

٧٨٧ ـ وكذا عبدُ الرَّزَّاق والطَّحاويُّ وسعيدُ بنُ منصورٍ عنْ عائشةَ ، موقوفًا(٢).

٧٨٨ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ المُستَحَاضَةِ فَقَالَ: «تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيّامَهَا، ثُمَّ تَعَرَضُا عُنِدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، رواهُ ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» بإسنادٍ صحيحٍ (٣).

٧٨٩ ـ وَعَنهَا ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمةَ بِنتِ أَبِي حُبَيشٍ ﴿ : «تَوَضَّئِي لِوَقتِ كُلِّ صَلَاةٍ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة، وروى محمَّدٌ مثلَه في «الأصل»(٤).

٧٩٠ وفي روايةٍ للبخاريِّ والتَّرمذيِّ أَنَّ النَّبِيَّ يَثَلِيَّ قَالَ لِلمُستَحَاضَةِ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الوَقتُ»(٥).

⁽١) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٩١٨٤)، وفي «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٨١): (وفيه جعفرُ عن سودةَ، ولم أعرفْه).

⁽٢) عبد الرَّزَاق (١١٧٠)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الطَّهارة، ب: المستحاضة كيف تتطهَّر، ح: (٦٤٥)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/٣٦٣): (إنَّه أخرجَه من طريقين حسنين صحيحين)، ونحوه عند الدَّارميِّ (٢٢٨).

⁽٣) ابنُ حِبّانَ، ح: (١٣٥٥)، ونحوه مختصرًا عند البخاريُّ، ك: الحيض، ب: إذا رأت المستحاضة الطُّهرَ، ح: (٣٣١).

⁽٤) أخرجَه البخاريُّ عن عائشة ، ك: الوضوء ، ب: غسل الدَّم ، ح: (٢٢٨) ، ولفظُه كما سيأتي: عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنتُ أبي حبيشٍ إلى النَّبيِّ عَلَى فقالت: يا رسولَ الله إنِّي امرأةٌ أستحاض فلا أطهرُ ، أفأدع الصَّلاة ؟ فقال رسولُ الله عَلَى: «لا، إنَّما ذلك عرقٌ ، وليس بحيضٍ ، فإذا أقبلتْ حيضتُك ؛ فدعي الصَّلاة ، وإذا أدبرتْ ؛ فاغسلي عنك الدَّم ثمَّ صلِّي » قال: وقال أبي: - «ثمَّ توضَّني لكلِّ صلاةٍ ، حتَّى يجيءَ ذلك الوقتُ » والجملة الأخيرةُ مرفوعةٌ إلى النَّبيِّ عَلَى انظر: «فتح الباري» لابن حجرٍ ، (١/ ٩٠٤) وعزاهُ ابنُ همام إلى «شرح مختصر الطَّحاويً » [للاسبيجابيً] في «فتح القدير» (١/ ١٧٩) عن أبي حنيفةَ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنَّ النَّبيَ عَلَى قال الفاطمة بنتِ أبي حبيشٍ: «وتوضَّني لوقت كلِّ صلاةٍ»، وذكرَه ابنُ قدامة في «المغني» (١/ ٢٦٥)، ورواهُ الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» برقم: (١٣٥)، من طريق الإمام أبي حنيفة بنفس الإسناد بلفظ: «ثمَّ توضَّئي عند كلِّ صلاةٍ»، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ بسنده (١٣٥٥).

⁽٥) البخاريُّ عن عائشةَ، ك: الوضوء، ب: غسل الدَّم، ح: (٢٢٨)، قال المنبجيُّ في «اللُّباب» (١/ ١٤٩): (المرادُ منه:=

٧٩١ ـ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ ﷺ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنتَ جَحشٍ ﴿ كَانَت تُهَرَاقُ الدَّمَ، وَأَنَّهَا سَأَلَت رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغتَسِلَ عِندَ كُلِّ صَلاةٍ وَتُصَلِّي، رواهُ سعيدُ بنُ منصورِ (١٠).

٧٩٧_ وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٢).

٧٩٣ ـ وفي روايةٍ لابنِ ماجه: «ثُمَّ اغتَسِلِي، وَتَوَضَّنِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»(٣).

٧٩٤ وفي روايةٍ لمسلم عنْ عائشةَ ، نحوُه (٤).

٧٩٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِكَانَت تُستَحَاضُ فَتَمكُثُ السِّنِينَ، وَأَنَّهَا كَانَت تَدخُلُ المِركَنَ حَتَّى يَعلُوَ الدَّمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَت بِالحَيضَةِ، إِنَّمَا هُوَ عِرقٌ» وَكَانَت تَغتَسِلُ لِكُلِّ صَلاةٍ (٥٠)،

تتوضَّأُ لوقت كلِّ صلاةٍ؛ لأنَّ اللَّامَ تستعارُ للوقت، قال الله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَةِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أي:
 لوقت دلوكها، وقال ﷺ: ﴿إِنَّ للصَّلاة أوَّلًا وآخرًا»، ويقالُ: آتيك لصلاة الظُّهر؛ أي: لوقتها).

(١) إسحاقُ بنُ راهويه واللَّفظُ له، ح: (٢٠٥٩)، ورجالُه بين ثقةٍ وصدوقٍ ومن رجال الصَّحيح، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: مَن روى أنَّ المستحاضةَ تغتسل لكلِّ صلاةٍ، ح: (٢٩٣).

- الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطّهارة، ب: المستحاضة كيف تتطهّر للصّلاة، ح: (٦١٩)، وأصلُه في البخاريً
 عن عائشة، ك: الحيض، ب: عرق الاستحاضة، ح: (٣٢٧)، ومسلمٌ في الحيض، ب: المستحاضة وغسلها وصلاتها،
 ح: (٣٣٤).
- (٣) ابنُ ماجه عن عائشةَ، والقضيَّةُ لفاطمةَ ابنةِ أبي حبيشٍ، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء في المستحاضة الَّتي قد عدَّت أيَّامَ أقرائها، قبل أنْ يستمرَّ بها الدَّمُ، ح: (٦٢٤)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: من قال تغتسل من طهر إلى طهرٍ، ح: (٢٩٨)، وهو في «المسند» (٢٤١٤٥)، والحديثُ صحيحٌ.
 - (٤) مسلمٌ، ك: الحيض، ب: المستحاضة وغسلها، ح: (٣٣٣/ ٣٣٤).
- (٥) وقال فقها وُنا: (فيُستفادُ من هذه الأحاديث أنَّ المعتادةَ تُردُّ لعادتها، وتغتسلُ غُسلًا واحدًا إذا مضت أيّامُ أقرائها، ثمَّ تتوضَّأُ لوقت كلِّ صلاةٍ، وتصلّي إلى آخر الوقت وإنْ سال دمُها، وأمّا المعتادةُ الَّتي استمرَّ دمُها واشتبهَ عليها كلُّ من عدد أيّام الحيض والمكان؛ فتتَحَرَّى ومضت على ما استقرَّ رأيُها عليه.

وإن لم يكن لها رأيٌ لا يُحكم بشيء من الحيض والطُّهر على التَّعيين، بل تأخذ بالأحوط، فتغتسل لكلِّ صلاةٍ،=



رواه سعيد بن منصور (١١)، وروى الطَّحاويُّ وعبد الرَّزَّاق نحوَه (٢).

٧٩٦ وَعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: [أي المستحاضة] لَا بَأْسَ أَن يُجَامِعَهَا زَوجُهَا، رواهُ عبدُ الرَّزَاق (٣).

٧٩٧ ـ وفي رواية أبي داود والبيهة عن عِكرِمة عَنْ حَمنة بِنتِ جَحشٍ ، أَنَّهَا كَانَت مُستَحَاضَةً وَكَانَ زَوجُهَا يُجَامِعُهَا، وسكت عنه أبو داود، وقال النَّوويُّ: (إسنادُه حسنٌ)(١٤).



⁼ وإنِ اشتبه عليها البعضُ: فإنْ تردَّدَت بين الطُّهر وبين دخول الحيض؛ صلَّتْ بالوضوء لوقت كلِّ صلاةٍ، وإنْ تردَّدَت بين الطُّهر وبين الخروج من الحيض؛ اغتسلت لوقت كلِّ صلاةٍ). م ينظر: «ردُّ المحتار» (١/ ٣٠٠).

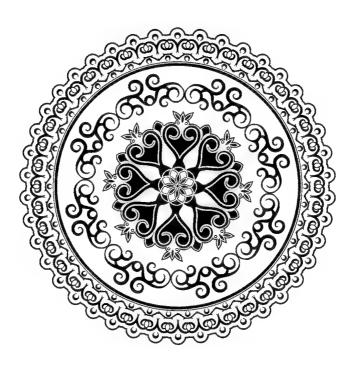
⁽١) سعيدُ بنُ منصورِ كما في «الكنز» (٢٩٧٤)، وأصلُه في البخاريِّ، ك: الحيض، ب: عرق الاستحاضة، ح: (٣٢٧)، ومسلمٌ في الحيض، ب: المستحاضة وغسلها وصلاتها، ح: (٥٥٥).

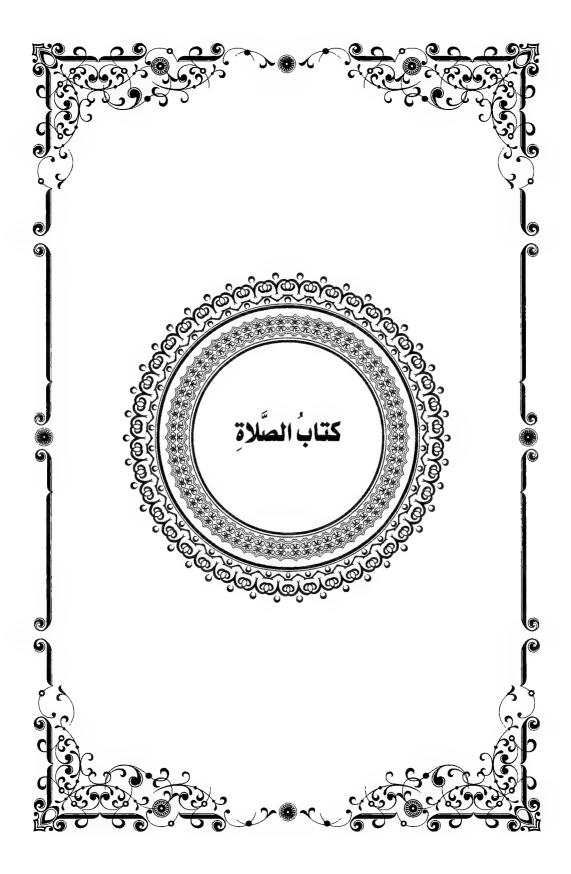
قولُه: «المركن»: (بكسر الميم: الإجَّانة التي يغسل فيها الثِّياب)، «النِّهاية» (باب الرّاء مع الكاف).

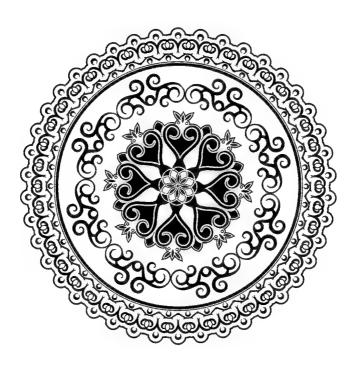
⁽٢) عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف» (١١٦٤)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الطَّهارة، ب: المستحاضة كيف تتطهَّر للصَّلاة، ح: (٦٢٢).

⁽٣) عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف» واللَّفظُ له، ك: الحيض، ب: المستحاضة هل يصيبُها زوجها وهل تصلِّي وتطوف بالبيت؟ ح: (١١٨٩)، والدّارميُّ، ك: الطَّهارة، ب: من قال: المستحاضة يجامعها زوجها، ح: (٨٤٤)، وسندُه صحيحٌ، وأخرجَه ابنُ المنذرِ في «الأوسط» (٨٤٤)، وقال: (وبه قال سعيدُ بنُ المسيَّب والحسنُ وسعيدُ بنُ جبيرٍ وعطاءٌ وقتادةُ وحمّادُ بنُ أبى سليمانَ وبكرُ بنُ عبداللهِ المزنيُّ والأوزاعيُّ ومالكٌ والثّوريُّ والشَّافعيُّ وإسحاقُ وأبو ثور).

⁽٤) أبو داود، ك: الطَّهارة، ب: المستحاضة يغشاها زوجُها، ح: (٣١٠)، وإسنادُه حسنٌ كما قال النَّوويُّ في «شرح مسلم» (١٧/٤) وفي الباب عند أبي داود (٣٠٩) عن عكرمة قال: كانت أمُّ حبيبة تستحاضُ فكان زوجُها يغشاها، وقال الحافظُ في «فتح الباري» (١/ ٤٢٩): (هو حديثٌ صحيحٌ إنْ كان عكرمةُ سمعَه منها)، (لكنَّ صنيعَ أبي داودَ على السَّماع)، كما قال في «إعلاء السُّنن» برقم: (٣٥٠).









وقولِ اللهِ عَلَىٰ الْفَصَدَاءِ وَأَقِيمُوا الصَّلُوةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقولِه تعالى: ﴿ وَأَمْرَ اَهْلَكَ بِالصَّلُوةَ إِلَّتَ الصَّكُوةَ يَنْ عَنِ الْفَحْسَاءِ وَالْمُنْ كُو ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقولِه تعالى: ﴿ وَأَمْرَ اَهْلَكَ بِالصَّلُوةَ إِلَا اَسْكُو وَالْمَعْلِمِ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ٢٣]، وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّهَ وَلِيهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلُوةَ ﴾ [المائدة: ٥٥]، وقولِه تعالى: ﴿ وَالنَّهِ اللهِ وَاللَّذِينَ مُ عَلَىٰ صَلَاتِهِمُ يُكُونُونُ وَاللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللّٰهُ وَاللَّهُ اللّٰهُ وَاللَّهُ الللّٰهُ وَاللَّهُ اللّٰهُ وَاللَّهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ اللللَّهُ وَاللَّهُ الللّٰهُ وَاللّٰهُ الللّٰهُ وَاللّٰهُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللللّٰهُ اللللّٰهُ وَاللّٰهُ

٧٩٨ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن عَلِمَ أَنَّ الصَّلاةَ حَقٌّ وَاجِبٌ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ»، رواهُ أحمدُ والحاكمُ في «المستدرك»(١).

⁽۱) عبدُاللهِ بنُ أحمدَ في زياداته على «المسند» واللَّفظُ له (٤٢٣)، والبزّارُ (٤٤٠)، والحاكمُ (٢٤٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٨٨): (رواهُ عبدُاللهِ بنُ أحمدَ في زياداته، وأبو يَعلى إلَّا أنَّه قال: «حقُّ مكتوبٌ واجبٌ»، والبزَّارُ بنحوه، ورجالُه موثَّقون).

⁽٢) وفي «الأنساب» للسَّمعانيِّ (٥/ ٢٢١): (الإمامُ أبو بكرِ محمَّدُ بنُ الحسين بن محمَّدِ بن الحسين البخاريُّ القديديُّ،=

والرَّافعيُّ^(١).

٠٠٠ وَعَنْ عَمَّارِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ العَبدُ فِي صَلاَتِهِ ذُرَّ البِرُّ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى يَركَعَ، فَإِذَا رَكَعَ عَلَتهُ رَحمَةُ اللهِ حَتَّى يَسجُدَ، وَالسَّاجِدُ يَسجُدُ عَلَى قَدَمَيِ اللهِ فَليَسأَلُ وَليَرغَبْ»، رواهُ سعيدُ بنُ منصور مرسلًا(٢).

٨٠١ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ المُصَلِّي لَيَقرَعُ بَابَ المَلِكِ، فَإِنَّهُ مَن يُدِم قَرعَ البَابِ؛ يُوشِكُ أَنْ يُفتحَ لَهُ »، رواهُ الدَّيلميُّ (٣).

٨٠٢ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلُّوا خَمسَكُم، وَصُومُوا شَهرَكُم، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَموَالِكُم، وَأَطِيعُوا ذَا أَمرِكُم؛ تَدخُلُوا جَنَّةَ رَبَّكُم»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (١٠).

٨٠٣ ـ وَعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ: ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَومًا فَقَالَ: «مَن حَافَظَ عَلَيهَا؛ كَانَت لَهُ نُورًا، وَبُرهَانًا، وَنَجَاةً يَومَ القِيَامَةِ، وَمَن لَم يُحَافِظُ عَلَيهَا؛ كَانَت لَهُ نُورًا، وَبُرهَانًا، وَنَجَاةً يَومَ القِيَامَةِ، وَمَن لَم يُحَافِظُ عَلَيهَا؛ لَم يَكُنْ لَهُ نُورٌ، وَلا

⁼ وقيل: الحسنُ بنُ الحسينِ، يعرفُ ببكر خواهرزاده، هو ابنُ أخت القاضي الإمام أبي ثابتٍ محمَّدِ بنِ أحمدَ البخاريِّ، كان إمامًا فاضلًا بحرًا في مذهب أبي حنيفةَ رحمَه اللهُ، وطريقتُه أبسطُ طريقةٍ لهم، جمعَ فيها من كلِّ جنسٍ، وكان يحفظُها، أملى ببخارى، ومات ليلةَ الجمعة الخامس والعشرين من جمادى الأولى، سنةَ ثلاثٍ وثمانينَ وأربعِمئةٍ، ببخارى).

⁽١) الرَّافعيُّ في «التَّدوين في أخبار قزوين» (٢/ ١٢٥)، والدَّيلميُّ في «الفردوس» (٩١)، واللَّفظُ للرَّافعيِّ إلَّا ما بين المعكوفين فللدَّيلميِّ.

⁽٢) سعيدُ بنُ منصورِ مرسلًا كما في «جامع الأحاديث» (٢٤٧٧)، وفي «السِّراج المنير» (١/ ١٥٩): (الحديثُ صحيحٌ). قولُه: «ذرَّ»: (هو الصَّبُّ)، «التَّنوير شرح الجامع الصَّغير» (٢/ ١٦٥).

⁽٣) الدَّيلميُّ في «الفردوس» (٧٦٠)، والقضاعيُّ في «مسند الشَّهاب» (١١٥٧)، وله شاهدٌ رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٢٠٥): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما ذكر في فضل الصَّلاة، ح: (٦١٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه ابنُ حِبّانَ (٤٥٦٣)، وهو في «المسند» (٢٢١٦١).

بُرهَانٌ، وَلَا نَجَاةٌ، وَكَانَ يَومَ القِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ، وَفِرعَونَ، وَهَامَانَ، وَأُبَيِّ بنِ خَلَفٍ»، رواهُ أحمدُ والدّارميُّ، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(١).

٨٠٤ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ نُورٌ فِي قَلبِهِ، فَمَن شَاءَ مِنكُم أَنْ يُنَوِّرَ قَلبَهُ »، رواهُ الدَّيلميُّ (۱).

٥٠٥ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا يُنَادِي عِندَ كُلِّ صَلَاةٍ: يَا بَنِي آدَمَ، قُومُوا إِلَى نِيرَانِكُم الَّتِي أَوقَدتُمُوهَا عَلَى أَنفُسِكُم، فَأَطْفِتُوهَا بِالصَّلَاةِ»، رواهُ الضِّياءُ والطَّبرانيُّ في «الكبير»(٣).

٨٠٦ وَعَنِ الحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِلمُصَلِّي ثَلَاثُ خِصَالِ: يَتَنَاثَرُ البِرُّ مِن عَنَانِ السَّمَاءِ إِلَى مَفرِقِ رَأْسِهِ، وَتَحُفُّ بِهِ المَلَائِكَةُ مِن لَدُن قَدَمَيهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ، وَيُنَادِيهِ مُنَادٍ: لَو يَعلَمُ الشَّمَاءِ إِلَى مَفرِقِ رَأْسِهِ، وَتَحُفُّ بِهِ المَلَائِكَةُ مِن لَدُن قَدَمَيهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ، وَيُنَادِيهِ مُنَادٍ: لَو يَعلَمُ الشَّمَاءِ مَن يُنَاجِي مَا انفَتَلَ»، رواهُ محمَّدُ بنُ نصرِ المروزيُّ في «الصَّلاة» مرسلًا (٤٠).

٨٠٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبدُ صَلاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَت؛ صَلَحَ سَاثِرُ عَمَلِه، وَإِنْ فَسَدَت فَسَدَ سَاثِرُ عَمَلِه، ثُمَّ يَقُولُ: انظُرُوا هَل لِعَبدِي مِن نَافِلَةٍ، فَإِن كَانَتْ لَهُ نَافِلَةٌ أَتَمَّ بِهَا الفَرِيضَة، ثُمَّ الفَرَائِضُ لِعَائِدَةِ اللهِ وَرَحمَتِهِ»، رواهُ ابنُ عساكر وهو حسنٌ (٥٠).

⁽١) أحمدُ (٢٥٧٦) واللَّفظُ له، والدَّارميُّ، ك: كتاب الرَّقاق، ب: في المحافظة على الصَّلاة، ح: (٢٧٦٣)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٤٦٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٢٩٢): (ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ).

⁽٢) الدَّيلميُّ في «الفردوس» (٣٧٢٣).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» واللَّفظُ له (٩٤٥٢)، والضِّياء في «المختارة» (٢٥٩٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٩٩٢): (رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» و «الصغير»، وقال: تفرَّد به يحيى بنُ زهير القرشيُّ، قلت: ولم أجدْ مَن ذكرَه إلّا أنَّه روى عن أزهرَ بنِ سعدِ السَّمّانِ، وروى عنه يعقوبُ بنُ إسحاقَ المخرميُّ، وبقيَّةُ رجالِه رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) المروزيُّ مرسلًا في «مختصر قيام اللَّيل» (ص: ٦٣).

⁽٥) ابنُ عساكرٍ في «تاريخه» (٢٧ / ٢٧٧) واللَّفظُ له، وأخرجَه أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «كلُّ صلاةٍ لا يتمُّها صاحبها تتمُّ من تطوُّعه»، ح: (٨٦٤)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ أوَّلَ ما=

٨٠٨ ـ وَعَنهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الخَمسُ، وَالجُمعَةُ إِلَى الجُمعَةِ، وَرَمَضَانُ اللّهِ عَلَيْهِ: «الصَّلَوَاتُ الخَمسُ، وَالجُمعَةُ إِلَى الجُمعَةِ، وَرَمَضَانُ الْكَبائِرَ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٨٠٩ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرَأَيتُم لَو أَنَّ نَهِرًا بِبَابِ أَحَدِكُم يَعْتَسِلُ مِنهُ كُلَّ يَومٍ خَمسَ مَرَّاتٍ، هَل يَبقَى مِن دَرَنِهِ شَيءٌ، قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ خَمسَ مَرَّاتٍ، هَل يَبقَى مِن دَرَنِهِ شَيءٌ، قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمسِ، يَمحُو اللهُ بِهِنَّ الخَطَايَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٨١١ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي عَالَجتُ امرَأَةً فِي أَقصَى المَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبتُ مِنهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَهَا، فَأَنَا هَذَا، فَاقضِ فِيَّ مَا شِعْتَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَد سَتَرَكَ اللهُ لُو سَتَرتَ نَفسَكَ، قَالَ: فَلَم يَرُدَّ النَّبِيُ ﷺ عَلَيهِ شَيئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانطَلَقَ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُ ﷺ

⁼ يحاسب به العبدُ يومَ القيامة الصَّلاةُ، ح: (١٣)، وابنُ ماجه (١٤٢٥) وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُه: «عائدة»؛ أي: المعروف والصلة.

⁽١) مسلمٌ، ك: الطُّهارة، ب: الصَّلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ح: (٥٥٢).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: المشي إلى الصَّلاة تُمحى به الخطايا، ح: (١٥٢٢)، والبخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: الصَّلوات الخمس كفَّارة، ح: (٥٢٨).

قوله: «من درنه»: الدَّرَن: الوسخُ.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: الصَّلاةُ كفَّارةٌ، ح: (٥٢٦/ ٤٦٨٧)، ومسلمٌ، ك: التَّوبة، ب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اَلْحَسَنَتِ يُدِّهِبُنَ ٱلسَّيِّعَاتُِ ﴾ [هود: ١١٤]، ح: (٧٠٠١).

رَجُلًا دَعَاهُ، وَتَلَا عَلَيهِ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّكَوْهَ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلْفَا مِنَ ٱلْتَيِّعَاتُ ذَلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤] فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَومِ: يَا نَبِيَّ اللهِ هَذَا لَهُ خَاصَّةً؟ قَالَ: «بَل لِلنَّاسِ كَافَّةً»، رواهُ مسلمٌ (١).

٨١٢ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيّ، قَالَ: وَحَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمّا قَضَى النَّبِيُ ﷺ الصَّلاة، قَامَ إِلَيهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَصَبتُ حَدًّا، فَأَقِم فِيَ كِتَابَ اللهِ، قَالَ: «أَليسَ قَد صَلَّيتَ مَعَنَا» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَإِنَّ اللهَ قَد غَفَرَ لَكَ ذَنبَكَ»، أو «حَدَّكَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

مَاه وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ خَرَجَ زَمَنَ الشَّتَاءِ وَالوَرَقُ يَتَهَافَتُ، فَأَخَذَ بِعُصنينِ مِن شَجَرَةٍ، قَالَ: فَجَعَلَ ذَلِكَ الوَرَقُ يَتَهَافَتُ، قَالَ: فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ» قُلتُ: لَبَيكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنَّ شَجَرَةٍ، قَالَ: فَتَهَافَتُ عَنهُ ذُنُوبُهُ كَمَا يَتَهَافَتُ هَذَا الوَرَقُ عَن هَذِهِ الشَّجَرَةِ»، رواهُ أحمدُ(٣).

٨١٤ ـ وَعَنْ سَلَمَانَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ المُسلِمَ يُصَلِّي وَخَطَايَاهُ مَرفُوعَةٌ عَلَى رَأْسِهِ، كُلَّمَا سَجَدَ تَحَاتَت، فَيَفُرُغُ حِينَ يَفُرُغُ مِن صَلاتِه، وَقَد تَحَاتَت خَطَايَاهُ »، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: التَّوبة، ب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّكَاتِ ﴾ [مود: ١١٤]، ح: (٢٠٠٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحدود، ب: إذا أقرَّ بالحدِّ ولم يبيِّن هل للإمام أنْ يسترَ عليه؟ ح: (٦٨٢٣)، ومسلمٌ، ك: التَّوبة، ب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْتَنَتِ يُذَْهِبُنَ ٱلسَّيِّكَاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، ح: (٢٠٠٦).

⁽٣) أحمدُ (٢١٥٥٦)، وقال الشَّاميُّ في «سبل الهدى» (٧/ ١٤١): (رجالُه ثقاتٌ).

⁽٤) الطَّبرانيُّ في «الكبير» واللَّفظُ له (٦١٢٥)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» ح: (٢٨٧٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد»: (رواه الطَّبرانيُّ في الكبير والصَّغير، والبزَّارُ، وفيه أشعثُ بنُ أشعثُ السَّعدانيُّ، ولم أجدْ من ترجمَه)، قلْنا: أمَّا أشعثُ فقد ذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات» (٨/ ١٢٨)، برقم: (١٢٥٧٠)، وقال البزّارُ كما في «لسان الميزان» =

٨١٥ ـ وَعَنْ عُثمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ العَبدَ المُسلِمَ إِذَا تَوضَّاً فَأَتَمَّ وُضُوءَهُ، ثُمَّ وَخَل فِي صَلاتِهِ فَأَتَمَّ صَلاتَهُ، خَرَجَ مِن صَلاتِهِ كَمَا يَخرُجُ مِن بَطنِ أُمِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ»، رواهُ ابنُ عساكر(١).

٨١٦ ـ وَعَنْ زَيدِ بنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى سَجَدَتَينِ، لَا يَسهُو فِيهِمَا، غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ»، رواهُ أحمد (٢٠).

٨١٧ ـ وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمسُ صَلَوَاتٍ افترَضَهُنَّ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ، مَن أَحسَنَ وُضُوءَهُنَّ وَصَلّاهُنَّ لِوَقتِهِنَّ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَسُجُودَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ، كَانَ لَهُ عِندَ اللهِ عَهدٌّ، إِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِن شَاءَ عَذَّبَهُ»، رواهُ أحمد وأبو داودَ وروى مالك والنّسائي نحوه (٣).

٨١٨ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودِ هُ قَالَ: سَأَلتُ النَّبِيَ ﷺ: أَيُّ الأَعمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقِتِهَا» قُلتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ» قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ وَلُوِ استَزَدتُهُ لَزَادَني. متفق عليه (٤٠).

ت أبي غدَّة (٢/ ١٩٩): (ليس به بأسٌ)، وأخرجَه موقوفًا على سلمانَ عبدُ الرَّزَاق (١٤٤).
 قولُه: «تحاتتْ ذنوبُه»: (أي: تساقطتْ)، «النّهاية» (حت).

⁽١) ابنُ عساكر في «التَّاريخ» (٩٥/ ٣١٣) واللَّفظُ له، والبزَّارُ (٤٣٥)، وأحمدُ (٤٣٠).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له (٢١٦٩١)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كراهية الوسوسة، ح: (٩٠٥)، وقد سكت عنه أبو داودَ، والمنذريُّ، وصحَّحَه الحاكمُ (٤٥١)، ووافقَه الذَّهيُّ.

⁽٣) أحمدُ (٢٢٧٠٤) واللَّفظُ له، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في المحافظة على وقت الصَّلوات، ح: (٤٢٥)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٨٣)، وأخرجَ نحوَه مالكُ، في باب الأمر بالوتر، ح: (٤٠٠)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّلاة، ب: المحافظة على الصَّلوات الخمس، ح: (٤٦١).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضلَ الأعمال، ح: (٢٥٤)، والبخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: فضل الصَّلاة لوقتها، ح: (٥٢٧).

٨١٩ ـ وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن تَرَكَ صَلَاةً لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيهِ غَضبَانُ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(١).

٠ ٨٢٠ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: أُوصَانِي خَلِيلِي ﷺ: «أَن لَا تُشرِك بِاللهِ شَيئًا، وَإِن قُطِّعتَ وَحُرِّقتَ، وَلَا تَشرَكُ صَلَاةً مَكتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا؛ فَقَد بَرِثَت مِنهُ الذِّمَّةُ، وَلَا تَشرَبِ الخَمرَ، وَكُرِّقتَ، وَلَا تَشرَبِ الخَمرَ، فَإِنَّهَا مِفتَاحُ كُلِّ شَرِّ»، رواهُ ابنُ ماجه (٢).

٨٢١ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَينَ الرَّجُلِ وَبَينَ الشِّركِ وَالكُفرِ تَركُ الصَّلَاةِ»، رواهُ مسلمٌ^(٣).

٨٢٢ ـ وَعَنهُ عِنْهُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَينَ الكُفرِ وَالإِيمَانِ تَركُ الصَّلَاةِ»، رواهُ التّرمذيُّ (٤).

٨٢٣ ـ وَعَنْ أَنْسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ بَينَ العَبدِ وَالشَّركِ إِلَّا تَركُ الصَّلَاةِ، فَإِذَا تَركَهَا؛ فَقَد أَشْرَكَ»، رواهُ ابنُ ماجه (٥٠).

٨٧٤ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ الصَّلاةَ مُتَعَمِّدًا؛ فَقَد كَفَرَ جِهَارًا»، رواهُ

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۱۱/ ۲۹٤) (۱۷۸۲)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۱/ ٣٦٨): (رواه البزّارُ والطَّبرانيُّ في الكبير، وفيه سهلُ بنُ محمودٍ، ذكرَه ابنُ أبي حاتم وقال: روى عنه أحمدُ بنُ إبراهيمَ الدَّورقيُّ وسعدانُ بنُ يزيدَ، قلتُ: وروى عنه محمَّدُ بنُ عبدِاللهِ المخرميُّ، ولم يتكلَّمْ فيه أحدٌ، وبقيَّةُ رجالِه رجالُ الصَّحيح)، وأخرجَه ابنُ الجعدِ في «مسنده» (٢٣٣٦)، والضِّياء في «المختارة» (١٠٠)، وقال: (سهلُ بنُ محمودٍ، وصالحٌ ثقتانِ).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب الفتن، ب: الصَّبر على البلاء، ح: (٤٠٣٤)، وفي «الزَّوائك»: (هذا إسنادٌ حسنٌ، شهرٌ مختلَفٌ فيه).

⁽٣) مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان إطلاق اسم الكفر على مَن ترك الصَّلاة، ح: (٢٤٧/٢٤٦).

⁽٤) التِّرمذيُّ، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في ترك الصَّلاة، ح: (٢٦١٨)، وصحَّحَه مسلمٌ كما مرَّ.

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصّلاة، ب: ما جاء فيمن ترك الصّلاة، ح: (١٠٨٠)، وقال المناويُّ في «التّسير» (٢/ ٣٢٣): (إسنادُه صحيحٌ)، وأصلُه في مسلمٍ، ك: الإيمان، ب: بيان إطلاق اسم الكفر على مَن ترك الصّلاة، ح: (٢٤٧/٢٤٦).

الطَّبرانيُّ في «الأوسط»(١).

٨٢٥ وعَنْ بُرَيدَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «العَهدُ الذي بَينَنَا وَبَينَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَن تَركَهَا؛
 فَقَد كَفَرَ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٢).

٨٢٦ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصحَابُ محمَّدٍ ﷺ لَا يَرُونَ شَيئًا مِنَ الأَعمَالِ تَركُهُ كُفرٌ غَيرَ الصَّلَاةِ، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٨٢٧ ـ وَعَنْ عَمرِ و بِنِ شُعَيبٍ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُرُوا أُولَادَكُم بِالصَّلَاةِ وَهُم أَبِنَاءُ سَبِعِ سِنِينَ، وَاضرِبُوهُم عَلَيهَا وَهُم أَبِنَاءُ عَشرٍ وَفَرِّقُوا بَينَهُم فِي المَضَاجِعِ»، رواهُ أبو داودَ^(٤).



⁽١) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣٣٤٨)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» (١/ ٢١٥): (إسنادُه لا بأسَ به).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في ترك الصَّلاة، ح: (٢٦٢١)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّلاة، ب: المحاسبة على الصَّلاة، ح: (٤٦٤)، وقال الترمذي: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في ترك الصَّلاة، ح: (٢٦٢٢)، وقال النَّوويُّ في «رياض الصَّالحين» ط الرِّسالة (ص: ٣٢٦): (إسنادُه صحيحٌ)، ووصلَه الحاكمُ عن أبي هريرةَ (١٢)، وقال الذَّهبيُّ: (لم يُتكلَّمْ عليه وإسنادُه صالحٌ).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: متى يؤمر الغلامُ بالصَّلاة، ح: (٩٥)، وقال النَّوويُّ في «رياض الصّالحين» (ص: ٢٢٦): (إسنادُه حسنُّ)، وهو في «المسند» (٦٦٨٩).



وقولِ اللهِ على: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُوْمِنِينَ كِتَبَا مَوْقُوتَا ﴾ [النَّساء: ١٠٣]، وقولِ تعالى: ﴿ وَأَقِيرِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى ﴿ وَأَقِيرِ ٱلصَّلَوْةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلْقَلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَحْرِ ۚ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقولِه تعالى: ﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ غَسَقِ ٱلنَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَحْرِ اللَّهِ عَرَّمَانَ ٱلْفَحْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقولِه تعالى: ﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبَلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُومِهَ وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلنَّيْلِ فَسَيِّعْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ [طه: ١٣٠]، وقولِه تعالى: ﴿ فَسُبِحُونَ اللهَ مُن وَلِهُ الْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَونِ وَعَلِي اللهُ عَرْضَ وَعَشِينًا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الرُّوم: ١٧ ـ ١٨].

٨٢٨ عنْ هَمّامٍ قَالَ: سَمِعتُ عَطَاءَ بنَ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنهُم: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَ ﷺ فَسَأَلَهُ عَن مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَشْهَدَ الصَّلَاةَ مَعَهُ، فَصَلَّى الصُّبِحَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهِرَ فَعَجَّلَ فَسَلَّى العَشبحَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى العَلْهِرَ فَعَجَّلَ الْعُمْورَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى الصَّلَواتِ كُلَّهَا مِنَ ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ فَعَجَّلَ، ثُمَّ صَلَّى الصَّلَواتِ كُلَّهَا مِنَ الغَدِ، فَأَخْرَ، ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: «مَا بَينَ صَلَاتِي فِي هَذَينِ الوقتينِ، وَقتُ كُلُّهُ»، رواهُ الطَّحاويُّ (١).

٨٢٩ ـ وَعَنِ ابنِ جُرَيجٍ عَن سُلَيمَانَ بنِ مُوسَى اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ الظُّهرِ حِينَ تَمِيلُ الشَّمسُ»، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق مرسلًا(٢).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: مواقيت الصَّلاة، ح: (٩٠٤)، وقال العينيُّ في «التُّخب» (٣/ ١٥٥): (رجالُه رجالُ الصَّحيحِ ما خلا ابنَ خزيمة)، وأخرجَه مطوَّلًا عبدُ الرَّزِّاق في «المصنَّف» عن ابن جريجٍ، ك: الصَّلاة، ب: المواقيت، ح: (٢٠٣١).

⁽٢) عبد الرَّزَّاق في «المصنَّف»، ك: الصَّلاة، ب: وقت الظُّهر، ح: (٢٠٥٣).

٨٣٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقتِ
 صَلَاةِ الظُّهرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمسُ، وَآخِرَ وَقتِهَا حِينَ يَدخُلُ وَقتُ العَصرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأحمدُ(١٠).

٨٣١ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ رَافِعٍ ﷺ مَولَى أُمِّ سَلَمَةً ﷺ زَوجِ النَّبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيرَةً ﷺ: أَنَّهُ سَلَمَةً ﷺ وَن وَقِتِ الضَّلَاةِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: أَنَا أُخبِرُكَ: صَلِّ الظُّهرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثلَكَ (٢)، وَالعَصرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثلَكَ (٣)، رواهُ مالكٌ بإسنادٍ صحيحٍ، وروى عبدُ الرَّزَّاق نحوَه موقوفًا، وروى عنه مرفوعًا في «التَّمهيد»(٤).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مواقيت الصَّلاة عن النَّبِيِّ ﷺ، ح: (۱۰۱)، وأحمدُ (۷۱۷۲)، وأحمدُ (۱۷۲۷)، وأحمدُ (۱۷۲۷)، وأحمدُ (۱۷۲۷)، وأحمدُ (۱۷۱۷) قال التَّرمذيُّ: (سمعتُ محمَّدًا يعني البخاريَّ _يقول: حديثُ الأعمش، عن مجاهدِ في المواقيت أصحُّ من حديث محمَّد بن فضيلِ ، عن الأعمش، وحديثُ محمَّد بن فضيلِ خطأً؛ أخطأً فيه محمَّدُ بن فضيل، ثمَّ روى من حديث الفزاريِّ، عن الأعمش، عن مجاهدِ قال: كان يقالُ: إنَّ للصَّلاة أوَّلا وآخرًا... فذكر (نحو) حديث محمَّد بن فضيل، عن الأعمش بمعناه).

قال ابنُ الملقن في «البدر المنير» (٣/ ١٦١): (حاصلُ هذا أنَّ البخاريَّ خطَّأ رواية الرَّفع، وصحَّحَ رواية الإرسال، وكذا قالَه يحيى بنُ معينٍ، وابنُ أبي حاتم، وأمّا ابنُ القطَّان فصحَّحَ في كتابه «الوهم والإيهام» (٥/ ٤٣٩) رواية الرَّفع، وقال: لا يبعُد عندي في أنْ يكونَ عند الأعمش في هذا عن مجاهدٍ وغيره مثلُ الحديث المرفوع، وإنَّما الشَّأنُ في رافعه وهو محمَّدُ بن فضيل، وهو صدوقٌ من أهل العلم، وقد وثُقَة ابنُ معين).

⁽٢) قولُه: «صلَّ الظُّهرَ إذا كان ظلُّك مثلَك»: (الأحسنُ ما في «السِّراج» عن شيخ الإسلام: أنَّ الاحتياطَ ألّا يؤخِّر الظُّهر إلى المثل، وألّا يصلِّيَ العصرَ حتَّى يبلغَ المثلَين، ليكونَ مؤدِّيًا للصَّلاتين في وقتهما بالإجماع)، كذا في «ردِّ المحتار» (١/ ٣٥٩). م

⁽٣) فثبت بظاهر هذا الحديث أنَّ أداءَ الظُّهر حين صار الظُّلُّ مثلًا يجوزُ، ويبقى وقتُ الظُّهر بعد المثل أيضًا. م

⁽٤) مالكٌ في «الموطَّا» موقوفًا واللَّفظُ له، باب: وقوت الصَّلاة، ح: (١٢)، ومن طريقه عبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف»، ك: الصَّلاة، ب: المواقيت، ح: (٢٠٤١)، وقال النَّيمويُّ في «آثار السُّنن» برقم: (١٩٨): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ عبد البرِّ مرفوعًا بسياقِ آخرَ عن أبي هريرةَ في «التَّمهيد» (٢٣/ ٨٧) وقال: (هذا حديثٌ مسندٌ ثابتٌ صحيحٌ، لا مطعنَ فيه لأحدٍ من أهل العلم بالحديث).

٨٣٢ ـ وفي رواية للبخاريِّ (١) مرفوعًا: فَقَالَ: أَبرِدْ حَتَّى سَاوَى الظُّلُّ التُّلُولَ (٢).

٨٣٣ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ العَصرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيءٍ مِثلَيهِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ بسندِ لا بأسَ به (٣).

١٣٤ - وَعَنِ ابنِ عُمَرَ هُ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُم فِي أَجَلِ مَن خَلا مِنَ الأُمَمِ، مَا بَينَ صَلاةِ العَصرِ إِلَى مَغرِبِ الشَّمسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُم وَمَثَلُ البَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَرَجُلِ استَعمَلَ عُمّالًا، فَقَالَ: مَن يَعمَلُ لِي إِلَى نِصفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَن يَعمَلُ لِي مِن نِصفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاةِ العَصرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِن نِصفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاةِ العَصرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِن نِصفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاةِ العَصرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِن نِصفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاةِ العَصرِ عَلَى قِيرَاطٍ قَيرَاطٍ قِيرَاطٍ قَيرَاطٍ قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قِيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرًا فَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطِ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرَاطٍ قَيرًا فَيرَاطُ قَيرًا فَيرَاطُ قَيْرًا فَيرَاطُ قَيرًا فَيرَ

ثُمَّ قَالَ: مَن يَعمَلُ لِي مِن صَلاةِ العَصرِ إِلَى مَغرِبِ الشَّمسِ عَلَى قِيرَاطَينِ قِيرَاطَينِ قِيرَاطَينِ اللهُ فَأَنتُمُ الَّذِينَ يَعمَلُونَ مِن صَلاةِ العَصرِ إِلَى مَغرِبِ الشَّمسِ، عَلَى قِيرَاطَينِ قِيرَاطَينِ، أَلا لَكُمُ الأَجرُ مَرَّتَينِ، اللهِ يَعمَلُونَ مِن صَلاةِ العَصرِ إِلَى مَغرِبِ الشَّمسِ، عَلَى قِيرَاطَينِ قِيرَاطَينِ، أَلا لَكُمُ الأَجرُ مَرَّتَينِ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ، وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحنُ أَكثَرُ عَمَلًا وَأَقلُ عَطَاءً، قَالَ الله: هَل ظَلَمتُكُم مِن حَقِّكُم شَيئًا؟ قَالُوا: لا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَصلِي أُعطِيهِ مَن شِئتُ اللهُ البخاريُّ (٥٠).

⁽١) البخاريُّ عن أبي ذرِّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعةً، ح: (٦٢٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: استحباب الإبراد بالظُّهر، ح: (١٤٠٠).

⁽٢) احتجُّوا لأبي حنيفةَ رحمَه اللهُ تعالى بهذا الحديث، أمرَ فيه بإبراد الظُّهر حتَّى ساوى الظَّلُّ التُّلولَ، ولا يحصل ذلك الإبرادُ إلّا إذا بلغَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثلَيه. م

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في جميع مواقيت الصَّلاة، ح: (٣٢٤٥)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: آخر وقت المغرب، ح: (٥٢٥).

⁽٤) واستدلَّ به علماؤُنا تقويةً لقول إمامِنا أبي حنيفة رحمَه اللهُ: (إنَّ أُوَّلَ العصر بصيرورة ظلِّ كلِّ شيءٍ مِثلَيه؛ إذ لا يُتصوَّرُ أَنْ يكونَ النَّصارى أكثرَ عملًا من هذه الأمَّة إلّا باعتبار هذه المدَّة)، م [راجع: «مرقاة المفاتيح» (٩/ ٤٠٤٥)].

⁽٥) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ح: (٣٤٥٩). قولُه: «خلا»: مضى.

٨٣٥ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و بنِ العَاصِ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَقتُ صَلاةِ العَصرِ مَا لَم تَصفَرَّ الشَّمسُ، وَيَسقُطْ قَرنُهَا الأَوَّلُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٨٣٦ وفي رواية: «وَقتُ العَصرِ مَا لَم تَعْرُبِ الشَّمسُ»(١).

وقال العلَّامةُ العينيُّ [عمدة القاري: (٥/ ٤٩)] في حديث: «مَن أدركَ ركعةً... إلخ»: (إِنَّهُ قد تواترتِ الآثارُ عنِ النَّبيِّ ﷺ بالنَّهي عنِ الصَّلاةِ عند طلوعِ الشَّمسِ ما لم تتواتر بإباحةِ الصَّلاةِ عند ذلك؛ فدلَّ ذلك على أنَّ ما كان فيه الإباحةُ كانَ منسوخًا (٣) بما كانَ فيه التَّواترُ بالنَّهي) (١٠).

(١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أوقات الصَّلوات الخمس، ح: (١٣٨٩).

- (٣) قولُه: «منسوخا»: (فإنْ قلت: ما حقيقةُ النَّسخ في هذا والَّذي تذكرُه احتمالٌ؟ وهل يثبت النَّسخُ بالاحتمال؟ قلت: حقيقةُ النَّسخ هنا أنّه اجتمع في هذا الموضع محرمٌ ومبيحٌ، وقد تواترت الأخبارُ والآثارُ في باب المحرم، ويكون المبيحُ في باب المبيح، وقد عرف من القاعدة أنَّ المحرم والمبيحَ إذا اجتمعا يكون العملُ للمحرم، ويكون المبيحُ منسوخًا؛ وذلك لأنَّ النَّاسخَ هو المتأخِّرُ، ولا شكَّ أنَّ الحرمةَ متأخُرةٌ عن الإباحة؛ لأنَّ الأصلَ في الأشياء الإباحة، والتحريمُ عارضٌ، ولا يجوزُ العكسُ؛ لأنَّه يلزمُ النَّسخُ مرَّتين، فافهم؛ فإنَّه كلامٌ دقيقٌ قد لاح لي من الأنوار الإلهية، فإنْ قلت: إنَّما وردَ النَّهيُ المذكورُ عن الصَّلاة في التَّطوُّع خاصَّة، وليس بنهي عن قضاء الفرائض؛ قلت: دلَّ حديثُ عمرانَ بنِ حصينِ الذي أخرجَه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما على أنَّ الصَّلاة الفائتة قد دخلتُ في النَّهي عن الصَّلاة عند طلوع الشَّمس وعند غروبها، وعن عمرانَ أنَّه قال: سرينا معَ رسولِ الله ﷺ في غزوةٍ، أو قال: في سريَّة، فلمَا كانَ آخر السَّحرَ عرَّسْنا، فما استيقظنا حتى أيقظنا حرُّ الشَّمس»؛ الحديث، وفيه أنَّه ﷺ أخَر صلاة الصُّبح حتَّى كانَ آخر السَّحرَ عرَّسْنا، فما استيقظنا حتى أيقظنا حرُّ الشَّمس»؛ الحديث، وفيه أنَّه عامًّ يشمل الفرائض والنَّوافل، فاتتُ عنهم إلى أنِ ارتفعتِ الشَّمسُ، ولم يصلُها قبلَ الارتفاع، فدلً ذلك أنَّ النَّهي عامًّ يشمل الفرائض والنَّوافل، والتَّخصيصُ بالتطوُّع ترجيحٌ بلا مرجِّحٍ)، كذا في «عمدة القاري» (٥/ ٤٤). مؤلِّف
- (٤) ويؤيِّدُه ما وقع في رواية مسلم: "صَلِّ الصَّلاة لِوَقتِهَا»، واختاره صاحبُ "ردِّ المحتار» (١/ ٣٧٣)، وقال الإمامُ الطَّحاويُّ في تأويل حديثِ: "من أدركَ ركعةً... إلخ» (١/ ٥١٥): (أنَّه يحتمَلُ أنْ يكون معنى الإدراكِ في الصِّبيانِ الطَّحاويُّ في تأويل حديثِ: "من أدركَ ركعةً... إلخ» (١/ ٥١٥): (أنَّه يحتمَلُ أنْ يكون معنى الإدراكِ في الصِّبيانِ اللَّذين يبلُغون قبل طلوع الشَّمس، والحُيَّضِ اللَّاتي يطهرْن، والنَّصارى الَّذين يسلمون؛ لأنَّه لمّا ذكرَ في هذا الأثر الإدراكَ ولم يذكرِ الصَّلاة، فيجبُ عليهم=

⁽٢) ابنُ حزمٍ في «المحلَّى» مسألة أوَّل وقت الظُّهر (٢/ ٢٠٠)، ورجالُ سندِه في مسلم، ينظر: «المرقاة» (٦/ ١١٥).

٨٣٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ وَقَتِ المَغرِبِ حِينَ تَغرُبُ الشَّمسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقَتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفْقُ »، رواهُ التِّرمذيُّ وأحمدُ (١).

٨٣٨ ـ وفي روايةٍ للطَّبرانيِّ: «ثُمَّ أَذَنَ لِلمَغرِبِ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمسُ، فَأَخَّرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى كَادَ يَغِيبُ بَيَاضُ النَّهَارِ، وَهُوَ أَوَّلُ الشَّفَقِ فِيمَا يُرَى »(٢) وقال الهيثميُّ: (وإسنادُه حسنٌ).

٨٣٩ ـ وَعَنْ جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي المَغرِبَ إِذَا وَجَبَتِ الشَّمسُ، رواهُ الطَّحاويُّ ٣٠.

٨٤٠ وَعَنْ سَلَمَةَ بِنِ الأَكوَعِ ﷺ قَالَ: كُنّا نُصَلّي المَغرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَارَتْ بِالحِجَابِ، رواهُ الطّحاويُّ (٤).

٨٤١ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍو ﴿ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿ وَقَتُ الْمَغرِبِ مَا لَم يَسقُطْ ثَورُ الشَّفَقِ، رواهُ مسلمٌ (٠٠).

⁼ قضاؤُها، وإنْ كان الذي بقى عليهم من وقتها أقلَّ من المقدار الذي يصلُّونها فيه). م

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مواقيت الصَّلاة عن النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١٥١)، واللَّفظُ لأحمدَ (٧١٧٢)، وقد مرَّ الكلامُ عليه برقم: (٨١١).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٦٧٨٧)، وحسَّنَ سندَه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٠٤).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، مواقيت الصَّلاة، ح: (٩٢٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٢١٠): (إسنادُه صحيحٌ ورواتُه رواةُ الصَّحيحِ ما خلا ابنَ مرزوقِ)، وأخرجَه البخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: وقت المغرب، ح: (٥٦٥)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب التَّبكير بالصُّبح في أوَّل وقتها، ح: (١٤٦٠).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: وقت المغرب، ح: (٥٦١)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: بيان أنَّ أوَّلَ وقت المغرب عند غروب الشمس، ح: (١٤٤٠).

قولُه: «توارتْ بالحجاب»: (أي: غربت الشَّمسُ في الأفق)، «نخب الأفكار» (٢/ ١٦٢)

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: أوقات الصَّلوات الخمس، ح: (١٣٨٦).

٨٤٢ ـ وفي روايةٍ عَن أَنسٍ هُ أَنَّه قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَتَى أُصَلِّي العِشَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حِيَن اسوَدً الأُفْقُ»(١).

٨٤٣ وفي روايةٍ لأبي داودَ مرفوعًا: وَيُصَلِّي العِشَاءَ حِينَ يَسوَدُّ الأُفُقُ (٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ وغيرُه (٣).

٨٤٤ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ وَقَتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ اللهُ عَلَيْهُ ، رواهُ التِّرمذيُّ وأحمدُ (٤).

٥٤٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ١١﴾ عَنِ النّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَقتُ العِشَاءِ إِذَا مَلاَّ اللَّيلُ بَطنَ كُلِّ وَادٍ»، رواهُ

[:] قولُه: «ثورُ الشَّفق»: (أي: انتشارُه وثورانُ حُمْرتِه، مِن: ثارَ الشَّيءُ يثور: إذا انتشرَ وارتفعَ)، «النّهاية» (باب الثَّاء مع الواو).

⁽۱) لم أجدُه بهذا اللَّفظ، أمَّا النَّسائيُّ؛ فأخرج عن أنسٍ في «الكبرى» برقم: (۱۵۲۱) فعلَ رسولِ الله ﷺ، ولفظُه: عن أنسٍ، قال: كان رسولُ الله ﷺ: يصلِّي العشاءَ إذا غاب الشَّفقُ، وقال العينيُّ في «شرح أبي داودَ» (۲/ ٢٤٥): (المعنى: حين يغيب الشَّفقُ؛ لأنَّ الشَّفقَ إذا غاب اسودَّ الأفقُ)، أقول: وله شواهدُ عند مسلمٍ في باب أوقات الصَّلوات الخمس، فانظرها ثَمَّة.

⁽٢) قولُه: «حين يسودُّ الأفقُ»: قال في «الاختيار»: (الشَّفقُ: البياضُ، وهو مذهبُ الصِّدِّيقِ ومعاذِبنِ جبلِ وعائشةَ، هُذَا قلتُ: ورواهُ عبدُ الرَّزَاقِ عن أبي هريرةَ وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، ولم يَرُو البيهقيُّ الشَّفقَ الأحمرَ إلَّا عن ابن عمرَ، وتمامُه فيه، وإذا تعارضتِ الأخبارُ والآثارُ؛ فلا يخرجُ وقتُ المغربِ بالشَّكِّ كما في «الهداية» وغيرها. قال العلامةُ قاسمٌ: فثبتَ أنَّ قولَ الإمام هو الأصحُّ، ومشى عليه في «البحر»، لكنَّ تعاملَ النّاسِ اليومَ في عامَّة البلاد على قولهما، وقد أيَّده في «النَّهر» تبعًا للنُّقاية والوقاية والدُّرر والإصلاح ودرر البحار والإمداد والمواهب وشرحه البرهان)، وغيرهم مصرِّحين بأنَّ عليه الفتوى. وفي «السِّراج»: (قولُهما أوسعُ، وقولُه أحوَلُ، واللهُ أعلمُ)، كذا في ردّ المحتار (١/ ٣٦١). م

⁽٣) أبو داودَ عن أبي مسعودِ الأنصاريِّ، ك: الصَّلاة، ب: في المواقيت، ح: (٣٩٤)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٣٥٢)، وابنُ حيّانَ (١٤٤٩).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مواقيت الصَّلاة عن النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٥١)، وأحمدُ (٧١٧٧)، وقد مرَّ حكمُه برقم: (٨١١).

الطَّبرانيُّ في «الأوسط»(١).

٨٤٦ وعَنهَا ﴿ أَنَّهَا قَالَت: أَعتَمَ النَّبِيُ ﷺ ذَاتَ لَيلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيلِ (٢)، وَحَتَّى نَامَ أَهلُ المَسجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَوَقتُهَا لَولَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي »، رواهُ الطَّحاويُّ والنَّسائيُّ ومسلمٌ (٣).

٨٤٧ ـ وَعَنْ نَافِعِ بِنِ جُبَيرٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى ﷺ: وَصَلِّ العِشَاءَ أَيَّ اللَّيلِ شِئتَ وَلا تَغفُلهَا، رواهُ الطَّحاويُّ ورجالُه ثقاتٌ(١٠).

٨٤٨ ـ وَعَنْ عُبَيدِ بنِ جُرَيجٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي هُرَيرَةَ ﴿ مَا إِفرَاطُ صَلَاةِ العِشَاءِ؟ قَالَ: طُلُوعُ الفَجرِ، رواهُ الطَّحاويُّ وإسنادُه صحيحٌ (٥).

⁽١) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣٩٦٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٣): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٢) وقولُه: «عامَّة اللَّيل»: تكلَّمَ الحاوي في «شرح معاني الآثار» ها هنا كلامًا حسنًا، ملخَّصُه: أنَّه قال: (يظهر من مجموع الأحاديث أنَّ آخر وقت العشاء حين يطلعُ الفجرُ، وذلك أنَّ ابنَ عبَّاسٍ، وأبا موسى الأشعريَّ وأبا سعيدِ الخدريَّ ﴿ وَوَا: أنَّ النَّبِيَ ﷺ أَخَرَها إلى ثلُثِ اللَّيل، وروى أبو هريرةَ وأنسٌ ﴿ انّه أَخَرها حين أنصفَ اللَّيل، وروى ابنُ عمرَ ﴿ انّه أخرها حين ذهبَ ثلثا اللَّيلِ، وروَتْ عائشةُ ﴿ انَّه أَعتم بها حتَّى ذهبَ عامَّةُ اللَّيل، وكلُّ هذه الرَّوايات في «الصَّحيح»، قال: فثبت بذلك أنَّ اللَّيلَ كلَّه وقتٌ له)، قاله العلّامة العينيُّ في شرح «الهداية» (٣٠/٣٠). م

⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: وقت العشاء وتأخيرها، ح: (١٤٤٥).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، مواقيت الصَّلاة، ح: (٩٥٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» تحقيق: أرشد المدني (٢/ ١٨٣): (أخرجَه من طريقَين صحيحَين).

فائدةٌ: سقطتْ هذه المباحثُ من نسخة «نخب الأفكار» ت: أبو تميمٍ ياسر بن إبراهيم، التي طبعتُها وزارة الأوقاف، قطر.

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، مواقيت الصَّلاة، ح: (٩٥٩)، وقال العينيُّ في «النَّخب» تحقيق: أرشد المدنيِّ (٢/ ١٨٣): (أخرجَه من طريقَين صحيحَين).

قولُه: «ما إفراطُ العشاء»: (أرادَ أنَّ وقتَ العشاء متى يفوتُ؟)، «نخب الأفكار» تحقيق: أرشد المدنيّ (٢/ ١٨٤).

٨٤٩ وَعَنْ جَابِرٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْدُ: «الفَجرُ فَجرَانِ: فَأَمَّا الفَجرُ الذي يَكُونُ كَذَنبِ السَّرحَانِ؛ فَلَا تَحِلُّ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَلَا يَحرُمُ الطَّعَامُ، وَأَمَّا الذي يَذَهَبُ مُستَطِيلًا فِي الأُفُقِ؛ فَإِنَّهُ يُحِلُّ السَّكَةَ، وَيُحَرِّمُ الطَّعَامُ»، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك»(١١).

٠٥٠ وفي روايةٍ لمسلم نحوه (٢).

١٥٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ أَوَّلَ وَقَتِ الفَجرِ حِينَ يَطلُعُ الفَجرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقَتِهَا حِينَ تَطلُعُ الشَّمسُ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٣).

٨٥٢ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الوَترُ بِلَيل»، رواهُ أحمدُ وأبو يَعلى (٤).

٨٥٣ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «زَادَنِي رَبِّي ﴿ صَلَاةً وَهِي الوِترُ،
 وَقَتُهَا مَا بَينَ العِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الفَجرِ»، رواهُ أحمدُ (٥).

٨٥٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ، اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهُ مِن أَوَّلِ اللَّهِ إِلَيْلِ، وَأُوسَطِهِ،

⁽۱) الحاكمُ واللَّفظُ له، باب في مواقيت الصَّلاة، ح: (٦٨٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، أبواب المواقيت، ب: الفجر فجران، ح: (١٧٦٥)، وقال: (هكذا رُوي بهذا الإسناد موصولًا ورُوي مرسلًا، وهو أصَحُّ).

⁽٢) مسلمٌ عن سمرة، ك: الصِّيام، ب: بيان أنَّ الدُّخولَ في الصَّوم يحصل بطلوع الفجر، ح: (٢٥٤٦).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مواقيت الصَّلاة عن النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٥١)، وأحمدُ (٧١٧٧)، وقد مرَّ حكمُه برقم: (٨١١).

⁽٤) أحمدُ واللَّفظُ له (١١٠٠١)، وأبو يَعلى في «مسنده» (١٢٠٨)، وقال المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٤٨٥): (إسنادُه حسنُّ) وأصلُه في مسلم.

قال السِّنديُّ: قولُه: «الوترُ بليلِ»: (أي: وقتُه اللَّيلُ، فبعد طلوع الفجر يكونُ قضاءً، أو المرادُ أنَّه لا يختصُّ بآخر اللَّيل، بل يكون في اللَّيل أوَّلَه أو آخرَه)، «مسند أحمد» ط الرِّسالة (٧٧/٧٧)

⁽٥) أحمدُ (٢٢٠٩٥)، وله شاهدٌ عن أبي بصرةَ عندَ أحمدَ (٢٣٨٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٣٩): (رجالُه رجالُ الصَّحيح، خلا عليَّ بنَ إسحاقَ السُّلَميَّ شيخَ أحمدَ، وهو ثقةٌ)، كذا قال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٣٨٧).

وَآخِرِهِ، فَانتَهَى وِترُهُ إِلَى السَّحَرِ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٥٥٥ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الفَجرُ؛ فَقَد ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيلِ، وَالْوِترُ، فَأُوتِرُوا قَبَلَ طُلُوعِ الفَجرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٨٥٦ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا الصُّبحَ بِالوِترِ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).



⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة اللَّيل وعدد ركعات النَّبِيِّ فِي اللَّيل، ح: (١٧٣٧)، والبخاريُّ، أبواب الوتر، ب: ساعات الوتر، ح: (٩٩٦).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مبادرة الصُّبح بالوتر، ح: (٢٦٩)، وقال النَّوويُّ في «الخلاصة» برقم: (٢٠٩١): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَ نحوَه أحمدُ (٦٣٧٢).

⁽٣) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة اللَّيل مثنى مثنى، ح: (١٧٥٣).



٨٥٧ وَعَنْ خَالِدِ بنِ دِينَارٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الجُمُعَةَ، ثُمَّ قَالَ لِأَنْسٍ ﷺ: كَيفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَيُسَالُونَ اللهِ ﷺ إِذَا اشتَدَّ البَردُ؛ بَكَّرَ بِالصَّلاةِ، وَإِذَا اشتَدَّ الحَرُّ؛ أَبرَدَ بِالصَّلاةِ، وَإِذَا اشتَدَّ المَرْدُ؛ بَكَر

٨٥٨ ـ وَعَنْ أَنْسِ بِنِ مَالِكٍ وَأَبِي مَسعُودٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُعَجِّلُهَا فِي الشِّتَاءِ، وَيُؤَخِّرُهَا فِي الصَّيفِ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

٩٥٨ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ الحَرُّ؛ أَبِرَدَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ البَردُ؛
 عَجَّلَ (٣)، رواهُ النَّسائيُ ورجالُه ثقاتٌ من رجال الصَّحيح (١).

٨٦٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَ اللهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْ اللهِ عَيْدُ: ﴿إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ ؛ فَأَبِرِدُوا بِالصَّلاةِ، - وفي

⁽١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: إذا اشتدَّ الحرُّ يومَ الجمعة، ح: (٩٠٦).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يستحبُّ أنْ يصلَّى صلاة الظُّهر فيه، (١/ ١٨٨)، قال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٤٦٠): (أخرجَ الطَّحاويُّ حديثَ أبي مسعودِ بإسنادِ صحيحٍ، لأنَّ رجالَه كلَّهم ثقاتٌ، وأخرجَ حديثَ أنسٍ من طريقين صحيحَين).

⁽٣) وقال عليٌّ القاري (٢/ ٥٣٨): (بهذا يُجمَعُ بين الأخبار المتعارضة، الظَّاهرُ في الظُّهر أنَّه كان يعجِّلها وأنَّه كان يؤخِّرُها، وأمَّا ما وقع فيها من التَّعجيل حتَّى عندَ شدَّةِ الحرِّ؛ فقال البيهقيُّ: إنَّه منسوخٌ، [في «الشُّنن الكبرى» (١/ ٦٤٥): «باب الدَّليل على أنَّ خبرَ الإبراد بها ناسخٌ لخبر خبّابٍ وغيرِه»]). م

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: المواقيت، ب: تعجيل الظُّهر في البرد، ح: (٠٠٠)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: إذا اشتدَّ الحرُّ يومَ الجمعة، ح: (٩٠٦).

روايةٍ للبخاريِّ عنْ أبي سعيدٍ: «بِالظُّهرِ» - فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِن فَيحِ جَهَنَّمَ، وَاشتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَت: يَا رَبِّ أَكَلَ بَعضِي بَعضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَينِ: نَفَسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ فِي الصَّيفِ، فَهُو أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمهَرِيرِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٨٦١ وفي روايةٍ للبخاريِّ: «فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الحَرِّ فَمِن سَمُومِهَا، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ البَرِدِ فَمن زَمهَريرِهَا»(٢).

٨٦٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ اليَومُ الحَالُّ؛ فَأَبِرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِن فَيح جَهَنَّم»، رواهُ الطَّحاويُّ (٣)

مرح وعَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَة ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الظُّهرَ بِالهَجِيرِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِن فَيحِ جَهَنَّمَ؛ فَأَبرِدُوا بِالصَّلاةِ»، رواهُ الطَّحاويُّ ('')، وقال: فأخبر المغيرةُ ﷺ في حديثِه هذا أنَّ أمرَ رسولِ اللهِ ﷺ بالإبرادِ بالظُّهرِ بعدَ أنْ كانَ يصلِّيها في الحرِّ، فثبتَ بذلك نسخُ تعجيلِ الظُّهرِ في شدَّة الحرِّ، ووجبَ استعمالُ الإبرادِ في شدَّة الحرِّ.

٨٦٤ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ عَلَىٰ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ المُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ، فَقَالَ لَهُ:

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المواقيت، ب: الإبراد بالظُّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (٥٣٦)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب الإبراد بالظُّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (١٣٩٥، ١٤٠١)، وله شاهدٌ عن أبي سعيدٍ عند البخاريِّ (٥٣٨).

وفي «المرعاة» (٢/ ٢٠١): (قولُه: «فيح جهنَّم»: بفاء ثمَّ ياء ثمَّ حاء؛ أي: نفَسِها أو حرارتِها أو غليانِها، «سَمومها»: بفتح السِّين المهمَلة: الرِّيحُ الحارَّةُ، «فمن زمهريرها»؛ أي: من أثر طبقتِها الباردة).

 ⁽٢) رواها مسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب الإبراد بالظُّهر في شدة الحر، ح: والتّرمذيُّ، أبواب صفة جهنَّم، ما جاء أنَّ للنَّار نفسين، ح: (٢٥٩٢) وابنُ ماجه (٤٣١٩) بنحوها، ولم أجدْه في البخاريُّ.

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب الإبراد بالظّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (١٣٩٧).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يستحبُّ أنْ يصلَّى صلاةُ الظُّهر فيه، ح: (١١٢٦)، وابنُ ماجه، أبواب المواقيت، ب: الإبراد بالظُّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (٦٨٠)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٥٠٥)، وقال ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٢/ ١٧): (هو حديثٌ رجالُه ثقاتٌ).

«أَبرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التُّلُولَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيح جَهَنَّمَ»، رواهُ البخاريُّ(۱).

٨٦٦ وَعَنْ عَبدِ الوَاحِدِ بنِ نَافِعِ قَالَ: دَخَلتُ مَسجِدَ المَدِينَةِ، فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بِالعَصرِ، وَشَيخٌ جَالِسٌ فَلَامَهُ، وَقَالَ: إِنَّ أَبِي أَخبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الصَّلَاة، فَسَأَلتُ عَنهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَبدُاللهِ بنُ رَافِعِ بنِ خَدِيجِ بنِ رَافِعٍ، رواهُ الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ (٤).

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: الأذان للمسافر، ح: (٦٢٩)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب الإبراد بالظُّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (١٤٠٠).

قولُه: «التُّلول»: جمعُ تلُّ، وهو كلُّ ما اجتمعَ على الأرض من ترابٍ أو رملٍ أو نحوِهما.

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يستحبُّ أنْ يصلَّى صلاةُ الظُّهر فيه، ح: (١١١٣)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٤٤٣): (إسنادُه صحيحٌ)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في تأخير الظُّهر في شدَّة الحرِّ، ح: (١٥٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ قبل.

 ⁽٣) الصَّوابُ عن الشَّافعيِّ هو الإبرادُ في الظُّهر، كما قال النَّوويُّ في «روضة الطَّالبين» (١/ ١٨٤): (وفي شدَّة الحرِّ: يستحبُّ الإبرادُ على الصَّحيح المعروف، وفيه وجه شاذٌّ: أنَّ الإبرادَ رخصةٌ، وأنَّه لو تحمَّلَ المشقَّة، وصلَّى في أوَّل الوقتِ، كان أفضلَ).

⁽٤) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: ذكر بيان المواقيت، ب: ذكر بيان المواقيت، ح: (٩٨٩)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب:=

٨٦٧ ـ وَعَنْ [يَزِيدَ بنِ] عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عليّ بنِ شَيبَانَ عَن أَبِيهِ عَن جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَدِمنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ، فكَانَ يُؤخِّرُ العَصرَ مَا دَامَتِ الشَّمسُ بَيضَاءَ نَقِيَّةً، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه(١).

٨٦٨ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَشَدَّ تَعجِيلًا لِلظُّهِرِ مِنكُم، وَأَنتُم أَشَدُّ تَعجِيلًا لِلظُّهِرِ مِنكُم، وَأَنتُم أَشَدُّ تَعجِيلًا لِلغَهرِ مِنهُ، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ، وإسنادُه صحيحٌ، رجالُه على شرطِ الصَّحيح (٢).

٨٦٩ وَعَنْ ذِيَادِ بْنِ عَبْدِاللهِ النَّخَعِيِّ قَالَ: كُنّا جُلُوسًا مَعَ علي هُ فِي المَسجِدِ الأَعظَمِ فَجَاءَهُ المُؤَذِّنُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ لِلعَصرِ، فَقَالَ: اجلِس، فَجَلَسَ، ثُمَّ عَادَ فَقَالَ ذَلِكَ، فَقَالَ عليٌ: المُؤذِّنُ، فَقَالَ: الصَّلَةُ يَعَلِّمُ المُكَانِ الذي كُنّا فِيهِ هَذَا الكَلبُ يُعَلِّمُنَا بِالشَّنَّةِ، فَقَامَ عَلِيٌّ، فَصَلَّى بِنَا العَصرَ، ثُمَّ انصَرَفْنَا، فَرَجَعنَا إِلَى المَكَانِ الذي كُنّا فِيهِ هَذَا الكَلبُ يُعَلِّمُنَا بِالشَّنَةِ، فَقَامَ عَلِيٌّ، فَصَلَّى بِنَا العَصرَ، ثُمَّ انصَرَفْنَا، فَرَجَعنَا إِلَى المَكَانِ الذي كُنّا فِيهِ جُلُوسًا، فَجَوْنَا لِلرُّكِ فَتَرُورُ الشَّمْسُ لِلْمَغِيبِ نَتَرَاءَاهَا، رواهُ الحاكمُ، وقال: (صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاه)، وروى الدّارقطنيُّ مثلَه (٣).

٨٧٠ وَعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي جِنَازَةٍ، فَلَم يُصَلِّ العَصرَ وَسَكَت، حَتَّى

⁼ تعجيل صلاة العصر (٢٠٨٤)، وهو في «المسند» (١٥٨٠٥). قال الدّارقطنيُّ: (هذا ليس بقويٌّ)، قال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيُّ» (١/ ٤٤١): (ذكرَ ابنُ حِبّانَ في ثقات التَّابعين عبدَاللهِ بنَ رافعٍ، وذكر في ثقاتِ أتباع التَّابعين عبدَ الواحدِ بنَ نافع).

قال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٤٩١): (هذا إنْ كان ضعيفًا، لكنَّه يصلحُ مؤيِّدًا؛ لِما رُوي عن أبي هريرةَ) الآتي برقم: (٨٥٨).

⁽١) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في وقت صلاة العصر، ح: (٤٠٨)، وسكت عنه هو والمنذريُّ.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في تأخير صلاة العصر، ح: (١٦١)، قال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (١/ ٤٤٢): (وسكتَ التَّرمذيُّ عن الحديث، ورجالُه على شرطِ الصَّحيحِ)، وهو في «المسند» (٢٦٤٧٨).

⁽٣) الحاكمُ (٦٩٠)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ، ولم يخرجاه بعد احتجاجِهما برواته)، ووافقَه الذَّهبيُّ، وأخرجَه الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر بيان المواقيت، ح: (٩٨٨)، وقال: (زيادُ بنُ عبدِاللهِ النَّخعيُّ مجهولٌ، لم يَروعنه غيرُ العبَّاسِ بنِ ذريحٍ)، قال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر» (١/ ٤٤٢): (العبَّاسُ ثقةٌ، وزيادٌ ذكرَه ابنُ حِبّانَ في ثقات التَّابعين).

رَاجَعنَاهُ مِرَارًا، فَلَم يُصَلِّ العَصرَ، حَتَّى رَأَينَا الشَّمسَ عَلَى رَأْسِ أَطْوَلِ جَبَلٍ بِالمَدِينَةِ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٨٧١ ـ وَعَنْ حَمّادٍ عَن إبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: أَدرَكتُ أَصحَابَ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ وَهُم يُصلُّونَ العَصرَ فِي آخِرِ وَقتِهَا، رواهُ محمَّدٌ في «كتاب الحجج» (٢).

٨٧٢ وَعَنْ أَبِي قِلَابَةً عَهُ قَالَ: إِنَّمَا شُمِّيَتِ العَصرَ؛ لِتُعصَرَ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٨٧٣ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «تِلكَ صَلَاةُ المُنَافِقِ، يَجلِسُ يَرقُبُ الشَّمسَ حَتَّى إِذَا كَانَت بَينَ قَرنَي الشَّيطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَربَعًا، لَا يَذكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا»، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

٨٧٤ وَعَنْ بُرَيدَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَكُّرُوا بِصَلَاةِ العَصرِ يَومَ الغَيمِ؛ فَإِنَّهُ مَن تَرَكَ صَلَاةَ العَصرِ؛ فَقَد حَبِطَ عَمَلُهُ»، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجه وابنُ حِبّانَ (٥٠).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة العصر هل تعجَّلُ أو تؤخَّرُ؟ ح: (۱۱۵۳)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (۳/ ٤٩٠): (إسنادُه صحيحٌ)، وفي «المصنَّف» لابنِ أبي شيبة، في الصَّلاة، ب: مَن كان يؤخِّرُ العصر، ويرى تأخيرها، ح: (۳۳۲۸)، عن سوارِ بنِ شبيبٍ، عن أبي هريرةَ: أنَّه كان يؤخِّرُ العصر حتَّى أقولَ: قد اصفرَّتِ الشَّمسُ.

⁽٢) «الحجَّة على أهل المدينة» (١/٦)، وأبو يوسف في «الآثار» (٩٤)، وعزاه الخوارزميُّ في «جامع المسانيد» إلى محمَّد في «الآثار»، ولم أجدُ فيه.

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة العصر هل تعجَّلُ أو تؤخَّرُ؟ ح: (١١٥٥)، وابنُ أبي شيبةَ، ب: من كان يؤخِّرُ العصرَ، ويرى تأخيرها، ح: (٣٣٣٧)، ورجالُ إسنادِه كلُّهم ثقاتٌ أعلامٌ، انظر: «شرح مشكل الآثار» (٣/ ٣١).

معنى قولِهم: «لتعصرَ»: (أي: لتؤخّرَ؛ لأنَّ العصرَ معناه البطءُ)، «نخب الأفكار» (٣/ ٩٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب التَّبكير بالعصر، ح: (١٤١٢). قال ابنُ أبي العزِّ في «التَّنبيه على مشكلات الهداية» (١/ ٤٧٥): (ثبت أنَّه يكره تأخيرَ العصر إلى غروب الشَّمس).

⁽٥) ابنُ حِبّانَ واللَّفظُ له، ح: (١٤٧٠)، وصحَّحَه البخاريُّ عن أبي المليح، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: من ترك العصر، ح: (٥٥٣)، وهو في «المسند» (٢٣٠٥٥).

٥٧٥ وَعَنْ مَرْ ثَكِدِ بْنِ عَبْدِاللهِ قَالَ: لَمّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو أَيُّوبَ غَازِيًا، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِر هُ يَوْمَئِذٍ عَلَى مِصْرَ، فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبُو أَيُّوبَ، فَقَالَ لَهُ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ يَا عُقْبَةٌ؟ فَقَالَ: شُغِلْنَا، قَالَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ يَظِيُّةٍ يَقُولُ: ﴿ لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ _ أَوْ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ _ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النَّجُومُ »، رواهُ أبو داود (١٠).

٨٧٦ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلُّوا صَلَاةَ المَغرِبِ مَعَ سُقُوطِ الشَّمسِ، بَادِرُوا بِهَا طُلُوعَ النَّجم»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(٢).

٨٧٧ ـ وَعَنهُ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَادِرُوا بِصَلَاةِ المَغرِبِ قَبلَ طُلُوعِ النَّجمِ»، رواهُ أحمدُ والدَّار قطنيُّ (٣).

٨٧٨ ـ وَعَنهُ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلُّوا المَغرِبَ حِينَ فَطَرَ الصَّاثِمِ مُبَادَرَةَ طُلُوعِ النَّجُومِ»، رواهُ ابنُ أبي شيبة (٤).

⁽۱) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في وقت المغرب، ح: (٤١٨)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٩٩)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة، وفي الباب عن الصَّنابح في «الكبير» للطَّبرانيِّ (٨/ ٨٠) قال: (قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزالُ أمَّتي في مسكةٍ من دينها ما لم ينتظروا بالمغربِ اشتباكَ النُّجوم، مضاهاة اليهود، وما لم يؤخِّروا الفجرَ مضاهاة النَّصرانية» وقال في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١١): (رجالُه ثقاتٌ).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٤/ ١٧٦) (٥٠ ٥٨)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٠): (رجالُه موثَّقون)، وقال المناوئُ في «التَّيسير» (٢/ ٩٢): (إسنادٌ صحيحٌ أو حسنٌّ).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٣٥٢١)، ورجالُه موثَّقون، وأخرجَه الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: إمامة جبرائيلَ، ح: (١٠٢١).

⁽³⁾ ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: مَن كان يرى أنْ يُعجَّلَ المغربُ، ح: (٣٣٥١)، وهو في «المسند» (٢٣٥٨)، ووقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٠): (رواه أحمدُ عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ عن رجلٍ عن أبي أيُّوبَ، وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ)، أقولُ: وقد سمِّيَ هذا الرَّجلُ المبهَمُ كما قال الشَّيخُ محمَّد عوّامة، وهو: أبو عمرانَ التَّجيبيُّ، وهو ثقةٌ، انظر «الكاشف» برقم: (٣٣٩)، و«التقريب» برقم: (٤٠٤). وللتَّفصيل راجع تعليقَ الشَّيخ محمَّد عوَّامة على حديث الباب في «المصنَّف».

٨٧٩ وَعَنْ رَافِعِ بِنِ خَدِيجٍ هُ قَالَ: كُنّا نُصَلِّي المَغرِبَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَنصَرِفُ أَحَدُنَا، وَإِنَّهُ لَيُبِصِرُ مَوَاقِعَ نَبلِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

٨٨٠ وَعَنْ عَبِدِ الْعَزِيزِ بِنِ رُفَيعٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجِّلُوا صَلاَةَ النَّهَارِ فِي يَومِ
 غيمٍ، وَأَخِّرُوا المَغرِبَ»، رواهُ أبو داودَ في «مراسيله»، وقال العزيزيُّ: (إسنادُه قويٌٌ معَ إرسالِهِ) وحسَّنه
 في «الجامع الصغير» بالرَّمزِ^(١).

٨٨١ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَولَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرتُهُم أَنْ
 يُؤَخِّرُوا العِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيلِ أَو نِصفِهِ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وابنُ ماجه، وقال التَّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ)(٣).

٨٨٢ و عَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانُوا يُصَلُّونَ العَتَمَةَ فِيمَا بَينَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيلِ اللَّيلِ اللَّيلِ مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: وقت المغرب، ح: (٥٥٩)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: بيان أوَّل وقت المغرب عند غروب الشَّمس، ح: (١٤٤١).

معناه: أنَّه يبكِّرُ بها في أوَّل وقتها بمجرَّد غروب الشَّمس حتَّى ننصرفَ ويرمي أحدُنا النَّبلَ عن قوسه، ويبصرَ موقعَه لبقاء الضَّوء، انظر: «شرح النَّوويِّ على مسلم» (٥/ ١٣٦).

⁽٢) أبو داودَ في «مراسيله» واللَّفظُ له برقم: (١٣)، وقال المناويُّ في «التَّسير» (٢/ ٢٩): (إسنادُه قويٌّ مع إرساله)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: من قال: إذا كان يومُ غيمٍ، فعجِّلوا الظُّهرَ، وأخِّروا العصرَ، ح: (٦٣٤٦)، وعزاه الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٦٦) إلى سعيدِ بنِ منصورٍ وقال: (إسنادُه قويٌّ معَ إرساله)، وانظر الحديث (٩٣٠).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في تأخير العشاء الآخرة، ح: (١٦٧)، وابنُ ماجه، أبواب الصَّلاة، ب: وقت صلاة المغرب، ح: (٦٩١)، وهو في «المسند» (٧٤١٧)، وقال التَّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: خروج النِّساء إلى المساجد باللَّيل والغلس، ح: (٨٦٤). قو لُه: «العَتَمَةَ»؛ أي: صلاة العشاء.

٨٨٣ ـ وَعَنِ النُّعَمَانِ بنِ بَشِيرٍ هُ قَالَ: أَنَا أَعلَمُ النّاسِ بِوَقتِ هَـذِهِ الصَّـلَاةِ: صَـلَاةِ العِشَـاءِ الآخِرَةِ،
 كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّـهَا لِسُقُوطِ القَمَرِ لِثَالِثَةٍ، رواهُ أبو داودَ والدّارميُّ (١).

١٨٤ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: مَكَثنَا ذَاتَ لَيلَةٍ نَتَظِرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِصَلَاةِ العِشَاءِ الآخِرةِ، فَخَرَجَ إِلَينَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيلِ، أَو بَعدَهُ، فَلَا نَدرِي أَشَيءٌ شَغَلَهُ فِي أَهلِهِ، أَو غَيرُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ حِينَ فَخَرَجَ إِلَينَا حِينَ ذَهبَ ثُلُثُ اللَّيلِ، أَو بَعدَهُ، فَلَا نَدرِي أَشَيءٌ شَغَلَهُ فِي أَهلِهِ، أَو غَيرُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: «إِنَّكُم لَتَنتَظِرُونَ صَلَاةً مَا يَنتَظِرُهَا أَهلُ دِينٍ غَيرُكُم، وَلُولَا أَنْ يَتْقُلَ عَلَى أُمَّتِي؛ لَصَلَّيتُ بِهِم هَذِهِ السَّاعَة»، ثُمَّ أَمَرَ المُؤذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاة، وَصَلَّى، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٨٨٥ ـ وَعَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ نَحوًا مِن صَلَاتِكُم،
 وَكَانَ يُؤَخِّرُ العَتَمَةَ بَعدَ صَلَاتِكُم شَيئًا، وَكَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ، رواهُ مسلمٌ (٣).

مَضَى مَضَى اللهِ عَلَى مَضَى مَضَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

٨٨٧ ـ وَعَنْ عَمرِو بنِ دِينَارِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَامَ عَن صَلاةِ العِشَاءِ حَتَّى يَفُونَهُ

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في وقت العشاء الآخرة، ح: (٤١٩)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، ح: (١٦٥)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٠٠).

قولُه: «لسقوط القمر لثالثة»: (أي: غروبِه في ليلة ثالثة، وفي شرح الشَّيخ: وهو غالبًا يسقطُ في تلك اللَّيلة قربَ غيبوبةِ الشَّفق الأحمرِ، وفيه أنَّ الحسابَ يقتضي أنْ يغرُبَ في قريبٍ من خمُسِ اللَّيلِ، ففيه أيضًا تأخيرُ العشاء، لكنْ لا إلى الثَّلْث، وسمَّى القمرُ قمرًا؛ لبياضه)، «اللَّمَعات» (٢/ ٣٦٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: وقت العشاء وتأخيرها، ح: (١٤٤٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: وقت العشاء وتأخيرها، ح: (١٤٥٤).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في وقت العشاء الآخرة، ح: (٤٢٢)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: آخر وقت العشاء، ح: (٣٩٥)، وقال الحافظُ في «التَّلخيص» (١/ ٥٥٢): (إسنادُه صحيحٌ).

وَقَتُهَا؛ فَلا نَامَتْ عَينُهُ»، رواهُ ابنُ عساكرِ مرسلًا^(١).

٨٨٨ ـ وَعَنْ رَافِعِ بِنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَسفِرُوا بِالفَجِرِ؛ فَإِنَّهُ أَعظَمُ لِلأَجرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والدّارميُّ، وليس عند النَّسائيِّ: «فَإِنَّهُ أَعظَمُ لِلأَجرِ»، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ رافع بنِ خديج حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(٢).

٨٨٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَوِّرُوا بِالفَجرِ؛ فَإِنَّهُ أَعظُمُ لِلأَّجرِ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(٣).

٠ ٨٩ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أسفِرُوا بالفَجرِ؛ يُغفَر لكُم»، رواهُ الدَّيلميُّ (١٠).

(۱) ابنُ عساكرٍ مرسلًا في «تاريخه» (۲۸/ ۳۸) ونحوُه عن مجاهدٍ مرسلًا عند ابنِ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كره النَّومَ بين المغرب والعشاء، ح: (۲۲، ۷۲)، ووصلَه البزَّارُ عن عائشةَ كما في «مجمع الزَّوائد» (۱/ ۳۹٤) وقال الهيثميُّ: (وفيه محمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بن عبيدِ بنِ عميرٍ، وهو ضعيفٌ).

وفي الباب عن أبي برزة عند البخاريُّ برقم: (٤٧ ٥) قال: كان ﷺ يستحبُّ أنْ يؤخِّرَ العشاءَ، الَّتي تدعونَها العتمةَ، وكان يكرَهُ النَّومَ قبلَها، والحديثَ بعدَها.

- (٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الإسفار بالفجر، ح: (١٥٤)، وأبو داودَ نحوَه، ك: الصَّلاة، ب: في وقت الصَّبح، ح: (٤٢٤)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: الإسفار، ح: (٥٤٩)، قال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٥٥): (صحَّحَه غيرُ واحدٍ)، وانظر «آثار السُّنن» (ص: ٥٣).
- (٣) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٩٢) واللَّفظُ له، والدَّارميُّ، ب: الإسفار بالفجر، ح: (١٢٥٤)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يصلَّى فيه الفجرُ أيُّ وقتٍ هـو؟ ح: (١٠٦٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٣٨٧): (أُخرجَ حديثُ رافع من ثلاثِ طرقِ صحاح).
- (٤) الدَّيلميُّ في «الفردوس» واللَّفظُ له كما في «كنز العمَّال» (٧/ ٣٦٤) برقم: (١٩٢٨٣)، وأبو نعيمٍ في «أخبار أصبهانَ» ح: (٢١٤)، والبزَّارُ برقم: (٢١٤)، ولفظُه: «أسفروا بصلاةِ الفجرِ؛ فإنَّه أعظمُ للأجرِ»، أو: «أعظمُ لأجرِكم»، وقال: (اختُلفَ فيه على زيدِ بنِ أسلم)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٥): (وفيه يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ النَّوفليُّ، ضعَّفهُ أحمدُ والبخاريُّ والنَّسائيُّ وابنُ عديِّ، ووثَّقه ابنُ معينِ في روايةٍ، وضعَّفه في أخرى).

٨٩١ وَعَنْ أَبِي بَكرٍ عَن بِلَالٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، أَصبِحُوا بِالصُّبحِ؛ فَإِنَّهُ خَيرٌ لَكُم»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(١).

٨٩٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ وأَنسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الفِطرَةِ مَا أَسفَرُوا
 بِالفَجرِ»، رواهُ البزّارُ والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣).

٨٩٤ ـ وَعَنْ رَافِعِ بِنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ لِبِلَالٍ: «أَسفِرْ بِصَلَاةِ الصَّبحِ حَتَّى يَرَى القَومُ مَوَاقِعَ نَبلِهِم»، رواهُ الطَّيالسيُّ (٤).

٨٩٥ ـ وَعَنهُ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَوِّرُوا بِالفَجرِ قَدْرَ مَا يُبصِرُ القَومُ مَوَاقِعَ نَبلِهِم»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(٥).

⁽۱) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١/ ٣٣٩) (١٠١٦) واللَّفظُ له، والبزَّارُ (١٣٥٧)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يستحبُّ أنْ يصلَّى صلاةُ الظُّهر فيه، ح: (١٠٦٩)، قال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (١/ ٤٥٣): (هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ أيُّوبَ بنِ سيَّارٍ، وله شاهدٌ من حديث رافعِ بنِ خديجٍ ، رواه أبو داودَ، والنَّسائيُ، والتِّرمذيُّ في الجامع، وحسَّنه، وقال: وفي الباب عن أبي برزة وجابر وبلال ﷺ).

⁽٢) الدَّيلميُّ في «الفردوس» (٦٢٤) واللَّفظُ له، وقال الشَّوكانيُّ في «الفوائد المجموعة» (ص: ١٥): (رواه الدَّارقطنيُّ عن أنس مرفوعًا وقال: تفرَّدَ به سليمانُ بنُ عمرو أبو داودَ النَّخعيُّ كذَّابٌ).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣٦١٨) واللَّفظُ له، والبزَّارُ (٨٦٤٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٥): (فيه حفصُ بنُ سليمانَ، ضعَفَه ابنُ معينِ والبخاريُّ وأبو حاتمٍ وابنُ حِبّانَ، وقال ابنُ خراشٍ: كان يضعُ الحديثَ، ووثَّقَه أحمدُ في روايةٍ، وضعَّفه في أخرى).

⁽٤) الطَّيالسيُّ في «المسند» (١٠٠٣) واللَّفظُ له، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٤١٤)، وحسَّنَه السُّيوطيُّ في «الجامع الصَّغير» وأقرَّه المناوئُ في «التَّيسير» (١/ ١٥٢).

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٤/ ٢٧٧) (٢٤٠) وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣١٦): (وهما من روايةِ هريرِ بنِ=

٨٩٦ وعَن عَبدِاللهِ بنِ محمَّد بنِ عَقِيلٍ قَالَ: سَمِعتُ جَابِرَ بنَ عَبدِاللهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ فَيُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِلْ اللهِ ال

٨٩٧ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: مَا اجتَمَعَ أَصحَابُ محمَّدٍ ﷺ عَلَى شَيءٍ مَا اجتَمَعُوا عَلَى التَّنوِيرِ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

٨٩٨ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: مَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى صَلاةً إِلّا لِمِيقَاتِهَا، إِلّا صَلاتَينِ: صَلاةً المَغرِبِ وَالعِشَاءِ بِجَمعٍ، وَصَلَّى الفَجرَ يَومَئِذٍ قَبلَ وَقتِهَا بِغَلَسٍ، رواهُ مسلمٌ (٣).

A99 وَعَنْ أَبِي إِسحَاقَ قَالَ: سَمِعتُ عَبدَ الرَّحمَنِ بِن يَزِيدَ يَقُولُ: حَجَّ عَبدُاللهِ هَا مُونِي عَلقَمَةُ أَنْ أَلزَمَهُ، فَلَمّا كَانَتْ لَيلَةُ مُزدَلِفَةَ وَطَلَعَ الفَجرُ، قَالَ: أَقِمْ، فَقُلتُ: يَا أَبَا عَبدِ الرَّحمَنِ، إِنَّ هَذِهِ السَّاعَةَ مَا رَأَيتُكَ تُصَلِّي فِيهَا قَطُّ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لا يُصَلِّي - يَعنِي هَذِهِ الصَّلاةَ - إِلّا هَذِهِ السَّاعَةَ مَا رَأَيتُكَ تُصَلِّي فِيهَا قَطُّ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لا يُصَلِّي - يَعنِي هَذِهِ الصَّلاةَ - إِلّا هَذِهِ السَّاعَةَ فِي هَذَا المَكَانِ مِن هَذَا اليَومِ، قَالَ عَبدُاللهِ: هُمَا صَلاَتَانِ تُحَوَّلانِ عَن وَقتِهِمَا: صَلاَةُ المَغرِبِ السَّاعَةَ فِي هَذَا المَكَانِ مِن هَذَا اليَومِ، قَالَ عَبدُاللهِ: هُمَا صَلاَتَانِ تُحَوَّلانِ عَن وَقتِهِمَا: صَلاَةُ المَغرِبِ بَعَدَ ما يَأْتِي النّاسُ المُزْدَلِفَةَ، وَصَلاَةُ الغَدَاةِ حِينَ يَنزِعُ الفَجرُ، رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

⁼ عبدِ الرَّحمنِ بنِ رافعِ بنِ خديجٍ، وقد ذكرَهُما ابنُ أبي حاتمٍ، ولم يذكرُ في أحدٍ منهما جرحًا ولا تعديلًا)، قلتُ: وهريرٌ ذكرَه ابنُ حِبَّانَ في «الثَّقات» وقال: (يَروي عن أبيه).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يصلَّى فيه الفجرُ أيُّ وقتِ هو؟ ح: (١٠٦٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٣٨٤): (إسنادُه جيِّدٌ حسنٌ).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يصلَّى فيه الفجرُ أيُّ وقتِ هو؟ ح: (١٠٩٧)، وفي «نصب الرَّاية» (١/ ٢٣٩): (سندُه صحيحٌ)، ونحوُه عندَ ابنِ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من كان ينوِّر بها ويسفرُ ولا يرى به بأسًا، ح: (٣٢٧٥).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحجّ، ب: استحباب زيادة التّغليس بصلاة الصُّبح يومَ النَّحر بالمزدلفة، ح: (٣١١٦/ ٣١١٧)، والبخاريُّ، ك: الحجّ، ب: متى يصلِّي الفجرَ بجمع؟ ح: (١٦٨٢).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الوقت الذي يصلَّى فيه الفجرُ أيُّ وقتِ هو؟ ح: (١٠٦١)، =

· ٩٠ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُم بِاللَّيلِ وِترًا»، رواهُ مسلمٌ(١).

٩٠١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: أُوصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلاثٍ: صِيَامِ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِن كُلِّ شَهرٍ، وَرَكعَتَي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبلَ أَن أَنَامَ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٩٠٢ ـ وَعَنْ غُضَيفِ بِنِ الحَارِثِ قَالَ: قُلتُ لِعَائِشَةَ ﴿ اللَّيلِ، وَرُبَّمَا اللهِ عَلَيْ كَانَ يَعْتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيلِ، وَرُبَّمَا اغتَسَلَ فِي آخِرِهِ، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعَلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: أَرَأَيتِ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيلِ أَم فِي أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعَلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: أَرَأَيتِ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيلِ أَم فِي الْأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، رواهُ أبو داودَ وروى ابنُ ماجه الفصلَ خَفَتَ، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، رواهُ أبو داودَ وروى ابنُ ماجه الفصلَ اللخيرَ (٣).

٩٠٣ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن خَافَ أَن لَا يَقُومَ مِن آخِرِ اللَّيلِ؛ فَليُوتِر أَوَّلَهُ، وَمَن طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَليُوتِرْ آخِرَ اللَّيلِ؛ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفضَلُ»، رواهُ مسلمٌ وأحمدُ(٤).

⁼ والبخاريُّ نحوَه، ك: الحجِّ، ب: من أذَّنَ وأقامَ لكلِّ واحدةٍ منهما، ح: (١٦٧٥).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة اللَّيل مثنى مثنى، ح: (١٧٥٥)، والبخاريُّ، أبواب الوتر، ب: ليجعل آخرَ صلاتِه وترَّا، ح: (٩٩٨).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّوم، ب: صيام أيَّام البيض، ح: (١٩٨١)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة الضُّحى، ح: (١٦٧٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يؤخِّر الغسل، ح: (٢٢٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٣/ ٥٦)، وأخرجَه ابنُ ماجه مختصرًا، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء في القراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٥٤).

⁽٤) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب من خاف ألّا يقومَ من آخر اللَّيل فليوترُ أوَّلَه، ح: (١٧٦٦).

٩٠٤ ـ وَعَنِ الوَلِيدِ بِنِ العَيزَارِ قَالَ: سَمِعتُ أَبَا عَمرِو الشَّيبَانِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبدِاللهِ ﷺ: أَيُّ العَمَلِ أَحَبُ إِلَى اللهِ ﷺ: أَيُّ العَمَلِ أَحَبُ إِلَى اللهِ عَالَى؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقَتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَينِ، وَالجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷺ، رواهُ النَّسائيُّ(١).

٩٠٥ ـ وَعَنْ علي هُ : أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «يَا عليُّ، ثَلَاثٌ لَا تُؤخِّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آنَت، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَت، وَالأَيِّمُ إِذَا وَجَدتَ لَهَا كُفئًا»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٩٠٦ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَينِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، رواهُ التِّر مذيُّ (٣).

٩٠٧ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: «كَيفَ أَنتَ إِذَا كَانَت عليكَ أُمَرَاءُ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ أَو يُومِيتُونَ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَت عليكَ أُمَرَاءُ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ أَوْ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدرَكتَهَا مَعَهُم؛ وَاللهُ مَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدرَكتَهَا مَعَهُم؛ فَصَلً؛ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

وقال العلَّامة العينيُّ [عمدة القاري: ٥/ ٤٩]: (حديثُ «مَن أدركَ ركعةً...» منسوخٌ)(٥٠).

٩٠٨ - وَعَنْ عُبَادَةً بِنِ الصَّامِتِ ، فَالَ: قَالَ لِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّهَا سَتَكُونُ عَليكُم بَعدِي

⁽١) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: المواقيت، ب: فضل الصَّلاة لمواقيتها، ح: (٦١١)، والبخاريُّ، ك: المواقيت، ب: فضل الصَّلاة لوقتها، ح: (٧٥٤)، ومسلمٌ، ك: الإيمان، ب: كون الإيمان بالله تعالى أفضلَ الأعمال، ح: (٢٥٤).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الوقت الأوَّل من الفضل، ح: (١٧١)، وقال: (حديثٌ غريبٌ حسنٌ)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٩٧)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢٦٨٦). قولُه: «الكفْء»: المثلُ.

 ⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الوقت الأوَّل من الفضل، ح: (١٧١)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ عريبٌ، وليس إسنادُه بمتَّصل)، ووصلَه الحاكمُ وصحَّحه على شرط الشَّيخين، ووافقَه اللَّهبيُّ (٦٨٣).

⁽٤) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: كراهية تأخير الصَّلاة عن وقتها المختار، ح: (١٤٦٥).

⁽٥) قولُه «منسوخٌ»: مضى تحقيقُه في «باب المواقيت».

أُمَرَاءُ تَشغَلُهُم أَشيَاءُ عَنِ الصَّلَاةِ لِوَقتِهَا حَتَّى يَذَهَبَ وَقتُهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقتِهَا»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُصَلِّي مَعَهُم؟ قَالَ: «نَعَم، إِنْ شِئتَ»، رواهُ أبو داودَ(١١).

٩٠٩ - وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبِدَاللهِ بِنَ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى المَغرِبَ أَوِ الصَّبِحَ، ثُمَّ أَدرَكَهُمَا مَعَ الإِمَام؛ فَلَا يَعُدْ لَهُمَا"، رواهُ مالكُ (٢).

٩١٠ ـ وروى الدّارقطنيُّ عنِ ابنِ عمرَ ﷺ نحوَه مرفوعًا (٣).

٩١١ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: «مَنْ نَسِيَ (١) صَلَاةً، أَو نَامَ عَنهَا؛ فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وفي روايةٍ: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلّا ذَلِكَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

- (٤) قولُه: «من نسي صلاةً»: (احتج به الشَّافعيُّ على جواز قضاء الفوائت في الوقت المنهيِّ عن الصَّلاة فيه، وعندَنا كُرِهَ تحريمًا صلاةً مطلقًا ولو قضاءً أو واجبةً أو نفلًا في هذه الأوقات المنهيَّة؛ لأنَّه ليس بلازم أنْ يصلِّي في أوَّل حالِ الدِّكر، غايةُ ما في الباب: أنَّ ذكرَه سببٌ لوجوب القضاء، فإذا ذكرَها في الوقت المنهيِّ وأخَّرَها إلى أنْ يخرجَ ذلك وصلَّى، يكونُ عاملًا بالحديثين: أحدُهما هذا، والآخرُ: حديثُ النَّهيِ في الوقت المنهيِّ عنه)، أخذتُه من «عمدة القاري» (٥/ ٤٤)، ويؤيِّدُه حديثُ التَّعريس الذي يأتي بعدَه. مؤلِّف
- (٥) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: قضاء الصَّلاة الفائتة، ح: (٥٦٨ / ٢٥٦١)، والبخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: من نسيَ صلاةً؛ فليصلِّ إذا ذكرَ، ولا يعيد إلَّا تلك الصَّلاةَ، ح: (٥٩٧).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا أخَّرَ الإمامُ الصَّلاةَ عن الوقت، ح: (٤٣٣)، وهو في «المسند» (٢٢٦٨٦)، وقال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (٢/ ٣٠): (الحديثُ رجالٌ إسنادِه في سنن أبي داودَ ثقاتٌ).

⁽٢) مالكٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة الجماعة، ب: إعادة الصَّلاةِ معَ الإمامِ، ح: (٤٣٩)، وإسنادُه من أصحِّ الأسانيد، ومن طريقه الشَّافعيُّ في «مسنده» (بترتيب السِّنديِّ) برقم: (٣٠٠).

وفي الباب عن أبي سعيد الخدريِّ، يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا صلاةَ بعدَ الصُّبح حتَّى ترتفعَ الشَّمسُ، ولا صلاةَ بعد العصرِ حتَّى تغيبَ الشَّمسُ» أخرجَه البخاريُّ (٥٨٦) ومسلمٌ (٨٢٧).

⁽٣) «العلل» للدّارقطنيّ (٣١٢/١٦)، وفي «الأحكام الوسطى» (١/ ٢٨٣) قال عبدُ الحقّ: (تفرَّدَ برفعه سهلُ بنُ صالحِ الأنطاكيُّ وكان ثقةً).

917 _ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّهُ لَيسَ فِي النَّومِ تَفرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفرِيطُ فِي النَّومِ تَفرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفرِيطُ فِي النَّومِ تَفرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفرِيطُ فِي النَّومَ أَوَ مَا اللَّهُ قَالَ: ﴿ وَآقِيمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِحْرِي ﴾ النَّهَ ظَالَ: ﴿ وَآقِيمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِحْرِي ﴾ [طه: ١٤]»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٩١٣ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الوِترِ أَو نَسِيَهُ؛ فَلَيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَإِذَا استَيقَظَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه(٢).

٩١٤ - وَعَنْ سَعِيدِ بِنِ المُسَيِّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِن خَيبَرَ، أَسرَى حَتَّى إِذَا كَانَ مِن آخِرِ اللَّيلِ عَرَّسَ، وَقَالَ لِبِلَالٍ: «اكلاً لَنَا الصَّبح»، وَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصحَابُهُ، وَكلاً بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، أَمُّ استَنَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ، وَهُو مُقَابِلُ الفَجِرِ، فَعَلَبَتهُ عَيناهُ، فَلَم يَستَيقِظْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلا بِلَالٌ، وَلا أَحَدٌ ثُمَّ استَنَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ، وَهُو مُقَابِلُ الفَجِرِ، فَعَلَبَتهُ عَيناهُ، فَلَم يَستَيقِظْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلا بِلَالٌ، يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلا بِلَالٌ، يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَالاً فَأَقَامَ مِنَ الرَّكِ بِ مَتَّى ضَرَبَتهُمُ الشَّمسُ، فَفَيْعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَالاً فَأَقَامَ أَخَذَ بِنَفْسِكَ، فَقَالَ ﷺ بِلَالاً فَأَقَامَ اللهِ عَلَيْهِ الصَّبَح، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلاةَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ؛ فَليُصلَلّهَا إِذَا الصَّلاةَ، فَصَلّى بِهِم رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّبح، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَضَى الصَّلاةَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلاةَ؛ فَليُصَلّهَا إِذَا الصَّلاةَ؛ فَإِنَّ اللهَ تَبَارَكُ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَأَقِيمُ الصَّلَاةَ لِنِ الصَّلَاةَ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَأَقِيمُ الصَّلَاقَ لِللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنَالَ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَأَقِيمُ الصَّلَاقَ لِلْ اللهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَأَقِيمُ الصَّلَاقَ لِللْ اللهُ ال

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في النَّوم عن الصَّلاة، ح: (١٧٧)، ومسلمٌ مطوَّلًا بلفظِ آخرَ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: قضاء الصَّلاة الفائتة، ح: (١٥٦٢).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل ينام عن الوتر، أو ينساه، ح: (٤٦٥)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في الدُّعاء بعد الوتر، ح: (١٤٣١)، وليس فيه: «وإذا استيقظ»، والحديثُ صحيحٌ. قال السَّنديُّ: (يدلُّ الحديثُ على تأكُّد الوتر، وأنَّه يُقضى كالفرض، فيمكنُ أنْ يَستدَلَّ به من يوجبُه).

⁽٣) وقال علماؤُنا: (إنَّ اقتيادَهم وخروجَهم من ذلك الوادي كان؛ لأنَّه انتبه حينَ طلوعِ الشَّمس، ومن السُّنَّة ألّا يصلّي عند طلوعها ولا عند غروبها، فلا يجوزُ أداءُ الفائتة في السَّاعات الَّتي نهى رسولُ الله ﷺ عن الصَّلاة فيها، وخُصَّ الذِّكرُ بالذِّكرُ بالذِّكرُ بالذِّكرُ بالذِّكر في غير هذه الأوقات)، [يراجع: «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٧٦)] م

⁽٤) مالكٌ مرسلًا واللَّفظُ له، ك: وقوت الصَّلاة، ب: النَّوم عن الصَّلاة، ح: (٣٥)، ووصلَه مسلمٌ عن أبي هريرةً، ك:=

٩١٥ _ وَعَنْ شُعبَةً قَالَ: سَأَلَتُ الحَكَمَ وَحَمّادًا عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ، فَيَستَيقِظُ، وَقَد طَلَعَ مِنَ الشَّمسِ شَيءٌ؟ قَالًا: لَا يُصَلِّي، حَتَّى تَنبَسِطَ الشَّمسُ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٩١٦ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ (٢) ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَسِيَ صَلَاةً فَلَم يَذكُرْهَا، إِلَّا وَهُوَ مَعَ الإِمَامِ؛ فَلْيُصِلِّ مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ صَلَاتِهِ؛ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لِيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ صَلَاتِهِ؛ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لِيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ»، رواهُ الدّارقطنيُ والبيهقيُّ، وروى الطَّبرانيُّ والخطيبُ نحوَه (٣).

= المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: قضاء الصَّلاة الفائتة، ح: (١٥٦٠).

قولُه: «عرَّس»: (التَّعريشُ نزولُ آخرِ اللَّيل.

وقولُه: «اكلاُّ لنا الصُّبحَ»؛ أي: ارقبْ لنا الصُّبحَ واحفظْ علينا وقتَ صلاتِه)، «الاستذكار» (١/ ٧٥)

- (۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل في صلاة الغداة فيصلِّي منها ركعة ثمَّ تطلع الشَّمسُ، ح: (٢٣٤٠). ونحوُه عند ابنِ أبي شيبة برجالِ ثقاتٍ عن شعبة عن حمَّادٍ وقتادة، ك: الصَّلاة، ب: من كان يقول: لا يصلِّها حتَّى تطلعَ الشَّمسُ، ح: (٤٧٨٨).
- (٢) قولُه: «وعن ابن عمر»: هذه الأحاديثُ لبيان الأحكام المتعلّقة بقضاء الصّلوات الفائتة لصاحب التَّرتيب، ولابن الهمام في «فتح القدير» (١/ ٤٨٥)، وصاحب «البحر الرَّائق» في «شرح المنار» كلامٌ طويلٌ على ما ذهب إليه أصحابُنا من اشتراط أداء القضاء قبل الأداء لصحَّة الأداء، من شاء فليرجعُ إليهما. م
- (٣) البيهة في «الكبرى» واللَّفظُ له، أبواب صفة الصَّلاة، ب: من ذكر صلاةً وهو في أخرى، (٣١٩٣) والدَّار قطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يذكر صلاةً وهو في أخرى، ح: (١٥٦٠)، وقال ابنُ قدامة في «المغني» (١/ ٤٣٥): (رواهُ أبو يعلى الموصليُّ في «مسنده» (١١٠) بإسناد حسنٍ)، وأخرجَ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» نحوَه برقم: (١٣٢٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٢٤): (رجالُه ثقاتٌ، إلَّا أنَّ شيخَ الطَّبرانيُّ محمَّدَ بنَ هشامِ المستمليَّ لم أجدْ مَن ذكرَه)، وأخرجَه مالكٌ موقوفًا بأصحِّ المسانيد عن ابن عمرَ برقم: (٤٠٦).

قال البيهة يُّ: «تفرَّد التُّرجمانيُّ برواية هذا الحديث مرفوعًا، والصَّحيحُ أنَّه من قول ابن عمرَ موقوفًا، كذا رواهُ غيرُ أبي إبراهيمَ - يعني التُّرجمانيَّ - عن سعيدٍ)، قال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيّ» (٢/ ٢٢١): (التُّرجمانيُ أخرجَ له الحاكمُ في «المستدرك»، وقال عبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلِ عن أبيه وعن يحيى بنِ معينٍ: ليس به بأسٌ، وكذا قال أبو داودَ والنَّسائيُّ، ذكرَ ذلك المزِّيُّ في كتابه. ومشهورٌ عن ابن معينِ أنَّه إذا قال عن شخص: ليس به بأسٌ، كان توثيقًا= 91٧ ـ وَعَنْ حَبِيبٍ (١) وَكَانَ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ صَلَّى المَغرِبَ وَنَسِي العَصرَ، فَقَالَ لِأَصحَابِهِ: «هَل رَأَيْتُمُونِي صَلَّيتُ العَصرَ؟»، قَالُوا: لا يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَمَرَ ﷺ المُؤذِّنَ، فَطَالَ لِأَصحَابِهِ: وَفَقَصَ الأُولَى، ثُمَّ صَلَّى المَغرِبَ، رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ وأبو نعيم (١).

٩١٨ ـ وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطّابِ ﴿ يَهُ يَومَ الخَندَقِ جَعَلَ يَسُبُّ كُفّارَ قُرَيشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَا كِدتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَعْرُبَ الشَّمسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيتُهَا» فَنَزَلنَا إِلَى بُطحَانَ، فَتَوَضَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَوَضَّانَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ العَصرَ بَعدَمَا غَرَبَتِ الشَّمسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعدَهَا المَغرِبَ، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ (٣).

٩١٩ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ فِي رَجُلٍ نَسِيَ الظُّهرَ فَذَكَرَهَا وَهُوَ فِي العَصرِ، قَالَ: يَنصَرِفُ فَيُصَلِّي الظُّهرَ، ثُمَّ يُصَلِّى العُلُهرَ، رُواهُ الطَّحاويُّ
 ثُمَّ يُصَلِّى العَصرَ، رُواهُ الطَّحاويُّ

٩٢٠ و وَعَنْ زَيدِ بنِ أَسلَمَ عَهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَامَ عَن وِترِهِ؛ فَلَيْصَلِّ إِذَا (٥٠

منه له، ففي رواية التُّرجمانيِّ زيادةُ الرَّفع، وهي زيادةُ ثقةٍ، فوجب قبولُها على مذاهب أهل الفقه والأصول، ثمَّ على تقدير تسليم أنَّه قولُ ابنِ عمرَ، فقد قال الطَّحاويُّ في كتاب «اختلاف العلماء»: لا يُعلمُ عن أحدٍ من الصَّحابة خلافُه، وكذا ذكرَ صاحبُ «التَّمهيد»، وذكر في «الاستذكار» قولَ ابنِ عمرَ، ثمَّ قال: أوجبَ التَّرتيبَ أبو حنيفةَ وأصحابُه والثَّوريُّ ومالكٌ واللَّيثُ).

⁽١) ابن سباع.

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢/ ٢٣) (٣٥٤٢) واللَّفظُ له، وأحمدُ (١٦٩٧٥)، وأبو نعيمٍ في «معرفة الصَّحابة» (٢١٦٨)، الحديثُ وإنْ أُعِلَّ بابن لَهيعة؛ فله شواهدُ كما سيأتي، وانظر: «نصب الرَّاية» (٢/ ١٦٣).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: الدَّليل لمن قال: الصَّلاةُ الوسطى العصرُ، ح: (١٤٣٠)، والبخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: من صلَّى بالنّاس جماعةً بعد ذهاب الوقت، ح: (٩٩٦).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل ينام عن الصَّلاة أو ينساها كيف يقضيها؟ ح: (٢٦٨٦)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٦٨/٧): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجلُ يذكرُ صلاةً عليه وهو في أخرى، ح: (٤٧٩٣).

⁽٥) قال القاري: (يعني قبلَ فرضِ الصُّبح إذا كان صاحبَ ترتيبِ عند أبي حنيفةَ إنْ أمكنَ، وإلَّا فبعدَه ولو آخرَ العمرِ)،=

أَصبَحَ»، رواهُ التِّرمذيُّ مرسلًا(١).

971 ـ وَعَنْ أَبِي عُبَيدَةَ عَن أَبِيهِ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: إِنَّ المُشرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ عَن أَربَعِ صَلَوَاتٍ يَومَ الخَندَقِ، حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيلِ مَا شَاءَ اللهُ، فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الطُّهرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى العِشَاءُ (٢)، رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وروى ابنُ حِبّانَ والبزّارُ نحوه (٣).



(۱) التَّرمذيُّ مرسلًا، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل ينام عن الوتر، أو ينساه، ح: (٤٦٦)، وقال: (وهذا أصحُّ من الحديث الأوَّل)، وأخرجَ نحوَه موصولًا ابنُ ماجه عن أبي سعيدٍ في ب: من نام عن وتره برقم: (١١٨٨)، وهو في «المسند» (١١٣٩٥).

قال القاري عن ميركِ في «مرقاة المفاتيح» (٣/ ٩٤٨): (وله شاهد بإسناد جيِّد من حديثِ أغرَّ المدنيِّ عندَ الطَّبرانيِّ [في الكبير برقم: (٩٩١)]، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٦): (رجالُه موثَّقون وإنْ كان في بعضهم كلامٌ لا يضرُّ).

(٢) وقال علماؤُنا: (بهذه الأحاديث احتج أصحابُنا في فرضيَّة التَّرتيب بين الوقتيّات والفوائت، وبين الفوائت بعضِها ببعضٍ). مؤلِّف

أقولُ: وللبسط في الموضوع ينظر: «شرح مختصر الطَّحاويِّ» (١/ ٧٠٢) للجصَّاص.

(٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل تفوتُه الصَّلواتُ بايَّتهنَّ يبدأُ، ح: (١٧٩)، والنَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: الاجتزاء لذلك كلَّه بأذانِ واحدِ، ح: (٦٦٣)، قال التِّرمذيُّ: (حديثُ عبدِالله ليس بإسنادِه بأسٌ، إلّا أنَّ أبا عبيدةَ لم يسمعْ من عبدالله)، قال العثمانيُّ في "إعلاء السُّنن» برقم: (١٨٦٣: (قد تقدَّمَ أنَّه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث؛ فالإسنادُ حجَّةٌ متَّصلٌ).

وله شاهدٌ عن أبي سعيدٍ صحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٨٩٠).

^{= «}مرقاة المفاتيح» (٣/ ٩٤٨). م



وقولِ اللهِ على: ﴿ خَفِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَوَاتِ وَٱلصَّكَوْةِ ٱلْمُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٩٢٧ ـ وَعَنْ عُمَارَةَ بِنِ رُؤَيبَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَ<u>نْ يَلِجَ</u> النّارَ أَحَدٌ صَلّى قَبَلَ طُلُوعِ الشَّمسِ، وَقَبَلَ غُرُوبِهَا»؛ يَعنِي: الفَجرَ وَالعَصرَ، رواهُ مسلمٌ (١).

٩٢٣ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى البَردَينِ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

978 ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاثِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلاثِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجتَمِعُونَ فِي صَلاةِ الفَجرِ وَصَلاةِ العَصرِ، ثُمَّ يَعرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُم، فَيَسَأَلُهُم وَهُو أَعلَمُ بِهِم: كَيفَ تَرَكتُم عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكنَاهُم وَهُم يُصَلُّونَ، وَأَتَينَاهُم وَهُم يُصَلُّونَ، مَتَّفَقٌ عليه (٣).

٥ ٢٠ - وَعَنهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «لُو يَعلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ لَم

⁽١) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: فضل صلاتي الصُّبح والعصر، ح: (١٤٣٦).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: فضل صلاة الفجر، ح: (٥٧٤)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاتي الصُّبح والعصر، ح: (١٤٣٨).

قولُه: «البَردَين»: صلاةَ الفجرِ وصلاةَ العصرِ، سُمِّيا بذلك؛ لأنَّهما يُفعلان في بردي النَّهار، وهما طرفاه حين يطيبُ الهواء.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: فضل صلاة العصر، ح: (٥٥٥)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاتي الصُّبح والعصر، ح: (١٤٣٢).

يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَستَهِمُوا عَلَيهِ؛ لاستَهَمُوا، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي التَّهجِيرِ(١)؛ لاستَبَقُوا إِلَيهِ، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي التَّهجِيرِ (١)؛ لاستَبَقُوا إِلَيهِ، وَلَو يَعلَمُونَ مَا فِي العَتَمَةِ وَالصُّبح، لأَتُوهُمَا وَلَو حَبوًا»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

977 ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى المُنَافِقِينَ مِنَ الفَجرِ وَالعِشَاءِ، وَلَو عَبْوًا»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

97٧ _ وَعَنْ عُثْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ؛ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصفَ اللَّيلِ، وَمَن صَلَّى الصُّبِحَ فِي جَمَاعَةٍ؛ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيلَ كُلَّهُ»، رواهُ مسلمٌ (٤).

٩٢٨ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَعْلَبَنَّكُمُ الأَعرَابُ عَلَى اسمِ صَلاتِكُمُ المَعْرِب» قَالَ الأَعرَابُ: وَتَقُولُ: هِيَ العِشَاءُ، رواهُ البخاريُّ (٥).

٩٢٩ ـ وقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَغلِبَنَّكُمُ الأَعرَابُ عَلَى اسمِ صَلَاتِكُمُ العِشَاءِ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِي

⁽١) «ولو يعلمون ما في التَّهجير»: (لا يُقال: الأمرُ بالإبراد ينافي الأمرَ بالتَّهجير؛ لأنَّ الإبرادَ تأخيرٌ قليلٌ لا يخرجُ بذلك عن التَّهجير، فإنَّ الهاجرةَ تطلَقُ على الوقت إلى أنْ يقربَ العصرُ)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٥٤٢). مؤلِّف

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الاستهام في الأذان، ح: (٦١٥)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف وإقامتها وفضل الأوَّل، ح: (٩٨١).

قولُه: «يستهموا»: يقترعوا؛ أي: يضربوا القرعة، «التَّهجيرِ»: التَّبكيرِ إلى الصَّلوات، «العتمةِ»: صلاةِ العشاءِ، «حبُوًا»: حابين، مِن حبا الصَّبيُّ، إذا مشى على يدَيه ورجلَيه أو مقعدته.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل العشاء في الجماعة، ح: (٦٥٧)، ومسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٤٨٢).

⁽٤) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة العشاء، ح: (١٤٩١).

⁽٥) البخاريُّ عن عبدِالله بنِ مغفَّلِ المزنِّ على الله عنه الصَّلاة، ب: مَن كره أنْ يقالَ للمغرب: العشاءُ، ح: (٥٦٣)، ولم أجدْ هذا اللَّفظَ عن ابن عمرَ في البخاريِّ.

⁽٦) مسلمٌ عن ابنِ عمرَ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: وقت العشاء وتأخيرها، ح: (١٤٥٦).

٩٣٠ ـ وَعَنْ جُندَبِ القَسرِيِّ ﷺ (١) قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى صَلَاةَ الصُّبحِ؛ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللهِ، فَلَا يَطلُبُنَّكُمُ اللهُ مِن ذِمَّتِهِ بِشَيءٍ، فَإِنَّهُ مَن يَطلُبهُ مِن ذِمَّتِهِ بِشَيءٍ؛ يُدرِكُهُ، ثُمَّ يَكُبَّهُ عَلَى وَجهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»، رواهُ مسلمٌ، وفي بعضِ نسخ «المصابيح»: (القشيريُّ) بدلَ: (القسريُّ)(١).

٩٣١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِّ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِكَاتَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٨] قَالَ: «تَشهَدُهُ مَلَائِكَةُ اللَّيل وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٩٣٢ ـ وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن غَدَا إِلَى صَلَاةِ الصَّبِحِ؛ غَدَا بِرَايَةِ الإِيمَانِ، وَمَن غَدَا إِلَى السُّوقِ؛ غَدَا بِرَايَةِ إِبلِيسَ»، رواهُ ابنُ ماجه(٤٠).

= قال الأزهريُّ: (أربابُ النَّعمِ في البادية يريحونَ الإبلَ ثمَّ يُنيخونَها في مراحها حتَّى يُعتموا؛ أي: يدخلوا في عتمة اللَّيل، وهي ظلمتُه، وكانت الأعرابُ يسمُّون صلاةَ العشاءِ صلاةَ العتمة؛ تسميةَ بالوقت، فنهاهم عن الاقتداء بهم، واستحبَّ لهم التَّمسُّكَ بالاسم النَّاطق به لسانُ الشَّريعة، وقيل: أراد: لا يغرنَّكم فعلُهم هذا فتؤخِّروا صلاتكم، ولكن صلُّوها إذا حان وقتُها)، انظر: «النَّهاية» باب العين مع التّاء.

(۱) قلتْ: وهو جندبُ بنُ عبدِاللهِ بنِ سفيانَ البجليُّ، ثمَّ العلقيُّ، قال المزِّيُّ: (وعلقةُ حيٌّ من بجيلةَ، يكنَّى أبا عبدالله، له صحبةٌ، يُنسب تارةً إلى أبيه وتارة إلى جدِّه، ويقالُ: جندبُ بنُ خالدِ بنِ سفيانَ)، «تهذيب الكمال» (٥/ ١٣٨)، وفي «إكمال المعلِم» (٢/ ٦٣٠): (قال القاضي: ولعلَّ لجندبِ حلفًا في قسرٍ أو سكنًا وجوارًا فنسبَ إليها لذلك، أو لعلَّ بني علقةَ يُنسبون إلى عمَّهم قسرٍ كغير واحدٍ من القبائل نسبتْ بأخوَّة أبيها؛ إمَّا لكثرتهم أو شهرتهم).

وقال التُّوربشتيُّ في «الميسَّر» (١/ ١٨٨): (وفي سائر النَّسخ: وجدنا بعدَ هذا الحديث: رواهُ جندبُ القشيريُّ، وهو غلطٌ، والرَّاوي هو جندبُ بنُ عبدِاللهِ بنِ سفيانَ البجليُّ العلقيُّ، وعلقةُ: بطنٌّ من بجيلةَ؛ كذاك نسبَه أصحابُ الحديث في كتب المعارف، وقال: في بجيلةَ بطنٌ يسمَّى قسرًا، وهم رهطُ خالدِ بنِ عبدِاللهِ القسريُّ: فيحتمَلُ أنَّه نُسِبَ إليها؛ فيصحَّفُ به: القشيريُّ، غيرَ أنِّي لم أجدْ في شيءٍ من كتب أصحاب الحديث أنَّه ينسَبُ إلى قسرٍ).

- (٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة العشاء، ح: (١٤٩٤).
- (٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة بني إسرائيل، ح: (٣١٣٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ ماجه، أبواب الصَّلاة، ب: وقت صلاة الفجر، ح: (٦٧٠).
 - (٤) ابنُ ماجه، أبواب التِّجارات، ب: الأسواق ودخولها، ح: (٢٣٣٤)، وقال في «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٤٦): (سندُه حسنٌ).

9٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي بَكِرِ بِنِ سُلَيمَانَ بِنِ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطّابِ ﷺ فَقَدَ سُلَيمَانَ بِنَ أَبِي حَثْمَةَ فِي صَلَاةِ الصُّبِحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطّابِ غَذَا إِلَى السُّوقِ، وَمَسكَنُ سُلَيمَانَ بَينَ السُّوقِ وَالمَسجِدِ النَّبُويِّ، فَمَرَّ عَلَى الشُّفَاءِ أُمِّ سُلَيمَانَ، فَقَالَ لَهَا: لَم أَرَ سُلَيمَانَ فِي الصُّبِحِ، فَقَالَت: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَغَلَبَتهُ النَّبُويِّ، فَمَرُ عَلَى الشِّفَاءِ أُمِّ سُلَيمَانَ، فَقَالَ لَهَا: لَم أَرَ سُلَيمَانَ فِي الصُّبِح، فَقَالَت: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَغَلَبَتهُ عَينَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَأَنْ أَشْهَدَ صَلاَةَ الصَّبِح فِي الجَمَاعَةِ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَقُومَ لَيلَةً، رواهُ مالكُ(۱).

٩٣٤ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفضَلُ الصَّلَوَاتِ عِندَ اللهِ صَلَاةُ الصُّبحِ يَومَ الجُمُعَةِ فِي جَمَاعَةٍ»، رواهُ أبو نعيم في «الحلية» والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

٩٣٥ ـ وَعَنْ عَبدِ الرَّحَمَٰنِ بنِ عَوفٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلاَةُ الهَجِيرِ مِن صَلاَةِ اللَّيلِ»،
 رواهُ ابنُ نصرِ والطَّبرانيُّ في «الكبير»(٣).

٩٣٦ _ وَعَنْ عَلِيٍّ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ يَومَ الأَحزَابِ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسطَى، صَلَاةِ العَصر، مَلاَّ اللهُ بُيُونَهُم وَقُبُورَهُم نَارًا»، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

٩٣٧ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَاتَلْنَا الأَحزَابَ فَشَغَلُونَا عَن صَلَاةِ العَصرِ حَتَّى كَرَبَتِ الشَّمسُ أَنْ تَغِيبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهمَّ املأ قُلُوبَ الَّذِينَ شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسطَى نَارًا، وَاملأ بُيُوتَهُم نَارًا، وَاملأ قُبُورَهُم نَارًا» قَالَ عَلِيٍّ ﷺ: كُنّا نَرَى أَنَّهَا صَلَاةُ الفَجرِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٥).

⁽۱) مالك، ك: صلاة الجماعة، ب: ما جاء في العتمة والصُّبح، ح: (٤٣٢)، وهو في «مصنَّف عبد الرَّزَاق» بسياقي آخرَ (١/ ٥٢٦)، ح: (٢٠١١)، وصحَّحَ ابنُ عبد البرِّ سندَ مالكِ في «التَّمهيد» (٢٣/ ٣٥٤).

⁽٢) أبو نعيمٍ في «الحلية» (٧/ ٢٠٧) واللَّفظُ له، والبيهةيُّ في «الشُّعب» (٢٧٨٣)، (ورجالُه ثقاتٌ رجالُ الصَّحيح)، كما في «المداوي لعلل الجامع الصَّغير» (٢/ ٩٠).

 ⁽٣) والطَّبرانيُّ في الكبير (١/ ١٣٤) (٢٨٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٢١): (رجالُه موثَقون).
 قولُه: «صلاةُ الهجير»: (يعني: الظُّهر)، «النَّهاية» (٥/ ٢٤٦)

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: الدَّليل لمن قال الصَّلاةُ الوسطى هي صلاةُ العصرِ، ح: (١٤٢٥)، والبخاريُّ، ك: الجهاد والسَّير، ب: الدُّعاء على المشركين بالهزيمة والزَّلزلة، ح: (٢٩٣١).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة الوسطى أيُّ الصَّلوات؟ ح: (١٠٣٠)، وقال العينيُّ في=

٩٣٨ ـ وَعَنِ ابنِ مَسعُودٍ وَسَمُرَةَ بنِ جُندُبٍ عَلَى قَالا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ الوُسطَى صَلَاةُ العَصرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٩٣٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ أَنَّهُ أَقبَلَ حَتَّى نَزَلَ دِمَشَقَ عَلَى آلِ أَبِي كُلثُمِ الدُّوسِيِّ، فَأَتَى المَسجِدَ، فَجَلَسَ فِي غَرِيبِّهِ، فَتَذَاكَرُوا الصَّلاةَ الوُسطَى، فَاختَلَفُوا فِيهَا، فَقَالَ: اختَلَفْنَا فِيهَا كَمَا اختَلَفْتُم، وَنَحنُ فَجَلَسَ فِي غَرِيبِّهِ، فَتَذَاكرُوا الصَّلاةَ الوُسطَى، فَاختَلَفُوا فِيهَا، فَقَالَ: اختَلَفْنَا فِيهَا كَمَا اختَلَفْتُم، وَنَحنُ بِفِنَاءِ بَيتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِينَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَبُو هَاشِمِ بنُ عُتبَةَ بنِ رَبِيعَةَ بنِ عَبدِ شَمسٍ، فَقَالَ: أَنَا أَعَلَمُ لَكُم ذَلِكَ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ جَرِيتًا عَلَيهِ، فَاستَأذَنَ فَدَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَينَا، فَأَخبَرَنَا أَنَّهَا صَلَاةُ العَصرِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٢).

• ٩٤٠ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ لَبِيبَةَ الطَّائِفِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ الوُسطَى، فَقَالَ: سَأَقرَأُ عَلَيكَ القُرآنَ حَتَّى تَعِرِفَهَا، أَلَيسَ يَقُولُ اللهُ ﷺ فِي كِتَابِهِ: ﴿ أَقِرِ ٱلصَّلَاةِ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْيِس ﴾ [الإسراء: ٧٨]: الظُّهرُ، ﴿ إِلَى غَسَقِ ٱلْيَلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]: المَعْرِبُ، ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاقِ ٱلْعِشَاءَ ثَلَثُ عَوْرَتِ لَكُمُ ﴾ [الدور: ٨٥]: الظُّهرُ، ﴿ إِلَى غَسَقِ ٱلنِّيلِ ﴾ [الإسراء: ٧٨]: الصَّبعُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ حَلفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَةِ ٱلْعُصَرُ، واهُ الطَّحاويُّ (٣).

 ⁽النُّخب» (٣/ ٣٣١): (إسنادُه صحيحٌ).
 قولُه: «كربت»: (أي: قربت)، «النُّخب» (٣/ ٣٣٣).

⁽۱) التّرمذيُّ عن ابنِ مسعودِ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في صلاة الوسطى أنَّها العصرُ، ح: (۱۸۱)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه مسلمٌ مطوَّلا، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: الدَّليل لمن قال الصَّلاةُ الوسطى هي صلاةُ العصرِ، ح: (۱٤٢٦). وله شاهدٌ عن سمرةَ أخرجَه التِّرمذيُّ وصحَّحَه (۱۸۲) وأحمدُ (۲۰۰۸).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاةُ الوسطى أيُّ الصَّلوات؟ ح: (١٠٣٨)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٧/ ٣٦١) (٧١٩٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٠٩): (رجالُه موثَّقون).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاةُ الوسطى أيُّ الصَّلوات؟ ح: (١٠٤٥)، وعبدُ الرَّزَاق نحوَه (٢٠٤٠)، ونحوُه في «المحلَّى» (٣/ ١٧٩).

٩٤١ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ العَصرِ، كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهلَهُ وَمَالَهُ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٩٤٢ ـ وَعَنْ بُرَيدَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ صَلاةَ العَصرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»، رواهُ البخاريُّ(٢).

٩٤٣ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَل ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعتِمُوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّكُم قَد فُضَّلتُم بِهَا عَلَى سَائِرِ الأُمَم، وَلَم تُصَلِّهَا أُمَّةٌ قَبلَكُم»، رواهُ أبو داودَ (٣٠).

٩٤٤ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَد أُخذَ مِن حَظِّهِ مِن لَيلَةِ القَدرِ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»^(٤).



⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: التَّغليظ في تفويت صلاة العصر، ح: (١٤١٧)، والبخاريُّ، ك: المواقيت، ب: إثم من فاتته العصرُ، ح: (٥٥٢).

قولُه: «وتر»: سُلِبَ وتُرِكَ بلا أهلِ ولا مالٍ.

⁽٢) البخاريُّ، ك: المواقيت، ب: التَّبكير بالصَّلاة في يوم غيم، ح: (٩٤).

 ⁽٣) أبو داود واللّفظ له، ك: الصّلاة، ب: في وقت العشاء الآخرة، ح: (٤٢١)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرُّواة»، وهو في «المسند» (٢٢٠٦٦).

وقولُه «أعتِموا»: معناه: أخّروا.

⁽٤) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٧٧٤٥)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثد» (٢/ ٤٠): (وفيه مسلمةُ بنُ عليّ، وهو ضعيفٌ).



وقسولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتََّخَذُوهَا هُزُواً وَلَعِبَا ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [المائسدة: ٥٨]، وقولِه تعالى: ﴿ يَثَالَتُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاً إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩].

980 عنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: كَانَ المُسلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ يَجتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَومًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعضُهُم: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعضُهُم: قَرنًا مِثلَ قَرنِ اليَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبعثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ» (١) مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٩٤٦ وعنْ عَبِداللهِ بِنِ زَيدِ الأَنصَادِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَد هَمَّهُ الأَذَانُ حَتَّى هَمَّ أَن يَامُرَ رِجَالًا فَيَقُومُونَ عَلَى الآطامِ، فَيرَفَعُونَ وَيُشِيرُونَ إِلَى النّاسِ بِالصَّلَاةِ، حَتَّى رَأَيتُ فِيمَا يَرَى النّائِمُ كَأَنَّ رَجُلًا عَلَيهِ ثَوبَانِ أَخضَرَانِ عَلَى سُورِ المَسجِدِ، يَقُولُ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ، أَربَعًا، أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا كَأَنَّ رَجُلًا عَلَيهِ ثَوبَانِ أَخضَرَانِ عَلَى سُورِ المَسجِدِ، يَقُولُ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ، أَربَعًا، أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، مَرَّتَينِ، اللهُ أَكبَرُ، لا إِلَهَ إِلّا اللهُ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مِثلَهَا، وَقَالَ فِي آخِرِها: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ.

⁽١) وقال عليٌّ القاري [المرقاة: (٢/ ٥٥٣)]: (أي: نادِب: «الصَّلاةُ جامعةٌ»؛ لِما في مرسَلِ عند أبي سعيدٍ: أنَّ بلالا كان ينادي بقولِه: الصَّلاةُ جامعةٌ، ثمَّ شرع الأذانُ، وفي «شرح مسلمٍ» عنِ القاضي عياضٍ: الظَّاهر أنَّه إعلامٌ وإخبارٌ بحضور وقتها، وليس على صفة الأذان الشَّرعيِّ، قال النَّوويُّ: هذا هو الحقُّ). م

⁽۲) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: بدء الأذان، ح: (۸۳۷)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: بدء الأذان، ح: (۲۰٤). قولُه: «فيتحيَّنون»: قال القاضي عياضٌ رحمَه اللهُ تعالى: (معنى: يتحيَّنون: يقدِّرونَ حينها؛ ليأتوا إليها فيه)، «ناقوسًا»: قال أهلُ اللُّغة: هو الذي يضرب به النَّصارى لأوقات صلواتهم، والجمعُ: نواقيسُ.

فَأَخبَرتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «اذَهَبْ، فَقُصَّهَا عَلَى بِلَالٍ» فَفَعَلتُ، فَأَقبَلَ النَّاسُ سِرَاعًا وَلَا يَدرُونَ وَأَنَّهُ فَزَعَ، فَأَقبَلَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، فَقَالَ: لَولَا مَا سَبَقَنِي بِهِ لَأَخبَرتُكَ أَنَّهُ قَد طَافَ بِي الذي طَافَ بِهِ الآخبَرتُكَ أَنَّهُ قَد طَافَ بِي الذي طَافَ بِهِ الآخبَر تُكَ أَنَّهُ قَد طَافَ بِي الذي طَافَ بِهِ الآخبَر تُكَ أَنَّهُ قَد طَافَ بِي الذي طَافَ بِهِ اللهِ الشَّيخ، وروى ابنُ ماجه وأبو داود وأحمدُ نحوه، وصحَّحَه التِّرمذيُّ وابنُ خزيمة والبخاريُّ في «العلل»(١).

٩٤٧ ـ وَعنِ ابنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَقَد أَعجَبَنِي أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ المُسلِمِينَ _ أَو قَالَ _ : المُؤمِنِينَ وَاحِدَةً، حَتَّى لَقَد هَمَمْتُ أَنْ أَبُثَّ رِجَالًا فِي الدُّورِ يُنَادُونَ النّاسَ بِحِينِ الصَّلَاةِ، وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رِجَالًا يَقُومُونَ عَلَى الأَطَامِ يُنَادُونَ المُسلِمِينَ بِحِينِ الصَّلَاةِ، حَتَّى بِحِينِ الصَّلَاةِ، وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رِجَالًا يَقُومُونَ عَلَى الأَطَامِ يُنَادُونَ المُسلِمِينَ بِحِينِ الصَّلَاةِ، حَتَّى نَقَسُوا أَنْ يَنقُسُوا »، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَمّا رَجَعتُ لِمَا رَبَعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا رَبَعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا رَبُعتُ مِنَ الأَنصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَمّا رَجَعتُ لِمَا رَبُعتُ لِمَا لَعَلَالًا مِثْلُقا، إِلّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ، وساقَ الحديثَ، رواهُ أبو داودَ (١).

٩٤٨ ـ وَعَنْ يَحِيَى بِنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَد أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ خَشَبَتَينِ، يُضرَبُ بِهِمَا لِيَحَتَّمِعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ، فَأُرِي عَبدُاللهِ بنُ زَيدٍ الأَنصَارِيُّ ﷺ خَشَبَتَينِ فِي النَّومِ، فَقَالَ: إِنَّ هَاتَينِ لَنَحوٌ مِمَّا يُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ استَيقَظَ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، مِمَّا يُرِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ استَيقَظَ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عِينَ استَيقَظَ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالأَذَانِ، رواهُ مالكُ في «الموطَّأ» (٣).

⁽۱) رواهُ أبو الشَّيخ كما عزاهُ إليه في «كنز العمّال» برقم: (۲۳۱٤۱)، وأخرجَ نحوَه أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذان، ح: (۲۹۱)، وهو في «المسند» (۲۹٤۷)، وصحَّحه الأذان، ح: (۲۰۷)، وهو في «المسند» (۱۶۷۷)، وصحَّحه التَّرمذيُّ (۱۸۹) وابنُ خزيمةَ (۳۷۱)، وابنُ حِبّانَ (۱۲۷۹) وغيرُ واحدٍ من الأثمَّة كالبخاريُّ والنَّوويُّ والذَّهبيُّ، وانظر «نصب الرّاية» (۱/ ۲۰۹-۲۲).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذانُ، ح: (٥٠٦)، ونحوُه عند ابن أبي شيبة كما سيأتي برقم: (٩٤٠)، وحكمُه هنا. قولُه: «الآطام»: جمع أُطُم، وهو البناءُ المرتفعُ، «نقسوا»: قال السِّنديُّ: (من النَّقس، من حدِّ: نصر؛ أي: ضربوا بالنَّاقوس، وجعله بعضُهم من التَّقيس؛ بمعنى: الضَّرب بالنَّاقوس).

⁽٣) مالكٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في النِّداء للصَّلاة، ح: (٢١٨). قال أبو عمر في «الاستذكار» (١/٣٦٧): (روى عنِ=

٩٤٩ - وَعَنْ أَبِي عُمَيرِ بِنِ أَنْسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الأَنصَارِ ﴿ السَّلَاةِ، قَالَ: اهتَمَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ كَيفَ يَجمَعُ النَّاسَ لَهَا؟ فَقِيلَ لَهُ: انصِب رَايَةً عِندَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا رَأُوهَا آذَنَ بَعضُهُم بَعضًا، فَلَم يُعجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «هُوَ مِن أَمرِ اليَهُودِ»، قَالَ: يُعجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «هُوَ مِن أَمرِ اليَهُودِ»، قَالَ: فَذُكِرَ لَهُ التَّاقُوسُ، فَقَالَ: «هُوَ مِن أَمرِ النَّصَارَى».

فَانصَرَفَ عَبدُاللهِ بنُ زَيدٍ هُ وَهُو مُهتَمٌ لِهَمَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأُدِيَ الأَذَانَ فِي مَنَامِهِ، قَالَ: فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأُرِيَ الأَذَانَ، عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَرانِي الأَذَانَ، عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَبَينَ نَائِمٍ وَيَقظَانَ، إِذَ أَتَانِي آتٍ فَأَرَانِي الأَذَانَ، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، قَد رَآهُ قَبلَ ذَلِكَ، فَكَتَمَهُ عِشرِينَ يَومًا، قَالَ: ثُمَّ أَخبَرَ النَّبِي ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنعَكَ أَنْ تُخبِرَنِي؟» فَقَالَ: سَبقَنِي عَبدُاللهِ بنُ زَيدٍ، فَاستَحييتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

النّبيّ ﷺ في قصّة عبدالله بن زيدٍ ورؤياه في بدء الأذان جماعةٌ من الصّحابة بألفاظٍ مختلفةٍ ومعانٍ متقاربةٍ، وهي متواترةُ الطّرق، ولا أعلم فيها ذكرَ الخشبتَين، إلّا في مرسل يحيى بن سعيدٍ هذا).

أخرجَه عنْ عبيد بن عميرٍ مرسلًا: أبو داودَ في «المراسيل» (٢٠) وعبدُ الرَّزَّاق (١٧٧٥) كما سيأتي، ورواتُه ثقاتٌ، وقد جاء فيه ذكرُ الخشبتين.

⁽١) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: بدء الأذان، ح: (٤٩٨)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٨١): (سندُه صحيحٌ).

قولُه: «القنع»: قال الخطَّابيُّ في «غريب الحديث» (١/ ١٧٢ _ ١٧٤): (قد أكثرتُ السُّؤالَ عنْ هذا الحرف والنشدة له، فلم أجدْ فيه إلّا دون ما يقنع، واختلفت الرَّوايات فيه، فقال ابنُ الأعرابيِّ: القنعُ، وسمعته مرَّةُ أخرى يقول: القبعُ، ثم رواهُ الخطَّابيُّ من طريق سعيد بن منصورِ عنْ هشيم، وفيه: القتعُ: بالتّاء، ثمَّ قال: فأمّا القنعُ وتفسير الرّاوي أنّه أراد الشَّبُورَ (البوق)، فإنَّ الرَّواية إنْ صحَّت به أمكن أنْ يُقال على بُعدٍ فيه: أنّه إنّما سمِّي قنعًا؛ لإقناع الصَّوت به، وهو رفعُه؛ أو لأنّه أقنعت أطرافه إلى داخله، وإن كانتِ الرَّوايةُ القبع؛ فالوجهُ في تخريجه _ وإنْ كان في البُعد مثلَ الأوَّل أو أشدَّ - أنْ يكونَ الشَّبُورُ إنَّما سمِّي قبعًا؛ إمّا لأنَّه يقبعُ فمَ صاحبه؛ أي: يواريه إذا نفخَ فيه، أو لأنَّه قد ضُمَّت أطرافه إلى داخله، وقال لي أبو عمرَ الزَّاهدُ: إنَّما هو القثعُ، وهو البوقُ، وهذا على ما ذكرَه أصحُ =

• • • • وعنْ عَلقَمَةَ عنِ ابنِ بُريدَة ﷺ: أَنَّ رَجُلًا مِن الأَنصَارِ مَرَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَرَكَ طَعَامَهُ وَمَا كَانَ وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَطعَمَ يُجتَمَعُ إليه، فَانطَلَقَ حَزِينًا بِمَا رَأَى مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَرَكَ طَعَامَهُ وَمَا كَانَ يَجتَمِعُ إِلَيهِ، وَدَخَلَ مَسجِدَهُ يُصَلِّي، فَبَينَمَا هُو كَذَلِكَ إِذ نَعَسَ، فَأَتَاهُ آتٍ فِي النَّوم، فَقَالَ: هَل عَلِمتَ مِمَّ عَزِنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَهُو لِهَذَا التَّأْذِينِ، فَائِتِهِ فَمُرهُ أَنْ يَأْمُر بِلَالًا أَنْ يُؤذِّنَ، فَعَلَّمَهُ الأَذَانَ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى بَالِ النَّيِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى بَالِ النَّي عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

٩٥١ - وفي رواية ابنِ أبي شيبة وسعيد بنِ منصورٍ عنْ أبي مَحذُورَةَ ﷺ عنِ النَّبِيِّ عَالَى قال: «الإِقَامَةُ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ إِلَهَ إِلّا اللهُ (٢).
حَيَّ عَلَى الفَلاح، قَد قَامَتِ الصَّلاةُ، قَد قَامَتِ الصَّلاةُ، اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ لا إِلَهَ إِلّا اللهُ (٢).

الوجوو، ورواية سعيد بن منصور تشهد لذلك، غير أنّي لم أسمع هذا الحرف من غيره، وأمَّا القتعُ، بالتّاء؛ فهو دودٌ يكون في الخشب، والواحدةُ: قتعةٌ، ومدارُ هذا الحرف على هشيمٍ، وكان كثيرَ اللَّحن والتَّحريف على جلالة محلّه في الحديث رحمَه اللهُ).

⁽۱) أبو حنيفة في «المسند» (برواية الحصكفيّ)، ك: الصَّلاة، ب: كلمات الأذان، ح: (۹۰)، ومن طريقه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (۲۰۲۰)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۱/ ۳۲۹): (وفيه من تُكُلِّم فيه، وهو ثقةٌ).

قوله: «يُجتمَع إليه»: بصيغة المجهول: (أي: يحضر بعض الفقراء لديه)، «شرح مسند أبي حنيفةً» (١/ ٣٣٩).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ لـه، ك: الأذان والإقامة، ب: ما جاء في الأذان والإقامة كيف هـو، ح: (١٣٢)، ومن طريقه ابنُ=

٩٥٢ ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَٰنِ بِنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصِحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: أَنَّ عَبِدَاللهِ بِنَ زَيدٍ الأَنصَارِيَّ هُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا قَامَ وَعَلَيهِ بُردَانِ اللهِ مَرَانِ عَلَى جِذَمَةِ حَائِطٍ، فَأَذَّنَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى، وَقَعَدَ قَعدَةً، قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ بِلَالٌ، فَقَامَ، فَأَذَّنَ أَخْضَرَانِ عَلَى جِذَمَةِ حَائِطٍ، فَأَذَّنَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى، وَقَعَدَ قَعدَةً، قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ بِلَالٌ، فَقَامَ، فَأَذَّنَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى، وَأَقَامَ مَثْنَى، وَقَعَدَ قَعدَةً، وَاهُ ابنُ أبي شيبةَ وأبو الشَّيخِ، وروى البيهقيُّ في «سننه» عنْ وكيعٍ نحوَه، قال في «الإمام» (١): (وهذا رجالُه رجالُ الصَّحيحِ، وهو متَّصلٌ على مذهبِ الجماعةِ في عدالةِ الصَّحابةِ، وأَنَّ جهالةَ أسمائِهِم لا تَضرُّ) (٢).

907 ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنَ زَيدٍ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَد هَمَّ بِالبُوقِ، وَأَمَرَ بِالنَّاقُوسِ فَنُحِتَ، فَأُرِيَ عَبِدُاللهِ بِنُ زَيدٍ ﴿ فِي الْمَنَامِ، قَالَ: رَأَيتُ رَجُلًا عَلَيهِ ثَوبَانِ أَخضَرَانِ يَحمِلُ نَاقُوسًا، فَقُلتُ لَهُ: يَا عَبَدَاللهِ، تَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصِنَعُ بِهِ؟ قُلتُ: أَنَادِي بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَذُلُكَ عَلَى خَيرٍ مِن عَبَدَاللهِ، تَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصِنَعُ بِهِ؟ قُلتُ: أَنَادِي بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَذُلُكَ عَلَى خَيرٍ مِن ذَلِكَ؟ قُلتُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَقُولُ: اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ، أَللهُ أَكبَرُ، أَللهُ أَكبَرُ، أَللهُ مَعَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، أَسْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، أَسْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، خَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الضَّلَاحِ، حَيَّ عَلَى الفَلَاحِ، اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

قَالَ: فَخَرَجَ عَبدُاللهِ بنُ زَيدٍ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَخبَرَهُ بِمَا رَأَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيتُ رَجُلًا عَلَيهِ ثَوبَانِ أَخضَرَانِ، يَحمِلُ نَاقُوسًا، فَقَصَّ القِصَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ صَاحِبَكُم قَد رَأَى

⁼ ماجه، ك: الأذان والإقامة، ب: التَّرجيع في الأذان، ح: (٧٠٩)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذان، ح: (٥٠٢)، والتَّرمذيُّ مختصرًا (١٩٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽۱) «نصب الرّاية» (١/ ٢٦٧).

⁽٢) ابنُ أبي شيبة واللَّفظُ له، ك: الأذان والإقامة، ب: ما جاء في الأذان والإقامة كيف هو؟ ح: (٢١١٨)، وأبو داودَ نحوَه كما مرَّ، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذان؟ ح: (٥٠٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (١/ ٦١٩)، وقال: (أمثَلُ إسنادِ رُويَ في تثنية الإقامة حديثُ عبد الرَّحمن بن أبي ليلي)، وقال ابنُ حزمٍ في «المحلَّى» (٢/ ١٩١): (وهذا إسنادٌ في غاية الصِّحَة من إسناد الكوفيينَ).

قولُه: «الجذمة»: (هي القطعةُ من الشَّيء)، «لسان العرب».

رُؤيَا، فَاخرُجْ مَعَ بِلَالِ إِلَى المَسجِدِ فَأَلقِهَا عَلَيهِ، وَلَيُنَادِ بِلَالٌ؛ فَإِنَّهُ أَندَى صَوتًا مِنكَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ مَعَ بِلَالٍ إِلَى المَسجِدِ، فَجَعَلْتُ أُلقِيهَا عَلَيهِ وَهُوَ يُنَادِي بِهَا، قَالَ: فَسَمِعَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ بِالصَّوتِ، فَخَرَجَ بِلَالٍ إِلَى المَسجِدِ، فَجَعَلْتُ أُلقِيهَا عَلَيهِ وَهُوَ يُنَادِي بِهَا، قَالَ: فَسَمِعَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ بِالصَّوتِ، فَخَرَجَ فِلَالٍ إِلَى المَسجِدِ، فَجَعَلْتُ أُلقِيهَا عَلَيهِ وَهُو يُنَادِي بِهَا، قَالَ: فَسَمِعَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ بِالصَّوتِ، فَخَرَجَ فَنَادُ إِلَى المَسجِدِ، فَجَعَلْتُ أَلقَيهَا عَلَيهِ وَهُو يُنَادِي رَأَى، رواهُ ابنُ ماجه وروى أبو داودَ مثلةُ (١).

٩٥٤ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَال: «لَمّا أُسرِيَ بِرَسولِ اللهِ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ أُوحِيَ إِلَيهِ بِالأَذَانِ، فَنَزَلَ بِهِ، فَعَلَّمَهُ حِبريلٌ» (٢) رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣).

••• وعنْ عُبَيدِ بنِ عُمَيرِ اللَّيثِيِّ: أَنَّ عُمَرَ ﴿ لَهُ لَمَّا رَأَى الأَذَانَ جَاءَ لِيُخبِرَ بِهِ النَّبِيَ ﷺ فَوَجَدَ الوَحيَ قَد وَرَدَ بِذَلِكَ، وَوَهُ أَبِو دَاودَ في «المراسيل» وعبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (١٠).

٩٥٦ - وَعنِ الأَسوَدِ بنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلتُ أَبَا مَحذُورَةَ هَذَ: كَيفَ كُنتَ تُؤذُّنُ لِرَسولِ اللهِ عَلَيْك؟

⁽۱) ابنُ ماجه، ك: الأذان والإقامة، ب: بدء الأذان، ح: (۷۰٦)، وأبو داودَ نحوه، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذان، ح: (۹۹) وأبو داودَ نحوه، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في بدء الأذان، ح: (۱۸۹)، وقال: (حديثُ عبدالله ابن زيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (۳۷۰).

قولُه: «فإنَّه أندى صوتًا»؛ أي: أرفَعُ.

قال ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» (١/ ٣٠٠): (وهذا الحديثُ - أي: حديثُ عبدالله بن زيدٍ - أصلٌ في التَّأذين، وليس فيه ترجيعٌ، فدلَّ على أنَّه المستحبُّ وعليه عملُ أهل المدينة والأخذُ بالمتأخِّر من حال رسول الله ﷺ).

⁽٢) وقال علماؤُنا: (إنَّ الإسراءَ المذكورَ في رواية الطَّبرانيِّ غيرُ المعروف، وإنَّه بروحه أو برؤياه للإسراء تعدّد، فيكون رأى في منامه ذلك، ورؤيا الأنبياءِ وحيٌ، وعقَّبَ ذلك برؤيا الصَّحابة، فأظهر موافقتَهم؛ ليُسرُّوا بموافقة رأيهم، وكون ذلك مأثورًا عنهم، وإلّا فهو حكمٌ شرعيٌّ لا يثبت برؤيا غيره). م

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٩٢٤٧) واللَّفظُ له، وابنُ شاهين في «ناسخ الحديث» برقم: (١٨١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٢٩): (وفيه طلحةُ بنُ زيدٍ، ونُسِبَ إلى الوضع).

⁽٤) أبو داودَ في «المراسيل» ب: ما جاء في الأذان، ح: (٢٠)، ورجالُه ثقاتٌ، وأخرجَه عبدُ الرَّزَّاق، ك: الصَّلاة، ب: بدء الأذان، ح: (١٧٧٥).

وَأَيَّ شَيءٍ كُنتَ تَجعَلُ آخِرَ أَذَانِكَ؟ قَالَ: كُنتُ أُثَنِّي الإِقَامَةَ كَمَثَلِ الأَذَانِ، وَأَجعَلُ آخِرَ أَذَانِي: لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ، رواهُ أبو الشَّيخ (١).

وقال الإمامُ ابنُ الهمام(٢):

٩٥٧ - وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣) عنْ أَبِي مَحذُورَةَ ﷺ يَقُولُ: أَلقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ الأَذَانَ حَرفًا حَرفًا: «اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُلمُ اللهُ ا

٩٥٨ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﴿ قَالَ: كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَفعًا شَفعًا فِي الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

٩٥٩ ـ وَعَنْ عَبدِ الرَّحَمَٰنِ بنِ أَبِي لَيلى قَالَ: كَانَ عَبدُاللهِ بنُ زَيدِ الأَنصَارِيُّ ﷺ، مُؤذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ
 يَشْفَعُ الأَذَانَ وَالإِقَامَةَ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٥).

٩٦٠ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﴿ قَالَ: كَانَ أَذَانُ النَّبِيِّ ﷺ وَإِقَامَتُهُ مَثْنَى مَثْنَى، رواهُ أبو الشَّيخِ (١). ٩٦٠ ـ وَعَنِ الأَسوَدِ عَنْ بِلَالٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ كَانَ يُتُنِّي الأَذَانَ، وَيُتُنِّي الإِقَامَةَ، رواهُ الطَّحاويُّ وعبدُ

⁽۱) رواهُ أبو الشَّيخِ كما عزاه إليه في «كنز العمّال» برقم: (٢٣١٩٨)، وابنُ قانع في «معجم الصَّحابة» (١/ ٣٠٨)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٦٧٤٠)، ورجالُه ثقاتٌ إلّا محمَّد بنَ جابرٍ؛ فإنَّه صدوقٌ، انظر: «تقريب التَّهذيب» برقم: (٥٧٧٧).

⁽٢) «فتح القدير» (١/ ٢٤٢)، كذا في «نصب الرّاية» (١/ ٢٦٢).

⁽٣) «المعجم الأوسط» (١١٠٦)، وينظر: «شرح مختصر الطَّحاويّ» (١/٥٥٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ الإقامة مثنى مثنى، ح: (١٩٤)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٣٨٠)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، ولفظُه كما سيأتي بعد هذا، وانظر لقول التَّرمذيِّ: (عبد الرحمن بن أبي ليلى، لم يسمع من عبدالله بن زيد)، تعليق الشَّيخ محمَّد عوَّامة في المصنَّف على حديث الباب برقم: (٢١٥١).

⁽٥) ابن أبي شيبة ، ك: الأذان، ب: من كان يشفع الإقامة، ح: (٢١٥١).

⁽٦) رواهُ أبو الشَّيخ كما عزاه إليه في «كنز العمّال» برقم: (٢٣٢٠٤).

الرَّزَّاق والدَّارقطنيُّ (١).

٩٦٢ - وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ ثُوبَانُ يُؤَذِّنُ مَثنَى، وَيُقِيمُ مَثنَى، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

٩٦٣ ـ وَعَنْ عَبِدِ الْعَزِيزِ بِنِ رُفَيعٍ قَالَ: سَمِعتُ أَبَا مَحذُورَةَ يُؤذُّنُ مَثنَى مَثنَى، وَيُقِيمُ مَثنَى، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٩٦٤ ـ وَعنْ مَكَحُولٍ أَنَّ ابنَ مُحَيرِيزٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَحذُورَةَ ﴿ مُنَعَلُونَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْ

٩٦٥ _ وَعنْ مُجَاهِدٍ فِي الإِقَامَةِ مَرَّةً مَرَّةً: إِنَّمَا هُوَ شَيٌّ استَخَفَّهُ الأُمَرَاء (٥)، رواهُ الطَّحاويُّ (٦).

(۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الإقامة كيف هي؟ ح: (٨٢٦)، وقال العينيُّ في «النّخب» (٣/ ٤٠): (أخرجَه من ثلاث طرق صحاحٍ) وأخرجَه عبدُ الرَّزَاق، ك: الصَّلاة، ب: بدء الأذان، ح: (١٧٩٠)، ومن طريقه الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر الإقامة واختلاف الرِّوايات فيها، ح: (٩٤٠).

(٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: الإقامة كيف هي؟ ح: (٨٣٧)، وقال العينيُّ في «النّخب» (٣/ ٥٣): (رجالُه ثقاتٌ، ولكنَّه منقطعٌ؛ لقول العجليِّ: إنَّ إبراهيمَ لم يحدِّث عنْ أحدٍ من الصَّحابة، وقد أدرك جماعةً منهم، قلتُ [أي العينيُّ]: إبراهيمُ ثقةٌ ثبتٌ، لو لم يثبتْ عنده أنَّ ثوبانَ يؤذِّن مثنى، ويقيم مثنى؛ لَما أخبر به عنه).

(٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: الإقامة كيف هي؟ ح: (٨٣٨)، وقال العينيُّ في «النّخب» (٣/ ٥٣): (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ).

- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: الإقامة كيف هي؟ ح: (٨٣١)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّرجيع في الأذان، ح: (١٩٢)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذان، ح: (٢٠٥)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).
- (٥) وقال الزَّيلعيُّ في «تبيين الحقائق» [١/ ٩١]: «قال أبو الفرج ابن الجوزي [في «التحقيق» (١/ ٣٠٤) عن مجاهد]: كان الأذان والإقامة مثنى مثنى، فلما قام بنو أمية أفردوا الإقامة. م
- (٦) الطَّحاويّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: الإقامة كيف هي؟، بعدح: (٨٣٩)، وقال العينيُّ في «النخب» (٣/ ٥٥): «رجال هذا ثقات».

٩٦٦ _ وعنْ إبراهيمَ: كانتِ الإقامةُ مثلَ الأذانِ حتّى كانَ هؤلاءِ الملوكُ، فجعلوها واحدةً للسُّرعةِ إذا خرجوا(١).

٩٦٧ ـ وَعَنْ بِلَالِ ﷺ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَ ﷺ يُؤذِنُهُ بِالصَّبِحِ فَوجَدَهُ رَاقِدًا، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيرٌ مِنَ النَّومِ مَرَّتَينِ، قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَا أَحسَنَ هَذَا يَا بِلَالُ! اجعَلْهُ فِي أَذَانِكَ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» وروى ابنُ ماجه نحوَه (٢٠).

٩٦٨ ـ وَعَنْ أَبِي مَحَدُورَةَ ﷺ قَالَ: كُنتُ أُؤَذِّنُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكُنتُ أَقُولُ فِي أَذَانِ الفَجرِ الأَوَّلِ: حَيَّ عَلَى الفَلَاحِ، اللهُ أَكبَرُ، اللهُ أَكبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاهُ النَّسَائِيُّ ").
رواهُ النَّسَائِيُّ (٣).

979 ـ وَعنِ ابنِ سِيرِينَ عنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَقُولَ المُؤَذِّنُ فِي أَذَانِ الفَجرِ: حَيَّ عَلَى الفَلاحِ، الصَّلَاةُ خَيرٌ مِنَ النَّومِ، رواهُ البيهقيُّ وابنُ خزيمة (١٠).

⁽١) نحوه في «التَّحقيق في مسائل الخلاف» (١/ ٣٠٤).

⁽۲) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۱/ ٣٥٥)، ح: (۱۰۸۱)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (۱/ ٣٣٢)، وابنُ ماجه نحوَه، ك: الأذان، ب: السُّنَّة في الأذان، ح: (۱۲۷)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه ثقاتٌ، إلّا أنَّ فيه انقطاعًا، سعيدُ بن المسيَّب لم يسمعُ من بلالٍ)، قال الشَّيخُ محمَّد عوَّامة في تعليقه على الحديث (۲۱۷) في «المصنَّف»: (هذا الإرسالُ لا يضرُّ؛ لاندراجه تحت مراسيل سعيد بن المسيَّب، وهي أصحُّ المراسيل عند ابن معينٍ، كما في «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ۲۲)، ولا يرى الإمام أحمدُ أصحَّ منها كما في «تهذيب الكمال» (۱۲/ ۱۱)).

⁽٣) النَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: التَّويب في أذان الفجر، ح: (٦٤٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (٣٣٠/١)، وأخرجَ أحمدُ نحوَه، ح: (١٥٣٧٨).

⁽٤) ابنُ خزيمة في «الصَّحيح» واللَّفظُ له، باب التَّويب في أذان الصُّبح، ح: (٣٨٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ك: الأذان، ب: التَّويب في أذان الصُّبح (١٩٨٤)، وقال: (وهو إسنادٌ صحيحٌ)، وصحَّحَه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (١/ ٣٣١)، وله شاهدٌ عنِ ابن عمرَ عند عبد الرَّزَّاق (١٨٢٢) والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» وإسنادُه صحيحٌ، ينظر: «نخب الأفكار» (٣/ ٢٠).

٩٧٠ ـ وَعَنْ أَبِي بَكَرَةَ قَالَ: خَرَجتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِصَلَاةِ الصُّبِعِ، فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ بِالصَّلَاةِ أَو حَرَّكَهُ بِرِجلِهِ(١)، رواهُ أبو داودَ(١).

٩٧١ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالِ: «إِذَا أَذَّنتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمتَ فَالَ لِبِلَالِ: «إِذَا أَذَّنتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا أَقَمتَ مَا يَفُرُغُ الآكِلُ مِن أَكلِهِ، وَالشَّارِبُ مِن شُربِهِ، وَالمُعتَصِرُ إِذَا فَاحدُرْ، وَاجعَلْ بَينَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدرَ مَا يَفرُغُ الآكِلُ مِن أَكلِهِ، وَالشَّارِبُ مِن شُربِهِ، وَالمُعتَصِرُ إِذَا وَحَدُرْ، وَاجَعِهُ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرونِي *(٣) رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

(۱) وقال عليَّ القاري [في المرقاة: ٢/ ٥٥٥]: (ويؤخذ منه مشروعيَّةُ التَّويب في الجملة): وقال في «شرح النُّقاية» (١/ ٢٠٧): (التَّويبُ وهو الإعلامُ بالصَّلاة بين الأذان والإقامة، بحسب ما تعارفه أهلُ كلِّ بلدٍ من لفظه حسنٌ عندنا في كلِّ صلاةٍ؛ لتواني النَّاسِ في الأمور الدِّينيَّة، وكرهَه مالكُّ والشَّافعيُّ مطلقًا). مؤلِّف

(٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الاضطجاع بعدها، ح: (١٢٦٤)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ١١٦): (وحديثُ أبي مسعودِ عند الجماعة [خ: (٦٢١)، وم: (٩٣٠)] إلّا التَّرمذيَّ بلفظ: «لا يمنعنْ أحدُكم أذانَ بلالِ فإنَّه يؤذَّنُ ليرجمَ قائمكم، وينبِّه نائمكم» يؤيِّدُ معناه).

(٣) وقولُه: «ولا تقوموا حتَّى تروني»: لعلَّه ﷺ كان يخرجُ من الحجرة بعد شروع المؤذِّن في الإقامة، ويدخل في محراب المسجد عند قوله: حيّ على الصَّلاة، ولذا قال أثمَّتُنا: (ويقومُ الإمام والقوم عند: حيَّ على الصَّلاة، ويشرع عند: قد قامت الصَّلاة في قول أبي حنيفة ومحمَّد، وعند الفراغ من الإقامة في قول أبي يوسف).

والمعنى: إذا فرغ المؤذّن من قوله: «قد قامت الصَّلاة» شرع الإمام، وفي «الخلاصة»: (هذا هو الأصحُّ)، وقيل معناه: إنَّه شرع فيها قبل تمام هذا القول، وفي «المحيط» قال الإمامُ الحلوانيُّ: (هذا هو الصَّحيحُ)، وذكر في «الخزانة»: (أنَّه لو لم يشرغ حتَّى فرغ من الإقامة فلا بأسَ به، والكلامُ في الاستحباب لا في الجواز)، انتهى.

والجمهورُ على قول أبي يوسفَ؛ ليدرك المؤذِّن أوَّل صلاة الإمام، وعليه عملُ أهل الحرمين، واللهُ أعلمُ، وعند مالكِ والشَّافعيِّ: (يؤخِّرُ الشُّروعَ إلى الفراغ من الإقامة واستواء الصُّفوف)، هذا ملتقَطَّ من «المرقاة» (٢/ ٥٥٧)، و«شرح النُّقاية» (١/ ٢١). مؤلِّف

(٤) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الترسُّل في الأذان، ح: (١٩٥)، والحاكمُ (٧٣٢)، وقال: (هذا حديثٌ ليس في إسناده مطعونٌ فيه غيرُ عمرو بن فائدٍ، والباقون شيوخُ البصرة، وهذه سنَّةٌ غريبةٌ لا أعرف لها إسنادًا غير هذا، ولم يخرجاه)، وقال الذَّهبيُّ في «التَّلخيص»: (قال الدّارقطنيُّ: عمرو بن فائدٍ متروكٌ)، وقال العقيليُّ في= ٩٧٢ ـ وروى ابنُ أبي شيبةَ عنْ حَمّادٍ أَنَّ أَنَسًا ﷺ كَانَ يَقُومُ إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ،
 وَكَبَرَ الإِمَامُ(١).

٩٧٣ ـ وَعَنْ زِيَادِ بِنِ الحَارِثِ الصُّدَائِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أُوَذِّنَ فِي صَلَاةِ الفَجرِ، فَأَذَنتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَد أَذَنَ، وَمَن أَذَنَ؛ فَهُو يُقِيمُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه(٢).

٩٧٤ ـ وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ عَبدِاللهِ عَنْ عَمِّهِ عَبدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﴿ قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الأَذَانِ أَسْيَاءَ، لَم يَصنَعْ مِنهَا شَيئًا، قَالَ: فَأُرِي عَبدُاللهِ بِنُ زَيدٍ الأَذَانَ فِي المَنَام، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخبَرَهُ فَقَالَ: «أَلقِهِ عَلَى

 [«]الضُّعفاء الكبير» (٣/ ٢٩١): (ولا يتابعه عليه إلَّا مَن هـو دونَه أو مثلُه بهـذا الإسـناد خاصَّة، وقـد رُوِيَ بغيـر هـذا
 الإسـناد عنْ أبي قتادة عن النَّبِيِّ ﷺ بإسـنادٍ أصـلحَ من هذا).

وقولُه: «ولا تقوموا حتّى تروني»: له شاهدٌ عنْ أبي قتادةَ عند البخاريِّ برقم (٦٣٧)، ومسلم (٦٠٤). وفي باب الفصل بين الأذان والإقامة أحاديثُ أخرى، إذا شئت الاطِّلاع فراجع: «إعلاء السُّنن» (٢/ ١٢٩).

⁽۱) «عمدة القاري» (٥/ ١٥٣)، «التَّوضيح» لابن الملقِّن (٤/ ٢٠٨)، وفيه: (حكاه ابنُ أبي شيبة)، وأبو نعيم في «الصَّلاة» (٢٦٣) وسندُه صحيحٌ عنْ سويد بن غفلة، وأُخرجَ نحوُه عنْ قيس بن أبي سلمة، وحمّادٌ في «المصنَّف» (٢٦٣) وسندُه حسنٌ.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ مَن أذَّن؛ فهو يقيم، ح: (١٩٩)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يؤذُّن ويقيم آخرُ، ح: (٥١٤)، وابنُ ماجه، باب السُّنَّة في الأذان، ح: (٧١٧).

قال السِّنديُّ في «حاشية ابن ماجه»: (الإفريقيُّ في إسناد الحديث وإنْ ضعَّفَه يحيى بنُ سعدِ القطّانُ وأحمدُ، لكنْ قوَى أمرَه محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ فقال: (هو مقاربُ الحديثِ)، وقال التَّرمذيُّ (١/ ٣٨٣): (والعملُ على هذا عند أكثرِ أهل العلم، أنَّ مَن أذَّن؛ فهو يقيم، وتلقيهم الحديثَ بالقبول ممّا يقوِّي الحديثَ أيضًا، فالحديثُ صالحٌ. فلذلك سكتَ عليه أبو داود).

وقال الشَّوكانيُّ في «السَّيل الجرَّار» (ص: ١٢٣): (لم يُتَكلَّمْ عليه إلَّا بأنَّ في إسناده عبدَ الرَّحمن بنَ زيادِ بنَ أنعمَ الإفريقيَّ، وقد وثَقَه جماعة ولم يقدحْ فيه بما يوجب عدم الاحتجاج بحديثه)، وقال ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٣٤٧) ط: دار الفكر: (هذا حديثٌ حسنٌ).

بِلَالٍ» فَأَلقَاهُ عَلَيهِ فَأَذَّنَ بِلَالٌ، فَقَالَ عَبدُاللهِ: أَنَا رَأَيتُهُ وَأَنَا كُنتُ أُرِيدُهُ، قَالَ: فَأَقِم أَنتَ، رواهُ أبو داودَ وسكتَ عنه(١)، وقال ابنُ عبد البرّ(٢): (إسنادُه حسنٌ)، وكذا قال الحازميُّ (٣).

٩٧٥ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ: أَنَّهُ حِينَ أُرِيَ الأَذَانَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَالًا فَأَذَّنَ، ثُمَّ أَمَرَ عَبَدَاللهِ فَأَقَامَ، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

٩٧٦ ـ وَعنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ سَعدِ بنِ عَمّارِ بنِ سَعدٍ هَ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَجعَلَ إِصبَعَيهِ فِي أُذْنَيهِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ أَرفَعُ لِصَوتِكَ»، رواهُ ابنُ ماجه (٥٠).

٩٧٧ ـ وروى التّرمذيُّ نحوَه (٦).

(١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يؤذِّن ويقيم آخر، ح: (٥١٢)، وهو في «المسند» (١٦٤٧٦)، وقال ابنُ عبد البرِّ في «الاستذكار» (١/ ٣٩٦): (وهذا الحديثُ أحسنُ إسنادًا من حديث الإفريقيِّ)، وقال الحازميُّ في «الاعتبار» (ص: ٦٦): (هذا حديثٌ حسنٌ، وفي إسناده مقالٌ).

فبهذا الحديث ثبت أنَّ قولَه على الاستحباب.

- (٢) يوسفُ بن عبدالله بن محمَّد بن عبد البرِّ النمريُّ القرطبيُّ المالكيُّ، أبو عمر، من كبار حفَّاظ الحديث، مؤرِّخٌ، أديبٌ، بحَّاثةٌ، يقالُ له: حافظُ المغرب، ولد بقرطبة، ورحل رحلاتٍ طويلةً في غربي الأندلس وشرقيها، وولي قضاءَ لشبونة وشنترينَ، وتُوفِّي بشاطبة سنةَ (٣٣ ٤هـ)، ينظر: «الأعلام» للزِّر كليِّ.
- (٣) محمَّدُ بن موسى بن عثمان بنُ حازمٍ، أبو بكرٍ، زينُ الدِّين، المعروفُ بالحازميِّ، باحثٌ، من رجال الحديث، أصلُه من همذان، ووفاتُه ببغداد، ومن كتبه: «الاعتبارُ في بيان النّاسخ والمنسوخ من الآثار»، تُوفِّي سنةَ (٥٨٤هـ).
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: باب الرَّجلين يؤذِّن أحدهما، ويقيم الآخر، ح: (٨٧٤)، واللَّغر، ح: (٨٧٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» والدّار قطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر الإقامة واختلاف الرِّوايات فيها، ح: (٩٤٣)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٩٤): (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ).
- (٥) ابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: باب السُّنَّة في الأذان، ح: (٧١٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (٣٣٥/ ١)، وفي «الزَّوائد»: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعف أو لاد سعد القرط)، وله شاهدٌ صحيحٌ عنْ أبي جحيفة كما سيأتي بعدُ.
- (٦) التّرمذيُّ، أبواب الصّلاة، ب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان، ح: (١٩٧)، وقال: (حديثُ أبي=

٩٧٨ - وَعَنْ عُرُوةَ بِنِ الزُّبَيرِ عِنِ امرَأَةٍ مِن بَنِي النَّجَارِ قَالَت: كَانَ بَيتِي مِن أَطُولِ بَيتٍ حَولَ المَسجِدِ، وَكَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ عَلَيهِ الفَجرَ فَيَأْتِي بِسَحَرٍ، فَيَجلِسُ عَلَى البَيتِ يَنظُرُ إِلَى الفَجرِ، فَإِذَا رَآهُ تَمَطَّى، ثُمَّ قَالَ: اللَّهمَّ إِنِّي أَحمَدُكَ وَأَستَعِينُكَ عَلَى قُريشٍ أَنْ يُقِيمُوا دِينَكَ، قَالَت: ثُمَّ يُؤذِّنُ، قَالَت: وَاللهِ، مَا عَلِمتُهُ كَانَ تَرَكَهَا لَيلَةً وَاحِدَةً؛ تَعنِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ، رواهُ أبو داودَ وإسنادُه حسنٌ (١١).

٩٧٩ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لِيُوَذِّنْ لَكُم خِيَارُكُم، وَلِيَوُمَّكُم قُرّاؤُكُم»، رواهُ أبو داودَ(٢).

• ٩٨٠ ـ وَعَنْ وَائِلِ بِن حُجرٍ ﷺ قَالَ: حَتَّى وَسُنَّةٌ مَسنُونَةٌ أَن لَا يُؤَذِّنَ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُـوَ طَاهِرٌ، وَلَا يُؤَذِّنَ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ، رواهُ أَبُو الشَّيخ (٣).

= جحيفة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وعليه العملُ عند أهل العلم، ولفظُ الحديث: عنْ عونِ بنِ أبي جحيفة، عنْ أبيه، قال: رأيت بلالًا يؤذِّن ويدور ويتبع فاه ها هنا، وها هنا، وإصبعاه في أذنيه)، وصحَّحَه البخاريُّ، ك: الأذان، ب: هل يتبَّع المؤذِّن فاه، ح: (٦٣٤)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (٣٠٥).

(۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الأذان فوق المنارة، ح: (۱۹ه)، وقال ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (۱/ ۱۲۰): «إسنادُه حسنٌ»، وله شاهدٌ صحيحٌ عنِ ابن أبي ليلى السّالف، برقم: (۹۳٥) عند أبي داودَ، وفيه قولُه ﷺ: «وحتَّى هممتُ أنْ آمرَ رجالًا يقومون على الأطام ينادون المسلمين بحين الصَّلاة»، والأطامُ جمعُ: أطمٍ وهو البناءُ المرتفعُ، وحكمُه بالصَّحَّة سلفَ برقم: (۹٤٠).

وفي «شرح سنن أبي داوك» لابن رسلانَ (٣/ ٢٥): («فإذا رآه تمطّى»: بفتح التّاء والميم والطّاء وسكون الألف غيرَ مهموزٍ؛ أي: مدَّ مَطَاه وأعضاءَه ليستويَ قائمًا، والمطابوزن العصاهو الظّهر، ومنه قيل للبعير: مَطِيَّةٌ: فعيلة؛ بمعنى: مفعولةٍ، وفيه دلالةٌ على أنَّه يستحبُّ للمؤذِّن أنْ يستويَ قائمًا وينصبَ فقاره وأعضاءَه على هيئة القيام للصّلاة).

- (٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: مَن أحقُّ بالإمامة، ح: (٥٩٠)، وابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: فضل الأذان، وثواب المؤذِّنين، ح: (٧٢٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (٢/٤).
- (٣) أبو الشَّيخِ في «الأذان» كما في «كنز العمّال» (٨/ ٣٤٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، أبواب الأذان، ب: لا يؤذِّن إلا طاهرٌ، ح: (١٨٥٩)، وقال ابنُ حجرٍ في «التَّلخيص» (١/ ٥٠٩): (وإسنادُه حسنٌ إلّا أنَّ فيه انقطاعًا).

٩٨١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُوَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّيٌ " (واهُ التِّرمذيُّ وضعَّفَه (٢).

٩٨٢ ـ وَعنْ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَن يُؤَذِّنَ مُؤَذِّنٌ، وَهُوَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار» وقال: (وبه نأخذُ، لا نرى بذلك بأسًا، ونكره أنْ يؤذِّن جنْبًا)(٣).

٩٨٣ ـ وَعَنهُ قَالَ: الأَذَانُ جَزمٌ، وَالتَّكبِيرُ جَزمٌ، وَالتَّسلِيمُ جَزمٌ، وَالقُرآنُ جَزمٌ»، رواهُ سعيدُ بنُ منصورٍ (١٠).

948 ـ وَعَنْ أَبِي الشَّعِثَاءِ قَالَ: كُنّا قُعُودًا فِي المَسجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، فَأَذَّنَ المُؤذِّنُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ المَسجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: أَمّا هَذَا؟ رَجُلٌ مِنَ المَسجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: أَمّا هَذَا؟ فَقَد عَصَى أَبَا القَاسِم ﷺ، رواهُ ابنُ ماجه، وروى مسلمٌ والنَّسائيُّ والتَّرمذيُّ نحوَه (٥٠).

٩٨٠ ـ وَعنْ عُثْمَانَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَدرَكَهُ الأَذَانُ فِي المَسجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ؛ لَم

⁽۱) التِّرمذيُّ مرفوعًا، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوءٍ، ح: (۲۰۰)، وقد أخرجَه موقوفًا على أبي هريرةَ (۲۰۱)، وقال: (هو أصحُّ).

⁽٢) قال علماؤنا: (فلا يدلُّ إلّا على الاستحباب؛ لأنَّه قد انعقد الإجماع على كون قراءة القرآن بغير وضوءٍ غيرَ مكروهٍ، والقرآنُ أعظمُ حرمةً بدون الوضوء، فكيف يُكرَهُ التَّاذينُ بدونه، فتُحمَلُ رواياتُ الوضوء على الاستحباب)، قالَه في تعليق "إعلاء السُّنن» [تحت الحديث برقم: (٦١٣)]. مؤلَّف

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار» باب الأذان، ح: (٥٨)، وعبدُ الرَّزَاق (١٨٠١)، وابنُ أبي شيبةَ بسندهما، ك: الأذان، ب: هل يتتبَّع المؤذِّن فاه، قبل ح: ب: في المؤذِّن يؤذِّن وهو على غير وضوء، والبخاريُّ تعليقًا، ك: الأذان، ب: هل يتتبَّع المؤذِّن فاه، قبل ح: (٦٣٤).

⁽٤) سعيدُ بن منصورِ كما في «كنز العمّال» (٢٣٢١٥)، وأخرجَ ابنُ أبي شيبةَ الجزءَ الأوَّلَ منه، ك: الأذان، ب: ح: (٢٣٩٢)، وانظر لمعناه: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٦٣).

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن الخروج من المسجد إذا أذَّن المؤذِّن، ح: (١٤٨٩).



يَخرُجْ لِحَاجَةٍ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجعَةَ؛ فَهُوَ مُنَافِقٌ»، رواهُ ابنُ ماجه(١).



⁽۱) ابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: إذا أُذِّنَ وأنت في المسجد فلا تخرج، ح: (٧٣٤)، وفي «الزَّواثد»: (إسنادُه ضعيفٌ، فيه ابنُ أبي فروة، واسمُه إسحاقُ بنُ عبدِالله، ضعَفوه، وكذلك عبدُ الجبَّار بنُ عمرَ)، وله شاهدٌ عنْ أبي هريرةَ عند الطَّبرانيِّ في «الأوسط» (٣٨٤٢)، ولفظُه: «لا يسمعُ النَّداءَ في مسجدي هذا ثمَّ يخرجُ منه، إلّا لحاجةٍ، ثمَّ لا يرجعُ إليه إلّا منافقٌ»، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/٥): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وروى نحوه أبو داودَ في «المراسيل» (٢٥) عنْ سعيد بن المسيِّب مرسلًا، وقد علم أنَّ مراسيلَه كلَّها صحيحةٌ، انظر الحديث (٩٧٢).



﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا يَمَّن دَعَا إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَلِحًا ﴾ [فصلت: ٣٣].

٩٨٦ ـ عنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَصِلْتَانِ مُعَلَّقَتَانِ فِي أَعنَاقِ المُؤَذِّنِينَ للمُسلِمِينَ: صَلَاتُهُم وَصِيَامُهُم»، رواهُ ابنُ ماجه (١).

٩٨٧ _ وَعنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «المُؤذَّنُونَ أَطوَلُ النَّاسِ أَعنَاقًا يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

٩٨٨ - وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ؛ أَدبَرَ الشَّيطَانُ، وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لا يَسمَعَ التَّاذِينَ، فَإِذَا قَضَى النِّدَاءَ؛ أَقبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوّبَ بِالصَّلاةِ؛ أَدبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِي ضُرَاطٌ، حَتَّى لا يَسمَعَ التَّاذِينَ، فَإِذَا قَضَى النِّدَاءَ؛ أَقبَلَ، حَتَّى إِذَا ثُوّبِ بِالصَّلاةِ؛ أَدبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِي التَّوِيبُ؛ أَقبَلَ، حَتَّى يَخطِرَ بَينَ المَرءِ وَنَفسِهِ، يَقُولُ: اذكُرْ كَذَا، اذكُرْ كَذَا، لِمَا لَم يَكُنْ يَذكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لا يَدرِي: كَم صَلَّى»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

⁽۱) ابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: السُّنَّة في الأذان، ح: (۲۱۷)، وقال القاري في «المرقاة» (۲/ ٥٨١): (وسندُه حسنُ)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر» (۳/ ۲۲٤): (وفي إسناده: مروانُ بنُ سالمِ الجزريُّ، ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «ثقاته» وقال أحمدُ وغيرُه: ليس بثقةٍ).

قولُه: «معلَّقتان في أعناق المؤذِّنين»: (أي: ثابتتان في ذمَّتهم)، «المرقاة» (٢/ ٥٨١).

⁽٢) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: فضل الأذان وهرب الشَّيطان عند سماعه، ح: (٨٥٢).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: باب فضل التَّأذين، ح: (٦٠٨)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: فضل الاَذان وهرب الشَّيطان عند سماعه، ح: (٨٥٩).

٩٨٩ ـ وَعنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؛ ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرَّوحَاءِ» قَالَ الرِّاوي: هِيَ مِنَ المَدِينَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مِيلًا، رواهُ مسلمٌ (١).

٩٩٠ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَسمَعُ مَدَى صَوتِ المُؤذِّنِ
 جِنٌّ وَلا إِنسٌ وَلا شَيءٌ، إِلّا شَهِدَ لَهُ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ البخاريُّ(٢).

٩٩١ = وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُؤَذِّنُ يُغفَرُ لَهُ مَدَى صَوتِهِ، وَيَشهَدُ لَهُ كُلُّ رَطبٍ وَيَابِسٍ، وَشَاهِدُ الصَّلَاةِ يُكتَبُ لَهُ خَمسٌ وَعِشرُونَ صَلَاةً، وَيُكَفَّرُ عَنهُ مَا بَينَهُمَا»، رواهُ أحمدُ، وأبو داودَ، وابنُ ماجه(٣).

٩٩٢ ـ وروى النَّسائيُّ إلى قوله: «كُلُّ رَطبٍ وَيَابِسٍ»، وَقَالَ: «وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ (٤).

٩٩٣ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَذَّنَ سَبعَ سِنينَ مُحتَسِبًا؛ كُتِبَت لَـهُ بَرَاءَةٌ
 مِنَ النّارِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه (٥٠).

٩٩٤ _ وَعن ابن عُمَرَ عِنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَن أَذَّنَ ثِنتَى عَشرَةَ سَنَةً؛ وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ،

⁼ قولُه: «وله ضراطٌ»: تمثيلٌ لشدَّة خوفه عند إدباره، أو يكون ذلك حقيقة؛ لشدَّة خوفه أيضًا، «يخطر»: يوسوس ويشغلُ المصلِّي عمّا هو فيه.

⁽١) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: فضل الأذان وهرب الشَّيطان عند سماعه، ح: (٨٥٤).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: رفع الصَّوت بالنَّداء، ح: (٦٠٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: رفع الصَّوت بالأذان، ح: (٥١٥)، وابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: فضل الأذان، وثواب المؤذِّنين، ح: (٧٢٤)، والنَّسائيُّ (٦٤٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢٠).

⁽٤) هذه الزِّيادةُ أخرجَها النَّسائيُّ عنِ البراء (٦٤٦)، لا عن أبي هريرةَ.

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في فضل الأذان، ح: (٢٠٦)، وابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: فضل الأذان، ح: (٧٢٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١٨/١).

قولُه: «محتسبًا»؛ أي: طالبًا لثواب الله من غير أنْ يطمعَ في شيءٍ من الدُّنيا، «براءةٌ»؛ أي: خلاصٌ من النَّار.

وَكُتِبَ لَهُ بِتَأْذِينِهِ فِي كُلِّ يَومِ سِتُّونَ حَسَنَةً، وَلِكُلِّ إِقَامَةٍ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً»، رواهُ ابنُ ماجه(١).

990 _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثَةٌ عَلَى كُثبَانِ المِسكِ يَومَ القِيَامَةِ: عَبدٌ أَدَّى حَقَّ اللهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ أَمَّ قَومًا وَهُم بِهِ رَاضُونَ، وَرَجُلٌ يُنَادِي بِالصَّلَوَاتِ الخَمسِ فِي كُلِّ يَومٍ وَلَيلَةٍ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٩٩٦ _ وَعنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَو يَعلَمُ النَّاسُ مَا لَهُم فِي التَّأذِينِ؟ لَتَضَارَبُوا عَلَيهِ بِالسَّيُوفِ»، رواهُ أحمدُ^(٣).

٩٩٧ _ وَعنْ أَنَسِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُغِيرُ إِذَا طَلَعَ الفَجرُ، وَكَانَ يَستَمِعُ الأَذَانَ، فَإِن سَمِعَ أَذَانَا أَمسَكَ؛ وَإِلّا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَى الفِطرَةِ»، ثُمَّ قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النّارِ» فَنَظَرُوا قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النّادِ» فَنَظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعزى، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

٩٩٨ _ وَعنْ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَتِ الأَنصَارُ: مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنكُم أَمِيرٌ،

⁽١) ابنُ ماجه، ك: الأذان، ب: فضل الأذان، وثواب المؤذّنين، ح: (٧٢٨)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ، باب في فضل الصَّلوات الخمس، (٧٣٦).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البرِّ والصَّلة، ب: ما جاء في فضل المملوك الصّالح، ح: (١٩٨٦)، وهو في «المسند» (٢٩٩٩)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

قولُه: «كثبان المسك»: جمعُ الكثيب، وهو: الموضعُ المرتفعُ.

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له (١١٢٤١)، وهو في «منتخب عبد بن حميدٍ» (٩٣٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٣) : (رواهُ أحمدُ، وفيه ابنُ لَهيعةَ، وفيه ضعيفٌ).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الإمساك عن الإغارة على قومٍ في دار الكفر، إذا سُمِعَ فيهم الأذانُ، ح: (٨٤٧)، وصحَّحَه البخَاريُّ، ك: الجهاد، ب: دعاء النَّبِيُّ عَلَيْ النَّاسَ إلى الإسلام والنَّبُوَّة، ح: (٢٩٤٣).

قولُه: «أغار»: من (الإغارة)، وهو: النَّهْبُ، «راعي مِعزى»: بكسر الميم، وهو من الغنم: خلافُ الضَّانِ، اسمُ جنسِ.

فَأَتَاهُم عُمَرُ فَقَالَ: أَلَستُم تَعلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَد أَمَرَ أَبَا بَكِرٍ أَن يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَيُّكُم تَطِيبُ نَفسُهُ أَن يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكرٍ؟، قَالُوا نَعُوذُ بِاللهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أَبَا بَكرٍ^(١)، رواهُ النَّسائيُّ^(٢).

999 _ وَعنْ عَلِيٍّ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَيْةِ: «أَفضَلُ النَّاسِ فِي الْمسجِدِ: الإِمَامُ، ثُمَّ المُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَمِينُ الإِمَام»، رواهُ الدَّيلميُّ في «الفردوس»(٣).

١٠٠٠ - وَعَنْ مَالِكِ بِنِ الحُوَيرِثِ ﴿ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيتُمُونِي أُصَلِّي، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَليُؤَذَّنْ لَكُم أَحَدُكُم، ثُمَّ لِيَوُ مَّكُم أَكبَرُكُم»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٠٠١ _ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّحمَةُ تَنزِلُ عَلَى الإِمَامِ، ثُمَّ عَلَى مَن على يَمِينِهِ، الأَوَّلِ فالأَوَّلِ» أبو الشَّيخ في «الثَّواب»(٥٠).

١٠٠٢ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجعَلُوا أَثِمَّتَكُم خِيَارَكُم؛ فَإِنَّهُم وَفَدُكُم

ويؤيِّدُه الأحاديثُ الآتيةُ بعده). كذا في «المرقاة» (٢/ ٥٦٤). مؤلف

⁽١) وقال الإمامُ ابن الهمام في [فتح القدير: ١/ ٢٥٥]: (الإمامةُ أفضلُ من الأذان عندنا؛ لمواظبته عليه الصّلاة والسّلام عليها، وكذا الخلفاء الراشدون بعده، واستدلال الشّافعيّ بحديث أبي هريرة: «الإمامُ ضامنٌ، والمؤذّنُ مؤتمنٌ، اللّهمَّ أَرشِد الأثمَّة واغفرْ للمؤذّنين» على فضل الأذان على الإمامة؛ لأن حال الأمين أفضلُ من حال الضّمين. ورُدَّة: بأنَّ هذا الأمين يتكفّلُ الوقتَ فحسب، وهذا الضّامنُ يتكفّلُ أركانَ الصَّلاة ويتعهدُ للسّفارة بينهم وبين ربّهم في الدُّعاء، فأين أحدُهما من الآخر؟ وكيف لا؟ والإمامُ خليفةُ رسول الله ﷺ، والمؤذّنُ خليفةُ بلالٍ، وفيه: أنَّ الدُّعاءَ بالإرشاد أعلى من الدُّعاءِ بالمغفرة؛ لأنَّ الغفرانَ يَستدعي سبقَ ذنب، والإرشادَ يستدعي وصولَ البُغية،

⁽٢) النَّسائيّ، واللَّفظُ له، ك: الإمامة، ح: ٧٧٨)، وهو في «المسند» (١٣٣)، وقال ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١٥٣): (سندُه حسرٌ).

⁽٣) برقم: (١٤٤٦).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: رحمة النّاس والبهائم، ح: (٢٠٠٨)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: من أحق بالإمامة، ح: (١٥٣٥).

⁽٥) كما في «كنز العمّال» (٧/ ٥٨٦) برقم: (٢٠٣٧٦).

فِيمَا بَينَكُم وَبَينَ رَبِّكِم»، رواهُ الدّارقطنيُّ والبيهقيُّ في «السُّنن»(١).

۱۰۰۳ ـ وروى الطَّبرانيُّ نحوَه في «الكبير»(٢).

١٠٠٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَامَ بِلَالٌ يُنَادِي، فَلَمّا سَكَتَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَن قَالَ مِثْلَ هَذَا يَقِينًا دَخَلَ الجَنَّةَ»، رواهُ النَّسائيُ (٣)

١٠٠٥ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرٍ و هله قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ المُؤَذِّنِينَ يَفضُلُونَنَا، فَقَالَ:
 رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُل كَمَا يَقُولُونَ، فَإِذَا انتَهَيتَ فَسَل تُعطَه»، رواهُ أبو داودَ (١٠٠٠).

١٠٠٦ _ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ المُؤَذِّنِينَ وَالمُلَبِّينَ يَخرُجُونَ مِن قُبُورِهِم، يُؤَذِّنُ المُؤَذِّنُ، وَيُلَبِّي المُلَبِّي»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط»(٥).

⁽۱) الدّارقطنيّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: باب تخفيف القراءة لحاجةٍ، ح: (۱۸۸۱)، والبيهةيُّ في «الكبرى» ك: جماع أبواب اختلاف نيَّة الإمام والمأموم وغير ذلك، ب: اجعلوا أثمَّتكم خيارَكم، ح: (۱۳۳ ٥)، وله شاهدٌ عند الطَّبرانيِّ، كما سيأتي.

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٠/ ٣٢٨) برقم: (٧٧٧)، ولفظُه: «إِنْ سرَّكم أَنْ تُقبَلَ صلاتُكم، فليؤمَّكُم خيارُكم؛ فإنَّهم وفدُكم فيما بينكم وبين ربَّكم»، وأخرجَه الحاكمُ، (٣/ ٢٢٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٦٤): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الكبير، وفيه يحيى بنُ يعلى الأسلميُّ، وهو ضعيفٌ).

⁽٣) النَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: ثواب القول مثل ما يقول المؤذِّن، ح: (٦٧٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٦٦٧).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا سمع المؤذِّنَ، ح: (٥٢٤)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: عمل اليوم، ب: التَّرغيب في المسألة إذا قال مشل ما يقول المؤذِّن، ح: (٩٧٨٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢٢).

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» واللَّفظُ له (٤/ ٤) برقم: (٣٥٥٨)، وابنُ شاهين في «التَّرغيب في فضائل الأعمال» برقم: (٥) الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه مجاهيلُ لم أجدْ مَن (٧) ٥)؛ وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٣٢٧): (رواهُ الطَّبرانيُّ في الأوسط، وفيه مجاهيلُ لم أجدْ مَن ذكرَهم)، وفي «اللَّالَىء المصنوعة» (٢/ ١٢): (الحديثُ موضوعٌ: عبّادٌ روى أكاذيب، وسلامٌ يروي عنِ الثقاتِ الموضوعاتِ).

١٠٠٧ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرِو بِنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا سَمِعتُمُ المُؤَذِّنَ؟ فَقُولُوا (١) مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَن صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً؛ صَلَّى الله عَلَيهِ بِهَا عَشرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لَقُولُوا (١) مِثْلَ مَا يَقُولُ أَنَ هُوَ، فَمَن سَلُوا اللهَ لِعَبِدِ مِن عِبَادِ اللهِ، وَأَرجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَن سَأَلَ لِي لِيَ الوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنزِلَةٌ فِي الجَنَّةِ، لَا تَنبَغِي إِلّا لِعَبِدِ مِن عِبَادِ اللهِ، وَأَرجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَن سَأَلَ لِي الوَسِيلَةَ؛ حَلَّت لَهُ الشَّفَاعَةُ »، رواهُ مسلمٌ (١).

١٠٠٨ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ ، فَقَالَ أَحدُكُم: اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ ، ثُمَّ قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، ثَمَّ قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، ثُمَّ قَالَ: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ ، ثُمَّ قَالَ: كَعَ عَلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ: لَا حَولَ وَلا قُوَّةً إِلّا بِاللهِ ، ثُمَّ قَالَ: اللهُ أَكبَرُ اللهُ إِللهُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبُرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ أَلَاللهُ اللهُ أَكبَرُ اللهُ اللهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ اللهُ اللهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ إِللللهُ اللهُ أَلْهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ اللهُ أَلْهُ أَلُهُ أَلُوا اللهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلُوا لَلْهُ أَلُوا لَلْهُ أَلُوا لَاللهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلُوا لَاللهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلُهُ أَلُوا لَلْهُ أَلُوا لَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلُوا لَلْهُ أَلُوا لَلْهُ أَلْهُ أَلُولُوا لَلْهُ أَلْهُ أَلُوا لَلهُ أَلْهُ أَل

١٠٠٩ ـ وَعنْ عَلَقَمَةَ بِنِ وَقَاصٍ قَالَ: إِنِّي لَعِندَ مُعَاوِيَةً ﷺ إِذْ أَذَّنَ مُؤَذِّنُهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةً كَمَا قَالَ المُؤَذِّنُ، حَتَّى إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَولَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ، فَلَمّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَولَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ، فَلَمّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَولَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ، وَقَالَ بَعدَ ذَلِكَ مَا قَالَ المُؤَذِّنُ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، واهُ أحمدُ (٥).

⁽١) قولُه: «فقولوا مثلَ ما يقول»: (يعني: يجيب وجوبًا، وقال الحلوانيُّ: ندْبًا، والواجبُ الإجابة بالقدم؛ لئلَّا تفوتَه الجماعةُ فيأثمَ)، قالَه في «الدُّرِّ المختار» وفي المقام تفصيلٌ موضعُ بسطِه هو «ردُّ المحتار». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القول مثل قول المؤذِّن لمن سمعه، ح: (٨٤٩).

⁽٣) قولُه: «قال: لاحولَ ولا قوَّة إلَّا بالله»؛ أي: يقولُ: لاحولَ ولا قوَّة إلّا بالله، وزادَ في «عمدة المفتي»: (ما شاء الله كانَ)، وخيَّر بينهما في «الكافي» وفصلَ في «المحيط» بأنْ يأتي بالحوقلة مكانَ «الصَّلاة» وبالمشيئة مكان «الفلاح» إسماعيلُ، والمختارُ الأوَّلُ، «نوح أفندي»، كذا في «ردِّ المحتار» (١/ ٣٩٧). مؤلِّف

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القول مثل قول المؤذِّن لمن سمعه، ح: (٥٠).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ لـه (١٦٨٣١)، والنَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: القول مثل ما يتشهَّد المؤذِّن، ح: (٦٧٧)، وأصلُه في البخاريِّ بسندٍ آخرَ برقم: (٩١٤).

١٠١٠ _ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا سَمِعَ المُؤَذِّنَ يَتَشَهَّدُ، قَالَ: ﴿ وَأَنَا، وَأَنَا»، رواهُ أبو داودَ(١٠).

١٠١١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ هَ أُو عَنْ بَعضِ أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَيْدٍ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الإِقَامَةِ، فَلَمّا أَنْ قَالَ: النَّبِيُ عَيْدٍ: «أَقَامَهَا اللهُ وَأَدَامَهَا» وَقَالَ فِي سَائِرِ الإِقَامَةِ كَنَحوِ حَدِيثِ عُمَرَ هَ فَي الأَذَانِ رواهُ أبو داودَ (٢).

١٠١٢ - وَعَنْ سَعِدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن قَالَ حِينَ يَسَمَعُ المُؤذِّنَ: أَشَهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبِدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللهِ رَبَّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالإسلام دِينًا، غُفِرَ لَهُ ذَنبُهُ»، رواهُ مسلم (٣).

الله عَلَيْ: «لَا يُردُّ الدُّعَاءُ بَينَ الأَذَانِ عَالَ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لَا يُردُّ الدُّعَاءُ بَينَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ (٤).

١٠١٤ - وَعن سَهلِ بنِ سَعدٍ ﴿ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا سمع المؤذِّن، ح: (٥٢٦)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٦٨٣).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا سمع الإقامة، ح: (٥٢٨)، وابنُ السَّنيِّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا سمع الإقامة، ح: (٥٢٨)، وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٥٦٩): (وقال ميركُّ: في سنده رجلٌ مجهولٌ)، لكنُ لا يخفى أنَّ جهالةَ الصَّحابيِّ، ويؤيِّدُه قولُ ابنِ حجرٍ كما في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢١): (وفيه راو مجهولٌ، ولا يضرُّ؛ لأنَّه من أحاديث الفضائل).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القول مثل قول المؤذِّن لمن سمعه، ح: (٨٥١).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في الدُّعاء بين الأذان والإقامة، ح: (٥٢١)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في أنَّ الدُّعاءَ لا يردبين الأذان والإقامة، ح: (٢١٢)، وقال: (حديثٌ حسنٌّ).

⁽٥) أبو داودَ ط: الرِّسالة، واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: الدُّعاء عند اللِّقاء، ح: (٢٥٤٠)، والدّارميُّ، ك: الصَّلاة، ب:=

الدَّعوَةِ التّامَّةِ، وَالصَّلاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابِعَثهُ مَقَامًا مَحمُودًا الذي وَعَدتَهُ؟ الدَّعوَةِ التّامَّةِ، وَالصَّلاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابِعَثهُ مَقَامًا مَحمُودًا الذي وَعَدتَهُ؟ حَلَّت لَهُ شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ البخاريُّ(۱).

الدَّعوات الكبير»(٢).

١٠١٧ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِندَ أَذَانِ المَغرِبِ: اللَّهمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيلِكَ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ، وَأَصوَاتُ دُعَاتِكَ، فَاغِفِرْ لِي، رواهُ أبو داودَ والبيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير» (٣٠).

١٠١٨ ـ وَعنِ ابنِ بُرَيدَةَ عنْ عَبْدِاللهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ المُزَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ عِندَ كُلِّ أَذَانَينِ رَكعَتَينِ مَا خَلَا صَلَاةَ المَغرِبِ "(١) رواهُ الدَّارقطنيُّ، وقال: (وهو المحفوظُ)، وروى البزّارُ عنْ بريدة نحوَه، وفي روايةٍ: «صلاةً إلّا» بدلَ: «ركعتينِ ما خلا»(٥).

⁼ الدُّعاء عند الأذان، ح: (١٢٠٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢٢). قولُه: «وحين يلحم»: بفتح الياء والحاء المهملة؛ أي: يقتلُ بعضُهم بعضًا.

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: الدُّعاء عند النَّداء، ح: (٦١٤).

⁽٢) البيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير» باب ذكر الدُّعاء إذا سمع أذان المغرب، ح: (٣٨٦)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ في ك: الدُّعاء، ب: السَّاعة الَّتي يستجاب فيها الدُّعاء، ح: (٢٩٨٥٣)، بلفظِ عامٍّ وهو: عن ابن عمر، قال: كان يأمر بالدُّعاء عند أذان المؤذِّنين.

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول عند أذان المغرب، ح: (٥٣٠)، وأخرج نحوَه التَّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: دعاء أمِّ سلمة، ح: (٣٥٨٩)، وقال: (حديثٌ غريبٌ)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢٠).

⁽٤) قولُه: «ما خلا المغربَ»: (والحاصلُ أنَّه يسَنُّ أنْ يُصلَّى بين الأذان والإقامة، وكره أبو حنيفةَ النَّفلَ قبلَ المغربِ لهذا الحديثِ)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٦٣٥). م

⁽٥) أخرجَه البخاريُّ بدون استثناءِ عنِ ابن بريدةَ عن ابن مغفَّلِ (٦٢٤) ومسلمٌ (٨٣٨)، واللَّفظُ للدَّارقطنيِّ عنِ ابن بريدةَ عنْ أبيه بريدةَ، ك: الصَّلاة، ب: الحثِّ على الرُّكوع بين الأذانين في كلِّ صلاةٍ والرَّكعتين قبل المغرب،=



١٠١٩ ـ وَعَنْ عُثمَانَ بِنِ أَبِي العَاصِ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ اجعَلْنِي إِمَامَ قَومِي، قَالَ: «أَنتَ إِمَامُهُم، وَاقْتَدِ بِأَضعَفِهِم، وَاتَّخِذ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجرًا»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (١).

١٠٢٠ _ وَعنْ أَبِي مَحذُورَةَ ﴿ أَنَهُ قَالَ: أَلقَى عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ الأَذَانَ، [فَلَمّا فَرَغَ مِنَ التَّأْذِينِ دَعَانِي] فَأَعطَانِي (٢) صُرَّةً فِيهَا شَيءٌ مِن فِضَّةٍ، رواهُ ابنُ حِبّانَ وعقدَ ترجمةً على الرُّخصة في ذلك (٣)،

⁼ والاختلاف فيه، ح: (١٠٤٠)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١١٦/١٤)، ح: (٥٤٩٥)، والبزَّارُ (٣٠٣/١٠)، ح: (٤٤٢٢)، وقال: (وهذا الحديثُ لا نعلم أحدًا يرويه إلّا بريدةَ، ولا نعلمُ رواهُ عنْ عبدالله بن بريدةَ إلَّا حيَّانُ بنُ عبيدِاللهِ، وحيَّانُ رجلٌ من أهل البصرة، مشهورٌ ليس به بأسٌ).

وأخرجَه البيهقيُّ في «الكبرى» (٢/ ٦٦٦)، ثمَّ قال: (ورواهُ حيّانُ بنُ عبيدِاللهِ، وأخطاً في سنده، وأتى بزيادةٍ لـم يتابَعْ عليها)، فردَّ عليه ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر» (٢/ ٤٧٦): (أخرجَ البزَّارُ هذا الحديثَ، ثمَّ قال: حيَّانُ رجلٌ من أهل البصرة، مشهورٌ، ليس به بناسٌ، وقال فيه أبو حاتم: صَدوقٌ، وذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات» من أتباع التَّابعين، وأخرج له الحاكمُ في أبواب الزِّنى حديثًا وصحَّحَ إسنادَه، فهذه زيادةٌ من ثقةٍ، فيحمَلُ على أنَّ لابن بريدةَ فيه سندَين سمعه من ابن مغفَّلِ بغير تلك الزِّيادة، وسمعَه من أبيه بالزِّيادة)، انتهى.

من شاء البسط في هذا الموضوع فليراجع: «شرح مشكل الآثار» (١١٣/١٤)، باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول الله على الله الله على المعرب، من إباحة ومن نهي.

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: أخذ الأجر على التَّأذين، ح: (٥٣١)، والنَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: اتِّخاذ المؤذِّن الذي لا يأخذ على أذانه أجرًا، ح: (٦٧٣)، وهو في «المسند» (١٦٢٧٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٢٠)، وأصلُه في مسلم، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأثمَّة بتخفيف الصَّلاة في تمام، ح: (١٠٥٠).

⁽٢) قولُه: "فأعطاني": اختلف العلماءُ في أخذ الأجرة على الأذان والإقامة والإمامة، فكرهه الشَّافعيُّ، ومنعَه أبو حنيفة رحمَه اللهُ وأصحابُه، واستدلُّوا بحديث عثمانَ بن أبي العاصِ: "واتَّخذْ مؤذِّنًا لا يأخذُ على أذانه أجرًا"، وهذا قولُ المتقدِّمين، وأمّا المتأخِّرون منهم؛ فأفتَوا بجوازه، واستدلُّوا بهذا الحديث، والتَّفصيلُ مذكورٌ في "بذل المجهود" ط: النَّدوي (٣/ ٣٤٥)، فليراجعُ. م

⁽٣) ما وجدتُ ترجمةً عقدَها ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» على الرُّخصة في ذلك؛ (أي: في أخذ الأجرة على الأذان)، أمّا الأجرةُ على = الأجرةُ على كتاب الله جلَّ وعلا فعقد على إباحة أخذِها بابًا وهو: «ذكرُ الإخبار عنْ إباحة أخذ المرء الأجرةَ على =

ورواهُ النَّسائيُّ أيضًا(١).

ا ۱۰۲۱ - وَعنِ ابنِ عَمر ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُؤذِّنُ المُحْتَسِبُ كَالشَّهِيدِ المُتَشَحِّطِ في دَمِهِ، وَإِذَا مَاتَ لَم يُدَوَّدْ فِي قَبرِهِ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير»(٢).

١٠٢٧ - وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَعجَبُ رَبُّكُم مِن رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ شَظِيَّةٍ بِجَبَلٍ، يُؤَذِّنُ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُصَلِّي، فَيَقُولُ اللهُ ﷺ: أُنظُرُوا إِلَى عَبدِي هَذَا يُؤَذِّنُ، وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، يَخَافُ مِنِّي، قَد غَفَرتُ لِعَبدِي وَأَدخَلتُهُ الجَنَّةَ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (٣).

قولُه: «شظيَّة»: بفتح الشِّين وكسر الظّاء المعجمَتَين وتشديد المثنّاة التَّحتيَّة، قال في «النّهاية»: (قطعةٌ مرتفعةٌ في رأس الجبل).

وقولُه: «يعجب ربُّك»: قال الفرّاءُ في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٤): (والعجبُ وإنْ أسند إلى الله، فليس معناه كمعناه من العباد، من العباد، ألا ترى أنَّه قال: ﴿ فَيَسَّخُوُنَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [التَّربة: ٧٩] وليس السُّخرية من الله كمعناه من العباد، ولك قولُه: ﴿ اللَّهُ يَسَتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]، ليس ذلك من الله كمعناه من العباد)، وانظر: «زاد المسير» (٧/ ٥٠).

⁼ كتاب الله جلَّ وعلا"، انظر: (١١/ ٥٤٦).

⁽١) ابنُ حِبّانَ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: ذكر الأمر بالتَّرجيع بالأذان ضد قول من كرهه، ح: (١٦٨٠)، والنَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: كيف الأذان، ح: (٦٣٣).

⁽۲) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (۲/ ۲۵۳)، ح: (۱۶۳۱۱)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۲/ ۳) (۱/ ۳۲۷): (وفيه الطَّبرانيُّ في «الكبير» والكبير» وقال أبو حاتم: ليس بذاك، ومحلُّه الصِّدقُ، ووثَّقه ابنُ معينٍ، وفيه مَن لم تُعرفْ ترجمتُه)، لكنَّه ورد من طريقِ آخرَ أخرجَه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (۲/ ۷۲)، وقد أُعِلَّ بسالم الأفطس، قال ابنُ حِبّانَ فيه: (يقلب الأخبارَ ويتفرَّد بالمعضلات)، فالجوابُ عنه كما في «المداوي لعلل الجامع الصَّغير» (۱/ ۲۳): (فهو ثقةٌ احتجَّ به البخاريُّ، ووثَّقه الجمهورُ، وانفردَ ابنُ حِبّانَ بما قال فيه، ولم يعتبر أحدٌ بما قال). قولُه: «متشحِّطٌ في دمه»: (أي: يضطربُ فيه)، «مشارق الأنوار» (۲/ ۲۵۰).

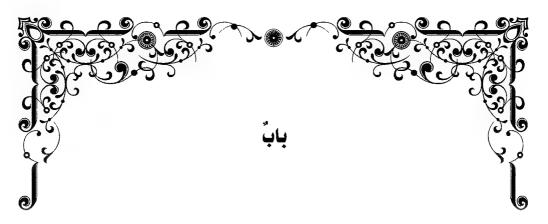
⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع صلاة السَّفر، ب: الأذان في السَّفر، ح: (١٢٠٣)، والنَّسائيُّ، ك: الأذان، ب: الأذان لمن يصلِّي وحدَه، ح: (٦٦٧)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١٨/١).

۱۰۲۳ ـ وَعَنْ سَلَمَانَ الفَارِسِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضِ قِيِّ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلِيَتَوَضَّأْ، فَإِنْ لَم يَجِد مَاءً؛ فَليَتَيَمَّمْ، فَإِنْ أَقَامَ؛ صَلَّى مَعَهُ مَلكَاهُ، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ؛ صَلَّى خَلفَهُ مِن جُنُودِ اللهِ مَا لا يُرَى طَرَفَاهُ»، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق، وهذا سندٌ رجالُه رجالُ الصِّحاح (۱).



⁽۱) عبد الرَّزَّاق واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يصلِّي بإقامةٍ وحدَه، ح: (١٩٥٥)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٦/ ٢٤٩)، ح: (٦١٢٠).

قولُه: «القيُّ»: (وهي الأرضُ القفرُ الخالية)، «النَّهاية» (٤/ ١٣٦).



۱۰۲۶ - وَعَنْ بِلَالٍ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَا تُؤَذِّنْ حَتَّى يَستَبِينَ لَكَ الفَجرُ هَكَذَا» (١) وَمَدَّ يَدَيهِ عَرضًا، رواهُ أبو داودَ ولم يضعَّفُه (٢)، وروى البيهقيُّ نحوَه، وقال في «الإمام» (٣): (رجالُ إسنادِه ثقاتٌ) (٤).

⁽۱) قولُه: «لا تؤذّنْ حتَّى يستبينَ لك الفجرُ هكذا»؛ يعني: (لا يؤذّنْ لصلاةٍ قبلَ دخول وقتها ويعاد في الوقت؛ لأنَّ الأذانَ للإعلام وقبل الوقت تجهيلٌ، وقال أبو يوسف وهو قولُ الشَّافعيِّ رحمَهما اللهُ: يجوز للفجر في النَّصف الأخير من اللَّيل؛ لتوارث أهل الحرمين، والحجَّة على الكلِّ هذا الحديثُ)، قاله في «الهداية» (١/ ٤٣)، وقال في «النّهاية»: (فإنْ قيل: جاء في الحديث: «لا يغرنكم أذانُ بلالٍ»، ويعلم به أنَّه كان يؤذَّنُ قبل الوقت؛ قلنا: هو حجَّةٌ لنا، حيث لم يعتبر النّبيُ ﷺ أذانَه، وأمرَ النّاسَ بألّا يعتبروا أذانَه مثلَ اعتبارهم الأذانَ في الوقت، وقال: «ولا يغرنكم أذانُ بلالٍ؛ فإنه يؤذِّنُ ليرجعَ قائمُكم ويتسحَّرَ صائمُكم ويقومَ نائمُكم، فكلوا واشربوا حتَّى يؤذِّنَ ابنُ أمَّ مكتومٍ» وكان هو أعمى لا يؤذِّنُ حتَّى يسمعَ النّاس يقولون: أصبحت). م

⁽۲) «فتح القدير» (۱/ ٤٨٤).

⁽٣) ينظر: «نصب الرّاية» (١/ ٢٨٧).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الأذان قبل دخول الوقت، ح: (٥٣٤)، وأعلَّه بما لا يضرُّ، انظر: «بذل المجهود» (٣/ ٣٥٥)، وله شاهدٌ عنْ عائشةَ عند مسلمٍ في ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب ركعتي الفجر، ح: (١٦٨١)، ولفظُه: كان رسولُ الله ﷺ يصلِّي ركعتي الفجر إذا سمع الأذانَ، ويخفِّفُهما، وشاهدٌ آخرُ عنْ عائشةَ، أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ (٢٢٢٧) وصحَّحَ سندَه ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر» (١/ ٣٨٢) وضحَّحَه الحافظُ في «الدِّراية» ينفجرَ الفجرُ»، وعزاه الزَّيلعيُّ إلى أبي الشَّيخ الأصبهانيِّ في «النَّصب» (١/ ٢٨٥)، وصحَّحَه الحافظُ في «الدِّراية» (١/ ١٢٠٠).

١٠٢٥ ـ وفي رواية عَبدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي رَوّادٍ عنْ نَافِعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ بِلَالًا أَذَّنَ قَبلَ الفَجرِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (١).

١٠٢٦ ــ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: قَالَ لَهُ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالَ: استَيقَظتُ وَأَنَا وَسَنَانُ فَظَنَنتُ أَنَّ الفَجرَ قَد طَلَعَ فَأَذَّنتُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ [فِي المَدِينَةِ ثَلَاثًا]: «إِنَّ العَبدَ رَقَدَ»، ووى البيهقيُّ نحوَه، وروى أبو داودَ نحوَه (٢٠).

١٠٢٧ _ وَعنْ مَالِكِ بنِ الحُويرِثِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي، فَقَالَ: "إِذَا سَافَرْتُمَا، فَأَدِّنَا، وَأَقِيمَا، وَلْيَوُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا»، رواهُ البخاريُّ (٣).

١٠٢٨ - وَعَنْ بُرَيدِ بِنِ أَبِي مَرِيَمَ عَنْ أَبِيهِ عَلَى قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَسرَينَا لَيلَةً، فَلَمَا كَانَ فِي وَجِهِ الصَّبِحِ، نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنَامَ وَنَامَ النّاسُ، فَلَم يَستَيقِظُ إِلّا بِالشَّمسِ قَد طَلَعَتْ عَلَينَا، فَأَمَرَ كَانَ فِي وَجِهِ الصَّبِحِ، نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المُؤذِّنَ، فَأَذَنَ نَا، ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَينِ قَبَلَ الفَجِرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى بِالنّاسِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا

⁽۱) اللَّفظُ للدّارقطنيّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر الإقامة واختلاف الرِّوايات فيه، ح: (٩٥٨)، ونحوُه عند أبي داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في الأذان قبل دخول الوقت، ح: (٥٣٢)، وصحَّحَه الألبانيُّ، وعند البيهقيّ في «الكبرى» جماع أبواب المواقيت، ب: رواية من روى النَّهي عنِ الأذان قبل الوقت، ح: (١٨٠٠)، ولفظُه سيأتي بعد هذا، وأخرجَه الطَّحاويُّ بسنده في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: التَّأذين للفجر، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ١٨): (رجالُ حديثِ ابن عمرَ ثقاتٌ)، وللجواب عمّا قبل فيه انظر «النُّخب».

⁽٢) قد مرَّ تخريجُه من قبل.

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجهاد، ب: سفر الاثنين، ح: (٢٨٤٨).

⁽٤) قولُه: «فأذَّن ثم صلَّى»: وقال في «الهداية» (١/ ٢٤): (ويؤذِّن للفائتة ويقيم؛ لأنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قضى الفجرَ غداةً ليلة التَّعريس بأذانِ وإقامةٍ وهو حجَّة على الشَّافعيِّ رحمَه اللهُ في اكتفائه بالإقامة)، انتهى، وقال في «العناية» (١/ ٢٠٦): (لا يقالُ: قد رُويَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ أُمر بلالًا فأقام بدون ذكر الأذان؛ لأنَّ القصَّةَ واحدةٌ؛ فالعملُ بالزِّيادة أولى، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا كان راويهما واحدًا ولم يثبت ها هنا ذلك، والجوابُ: أنَّ الرّاويَ إذا كان متعدِّدًا إنَّما يعمل بالخبرين إذا أمكنَ العملُ بهما، وها هنا لا يمكن ذلك؛ لأنَّ القصَّةَ واحدةٌ). م

بِمَا هُوَ كَائِنٌ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، رواهُ النَّسائيُّ (١).

١٠٢٩ ـ وروى أبو داودَ والحاكمُ والبزَّارُ والطَّبرانيُّ والبيهقيُّ نحوَه (٢).

١٠٣٠ ـ وَعنْ أَبِي قَتَادَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى ـ تَرُونِي ﴾ (١) مُتَّفَقٌ عليه (٤).

١٠٣١ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا أَتَيتُمُ الصَّلَاةَ؛ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنتُم تَسعَونَ، وَأَتُوهَا تَمشُونَ وَعَلَيكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدرَكتُم؛ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم؛ فَاقضُوا(٥)»،......

(١) النَّسائقُ، ك: المواقيت، ب: كيف يُقضى الفائثُ من الصَّلاة، ح: (٦٢٢)، والحديثُ صحيحٌ.

- (٣) وفي «الذَّخيرة»: (أمّا إذا كان الإمامُ خارج المسجد، فإنْ دخل المسجدَ من وراء الصُّفوف يقومون كما رأوا الإمام)، وعبارة «الدُّرِّ المختار» [١/ ٤٧٩]: (وإنْ دخلَ من قدّام قاموا حين يقع بصرُهم عليه). م
- (٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: متى يقوم النَّاسُ للصلاة، ح: (١٣٦٥)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: متى يقوم النّاس، إذا رأوا الإمامَ عند الإقامة، ح: (٦٣٨).
- (٥) قولُه: "وما فاتكم فاقضوا": (اختلف العلماءُ في القضاء والإتمام المذكورَين: هل هما بمعنّى واحدٍ أو بمعنيَين؟ وترتّبَ على ذلك خلافٌ فيما يدركه الدّاخل مع الإمام: هل هو في أوّل صلاته أو آخرها؟ على أقوال: منها: أنّه أوّلُ صلاتِه وأنّه يكون بانيًا عليه في الأفعال والأقوال، وهو قولُ الشَّافعيِّ وإسحاقَ والأوزاعيِّ، [وهو مرويٌّ عنْ عليٌ وابنِ المسيَّب والحسنِ وعطاءِ ومكحولي]، وروايةٌ عنْ مالكِ وأحمدَ، واستدلُّوا بقولِه: "وما فاتكم فأتمُّوا"؛ لأنَّ لفظ الإتمام واقعٌ على باقي من شيء قد تقدَّم سائرُه، ومنها: أنّه آخرُ صلاتِه، وأنّه يكون قاضيًا في الأفعال والأقوال، وهو قولُ أبي حنيفة وأحمدَ في روايةٍ، وسفيانَ ومجاهدِ وابنِ سيرينَ، وقال ابنُ بطَّالِ: روي ذلك عنِ ابن مسعودِ وابن عمرَ وإبراهيم النَّخعيِّ والشَّعبيِّ وأبي قلابةً، واستدلُّوا على ذلك بقوله ﷺ: "وما فاتكم فاقضوا" والجوابُ عمًا استدلَّ به الشَّافعيُّ ومَن تبِعَه وهو قولُه: "فأتمَّوا": أنَّ صلاةَ المأموم مرتبطةٌ بصلاة الإمام، فحُمِلَ قولُه: "فأتمُّوا" على أنَّ: مَن قضى ما فاته؛ فقد أتمَّ؛ لأنَّ الصَّلاةَ تنقص بما فات، فقضاؤُه إتمامٌ لما نقص)، كذا في = "فأتمُّوا" على أنَّ: مَن قضى ما فاته؛ فقد أتمَّ؛ لأنَّ الصَّلاة تنقص بما فات، فقضاؤُه إتمامٌ لما نقص)، كذا في =

⁽۲) وللأذان عند قضاء الفائتة شواهدُ أخرجَها أبو داودَ وغيرُه: منها حديثُ عمرانَ بنِ حصينِ عند أبي داودَ (٤٤٣)، ومن وأخرجَه البخاريُّ مطوَّلًا (٤٤٣)، والبزَّارُ (٣٥٤)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (١٥٢/١٥)، ح: (٣٣٢)، ومن شواهده حديثُ عمرِو بنِ أميَّةَ الضُّميريِّ عند أبي داودَ (٤٤٤)، وحديثُ بلالٍ صحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٩٩٨)، وحديثُ ابن مسعودٍ عند أبي داودَ (٤٤٧)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٥٨٠).

رواهُ أبو داودَ والطَّحاويُّ(١).

١٠٣٢ ـ وابنُ أبي شيبةَ بسندٍ صحيح (٢) عنْ أبي ذرِّ ﷺ (٣).

١٠٣٣ ـ وابنُ حزم بسندٍ مثلِه عنْ أبي هريرةَ ﷺ (١).

١٠٣٤ ـ والبيهقيُّ بسندٍ لا بأسَ به عنْ معاذِ بنِ جبل ﷺ (٥).

١٠٣٥ _ وفي روايةٍ لمسلم: «فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا كَانَ يَعمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ»(١).

١٠٣٦ _ وقال محمَّدٌ: ﴿لَا تُعَجِّلَنَّ بِرُكُوعِ وَلَا افتِتَاحِ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الصَّفِّ وَتَقُومَ فِيهِ ﴾ (٧).

١٠٣٧ _ وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ ﷺ سَمِعَ الإقَامَةَ وَهُوَ بِالبَقِيعِ، فَأَسرَعَ المَشيَ إِلَى المَسجِدِ، رواهُ محمَّدٌ عنْ مالكِ، وقال محمَّدٌ: (وهذا لا بأسَ به ما لم يجهدْ نفسَه)(^).

= «عمدة القاري» (٥/ ١٥١).

(١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الإمامة، ب: السعى إلى الصَّلاة، ح: (٨٦٢)، وأحمد (٧٢٥٠)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةً

" (١٥٠٥)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب إتيان الصَّلاة بوقارٍ وسكينةٍ، ح: (١٣٦٢)، ولفظُه: «واقض ما سبقك».

(٢) قولُه: «وابنُ أبي شيبة»: وسيجيء في «باب الخطبة والصَّلاة». م

(٣) «المصنّف» ك: صلاة التّطوُّع والإمامة وأبواب متفرّقة، ب: من كره (أنْ يسرع إلى الصّلاة)، ح: (٧٤٨).

(٤) «المحلّى بالآثار» ب: صلاة الجمعة، مسألة: لم يدرك من صلاة الجمعة إلّا ركعة أو الجلوس فقط، (٣/ ٢٨٤).

- (٥) البيهقيُّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: من كره أنْ يفتتحَ الرَّجل الصَّلاةَ لنفسه ثمَّ يدخل مع الإمام، (١٤٦٥)، وأحمدُ (٢٢٠٣٣).
 - (٦) مسلمٌ عنْ أبي هريرةَ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينةٍ، ح: (١٣٦٠).
 - (V) «موطًّا محمَّد مع التَّعليق الممجَّد» (١/ ٣٦٥).
- (٨) «موطّأُ محمّدٍ مع التّعليق الممجّد» أبواب الصّلاة، ب: المشي إلى الصّلاة وفضل المساجد، ح: (٩٤)، وأخرجَه عبدُ الرّزَّاق في «المصنَّف» برقم: (٣٤١١)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: صلاة التّطوُّع والإمامة وأبواب متفرِّقة، ب: من كان يسرع إلى الصَّلاة، ح: (٧٤٧٣).



وقولِ الله ﷺ: ﴿أَن طَهِرَا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَالْقَكِفِينَ وَالرُّكَعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴿ وَعَيْثُ مَا كُنتُدٌ فَوَلُوا وَجُوهَ مَصْطَرَهُ ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقولِه تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذَكَرَ فِيهَا السَّمُهُ ﴾ [النور: مُبَارَكًا وهُدُى لِلْقَالِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقولِه تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِكَرَ فِيهَا السَّمُهُ ﴾ [النور: ٣٦]، وقولِه تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ مَاسَ جِدَ اللَّهِ مَنْ مَاسَ إِللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [التّوبة: ١٨].

۱۰۳۸ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ البَيتَ ثُمَّ خَرَجَ وَبِلَالٌ خَلفَهُ، فَقُلتُ لِبِلَالٍ: هَل صَلَّى؟ قَالَ: نَعَم، صَلَّى رَكعَتَينِ، رواهُ صَلَّى؟ قَالَ: نَعَم، صَلَّى رَكعَتَينِ، رواهُ الدَّارِقطنيُ (۱).

١٠٣٩ ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ الزَّجَاجِ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ شَيبَةَ بِنَ عُثْمَانَ، فَقُلتُ: يَا أَبَا عُثْمَانَ، إِنَّ ابِنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ الكَعبَةَ فَلَم يُصَلِّ، قَالَ: بَلَى، صَلَّى رَكعَتَينِ عِندَ العَمُودَينِ ابنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ الكَعبَةَ فَلَم يُصَلِّ، قَالَ: بَلَى، صَلَّى رَكعَتَينِ عِندَ العَمُودَينِ المُقَدَّمينِ، ثُمَّ أَلزَقَ بِهِمَا ظَهرَهُ، رواهُ الطَّحاويُّ، وروى أبو يَعلى وابنُ عساكرِ نحوَه (٢٠).

١٠٤٠ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الكَعبَةَ وَالفَضلُ وَأُسَامَةُ بنُ زَيدٍ وَطَلحَةُ بنُ

⁽١) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ب: صلاة النَّبيِّ ﷺ في الكعبة واختلاف الرِّوايات فيها، ح: (١٧٤٧)، والبيهقيُّ في «الكبرى» نحوَه، ب: الصَّلاة في الكعبة، (٣٧٨٥)، وأصلُ الحديث في «الصَّحيحين» كما سيأتي.

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: باب الصَّلاة في الكعبة، ح: (٢٢٩٦)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخه» نحوه (٢/ ٢٥٠)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٧/ ٣٥٧)، ح: (٧١٩٠)، وابنُ أبي عاصم في «الآحاد» (١/ ٤٣٨)، ح: (٣١٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٣/ ٢٩٥): (وفيه عبدُ الرَّحمن بنُ الزَّجَّاج، ولم أجدْ مَن ترجمَه)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ١٨٢): (وثَّقَه ابنُ حِبّانَ)، انظر: «الثَّقَات» لابنِ حِبّانَ (٥/ ٩٩).

عُثمَانَ ﴿ مَن لَقِيت بِلالًا، فَقُلتُ: أَينَ صَلَّى النَّبِيُ ﷺ؛ فَقَالَ: بَين هَاتَينِ السَّارِيَتَينِ، رواهُ ابنُ أبى شيبةَ، وروى الطَّحاويُّ والبخاريُّ ومسلمٌ نحوَه (١١).

١٠٤١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَينَ (٢) المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبلَةٌ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (٣).

١٠٤٢ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﴿ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ «المَسجِدُ الحَرَامُ» قُلتُ: كَم بَينَهُمَا؟ قَالَ: «أَربَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرضُ لَكَ مَسجِدٌ، فَحَيثُمَا أَدرَكَتكَ الصَّلَاةُ؛ فَصَلِّ»، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

١٠٤٣ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسجِدِي هَذَا خَيرٌ مِن أَلفِ صَلاةٍ فِي مَسجِدِي هَذَا خَيرٌ مِن أَلفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسجِدَ الحَرَامَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁽۱) ابنُ أبي شيبة، ك: الأوائل، ب: أوَّل ما فعل ومن فعله، ح: (٣٧٠٢٥)، وأخرج نحوَه مسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: السَّواري في غير استحباب دخول الكعبة للحاجِّ وغيره، ح: (٣٢٣١)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بين السَّواري في غير جماعة، ح: (٤٠٥).

⁽٢) قولُه: «ما بين المشرق والمغرب قبلةً»: (والظَّاهرُ أنَّها قبلةُ أهل المدينة؛ فإنَّها واقعةٌ بين المشرق والمغرب، وهذا الحديثُ يؤيِّدُ القول بالجهة، يعني للمكِّيِّ إصابةُ عينها، ولغيره _أي: غير معاينها _إصابةُ جهتها)، «المرقاة» و«الدُّرّ المختار» ملتقطٌ منهما. م

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاءَ أنَّ ما بين المشرق والمغرب قبلةٌ، ح: (٣٤٤)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: القبلة، ح: (١٠١١)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ح: (١١٦١/١١٦١)، والبخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: بعد قول الله تعالى: ﴿وَاَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾، ح: (٣٣٦٦).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: فضل الصَّلاة في مسجد مكَّة والمدينة، ب: فضل الصَّلاة في مسجد مكَّة والمدينة، ح: (١١٩٠)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: فضل الصَّلاة بمسجدي مكَّة والمدينة، ح: (٣٣٧٤).

المَسجِدِ القَبَائِلِ بِخَمسٍ وَعِشرِينَ صَلَاةً، وَصَلَاتُهُ فِي المَسجِدِ الذي يُجَمَّعُ فِيهِ بِخَمسِمِيَّةِ صَلَاقٍ، وَصَلَاتُهُ فِي المَسجِدِ الذي يُجَمَّعُ فِيهِ بِخَمسِمِيَّةِ صَلَاقٍ، وَصَلَاتُهُ فِي المَسجِدِ الذي يُجَمَّعُ فِيهِ بِخَمسِمِيَّةٌ صَلَاقٍ، وَصَلَاتُهُ فِي المَسجِدِ الذي يُجَمَّعُ فِيهِ بِخَمسِمِيَّةٌ صَلَاقٍ، وَصَلَاتُهُ فِي المَسجِدِ الأَقصَى بِخَمسِينَ أَلفَ صَلَاقٍ، وَصَلَاةٌ فِي مَسجِدِي بِخَمسِينَ أَلفَ صَلَاقٍ، وَصَلَاةٌ فِي المَسجِدِ المَصلِدِ الحَرَامِ بِمِنَةِ أَلفِ صَلَاقٍ»، رواهُ ابنُ ماجه (۱).

١٠٤٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن جَاءَ مَسجِدِي هَذَا، لَم يَأْتِهِ إِلَّا لِخَيرِ يَتَعَلَّمُهُ أُو يُعَلِّمُهُ؛ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ المُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَن جَاءَ لِغَيرِ ذَلِكَ؛ فَهُوَ بِمَنزِلَةِ الرَّجُلِ يَنظُرُ إِلَى مَتَاعِ خَيرِهِ»، رواهُ ابنُ ماجه والبيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٢).

١٠٤٦ - وَعنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنتُ قَاثِمًا فِي المَسجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَنَظَرتُ فَإِذَا عُمَرُ ابنُ الخَطَّابِ ﷺ، فَقَالَ: اذَهَبْ فَأَتِنِي بِهَذَينِ، فَجِئتُهُ بِهِمَا، قَالَ: مَن أَنتُمَا - أَو مِن أَينَ أَنتُمَا؟ - قَالا: مِن أَبنُ الخَطَّابِ ﷺ، فَقَالَ: لَو كُنتُمَا مِن أَهلِ البَلَدِ لا وَجَعتُكُمَا، تَرفَعَانِ أَصوَاتَكُمَا فِي مَسجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وواهُ البخاريُّ (٣).

١٠٤٧ _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسجِدِ الحَرَامِ، وَمَسجِدِ الأَقصَى، وَمَسجِدِي»، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

١٠٤٨ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ عَلَىٰ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسجِدَ قُبَاءٍ كُلَّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي

⁽١) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء في الصَّلاة في المسجد الجامع، ح: (١٤١٣)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه ضعيفٌ).

⁽٢) ابنُ ماجه، أبواب السُّنَّة، ب: فضل العلماء والحثِّ على طلب العلم، ح: (٢٢٧)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلم)، وهو في «المسند» (٩٤١٩).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: رفع الصُّوت في المساجد، ح: (٤٧٠).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: فضل الصَّلاة في مسجد مكَّة والمدينة، ب: مسجد بيت المقدس، ح: (١١٩٧)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: سفر المرأة مع محرم إلى حجِّ وغيرِه، ح: (٣٢٦١).

فِيهِ رَكعَتَينِ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

١٠٤٩ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَينَ بَيتِي وَمِنبَرِي رَوضَةٌ مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنبَرِي عَلَى حَوضِى»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٠٥٠ ـ وَعنْ عَائِشَة ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ الذي لَم يَقُمْ مِنهُ: «لَعنَ اللهُ اليَهُودَ
 وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٠٥١ ـ وَعنْ جُندَبٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا وَإِنَّ مَن كَانَ قَبلَكُم كَانُوا يَتَّخِذُونَ قَبُكُورَ أَنبِيَائِهِم وَصَالِحِيهِم مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنهَاكُم عنْ ذَلِكَ»، رواهُ مسلمٌ (١٠٠٠).

١٠٥٢ ـ وَعنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّه مَّ لَا تَجعَلْ قَبرِي وَثَنَّا يُعبَدُ، اشتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوم اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ»، رواهُ مالكٌ مرسلًا (٥٠).

١٠٥٣ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «أَحَبُّ البِلَادِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبغَضُ البِلَادِ إِلَى اللهِ مَسَاجِدُهَا، وَأَبغَضُ البِلَادِ إِلَى اللهِ أَسَوَاقُهَا»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الحجِّ، ب: فضل مسجد قباء، وفضل الصَّلاة فيه، وزيارته، ح: (٣٣٩٠)، والبخاريُّ، ك: فضل الصَّلاة في مسجد مكَّة والمدينة، ب: إتيان مسجد قباء ماشيًا وراكبًا، ح: (١١٩٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: فضل الصَّلاة في مسجد مكَّة والمدينة، ب: فضل ما بين القبر والمنبر، ح: (١١٩٦)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: ما بين القبر والمنبر روضةٌ من رياض الجنَّة، ح: (٣٣٧٠).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: ما جاء في قبر النَّبيُّ ﷺ وأبي بكرٍ وعمرَ ، العه، ح: (١٣٩٠)، ومسلمٌ، ك: المسجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عنْ بناء المساجد على القبور، ح: (١١٨٤).

⁽٤) مسلم، ك: المسجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن بناء المساجد على القبور، ح: (١١٨٨).

⁽٥) مالكٌ مرسلًا في «الموطَّأ» ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: جامع الصَّلاة، ح: (٥٩٥)، ووصلَه ابنُ عبد البرِّ عنْ أبي سعيدِ في «التَّمهيد» (٥/ ٤٢) والبزُّارُ في «كشف الأستار» (٤٤٠)، وله شاهدٌ عنْ أبي هريرةَ عند أحمدَ (٧٣٥٨) وإسنادُه قويٌّ.

⁽٦) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل الجلوس في مصلَّه، بعد الصُّبح، ح: (١٥٢٨).

١٠٥٤ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ هُ قَالَ: إِنَّ حَبرًا مِنَ اليَهُودِ سَأَلَ النَّبِي عَلَيْهُ: أَيُّ البِقَاعِ خَيرٌ؟ فَسَكَتَ عَنهُ وَقَالَ: «أَسكَتُ حَتَّى يَجِيءَ جِبرِيلُ» فَسَكَتَ وَجَاءَ جِبرِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ فَسَأَلَ فَقَالَ: مَا المسؤول عَنهُ وَقَالَ: «أَسكُتُ حَتَّى يَجِيءَ جِبرِيلُ» فَسكَتَ وَجَاءَ جِبرِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ فَسأَلُ فَقَالَ: مَا المسؤول عَنها بِأَعلَمَ مِنَ السّائِلِ، وَلَكِنْ أَسأَلُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ثُمَّ قَالَ جِبرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي دَنُوتُ مِنَ اللهِ دُنُوّا مَا دَنُوتُ مِن اللهِ مُن أَلهُ حِجَابٍ مِن نُورٍ، مَا دَنُوتُ مِنهُ قطّ، قَالَ: «رَكيف كَانَ يا جبريل؟» قَالَ: كَانَ بَينِي وَبَينَهُ سَبعُونَ أَلهَ حِجَابٍ مِن نُورٍ، فَقَالَ: شَرُّ البِقَاعِ أَسوَاقُهَا، وَخَيرُ البِقَاعِ مساجدها، رواهُ ابنُ حِبّانَ في "صحيحه"(۱).

٥٥٥٠ _ وروى أحمدُ وأبو يَعلى والحاكمُ والطَّبرانيُّ والبَّزَّارُ نحوَه، وصحَّحَه الحاكمُ (٢).

١٠٥٦ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا مَرَرتُم بِرِيَاضِ الجَنَّةِ فَارتَعُوا"، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "سُبحَانَ اللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "سُبحَانَ اللهِ، وَاللهُ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكبَرُ"، رواهُ التَّرمذيُّ (").

١٠٥٧ _ وَعنْ عُثمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن بَنَى مَسجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا فِي الجَنَّةِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

١٠٥٨ _ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِينَاءِ المَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ تُنظَفَ وَتُطَيَّبَ، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه(٥).

⁽۱) ابن حِبّانَ في صحيحه، ك: الصّلاة، ب: المساجد، ذكر البيان بأنَّ خيرَ البقاع في الدُّنيا المساجدُ، ح: (١٥٩٩)، ولفظُ ابنِ حِبّانَ هو: عنْ محارب بن دثارٍ، عنِ ابن عمرَ، أنَّ رجلًا سأل النَّبيَ ﷺ، أيُّ البقاع شرُّ؟ قال: «لا أدري حتَّى أسأل جبريل» فسأل جبريل، فقال: لا أدري حتَّى أسأل ميكائيل، فجاء فقال: «خيرُ البقاع المساجدُ، وشرُّها الأسواقُ»، وله شاهدٌ عنْ أبي هريرة عند مسلم كما مرَّ.

⁽٢) البزَّارُ عنْ جبيرِ (٣٤٣٠)، وأحمدُ (١٦٧٤٤) وله شاهدٌ عند التِّرمذيِّ عنْ أبي هريرةَ كما سيأتي.

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ح: (٣٥٠٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: فضل بناء المساجد والحثِّ عليها، ح: (١١٨٩)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: من بني مسجدًا، ح: (٤٥٠).

⁽٥) أبو داودَ ك: الصَّلاة، ب: اتِّخاذ المساجد في الدُّور، ح: (٥٥٥)، والتَّرمذيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ما ذكر في تطييب=

١٠٥٩ - وَعَنْ طَلَقِ بِنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا وَفَدًا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، وَصَلَّيْنَا مَعَهُ وَأَخْبَرْنَاهُ أَنَّ بِأَرْضِنَا بِيعَةً لَنَا، فَاستَوهَبْنَاهُ مِن فَضلِ طَهُورِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّاً وَتَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَبَّهُ فِي وَأَخْبَرْنَاهُ أَنَّ بِأَرْضِنَا بِيعَةً لَنَا، فَاستَوهَبْنَاهُ مِن فَضلِ طَهُورِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّا وَتَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَبَّهُ فِي إِدَاوَةٍ وَأَمَرَنَا، فَقَالَ: «أُخرُجُوا، فَإِذَا أَتَيتُمْ أَرضَكُم فَاكْسِرُوا بِيعَتَكُم، وَانضَحُوا مَكَانَهَا بِهَذَا المَاءِ، وَاتَّخِذُوهَا إِدَاوَةٍ وَأَمَرَنَا، فَقَالَ: «مُدُّوهُ مِنَ المَاء؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ إِلّا مَسجِدًا» قُلنَا: إِنَّ البَلَدَ بَعِيدٌ، وَالحَرَّ شَدِيدٌ، وَالمَاءَ يَنشُفُ؟ فَقَالَ: «مُدُّوهُ مِنَ المَاء؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُهُ إِلّا طِيبًا»، رواهُ النَّسائِقُ (۱).

١٠٦٠ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أُمِرتُ بِتَشْيِيدِ المَسَاجِدِ» قَالَ ابنُ عَبّاسٍ: لَتُزَخرِفُنَّهَا كَمَا زَخرَفَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى، رواهُ أبو داودَ(١).

١٠٦١ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِن أَشرَاطِ السّاعَةِ: أَنْ يَتَبَاهَى النّاسُ فِي المَسَاجِدِ»، رواهُ أبو داودَ والنّسائقُ والدّارميُّ وابنُ ماجه (٣).

⁼ المساجد، ح: (٥٩٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٦٣٤).

⁽١) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: اتِّخاذِ البِيع مساجدَ، ح: (٧٠٢)، وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ، ح: (١١٢٣). قولُه: «طَهورِه»: بفتح الطَّاء؛ أي: بقيَّةِ ما يتطهَّرُ به، «مُذُّوه من الماء»؛ أي: زيدوا فضلَ ماء الوضوء من الماء غيره.

⁽٢) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في بناء المساجد، ح: (٤٤٨)، وصحَّحَه ابن حبان، ح: (١٦١٥). وقال البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٢/ ٣٤٩): (والمرادُ من التَّشييد: رفعُ البناء وتطويلُه).

قال الخطَّابِيُّ: (معنى قولِه: لتزخر فنَّها: لتزيِّنَها، أصلُ الزُّحرف النَّهبُ، يريد تموية المساجد بالذَّهبِ ونحوِه، ومنه قولُهم: زخرفَ الرَّجلُ كلامَه: إذا موَّهه وزيَّنه بالباطل، والمعنى: أنَّ اليهودَ والنصارى إنَّما زخرفوا المساجدَ عندما حرَّفوا وبدَّلوا وتركوا العملَ بما في كتبهم، يقول: فأنتم تصيرون إلى مثل حالهم إذا طلبتم الدُّنيا بالدِّين، وتركتم الإخلاصَ في العمل، وصار أمرُكم إلى المراءاة بالمساجد والمباهاة في تشييدها وتزيينها)، وقال صاحبُ «النَّهاية» في تفسير الزُّخرف في الحديث: (إنَّه عَلَي لم يدخلِ الكعبةَ حتَّى أمرَ بالزُّخرف فنحِي: هو نقوشٌ وتصاويرُ بالذَّهب كانت زيِّنت بها الكعبةُ، أمرَ بها فحكَّت، والزُّخرف في الأصل: الذَّهبُ وكمالُ حسنِ الشَّيءِ، وقال في تفسير الحديث: نقشُ وتموَّه بالذَّهب).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: المباهاة في المساجد، ح: (٦٩٠)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في بناء=

١٠٦٢ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: «لَعنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَاثِرَاتِ القُبُورِ(١)، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ»، رواهُ أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ(١).

١٠٦٣ - وفي روايةٍ لمسلم: «نَهَيتُكُم عنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا»(٣).

١٠٦٤ - وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى القَذَاةُ يُخرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ المَسجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَم أَرَ ذَنبًا أَعظَمَ مِن سُورَةٍ مِنَ القُرآنِ أَو آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ^(٤)

١٠٦٥ _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ المَسجِدَ فَاسْهَدُوا لَـهُ بِالإِيمَـانِ؛ فَـإِنَّ اللهُ تَعَـالَى يَقُـولُ ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَيجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيُوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾

⁼ المساجد، ح: (٤٤٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٣٦). وفي «حاشية السُّيوطيّ على سنن النَّسائيّ» (٢/ ٣٢): («يتباهي النّاس»؛ أي: يتفاخروا).

⁽۱) قولُه: «لَعنْ رَسُولُ الله ﷺ وَاثِرَاتِ القُبُورِ»: في «شرح السُّنَة» قيل: (هذا كان قبلَ التَّرخُص، فلمّا رخَّص دخل في الرُّخصة الرِّجالُ والنِّساءُ، ومرادُه بسالتَّرخُص قولُه ﷺ: «كنتُ نهيتكم عن زيسارة القبور فزوروها؛ لأنّها تذكّر الآخرة»)، قاله في «المرقاة» وقال في «الدُّرِّ المختار» «ردِّ المحتار» (۲/ ۲۶۲): (لا بأسَ بزيارة القبور ولو للنِّساء؛ لحديث: «كنت نهيتُكم» بل تُندَبُ كما في «البحر» عنِ المجتبى، فكان ينبغي التَّصريحُ به للأمر بها في الحديث المذكور كما في «الإمداد»، ولا تتركُ؛ لِما يحصل عندها من منكراتٍ ومفاسدَ كاختلاط الرِّجال بالنِّساء، وغير ذلك؛ لأنَّ القرباتِ لا تتركُ لمثل ذلك، بل على الإنسان فعلُها وإنكارُ البدع، بل وإزالتُها إنْ أمكن). م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الجنائز، ب: في زيارة النِّساء القبورَ، ح: (٣٢٣٦)، والتِّرمذيّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية أنْ يتَّخذَ على القبر مسجدًا، ح: (٣٢٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٣) مسلمٌ عنْ بريدةَ، ك: الجنائز، ب: استئذان النَّبِيِّ ﷺ ربَّه ﷺ في زيارة قبر أمِّه، ح: (٢٢٦٠).

⁽٤) أبو داودَ واللَّقظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في كنس المسجد، ح: (٢٦١)، والتَّرمذيُّ، أبواب فضائل القرآن، ب: لم أر ذنبًا أعظمَ من سورةٍ من القرآن، ح: (٢٩١٦)، واستغربَه، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٣٧).

[التَّوبة: ١٨]»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدَّارميُّ (١).

١٠٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة هَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «صَلاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ تُضَعَفُ عَلَى صَلاتِهِ فِي بَيتِهِ، وَفِي سُوقِهِ خَمسًا وَعِشرِينَ ضِعفًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحسَنَ الوُصُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى المَسجِدِ، لا يُخرِجُهُ إِلّا الصَّلاةُ، لَم يَخطُ خَطوةً إِلّا رُفِعَت لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَم تَزَلِ المَلائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيهِ مَا دَامَ فِي مُصَلّاهُ: اللَّهمَّ صَلِّ عَلَيهِ، اللَّهمَّ ارحَمْهُ، وَلا يَزَالُ أَحَدُكُم ضَلَّى لَم تَزَلِ المَلائِكَةُ تُصلي عَلَيهِ مَا دَامَ فِي مُصَلّاهُ: «اللَّهمَّ مَلِّ عَلَيهِ، اللَّهمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيهِ، مَا لَم يُحدِث فِيهِ» (١٠ عَلَيهُ عَليهِ مَا دَامَ فِي مُصَلّاهُ وَ دعاء الملائكة: «اللَّهُمَّ ارحَمْهُ، اللهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيهِ، مَا لَم يُحدِث فِيهِ» (٢).

١٠٦٧ _ وفي روايةٍ: «وَإِذَا دَخَلَ المسجِدَ؛ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَت تَحبِسُهُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٠٦٨ _ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ كُلُّهُم ضَامِنٌ عَلَى اللهِ ﷺ: رَجُلٌ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ حَتَّى يَتَوَفّاهُ فَيُدخِلَهُ الجَنَّةَ، أَو يَرُدَّهُ بِمَا نَالَ مِن أَجرٍ وَغَنيمَةٍ، خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ، وَرَجُلٌ دَخَلَ بَيتَهُ بِسَلَامٍ، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ ﷺ»، رواهُ أبو داودَ(١٠).

١٠٦٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن خَرَجَ مِن بَيتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكتُوبَةٍ؛

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الإيمان، ب: ما جاء في حرمة الصَّلاة، ح: (٢٦١٧)، وابنُ ماجه، ك: المساجد والجماعات، ب: لزوم المسجد، ح: (٨٠٢)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ غريبٌ حسنٌّ).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (٢٤٧)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٥٠٦).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في مسجد السُّوق، ح: (٤٧٧)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٥٠٦).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: فضل الغزو في البحر، ح: (٢٤٩٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٤٩٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤١).

فَأَجِرُهُ كَأَجِرِ الحَاجِّ المُحرِمِ، وَمَن خَرَجَ إِلَى تَسبِيحِ الضُّحَى لَا يَنصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ؛ فَأَجِرُهُ كَأَجِرِ المُعتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى أَثْرِ صَلَاةٍ لَا لَغوَ بَينَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِيِّينَ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ(١).

١٠٧٠ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن غَدَا إِلَى المَسجِدِ وَرَاحَ؛ أَعَدَّ اللهُ لَهُ لَهُ لَهُ مَنَ الجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَو رَاحَ»، مُتَّفَقٌ عليه(٢).

١٠٧١ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعظَمُ النَّاسِ أَجرًا فِي الصَّلاةِ أَبِعَدُهُم فَأَبِعَدُهُم مَمشَى، وَالَّذِي يَنتَظِرُ الصَّلاةَ حَتَّى يُصَلِّيهَا مَعَ الإِمَامِ أَعظَمُ أَجرًا مِنَ الذي يُصَلِّي، ثُمَّ يَنامُ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

۱۰۷۲ - وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: خَلَتِ البِقَاعُ حَولَ المَسجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَن يَنتَقِلُوا إِلَى قُربِ المَسجِدِ، فَاللَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُم: «إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكُم تُرِيدُونَ أَن تَنتَقِلُوا قُربَ المَسجِدِ؟» قَالُوا: نَعَم، يَا رَسُولَ اللهِ، قَد أَرَدنَا ذَلِكَ، فَقَالَ: «يَا بَنِي سَلِمَةَ، دِيَارَكُم تُكتَبْ آثَارُكُم، دِيَارَكُم تُكتَبْ آثَارُكُم، ويَارَكُم تُكتَبْ آثَارُكُم»، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

١٠٧٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَبعَةُ يُظِلُّهُمُ اللهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَومَ لا

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في فضل المشي إلى الصَّلاة، ح: (٥٥٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤١)، وهو في «المسند» (٢٢٣٠٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل من غدا إلى المسجد ومن راح، ح: (٦٦٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: المشي إلى الصَّلاة تُمحى به الخطايا، ح: (١٥٢٤).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل صلاة الفجر في جماعةٍ، ح: (٦٥١)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل كثرة الخطا إلى المساجد، ح: (١٥١٣).

⁽٤) مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل كثرة الخطا إلى المساجد، ح: (١٥١٩). قولُه: «ديارَكم تكتب آثارُكم»: معناه: الزموا ديارَكم؛ فإنَّكم إذا لزمتموها؛ كتبتُ آثارُكم وخطاكم الكثيرةُ إلى المسجد.

ظِلَّ إِلّا ظِلَّهُ: إِمَامٌ عَدَلٌ، وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلانِ تَحَابّا فِي اللهِ، اللهِ عَلَيْهُ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ الجَتَمَعَا عَلَيهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيهِ، وَرَجُلٌ دَعَتُهُ امرَأَةٌ ذَاتُ مَنصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَت عَينَاهُ»، مُتَفَقَّ عليه (۱).

١٠٧٤ ـ وَعنْ بُرَيدَةَ الأسلَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَشِّرِ المَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى المَسَاجِدِ بِالنُّورِ التّامِّ يَومَ القِيَامَةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ (٢٠).

١٠٧٥ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنْ سهلِ بنِ سعدٍ وأنسِ (٣).

١٠٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَتَى المَسجِدَ لِشَيءٍ؛ فَهُوَ حَظُّهُ»، رواهُ أبو داود (٤٠٠٠.

١٠٧٧ ـ وَعَنْ عُثْمَانَ بِنِ مَظْعُونٍ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اثذَن لَنَا فِي الاختِصَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:
﴿ لَيسَ مِنّا مَن خَصَى وَلا اختَصَى، إِنَّ خِصَاءَ أُمَّتِي الصِّيَامُ ﴾، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اثذَنْ لَنَا فِي السِّيَاحَةِ،
فَقَالَ: ﴿ إِنَّ سِيَاحَةَ أُمَّتِي الحِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اثذَنْ لَنَا فِي التَّرَهُّبِ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّ تَرَهُّبَ
أُمَّتِي الجُلُوسُ فِي المَسَاجِدِ انتِظَارَ الصَّلاةِ »، رواهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٥٠).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الزَّكاة، ب: الصَّدقة باليمين، ح: (١٤٢٣)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: فضل إخفاء الصَّدقة، ح: (٢٣٨٠).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في فضل العشاء والفجر، ح: (٢٢٣)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في المشي إلى الصَّلاة في الظَّلام، ح: (٥٦١)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» (١/ ٢١٢): (رجالُ إسنادِه ثقاتٌ).

⁽٣) ابنُ ماجه، ك: المساجد والجماعات، ب: المشى إلى الصَّلاة، ح: (٧٨١/ ٧٨٠).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: فضل القعود في المسجد، ح: (٤٧٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤١). قولُه: «مَن أتى المسجد لشيءٍ»: (أي: أي لنيَّةِ شيءٍ من غرض دينيٍّ أو دنيويٍّ؛ «فهو»؛ أي: ذلك الغرض والمقصود «حظُّه»؛ أي: نصيبُه يؤجر عليه أو يعاقب)، قالَه صاحبُ «بذل المجهود» (٣/ ١٩٩)

⁽٥) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فضل القعود في المسجد لانتظار الصَّلاة، ح: (٤٨٤)، وابنُ=

١٠٧٨ - وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ عَائِشٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَأَيتُ رَبِّي فِي أَحسَنِ صُورَةٍ » قَالَ: فِيمَ يَختَصِمُ المَلاُ الأَعلَى ؟ فَقُلتُ: «أَنتَ أَعلَمُ يَا رَبِّ» قَالَ: «فَوضَعَ كَفَّهُ بَينَ كَتِفَيَّ، فَوَجَدتُ بَرَدَهَا بَينَ ثَديَيَّ، فَعَلِمتُ مَا فِي السَّمَاواتِ وَالأَرضِ »، وَتَلَا ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ بَرَدَهَا بَينَ ثَديَيَّ، فَعَلِمتُ مَا فِي السَّمَاواتِ وَالأَرضِ »، وَتَلَا ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَلِيكُونَ مِنَ ٱلمُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٥]، رواهُ الدّارميُ مرسلًا وللتّرمذيِّ نحوُه عنه (١٠).

١٠٧٩ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ وَمُعَاذِ بنِ جَبَلٍ عَبّاسٍ وَرُادَ فِيهِ: «يَا مُحَمَّدُ، هَل تَدرِي فِيمَ يَختَصِمُ الْمَلَأُ الأَعلَى؟ قُلتُ: نَعَم، فِي الْكَفّارَاتِ، وَالْكَفّارَاتُ: المُكثُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعدَ الصَّلاةِ، وَالْمَشيُ عَلَى الْمَلَأُ الأَعلَى؟ قُلتُ: نَعَم، فِي الْكَفّارَاتِ، وَالْكَفّارَاتُ: المُكثُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعدَ الصَّلاةِ، وَالْمَشيُ عَلَى الْأَقدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَإِسبَاعُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، وَمَن فَعَلَ ذَلِكَ عَاشَ بِخَيرٍ وَمَاتَ بِخَيرٍ، وَكَانَ مِن خَطِيئتِهِ كَيومِ وَلَدَتهُ أُمُّهُ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا صَلَّيتَ؛ فَقُلْ: اللَّهمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ فِعلَ الْخَيرَاتِ، وَتَركَ المُنكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدتَ بِعِبَادِكَ فِتنَةً فَاقْبِضنِي إِلَيكَ غَيرَ مَفتُونٍ، قَالَ: وَالدَّرَجَاتُ: إِنْ اللَّيلِ وَالنَّاسُ نِيّامٌ» (٢٠).

١٠٨٠ - وَعَنْ مُعَاذِ بِنِ جَبَلِ ﷺ قَالَ: احتُبِسَ عَنّا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مِن صَلاةِ الصَّبِحِ حَتَّى كِدنَا نَتَرَاءَى عَينَ الشَّمسِ، فَخَرَّجَ سَرِيعًا فَثُوِّبَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمّا سَلَّمَ دَعَا بِصَوتِهِ، فَقَالَ لَنَا: «عَلَى مَصَافَكُم كَمَا أَنتُم» ثُمَّ انفَتَلَ إِلَينَا، فَقَالَ: «أَمَا إِنِّي سَأُحَدُّثُكُم مَا خَبَسَنِي عَنكُمُ الغَدَاةَ: أَنِّي قُمتُ مِنَ اللَّيلِ فَتَوَضَّاتُ فَصَلَّيتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَستُ فِي صَلَاتِي فَاستَثقَلَتُ،

عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٢٢/٢٢)، وأبو داودَ، ك: الجهاد، ب: في النَّهي عنِ السِّياحة، ح: (٢٤٨٦)، وليس فيه
 سوى ذكر السِّياحة. وجوَّدَ إسنادَه العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٩٢١).

⁽۱) الدّارميُّ مرسلًا واللَّفظُ له، ك: الرُّويا، ب: في رؤية الرَّبِّ تعالى في النَّوم، ح: (۲۱۹۵)، وقال البغويُّ في «شرح السُّنَة» أبواب النَّوافل، ب: التَّحريض على قيام اللَّيل، (۲۸/٤): (هذا حديثٌ حسنٌ)، ووصلَه التِّرمذيُّ بنحو هذا اللَّفظ عنْ عبد الرَّحمن بن عائشِ الحضرميِّ، أنَّه حدَّثَه عنْ مالك بن يخامر السكسكيِّ عنْ معاذ بن جبلٍ، ولفظُه سيأتي بعد الحديث الآي، وله شاهدٌ عنِ ابنِ عبَّاسِ كما سيأتي لفظُه بعد.

 ⁽۲) هذا لفظُ ابنِ عبَّاسٍ عند التَّرمذيِّ، في أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة ﴿ضَّ ﴾، ح: (٣٢٣٣)، وهو في «المسند»
 (٣٤٨٤) وله شاهدٌ عنْ معاذِ عند التَّرمذيِّ (٣٢٣٥) وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأحمدُ (٢٢١٠٩).

فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلتُ: لَبَيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الْعَلَى؟ قُلتُ: لَا أُدرِي رَبِّ ـ قَالَهَا ثَلَاثًا ـ قَالَ: فَرَأَيتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَينَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدتُ بَردَ أَنَامِلِهِ بَينَ الأَعلَى؟ قُلتُ: لَا أُدرِي رَبِّ ـ قَالَهَا ثَلاثًا ـ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلتُ: لَبَيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأَعلَى؟ ثَديَيَّ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيءٍ وَعَرَفتُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلتُ: لَبَيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَختَصِمُ المَلأُ الأَعلَى؟ قُلتُ: فِي الكَفَّارَاتِ، قَالَ: مَا هُنَّ؟ قُلتُ: مَشِي الأَقدَامِ إِلَى الجَمَاعَاتِ، وَالجُلُوسُ فِي المَسَاجِدِ بَعدَ الصَّلَواتِ، وَإِسبَاغُ الوُضُوءِ فِي المَكرُوهَاتِ.

قَالَ: ثُمَّ فِيمَ؟ قُلتُ: إِطعَامُ الطَّعَامِ، وَلِينُ الكَلَامِ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيلِ وَالنَّاسُ نِيَامُ، قَالَ: سَلْ، قُلتُ: اللَّهَمَّ إِنِّي أَسَأَلُكَ فِعلَ الخَيرَاتِ، وَتَركَ المُنكَرَاتِ، وَحُبَّ المَسَاكِينِ، وَأَنْ تَغفِرَ لِي وَتَرحَمَنِي، وَإِذَا اللَّهَمَّ إِنِّي أَسَأَلُكَ فِعلَ الخَيرَاتِ، وَتَركَ المُنكَرَاتِ، وَحُبَّ مَن يُحِبُّكَ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقرِّبُ إِلَى حُبِّكَ»، أَرَدتَ فِتنةً فِي قَومٍ فَتَوَقَّنِي غَيرَ مَفتُونٍ، وَأَسَأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَن يُحِبُّكَ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقرِّبُ إِلَى حُبِّكَ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّهَا حَقُّ فَادرُسُوهَا ثُمَّ تَعَلَّمُوهَا» رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ، وقال: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ)، سألتُ محمَّد بنَ إسماعيلَ عنْ هذا الحديثِ، فقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ)، سألتُ محمَّد بنَ إسماعيلَ عنْ هذا الحديثِ، فقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ)،

١٠٨١ _ وَعَنْ [أَبِي حُمَيدٍ، أو] عَنْ أَبِي أُسَيدٍ ﴿ اللهُ مَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسَجِدَ، فَليَقُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسَأَلُكَ مِن فَضلِكَ »، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٠٨٧ _ وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنتِ الحُسَينِ، عَنْ جَدَّتِهَا فَاطِمَةَ الكُبرَى ﷺ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ المَسجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «رَبِّ اغفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافتَح لِي أَبوَابَ رَحمَتِكَ» وَإِذَا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «رَبِّ اغفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافتَحْ لِي أَبوَابَ فَضلِكَ»، رواهُ التَّرمذيُّ خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: «رَبِّ اغفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافتَحْ لِي أَبوَابَ فَضلِكَ»، رواهُ التَّرمذيُّ وأحمدُ وابنُ ماجه (٣٠). وفي روايتهما: قَالَتْ: إِذَا دَحَلَ المَسجِدَ وكذا إِذَا خَرَجَ - قَالَ: «بِاسمِ اللهِ»

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة ﴿صَ ﴾، ح: (٣٢٣٣)، وهو في «المسند» (٢٢١٠٩). قولُه: «تجوَّزَ»؛ أي: خفَّفَ واقتصر على خلاف عادته، «انفتل»؛ أي: انصرفَ من الصَّلاة، أو أقبل من القبلة إلينا.

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: ما يقول إذا دخل المسجدَ، ح: (١٦٥٢).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما يقول عند دخوله المسجدَ، ح: (٣١٤)، وهو في «المسند» (٢٦٤١٩)،=

وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ » بدل: صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ (١).

١٠٨٣ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ عَلَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ المَسجِدَ:
 «أَعُوذُ بِاللهِ العَظِيمِ، وَبِوَجهِهِ الكَرِيمِ، وَسُلطَانِهِ القَدِيمِ، مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ» قَالَ: «فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ اليَومِ»، رواهُ أبو داود (٢٠).

١٠٨٤ _ وَعنْ كَعبِ بنِ مَالِكِ ﷺ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقدَمُ مِن سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الضَّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالمَسجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ رَكعَتينِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٠٨٥ _ وَعنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسجِدَ؛ فَليَركَع رَكَعتَينِ قَبلَ أَن يَجلِسَ»(١) مُتَّفَقٌ عليه(٥).

= وقال التّرمذيُّ: (حديثُ فاطمةَ حديثٌ حسنٌ، وليس إسنادُه بمتَّصلٍ، وفاطمةُ بنتُ الحسينِ لم تدركْ فاطمةَ الكبرى).

(۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب المساجد والجماعات، ب: الدُّعاء عند دخول المسجد، ح: (۷۷۱)، وهو في «المسند» (۲۶۱۷).

(٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: فيما يقوله الرَّجلُ عند دخوله المسجدَ، ح: (٤٦٦)، وقال النَّوَويُّ في «الأذكار» ط ابنِ حزم (ص: ٨٠): (حديثٌ حسنٌ، رواهُ أبو داودَ بإسنادِ جيِّدٍ).

(٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب الرَّكعتين في المسجد لمن قدم من سفرٍ أوَّلَ قدومِه، ح: (١٦٥٩)، والبخاريُّ، ك: الجهاد، ب: الصَّلاة إذا قدم من سفرٍ، ح: (١٦٥٨).

- (٤) قولُه: "فليركعْ ركعتَين قبلَ أنْ يجلسَ» وقال في "الدُّرِّ المختار» و"ردِّ المحتار»: (يُسَنُّ تحيَّةُ ربِّ المسجدِ، وهي ركعتان، وأداءُ الفرض أو غيره ينوبُ عنها بلا نيَّةٍ، وتكفيه لكلِّ يومٍ مرَّةً، ولا تسقطُ بالجلوس عندنا، فإنَّهم قالوا في الحاكم: إذا دخل المسجدَ للحكم إنْ شاء صلَّى التَّحيَّةَ عند دخوله أو عند خروجه لحصول المقصود، كما في "الغاية»، وأمَّا حديثُ الصَّحيحين: "إذا دخل أحدُكم المسجدَ؛ فلا يجلسُ حتَّى يصلِّي ركعتين»؛ فهو بيانٌ للأولى، لحديث ابن حِبّانَ في صحيحه: "يا أبا ذرِّ إنَّ للمسجد تحيَّة، وإنَّ تحيَّته ركعتان، فقمْ فاركعْهما» وتمامُه في "الحلية»). م
- (٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا دخل أحدُّكم المسجد؛ فليركعْ ركعتَين، ح: (٤٤٤)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تحيَّة المسجد بركعتين، ح: (١٦٥٤).

١٠٨٦ _ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: دَخَلتُ المَسجِدَ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ وَحدَهُ، قَالَ: «يَا أَبَا ذَرِّ إِنَّ لِلمَسجِدِ تَحِيَّةٌ، وَإِنَّ تَحِيَّتُهُ رَكَعَتَانِ، فَقُمْ فَاركَعْهُمَا»، قَالَ: فَقُمتُ فَرَكَعَتُهُمَا، رواهُ ابنُ حِبّانَ وصحَّحَه (١).

١٠٨٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن سَمِعَ رَجُلًا يَنشُدُ ضَالَةً فِي المَسجِدِ؛ فَليَقُل: لا رَدَّهَا اللهُ عَلَيكَ؛ فَإِنَّ المَسَاجِدَ لَم تُبنَ لِهَذَا»، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٠٨٨ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا رَأَيتُم مَن يَبِيعُ أَو يَبتَاعُ فِي المَسجِدِ؛ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ، وَإِذَا رَأَيتُم مَن يَنشُدُ فِيهِ ضَالَّةً، فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللهُ عَلَيكَ »، رواهُ التِّرمذيُّ والدّارميُّ (٣).

١٠٨٩ ـ وَعَنْ حَكِيمِ بِنِ حِزَامٍ ﷺ قَالَ: نَهَى رَشُولُ اللهِ ﷺ أَن يُستَقَادَ فِي المَسجِدِ، وَأَن تُنشَدَ فِيهِ الأَشعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الحُدُودُ»، رواهُ أبو داودَ في «سننه» وصاحب «جامع الأصول» فيه عنْ حكيمٍ(٤٠).

١٠٩٠ ـ وَفِي «المصابيح» عنْ جَابرٍ (٥).

١٠٩١ ـ وَعَنْ عَمرِو بنِ شُعَيبِ عنْ أَبِيهِ عنْ جَدِّهِ ﷺ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عنْ تَنَاشُدِ الأَشعَارِ

⁽١) ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» ح: (٣٦١)، وهو في «المسند» (٢١٥٤٦).

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عنْ نشدِ الضَّالَّة في المسجد وما يقوله من سمع النَّاشدَ، ح: (١٢٦٠).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: النَّهي عنِ البيع في المسجد، ح: (١٣٢١)، والدّارميُّ، ك: الصّلاة، ب: النَّهي عنِ استنشاد الضَّالَة في المسجد، ح: (١٤٤١)، ومسلمٌ كما مرَّ من قبل، وقال التّرمذيُّ: (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الحدود، ب: في إقامة الحدِّ في المسجد، ح: (٤٤٩٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤٣)، وهو في «المسند» (١/ ٥٥٧٩).

⁽٥) التّرمذيُّ معلَّقًا، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كراهية البيع والشَّراء وإنشاد الضّالَّة والشَّعر في المسجد، ضمن ح: (٣٢٢)، وإنظر ما بعدَه.

فِي المَسجِدِ، وَعنِ البَيعِ وَالِاشتِرَاءِ فِيهِ، وَأَنْ يَتَحَلَّقَ النَّاسُ فِيهِ يَومَ الجُمُّعَةِ قَبلَ الصَّلَاةِ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ(۱).

١٠٩٢ ـ وَعنِ الحَسَنِ مُرسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ حَدِيثُهُم فِي مَسَاجِدِهِم فِي أَمرِ دُنيَاهُم، فَلَا تُجالِسُوهُم؛ فَلَيسَ لِلَّهِ فِيهِم حَاجَةٌ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(۲).

١٠٩٣ ـ وَعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ بَنَى رَحَبةً فِي نَاحِيَةِ المَسجِدِ، تُسمَّى البُطَيحَاءَ، وَقَالَ: «مَن كَانَ يُرِيدُ
 أن يَلغَطَ أو يُنشِدَ شِعرًا، أو يَرفَعَ صَوتَهُ؛ فليَخرُج إِلَى هَذِهِ الرَّحبَةِ»، رواهُ مالكٌ في «الموطَّأ»(٣).

١٠٩٤ _ وَعنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن أَكَلَ مِن هَذِهِ الشَّجَرَةِ المُنتِنَةِ؛ فَلَا يَقرَبَنَّ مَسجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَاثِكَةَ تَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنهُ الإِنسُ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

• ١٠٩٥ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ على أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي غَزوَةِ خَيبَرَ: «مَن أَكَلَ مِن هَذِهِ الشَّجَرَةِ _

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البيوع، ب: ما جاء في كراهية البيع والشَّراء وإنشاد الضّالَّة والشَّعر في المسجد، ح: (٣٢٢)، وأبو داودَ، تفريع أبواب الجمعة، التَّحلُّق يوم الجمعة قبل الصَّلاة، ح: (١٠٧٩)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌّ)، وأخرجَه النَّسائيُّ عنْ جابر مختصرًا، ك: المساجد، ب: النَّهي عن إنشاد الضَّالَّة في المسجد، ح: (٧١٧).

⁽٢) البيهةيُّ مرسلًا في «شعب الإيمان» واللَّفظُ له، ح: (٢٠٠١)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الزُّهد، كلام الحسن البصريُّ، ح: (٣٦٤٥٨)، وأبنُ حِبَّانَ عن عبدالله في «صحيحه» ح: (٣٧٤٥)، وأبنُ حِبَّانَ عن عبدالله في «صحيحه» ح: (٣٧٦١).

⁽٣) مالكٌ في «الموطَّا» بلاغًا، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: جامع الصَّلاة، ح: (٢٠٢)، وأخرجَه عنْ مالكِ غيرُ يحيى موصولًا، انظر: «الاستذكار» (٢/ ٣٦٨). وقال القاضي عياضٌ في «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٠): (قال الإمامُ سفيانُ بنُ عيينةَ: كان مالكٌ لا يبلِّغُ الحديثَ إلّا صحيحًا، ولا يحدَّثُ إلّا عنْ ثقةٍ)، وفي «شرح الزَّرقانيِّ على الموطَّا» (١/ ١٩٥): قال سفيانُ: (إذا قال مالكٌ: بلغني؛ فهو إسنادٌ قويٌّ).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: نهي مَن أكل ثومًا أو بصلًا أو كرّاتًا، ح: (١٢٥٢)، ونحوُه عند البخاريِّ مختصرًا، ك: الأذان، ب: ما جاء في الثُّوم النَّيء والبصل والكرّاث، ح: (٨٥٤).

يَعنِي الثُّومَ - فَلَا يَأْتِيَنَّ المَسَاجِدَ»، رواهُ مسلمٌ (١).

١٠٩٦ _ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بِنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَاتَينِ الشَّجَرَتَينِ، وَقَالَ: «مِنْ أَكِلُهُمَا؛ فَلَا يَقرَبَنَّ مَسجِدَنَا» وَقَالَ: «إِنْ كُنتُم لَا بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُوهُمَا طَبخًا» قَالَ: يَعنِي البَصَلَ وَالثُّومَ، رواهُ أبو داودَ^(٢).

١٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ هُ اللهُ عَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيَّةَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعمَالُ أُمَّتِي، حَسَنُهَا وَسَيَّتُهَا، فَوَجَدتُ فِي مَسَاوِي أَعمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي فَوَجَدتُ فِي مَسَاوِي أَعمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الطَّرِيقِ، وَوَجَدتُ فِي مَسَاوِي أَعمَالِهَا النَّخَاعَةَ تَكُونُ فِي المَسجِدِ، لَا تُدفَنُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٠٩٨ - وَعَنْ أَنْسِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البُزَاقُ فِي المَسجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفُنُهَا»، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

١٠٩٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُم إِلَى الصَّلاةِ؛ فَلا يَبصُقْ أَمَامَهُ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللهَ مَا دَامَ فِي مُصَلّاهُ، وَلا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَليَبصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أُو تَحتَ قَدَمِهِ، فَيَدفِنُهَا»(٥٠).

١١٠٠ ـ وفي روايةِ أبي سعيدِ ﷺ: «تَحتَ قَدَمِهِ اليُسرَى»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: نهي مَن أكل ثومًا أو بصلًا أو كرّاثًا أو نحوها، ح: (١٢٤٨)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: ما جاء في الثُّوم النَّيء والبصل والكرّاث، ح: (٨٥٣).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأطعمة، ب: في أكل الثَّوم، ح: (٣٨٢٧)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: الوليمة، ب: الرُّخصة في أكل البصل والثُّوم المطبوخ، ح: (٦٦٤٧)، وحسَّنه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤٣).

⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن البصاق في المسجد في الصَّلاة وغيرها، ح: (١٢٣٣).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: كفَّارة البزاق في المسجد، ح: (٤١٥)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن البصاق في المسجد في الصَّلاة وغيرها، ح: (١٢٣١).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: دفن النُّخامة في المسجد، ح: (٤١٦).

⁽٦) البخاريّ، ك: الصَّلاة، ب: ليبزقْ عن يساره، أو تحت قدمه اليسرى، ح: (٤١٤)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع=

ا ۱۱۰۱ - وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: رَأَى النَّبِيُ ﷺ نُخَامَةً فِي القِبلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيهِ، حَتَّى رُئِيَ فِي وَجِهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيدِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُم إِذَا قَامَ فِي صَلاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، أُو إِنَّ رَبَّهُ بَينَهُ وَبَينَ القِبلَةِ؛ فَلا يَبزُقَنَّ أَحَدُكُم قِبَلَ قِبلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَو تَحتَ قَدَمَيهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعضٍ، فَقَالَ: «أَو يَفْعَلُ هَكَذَا؟»، رواهُ البخاريُّ (١).

١١٠٢ - وَعنِ السَّائِبِ بنِ خَلَّادٍ ﷺ وَهُو رَجُلٌ مِن أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا أَمَّ قَومًا، فَبَصَقَ فِي القِبلَةِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنظُرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِقَومِهِ حِينَ فَرَغَ: «لَا يُصَلِّي لَكُم» فَأَرَادَ بَعدَ ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّي لَهُم فَمَنَعُوهُ، وَأَخبَرُوهُ بِقَولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «نَعَم» وَحَسِبتُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكَ آذَيتَ الله وَرَسُولَهُ»، رواهُ أبو داودَ(٢).

١١٠٣ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ هُ عنِ النَّبِيِّ قَالَ: «اجعَلُوا فِي بُيُوتِكُم مِن صَلاتِكُم، وَلا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا»، مُتَّفَقٌ عليه(٣).

١١٠٤ ـ وَعنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلِ ﴿ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ تَكَافُ النَّبِيُ تَكَافُ النَّبِيُ تَكَافُ النَّبِيُ الصَّلَاةَ فِي الحِيطَانِ (١)، قال بعضُ رواتِه: يَعنِي: البَسَاتِينَ، رواهُ أحمدُ والتّرمذيُّ (٥).

٥ ١١٠ _ وَعنْ أَبِي سَعِيدٍ هِ اللهِ عَلَىٰ وَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ: «الأَرضُ كُلُّهَا مَسجِدٌ، إِلَّا المَقبَرَةَ وَالحَمَّامَ»،

⁼ الصَّلاة باب النَّهي عن البصاق في المسجد، ح: (١٢٢٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: حكِّ البزاق باليد من المسجد، ح: (٤٠٥)، ومسلمٌ مختصرًا، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن البصاق في المسجد، ح: (١٢٣٠).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في كراهية البزاق في المسجد، ح: (٤٨١)، وهو في «المسند» (١٦٥٦١)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٦٣٦).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: كراهية الصَّلاة في المقابر، ح: (٤٣٢)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة النَّافلة في بيته، ح: (١٨٢٠).

⁽٤) قال عليِّ القاري: (أي: في جنب الجدران، لئلَّا يمرَّ عليه مارٌّ، أو لا يشغلَه شيءٌ). م

⁽٥) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة في الحيطان، ح: (٣٣٤).

رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والدّارميُّ (١).

١١٠٦ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي سَبِعَةِ مَوَاطِنَ: فِي المَزبَلَةِ، وَالمَجزَرَةِ، وَالمَقبَرَةِ، وَقارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الحَمَّامِ، وَفِي مَعَاطِنِ الإِبلِ، وَفَوقَ ظَهرِ بَيتِ اللهِ، رواهُ التَّرمذيُّ وابنُ ماجه (٢).

١١٠٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعطَانِ الإِبِل»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

* *

(۱) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ الأرضَ كلُّها مسجدٌ إلّا المقبرةَ والحمّامَ، ح: (٣١٧)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في المواضع الَّتي لا تجوز فيها الصَّلاة، ح: (٤٩٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٢).

(٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية ما يصلَّى إليه وفيه، ح: (٣٤٦)، وابنُ ماجه، أبواب المساجد والجماعات، المواضع الَّتي تكرَه فيها الصَّلاة، ح: (٣٤٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٤٤). قولُه: «المزبلة»: الموضعُ الذي يكونُ فيه الزُّبلُ، وهو السِّرجينُ، ومثلُه سائر النَّجاسات، و«المجزرةُ»: هو الموضعُ الذي ينحرُ فيه الإبلُ ويذبح البقر والشّاة «ظهر بيت الله» إذ نفس الارتقاء إلى سطح الكعبة مكروهٌ؛ لاستعلائه عليه المنافي للأدب، «عطن الإبل»: وهو مَبركُ الإبل حولَ الماء، وجمعُه: معاطنُ.

(٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة في مرابض الغنم، ح: (٣٤٨)، وابنُ ماجه، أبواب المَساجد والجماعات، ب: الصَّلاة في أعطان الإبل، ومراح الغنم، ح: (٧٦٨)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٢١٨): («صلَّوا في مرابض الغنم»؛ أي: فوق السّجادة إذا كانت ضرورةٌ، وهو جمعُ: مِربض، بكسر الباء، وهو مأوى الغنم، «ولا تصلُّوا في أعطان الإبل»: جمعُ عطن، وهو مثلُ المعطن، والفارقُ أنَّ الإبلَ كثيرة الشَّراد، شديدةُ النَّفار، فلا يأمَنُ المصلِّي في أعطانها _ أي: معاطنِها _ من أنْ تنفِرَ وتقطعَ الصَّلاةَ عليه، أو تشوِّشَ قلبَه، فتمنعَه عن الخشوع فيها، بخلاف الغنم).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَا عَرَاف: ٣١]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ عَلَيْهِنَّ أَلَا لَيْنَى قُلُ لِلْأَزْوَجِكَ وَبَنَائِكَ وَنِسَآ اللَّمْوْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ النَّيِّ قُلُ لِلْأَوْدِينَ اللَّهُ وَاللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلِيهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَا يَعْرَفْنَ فَلَا يُؤَذِّيْنَ ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

١١٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُم فِي الثَّوبِ الوَاحِدِ لَيسَ عَلَى عَاتِقَيهِ(١) مِنهُ شَيءٌ»، مُتَّفَقٌ عليه(٢).

١١٠٩ ـ وعنْ عُمَرَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ هُ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ مُشتَمِلًا بِهِ فِي بَيتِ أُمُّ سَلَمَةَ ﴿ وَاضِعًا طَرَفَيهِ عَلَى عَاتِقَيهِ »، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١١١٠ ـ وَعنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ، ﴿ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ

⁽۱) قولُه: «ليس على عاتقيه منه شيءٌ»: الأظهَرُ أنَّ ضميرَ «منه» يعودُ إلى مطلق النَّوب، فيفيد سنيَّة وضع الرِّداء ونحوِه من طرف الإزار، وغيره إلى الكتف، وكراهية تركه عند القدرة عليه، قال مالك، وأبو حنيفة، والشَّافعيُّ، والشَّافعيُّ، والجمهورُ: (وهذا النَّهيُ للتَّزيه لا للتَّحريم، فلو صلَّى في ثوبٍ واحدٍ ساترًا عورته ليس على عاتقه منه شيءٌ؛ صحَّتُ صلاتُه مع الكراهية)، وأمّا أحمدُ وبعضُ السَّلف؛ فنسبوا إلى أنَّه لا تصحُّ صلاتُه؛ عملًا بظاهر الحديث. مؤلِّف

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة ب: الصَّلاة في ثوبٍ واحدٍ وصفة لبسه، ح: (١١٥١)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إذا صلَّى في الثَّوب الواحد فليجعلْ على عاتقَيه، ح: (٣٥٩).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في النَّوب الواحد ملتحفّا به، ح: (٣٥٦)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة ب: الصَّلاة في ثوب واحدٍ وصفة لبسه، ح: (١١٥٢).

يَسجُدُ عَلَيهِ، قَالَ: وَرَأَيتُهُ يُصَلِّي فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ، رواهُ مسلمٌ(١).

١١١١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن صَلَّى فِي ثَوبٍ وَاحِدٍ فَليُخَالِفْ بَينَ طَرَفَيهِ»، رواهُ البخاريُّ(٢).

الوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ، فَجِنتُ لَيلةً لِبَعضِ أَمرِي، فَوَجَدتُهُ يُصَلِّي، الوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي بَعضِ أَسفَارِهِ، فَجِنتُ لَيلةً لِبَعضِ أَمرِي، فَوَجَدتُهُ يُصَلِّي، وَعَلَيَّ ثُوبٌ وَاحِدٌ، فَاشتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيتُ إِلَى جَانِيهِ، فَلَمّا انصَرَفَ قَالَ: «مَا السُّرَى يَا جَابِرُ؟» فَأَخبَرتُهُ بِحَاجَتِي، فَلَمّا فَرَغتُ قَالَ: «مَا هَذَا الاشتِمَالُ الذي رَأَيتُ؟» قُلتُ: كَانَ ثُوبٌ _ يَعنِي ضَاقَ _ قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيتًا فَاشدُدُهُ عَلَى حَقوكَ »(نا). فَخالِفْ بَينَ طَرَفَيه، وَإِذَا كَانَ ضَيتًا فَاشدُدُهُ عَلَى حَقوكَ »(نا).

⁽۱) مسلم، ك: الصَّلاة ب: الصَّلاة في ثوبٍ واحدٍ وصفة لبسه، ح: (۱۱۵۹). قولُه: «ثوبٍ واحدٍ»: هذا على الكفاية، أمّا على الاستحباب؛ فالتَّزيُّن للصَّلاة مرضيٌّ، كما يفيده ما يأتي من الأحاديث، «متوشِّحًا»؛ أي: واضعًا طرفيه على عاتقيه.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إذا صلَّى في النَّوب الواحد فليجعلْ على عاتقيه، ح: (٣٦٠). وفي «المرقاة» (٢/ ٦٣٢): «فليخالفُ بين طرفيه»؛ أي: فليأتزرُ بأحد طرفيه، وليجعلْ الآخرَ على عاتقه، وقيل: يضعُ طرفه اليمني على اليسرى والعكس، وقيل: فليجعلْ كالمضطبع، وأمّا إذا كان ضيَّقًا فعلى حقويه.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا كان الثَّوب ضيِّقًا، ح: (٣٦١)، ومسلمٌ كما سيأتي. قولُه: «ما السُّرى»: أي ما سببُه، والسُّرى: السَّيرُ باللَّيل، «فاشتملتُ»: تلفَّفتُ، «فاتِّزرْ به»: اجعلْه إزارًا فقط، وفي «مصابيح الجامع» (٢/ ٨٧): (وانظر كرم أخلاقه ﷺ وحسن معاملته وملاطفته؛ حيث لم يبدأ جابرًا بالإنكار عليه في الاشتمال المذكور، وإنَّما سأله أوَّلًا عنْ حاجته الَّتي بعثتُهُ على المجيء في اللَّيل، حتَّى إذا فرغَ منها، التفت إلى إرشاده وتعليمه ﷺ).

⁽٤) مسلمٌ ك: الزُّهد والرَّقائق ب: حديث جابرِ الطَّويل، ح: (٧٥١٦). قولُه: «فاشدده على حقوك»: هو بفتح الحاء وكسرها، وهو معقدُ الإزار، والمرادُ هنا أنْ يبلغ السُّرَةَ.

١١١٣ ـ وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ المُنكَدِرِ قَالَ: صَلَّى جَابِرٌ ﴿ وَهَا فِي إِزَارٍ قَد عَقَدَهُ مِن قِبَلِ قَفَاهُ، وَثِيَابُهُ مَوضُوعَةٌ عَلَى المِشجَبِ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعَتُ ذَلِكَ لِيرَانِي أَحمَتُ مِثلُكَ، مَوضُوعَةٌ عَلَى المِشجَبِ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعَتُ ذَلِكَ لِيرَانِي أَحمَتُ مِثلُكَ، وَوَاهُ البخاريُّ (١).

١١١٤ ـ وَعَنْ أُبِيِّ بِنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي الثَّوبِ الوَاحِدِ شُنَّةٌ، كُنَّا نَفْعَلُهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا يُعَابُ عَلَيْنَا، فَقَالَ ابنُ مَسعُودٍ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ إِذ كَانَ فِي الثِّيَابِ قِلَّةٌ، فَأَمَّا إِذْ وَسَّعَ اللهُ؛ فَالصَّلَاةُ فِي الثَّوبَينِ أَزْكَى، رواهُ أحمدُ (٢).

١١١٥ ـ وَعَنْ سَلَمَةَ بِنِ الأَكوَعِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ أَفَأُصَلِّي فِي القَمِيصِ الوَاحِدِ؟ قَالَ: «نَعَم وَازرُرهُ وَلَو بِشُوكَةٍ (٣)»، رواهُ أبو داودَ وروى النَّسائيُّ نحوَه (١٠).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: عقد الإزار على القفا في الصَّلاة، ح: (٣٥٢)، ومسلمٌ ك: الزُّهد والرَّقائق ب: حديث جابر الطَّويل، ح: (٧٥١٤).

قولُه: «عقده»: ربطه، «قفاه»: مؤخرُ عنقه، «المشجب»: عيدان تربط رؤوسُها وتفرَّقُ قوائمُها، تعلَّق عليها الثّياب.

⁽٢) عبدُالله في زوائده على «المسند» (٢١٢٧٦)، والبيهقيُّ مطوَّلًا عنْ أبي نضرةَ، عنْ أبي سعيدِ (٢/ ٢٣٨)، وإسنادُه صحيحٌ، انظر: التَّعليق على حديث الباب في «مسند أحمد» (٣٥/ ١٩٩)، وأخرجَه أحمدُ بنُ منيعٍ عنْ أبي نضرةَ عنْ جابر بن عبدِاللهِ، كما عزاه إليه ابنُ حجر في «المطالب العالية» (٢١/ ٢٠٢)، وقال: (صحيحٌ موقوفٌ).

⁽٣) قولُه: «وازررْه ولو بشوكةٍ» وقال في «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار»: (والشَّرطُ سترُ العورة عن غيره؛ أي: عن رؤية غيره من الجوانب، لا من أسفل، ولو حكمًا؛ أي: ولو كانت الرُّؤية حكميَّةً؛ كما في المكان المظلم أو المكان الخالي، فإنَّ العورة فيها مرئيَّةٌ حكمًا؛ فيشترط فيها سترُها فيه، لا سترُها عن نفسه، به يفتى؛ لأنَّه رُوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصًا: أنَّه لا تفسدُ صلاتُه كما في «المنية» وغيرها، فلو رآها من زيقه لم تفسدُ وإنْ كرة؛ لقوله في «السّراج»: فعليه أنْ يزرَّه؛ لهذا الحديث، ومفادُه الوجوبُ المستلزم تركُه للكراهة، ولا ينافيه ما مرَّ من نصّهما على أنَّها لا تفسد، فكان هذا هو المختارَ، كما في «شرح المنية»). م

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يصلِّي في قميصِ واحدِ، ح: (٦٣٢)، والنَّسائيُّ، ك: القبلة، ب: الصَّلاة في قميص واحدِ، ح: (٧٦٥)، وعلَّقه البخاريُّ في باب وجوب الصَّلاة في الثِّياب.

١١١٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ، رواهُ أَبُو داودَ والتِّرمذيُّ (۱).

۱۱۱۷ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: بَينَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسبِلًا إِزَارَهُ، إِذ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اذَهَبْ فَتَوَضَّاً» فَذَهَبَ فَتَوَضَّاً، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا لَكَ فَذَهَبَ فَتَوَضَّاً، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا لَكَ أَمُرتَهُ أَنْ يَتَوَضَّاً، ثُمَّ سَكَتَّ عَنهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسبِلٌ إِزَارَهُ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَمُرتَهُ أَنْ يَتَوَضَّاً، ثُمَّ سَكَتَّ عَنهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُو مُسبِلٌ إِزَارَهُ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةً رَجُلٍ مُسبِلٍ إِزَارَهُ» (٢). رواهُ أبو داودَ (٣).

111۸ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعلامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعلامِهَا نَظَرَةً، فَلَمّا انصَرَفَ قَالَ: «اذَهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهم، وَأْتُونِي بِأَنبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهم، فَإِنَّهَا أَلهَتنِي أَنْ مَلاتِي»، مُتَّفَقٌ عليه، وفي روايةٍ للبخاريِّ قال: «كُنتُ أَنظُرُ إِلَى عَلَمِهَا، وَأَنَا فِي الصَّلاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي» (٤).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في السَّدل في الصَّلاة، ح: (٦٤٣)، والتَّرمذيُّ، الجزء الأوَّل، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية السَّدل في الصَّلاة، ح: (٣٧٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٧٧٢)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٥٤).

 ⁽٢) وقال عليٌّ القاري [المرقاة/ ٦٣٤]: (وإطالةُ الذَّيل مكروهةٌ عند أبي حنيفةَ والشَّافعيِّ في الصَّلاة وغيرها)، وفي «ردِّ المحتار» [٦/ ٥٥]: (ويكره للرِّجال السَّراويلُ الَّتي تقع على ظهر القدمين). م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الإسبال في الصَّلاة، ح: (٦٣٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٥٤)، وأخرجَ النَّسائيُّ في «الكبرى» بالمرفوع دون القصَّة، ك: الزِّينة، ب: إسبال الإزار وذكر اختلاف ألفاظ النَّاقلين لخبر أشعثَ بن أبي الشَّعثاء في ذلك، ح: (٩٦٢٣).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا صلَّى في ثوبِ له أعلامٌ ونظر إلى علمها، ح: (٣٧٣)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: كراهة الصَّلاة في ثوبِ له أعلامٌ، ح: (١٢٣٨).

قولُه: «خميصةٌ»: كساءٌ أسودُ مربّعٌ، «أعلامٌ» جمع: علم، وهو الخطُّ، «أنبجانيَّةٌ»: كساءٌ غليظٌ لا علمَ فيه، «ألهتْني» أشغلتْني.

١١١٩ ـ وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: أُهدِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرُّوجُ حَرِيرٍ، فَلَبِسَهُ، فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انصَرَف، فَنَزَعَهُ نَزعًا شَدِيدًا كَالكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لا يَنبَغِي هَذَا لِلمُتَّقِينَ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١١٢٠ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَت بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنّا قِرَامَكِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعرِضُ فِي صَلاتِي»، رواهُ البخاريُّ^(٢).

الشَّرَةِ إِلَى الرُّكَبَةِ مِنَ العَورَةِ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ من حديثٍ طويلٍ، وفيه سوارُ بنُ داودَ، ليَّنَه العقيليُّ، السُّرَةِ إِلَى الرُّكَبَةِ مِنَ العَورَةِ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ من حديثٍ طويلٍ، وفيه سوارُ بنُ داودَ، ليَّنَه العقيليُّ، لكن وثَقَه ابنُ معينِ⁽⁷⁾.

١١٢٢ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ جَعَفَرِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا بَينَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكبَةِ عَورَةٌ»، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك»(٤).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من صلَّى في فرُّوج حريرِ ثمَّ نزعه، ح: (٣٧٥)، ومسلمٌ، ك: اللِّباس والزِّينة، ب: تحريم استعمال إناء الذَّهب والفضَّة، ح: (٢٤٧).

قولُه: «فرُّوج»: ثوبٌ شقَّ من خلفه، «لا ينبغي هذا للمتَّقين»: لا يليقُ لبسُ هذا بالصّالحين المبتعدين عن المعاصى، وعبَّر بجمع المذكَّر ليخرج الإناثَ من التَّحريم؛ فإنَّه يحلُّ لهنَّ لبسُه.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إنْ صلَّى في ثوبٍ مصلَّبٍ أو تصاويرَ، هل تفسد صلاتُه؟ وما ينهى عنْ ذلك؟ ح: (٣٧٤).

قولُه: «قرامٌ»: سترٌ رقيقٌ من صوفٍ، ذو ألوانٍ ونقوشٍ، «أميطي»: أزيلي، «تعرضُ»: تلوحُ.

⁽٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات والضَّرب عليها، وحدُّ العورة الَّتي يجب سترُها، ح: (سوارُ بنُ داودَ (٨٨٧)، وأحمدُ (٢٥٦) وإسنادُه حسنٌ، وفي «نصب الرّاية» (١/ ٢٩٦): قال صاحبُ «التَّنقيح»: (وسوارُ بنُ داودَ أبو حمزةَ البصريُّ وثَّقه ابنُ معينٍ، وابنُ حِبّانَ، وقال أحمدُ: شيخٌ بصريٌّ لا بأسَ به). وفي «إرواء الغليل» أبو حمزةَ البصديُّ حسنٌ، وعزْ وُه للدَّار قطنيِّ وحدَه قصورٌ؛ فقد أخرجَه أبو داودَ في «سننه»، وأحمدُ في «مسنده» وغيرهما بسندٍ حسن) وسيأتي لفظهما.

⁽٤) الحاكمُ واللَّفظُ له، (٦٤١٨)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٧/ ٣٧٢)، ح: (٧٦١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّ واثد»=

١١٢٣ ـ وفي روايةٍ للدَّارقطنيِّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَسفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ العَورَةِ»(١).

١١٢٤ ـ وَعنْ عُقبَةَ بنِ عَلقَمَةَ عنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرُّكبَةُ مِنَ العَورَةِ »، رواهُ الدّارقطنيُّ (٢).

١١٢٥ ـ وَعَنْ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُم عَبدَهُ أَمَتَهُ؛ فَلَا يَنظُرْ إِلَى عَورَتِهَا»، رواهُ أبو داودَ^(٣).

١١٢٦ ـ وفي رواية للدّارقطنيّ عَنهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُم عَبدَهُ أَمَتَهُ أَو أَجِيرَهُ؛ فَلَا يَنظُر إِلَى مَا دُونَ السُّرَّةِ وَفَوقَ الرُّكبَةِ، فَإِنَّ مَا تَحتَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكبَةِ مِنَ العَورَةِ»(١).

= (٢/ ٥٣): (وفيه أصرمُ بنُ حوشبٍ، وهو ضعيفٌ).

وفي الباب عن ابن عبّاسٍ عندَ التِّرمذيِّ (٢٧٩٦) وعنْ جرهدٍ أخرجَه التَّرمذيُّ وحسَّنَه (٢٧٩٧) وأبو داودَ (٤٠١٤) وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٧١٠) والحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢٣٦٠). وفيهما: "إنَّ الفخذَ عورةٌ»، وقال الحافظُ "الفتح»: (١/ ٤٧٨): (حديثُه موصولٌ عند مالكِ في الموطَّأ)، وقال البخاريُّ رحمَه اللهُ في "الصَّحيح» (١/ ٨٣٨): (حديثُ جرهدٍ أحوَطُ حتَّى يخرجَ من اختلافهم)، "الأحوَطُ»: معناه أكثرُ احتياطًا في أمر السَّتر، "اختلافهم»؛ أي: العلماء؛ فإنَّ الجمهورَ قالوا بوجوب ستر الفخذِ، وأنَّه عورةٌ، وهو مذهبُ أبي حنيفةَ والشَّافعيِّ ومالكِ في أصحِّ أواتِيه، وأحمدَ في أصحِّ روايتَيه، فالأخذُ به أسلمُ، وينظر للمزيد: "إعلاء السُّنن» (٢٢٦ ـ ٣٠٠).

⁽١) الدّارقطنيُّ عنْ أبي أيُّوب، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات، ح: (٨٩٠)، وهو عند البيهقيِّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: عورة الرَّجل، (٣٢٣٧).

⁽٢) الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات، ح: (٨٨٩)، وضعَّفه، وفي «تنقيح التَّحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ١٠٤): (أصلَحُ هذه الأحاديثِ: حديثُ عليِّ ، وحديثُ عمرِو بنِ شعيبٍ، وحديثُ ابنِ جحشٍ).

⁽٣) أبو داود، ك: اللّباس، ب: في قوله ﷺ: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُصْنَ مِنْ أَبْصَلْ بِهِنَّ ﴾ [النّور: ٣١]، ح: (٢١١٣)، ونحوه عند أحمد بإسناد حسن، (٦٧٥٦)، انظر: (١١٣).

⁽٤) الدّارقطنيُّ واللَّه ظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتعليم الصَّلوات، ح: (٨٨٧)، وأبو داودَ، ك: اللِّباس، ب: في قوله ؟: ﴿ وَقُل إِلْمُؤْمِنَتِ يَغْضُصْنَ مِنَ أَبْصَارِهِنَ ﴾ [النور: ٣١]، ح: (٤١١٤)، والحديثُ حسنٌ. انظر: (١١١٣).

١١٢٧ ـ وروى عبدُ الرَّزَاق عنْ أَنْسٍ هَ : أَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ أَمَةً لِآلِ أَنْسٍ رَآهَا مُتَقَنَّعَةً، قَالَ: اكشِفِي رَأْسَكِ، لَا تَشَبَّهِينَ بِالحَرَائِرِ(١).

11۲۸ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ أَسَمَاءَ بِنتَ أَبِي بَكرٍ ﴾ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَيهَا ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَأَعرَضَ عَنهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَالَ: «يَا أَسمَاءُ، إِنَّ المَرأَةَ إِذَا بَلَغَتِ المَحِيضَ لَم تَصلُح أَنْ يُرَى مِنهَا إِلّا هَذَا وَهَذَا» وَأَشَارَ إِلَى وَجِهِهِ وَكَفَيهِ، رواهُ أبو داودَ (٢٠).

١١٢٩ ـ وَعَنْ قَتَادَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الجَارِيَةَ إِذَا حَاضَتْ لَم يَصلُح أَنْ يُرَى مِنهَا إِلَّا وَجهُهَا وَيَدَاهَا إِلَى المِفصَلِ»، رواهُ أبو داودَ في «المراسيل»(٣).

١١٣٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُقبَلُ صَلَاةُ الحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ (٤).

⁽۱) عبد الرَّزَّاق، ك: الصَّلاة، ب: الخمار، ح: (۲۶۱۵)، وإسنادُه صحيحٌ كما في «الدِّراية» (۱/ ۱۲٤)، ومن طريقه ابنُ المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٧)، ح: (۲٤۱٤)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة بطريق آخرَ نحوه، ك: الصَّلاة، ب: في المسجد المحدث والعتيق، ح: (۲۲۹)، وإسنادُه صحيحٌ كما في «الدِّراية» (١/ ٢٢٤).

⁽٢) أبو داودَ، ك: اللّباس، ب: فيما تبدي المرأةُ من زينتها، ح: (٤٠٠٤)، وأعلّه بالإرسال، وله شاهدٌ عنْ أسماء بنتِ عميس عند الطّبرانيّ في «الكبير» (٢٤/ ٢٤٢)، برقم: (٣٧٨)، و «الأوسط» (٨/ ١٩٩)، برقم: (٨٣٩٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزّوائد» (٥/ ١٣٧): (وفيه ابنُ لَهيعةَ، وحديثُه حسنٌ، وبقيّةُ رجالِه رجالُ الصّحيح).

وفي الباب عنِ ابن عبّاسٍ: ﴿وَلَا يَبْرِينَ زِينَتَهُنَّ إِلّا مَاظَهَ رَيِنْهَا ﴾ [النّور: ٣١] قال: وجهُها وكفّاها، والخاتم، أخرجَه ابنُ أبي حاتم (٨/ ٢٥٧٤) وابنُ المنذر في «الأوسط» برقم: (٢٤٠٤)، وقال ابنُ أبي حاتم: (وروي عنِ ابن عمرَ، وعطاء بنِ أبي رباحٍ، وسعيدِ بنِ جبيرٍ، وإبراهيمَ النّخعيّ، والضّحّاك، وعكرمة، وأبي صالحٍ، وزيادِ بنِ أبي مريم نحوُ ذلك، وسندُه جيّدٌ)، ينظر: ﴿إعلاء السُّنن » برقم: (٦٣٣).

⁽٣) أبو داودَ في «المراسيل» ب: ما جاء في اللّباس، ح: (٤٣٧)، ورجالُه ثقاتٌ رجالُ الشّيخين، إلّا أنَّه مرسلٌ.

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء لا تقبلُ صلاةُ الحائض إلا بخمارٍ، ح: (٣٧٧)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: المرأة تصلَّى بغير خمارٍ، ح: (٦٤١)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ) وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٧٧٥).

١١٣١ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّهَا سَأَلَت رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَتُصَلِّي المَرأَةُ فِي دِرعٍ وَخِمَارٍ لَيسَ عَلَيهَا إِزَارٌ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدِّرعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيهَا» (١)رواهُ أبو داود (٢).

١١٣٢ _ وَعَنْ شَدَّادِ بِنِ أُوسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَالِفُوا اليَهُودَ؛ فَإِنَّهُم لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِم، وَلَا خِفَافِهِم»، رواهُ أبو داودَ^(٣).

١١٣٣ - وَعنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: بَينَمَا رَسُولُ اللهِ عَيْدُ يُصَلِّي بِأَصحَابِهِ إِذ خَلَعَ نَعلَيهِ، فَوَضَعَهُمَا عنْ يَسَارِهِ، فَلَمّا رَأَى ذَلِكَ القَومُ أَلقُوا نِعَالَهُم، فَلَمّا قَضَى رَسُولُ اللهِ عَيْدٌ صَلاَتَهُ، قَالَ: «مَا حَمَلَكُم عَلَى إِلقَاءِ نِعَالِكُم؟» قَالُوا: رَأَينَاكَ أَلقَيتَ نَعلَيكَ فَأَلقَينَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْدٌ: ﴿إِنَّ جِبرِيلَ عَيْدُ وَمَا كُمُ عَلَى إِلْقَاءِ نِعَالِكُم؟» قَالُوا: رَأَينَاكَ أَلقيتَ نَعلَيكَ فَأَلقَينَا نِعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَيْدٌ: ﴿إِنَّ جِبرِيلَ عَيْدُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ قَذَرًا أَو أَذًى؛ أَتَانِي فَأَخبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا، إِذَا جَاءَ أَحَدُكُم إِلَى المَسجِدِ؛ فَليَنظُر: فَإِنْ رَأَى فِي نَعلَيهِ قَذَرًا أَو أَذًى؛ فَليَمسَحهُ، وَلِيُصَلِّ فِيهِمَا»، رواهُ أبو داودَ والدّارميُ (٤).

⁽١) قولُه: «يغطّي ظهورَ قدميها»: (وعنْ أبي حنيفة: أنَّ القدمَ عورةٌ، وبه قال الشَّافعيُّ؛ لهذا الحديث)، قاله في «شرح النُّقاية» وقال في «الخانية»: (الصَّحيحُ أنَّ انكشافَ ربع القدم يمنعُ جوازَ الصَّلاة كسائر الأعضاء الَّتي هي عورةٌ). مؤلِّف

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في كم تصلِّي المرأة، ح: (٦٤٠)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٩١٥).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في النَّعل، ح: (٦٥٢)، وصحَّحَه ابنُ حِبَّانَ، ح: (٢١٨٦).

قال في «الدُّرَ المختار» (١/ ٢٥٧): (وينبغي لداخل المسجد تعاهُد نعلِه وخفَّه، وصلاتُه فيهما أفضلُ)، وعلَّق ابنُ عابدين في «حاشيته» على قوله: وصلاته فيهما، فقال: (أي: في النَّعل والخفِّ الطَّاهرين أفضلُ؛ مخالفة لليهود، لكن إذا خشيَ تلويثَ فرشِ المسجد بها ينبغي عدمُه وإنْ كانت طاهرةً، وأمَّا المسجدُ النبويُّ؛ فقد كان مفروشًا بالحصى في زمنه على بخلافه في زماننا، ولعلَّ ذلك محمَلُ ما في «عمدة المفتي» من أنَّ دخولَ المسجد منتعلًا من سوء الأدب، فتأمَّلُ).

قال السَّهارنفوريُّ في «بذل المجهود» (٣/ ٩٩٥): (وأمَّا في زماننا؛ فينبغي أنْ تكونَ الصَّلاةُ مأمورةَ بهما حافيًا؛ لمخالفة أهل الكتاب؛ فإنَّهم لا يخلعونها عنْ أرجلهم).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في النَّعل، ح: (٦٥٠)، والدَّارميُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في النَّعلين،=

۱۱۳٤ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُّهُ وَلَا يَضَعْ نَعلَيهِ عنْ يَمِينِهِ، وَلَا عنْ يَسَارِهِ، فَتَكُونَ عنْ يَمِينِ غَيرِهِ، إِلّا أَن لَا يَكُونَ عنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلَيَضَعْهُمَا بَينَ رِجلَيهِ» يَمِينِهِ، وَلَا عنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلَيَضَعْهُمَا بَينَ رِجلَيهِ» وفي روايةٍ: ﴿أَو لِيُصَلِّ فِيهِمَا»، رواهُ أبو داودَ وروى ابنُ ماجه معناه (١٠).

١١٣٥ ـ وَعنْ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ عنْ أَبِيهِ عنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي حَافِيًا وَمُنتَعِلًا، رواهُ أبو داودَ^(٢).



⁼ ح: (١٣٧٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٧٨٦).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: المصلِّي إذا خلع نعليه أين يضعُهما، ح: (٢٥٥/ ٢٥٥)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٠١٦)، وابنُ حِبّانَ (٢١٨٢/ ٢١٨٨)، وابنُ ماجه نحوَه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء في أين توضع النَّعل إذا خلعَت في الصَّلاة، ح: (١٤٣٢).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في النَّعل، ح: (٦٥٣)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الصَّلاة في النِّعال، ح: (١٠٣٨)، وسكت عليه هو والمنذريُّ.



١١٣٦ ـ عنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْدُو إِلَى المُصَلَّى، وَالعَنْزَةُ بَينَ يَدَيهِ تُحمَلُ، وَتُنصَبُ بِالمُصَلَّى بَينَ يَدَيهِ، فَيُصَلِّي إِلَيهَا، رواهُ البخاريُّ(١).

١١٣٧ - وَعَنْ أَبِي جُحَيفَة ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ [بمكَّة وهو بالأبطح] فِي قُبَّةٍ حَمرَاءَ مِن أَدَمٍ، وَرَأَيتُ بِلالاً أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَأَيتُ النّاسَ يَبتَدِرُونَ ذَاكَ الوَضُوءَ، فَمَن أَصَابَ مِنهُ شَيئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَن لَم يُصِبْ مِنهُ شَيئًا أَخَذَ مِن بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيتُ بِلالاً أَخَذَ عَنزَةً، فَرَكَزَهَا وَخَرَجَ النّبِيُ ﷺ فِي حُلّةٍ حَمرَاءَ مُشَمِّرًا صَلّى إِلَى العَنزَةِ بِالنّاسِ رَكعَتينِ، وَرَأَيتُ النّاسَ وَالدَّوَابَ يَمُرُّونَ مِن بَينِ يَدَي العَنزَةِ، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

١١٣٨ ـ وَعنِ الفَضلِ بنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحنُ فِي بَادِيَةٍ لَنَا وَمَعَهُ عَبّاسٌ، فَصَلَّى فِي صَحرَاءَ لَيسَ بَينَ يَدَيهِ سُترَةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلبَةٌ تَعبَثَانِ بَينَ يَدَيهِ، فَمَا بَالَى ذَلِكَ، رواهُ أبو داودَ وللنسائى نحوه (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يومَ العيد، ح: (٩٧٣)، ونحوُه عند مسلم، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (١١١٥).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في التَّوب الأحمر، ح: (٣٧٦)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (١١٢٠)، إلّا ما بين المعكوفين؛ فمن مسلم برقم: (١١١٩).

قولُه: «قبَّةٍ حمراءَ من أدمٍ»: خيمةٍ من جلدٍ مصبوغٍ باللَّون الأحمرِ، «عنزة»: عصًا تشبهُ الرُّمح وهي أصغرُ منه، «حلّة»: بذلةٌ من ثوبين، إزارٌ ورداءٌ.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: من قال: الكلب لا يقطع الصَّلاة، ح: (٧١٨)، وحسَّنه=

١٣٩ - وَعَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ، فَيُصَلِّي إِلَيهَا، مُتَّفَقٌ عليه، وزادَ البخاريُّ: قُلتُ: أَفَرَأَيتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحلَ فَيُعَدِّلُهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ(١).

١١٤٠ ـ وَعَنْ طَلَحَةَ بِنِ عُبَيدِاللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُم بَينَ يَدَيهِ مِثلَ مُؤخِّرَةِ الرَّحل فَليُصَلِّ، وَلَا يُبَالِ مَن مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ، رواهُ مسلمٌ (٢).

١١٤١ ـ وفي روايةٍ لأبي داودَ: «وَيُجزِئُ عَنهُ إِذَا مَرُّوا بَينَ يَدَيهِ عَلَى قَذْفَةٍ (٣) بِحَجَرٍ »(٤).

١١٤٧ - وَعَنْ أَبِي جُهَيمٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو يَعلَمُ المَارُّ بَينَ يَدَيِ المُصَلِّي مَاذَا عَلَيهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَربَعِينَ خَيرًا لَهُ مِن أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدَيهِ » قَالَ أَبُو النَّضرِ: لَا أَدرِي قَالَ: «أَربَعِينَ يَومًا» أَو «شَنةً»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁼ ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٦١)، وأخرجَ النَّسائيُّ نحوَه، ك: القبلة، ب: ذكر ما يقطع الصَّلاة وما لا يقطع إذا لم يكنْ بين يدي المصلِّي سترةٌ، ح: (٧٥٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة إلى الرَّاحلة والبعير والشَّجر والرَّحل، ح: (٥٠٧)، ومسلمٌ المرفوعَ منه، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّى، ح: (١١١٧).

قولُه: «يعرِّض راحلتَه»: يجعلُها عرضًا، «هبَّت الرِّكاب»: هاجتِ الإبلُ وشوَّشتْ على المصلِّي، «فيعدِّله»: من التَّعديل، وهو تقويمُ الشَّيء وضبطُه؛ أي: يقيمه تلقاءَ وجهه.

⁽٢) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (١١١١).

⁽٣) قولُه: «على قذفة بحجرٍ»: وفي «النّهاية»: (الأصحُّ أنّه لو صلّى صلاة الخاشعينَ بأنْ يكون بصرُه حالَ قيامه إلى موضع سجوده لا يقع بصرُه على المارِّ لا يكره، وهو مختارُ فخر الإسلام، وقيل: هذا في الصَّحراء، أمّا في المسجد الصَّغير فيكرَه مطلقًا، وأمَّا الكبيرُ فقيل: هو كالصَّغير، وقيل كالصَّحراء، ورجَّحَ ابنُ الهمام ما ذكرَه في النّهاية من غير تفصيلِ بين المسجد والصَّحراء)، كذا في «المرقاة» [٣/ ٦٤٣]. مؤلف.

⁽٤) أبو داودَ عن ابن عبّاس، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: ما يقطع الصَّلاة، ح: (٧٠٤).

⁽٥) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: منع المارِّ بين يدي المصلِّي، ح: (١١٣٢)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إثم=

المجاه الله عَلَمُ أَجِيهُ هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَو يَعلَمُ أَحَدُكُم مَا لَهُ فِي أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدَي أَخِيهِ مُعتَرِضًا فِي الصَّلَاةِ؛ كَانَ لَأَن يُقِيمَ مِئَةَ عَامٍ، خَيرٌ لَهُ مِنَ الخَطوَةِ الَّتِي خَطَاهَا»، رواهُ ابنُ ماجه (۱).

١١٤٤ ـ وَعَنْ كَعَبِ الأَحْبَارِ قَالَ: لَو يَعَلَمُ المَارُّ بَينَ يَدَيِ المُصَلِّي، مَاذَا عَلَيهِ لَكَانَ أَنْ يُخسَفَ
 بِهِ خَيرًا لَهُ مِن أَن يَمُرَّ بَينَ يَدَيهِ، وفي روايةٍ: «أَهوَنَ عَلَيهِ»، رواهُ مالكُ (٢).

١١٤٥ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَقطَعُ الصَّلَاةَ شَيَءٌ، وَادرَؤُوا مَا استَطَعتُم (٣)؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيطَانٌ»، رواهُ أبو داودَ وروى الطَّبرانيُّ مثلَه (٤).

١١٤٦ ـ وَعنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ: أَنَّ عَلِيًّا وَعُثمَانَ ﷺ قَالًا: لَا يَقطَعُ صَـلَاةَ المُسـلِمِ شَـيءٌ، وَادرَوُوا (٠٠

= المارِّ بين يدي المصلِّي، ح: (١٠).

- (٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: من قال: لا يقطع الصَّلاةَ شيءٌ، ح: (٧١٩)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٦١)، وبهذا اللَّفظ عند الطَّبرانيِّ عنْ جابرٍ في «الأوسط» (٧٧٧٤)، وعنْ أبي أمامةَ في «الكبير» (٨/ ٩٣)، ح: (٧٦٨٨)، وحسَّنَ إسنادَه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٢).
- (٥) قولُه: «وادر وُّوا ما استطعتم»: قال محمَّدٌ في «الموطَّأ»: (يكرَهُ أَنْ يمرَّ الرَّجلُ بين يدي المصلِّي، فإنْ أرادَ أَنْ يمرَّ بين يديه؛ فليدرأ ما استطاع ولا يقاتلُه، فإنْ قاتلَه؛ كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله إيّاهُ أشدَّ عليه من ممرً هذا بين يديه، ولا نعلم أحدًا روى قتالَه، إلَّا ما روي عنْ أبي سعيدِ الخدريِّ، وليست العامُةُ عليها، ولكنَّها على ما وصفتُ لك). م

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: المرور بين يدي المصلِّي، ح: (٩٤٦)، وصحَّحَ إسنادَه المنذريُّ في «التَّرغيب»، باب: التَّرهيب من المرور بين يدي المصلِّي، (١/ ٣٧٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١/ ٨١٤).

 ⁽٢) مالك، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: التَّشديد في أنْ يمرَّ أحدٌ بين يدي المصلِّي، ح: (٥٢٧)، ولم أجدِ الرَّواية الثَّانية في «الموطَّأ»، وهو عنه في «جامع الأصول» (٥/ ١٨٥)، ح: (٣٧٣٦).

⁽٣) قولُه: «وادرؤُوا ما استطعتم»: وفي «شرح المنية»: (ويُدرَأُ المارُّ إذ أراد أنْ يمرَّ في موضع سجوده أو بينه وبين السُّترة بالإشارة أو التَّسبيح، لا بهما معًا، وقد نقل القاضي عياضٌ الاتِّفاقَ على أنَّه لا يحلُّ له العملُ الكثير في مدافعته)، قاله في «المرقاة» [٢/ ٢٤٦]. مؤلف

عَنهَا مَا استَطَعتُم، رواهُ الطَّحاويُّ والبيهقيُّ (١).

١١٤٧ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَا يَقطَعُ صَلَاةَ المُسلِمِ الكَلَبُ، وَلَا الحِمَارُ، وَلَا المَرأَةُ، وَلَا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الدَّوَابِّ، وَادرَؤُوا مَا استَطَعتُم (٢)، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١١٤٨ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ، قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ وَأَنَا مُعتَرِضَةٌ بَينَهُ وَبَينَ القِبلَةِ كَاعتِرَاض الجَنازَةِ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

أقول: (السَّرِ خسيُّ هو: محمَّدُ بن أحمد بن أبي سهل أبو بكرِ شمسُ الأثمَّة السَّرِ خسيُّ، كان إمامًا علَّامةٌ حبَّة متكلِّمًا مناظرًا أصوليًّا مجتهدًا، عدَّهُ ابنُ كمال باشا من المجتهدين في المسائل، لازمَ شمسَ الأثمَّة عبدَ العزيز الحلوانيَّ، وأخذ عنه حتَّى تخرَّج به، وصار أوحدَ زمانِه، قيل: مات في حدود التَّسعين وأربعمثةٍ، أملى المبسوط نحو خمسة عشر مجلَّدًا وهو في السِّجن بأوزجند، كان محبوسًا في الجبِّ بسبب كلمة نصح بها الخاقان، وكان يملي من خاطره من غير مطالعة كتابٍ وهو في الجبِّ وأصحابُه في أعلى الجبِّ، وقال عند فراغه من شرح يملي من خاطره من غير مطالعة كتابٍ وهو في الجبِّ وأصحابُه في أعلى الجبِّ، وقال عند فراغه من شرح العبادات: هذا آخرُ شرح العبادات بأوضح المعاني وأوجز العبارات، إملاءً المحبوس عن الجمع والجماعات، ولم كتابٌ في أصول الفقه وشرح السّير الكبير، أملاه وهو في الجبِّ، ولما وصل إلى باب الشُّروط حصل له الفربُ، فأطلِقَ، فخرج في آخر عمره إلى فرغانة، فأنزلَه الأميرُ حسن بمنزله، ووصل إليه الطّلبةُ، فأكمل الإملاءً)، ينظر: «الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة» (ص: ١٥٨).

- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: المرور بين يدي المصلِّي هل يقطع عليه ذلك صلاتَه أم لا؟ ح: (٢٦٦٨)، وعبدُ الرَّزَاق، ك: الصَّلاة، ب: ما يقطع الصَّلاة، ح: (٢٣٦١).
- (٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلِّي، ح: (١١٤٠)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة=

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: المرور بين يدي المصلِّي هل يقطع عليه ذلك صلاته أم لا؟ ح: (٢٦٦٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٧/ ١٤٦): (رجالُ إسنادِه أثمَّةٌ أجلاءُ أثباتٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةً، ك: الصَّلوات، ب: من قال لا يقطع الصَّلاةَ شيءٌ وادرؤوا ما استطعتم، ح: (٢٩٠١)، وإسنادُه صحيحٌ والبيهقيُّ في «الكبرى» ب: الدَّليلُ على أنَّ مرورَ الكلب وغيره بين يديه لا يفسدُ الصَّلاة، ح: (٢٥١٧).

⁽٢) وقال علماؤُنا: (حديثُ القطع بمرور المرأة وغيرها منسوخٌ بهذه الأحاديث وبالأحاديث الآتية)، ذكرَه ابنُ الملك كما حقَّقَه في «الحلية» وقال الإمامُ السَّرخسيُّ [في «المبسوط» (١/ ١٩٢)]: (إنَّ الأمرَ بالمقاتلة في حديث: «فليقاتله فإنَّه شيطانٌ» فهو منسوخٌ، وأيضًا محمولٌ على الابتداء حين كان العملُ في الصَّلاة مباحًا). م

١١٤٩ ـ وَعَنهَا ، قَالَت: كُنتُ أَنَامُ بَينَ يَدَي رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِجلايَ فِي قِبلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَزَنِي فَقَبَضتُ رِجلَي، فَإِذَا قَامَ بَسَطتُهُمَا، قَالَت: وَالبُيُوتُ يَومَئِذٍ لَيسَ فِيهَا مَصَابِيحُ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١١٥٠ وعن ابن عَبّاس ﷺ قَالَ: أَقبَلتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ وَأَنَا يَومَئِذٍ قَد نَاهَزتُ الاحتِلامَ،
 وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنّاسِ بِمِنَّى إِلَى غَيرِ جِدَارٍ، فَمَرَرتُ بَينَ يَدَي بَعضِ الصَّفِّ، فَنَزَلتُ وَأَرسَلتُ الأَتَانَ تَرتَعُ، وَدَخَلتُ فِي الصَّفِّ فَلَم يُنكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدُلًا، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١١٥١ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُصَلِّى فِي حُجرَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، فَمَرَّ بَينَ يَدَيهِ عَبدُاللهِ، أَو عُمَرُ بنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ، فَرَجَعَ، فَمَرَّتْ زَينَبُ بِنتُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَمَضَتْ، فَلَاللهِ، أَو عُمَرُ بنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَمَضَتْ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «هُنَّ أَعْلَبُ»، رواهُ ابنُ ماجه(٤٠).

١١٥٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم فَليَجعَلْ تِلقَاءَ وَجهِهِ شَيئًا، فَإِنْ لَم يَجِد فَليَنصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَم يَكُن مَعَهُ عَصًا فَليَخطُطْ خَطَّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ (٥).

⁼ على الفراش، ح: (٣٨٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطوُّع خلف المرأة، ح: (١٣٥)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلِّي، ح: (١١٤٥).

قولُها: «غمزَني»؛ أي: بيده، والغمزُ المسُّ أو العصرُ برؤوس الأصابع، والإشارةُ بالعين أو الحاجب.

⁽٢) قولُه: «فلم ينكرُ ذلك عليَّ أحدٌ»: قال ابنُ الملك رحمَه اللهُ: (والغرضُ منه أنَّ مرورَ الحمار بين يديه لا يقطع الضَّلاةَ)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٦٤٥). مؤلف

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: وضوء الصِّبيان، ومتى يجب عليهم الغسلُ والطُّهور، ح: (٨٦١)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: سترة المصلِّي، ح: (١١٢٤).

قولُه: «ناهزت الاحتلام»؛ أي: قاربتُ البلوغَ.

⁽٤) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما يقطع الصَّلاة، ح: (٩٤٨)، وقال البوصيريُّ في «النَّوائد»: (في إسنادِه ضعفٌ) وهو في «المسند» (٢٦٥٢٣).

⁽٥) وقال ابنُ عابدين في «ردِّ المحتار» (١/ ٦٣٧): (يكفي كلُّ من الوضع والخطِّ؛ أي: يحصلُ به السُّنَّة، فيسنُّ الوضعُ=

رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه(١).

١١٥٣ ـ وَعَنْ سَهلِ بِنِ أَبِي حَثْمَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم إِلَى سُترَةٍ؛ فَلَيَدنُ مِنهَا، لَا يَقطَع الشَّيطَانُ عَلَيهِ صَلَاتَهُ»، رواهُ أبو داودَ(٢).

١١٥٤ ـ وَعنِ المِقدَادِ بنِ الأَسوَدِ ﷺ قَالَ: «مَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُودٍ وَلَا عَمُودٍ وَلَا عَمُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الأَيمَنِ أَوِ الأَيسَرِ، وَلَا يَصمُدُ لَهُ صَمدًا»، رواهُ أبو داودَ(٣).



حما نقله القدوريُّ عنْ أبي يوسفَ، ثمَّ قيل: يضعُه طولًا لا عرضًا؛ ليكونَ على مثال الغرز، ويسَنُّ الخطُّ كما هو الرِّوايةُ الثّانيةُ عن محمَّد؛ لحديث أبي داودَ: «فإنْ لم يكن معه عصّا؛ فليخطَّ خطَّا» وهو ضعيفٌ، لكنَّه يجوز العملُ به في الفضائل، ولذا قال ابنُ الهمام: والسُّنَّة أولى بالاتبّاع مع أنَّه يظهرُ في الجملة؛ إذ المقصودُ جمعُ الخاطرِ بربط الخيال به كي لا ينتشرَ، كذا في «البحر» و «شرح المنية»، قال في «الحلية»: وقد يعارَضُ تضعيفُه بتصحيح أحمدَ وابنِ حِبّانَ وغيرهما له). م

قال الخطَّابِيُّ في «معالم السُّنن» (١/ ١٨٨): (الصَّمدُ القصدُ، يريد أنَّه لا يجعله تلقاءَ وجهه، والصَّمدُ هو السَّيدُ الذي يصمدُ في الحوائج؛ أي: يقصدُ فيها ويعتمدُ لها)، وقال صاحبُ «عون المعبود» (٢/ ٢٧٣): (وفي الحديث استحبابُ أنْ تكونَ السُّرةُ على جهة اليمين أو اليسار).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: الخطِّ إذا لم يجدُ عصًا، ح: (٦٨٩)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما يستر المصلِّى، ح: (٩٤٣)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٦٠).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: الدُّنوِّ من السُّترة، ح: (٦٩٥)، والنَّسائيُّ، ك: القبلة، ب: الأمر بالدُّنوِّ من السُّترة، ح: (٧٤٩)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٦٠).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: إذا صلَّى إلى ساريةِ أو نحوِها أين يجعلها منه، ح: (٦٩٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٦٠)، وهو في «المسند» (٢٣٨٢٠).



وقولِ اللهِ على: ﴿ وَمَا أَمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ اللهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (١) [البيّنة: ٥]، وقولِه تعالى: ﴿ وَمَا أَمِرُواْ إِلَّا لِيعْبُدُواْ اللهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البقرة: المحالى: ﴿ وَقُومُواْ بِللَّهِ قَالِينِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولِه تعالى: ﴿ وَقُومُواْ بِللَّهِ قَالِينِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَغِي زُبُرُ الْأُولِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقولِه تعالى: ﴿ وَأَوْلَهُ مُواْ الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقولِه تعالى: ﴿ كُفُواْ أَيْدِيكُمْ وَلَقِيمُواْ الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقولِه تعالى: ﴿ كُفُواْ أَيْدِيكُمْ وَلَقِيمُواْ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء: ٧٧]، وقولِه تعالى: ﴿ وَوَلِهُ تعالى: ﴿ وَوَلِهُ تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مُواْ السَّلَاةَ ﴾

المَسجِد، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَم تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: المَسجِد، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيهِ، فَقَالَ لَهُ: «ارجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَم تُصلِّ» فَإِنَّكَ لَم تُصلِّه فَإِنَّكَ لَم تُصلِّه فَإِنَّكَ لَم تُصلِّه فَإِنَّكَ لَم تُصلِّه قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: فَأَعلِمْنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاةِ؛ فَأَسبِغِ الوَّضُوءَ، ثُمَّ استَقبِلِ القِبلَة، فَكَبِّرُ وَاقرَأُ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرآنِ، ثُمَّ اركَعْ حَتَّى تَطمَئِنَّ رَاحِعًا، ثُمَّ ارفَعْ وَلَا اللهُ مُوتَى مَعْكَ مِنَ القُرآنِ، ثُمَّ اركَعْ حَتَّى تَطمَئِنَّ رَاحِعًا، ثُمَّ ارفَعْ وَلَا المَسجِدُ، ثُمَّ ارفَعْ حَتَّى تَستَوِي وَنَطمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ رَأُسكَ حَتَّى تَطمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارفَعْ حَتَّى تَستَوِي وَنَطمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ السجُدْ حَتَّى تَطمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارفَعْ حَتَّى تَستَوِي قَائِمًا، ثُمَّ الفَعْلُ ذَلِكَ فِي صَلاتِكَ كُلِّهَا»، رواهُ البخاريُّ (۱).

⁽۱) قولُه: «وما أمروا إلّا»: (أنَّ الصَّلاة عبادةٌ أيضًا، والعبادةُ إخلاصُ العمل بكلَّيَّته لله تعالى، والإخلاصُ لا يحصل إلا بالنَّيَّة، فوجب اشتراطُها لها)، قالَها في تعليق «إعلاء السُّنن» مؤلِّف، أقول: ويفيدُه الحديث: «إنَّما جُعلَ الإمامُ ليؤتمَّ به»، وانظر تخريجَه برقم: (١٢٦٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأيمان والنُّدور، ب: إذا حنث ناسيًا في الأيمان، ح: (٦٦٦٧)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب:=

١١٥٦ ـ وزاد التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وأبو داودَ: «فَإِذَا فَعَلتَ هَذَا؛ فَقَد تَمَّتْ صَلَاتُكَ، وَمَا انتَقَصتَ مِن هَذَا شَيئًا، فَإِنَّمَا انتَقَصتَهُ مِن صَلَاتِكَ»(١).

١١٥٧ - وَعنْ رِفَاعَةَ بِنِ رَافِعٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَصَلَّى فِي المَسجِدِ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى القِبلَةِ فَكَبِّر، ثُمَّ اقرَأ بِأُمِّ القُرآنِ وَمَا شَاءَ اللهُ أَن تَقرَأَ، فَإِذَا رَكَعَت فَاجعَل رَاحَتَيكَ عَلَى «إِذَا تَوجَّهَت إِلَى القِبلَةِ فَكَبِّر، ثُمَّ اقرَأ بِأُمِّ القُرآنِ وَمَا شَاءَ اللهُ أَن تَقرَأَ، فَإِذَا رَكَعَت فَاجعَل رَاحَتَيكَ عَلَى رُكِنتَكَ، وَمَكِّن رُكُوعَكَ وَامدُدْ ظَهرَكَ، فَإِذَا رَفَعتَ فَأَقِمْ صُلبَكَ وَارِفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَرجِعَ العِظَامُ إِلَى مَفَاصِلِهَا، فَإِذَا سَجَدتَ فَمَكِّنِ السُّجُودَ، فَإِذَا رَفَعتَ فَاجلِس عَلَى فَخِذِكَ اليُسرَى، ثُمَّ اصنَعْ ذَلِكَ فِي مَفَاصِلِهَا، فَإِذَا سَجَدتَ فَمَكِّنِ السُّجُودَ، فَإِذَا رَفَعتَ فَاجلِس عَلَى فَخِذِكَ اليُسرَى، ثُمَّ اصنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكعَةٍ وَسَجدةٍ حَتَّى تَطمَئِنَّ»، هذا لفظُ «المصابيح» ورواهُ أبو داودَ مع تغييرٍ يسيرٍ، وروى الترّمذيُّ والنَّسائيُّ معناه (٢).

١١٥٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الظُّهرَ، وَفِي مُؤَخِّرِ الصَّفُوفِ رَجُلٌ، فَأَسَاءَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ نَادَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا فُلَانُ، أَلَا تَتَّقِي الله؟ أَلَا تَرَى كَيفَ تُصَلِّي؟ إِنَّكُم تَرَونَ فَأَسَاءَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ نَادَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا فُلَانُ، أَلَا تَتَّقِي الله؟ أَلَا تَرَى كَيفَ تُصَلِّي؟ إِنَّكُم تَرَونَ فَأَسَاءَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ نَادَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَا فُلَانُ، أَلَا تَتَّقِي الله؟ أَلَا تَرَى مِن بَينِ يَدَيَّ»، رواهُ أحمدُ (٣٠).

وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعة، ح: (٨٨٥).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: صلاة من لا يقيم صلبَه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٥٦)، ولمَّنه وله شاهدٌ عند التَّرمذيِّ عنْ رفاعة برقم: (٣٠٢)، والنَّسائيِّ برقم: (١٠٥٤)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٥٤٥)، وحسَّنه التَّرمذيُّ.

⁽۲) «مصابيح السُّنَة» مع شرحه «الميسر» (۱/ ۲۳۲)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب السُّترة، ب: صلاة من لا يقيم صلبَه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (۸۰۹)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (۱/ ٣٦٠)، ونحوُه عند التَّرمذيّ، ب: ما جاء في وصف الصَّلاة، ح: ((۳۰۲، والنَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: الرُّخصة في ترك الذِّكر في السُّجود، ح: (۱۱۳۷).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له (٩٧٩٦)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتحسين الصَّلاة وإتمامها والخشوع فيها، ح: (٩٥٧).

١١٥٩ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَستَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكبِيرِ، وَالقِرَاءَة بِ ﴿ آفَتَمَدُيقِهِ مَنِ السَّحَبِيرِ، وَالقِرَاءَة بِ ﴿ آفَتَمَدُيقِهِ مَنِ السَّحَبِيرِ وَالقِرَاءَة بِ وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَم يُسْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَم يُصَوِّبُهُ، وَلَكِن بَينَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجَدُ عَتَى يَستَوِي قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجَدَةِ، لَم يَسجُدُ حَتَّى يَستَوِي قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجَدَةِ، لَم يَسجُدُ حَتَّى يَستَوِي قَائِمًا، وَكَانَ يَفرِشُ رِجلَهُ اليُسرَى وَيَنصِبُ رِجلَهُ اليُمنَى، يَستَوِي جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ: فِي كُلِّ رَكَعَتَينِ التَّحِيَّة، وَكَانَ يَفرِشُ رِجلَهُ اليُسرَى وَيَنصِبُ رِجلَهُ اليُمنَى، وَكَانَ يَنحِيمُ السَّبُعِ، وَكَانَ يَخيمُ الصَّلَاة وَكَانَ يَنهَى عَنْ عُقبَةِ الشَّيطَانِ، وَيَنهَى أَنْ يَفتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيهِ افتِرَاشَ السَّبُعِ، وَكَانَ يَختِمُ الصَّلَاة بِالتَّسلِيم، رواهُ مسلمٌ (۱).

117٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ: "رَبَّنَا يُكَبِّرُ حِينَ يَرفَعُ صُلبَهُ مِنَ الرَّكَعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُو قَائِمٌ: "رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ" ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهِوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُعَلِي الصَّلاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقضِيهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّتَينِ بَعدَ الجُلُوسِ، مُتَّفَقٌ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفُومُ مِنَ الثَّتَينِ بَعدَ الجُلُوسِ، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

1171 _ وَعَنْ عَطَاءِ بِنِ السَّائِبِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ البَرَّادُ _ قَالَ: وَكَانَ عِندِي أَوثَقَ مِن نَفسِي _ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسعُودِ البَدرِيُّ هُذَ أَلَا أُصَلِّي لَكُم صَلَاةً رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَصَلَّى بِنَا أَربَعَ رَكَعَاتٍ، يُكَبِّرُ فِيهِنَّ، قَالَ أَبُو مَسعُودِ البَدرِيُّ هُذَ أَلَا أُصَلِّي لَكُم صَلَاةً رَسُولِ اللهِ ﷺ كَلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

⁽۱) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفة الصَّلاة وما يُفتتح به ويختم به، ح: (۱۱۱۰). قولُه: «لم يشخصُ رأسَه»: (أي: لم يرفغه ولم يخفضُه)، «الميسَّر» (۱/ ۲۲۹)، «عنْ عقبة الشَّيطان»: (هو أنْ يضعَ أليتيه على عقبيه بين السَّجدتين، وهو الذي يجعله بعضُ النّاس الإقعاء)، «النِّهاية» (۳/ ۲٦٨).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: التَّكبير إذا قام من السُّجود، ح: (٧٨٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: إثبات التَّكبير في كلِّ خفضٍ ورفع في الصَّلاة، ح: (٨٦٨).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الخفض في الصَّلاة هل فيه تكبيرٌ؟ ح: (١٣٢٣)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٣٥): (إسنادُه صحيحٌ)، وله شاهدٌ عنْ أبي هريرةَ عند البخاريِّ، ك: الأذان، ب: إتمام التَّكبير في الرُّكوع، ح: (٨٧٥)، ومسلمٌ، الصَّلاة باب إثبات التَّكبير في كلِّ خفضٍ ورفع في الصَّلاة، ح: (٨٦٧)،=

المَعَلَّى قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدِ الخُدرِيُّ هُ الْمَعَلَّى قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدِ الخُدرِيُّ هُ الْمَعَلَى فَجَهَرَ بِالتَّكِبِيرِ حِينَ رَفَعَ وَحِينَ وَفَالَ: هَكَذَا وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ وَفَالَ السَّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَينِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ النَّبِيِّ عَيْقَ ، رواهُ البخاريُّ (۱).

١١٦٣ ـ وَعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: صَلَّيتُ خَلْفَ شَيخٍ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ ثِنتَينِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لابنِ عَبَّاسٍ ﷺ: إِنَّهُ أَحمَقُ، فَقَالَ: ثَكِلَتكَ أُمُّكَ، سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ ﷺ، رواهُ البخاريُّ(٢).

١١٦٤ - وَعَنْ عَبِدِ الجَبّارِ بِنِ وَائِلِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى تَكَادَ إِبِهَامَاهُ تُحَاذِي شَحمَةَ أُذُنيهِ، رواهُ النَّسائيُّ ولأبي داودَ مثلُه عنه (٣).

١١٦٥ ـ وروى الحاكمُ في «المستدرك» والدّارقطنيُّ والبيهقيُّ في «سننه» عن أنس ، نحوَه، وقال الحاكمُ: (إسنادُه صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولا أعلمُ له علَّةً)(٤).

١١٦٦ ـ وفي رواية لأبي داود والنَّسائيِّ والطَّبرانيِّ والدَّارقطنيِّ ومسلم عنْ وَاثِلِ بنِ حُجرٍ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيِّ ﷺ حينَ افتَتَحَ الصَّلاةَ رَفَعَ يَدَيهِ حِيَالَ أُذُنيهِ (٥).

⁼ ويشهدُه حديثُ عمرانَ بنِ حصينِ عند البخاريِّ برقم: (٧٨٦) ومسلم (٨٧٣).

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: يكبِّر وهو ينهض من السَّجدتين، ح: (٨٢٨).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: التَّكبير إذا قام من السُّجود، ح: (٧٨٨).

⁽٣) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: موضع الإبهامين عند الرَّفع، ح: (٨٨٣)، وأبو داودَ، ولفظُه سيأتي برقم: (١١٦٢)، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢٧٠/١).

⁽٤) صحَّحَه الحاكمُ (٨٢٢)، ووافقَه الذَّهبيُّ، وأخرجَه البيهقيُّ في «الكبرى» جماع أبواب صفة الصَّلاة، وضع الرُّكبتين قبل اليدين، (٢٦٣٢)، والدَّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر الرُّكوع والسُّجود وما يجزي فيهما، ح: (١٣٠٨).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وضع يده اليمني على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرَّتِه، ح: (٨٩٦)، وله شاهدٌ عن مالكِ بنِ الحويرثِ عند مسلم (٣٩١).



١١٦٧ ـ وَعَنْ بَشِيرِ بِنِ نَهِيكٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ ﷺ: لَو كُنتُ قُدَّامَ النَّبِيِّ ﷺ لَرَأَيتُ إِبِطَيهِ، رواهُ أَبُو داودَ والنَّسائيُّ(١).

١١٦٨ ـ وَعنْ وَائِلِ بنِ حُجرٍ ﷺ: أَنَّهُ أَبصَرَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى كَانَتَـا بِحِيَالِ مَنكِبَيهِ، وَحَاذَى بِإِبهَامَيهِ أُذُنَيهِ، ثُمَّ كَبَّرَ، رواهُ أبو داودَ(٢).

١١٦٩ ـ وفي روايةٍ له: يَرفَعُ إِبهَامَيهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحمَةِ أُذُّنَيهِ(٣).

١١٧٠ ـ وَعنْ أَبِي حُمَيدِ السّاعِدِيِّ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، استَقبَلَ القِبلَةَ، وَرَفَعَ يَدَيهِ، وَقَالَ: «اللهُ أَكبَرُ»، رواهُ ابنُ ماجه (٤٠).

١١٧١ ـ وَعنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى تَكُونَ إِبهَامَاهُ حِذَاءَ أُذُنيهِ، رواهُ أحمدُ وإسحاقُ بنُ راهويه والدّارقطنيُّ في «سننه» وابنُ أبي شيبةَ^(٥).

١١٧٢ _ وزادَ الدَّارقطنيُّ فيه: ثُمَّ لَم يَعُدُ (١).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: مَن ذكر أنَّه يرفع يديه إذا قام من الثَّنتَين، ح: (۲٤٦)، وسكت عليه هو والمنذريُّ، وأخرج النَّسائئُ نحوَه، ك: التَّطبيق، ب: صفة السُّجود، ح: (۱۱۰۸).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: رفع اليدين في الصَّلاة، ح: (٧٢٤)، النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: موضع الإبهامين عند الرَّفع، ح: (٨٧٩)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٤٧٧).

⁽٣) مرَّ تخريجُه برقم: (١١٥٧).

⁽٤) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَة فيها، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٨٠٣)، وأبو داودَ مطوَّلًا، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٠)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وصف الصَّلاة، ح: (٣٠٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٨٦٧٤)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: إلى أين يبلُغُ بيديه، ح: (٢٤٢٦).

⁽٢) الدَّارِقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر التَّكبير ورفع اليدين عند الافتتاح، ح: (١١٢٩)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ قبل ح: (١٣٤٧)،=

١١٧٣ ـ وروى الطَّحاويُّ والبخاريُّ ومسلمٌ نحوَه (١).

١١٧٤ ـ وَعنْ عَبدِ العَزِيزِ بنِ حَكِيمٍ قَالَ: رَأَيتُ ابنَ عُمَرَ ﷺ يَرفَعُ يَكَيهِ حِذَاءَ أُذُنيهِ فِي أَوَّلِ تَكبِيرَةِ افتِتَاحِ الصَّلاةِ، وَلَم يَرفَعُهُمَا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، رواهُ محمَّدٌ (٢).

قال الله على: ﴿ كُفُوا أَيْدِيكُم وَ أَقِيمُوا الصَّلَوة ﴾ [النِّساء: ٧٧]، قال صاحبُ «الكنز المدفون والفلك المشحون»: (فيه الاستدلالُ على ترك رفع اليدين في الانتقالات).

١١٧٥ _ وَعَنْ عَبِدِاللهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُخبِرُكُم بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: فَقَامَ فَرَفَعَ يَدَيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ لَم يَرفَع، رواهُ النَّسائيُّ، وقال العلّامةُ الهاشمُ المدنيُّ (") في «كشف الرَّين عنْ مَسألة رفع اليدين»: (إنَّ إسنادَ النَّسائيِّ على شرط الشَّيخين) (١٠).

⁼ وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: من لم يذكر الرَّفع عند الرُّكوع، ح: (٧٤٩)، وهو في «المصنَّفَين» لعبد الرَّزَاق (٢٥٣١)، وابن أبي شيبة (٢٤٥٥).

وانظر لدفع ما قيل فيه: حاشية الشَّيخ المحدِّث محمَّد عوَّامة على الحديث (٢٤٥٥) في «المصنَّف».

⁽١) وممّا يشهدُ لمحاذاة الإبهامين بالأذنين: حديثُ مالكِ بنِ الحويرثِ عندَ مسلمٍ في ك: الصَّلاة، ب: استحباب رفع اليدين، ح: (٨٦٦)، والطَّحاويّ في «مشكل الآثار» (٥٨٣٧).

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأ» أبواب الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٠٨)، وقال في «إعلاء السُّنن» برقم: (٨٢٤): «رجالُه ثقاتٌ إلّا محمَّدَ بنَ أبانٍ، فهو صالحٌ في المتابعات).

⁽٣) الشَّيخُ الفاضلُ العلّامةُ محمَّد هاشم بن عبد الغفور بن عبد الرَّحمن الحنفيُّ التتويُّ السَّنديُّ، أحدُ العلماء المبرِّزين في الفقه والحديث والعربيَّة، ولد ونشأ بأرض السِّندِ، من مصنَّفاته: «بذلُ القوَّة في سني النُّبوَّة» وله «كشف الرَّين في مسألة رفع اليدين» أثبتَ فيه أنَّ الأحاديثَ الواردةَ في النَّهي ثابتةٌ مقبولةٌ صحيحةٌ، صنَّفه سنةَ تسبع وأربعينَ ومئة وألفٍ، كما في «تحفة الكرام»)، ينظر: «نزهة الخواطر» (٦/ ٨٤٣).

⁽٤) النَّسَائيُّ من طريق عبدالله بن المبارك عن سفيانَ، ك: الافتتاح، ب: ترك ذلك [أي: رفع اليدين للرُّكوع حذاءَ المنكبين]، ح: (١٠٢٧)، والرِّوايةُ الثَّانيةُ أخرجَها في «الكبرى» ك: المساجد، ب: ترك ذلك [أي: رفع اليدين للرُّكوع حذاءَ المنكبين]، ح: (١١٠٠). وانظر ما بعده.

١١٧٦ _ وعنْ عَلقَمَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا ابنُ مَسعُودٍ ﴿ اللهُ أَصَلِّي بِكُم صَلاَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَصَلَّى، فَصَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ وَقَالَ التَّرِمذيُّ : (حديثُ ابنِ مسعودٍ فَلَم يَرفَعْ يَدَيهِ إِلّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، رواهُ التَّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، وقال التَّرمذيُّ : (حديثُ ابنِ مسعودٍ حديثُ حسنٌ، وبه يقولُ غيرُ واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النَّبيِّ عَلَيْهِ، والتَّابِعين، وهو قولُ سفيانَ النَّوريُّ، وأهلِ الكوفةِ)(١).

١١٧٧ ـ وَعَنهُ عَنْ عَبِدِاللهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ فِي أَوَّلِ تَكبِيرَةٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

١١٧٨ ـ وَعنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُم رَافِعِي أَيدِيكُم كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيلِ شُمسٍ؟ اسكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

11٧٩ ـ و في «مسند إمامِنا أبي حنيفة» عنِ ابنِ عُينَة: اجتَمَعَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالأَوزَاعِيُّ رحمَهما اللهُ في دَارِ الحَنّاطِينَ بِمَكَّة، فَقَالَ الأَوزَاعِيُّ لِأَبِي حَنِيفَةَ: مَا بَالْكُم لَا تَرفَعُونَ أَيدِيَكُم فِي الصَّلاةِ عِندَ الرُّعُوعِ وَعِندَ الرَّفعِ مِنهُ؟ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لِأَجلِ أَنَّهُ لَم يَصِحَّ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِ شَيءٌ، قَالَ: كَيفَ لَا يَصِحُّ، وَقَد حَدَّثَنِي الزُّهرِيُّ، عنْ سَالِم، عنْ أَبِيهِ، عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ إِذَا افتَتَحَ الصَّلاةَ، وَعِندَ الرُّمُوعِ، وَعِندَ الرَّفعِ مِنهُ » فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عنْ إبرَاهِيمَ، عنْ عَلقَمَةَ الصَّلاةَ، وَعِندَ الرُّمُوعِ، وَعِندَ الرَّفعِ مِنهُ » فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عنْ إبرَاهِيمَ، عنْ عَلقَمَةَ

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: رفع اليدين عند الرُّكوع، ح: (۲۵۷)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: رفع من لم يذكر الرَّفع عند الرُّكوع، ح: (۲۵۷)، والنَّسائيُّ، ك: التَّعليق، ب: الرُّخصة في ترك ذلك [أي رفع اليدين حذو المنكبين عند الرَّفع من الرُّكوع]، ح: (۱۰۰۹)، وحسَّنه التَّرمذيُّ، وقال الشَّيخُ أحمد شاكر: (هذا الحديثُ صحّحَه ابنُ حزمٍ في «المحلَّى» (۳/٤)، وغيرُه من الحفَّاظ، وهو حديثٌ صحيحٌ، وما قالوا في تعليله فليس بعلَّة)، وقال الألبانيُّ في «صحيح أبي داودَ» الأمّ (۳/٣٨): (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلمٍ، وقال التَّرمذيُّ: حديثٌ حسنٌ، وقال ابنُ حزمٍ: إنَّه صحيحٌ، وقوّاهُ ابنُ دقيق العيد والزَّيلعيُّ والتُّركمانيُّ).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٤٩)، و(إسنادُه صحيحٌ)، قالَه العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٦٤). وانظر ما قبله.

⁽٣) مسلم: ك: الصَّلاة، ب: الأمر بالسُّكون في الصَّلاة، ح: (٩٦٨).

وَالْأَسُودِ، عنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ كَانَ لَا يَرفَعُ يَدَيهِ إِلَّا عِندَ افتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَعُودُ شَيءٌ مِن ذَلِكَ، فَقَالَ الأُوزَاعِيُّ: أُحَدِّثُكَ عنِ الزُّهْرِيِّ، عنْ سَالِم، عنْ أَبِيهِ ﴿ وَتَقُولُ: حَدَّثَنِي حَمّادٌ، عَنْ إِبرَاهِيمَ أَفْقَهَ مِن سَالِم، وَعَلَقَمَةُ لَيسَ عَنْ إِبرَاهِيمَ أَفْقَهَ مِن سَالِم، وَعَلَقَمَةُ لَيسَ عِنْ إِبرَاهِيمَ أَفْقَهَ مِن سَالِم، وَعَلَقَمَةُ لَيسَ بِدُونِ ابنِ عُمرَ فِي الفِقهِ، وَإِن كَانَت لِابنِ عُمرَ صُحبَةٌ، أَو لَهُ فَصْلُ صُحبَةٍ، فَالأَسودُ لَهُ فَصْلٌ كَثِيرٌ، وَعَبدُاللهِ هُوَ عَبدُاللهِ، فَسَكَتَ الأُوزَاعِيُّ (۱).

١١٨٠ ـ وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: صَلَّيتُ خَلفَ ابنِ عُمَرَ ﴿ فَلَم يَكُنْ يَرَفَعُ يَدَيهِ إِلَّا فِي التَّكبِيرَةِ الأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٢)، وقال: (فَهَذَا ابنُ عُمَرَ قَد رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَرَفَعُ، ثُمَّ قَد تَرَكَ هُوَ الرَّفَعَ بَعَدَ النَّبِيِّ ﷺ فِعلَهُ، وَقَامَتِ الحُجَّةُ الرَّفَعَ بَعَدَ النَّبِيِّ ﷺ فِعلَهُ، وَقَامَتِ الحُجَّةُ عَلَيهِ بِذَلِكَ (٣).

١١٨١ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ عَنِ الأَسوَدِ قَالَ: رَأَيتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ يَرفَعُ يَدَيهِ فِي أَوَّلِ تَكبِيرَةٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُ، رواهُ الطَّحاويُّ والبيهقيُّ وقال الطَّحاويُّ: (هذا حديثٌ صحيحٌ)(٤).

⁽١) «شرح مسندِ أبي حنيفة» للقاري (١/ ٣٥).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٢٣)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كان يرفع يديه في أوَّل تكبيرةٍ ثمَّ لا يعود، ح: (٢٤٦٧).

⁽٣) وقال العَلَّامَةُ العينيُّ [في العمدة: (٥/ ٢٧٣)]: (والَّذي يحتجُّ به الخصمُ من الرَّفع محمولٌ على أنَّه كان في ابتداء الإسلام، ثمَّ نُسخَ، والدَّليلُ عليه أنَّ عبدَالله بن الزُّبير رأى رجلًا يرفع يديه في الصَّلاة عند الرُّكوع وعند رفع رأسه من الرُّكوع، فقال له: لا تفعل، فإنَّ هذا شيءٌ فعلَه رسولُ الله ﷺ ثمَّ تركه). م

أقولُ: أثرُ ابنِ الزُّبير في «المعجم الكبير» للطَّبرانيِّ (١٢٩/ ١٢٩)، ح: (٣٢٤)، ومن طريقه أخرجَه الضِّياءُ المقدسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٣٣٦)، ح: (٣٠٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١١٩ ١٦٩): (رواهُ الطَّبرانيُّ ورجالُه ثقاتُ).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هـل=

١١٨٢ - وَعَنْ عَاصِمِ بِنِ كُلَيبٍ الجَرمِيِّ عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ مِن أَصحَابِ عَلِيٍّ -: أَنَّ عَلِيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ هِذَا كَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ فِي التَّكبِيرَةِ الأُولَى الَّتِي يَفتَتِحُ بِهَا الصَّلاةَ، ثُمَّ لا يَرفَعُهُمَا فِي شَيءٍ مِنَ الصَّلاةِ (١)، رواهُ محمَّدٌ والطَّحاويُّ وابنُ أبي شيبة (٢).

١١٨٣ ـ وَعنْ عَلَقَمَةَ عنْ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكرٍ وَمَعَ عُمَرَ ﷺ فَلَم يَرفَعُوا أَيدِيَهُم إِلّا عِندَ التَّكبِيرَةِ الأُولَى فِي افتِتَاحِ الصَّلَاةِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ وابنُ عديٍّ (٣).

١١٨٤ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ عَبدُاللهِ ﷺ لَا يَرفَعُ يَدَيهِ فِي شَيءٍ مِنَ الصَّلَاةِ إِلّا فِي الإِفتِتَاحِ، رواهُ الطَّحاويُّ(؛).

١١٨٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: لَا تَرفَعْ يَدَيكَ فِي شَيءٍ مِنَ الصَّلاةِ بَعدَ التَّكبِيرَةِ الأُولَى، رواهُ محمَّدٌ في

مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٢٩)، وصحَّحَهُ، وقال ابنُ حجرٍ في «الدَّراية» (١/ ١٥٢): (ورجالُه ثقاتٌ)، وأخرجه
 ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كان يرفع يديه في أوَّل تكبيرةٍ، ثمَّ لا يعود، ح: (٢٤٦٩).

⁽١) وقال العلَّامةُ العينيُّ: (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلمٍ)، وقال في [عمدة القاري: (٥/ ٢٧٤)]: (ولا يجوزُ لعَلِيّ أنْ يرى ذلك من النَّبِيِّ ﷺ، ثمَّ يترك هو ذلك إلّا وقد ثبتَ نسخُ الرَّفع في غير تكبيرة الإحرام). م

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٠٩)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كان يرفع يديه في أوَّل تكبيرة، ثمَّ لا يعود، ح: (٢٥٧)، وقال ابنُ حجر في «الدِّراية» (١/ ١٥٢): (رجالُه ثقاتٌ)، وبه قال في «الجوهر النَّقيَّ» (٢/ ٧٨)، وقال العينيُّ في «العمدة» (٥/ ٢٧٤): (إسنادُ حديثِ عاصمِ بنِ كليبٍ صحيحٌ على شرط مسلم).

⁽٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر التَّكبير ورفع اليدين عند الافتتاح، ح: (١١٣٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى» جماع أبواب صفة الصَّلاة، ب: من لم يذكر الرَّفع إلّا عند الافتتاح، ح: (٢٥٣٤)، وقال في «الجوهر النَّقيُّ» (٢/ ٨٧): (هذا سندٌ جيُّدٌ).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٦٣)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٨٥): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ بسنده عنه، ك: الصَّلاة، ب: من كان يرفع يديه في أوَّل تكبيرة، ثمَّ لا يعود، ح: (٢٤٥٨)، وقال في «الجوهر النَّقيِّ» (٢/ ٩٧): (هذا سندٌ صحيحٌ).



«الموطَّأ» و «الآثار»(١).

١١٨٦ - وَعنْ حُصَينِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ قَالَ: دَخَلتُ أَنَا وَعَمرُو بنُ مُرَّةَ عَلَى إِبرَاهِيمَ النَّخعِيِّ، قَالَ عَمرٌو: حَدَّثَنِي عَلقَمَةُ بنُ وَائِلِ الحَضرَمِيُّ، عنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ، فَرَآهُ يَرفَعُ يَدَيهِ قَالَ عَمرٌو: حَدَّثَنِي عَلقَمَةُ بنُ وَائِلِ الحَضرَمِيُّ، عنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ، فَرَآهُ يَرفَعُ يَدَيهِ إِذَا كَبَر، وَإِذَا رَفَعَ * قَالَ إِبرَاهِيمُ: مَا أُدرِي لَعَلَّهُ لَم يَرَ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي إِلّا ذَلِكَ اليّومَ فَحَفِظَ إِذَا كَبُر، وَإِذَا رَفَعَ * قَالَ إِبرَاهِيمُ: مَا أُدرِي لَعَلَّهُ لَم يَرَ النَّبِي ﷺ يُصَلِّي إِلّا ذَلِكَ اليّومَ فَحَفِظَ هَذَا مِنهُ، وَلَهُ مِحفَظُهُ ابنُ مَسعُودٍ وَأَصحَابُهُ مَا سَمِعتُهُ مِن أَحَدٍ مِنهُم، إِنَّمَا كَانُوا يَرفَعُونَ أَيدِيَهُم فِي بَدءِ الصَّلاةِ حِينَ يُكَبِّرُونَ، رواهُ محمَّدٌ (٢).

١١٨٧ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ مُرَّةَ قَالَ: دَخَلَتُ مَسجِدَ حَضرَمَوتَ، فَإِذَا عَلَقَمَةُ بِنُ وَائِلِ يُحَدِّثُ عِنْ أَبِيهِ هِنْ وَائِلِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ هِنْ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَرفَعُ يَدَيهِ قَبَلَ الرُّكُوعِ، وَبَعَدَهُ، فَذَكَرتُ ذَلِكَ لِإِبرَاهِيمَ فَغَضِبَ وَقَالَ: رَآهُ هُوَ وَلَم يَرهُ ابنُ مَسعُودٍ ﷺ وَلَا أَصحَابُهُ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١١٨٨ - وَعنِ المُغِيرَةِ قَالَ: قُلتُ لِإِبرَاهِيمَ: حَدِيثُ وَائِلٍ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَ ﷺ يَرَفَعُ يَدَيهِ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ»؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ وَائِلٌ رَآهُ مَرَّةً يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَد رَآهُ عَبدُاللهِ خَمسِينَ مَرَّةً، لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، رواهُ الطَّحاويُّ(٤)، وقال [١/ ٢٢٥]: (وأمَّا حديثُ واثلِ، فقد ضادَّهُ

⁽۱) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (۱۰٦)، وأخرجَه في «الآثار» بسندِ رجالُه ثقاتٌ، باب افتتاح الصَّلاة، ورفع الأيدي، والسُّجود على العمامة، ح: (٧٣)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كان يرفع يديه في أوَّل تكبيرةٍ، ثمَّ لا يعود، ح: (٢٤٦٨).

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٠٧)، ورجالُه ثقاتٌ، يراجع: «إعلاء السُّنن» برقم: (٨٢٥)، و «التَّعليق الممجَّد» (١/ ٣٩٣)، ونحوُه عند الدَّارقطنيِّ، ك: الصَّلاة، ب: ذكر التَّكبير ورفع السُّنن عند الافتتاح، ح: (١١٢١)، والطَّحاويُّ كما سيأتي.

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٥٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٦٨/٤): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير للرُّكوع والتَّكبير للسُّجود والرَّفع من الرُّكوع هل مع ذلك رفعٌ أم لا؟ ح: (١٣٥١)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٦٨): (إسنادُه صحيعٌ).

إبراهيمُ بما ذَكَرَ، عنْ عبدِاللهِ أنَّه لم يكنْ رأى النَّبيَّ عَلَيْهُ فَعَلَ ما ذكرَ، فعبدُاللهِ أقدَمُ صحبةً لرسولِ اللهِ عَلَيْهُ، وأَفهَمُ بأفعالِه مِن وائلِ، قد كان رسولُ اللهِ عَلَيْهُ يُحِبُّ أَنْ يَلِيَهُ المهاجرونَ ليحفظوا عنه).

١١٨٩ - وَعَنْ عَلَقَمَةَ بِنِ وَائِلِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ قَائِمًا فِي الصَّلَاةِ وَبَضَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، رواهُ النَّسَائيُّ (١).

١١٩٠ ـ وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ هُلَبٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَؤُمُّنَا، فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه(٢).

ا ۱۱۹۱ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ شَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنّا مَعَاشِرَ الْأَنبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُعَجّلَ فِطَرَنَا، وَأَنْ نُوَخّرَ سَحُورَنَا، وَأَنْ نَضَعَ أَيمَانَنَا عَلَى شَمَائِلِنِا فِي الصَّلَاةِ»، رواهُ الطَّبرانيُّ بسندٍ صحيحٍ والطَّيالسيُّ (٣).

١١٩٢ ـ وفي رواية لمسلم: عنْ وَاثِلِ بنِ حُجرٍ هِ : أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ عَلَيْ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيَ عَلِيُّ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيُّ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيُّ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيْهِ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيْهِ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيهِ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيهِ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى النَّبِيِّ عَلِيهِ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى

١١٩٣ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا وَاضِعٌ يَدِي اليُسرَى عَلَى اليُمنَى فَا صَعْهَا عَلَى اليُسرَى، رواهُ ابنُ ماجه والنَّسائيُّ (٥).

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: وضع اليمين على الشِّمال في الصَّلاة، ح: (٨٨٨)، وهو في «المسند» (١٨٨٤٥)، وصحَّحَه مسلمٌ كما سيأتي بعد حديثين.

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وضع اليمين على الشَّمال في الصَّلاة، ح: (٢٥٢)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: وضع اليمين على الشَّمال في الصَّلاة، ح: (٨٠٩)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ هلبِ حديثُ حسبُ).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» واللَّفَظُ لـه (٢/ ٢٤٧)، ح: ١٨٨٤)، والطَّيالسيُّ، ح: (٢٧٧٦)، وصحَّحَه ابـنُ حِبّـانَ (١٧٧٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٠٥): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وضع يده اليمني على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرَّته، ح: (٨٩٦).

⁽٥) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: وضع اليمين على الشِّمال في الصَّلاة، ح: (٨١١)،=

١١٩٤ ـ وَعَنْ سَهِلِ بِنِ سَعدٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ اليَدَ اليُمنَى عَلَى
 ذِرَاعِهِ اليُسرَى فِي الصَّلاةِ، رواهُ البخاريُّ(۱).

١١٩٥ - وفي رواية للنسائي (٢) عنْ وَاثِلِ بنِ حُجرٍ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: قُلتُ: لَأَنظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ
 رَسُولِ اللهِ ﷺ كَيْفَ يُصَلِّي؟ فَنَظَرتُ إِلَيهِ فَقَامَ فَكَبَر، وَرَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى حَاذَتَا بِأُذُنيهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى
 عَلَى كَفِّهِ اليُسرَى وَالرُّسغ وَالسَّاعِدِ (٣).

المجادا وعنْ عَلَقَمَةَ بنِ وَاثِلِ بنِ حُجرٍ عنْ أَبِيهِ ﴿ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَ ﷺ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ تَحتَ السُّرَّةِ، رواهُ ابنُ أبي شيبة، وفي «عمدة الرِّعاية» [١/ ١٤٤]: (سندُه جيِّدٌ، ورواتُه كلُّهم ثقاتٌ، كذا قال الحافظُ قاسم بن قطلوبغان؛)

⁼ والنَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: في الإمام إذا رأى الرَّجل قد وضع شماله على يمينه، ح: (٨٨٩)، وأبو داودَ نحوَه، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: وضع اليمنى على اليسرى في الصَّلاة، ح: (٥٥٧)، وقال النَّوَويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٥٧): (رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ صحيح على شرط مسلم).

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: وضع اليمني على اليسرى في الصَّلاة، ح: (٧٤٠).

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: موضع اليمين من الشَّمال في الصَّلاة، ح: (٨٩٠)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: رفع اليدين في الصَّلاة، ح: (٧٢٧)، وأصلُه في مسلم برقم: (٨٩٦).

⁽٣) قال مشايخُنا: (السُّنَّة أَنْ يجمعَ بين الوضع والقبض جميعًا بين ما ورد في الأحاديث المذكورة؛ إذ في بعضها ذكرُ الاُخذ، وفي بعضها ذكرُ وضع اليد على اليد، وفي البعض وضعُ اليد على الذِّراع، فكيفيَّةُ الجمع أنْ يضعَ الكفَّ اليمنى على الكفِّ اليسرى ويحلِّق الإبهامَ والخنصرَ على الرُّسغ ويبسط الأصابع الثُّلث على الدِّراع، فيصدق أنَّه وضع اليد على الدِّراع، وأنَّه أخذ شماله بيمينه، والقاعدةُ الأصوليَّةُ أنَّه متى أمكن الجمعُ بين المتعارضين ظاهرًا لا يعدل عنْ أحدهما)، كذا في «الحلبيّ» و«ردِّ المحتار» (١/ ٤٨٧). مؤلِّف

⁽٤) [تخريج الاختيار: (١/ ١٥٧)]، هو قاسمُ بنُ قُطلُوْبَغَا، زينُ الدِّين، أبو العدل السُّوْدُوْنِيُّ، نسبةَ إلى معتق أبيه سودون الشَّيخونيِّ الجماليِّ، عالمٌ بفقه الحنفيَّة، مؤرِّخٌ، باحثٌ، مولدُه ووفاتُه بالقاهرة سنةَ (٨٧٩هـ)، ينظر: «الأعلام» للزِّركليُّ.



والشَّيخُ عابد السِّنديُّ (۱)، وقال العلّامةُ أبو الطَّيِّبِ المدنيُّ (۱): (هذا حديثٌ قويٌّ من حيثُ السَّندُ) (۱). ۱۱۹۷ ـ وَعنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ وَضعُ الكَفِّ عَلَى الكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحتَ السُّرَّةِ، رواهُ أبو داودَ وأحمدُ وابنُ أبي شيبةَ والدّارقطنيُّ والبيهقيُّ (٤).

- (۱) محمَّد عابد بن أحمد بن عليّ بن يعقوب السِّنديُّ الأنصاريُّ: فقيةٌ حنفيٌّ، عالمٌّ بالحديث، من القضاة، أصله من سيون على شاطئ النَّهر، شمالي حيدر آباد السِّند، وُلِّي قضاء زبيد باليمن، وانتقل إلى صنعاء بطلب الإمام المنصور بالله، وأرسله الإمام المهديُّ عبدُالله إلى محمَّد عليّ باشا والي مصر بهديَّة سنة (١٢٣٢ه) فولاهُ محمَّد عليّ رياسة علماء المدينة المنوَّرة، فسكنَها وتُوفِّي بها (١٢٥٧ه). ولم يخلِّفُ عقبًا، وهو أوَّلُ من أخرج إلى اليمن كتاب «تحفة المؤمنين في الطِّبِّ»، وجمع مكتبة نفيسة وقفها في المدينة، وصنَّف كتبًا، منها: «حصر الشّارد في أسانيد محمَّد عابد» و«المواهب اللَّطيفة على مسند الإمام أبي حنيفة»، ينظر: «الأعلام» للزِّركليِّ.
- (Y) الشَّيخُ العالمُ الصَّالح أبو الطَّيِّب محمَّد بن عبد القادر السَّنديُّ المدنيُّ أحدُ العلماء المحدِّثين، ولد ونشأ ببلاد السِّن وقرأ العلمَ وسافر إلى الحجاز، فحجَّ وزار وسكن بالمدينة المنوَّرة، وأخذ الحديث عن الشَّيخ حسن بن علي العجيميِّ، وقرأ عليه الصِّحاحَ والسُّننَ غالبَها بمشاركة العلَّامة طاهر بن إبراهيم بن الحسن الكورانيُّ المدنيُّ، وأجازَه الشَّيخُ أحمد البنّا، فدرَّس وأفاد مدَّةَ عمرِه، وكان على قدم الصَّدق والصَّلاح، حنفيَّ المذهبِ نقشبنديُّ الطَّريقةِ، له شرحٌ حسنٌ بالعربيُّ على جامع التَّرمذيِّ، أوَّلُه: الحمدُ لله الذي شيَّد أركان الدِّين الحنيفيِّ بكتابه المبين... إلخ، وله حاشيةٌ على الدُّرُ المختار للحصكفيِّ، وقد أخذ عنه الشَّيخُ عبد الرَّحمن بن عبد الكريم المدنيُّ، والشَّيخُ محمَّد بن علي الشَّروانيُّ المدنيُّ، والشَّيخ محمَّد بن علي الشَّروانيُّ المدنيُّ، والشَّيخ عبد الكريم المدنيُّ، وخلقٌ كثيرٌ من العلماء، ينظر: «نزهة الخواطر» (٢/ ٢٨٩).
- (٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليمين على الشَّمال، ح: (٣٩٥٩)، وجوَّدَ إسنادَه المباركفوريُّ في "تحفة الأحوذيِّ" (٢/ ٧٥)، وبه قال في «مرعاة المفاتيح» (٣/ ٦٢)، ولدفع ما قيل فيه ينظر لزامًا: "آثار السُّنن» برقم: (٣٣٠).
- قال الشَّيخُ عميم الإحسان في «فقه السُّنن» (ص: ١٨١): (روايةُ تحت السرَّة أرفعُ سندًا، فيترجَّحُ للرِّجال، أمَّا النِّساءُ؛ فتترجَّحُ روايةُ الصَّدر؛ لكونه أسترَ لهنُّ).
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: وضع اليمنى على اليسرى في الصَّلاة، ح: (٧٥٦)، وأحمدُ (٨٧٥)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليمين على الشَّمال، ح: (٣٩٦٦)، والدَّار قطنيُّ،=

١١٩٨ ـ وَعنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ يَدَهُ اليُّمنَى عَلَى يَلِهِ اليُسرَى تَحتَ السُّرَّةِ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(١).

١١٩٩ ـ وَعنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ القُنُوتِ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

١٢٠٠ وعنْ عَبّاسِ بنِ سَهلِ قَالَ: اجتَمَعَ أَبُو حُمَيدٍ وَأَبُو أُسَيدٍ وَسَهلُ بنُ سَعدٍ وَمُحَمَّدُ بنُ مَسلَمة هُذَكُرُوا صَلاة رَسُولِ اللهِ ﷺ، إنَّ مَسلَمة هُذَكُرُوا صَلاة رَسُولِ اللهِ ﷺ، إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَوَتَّرَ يَدَيهِ، فَنَحّاهُمَا عنْ جَنبَيهِ، رواهُ التَّرمذيُّ (٣).

= ك: الصَّلاة، ب: في أخذ الشَّمال باليمين في الصَّلاة، ح: (١٠٢)، والبيهقيُّ في «الكبرى» باب وضع اليدين على الصَّدر في الصَّلاة من السُّنَّة، (٢٣٤١)، وأخرجَه المقدسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٣٨٦). وأخرجَه المقدسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٢/ ٣٨٦). وقال ابنُ القيِّم: (حديثُ عليِّ صحيحٌ، ويكرَهُ أنْ يجعلَهما على الصَّدر؛ وذلك لِما رُوي عنِ النَّبيُّ ﷺ أنَّه نهى عنِ

وقال ابن القيم: (حديث علي صحيح، ويحرّه ان يجعلهما على الصدر؛ ودلك لِما رَوي عنِ النبيِّ ﷺ أنه نهى عنِ التَّكفير، وهو وضعُ اليد على الصَّدر)، «بدائع الفوائد» (٣/ ٩١).

- (۱) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، باب الصَّلاة قاعدًا والتَّعمُّد على شيء أو يصلِّي إلى سترة، ح: (۱۲۱)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليمين على الشِّمال، ح: (۳۹٦٠)، وإسنادُه حسنٌ، ينظر: «إعلاء السُّنن» برقم: (۳۳۲)، وله شاهدٌ عند ابنِ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليمين على الشِّمال، ح: (۳۹۲۳) عن حجّاج بن حسّانَ، وله شاهدٌ عند ابنِ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، وضع اليمين على الشِّمال، ح: (۳۹۲۳) عن حجّاج بن حسّانَ، ولفظُه: قال: سمعت أبا مجلزٍ، أو سألتُه قال: قلت: كيف يصنع؟ قال: يضع باطنَ كفِّ يمينه على ظاهر كفِّ شمالِه، ويجعلها أسفل من السُّرَّة، وفي «عون المعبود» (۲/ ۲۲٤): (ذكرَه العلّامةُ أبو المحاسنِ محمَّد قائم في رسالته «فوز الكرام»، وقال: (هذا سندٌ جيَّدٌ).
 - (٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: أفضل الصَّلاة طول القنوت، ح: (١٧٦٨).
- (٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّه يجافي يديه عنْ جنبيه في الرُّكوع، ح: (٢٦٠)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: وضع اليمنى على اليسرى في الصَّلاة، ح: (٧٣٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٧١).

قولُه: «وتَّر»: (أي: جعلَهما كالوتر، من قولك: وترتُ القوسَ وأوترتُه، شبَّه يدَ الرَّاكع إذا مدَّها قابضًا على ركبتيه بالقوس إذا أوترت)، «عون المعبود» (٢/ ٣٠٥). ١٢٠١ ـ وَعَنْ أَبِي عَبِدِ الرَّحَمَنِ الشُّلَمِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: إِنَّمَا السُّنَّةُ الأَخذُ بِالرُّكَبِ، رواهُ النَّسائيُّ (١).

١٢٠٢ ـ وفي روايةٍ للطَّبرانيِّ عنْ أَنَس ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي: «يَا بُنَيَّ، إِذَا رَكَعتَ فَضَعْ كَفَّيكَ عَلَى رُكبَتَيكَ، وَفَرِّجْ بَينَ أَصَابِعَكَ، وَارفَعْ يَدَيكَ عنْ جَنبَيكَ»(٢).

١٢٠٣ ـ وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعبَدِ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي، فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهرَهُ، حَتَّى لَو صُبَّ عَلَيهِ المَاءُ لَاستَقَرَّ، رواهُ ابنُ ماجه (٣).

١٢٠٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَم يُشخِصْ رَأْسَهُ وَلَم يُصَوِّبُهُ، وَلَكِن بَينَ ذَلِكَ، رواهُ ابنُ ماجه والتِّرمذيُّ ومسلمٌ وابنُ حِبَّانَ (٤٠).

١٢٠٥ _ وَعَنهَا ، اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَم يَسجُدُ حَتَّى يَستَوِيَ

⁽١) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: التَّطبيق، ب: الإمساك بالرُّكب في الرُّكوع، ح: (١٠٣٦)، والتِّرمذيُّ نحوَه، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وضع اليدين على الرُّكبتين في الرُّكوع، ح: (٢٥٨)، وقال: (حديثُ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٦/ ١٢٣)، ح: (١٩٩١)، والحديثُ طويلٌ، وبعضُه عند التَّرمذيِّ برقم: (٥٨٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وفي الباب عنْ أبي مسعود عند أحمدَ بإسناد حسن (١٠٣١) والتَّسائيِّ (١٠٣٧)، وعنْ طلحةَ صحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٨٧).

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الرُّكوع في الصَّلاة، ح: (٨٧٢)، وفي «الزَّوائد»: (في إسناده طلحةُ بنُ زيدٍ، قال البخاريُّ وغيرُه: منكَرُ الحديثِ، وقال أحمدُ وابنُ المدينيِّ: يضعُ الحديثَ).

ولـه شــاهدٌ عــنِ ابـن عبّـاسِ رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبيـر» (١٦٧/١٦)، ح: (١٢٧٨١)، وأبــو يَعلــى (٢٤٤٧)، وقــال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٢٣): (رجالُه موثَّقون).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفةَ الصَّلاة وما يفتتح به ويختم به، ح: (١١١٠).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ٤٦٩): («لم يشخصْ رأسَه»؛ أي: لم يرفعُه، «ولم يصوِّبُه»؛ أي: ولم ينكشه).

قَائِمًا، وَإِذَا سَجَدَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ، لَم يَسجُدْ حَتَّى يَستَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَفتَرِشُ رِجلَهُ اليُسرَى، رواهُ ابنُ ماجه (۱).

۱۲۰۲ - وفي روايةٍ لأبي داودَ من حديثِ أبي حميدٍ: ثُمَّ يَهوِي إِلَى الأَرضِ [سَاجِدًا] فَيُجَافِي يَدَيهِ عنْ جَنبَيهِ، وَيَفْتَخُ أَصَابِعَ رِجلَيهِ، ثُمَّ يَرفَعُ رَأْسَهُ وَيَثنِي رِجلَهُ اليُسرَى فَيَقَعُدُ عَلَيهَا، حَتَّى يَرجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوضِعِهِ، ثُمَّ يَسجُدُ (۱)، وفي أُخرى له: فَرَّجَ بَينَ فَخِذَيهِ غَيرَ حَامِلٍ بَطنَهُ عَلَى شَيءٍ مِن فَخِذَيهِ أَلَى مَوضِعِهِ، ثُمَّ يَسجُدُ (۱)، وفي أُخرى له: فَرَّجَ بَينَ فَخِذَيهِ غَيرَ حَامِلٍ بَطنَهُ عَلَى شَيءٍ مِن فَخِذَيه (۳).

١٢٠٧ ـ وَعَنْ أَبِي إِسحَاقَ قَالَ: قُلتُ لِلبَرَاءِ بنِ عَازِبٍ ﷺ: أَينَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَضَعُ وَجهَهُ إِذَا سَجَدَ؟ فَقَالَ: بَينَ كَفَّيهِ، رواهُ التِّرمذيُّ والطَّحاويُّ(٤).

۱۲۰۸ ـ وروى مسلمٌ وأبو داودَ وابنُ أبي شيبةٌ (٥).

١٢٠٩ ـ وَعَنْ وَائِلِ بِنِ حُجرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ كَانَت يَدَاهُ حِيَالَ أُذُنيهِ، رواهُ الطَّحاويُّ وعبدُ الرَّزَاقِ وإسحاقُ بنُ راهويه (١).

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الجلوس بين السَّجدتين، ح: (٨٩٣)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفة الصَّلاة وما يفتتح به ويختم به، ح: (١١١٠).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٠)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وصف الصَّلاة، ح: (٣٠٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (١/ ٤٧٧): («ويثني رجله اليسرى»؛ أي: يعوجُها إلى باطن الرِّجل).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٥).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أين يضع الرَّجلُ وجهَه إذا سجد، ح: (٢٧١)، والطَّحاويُّ، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليدين في السُّجود، أين ينبغي أن يكون؟ ح: (١٥٣٥)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ البراءِ حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، ح: (٢٦٨٠).

⁽٥) مسلمٌ عنْ وائل، ك: الصَّلاة، ب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرَّته، ح: (٨٩٦)، وأبو دُاودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٦).

⁽٦) الطَّحاويُّ، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليدين في السُّجود، أين ينبغي أنْ يكون؟ ح: (١٥٣٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب»=

١٢١٠ وفي روايةٍ للنَّسائيِّ: ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، فَكَانَت يَدَاهُ مِن أُذُنَيهِ عَلَى المَوضِعِ الذي استَقبَلَ بِهِمَا الصَّلاةَ(١).

١٢١١ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيهِ، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (عليه العملُ عندَ أهل العلم)(٢).

المعابِ رَسُولِ اللهِ عَيَّةِ، وَفِي المَجلِسِ أَبُو هُرَيرَةَ وَأَبُو أُسَيدٍ وَأَبُو حُمَيدِ السّاعِدِيُّ هَ مَجلِسِ فِيهِ أَبُوهُ وَكَانَ مِن الأَنصَارِ -: أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَيَّةِ، وَفِي المَجلِسِ أَبُو هُرَيرَةَ وَأَبُو أُسَيدٍ وَأَبُو حُمَيدِ السّاعِدِيُّ هَ مِنَ الأَنصَارِ -: أَنَّهُم تَذَاكَرُوا الصَّلاةَ، فَقَالَ أَبُو حُمَيدِ: أَنَا أَعلَمُكُم بِصَلاةِ رَسُولِ اللهِ عَيَّةِ، فَقَالُوا: وَكَيف؟ فَقَالَ: اتَّبَعتُ ذَلِكَ مِن رَسُولِ اللهِ عَيَّةِ، فَقَالُوا: فَأَرِنَا، قَالَ: فَقَامَ يُصَلِّي وَهُم يَنظُرُون، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيهِ فِي أَوَّلِ التَّكبِيرِ، ذَلِكَ مِن رَسُولِ اللهِ عَيَّةِ، قَالُوا: فَأَرِنَا، قَالَ: فَقَامَ يُصَلِّي وَهُم يَنظُرُون، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيهِ فِي أَوَّلِ التَّكبِيرِ، ثَمَ ذَكرَ حديثًا طويلًا، ذَكرَ فِيهِ أَنَّهُ لَمّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجُدَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّعْعَةِ الْأُولَى، قَامَ وَلَمْ يَتُورَكُ، وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَى اللّهُ وَلَيْ وَاللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللهُ وَيَعْ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَيْ وَاللهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَهُ وَلَمْ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَا الْعَلَالِكُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى الللللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللهُ وَلِي اللللللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللللهُ وَلَا أَلُولُولُولُ وَلَا الللللهُ وَلَا اللللللللللّهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللْولَا الللللللّهُ وَلَا الللللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا اللللهُ وَاللّهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللللهُ وَلَا الللللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللللهُ وَاللّهُ وَلَا اللللللهُ وَاللّهُ وَلَا الللللللمُ الللللهُ وَاللّهُ وَلَا الللللهُ وَاللّهُ وَلَا اللللللللللللم

١٢١٣ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﴿ أَنَّهُ كَانَ يَنهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيهِ، رواهُ ابنُ أبى شيبة والبيهقيُ (٤).

^{= (}١٨/٤): (أخرجَه الطَّحاويُّ من ثلاث طرقِ صحاحٍ)، وأخرجَه عبدُ الرَّزَاق (٢٥٢٢)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، ح: (٢٦٨٢)، وهو في «المسند» (١٨٨٤٥).

⁽١) النَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: مكان اليدين من السُّجود، ح: (١١٠٣)، وصحَّحَه مسلمٌ (٨٩٦).

 ⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب الصّلاة، ب: كيف النُّهوضُ من السُّجود، ح: (٢٨٨)، وضعّفَه، أقولُ: وله شاهدٌ رجالُه رجالُ
 الصَّحيح كما سيأتي.

 ⁽٣) الطَّحاويُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: وضع اليدين في السُّجود، أين ينبغي أنْ يكون؟ ح: (٧٣١٠)، وأبو داودَ، ك:
 الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٣)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ ح: (١٨٦٦).

⁽٤) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، ح: (٩٩٩)، وعبدُ الرَّزَاق في «المصنَّف» (٢/ ١٧٩)، ح: (٢٩٦٧)، ونحوُه عند البيهقيّ، ك: الصَّلاة، ب: من قال يرجع على صدور قدميه، (٢٧٦٤)،=

١٢١٤ ـ وفي روايةٍ لهما عنِ ابن عمرَ وابن الزُّبير ، الله نحوُه (١٠).

١٢١٥ ـ وَعنِ الشَّعبِيِّ قَالَ: كَانَ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ ﷺ وَأَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنهَضُونَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ أَقدَامِهِم، رواهُ ابنُ أبي شيبة (١٠).

١٢١٦ ـ وَعنِ النَّعمَانِ بنِ أَبِي عَيّاشٍ قَالَ: أَدرَكتُ غَيرَ وَاحِدٍ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجدَةِ فِي أَوَّلِ رَكعَةٍ وَالثَّالِثَةِ قَامَ كَمَا هُوَ وَلَم يَجلِس، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ^(٣).

١٢١٧ ـ وروى عبدُ الرَّزَّاق عنِ ابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسِ وابنِ عمرَ ﷺ نحوَه (١٠).

١٢١٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَعتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ، رواهُ أبو داودَ(٥٠).

١٢١٩ ـ وَعنْ وَاثِلِ بنِ حُجرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ أَصْجَعَ رِجلَهُ

⁼ وقال: (صحيحٌ)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٣٦): (رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٢٦٦)، ح: (٩٣٢٧)، و ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽۱) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، عنِ ابن عمرَ (٤٠٠٢)، وعنِ ابن الزُّبير (٤٠٠٥)، وينظر: «الكبرى» للبيهقيّ، ك: الصَّلاة، ب: من قال يرجع على صدور قدميه، (٢/ ١٨٠).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، ح: (٤٠٠٤)، وابنُ المنذرِ في «الأوسط» (٣/ ١٩٦)، ح: (١٥٠٢).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في اليدين أين تكونان من الرَّأس، ح: (٢٠١١)، وقال النّيمويُّ في «آثار السُّنن» (إسنادُه حسنُ) وأخرجَه ابنُ المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٩٥)، ح: (١٤٩٧).

⁽٤) عبد الرَّزَّاق (٢/ ١٧٩)، ح: (٢٩٦٧/ ٢٩٦٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: من قال يرجع على صدور قدمه، (٢/ ١٨٠).

⁽٥) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: كراهية الاعتماد على اليد في الصَّلاة، ح: (٩٩٢)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤١٢).

اليُسرَى، وَقَعَدَ عَلَيهَا، وَيَنصِبُ رِجلَهُ اليُمنَى، رواهُ إمامُنا أبو حنيفةَ وروى التِّرمذيُّ نحوَه، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والعملُ عليه عند أكثرِ أهلِ العلمِ، وهو قولُ سفيانَ الثَّوريِّ وأهلِ الكوفةِ وابنِ المباركِ)(١).

۱۲۲۰ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ - وَهُوَ ابنُ عَبِدِاللهِ بنِ عُمَرَ - عنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: مِن سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ تَنصِبَ القَدَمَ اليُمنَى، وَاهُ النَّسَائيُّ (٢).

١٢٢١ ـ وَعَنْ رِفَاعَةَ بَنِ رَافِعِ الزُّرَقِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلأَعْرَابَيِّ: «إِذَا رَفَعتَ رَأْسَكَ، فَاجلِسْ عَلَى فَخِذِكَ اليُسرَى، رواهُ أحمدُ وروى أبو داودَ نحوَه (٣)

۱۲۲۲ - وَعنِ القَاسِمِ بنِ مُخَيمِرَةً قَالَ: أَخَذَ عَلَقَمَةُ بِيَدِي، فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعُودٍ ﷺ، أَخَذَ بِيَدِهِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَبدِاللهِ، فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ، فَذَكَرَ مِثلَ دُعَاءِ حَدِيثِ الْأَعَمَشِ: إِذَا قُلتَ هَذَا أُو قَضَيتَ هَذَا؛ فَقَد قَضَيتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئتَ أَنْ تَقُومَ؛ فَقُم، وَإِنْ شِئتَ أَنْ تَقَعُدَ الْأَعَمَشِ: إِذَا قُلتَ هَذَا أُو قَضَيتَ هَذَا؛ فَقَد قَضَيتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئتَ أَنْ تَقُومَ؛ فَقُم، وَإِنْ شِئتَ أَنْ تَقَعُدَ فَاقَعُدْ، رواهُ أبو داودَ والطَّحاويُّ وروى أحمدُ والدّارقطنيُ نحوَه (١٤).

⁽١) «مسند الإمام» برواية الحصكفيّ، ح: (٣٦)، ونحوه عند التّرمذيّ، أبواب الصّلاة، ب: كيف الجلوسُ في التّشهُّد، ح: (٢٩٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٢٩١).

⁽٢) النَّسَائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتَّشهُّد، ح: (١١٥٩)، وإسنادُه صحيحٌ كما في "إعلاء السُّنن" برقم: (٧٩٦)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الأذان، ب: سنَّة الجلوس في التَّشهُّد، ح: (٨٢٧)، وفي الباب: حديث أبي حميد، أخرجَه البخاريُّ، ح: (٨٢٨).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له (١٨٩٩٥)، وحسَّنه البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣/ ١٠)، وفي «تنقيح التَّحقيق» للذَّهبيِّ (١/ ١٦٢): (إسنادُه جيِّدٌ)، وأخرج أبو داودَ نحوَه، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: صلاة من لا يقيم صلبَه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٥٩٩)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (١/ ٣٧٤): (ولا مطعنَ في إسناده).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: التَّشهُد، ح: (٩٧٠)، وهو في «المسند» (٢٠٠٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٤٢): (ورجالُ أحمدَ موثقون)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: السَّلام في الصَّلاة، هل هو من فروضها أو من سننها؟ ح: (١٦٤١)، والدَّار قطنيُّ،=

المُعَدِّ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَمْرِ و اللهِ عَلَيْ وَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: «إِذَا رَفَعَ المُصَلِّي رَأْسَهُ مِن آخِرِ صَلَاتِهِ وَقَضَى تَشَهَّدُهُ ثُمَّ أَحدَثَ؛ فَقد تَمَّت صَلَاتُهُ، فَلَا يَعُودُ لَهَا»، رواهُ الطَّحاويُّ وروى أبو داودَ والتِّرمذيُّ والبيهقيُّ عنِ ابنِ عمرَ وعنْ عليِّ الله نحوَه مرفوعًا وموقوفًا، وقد سكتَ أبو داودَ عنْ هذا الحديثِ، وهو إذا سكتَ عنْ حديثِ كان عندَه حسنًا أو صحيحًا، وقال التِّرمذيُّ: (كلُّ ما ذكرتُه في كتابي هذا حجَّةٌ إلّا أربعة أحاديثَ)، وليس هذا الحديثُ منها، كذا في «السِّعاية»(١).

١٢٢٤ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: التَّشَهُّدُ انقِضَاءُ الصَّلَاةِ، وَالتَّسلِيمُ إِذنٌ بِانقِضَائِهَا، رواهُ الطَّحاويُّ (٢).

۱۲۲٥ ـ وَعَنهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الأَيسَرِ، رواهُ النَّسائيُّ وروى أبو داودَ والتِّرمذيُّ نحوَه (٣).

⁼ ب: صفة التَّشهُّد، ح: (١٣٣٧)، والدّارميُّ، ب: التَّشهُّد، ح: (١٣٨٠)، وإسنادُه صحيحٌ.

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: السَّلام في الصَّلاة، هل هو من فروضها أو من سننها؟ ح: (١٦٤٠)، وأبو داودَ نحوَه، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر الرَّكعة، ح: (٢١٧)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يحدث في التَّسهُّد، ح: (٢٠٨)، والدَّارقطنيُّ، من أحدث قبل التَّسليم في آخر صلاته أو أحدث قبل تسليم الإمام فقد تمَّتْ صلاتُه، ح: (٢٤٣)، وحسَّنة العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (٢٧٨)، وللجواب عنْ دعوى الاضطراب ينظر: «إعلاء السُّنن»، وله شاهدٌ عنْ عليٍّ في «الكبرى» للبيهقيُّ، باب تحليل الصَّلاة بالتَّسليم، (٢٩٦٣) وإسنادُه حسنٌ كما في «آثار السُّنن» برقم: (٥٦٣).

 ⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» ك: الصَّلاة، ب: السَّلام في الصَّلاة، هل هو من فروضها أو من سننها؟ ح:
 (١٦٤٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ٤٥٥): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: كيف السَّلام على الشِّمال؟ ح: (١٣٢٦)، ونحوُه عند أبي داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّسليم في أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: في السَّلام، ح: (٩٩٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّسليم في الصَّلاة، ح: (٢٩٥)، وقال: (حديثُ ابنِ مسعودٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من الصَّلاة، ح: (٢٩٥)، وقال: (عديثُ ابنِ مسعودٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبيُّ عَلَيْهُ، ومَن بعدهم، وهو قولُ سفيانَ الثَّوريِّ، وابنِ المباركِ، وأحمدَ، وإسحاقَ).

١٢٢٦ - وَعنِ الفَضلِ بنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ مَثنَى مَثنَى، تَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكَعَتَينِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وَتَمَسكَنُ، وَتُقنِعُ يَدَيكَ، يَقُولُ: تَرفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُستَقبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَكَنَينِ، وَتَخَشَّعُ، وَتَضَرَّعُ، وَتَمَسكَنُ، وَتُقنِعُ يَدَيكَ، يَقُولُ: تَرفَعُهُمَا إِلَى رَبِّكَ، مُستَقبِلًا بِبُطُونِهِمَا وَجَهَكَ، وَتَقُولُ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَن لَم يَفعَلْ ذَلِكَ فَهُو كَذَا وَكَذَا وَكَذَا» وفي روايةٍ: «فَهِي خِدَاجٌ» (١٥)، رواهُ التِّرمذيُّ (٢٠).



 ⁽١) وقال عليٌّ القاري [في المرقاة: (٢/ ٦٦٦)]: (الظّاهرُ أنَّ معنى الحديثِ أنَّ أقلَّ الصَّلاةِ ركعتانِ، فيفيدُ نهي البتيراء
 كما هو مذهبنا). م

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّخشُّع في الصَّلاة، ح: (٣٨٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٧٢)، وهو في «المسند» (١٧٩٩).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَسَيِّعَ بِحَدْدِرَيِّكَ حِينَ نَقُومُ ﴾ [الطُّور: ٤٨].

١٢٢٧ - وَعَنْ أَبِي وَائِلِ ﴿ قَالَ: كَانَ عُثمَانُ ﴿ إِذَا افْتَتَحَ (١) الصَّلَاةَ، يَقُولُ: سُبحَانَكَ اللَّهِمَّ وَبِحَمدِكَ وَتَبَارَكَ اسمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيرُكَ، يُسمِعُنَا ذَلِكَ، رواهُ الدّارقطنيُ (١).

١٢٢٨ ـ ورواهُ مسلمٌ عنْ عمرَ ﷺ نحوَه (٣).

۱۲۲۹ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ: أَنَّ نَاسًا مِن أَهلِ البَصرَةِ أَتُوا عُمَرَ بِنَ الخَطّابِ ﷺ لَم يَاتُوه إِلّا لِيَسأَلُوهُ عَنِ افْتِتَاحِ الصَّلَاة، وَهُم خَلفَهُ ثُمَّ جَهَرَ، فَقَالَ: سُبحَانَكَ عنِ افْتِتَاحِ الصَّلَاة، وَهُم خَلفَهُ ثُمَّ جَهَرَ، فَقَالَ: سُبحَانَكَ اللَّهمَّ وَبِحَمدِكَ وَتَبَارَكَ اسمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَه غَيرُكَ (٤)، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار» وروى الدّار قطنيُّ اللَّهمَّ وَبِحَمدِكَ وَتَبَارَكَ اسمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَه غَيرُكَ (٤)،

⁽١) قولُه: «إذا افتتح الصَّلاةَ»: واتَّفَقَ النَّلاثَةُ على أنَّ دعاءَ الاستفتاح في الصَّلاة مسنونٌ، وقال مالكٌ: ليس بسنَّق، بل يكبَّرُ ويفتتح القراءة، وصيغته ويفتتح القراءة، وصيغته عند أبي حنيفة وأحمدَ أنْ يقولَ: «سبحانك اللَّهـمَّ، وبحمدك، وتبارك اسمُك»، وصيغته عند الشَّافعيُ: «وجَهتُ وجهيَ للَّذي فطرَ السَّماواتِ والأرضَ حنيفًا» إلَّا أنَّه يقولُ: «وأنا أوَّلُ المسلمين»، وقال أبو يوسفَ: (المستحبُّ أنْ يجمعَ بينهما)، قالَه في «رحمة الأمَّة» وكذا في «شرح النَّقاية». م

⁽٢) الدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: دعاء الاستفتاح بعد التَّكبير، ح: (١١٥٤)، وحسَّنَ إسنادَه النّيمويُّ في «آثـار السُّنن» برقم: (٣٣٨)، وصحَّحَه مسلمٌ عنْ عمر، ك: الصَّلاة، ب: حجَّة من قال لا يجهر بالبسملة، ح: (٨٩٢).

⁽٣) انظر ما قبله.

⁽٤) وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام [في فتح القدير: (١/ ٢٨٩)]: (ولمَّا ثبتَ من فعل الصَّحابة كعمر اللهُ وغيرِه الافتتاحَ بعدَه عليه السَّلاةُ والسَّلامُ ـب: «سبحانَك اللَّهمَّ» مع الجهر به؛ لقصد تعليم النَّاس؛ ليقتدوا ويأنسوا؛ كان دليلًا على أنَّه الذي كان عليه ﷺ آخرَ الأمر).

نحوَه (١٠). وقال محمَّدٌ: (وَبِهَذَا نَأْخُذُ فِي افتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنّا لَا نَرَى أَنْ يَجهَرَ بِذَلِكَ الإِمَامُ وَلَا مَن خَلفَهُ، وَإِنَّمَا جَهَرَ بِذَلِكَ عُمَرُ ﷺ لِيُعَلِّمَهُم مَا سَأَلُوهُ عَنهُ)(٢).

۱۲۳۰ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيهِ حَتَّى يُحَاذِيَ إِبَهَامَيهِ أُذُنَيهِ ثُمَّ يَقُولُ: «شُبحَانَكَ اللَّهمَّ وَبِحَمدِكَ وَتَبَارَكَ اسمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيرُكَ»، رواهُ الدّارقطنيُّ، وقال: (رجالُ إسنادِه كلُّهم ثقاتٌ)(۳).

١٣٣١ _ وَعنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبحَانَكَ اللهم وَبِحَمدِكَ، وَتَبَارَكَ اسمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيرُكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ، وإسنادُ أبي داودَ حسنٌ رجالُه مرضيُّون(٤).

⁽۱) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، باب افتتاح الصَّلاة، ورفع الأيدي، والسُّجود على العمامة، ح: (۷۲)، وأخرج الدّار قطنيُّ نحوَه عنْ إبراهيمَ، عنِ الأسود، ك: الصَّلاة، ب: دعاء الاستفتاح بعد التّكبير، ح: (۱۱۵۳)، وصحَّحَ سندَه المغلطاي في «شرح ابن ماجه» أبواب إقامة الصَّلاة والسُّنَّة فيها، ب: افتتاح الصَّلاة، (٥/ ١٠٩)، وبه قال أبو الطَّيِّب في «التَّعليق المغنى» (٢/ ٢٥).

⁽٢) «الآثار» (١/ ١٠٠). وفي «نيل الأوطار» (٢/ ٢٢٨): (قال ابنُ تيميَّةَ رحمَه اللهُ [بعدما أخرج في الباب عنْ عمرَ وأبي بكرٍ وعثمانَ وابنِ مسعودٍ]: اختيارُ هؤلاء _ يعني الصَّحابة _ الَّذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهر عمرُ به أحيانًا بمحضرٍ من الصَّحابة لتعليمه النَّاسَ مع أنَّ السُّنَةَ إخفاؤُه يدلُّ على أنَّه الأفضلُ، وأنَّه الذي كان النَّبيُ ﷺ يداوم عليه غالبًا، وإنِ استفتحَ بما رواهُ عليَّ أو أبو هريرةَ؛ فحسنٌ؛ لصحَّة الرِّواية).

⁽٣) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: دعاء الاستفتاح بعد التَّكبير، ح: (١١٤٨)، وصحَّحَ سندَه المغلطاي في «شرح ابن ماجه» أبواب إقامة الصَّلاة والسُّنَّة فيها، ب: افتتاح الصَّلاة، (٥/ ١٠٩)، وقال ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» (١/ ٢٤١): (هذا إسنادٌ كلُّهم ثقاتٌ) وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣/ ٢٤٢)، ح: (٣٠٣٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٠٧): (ورجالُه موثَّقون).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما يقول عند افتتاح الصَّلاة، ح: (٢٤٣)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (٨٠٦)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من رأى الاستفتاح بـ: سبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، ح: (٢٧٦)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٨٥٩).

١٢٣٢ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنْ أبي سعيدِ^(١)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ [أي: حديثُ عائشةَ] لا نعرفُه إلّا مِن هذا الوجهِ، وحارثةُ قد تُكُلِّمَ^(٢) فيه من قبل حفظِه)^(٣).

١٢٣٣ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَدَخَلَ الصَّفَّ وَقَد حَفَزَهُ النَّفَسُ، فَقَالَ: الحَمدُ لِلَّهِ حَمدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاَتَهُ قَالَ: «أَيُّكُمُ المُتَكَلِّمُ بِالكَلِمَاتِ؟» فَأَرَمَّ القَومُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمُ المُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَم يَقُلُ بَأْسًا» فَقَالَ رَجُلٌ: جِئتُ وَقَد حَفَزَنِي النَّفَسُ فَقُلتُهَا، فَقَالَ: «لَقَد رَأَيتُ اثنَى عَشَرَ مَلكًا يَبتَدِرُونَهَا، أَيُّهُم يَرفَعُهَا» (١٠)، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

أقولُ: التُّورِيِشْتِيُّ هو فضلُ اللهِ بنُ حسنٍ، أبو عبدالله، شهاب الدِّين، فقيهٌ حنفيٌّ، له كتبٌ بالفارسيَّة والعربيَّة منها: الميسَّر في شرح مصابيح السُّنَّة للبغويِّ، سلك فيه مسلكَ الحديث لا الفقه، ينظر: «الأعلام».

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (۸۰٤)، والنَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: نوعٍ آخرَ من الذِّكر بين افتتاح الصَّلاة وبين القراءة، ح: (۹۰۰)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (٤٠٢) (٢٠٤) وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «نتائج الأفكار» (٤٠٢) (٢٠٤) وأخرجَ التَّرمذيُّ نحوَه، وقال: وحديثُ أبي سعيدٍ أشهرُ حديثٍ في هذا الباب، وصحَّحَه الشَّيخُ أحمد شاكر في التَّعليق عليه (٢/٩).

⁽٢) وقال التُّوربشتيُّ (١/ ٢٣٥): (هذا حديثٌ حسنٌ مشهورٌ، وأخذ به من الخلفاء عمرُ هُ والحديثُ مُخَرَّجٌ في «كتاب مُسلم» عنْ عمرَ، وقد أخذ به عبدُالله بن مسعودٍ وغيرُه من فقهاء الصَّحابة، وذهب إليه كثيرٌ من علماء التّابعين، واختارَه أبو حنيفة وغيرُه من العلماء، فكيف يُنسَبُ هذا الحديثُ إلى الضَّعف؟ وقد ذهب إليه الأَجِلّةُ من علماء الحديث، كسفيانَ التَّوريِّ، وأحمدَ بنِ حنبل، وإسحاقَ بنِ راهويه، وأمّا ما ذكرَه التِّرمذيُّ، فهو كلامٌ في إسنادِ الحديثِ الذي ذكرَه، ولم يقل: إنَّ إسنادَه مدخولٌ من سائر الوجوه، مع أنَّ الجرحَ والتَّعديلَ يقع في حقَّ أقوام على وجه الخلاف، فربَّما ضُعِّف الرّاوي من قِبَل أحد الأثمَّة ووُثِّقَ مِن قِبل آخرين، وهذا الحديثُ رواهُ الأعلام من أثمَّة الحديث وأخذوا به، ورواهُ أبو داودَ في جامعه بإسنادٍ ذكرَه فيه، وهو إسنادٌ حسنٌ رجالُه مرضيُّون، فعُلِمَ أنَّ التَّرمذيَّ إنَّما تكلّمَ في الإسناد الذي ذكرَه)، كذا في «المرقاة» [٢/ ١٧٨]. م

⁽٣) انظر: تعليق الشَّيخ أحمد شاكر على «سنن التَّرمذيِّ» (٢/ ١٢).

⁽٤) وفي «البحر الرَّائق» (١/ ٣٢٨): (أنَّ ذلك كان في أوَّل الأمر، ويدلُّ عليه أنَّ عمرَ حين جهر جهر بالنَّناء فقط؛ ليقتديَ النَّاسُ به ويتعلَّموه؛ فهو ظاهرٌ في أنَّه وحدَه هو الذي كان عليه النَّبيُ ﷺ آخرَ الأمر في الفرائض). م

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح: (١٣٥٧).

١٣٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسكُتُ بَينَ التَّكبِيرِ وَبَينَ القِرَاءَةِ إسكاتةً، فَقُلتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، إِسكَاتُكَ بَينَ التَّكبِيرِ وَالقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهمَّ بَاعِدْ بَينِي وَقُلتُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، إِسكَاتُكَ بَينَ التَّكبِيرِ وَالقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهمَّ بَاعِدْ بَينِي وَبَاللَّهمَّ نَقُنِي مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوبُ الأَبيضُ وَبَينَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدتَ بَينَ المَاءِ وَالثَّلجِ وَالبَرَدِ»، مُتَّفَقٌ عيه (١٠).

١٢٣٥ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ هِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، وفي روايةٍ: كَانَ إِذَا استَفتَحَ الصَّلَاةَ كَبَرَ، ثُمَّ قَالَ: «وَجَهِتُ وَجهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ المُسْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي، وَنُسُكِي، وَمَحيَايَ، وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرتُ وَأَنَا مِنَ المُسلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنتَ المَلِكُ، لا إِلَهَ إِلاّ أَنتَ، أَنتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبدُكَ، ظَلَمتُ نفسِي، وَاعترَفتُ بِذَنبِي، فَاغفِرْ لِي اللَّهُمَّ أَنتَ المَلِكُ، لا إِلَهَ إِلاّ أَنتَ، أَنتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبدُكَ، ظَلَمتُ نفسِي، وَاعترَفتُ بِذَنبِي، فَاغفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، إِنَّهُ لا يَعفِرُ الذُّنُوبَ إِلاّ أَنتَ، وَاهدِنِي لِأَحسَنِ الأَخلَقِ لا يَهدِي لِأَحسَنِهَا إِلاّ أَنتَ، فَاهِذِي لاَحسَنِ الأَخلَقِ لا يَهدِي لِأَحسَنِهَا إِلاّ أَنتَ، لَبَيكَ وَسَعدَيكَ وَالخَيرُ كُلُّهُ فِي يَدَيكَ، وَالشَّرُّ لَيسَ وَاصِرِفْ عَنِّي سَيَّنَهَا إِلاّ أَنتَ، لَبَيكَ وَسَعدَيكَ وَالخَيرُ كُلُّهُ فِي يَدَيكَ، وَالشَّرُ لَيسَ إِلَيكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، ثَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، ثَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، ثَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، ثَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، أَسَعَوْرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ».

وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَلَكَ أَسلَمتُ، خَشَعَ لَكَ سَمعِي، وَبَصَرِي، وَمُخِي، وَعَظمِي، وَعَصَبِي»، وَإِذَا رَفَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ مِلْ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْ الأَرضِ، وَمَظمِي، وَعَصَبِي»، وَإِذَا رَفَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ مِلْ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْ الأَرضِ، وَمِلْ مَا بَينَهُمَا، وَمِلْ مَا شِئتَ مِن شَيءٍ بَعدُ»، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَلَكَ وَمِلْ مَا بَينَهُمَا، وَمِلْ مَا شِئتَ مِن شَيءٍ بَعدُ»، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَلَكَ أَسَتَ، سَجَدَ وَجِهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمِعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ»، ثُمَّ أَسلَمتُ، سَجَدَ وَجِهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمِعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ»، ثُمَّ أَسلَمتُ، سَجَدَ وَجِهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمِعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحسَنُ الخَالِقِينَ»، ثُمَّ أَسلَمتُ، سَجَدَ وَجِهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَالتَّسلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي مَا قَدَّمتُ وَمَا أَخُورتُ، وَمَا أَسَرَتُ وَمَا أَسَرَقَتُ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُؤَدِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَا أَنتَ اعْمَرُ بِهِ مِنِي، أَنتَ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُؤَدِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَا أَنتَ»، ومَا أَنتَ أَعلَمُ بِهِ مِنِي، أَنتَ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُؤَدِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَا أَنتَ»، ومَا أَنتَ أَعلَمُ بِهِ مِنِي، أَنتَ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُؤَدِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَا أَنتَ»، ومَا أَنتَ أَعلَمُ بِهِ مِنِي، أَنتَ المُقَدِّمُ وَأَنتَ المُقَدِّمُ وَانتَ المُورِقُ مَا أَسَالَهُ اللهُ السَلَهُ،

⁼ وفي «كشف المناهج» (١/ ٣٤٤): («وحفزَه النَّفَشُ»: بالحاء المهملة وبالفاء والزّاي المعجَمة؛ أي: كدَّه واستعجَلَه واستوفزَه).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: ما يقول بعد التَّكبير، ح: (٧٤٤)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح: (١٣٥٤).

وفي رواية للشَّافعيِّ: «وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيكَ، وَالمَهدِيُّ مَن هَدَيتَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيكَ، لَا مَنجَا مِنكَ إِلَّا إِلَيكَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ»(١).

١٣٣٦ - وَعَنْ جُبَيرِ بِنِ مُطعِم ﷺ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّى صَلَاةً، فَقَالَ: «اللهُ أَكبَرُ كَبِيرًا، اللهُ أَكبَرُ كَبِيرًا، اللهُ أَكبَرُ كَبِيرًا، اللهُ أَكبَرُ كَبِيرًا، والحَمدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَالحَمدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبحَانَ اللهِ بُكرَةً وَأَصِيلًا _ ثَلَاثًا _ أَعُودُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ مِن نَفْخِهِ وَنَفْتِهِ وَهَمزِهِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه إلّا أنّه لم يذكرُ: «وَالحَمدُ لِلَّهِ كَثِيرًا»، وذكرَ في آخره: «مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ»(٢) وَقَالَ عَمرٌ و(٣): (نَفخُهُ: الكِبرُ، وَنَفَثُهُ: الشَّعرُ، وهمزُه: الموتةُ).

١٢٣٧ - وَعنْ جَابِرٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا استَفتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرتُ وَأَنَّا مِنَ المُسلِمِين، اللَّهمَّ وَنُسُكِي وَمَحيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرتُ وَأَنَّا مِنَ المُسلِمِين، اللَّهمَّ المُعمَالِ وَسَيِّعَ المُعمَالِ وَأَحسَنِ الأَحمَالِ وَالْعَمَالِ وَسَيِّعَ الأَعمَالِ وَسَيِّعَ اللَّهمَالِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

١٢٣٨ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ مَسلَمَةً ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي تَطَوُّعًا قَالَ: «اللهُ أَكَبُرُ، وَجَهِتُ وَجَهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ حَنِيفًا مُسلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ المُشرِكِينَ، وذكر الحديثَ

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (۱۸۱۲، ۱۸۱۳)، والشَّافعيُّ في «المسند» بترتيب السِّنديِّ، ح: (۲۱٦).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: ما يستفتح به الصَّلاةُ من الدُّعاء، ح: (٧٦٤)، والسُّنَة فيها، ب: الاستعاذة في الصَّلاة، ح: (٨٠٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٧٨).

⁽٣) في الأصل: «عمر» كما في نسخ المشكاة، والصَّوابُ: عمرٌو، بالواو، والمرادُ: عمرُو بنُ مرَّة، أحدُرواةِ هذا الحديث. «ميرك شاه». مؤلف.

⁽٤) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: نوع آخرَ من الدُّعاء بين التَّكبير والقراءة، ح: (٨٩٧)، وله شاهدٌ عن عليٌّ عند مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، بُ: الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (١٨١٢).

مثلَ حديثِ جابرٍ إِلَّا أَنَّه قال: «وَأَنَا أَوَّلُ المُسلِمِينَ، اللهم أَنتَ المَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبحَانَكَ وَبِحَمدِكَ» ثُمَّ عَترَأُ»(١). رواهُ النَّسائقُ (٢).

١٢٣٩ _ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ عِنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَت لَهُ سَكَتَهٌ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ، رواهُ النَّسائيُ (٣٠).

١٧٤٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ استَفتَحَ القِرَاءَةَ
 إِ ﴿ الْعَسَدُةِ قَادِ مَتِ الْسَالَمِ اللهِ عَلَيْ إِنَا لَهُ عَلَى اللهِ عَلَيْ إِنَّا لَهُ عَلَى اللهِ عَلَيْ الْعَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ إِنَّا لَهُ اللهِ عَلَيْ إِنَّا لَهُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ إِنَّا لَهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَ



⁽۱) وقال الحلبيُّ ص: (۲۹٦): (ذلك كلُّه محمولٌ على التَّطوُّع والتَّهجُّد، فإنَّ الأمرَ فيه واسعٌ، ويؤيِّدُه ما ثبت في صحيح أبي عوانة وسنن النَّسائيِّ: أنَّه عليه السَّلامُ كان إذا قام يصلِّي تطوُّعًا قال: «الله أكبرُ وجَهتُ...» إلخ، فيكون مفسِّرًا لِما في غيره، بخلاف: «سبحانك اللَّهمَّ»، فإنَّ ما ذكرناه يبيِّنُ أنَّه الأمرُ المستقرُّ عليه في الفرائض)، انتهى. وفي «ردِّ المحتار» (۱/ ٤٨٨) و «المرقاة» (۲/ ۲۷۸): (وما ورد محمولٌ على النَّافلة بعد الثَّناء في الأصحِّ؛ لحديث البيهقيِّ: كان عليه السَّلامُ إذا افتتحَ الصَّلاةَ قال: «سبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، وتبارك اسمُك، وتعالى جدُّك، ولا إلهَ غيرُك، وجَهْت وجهيَ..»). م

⁽٢) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: نوع آخرَ من الذِّكر والدُّعاء بين التَّكبير والقراءة، ح: (٨٩٩).

⁽٣) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: سكوت الإمام بعد افتتاحه الصَّلاة، ح: (٨٩٥)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ برقم (١٢٢٨).

⁽٤) مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح: (١٣٥٦).



وقسولِ اللهِ عَلَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْمَانَ فَاسْتَعِدُ بِاللّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّحِيدِ ﴾ [النَّحل: ٩٨]، وقسالَ اللهُ عَلَى ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُسْرَءَانُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

ا ١٢٤١ - وَعَنْ عَبِدِ اللهِ بِنِ مُغَفَّلٍ ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُرِّمَانُ الْقُرِآنَ يُقرَأُ وَجَبَ عَلَيهِ الإستِمَاعُ وَالإِنصَاتُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أُنزِلَت هَذِهِ الآيةُ ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] والإنصَاتُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أُنزِلَت هَذِهِ الآيةُ ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] فِي قِرَاءَةِ الإِمَامِ، رواهُ ابنُ أبي حاتم وأبو الشَّيخِ وابنُ مردويه والبيهقيُّ في «كتاب القراءة»(١).

١٢٤٢ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُ ﷺ فَقَرَأَ خَلفَهُ قَومٌ، فَخَلَطُوا عَلَيهِ، فَنَزَلت هَذِهِ الآية، رواهُ ابنُ مردويه والبيهقيُ (٢).

١٢٤٣ ـ وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ كَعِبِ القُرَظِيِّ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ أَجَابَهُ مَن وَرَاءَهُ، إِذَا قَالَ: يِنسِمِ اللّهِ الرَّغَنِ الرَّحِمِ ، قَالُوا مِثلَ مَا يَقُولُ، حَتَّى تَنقَضِيَ الفَاتِحَةُ وَالسُّورَةُ، [فَلَبِثَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَلبَثَ]، ثُمَّ نَزَلَت: ﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُرْمَ الْفَاقِمُواللهُ وَآنِصِتُوا لَعَلَّكُمُ تُرْحَمُونَ ﴾، رواهُ سعيدُ بنُ

⁽۱) البيهةيُّ في «كتاب القراءة» واللَّفظُ له، باب: ذكر ما احتُجَّ به من رأي وجوب القراءة خلف الإمام فيما خافت الإمامُ فيه بالقراءة دون ما جهرَ بها فيه، ح: (۲۳۱)، وابنُ أبي حاتم في «التَّفسير» (٥/ ١٦٤٦)، ح: (٨٧٣٢)، والدُّولابيُّ في «الكنى والأسماء» (٣/ ٢٠٥١)، ح: (١٨٥٩)، وابنُ مردويه في «تفسيره» كما في «نصب الرَّاية» (٢/ ١٤).

وقال ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٢٦٩): (وقد استفاض عن السَّلف أنَّها نزلت في القراءة في الصَّلاة). (٢) البيهقيُّ في «كتاب القراءة» واللَّفظُ له، باب: ذكر ما احتُجَّ به من رأي وجوب القراءة خلف الإمام فيما خافت الإمام

ر١) البيهه في في "تناب القراءه» واللفط له، باب. دور ما الحنج به من راي وجوب القراءه محلف الرمام فيما محاف الرمام فيه بالقراءة دون ما جهر بها فيه، ح: (٢٣٥)، والطَّبريُّ في «تفسيره» ت شاكر (١٣/ ٥٠٠)، والحازميُّ في «الاعتبار» (ص: ٩٨).

منصورٍ وابنُ أبي حاتمٍ والبيهقيُّ (١).

١٢٤٤ ـ وَعنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَرَأَ رَجُلٌ [مِنَ الأَنصَارِ] خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأُنزِلَت، رواهُ عبدُ بنُ حميدٍ وابن أبي حاتم والبيهقيُّ (٢).

١٢٤٥ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى بِأَصحَابِهِ فَسَمِعَ نَاسًا يَقرَؤُونَ خَلفَهُ، فَلَمّا انصَرَفَ قَالَ: أَمَا آنَ لَكُم أَنْ تَعقِلُوا، ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ كَمَا أَمرَكُم أَنْ تَعقِلُوا، ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ كَمَا أَمرَكُم اللهُ. رواهُ عبدُ ابنُ حميدِ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ والبيهقيُّ (٣).

١٢٤٦ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَت هَذِهِ الآيَةُ فِي رَفعِ الأَصوَاتِ وَهُم خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، رواهُ ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ وابنُ مردويه والبيهقيُّ وابنُ عساكرٍ (١٠).

١٧٤٧ ـ وَعنِ الزُّهرِيِّ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي فَتَّى مِنَ الأَنصَارِ، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كُلَّمَا قَرَأَ شَيئًا قَرَأَهُ، رواهُ ابنُ جريرِ والبيهقيُّ (°).

⁽۱) ابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» واللَّفظُ له، (٥/ ١٦٤٥)، ح: (٨٧٢٧)، وسعيدُ بنُ منصورٍ في «التَّفسير» من «سننه» (٥/ ١٨١)، ح: (٩٧٨)، ومن طريقه البيهقيُّ في «كتاب القراءة» ح: (٢٣٩)، وهو حسنٌ لغيره إلى محمَّدِ بن كعب.

⁽٢) ابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» واللَّفظُ له (٥/ ١٦٤٦)، ح: (٨٧٣١)، إلَّا ما بين المعكوفين؛ فمن مجاهد في «التَّفسير» (٢/ ١٥٠)، وأخرجَ نحوَه الطَّحاويُّ في «الأحكام» (١/ ٤٤٢)، ح: (٢٧٤)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: من قال يترك المأمومُ القراءةَ فيما جهر فيه الإمام بالقراءة، (٢/ ١٥٥)، وفي «القراءة» رقم: (٢٢٨).

⁽٣) البيهةيُّ في «كتاب القراءة» باب: ذكر ما احتُجَّ به من رأي وجوب القراءة خلف الإمام فيما خافت الإمام فيه بالقراءة دون ما جهر بها فيه، ح: (٢٣٩)، ونحوُّ عند الطَّبريُّ في «تفسيره» ت شاكر (٢٣ / ٣٤٦)، ح: (٢٣٥)، وابنُ أبي حاتم في «التَّفسير» (٥/ ٦٤٦)، ح: (٨٧٣٠)، واللَّفظُ للسَّيوطيِّ في «الدُّرِّ المنثور» (٣/ ٦٣٥).

⁽٤) ابنُ أبي حاتمٍ في «التَّفسير» واللَّفظُ له (٥/ ١٦٤٥)، ح: (٨٧٢٦)، والطَّبَريُّ في «تفسيره» ت شاكر (٣٤٦/١٣)، ح: (١٥٥٨)، والدَّارقطنيُّ (١٢٣٩)، والبيهقيُّ في «القراءة» ح: (٢٣٩)، وتمام الرَّازيُّ في «فوائده» (١/ ٧٧)، ح: (١٥٦)، ومن طريقه ابنُ عساكرِ في «التَّاريخ» (٢٦/ ٢١٠).

⁽٥) الطَّبَرِيُّ في «التَّفسير» ت شاكر واللَّفظُ له (٣٤٦/١٣)، ح: (١٥٥٨٣)، والبيهقيُّ في «كتاب القراءة» ح: (٢٥٩).

١٢٤٨ ـ وَعنْ أَبِي العَالِيَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَقَرَأَ أَصحَابُهُ فَنَزَلَت فَسَكَتَ القَومُ، رواهُ عبدُ بنُ حميدٍ وأبو الشَّيخ والبيهقيُّ (١).

١٧٤٩ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقَرَأُ، وَرَجُلٌ يَقرَأُ فَنَزَلَت، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٢).

١٢٥٠ ـ في رواية للبيهقيِّ (٣) عنِ الإمامِ أحمدَ: أجمعَ النَّاسُ على أنَّ هذه الآيةَ في الصَّلاة (١).

(١) البيهقيُّ في «كتاب القراءة» واللَّفظُ له، ح: (٢٢٩)، والحازميُّ في «الاعتبار» (ص: ٩٨).

(٤) وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام وغيره: (إنَّ المأمورَ به أمران: الاستماعُ، والإنصاتُ، فالأوَّل في الجهريَّة، والثَّاني في السِّرِيَّة، فالسَّرِيَّة، فالمعنى: إذا قرئَ القرآنُ فاستمعوا له إنْ جُهِرَ به، وأنصتوا واسكتوا إنْ أُسِرَّ به)، م [ينظر: «فتح القدير» (١/ ٣٤٢)، «البحر الرَّائق» (١/ ٣٦٤)].

(وبه قال إمامُنا أبو حنيفة وأصحابُه، وقال به جابر بن عبدالله، وزيد بن ثابت، وعليٌ بن أبي طالب، وعمر بن الخطّاب، وعبدالله بن مسعودٍ على ما هو الأرجح في الرّواية عنهما، وسفيانُ الثّوريُّ، وابن عيينة، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حييٌ، وأصحاب ابن مسعودٍ، وغيرهم من مشاهير الصّحابة والتّابعين)، كذا ذكرَه ابنُ عبد البرِّ في «الاستذكار» (١١/ ٤٦٩)، و «التّمهيد» (١١/ ٣٥).

وقال العينيُّ في «البناية» (٢/ ٣١٧): (وقد رُوي منعُ القراءة عنْ ثمانينَ نفرًا من كبار الصَّحابة: منهم المرتضى والعبادلة الثَّلاثة، وأسانيدُهم عند أهل الحديث، وقيل: ما يجاوزُه عددُ من أفتى في ذلك الزَّمان عنِ الثَّمانين، فكان اتُّفاقُهم بمنزلة الإجماع، وذكرَ الشَّيخُ الإمامُ عبدالله بن يعقوب الحارثيُّ في كتاب «كشف الأسرار» عنْ عبدالله بن زيد بن أسلمَ عنْ أبيه قال: عشرةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عنِ القراءة خلف الإمام أشدَّ النهي: أبو بكر الصَّدِيق، وعمر بن الخطَّاب، وعثمان بن عفّان، وعليُّ بن أبي طالبٍ، وعبد الرَّحمن بن عوفٍ، وسعد بن أبي وقًاصٍ، وعبدالله بن مسعودٍ، وزيد بن ثابتٍ، وعبدالله بن عمرَ، وعبدالله بن عبَّاس).

وقال علماؤُنا: (فلا دليلَ على تخصيص الآية بالجهريَّة؛ لأنَّ الاستماعَ والإنصاتَ حكمانِ على حدَةٍ، ليس=

 ⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع والإمامة وأبواب متفرِّقة، ب: في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِي َ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ،
 وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ح: (٢٤٦٧).

⁽٣) «نصب الرّاية» (٢/ ١٤)، وانظر: «المغني» لابن قدامة (١/ ٤٠٤)، «الشّرح الكبير على متن المقنع» (٢/ ١٣)، «مجموع الفتاوى» لابن تيميّة (٢٢/ ٢٩٥)

١٢٥١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ﴾(١) رواهُ مسلمٌ(١).

١٢٥٢ ـ وَعَنْ أَبِي عُثمَانَ النَّهدِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُخرُجْ فَنَادِ فِي المَدِينَةِ: أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلّا بِقُرآنٍ، وَلَو بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فَمَا زَادَ»، رواهُ أبو داودَ وسكتَ عنه، ورجالُه كُلُهم ثقاتٌ مشهورون، إلَّا جعفرَ بنَ ميمونٍ، فقد وثَّقَه الحاكمُ في «المستدرك» وذكرَه ابنُ حِبّانَ [٦/ ١٣٥] وابنُ شاهين في «الثقات» [ص: ٥٥] (٣).

والحديثُ صريحٌ في الدَّلالة على عدم ركنيَّةِ الفاتحةِ، فإنَّ لفظةَ «ولو» المتَّصلةَ تشيرُ إلى عدمِ تخصيصِ الفاتحةِ، ويؤمي إلى تعميمِ القراءةِ لها ولغيرِها، ولذلك قال أبو حنيفةَ بوجوبِها(٤).

١٢٥٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى صَلَاةً لَم يَقرَأْ فِيهَا بِأُمِّ القُرآنِ؛ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ،

مجموعُهما حكمًا واحدًا برأسه حتى يخص بالجهريَّة، ولو سُلِّمَ ورود الآية في الجهريَّة؛ فلا تخصيص أيضًا
 بالجهريَّة؛ لأنَّ العبرةَ لعموم اللَّفظ، لا لخصوص المورد). م

⁽١) قولُه: «لا صلاة إلّا بقراءةٍ»: (دلالتُه على أنَّ الصَّلاةَ لا تصحُّ إلَّا بالقراءة ظاهرةً؛ لأنَّ مطلقَ القراءةِ فرضٌ ثابتٌ بالكتاب، فقولُه: «لا صلاةً... إلخ» محمولٌ على نفى الصِّحَّة)، قالَه في تعليق «إعلاء السُّنن». مؤلِّف

⁽٢) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعةٍ، ح: (٨٨٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح: (٨١٩)، وهـو في «المسند» (٩٥٢٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٧٩١) وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ، ووافقَه في توثيق جعفرِ بنِ ميمونِ.

⁽٤) قولُه: «ولذلك قالَ أبو حنيفة بوجوبها»: (وأمَّا مالكٌ والشَّافعيُّ وأحمدُ فقالوا: هي ركنٌ، لحديث عبادة بنِ الصَّامت وحديثِ زيادِ بنِ أَيُّوبَ، أجيب عن حديث عبادة : بأنَّ المرادَبه: نفيُ الفضيلة، بنحو: لا صلاة لجار المسجدِ إلّا في المسجد، وأمّا الجواب عن رواية زيادٍ؛ فبأنَّها شاذَّةٌ؛ إذ رواية غيرِه: «لا صلاة لمن لم يقرأً» وكأنَّ زيادًا زادَ في المبنى ورُوى بالمعنى)، أخذتُه من «شرح النُّقاية». مؤلِّف

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح: (٨٢١)،=

١٢٥٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقرَأُ فِيهَا بِأُمِّ الكِتَابِ؛ فَهِي خَدَاجٌ»، رواهُ ابنُ ماجه وابنُ أبي شيبةَ (١).

وفي «السّعاية» (٢/ ١٢٧): (فهاتان الرَّوايتان وأمثالُهما دليلٌ على عدم ركنيَّة الفاتحة؛ فإنَّ الخداجَ ـ بفتح الخاء المعجَمة ـ بمعنى: النَّاقص، لو كانتْ ركنًا لقال: «فهي باطلةٌ»؛ فإنَّ تركَ الرُّكن إنَّما يُوجِبُ البطلانَ، والنُّقصانُ من موجباتِ الوُجوبِ، فعُلِمَ أنَّ قراءةَ الفاتحةِ واجبةٌ)(٢).

١٢٥٥ ـ وَعنْ أَبِي سَعِيدٍ هِ قَالَ: أُمِرنَا أَنْ نَقرَأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ، رواهُ أبو داودَ، وإسنادُه صحيحٌ (٣).

١٢٥٦ ـ وفي روايةٍ للتّرمذيِّ وابنِ ماجه: «لَا صَلَاةَ لِمَن لَم يَقرَأْ بِـ: ﴿الحَمدُ ﴾، وَسُورَة ﴾(١٠.

⁼ وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعةٍ، ح: (٨٧٨)، وأخرجَه التِّرمذيُّ (٢٩٥٣)، والنَّسائيُّ (٩١٠)، وابنُ ماجه (٨٣٨) ومالكُّ (١٨٨).

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَة فيه، ب: القراءة خلفَ الإمام، ح: (۸٤٠)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: من قال: لا صلاةً إلَّا بفاتحة الكتاب ومن قال: وشيء معها، ح: (٣٦٤٠)، وهو في «المسند» (٣٠٤٠)، وقال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٥/ ٢٢٧): (هذا حديثٌ إسنادُه صحيحٌ).

⁽٢) قولُه: «فعُلِمَ أنَّ قراءةَ الفاتحة واجبةٌ»: قال في «أوجز المسالك»: (إنَّ عامَّتهم يفهمون من الحنفيَّة أنَّهم قالوا بجواز الصَّلاة بدون الفاتحة، ولذا تعجَّب الحافظُ في «الفتح» أشدَّ التَّعجُّب، والحقيقةُ ليس كذلك، والحنفيَّة أبدًا ما قالوا بجوازها بدون الفاتحة، ولله درُّ الحنفيَّة ما قالوا إلَّا ما ورد في الحديث أنَّ هذه الصَّلاةَ ناقصةٌ ذات خداج ونقصانِ يجب إعادتُها، نعم مَن أثبت بهذا الحديث بطلانَ الصَّلاة؛ فهذا تحكُّمٌ منه فاسدٌ، لأنَّ النَّاقصَ لا يُقال له: معدومٌ). مؤلَّف

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح: (٨١٨)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٢٤٣): (سندُه قويِّ)، وفي «فتح الغفَّار» (١/ ٣٣٣): قال ابنُ سيِّد النّاس: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ) وهو في «المسند» (١٩٩٨)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٧٩٠).

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في تحريم الصَّلاة وتحليلها، ح: (٢٣٨)، وحسَّنَه وأخرجَه ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيه، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٨٣٩).

١٢٥٧ ـ وفي رواية ابنِ عديٍّ عنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُجِزئُ فِي المَكتُوبَةِ إِلّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَثَلَاثِ آيَاتٍ (١) فَصَاعِدًا (٢).

١٢٥٨ ـ وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ ﴿ يَبِلُغُ بِهِ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَن لَم يَقرَأ بِفَاتِحَةِ الكَتِابِ فَصَاعِدًا»، قَالَ شُفيَانُ: لِمَن يُصَلِّي وَحدَهُ، رواهُ أبو داودَ (٣٠.

وقال التّرمذيُّ: (وأمَّا أحمدُ بنُ حنبل؛ فقال: معنى قولِ النَّبيِّ ﷺ: «لا صلاةً لمن لم يقرأُ بفاتحة الكتاب» إذا كان وحدَه، واحتجَّ بحديثُ جابر بن عبدالله حيث قال: من صلَّى ركعةً لم يقرأُ فيها بأمِّ القرآن؛ فلم يصلِّ، إلَّا أنْ يكون وراءَ الإمامِ، قال أحمدُ: فهذا رجلٌ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ تأوَّلَ قولَ النَّبيِّ ﷺ: «لا صلاةً لمن لم يقرأُ بفاتحة الكتاب» أنَّ هذا إذا كان وحدَه). انتهى (٤٠).

١٢٥٩ ـ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: كان يَقرَأُ فِي الرَّكَعَتَينِ الأُولَيَينِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وَسُورَةٍ،
 وَفِي الأُخرَيَينِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ، قَالَ: وَكُنّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ لَا صَلَاةً إِلّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فَمَا فَوقَ ذَاكَ، رواهُ(٥)

⁽۱) قولُه: «ثلاث آياتٍ»: (وقد عملَ أصحابُنا بكلِّ الحديث، حيث أوجبوا قراءة الفاتحة وضمَّ سورةٍ أو ثلاثِ آياتٍ معها؛ لأنَّ هذه الأخبارَ أخبارُ آحادٍ، فلا تثبتُ بها الفرضيَّةُ، وليس الفرضُ عندنا إلا مطلقَ القراءة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا يَتَمَرَ مِنَ الْقُرْءَانِ ﴾ [المزتل: ٢٠] فأمر بقراءة ما تيسَّر من القرآن مطلقاً، وتقييدُه بالفاتحة زيادةٌ على مطلق النَّصَّ، وهذا لا يجوز، فعملنا بالكلِّ وأوجبنا قراءة الفاتحة وضمَّ سورةٍ أو ثلاثِ آياتٍ معها، وقلنا: إنَّ قولَه: «لا صلاة إلَّا بفاتحة الكتابِ» مثلُ معنى قولِه: «لا صلاة لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ»، وصحَّ أيضًا عنْ جماعةٍ من الصَّحابةِ إيجابُ ذلك)، قاله في «عمدة القارى» (٦/ ٣٤). م

⁽٢) «الكامل في ضعفاء الرِّجال» ترجمة عمر بن يزيد، (٦/ ٥٤)، وهو عند ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٠١) عن عثمانَ بن أبي العاص موقوفًا، وإسنادُه صحيحٌ.

 ⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح: (٨٢٢)،
 وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كلَّ ركعة، ح: (٨٧٧).

⁽٤) «سنن التّرمذيّ» ت شاكر (٢/ ١٢٤).

⁽٥) قولُه: «رواهُ البيهقيُّ»: رجالُه كلُّهم ثقاتٌ، ما خلا شيخ الحاكمِ أبي غانمٍ أزهر بن أحمد بن حمدون؛ فقد ذكرَه البيهقيُّ في موضع الاحتجاج به، فهو صالحٌ له عندَه، وهو نصٌّ صريحٌ في عدم جواز الصَّلاة بدون ضمَّ شيءٍ إلى=

البيهقيُّ (١).

١٢٦٠ ـ ورواهُ عُبَيدُاللهِ بنُ مِقسَمٍ عَنْ جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: سُنَّةُ القِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَقرَأَ فِي الأُولَيَينِ بِأُمِّ القُرآنِ وَسُورَةٍ، وَفِي الأُخرَيَينِ بِأُمِّ القُرآنِ(٢).

١٢٦١ ـ وَعنْ جَابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: مَن صَلَّى رَكعَةٌ لَم يَقرَأُ فِيهَا بِأُمَّ القُرآنِ؛ فَلَم يُصَلِّ، إِلَّا أَن يَكُونَ وَرَاءَ الإِمَامِ، رواهُ التَّرمذيُّ وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ)، وروى محمَّدٌ ومالكٌ وابنُ أبي شيبةَ مثلَه (٣).

اللهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ، أَنَّهُ قَالَ: «مَن صَلَّى رَكعَةً، فَلَم يَقرَأ فِيهَا بِأُمَّ القُرآنِ؛ فَلَم يُصَلَّ إِلَّا وَرَاءَ الإِمَامِ (٤)،

الفاتحة، وقد فسَّره جابرٌ بسورةٍ، وأيضًا يدلُّ على أنَّ الفاتحة ليست بركنٍ في الصَّلاة؛ لأنَّ جابرًا جعلها من السُّنة مثل السُّورة، سواء بسواءٍ، من تعليق «إعلاء السُّنن» ملخَصًا. مؤلِّف

- (۱) البيهة يُّ واللَّفظ له، جماع أبواب صفة الصَّلاة، ب: من قال يقتصر في الأخرَيين على فاتحة الكتاب، ح: (٢٤٧٦)، والبخاريُّ في «القراءة خلف الإمام» ح: (١٧٦)، وأخرج نحوَه ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيه، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٨٤٣)، والطَّحاويُّ، باب القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (١٢٥١)، وصحَّحَه العينيُّ في «النُّخب» خلف الإمام، ح: (٨٤٣)، والطَّحاويُّ، باب القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (١٢٥١)، والطَّر لزامًا «إعلاء السُّنن» (١٤٤٤)، والشَّيخ محمَّد عوَّامة في التَّعليق على الحديث (٣٦٥٣) في «المصنَّف»، وانظر لزامًا «إعلاء السُّنن» (١١٧٧).
- (٢) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٩/ ١٠٠)، ح: (٩٢٤٨)، وهو في «شرح مشكل الآثار» (١٢/ ٥٢) وإسنادُه صحيحٌ على شرط الشَّيخين.
- (٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، ح: (٣١٣)، ومالكٌ، باب ما جاء في أمَّ القرآن، ح: (١٨٣)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: من قال لا صلاةً إلَّا بفاتحة الكتاب، ح: (٣٦٤١).
- (٤) قولُه: «إلا وراءَ الإمام»: وقال الشَّيخُ الجنجوهيُّ: (إنَّ الرَّواياتِ الواردةَ في أمر القراءة خلفَ الإمام لا يصحُّ الاستدلالُ بها على وجوب القراءة للمقتدي، وأنَّ المؤتمَّ كان القراءة له مباحًا في أوَّل الإسلام، ثم نُسخَ وبقي إباحةُ الفاتحة، ثم نُسخ بالمنع مطلقًا)، كذا في «أوجز المسالك». مؤلِّف

رواهُ الطَّحاويُّ^(١).

١٢٦٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقرَأُ فِيهَا بِأُمِّ الكِتَابِ؛ فَهِيَ خِدَاجٌ إِلَّا وَرَاءَ الإِمَام»، رواهُ البيهقيُ (٢).

١٧٦٤ ـ وَعَنهُ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُجزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الإِمَامِ»، رواهُ البيهقيُّ (٣).

الإِمَامِ لَا اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: سَأَلَتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عنِ الرَّجُلِ خَلفَ الإِمَامِ لَا يَقرَأُ شَيئًا أَيُجزِئُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَم»، رواهُ البيهقيُّ (٤).

١٢٦٦ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ؛ فَلَا صَلَاةً، إِلّا وَرَاءَ الإِمَامِ»، رواهُ البيهقيُّ(٥).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣٠٠)، وحسَّنَ سندَه العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (١٠٥٧)، وأخرج نحوَه الدَّار قطنيُّ، باب ذكر قوله ﷺ: «مَن كانَ له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمامِ له قراءةٌ) ح: (١٢٤١)، وضعَّفَه يحيى بنُ سلامٍ، فردَّه العينيُّ في «النُّخب» (١٩/ ١٠٥) ونقل عن ابن أبي حاتمٍ قال: (سألتُ أبي عنه فقال: كان شيخًا بصريًّا وقع إلى مصرَ، وهو صَدوقٌ)، ينظر: «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتمٍ (٩/ ١٠٥)

⁽٢) البيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ رُوي فيه عن جابر بن عبدالله الأنصاريُّ ﷺ مرفوعًا، ح: (٣٤٠). وانظر تخريجَه في الحديث الماضي.

 ⁽٣) البيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ رُوي فيه عن جابر بن عبدالله الأنصاريِّ ، فوعًا، ح: (٣٤٦)، وقد مرَّ تخريجُه من قبل، وفي هذا الحديث راوِ مرميٌّ بالكذب.

⁽٤) البيهةيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من لم ير القراءة خلف الإمام، ح: (٤٣٥)، ونحوُه عند الطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٧/ ٣٠٨)، ح: (٧٥٧٩).

⁽٥) البيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من لم ير القراءة خلف الإمام وبيان ضعفه، ح: (٤٣٠)، وما في معناه عند الدَّار قطنيِّ، باب ذكر قولُه ﷺ: «مَن كانَ له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمامِ له قراءةٌ» واختلاف الرَّوايات، ح: (١٢٥٢،=

١٢٦٧ - وَعَنْ كَثِيرِ بِنِ مُرَّةَ الحَضرَمِيِّ عَنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ سَمِعَهُ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ؟ قَالَ: «نَعَم» قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ: وَجَبَتْ هَذِهِ؟ فَالتَفَتَ إِلَيَّ وَكُنتُ أَقرَبَ القَومِ أَفِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ؟ قَالَ: «نَعَم» قَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنصَارِ: وَجَبَتْ هَذِهِ؟ فَالتَفَتَ إِلَيَّ وَكُنتُ أَقرَبَ القَومِ مِنهُ فَقَالَ: «مَا أَرَى الإِمَامَ إِذَا أَمَّ القَومَ إِلّا قَد كَفَاهُم»، رواهُ النَّسائيُّ والطَّحاويُّ والبيهقيُّ، وقال النَّسائيُّ: (فيه اكتفاءُ المأموم بقراءةِ الإمام) (۱).

۱۲٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انصَرَفَ مِن صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «فَلَ قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنكُم آنِفًا؟» قَالَ رَجُلٌ: نَعَم يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازَعُ القُرآنَ؟» «هَل قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنكُم آنِفًا؟» قَالَ رَجُلٌ: نَعَم يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَاةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ، رواهُ النَّسائيُّ وأبو داودَ والتَّرمذيُّ وأحمدُ ومالكُ، وروى ابنُ ماجه نحوَه، وقال النَّسائيُّ: (فيه تركُ القراءةِ خلفَ الإمام فيما جهرَ به) (٢).

١٢٦٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ؛ لِيُؤتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّر؛ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَاً؛ فَأَنْصِتُوا»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه، وهذا حديثٌ صحيحٌ، وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٣).

⁼ ١٢٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٦٥).

⁽۱) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: اكتفاء المأموم بقراءة الإمام، ح: (٩٢٤)، وصحَّحَ سندَه المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٥/ ٣٥٣)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٢٨٩)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (٤/ ٩٣): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه البيهقيُّ في «الكبرى» باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق، ح: (٢٩١٠)، وهو في «المسند» (٢٧٥٣٠).

⁽٢) النَّسَائِيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به، ح: (٩٢٠)، وأبو داود، ك: أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، ح: (٨٢٦)، والتَّرمذيُّ (٣١٢)، وحسَّنه هو والطُّوسيُّ في «مختصر الأحكام» (٢/ ٩٩)، وهو عند مالكِ (١٩٣)، وفي «المسند» (٨٠٠٧).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: تأويل قولِه ﷺ: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ, وَأَنْصِتُواْ لَعَلَّكُمُ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ح: (٢٠٤)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يصلِّي من قعودٍ، ح: (٢٠٤)، وابنُ ماجه (٨٤٦)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّشهُّد في الصَّلاة، ح: (٩٠٥). وانظر: «عون المعبود وحاشية ابن القيَّم» (٢/ ٢٢١).

۱۲۷٠ ـ وفي رواية لمسلم: عنْ أَبِي هُرَيرَةَ وَقَتَادَةَ: «وَإِذَا قَرَأَ؛ فَأَنصِتُوا»(١). ١٢٧١ ـ وفي أخرى له: «وَإِذَا قَالَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ ﴾؛ فَقُولُوا: آمِينَ (٣)«(٢).

١٢٧٢ _ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ أَقبَلَ بِوَجِهِهِ، فَقَالَ: «أَتَقرَؤُونَ وَالإِمَامُ يَقرَأُ؟» فَسَكَتُوا فَسَأَلَهُم ثَلَاثًا، فَقَالُوا: إِنّا لَنَفعَلَ، قَالَ: «فَلَا تَفعَلُوا»، رواهُ الطَّحاويُّ(؛).

١٢٧٣ ـ وَعنِ ابنِ عَمَرِ و البَيَاضِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ﷺ، فَالَينظُر مَا يُنَاجِيهِ، وَلَا يَجِهَرْ بَعضُكُم عَلَى بَعضِ بِالقُرآنِ (٥٠)،......

(١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: النَّشهُّد في الصَّلاة، ح: (٩٠٥).

(۲) قال علي القاري (٣/ ٥٧٥): (فيه إشارة إلى الشُكوت والاستماع)، قيل: (وفيه دلالة على أنَّ المأموم لا يقرأ الفاتحة وإلَّا كان الأنسبُ أنْ يقولَ: إذا قال أحدُكم: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الشَّكَ آلِينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فقولوا: آمين). م

(٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عنْ مبادرة الإمام بالتَّكبير وغيره، ح: (٩٣٢).

- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣٠٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٨٥٢)، وقال: (سمع هذا الخبرَ أبو قلابةَ عن محمَّد بن أبي عائشةَ عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وسمعَه من أنس بن مالكِ، فالطَّريقانِ جميعًا محفوظان).
- (٥) قولُه: «لا يجهرْ بعضُكم على بعضِ بالقرآن»: قال الطَّحاويُّ: (فلمَّا اختلفتْ هذه الآثارُ المرويَّة في ذلك؛ التمسنا حكمه من طريق النَّظر، فرأيناهم جميعًا لا يختلفون في الرَّجل يأتي الإمامَ وهو راكعٌ: أنَّه يكبِّر ويركعُ معه، ويعتدُّ تلك الرَّكعة، وإنْ لم يقرأ فيها شيئًا، فلمَّا أجزأَه ذلك في حال خوفه فوت الرَّكعة احتُمِلَ أنْ يكونَ إنَّما أجزأَه ذلك؛ لمَّنَّ القراءةَ خلف الإمام ليست عليه فرضًا، فاعتبرنا لمكان الضَّرورة، واحتُمِلَ أنْ يكونَ إنَّما أجزأه ذلك؛ لأنَّ القراءةَ خلف الإمام ليست عليه فرضًا، فاعتبرنا ذلك، فرأيناهم لا يختلفون أنَّ مَن جاء إلى الإمام وهو راكعٌ، فركعَ قبل أنْ يدخلَ في الصَّلاة بتكبيرٍ كان منه: إنَّ ذلك لا يجزئه، وإنْ كان إنَّما تركه لحال الضَّرورة وخوف فوات الرَّكعة، فكان لا بدَّ له من قومةٍ في حال الضَّرورة وخوف فوات الرَّكعة، فكان لا بدَّ له من قومةٍ في حال الضَّرورة وخوف فوات الرَّكعة، فكان النَّما تركه لحال الضَّرورة وغير حال الضَّرورة.

فهذه صفات الفرائض الَّتي لا بدَّ منها في الصَّلاة، ولا تجزئ الصَّلاةُ إلَّا بإصابتها، فلمَّا كانت القراءةُ مخالفةً لذلك وساقطة في حال الضَّرورة؛ كانت من غير جنس ذلك، فكانت في النَّظر أنَّها ساقطةٌ في غير حالة الضَّرورة، فهذا هو النَّظر في هذا). مؤلِّف

رواهُ أحمدُ^(١).

١٢٧٤ - وَعَنْ عِمَرَانَ بِنِ حُصَينِ ﴿ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُ ﷺ الظُّهرَ، فَقَرَأَ رَجُلٌ خَلفَهُ: ﴿ سَتِح اَسَدَ رَبِكَ الْأَعْلَى ﴾ ؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ: «قَد عَلِمتُ أَنَّ بَعضَكُم وَبِكَ الْأَعْلَى ﴾ ؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا، قَالَ: «قَد عَلِمتُ أَنَّ بَعضَكُم قَد خَالَجَنِيهَا»، رواهُ النَّسائيُّ، وقال: (فيه تركُ القراءةِ خلفَ الإمام فيما لم يجهرُ فيه) (٢).

1770 - وَعَنْ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ ﴿ قَالَ: صَلَّى رَسُول اللهِ ﷺ يَومًا صَلَاةَ الظُّهِرِ، فَقَرَأَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ فِي نَفْسِهِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: «هَل قَرَأَ مَعِي مِنكُم أَحَدٌ؟» قَالَ: ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: نَعَم يَا رَسُول اللهِ أَنَا كُنتُ أَقرَأُ بِ ﴿ سَيِّحِ السَّمَرَيِّكَ الْأَعْلَ ﴾ قَالَ: «مَا لِي أُنَازَعُ القُرآنَ؟ أَمَا يَكِفِي أَحَدَكُم قِرَاءَةُ إِمَامِهِ؟ إِنَّمَا جُعِلَ الإمَامُ؛ لِيُؤتَمَّ بِهِ، فَإِذَا قَرَأَ؛ فَأَنصِتُوا»، رواهُ البيهقيُّ (٣).

١٢٧٦ _ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ عَبِدِاللهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ ۚ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ إِمَامٌ؛ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» (٤٠) رواهُ ابنُ ماجه (٥٠).

⁽۱) أحمدُ (۱۹۰۲۲)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۲/ ۲٦٥): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وأخرجَه مالكُّ، ك: الصَّلاة، ب: العمل في القراءة، ح: (٢٦٤)، وله شاهدٌ عنِ ابن عمر عند أحمدَ (٦١٢٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٢٣٧).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: ترك القراءة خلفَ الإمام فيما لم يجهرْ فيه، ح: (٩١٨)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: نهي المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه، ح: (٨٨٩).

⁽٣) البيهةيُّ في «القراءة» ذكر الخبر الذي ورد في الأمر بالإنصات لقراءة الإمام وذلك فيما يحتجُّ به من ذهب إلى قول الشَّافعيِّ رحمَه اللهُ في القديم، ح: (٢٩٧)، وله شاهدٌ عند مسلم، انظر: (١٢٦٥).

⁽٤) قولُه: «مَن كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام قراءةٌ له»: وفي «الرَّوض المربع» من فقه الحنابلة: (ولا قراءةَ على مأمومٍ؛ أي: يتحمَّلُ الإمامُ عنه قراءةَ الفاتحةِ؛ لهذا الحديثِ)، قالَه في «أوجز المسالك». مؤلِّف

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة والسُّنَة فيها، ب: إذا قرأ الإمام؛ فأنصتوا، ح: (٨٥٠)، وحسَّنَه الألبانيُّ، وهو في «المسند» (١٤٦٤٣)، وقال المحقِّقُ الأرنؤوط: (حسنٌ لغيره)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ بسنده، ك: الصَّلاة، ب: من كره القراءةَ خلف الإمام، ح: (٣٨٢٣)، وقال الشَّيخُ محمَّد عوَّامة حفظَه اللهُ: (إسنادُه صحيحٌ) وصحَّحَه ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيّ» (٢/ ١٥٩)، وانظرُ لزامًا: تعليق الشَّيخ محمَّد عوَّامة على الحديث (٣٨٠٠) في «المصنَّف».



١٢٧٧ ـ ورواهُ ابنُ حِبّانَ عنْ أنسِ ﷺ (١).

١٢٧٨ ـ ورواهُ الدّارقطنيُّ (٢) عنْ أبي هريرةَ ١٤٧٨.

١٢٧٩ ـ وَعَنهُ ﷺ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَن صَلَّى خَلفَ الإِمَامِ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الإِمَامِ لَـهُ قِرَاءَةٌ»، رواهُ محمَّدٌ والدّارقطنيُّ والبيهقيُّ عنْ إمامنا أبي حنيفة (١٤)، وهو أحسنُ طرقِه (٥٠).

١٢٨٠ ـ وَعنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن كَانَ لَهُ إِمَامٌ؛ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»، رواهُ ابنُ عديٍّ في «الكامل» والطَّبرانيُّ في «الأوسط»(٦).

⁽۱) «المجروحين» لابن حِبّانَ (۲/۲۰۲).

⁽٢) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ واختلاف الرَّوايات، ح: (٢٦٤)، والبيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ يحتَبُّ به من كره القراءة خلف الإمام وبيان ضعفه، ح: (٢٢٤).

⁽٣) وقال في «فتح الملهم» [٣/ ٤ ٣٥]: (ثم البيهةيُّ حملَ هذا الحديثُ ونظائرَه على ترك الجهر بالقراءة خلف الإمام، وعلى قراءة السُّورة دون الفاتحة، وهذا تخصيصٌ بِلا مُخَصِّصٍ، وَبَعيدٌ عنْ مضمون الحديث بمراحلَ، وناءٍ عنِ المقصود بمنازلَ، لا تعلُّق له بألفاظه، ولا إشارة فيها إليه أصلًا، كيف والواقعةُ واقعةُ صلاةِ الظُّهر والعصر على ما يشهدُ به روايةُ الإمام، فما معنى لجهر شخصٍ فيهما بالقراءة خلفَ رسول الله ﷺ، ولا يقرأُ الإمامُ فيهما جهرًا ولا سائرُ المقتدين). م

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، باب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١١٧)، والدَّارقطنيُّ، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمام؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ واختلاف الرَّوايات، ح: (١٢٣٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى» باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق، ح: (٢٨٩٦)، وقال البوصيريُّ في «الإتحاف» (٢/ ١٦٨) بعد عزوه إلى أحمدَ بنِ منيعٍ: (إسنادُ حديثِ جابرِ صحيحٌ على شرط الشَّيخين).

⁽٥) حكم عليه ابنُ الهمام [فتح القدير: (١/ ٣٣٨)] بأنَّه صحيحٌ على شرط الشَّيخين، وقال العينيُّ [البناية: (٧/ ٣١٧)]: (هو حديثٌ صحيحٌ، وأمَّا أبو حنيفةَ فأبو حنيفةَ، وأبو الحسن موسى بنُ أبي عائشةَ الكوفيُّ من الثُقات الأثبات ومن رجال الصَّحيحين، وعبدُ اللهِ بنُ شدَّادٍ من كبار الثَّلاثة وثقاتهم). م

⁽٦) اللَّفظُ للطَّبرانيِّ في «الأوسط» (٧٠٨/٧)، ح: (٧٥٧٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١١١): (وفيه أبو=

١٢٨١ ـ ورواهُ الدّارقطنيُّ عنِ ابنِ عمرَ ﷺ (١).

۱۲۸۲ ـ والطَّحاويُّ وأحمدُ عنْ جابرٍ ﴿ وَوَى أَحمدُ بنُ منيعٍ فِي مسنده (٢) عنْ جابرٍ مثلَه (٣).

۱۲۸۳ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ شَدّادِ بنِ الهَادِ ﴾ قَالَ: أَمَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي العَصرِ، قَالَ: فَقَرَأَ رَجُلُ خَلفَهُ فَغَمَزَهُ الذي يَلِيهِ، فَلمّا أَنْ صَلَّى قَالَ: لِمَ غَمَزتَنِي؟ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قُدّامَكَ، فَكرِهتُ أَنْ تَقرَأَ خَلفَهُ، فَسَمِعَهُ النَّبِيُ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ إِمَامٌ؛ فَإِنَّ قِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةٌ»، رواهُ محمَّدٌ والدّارقطنيُّ (٤) وروى الحاكمُ في «مستدركه» والبيهقيُّ نحوَه (٥٠).

⁼ هارون العبديُّ، وهو متروكٌ) وأخرجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ٥٢٤)، والبيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبر آخرَ يحتجُّ به من لم ير القراءة خلف الإمام، وبيان ضعفه، ح: (٤٣٨).

⁽۱) الدّارقطنيّ واللَّفظُ له، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ» ح: (۱۲۳۸/ ۲۰۵۲)، والبيهقيُّ في «القراءة» باب: ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من كره القراءة خلف الإمام، وبيان ضعفه وخطأ من أخطأ في رفعه، ح: (۳۸۰)، وأخرجَه مالكٌ مو قوفًا، ك: الصَّلاة، ب: باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، ح: (۲۸۳)، ومن طريقه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (۱۳۱۷)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (۱۲۵۶): (هذا إسنادٌ صحيحٌ في غاية الصَّحَة).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٢٩٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، بوقم: (١٣٨٨)، وانظر لزامًا: تعليق الشَّيخ محمَّد عوَّامة على الحديث (٣٨٠٠) في «المصنَّف».

⁽٣) وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام [فتح القدير: (١/ ٣٣٨)]: (إسنادُ حديثِ أحمدَ بنِ منيع صحيحٌ على شرط مسلم).

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، باب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢٤)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٨٠٠)، وقال الشَّيخ محمَّد عوّامة حفظه اللهُ: (هذا إسنادٌ صحيحٌ مرسلٌ، وقد جاء الحديثُ موصولًا عن عبدالله بن شدَّادٍ، عن جابرٍ، رواهُ الإمامُ أبو حنيفة في «المسند» (ص: ٥٩)، وأخرجَه من طريقه محمَّدٌ في «الموطَّأ» (١١٧)، والدّار قطنيُ (١٢٣٣)، وتابع أبا حنيفة على ذلك: سفيانُ النَّوريُ وشريك، جاء ذلك فيما رواهُ أحمدُ بنُ منيعٍ في مسنده، ونقل ذلك البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (١٦٨/٢)، وقال: (إسنادُ حديثِ جابرِ الأوَّلُ صحيحٌ على شرط الشَّيخين)، انتهى كلامُ الشَّيخ ملخَّصًا.

⁽٥) قال العلّامةُ العينيُّ في «شرح البخاريِّ» (٦/ ١٢) في بيان هذا الحديث: (إنَّه رواهُ جماعةٌ من الصَّحابة وهم: جابرُ=

١٢٨٤ ـ وَعنْ عَبدِالله بنِ عُمرَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ إِمَامٌ؛ فَقِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةُ» (١٠). رواهُ الدّار قطنيُ (١٠).

١٢٨٥ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عنِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ فَقَالَ: «الإِمَامُ يَقَلِلُ مَامُ اللهِ عَلَيْ مَامُ اللهِ عَلَيْ عَنِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ فَقَالَ: «الإِمَامُ يَقرَأُ »، رواهُ البيهقيُ (٣).

١٢٨٦ ـ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عنِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ، رواهُ البيهقيُّ (١).

وقال علماؤُنا: (يستفادُ منه أنَّ القراءة ثابتةٌ من المقتدي شرعًا، فإنَّ قراءةَ الإمام قراءةٌ له، فلو قرأ؛ لكان له قراءتانِ في صلاةٍ واحدةٍ، وهو غيرُ مشروعٍ، قالَه ابنُ الهمام (١/ ٣٣٨)، وأنَّ الحديثَ دلَّ على أنَّ قراءةَ الإمام بدلٌ وعوضٌ عن قراءة المقتدي وخلفٌ عنها، فلو قرأ المقتدي أيضًا لزم اجتماعُ الأصلِ والخلفِ والبدلِ والمبدلِ منه والعوضِ والمعوَّضِ عنه، وهو غيرُ جائزٍ كما ترى، كما لا يجوزُ اجتماعُ الوضوءِ والتَّيمُّم)، انتهى. م

- (٢) قد مرَّ تخريجُه برقم: (١٢٧٦).
- (٣) البيهقيُّ في «القراءة» واللَّفظُ له، ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٩٧)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» موقوفًا، ك، الصَّلاة، بُ القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٢٠): (صحيحٌ في غاية الصِّحَّة).
- (٤) البيهةيُّ في «القراءة» واللَّفظُ له، ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٩٢)، ومالكٌ موقوفًا=

ابنُ عبدِاللهِ وابنُ عمرَ وأبو سعيدِ الخدريُّ وأبو هريرة وابنُ عبّاسٍ وأنسُ بنُ مالكِ، رضيَ اللهُ تعالى عنهم)، وقال الشّيخ عابد السّنديُّ مولدًا والمدنيُّ مهاجرًا في «شرح المسند» لإمامنا أبي حنيفة بعدما ذكر هذه الرَّواية: (فنقول: لَمّا ثبت نهيُ العشرة المذكورة ولم يثبتُ ردُّ أحدهم عليهم عند توافر الصَّحابة؛ كان إجماعًا سكوتيًا)، انتهى ملخَصًا. م

⁽۱) وفي «التّعليق الممجّد» (۱/ ٤١٩): (هذا خلاصةُ الكلامِ في طُرُق هذا الحديثِ، وتَلَخَّصَ منه أنَّ بعض طرقه صحيحةٌ أو حسنةٌ، ليس فيه شيءٌ يوجبُ القدحَ عند التَّحقيق، وبعضُها صحيحةٌ مرسلةٌ وإنْ لم تصحّ مسندةً، والمراسيلُ مقبولةٌ، وبعضُها ضعيفةٌ ينجبرُ ضعفُها بضمّ بعضِها إلى بعضٍ، وبه ظهرَ أنَّ قولَ الحافظِ ابنِ حجرٍ في «تخريج أحاديث الرَّافعي» (١/ ٣٤٥): أنَّ طرقَه كلَّها معلولةٌ، ليس على ما ينبغي، وكذا قولُ البخاريِّ في رسالة «القراءة خلف الإمام»: إنَّه حديثٌ لم يثبتْ عند أهل العلم من أهل الحجاز والعراق؛ لإرساله، وانقطاعه لا يخلو عنْ خدشاتِ واضحةٍ).

١٢٨٧ ـ ورواهُ عبدُ الرَّزَّاق عنْ زيدِ بنِ أسلمَ (١٠).

١٢٨٨ ـ وفي روايةٍ لإمامنا أبي حنيفة قَالَ جَابِرٌ ﷺ: قَرَأَ رَجُلٌ خَلَفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَنَهَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَهَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنُهَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ

١٢٨٩ - وفي رواية عبد الرَّزَاقِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ كَانُوا يَنهَونَ عنِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ (٣).

١٢٩٠ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ أَم أُنصِتُ؟ قَالَ: «لَا بَل أَنصِت؛ فَإِنَّهُ يَكفِيكَ»، رواهُ البيهقيُّ (٤).

١٢٩١ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَال رسول الله ﷺ قَالَ: «تَكفِيكَ قِرَاءَةُ الإِمَامِ خَافَتَ أَو جَهَرَ»، رواهُ الدّارقطنيُّ (٥).

^{= (}٢٨٣)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ١٢٤): (صحيحٌ في غاية الصَّحَّة)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ عنْ نافعٍ وابنِ سيرين عن ابن عمر (٣٨٠٥).

⁽١) «المصنَّف» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٢٨١٤).

⁽٢) أبو حنيفة في «المسند» مع «تنسيق النَّظام» ط: البشرى ص: (٥٥٩)، ومن طريقه أخرجَه محمَّدٌ في «كتاب الآثار» برقم: (٨٦)، وإسنادُه صحيحٌ، وفي «الموطَّا» (١١٧)، والدَّارقطنيُّ، باب ذكرِ قوله ﷺ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمامِ له قراءةٌ» ح: (١٢٣٤)، وأخرجَه من غير طريق الإمام أبي حنيفة ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: إذا قرأ الإمامُ؛ فأنصتوا، ح: (٥٥٠)، وعبدُ الرَّزَاق، ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٢٧٩٧).

⁽٣) «المصنَّف» عن موسى بن عقبة، ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٢٨١٠).

⁽٤) البيهة في «القراءة» واللَّفظُ له، ذكر خبر آخرَ يحتَجُّ به من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٠٤)، والدَّار قطنيُّ، باب ذكر قوله عليُّ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ» ح: (١٢٤٨)، وضعَّفَه وقال: (المرسلُ الذي قبله أصحُّ منه، واللهُ أعلمُ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ موقوفًا كما سيأتي برقم: (١٢٩١ ـ ١٢٩٢).

⁽٥) الدّارقطنيُّ واللَّفظُ له، باب ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ» ح: (١٢٥٢)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٤/ ٢٦٥)، والبيهقيُّ في «القراءة» ذكر خبرِ آخرَ يحتَجُّ به من لم ير القراءة خلف الإمام، ح: (٤٢٧).

١٢٩٢ ـ وَعنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَأَلَ زَيدًا ﷺ عنِ القِرَاءَةِ مَعَ الإِمَامِ، فَقَالَ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الإِمَامِ فِي شَيءٍ، رواهُ مسلمٌ في «باب سجود التِّلاوة»(١٠).

١٢٩٣ ـ وَعَنْ عُبَيدِاللهِ بنِ مِقسَمٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ وَزَيدَ بنَ ثَابِتٍ وَجَابِرَ بنَ عَبدِاللهِ فَقَـالُوا: لَا تَقرَؤوا خَلفَ الإِمَام فِي شَيءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، رواهُ الطَّحاويُّ^(٢).

١٣٩٤ ـ وَعنْ جَابِرِ [وَزَيدٍ] ﷺ قَالًا: لَا يُقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ لَا إِنْ جَهَرَ، وَلَا إِنْ خَافَتَ، رواهُ ابنُ أبى شيبةَ في «مصنَّفه»(٣).

١٢٩٥ ـ وَعَنْ عُبَيدِاللهِ بنِ مِقسَمٍ قَالَ: سَأَلتُ جَابِرَ بنَ عَبدِاللهِ ﷺ: أَتَقَرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِي الظُّهرِ وَالعَصرِ شَيئًا؟ فَقَالَ: لَا، رواهُ عبدُ الرَّزَّاقُ⁽¹⁾.

١٢٩٦ ـ وَعنِ المُختَارِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: قَالَ عَلِيٌ ﷺ: مَن قَرَأَ خَلفَ الإِمَامِ؛ فَلَيسَ عَلَى الفِطرَةِ، رواهُ الطَّحاويُّ وابنُ أبي شيبةَ وعبدُ الرَّزَّاق والدّارقطنيُّ (٥).

١٢٩٧ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: مَن قَرَأَ خَلفَ الإِمَامِ؛ فَقَد أَخطَأَ الفِطرَةَ، رواهُ عبدُ الرَّزّاق وابنُ أبي

⁽١) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: سجود التَّلاوة، ح: (١٢٩٨).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٣٤٤): (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلم) وأخرجَه ابنُ أبي شيبة، وعبدُ الرَّزَاق كما سيأتي.

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من كره القراءة خلف الإمام، عنْ جابر، ح: (٣٨٠٧)، وعنْ زيدٍ، ح: (٣٨٠٨)، و و واللَّفظُ لزيدٍ، وقال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر النَّقيُّ» (٢/ ١٦١): (حديثُ جابرٍ سندُه صحيحٌ متَّصلٌ على شرط مسلم).

⁽٤) عبدُ الرَّزَّاق، ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (٢٨١٩).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣٠٦)، والدَّار قطنيُّ، ب: ذكر قوله ﷺ: «من كان له إمامٌ؛ فقراءةُ الإمام له قراءةٌ» ح: (١٢٥٥)، والبيهقيُّ في «القراءة» ب: واحتجَّ من قال بترك القراءة خلف الإمام بما رُوي عن عليِّ، ح: (٤٠٦).

شيبةَ والدّارقطنيُّ والبيهقيُّ (١).

١٢٩٨ ـ وَعنْ أَبِي حَمزَةَ قَالَ: قُلتُ لِابنِ عَبّاسٍ ، أَقرأُ وَالإِمَامُ بَينَ يَدَيّ، فَقَالَ: لا، رواهُ الطَّحاويُ (٢).

١٢٩٩ ـ وفي رواية لابن أبي شيبةَ عنْ رَجُلٍ قَالَ: عَهِدَ إِلَينَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ أَن لَا نَقرَأَ مَعَ الإِمَام (٣).

• ١٣٠٠ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا شُئِلَ: هَل يَقرَأُ أَحَدٌ مَعَ الإِمَامِ؟ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم مَعَ الإِمَامِ؛ فَحَسبُهُ قِرَاءَهُ الإِمَامِ، وَكَانَ ابنُ عُمَرَ لا يَقرَأُ مَعَ الإِمَامِ، رواهُ محمَّدٌ، وهذا طريقٌ جيِّدُ الإسنادِ، لا يتصوَّرُ فيه الكلامُ أصلًا، وروى الطَّحاويُّ نحوَه، ورواهُ مالكُ وزادَ: وَإِذَا صَلَّى وَحدَهُ؛ فَليَقرَأُنُ .

وقال العينيُّ [البناية: ٢/ ٣٢٠]: (كان ابنُ عمرَ ، الله الله يقرأُ خلفَ الإمام، وكان أعظمَ النَّاسِ

⁽۱) عبدُ الرَّزَاق، ك: الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (۲۸۰۱)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، من كره القراءة خلف الإمام، ح: (۳۸۰۲)، وقال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (۲/ ۱٦۸): (فيه محمَّدٌ الأصبهانيُّ، قال اللَّهبيُّ: صَدوقٌ، وقال أبو حاتم: لا يحتجُّ به، وقال في «الكاشف»: أخرجَ له التَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه، وقوَّاه ابنُ حِبّانَ وباقي السَّندِ على شرط الصَّحيح، وقد جاء لمحمَّدِ بنِ الأصبهانيِّ في ذلك متابعةٌ، فروى الدّارقطنيُّ (۱۲۵۷) في سننه من طريق عبد العزيز بن محمَّدِ، ثنا قيسٌ عن عبد الرَّحمن بن الأصبهانيِّ، فذكرَه بسنده، وهذا الأثر وإن اضطربَ سندُه لكنَّه من هذا الوجه لا بأسَ به). وانظر تعليق الشَّيخِ حبيب الرَّحمن الأعظميِّ على حديث الباب في «المصنَّف».

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك، الصّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٦)، وقال العينيُّ في «النّخب» (١٣٦٤): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» معلَّقًا واللَّفظُ له (١١/ ٣٥)، وعبدُ الرَّزَّاق مسندًا، ح: (٢٨٠٤).

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» من طريق مالكِ واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١١٢)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٢٣/٤): (إسنادُه صحيحٌ في غاية الصَّحَّة» ومالكٌ في «الموطَّأ» كما مرَّ.

اقتداءً برسولِ اللهِ ﷺ).

١٣٠١ ـ وَعنْ نَافِعِ عنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: مَن صَلَّى خَلفَ الإِمَامِ؛ كَفَتهُ قِرَاءَتُهُ، رواهُ محمَّدٌ، وهذا سندٌ جيِّدٌ لا كلامَ فيه (١٠).

١٣٠٢ ـ وَعَنْ أَنَسِ بِنِ سِيرِينَ عِنِ ابِنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عِنِ القِرَاءَةِ خَلَفَ الإِمَامِ، قَالَ: تَكَفِيكَ قِرَاءَةُ الإِمَامِ، رواهُ محمَّدٌ وروى الدَّارقطنيُّ عِنْ أحمدَ بِنِ حنبلِ نحوَه، ليس في هذا الإسنادِ أيضًا شيءٌ (٢).

١٣٠٣ - وَعنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سُئِلَ عَبدُاللهِ بنُ مَسعُودٍ ﷺ عنِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ، قَالَ: «أَنصِتْ؛ فَإِنَّ فِي الصَّلاةِ شُغلًا سَيكَفِيكَ ذَاكَ الإِمَامُ، رواهُ محمَّدٌ، وهذا سندٌ جيِّدٌ لا كلامَ فيه، وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٣).

١٣٠٤ ـ وَعَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَن قَرَأَ خَلفَ الإِمَامِ رَجُلُ اتَّهِمَ، رواهُ محمَّدٌ، ورجالُه كلُّهم ثقاتٌ (٤).

١٣٠٥ - وَعنْ عَلقَمَةَ بنَ قَيسٍ قَالَ: لأَن أَعُضَّ عَلَى جَمرَةٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَنْ أَقرَأَ خَلفَ الإِمَامِ،

⁽۱) محمَّدٌ في «الموطَّأَ» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (۱۱٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى» باب من قال: لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق، (۲۹۰۱)، وقال: (هذا هو الصَّحيحُ عن ابن عمر من قوله)، وبمعناه رواهُ مالكٌ في «الموطَّأ» عنْ نافع عن ابن عمر موقوفًا كما مرَّ.

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١١٦)، والطَّحاويُّ نحوَه عنِ ابن دينارِ عنه في «شرح المعاني» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب»: (إسنادُه صحيحٌ في غاية الصَّحَّة» وأخرجَه الدّارقطنيُّ ح: (١٥٠٣).

⁽٣) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢٠)، وابنُ أبي شيبةَ (١٣٠٠)، وعبدُ الرَّزَاق (٢٨٠٣)، وعبدُ الرَّزَاق (٢٨٠٣)، والطَّحاويُّ نحوَه في «شرح المعاني» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣٠٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٢٠٤): «إسنادُه صحيحٌ» والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٣٠٣)، ح: (١٣٠١)، وقال الهيثميُّ في مجمع الزَّوائد (١٢٠/): (ورجالُه موثَّقون).

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢٤).

رواهُ محمَّدُّ(١).

١٣٠٦ - وَعَنْ سَعِدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: وَدِدتُ أَنَّ الذي يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِي فِيهِ جَمرَةٌ، رواهُ محمَّدٌ وليس في هذا الإسنادِ أيضًا شيءٌ ٢٧٠.

١٣٠٧ ـ وَعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ عَجِلانَ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﷺ قَالَ: لَيتَ فِي فَمِ الذي يَقرَأُ خَلفَ الإِمَام حَجَرًا، رواهُ محمَّدٌ، وهذا سندٌ جيِّدٌ لا كلامَ فيه، وروى ابنُ أبي شيبةَ نحوَه (٣).

١٣٠٨ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: لَيتَ الذي يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ مُلِئَ فُوهُ تُرَابًا، رواهُ الطَّحاويُّ(٤).

١٣٠٩ - وَعنْ سَعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ هَ قَالَ: وَدِدتُ أَنَّ الذي يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِي فِيهِ جَمرَةٌ (٥٠). رواهُ عددُ الدَّزَاق (٦٠).

⁽۱) محمَّدٌ في «الموطَّا» ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (۱۲۳)، وأخرجَ ما في معناه عبدُ الرَّزَاق الصنعانيُّ في «المصنَّف» (۲/ ۱۳۹)، ح: (۲۸۰۸)، وابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيد» (۱۱/ ۵۱) عنه وعن الأسود، وقال: هو صحيحٌ عنهما، والطَّحاويُّ عنْ علقمةَ عن ابن مسعودٍ في «شرح المعاني» ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (۱۳۱۰)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (۱۲۰ ۱۶): (إسنادُه صحيحٌ)، ولفظُه سيأتي.

⁽٢) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢٦)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٨٠٣).

⁽٣) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢٧)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٢/ ١٣٩)، ح: (٢٨٠٦).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك، الصَّلاة، ب: القراءة خلف الإمام، ح: (١٣١٠)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٢/ ١٣٩)، ح: (٢٨٠٦)، وسندُه جيِّدٌ لا كلامَ فيه.

⁽٥) وفي «التّعليق الممجّد» (١/ ٤٣٠): (لا بأسَ بأمثال هذا الكلام للتّهديد والتّشديد، والتّعذيبُ بعذاب الله ممنوعٌ، لا التّهديدُ به). م

⁽٦) اللَّفظُ لابن أبي شيبة ، ب: من كره القراءة خلف الإمام، ح: (٣٧٨٢)، ينظر لشواهده: «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» ب: القراءة خلف الإمام.

۱۳۱۰ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ زَيدٍ عَنْ مُوسَى بِنِ سَعدِ بِنِ زَيدِ بِنِ ثَابِتٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَن قَرَأَ خَلفَ الإِمَامِ؛ فَلا صَلاةَ لَهُ، رواهُ محمَّدٌ (۱).

١٣١١ ـ ورواهُ عبدُ الرَّزَّاق عنْ عليِّ ﷺ (٢).

وقال البخاريُّ في رسالة «القراءة» (ص: ١٤): (لا يُعرَفُ لهذا الإسنادِ سماعُ بعضِهم من بعضٍ ولا يصحُّ مثلُه)، والجوابُ عنه: أوَّلا: أنَّ المعاصرةَ وإمكانَ اللَّقيِّ يكفي عندَ الجمهور في صحَّة الاتّصال ورفع الانقطاع، وثبوتُ اللَّقِيِّ - كما هو تشدُّدُ البخاريِّ - لا يجبُ عندَ الجمهورِ، كما تقرَّرَ محقَّقًا في أصول الحديثِ، والمعاصرةُ وإمكانُ اللَّقِيِّ ها هنا متحقِّقٌ بين داودَ وعمرو، وبين عمرو وموسى، وبينه وبين زيدٍ، وهو يكفينا في ثبوت اتّصال السّندِ.

وثانيًا: أنَّ الانقطاعَ الظَّاهرَ لا يضرُّ عندَنا إذا كان الرَّاوي ثقةً يروي عنِ الثِّقاتِ، لا سيَّما في القرونِ المشهودِ لها بالخير)، انتهى.

وقال الطَّحاويُّ: (فَهَوُّلَاءِ جَمَاعَةٌ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَد أَجمَعُوا عَلَى تَركِ القِرَاءَةِ خَلفَ الإِمَامِ، وَقَد وَافَقَهُم عَلَى ذَلِكَ، مَا قَد رُوِيَ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمّا قَدَّمنَا ذِكرَهُ، وَشَهِدَ لَهُمُ النَّظَرُ بِمَا قَد ذَكَرنَا)(٣).

⁽۱) محمَّدٌ في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (۱۲۸)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: من كره القراءة خلف الإمام، ح: (۳۸۰۹)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (۲/ ۱۳۷)، ح: (۲۸۰۲)، وله طريقٌ آخرُ بسندِ صحيح، انظر الحديث: (۱۲۸۹).

⁽٢) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٢/ ١٣٩)، ح: (٢٨١٠)، وانظر الحديث: (١٢٩٠).

⁽٣) «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٢٠).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: ما يقول بعد التَّكبير، ح: (٧٤٣)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: حجَّة من قال: =

١٣١٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ يَقِهِ السَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ يَقِهِ السَّالِيَّةِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ يَقِهِ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ يَقِهِ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ لِللهِ عَلَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الثَّانِيَةِ، استَفتَحَ بِـ ﴿الْحَسَدُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ إِنَا لَهُ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْعَالِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ ع

١٣١٥ _ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثمَانَ، فَلَم أَسمَع أَحدًا مِنهُم يَقرَأُ ﴿ بِنَدِياتُ مِنَا النَّحِيدِ ﴾، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣١٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَم يُسمِعنَا قِرَاءَةَ ﴿ بِنَـيِاتَةِ اَرْتَمْنِ ٱلرَّحِيهِ ﴾، وَصَلَّى

⁼ لا يجهر بالبسملة، ح: (٨٩٢).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك، الصَّلاة، ب: قراءة: ﴿ بِنسِياتَهَ الرَّغْنِ الرَّحِيهِ ﴾ في الصَّلاة، ح: (١١٩٣)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح: (١٣٥٦).

⁽٢) وقال الحلبيُّ [ص: ٣٩]: (ولا شكَّ أنَّ المرادَ بالصَّلاة هنا الفاتحةُ، فالبدايةُ به ﴿الْحَسَدُ يَقِي لَهُ دليلٌ على أنَّ التَّسمية ليست من الفاتحة، وإنَّها سبعُ آياتٍ بدونها، حيث جعلَ الوسطى وهي ﴿إِيَّاكَ مَشْتُ وَإِيَّاكَ مَسْتَعِيثُ ﴾ بينه سبحانه وبين عبده، والثَّلاثُ قبلَها له تعالى خاصَّة، والثَّلاثُ بعدَها لعبده فقط، وإذا لم تكنْ آيةٌ من الفاتحة لم تكنْ آيةٌ من غيرها لعدمِ القائل به)، وقال ابنُ عبد البرِّ: (هذا حديثٌ رفع الإشكالِ في سقوط ﴿بنسمِ آتَهِ آتَ عَنَى آتِكِيمِ ﴾ من الفاتحة، وهو نصُّ لا يحتملُ التَّأويلَ، ولا أعلمُ حديثاً في سقوط البسملة أبين منه) [ينظر: «الاستذكار» (١/ ٤٣٧)، و«التَّمهيد» (٢/ ٢٣٠)]. م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعةٍ، ح: (٨٧٨).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: حجَّة من قال: لا يجهر بالبسملة، ح: (٨٩٠)، وانظر الحديث (١٣٠٧).

بِنَا أَبُو بَكرٍ وَعُمَرُ، فَلَم نَسمَعهَا مِنهُمَا، رواهُ النَّسائيُّ (١).

وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ عبدِاللهِ بنِ مغفَّلِ حديثٌ حسنٌ، والعملُ عليه عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ منهم: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليُّ، وغيرُهم، ومن بعدهم من التَّابعين، وبه يقول سفيانُ الثَّوريُّ، وابنُ المباركِ، وأحمدُ، وإسحاقُ: لا يرون أنْ يجهرَ بـ ﴿بِنــياتَمَارَ عَنِ الرَّحِمِ ﴾، قالوا: ويقولُها في نفسه).

١٣١٨ ـ وَعَنْ أَنْسِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ لَا يَجِهَرُونَ بـ ﴿بِنـــياللّهِ النَّبِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ لَا يَجِهَرُونَ بـ ﴿بِنـــياللّهِ النَّابِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ لَا يَجِهَرُونَ بـ ﴿بِنـــياللّهِ النَّابِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ لَا يَجِهَرُونَ بـ ﴿بِنـــياللّهِ النَّابِ النَّالِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ النَّهِ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهِ النَّهُ النِّهِ النَّهُ النَّالُمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ الْمُنَا النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ النَّامُ اللَّالِمُ النَّامُ النَّالِ النَّامِ النَّامُ النَّامُ النَّامُ الْمُ النَّامُ النَّ

١٣١٩ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: صَلَّيتُ خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ ﷺ، فَلَم أَسمَعُ أَحدًا مِنهُم يَجهَرُ بـ ﴿ بِنـــيِ آلَهُ إِلَيْ الرَّحِيهِ ﴾، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُّ بإسنادٍ على شرط الصَّحيح (٤).

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: ترك الجهر به: ﴿ إِنسِياتَهَ الزَّفَقِ الرَّجِيهِ ﴾، ح: (٩٠٧)، وصحَّحَه مسلمٌ كما مرَّ.

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في ترك الجهرب: ﴿ بِنسيلَةَ الرَّخِيَ الرَّخِي ﴾، ح: (٢٤٤)، والنَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: ترك الجهرب: ﴿ بِنسيلَةَ الرَّخِيَ الرَّخِي ﴾، ح: (٩٠٩)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الافتتاح، ب: ترك الجهرب: ﴿ بِنسيلَةِ الرَّخِي الرَّخِي فِي المسنده » [برواية الحصكفيِّ] ترتيب السَّنديِّ برقم: (١٠١)، ولفظُه كما سيأتي بعد.

⁽٣) قد سلفَ تخريجُه قبل.

⁽٤) النَّسائيُّ، ك: الافتتاح، ب: ترك الجهر بـ: ﴿ بِنــــــِاللَّهِ الرَّبِيرِ ﴾، ح: (٩٠٨)، وأحمدُ (١٢٨٤٥)، وصحَّحَه مسلمٌ =

١٣٢٠ ـ وَعَنهُ ١٤٠ قَالَ: صَلَّيتُ خَلفَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَأَبِي بَكِرِ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ، فَكُلُّهُم يُخفُونَ

١٣٢١ ـ وَعَنهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُسِرُّ بـ ﴿ نِنـــهِ اللَّهِ النَّخِيرِ ﴾ وَأَبُو بَكرٍ، وَعُمَرُ وعُثمَانُ [وعَلِيٌّ](٢)، رواهُ الطَّبرانيُّ، ورجالُه كلُّهم ثقاتٌ^(٣).

١٣٢٢ ـ وَعنْ جُبيرِ بن مُطعم ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يتعوَّذُ قبلَ القِرَاءَةِ، رواهُ أحمدُ (٤).

١٣٢٣ ـ وَعنْ أَبِي وَائِل قَالَ: كَانَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ ﷺ لَا يَجهَرَانِ بِـ ﴿ نِسَيِلْتَوْنَ التِّحِي ﴾ وَلَا بِالتَّعَوُّذِ، وَلَا بِالتَّاْمِينِ، رواهُ الطَّحاويُّ^(٥).

= كمامرٌ برقم: (١٣١٠).

- (٣) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (١/ ٢٥٥)، ح: (٧٣٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٠٨): (ورجالُه موثّقون) إلّا ما بين المعكوفين فلم أجده، وأصلُه في مسلم كما مرَّ.
- (٤) أخرجَه أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: ما يستفتح به الصَّلاة من الدُّعاء، ح: (٧٦٤)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الاستعاذة في الصَّلاة، ح: (٨٠٧)، وهو في «المسند» (١٦٧٣٩)، ولفظُّهم: عنْ نافع ابن جبير بن مطعم، عنْ أبيه، قال: سمعتُ النَّبِيِّ ﷺ يقول في التَّطوُّع: «الله أكبرُ كبيرًا ـ ثلاثَ مرارِ ـ والحمدُ لله كثيرًا ـ ثلاثَ مرارِ ـ وسبحانَ الله بكرةَ وأصيلًا ـ ثلاثَ مرارِ ـ اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بك من الشَّيطان الرَّجيم، من همزه ونفثه ونفخه» قلتُ: يا رسولَ الله، ما همزُه ونفتُه ونفخُه؟ قال: «أمّا همزُه فالموتة الَّتي تأخذُ ابنَ آدمَ، وأمَّا نفخُه الكبرُ، ونفثُه الشُّعرُ»، وصحَّحَه ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٣/ ٥٣٤).
- (٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك، الصَّلاة، ب: قراءة ﴿بِنسِمِللَّةِ الرَّخِيرِ ﴾ في الصَّلاة، ح: (١١٧٣)، وابنُ=

⁽١) لم أجدُ بهذا اللَّفظ في سنن ابن ماجه، واللَّفظُ الذي أخرج به ابنُ ماجه، في ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: افتتاح القراءة، ح: (٨١٣)، هو: «كان رسولُ الله ﷺ وأبو بكر وعمرُ يفتتحون القراءة بـ: ﴿الْعَمَنْدُيلَةِ مَتِ الْعَسَلَمِينَ ﴾.

⁽٢) لا يخفى عليك أنَّ أحاديث الإسرار بالتَّسمية كما تدلُّ على كون إخفائها سنَّة تدلُّ أيضًا على أنَّها ليست بجزء من الفاتحة ولا غيرها من السُّور، وإلَّا فلا معنى لإخفاءها من بين الآيات مع كونها جزءًا منها؛ فإنَّ أجزاءَ السُّورة كلُّها سواسيةٌ في حكم الجهر والإخفاء بها كما لا يخفي. م

١٣٢٤ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: أَنَّهُ كَانَ يُخفِي ﴿ بِنَا لِكَ الْحَمدُ، رواهُ ابنُ أبى شيبةَ (١).

١٣٢٥ - وَعنْ إِمرَاهِيمَ قَالَ: أَربَعٌ يُخَافِتُ بِهِنَّ الإِمَامُ: سُبحَانَكَ اللَّهمَّ وَبِحَمدِكَ، وَالتَّعَوُّذُ مِنَ الشَّيطَانِ، وَبِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ، وآمِينَ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٢).

١٣٢٦ ـ وروى عبدُ الرَّزَّاق عنْ معمرٍ عنْ عمرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ نحوَه (٣).

وقال الطَّحاويُّ: (فلمَّا ثبتَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ، وعمَّنْ ذكرْنا بعدَه، تركُ الجهرِ بـ ﴿بِنــهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ، وعمَّنْ ذكرْنا بعدَه، تركُ الجهرِ بـ ﴿بِنــهِ اللهِ اللهُ الل

ابي شيبةَ مثلَه عنْ أبي واثلِ عنْ عليِّ وعمّارٍ، وعن الأسود عن عمر، ك: الصَّلاة، ب: من كان لا يجهر بـ ﴿بنــياتَهِ التَّهْنِ الرَّحِيدِ ﴾، ح: (١٧٧ ٤/ ٤١٧١)، والطَّبريُّ عن عليٌ وعمرَ في «التَّهذيب» كما في «النُّخب» (٢/ ٤٧١). وأخرجَ (خبرَ عليٌ) عبدُ الرَّزَاق (٢٦٠١)، وأبنُ أبي شيبةَ (٢٦٩٤)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٢٨)، ح: (١٣٦٢).

⁽۱) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من كان لا يجهر بـ ﴿بِنــــدِآتَةِنَ ٱلرَّخِيرِ ﴾، ح: (١٦٠٤)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٣/ ٢٠١)، ح: (١٣٦٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الأوسط» (٢/ ٢٠١)، ح: (١٣٨٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٠٨): (وفيه أبو سعدِ البقّالُ، وهو ثقةٌ مدلِّسٌ).

⁽٢) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، بـاب النجهـر بـ ﴿ نِسْمِ القَوْارَ عَنِي النَّجِيهِ ﴾، ح: (٨٣)، وعبدُ الرَّرَّاق، (٢/ ٨٧)، ح: (٢٥٩٦)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كان لا يجهر بـ ﴿ نِسْمِ النَّهِ النَّاقِي النَّجِيهِ ﴾، ح: (٢٥٩٦).

⁽٣) لم أجد في «المصنّف» لعبد الرَّزَاق ما يشهدُ لأثر إبراهيم السَّالفِ كاملًا، نعم إنْ كان المرادُ الإخفاء بالتَّسمية فقط؛ فثابتٌ عنْ عمرَ، وأخرجه عبدُ الرَّزَاق (٢/ ٩٣)، ح: (٢٦٢١) عنْ معمرِ قال: سمعتُ أيُّوبَ يسألُ عاصمَ بنَ أبي النُّجود: ما سمعتَ في قراءة: ﴿ إِنسَيْ التَّوَيْنَ الرَّجِيهِ ﴾ [الفاتحة: ١]؟ قال: أخبرَ في أبو واثل، أنَّه سمعَ عمرَ بنَ الخطَّاب يفتتح ﴿ الْحَسَدُ يَّةِ رَبِّ الْمَعْنَ الْحَيْدِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، وإبن أبي شيبةَ عنِ الأسود، قال: صلَّيت خلفَ عمرَ سبعين صلاةً، فلم يجهرُ فيها بـ ﴿ إِنسَيْ الرَّغَنِ الرَّجِيدِ ﴾، ح: (١٥٩٤).

فلمًا ثبتَ أنَّ الَّتِي قبلَ فاتحةِ الكتابِ يخافتُ بها، ويجهرُ بالقرآنِ، ثبتَ أنَّها ليستْ منَ القرآنِ، وثبتَ أنْ يخافتَ بها ويُسَرَّ كما يُسَرُّ التعوَّذُ والافتتاحُ وما أشبهَهما)(١).

١٣٢٧ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ، فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ تَأْمِينَ المَلاثِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

١٣٢٨ ـ وفي روايةٍ قَالَ: «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ مْوَلَا ٱلصَّيَآلِينَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ (٣)؛ فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ قَولُهُ قَولَ المَلائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ »، هذا لفظُ البخاريِّ، ولمسلم نحوه (٤٠).

١٣٢٩ ـ وفي أخرى للبخاريِّ قَالَ: «إِذَا أُمَّنَ القَارِئُ؛ فَأَمِّنُوا؛ فَإِنَّ المَلاثِكَةَ تُؤَمِّنُ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينَ المَلاثِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ»(٥).

فإنْ قلت: قد جاء في الحديث السّابق: «إذا أمّن الإمام؛ فأمّنوا»، وفيه علّق تأمين المأمومين بتأمينه، وأنهم لا يعلمون تأمينه إلّا أنْ يسمعوا، قلت: أجاب عنه في «التّعليق الحسن» بأنَّ الجمهور حملوا قوله: «إذا أمَّن» على المجاز؛ للجمع بينه وبين قوله: «إذا قال الإمام: ﴿وَلاَ الشَّكَ آلِينَ ﴾؛ فقولوا: آمين»، وقالوا بأنَّ المرادَ إذا أراد التَّأمين، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾؛ أي: إذا أردتم إقامة الصَّلاة، قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح»: قالوا: فالجمعُ بين الرَّوايتين يقضي حملَ قولِه: «إذا أمَّن» على المجاز. اه، فإذا كان معناه: إذا أراد التَّأمين، لا يستفاد منه الجهرُ بالتأمين للإمام)، من «تعليق إعلاء السُّنن» ملخَصًا. مؤلِّف

⁽۱) «شرح معاني الآثار» (۱/ ۲۰٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: جهر الإمام بالتَّامين، ح: (٧٨٠)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّسميع والتَّحميد والتَّامين، ح: (٩١٥).

⁽٣) قولُه: «إذا قال الإمامُ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَقْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّكَآلِينَ ﴾؛ فقولوا: آمين»: (دلالةُ الحديثِ على قول المأموم: «آمين» بعد قول الإمام ﴿ وَلَا ٱلصَّكَآلِينَ ﴾ ظاهرةٌ، ويستفادُ منه أنَّ الإمام يُخفي بها؛ لأنَّ تأمينَ الإمام لو كان مشروعًا بالجهر لما علَّق النَّبِيُ ﷺ تأمينَهم بقوله: «﴿ وَلَا ٱلصَّكَآلِينَ ﴾» بل علَّق بقوله: «آمين».

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: جهر الإمام بالتَّأمين، ح: (٧٨٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّسميع والتَّحميد والتَّأمين، ح: (٩٢٠).

⁽٥) البخاريُّ، ك: الدَّعوات، ب: التّأمين، ح: (٦٤٠٢).

١٣٣٠ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﴿ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيتُم؛ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُم، ثُمَّ لَيُومَّكُم، فَإِذَا كَبَر؛ فَكَبَّرُوا، وَإِذَ قَالَ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ مُولَا ٱلصَّالِينَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِبْكُمُ اللهُ، فَإِذَا كَبَرُ وَرَكَعَ؛ فَكَبَرُوا وَاركَعُوا، فَإِنَّ الإِمَامَ يَركَعُ قَبلَكُم، وَيَرفَعُ قَبلَكُم»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَتِلكَ بِيْلَكَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ، يَسمَعُ اللهُ لَكُم»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣٣١ ـ وَعَنْ شُعبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بِنِ كُهَيلٍ عَنْ حَجرٍ أَبِي الْعَنبَسِ عَنْ عَلَقَمَةَ بِنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَـرَأً: ﴿غَيْرِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ وَلَا الطَّكَ آلِينَ ﴾، فقَـالَ: «آهِينَ» وَخَفَضَ بِهَـا صَـوتَهُ، رواهُ(٢)

قال علماؤنا: (تخطئة مثل شعبة خطاً؛ كيف وهو أميرُ المؤمنين في الحديث، وفي التَّرجيح فيما بين سفيانَ وشعبة أقوال، وكونُ سفيانَ الثَّوريِّ مدلِّسا وقد أتى به مُعَنعَنا، وكونُ شعبة غيرَ مدلِّس _ وقد صرَّحَ فيه بالإخبار كما هو عند الطَّيالسيِّ _ وجه حسنٌ لترجيح شعبة على سفيانَ، و «حجرٌ » اسمُ أبيه عنبس، وكنيتُه ككنية أبيه أبو العنبس، ولا مانعَ من أنْ يكونَ لشخص واحدٍ كنيتان، وبهذا جزم ابنُ حِبّانَ في من أنْ يكونَ له كنيةٌ أخرى وهي أبو السَّكنِ؛ لأنَّه لا مانعَ أنْ يكونَ لشخص واحدٍ كنيتان، وبهذا جزم ابنُ حِبّانَ في كتاب «الثَّقات»، وزادَ فيه: «علقمة» لا يضرُّ؛ لأنَّ الزيادة كانت من الثَّقة مقبولة، ولا سيَّما من قبل شعبة، وبيَّن في بعض الرِّوايات أنَّ حجرًا سمعَه من علقمة عن واثل، وقد سمعَه من واثل نفيه، كما أخرج أحمدُ في «مسنده».

أمّا سماعُ علقمةَ عنْ أبيه؛ فقد جاء مصرَّحًا عند النَّسائيِّ في باب رفع اليدين عند الرَّفع من الرُّكوع، وعند البخاريُّ في الجزء «رفع اليدين» رواية أبي نعيم، وعند مسلم فمن حديث القصاص من طريق سمّاك، وعند التَّرمذيُّ في كتاب الحدود، فتعليلُ البخاريِّ هذا الحديثَ بكون حديثِ سفيانَ أصحَّ من حديث شعبةَ، وقولُه: «إنَّما هو حجرُ بن العنبس» وقولُه: «ليس فيه عن علقمةَ» وقولُه: «ولد علقمةُ بن واثلِ بعد موت أبيه بستَّة أشهرٍ» لم يثبتْ، والَّذي ولد بعد موت أبيه إنَّما هو عبدُ الجبَّار بنُ واثل)، انتهى. هذا ملخَّصُ ما في «التَّعليق الحسن» و «البناية».

وما رُوي من الجهر بها يحمَلُ على التَّعليم كما كان يجهر بالآية أحيانًا في الظُّهر، وممَّا يستأنِسُ به هذا القولُ ما أخرجَه الحافظُ أبو بشرِ الدُّولابيُّ في كتاب «الأسماء والكني» عن وائل بنِ حجرٍ: رأيتُ رسولَ الله ﷺ حين فرغَ =

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّسميع والتَّحميد والتَّأمين، ح: (٩٠٤).

⁽٢) قولُه: «رواهُ التَّرمذيُّ»: وقال التَّرمذيُّ: (سمعتُ محمَّدًا يقول: حديثُ سفيانَ أصحُّ من حديث شعبة، وأخطأ شعبةُ في مواضعَ من هذا الحديث، فقال: «عنْ حجر أبي العنبس» وإنَّما هو حجرُ بنُ العنبس، ويكنَّى أبا السَّكنِ، وزاد فيه: عن علقمة بن وائلٍ، وليس فيه عن علقمة، وإنَّما هو حجرُ بنُ عنبسٍ، عنْ وائلٍ بنِ حجرٍ).

التِّرمذيُّ (١).

١٣٣٧ - وَعَنْ عَلَقَمَةَ بِنِ وَائِلِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَعْضُوبِ عَلَيْهِ وَلَا السَّالِينَ ﴾ قَالَ: «آمِينَ» يَخْفِضُ بِهَا صَوتَهُ، رواهُ الحاكمُ وقال: (صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه)(٢).

١٣٣٣ ـ وَعَنهُ عَنْ أَبِيهِ ﴿ قَالَ: إِنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغَ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ ذَوَلاً المَّيَالَةِ وَ الطَّيالَةِ وَاللَّهِ الْمَعْدَالِةِ الطَّيالَةِ وَالطَّيالَةِ وَالطَّيْرِ الْعَيْدُ وَالْمَالِيَّةُ وَالطَّيْرِ اللَّيْ وَالطَّيالَةِ وَالطَّيْرِ اللَّيْ وَالطَّيْدُ وَاللَّهُ وَالطَّيْدِ وَالطَّيْدِ وَالْعَالَةُ وَالْمَالِيَّةُ وَالْمَالِقُونَ وَالطَّيْرِ اللَّهُ وَالْمَالِقُونَ وَالطَّيْرِ اللَّهُ وَالطَّيْرِ اللَّهُ وَالطَّيْرِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ وَاللَّالِ وَاللَّالِي وَاللَّهُ وَالْمُونُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَالِقُونُ وَالْمُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُونَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّالِي وَاللَّالِي وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّالِي وَالْمُؤْلُونُ وَاللَّالِي وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّالِي وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّالِمُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِ

من الصَّلاة حتَّى رأيتُ خدَّه من هذا الجانب ومن هذا الجانب، وقرأ: ﴿عَيْرِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِينَ ﴾ فقال:
 «آمين» يمدُّ بها صوتَه، ما أراه إلّا يعلّمُنا.

قيل: فيه يحيى بنُ سلمة، قوّاه الحاكم، فيرجَّحُ الإخفاءُ بذلك، وبالقياس على سائر الأذكار والأدعية، ولأنَّ «آمين» ليس من القرآن إجماعًا، فلا ينبغي أنْ يكونَ على صوت القرآن، وبإخفائها يقعُ التَّمييزُ بين القرآن وغيره؛ فإنَّه إذا جهرَ بها مع الجهر بالفاتحة يلبس أنَّها من القرآن، كما أنَّه لا يجوزُ كتابته في المصحف، ولهذا أجمعوا على إخفاء التَّعوُّذ؛ لكونه ليس من القرآن، والخلافُ بالجهر بالبسملة مبنيٌّ على أنَّه من القرآن أم لا)، انتهى. هذا ملخَّصُ ما في «المرقاة» و«البناية» و«التَّعليق الحسن». م

(١) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّأمين، عقب ح: (٢٤٨)، وهو في «المسند» (٤ ١٨٨٥)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢/ ٢٣٢)، ولفظُه يأتي بعد هذا.

ولقول البعض بالوهم على شعبة في هذا الحديث كما نقل التَّرمذيُّ قولَ الإمامِ البخاريِّ: (حديثُ سفيانَ أصحُّ من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضعَ من هذا الحديثِ)، انظر: تعليق الشَّيخ محمَّد عوّامة على الحديث (٣٠٦٤) في «المصنَّف».

(٢) قد مرَّ تخريجُه قبل.

(٣) أحمدُ واللَّفظُ له (١٨٨٥٤)، والطَّيالسيُّ في «مسنده» (٢/ ٣٦٠)، ح: (١١١٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٢/ ٤٤) ح: (١١٠) والدَّارقطنيُّ (١٢٧٠). ١٣٣٤ ـ وَعنْ أَبِي وَائِلِ قَالَ: لَـم يَكُنْ عُمَرُ وَعَلِيٌّ ﷺ يَجهَرَانِ بِـ ﴿بِنـــياتَدَاتَ عَنَ الرَّخِيهِ ﴾ وَلَا بِـآمِينَ، رواهُ الطَّبريُّ في «تهذيب الآثار»(١).

١٣٣٥ - وَعَنْ أَبِي زُهَيرِ النُّمَيرِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيلَةٍ، فَأَتَينَا عَلَى رَجُلٍ قَدَ أَلَحَ فِي المَسأَلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَوجَبَ إِنْ خَتَمَ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَومِ: بِأَيِّ شَيءٍ يَختِمُ؟ قَالَ: «بِآمِينَ»، رواهُ أبو داودَ^(۱).

١٣٣٦ _ وَعنْ أَبِي قَتَادَةَ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقرَأُ فِي الظُّهِرِ فِي الأُولَيينِ بِأُمِّ الكِتَابِ، وَسُورَتَينِ، وَفِي الرَّكَعَةِ الأُولَى مَا لا يُطَوِّلُ فِي الرَّكَعَةِ النَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي العَسِرِ وَهَكَذَا فِي الصَّبح، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٣٣٧ _ وَعنْ عَلقَمَةَ بنِ قَيسٍ: أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعُودٍ ﷺ كَانَ لا يَقرَأُ خَلفَ الإِمَامِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ، وَفِيمَا يُخَافِتُ فِيهِ فِي الأُولَيَينِ، وَلا فِي الأُحرَيينِ، وَإِذَا صَلَّى وَحدَهُ؛ قَرَأَ فِي الأُولَيينِ بِفَاتِحَةِ الكَتَابِ وَسُورَةٍ، وَلَم يَقرَأُ فِي الأُحرَيينِ شَيئًا، رواهُ محمَّدٌ (٤٠).

١٣٣٨ _ وَعنْ عَلِيٍّ وابنِ مَسعُودٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا: اقرَأْ فِي الأُولَيَينِ، وَسَبِّحْ فِي الأُخرَيَينِ(٥)،

⁽١) لم أجدُه في القدر المطبوع من «تهذيب الآثار» أخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» وقد مرَّ تخريجُه برقم: (١٣١٨).

⁽٢) أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: التّأمين وراء الإمام، ح: (٩٣٨)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٨٨٨).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب، ح: (٧٧٦)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (١٠١٢).

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» ب: افتتاح الصَّلاة، ح: (١٢١).

⁽٥) وفي «التّعليق الممجّد» [١/ ٤٢٤]: (وبه أخذ أصحابُنا، فقالوا: لا تجب قراءةٌ في الأخريين في الفرائض، فإنْ سبّع فيهما أو قام ساكتًا أجزأه، به قال التّوريُّ والأوزاعيُّ وإبراهيمُ النَّخعيُّ وسلفُ أهل العراقِ).

رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (١).

١٣٣٩ - وَعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى ﷺ: أَنِ اقرَأُ فِي الصَّبِحِ بِطِوَالِ المُفَصَّلِ، رواهُ التِّرمذيُّ وعبدُ الرَّزَّاقِ(٢).

١٣٤٠ ـ وروى البيهقيُّ نحوَه (٣).

١٣٤١ ـ وَعنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقَرَأُ فِي الفَجرِ بِـ ﴿قَنَّ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعدُ تَخفِيفًا، رواهُ مسلمٌ (٤).

١٣٤٢ - وَعنْ عَمرِو بنِ حُرَيثٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ النَّبِيِّ ﷺ يَقَرَأُ فِي الفَجرِ ﴿ وَالَّتِلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [التكوير: ١٧]، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

١٣٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ قَال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقرَأُ فِي الصَّبِحِ يَومَ الجُمُعَةِ: ﴿ الْمَر تَنْ بِلُ ﴾ فِي الرَّكَعَةِ الأُولَى، وَفِي النَّانِيَةِ ﴿ هَلَ أَتَى عَلَ ٱلْإِنسَنِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْعًا مَذْكُورًا ﴾ (١٠)، مُتَّفَقٌ عليه (٧٠).

(١) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من كان يقول: يسبِّحُ في الأخريين ولا يقرأُ، ح: (٣٧٦٣)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٣/ ١١٤)، ح: (١٣٣٥).

(٢) التَّرمذيُّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في الصُّبح، بعد ح: (٣٠٧)، وعبدُ الرَّزَّاق موصولًا في «المصنَّف» (٢/ ٢٠٤)، ح: (٢٦٧٢)، وصحَّحه العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٤٩٣).

(٣) البيهة يُّ نحوَه عنْ أبي هريرة، باب طول القراءة وقصرها ح: (٤٠٠٦)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٣٧)، وهو في «الكبرى» للنَّسائيّ، ك: المساجد، ب: تخفيف القيام والقراءة، ح: (١٠٥٦)، وقال ابنُ حجر في «بلوغ المرام» (ص: ٨٥): (إسنادُه صحيحٌ).

- (٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الصُّبح، ح: (١٠٢٧).
- (٥) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الصُّبح، ح: (١٠٢٣).
- (٦) قال العينيُّ [عمدة القاري: (٦/ ١٨٥)]: (وفي «المحيط»: بشرط أنْ يقرأً غير ذلك أحيانًا لئلّا يظنَّ الجاهلُ أنَّه لا يجوز غيره). م
- (٧) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في يوم الجمعة، ح: (٢٠٣٥)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في=

١٣٤٤ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقَرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهرِ فِي الرَّكَعَتَينِ اللهِ ﷺ كَانَ يَقرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهرِ فِي الرَّكَعَتَينِ اللهِ اللهِ عَلَيْنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ قَدرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣٤٥ ـ وفي روايةٍ للتِّرمذيِّ (٢) عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الظُّهِرِ قَدرَ تَنزِيلِ السَّجدَةِ، قال العينيُّ وابنُ الهمام: (فدلَّ على أنَّه ﷺ كانَ يقرأُ في ركعتي الظُّهرِ مثلَ ما يَقرأُ في الفجرِ)(٣).

وَعنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقرَأُ فِي [الظُّهرِ] وَالعَصرِ بِ ﴿ وَالسَمَآءَ ذَاتِ ٱلْمُرُوجِ ﴾، ﴿ وَالسَّمَآءَ وَالسَمَآءَ وَالسَّمَآءَ وَالطَّارِقِ ﴾، وشِبهِهِ مَا، رواهُ التَّرمذيُّ وأبو داو دَ^(٤).

فدلَّ على أنَّ النَّبِيَ ﷺ كانَ يقرأُ في ركعتي العصرِ بأوساطِ المفصَّلِ كما أشير إليه في «عمدة الرِّعاية» (١/ ١٥٠) و «العناية» (١/ ٣٣٥).

١٣٤٦ ـ وَعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى ﷺ: أَنِ اقرَأُ فِي المَغرِبِ بِقِصَارِ المُفَصَّلِ، رواهُ التِّرمذيُّ وعبدُ الرَّزَّاق وروى ابنُ أبي شيبة نحوَه (٥).

⁼ صلاة الفجريوم الجمعة، ح: (١٠٦٨).

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (١٠١٥).

⁽٢) التَّرمذيُّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ما جاء في القراءة في الصُّبح، بعد ح: (٣٠٧)، وصحَّحَه مسلمٌ عن أبي سعيد الخدريِّ، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (١٠١٤).

⁽٣) راجع: «فتح القدير» (١/ ٣٣٥)

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (٣٠٧)، وقال: (حديثُ جابرِ بنِ سمرةَ حديثٌ حسنٌ أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: قدر القراءة في صلاة الظُّهر والعصر، ح: (٥٠٥)، والنَّسائيُّ (٩٧٩).

⁽٥) التِّرِمذيُّ معلَّقاً واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: في القراءة في المغرب، بعدح: (٣٠٨)، وعبدُ الرَّزَاق موصولاً في «النُّخب» (٤/ ٣٠)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ك: المصنَّف» (٢/ ٢٤)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ك: الصَّلوات، ب: ما يقرأ به في المغرب، ح: (٣٦١٤).

١٣٤٧ - وَعنْ أَبِي بَكرٍ: أَنَّهُ قَرَأَ فِي المَغرِبِ بِقِصَارِ المُفَصَّلِ، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

١٣٤٨ ـ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ سَمُرَةً (٢)، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ يَثَالِثُهُ يَقِرُأُ فِي صَلَاةِ المَغرِبِ لَيلَةَ الجُمُعَةِ بِـ ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱلْكَوْبُ وَ السُّنَةُ الْمُولِ لَيلَةَ الجُمُعَةِ بِـ ﴿ قُلْ يَتَالَيْهُا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾، رواهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣).

١٣٤٩ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنِ ابنِ عمرَ ﷺ إلَّا أنَّه لم يذكرُ: لَيلَةَ الجُمُعَةِ (١٠).

١٣٥٠ - وَعنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الأَسْعَرِيِّ ﷺ: أَنِ اقرَأَ فِي العِشَاءِ بِوَسَطِ المُفَصَّل، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق(٥).

١٣٥١ - وَعَنْ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقَرَأُ فِي العِشَاءِ بِسُورٍ مِن أُوسَاطِ المُفَصَّلِ، رواهُ التِّرمذيُّ (١).

(۱) التَّرمذيُّ معلَّقًا، أبواب الصَّلاة، ب: في القراءة في المغرب، بعد ح: (٣٠٨)، وفي «الموطَّا» _ رواية يحيى اللَّيثيّ _ في باب القراءة في المغرب والعشاء عن أبي عبدالله الصَّنابحيِّ قال: قدمتُ المدينة في خلافة أبي بكر الصَّدِّيقِ فصلَّيتُ وراءَه المغرب، فقرأً في الرَّكعتين الأوليَين بأمِّ القرآنِ وسورة من قصار المفصَّل، وقال النَّوَويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٨٧): (إسنادُه صحيحٌ).

(٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في الظُّهر والعصر، ح: (٣٠٧)، وقال: (حديثُ جابرِ بنِ سمرةَ حديثٌ حسنٌ)، أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: قدر القراءة في صلاة الظُّهر والعصر، ح: (٨٠٥)، والنَّسائيُّ (٩٧٩).

- (٣) ابنُ حِبّانَ في «صحيحه» (١٨٤١) واللَّفظُ له، والبيهقيُّ في «الكبرى» جماع أبواب الغسل للجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة، ب: القراءة في صلاة المغرب والعشاء ليلة الجمعة، (٣/ ٢٠١)، والبغويُّ في «شرح السُّنَّة» ك: الصَّلاة، ب: القراءة في الصُّبح، (٣/ ٨١)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٨٩).
 - (٤) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: القراءة في صلاة المغرب، ح: (٨٣٣).
- (٥) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» واللَّفظُ له، (٢/ ١٠٤)، ح: (٢٦٧٢)، وصحَّحَه العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٢٣)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: ما يقرأ به في العشاء الآخرة، ح: (٣٦٣١)، وابنُ أبي داودَ في «المصاحف» [ص: ٣٥٤].
 - (٦) التِّرمذيُّ معلَّقًا، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في صلاة العشاء، ح: (٣٠٩).

١٣٥٢ _ وَعنِ البَرَاءِ هُ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَ ﷺ يَقرأُ فِي العِشَاءِ: ﴿ وَالِيِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾، وَمَا سَمِعتُ أَحَدًا أَحسَنَ صَوتًا مِنهُ أَوْ قِرَاءَةً، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٣٥٣ ـ وَعنْ سُلَيمَانَ بنِ يَسَادِ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: مَا صَلَّتُ وَرَاءَ أَحَدِ أَسْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ عَيِّةً مِن فُلَانٍ ـ قَالَ: سُلَيمَانَ ـ كَانَ يُطِيلُ الرَّكَعَتَينِ الأُولَيينِ مِنَ الظُّهرِ، وَيُخَفِّفُ الأُخرَيينِ، بِرَسُولِ اللهِ عَيِّةِ مِن فُلَانٍ ـ قَالَ: سُلَيمَانَ ـ كَانَ يُطِيلُ الرَّكَعَتَينِ الأُولَيينِ مِنَ الظُّهرِ، وَيُخفِّفُ الأُخرَيينِ، وَيُعَرَأُ فِي المُفصَّلِ، وَيَقرَأُ فِي العَشاء بِوسَطِ المُفصَّلِ، وَيَقرَأُ فِي الصَّبحِ بِطُولِ المُفصَّل، وواهُ النَّسَائيُّ (٢).

١٣٥٤ ـ وَعَنْ عَمرِو بِنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِن الْمُفَصَّلِ سُورَةٌ صَغِيرَةٌ وَلَا كَبِيرَةٌ، إِلَّا وَقَد سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوُّمُّ النَّاسَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ المَكتُوبَةِ، رواهُ مالكُّ (٣).

١٣٥٥ ـ وَعَنْ عُبَيدِاللهِ بِنِ أَبِي رَافِعِ قَالَ: استَخلَفَ مَروَانُ أَبَا هُرَيرَةَ ﷺ عَلَى المَدِينَةِ، وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيرَةَ الجُمُعَةَ، فَقَرَأ بِسُورَةِ الجُمُعَةِ فِي السَّجدَةِ الأُولَى وَفِي الآخِرَةِ: ﴿إِذَا جَآءَكَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى يَقرَأُ بِهِمَا يَومَ الجُمُعَةِ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣٥٦ _ وَعنِ النَّعمَانِ بنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقرَأُ فِي العِيدَينِ، وَفِي الجُمُعَةِ بِ ﴿ سَبِّحِ اَسْمَرَيِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، ﴿ مَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْعَنشِيةِ ﴾، قَالَ: وَإِذَا اجتَمَعَ العِيدُ وَالجُمُعَةُ، فِي يَومٍ وَاحِدٍ؟ يَقرَأُ بِهِمَا أَيضًا فِي الصَّلاَتينِ، رواهُ مسلمٌ (٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: القراءة في العشاء، ح: (٧٦٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: القراءة في العشاء، ح: (١٠٣٩).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: تخفيف القيام والقراءة، ح: (٩٨٣)، وحسَّنَه النَّوَويّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٨٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٠)، وهو في «المسند» (٢٩٩١).

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من رأى التَّخفيف فيها، ح: (٨١٤)، ونقل المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٥/ ٢٠٩) عن صاحب «تقريب المدارك» قال: (هذا حديثٌ مسندٌ صحيحٌ عند البخاريِّ وغيره).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الجمعة، ح: (٢٠٢٦، ٢٠٢٧).

⁽٥) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: ما يقرأ في صلاة الجمعة، ح: (٢٠٢٨).

١٣٥٧ ـ وَعنْ عُبَيدِاللهِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ ﴿ مَا اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَمَدَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ فِي الأَضحَى وَالفِطرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقرَأُ فِيهِمَا بِ ﴿ قَلَ وَالْفَرْءَ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى الللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

١٣٥٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتَيِ الفَجرِ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾، و﴿قُلْ هُو ٱللهُ أَحَــُدُ ﴾، رواهُ مسلمٌ (١).

١٣٥٩ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجرِ: ﴿ قُولُوٓا ءَامَنَا بِٱللّهِ وَمَآأُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَالَّتِي فِي آلِ عِمرَانَ: ﴿ قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِئَٰبِ تَمَالُوٓا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَآمِ بَيْنَـنَا وَبَيْنَكُوْ﴾ [آل عمران: ٢٤]، رواهُ مسلمٌ (٣).

• ١٣٦٠ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: مَا أُحصِي مَا سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقَرَأُ فِي الرَّكَعَتَينِ بَعَدَ المَغرِبِ وَفِي الرَّكَعَتَينِ قَبلَ صَلَاةِ الفَجرِ بِ ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾، وَ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

١٣٦١ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنْ أبي هريرةَ ﷺ إلَّا أنَّه لم يذكرْ: بَعدَ المَغرِبِ(٥).

١٣٦٧ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصحَابِهِ، فَقَرَأَ عَلَيهِم سُورَةَ الرَّحمَنِ مِن أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «لَقَد قَرَأْتُهَا عَلَى الجِنِّ لَيلةَ الجِنِّ فَكَانُوا أَحسَنَ مَردُودًا مِنكُم، كُنتُ كُلّمَا أَتَيتُ عَلَى قَولِهِ ﴿ فَهَا يَ عَلَى الآءَ رَبِّكُمَا أَكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣] قَالُوا: لَا بِشَيءٍ مِن نِعَمِكَ رَبَّنَا ثُكَذِّبُ،

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ب: ما يقرأ به في صلاة العيدين، ح: (٢٠٥٩).

⁽٢) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصره، ب: استحباب ركعتى سنَّة الفجر، ح: (١٦٩٠).

 ⁽٣) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب ركعتي سنّة الفجر، ح: (١٦٩٢). ر

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّكعتين بعد المغرب والقراءة فيهما، ح: (٤٣١)، وقال: (غريبٌ).

⁽٥) ابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيه، ب: ما جاء فيما يقرأ في الرَّكعتين قبل الفجر، ح: (١١٤٨)، وصحَّحَه مسلمٌ، كما مر برقم: (١٣٧١).

فَلَكَ الحَمدُ، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ)(١).

١٣٦٣ _ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ هَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأً: ﴿ سَيِّحِ ٱسْعَرَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]، قَالَ: «سُبحَانَ رَبِّيَ الأَعلَى»، رواهُ أحمدُ وأبو داود (٢٠).

١٣٦٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةَ: «مَن قَرَأَ مِنكُم ﴿وَالنِّينِ وَالنِّينِ وَالنِّينِ وَالنَّينِ وَالنَّينِ وَالنَّينِ وَالنَّينِ وَمَن فَانتَهَى إِلَى آخِرِهَا: ﴿ أَلْيَسَ اللهُ إِنْكُم مُلْ الشَّاهِدِينَ ﴾ [التين: ٨]، فَليَقُلْ: بَلَى، وَأَنَّا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَن قَرَأَ: ﴿ لَا أَقْيِمُ بِيرِهِ مِا لَيْسَلُ اللَّهِ اللَّيْفَ إِلَى ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [التيامة: ١]، فَانتَهَى إِلَى ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ النَّوْقَ ﴾ [القيامة: ٤٠] فَليَقُلْ: بَلَى، وَمَن قَرأً: ﴿ لَا أَقْيِمُ بِيرِهِ مِلْكُونَ ﴾ [المرسلات: ١-٢]، فَبَلَغَ: ﴿ فَيِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ، وَوَمِنُونَ ﴾ [المرسلات: ١٠]؛ فَبَلَغَ: ﴿ فَيَأْيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ، وَوَمِنُونَ ﴾ [المرسلات: ١٠]؛ فَلِكُ مِن الشَّاهِدِينَ ﴾ [المرسلات: ١٠]؛

##

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة الرَّحمن، ح: (٣٢٩١)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٣٧٦٦).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: الدُّعاء في الصَّلاة، ح: (٨٨٣)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهيئُ (٩٧٠)، وتعليلُه بالوقف ليس بعلَّة، انظر: مسند أحمدت شاكر (٢/ ٥٠٧)، (٢٠٦٦).

⁽٣) قال علماؤنا: (إنَّ كلَّا من الإمام والمقتدي في مثل هذه الأشياء سواءٌ، فلا يسأل المقتدي الجنَّة عند آيات التَّرغيب ولا يتعوَّذُ من النَّار عند آيات التَّرهيب، ولا يسبِّحُ عند آيات التَّسبيح، ولا يصلِّي على النَّبِيِّ عَيْدٌ عند سماع اسمه، بل يستمعُ وينصتُ لإطلاق الآيات والأحاديث اللَّالَة على الإنصات؛ ولأنَّ وظيفتَه الاستماعُ والإنصاتُ فلا يشتغل بما يخلُّه، وكذا الإمامُ لا يشتغلُ بغير القرآن؛ لأنَّ النَّبِيُ عَيْدٌ لم يفعلُه فيها، وكذا الأثمَّةُ من بعده إلى يومنا هذا، فكان من المحدَثات، ولأنَّه ثقيلٌ على القوم فيكرَهُ، وما ورد حُمِلَ على النَّفل منفردًا وعلى خارج الصَّلاة أيضًا)، هذا ملخَّصُ ما في "ردِّ المحتار» (١/ ٥٥)، و «عمدة الرَّعاية» (١/ ١٥١). م

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: تفريع أبواب الرُّكوع والسُّجود، ب: مقدار الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٨٧)، والتَّرمذيُّ الشَّطرَ الأوَّلَ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة التِّين، ح: (٣٣٤٧)، وهو في «المسند» كاملًا (٣٩٩١)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٩٣).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ فَسَيِّحَ بِالسَّمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤]، وقولِه تعالى: ﴿ سَيِّج اَسْدَرَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]، وقولِه تعالى: ﴿ يَكَأَيْهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱرْكَعُواْ وَاسْجُدُواْ ﴾ [الحج: ٧٧].

١٣٦٥ - وَعِنْ أَنَسٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللهِ إِنِّي لَأَرَاكُم مِن بَعدِي»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٣٦٦ ـ وَعَنْ أَبِي مَسعُودِ البَدرِيِّ ﷺ: «لَا تُجزِئُ صَلَاةُ الرَّجُلِ حَتَّى يُقِيمَ ظَهرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدّارميُّ، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(٢).

١٣٦٧ _ وَعنِ البَرَاءِ ﷺ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَينَ السَّجدَتَينِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، مَا خَلا القِيَامَ وَالقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٣٦٨ _ وَعَنْ أَنْسِ عَلَىٰهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ» قَامَ حَتَّى نَقُولَ: قَد

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الخشوع في الصَّلاة، ح: (٧٤٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بتحسين الصَّلاة، ح: (٩٥٩).

⁽٢) أبو داود، تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: صلاة من لا يقيم صلبه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٥٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٢٦٥)، وهو في «المسند» (١٧٠٧٣).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: حدِّ إتمام الرُّكوع والاعتدال فيه والطُّمأنينة، ح: (٧٩٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة، ب: اعتدال أركان الصَّلاة وتخفيفها في التَّمام، ح: (١٠٥٧).

أُوهَمَ، ثُمَّ يَسجُدُ وَيَقعُدُ بَينَ السَّجِدَتينِ حَتَّى نَقُولَ: قَد أُوهَمَ، رواهُ مسلمٌ (١).

١٣٦٩ ـ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَسوَأُ النَّاسِ سَرِقَةُ الذي يَسرِقُ مِن صَلَاتِهِ ؟ قَالَ: «لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا»، رواهُ أحمدُ(١).

١٣٧٠ ـ وَعنِ النَّعمَانِ بنِ مُرَّةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَونَ فِي الشَّارِبِ، وَالسّارِقِ وَالنَّانِي؟» وَذَلِكَ قَبَلَ أَنْ يُنزَلَ فِيهِم قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «هُنَّ فَوَاحِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ، وَأَسوَأُ اللهِ؟ النَّرِقَةِ الذي يَسرِقُ صَلَاتَهُ » السَّرِقَةِ الذي يَسرِقُ صَلَاتَهُ » قَالُوا: وَكَيفَ يَسرِقُ صَلَاتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا»، رواهُ مالكٌ وأحمدُ، وروى الدّارميُّ نحوَه (٣).

١٣٧١ ـ وَعنْ شَقِيقٍ قَالَ: إِنَّ حُذَيفَةَ ﷺ رَأَى رَجُلًا لا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلا سُجُودَهُ، فَلَمّا قَضَى صَلاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيفَةُ: «مَا صَلَّيتَ؟» قَالَ: وَأَحسِبُهُ قَالَ: وَلُو مُتَّ؛ مُتَّ عَلَى غَيرِ الفِطرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَيهَا، رواهُ البخاريُّ(٤).

١٣٧٢ ـ وَعَنْ طَلَقِ بِنِ عَلِيِّ الْحَنَفِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا يَنظُرُ اللهُ ﷺ إِلَى صَلَاةِ عَبِدٍ لَا يُقِيمُ فِيهَا صُلْبَهُ بَينَ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا، رواهُ أحمدُ (٥).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: اعتدال أركان الصَّلاة وتخفيفها في التَّمام، ح: (١٠٦١)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الأذان، ب: المكث بين السَّجدتين، ح: (٨٢١).

⁽٢) أحمدُ في «المسند» (٢٢٦٤٢) واللَّفظُ له، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٢٠): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، والدَّارميُّ (١٣٦٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٦٦٣).

⁽٣) مالك في «الموطَّأ» واللَّفظُ له، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: العمل في جامع الصَّلاة، ح: (٥٧٩)، وعبد الرّزَّاق في «المصنَّف» ح: (٣٧٤٠).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إذا لم يتمَّ السُّجود، ح: (٣٨٩ / ٧٩١).

⁽٥) أحمدُ في «المسند» (١٦٢٨٣) واللَّفظُ له، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٨/ ٤٠٥)، ح: (٨٢٦١)، وقال الهيثميُّ في=

١٣٧٣ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقرَأَ القُرآنَ رَاكِعًا أَو سَاجِدًا، فَأَمّا الرُّكُوعُ؛ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ﷺ، وَأَمّا السُّجُودُ؛ فَاجتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أَن يُستَجَابَ لَكُم»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٣٧٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّهَا قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبحَانَكَ اللَّهمَّ رَبَّنَا وَبِحَمدِكَ، اللَّهمَّ اغفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ القُرآنَ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٣٧٥ ـ وَعَنهَا ، وَانَّ النبيَ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ المَلَاثِكَةِ وَالرُّوح»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

١٣٧٦ _ وَعَنْ عَوفِ بِنِ مَالِكِ ﷺ قَالَ: قُمتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيلَةً، فَلَمّا رَكَعَ مَكَثَ قَدرَ سُورَةِ البَقَرَةِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبحَانَ ذِي الجَبَرُوتِ وَالمَلكُوتِ وَالكِبرِيَاءِ وَالعَظَمَةِ»، رواهُ النَّسائيُّ (٤).

١٣٧٧ _ وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ هُ اللهُ عَلَى لَمّا نَزَلَت: ﴿ فَسَيِّحْ بِالسّمِرَيِكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤] قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُم» فَلَمّا نَزَلَت ﴿ سَيِّج السّمَرَيِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]، قَالَ: «اجعَلُوهَا فِي سُجُودِكُم»، رواهُ التّرمذيُّ وأبو داودَ، وابنُ ماجه، والطَّحاويُّ والدّارميُُ (٥).

^{= «}مجمع الزُّوائد» (٢/ ١٢٠): (ورجالُه ثقاتٌ).

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٧٤).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٨٥)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: التَّسبيح والدُّعاء في السُّجود، ح: (٨١٧).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٩١).

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: التَّطبيق، ب: نوع آخرَ من الذِّكر في الرُّكوع، ح: (١٠٥٠)، وأبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: ما يقول الرَّجل في ركوعه وسجوده، ح: (٨٧٣)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٩٨٠)، وصحَّحَ سندَه المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٥/ ٣٢٤).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: ما يقول الرَّجل في ركوعه وسجوده، ح: (٨٦٩)، وابن=

قال الطَّحاويُّ: (يجوزُ أَنْ يكونَ ما كان من النَّبيِّ ﷺ في الآثار الأوَّل، إنَّما كان قبلَ نزولِ الآيتَينِ اللَّتين ذكرْنا في حديثِ عقبةَ، فصار ذلك ناسخًا لما قد تقدَّمَ منه قبلَ ذلك)(١) انتهى ملتقَطًا(١).

١٣٧٨ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ ظَهَرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ، مِلءُ السَّمَاوَاتِ، وَمِلءُ الأَرضِ وَمِلءُ مَا شِئتَ مِن شَيءٍ بَعدُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٣٧٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ (١) قَالَ: هَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ (١) قَالَ: هَانَ الرَّبُنَا لَكَ الحَمدُ مِل عُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ، وَمِل عُ مَا شِئتَ مِن شَيءٍ بَعدُ، أَهلَ النَّنَاءِ وَالمَجدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبدٌ: اللهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعطَيتَ، وَلَا مُعطِيَ لِمَا مَنعت، وَلَا يَنفَعُ ذَا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ مِنكَ الجَدُّ، رواهُ مسلمٌ (٥).

١٣٨٠ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قَالَ: "إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: اللَّهمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ، فَإِنَّهُ مَن وَافَقَ قُولُهُ قَولَ المَلاثِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٦).

⁼ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: التَّسبيح في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٨٧)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٩٨)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٩٩).

⁽۱) «شرح معانى الآثار» (١/ ٢٣٥).

⁽٢) وفي «الدُّرِّ المختار» [١/ ٥٠٥]: (لا يأتي في ركوعه وسجوده بغير التَّسبيح على المذهب، وما وردَ محمولٌ على النَّفل)، قال الحلبيُّ: (فإنَّ الأمرَ فيه واسعٌ). م

⁽٣) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا رفع رأسه من الرُّكوع، ح: (١٠٦٧).

⁽٤) وفي «الدُّرِّ المختار» [١/ ٥٠٥]: (ليس بعد رفعه من الرُّكوع دعاءٌ، وما وردَ محمولٌ على النَّفل لما مرَّ). م

⁽٥) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا رفع رأسه من الرُّكوع، ح: (١٠٧١).

⁽٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل اللَّهمَّ ربَّنا لك الحمد، ح: (٧٩٦)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّسميع والتَّحميد والتَّامين، ح: (٩١٣).

١٣٨١ ـ وفي رواية ابن ماجه والنَّسائيِّ: (١) «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: اللَّهـمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ»(٢).

١٣٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ قَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ»، رواهُ ابنُ ماجه(٣).

١٣٨٣ ـ وفي رواية (٤) للبخاريِّ ومسلمِ عنه ﷺ: ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ» حِينَ يَرفَعُ صُلبَهُ مِنَ الرَّكِعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ» (٥).

١٣٨٤ - وَعَنْ عَونِ بِنِ عَبِدِاللهِ عِنِ ابِنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُم، فَقَالَ فِي رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَقَالَ فِي فَقَالَ فِي رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ، فَقَالَ فِي شُجُودِهِ: سُبحُودِهِ: سُبحَانَ رَبِّيَ الأَعلَى ثَلَاثَ مَرّاتٍ؛ فَقَد تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ»، رواهُ التَّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه(١).

⁽١) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: إذا قرأ الإمام؛ فأنصتوا، ح: (٨٤٦)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يصلِّي من قعودٍ، ح: (٣٠٣).

⁽٢) قال علماؤنا: (هذه قسمة ؛ لأنَّه قسم التَّسميعَ والتَّحميدَ، فجعل التَّسميعَ للإمام والتَّحميدَ للمأموم، وأنَّها تنافي الشّركة، ولهذا لا يأتي المؤتمُّ بالتَّسميع ولا الإمامُ بالتَّحميد)، كذا في «الهداية» و«البناية» [٢/ ٢٢٩]. م

⁽٣) ابن ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما يقول إذا رفع رأسه من الرُّكوع، ح: (٨٧٥).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: التَّكبير إذا قام من السَّجود، ح: (٧٨٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: إثبات التَّكبير في كلِّ خفضٍ ورفع في الصَّلاة، ح: (٨٦٨).

⁽٥) وقال علماؤنا: (فهو محمولٌ على حالة الانفراد، والمنفردُ يجمع بين الذِّكرين)، كذا في «الهداية» و «البناية» [٢/ ٢٣٠]. م

⁽٦) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّسبيح في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٢٦١)، وأبو داود، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: مقدار الرُّكوع والسُّجود ح: (٨٨٦)، وابنُ ماجه، برقم: (٩٩٨)، وقد أعلَّ بالإرسال، فلرفعه يراجع: «البدر المنير» (٣/ ٢٠٧)، مع أنَّه حسنٌ؛ لشواهده، انظر: «سنن ابن ماجه» ت الأرنؤوط (٢/ ٢٠).

١٣٨٥ ـ وَعنِ ابنِ جُبَيرِ قَالَ: سَمِعتُ أَنسَ بنَ مَالِكِ ﷺ يَقُولُ: مَا صَلَّيتُ وَرَاءَ أَحَدِ بَعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَشبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِن هَذَا الفَتَى ـ يَعنِي عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ ـ قَالَ: فَحَزَرنَا فِي رُكُوعِهِ عَشرَ تَسبِيحَاتٍ، وَفِي سُجُودِهِ عَشرَ تَسبِيحَاتٍ (١)، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُ (٢).



⁽١) وقال علماؤنا: (بهذا الخبر وبحديث: «إِنَّ اللهَ وترٌ يحبُّ الوترَ» يستدلُّ لما ذكر صاحب «الهداية» (١/ ٥٢): يستحبُّ أَنْ يزيدَ على النَّلاث في الرُّكوع والسُّجود بعد أَنْ يختمَ بالوتر؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ كان يختم بالوتر). م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: مقدار الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٨٨)، والنَّسائيُ، ك: التَّطبيق، ب: عدد التَّسبيح في السُّجود، ح: (١١٣٦)، وقال النَّوَويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٤١٤): (إسنادُه حسرُ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿يَخِرُُونَ لِلْأَذْفَانِ سُجَّدًا ﴾[الإسراء: ١٠٧]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَسْجُدُ وَأَقْرَبِ ﴾ [العلق: ١٩].

١٣٨٦ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرتُ أَنْ أَسجُدَ عَلَى سَبعَةِ أَعظُمٍ: عَلَى الجَبهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنفِهِ وَاليَدَينِ وَالرُّ كَبَتَينِ - وَأَطرَافِ القَدَمَينِ، وَلا نَكفِتَ الثِّيَابَ وَالشَّعَرَ»، مُتَفَقٌ عليه (١).

١٣٨٧ _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرتُ أَنْ أَسجُدَ عَلَى سَبعَةِ أَعظُمٍ: عَلَى الجَبهَةِ _ وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنفِهِ _ وَاليَّدَينِ وَالرُّكبَتَينِ وَأَطرَافِ القَدَمَينِ، وَلا نَكفِتَ الثيَّابَ وَالشَّعَرَ »(٢) رواهُ البخاريُّ في: «باب الشَّجود على الأنف»(٣).

١٣٨٨ - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرتُ أَنْ أَسجُدَ عَلَى سَبعَةٍ لَا أَكُفَّ الشَّعرَ وَلَا الثَّيَابَ: الجَبهَةِ، وَالأَنفِ، وَاليَدَينِ، وَالقَرَمَينِ»، رواهُ النَّسائيُّ (٤).

قال العينيُّ في «البناية» [٢/ ٢٣٩]: (في بعض طرقِ حديثِ ابنِ عبّاسِ ، اللهِ عَلَيْ أُمِرَ النَّبيُّ عَلَيْ أَنْ

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: السُّجود على الأنف، ح: (٨١٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أعضاء السُّجود، ح: (١٠٩٨).

قوله: «نكفتَ»: نكفّ.

(٢) قال عليِّ القاري (٢/ ٧١٩): (ظاهرُ الحديثِ أنَّ الجبهةَ والأنفَ في حكمٍ واحدِ؛ لأنَّه قال في الحديث: «سبعة» فإنْ جُعلا عضوَين صارتْ ثمانية، فمن ثَمَّ قال أبو حنيفة: يجوزُ السَّجدةُ على الأنف فقط؛ لوقوع اسمِ السُّجودِ عليه)، وفي «جامع الآثار»: (يُعلَمُ من الإشارة أنَّ السُّجودَ على الأنف كالسُّجود على الجبهة). م

(٣) انظر ما قبله.

(٤) النَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: السُّجود على الأنف، ح: (١٠٩٧)، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ.

يسجدَ على سبعةِ أعظمٍ، الجبهةِ أو الأنفِ)، فهذا هو المرادُ من ذكر الجبهة أو الأنف في الرِّواية السّابقة لئلًا تصير ثمانيةً.

١٣٨٩ ـ وَعنِ العَبّاسِ بنِ عَبدِ المُطّلِبِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا سَجَدَ العَبدُ سَجَدَ مَعَهُ سَبعَةُ آرَابٍ: وَجهُهُ، وَكَفّاهُ، وَرُكبَتَاهُ، وَقَدمَاهُ ، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١).

وقال العينيُّ في شرح «الهداية» [٢/ ٢٣٩]: (ذكرَ الطَّحاويُّ في «تهذيب الآثار» أنَّ حكمَ الجبهةِ والأنفِ سواءٌ، وعنْ طاووسٍ أنَّه سُئلَ عنِ السُّجودِ على الأنفِ وقال: أليسَ من الوجهِ؟! وقال أبو هلالي: سُئلَ ابنُ سيرينَ عنِ الرَّجلِ يسجدُ على أنفه فقالَ: أوما تقرأ: ﴿ يَغِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَدًا ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، هلالي: سُئلَ ابنُ سيرينَ عنِ الرَّجلِ يسجدُ على أنفه فقالَ: أوما تقرأ: ﴿ يَغِرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُبَكَدًا ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، فاللهُ مدحهم بخرورِهم على الأذقانِ في السُّجودِ، فإذا لم يسقطِ السُّجودُ على الذَّقنِ بالإجماعِ يصرفُ الجوازُ إلى الأنفِ؛ لأنَّه أقربُ إليه، بخلافِ الجبهةِ؛ إذِ الأنفُ فاصلُّ بينهما، وقال تقيُّ الدِّينِ العبديُّ: وهو قولُ مالكِ، وذكرَ في «المبسوط» جوازَ الاقتصارِ على الأنفِ عنِ ابنِ عمرَ هُنَا)، ولكنْ لا يجوزُ الاقتصارُ على الأنفِ عنِ ابنِ عمرَ هُنا)، ولكنْ لا يجوزُ الاقتصارُ على الأنفِ على الأنفِ إلّا مِن عذرٍ؛ لِما رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وغيرُهما.

• ١٣٩٠ ـ عنْ أبي حميد ﷺ حديثًا طويلًا في صفة صلاتِه، فيه: ثُمَّ سَجَدَ فَأَمكَنَ أَنفَهُ وَجَبهَتَهُ وَنَحَّى يَدَيهِ (٢٠).

١٣٩١ ـ وَعنْ وَائِلٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَضَعُ أَنفَهُ مَعَ جَبهَتِهِ فِي السَّجدَةِ، رواهُ الطَّبرانيُّ وأبو يَعلى (٣).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في السُّجود على سبعة أعضاء، ح: (۲۷۲)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أعضاء السُّجود، ح: (۱۱۰۰).

قوله: «آراب»: (أي: أعضاء)، (النّهاية: ١/ ٣٦).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: وضع اليمنى على اليسرى في الصَّلاة، ح: (٧٣٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٨٧١)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٧٠).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٢٢/ ٣٠)، ح: (٦٦)، وهو في «المسند» (١٨٨٤٠)، وفي الباب عنِ ابن عبَّاسي مرفوعًا عند=

١٣٩٢ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رُثِيَ عَلَى جَبهَتِهِ، وَعَلَى أَرنَبَتِهِ أَثَرُ طِينٍ مِن صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ، رواهُ أبو داودَ(١).

١٣٩٣ ـ وَعَنْ أَنْسٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اعتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبسُطْ أَحَدُكُم ذِرَاعَيهِ انسِسَاطَ الكَلبِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٣٩٤ ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَٰنِ بِنِ شِبلِ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ نَقرَةِ الغُرَابِ، وَافتِرَاشِ السَّيعِ، وَأَنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ المَكَانَ فِي المَسجِدِ كَمَا يُوَطِّنُ البَعِيرُ، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ والدَّارِميُّ (٣).

١٣٩٥ _ وَعنِ البَرَاءِ بن عَاذِبٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا سَـجَدتَ؛ فَضَع كَفَّيكَ وَارفَع مِرفَقَيكَ»، رواهُ مسلمٌ (٤٠).

⁼ الطَّبرانيِّ (۱۱/ ٣٣٣)، ح: (۱۱۹۱۷)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٢٦): (ورجالُه موثَّقون، وإن كان في بعضهم اختلافٌ من أجل التَّشيُّع)، وانظر تعليق الشَّيخ محمَّد عوَّامة حفظه اللهُ على حديث الباب (٢٧٠٢) في «المصنَّف».

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: السُّجود على الأنف والجبهة، ح: (۸۹٤)، وصحَّحَه البخاريُّ، ك: الأذان، ب: السُّجود على الأنف، والسُّجود على الطِّين، ح: (۸۱۳)، ومسلم، ك: الصِّيام، ب: فضل ليلةِ القدرِ والحثِّ على طلبها، ح: (۲۷۷۲).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الاعتدال في السُّجود، ح: (١١٠١)، والبخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: المصلِّي يُناجى ربَّه ﷺ، ح: (٥٣٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: صلاة من لا يقيم صلبَه في الرُّكوع والسُّجود، ح: (٨٦٨)، والنَّسائيُّ، ك: التطبيق، ب: النَّهي عنْ نقرة الغراب، ح: (١١١٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٣١٩). قولُه: «عنْ نقرة الغراب»: (يريدُ المبالغة في تخفيف السُّجود، وأنَّه لا يمكثُ فيه إلّا قدْرَ وضع الغراب منقارَه فيما يريد أكلَه، «وافتراش السَّبع»: هو أنْ يضعَ ساعديه على الأرض في السُّجود، «وأنْ يوطِّنَ الرَّجل المكان....»: هو أنْ يألفَ مكانًا معلومًا من المسجد لا يصلِّي إلّا فيه، كالبعير لا يأوي من عطنه إلّا إلى مبركِ دمثِ قد أوطنَه واتَّخذه مناخًا لا يبرك إلّا فيه)، «مرقاة المفاتيح» (٢٦/٢٧).

⁽٤) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: الاعتدال في السُّجود، ح: (١١٠٤).

١٣٩٦ ـ وَعنْ مَيمُونَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ إِذَا سَجَدَ؛ جَافَى بَينَ يَدَيهِ، حَتَّى لَو أَنَّ بَهمَةً أَرَادَتْ أَن تَمُرَّ تَحتَ يَدَيهِ؛ مَرَّت، رواهُ أبو داودَ، ولمسلم بمعناه: قَالَت: كَانَ النَّبِيُ عَلَيْ إِذَا سَجَدَ لَو شَاءَت بَهمَةٌ أَن تَمُرَّ بَينَ يَدَيهِ؛ لَمَرَّت (١).

١٣٩٧ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ مَالِكِ بنِ بُحَينَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا صَلَّى؛ فَرَّجَ بَينَ يَدَيهِ حَتَّى يَبدُو بَيَاضُ إِبطَيهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٣٩٨ - وَعَنْ وَاثِلِ بِنِ حُجِرٍ ﷺ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا سَجَدَ؛ وَضَعَ رُكَبَتَيهِ قَبلَ يَدَيهِ، وَإِذَا نَهَضَ؛ رَفَعَ يَدَيهِ قَبلَ رُكَبَتَيهِ، رواهُ أبو داودَ والترمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدّارميُّ، وقال التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ) وقال الحاكمُ [١/٢٢٦]: (صحيحٌ على شرط مسلمٍ) وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)

١٣٩٩ ـ وَعنْ نَافِعٍ أَنَّ ابنَ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَقُولُ: مَن وَضَعَ جَبهَتَهُ بِالأَرضِ؛ فَليَضَعْ كَفَّيهِ عَلَى الذي يَضَعُ عَلَيهِ جَبهَتَهُ بِالأَرضِ؛ فَليَضَعْ كَفَّيهِ عَلَى الذي يَضَعُ عَلَيهِ جَبهَتَهُ، ثُمَّ إِذَا رَفَعَ؛ فَليَرفَعهُمَا؛ فَإِنَّ اليَدينِ تَسجُدَانِ كَمَا يَسجُدُ الوَجهُ، رواهُ مالكُّ(١٠).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: صفة السُّجود، ح: (٨٩٨)، ولمسلم بمعناه، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفة الصَّلاة، ح: (١١٠٥).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: يبدي ضبعيه ويجافي في الشَّجود، ح: (٣٩٠)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفة الصَّلاة، ح: (١١٠٥).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه، ح: (٨٣٨)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في وضع الرُّكبتين قبل اليدين في السُّجود، ح: (٢٦٨)، والنَّسائيُّ (٩٠١)، وصحَّحه ابنُ خزيمةَ (٢٦٨).

قوله: «وضع ركبتَيه قبل يديه»: (وبه قال أبو حنيفة، والشَّافعيُّ.

قولُه: «رفع يديه قبل ركبتيه»: وبهذا قال أبو حنيفة، وخالفَه الشَّافعيُّ؛ لأنَّ مذهبَه أنَّه يُسَنُّ أنْ يعتمدَ في قيامه على بطن راحتيه، وأصابعُه مبسوطةٌ على الأرض)، قاله «المرقاة» (٢/ ٧٢٤). مؤلِّف

⁽٤) مالكٌ موقوفًا واللَّفظُ له، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجهُ في السُّجود، ح:=

١٤٠٠ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ، أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، وَأَكْرَهُ
 لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي؛ لَا تُقع بَينَ السَّجدَتَينِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(١).

١٤٠١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا قَرَأَ ابنُ آدَمَ السَّجَدَةَ فَسَجَدَ؛ اعتزَلَ الشَّيطَانُ يَبكِي، يَقُولُ: يَا وَيلِي، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الجَنَّةُ، وَأُمِرتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيتُ فَلِيَ الشَّجُودِ فَأَبَيتُ فَلِيَ الشَّجُودِ فَأَبَيتُ فَلِيَ السَّجُودِ فَأَبَيتُ فَلِيَ السَّجُودِ فَأَبَيتُ اللَّي السَّجُودِ فَا أَبِيتُ فَلِيَ السَّجُودِ فَا أَمِر ابنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الجَنَّةُ، وَأُمِرتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيتُ فَلِي

١٤٠٢ - وَعَنْ رَبِيعَةَ بِنِ كَعَبٍ هِ قَالَ: كُنتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَتَيتُهُ بِوَضُوثِهِ وَحَاجَتِهِ،
 فَقَالَ لِي: «سَلْ» فَقُلتُ: أَسَأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الجَنَّةِ، قَالَ: «أَو غَيرَ ذَلِكَ» قُلتُ: هُو ذَاكَ، قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثرَةِ الشَّجُودِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

وفي «العرف الشَّذيِّ شرح سنن التَّرمذيِّ» (١/ ٢٧٩): (للإقعاء تفسيرانِ: أحدُهما أنْ ينصبَ الرُّكبَين ويضع الإلية على الأرض، بشرط وضع اليدين على الأرض، هذا تفسير الطَّحاويِّ، ويساعدُه اللَّغةُ، وهذا مكروهٌ تحريمًا، والثَّانِي: أنْ يجلسَ على عقبيه في الجلسة، وهذا تفسير الكرخيِّ، وهذا مكروهٌ تنزيهًا، وقال النَّوويُّ تبعًا للبيهقيِّ: إنَّ الإقعاءَ بالمعنى الثَّاني سنَّةٌ على ما قال ابنُ عبّاس، وذكر الشَّيخُ ابنُ الهمام عبارةَ النَّرويِّ ولم يردَّ عليه بشيءٍ، وصنَّفَ العلَّمةُ قاسم بن قطلوبغا رسالةً سمّاها: «الأسوس في سنَّة الجلوس» وقال: لم يذهب أحدٌ من الأربعة إلى سنيَّة ما قال النَّوويُّ، وأتى بالعبارات وحديث الباب ليس بذلك القويِّ، وهو مشتملٌ على التَّفسيرين، وقيل: الإقعاءُ هو الانحناءُ إلى القدّام.

 ⁽٦٦٥)، وأخرجَه مرفوعًا نحوَه أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، أعضاء السُّجود، ح: (٨٩٢)، والنَّسائيُّ،
 ك: التَّطبيق، ب: وضع اليدين مع الوجه في السُّجود، ح: (١٠٩٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٦٣٠).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية الإقعاء بين السَّجدتين، ح: (۲۸۲)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: الجلوس بين السَّجدتين، ح: (۸۹٤)، وضعَّفَه التَّرمذيُّ بالحارث، لكنْ يشهد له حديثُ عائشةَ عند مسلم، ك: الصَّلاة، ب: ما يجمع صفة الصَّلاة وما يفتتح به ويختم به، ح: (۱۱۱)، ولفظه: كان ينهى عنْ عقبة الشَّيطان، و«عقبة الشَّيطان»: (هو الإقعاءُ)، كما في «شرح السُّيوطيُّ على مسلم» (۲/ ۱۸٥).

⁽٢) مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصَّلاة، ح: (٢٤٤).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: فضل السُّجودِ والحثِّ عليه، ح: (١٠٩٤).

بِعَمَلٍ أَعمَلُهُ يُدخِلُنِي اللهُ بِهِ الجَنَّة؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلتُهُ النَّالِئَة، فَقَالَ: سَأَلتُ عنْ ذَلِكَ بِعَمَلٍ أَعمَلُهُ يُدخِلُنِي اللهُ بِهِ الجَنَّة؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلتُهُ النَّالِئَة، فَقَالَ: سَأَلتُ عنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «عَلَيكَ بِكَثرَةِ السُّجُودِ لِلَّهِ؛ فَإِنَّكَ لَا تَسجُدُ لِلَّهِ سَجدَةً، إلا رَفَعَكَ اللهُ بِهَا ذَرَجَةً، وَصَلَّ مَنكَ اللهُ بِهَا حَطِيئَةً»، قَالَ معدَانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّردَاءِ فَسَأَلتُهُ، فَقَالَ لِي مِثلَ مَا قَالَ لِي ثُوبَانُ، رواهُ مسلمٌ (۱).

١٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَقرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكثِرُوا الدُّعَاءَ»، رواهُ مسلمٌ(٢).

١٤٠٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي ذَنبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ وَجِلَّهُ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ وَعَلانِيَتَهُ وَسِرَّهُ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٤٠٦ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: فَقَدتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيلةً مِنَ الفِرَاشِ فَالتَمَستُهُ، فَوَقَعَت يَدِي عَلَى بَطنِ قَدَمَيهِ وَهُوَ فِي المَسجِدِ، وَهُمَا مَنصُوبَتَانِ، وَهُو يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِك، وَيُعافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِك، وَأَعُوذُ بِكَ مِنك، لا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى نَفسِك»، رواهُ مسلمٌ (٤).

١٤٠٧ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النّبِيُ ﷺ يَقُولُ بَينَ السَّجدَتَينِ: «اللَّهمَّ اغفِرْ لِي، وَارحَمنِي، وَعَافِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدِنِي، وَاهدُ أبو داودَ والتّرمذيُّ (٥٠).

⁽١) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: فضلِ السُّجود والحثِّ عليه، ح: (١٠٩٣).

⁽٢) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٨٣).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٨٤).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقال في الرُّكوع والسُّجود، ح: (١٠٩٠).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: الدُّعاء بين السَّجدتين، ح: (٨٥٠)، والتّر مذيّ، أبواب=



١٤٠٨ ـ وَعَنْ حُذَيفَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَينَ السَّجدَتَينِ: «رَبِّ اغفِرْ لِي، رَبِّ اغفِر لِي» رَبِّ اغفِر لِي» (١٠ النِّبيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَينَ السَّجدَتَينِ: «رَبِّ اغفِرْ لِي، رَبِّ اغفِر لِي» (١٠) رواهُ النَّسائيُّ والدّارميُّ (٢٠).



⁼ الصَّلاة، ب: ما يقول بين السَّجدتين، ح: (٢٨٤)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٠٦).

⁽۱) وقال: (ليس بين السَّجدتين ذكرٌ مسنونٌ، وكذا لا يأتي في سجوده بغير التَّسبيح على المذهب، وما ورد محمولٌ على النَّفل؛ فإنَّ الأمرَ فيه واسعٌ)، كذا في «الدُّرَّ المختار» (۱/ ٥٠٥) والكبيريِّ (ص: ٢٩٦)، ولكن قال ابنُ عابدين في «ردِّ المحتار» (۱/ ٥٠٥): (ينبغي أنْ يُندبَ الدُّعاءُ بالمغفرة بين السَّجدتين؛ خروجًا من خلاف الإمام أحمدَ، ولم أر من صرَّح بذلك عندنا، لكنْ صرَّحوا باستحباب مراعاة الخلاف). م

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما يقول بين السَّجدتين، ح: (٨٩٧)، والنَّسائيُ، ك: التَّطبيق، ب: الدُّعاء بين السَّجدتين، ح: (١١٤٦)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٠٦).



المَعَاوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: رَآنِي عَبدُاللهِ بنُ عُمرَ هُ وَأَنَا أَعبَثُ وَاللهِ عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ هُ وَأَنَا أَعبَثُ بِالحَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انصَرَفَ نَهَانِي فَقَالَ: اصنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصنَعُ، فَقُلتُ: وَكيفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصنَعُ؟ قَالَ: وَكيفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ؛ وَضَعَ كَفَّهُ اليُمنَى عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى، وَقَبَضَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصنَعُ؟ قَالَ: وَاللهُ أَبو داودَ أَصابِعَهُ (١) كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِإِصبَعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ اليُسرَى عَلَى فَخِذِهِ اليُسرَى، رواهُ أبو داودَ ومسلمٌ (١).

الله عَلَى مَسَلَاةِ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى كَيفَ يُصَلِّى؟ قَالَ: قُلتُ: لأَنظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَلَى عَلَى وَسُولُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى

١٤١١ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ الزَّبَيرِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُشِيرُ بِأُصبُعِهِ إِذَا دَعَا، وَلَا يُحَرِّكُهَا، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ، وزاد أبو داودَ: لَا يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ ١٤٠٠.

⁽١) وقال الإمامُ ابنُ الهمام [(١/ ٣١٣)]: (ولا شكَّ أنَّ وضعَ الكفِّ مع قبض الأصابع لا يتحقَّقُ، فالمرادُ والله أعلمُ وضعُ الكفِّ ثمَّ قبضُ الأصابع بعد ذلك عند الإشارة)، م

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد، صفة الجلوس في الصَّلاة، ح: (١٣١١).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، رفع اليدين في الصَّلاة، ح: (٧٢٦)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: موضع المرفقين، ح: (١٢٦٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ١١).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: الإشارة في التَّشهُّد، ح: (٩٨٩/ ٩٩٠)، والنَّسائيُّ، ك:=

١٤١٢ ـ وفي رواية لأحمد: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَهِيَ أَشَدُّ عَلَى الشَّيطَانِ مِنَ الحَدِيدِ» (١٠). ١٤١٣ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: «أَحَدُ أَحَدُ»، وإصبَعَيه، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَدُ أَحَدُ»، رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ والبيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير» (٢).

الله عَنْ عَاصِمِ بِنِ كُلَيبٍ عِنْ أَبِيهِ عِنْ جَدِّهِ هَاللهُ قَالَ: دَخَلَتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ وَهُو يُصَلِّي وَقَد وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ وَتَد وَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى فَخِذِهِ اليُمنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ وَبَعَطَ السَّبَابَةَ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٣) في كتاب الدَّعوات من «جامعه» (١٤).

الله ﷺ لا نَعلَمُ شَيئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ لا نَعلَمُ شَيئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ لا نَعلَمُ شَيئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: الله عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ الله وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ الله وَيَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ»، وَيَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَالِحِينَ، أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ»، رواهُ النَّسائيُ (٥٠).

⁼ السَّهو، ب: بسط اليسرى على الرُّكبة، ح: (١٢٦٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢١٦).

⁽۱) أحمدُ عن عبدالله بن عمر (۲۰۰۰) واللَّفظُ له، والبزَّارُ (۹۱۷)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۲/ ١٤٠): (وفيه كثيرُ بنُ زيدٍ، وثَّقَه ابنُ حِبّانَ، وضعَّفَه غيرُه).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: إنَّ اللهَّ حييٌّ كريمٌ، ح: (٣٥٥٧)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: النَّهي عنِ الرَّمارة بأصبعين، وبأيِّ أصبع يشير، ح: (١٢٧٣)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريب).

⁽٣) التّرمذيّ، أبواب الدَّعوات، ب: دعاء «يا مقلّبَ القلوب» ح: (٣٥٨٧)، وإسنادُه حسنٌ.

⁽٤) وفي «السّعاية» (٢/ ٢٢١): (فهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ النَّبِيَ ﷺ بعدَما عقدَ استمرَّ عليه، ولم يرجعُ إلى ما كان عليه)، وقال عليُّ القاري في «تزيين العبارة» [طبعة: دار الفاروق، ص: (٦٥)]: (والصّحيحُ المختارُ عند جمهور أصحابنا أنْ يضعَ كفَيه على فخذيه، ثمَّ عند وصوله إلى كلمة التَّوحيد يعقدُ الخنصرَ والبنصرَ، ويُحَلِّقُ الوسطى والإبهامَ، ويشيرُ بالمُسَبِّحة رافعًا لها عند النَّفي وواضعًا لها عند الإثبات، ثمَّ يستمرُّ على ذلك). م

⁽٥) النَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: كيف التَّشهُّدُ الأوُّلُ، ح: (١١٦٧)، وقال المغلطاي في «شرح ابن ماجه» (٥/ ٣٤١): (سندُه جيِّدٌ).

١٤١٦ - وَعَنْ أَبِي مَعَمَرِ قَالَ: سَمِعتُ عَبدَاللهِ ﷺ يَقُولُ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرآنِ وَكَفُّهُ بَينَ يَدَيهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحمَةُ السُّورَةَ مِنَ القُرآنِ وَكَفُّهُ بَينَ يَدَيهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَينَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَسْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ»، رواهُ النَّسائيُّ، وروى البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه نحوَه (١٠).

وقال التّرمذيُّ: (حديثُ ابنِ مسعودٍ ﷺ قد رُوي عنه من غير وجهٍ، وهو أصحُّ حديثٍ عنِ النَّبِيِّ ﷺ في التَّشهُّدِ، والعملُ عليه عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ، ومَن بعدَهم من التَّابعينَ، وهو قولُ سفيانَ الشَّوريِّ، وابنِ المباركِ، وأحمدَ، وإسحاقَ)، وقال البزّارُ: (أصحُّ حديثٍ عندي في التَّشهُّدِ حديثُ ابنِ مسعودٍ، رُوِيَ عنْ نَيِّفٍ وعشرينَ وجهًا، ولا يُعلَمُ رُوِيَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أثبتُ منه ولا أصحُّ إسنادًا ولا أشهرُ رجالًا ولا أشدُّ تضافرًا بكثرةِ الأسانيدِ).

وقال مسلمٌ: (إنَّما اجتمعَ النَّاسُ على تشهُّدِ ابنِ مسعودٍ؛ لأنَّ أصحابَه لا يخالفُ بعضُهم بعضًا، وغيرُه قد اختلفَ أصحابُه)(٢)، وقال محمَّدُ بنُ يحيى الذُّهليُّ: (حديثُ ابنِ مسعودٍ أصحُّ ما رُوِيَ في التَّشهُّد)(٣).

١٤١٧ ـ وروى الطَّبرانيُّ في «الكبير» عَنْ بُرَيدَةَ بن الخُصَيبِ ﷺ قَالَ: «مَا سَمِعتُ فِي التَّشَهُّدِ التَّسَهُّدِ ابنِ مَسعُودٍ» كذا ذكرَه الحافظُ ابنُ حجرِ (١٠).

١٤١٨ ـ وَعنِ القَاسِمِ بنِ مُخَيمِرَةَ قَالَ: «أَخَذَ عَلقَمَةُ بِيَدِي، فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبدَاللهِ بنَ مَسعُودٍ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيكِ عَبدِاللهِ، فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ»، رواهُ أبو داودَ(٥).

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: التَّطبيق، ب: كيف التَّشهُّد الأوَّلُ، ح: (١١٧٢)، والبخاريُّ، ك: الاستئذان، ب: الأخذ باليدين، ح: (٦٢٦٥)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: التَّشهُّد في الصَّلاة، ح: (٩٠١)، والتِّرمذيُّ (٢٨٩).

⁽٢) نقله ابنُ منده في «مستخرجه»، كما في «البدر المنير» (٤/ ٣٩).

⁽٣) نقله ابنُ منده في «مستخرجه»، كما في «البدر المنير» (٤/ ٣٩).

⁽٤) «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٩)، ح: (٩٨٨٣).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: التَّشهُّد، ح: (٩٧٠)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٩٦١).

1819 ـ ورواهُ إمامُنا أبو حنيفة وقال: أَخَذَ حَمّادُ بنُ سَلمَانَ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ حَمّادُ: أَخَذَ إِبرَاهِيمُ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ إِبرَاهِيمُ: أَخَذَ عَلقَمَةُ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ عَلقَمَةُ: أَخَذَ عَبدُاللهِ بنُ مَسعُودٍ هُ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ وَ اللهِ وَعَلَّمَنِي وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ وَاللهِ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّشَهُّدَ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ وَاللهِ بِيَدَيَّ وَعَلَّمَنِي التَّسَهُ لَدَى وَاللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ فَي اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَيَعْلَمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَيْ وَعَلّمُ وَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا الللللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا الللهُ وَلَا اللللللهُ وَلْمُ وَلَا الللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا اللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا اللللّهُ وَلَا الللللهُ وَلَا لَا الللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا لَا لَا لَا للللللهُ وَلَاللّهُ وَلَا لَا لَا لللللهُ وَلَا لَا لللللهُ وَلَا لَا لللللهُ وَلَا لَا لللللللهُ وَلَا لَا لللللللّهُ وَلَا لَا للللللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَا لللللّهُ وَلَا لَا لَا لَال

١٤٢٠ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَخَذَتُ التَّشَهُّدَ مِن فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَقَّنَيهَا كَلِمَةً كَلِمَةً،
 رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

١٤٢١ ـ وقال محمَّدٌ: وَكَانَ عَبدُاللهِ بنُ مَسعُودٍ ﷺ يَكرَهُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ حَرفٌ، أَو يُنقَصُ مِنهُ حَرفٌ (٣).

١٤٢٧ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكرٍ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ عَلَى المِنبَرِ، كَمَا تُعَلِّمُونَ الصِّبيَانَ الكِتَابَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثلَ تَشَهُّدِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ سَوَاءً، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).

النَّجِيّاتُ لِلَّهِ... إلى مثلَ تشهُّدُ النَّبِيِّ عَلَيْهَ: «التَّحِيّاتُ لِلَّهِ... إلى مثلَ تشهُّدِ ابنِ مسعودٍ، رواهُ البيهقيُّ، وقال النَّوَويُّ في «الخلاصة» [١/ ٤٣٣]: (سندُه جيِّدٌ)، وفي «السّعاية»: (وفيه بيانُ فائدةٍ حسنةٍ، وهي أنَّ تشهُّدَه عَيْلَةُ بلفظ تشهُّدِنا)(٥).

⁽۱) «فتح القدير» (۱/ ٣١٥).

⁽٢) الطَّحاويُّ، ك: الصَّلاة، ب: التَّشهُّد في الصَّلاة، كيف هو؟ ح: (١٥٢٣).

⁽٣) «موطَّأ محمَّدِ مع التَّعليق الممجَّد» باب التَّشهُّد في الصَّلاة، (١/ ٤٧٦)، و «الآثار» لأبي يوسف، ح: (٢٦٩).

⁽٤) الطَّحاويُّ، ك: الصَّلاة، ب: التَّشهُّد في الصَّلاة، كيف هو؟ ح: (١٥٢٥)، وإسنادُه حسنٌ بالشَّواهد، انظر: «شرح مشكل الآثار» (٩/ ٤١٣)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه، ك: الصَّلوات، ب: التَّشهُّد في الصَّلاة كيف هو؟ ح: (٣٠٠٧).

⁽٥) البيهقيُّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: من قدَّمَ كلمتي الشَّهادة على كلمتي التَّسليم، ح: (٢٨٤٣)، وعزاه النَّوَويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٤٣٣)) إلى الحسن بن سفيانَ في «مسنده».

تنبيةٌ: عزا المصنّفُ الفائدة إلى «السّعاية» سهوًا، مع أنَّه قولُ النَّوويّ في «الخلاصة».

١٤٢٤ ـ وَعنْ خُصَيفٍ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي المَنَامِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ النَّاسَ قَد اختَلَفُوا فِي التَّشَهُّدِ، فَقَالَ: «عَلَيكَ بِتَشَهُّدِ ابنِ مَسعُودٍ»(١) رواهُ التِّرمذيُّ(٢).

١٤٢٥ ـ وَعنِ ابنِ مَسعودٍ ﷺ كَانَ يَقُولُ: مِنَ السُّنَّةِ أَن يُخفَى التَّشَهَّدُ، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ،
 وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)(٣).

١٤٢٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ فِي الرَّكَعَتَينِ الأُولَيَينِ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضفِ حَتَّى يَقُومَ (١٤)، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (٥).

١٤٢٧ ـ وفي رواية لأحمدَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي وَسَطِ الصَّلَاةِ نَهَضَ حِينَ يَهْرُغُ مِن تَشَهُّدِهِ (٢٠).



⁽١) ذكرَه الزَّيلعيُّ (١/ ٤١٩)، وابنُ الهمام (١/ ٣١٥)، وابنُ حجر والعينيُّ (٢/ ٢٦٦). م

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّشهُّد، ح: (٢٨٩).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّه يخفي التَّشهُّد، ح: (٢٩١)، وأبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: إخفاء التَّشهُّد، ح: (٩٨٦)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ ابنِ مسعودٍ حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) قولُه: «على الرَّضف حتَّى يقومَ»: (يعني: لا يلبثُ في التَّشهُّد الأوَّل كثيرًا، بل يخفِّفُه ويقوم مسرعًا كما هو قاعدٌ على حجرٍ حارً، فيكون مكتفيًا بالتَّشهُّد دون الصَّلاة، والدُّعاء على مذهبنا، أو مكتفيًا بالتَّشهُّد، والصَّلاة على [النَّبيّ ﷺ] عند الشَّافعيَّة)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٧٣٧). مؤلف

⁽٥) أبو داودَ، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: في تخفيف القعود، ح: (٩٩٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في مقدار القعود في الرَّكعتين الأولَيين، ح: (٣٦٦)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ، إلّا أنَّ أبا عبيدةَ لم يسمعُ من أبيه).

⁽٦) أحمدُ في «المسند» ح: (٤٣٨٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ، ح: (٧٠٨).



قال الله ﷺ: ﴿ إِنَّاللَّهَ وَمَلَيْحِكَتَهُ ، يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَتَأَيُّهَا الَّذِيكَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ مَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

١٤٢٨ ـ وَعَنْ فَضَالَةَ بِنِ عُبَيدٍ هُ قَالَ: بَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدٌ، إِذ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَقَالَ: اللهَ اللَّهَمَّ اغفِرْ لِي وَارحَمني، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجِلتَ أَيَّهَا المُصَلِّى، إِذَا صَلَّيتَ فَقَعَدتَ؛ فَاحمَدِ اللهَ بِمَا هُوَ أَهلُهُ، وَصَلَّ عَلَى ثُمَّ ادعُهُ»، قَالَ: ثُمَّ صَلَّى رَجُلٌ آخَرُ بَعدَ ذَلِكَ فَحَمِدَ اللهَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: «أَيُّهَا المُصَلِّى ادعُ تُجَبْ» رواهُ التَّرمذيُّ وروى أبو داودَ والنَّسائيُّ نحوَه (١٠).

١٤٢٩ ـ وَعنْ عَبِدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ هَ قَالَ: كُنتُ أُصَلِّي وَالنَّبِيُ عَلَيْ وَأَبُو بَكرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَستُ بَدَأْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَى اللهِ، ثُمَّ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ اللهِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ اللهِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ اللهِ عَلَى النَّبِي عَلَيْ اللهِ عَلَى النَّبِي عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى النَّبِي عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى النَّبِي عَلَيْ اللهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ

١٤٣٠ ـ وَعنْ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ مَوقُوفٌ بَينَ السَّمَاءِ وَالأَرضِ، لَا يَصعَدُ مِنهُ شَيءٌ، حَتَّى تُصَلِّى عَلَى نَبِيِّك ﷺ، رواهُ التِّرمذيُّ (٣٠).

⁽۱) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: في إيجاب الدُّعاء، ح: (٣٤٧٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ) وأخرج نحوَه أبو داودَ، باب تفريع أبواب الوتر، ب: الدُّعاء، ح: (١٤٨١)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: التَّمجيد والصَّلاة على النَّبِي عَلِي في الصَّلاة، ح: (١٢٨٥)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١٨/١).

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر في التَّناء على الله، ح: (٥٩٣)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، ونحوُه في «المسند» (٤٢٥٥)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٩٧٠).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في فضل الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، ح: (٤٨٦)، وله شاهدٌ عن عليِّ عند الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (١/ ٢٢٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٦٠): (ورجالُه ثقاتٌ) وفي «فتح الباري» لابن=

١٤٣١ ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ أَبِي لَيلَى قَالَ: لَقِيَنِي كَعَبُ بِنُ عُجِرَةً ﷺ، فَقَالَ: أَلا أُهدِي لَكَ هَدِيّةً سَمِعتُهَا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ؟ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ مَعَلَى اللهِ عَلَيْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ عَلَى كَيفَ الطَّلاةُ عَلَيكُم؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى كَيفَ الطَّلاةُ عَلَيكُم؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى كَيفَ الطَّلاةُ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيتَ عَلَى إِبرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهمَّ بَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مَعِيدٌ، مَتَعْفَقُ عَلَى إِبرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»، مُتَّفَقٌ عَلَى إِبرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»، مُتَّفَقٌ على الموضعين (۱).

١٤٣٢ ـ وَعَنْ أَبِي حُمَيدِ السّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ كَيفَ نُصَلِّي عَلَيكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ كَيفَ نُصَلِّي عَلَيكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدِ وَأَزوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيتَ عَلَى آلِ إِبرَاهِيمَ، وَبَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأُزوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

الله عَلَيْنَا أَهِلَ البَيتِ، فَلَيَقُل: اللَّهِمُّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ، وَأَزوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤمِنِينَ، وَذُرَيَّتِهِ وَأَهلِ صَلَّى عَلَينَا أَهلَ البَيتِ، فَلَيقُل: اللَّهمُّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ، وَأَزوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤمِنِينَ، وَذُرَيَّتِهِ وَأَهلِ صَلَّى عَلَينَا أَهلَ البَيتِ، فَلَيقُل: اللَّهمُّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ، وَأَزوَاجِهِ أُمَّهَاتِ المُؤمِنِينَ، وَذُرَيَّتِهِ وَأَهلِ مَلِي عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى مُحِيدٌ مَجِيدٌ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل

⁼ حجر (١١/ ١٦٤): (قال ابنُ العربيِّ: ومثلُ هذا لا يقالُ من قبل الرَّأي، فيكون له حكمُ الرَّفع).

 ⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: بعد باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّغَذَ اللهُ إِبْرَهِيمَ خِلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، ح:
 (٣٣٧٠)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التَّشهُّد، ح: (٩٠٨).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: أحاديث الأنبياء، ب: بعد باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللهُ إِبْرَهِيمَ خِلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، ح: (٣٣٦٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة على النَّبِيّ ﷺ بعد التَّشهُّد، ح: (٩١١).

⁽٣) وفي «السّعاية» [(٢/ ٢٤٣ - ٢٤٣)]: (إنَّ السُّنَة المؤكَّدة هو مطلقُ الصَّلاةِ بعد التَّشهُد، لا خصوصُ بعض ألفاظها، وإليه يشيرُ كلام عامَّة فقهائنا، إلَّا أنَّهم اختلفوا في أنَّ أيَّ لفظٍ مختارٌ؟ ففي «غنية المستملي»: المختارُ في صفة الصَّلاة على ما ذكره في «الكفاية» والزَّاهديُّ في «القنية» و«شرح القدوريِّ»: أنَّ محمَّدًا سئلَ عنه، فقال يقول: «اللَّهمَّ صلِّ على محمَّد وعلى آل محمَّد، كما صلَّيتَ على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، اللَّهمَّ باركُ على محمَّد وعلى آل محمَّد، كما باركت على إبراهيمَ، وعلى آل إبراهيمَ إنَّك حميدٌ مجيدٌ وهي الموافقةُ لِما=

رواهُ أبو داودَ^(۱).

1874 ـ وَعَنْ عَبِدِ الرَّحَمَنِ بِنِ عَوْفٍ ﴿ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [فَاتَبَعَتُهُ] حَتَّى دَخَلَ نَخلًا فَسَجَدَ، فَأَطَالَ السُّجُودَ حَتَّى خَشِيتُ أَن يَكُونَ اللهُ قَد تَوَفّاهُ، قَالَ: فَجِئتُ أَنظُرُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَبِدَ الرَّحَمَنِ؟» قَالَ: فَذَكَرتُ ذَلِكَ لَهُ، قال: فَقَالَ: «إِنَّ جِبرِيلَ عَلَيهِ السَّلامُ قَالَ لِي: أَلا أُبَشَّرُكَ؟ لِكَ يَا عَبِدَ الرَّحَمَنِ؟» قَالَ: مَن صَلَّى عَلَيكَ؛ صَلَّيتُ عَلَيهِ، وَمَن سَلَّمَ عَلَيكَ؛ سَلَّمتُ عَلَيهِ»، رواهُ أحمدُ(٢).

١٤٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً؛ صَلَّى الله عَلَيهِ عَشَرًا»، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

١٤٣٦ - وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً وَاحِدَةً؛ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ عَشرَ صَلَوَاتٍ، وَحُطَّتْ عَنهُ عَشرُ خَطِيئاتٍ، وَرُفِعَتْ لَهُ عَشرُ دَرَجَاتٍ»، رواهُ النَّسائيُ (١٠).

١٤٣٧ ـ وَعَنْ أَبِي طلحة ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالبِشْرُ يُرَى فِي وَجِهِهِ، فَقَالَ: ﴿ إِنَّهُ جَاءَنِي جِبِرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: أَمَا يُرضِيكَ يَا مُحَمَّدُ، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيكَ أَحَدٌ مِن أُمَّتِكَ إِلّا صَلَّيتُ عَلَيهِ عَشْرًا»، رواهُ النَّسائيُّ والدّارميُّ (٥٠).

⁼ في الصَّحيحين من حديث كعبٍ، ونقل صاحبُ «الذَّخيرة» عنْ كتاب «الحجج على أهل المدينة» لعيسى بن أبان: أنَّ محمَّدًا سُئل عنْ كيفيَّة الصَّلاة: فأجاب بما مرَّ). م

⁽١) أبو داودَ، تفريع أبواب الرُّكوع والسُّجود، ب: الصَّلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التَّسْهُد، ح: (٩٨٢)، والحديثُ سكت عنه أبو داود، والمنذريُّ.

⁽٢) أحمدُ في «المسند» واللَّفظُ له، ح: (١٦٦٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٨٧): (ورجالُه ثقاتٌ) وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٨١٠).

⁽٣) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة على النَّبِيِّ عَلَيْ بعد التَّسْهُد، ح: (٩١٢).

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: الفضل في الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، ح: (١٢٩٨)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٢٠١٨).

⁽٥) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: الفضل في الصَّلاة على النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ح: (١٢٩٦)، والدَّارميُّ، ك: الرِّقاق، ب: في=

١٤٣٨ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و رضي قَالَ: مَن صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَمَلَائِكَتُهُ سَبِعِينَ صَلَاةً، رواهُ أحمدُ(١).

١٤٣٩ - وَعَنْ رُوَيفِعِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن صَلَّى عَلَى مُحَمَّدِ، وَقَالَ: اللَّهمَّ أَنزِلْهُ المَقعَدَ المُقرَّبَ عِندَكَ يَومَ القِيَامَةِ؛ وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي »، رواهُ أحمدُ (٢).

١٤٤٠ - وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ: «أُولَى النَّاسِ بِي يَومَ القِيَامَةِ أَكثَرُهُم عَلَى صَلاةً»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

1881 - وَعِنْ أَبِيِّ بِنِ كَعِبِ ﴿ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُكثِرُ الصَّلَاةَ عَلَيكَ، فَكَم أَجعَلُ لَكَ مِن صَلَاتِي؟ فَقَالَ: «مَا شِئتَ فَإِن زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قُلتُ: الرُّبُعَ، قَالَ: «مَا شِئتَ فَإِن زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قُلتُ: النَّصف؟ قَالَ: «مَا شِئتَ، فَإِنْ زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قَالَ: قُلتُ: فَالثَّلْثَينِ؟ قَالَ: «مَا شِئتَ، فَإِنْ زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قَالَ: قُلتُ: فَالثَّلْثَينِ؟ قَالَ: «مَا شِئتَ، فَإِنْ زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قَالَ: «يَا لِثَلْثَينِ؟ قَالَ: «مَا شِئتَ، فَإِنْ زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قَالَ: «مَا شِئتَ، فَإِنْ زِدتَ فَهُ وَ خَيرٌ لَكَ» قَالَ: «إِذًا تُكفَى هَمَّكَ، وَيُخفُرُ لَكَ ذَنبُكَ»، رواهُ التَّرمذيُّ (٤٠).

١٤٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَغِمَ أَنفُ رَجُلٍ ذُكِرتُ عِندَهُ فَلَم يُصَلِّ عَلَيّ، وَرَغِمَ أَنفُ رَجُلٍ أَدرَكَ عِندَهُ أَبَوَاهُ عَلَيّ، وَرَغِمَ أَنفُ رَجُلٍ أَدرَكَ عِندَهُ أَبَوَاهُ

⁼ فضل الصَّلاة على النَّبِيِّ ﷺ، ح: (٢٨١٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (١/١١٤).

⁽۱) أحمد في «المسند» ح: (۲۷۵٤)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزّوائد» (۱۱، ۱۲۰): (وإسنادُه حسنٌ) وبه قال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٩٦).

⁽٢) أحمدُ في «المسند» واللَّفظُ له، ح: (١٦٩٩١)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣/ ٣٢١)، ح: (٣٢٥)، وفي «الكبير» (٥/ ٢٥)، ح: (٤٤٨٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ٦٣): (رواهُ البزَّارُ، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» و«الكبير» وأسانيدُهم حسنةُ).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في فضل الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، ح: (٤٨٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٩١١).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب صفة القيامة، ب: في التَّرغيب في ذكر الله، ح: (٢٤٥٧)، وحسَّنَه وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٣٥٧٨).

الكِبَرَ فَلَم يُدخِلاهُ الجَنَّةَ»، رواهُ التّرمذيُّ(١).

المعاه من أكرتُ عِلِيٍّ هَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَخِيلُ الذي مَن ذُكِرتُ عِندَهُ فَلَم يُصَلِّ عَلَيَّ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١٤٤٤ ـ ورواهُ أحمدُ عنِ الحسين بن علي ، وقال التّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ) (٣٠).

١٤٤٥ ـ وَعِنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجعَلُوا بُيُوتَكُم قُبُورًا، وَلَا تَجعَلُوا قَبري عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُم تَبلُغُنِي حَيثُ كُنتُم»، رواهُ النَّسائيُّ (١٠).

١٤٤٦ ـ وَعَنهُ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى عَلَيَّ عِندَ قَبرِي سَمِعتُهُ، وَمَن صَلَّى عَلَيَّ عِندَ قَبرِي سَمِعتُهُ، وَمَن صَلَّى عَلَيَّ عَلَيًّ عِندَ قَبرِي سَمِعتُهُ، وَمَن صَلَّى عَلَيًّ عَلَيًّا أُبلِغتُهُ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٥).

١٤٤٧ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ عليهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ لِلَّهِ مَلَاثِكَةً سَيّاحِينَ فِي الأَرضِ

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: رغم أنفُ رجل ذكرتُ عنده، ح: (٣٥٤٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ عريبٌ) وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٨٨٨)، ومسلمٌ مختصرًا، ك: البرِّ والصَّلةِ والآدابِ، ب: رغم أنفُ من أدركَ أبويه، ح: (٢٥١٠).

⁽٢) التَّرمذيُّ ط: الرِّسالة العالميَّة، واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: ...، ح: (٣٨٥٨)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: مَن البخيلُ ؟ ح: (٩٨٠٢)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).

⁽٣) أحمدُ في «المسند» واللَّفظُ له، ح: (١٧٣٦)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: من البخيلُ؟ ح: (٩٨٠٠)، وصحَّحَه ابنُ جِبِّانَ (٩٠٩).

⁽٤) أبو داود واللَّفظُ له، ك: المناسك، ب: زيارة القبور، ح: (٢٠٤٢)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٤٤٠): (إسنادُه صحيحٌ) وهو في «المسند» (٨٨٠٤)، وأخرجَه مسلمٌ إلّا الشَّطرَ الأخيرَ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة النَّافلة في بيته، ح: (١٨٢٤).

⁽٥) البيهقيُّ في «الشعب» (١٤٨١)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٦/ ٤٨٨): (وأخرجَه أبو الشَّيخِ في كتاب الثَّواب بسندِ جيِّدِ).

يُبلِّغُونِي مِن أُمَّتِي السَّلامَ»، رواهُ النَّسائيُّ والدّارميُّ (١).

١٤٤٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ وَرُودُ وَالْبِيهِ عَنْ أَبِي اللَّاعِواتِ الكبيرِ»(٢).



⁽۱) النّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: السَّلام على النَّبيُّ ﷺ، ح: (۱۲۸۲)، وصحَّحه الحاكمُ والذَّهبيُّ (۳۵۷٦)، وابنُ حِبّانَ (۹۱٤)، وهو في «المسند» (۳٦٦٦).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: المناسك، ب: زيارة القبور، ح: (٢٠٤١)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٦/ ٤٨٨): (ورواتُه ثقاتٌ، وقد صحَّحَه النَّوويُّ في «الأذكار» ت مستو (ص: ٢٠٧)، وجوَّدَ إسنادَه الحافظُ العراقيُّ في «تخريج أحاديث الاحياء» (٩٦٥)، وهو في «المسند» (١٠٨١٥).



قال الله ﷺ: ﴿وَالسَّنَغْفِر لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّكُمُ وَمَثْوَىكُمُ ﴾ [محمَّد: ١٩]، وقال ﷺ: ﴿ زَبِّ اَغْفِرُ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْقِي مُؤْمِنَا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح: ٢٨].

١٤٤٩ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدعُو فِي الصَّلاةِ: «اللَّهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن عَائِشَةَ ﷺ عَذَابِ القَبرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن فِتنَةِ المَمَاتِ، اللَّهمَّ إِنِّي عَذَابِ القَبرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن فِتنَةِ المَمَاتِ، اللَّهمَّ إِنِّي عَذَابِ القَبرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن المَاثَمِ وَالمَعْرَمِ » فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكثَرَ مَا تَستَعِيذُ مِنَ المَعْرَمِ ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، وَدَعَدَ فَأَخلَفَ»، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

• ١٤٥٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُم مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ؛ فَلَيْتَعَوَّذْ بِاللهِ مِن أَربَعٍ: مِن عَذَابِ جَهَنَّم، وَمِن عَذَابِ القَبرِ، وَمِن فِتنَةِ المَحيَا وَالمَمَاتِ، وَمِن شَرِّ المَسِيحِ الدَّجَالِ»، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٤٥١ - وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُم هَذَا الدُّعَاءَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ القُرِ، يَقُولُ: «قُولُوا: اللَّهمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِن عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن عَذَابِ القَبرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن القُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن عَذَابِ القَبرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن فِتنَةِ المَحيَا وَالمَمَاتِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الدُّعاء قبل السَّلام، ح: (٨٣٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يستعاد منه في الصَّلاة، ح: (١٣٢٥).

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يستعاذ منه في الصَّلاة، ح: (١٣٢٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: ما يستعاذ منه في الصَّلاة، ح: (١٣٣٣).

١٤٥٢ ـ وَعنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: قُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ: عَلِّمنِي دُعَاءً أَدعُو بِهِ فِي صَلاتِي، قَالَ: «قُل: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمتُ نَفْسِي ظُلمًا كَثِيرًا، وَلا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إِلّا أَنتَ، فَاغفِر لِي مَغفِرَةً مِن عِندِكَ، وَالرَحمنِي؛ إِنَّكَ أَنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»، مُتَّفَقٌ عليه(۱).

180٣ ـ وَعَنْ مُعَاذِ بِنِ جَبَلِ ﷺ قَالَ: أَخَذَ بِيدِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنِّي لأُحِبُّكَ يَا مُعَاذُ»، فَقُلتُ: وَأَنَا أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: (إِنِّي كُلِّ صَلَاةٍ: رَبِّ أَعِنِّي عَلَى فَقُلتُ: وَأَنَا أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَلَا تَدَعْ أَنْ تَقُولَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ: رَبِّ أَعِنِّي عَلَى فَقُلتُ: وَأَنا أُحِبُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَ

1808 ـ وَعَنْ شَدّادِ بِنِ أُوسٍ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ اللَّبَاتَ فِي الأَمرِ، وَالعَزِيمَةَ عَلَى الرُّشدِ، وَأَسأَلُكَ شُكرَ نِعمَتِكَ، وَحُسنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسأَلُكَ قَلبًا سَلِيمًا، وَلَيْبَاتُ صَادِقًا، وَأَسأَلُكَ مِن خَيرِ مَا تَعلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ مَا تَعلَمُ، وَأَستَغفِرُكَ لِمَا تَعلَمُ»، رواهُ النَّسائِقُ وروى أحمدُ نحوَه (٣).

٥٥٥ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعَدَ التَّشَـ هُّدِ: «أَحسَنُ الكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَأَحسَنُ الهَدي هَديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، رواهُ النَّسائيُّ (٤).

١٤٥٦ ـ وَعَنْ عَامِرِ بِنِ سَعِدٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنتُ أَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الدُّعاء قبل السَّلام، ح: (٨٣٤)، ومسلمٌ، ك: الذِّكر والدُّعاء، ب: استحباب خفض الصَّوت بالذِّكر، ح: (٦٨٦٩).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: نوع آخرَ من الدُّعاء، ح: (١٣٠٤)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة ب: في الاستغفار، ح: (٢٠١٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٢٢٦)، وهو في «المسند» (١٩٢١).

⁽٣) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: نوعِ آخرَ من الدُّعاء، ح: (١٣٠٥)، وأحمدُ نحوَه (١٧١٣٣).

⁽٤) النَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: نوع آخرَ من الذِّكر بعد التَّشهُّد، ح: (١٣١٢).

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّلام للتَّحليل من الصَّلاة، ح: (١٣١٥).

١٤٥٧ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيكُم وَرَحَمَةُ اللهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الأَيمَنِ، وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيكُم وَرَحَمَةُ اللهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الأَيسَرِ، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُ والتِّرمذيُّ ولم يذكرِ التِّرمذيُّ: حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ (١).

١٤٥٨ ـ ورواهُ ابنُ ماجه عنْ عمّارِ بنِ ياسرِ ﷺ (٢).

وقال التِّرمذيُّ (٢/ ٩٣): (وأصحُّ الرِّواياتِ عنِ النَّبيِّ ﷺ تسليمتانِ، وعليه أكثرُ أهلِ العلمِ من أصحابِ النَّبيِّ ﷺ والتَّابعين ومَن بعدَهم).

١٤٥٩ ـ وَعنْ سَمُرةَ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُ ﷺ أَنْ نَرُدَّ عَلَى الإِمَامِ، وَأَنْ نَتَحَابٌ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعضُنَا عَلَى بَعضٍ، رواهُ أبو داودَ(٣).

١٤٦٠ ـ وفي روايةٍ للبزّار: أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَئِمَّتِنَا، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعضُنَا عَلَى بَعضٍ (٤).

١٤٦١ ـ وَعنْ سَمُرَةَ بنِ جُندَبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقبَلَ عَلَينَا بِوَجهِهِ، رواهُ البخاريُّ(٥).

١٤٦٢ ـ وَعنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: لا يَجعَلْ أَحَدُكُم لِلشَّيطَانِ شَيئًا مِن صَلاتِهِ: يَرَى أَنَّ

⁽۱) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: كيف السَّلامُ على الشَّمال؟، ح: (١٣٢٦)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في السَّلام، ح: (٩٩٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ما جاء في التَّسليم في الصَّلاة، ح: (٩٩٦)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ردِّ التَّسليم، ح: (٩١٦)، وفي «الزَّ واثد»: (إسنادُه حسنٌ).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الردِّ على الإمام، ح: (١٠٠١)، وابنُ ماجه ولفظُه سيأتي بعد هذا، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ردَّ السَّلام على الإمام، ح: (٩٢٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٧١١).

⁽٤) «مسند البرَّار» (١٠/ ٤١٨)، ح: (٥٦٦)، وبهذا اللَّفظِ أخرج ابنُ ماجه، ومرَّ تخريجُه قبل.

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: يستقبل الإمام النّاسَ إذا سلَّم، ح: (٨٤٥)، ومسلمٌ، ك: الرُّويا، ب: رؤيا النَّبِيِّ عَلَيْةٍ، ح: (٩٣٧).

حَقًّا عَلَيهِ أَن لا يَنصَرِفَ إِلَّا عنْ يَمِينِهِ، لَقَد رَأَيتُ النَّبِيِّ يَكِيُّ كَثِيرًا يَنصَرِفُ عنْ يَسَارِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٤٦٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ أَكثَرَ انصِرَافِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن صَلاتِهِ عَلَى شِقِّهِ الأَيسَرِ إِلَى حُجرَتِهِ، رواهُ في «شرح السُّنَّة»(٢).

١٤٦٤ ـ وَعَنْ أَنْسٍ عَلَيْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ يَنصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٤٦٥ - وَعنِ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ: كُنّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عنْ يَمِينِهِ، يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ - أَوْ تَجْمَعُ - عِبَادَكَ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٤٦٦ _ وَعنِ الْمُغِيرَةِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الذي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ»، رواهُ أبو داود (٥٠٠.

١٤٦٧ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ، أَوْ يَتَأَخَّرَ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ» يَعْنِي فِي السُّبْحَةِ، رواهُ أبو داودَ^(١).

١٤٦٨ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةً ، إِنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ المَكْتُوبَةِ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الانفتال والانصراف عنِ اليمين والشَّمال، ح: (٨٥٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: جواز الانصراف من الصَّلاة، ح: (١٦٣٨).

⁽٢) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» معلَّقًا، ك: الصَّلاة، ب: الانصراف عنِ الصَّلاة، (٣/ ٢١١)، وهو في «المسند» (٣٨٣) مسندًا، وأصلُه في الصَّحيحين كما مرَّ.

⁽٣) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز الانصراف من الصَّلاة عن اليمين والشِّمال، ح: (١٦٤١).

⁽٤) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب يمين الإمام، ح: (١٦٤٢).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يتطوَّع في مكانه، ح: (٢١٦)، وابن ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في صلاة النّافلة حيث تصلَّى المكتوبةُ، ح: (١٤٢٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٢٧).

 ⁽٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يتطوَّع في مكانه الذي صلَّى فيه المكتوبة، ح: (١٠٠٦)، وابن ماجه،
 ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في صلاة النّافلة حيث تصلَّى المكتوبة، ح: (٢٤٢٧).



قُمْنَ، وَثَبَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ، رواهُ البخاريُّ(۱).

١٤٦٩ _ وَعنْ آنَسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ حَضَّهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، وواهُ أبو داودَ(٢).



(١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: خروج النِّساء إلى المساجد باللَّيل والغلس، ح: (٨٦٦).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فيمن ينصرف قبل الإمام، ح: (٦٢٤)، وهو في «المسند» (١٢٢٧٦)، وأصلُه في مسلم، ك: الصَّلاة، ب: تحريم سبق الإمام، ح: (٩٦١).



١٤٧٠ ـ عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ (١). مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٤٧١ - وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ يَقُولُ بِصَوْتِهِ الْأَعْلَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا الْأَعْلَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْعَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا فُوَقًا إِلَّا إِللهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيّاهُ، لَهُ النَّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ النَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

في «الأمّ»: (حُملَ على سبيل التّعليم، فإنْ حصلَ التّعليمُ أمسَكَ)، كذا في «المرقاة»(١٠)، وقال في

⁽۱) قال أبو الحسنِ بنُ بطّالٍ في «شرح البخاريّ» [(۲/ ٥٥ ٤)]: (يُحتمَلُ أَنْ يكونَ أَرادَ به المجاهدين، فإنْ كان كذلك فهو إلى الآن، وعليه العملُ، وهو أنَّ المجاهدين إذا صلَّوا الخمسَ فيستحبُّ لهم أنْ يكبِّروا جهرًا، يرفعون أصواتَهم ليرهبوا العدوَّ، فإنْ لم يحملُ على ذلك فيكون منسوخًا بالإجماع؛ لأنَّه لا نعلم أحدًا من العلماء يقول به). وفي «البناية» [(٣/ ١٠٤)]: (قال أبو بكر الرَّازيُّ: قال مشايخُنا: التَّكبيرُ جهرًا في غير هذه الايَّامِ لا يسَنُّ إلّا بإزاء العدوِّ واللَّصوص، وقيل: وكذا في الحريق والمخاوف كلِّها). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الدُّكر بعد الصَّلاة، ح: (٨٤٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: الذُّكر بعد الصَّلاة، ح: (١٣١٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، ح: (١٣٤٥)، إلّا قولَه: [بصوته الأعلى] فمن «مسند الشَّافعيِّ» _ ترتيب السِّنديُّ (١/ ٩٩)، ح: (٢٨٨).

⁽٤) قول الشَّافعيِّ في «الأمِّ» (١/ ١٥٠): (وأختارُ للإمام والمأموم أنْ يذكرا الله بعدَ الانصراف من الصَّلاة ويخفيان=





«المدخل» [٢/ ٢٨١]: (وليحذروا جميعًا من الجهر بالذِّكر والدُّعاء عند الفراغ من الصَّلاة إنْ كانَ في جماعةٍ، فإنَّ ذلك من البدع)(١).

١٤٧٢ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفَ اللَّيْلِ الآخِرِ، وَدُبُرُ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَاتِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١٤٧٣ - وَعنِ الْأَسْوَدِ عنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْفَجْرَ، فَلَمّا سَلَّمَ انْحَرَفَ وَرَفَعَ يَدَيهِ وَدَعَا، رواهُ ابنُ أبى شيبةَ في «المصنَّف»(٣).

وليس في حديث أحدٍ منهم قولُه: «رفع يديه ودعا» ولا الحديثُ عندهم عن الأسود عن أبيه، وأخطأ المؤلُّف في عزو الحديث هذا تبعًا لمن قبله، انظر للتفصيل: ما علَّقه الشَّيخُ العلّامةُ عبدُ الفتّاح أبو غدَّة على «ثلاث رسائل في=

الذِّكرَ، إلَّا أَنْ يكونَ إمامًا يجب أَنْ يتعلَّمَ منه، فيجهرُ حتَّى يرى أنَّه قد تُعُلِّمَ منه، ثمَّ يُسرُّ؛ فإنَّ الله ﷺ يقول: ﴿وَلَا تَجُهُرُ بِصَلَائِكَ وَلَا ثُخَافِتْ بِهَا ﴾ [الإسراه: ١١٠]).

⁽۱) محمَّدُ بن محمَّد بن محمَّد، ابنُ الحاجِّ أبو عبدالله، العبدريُّ الفارسيُّ، نزيلُ مصرَ، سمع ببلاده ثمَّ قدم الدِّيارَ المصريَّة، وحجَّ وسمع «الموطَّا» من الحافظ تقيِّ الدِّين عبيدِ الأسعرديِّ وحدَّث به، ولزم الشَّيخَ أبا محمَّدِ بنِ أبي جمرةَ فعادتْ عليه بركاتُه، وصار ملحوظًا بالمشيخة والجلالة بمصرَ، وجمع كتابًا سمَّاه: «المدخل» كثير الفوائد، كشف فيه من معايب وبدع يفلعها النَّاسُ ويتساهلون فيها، وأكثرُها ممَّا يُنكَرُ، وبعضُها ممَّا يحتمَلُ، ومات في جُمادى الأولى، سنة (٧٣٧)، وقد بلغ الثَّمانين أو جاوزَها، وأضرَّ في آخر عمره)، «الدرر الكامنة» (٥/٧٠٥).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: [حديث: ينزل ربُّنا كلَّ ليلةٍ]، ح: (٣٤٩٩)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: ما يستحبُّ من الدُّعاء دبر الصَّلوات المكتوبات، ح: (٩٨٥٦)، وقال التَّرمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ».

⁽٣) ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: من كان يستحبُّ إذا سلَّم أنْ يقوم أو ينحرف، ح: (٣١١٠)، وليس فيه قولُه: «رفع يديه ودعا»، ثمَّ الحديثُ فيه عن جابر بن يزيد بن الأسود العامريِّ، عن أبيه يزيد بن الأسود دون الأسود عن أبيه، والحديث عن جابر بن يزيد بن الأسود العامريِّ عن أبيه عند أبي داود، ك: الصَّلاة، ب: الإمام ينحرف بعد النَّسليم، ح: (٦١٤)، والتِّرمذيُّ، ح: (٢١٩)، وقال: (حديثُ يزيد بن الأسود حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ح: (٦٣٤).

١٤٧٤ ـ ويؤيِّدُه ما رواهُ ابنُ السُّنيِّ في كتاب «عمل اليوم واللَّيلة»(١).

١٤٧٥ عنْ أنَسٍ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدِ بَسَطَ كَفَيْهِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِلَهِي وَإِلَهَ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقَ، وَيَعْفُوبَ، وَإِلَهَ جَبُرائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَسْتَجِيبَ اللَّهُمَّ إِلَهِي وَإِلَهَ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْحَاقَ، وَيَعْفُوبَ، وَإِلَهَ جَبُرائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَسْتَجِيبَ دَعْوَتِي؛ فَإِنِّي مُثْلَلًى، وَتَنْالَنِي بِرَحْمَتِكَ؛ فَإِنِّي مُنْفِي عَنِي وَينِي؛ فَإِنِّي مُثَمَسْكِنٌ، وَتَعْصِمَنِي فِي دِينِي؛ فَإِنِّي مُثَمَسْكِنٌ، وَتَعْصِمَنِي فِي دِينِي؛ فَإِنِّي مُثَمَسْكِنٌ، إلّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ ﴿ أَنْ لَا يَرُدَّ يَدَيْهِ خَائِبَتَيْنِ »(٢).

١٤٧٦ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»، رواهُ مسلمٌ (٣٠.

الصَّلَاةَ ـ أَوْ مِثْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ ـ مَعَ النَّبِيِّ عَيْقِيْ قَالَ: صَلَّى بِنَا إِمَامٌ لَنَا يُكُنَى أَبَا رِمْثَةَ، فَقَالَ: صَلَّيْتُ هَذِهِ الصَّفَّ الْمُقَدَّمِ عَنْ الصَّلَاةَ ـ أَوْ مِثْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ ـ مَعَ النَّبِيِّ عَيْقِيْ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقُومَانِ فِي الصَّفَّ الْمُقَدَّمِ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ انْفَتَلَ كَانْفِتَالِ أَبِي رِمْثَةَ؛ يَعْنِي: نَفَسَهُ، فَقَامَ الرَّجُلُ الذي أَدْرَكَ مَعَهُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ يَشْفَعُ، فَوَثَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ، فَأَخَذَ بِمَنْكِيهِ فَهَزَّهُ، ثُمَّ قَالَ: اجْلِسْ فَإِنَّهُ لَمْ يَهْلِكُ

⁼ استحباب الدُّعاء» (ص: ١٣٦،١٠٥).

⁽۱) ابنُ السَّنِيِّ في «عمل اليوم واللَّيلة» واللَّفظُ له، ح: (۱۳۸)، وابنُ الأعرابيِّ في «المعجم» ح: (۱۷۳)، وله شاهدٌ يعضدُه، رواهُ الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (۱۲۹/۱۳): ح: (۲۲۶)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۱۲۹/۱۰): ح: (۱۲۹/۱۰): (ورجالُه ثقاتٌ) ولفظُه: عن محمَّد بن أبي يحيى، قال: رأيت عبدَالله بن الزُّبير ورأى رجلًا رافعًا يديه بدعواتٍ قبل أنْ يفرغَ من صلاته، فلمّا فرغَ منها، قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ لم يكنْ يرفع يديه حتَّى يفرغَ من صلاته، وفي الباب أحاديثُ كثيرةٌ تثبتُ استحبابَ رفع اليدين في الدُّعاء بعد الصَّلوات المكتوبة، من شاء الاطِّلاع عليه فليراجع الكتاب: «ثلاث رسائل في استحباب الدُّعاء» اعتنى بها الشَّيخ العلّامةُ عبدُ الفتَّاح أبو غدَّة.

⁽٢) (فثبت بهذه الأحاديث: الدُّعاء ورفع اليدين في الدُّعاء بعد الصَّلاة المفروضة عن سيِّد الأنبياء وأسوة الأتقياء عَلَيْ كما لا يخفي على العلماء الأذكياء)، قالَه مولانا عبدُ الحيِّ اللَّكنويُّ في «فتاواه». م

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصّلاة، ب: استحباب الذِّكر بعد الصّلاة وبيان صفته، ح: (١٣٣٥).

أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ صَلَوَاتِهِمْ فَصْلٌ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَصَرَهُ، فَقَالَ: «أَصَابَ اللهُ بِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ»(۱). رواهُ أبو داودَ(۲).

١٤٧٨ ـ وَعَنْ ثَوْبَانَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «اللهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَام»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٤٧٩ ـ وَعنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ هُهُ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

١٤٨٠ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ ﴿ عَنْ عَنْمٍ ﴿ عَنْ قَالَ : «مَنْ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَغْنِي رِجْلَةُ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَالصَّبْحِ: لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، بِيدِهِ الْخَيْرُ، يُحْيِي وَيُومِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرّاتٍ: كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، الْخَيْرُ، يُحْيِي وَيُومِيتُ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرّاتٍ: كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِيتُ عَنْهُ عَشْرُ سَيْنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَتْ حِرْزًا مِنْ كُلِّ مَكْرُومٍ، وَحِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ النَّيْ مِنْ أَفْضَلِ النّاسِ عَمَلًا، إلّا رَجُلًا يَفْضُلُهُ، يَقُولُ السَّرْكَ، وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ النّاسِ عَمَلًا، إلّا رَجُلًا يَفْضُلُهُ، يَقُولُ

⁽١) وفي «شرح المنية»: (إنَّ المكثَ مقدارَ «اللَّهمَّ أنتَ السَّلامُ... إلخ» فصلٌ، ولا دليلَ على المكث أكثرَ من ذلك، فيكرَه؛ لمخالفة ما كان دأبُه ﷺ كما هو مفهومُ حديث عائشةً). م

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يتطوَّع في مكانه الذي صلَّى فيه المكتوبة، ح: (١٠٠٧)، وضُعَفَ بالمنهال، لكنْ ينجبرُ بما أخرجَه أحمدُ (٢٣١٢) وأبو يَعلى (٢١٦٦) عن رجل من الصَّحابة، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٣٤): (ورجالُ أحمدَ رجالُ الصَّحيح)، وفي الباب عن معاوية عند مسلمٍ في باب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (٢٠٤٢)، وفيه: إنَّ رسولَ الله ﷺ أمرَنا بذلك، أن لا توصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حتَّى نتكلَّم أو نخرجَ.

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، ح: (١٣٣٤).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الذِّكر بعد الصَّلاة، ح: (٨٤٤)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة، ح: (١٣٣٨).

أَفْضَلَ مِمّا قَالَ»، رواهُ أحمدُ(١).

١٤٨١ ـ وروى التَّرمذيُّ نحوَه عنْ أبي ذرِّ ﷺ إلى قوله: «إِلَّا الشَّرْكَ»، ولم يذكر: «صَلَاةِ الْمَغْرِب» ولا «بِيَدِهِ الْخَيْرُ» وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)(٢).

١٤٨٢ _ وَعنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ ـ أَوْ فَاعِلُهُنَّ ـ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً" (0) وواهُ مسلمٌ. (3)

١٤٨٣ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نُصَدِّقُ، وَيَصُومُونَ كَمَا نُصَدَّقُ، وَيَعْتِقُونَ وَلا تُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «أَفَلا أُعَلِّمُكُمْ شَيئًا تُدْرِكُونَ بَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلا تُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «أَفَلا أُعَلِّمُكُمْ شَيئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قَالُوا: بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قَالُوا: بَهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قَالُوا: بَهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ»، قَالُوا: بَنَى اللهُ قَالَ: «تُسَبِّحُونَ» وَتُحْمَدُونَ، وَتَحْمَدُونَ، دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً»، قَالَ أَبُو صَلاحٍ: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهُلُ الْأَمُوالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا

⁽۱) أحمد في «المسند» ح: (۱۷۹۹۰)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (۱۰۸/۱۰): (ورجالُه رجالُ الصَّحيحِ غيرَ شهرِ بنِ حوشبِ، وحديثُه حسنٌّ)، وانظر تخريجه مفصَّلًا في «مسند أحمد» ط الرِّسالة (۲۹/۲۹).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: [في ثواب كلمة التَّوحيد]، ح: (٤٧٤)، والنَّسائيُّ في «الكبرى» ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: ثواب من قال في دبر صلاة الغداة: لا إله إلّا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له، ح: (٩٨٧٨)، وخصًاه بالفحد.

⁽٣) وفي «شرح المنية»: (وقول عائشة: «مِقْدارَ ما يَقُولُ»: يُفيدُ أنّه ليس المرادُ أنّه كان يقول ذلك بعينه، بل كان يقعد زمانًا يسبّع ذلك المقدارَ ونحو ذلك من القول تقريبًا؛ لأنّ المقدارَ المذكورَ من حيثُ التّقريبُ والتّخمينُ دون التّحديد والتّحقيق، فلا ينافي ما في هذه الأحاديث). م

⁽٤) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة، ح: (١٣٣٨).

مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، مُتَّفَقٌ عليه، وليس قولُ أبي صالحٍ آخرَه إلَّا عندَ مسلم(۱).

١٤٨٤ ـ وفي روايةٍ للبخاريِّ: «تُسَبِّحُونَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ عَشرًا وَتَحمَدُونَ عَشرًا وَتُكَبِّرُونَ عَشرًا» بدل: «ثلاثًا وثلاثين»(٢).

١٤٨٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ الله فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتُلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ: تَمَامَ الْمِئَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحَمِدَ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتُلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ: تَمَامَ الْمِئَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٤٨٦ ـ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ فَالَاثِينَ، وَنَحْمَدَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ فَالَاثِينَ، وَنَحْمَدَ فَلَاثِينَ، وَنَحْمَدَ وَلَاثِينَ، وَنَحْمَدَ وَلَاثِينَ، وَنَكَبِّرَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَأْتِي رَجُلٌ فِي الْمَنَامِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقِيلَ لَهُ: أَمَرَكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَكَا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدًا وَكَذَا؟ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ فِي مَنَامِهِ: نَعَمْ، قَالَ: فَاجْعَلُوهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَاجْعَلُوهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَاجْعَلُوا فِيهَا التَّهْلِيلَ، فَلَمّا أَصْبَحَ، خَدَا عَلَى النَّبِي ﷺ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَافْعَلُوا»، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُ والدّارميُ (١٠).

١٤٨٧ - وَعَنْ سَعْدِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَوُلاءِ الكَلِمَاتِ [كَمَا يُعَلِّمُ المُعَلِّمُ الغِلْمَانَ الكِتَابَةَ] وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْهُنَّ دُبُرَ الصَّلاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: استحباب الذِّكر بعد الصَّلاة، ح: (١٣٤٧)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: الذِّكر بعد الصَّلاة، ح: (٨٤٣).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الدَّعوات، ب: الدُّعاء بعد الصَّلاة، ح: (٦٣٢٩).

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصّلاة، ب: استحباب الذِّكر بعد الصّلاة، ح: (١٣٥٢).

⁽٤) أحمدُ واللَّفظُ له (٢١٦٠٠)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: نوعٍ آخرَ من عدد التَّسبيح، ح: (١٣٥١)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٧٥٧).

البُخْل، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَرْذَلِ العُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَعَذَابِ القَبْرِ»، رواهُ البخاريُّ(١).

١٤٨٨ ـ وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ والبيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»(٢).

١٤٨٩ ـ وَعَنْ عَلِي ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى أَعْوَادِ الْمِنْبُرِ يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيّ
 دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ؛ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ إِلّا الْمَوْتُ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ؛ أَمَّنَهُ اللهُ عَلَى دَارِهِ
 وَدَارِ جَارِهِ وَالدُّوْيْرَاتِ حَوْلَهُ» (٣٠ رواهُ البيهقيُ (١٠ في «شعب الإيمان».

⁽١) البخاريُّ، ك: الجهاد والسِّير، ب: ما يتعوَّذُ من الجبن، ح: (٢٨٢٢)، واللفظ للترمذي ح: (٣٥٦٧).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الاستغفار، ح: (١٥٢٣)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: الأمر بقراءة المعوِّذات بعد التّسليم من الصَّلاة، ح: (١٣٣٧)، وهو في «المسند» (١٧٤١٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٥٥٧).

⁽٣) وفي «شرح المنية»: (وما رُوي من الأحاديث في الأذكار عقيبَ الصَّلاة؛ فلا دلالة فيها على الإتيان بها عقيبَ الفرض قبل السُّنَّة، بل يُحملُ على الإتيان بها بعد السُّنَّة، ولا يخرجُها تخلُّلُ السُّنَّة بينها وبين الفريضة عنْ كونها بعدها وعقيبَها؛ لأنَّ السُّنَّة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكمِّلاتها، فلم تكنْ أجنبيَّة منها، فما يفعل بعدها يطلقُ عليه أنَّه فعل بعد الفريضة وعقيبَها). م

⁽٤) البيهقيُّ في «الشُّعب» (٤/٥٦)، ح: (٢١٧٤)، وقال: (إسنادُه ضعيفٌ) وقال ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٣٣٤): (وله شاهدٌ صحيحٌ عن أبي أمامةَ عند النَّسائيِّ)، في «الكبرى» ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: ثواب من قرأ آيةَ الكرسيِّ دبر كلِّ صلاةٍ، ح: (٩٨٤٨)، وقال: (وغفلَ ابنُ الجوزيِّ رحمَه اللهُ فذكرَه في «الموضوعات» (٢/ ٣٤٣)، وهو من أسمج ما وقعَ له).

⁽٥) وقال ابنُ الملك: (إطلاقُ الأرقَّاءِ والعتقِ عليهم على الفرض والتَّقدير)، [شرح المصابيح لابن الملك: (٢/ ٥٠)]. م

رواهُ أبو داودَ^(١).

الرَّجْعَة، فَقَالَ رَجَلٌ مِمَّن لَمْ يَخْرُجْ: مَا رَأَيْنَا بَعْثًا أَسْرَعَ رَجْعَة وَلَا أَفْضَلَ غَنِيمَة مِنْ هَذَا البَعْثِ، فَقَالَ الرَّجْعَة، فَقَالَ رَجَلٌ مِمَّنْ لَمْ يَخْرُجْ: مَا رَأَيْنَا بَعْثًا أَسْرَعَ رَجْعَة وَلَا أَفْضَلَ غَنِيمَة مِنْ هَذَا البَعْثِ، فَقَالَ النَّيْ عَيِّة: «أَلَا أَذُلُكُمْ عَلَى قَوْمٍ أَفْضَلُ غَنِيمَة وَأَسْرَعُ رَجْعَة؟ قَوْمٌ شَهِدُوا صَلاَةَ الصَّبْعِ ثُمَّ جَلَسُوا يَذْكُرُونَ النَّيِ عَيِّة: «أَلَا أَذُلُكُمْ عَلَى قَوْمٍ أَفْضَلُ غَنِيمَة وَأَسْرَعُ رَجْعَة وَأَفْضَلُ غَنِيمَة»، رواهُ التَّرمذيُّ وقال: (هذا حديثُ غريبٌ)(۱).

١٤٩٧ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةِ، ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ؛ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَامَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ»، رواهُ التَّرِمذيُّ (٣).



⁽١) أبو داود، ك: العلم، ب: في القصص، ح: (٣٦٦٧)، وحسَّنه ابن حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٣٣).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: قبل بابين من بابٍ في دعاء المريض، ح: (٣٥٦١)، وله شاهدٌ عن أبي هريرة صحَّحه ابنُ حِبّانَ (٢٥٣٥).

⁽٣) التّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ذكر ما يستحبُّ من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصُّبح حتى تطلعَ الشَّمس، ح: (٥٨٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَالِيَتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقولِه تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢].

١٤٩٣ ـ وَعنْ مُعَاوِية بْنِ الْحَكَمِ ﴿ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثْكُلَ أُمِّيَاهُ، مَا شَائْكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ؟ فَجَعَلُوا الْقَوْمِ اللهُ عَلَى الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاثْكُلَ أُمِّيَاهُ، مَا شَائْكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيْ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

١٤٩٤ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ

⁽۱) وقال الشَّافعيُّ: (وفيه أنَّ كلامَ الجاهل بالحكم لا يبطلُ الصَّلاةَ؛ إذ لم يأمرُه بإعادة الصَّلاة)، وقال عليُّ القاري [المرقاة: (٢/ ٧٧٦)]: (وإطلاقُ الحديث دليلٌ لنا في أنَّ الكلامَ مطلقًا يبطلُ الصَّلاةً)، كما ذكره في «الهداية» [1/ ٢٦]، وفي «جامع الآثار»: (عمومُ شيء لكونه نكرةً ووقوعِه تحت النَّفي يشملُ كلَّ كلامٍ بأيِّ وجهٍ كان). وقال الطَّحاويُّ [1/ ٢٥٦]: (فإنْ سألَ سائلٌ عن المعنى الذي له لم يأمرُ رسولُ الله ﷺ معاوية بنَ الحكم بإعادة الصَّلاة لمَّا تكلَّم فيها؟ قيل: يجوزُ أنْ يكونَ رسولُ الله ﷺ قد أمرَه بإعادة الصَّلاة، ولكنْ لم ينقلْ ذلك في حديثه). م

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد، ب: تحريم الكلام في الصَّلاة، ح: (١١٩٩).

نَأْتِي أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا [وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ]، فَلَمّا رَجَعْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمّا أَحْدَثَ اللهُ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» [فَرَدَّ عَلَيً السَّلامَ] (١٠).

١٤٩٥ ـ وقال: «إِنَّمَا الصَّلَاةُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَذِكْرِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَإِذَا كُنْتَ فِيهَا فَلْيَكُنْ ذَلِكَ شَاأُنُكَ»، رواهُ أبو داودَ^(٢).

1897 _ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كُنّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ كُنّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرُدُّ عَلَيْنَا؟ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ كُنّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرُدُّ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُعْلًا»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٤٩٧ - وعنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﴿ قَالَ: كُنّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ وَقُومُوا لِلّهِ قَلْنِتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عنِ الْكَلَامِ (١٠)، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

١٤٩٨ ـ وَعنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: قُلْتُ لِبِلَالٍ ﴿ ذَكَيْفَ كَانَ النَّبِيُ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَانَ يُشِيرُ بِيَدِهِ، رواهُ التِّرمذيُّ (٦).

⁽۱) الشَّافعيُّ في «المسند» ـ ترتيب السَّنديِّ، ح: (٣٥١)، واللَّفظُ له إلَّا ما بين المعكوفين فمن أبي داودَ، ك: الصَّلاة، بنُ ب: ردِّ السَّلام في الصَّلاة، ح: (٩٢٤)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: الكلام في الصَّلاة، ح: (١٢٢٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٢)، وأصلُه في الصَّحيحين كما سيأتي.

⁽٢) أبو داودَ عنْ معاوية بن الحكم السُّلميِّ، ك: الصَّلاة، ب: تشميت العاطس في الصَّلاة، ح: (٩٣١).

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد، ب: تحريم الكلام في الصَّلاة، ح: (١٢٠١)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: ما ينهى عنه من الكلام في الصَّلاة، ح: (١١٩٩).

⁽٤) وفي «جامع الأثار»: (إطلاقُ الكلامِ وكذا كونُه منافيًا لشغل الصَّلاة يعمُّ كلَّ كلامٍ). مؤلف

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: تحريم الكلام في الصَّلاة، ح: (١٢٠٣).

⁽٦) التّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الإشارة في الصَّلاة، ح: (٣٦٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأبو=

١٤٩٩ ـ وروايةُ النَّسائيِّ (١) نحوه، وعِوَضَ بلالٍ صهيبٌ اللهِ (١٠).

١٥٠٠ وعنْ رِفَاعَة بنِ رَافِع ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، مُبَارَكًا عَلَيْهِ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَلَمّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ فَقَالَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَلَمْ يَتَكَلَّمُ أَحِدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ: «مَنِ المُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ رِفَاعَةُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضْعَةٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا، أَيَّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا» (٣) رواهُ التَّرمذيُ وأبو داود والنَّسائِيُ (٤).

١٥٠١ ـ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيُسَبِّحْ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»(٥).

⁼ داود، ك: الصَّلاة، ب: ردِّ السَّلام في الصَّلاة، ح: (٩٢٧)، وهو في «المسند» (٢٣٨٨٦).

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: ردِّ السَّلام بالإشارة في الصَّلاة، ح: (١١٨٧)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الإشارة في الصَّلاة، ح: (٣٦٧)، وحسَّنَه.

⁽٢) وقال في «شرح المنية»: (يُكرَهُ أَنْ يردَّ المصلِّي السَّلامَ بالإشارة بيده أو رأسه، فيتعيَّنُ حملُ هذا الحديث على ما قبل نسخ الكلام؛ فإنَّ الإشارة في معناه)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٧٨٦)، وصرَّح في «المنية» بأنَّه مكروة؛ أي: تنزيها، وفعلُه على الجواز؛ فلا يوصفُ فعلُه بالكراهة، كما حقَّقه في «الحلية» ومثلُه في «ردِّ المحتار» (١/ ٦١٦). مؤلِّف

⁽٣) قال ابنُ الملك: (يدلُّ الحديثُ على جواز الحمد للعاطس في الصَّلاة؛ يعني: على الصَّحيح المعتمد، بخلاف رواية البطلان؛ فإنَّها شاذَّة، لكنَّ الأولى أنْ يحمدَ في نفسه أو يسكتَ؛ خروجًا من الخلاف على ما في «شرح المنية»، والحديثُ يمكن حملُه على ما قبل نسخ الكلام في الصَّلاة)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٧٨٧). مؤلف

 ⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يعطس في الصَّلاة، ح: (٤٠٤)، وأبو داود، ك: الصَّلاة،
 ب: ما يستفتح به الصَّلاة من الدُّعاء، ح: (٧٧٣)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ رفاعة حديثٌ حسنٌ).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: من دخل ليؤمَّ النَّاسَ، ح: (٦٨٤)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تقديم الجماعة=

١٥٠٢ ـ وفي روايةٍ قَالَ: «التَّسْبِيحُ للرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٥٠٣ ـ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى المَسْجِدِ؛ فَلَا يُشَبِّكَنَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ؛ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ»(٢) رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ والدَّارِميُّ (٣).

١٥٠٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، هُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عنِ الخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ (١)، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

٠٠٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الإخْتِصَارُ فِي الصَّلَاةِ رَاحَةُ أَهْلِ النّارِ»، رواهُ في «شرح السُّنَّة»^(٦).

١٥٠٦ ـ وَعنْ مُعَيْقِيبٍ عَلَيْهُ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا؛ فَوَاحِدَةً»، مُتَّفَقٌ عليه(٧).

من يصلِّي بهم إذا تأخُّو الإمامُ، ح: (٩٤٩).

(١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: التَّصفيق للنِّساء، ح: (١٢٠٣).

- (٢) قال في «شرح النُّقاية»: (وكُرهَ كلُّ هيئةٍ فيها تركُ خشوع، فيكره العبثُ بالثَّوب أو بالجسد أو بالشَّعر، كتشبيك الأصابع وفرقعتها). مؤلف
- (٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصّلاة، ب: ما جاء في كراهية التّشبيك بين الأصابع في الصّلاة، ح: (٣٨٦)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: ما جاء في الهدي في المشي إلى الصَّلاة، ح: (٥٦٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» .(1 \ 3 3 3).
- (٤) لذلك قال في «شرح النُّقاية»: (ويكرهُ التَّخصُّر؛ أي: وضعُ اليد على الخاصرة، وقيل: التَّوكُّؤُ على المخصرة، وهي العصا). مؤلِّف
- (٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب الخصر في الصَّلاة، ح: (١٢١٩)، ومسلمٌ، ك: المساجد، ب: كراهة الاختصار في الصَّلاة، ح: (١٢١٨).
 - (٦) ابنُ خزيمة في «صحيحه» واللَّفظُ له (٨٦٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٢٨٦).
- (٧) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: مسح الحصى في الصَّلاة، ح: (١٢٠٧)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع=

١٥٠٧ _ وَعنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الحَصَى؛ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَاجِهُهُ (١)»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٢).

١٥٠٨ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي الظُّهْرَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَآخُذُ قَبْضَةً مِنَ الْحَصَى، لِتَبْرُدَ فِي كَفِّي، أَضَعُهَا لِجَبْهَتِي أَسْجُدُ عَلَيْهَا لِشِيدَةِ الْحَرِّ، رواهُ أبو داودَ وروى النَّسائيُ نحوَه (٣٠. وقال الشَّيخُ السِّنديُّ في «شرح النَّسائيِّ» (٢/ ٢٠٤): (عُلمَ من هذا جوازُ الفعل القليل).

١٥٠٩ ـ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً ﴿ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَ ﷺ يَوْمُ النَّاسَ وَأُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عَاتِقِهِ،
 فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا(٤)، مُتَّفَقٌ عليه(٥).

١٥١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّ عِفْرِيتًا مِنَ الجِنِّ تَفَلَّتَ البَارِحَةَ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ صَلاتِي، فَأَمْكَنَنِي اللهُ مِنْهُ، فَأَخَذْتُهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبُطَهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ حَتَّى

⁼ الصَّلاة، ب: كراهة مسح الحصى وتسوية التُّراب، ح: (١٢٢٢).

⁽١) وفي «الدُّرِّ المختار» (١/ ٢٥٢): (ويكرَهُ كلُّ عملِ قليلِ بلا عذرٍ). م

⁽٢) التَّرمذيُّ وحسَّنَه واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصَّلاة، ح: (٣٧٩)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في مسح الحصى في الصَّلاة، ح: (٩٤٥)، وهو في «المسند» (٢١٣٣٠).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في وقت صلاة الظُّهر، ح: (٣٩٩)، والنَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: تبريد الحصى للسُّجود عليه، ح: (١٠٨٢)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٢٧٦).

⁽³⁾ وفي «التَّعليق الممجَّد» (٧/ ٥٨): (وليس في الحديث ما يخالف قواعدَ الشَّرع؛ لأنَّ الآدميَّ طاهرٌ، وثيابَ الأطفالِ وأجسادَهم محمولةٌ على الطَّهارة، والأعمالُ في الصَّلاة لا تبطلُها إذا قلَّتْ أو تفرَّقتْ، وإنَّما فعلَه رسولُ الله ﷺ؛ لبيان الجواز)، كذا في «شرح الزَّرقاني» (١/ ٥٨٦)، ومثلُه في «ردِّ المحتار» (١/ ٢٥٤) عن «الحلية».

وفي «عمدة القاري» (٤/ ٣٠٣) عنْ «البدائع» (١/ ٢٤٢): (لا يكرّهُ لواحدٍ منّا لو فعل ذلك عند الحاجةِ، أمّا بدون الحاجة؛ فمكروهُ). م

⁽٥) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: جواز حمل الصِّبيان في الصَّلاة، ح: (١٢١٣)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: إذا حمل جاريةً صغيرة على عنقه في الصَّلاة، ح: (٥١٦).

تُنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ: ﴿رَبِّ هَبْلِي مُلْكًا لَا يَلْبَغِي لِأَحَدِمِنْ بَعَدِي ﴾، فَرَدَدْتُهُ خَاسِتًا»(١) مُتَّفَقٌ عليه(٢).

١٥١١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «افْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ، وَالْعَقْرَبَ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ، وللنَّسائيِّ معناه (٣).

١٥١٧ _ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَا ثَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي [تَطَوُّعًا] وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ، فَجِغْتُ فَاسْتَفْتَحْتُ، فَمَشَى فَفَتَحَ (٤) لِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبَابَ كَانَ فِي الْقِبْلَةِ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والتَّرمذيُّ، وروى النَّسائيُّ نحوَه (٥).

⁽١) قال ابنُ الملك: (يدلُّ على أنَّ الشَّيطانَ عينُه غير نجسٍ، وأنَّ لمسّه لا يبطلُ الصَّلاة، وفيه دلالةٌ على أنَّ المصلِّي لا تبطلُ صلاتُه بخطورِ ما ليس من أفعالها بباله)، [«شرح المصابيح»: (٢/ ٥٨)]. م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك، أحاديث الأنبياء، ب: قول الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَدَ سُلَيْمَنَ نَعْمَ ٱلْعَبَدُّ إِنَّهُ وَأَوَّبُ ﴾، ح: (٣٤٢٣)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: جواز لعن الشَّيطان في أثناء الصَّلاة، ح: (١٢٠٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: العمل في الصَّلاة، ح: (٩٢١)، والتّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التّطوُّع، ح: (ما جاء في قتل الأسودين في الصَّلاة) (٣٩٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «ففتح لي، ثمَّ رجع إلى مصلّاه»: (وذكر في «الحلية» أيضًا في فصل المكروهات أنَّ الذي تقتضيه القواعدُ المذهبيَّة المستندة إلى الأدلَّة الشَّرعيَّة ووقع به التَّصريحُ في بعض الصُّور الجزئيَّة أنَّ المشيَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بلا عذرٍ أو بعذرٍ، فالأوَّلُ إنْ كان كثيرًا متواليًا تفسدُ وإنْ لم يستدبرِ القبلة، وإنْ كان كثيرًا غيرَ متوالِ بل تفرَّقَ في ركعاتٍ أو كان قليلًا، فإنِ استدبرَها فسدتْ صلاتُه؛ للمنافي بلا ضرورةٍ، وإلَّا فلا، وكُرة، لِما عرفَ أنَّ ما أفسدَ كثيرُه كره قليلُه بلا ضرورةٍ، وإنْ كان بعذرٍ، فإنْ كان للطَّهارة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف؛ لم يفسدْها ولم يكره، قلَّ أو كثرَ، استدبرَ أو لا، وإنْ كان لغير ما ذكر، فإنِ استدبرَ معه؛ فسدتْ، قلَّ أو كثرَ، وإنْ لم يستدبرْ، فإنْ قلَّ؛ لم يفسدْ ولم يكره، وإنْ كان كثيرًا متلاحق؛ أفسد، وأمّا غيرُ المتلاحق؛ ففي كونه مفسدًا أو مكروهًا خلافٌ وتأمُّل، اه، ملخَصًا، وقال في هذا الباب: والَّذي يظهرُ أنَّ الكثيرَ غيرَ المتلاحق غيرُ مفسدِ ولا مكروهِ إذا كانا لعذرٍ مطلَقًا)، «ردّ المحتار» (١/ ٢٨٨). مؤلِّف

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له إلّا ما بين المعكوفين فلم أجده إلّا في النَّسائيّ، ك: الصَّلاة، ب: العمل في الصَّلاة، ح: (٩٢٢)،=

١٥١٣ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٥١٤ ـ وفي روايةِ البخاريِّ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: «التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَشَاءَبَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَوْدَهُ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ: هَا، ضَحِكَ الشَّيْطَانُ » (٢).

١٥١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «التَّثَاؤُبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا
 تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

١٥١٦ ـ وفي أخرى له ولابن ماجه: «فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ»(٤).

١٥١٧ ـ وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﴿ لَهُ مَا لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَعَهُ قَالَ: «العُطَاسُ وَالنَّعَاسُ وَالتَّثَاؤُبُ فِي الصَّلَاةِ وَالحَيْضُ وَالقَيْءُ وَالرُّعَافُ مِنَ الشَّيْطَانِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

١٥١٨ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ عَائِشَةَ عَائِشَة عَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عن الإلْيْفَاتِ فِي الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ

⁼ وحسَّنَه التِّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التَّطوُّع، ح: (٦٠١)، ونحوُه عند النَّسائيِّ، ك: السَّهو، ب: المشي أمام القبلة خطًا يسيرةً، ح: (١٢٠٧).

⁽١) مسلمٌ، ك: الزُّهد، ب: تشميت العاطس، وكراهة التَّثاؤب، ح: (٧٤٩٠).

⁽٢) البخاريُّ، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليس وجنوده، ح: (٣٢٨٩).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية التَّناؤب في الصَّلاة، ح: (٣٧٠)، وأصلُه في مسلمٍ كما مرَّ قبل حديثٍ، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأدب، ب: ما جاء أنَّ العطاسَ في الصَّلاة من الشَّيطان، ح: (٢٧٤٦)، وابن ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما يكره في الصَّلاة، ح: (٩٦٨)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٥) التِّرمذيُّ، أبواب الأدب، ب: ما جاء أنَّ العطاس في الصَّلاة من الشَّيطان، ح: (٢٧٤٨)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٦)، وأخرجَ ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما يكره في الصَّلاة، ح: (٩٦٩)، ولفظه: «البزاقُ، والمخاطُ، والحيضُ، والنُّعاسُ في الصَّلاة، من الشَّيطان».

اخْتِلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلاةِ العَبْدِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

١٥١٩ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ اللهُ ﷺ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ، وَهُـوَ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا الْتَفَتَ؛ انْصَرَفَ عَنْهُ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ والدّارميُّ(٢).

١٥٢٠ ـ وَعَنْ أَنْسٍ هُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ، إِيّاكَ وَالِالتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ اللهِ ﷺ: اللهِ عَلَيْةِ: «يَا بُنَيَّ، إِيّاكَ وَالِالتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ؛ فَفِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الفَرِيضَةِ» (٣)رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

١٥٢١ ـ وَعنِ ابْنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْحَظُ فِي الصَّلَاةِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنْقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ (٥٠)، رواهُ التَّرمذيُّ والنَّسائيُّ (٦٠).

١٥٢٢ ـ ورُوِيَ عنِ ابن عبّاسٍ عبيّات كان النّبيُّ عَلَيْهُ إذا استفتح الصّلاةَ لم ينظرُ إلّا إلى موضع سجودِه، قالَه في «عمدة القاري» (٥/ ٣٠٩).

١٥٢٣ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَيَنتَهِينَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ عِنْدَ

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: الالتفات في الصَّلاة، ح: (٥١).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الالتفات في الصَّلاة، ح: (٩٠٩)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: التَّشديد في الالتفات في الطَّلاة، ح: (١٩٦٦)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٥).

 ⁽٣) وقال عليٌّ القاري [(٢/ ٧٩٠)]: (والأظهرُ أنَّ الحاصلَ من الحديث هو أنَّ الكراهةَ في النَّفل دونَ الكراهةِ في الفرض). مؤلِّف

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر في الالتفات في الصَّلاة، ح: (٥٨٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٥) وفي «الدُّرُ المختار» و «ردِّ المحتار» (١/ ٦٤٣): (إنَّ الالتفاتَ في الصَّلاة بصدره تفسدُ، ويكره تحريمًا بوجهه كلِّه أو بعضه؛ للنَّهي، وببصره يكرَه تنزيهًا)، وفي «الزَّيلعيِّ» و «شرح الملتقى» للباقانيِّ: (أنَّه مباحٌ؛ لأنَّه ﷺ كان يلاحظُ أصحابَه في صلاته بموق عينَيه) اهم، ولا ينافي ما هنا بحمله على عدم الحاجة. م

⁽٦) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر في الالتفات في الصَّلاة، ح: (٥٨٧)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: الرُّخصة في الالتفات في الصَّلاة يمينًا وشمالًا، ح: (١٢٠٢)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٦).

الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»، رواهُ مسلمٌ(١).

١٥٢٤ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا أَنَسُ اجْعَلْ بَصَرَكَ حَيْثُ تَسْجُدُ»، رواهُ البيهقيُّ في «سننه الكبير»(٢).

١٥٢٥ ـ وفي رواية لأبي داود (٣): «لَا يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ (٤).

١٥٢٦ _ وَعِنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَتْ: رَأَى النَّبِيُّ عَلَيْ غُلَامًا لَنَا _ يُقَالُ لَهُ: أَفْلَحُ _ إِذَا سَجَدَ؛ نَفَخَ، فَقَالَ: «يَا أَفْلَحُ، تَرَّبُ وَجْهَكَ» (٥) رواهُ التِّرمذيُّ (١).

١٥٢٧ ـ وَعنْ مُطَرِّفٍ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ عنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُو يُصَلِّي وَلِجَوْفِهِ

(۱) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عنْ رفع البصر إلى السَّماء في الصَّلاة، ح: (٩٦٧). وقال عليٌّ القاري: (أي: خصوصًا وقتَ الدُّعاء، وإلَّا فرفع الأبصار مطلقًا في الصَّلاة مكروهٌ)، «مرقاة المفاتيح» (٢/ ٧٨١).

- (٢) البيهقيُّ في «الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: لا يجاوز بصره موضعَ سجوده، (٣٥٤٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٥).
- (٣) أبو داودَ عن عبدالله بن الزَّبير، ك: الصَّلاة، ب: الإشارة في التَّشهُّد، ح: (٩٩٠)، وقال النَّوَويُّ في «المجموع» (٣/ ٥٥٥): (سندُه صحيحٌ)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: موضع البصر عند الإشارة وتحريك السَّبَّابة، ح: (١٢٧٦).
- (٤) فحديثُ أبي داودَ هذا ظاهرًا يدلُّ على أنْ يكونَ نظرُه في حال القعود إلى حجره، وقال في «ردِّ المحتار» (١/ ٤٧٨): (المنقولُ في ظاهر الرِّواية أنْ يكونَ منتهى بصرِه في صلاته إلى محلِّ سجوده) كما في «المضمرات» وعليه اقتصر في «الكنز» وغيره، وهذا التَّفصيلُ المذكورُ في «الدُّرِّ المختار» من تصرُّ فاتِ المشايخ، كالطَّحاويِّ والكرخيِّ وغيرِهما، كما يعلم من المطوَّلات. م
- (٥) قال في «شرح النُّقاية»: (وكُرِهَ مسحُ جبهته من التُّراب في الصَّلاة، وأمّا بعدَ الفراغ منها فلا يكرهُ، بل يستحبُّ كتمانًا للعبادة أو خوفًا من الرَّياء والسُّمعة). م
- (٦) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية النَّفخ في الصَّلاة، ح: (٣٨١)، ونحوُه عند أحمدَ في «المسند» (٢٦٧٤٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (١٩١٣)، والرَّواياتُ مضطربةٌ في اسم الغلام.

أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ؛ يَعْنِي: يَبْكِي(١).

۱۹۲۸ و في روايةٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الرَّحَى مِنَ الْبُكَاءِ(٢). رواهُ أحمدُ وروى النَّسائيُّ الرِّوايةَ الأولى وأبو داودَ الثَّانيةَ(٢).

١٥٢٩ ـ وَعنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ؛ فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ (١)، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ ، رواهُ ابنُ ماجه (٥).

١٥٣٠ ـ وروى عبدُ الرَّزَّاق والدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ عنْ عليٍّ ﷺ نحوَه موقوفًا(١).

- (٣) انظر ما سلف.
- (3) قولُه: «ثمَّ ليبنِ على صلاته... إلخ»؛ يعني: (مَن سبقه حدثٌ سماويٌّ من بدنه موجبٌ للوضوء في الصَّلاة؛ انصرف من فوره وتوضَّاً مِن غير أنْ يشتغلَ بشيءٍ غيرِ ضروريٍّ في وضوئه، وبنى على صلاته عند الحنفيَّة إنْ لم يعرض له ما ينافيها؛ لهذا الحديث، وإنْ كان مقتديًا فحكمُه كمؤتمٌ، فلا يأتي بقراءةٍ ولا سهوٍ، ولا يتغيَّرُ فرضُه بنيَّة إقامةٍ، ويبدأ بقضاء ما فاته بلا قراءةٍ، وخالفنا الأئمَّةُ الثَّلاثةُ؛ فإنَّهم قالوا: إذا سبقه الحدثُ وهو في الصَّلاة من غير اختيارِ بطلت صلاتُه)، كذا في «شرح المنية» مع زيادةٍ. م
 - (٥) ابن ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في البناء على الصَّلاة، ح: (١٢٢١). قولُه: «الرُّعاف»: دمٌ يخرجُ من الأنف، و«القلسُ»: ما خرج من الجوف ملءَ الفمِ أو دونَه.
- (٦) عبدُ الرَّزَّاق، ح: (٣٦٠٦)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٤/ ١٠٩): (إسنادُه جيِّدٌ على شرط الصَّحيح)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: الذي يقيءُ أو يرعفُ في الصَّلاة، ح: (٥٩٥٥)، والدَّار قطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من الخارج، ح: (٥٧٥)، والبيهقيُّ في «معرفة السُّنن» (٣/ ١٧٣)، ح: (٢٦٦٤).

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: البكاء في الصَّلاة، ح: (١٢١٥)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: البكاء في الصَّلاة، ح: (١٠٤)، وحسنه البنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٦)، وهو في «المسند» (١٦٣١٢).

⁽٢) قال في «شرح النُّقاية» (١/ ٣٠٢): (والحاصلُ أنَّ نحوَ الأنين والبكاء بصوتٍ إنْ كان لغير أمر الآخرة بأنْ كان لوجع أو مصيبةٍ تفسدُ الصَّلاةُ؛ لأنَّ فيه إظهارَ التَّاشُفِ والجزعِ، فصارَ كأنَّه قال: أعينوني، وإنْ كان لأمر الآخرة بأنْ كان بخوفٍ أو رجاءٍ لا تفسدُ، لأنَّه كالدُّعاء والثَّناء). م

١٥٣١ ـ ورواهُ الدّارقطنيُّ مرسلًا نحوَه (١).

قال في «الفتح» [١/ ٤٠]: (وابنُ عيّاشٍ قد وثّقَه ابنُ معينٍ، وزادَ في الإسنادِ عنْ عائشةَ، والزّيادةُ من الثّقةِ مقبولةٌ، والمرسَلُ عندَنا وعندَ جمهورِ العلماءِ حجّةٌ، كذا في «جامع الآثار»)(٢).

وقال العينيُّ في «البناية» [٢/ ٣٨٤]: (فإنْ قلتم: استدللْتُم بحديثين أحدُهما مرسَلٌ والآخرُ ضعيفٌ؟ قلت: لا يضرُّنا إرسالُه؛ لأنَّ المرسلَ عندَنا حجَّةٌ ويقوِّي الضَّعيفَ بما نُقل عنِ الصَّحابةِ عَلَى، وهو ما أخرجَه ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ وأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ وسلمانَ وابنِ عمرو بن مسعودٍ على.

ورُويَ من التَّابعين عنْ علقمةَ، وطاؤوسٍ، وسالم بنِ عبدِاللهِ، وسعيدِ بنِ جبيرٍ، والشَّعبيِّ، وإبراهيم النَّخعيِّ، وعطاءٍ، ومكحولٍ، وسعيدِ بنِ المسيِّبِ، وكيف يذهبُ إلى القياسِ بتركِ قولِ هؤلاء؟ وقولُهم فيما لا يدركُ بالقياسِ كالنَّصِّ في كونه راجحًا على القياس، حتَّى قال بعضُهم: في المسألة إجماعُ الصَّحابة؛ فإنّه رُوي عنْ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ، والعبادلةِ الثَّلاثةِ، وأنسٍ، وسلمانَ على جوازُ البناءِ، والمرادُ إجماعُ فقهائِهم، وبقولهم يُترَكُ القياسُ، هذا ورُويَ أيضًا مثلُ ما قلْنا عنِ الأوزاعيِّ وابنِ أبي ليلى وسلمانَ بنِ يسارٍ والحسنِ البصريِّ، وسفيانَ الثَّورِيِّ، وأبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، هيلا).

١٥٣٢ ـ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يَرْعُفُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يُحْدِثُ، قَالَ: «يَخْرُجُ وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ اللهَ، ثُمَّ يَتَوَضَّأً، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانِهِ، فَيَقْضِيَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ، وَيَعْتَدُّ بِمَا صَلَّى، فَإِنْ كَانَ تَكَلَّمَ اسْتَقْبَلَ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٣).

⁽١) الدَّارقطنيُّ، ك: الطَّهارة، ب: الوضوء من الخارج، ح: (٥٧٢)، وعبدُ الرَّزَّاق (٢/ ٣٤١)، ح: (٣٦١٨).

⁽٢) وراجع لرفع ما قيل فيه إلى «البدر المنير» (٤/ ١٠٣)؛ فإنّه نقل بحثًا طويلًا عن ابن دقيق العيد، ثمّ قال: (وهذا البحثُ من الشَّيخ تقيّ الدِّين يؤذنُ بصحَّة رواية «المسند» أيضًا)، وجنح إلى ذلك ابنُ الجوزيِّ في «تحقيقه» حيث قال بأنَّ: (يحيى بنَ معينٍ وثَّقَ إسماعيلَ بنَ عيّاشِ، والزِّيادةُ من الثَّقة مقبولةٌ، والمرسَلُ عند أحمدَ حجَّةٌ).

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار» ح: (١٤٤)، وإسنادُه جيِّدٌ، انظر: كتاب الآثار (طبعة: دار النَّوادر)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ بسنده،=

١٥٣٣ ـ وفي رواية لابنِ أبي شيبة عنْ عَلِيٍّ هُ فَالَ: «إِذَا رَعَفَ الرَّجُلُ فِي صَلاتِهِ، أَو قَاءَ؛ فَليَتَوَضَّا، وَلا يَتَكَلَّم، وَليَبنِ عَلَى صَلاتِهِ»، ورجالُ هذا السَّندِ على شرطِ الصَّحيح(١).

١٥٣٤ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْقٍ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ؛ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأُ وَلْيُعِدِ (٢) الصَّلَاةَ»، رواهُ أبو داودَ وروى التِّرمذيُّ معَ زيادةٍ ونقصانٍ (٣).

مه ١٥٣٥ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارِ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَبَّرَ فِي صَلاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدَهِ أَنْ المُكُثُوا، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى جِلْدِهِ أَثْرُ المَاءِ فَصَلَّى، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ» وقال: (وبهذا نأخذُ، من سبقه حدثٌ في صلاةٍ؛ فلا بأسَ أنْ ينصرف، ولا يتكلَّمَ فيتوضَّأَ، ثمَّ يبني على ما صلَّى، وأفضلُ من ذلك أنْ يتكلَّمَ ويتوضَّأَ ويستقبلَ صلاتَه)(١).

١٥٣٦ ـ وَعنْ عَائِشَةَ عَلَى أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَأْخُذْ

⁼ ك: الصَّلاة، ب: الذي يقيءُ أو يرعفُ في الصَّلاة، ح: (٥٩٦٠).

⁽١) ابن أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: الذي يقيء أو يرعف في الصَّلاة، ح: (٥٩٥٢)، وقال ابن التُّركماني في «الجوهر النَّقيّ» (٢/ ٢٥٦): (ورجالُ هذا السَّندِ على شرط الصَّحيح)، وانظر الحديث السَّالف.

 ⁽٢) قال عليٌّ القاري (٢/ ٧٩٣): (الأمرُ بالإعادة للوجوب إذا كان الحدثُ عمدًا، أمَّا إذا سبقَه الحدثُ؛ فالأمرُ للاستحباب، فإنَّه أفضلُ؛ للخروج عنِ الخلاف). م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: من يحدث في الصَّلاة، ح: (٢٠٥)، والتَّرمذيُّ مختصرًا، أبواب الرَّضاع، ب: ما جاء في كراهية إتيان النِّساء في أدبارهنَّ، ح: (١١٦٤)، وحسَّنَه، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٤/ ٩٧): (هذا الحديثُ جيِّدُ الإسنادِ).

قولُه: «فسا أحدُكم»؛ أي: خرجَ منه ريحٌ بلا صوتٍ.

⁽٤) محمَّدٌ في «الموطَّأ» ب: الحدث في الصَّلاة، ح: (١٧٢)، ومالكٌ، ك: الطَّهارة، ب: إعادة الجنب الصَّلاة، ح: (٢٣٣)، (١٥٣)، وله شاهدٌ عنْ أبي بكرةَ عند أبي داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يصلِّي بالقوم وهو ناسٍ، ح: (٢٣٣)، وقال البيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار» (٣/ ٣٤٧): (هذا إسنادٌ صحيحٌ).

بِأَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْصَرِفْ»، رواهُ أبو داودَ(١).

١٥٣٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ رَزْءًا أَوْ رُعَافًا أَوْ قَيْتًا؛ فَلْيَضَعْ ثَوْبَهُ عَلَى أَنْفِهِ، وَلْيَأْخُذْ بِيدِ رَجُلِ مِنَ الْقَوْمِ فَلْيُقَدِّمْهُ، رواهُ الدَّارقطنيُ (٢).

١٥٣٨ ـ وَعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍ و ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَحْدَثَ ـ يَعْنِي الرَّجُلَ ـ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ؛ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ (٣) رواهُ التَّرِمذيُّ (١).

#

وقال المنبجيُّ في «اللَّباب» (١/ ٢١٩): (فإنْ قيل: قال التَّرمذيُّ: وهذا حديثٌ ليس إسنادُه بالقويُّ، وقد اضطربوا في إسناده، قال: وفيه عبدُ الرَّحمنِ بنُ زيادٍ وهو الإفريقيُّ وقد ضعَّفَه بعضُ أهل الحديث، منهم يحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ، وأحمدُ بنُ حنبل، قيل له: قد ذكرنا فيما تقدَّمَ أنَّ البخاريَّ كان يقوِّي أمرَه، ويقول: هو مقاربُ الحديثِ، فلم يسقطِ الاحتجاجُ به، وقد سكتَ أبو داودَ عن هذا الحديثِ، وهو إذا سكتَ عن حديثٍ كان عندَه حسنًا). وللمزيد يراجع: «معارف السُّنن» (٤/ ٣٤).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: استئذان المحدث الإمام، ح: (١١١٤)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٤٩)، وقال البوصيريُّ في «الزَّوائد»: (أخرجَه ابنُ ماجه [ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن أحدث في الصَّلاة كيف ينصرف، ح: (١٢٢٢)]، بسندين، أوَّلُهما صحيحٌ رجالُه ثقاتٌ).

⁽٢) الدّارقطنيّ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الوضوء من الخارج من البدن كالرُّعاف والقيء والحجامة ونحوه، ح: (٥٧٦)، وإنْ كان فيه ضعفٌ لكنْ يعضدُه الحديثُ السَّالفُ.

⁽٣) وقال عليٌّ القاري [المرقاة: (٢/ ٩٥٧)]: (لهذا الحديث طرقٌ ذكرَها الطَّحاويُّ، وتعدُّدُ الطُّرقِ يبلِّغُ الحديث الضَّعيف إلى حدُّ الحسن) وقال ابنُ الهمام [فتح القدير: (١/ ٤١)]: (وقولُ من يقول في حديثٍ أنَّه لم يصحَّ إنْ سلم لم يقدحُ؛ لأنَّ الحجَّةَ لا تتوقَّفُ على الصَّحَّة، بل الحسنُ كافِ). م

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يحدث في التَّشهُّد، ح: (٢٠٨)، وأبو داودَ نحوَه، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر الرَّكعة، ح: (٦١٧).



١٥٣٩ ـ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الذي لَا يَدرِي ثَلَاثًا صَلَّى أَو أَربَعًا؟ قَالَ: يُعِيدُ حَتَّى يَحفَظَ، رواهُ ابنُ أبي شيبة (١).

١٥٤٠ ـ وفي روايتِه عَنهُ على أَنَّهُ قَالَ: أَمَّا أَنَا؛ فَإِذَا لَم أَدرِ كَم صَلَّيتُ؛ فَإِنِّي أُعِيدُ (٢).

١٥٤١ ـ وفي روايةٍ له وعَنِ ابنِ جبيرٍ والشَّعبيِّ وشريح نحوُه (٣).

١٥٤٢ _ وعَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: إِذَا صَلَّيتَ فَلَم تَدرِ كَم صَلَّيتُ؛ فَأَعِدهَا مَرَّةً، فَإِنِ التَبَسَتْ عَلَيكَ مَرَّةً أُخرَى؛ فَلَا تُعِدْهَا، رواهُ ابنُ أبي شيبة (٤).

١٥٤٣ ـ وروى مالكٌ عن عطاء نحوَه (٥).

⁽۱) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من قال إذا شكَّ فلم يدرِ كم صلَّى أعاد، ح: (٤٥٥)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٣/ ٢٨٢)، ح: (١٦٥٧)، وهو مرويٌّ وعن ابن عبّاسٍ وابن عمرَ وعبدالله بن عمرو بن العاص من الصَّحابة، وإليه ذهب عطاءٌ والأوزاعيُّ والشَّعبيُّ وأبو حنيفة، «نيل الأوطار» (٣/ ١٣٧).

⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من قال إذا شكَّ فلم يدر كم صلَّى أعاد، ح: (٤٥٤).

 ⁽٣) ابنُ أبي شيبة عن ابن جبير، ك: الصلاة، ب: من قال إذا شك فلم يدر كم صلًى أعاد، ح: (٤٤٥٦)، وعن الشّعبيّ،
 ح: (٤٤٦٠)، وعن شريح، ح: (٤٤٦٠).

⁽٤) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ح: (٤٤٦١)، وعبدُ الرَّزَّاق، (٢/ ٣٠٨)، ح: (٣٤٧٨).

⁽٥) مالكٌ مرسلًا، ك: الصَّلاة، ب: إتمام المصلِّي ما ذكر إذا شكَّ في صلاته، ح: (٣١٥)، ووصلَه مسلمٌ عن عطاء وعن أبي سعيدِ الخدريِّ، ك: المساجد، ب: السَّهو في الصَّلاة، ح: (١٢٧٢)، ولفظُ مالكِ هذا: «إذا شكَّ أحدُكم في=

١٥٤٤ ـ وفي رواية للبخاري (١) وأبي داودَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم فِي صَلاتِهِ؛ فَلَيْتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلَيْتِمَّ عَلَيهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسجُدُ سَجدَتَينِ (٢).

١٥٤٥ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم فِي صَلاَةٍ، فَلَم يَدرِ أَثلَاثًا صَلَّى أَم أَربَعًا؛ فَليَتَحَرَّ، فَليَنظُرُ أَفضَلَ ظَنِّهِ، فَإِنْ كَانَ أَكبَرُ ظَنِّهِ أَنَّهَا ثَلَاثٌ؛ قَامَ فَأَضَافَ إِلَيهَا الرّابِعةَ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، فَسَابَحَ سَجدَتَي فَسَلَّمَ، وَسَجَدَ سَجدَتَي السَّهوِ، وَإِنْ كَانَ أَفضَلُ ظَنِّهِ أَنَّهُ صَلَّى أَربَعًا؛ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتِي السَّهوِ، والآثار»(٣).

١٥٤٦ ـ وعَنْ عَمرِ و بنِ دِينَارٍ، قَالَ: سُئِلَ ابنُ عُمَرَ وَٱبُّو سَعِيدِ الخُدرِيُّ ﷺ عَن رَجُلِ سَهَا، فَلَم يَدرِ كَم صَلَّى، أَثَلَاثًا أَم أَربَعًا، فَقَالَا: يَتَحَرَّى أَصوَبَ ذَلِكَ، فَيُتِمَّهُ، ثُمَّ يَسجُدَ سَجدَتَينِ، رواهُ الطَّحاويُّ^(٤).

١٥٤٧ ـ وعَنْ إِبرَاهِيمَ فِيمَن نَسِيَ الفَرِيضَةَ، فَلَا يَدرِي أَربَعًا صَلَّى أَم ثَلَاثًا، قَالَ: إِنْ كَانَ أَوَّلَ نِسَيَانِهِ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَكْبُرُ ظَنِّهِ أَنَّهُ أَتَمَّ صَلَاتَهُ؛ سَجَدَ سَجَدَةً، وَإِنْ كَانَ أَكْبُرُ ظَنِّهِ أَنَّهُ أَتَمَّ صَلَاتَهُ؛ سَجَدَ سَجَدَتَيِ السَّهوِ، رواهُ سَجَدَتَيِ السَّهوِ، رواهُ

صلاته فلم يدرِ كم صلّى أثلاثًا أم أربعًا؟ فليصلِّ ركعةً، وليسجدْ سجدتين وهو جالسٌ، قبلَ التَّسليم، فإنْ كانت الرَّكعةُ التَّي صلَّى خامسةً؛ شفعها بهاتين السَّجدتين، وإنْ كانت رابعةً؛ فالسَّجدتانِ ترغيمٌ للشَّيطان».

⁽١) البخاريُّ عن عبدالله، ك: الصَّلاة، ب: التَّوجُّه نحو القبلة حيث كان، ح: (٤٠١)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له، ح: (١٢٧٤).

⁽٢) قال العلّامة العينيُّ: (تبويبُ أبي داودَ يدلُّ على أنَّه يبني على أكبر رأيه، حيث قال: باب: من قال يُتِمُّ على أكبر ظنَّه)، [«عمدة القاري» (٧/ ٣١٣)]. م

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: السَّهو في الصَّلاة، ح: (١٧٤)، وإسنادُه جيِّدٌ، وأصلُه مرفوعًا في الصَّحيحين كما مرَّ.

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يشكُّ في صلاته فلا يدري أثلاثًا صلَّى أم أربعًا؟ ح: (٢٥٢٧)، ونحوُّه عن ابن عمرَ عند مالكِ في «الموطَّا» ب: إتمام المصلِّي ما ذكر إذا شكَّ في صلاته، (٣١٦)، وله شاهدٌ بإسنادٍ صحيح عن أنسِ عند الطَّحاويِّ، انظر: «نخب الأفكار» (٦/ ٢٣)، وانظر الحديثَ: (١٥٤٥).

محمَّدٌ في «الآثار»(١).

١٥٤٨ ـ وعَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَوفٍ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَن صَلَّى صَلاةً يَشُكُّ فِي الزِّيَادَةِ»، رواهُ أحمدُ (٢٠).

1019 ـ وفي رواية التّرمذيّ عنه هذه قال: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَهَا أَحَدُكُم فِي صَلاتِهِ فَلَم يَدرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَو ثَلَاثًا؛ فَليَبنِ عَلَى ثِنتينِ، فَإِنْ فَلَم يَدرِ ثِنتينِ صَلَّى أَو ثَلَاثًا؛ فَليَبنِ عَلَى ثِنتينِ، فَإِنْ لَم يَدرِ ثِنتينِ صَلَّى أَو ثَلَاثًا؛ فَليَبنِ عَلَى ثِنتينِ، فَإِنْ لَم يَدرِ ثِنتينِ صَلَّى أَو ثَلَاثًا؛ فَليَبنِ عَلَى ثَلَاثٍ، وَليَسجُدْ سَجدَتينِ قَبلَ أَنْ يُسَلِّمَ قَال التِّرمذيُّ (٣): (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١).

• • • • • وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ جَعفَرٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن شَكَّ فِي صَلَاتِهِ؛ فَليَسجُدُ سَجدَتَينِ بَعدَمَا يُسَلِّمُ»، رواهُ أبو داودَ(٥).

(۱) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: السَّهو في الصَّلاة، ح: (۱۷٤)، وإسنادُه جيِّدٌ، انظر: كتاب «الآثار» (١/ ١٨٦)، طبعة: دار النَّوادر، وأخرجَه مختصَرًا عبدُ الرَّزَّاق، (٢/ ٣٠٧)، ح: (٣٤٧٤).

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٦٨٩)، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» بسندَين، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يشكُّ في صلاته فلا يدري أثلاثًا صلَّى أم أربعًا؟ ح: (٢٥٠٩، ٢٥١٠)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٤٤٩): (ثانيهما حسنٌ جيِّدٌ، وانظر ما بعده).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: فيمن يشكُّ في الزِّيادة والنُّقصان، ح: (٣٩٨)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن شكَّ في صلاته فرجعَ إلى اليقين، ح: (١٢٠٩)، قال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽³⁾ فالحاصلُ: (أنَّه قد ثبتَ في هذا الباب أحاديثُ ثلاثةٌ، أحدُها: «إذا شكَّ أحدُكم في الصَّلاة؛ فليستأنفْ»، أو كما قال، وثانيها: «من شكَّ في صلاته؛ فليتحرَّ الصَّواب»، وثالثُها: هذا الحديثُ النَّاطق بالبناء على ما استيقنَ، فجمع إمامُنا أبو حنيفة رحمَه اللهُ بينها بحمل الأوَّل على عروض الشَّكِّ أوَّلَ مرَّةٍ، والثَّاني على صورة وقوع التَّحرِّي على أحد الجانبين، والثَّلثُ عدمُ وقوع التَّحرِّي عليه، وهذا كمالُ الجامعيَّة الذي ابتنى مذهبُ إمامِنا أبي حنيفة عليه)، كذا في «شرح المنية». م

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من قال بعد التَّسليم، ح: (١٠٣٥)، والنَّسائيُّ، ك: السَّهو، ب: التَّحرِّي، ح: (١٢٤٩)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٠٣٣).

١٥٥١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي وَهمِهِ بَعدَ التَّسلِيمِ، رواهُ النَّسائيُّ (١).

١٥٥٢ ـ وعَنْ عَلَقَمَةَ: أَنَّ ابنَ مَسعُودٍ ﷺ سَجَدَ سَجدَتَيِ السَّهوِ بَعدَ السَّلَامِ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، رواهُ ابنُ ماجه، وروى التِّرمذيُّ نحوَه (٢).

- قالَ ابنُ سِيرِينَ: سَمّاهَا أَبُو هُرَيرَةَ وَلَكِن نَسِيتُ أَنَا ـ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إحدَى صَلاتَيِ العَشِيِّةِ اللهُ سِيرِينَ: سَمّاهَا أَبُو هُرَيرَةَ وَلَكِن نَسِيتُ أَنَا ـ قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكعَتَينِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعُرُوضَةٍ فِي المَسجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيهَا كَأَنَّهُ غَضبَانُ، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى اليُسرَى، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ، مَعُرُوضَةٍ فِي المَسجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمنَى عَلَى اليُسرَى، وَشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الأَيمَنَ عَلَى ظَهرِ كَفَّهِ اليُسرَى، وَخَرَجَتِ السَّرَعَانُ مِن أَبوَابِ المَسجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ وَفِي القَومِ رَجُلٌ فِي يَدَيهِ طُولٌ ـ يُقَالُ لَهُ: ذُو اليَدَينِ - الصَّلاةُ؟ وَفِي القَومِ أَبُوبَكِرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَن يُكَلِّمَاهُ، وَفِي القَومِ رَجُلٌ فِي يَدَيهِ طُولٌ ـ يُقَالُ لَهُ: ذُو اليَدَينِ ؟ الصَّلاةُ؟ وَفِي القومِ أَبُوبَكِرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَن يُكَلِّمَاهُ، وَفِي القومِ رَجُلٌ فِي يَدَيهِ طُولٌ ـ يُقَالُ لَهُ: ذُو اليَدَينِ ؟ قَالَ: «لَم أَنسَ وَلَم تُقصَرُ» فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو اليَدَينِ ؟ فَالَ: «يَعْم، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرُ وَسَجَدَ مِثلَ سُجُودِهِ أَو أَطُولَ، ثُمَّ سَلَّمَ، فُتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، مُتَقَقُّ عَلَى اللهُ وَلَعْهُ للبخاريِّ ، فَوَبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِّتُ عَمَانَ بَنَ حُصِينِ، قَالَ: قُلَ: قُلَ البخاريِّ . فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ مَسَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِّتُكُ أَنْ

١٥٥٤ ـ وفي أخرى لهما: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بدلَ: «لَم أَنسَ وَلَم تُقصَرْ»: «كُلُّ ذَلِكَ لَم يَكُنْ»،

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: السَّهو، ب: ذكر الاختلاف على أبي هريرةَ في السَّجدتين، ح: (١٢٣٦)، وأصلُه عند البخاريِّ، ح: (٧١٥)، ومسلم، ح: (١٢٩٠).

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن سجدَهما بعد السَّلام، ح: (١٢١٨)، وأصلُه في مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له، ح: (١٢٨٦)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في سجدتي السَّهو بعد السَّلام والكلام، ح: (٣٩٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ح: (٤٨٢)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له، ح: (١٢٨٨).

قولُه: «السَّرَعانُ»: النَّاسُ الَّذين يتسارعونَ في الخروج.

فَقَالَ: قَد كَانَ بَعضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ(١).

مه ١٥٥٥ وعَنْ عِمرَانَ بِنِ حُصَينِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى العَصرَ، فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتِ، ثُمَّ دَخَلَ مَنزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ _يُقَالُ لَهُ الخِرِبَاقُ، وَكَانَ فِي يَدَيهِ طُولٌ _ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، وَخَرَجَ غَضبَانَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ، حَتَّى انتَهَى إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصَدَقَ هَذَا»؟ قَالُوا: نَعَم، فَصَلَّى رَكعَةً، ثُمَّ صَلَّم، ثُمَّ سَجَدَ سَجِدَتَينِ، ثُمَّ سَلَّم، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٥٥٦ ـ وعَنْ محمَّدِ بنِ صَالِحِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عَبدِاللهِ بنِ عَبّاسٍ قَالَ: صَلَّيتُ خَلفَ أَنسِ بنِ مَالِكِ ﷺ مَصَلاةً فَسَهَا فِيهَا، فَسَجَدَ بَعدَ السَّلامِ، ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: أَمَا إِنِّي لَم أَصنَعْ إِلّا كَمَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصنَعُ، رواهُ الطَّبرانيُّ (٣).

۱۰۰۷ ـ وفي روايةِ التَّرمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ (٤) عَنْ عِمرَانَ بنِ حُصَينِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِم فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجدَتَينِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ، قال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ غريبٌ، وروى ابنُ حِبّانَ والحاكمُ نحوَه، وقالَ الحاكمُ: (صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين) (٥).

١٥٥٨ - وعَنْ عَبدِاللهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الظُّهرَ خَمسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلاةِ؟
 فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيتَ خَمسًا، فَسَجَدَ سَجدَتَينِ بَعدَمَا سَلَّمَ، رواهُ البخاريُّ وأبو داود (١٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له، ح: (١٢٩٠).

⁽٢) مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: السَّهو في الصَّلاة والسُّجود له، ح: (١٢٩٣).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الصَّغير» واللَّفظُ له، ح: (٤٣٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٥٤): (وفيه مجاهيلُ)، وأخرجَ نحوَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، بسند صحيحٍ عن قتادةَ وعن أنسٍ، ب: باب سجود السَّهو في الصَّلاة هل هو قبل التَّسليم أو بعده؟ ح: (٢٥٧٠).

⁽٤) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: سجدتي السَّهو فيهما تشهُّدٌ وتسليمٌ، ح: (١٠٤١)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّشهُّد في سجدتي السَّهو، ح: (٣٩٥)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٦٧٠)، وأخرجَ نحوَه الحاكمُ (١/ ٤٧٠).

⁽٥) وفي «عمدة الرِّعاية»: (ويُستفادُ منه أنَّ سجودَ السَّهو يرفعُ التَّشهُّدَ السَّابقَ، فيتشهَّدُ بعده). مؤلّف

⁽٦) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: إذا صلَّى خمسًا، ح: (١٢٢٦).

١٥٥٩ ـ وعَنْ ثَوبَانَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولَ: «لِكُلِّ سَهِوٍ سَجدَتَانِ بَعدَ مَا يُسَلِّمُ»، رواهُ ابنُ ماجه وأبو داودَ وروى أحمدُ وعبدُ الرَّزَّاقِ والطَّبرانيُّ نحوَه (١١).

١٥٦٠ ـ وعَنِ الشَّعبيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا المُغِيرَةُ بنُ شُعبَةَ ﷺ فَنَهَضَ فِي الرَّكَعَتَينِ، فَسَبَّحَ بِهِ القَومُ وَسَبَّحَ بِهِم، فَلَمّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّم، ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتَيِ السَّهوِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ حَدَّثَهُم: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَسَبَّحَ بِهِم، فَلَمّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّم، ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتَيِ السَّهوِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ حَدَّثَهُم: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ بِهِم مِثلَ الذي فَعَلَ، رواهُ التَّرمذيُّ (٢).

١٥٦١ ـ وعَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعبَةَ ﴿ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَسَهَا، فَنَهَضَ فِي الرَّكَعَتَينِ، فَسَبَّحنَا بِهِ، فَمَضَى، فَلَمَّا أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ؛ سَجَدَ سَجدَتَي السَّهوِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١٥٦٧ _ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ الإِمَامُ فِي الرَّكَعَتَينِ، فَإِنْ ذَكَرَ قَبلَ أَن يَستَوِيَ قَائِمًا؛ فَليَجلِس، فَإِنِ استَوَى قَائِمًا فَلَا يَجلِس، وَيَسجُد سَجدَتَي السَّهوِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه (٤٠).



⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من نسيَ أَنْ يتشهَّدَ وهو جالسٌ، ح: (۱۰٤۰)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما جاء فيمن سجدَهما بعد السَّلام، ح: (۱۲۱۹)، وهو في «المسند» (۲۲٤۱۷)، وعبدُ الرَّزَّاق (۳۵۳۳)، والحديثُ حسنٌ.

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الإمام ينهض في الرَّكعتين ناسيًا، ح: (٣٦٤)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: من نسي أنْ يتشهَّدَ وهو جالسٌ، ح: (١٠٣٩)، وأخرجَه التِّرمذيُّ عن زيادٍ برقم: (٣٦٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

 ⁽٣) الطّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: سجود السَّهو في الصَّلاة هل هو قبل التَّسليم أو بعده؟
 ح: (٢٣٥٦)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الإمام ينهض في الرَّكعتين ناسيًا، ح: (٣٦٥)، وقال:
 (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من نسي أنْ يتشهَّدَ وهو جالسٌ، ح: (١٠٣٨)، وابنُ ماجه ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهيًا، ح: (١٢٠٨ وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٥٣).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ (١) عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَ انُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ [الانشقاق: ٢١].

الشَّيطَانُ يَبَكِي، يَقُولُ: يَا وَيلَهُ، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ (إِذَا قَرَأَ ابنُ آدَمَ السَّجَدَةَ فَسَجَدَ؛ اعتَزَلَ الشَّيطَانُ يَبَكِي، يَقُولُ: يَا وَيلَهُ، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ (٢) فَلَهُ الجَنَّةُ، وَأُمِرتُ (٣) بِالسُّجُودِ فَأَبَيتُ الشَّيطَانُ يَبَكِي، يَقُولُ: يَا وَيلَهُ، أُمِرَ ابنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ (٢) فَلَهُ الجَنَّةُ، وَأُمِرتُ (٣) بِالسُّجُودِ فَأَبَيتُ فَلَهُ النَّارُ»، رواهُ مسلمٌ وابنُ ماجه (٤).

١٥٦٤ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ عُلِي أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ عَامَ الفَتح سَجدَةً، فَسَجَدَ النَّاسُ

⁽۱) قولُه: «وإذا قُرئَ»: قال في «المرقاة»: (تجبُ سجدةُ التَّلاوة بهذه الآية والحديثِ الآي بعد على القارئ والسّامع، ولو لم يكنْ مستمعًا عند أبي حنيفةَ وأصحابِه، وقال غيرُه: سنَّةٌ على القارئ والمستمع، واختلفوا فيمن لم يكنْ مستمعًا للقراءة، بل حصل له سماعٌ، على قولين هما وجهانِ لأصحاب الشَّافعيِّ، أصحُّهُما في «الرَّوضة»: الاستحبابُ أيضًا).

قلت: وجهُ الاستدلال بهذه الآية على وجوب سجدة التّلاوة: أنَّ الله ذمَّ أقوامًا بترك السُّجود، فقال: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ... ﴾ الخ ، وإنّما يُستحَقُّ الذَّمُّ بترك الواجب، أخذتُه من بعض الحواشي. م

⁽٢) قولُه: «أُمرَ ابنُ آدمَ بالسُّجود فسجد»: (والأصلُ أنَّ الحكيمَ إذا حَكَىَ عن غير الحكيم كلامًا ولم يُعَقِّبْهُ بالإنكار، دلَّ على أنَّه صوابٌ، ففيه دليلٌ على أنَّ ابنَ آدمَ مأمورٌ بالسَّجدة، والأمرُ للوجوب، مع أنَّ آيَ السَّجدةِ تفيدُه أيضًا؛ فإنَّها ثلاثةُ أقسامٍ: قسمٌ فيه الأمرُ الصَّريحُ، وقسمٌ يتضمَّنُ حكايةَ استنكاف الكفرة حيث أُمروا به، وقسمٌ فيه حكايةً فِعل الأنبياء بالشَّجود، وكلُّ من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجبٌ، إلّا أنْ يدلَّ دليلٌ في معيَّنِ على عدم لزومه، لكنَّ دلالتَها فيه ظنيَّةٌ، فكان الثَّابتُ الوجوبَ لا الفرضَ)، كذا في «شرح النُّقاية». م

⁽٣) وفي «جامع الآثار»: (الأمرُ للوجوب وتقريرُ الشَّرع للصِّحَة، وتقدَّم آنفًا مواظبتُه ﷺ على بعض السُّجود، ولا فارقَ بين سجدة وسجدةٍ). م

⁽٤) مسلم، ك: الإيمان، ب: بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصَّلاة، ح: (٢٤٤).

كُلُّهُم، مِنهُمُ الرّاكِبُ وَالسّاجِدُ فِي الأرضِ، حَتَّى إِنَّ الرّاكِبَ لَيسجُدُ عَلَى يَدِه، رواهُ أبو داودَ(١).

١٥٦٥ ـ وعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا السَّجِدَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَهَا»، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ (٢).

١٥٦٦ ـ وروى البخاريُّ مثلَه تعليقًا(٣).

١٥٦٧ ـ وعَنْهُ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقَرَأُ السَّجِدَةَ وَنَحِنُ عِندَهُ، فَيَسجُدُ وَنَسجُدُ مَعَهُ، فَنَز دَحِمُ (١٤) حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا لِجَبهَتِهِ مَوضِعًا يَسجُدُ عَلَيهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٥).

١٥٦٨ ـ وعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَينَا القُرآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجَدَةِ كَبَّرَ، وَسَجَدَ وَسَجَدَا مَعَهُ ١٠٠، رواهُ أبو داودَ (٧٠).

١٥٦٩ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ على : سَجَدَ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ بِ ﴿ النَّجِمِ ﴾، وَسَجَدَ مَعَهُ المُسلِمُونَ وَالمُشرِكُونَ

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يسمع السَّجدة وهو راكبٌ، وفي غير الصَّلاة، ح: (١٤١١)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٥٧) وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٧٩٨).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من قال: السَّجدةُ على من جلس لها ومن سمعها، ح: (٢٥٢)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٨٣)، ح: (٢٨٧٧).

 ⁽٣) البخاريُّ عن عثمانَ تعليقًا، ك: الجمعة، ب: من رأى أنَّ الله ﷺ لم يوجب السُّجود، قبل ح: (١٠٧٧)، ووصلَه عبدُ
 الرَّزَّاق (٩٠٦)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٥٥٨): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «فنزدحم... إلخ»: (هذا يدلُّ على وجوب سجود التَّلاوة)، كذا في «المرقاة». م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: ازدحام النّاس إذا قرأ الإمامُ السَّجدةَ، ح: (١٠٧٦)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: سجود التَّلاوة، ح: (١٢٩٥).

⁽٦) «فإذا مرَّ بالسَّجدة كبَرَ، وسجد وسجدنا معه»: (وهذا يدلُّ على أنَّه لا يكبِّر إلّا للسُّجود، وبه أخذ أبو حنيفة، وعند الشَّافعيِّ: يرفعُ يديه ويكبِّر للإحرام ثمَّ يكبِّر للسُّجود)، كذا في «المرقاة» (٢/ ٨١٥). م

⁽٧) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يسمع السَّجدة وهو راكبٌ، ح: (١٤١٣)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٥٩١)، وهو في «المصنَّف» لعبد الرَّزَاق (٩٩١١).

وَالحِنُّ وَالإِنسُ، رواهُ البخاريُّ(١).

١٥٧٠ ـ وعَنِ ابنِ مَسعُودِ هُذَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قَرَأَ ﴿ وَالنَّجِمِ ﴾ فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَن كَانَ مَعَهُ، غَيرَ أَنَّ شَيخًا أَخَذَ كَفًّا مِن حَصَّى أُو تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبهَتِهِ، وَقَالَ: يَكفِينِي هَذَا، قَالَ عَبدُاللهِ: لَقَد رَأَيتُهُ بَعدُ قُتِلَ كَافِرًا، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٥٧١ ـ وزادَ الإمامُ البخاريُّ في روايةٍ: وَهوَ أُمَيَّةُ بنُ خَلَفٍ (٣).

١٥٧٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: ﴿إِذَا ٱلتَّمَآءُ ٱنشَقَتْ ﴾ و ﴿أَقْرَأُ بِٱسْدِرَئِكَ ٱلَذِي خَلَقَ ﴾، رواهُ مسلمٌ (٤).

الطَّحاويُّ وَالاَخَرُ تَعلِيمٌ، رواهُ الطَّحاويُّ وَالاَخَرُ تَعلِيمٌ، رواهُ الطَّحاويُّ وقال: (فبقول ابن عبّاسِ ﷺ هذا نأخذُ)(٥).

وقال التَّرمذيُّ [٢/ ٤٧٢]: (رأى بعضُهم فيها سجدةً، وهو قول سفيانَ الثَّوريِّ، ومالكِ، وأهلِ الكوفة)، وقال محمَّدٌ: (كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى فِي سُورَةِ الحَجِّ إلّا سَجدَةً وَاحِدَةً؛ الأُولَى، وَبِهَذَا نَاخُذُ)(١٠). الكوفة)، وقال محمَّدٌ: (كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى فِي سُورَةِ الحَجِّ: سَجدَةٌ وَاحِدَةٌ، رواهُ ابنُ أبي شيبة (٧٠).

⁽١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجسٌ ليس له وضوءٌ، ح: (١٠٧١).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: سجود التِّلاوة، ح: (١٢٩٧)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: الجهر بالقراءة في الكسوف، ح: (١٠٦٧).

⁽٣) البخاريُّ، ك: تفسير القرآن، ب: ﴿ فَأَنْجُدُوا لِيَّهِ وَأَعْبُدُوا ﴾، ح: (٤٨٦٣).

⁽٤) مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: سجود التَّلاوة، ح: (١٣٠١).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: المفصَّل هل فيه سجودٌ أم لا؟ ح: (١٣٦)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ٥٣٤): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٦) «التَّعليق الممجَّد على موطَّأ محمَّد» (٢/ ٢٤).

⁽٧) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من قال هي واحدةٌ وهي الأولى، ح: (٤٣٢٨)، وابنُ المنذر في «الأوسط» (٥/٢٦٧)، ح: (٢٨٥١).

١٥٧٥ ـ وفي روايةٍ عَنِ ابنِ المسيِّبِ والحسنِ وإبراهيمَ وسعيدِ بنِ جبيرٍ مثلُه(١).

١٥٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ هَ قَالَ: رَأَيتُ رُؤيَا وَأَنَا أَكْتُبُ سُورَةَ ﴿ صَ ﴾ قَالَ: فَلَمّا بَلَغتُ السَّجِدَة، رَأَيتُ الدَّوَاةَ وَالقَلَمَ وَكُلَّ شَيءٍ بِحَضرَتِي انقَلَبَ سَاجِدًا، قَالَ: فَقَصَصتُهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَيَالَةِ، فَلَم يَزَلْ يَسجُدُ بِهَا (٢)، رواهُ الإمامُ أحمدُ (٣).

١٥٧٧ _ وعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قُلتُ لِابنِ عَبّاسٍ ﷺ: أَنسجُدُ فِي ﴿ صَ ﴾ ؟ فَقَرَأَ: ﴿ وَمِن ذُرِّيّتَنِهِ ء دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَنَ ﴾ [الأنعام: ٨٤] حَتَّى أَتَى ﴿ فَيِهُ دَنهُمُ ٱقْتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فَقَالَ ابنُ عَبّاسٍ ﷺ: نَبِيْكُم ﷺ مِمَّنْ أُمِرَ أَنْ يَقتَدِيَ بِهِم، رواهُ البخاريُّ (١٠).

١٥٧٨ - وعَنِ السّائِبِ بنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُثمَانَ بنَ عَفّانَ ﷺ قَرَأً: ﴿ضَ ﴾ عَلَى المِنبَرِ، فَنَزَلَ فَسَجَدَ، رواهُ البيهقيُّ (٥٠).

١٥٧٩ ـ وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النّبِي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيتُنِي اللّيلةَ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنّي كُنتُ أُصَلِّي خَلفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدتُ فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعتُهَا وَهِيَ تَقُولُ: اللّهُمَّ اكتُبْ لِي بِهَا عِندَكَ أُحِرًا، وَتَقَبَّلُهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلتَهَا اللّهُمُّ اكتُبْ لِي عِندَكَ ذُخرًا، وَتَقَبَّلُهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلتَهَا

⁽١) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من قال هي واحدةٌ وهي الأولى، ح: (٤٣٣١ / ٤٣٣١).

⁽٢) وفي «جامع الآثار»: (المواظبةُ من غير ترك كما يدلُّ عليه ظاهرُ قولِه: «فلم يزلْ» دالَّةٌ على الوجوب)، كذا في «فتح القدير» (٢/ ١٢). م

⁽٣) أحمدُ في «المسند» (١١٧٩٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٨٤): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٤) البخاريُّ، ك: أحاديث الأنبياء، ب: ﴿ وَأَذَكُّرُ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُ رَأُوَّاكُ ، ح: (٣٤٢).

⁽٥) البيهة في «الكبرى» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: سجدة ﴿صَّ ﴾، (٣٧٤٥)، والدَّارقطنيُّ، ب: سجود القرآن، ح: (١٥١٨). وفي الباب عن ابن عبّاسٍ بسندٍ صحيح عند الطَّحاويِّ في «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٢٣٧).

وقد ثبت السَّجدةُ في سورة ﴿حَمَ ﴾ عن مجاهدٍ، قال: سألت ابنَ عبّاسٍ ب عن السَّجدة الَّتي في ﴿حَمَ ﴾، قال: اسجدْ بآخر الآيتين، أخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ح: (٢١٢٢)، وسندُه صحيحٌ.

مِن عَبدِكَ دَاوُدَ، قَالَ ابنُ عَبّاسٍ: فَقَرَأَ النّبِي ﷺ سَجدَةً ثُمَّ سَجَدَ، فَسَمِعتُهُ وَهُوَ يَقُولُ مِثلَ مَا أَخبَرَهُ الرَّجُلُ عَن قَولِ الشَّجَرَةِ، رواهُ التّرمذيُّ وابنُ ماجه، إلّا أنَّه لم يذكرْ: وتقبَّلْها منِّي كما تقبّلْتها من عبدك داود (١٠).

١٥٨٠ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ فِي سُجُودِ القُرآنِ بِاللَّيلِ: «سَجَدَ وَجهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمِعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَولِهِ وَقُوَّتِهِ »، رواهُ أَبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) (٢).

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: ما يقول في سجود القرآن، ح: (٣٤٢٤)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: سجود القرآن، ح: (١٠٥٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٥٦٢).

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السفر، ب: ما يقول في سجود القرآن، ح: (٥٨٠)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول إذا سجد، ح: (١٤١٤)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



١٥٨١ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَتَحَرَّى أَحَدُكُم، فَيُصَلِّي عِندَ طُلُوعِ الشَّمس، وَلا عِندَ غُرُوبِهَا»(١).

١٥٨٢ ـ وفي رواية [عنه] هُ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمسِ؛ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمسِ؛ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ، وَلا تَحَيَّنُوا بِصَلاتِكُم طُلُوعَ الشَّمسِ وَلا غُرُوبَهَا، فَإَنَّهَا تَطلُعُ بَينَ قَرنَي الشَّيطَانِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٥٨٣ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ الصُّنَابِحِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمسَ تَطلُعُ وَمَعَهَا قَرنُ الشَّيطَانِ، فَإِذَا ارتَفَعَت؛ فَارَقَهَا، ثُمَّ إِذَا استَوَت؛ قَارَنَهَا، فَإِذَا زَالَت؛ فَارَقَهَا، فَإِذَا دَنَت لِلغُرُوبِ؛ قَارَنَهَا، فَإِذَا وَلَسَّانِ فَإِذَا ارتَفَعَت؛ فَارَقَهَا، فَإِذَا السَّعَاتِ، رواهُ مالكُ وأحمدُ والنَّسائيُّ (٣).
غَرَبَت فَارَقَهَا»، وَنَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الصَّلاةِ فِي تِلكَ السَّاعَاتِ، رواهُ مالكُ وأحمدُ والنَّسائيُّ (٣).

١٥٨٤ ـ وعَنْ عُقبَةَ بنِ عَامِرِ الجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتِ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنهَانَا أَنْ نُصَلِّي فَي اللهُ عَلَي يَنهَانَا أَنْ نُصَلِّي المُعَلِيقِ مَو اللهِ عَلَي يَنهَانَا أَنْ نُصَلِّي إِنْ مَو اللهِ عَلَي يَعُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَرتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: لا تتحرَّى الصَّلاة قبل غروب الشمس، ح: (٥٨٥)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: بدء الخلق، ب: صفة إبليسَ وجنوده، ح: (٣٢٧٢)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢٦).

قولُه: «تحيَّنوا»: من التحيُّن، وهو طلبُ وقتٍ معلوم.

⁽٣) مالكٌ واللَّفظُ له، ك: القرآن، ب: النَّهي عن الصَّلاة بعد الصبح وبعد العصر، ح: (٧٤١)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: السّاعات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (٥٦٠)، وهو في «المسند» (١٩٠٦٣).

تَمِيلَ الشَّمسُ، وَحِينَ تَضَيَّفُ الشَّمسُ لِلغُرُوبِ حَتَّى تَعْرُبَ(١)»، رواهُ مسلمٌ(١).

عَلَيهِ، فَقُلتُ: أَخِرِنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ عَنِ الصَّلَاةِ مَقَّ لِمَدِينَةَ فَلَحَلَتُ عَلَيهِ، فَقُلتُ: أخبِرنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: "صَلِّ صَلَاةَ الصَّبِ، ثُمَّ أَقصِر عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطلُعُ الشَّمسُ حَتَّى تَرَقِعَ وَ فَإِنَّهَا تَطلُعُ حِينَ تَطلُعُ بَينَ قَرنِي شَيطَانٍ، وَحِينَيْدِ يَسجُدُ لَهَا الكُفّارُ، ثُمَّ صَلًّ؛ فَإِنَّ الصَّلَاة مَشهُودَةٌ مَحضُورَةٌ حَتَّى يَستَقِلَّ الظُّلُّ بِالرُّمحِ، ثُمَّ أَقصِر عَنِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ حِينَيْدِ تُسجُرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقبَلَ الفَي هُ فَصَلً ؛ فَإِنَّ الصَّلَاة مَشهُودَةٌ مَحضُورَةٌ حَتَّى تَصلِّى العَصر، ثُمَّ أقصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَعْرُبَ الفَي هُ فَصَلً ؛ فَإِنَّ الصَّلَاة مَشهُودَةٌ مَحضُورَةٌ حَتَّى تُصلِّى العصر، ثُمَّ أقصِرْ عَنِ الصَّلَةِ حَتَّى تَعْرُبَ الفَي اللهِ فَالوُضُوءَ الفَي هُ فَصَلً ؛ فَإِنَّهَا تَعْرُبُ بَينَ قَرنِي شَيطَانٍ، وَحِينَادٍ يَسجُدُ لَهَا الكُفّارُ"، قَالَ: فَقُلتُ: يَا نَبِي اللهِ فَالوُضُوءَ الشَّمسُ ؛ فَإِنَّهَا تَعْرُبُ بَينَ قَرنِي شَيطَانٍ، وَحِينَادٍ يَسجُدُ لَهَا الكُفّارُ"، قَالَ: فَقُلتُ: يَا نَبِي اللهِ فَالوُضُوءَ وَيَي عَنهُ، قَالَ: "هَا مِنكُم رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَصُوءَهُ فَيَتَصَصَصُ، ويَستنشِقُ فَيَتَورُ إِلا خَرَّت خَطَايَا وَجِهِهِ فِي فَالْمُوء مَعَ المَاء وَجَهِهِ فِي الْمَاء وَمَهُ عَيْنَ المَاء وَحَهِ فَي عَيْم وَلُهُ اللهُ وَالْوَافِ لِحِيتِهِ مَعَ المَاء وَمُ لَكَ عَلَى المَعْمَلُ يَدِه فِي الْمَاء وَمُ اللهُ وَأَثَى عَلَيه وَلَهُ اللهُ وَالْمَاء وَمُ المَاء وَلَا المَاء وَالْمَ وَلَا المَله وَالله وَالْمُوء مَع المَاء وَلَا المَوالِهِ مَع المَاء وَالمَا وَالْمُهُ وَلَا المَور وَامَ فَصَلْى، وَحَول المَاء والمَلهُ وَالمَ فَصَلَى، وَحَمِد الله وَأَثَى عَلَيه وَلَهُ اللّه وَالله وَالْمُ وَلَا المَلهُ وَلَا المَلهُ وَلَا المَلهُ وَلَا المَلهُ وَالْمُ وَالْمَ فَصَلَى، وَلَا المَلهُ وَالْمُ وَلَا المُلَا وَالْمَا وَلَا المَلهُ الله وَالْمَ وَلَهُ الْمَاء وَلَا الله وَالله وَلَا المَلهُ الله وَالله وَالله وَالله وَالْمُ الله وَالْمُ وَالله وَلَا المَلْهُ الله وَالله وَالله وَالله وَلَا الله المَلهُ الله وَلَا الله المُعْلَقُ الله وَلَا المَلهُ الله وَلَ

١٥٨٦ - وَعَنْ أَبِي بَصرَةَ الغِفَارِيِّ عَلَى قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ العَصرَ بِالمُخَمَّصِ، فَقَالَ:

⁽۱) وفي «جامع الآثار»: (شمل بإطلاقه الأمكنة والأزمنة والصّلوات كلّها)، كذا في «المرقاة» (۲/ ۸۲۰) و «الهداية» (۲/ ٤٢)، وفي «ردِّ المحتار» (۱/ ٣٧٢): (ما وردَ من النَّهي إلّا بمكَّة شاذٌ لا يُقبلُ في معارضة المشهور، وكذا رواية استثناء يوم الجمعة غريبٌ؛ فلا يجوز تخصيص المشهور به)، وفي «التّعليق الممجَّد» (۱/ ٤٣٠): (والأحاديث المنهدة لجواز التَّنفُّل يوم الجمعة وقتَ الاستواء لا تساوي أحاديث النَّهي من حيثُ السَّندُ)، وفي «البناية» (۲/ ۲۱): (وعن ابنِ مسعود ﷺ: كنّا نُنهي عن ذلك يوم الجمعة، وعن سعيد المقبريِّ: أدركتُ النّاسَ وهم ينهون عن ذلك). مؤلِّف

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢٩).

⁽٣) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: إسلام عمرو بن عبسة، ح: (١٩٣٠).

"إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ عُرِضَتْ عَلَى مَن كَانَ قَبلَكُم فَضَيَّعُوهَا، فَمَنْ حَافَظَ عَلَيهَا كَانَ لَهُ أَجرُهُ مَرَّتَينِ، وَلَا صَلَاةَ بَعدَهَا حَتَّى يَطلُعَ الشَّاهِدُ»، وَالشَّاهِدُ: النَّجمُ. رواهُ مسلمٌ (۱).

١٥٨٧ - وَعَنْ أَبِي سعيدِ الخُدرِي ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «لا صَلاةَ بَعدَ الصُّبِحِ حَتَّى تَرتَفِعَ الشَّمسُ، وَلا صَلاةَ بَعدَ العَصرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمسُ (٢)»،

(۱) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢٧). «بالمخمص»: قال النَّوويُّ: (هو موضعٌ معروفٌ).

(٢) قولُه: «لا صَلاةَ بَعدَ الصَّبحِ حَتَّى تَرتَفِعَ الشَّمسُ، وَلا صَلاةَ بَعدَ العَصرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمسُ»: (الحاصلُ أنَّ الأوقاتَ المنهيَّة فيها الصَّلاةُ في وقت الغروب والطُّلوع الأوقاتَ المنهيَّة فيها الصَّلاةُ في وقت الغروب والطُّلوع والاستواء، ثمَّ إنْ صلَّيت فيها؛ ففيه تقسيمُ البطلان وعدمه، فتبطلُ الفريضةُ وكلُّ ما هو دَينٌ في الذَّمَّةِ ووجب كاملًا، وتصحُّ النَّوافلُ مع الكراهة التَّحريميَّة.

وأمّا تفسيرُ (لعينه) و(لغيره) فعندنا هو ظاهرُ «الهداية» من أنّ الواجبَ لعينه ما يكون مطلوبًا بنفسه، والواجبَ لغيره ما يكونُ من جانب العبد. ما يكون مطلوبًا لغيره، وقال الشَّارحون عن الواجب لعينه: ما يكونُ من الله، والواجبُ لغيره ما يكونُ من جانب العبد. وقال أبو حنيفة في الطَّائفة الثَّانية للأوقات المكروهة: تجوزُ فيها الفرائضُ والواجباتُ لعينها، لا النَّوافلُ والواجباتُ لغيرها، ولم يفرِّقِ الشَّافعيُّ بين الطَّائفتين، وقال: تصحُّ الفرائضُ وذواتُ الأسبابِ من النَّوافل، مثلُ التَّحيتَين والخوفِ، لا غيرها، وتجوزُ السُّنن الأكدة أيضًا، والوافي بمذهب الشَّافعيِّ ما ذكرَه شارحُ «الحاوي» حيث قال: إنَّ كلَّ صلاةٍ لها سببٌ متقدّمٌ أو مقارنٌ فإنَّها لا تكرَه في هذه الأوقات، فمنها الفوائتُ، سواءٌ في ذلك قضاءُ الفوائتِ والسُّنن والنَّوافلِ الَّتِي اتَّخذها وردًا، ومنها: صلاةُ الجنازةِ، ومنها: تحيَّةُ المسجدِ، إذا اتَّفقَ دخولُه في هذه الأوقات لغرض غير التحيَّة، من انتظار صلاةٍ وغيره، أمَّا إذا دخلَ المسجدَ لغرض التحيَّة فيُكره، كما لو أخَّر الفائتةَ ليقضيها فيها؛ لكونه متحرّيًا بالصَّلاة.

ومنها صلاةُ الاستسقاء؛ لأنَّ الحاجةَ الدَّاعيةَ موجودةٌ في الوقت، ومنها: صلاةُ الخسوفِ؛ إذ ربَّما يفوتُ بالانجلاء على تقدير التَّاخير، ومنها الرَّكعتانِ بعد الظُّهرِ وسجودُ الشُّكرِ وسجودُ التَّلاوةِ، وإنَّما يُكرَه في هذه الأوقات صلاةٌ لا سببَ لها إلَّا في حرم مكَّة، وقالت الحنفيَّةُ: إنَّ الفواتَ وغيرَها في الأوقات الثَّلاثة إنَّما لا تجوزُ لمعنى في الأوقات؛ وهو أنَّ الشَّمسَ إذا طلعت، ومعها قرنُ الشَّيطان، فإذا ارتفعت؛ فارقها، ثمَّ إذا استوت؛ قارنَها، فإذا زالت؛ فارقها، فإذا دنت للغروب؛ قارنَها، فإذا غربت؛ فارقها، فلذلك أثرٌ في النُّقصان المتمكِّن في الوقت في حقِّ الفرائض والنَّوافل.

مُتَّفَقٌ عليه(١).

١٥٨٨ - وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ عَهُ قَالَ: شَهِدَ عِندِي رِجَالٌ مَرضِيُّونَ، وَأَرضَاهُم عِندِي عُمَرُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلاةِ بَعدَ الصَّبحِ حَتَّى تَشرُقَ الشَّمسُ، وَبَعدَ العَصرِ حَتَّى تَغرُبَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢) وفي «جامع الآثار»: (شملَ بإطلاقِه سنَّتَي الفجرِ وإدراكَ الجماعةِ بعدَ الفراغ).

١٥٨٩ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَت: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ العَصرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيتِي، فَصَلَّى رَكعَتَينِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صَلَّيتَ صَلَاةً لَم تَكُنْ تُصَلِّيهَا؟ قَالَ: «قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ، فَشَغَلَنِي عَن رَكعَتَينِ كُنتُ أُصَلِيهِمَا بَعَدَ الظُّهِرِ، فَصَلَّيتُهُمَا الآنَ»، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَنقضِيهِمَا إِذَا فَاتَتَا؟ قَالَ: «لَا»، رواهُ الطَّحاويُّ (٣٠.

• ١٥٩ - وفي رواية للدّارقطنيّ: دَخَلَ عَلَيهَا بَعدَ العَصرِ فَصَلَّى رَكعَتَينِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَحدَثَ بالنّاسِ شيء؟ قَالَ: «لَا، إِنَّ بِلالًا عَجَّلَ الإِقَامَةَ، فَلَم أُصَلِّ الرَّكعتينِ قَبلَ العَصرِ وَأَنَا أَقضِيهمَا الآنَ»، قُلتُ:

⁼ وأما النّهيُ الواردُ في هذين الوقتين؛ فلم يكن لمعنّى اتّصل بالوقت، وإنّما نهى عن صلاة النّقل لإقامة ما هو أولى من النّفل، وهو مراعاةُ الوقتِ مشغولًا بالفرض بما بقي من الوقت كأنّه في الصّلاة بعد، وجعل الوقت مشغولًا بالفرض أولى من إقامة النّقل، فإذا صرفه في النّقل، وهو دون الفرض؛ كُره له. فأمّا الوقتُ؛ فخالِ عمّا يوجبُ النُّقصانَ، فلمّا أدّى القضاء في هذين الوقتين فقد صرفَه إلى مقتضاه، فيجوز، ألا ترى أنّه لو نوى فرضَ الوقت فيها جاز، فكذا سائرُ الفرائض)، «النّهاية» و«العرف الشّذيّ» ملتقطٌ منهما. م

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: لا تُتَحرَّى الصَّلاةُ قبل غروب الشَّمس، ح: (٥٨٦)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشَّمس، ح: (٥٨١)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الأوقات الَّتي نهي عن الصَّلاة فيها، ح: (١٩٢١).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّكعتين بعد العصر، ح: (١٨٣٧)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: الرُّخصة في الصَّلاة بعد العصر، ح: (٥٨٠)، وقال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٣٦٥): (رواهُ النَّسائيُّ وابنُ ماجه باختصارٍ، ورجالُهم ثقاتٌ، وأصلُه في الصَّحيحين): [البخاريّ، ك: الجمعة، ب: ...، ح: (١٢٣٣)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: معرفة الرَّكعتين اللَّين كان يصلِّهما، ح: (١٩٣٣)].

يَا رَسُولَ اللهِ أَفَنَقَضِيهِمَا إِذَا فَاتَتنَا؟ قَالَ: «لَا»(١).

١٩٩١ - وعَنْ ذَكوَانَ مَولَى عَائِشَةَ ﴿ أَنَّهَا حَدَّثَتهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعدَ العَصرِ، وَيَنهَى عَنهَا، وَيُوَاصِلُ، وَيَنهَى عَنِ الوِصَالِ، رواهُ أبو داود (٢٠)، وفي روايةٍ للدَّارقطنيِّ: (كانَ يُصَلِّي الرَّكعَتينِ بَعدَ العَصرِ، ونَهَى عَنهُما) (٣).

١٥٩٢ ـ وعَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّكُم لَتُصَلُّونَ صَلاةً لَقَد صَحِبنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَمَا رَأَينَاهُ يُصَلِّيهَا، وَلَقَد نَهَى عَنهُمَا، يَعنِي: الرَّكَعَتَينِ بَعدَ العَصرِ، رواهُ البخاريُّ^(٤).

109٣ ـ وَعَنْ أَبِي مِجلَزِ هَ فَالَ: دَخَلتُ المَسجِدَ فِي صَلَاةِ الغَدَاةِ مَعَ ابنِ عُمَرَ وَابنِ عَبّاسٍ هَ وَالإِمَامُ يُصَلِّي، فَأَمّا ابنُ عُمَرَ هَ فَكَ ذَخَلَ فِي الصَّفِّ، وَأَمّا ابنُ عَبّاسٍ هَ فَصَلَّى رَكعَتينِ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَ الإِمَامُ يُصَلِّي، فَأَمّا ابنُ عُمَرَ هَكَانَهُ، حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمسُ، فَقَامَ فَرَكَعَ رَكعَتينِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٥٠).

١٥٩٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن لَم يُصَلِّ رَكَعَتَيِ الفَجرِ فَليُصَلِّهِ مَا يَعَدُ مَا تَطلُعُ الشَّمسُ (٢)»،

⁽١) «العلل» للدَّارقطنيِّ، عن عائشة (١/ ٢٧١)، وانظر ما بعده.

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: من رخَّص فيهما إذا كانت الشَّمسُ مرتفعة، ح: (١٢٨٠)، وقال المناويُّ في «التَّيسير» (٢/ ٢٧٧): (إسنادُه صحيحٌ).

قولُه: «ويواصل»: (أي: في الصِّيام؛ بأن يصومَ ولا يفطرَ يومين أو أيّامًا)، كذا في «النِّهاية».

⁽٣) «العلل» للدَّارقطنيّ (١٤/ ٢٧٣)

⁽٤) البخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: لا تُتَحرَّى الصَّلاةُ قبل غروب الشَّمس، ح: (٥٨٧).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجد والإمام في صلاة الفجر ولم يكن ركع، أيركع أو لا يركع؟ ح: (٢٢٠٠)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٨٠): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٦) قولُه: «فَلَيُصَلِّهِمَا بَعَدَمَا تَطلُعُ الشَّمسُ»: لذلك قال في «الهداية»: (وإذا فاتنه ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشَّمس؛ لأنَّه يبقى نفلًا مطلقًا، وهو مكروهٌ بعد الصُّبح)، انتهى، والتَّحقيقُ: (أنَّ الأصلَ في السُّنن ألّا تُقضى، لا في=

رواهُ التِّرمذيُّ (١).

١٥٩٥ ـ وعَنْ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ طَافَ بَعدَ صَلَاةِ الصُّبِحِ فَلَم يُصَلِّ، وَخَرَجَ مِن مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ بِذِي طُوًى فَصَلَّى بَعدَمَا طَلَعَتِ الشَّمسُ، رواهُ التِّرمذيُّ وروى مالكُ ورواهُ الطَّحاويُّ نحوَه، ورواهُ البخاريُّ تعليقًا(٢).

1097 _ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَهَا قَالَت: إِذَا أَرَدتَ الطَّوَافَ بِالبَيتِ بَعدَ صَلَاةِ الفَجرِ، أَو بَعدَ صَلَاةِ العَصرِ؛ فَطُف، وَأَخِرِ الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمسُ، وَحَتَّى تَطلُعَ، فَصَلِّ لِكُلِّ أُسبُوعٍ رَكعَتَينِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ بإسنادٍ حسنِ (٣).



الوقت ولا بعده، لكنْ لَمّا وردَ أنَّ النَّبِيَ ﷺ قضى الرَّكعاتِ الَّتِي قبلَ الظُّهر حكمنا بقضائها، ولَمّا لم يردْ قضاءُ سنَّة الفجر استقلالًا قبلَ طلوع الشَّمس من النَّبِيِّ ﷺ أبقيناه على أصله)، قالَه مولانا عبدُ الحيِّ اللَّكنويُ. م

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشَّمس، ح: (٢٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةً (١١١٧).

⁽٢) التَّرمذيّ معلَّقًا واللَّفظُ له، أبواب الحجّ، ب: ما جاء في الصَّلاة بعد العصر، عقب، ح: (٨٦٨)، والبخاريُّ تعليقًا، ك: الحجِّ، ب: الطَّواف بعد الصُّبح والعصر، وأخرجَه موصولًا مالكٌ، ك: الحجِّ، ب: الصَّلاة بعد الصُّبح والعصر في الطَّواف، ح: (١٣٥٩)، وعبدُ الرَّزَّاق (٥/ ٣٢)، ح: (٩٠٠٨).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الحجِّ، ب: من كان يكره إذا طاف بالبيت بعد العصر، وبعد الفجر، أنْ يصلِّي حتَّى تغيبَ أو تطلعَ، ح: (١٣٤٢٤)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٣/ ٤٨٩): (وهذا إسنادٌ حسنٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَآزَكُمُوا مَعَ الرَّكِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

١٥٩٧ _ وعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفَصُّلُ صَلَاةُ الفَذِّ بِسَبِعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً »(١) مُتَّفَقٌ عليه(٢).

١٩٩٨ - وَعَنْ أُبِيِّ بِنِ كَعِبٍ ﴿ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومًا الصَّبَح، فَقَالَ: أَشَاهِدٌ فُلانٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: ﴿ إِنَّ هَاتَينِ الصَّلَاتَينِ أَثْقُلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى المُنَافِقِينَ، وَلَو قَالُوا: لَا، قَالَ: ﴿ إِنَّ هَاتَينِ الصَّلَاتَينِ أَثْقُلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى المُنَافِقِينَ، وَلَو تَعلَمُونَ مَا فِيهِمَا؛ لَأَتَيْتُمُوهُمَا وَلُو حَبوًا عَلَى الرُّكَبِ، وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ عَلَى مِثلِ صَفِّ المَلَاثِكَةِ، وَلَو عَلَى الرُّكَبِ، وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ عَلَى مِثلِ صَفِّ المَلَاثِكَةِ، وَلَو عَلَى مَثلِ صَفِّ المَلَاثِكَةِ، وَلَو عَبوا عَلَى الرُّكَبِ، وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ عَلَى مِثلِ صَفِّ المَلَاثِكَةِ، وَلَو عَبوا عَلَى الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَذَكَى مِن صَلَاتِهِ وَحَدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَذَكَى مِن صَلَاتِهِ وَحَدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَلَى اللهِ تَعَالَى »، رواهُ أبو داودَ والنَّسَانِيُّ (٣).

١٥٩٩ - وَعَنْ أَبِي بَكرِ بِنِ سُلَيمَانَ بِنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ ﴿ فَقَدَ سُلَيمَانَ بِنَ أَبِي
 حَثْمَةَ ﴿ فِي صَلَاةِ الصُّبِحِ، وَأَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ غَدَا إِلَى السُّوقِ، وَمَسكَنُ سُلَيمَانَ بَينَ السُّوقِ

⁽١) وقال عليٌّ القاري [المرقاة: ٣/ ٨٣١]: (واستدلُّ به أبو حنيفةٌ ومالكٌ على سنيَّة الجماعة). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (٦٤٥)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٤٧٧).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في فضل صلاة الجماعة، ح: (٥٥٤)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: الجماعة إذا كانوا اثنين، ح: (٨٤٣)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٦٩).

قولُه: «إنَّ هاتَين الصَّلاتَين»؛ يعني: العشاءَ والفجرَ، و«الحَبوُ»: الزَّحفُ والمشيُّ على اليدين والرُّكبتين.

وَالمَسجِدِ النَّبُوِيِّ، فَمَرَّ عَلَى الشَّفَاءِ أُمِّ سُلَيمَانَ، فَقَالَ لَهَا: لَم أَرَ سُلَيمَانَ فِي الصَّبحِ، فَقَالَت: إِنَّهُ بَاتَ يُصَلِّي، فَعَلَبَتهُ عَينَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَأَنْ أَشهَدَ صَلَاةَ الصُّبحِ فِي الجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُومَ لَيلَةً، رواهُ ماكُّنَاهُ.

١٦٠٠ ـ وعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ اللهُ قَالَ: لَقَد رَأَيتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلّا مُنَافِقٌ قَد عُلِمَ نِفَاقُهُ أَو مَرِيضٌ، إِنْ كَانَ المَرِيضُ لَيَمشِي بَينَ رَجُلَينِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلَاةِ»، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَّمَنَا شُنَنَ الهُدَى، وَإِنَّ مِن شُنَنِ الهُدَى الصَّلَاةَ فِي المَسجِدِ الذي يُؤذَّنُ فِيهِ (٢).

١٦٠١ ـ وفي رواية قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلقَى اللهَ غَدًا مُسلِمًا، فَلَيُحَافِظْ عَلَى هَوُّ لَا ِ الصَّلَوَاتِ حَيثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللهُ شَرَعَ لِنَبِيْكُم ﷺ شُنَنَ الهُدَى، وَإِنَّهُنَّ مِن سُنَنِ الهُدَى، وَلُو أَنْكُم صَلَّيتُم فِي بُيُوتِكُم كُمَا يُصَلِّي هَذَا المُتَخَلِّفُ فِي بَيتِهِ، لَتَرَكتُم سُنَّةَ نَبِيَّكُم، وَلُو تَرَكتُم سُنَّةَ نَبِيَّكُم لَضَلَلتُم.

وَمَا مِن رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يَعمِدُ إِلَى مَسجِدٍ مِن هَذِهِ المَسَاجِدِ، إِلّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خَطوَةٍ يَخطُوهَا حَسَنَةً، وَيَرفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنهُ بِهَا سَيِّئَةً، وَلَقَد رَأَيتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنهَا إِلّا مُنَافِقٌ مَعلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَد كَانَ الرَّجُلُ يُؤتَى بِهِ يُهَادَى بَينَ الرَّجُلَينِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ، رواهُ مسلمٌ (٣٠).

١٦٠٧ _ وَعَنْ أُمِّ الدَّردَاءِ قَالَت: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّردَاءِ ﷺ وَهُوَ مُغضَبٌ، فَقُلتُ: مَا أَغضَبَك؟ فَقَالَ: وَاللهِ مَا أَعرِفُ مِن أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ شَيئًا إِلّا أَنَّهُم يُصَلُّونَ جَمِيعًا، رواهُ البخاريُّ(٤).

١٦٠٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَد هَمَمتُ أَنْ آمُرَ

⁽۱) مالكٌ، ك: صلاة الجماعة، ب: ما جاء في العتمة والصُّبح، ح: (٤٣٢)، ونحوُه عند عبدِ الرَّزَّاق (١/ ٥٢٦)، ح: (٢٠١١)، وابنُ أبي شيبة، ب: في التَّخلُف في العشاء والفجر وفضل حضورهما، ح: (٣٣٧٩)، وإسنادُ مالكِ صحيحٌ.

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: صلاة الجماعة من سنن الهدى، ح: (١٤٨٧).

 ⁽٣) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: صلاة الجماعة من سنن الهدى، ح: (١٤٨٨).
 قال السِّنديُّ في «حاشية المسند»: (يهادى: على بناء المفعول؛ أي: يُساقُ بين الرَّجلين معتمدًا عليهما من الضَّعف).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: فضل صلاة الفجر في جماعة، ح: (٦٥٠).

بِحَطَبٍ، فَيُحطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلَاةِ، فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أَخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ وَفِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فِي رَجَالٍ و فَي رَجَالًا مَا خَدُهُم أَنَّهُ يَجِدُ عَرِقًا سَمِينًا، أَو مِر مَاتَينِ حَسَنَتَينِ ؟ لَشَهِدَ العِشَاءَ»، رواهُ البخاريُّ (۱)، ولمسلم نحوه (۲).

١٦٠٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عَن النَبِيِّ ﷺ: «لَولَا مَا فِي البُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذُّرِيَّةِ، لأَقَمتُ صَلَاةَ العِشَاءِ، وَأَمَرتُ فِتيَانِي يُحرِقُونَ مَا فِي البُيُوتِ بِالنّارِ»، رواهُ أحمدُ(٣).

١٦٠٥ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيَ ﷺ رَجُلٌ أَعمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ لَيسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى المَسجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ، فَيُصلِّيَ فِي بَيتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ:

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: وجوب صلاة الجماعة، ح: (٢٤٢٠/٢٤٢)، ومسلمٌ نحوَه، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٤٨١).

وفي «فتح الباري» لابن رجب (٥/ ٤٥٢): «ليحطب»؛ أي: يجمع، «والعرق»: المرادُ به: بضعةُ اللَّحمِ السَّمينِ على عظمةٍ، و«المرماتان»، قيل: هما السَّهمانِ، وقيل: هما حديدتانِ من حداثد كانوا يلعبونَ بهما، وهي ملسَّ كالأسنَّةِ، كانوا يثبِّتونَها في الأكوام والأغراض، قال أبو عبيدٍ: يقال: إنَّ المرماتين ظلفا الشّاة، قال: وهذا حرفٌ لا أدري ما وجهه، إلَّا أنَّ هذا تفسيرُه.

وذكرُ العرق والمرماتين على وجه ضرب المثال بالأشياء التَّافهة الحقيرة من الدُّنيا، وهو توبيخٌ لمن رغب عن فضل شهود الجماعة للصَّلاة، مع أنَّه لو طمعَ في إدراك يسيرٍ من عرض الدُّنيا؛ لبادر إليه، ولو نودي إلى ذلك؛ لأسرع الإجابةَ إليه، وهو يسمعُ مناديَ الله فلا يجيبُه.

- (٢) وفي «المرقاة» (٣/ ٨٣٣): (قال القاضي: الحديثُ يدلُّ على وجوب الجماعة، وظاهرُ نصوص الشَّافعيّ يدلُّ على أنَّها من فروض الكفاية، قلت: ظاهرُ الحديث يردُّ عليه؛ فإنَّه لو كان كفايةً؛ لما استحقَّ بعضُ التَّاركين التَّعذيبَ)، ومع ذلك وقال ابنُ الهمام [الفتح: (١/ ٣٤٧)]: (لا شكَّ في أنَّها كانت تقام على عهده ﷺ في مسجده عليه السَّلامُ، ومع ذلك قال في المتخلِّفين ما قال، وهمَّ بتحريقهم، ولم يصدرُ مثلُه عنه فيمن تخلَّف عن الجنائز مع إقامتها بغيرهم)، انتهى، وقال العينيُّ [عمدة القاري: (٥/ ١٦٢)]: (ويدلُّ على وجوبها صلاةُ الخوف؛ إذ فيها أعمالُ منافيةٌ للصَّلاة، ولا يُعملُ ذلك لأجل فرضِ كفاية ولا سنَّةٍ). مؤلِّف
 - (٣) أحمدُ (٨٧٩٦)، وأصلُه في «الصَّحيحين» كما مرًّ.

«هَل تَسمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَأَجِبْ»، رواهُ مسلمٌ (١).

١٦٠٦ - وعَنِ عَبدِاللهِ بنِ أُمِّ مَكتُومٍ ﴿ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ المَدِينَةَ كَثِيرَةُ الهَوَامِ وَالسِّبَاعِ،
 [وَأَنَا ضَرِيرُ البَصَرِ فَهَل تَجِدُ لِي مِن رُخصَةٍ]، قَالَ: «هَل تَسمَعُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاقِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ؟»
 قَالَ: نَعَم، قَالَ: «فَحَيَّهلا»، وَلَم يُرَخِّص لَهُ، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ(۱).

١٦٠٧ _ وَعَنْ أَبِي الدَّردَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن ثَلَاثَةٍ فِي قَريَةٍ وَلَا بَدوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلاةُ إِلّا قَدِ استَحوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيطَانُ، فَعَلَيكَ بِالجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ القَاصِيةَ ٣٧»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُ (٤٠).

١٦٠٨ - وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن سَمِعَ المُنَادِيَ فَلَم يَمنَعهُ مِنَ البَّاعِهِ، عُذرٌ»، قَالُوا: وَمَا العُذرُ؟ قَالَ: «خَوفٌ أَو مَرَضٌ؛ لَم تُقبَل مِنهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى (٥٠)»، رواهُ أبو

⁽١) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: يجب إتيانُ المسجد على من سمع النَّداء، ح: (١٤٨٦).

⁽٢) النَّسَائيُّ، ك: الإمامة، ب: المحافظة على الصَّلوات حيث ينادى بهنَّ، ح: (٨٥٢)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في التَّشديد في ترك الجماعة، ح: (٥٥٣)، وقال النَّوويُّ في «الرِّياض» ط الرِّسالة (ص: ٣٢٣): (إسنادُه حسنٌ)، واللَّفظُ للنَّسائيِّ إلّا ما بين المعكوفين فبنحوه عند ابنِ ماجه، ح: (٧٩٢).

وقولُه: «فحيّ هلّا»: قال في «النِّهاية»: (هي كلمتان جُعلتا كلمةٌ واحدةً، فحيّ: بمعنى: أقبل، وهلّا: بمعنى أسرغ.

⁽٣) وقال عليٌّ القاري [المرقاة: (٣/ ٨٣٣)]: (ظاهرُه يدلُّ على أنَّ الجماعة فرضُ عينٍ، أو واجبٌ على مختار مذهبِنا، ولا يدلُّ على أنَّها فرضُ كفايةٍ، وإنَّما لم يقلُ أثمَّتُنا بفرضيَّته بل بوجوبه؛ لأنَّ الدَّليلَ ظنِّيٌّ)، وقال علماؤُنا: (فيستفادُ من هذه الأخبار كلِّها أنَّ الجماعة سنَّةٌ مؤكَّدةٌ غايةُ التَّاكيد؛ أي: تشبهُ الواجبَ في القوَّة)، كما في «مجمع الأنهر» و«الجواهر المنيفة». م

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في التَّشديد في ترك الجماعة، ح: (٥٤٧)، وقال النَّوويُّ في «الرِّياض» ط الرِّسالة (ص: ٣٢٤): (إسنادُه حسنٌّ)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: التَّشديد في ترك الجماعة، ح: (٨٤٨).

⁽٥) وفي «المرقاة» (٣/ ٨٤٠): (معنى عدم قبول الصَّلاة أنْ لا ثوابَ له فيها، وإنْ كانتْ مجزئةً في سقوط الفرض عنه، كالصَّلاة في الدَّار المغصوبة، تُسقطُ الفرضَ ولا ثوابَ فيها). م

داودَ والدّارقطنيُّ (١).

١٦٠٩ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ أَذَّنَ بِالصَّلاةِ فِي لَيلَةٍ ذَاتِ بَردٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يَأْمُرُ المُؤَذِّنَ إِذَا كَانَت لَيلَةٌ ذَاتُ بَردٍ وَمَطَرٍ، يَقُولُ: «أَلا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ (٢٠)»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

• ١٦١٠ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُم وَأُقِيمَتِ الصَّلاةُ؛ فَابدَوُوا بِالْعَشَاءِ، وَلا يَعجَلْ حَتَّى يَفرُغَ مِنهُ، وَكَانَ ابنُ عُمَرَ يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ، وَتُقَامُ الصَّلاةُ، فَلا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسمَعُ قِرَاءَةَ الإِمَام، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

١٦١١ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُـوَ يُدَافِعُهُ الأَخبَثَانِ»، رواهُ مسلمٌ^(٥).

١٦١٢ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ الأَرقَمِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمُ الخَلَاءَ؛ فَليَبدَأ بِالخَلَاءِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وروى مالكٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ نحوَه (١٠).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في التَّشديد في ترك الجماعة، ح: (٥٥١)، وابنُ ماجه مختصَرًا، ك: المساجد والجماعات، ب: التّغليظ في التّخلُف عن الجماعة، ح: (٧٩٣)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٠٦٤).

⁽٢) وفي «التَّعليق الممجَّد» (١/ ٥٥٥): (تركُ الجماعةِ في البرد والرِّيح ونحو ذلك رخصةٌ للتَّرفيه منا من صاحب الشَّرع، واختيارُ العزيمة أفضلُ؛ لورود كثيرِ من الأحاديث بالتَّشديد في ترك الجماعة والتَّرغيب البالغ إليها). مؤلِّف

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الرُّخصة في المطر والعلَّة أنْ يصلِّي في رحله، ح: (٦٦٦)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: الصَّلاة في الرُّحال في المطر، ح: (١٦٠٠).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: إذا حضر الطَّعامُ وأقيمت الصَّلاةُ، ح: (٦٧٣)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: كراهة الصَّلاة بحضرة الطَّعام، ح: (١٢٤٤).

⁽٥) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: كراهة الصَّلاة بحضرة الطَّعام، ح: (١٢٤٦). قولُه: «الأخبثان»: وهو البولُ والغائطُ.

⁽٦) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الطَّهارة، ب: ما جاء إذا أقيمت الصَّلاة ووجد أحدُكم الخلاء؛ فليبدأ بالخلاء، ح:=

١٦١٣ ـ وعَنْ ثَوبَانَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَا ﴿ اللهِ عَيَا اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَ

١٦١٤ - وعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُؤخُّرُ الصَّلَاةُ لِطَعَامٍ وَلَا لِغَيرِهِ (٢)»، رواهُ البغويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣).

١٦١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكتُوبَة، إلَّا رَكعَتَيِ الصَّبحِ»، رواهُ البيهقيُّ، وفيه حجّاجٌ وعبّادُ (٤)، وقال العلَّامة العينيُّ [العمدة: ٥/ ١٨٥]: (قال يعقوبُ بنُ شيبةَ: سألتُ ابنَ معينِ عَنْ حجاَّجِ بنِ نصيرِ الفساطيطيِّ البصريِّ، فقال: صَدوقٌ، وذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات» [٨/ ٢٠٢] وعبَّادُ بنُ كثيرِ كان من الصَّالحينَ).

الموسى، وَخُذَيفَةَ، وَعَبَدَاللهِ بِنَ مَبِدِاللهِ بِنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَلَى حِينَ دَعَاهُم سَعِيدُ بِنُ العَاصِ: دَعَا أَبَا مُوسَى، وَحُذَيفَةَ، وَعَبدَاللهِ بِنَ مَسعُودٍ عَلَى قَبلَ أَنْ يُصَلِّي الغَدَاةَ، ثُمَّ خَرَجُوا مِن عِندِهِ وَقَد أُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فَجَدَيفَةَ، وَعَبدَاللهِ بِنَ مَسعُودٍ عَلَى قَبلَ أَنْ يُصَلِّي الغَدَاةَ، ثُمَّ خَرَجُوا مِن عِندِهِ وَقَد أُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فَجَلَسَ عَبدُاللهِ إِلَى أُسطُوانَةٍ مِنَ المَسجِدِ، فَصَلَّى الرَّكعَتينِ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلاةِ، رواهُ الطَّحاويُّ، وقال: (فهذا عبدُاللهِ قد فعلَ هذا ومعه حذيفةُ وأبو موسى لا يُنكِرانِ ذلك عليه، فدلَّ ذلك على

^{= (}١٤٢)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرج نحوَه مالكٌ، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: النَّهي عن الصَّلاة والإنسان يريد حاجة، ح: (٥٥٠)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: أيصلِّي الرَّجل وهو حاقنٌ، ح: (٨٨).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: أيصلِّي الرَّجلُ وهو حاقنٌ، ح: (٩٠)، والتِّرمذيُّ نحوَه وحسَّنَه، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في كراهية أنْ يخصَّ الإمامُ نفسَه بالدُّعاء، ح: (٣٥٧).

⁽٢) قال ابنُ الملك [شرح المصابيح: (٢/ ١٠١)]: (يحمَلُ هذا الحديثُ على ما إذا كان متماسكًا في نفسه لا يزعجُه الجوع، أو كان الوقتُ ضيَّقًا يخافُ فوته؛ توفيقًا بين الأحاديث). مؤلِّف

⁽٣) أبو داودَ، ك: الأطعمة، ب: إذا حضرت الصَّلاةُ والعشاءُ، ح: (٣٧٥٨) وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٠).

⁽٤) البيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب صلاة التَّطوُّع، ب: كراهية الاشتغال بهما بعدما أقيمت الصَّلاة، (٢/ ٤٨٣).

موافقتِهما إيَّاه)(١).

١٦١٧ _ وَعَنْ أَبِي الدَّرِدَاءِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَدخُلُ المَسجِدَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ فِي صَلَاةِ الفَجرِ، فَيُصَلِّي الرَّكعَتينِ فِي نَاحِيَةِ المَسجِدِ، ثُمَّ يَدخُلُ مَعَ القَومِ فِي الصَّلَاةِ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

١٦١٨ - وَعَنْ أَبِي عُثمَانَ النَّهدِيِّ قَالَ: كُنّا نَأْتِي عُمَرَ بِنَ الخَطّابِ ﷺ قَبلَ أَن نُصَلِّي الرَّكعتينِ
 قَبلَ الصُّبحِ وَهُوَ فِي الصَّلاةِ، فَنُصَلِّي الرَّكعتينِ فِي آخِرِ المَسجِدِ، ثُمَّ نَدخُلُ مَعَ القَوْمِ فِي صَلاتِهِم، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١٦١٩ ـ وعَنِ الحَسَنِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَتَ المَسجِدَ وَلَم تُصَلِّ رَكَعَتَيِ الفَجرِ فَصَلِّهِمَا، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ يُصَلِّي، ثُمَّ ادخُلُ مَعَ الإِمَامِ»، رواهُ الطَّحاويُّ(٤).

١٦٢٠ ـ وعنِ ابنِ مَسعُودِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ المَرَأَةِ فِي بَيتِهَا أَفضَلُ مِن صَلَاتِهَا فِي جُجرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَخدَعِهَا أَفضَلُ مِن صَلَاتِهَا فِي بَيتِهَا»، رواهُ أبو داودَ^(٥).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ والإمامُ في صلاة الفجر، ح: (۲۱۹۸)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (۲/۷۸): (طريقُه صحيحةٌ)، وأخرج نحوَه عبدُ الرَّزَّاق مختصَرًا (۲۲،٤)، وابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّه» ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في الرَّجل يدخل المسجدَ في الفجر، ح: (۲۷۷).

⁽۲) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ والإمامُ في صلاة الفجر، ح: (۲۲۰۵)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٨١): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرج نحوَه عبدُ الرَّزَّاق مختصَرًا (٢٠٠٥)، وابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه»، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في الرَّجل يدخل المسجدَ في الفجر، ح: (٦٤٨٢).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ والإمامُ في صلاة الفجر، ح: (٢٢٠٧)، وقالَ العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٨٢): (أخرجَه من طريقين، الثَّاني رجالُه ثقاتٌ)، ونحوُه عند ابنِ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في الرَّجل يدخل المسجدَ في الفجر، ح: (٦٤٧٥).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ والإمامُ في صلاة الفجر، ح: (٢٢١١)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (٦/ ٨٤): (أخرجَه من طريقين رجالُهما ثقاتٌ)، وأخرجَه عبدُ الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٢٠٢٥).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّشديد في ذلك [في خروج النِّساء إلى المسجد]، ح: (٥٧٠)، وقال النَّوويُّ في=

١٦٢١ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ هُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَيرُ مَسَاجِدِ النِّسَاءِ قَعرُ بُيُوتِهِنَّ»، رواهُ أحمدُ(١).

١٦٢٧ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، انهَ وانِسَاءَكُم عَن لُبسِ الزِّينَةِ وَالتَّبَختُرِ فِي المَسَاءِكُم عَن لُبسِ الزِّينَةِ وَالتَّبَختُر فِي المَسَاجِدِ»، وَالتَّبَختُر فَي المَسَاجِدِ»، رواهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيد»(٢).

177٣ _ وعَنْهَا ﴿ تَقُولُ: لَو أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى مَا أَحدَثَ النِّسَاءُ لَمَنَعَهُنَّ المَسجِدَ كَمَا مُنِعَت نِسَاءُ بَنِي إِسرَائِيلَ (٣)، رواهُ مسلمٌ (٤).

١٦٢٤ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ عَينٍ زَانِيَةٌ، وَالمَرأَةُ إِذَا استَعطَرَتْ فَمَرَّت بِالمَجلِسِ؛ فَهِي كَذَا وَكَذَا»؛ يَعنِي: زَانِيَةٌ، رواهُ التِّرمذيُّ ولأبي داودَ والنَّسائيِّ نحوُه (٥٠).

١٦٢٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا كُنتُم فِي المَسجِدِ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ؛ فَلا يَخرُجْ أَحَدُكُم حَتَّى يُصَلِّي، رواهُ أحمدُ(١).

١٦٢٦ ـ وَعَنْ أَبِي الشَّعِثَاءِ عِنْ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ المَسجِدِ بَعدَمَا أُذِّنَ فِيهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: أَمَّا

^{= «}خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٧٨): (رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ صحيح على شرط مسلمٍ)، وصحَّحَه الحاكمُ والنَّهبيُّ (٧٥٧).

⁽١) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٦٥٤٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٦٨٣).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: الفتن، ب: فتنة النِّساء، ح: (٤٠٠١)، وفي زوائد ابن ماجه: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ).

⁽٣) وفي «جامع الآثار»: (دلَّ الحديثُ الأوَّلُ على كون الحضور مشروطًا بشرط عدم الفتنة منهنَّ أو من غيرهنَّ، والثّاني على فقدان هذا الشَّرط فيما بعد ذاك الزَّمانِ، فيُمنعُ عن المشروط). م

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: خروج النِّساء إلى المساجد، ح: (٩٩٩).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأذب، ب: ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطِّرةً، ح: (٢٧٨٦)، وأبو داودَ مختصَرًا، ك: التَّرمُذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٦) أحمدُ واللَّفظُ له (١٠٩٣٣)، وقال في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٥): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وانظر ما بعدَه.

هَذَا؛ فَقَدَ عَصَى أَبَا القَاسِم ﷺ، رواهُ مسلمٌ (١).

١٦٢٧ ـ وعَنْ عُثمَانَ بِنِ عَفّانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن أَدرَكَهُ الأَذَانُ فِي المَسجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ، لَم يَخرُج لِحَاجَةٍ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجِعَةَ؛ فَهُوَ مُنَافِقٌ»، رواهُ ابنُ ماجه(٢).

١٦٢٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَسْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اثنَانِ فَمَا فَوقَهُمَا جَمَاعَةٌ» (٣) رواهُ ابنُ ماجه (٤).



⁽١) مسلم، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: النَّهي عن الخروج من المسجد إذا أذَّن المؤذِّن، ح: (١٤٨٩).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: الأذان، والسُّنَّة فيه، ب: إذا أذَّن وأنت في المسجد؛ فلا تخرج، ح: (٧٣٤)، وفي «الزَّوائد»: (هذا إسنادٌ ضعيفٌ)، لكنْ له شاهدٌ قويٌّ من حديث أبي هريرة عند الطَّبرانيَّ في «الأوسط» (٤/ ١٤٩)، ح: (٣٨٤٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٥): (رجالُه رجالُ الصَّحيح).

⁽٣) قولُه: «اثنان فما فوقهما جماعةٌ»: لذلك قال في «الدُّرِّ المختار»: (وأقلُّها اثنانِ، واحدٌ مع الإمام). م

⁽٤) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: الاثنان جماعةٌ، ح: (٩٧٢)، وفي «المرقاة» (٣/ ١٤٥): (ويؤيِّدُه خبرُ البخاريِّ في [باب: اثنان فما فوقهما جماعةٌ، برقم: (٦٥٨)]: «إذا حضرتِ الصَّلاةُ فأذِّنا، ثمَّ أقيما، فليؤمَّكُما أكبرُكما».



١٦٢٩ _ عَنِ النَّعَمَانِ بِنَ بَشِيرٍ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا القِدَاحَ، حَتَّى رَأَى أَنَا قَدَ عَقَلْنَا عَنهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَومًا فَقَامَ، حَتَّى كَادَ يُكَبِّرُ فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: ﴿ عِبَادَ اللهِ لَتُسَوُّنَ صُفُوفَكُم، أَو لَيُخَالِفَنَ اللهُ بَينَ وُجُوهِكُم ﴾ ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٦٣٠ _ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا إِذَا قُمنَا لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا استَوَينَا كَبَّرَ»، رواهُ أبو داود (١٠٠٠.

١٦٣١ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِوَجهِهِ، فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُم، وَتَرَاصُوا؛ فَإِنِّي أَرَاكُم مِن وَرَاءِ ظَهرِي»، رواهُ البخاريُّ (٣).

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف وإقامتها، ح: (٩٧٩)، والبخاريُّ مختصَرًا، ك: الأذان، ب: تسوية الصُّفوف عند الإقامة وبعدها، ح: (٧١٧).

وقولُه: «أو ليخالفنَّ اللهُ بين وجوهكم»: قال ابنُ الأثير: (يريدُ أنَّ كلَّا منهم يصرف وجهه عن الآخر، ويوقع بينهم التَّباغضَ؛ فإنَّ إقبالَ الوجه على الوجه من أثر المودَّة والأُلفة، وقيل: أراد بها تحويلَها إلى الأدبار، وقيل: تغييرَ صورها إلى صورٍ أخرى).

⁽٢) أبو داود، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٦٦٥)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٠٦): (إسنادُه صحيحٌ على شرط مسلم).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: إقبال الإمام على النّاس، عند تسوية الصُّفوف، ح: (٧١٩).

١٦٣٢ - وفي المُتَّفَقُّ عليه قَالَ ﷺ: «أَتِمُّوا الصُّفُوفَ؛ فَإِنِّي أَرَاكُم خَلفَ ظَهرِي ١٦٣٢.

١٦٣٣ ـ وعَنْهُ هُ فَالَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَقُولُ: «استَوُوا، استَوُوا، استَوُوا، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرَاكُم مِن خَلِفِي كَمَا أَرَاكُم مِن بَينِ يَدَيَّ»، رواهُ أبو داودَ (١٠).

١٦٣٤ _ وعَنْهُ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُم؛ فَإِنَّ تَسوِيَةَ الصَّفُوفِ مِن إِقَامَةِ الصَّلاةِ»، مُتَّفَقٌ عليه إلّا أنَّ عند مسلم: «مِن تَمَامِ الصَّلاةِ».

١٦٣٥ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ التَفَتَ]، فَقَالَ: «اعتَدِلُوا سَوُّوا صُفُوفَكُم»، رواهُ أبو داود (٤٠٠٠).

١٦٣٦ _ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رُصُّوا صُفُوفَكُم وَقَارِبُوا بَينَهَا وَحَاذُوا بِالأَعنَاقِ؛ فَوَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيطَانَ يَدخُلُ مِن خَلَل الصَّفِّ، كَأَنَّهَا الحَذَفُ»، رواهُ أبو داودَ^(٥).

١٦٣٧ ـ وعَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرَآنَا حَلَقًا فَقَالَ: «مَالِي أَرَاكُم

⁼ قولُه: «تراصُّوا»: قال السِّنديُّ في «حاشية المسند»: (أي: تلاصقوا حتَّى لا يكونَ بينكم فرجةٌ).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٧٦)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: تسوية الصُّفوف عند الإقامة وبعدها، ح: (٧١٨).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الإمامة، ب: كم مرَّةً يقولُ: استَووا، ح: (٨١٨)، وأحمدُ، ح: (١٣٨٣٨)، والحديثُ صحيحٌ.

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: إقامة الصَّف من تمام الصَّلاة، ح: (٧٢٣)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٧٥).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٦٧٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢١٦٨).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٦٦٧)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٨)، وأخرجَه النَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: حثِّ الإمام على رصِّ الصُّفوف والمقاربة بينها، ح: (٨١٦). قولُه: «كأنَّها الحذف»: هي غنمٌ سودٌ صغارٌ، يقالُ: إنَّها أكثرُ ما تكون باليمن.

عِزِينَ» قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ عَلَينَا فَقَالَ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ المَلَائِكَةُ عِندَ رَبِّهَا؟» فَقُلنا يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ تَصُفُّ المَلَائِكَةُ عِندَ رَبِّهَا؟» فَقُلنا يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ تَصُفُّ المَلَائِكَةُ عِندَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الأُولَ، وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ»، رواهُ مسلمٌ(١).

١٦٣٨ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتِمُّوا الصَّفَّ المُقَدَّمَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، فَمَا كَانَ مِن نَقَصٍ؛ فَليَكُن فِي الصَّفِّ المُؤَخَّرِ»، رواهُ أبو داودَ^(٢).

١٦٣٩ _ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ قَومٌ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ الصَّفِّ الأَوَّلِ حَتَّى يُؤَخِّرُهُمُ اللهُ فِي النَّارِ»، رواهُ أبو داود (٣).

١٦٤٠ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَصحَابِهِ تَأَخُّرًا فَقَالَ لَهُم: «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُم مَن بَعدَكُم، لَا يَزَالُ قَومٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللهُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠٠).

۱٦٤١ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الصَّفُوفَ وَحَاذُوا بَينَ المَنَاكِبِ، وَسُدُّوا الخَلَل، وَلِينُوا بِأَيدِي إِخوَانِكُم، وَلَا تَذَرُوا فُرُجَاتٍ لِلشَّيطَانِ، وَمَن وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللهُ، وَمَن قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللهُ»، رواهُ أبو داودَ وروى النَّسائيُّ منه قولَه: «وَمَن وَصَلَ صَفًّا» إلى آخره (٥٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الأمر بالسُّكون في الصَّلاة، ح: (٩٦٨).

قولُه: «حلَقًا»؛ أي: رآنا ﷺ جلوسًا حلقة حلقة، كلُّ حلقةٍ في ناحيةٍ من المسجد، «ما لي أراكم عِزينَ»: نصبٌ على الحال، جمعُ عزةٍ، وهي الفرقةُ من النّاس؛ أي: ما لي أراكم متفرّقين)، [«شرح المصابيح» لابن ملك: (٧/ ٢٠١)].

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٦٧١)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: الصَّفِّ المؤخّرِ، ح: (٨١٩)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٨).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: صفِّ النِّساء وكراهية التأخُّر عن الصَّفِّ الأوَّل، ح: (٦٧٩)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٢١١): (إسنادُه على شرط مسلم)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة، ح: (٩٥٥١).

⁽٤) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٦٢).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٢٦٦)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: من وصل صفًّا، ح: (٨٢٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٠٧): (رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ صحيح).

١٦٤٢ _ وعَنِ البَرَاءِ بنِ عَاذِبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللهَ وَمَلَاثِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ وَعَنْ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

١٦٤٣ ــ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خِيَارُكُم أَليَنْكُم مَنَاكِبَ فِي الصَّلَاةِ»، رواهُ أبو داودَ^(٢).



⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الصَّلاة تقامُ ولم يأت الإمامُ ينتظرونه قعودًا، ح: (٤٣٥)، والنَّسائيُّ، الأذان، ب: رفع الصَّوت بالأذان، ح: (٦٤٧ وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٨).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٦٧٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٥٦٦)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٤٧٩).

قال الخطَّابِيُّ في «معالم السُّنن» (١/ ١٨٤): (معنى لين المنكب: لزومُ السَّكينةِ في الصَّلاة والطُّمأنينة فيها، لا يلتفتُ ولا يُحاكُ بمنكبه منكبُ صاحبه، وقد يكون فيه وجهٌ آخرُ: وهو ألّا يمتنعَ على مَن يريدُ الدُّخولَ بين الصُّفوف وتتكاتفَ الصُّفوف الصَّفوف وتتكاتفَ الجموعُ.



١٦٤٤ ـ وعَنِ عَبِدِ اللهِ بِنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بِتُ في بيت خَالَتِي مَيمُونَةَ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي، فَقُمتُ عَن يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي مِن وَرَاءِ ظَهرِهِ فَعَدَلَنِي كَذَلِكَ مِن وَرَاءِ ظَهرِهِ إِلَى الشِّقِّ الأَيمَنِ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٦٤٥ _ وعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُندبِ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا، رواهُ التّرمذيُ (٢).

١٦٤٦ ـ وعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّي، فَجِنْتُ حَتَّى قُمتُ عَن يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَن يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بنُ صَحْرٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَامَ عَن يَسَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدَينَا جَمِيعًا، فَدَفَعَنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ، رواهُ مسلمٌ (٣)

١٦٤٧ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمِّهِ، أَو خَالَتِهِ، قَـالَ: فَأَقَامَنِي عَن يَمِينِهِ، وَأَمَّهِ، أَو خَالَتِهِ، قَـالَ: فَأَقَامَنِي عَن يَمِينِهِ،

⁽١) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (١٨٠٠)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: إذا لم ينو الإمامُ أنْ يؤمَّ، ثم جاء قومٌ فأمَّهم، ح: (٦٩٩)، كلاهما نحوُ لفظ المصنَّف.

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يصلِّي مع الرَّجلين، ح: (٢٣٣)، وقال: (وحديثُ سمرةَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) مسلمٌ مطوَّلًا، ك: الزُّهد والرَّقائق، ب: حديث جابر الطُّويل وقصَّة أبي اليسر، ح: (٧٥١٦).

⁽٤) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز الجماعة في النَّافلة، ح: (١٥٠٢).

١٦٤٨ ـ وعَنْهُ ﴿ قَالَ: صَلَّيتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأُمِّي أُمُّ سُلَيمٍ خَلَفَنَا، رواهُ مسلمٌ (١).

1789 ـ وعَنْهُ ﷺ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيكَةً ﷺ دَعَت رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَتَهُ، فَأَكَلَ مِنهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلنُصَلِّ بِكُم»، قَالَ أَنسٌ: فَقُمتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِن طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحتُهُ بِالمَاءِ، فَقَامَ عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَفَفتُ عَلَيهِ أَنَا، وَاليَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالعَجُوزُ مِن وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكعَتَينِ، ثُمَّ انصَرَف، رواهُ التِّرمذيُّ (۲).

١٦٥٠ ـ وعَنْهُ ﷺ؛ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَأُمَّهُ وَخَالَتُهُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ أَنَسًا عَن يَمِينِهِ وَأُمَّهُ وَخَالَتُهُ خَلفَهُمَا»(٣) رواهُ النَّسائيُّ (١٠).

١٦٥١ ـ وعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: أَخِّرُوهُنَّ حَيثُ أَخَّرَهُنَّ اللهُ، رواهُ الطَّبرانيُّ وعبدُ الرَّزَّاق(٥٠).

١٦٥٢ _ وعَنْ أَبِي مَالِكِ الأَسْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُم بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَفَّ الرِّجَالَ وَصَفَّ خَلفَهُمُ الغِلمَانَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِم فَذَكَرَ صَلَاتَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا صَلَاةً وَالصَّلَاةً وَصَلَاةً الصَّلَاةُ وَصَلَاتًهُ»، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا صَلَاةً وَالصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ اللَّهُ اللللَّهُ

⁽١) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: المرأة وحدها تكون صفًّا، ح: (٧٢٧) وانظر ما بعده.

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يصلِّي ومعه الرِّجال والنِّساء، ح: (٢٣٤)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة، ب: الصَّلاة على الحصير، ح: (٣٨٠)، ومسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز الجماعة في النّافلة، ح: (١٤٩٩).

⁽٣) ويُستفادُ من هذه الأحاديث: (أنَّ النِّساءَ إذا صلَّينَ مع الرِّجال يجوزُ، ولكن يقفْنَ في آخر الصُّفوف)، كذا قال العلامة العينيُّ [العمدة: (٥/ ٢٦١)]. م

⁽٤) النَّسائي، ك: الإمامة، ب: إذا كانوا رجُلَين وامرأتين، ح: (٨٠٤)، وأصلُه في الصَّحيحين كما سبق.

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الكبيس» واللَّف ظُ لـه، (٩/ ٣٤٢)، ح: (٩٤٨٤)، وعبـدُ الـرَّزَاق، (٣/ ١٤٩)، ح: (٥١١٥)، وقـال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢/ ١٤٨): (هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ).

⁽٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: مقام الصِّبيان من الصَّفِّ، ح: (٦٧٧)، وهو في «المسند» (٢٢٨٩٦)، وقال=

170٣ _ وعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: يَا مَعشَرَ الأَشْعَرِيِّينَ، اجتَمِعُوا وَاجمَعُوا نِسَاءَكُم وَأَبنَاءَكُم أَعَلَمكُم صَلاةَ النَّبِيِّ ﷺ [الَّتِي صَلَّى لَنَا بِالمَدِينَةِ] فَاجتَمَعُوا، وَجَمَعُوا نِسَاءَهُم وَأَبنَاءَهُم، فَتَوضَّا وَأَرَاهُم كَيفَ يَتُوضًا مَا النِّي ﷺ [الَّتِي صَلَّى لَنَا بِالمَدِينَةِ] فَاجتَمَعُوا، وَجَمَعُوا نِسَاءَهُم وَأَبنَاءَهُم، فَتَوضًا وَأَراهُم كَيفَ يَتُوضًا ، فَأَذَّنَ فَصَفَّ الرِّجَالَ فِي أَدنَى الصَّفِّ، وَصَفَّ الوِلدَانَ خَلفَهُم، وَصَفَّ النِّسَاءَ خَلفَ الولدَانِ، رواهُ أحمدُ في «مسنده»(١).

١٦٥٤ ـ وفي روايةِ الحارثِ بنِ أبي أسامةَ عَنهُ ﴿ النَّبِيِّ عَلَيْ كَانَ يَصُفُّهُم، فَيَجعَلُ الرِّجَالَ قُدُامَ الغِلمَانِ، وَالغِلمَانَ خَلفَهُم، وَالنِّسَاءَ خَلفَ الغِلمَانِ (٢).

١٦٥٥ ـ وَعَنْ أَبِي مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: «استَوُوا، وَلَا تَختَلِفُوا؛ فَتَختَلِفَ قُلُوبُكُم، لِيَلِنِي مِنكُم أُولُو الأَحلَامِ وَالنَّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، قَلَ اللهِ مَا لَيُومَ أَشَدُّ اختِلَافًا، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٦٥٦ _ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِيَلِنِي مِنكُم أُولُو الأَحلَامِ وَالنَّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثَلَاثًا، وَإِيّاكُم وَهَيشَاتِ الأَسوَاقِ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٦٥٧ ـ وعَنْ قَيسِ بنِ عَبّادٍ ﴿ قَالَ: بَينَا أَنَا فِي الْمَسجِدِ فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ فَجَبَذَنِي رَجُلٌ مِن خَلفِي جَبَذَةً فَنَحّانِي، وَقَامَ مَقَامِي فَوَاللهِ مَا عَقَلتُ صَلاتِي، فَلَمّا انصَرَفَ فَإِذَا هُوَ أَبَيُّ بنُ كَعبٍ، فَقَالَ: يَا فَنَى، لا يَسُوءَكَ اللهُ، إِنَّ هَذَا عَهدٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَينَا أَنْ نَلِيهُ، ثُمَّ استقبَلَ القِبلَة، فَقَالَ: هَلَكَ أَهلُ العُقدِ،

⁼ النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧١٤): (إسنادُه حسنٌ).

⁽١) أحمدُ واللَّفظُ منه، ح: (٢٢٩٠٦)، وأبو داودَ كما سلفَ قبل.

⁽٢) «مسند الحارث» (١/ ٢٧٠)، ح: (١٥١)، وهو في «المسند» (٢٢٩١).

⁽٣) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٧٢).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٧٤).

قولُه: «وهيشاتِ الأسواقِ»: (أي: اختلاطَها والمنازعةَ والخصوماتِ واللَّغَطَ فيها)، «شرح السُّيوطيِّ على مسلمٍ» (٢/ ١٥٠).

وَرَبِّ الكَعبَةِ ـ ثَلَاثًا ـ ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ مَا عَلَيهِم آسًى، وَلَكِن آسَى عَلَى مَن أَضَلُّوا، قُلتُ: يَا أَبَا يَعقُوبَ، مَا يَعنِي بِأَهل العَقدِ؟ قَالَ: الأُمَرَاءَ، رواهُ النَّسائيُ (١٠).

١٦٥٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا،

١٦٥٩ ـ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ»، قَالُوا: الأَوَّلِ»، قَالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ»، قَالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "إِنَّ الله وَمَلائِكَتِهِ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ»، قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "إِنَّ الله وَمَلائِكَتِهِ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ»، قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "سَوُّوا صُفُوفَكُم، وَحَاذُوا بَينَ مَنَاكِبِكُم، وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ وَسُولُ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الثّانِي؟ قَالَ: "وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ وَعَلَى الثّانِي؟ قَالَ وَعَلَى الثّانِي؟ وَعَلَى الثّانِي؟ وَالْحَدُوا بَينَ مَنَاكِبِكُم، وَسُدُّوا الخَلَل؛ فَإِنَّ الشَّيطَانَ يَدخُلُ فِيمَا بَينَكُم بِمَنزِلَةِ الحَذَفِ»؛ يَعنِي: أُولَادَ الضَّانِ الصَّغَارَ، رواهُ أحمدُ ").

١٦٦٠ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَامِنِ الصُّفُوفِ»، رواهُ أبو داودَ(١٠).

⁽۱) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: الإمامة، ب: من يلي الإمامَ ثمَّ الذي يليه، ح: (۸۰۹)، وصحَّحه ابنُ خزيمة، ح: (۱۰۷۳). وفي «المرقاة» (۳/ ۸۲۱): «يا فتى لا يَسوءكَ اللهُ»: قال الطَّيئيُّ: (كان الظَّاهرُ: لا يسوءُكَ ما فعلَ بك، ولما كان ذلك من أمر الله وأمر رسوله أسندَه إلى الله مزيدًا للتَّسلية)، اه، والظَّاهرُ أنَّ معناه: لا يحزنْكَ اللهُ بي وبسبب فعلي). قولُه: «آسي»: (أي: أحزنُ)، «المرقاة» (۳/ ۸۲۱).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: تسوية الصُّفوف، ح: (٩٨٥).

⁽٣) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (٢٢٢٦٣)، والطَّبراني في «الكبيس» (٨/ ٢٠٥)، ح: (٧٧٢٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٩١): (ورجالُ أحمدَ موثقون).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من يستحبُّ أنْ يليَ الإمامَ في الصَّفِّ وكراهية التأخُّر، ح: (٦٧٦)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: فضل ميمنة الصَّفِّ، ح: (١٠٠٥)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧١٠): (رواهُ أبو داودَ بإسنادِ على شرط مسلم، وفيه رجلٌ مختلَفٌ فيه).

١٦٦١ ـ وعنِ أبي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَسِّطُوا الإِمَامَ، وَسُدُّوا الخَلَلَ»، رواهُ أبو داودَ(١).

١٦٦٢ ـ وعَنِ أَبِي بَكرَةَ ﷺ: أَنَّهُ انتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبَلَ أَن يَصِلَ إِلَى الصَّفَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرصًا، وَلا تَعُدْ»، رواهُ البخاريُّ(٢).

١٦٦٣ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ؛ فَلَا يَركَعْ دُونَ الصَّفَّ، حَتَّى يَأْخُذَ مَكَانَهُ مِنَ الصَّفِّ»، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١٦٦٤ ـ وعَنْ عَمّارٍ ﴿ أَنَّهُ أَمَّ النَّاسَ بِالْمَدَائِنِ، وَقَامَ عَلَى دُكّانٍ يُصَلِّي وَالنَّاسُ أَسفَلَ مِنهُ، فَتَقَدَّمَ حُذَيفَةُ فَأَخَذَ عَلَى يَدَيهِ، فَاتَبَعَهُ عَمّارٌ، حَتَّى أَنزَلَهُ حُذَيفَةُ، فَلَمّا فَرَغَ عَمّارٌ مِن صَلَاتِهِ، قَالَ لَهُ حُذَيفَةُ، فَلَمّا فَرَغَ عَمّارٌ مِن صَلَاتِهِ، قَالَ لَهُ حُذَيفَةُ: أَلَم تَسمَعْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ القَومَ؛ فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِن مَقَامِهِم ﴾ أو خُذيفَةُ: أَلَم تَسمَعْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ القَومَ؛ فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِن مَقَامِهِم ﴾ أو نَحَو ذَلِكَ؟ قَالَ عَمّارٌ: لِذَلِكَ اتَّبَعتُكَ حِينَ أَخَذتَ عَلَى يَدَيَّ، رواهُ أبو داودَ (١٤).

1770 - وعَنْ سَهلِ بنِ سَعدِ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُثِلَ: مِن أَيِّ شَيءِ المِنبَرُ؟ فَقَالَ: هُوَ مِن أَثلِ الغَابَةِ، عَمِلَهُ فُلانٌ مَولَى فُلانَة لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَامَ عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ، فَاستَقبَلَ الغَابَةِ، عَمِلَهُ فُلانٌ مَولَى فُلانَة لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَامَ عَلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَينَ عُمِلَ وَوُضِعَ، فَاستَقبَلَ القِبلَة، كَبَّرَ وَقَامَ النّاسُ خَلفَهُ، فَقَرَأُ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النّاسُ خَلفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ القَهقَرَى، فَسَجَدَ عِلاَرْضِ، هذا عَلَى الأَرضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى المِنبَرِ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ القَهقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالأَرضِ، هذا

⁽١) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: مقام الإمام من الصَّفِّ، ح: (٦٨١)، وسكت عنه هو والمنذريُّ.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: إذا ركع دون الصَّفِّ، ح: (٧٨٣).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّلاة، ب: من صلَّى خلف الصَّفِّ وحدَه، ح: (٢٣٠٩)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٢٦٩): (إسنادُه حسنٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ موقوفًا، ك: الصَّلاة، ب: من كره أنْ يركعَ دون الصَّفِّ، ح: (٢٦٥١).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يقوم مكانًا أرفعَ من مكان القوم، ح: (٥٩٨)، وسكت عنه هو والمنذريُّ وله شاهدٌ عند أبي داودَ عن حذيفة (٥٩٧) و(إسنادُه صحيحٌ)، كما قال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٢٢).

لفظُ البخاريِّ(١).

١٦٦٦ ـ وفي المُتَّفَقِ عليه نحوه، وقال في آخره: فَلَمّا فَرَغَ أَقبَلَ عَلَى النّاسِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النّاسُ، إنَّمَا صَنَعَتُ هَذَا لِتَأْتَمُّوا وَلِتَعَلَّمُوا صَلاتِي»(٢).

١٦٦٧ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حُجرَتِهِ، وَالنَّاسُ يَأْتَمُّونَ بِهِ مِن وَرَاءِ الحُجرَةِ(٢)، رواهُ أبو داودَ(١٤).

١٦٦٨ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ، يَبسُطُهُ بِالنَّهَارِ، وَيَحتَجِرُهُ بِاللَّيلِ، فَشَابَ إِلَيهِ نَاسٌ، فَصَلَّوا وَرَاءَهُ، رواهُ البخاريُّ (٥٠).

١٦٦٩ ـ وعَنْهَا ﴿ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ فِي حُجرَتِهِ، وَجِدَارُ الحُجرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسُ شَخصَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ أُنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ (١)، رواهُ البخاريُّ (٧).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في السُّطوح والمنبر والخشب، ح: (٣٧٧)، ومسلمٌ نحوَه، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: جواز الخطوة والخطوتين في الصَّلاة، ح: (١٢١٧).

قولُه: «أثل الغابة»: (الأثلُ شجرٌ شبيهٌ بالطّرفاء، إلّا أنَّه أعظمُ منه، والغابةُ غيضةٌ ذاتُ شجرٍ كثيرٍ، وهي على تسعة أميالِ من المدينة)، «النّهاية» (١/ ٢٣).

وقولُه: «رجع القَهقري»: (أي: رجعَ رجوعَ الماشي إلى وراثه، لئلًّا ينحرفَ عن القبلة)، قاله السِّنديُّ أيضًا.

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: الخطبة على المنبر، ح: (٩١٧)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: جواز الخطوة والخطوتين في الصَّلاة، ح: (١٢١٦).

⁽٣) وفي «المرقاة» (٣/ ٨٦٠): المرادُ بالحجرة كما قالوه: المحلُّ الذي اتَّخذَه عليه السَّلامُ في المسجد من حصير، حين أراد الاعتكاف، لا حجرة عائشة، وإلَّا قالت: حجرتي. مؤلِّف

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يأتمُّ بالإمام وبينهما جدارٌ، ح: (١١٢٦)، ونحوُّه في البخاريِّ كما سيأتي بعد حديثٍ.

⁽٥) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: صلاة اللَّيل، ح: (٧٣٠).

⁽٦) وفي «الدُّرِّ المختار» (١/ ٨٦٥): (والحائلُ لا يمنعُ الاقتداءَ إنْ لم يشتبهْ حالُ إمامِه، ولم يختلفِ المكانُ). مؤلّف

⁽٧) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: إذا كان بين الإمام وبين القوم حائطٌ أو سترةٌ، ح: (٧٢٩).



١٦٧٠ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: مَرِضَ النَّبِيُ ﷺ فَاشَتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكرٍ فَلَيُصَلِّ بِالنّاسِ» قَالَت عَائِشَةُ ﴿ أَنْ يُصَلِّى بِالنّاسِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكرٍ فَلَيُصَلِّ بِالنّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ » فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِ ﷺ (۱) ، رواهُ البخاريُّ ومسلمٌ (۱).

١٦٧١ ـ وفي روايةٍ للحاكمِ والدَّارقطنيِّ: «فَأَفقَهُهُم فِي الدِّينِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الفِقهِ سَوَاءٌ فَأَقرَوُهُم لِلقُرآنِ»(٣).

١٦٧٢ - وفي رواية مسلم: «فَأَقدَمُهُم هِجرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الهِجرَةِ سَوَاءً، فَأَقدَمُهُم سِلمًا، وَلا يَوُمَّنَّ

⁽۱) قلت: تبويبُ البخاريِّ يدلُّ على أنَّ الأحقَّ بالإمامة هو الأعلَمُ، حيث قال: (أهلُ العلم والفضل أحقُّ بالإمامة)، وقال علماؤنا: (يستدَلُّ بهذا الحديث على تقدُّم الأعلم على الأقرأ؛ لأنَّ أبا بكر كان أعلمَهم، وقُدِّمَ على أُبيِّ وكان أقرأهم، دليلُ الأوَّلِ قولُ أبي سعيدِ: كان أبو بكرِ أعلمَنا، ودليلُ الثّاني قولُه ﷺ: «أقرؤُكم أُبَيِّ»، وهذا آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ: فيكونُ المعوَّلُ عليه)، كذا في «فتح القدير» (١/ ٣٤٨) و«جامع الآثار». م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: أهل العلم والفضل أحقَّ بالإمامة، ح: (٦٧٨)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: استخلاف الإمام إذا عرضَ له عذرٌ، ح: (٩٤٨).

وفي «مصابيح الجامع» (٢/ ٣١٤): «إنكنَّ صواحبُ يوسفَ»: (وقال الشَّيخُ عزُّ الدِّين في «أماليه»: وجهُ التَّشبيه بهنَّ وجودُ مكرٍ في القضيَّتين، وهو مخالفةُ الظَّاهر لِما في الباطن، وصواحبُ يوسفَ أتَين زليخا ليعتبنها، ومقصودُهنَّ أنْ يَدْعونَ يوسفَ لأنفسهنَّ، وعائشةُ ، وعائشةُ ، كان مرادُها ألَّا يتطيَّر النّاس بأبيها؛ لوقوفه مكانَ رسول الله ﷺ).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الكبير» عن عقبةَ بن عمرِو، واللَّفظُ له (٢٧ / ٢٢٤)، ح: (٦١٧)، والدَّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: من أحقُّ بالإمامة، ح: (١٠٨٥)، والحاكمُ (٨٨٧).

الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلطَانِهِ، وَلا يَقعُدُ فِي بَيتِهِ عَلَى تَكرِمَتِه إِلَّا بِإِذنِهِ ١٠٠٠.

١٦٧٣ ـ وفي روايةٍ أخرى له: «وَلَا تَؤُمَّنَ الرَّجُلَ فِي أَهلِهِ»(٢).

١٦٧٤ - وَعَنْ أَبِي عَطِيَّةَ العُقَيلِيِّ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بنُ الحُوَيرِثِ ﷺ يَأْتِينَا إِلَى مُصَلَّانَا [يَتَحَدَّثُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا]، فَقُلنَا لَهُ: تَقَدَّمْ فَصَلِّه، فَقَالَ لَنَا: قَدِّمُوا رَجُلًا مِنكُم يُصَلِّي بِكُم، وَسَأَحَدِّثُكُم لِمَ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ يَوْمًا]، فَقُلنَا لَهُ: تَقَدَّمْ فَصَلِّه، فَقَالَ لَنَا: قَدِّمُوا رَجُلًا مِنكُم يُصَلِّي بِكُم، وَسَأَحَدُّثُكُم لِمَ لَا أُصَلِّي بِكُم، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن زَارَ قَومًا؛ فَلَا يَؤُمَّهُم، وَليَؤُمَّهُم رَجُلٌ مِنهُم»، رواهُ أبو داودَ والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ إلَّا أنَّه اقتصرَ على لفظِ النَّبِي ﷺ (٣).

٥٧٥ _ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا يَؤُمُّ الغُلَامُ حَتَّى يَحتَلِمَ، وَلَيُؤَذِّن لَكُم خِيَارُكُم، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق (٤). ١٦٧٦ _ وفي رواية للأثرم (٥) عَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: لَا يَؤُمُّ الغُلَامُ الذي لا تَجِبَ عَلَيهِ الحُدُودُ (١).

⁽۱) مسلمٌ عن أبِي مَسعُودِ الأَنصَارِيِّ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: من أحقُّ بالإمامة، ح: (۱۵۳۲)، عندَ النَّسائيِّ، ب: من أحقُّ بالإمامة، برقم: (۷۸۰)، ولفظُه: «يَوُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً؛ فَأَقْدَمُهُمْ سِنَّا».

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: من أحقُّ بالإمامة، ح: (١٥٣٤).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: إمامة الزَّائر، ح: (٥٩٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن زار قومًا فلا يصلِّ بهم، ح: (٣٥٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، واللَّفظُ لأبي داودَ إلّا ما بين المعكوفين فللتَّرمذيُّ.

⁽٤) «مصنّف عبد الرّزّاق» (١/ ٤٨٧)، ح: (١٨٧٢)، وابنُ المنذر في «الأوسط»، ح: (١٩٣٧).

⁽٥) وفي الباب عند عبد الرَّزَاق الصَّنعانيِّ (٢/ ٣٩٨) عن إبراهيمَ: أنَّ عبدَ العزيزِ بنَ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ أخبرَه، أنَّ محمَّدَ بنَ أبي سويدٍ أقامه للنَّاس، وهو غلامٌ بالطَّائف في شهر رمضانَ يؤمُّهم، فكتب بذلك إلى عمرَ يبشُّرُه، فغضب عمر، وكتب إليه: ما كان نولك [أي ينبغي لك] أنْ تقدِّمَ للنَّاس غلامًا لم تجب عليه الحدودُ.

⁽٦) وفي «البناية» (٢/ ٣٤٤): (قال الخطّابيُّ: كان الحسنُ يضعَفُ حديثَ عمرِ و بنِ سلمةَ، وقال مرَّةُ: دعُه ليس بشيء بيِّن، وقال أبو داودَ: قيل لأحمدَ: حديثُ عمرو؟ قال: لا أدري ما هذا، والعجيبُ أنَّهم لم يجعلوا قولَ أبي بكرِ الصَّحابةِ على وأفعالَهم حجَّة، واستدلُّوا بفعل صبيٍّ عمرُه ستُّ سنينَ، ولا يعرفُ فرائضَ الوضوء والصَّلاة، فكيف يتقدَّمُ في الإمامة؟ ومنعُه أحوَطُ في الدِّين)، كذا في «المرقاة» (٣/ ٨٠٠). م

١٦٧٧ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: استَخلَفَ رسولُ اللهِ ﷺ ابنَ أُمَّ مَكتُومٍ يَوُّمُّ النَّاسَ وَهُـوَ أَعمَى، رواهُ أبو داودَ^(١).

١٦٧٨ - وروى سعيدُ بنُ منصورِ نحوَه عَن غَالِبِ بنِ أَبِى الهُذَيلِ قَالَ: دَخَلَتُ مَعَ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ مَسجِدًا فَصَلَّى مَعَهُم، فَإِذَا إِمَامُهُم أَعمَى فَجَعَلُوا يَلُومُونَهُ، فَقَالَ سَعِيدٌ: مِن ثَمَّ كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ ﷺ (٢) الإَمَامُ أَعمَى، وَالمُؤَذِّنَ أَعمَى (٣).

١٦٧٩ ـ وروى ابنُ أبي شيبةَ عَنْ سعيدِ بنِ جبيرِ وأنسِ ﷺ نحوَهُ (١٠).

١٦٨٠ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَمّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ الأَوَّلُونَ، فَكَانَ يَوُمُّهُم سَالِمٌ مَولَى أَبِي حُذَيفَةَ، وَفِيهِم عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبدِ الأَسَدِ، رواهُ البخاريُّ (٥٠).

١٦٨١ ـ وفي روايةٍ عَن إِبرَاهِيمَ قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَوُمَّهُمُ الأَعرَابِيُّ، وَالعَبدُ، وَوَلَدُ الزِّنَى إِذَا قَرَأَ

(١) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: إمامة الأعمى، ح: (٥٩٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/٤)، وهو في «المسند» (١٣٠٠٠).

(٢) قولُه: «كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ... إلخ»: (لأنَّ الأعمى لا يرى النَّجاسةَ؛ ليتحرَّزَ عنها، وقد ينحرفُ عن القبلة، وهو لا يشعرُ، وإذا تأمّلنا وجدنا سبب الكراهة في الأعمى أخفَّ من غيره، ولذا لم يكره تقديمُه عند الأئمَّة الثَّلاثة)، قالَه الحلبيُّ في «شرح منية المصلِّى».

وقال العلامة العينيُّ في «شرح كنز الدَّقائق»: (لأنَّ الأعمى لا يتوقَّى النَّجاسةَ، وإذا كان لا يوازيه غيرُه في الفضيلة؛ فهو أُولى، وقد استخلفَ النَّبيُّ ﷺ ابنَ أمَّ مكتومِ على المدينة)، انتهى، وقال الحلبيُّ: (إنَّما يكرَه تقديمُ الأعمى إذا كان غيرُه أفضلَ منه، وقد ثبتَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ استخلف ابنَ أمِّ مكتومٍ يؤمُّ النّاسَ، وهو أعمى)، رواهُ أبو داودَ. م

(٣) «كنز العمَّال» (٨/ ٢٧٣).

- (٤) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: من كره إمامةَ الأعمى، ح: (٦١٣٥، ٦١٣٥)، وكذا عن ابنِ مسعودِ بسندِ لا بأسَ به (٦١٣٤)، عن ابن عبّاس (٦١٣٢).
- (٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من أحقُّ بالإمامة، ح: (٥٨٨)، والبخاريُّ، ك: الأحكام، ب: استقضاء الموالي واستعمالهم، ح: (٧١٧٥).

القُرآنَ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»، وقال: (وبه نأخذُ، إذا كان فقيهًا عالمًا بأمر الصَّلاةِ، وهو قولُ أبي حنيفة ، (١٠).

١٦٨٢ _ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُم آذَانَهُم: العَبدُ العَبدُ الرَّبِقُ حَتَّى يَرجِعَ، وَامرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوجُهَا عَلَيهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوم وَهُم لَهُ كَارِهُونَ »، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

١٦٨٣ ـ وعنِ ابنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنهُم صَلَاةً: مَن تَقَدَّمَ قَومًا وَهُم لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا» ـ وَالدِّبَارُ: أَنْ يَأْتِيَهَا بَعَدَ أَن تَفُوتَهُ ـ «وَرَجُلُ اعتبَدَ مُحَرَّرَهُ» رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه (٣٠).

١٦٨٤ ـ وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ثَلَاثَةٌ لَا تُرفَعُ صَلَاتُهُم فَوقَ رُؤوسِهِم شِراً: رَجُلٌ أَمَّ قَومًا وَهُم لَهُ كَارِهُونَ، وَامرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوجُهَا عَلَيهَا سَاخِطٌ، وَأَخَوَانِ مُتَصَارِمَانِ»، رواهُ ابنُ ماجه(٤).

⁽۱) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: الرَّجل يؤمُّ القومَ أو يؤمُّ الرَّجلين، ح: (۹۲)، وسندُه جيِّدٌ، وهو في مصنَّف عبد الرَّزَاق (۲) (۳۹۶)، ح: (۳۸۲ /۳۸۲۲ /۳۸۲۸)، ولفظُه: عن حمّادٍ قال: سألتُ إبراهيمَ عن ولد الزِّني، والأعرابيُّ، والعبدِ، والأعمى، هل يؤمُّون؟ قال: نعم، إذا أقاموا الصَّلاةَ، وينظر ابنُ أبي شيبةَ، ح: (۱۳۹ / ۱۳۹۳).

⁽٢) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن أمَّ قومًا وهم له كارهون، ح: (٣٦٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يؤمُّ القومَ وهم له كارهون، ح: (٩٣٥)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: من أمَّ قومًا وهم له كارهون، ح: (٩٧٠)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٥).

⁽٤) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: من أمَّ قومًا وهم له كارهون، ح: (٩٧١)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ، ح: (١٧٥٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/٥). قولُه: «متصارمان»: (أي: متقاطعان)، «حاشية السِّنديِّ على سنن ابن ماجه»: (١/ ٣٠٧).

⁽٥) «يجدون إمامًا يصلِّي بهم»: قال القاري: (ولذا أجازَ المتأخِّرون من أصحابنا أخذَ الأجرةِ على الإمامة والأذان،=

رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه(١).

١٦٨٦ ـ وفي رواية لمسلم (٢): «إذا كانوا ثلاثةً؛ فليؤمَّهم أحدُهم» (٣).

١٦٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ، هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنِينَ : «الجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيكُم مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، بَرًّا كَانَ أُو فَاجِرًا، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيكُم خَلفَ كُلِّ مُسلِمٍ، بَرًّا كَانَ أُو فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ الكَبَائِرَ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ (٤) عَلَى كُلِّ مُسلِم، بَرًّا كَانَ أَو فَاجِرًا، وَإِنْ عَمِلَ الكَبَائِرَ»، رواهُ أبو داود (٥٠).

١٦٨٨ ـ وعَنْ عُبَيدِ اللهِ بن عَدِيِّ بن خِيَارِ ﷺ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ ﷺ ـ وَهُوَ مَحصُورٌ ـ فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامُ عَامَّةٍ، وَنَزَلَ بِكَ مَا نَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامُ فِتِنَةٍ، وَنَتَحَرَّجُ؟ فَقَالَ: الصَّلاةُ أَحسَنُ مَا يَعمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحسَنَ النَّاسُ؛ فَأَحسِن مَعَهُم، وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجتَنِبْ إِسَاءَتَهُم، رواهُ البخاريُّ(٦).



ونحوها من تعليم القرآن، بخلاف المتقدِّمين؛ فإنَّهم كانوا يحرِّمونَ الأجرةَ على العبادة)، [المرقاة: (٣/ ٨٦٦)]. م

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في كراهية التَّدافع على الإمامة، ح: (٥٨١)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، والسُّنَّة فيها، ب: ما يجب على الإمام، ح: (٩٨٢)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/٥).

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: من أحقُّ بالإمامة، ح: (١٥٢٩).

⁽٣) قال عليّ القاري: (فيه إشارةٌ إلى جواز إمامة المفضول)، م [المرقاة: (٣/ ٨٦٣)].

⁽٤) «والصَّلاة واجبةٌ على كلِّ مسلم»: قال القاري: (في أمره بالصَّلاة خلفَ الفاجر مع أنَّ الصَّلاة خلف الفاسقِ والمبتدع مكروهةٌ عندنا دليلٌ على وجوب الجماعة، فتأمَّل)، م [المرقاة: (٣/ ٨٦٧)].

⁽٥) أبو داودَ، ك: الجهاد، ب: في الغزو مع أثمَّة الجور، ح: (٢٥٣٣)، وقال المناويُّ في «التَّيسير» (١/ ٤٩١): (ورواتُه ثقاتٌ، لكنْ فيه انقطاعٌ).

⁽٦) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: إمامة المفتون والمبتدع، ح: (٦٩٥).



١٦٨٩ ـ عَنْ أَنْسٍ ﴿ قَالَ: مَا صَلَّيتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلاةً وَلا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْ ، وَإِن كَانَ لَيَسمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ، مَخَافَةَ أَنْ تُفتَنَ أُمَّهُ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٦٩٠ ـ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسَمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلاتِي مِمّا أَعلَمُ مِن شِدَّةِ وَجِدِ أُمِّهِ مِن بُكَاثِهِ»، رواهُ البخاريُّ(٢).

١٦٩١ ـ وعَنْ عُثمَانَ بنِ أَبِي العَاصِ ﷺ قَالَ: آخِرُ مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا أَمَمتَ قَومًا؛ فَأَخِفَّ بِهِمُ الصَّلَاةَ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

1797 - وفي رواية له: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أُمَّ قَومَكَ» قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيئًا، قَالَ: «أَدنُه» فَجَلَّسَنِي بَينَ يَدَيهِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدرِي بَينَ ثَديَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «تَحَوَّلْ»، فَوَضَعَهَا فِي ظَهرِي بَينَ كَتِفَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «أُمَّ قَومَكَ؛ فَمَنْ أَمَّ قَومًا فَليُخَفِّفُ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الكَبِيرَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الصَّرِيضَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الصَّرِيضَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الصَّحِيفَ، وَإِنَّ فِيهِم ذَا الحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُم وَحدَهُ؛ فَلِيُصَلِّ كَيفَ شَاءَ»(٤).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: مَن أخفَّ الصَّلاةَ عند بكاء الصَّبيِّ، ح: (٧٠٨)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأثمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (١٠٥٤/ ١٠٥٥).

⁽٢) البخاريُّ بهذا اللَّفظ عن أنسٍ، ك: الأذان، ب: من أخفَّ الصَّلاةَ عند بكاء الصَّبيِّ، ح: (٩٠٧)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأثمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (١٠٥٦)، وأخرجَه البخاريُّ عن أبي قتادةَ بنحو هذا اللَّفظِ، ح: (٧٠٧).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأئمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (١٠٥١).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأئمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (١٠٥٠).

١٦٩٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم لِلنَّاسِ؛ فَليُخَفِّفُ؛ فَإِنَّ مِنهُمُ السَّقِيمَ وَالضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُم لِنَفْسِهِ؛ فَليُطَوِّلْ مَا شَاءَ»، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٦٩٤ ـ وعَنْ قَيسِ بِنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُّو مَسعُودٍ ﴿ إِنَّ مَاكَ قَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ وَي مَوعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَن صَلاةِ الغَدَاةِ مِن أَجلِ فُلانٍ مِمّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي مَوعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنهُ يَومَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِنَّ مِنكُم مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُم مَا صَلَّى بِالنَّاسِ؛ فَليَتَجَوَّزُ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٦٩٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الإِمَامُ ضَامِنٌ وَالمُؤَذِّنُ مُؤتَمَنٌ، اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ وَاخْفِرْ لِلمُؤَذِّنِينَ»، رواهُ أبو داود والتِّرمذيُّ والشَّافعيُّ (٣).

١٦٩٦ - وفي أخرى له بلفظِ «المصابيح»(٤).

١٦٩٧ ـ وروى أحمدُ مثلَه مرفوعًا وهذا سندٌ صحيحٌ (٥).

وفي «البناية» [٢/ ٣٦٩]: (بيانُه أنَّه لم يردُ أنَّه ضامنٌ لنفسه؛ لأنَّ كلَّ مصلٌ ضامنٌ بصلاة نفسه، فتعيَّنَ أنْ يكونَ الإمامُ ضامنًا للقوم، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ضامنًا للقوم وجوبًا وأداءً؛ لأنَّه غيرُ مرادٍ بالإجماع،

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: إذا صلَّى لنفسه فليطوِّلْ ما شاء، ح: (۷۰۳)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأثمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (۱۰٤۷).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الرُّكوع والسُّجود، ح: (٧٠٢ ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: أمر الأثمَّة بتخفيف الصَّلاة، ح: (١٠٤٤).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يجب على المؤذِّن من تعاهد الوقت، ح: (١٧٥)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء أنَّ الإمامَ ضامنٌ، والمؤذِّنَ مؤتمنٌ، ح: (٢٠٧)، وهو في «المسند» (٢١٦٩)، والشَّافعيُّ في «المسند» - ترتيب السَّنديُّ (١/ ٥٩)، ح: (١٧٥)، وقال الهيثميُّ «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢): (رواهُ البزَّارُ، ورجالُه كلُّهم موثقون).

⁽٤) أي: في روايةٍ أخرى للشَّافعيِّ في «مسنده» ـ ترتيب السِّنديِّ (١/ ٥٨)، ح: (١٧٤)، بلفظ «المصابيح» وهـو: «الأئمَّةُ ضمناءُ، والمؤذِّنون أُمناءُ، فأرشدَ اللهُ الأثمَّةَ، وغفرَ للمؤذِّنين».

⁽٥) أحمدُ عن أبي أمامةَ (٢٤٣٦٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/٢): (رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ في «الكبير»، ورجالُه موثَّقون).



فتعيَّنَ (١) أَنْ يكونَ صحَّةً وفسادًا).

١٦٩٨ ـ وعَنْ عَمرِو بنِ دِينَارٍ: أَنَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي بِالقَومِ جُنْبًا، قَالَ: يُعِيدُ وَيُعِيدُونَ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(٢).

١٦٩٩ ـ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرِ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَعَادَ، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يُعِيدُوا، رواهُ عبدُ الرَّزَاق(٣).

(۱) قولُه: «فتعيَّن»: قال الطَّحاويُّ: (وأمَّا حكمُه من طريق النَظر، فإنَّا قد رأينا صلاة المأمومين مضمَّنةٌ بصلاة إمامهم بصحَّتها وفسادها، يوجب ذلك النَّظرُ الصَّحيحُ، من ذلك أنَّا رأينا الإمام إذا سها وجبَ على من خلفَه لسهوه ما وجبَ عليه، ولو سهَوا هم ولم يسهُ هو؛ لم يجبُ عليهم ما يجبُ على الإمام إذا سها، فلمَّا ثبتَ أنَّ المأمومينَ يجبُ عليهم حكمُ السَّهو بانتفائه عن الإمام، ثبتَ أنَّ حكمَهم في صلاتهم حكمُ السَّهو لسهو الإمام، وينتفي عنهم حكمُ السَّهو بانتفائه عن الإمام، ثبتَ أنَّ حكمَهم في صلاتهم حكمُ الإمام في صلاته، وكأنَّ صلاتهم مضمَّنةٌ بصلاته، لم يجزُ أنْ يكونَ صلاتُهم خلافَ صلاته.

وأيضًا ممّا يدلُّ عليه النَّظُرُ: أنَّهم أجمعوا أنَّ رجلًا لو صلَّى خلف جنبٍ وهو يعلم بذلك، أنَّ صلاته باطلةٌ، وجعلوا صلاته مضمَّنةٌ بصلاة الإمام، فلمَّا كان ذلك كذلك إذا كان يعلم بفساد صلاة إمامه؛ كان كذلك في النَّظر إذا كان لا يعلم بها، ألا ترى أنَّ المأمومَ لو صلَّى وهو جنبٌ، وهو يعلم، أو لا يعلم؛ كانت صلاتُه باطلةً، فكان ما يُفسِدُ صلاتَه في حال علمه به، هو الذي يُفسِدُ صلاتُه في حال جهله به، وكان علمُه بفساد صلاة إمامه تفسدُ به صلاتُه، فالنَّظرُ على ذلك أنْ يكونَ كذلك جهلُه بفساد صلاة إمامه)، [«شرح معاني الآثار»: (١/ ٤١٠ ـ ٤١١)]. م

- (٢) «الآثار»، باب ما يقطعُ الصَّلاة، ح: (١٣٤)، وقال التَّهانويُّ في «إعلاء السُّنن» برقم (١٢٧٥): (الحديثُ حسنٌ، لكنْ فيه انقطاعٌ، وهو لا يضرُّنا).
- (٣) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٢/ ٣٥١)، ح: (٣٦٦٣)، وقال التَّهانويُّ في «إعلاء السُّنن» برقم (١٢٧٦): (الحديثُ حسنٌ، لكنْ فيه انقطاعٌ، وهو لا يضرُّنا).
 - (٤) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٢/ ٥٥١)، ح: (٣٦٦٢).





١٧٠١ ـ وعَنْ طَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ: فِي إِمَامٍ صَلَّى بِقَومٍ وَهُوَ عَلَى غَيرِ وُضُوءٍ، قَالَ: يُعِيدُونَ الصَّلَاةَ جَمِيعًا، رواهُ الطَّحاويُّ(١).



⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يصلِّي الفريضةَ خلفَ من يصلِّي تطوُّعًا، ح: (٢٣٦٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/ ٢٩٢): (فإنْ قيل: فيه جابرٌ قد تُكُلِّم فيه، قلت: وثَّقَه جماعةٌ، ولئنْ سلَّمْنا ضعفَه مطلقًا؛ فإنَّه قد أخرجَه استشهادًا للَّذي يقتضيه النَّظُر الصَّحيحُ والقياسُ).



١٧٠٢ _ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُبَادِرُوا الإِمَامَ، إِذَا كَبَّرُ؛ فَكَبِّرُوا وَإِذَا قَالَ: ﴿ وَلِا اللَّهَامَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَا السَّكَالِينَ ﴾؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمدُ»، مُتَّفَقٌ عليه (١)، إلَّا أنَّ البخاريَّ لم يذكرْ: «وإذا قال: ﴿ وَلَا الشَّكَالَينَ ﴾ (٢).

1۷۰۳ _ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَومٍ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقبَلَ عَلَينَا بِوَجِهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِمَامُكُم؛ فَلَا تَسبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ، وَلَا بِالقِيَامِ وَلَا بِالإنصِرَافِ؛ فَإِنِّي أَرَاكُم أَمَامِي وَمِن خَلفِي»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٧٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا يَخشَى الذي يَرفَعُ رَأْسَهُ قَبلَ الإِمَامِ، أَنْ يُحَوِّلَ اللهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارِ»، مُتَّفَقٌ عليه(٤٠).

٥٠٧٥ ـ وعَنْهُ هُ أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يَرفَعُ رَأْسَهُ وَيَخفِضُهُ قَبَلَ الإِمَامِ؛ فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيطَانٍ»، رواهُ مالكٌ(٥).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عن مبادرة الإمام بالتَّكبير، ح: (٩٣٢)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: إيجاب التَّكبير، وافتتاح الصَّلاة، ح: (٧٣٤).

 ⁽٢) وقال عليٌّ القاري: (مذهبُنا أنَّ المتابعة بطريق المواصلة واجبةٌ، والفاءُ التَّعقيبيّةُ تشيرُ إليه)، [«المرقاة»:
 (٣/ ٥٧٥)]. م

⁽٣) مسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عن سبق الإمام بركوع أو سجودٍ ونحوِهما، ح: (٩٦١).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: النَّهي عن سبق الإمام، ح: (٩٦٣)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: إثم من رفع رأسه قبل الإمام، ح: (٦٩١).

⁽٥) مالك، ك: الصَّلاة، ب: ما يفعل مَن رفع رأسه قبل الإمام، ح: (٣٠٦)، وانظر ما قبله، وأخرجَه بهذا اللَّفظ مرفوعًا=

1٧٠٦ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ رَكِبَ فَرَسًا، فَصُرِعَ عَنهُ فَجُحِشَ شِقُّهُ الأَيمَنُ، فَصَلَّى صَلاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُو قَاعِدٌ، فَصَلَّينَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمّا انصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُوتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا؛ فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ؛ فَارِفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ؛ صَلَّى قَائِمًا؛ فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا؛ فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا؛ فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجمَعُونَ (١٠)» هذا لفظُ البخاريُّ واتَّفَقَ مسلمٌ إلى قوله: «أجمعون»(٢٠).

١٧٠٧ ـ وزادَ في روايةٍ: «فَلا تَختَلِفُوا عَلَيهِ، وَإِذَا سَجَدَ؛ فَاسجُدُوا»(٣).

١٧٠٨ - وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: لَمّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَاءَ بِلالْ يُؤذِنُهُ بِالصَّلاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرِ أَنْ يُصَلِّي بِالنّاسِ» [فَصَلَّى أَبُو بَكْرِ تِلْكَ الأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَ ﷺ وَجَدَ فِي نَفسِهِ خِفَّةً، فَقَامَ يُهَادَى بَينَ رَجُلَينِ، وَرِجلاهُ يَخُطَّانِ فِي الأَرضِ، حَتَّى دَخَلَ المَسجِدَ، فَلَمّا سَمِعَ أَبُو بَكرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكرٍ بَينَ رَجُلَينِ، وَرِجلاهُ يَخُطَّانِ فِي الأَرضِ، حَتَّى دَخَلَ المَسجِدَ، فَلَمّا سَمِعَ أَبُو بَكرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ أَبُو بَكرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأُومَا إِلَيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَن يَسَارِ أَبِي بَكرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكرٍ يُصَلِّي قَاعِدًا يَقتَدِي أَبُو بَكرٍ بِصَلاةٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ وَسُولِ اللهِ ﷺ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ أَبِي بَكرٍ ﷺ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ رَسُولُ اللهِ عَيْ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ رَسُولُ اللهِ عَيْ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ رَسُولُ اللهِ عَيْ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ رَسُولُ اللهِ يَعْلَقُ وَالنّاسُ مُقتَدُونَ بِصَلاةٍ رَسُولُ اللهِ يَعْفَقُ عليه (٤).

⁼ البزّارُ، ح: (٤٠٤)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط»، ح: (٧٦٩٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٧٨): (إسنادُه حسنُ).

⁽١) قَالَ الحُمَيدِيُّ [٢/ ٤٩٠]: (قُولُهُ: ﴿إِذَا صلَّى جَالِسًا؛ فَصَلُّوا جُلُوسًا»: هُوَ فِي مَرَضِهِ القَدِيمِ، ثُمَّ صلَّى بَعدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلفَهُ قِيَامًا، لَم يَأْمُرُهُم بِالقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤخَدُ بِالآخِرِ فَالآخِرِ مِن فِعل النَّبِيِّ عَلَيْهِ). م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: إنَّما جُعلَ الإمامُ؛ ليؤتمَّ به، ح: (٦٨٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ائتمام المأموم بالإمام، ح: (٩٢١).

قوله: «فجحشَ شقُّه»: (أي: انخدشَ جلدُه)، «النَّهاية» (١/ ٢٤١).

⁽٣) البخاريُّ عن أبي هريرةَ، ك: الأذان، ب: إقامة الصَّفِّ من تمام الصَّلاة، ح: (٦٨٩)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: ائتمام المأموم بالإمام، ح: (٩٣٠).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: الرَّجل يأتمُّ بالإمام ويأتمُّ النّاسُ بالمأموم، ح: (١٨٧ / ١٨٧)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: استخلاف الإمام، ح: (٩٤١).

١٧٠٩ ـ وفي روايةٍ لهما: وَأَبُو بَكِرٍ يُسمِعُ النَّاسَ التَّكبِيرَ(١).

١٧١٠ ـ وعَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاذِ بنِ جَبَلٍ ﴿ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ وَالإِمَامُ
 عَلَى حَالٍ؛ فَلْيَصِنَعْ كَمَا يَصِنَعُ الإِمَامُ »، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ) (٢).

١٧١١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا جِئتُم إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحنُ سُجُودٌ؛ فَاسجُدُوا، وَلَا تَعُدُّوهَا شَيئًا، وَمَنْ أَدرَكَ الرَّكَعَةَ؛ فَقَد أَدرَكَ الصَّلَاةَ»، رواهُ أبو داودَ^٣).

١٧١٢ _ وعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَن أَدرَكَ الرَّكَعَةَ؛ فَقَد أَدرَكَ السَّجِدَةَ، وَمَن فَاتَهُ قِرَاءَةُ أُمِّ القُرآنِ؛ فَقَد فَاتَهُ خَيرٌ كَثِيرٌ»، رواهُ مالكُ (١).

١٧١٣ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى لِلَّهِ أَربَعِينَ يَومًا فِي جَمَاعَةٍ يُدرِكُ التَّكبِيرَةَ الأُولَى كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ مِنَ النّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥).

١٧١٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّاً فَأَحسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأذان، ب: من أسمع النّاسَ تكبير الإمام، ح: (٧١٢)، ومسلمٌ، ك: ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: استخلاف الإمام، ح: (٩٤٢).

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر في الرَّجل يدرك الإمامَ وهو ساجدٌ كيف يصنع، ح: (٩٩١)، ونحوُه عن معاذِ عند أبي داودَ مطوَّلًا، ك: الصَّلاة، ب: كيف الأذانُ، ح: (٩٠٦)، عند أحمدَ في «المسند» (٢٢٠٣٣)، والحديثُ صحيحٌ لغيره. انظر: «سنن التِّرمذيِّ» بتعليق الشَّيخ شعيب الأرنؤوط برقم: (٩٩٧).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّجل يدرك الإمامَ ساجدًا كيف يصنع؟ ح: (٨٩٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٤)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (٧٨٣).

⁽٤) مالكٌ بلاغًا، ك: وُقُوتِ الصَّلاة، ب: من أدرك ركعةً من الصَّلاة، ح: (٢٣)، والجزء الأوَّل أخرجَه مرفوعًا عنه البخاريُّ، ك: مواقيت الصَّلاة، ب: من أدرك من الصَّلاة ركعةً، ح: (٥٨٠)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: من أدرك ركعةً من الصَّلاة، ح: (١٣٧١).

⁽٥) التّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: في فضل التّكبيرة الأولى، ح: (٢٤١) وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٦/ ١٥).

فَوَجَدَ النَّاسَ قَد صَلَّوا؛ أَعطَاهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ مِثلَ أَجِرِ مَن صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا لَا يَنقُصُ ذَلِكَ مِن أَجرِهِم شَيئًا»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (١).

١٧١٥ _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَقَد صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟»، فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ(٢).

١٧١٦ - وَروى الطَّبرانيُّ في «الكبير» و «الأوسط» (٣) وعَنْ أَبِي بَكرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقبَلَ مِن نَوَاحِي المَدِينَةِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ، فَوَجَدَ النَّاسَ قَد صَلَّوا، فَمَالَ إِلَى مَنزِلِهِ، فَجَمَعَ أَهلَهَ، فَصَلَّى بِهِم (٤)،

ونحوُه في «الدُّرر»، والمرادُ بمسجد المحلَّة: ما له إمامٌ وجماعةٌ معلومون كما في «الدُّرر» وغيرها.

قال في «المنبع»: (والتَّقييدُ بالمسجد المختصِّ بالمحلَّة احترازٌ من الشَّارع، وبالأذان الثَّاني احترازٌ عمّا إذا صلَّى في مسجد المحلَّة جماعةٌ بغير أذانٍ حيث يباح إجماعًا)، اه، ثمَّ قال في الاستدلال على الإمام الشَّافعيِّ النّافي للكراهة ما نصُّه: (ولنا هذا الحديث، ولو جازَ ذلك؛ لَما اختار الصَّلاة في بيته على الجماعة في المسجد، ولأنَّ في الإطلاق هكذا تقليلَ الجماعة معنى؛ فإنَّهم لا يجتمعونَ إذا علموا أنَّهم لا تفوتُهم، وأمَّا مسجدُ الشَّارع فالنّاسُ فيه سواءٌ لا اختصاصَ له بفريق دون فريق)، اه.

ومثلُه في «البدائع» وغيرها، ومقتضى هذا الاستدلالِ كراهةُ التَّكرارِ في مسجد المحلَّة ولو بدون أذانٍ. ويؤيِّدُه ما في «الظَّهيريَّة»: (لو دخلَ جماعةٌ المسجدَ بعدما صلَّى فيه أهلُه يصلُّون وحدانًا وهو ظاهرُ الرِّواية)، اه،=

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فيمن خرج يريد الصَّلاة فسبقَ بها، ح: (٥٦٤)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: حدِّ إدراك الجماعة، ح: (٨٥٥)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٦/ ١٣٧): (وإسنادُه قويٌّ).

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ما جاء في الجماعة في مسجدٍ قد صلِّيَ فيه مرَّة، ح: (٢٢٠)، وقال: (حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ) وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: في الجمع في المسجد مرَّتَين، ح: (٥٧٤).

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٥/ ٣٥)، ح: (٢٠١).

⁽٤) قولُه: «فجمع أهلَه، فصلَّى بهم»: قال في «ردِّ المحتار»: (يكرَه تحريمًا تكرارُ الجماعة في مسجدِ محلَّة بأذانِ وإقامةٍ، إلّا إذا صلَّى بهما فيه أوَّلا غيرُ أهلِه، أو أهلُه لكن بمخافتة الأذان، ولو كرَّر أهلُه بدونهما أو كان مسجد طريق جاز إجماعًا؛ كما في مسجدِ ليس له إمامٌ ولا مؤذَّنٌ ويصلِّي النّاسُ فيه فوجًا فوجًا، فإنَّ الأفضل أنْ يصلِّي كلُّ فريقِ بأذانِ وإقامةٍ على حدةٍ، كما في «أمالي قاضي») اهـ.



وقال الهيثميُّ [٢/ ٤٥]: (رجالُه ثقاتٌ)(١).

١٧١٧ ـ وعَنِ الأَسوَدِ بنِ يَزِيدَ التَّابِعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَاتَتهُ الصَّلَاةُ فِي مَسجِدِ قَومِهِ، ذَهَبَ إِلَى مَسجِدٍ غَيرِهِ، رواهُ ابنُ أبي شيبة (٢) بإسنادٍ صحيح، ورواهُ البخاريُّ تعليقًا (٣).



وهذا مخالفٌ لحكاية الإجماع المارَّة، وقدَّمنا في باب الأذان عن آخر «شرح المنية» عن أبي يوسف أنَّه إذا لم تكنِ
 الجماعةُ على الهيئة الأولى لا تكرَهُ، وإلّا تكرَهُ، وهو الصَّحيحُ، وبالعدول عن المحراب تختلفُ الهيئةُ، كذا في
 «البزازيَّة»، وفي «التتارخانيَّة» عن «الولوالجيَّة»: (وبه نأخذُ)، تمَّ كلامُ «ردِّ المحتار» (١/ ٥٥٣) مختصرًا. م

⁽١) وقال علماؤُنا: ولو جاز تكرارُ الجماعة في المسجد؛ لَما اختارَ الصَّلاة في بيته على الجماعة في المسجد)، كذا في «ردِّ المحتار» (١/ ٣٩٥). م

⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: الرَّجل تفوته الصَّلاة في مسجد قومه، ح: (٢٠٤٤)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (٥/ ١٦٥): (إسنادُه صحيحٌ)، وعلَّقه البخاريُّ، ك: الأذان، ب: فضل صلاة الجماعة، قبل، ح: (٦٤٥).

⁽٣) وما ورد من قوله ﷺ: «من يتصدَّق...» لا يدلُّ على جواز التَّكرار المتكلَّم فيه، وهو اقتداءُ المفترض بالمفترض، إذ النَّابتُ به اقتداءُ المتنفِّل بالمفترض، ولا يحكمُ بكراهته، بل ورد في جوازه حديثٌ آخرُ من قوله عليه السَّلامُ: «إذا صلَّيتُما في رحالكما ثمَّ أتيتما صلاةً قومٍ فصليًا معهم، واجعلا صلاتكما معهم سبحةً» كما هو ظاهرٌ، وما رواهُ البخاريُّ تعليقًا عن أنسٍ محمولٌ على مسجد الطَّريق أو نحوه ممَّا نقل فيه أنَّه أذَّنَ وأقامَ وهو مكروهٌ عند العامَّة، كذا يُفهم من «المرقاة» وغيره. م



۱۷۱۸ - عَن سُلَيمٍ رَجُلٍ مِن بَنِي سَلِمَةَ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلِ يَأْتِينَا بَعَدَمَا نَنَامُ، وَنَكُونُ فِي أَعَمَالِنَا بِالنَّهَارِ، فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ، فَنَحْرُجُ إِلَيهِ فَيُطَوِّلُ عَلَينَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ بنَ جَبَلٍ، لَا تَكُنْ فَتَانًا، إِمّا أَن تُصَلِّي مَعِي، وَإِمّا أَنْ تُخَفِّفَ عَلَى قومِكَ» (١) رواهُ أَحمدُ ورواهُ الطَّحاويُّ (٢).

١٧١٩ ـ وعَنِ الأسوَدِ بنِ جَابِرِ عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ رَجُلَينِ صَلَّيَا الظُّهرَ فِي بُيُّوتِهِمَا عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمَا يَرَيَانِ أَنَّ النَّاسَ قَد صَلَّوا، ثُمَّ أَتِيَا المَسجِد، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَقَعَدَا نَاحِيَةً مِنَ المَسجِدِ،

⁽١) وقال الإمامُ ابنُ الهمام [فتح القدير: (١/ ٣٧٢)]: (فشرع له أحدُ الأمرين: الصَّلاةُ معَه ولا يصلِّي بقومه، أو الصَّلاةُ بقومه على وجه التَّخفيف ولا يصلِّي معه، هذا حقيقةُ اللَّفظ، أفادَ منعَه من الإمامة إذا صلَّى معه ﷺ، ولا تُمنعُ إمامتُه بالاتّفاق، فعلمَ أنَّه منعَه من الفرض)، وقال العلّامةُ العينيُ [البناية: (٢/ ٣٦٤)]: (وبه قال الزَّهريُّ والحسنُ البصريُّ وسعيدُ بنُ المسيِّب والنَّخعيُ وأبو قلابةَ ويحيى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ ومجاهدٌ وطاؤسٌ).

وأجاب الطَّحاويُّ عن حديث معاذ الذي يدلُّ على صحَّة اقتداء المفترض بالمتنفَّل: (بأنَّه منسوخٌ، ويستدلُّ على ذلك بوجه حسنٍ، وذلك إنَّ إسلامَ معاذ متقدِّمٌ، وقد صلَّى النَّبيُّ عَلَيْ بعد سنينَ من الهجرة صلاة الخوفِ غيرَ مرَّةٍ من وجهٍ وقع فيه مخالفةٌ ظاهرةٌ بالأفعال المناقضة للصَّلاة، فيقالُ: لو جازت صلاةُ المفترض خلف المتنفِّل؛ لأمكنَ إيقاعُ الصَّلاة مرَّتين على وجهٍ لا تقعُ فيها المنافاةُ، والمفسداتُ في غير هذه الحالة، وحيث صليّت على هذا الوجه مع إمكان دفع المفسدات على تقدير جواز اقتداء المفترض بالمتنفِّل دلَّ على أنَّه لا يجوزُ ذلك)، كذا في «عمدة القارى» (٥/ ٢٣٩). م

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٠٦٩٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٧٢): (ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ)، والطَّحاويُّ في «أحكام القرآن»، ح: (٣٩٤).

وَهُمَا يَرَيَانِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحِلُّ لَهُمَا، فَلَمّا انصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَآهُمَا، أَرسَلَ إِلَيهِمَا، فَجِيءَ بِهِمَا، وَفَرَائِصُهُمَا تَرتَعِدُ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ فِي أَمرِهِمَا شَيءٌ، فَسَأَلَهُمَا، فَأَخبَرَاهُ الخَبَرَ، فَقَالَ: ﴿إِذَا فَعَلَتُمَا ذَلِكَ؟ فَصَلِّيَا مَعَ النّاسِ، وَاجعَلَا الأُولَى هِيَ الفَرضَ»، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة (۱).

· ١٧٢ ـ وفي روايةِ محمَّد: «وَاجعَلُوا الأُولَى فَرِيضَةً وَهَذِهِ نَافِلَةً » (٢).

١٧٢١ - وفي رواية للبيهقيّ: «إِذَا صَلَّيتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيتُمَا الإِمَامَ؛ فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَتَكُونَ لَكُمَا نَافِلَةً، وَالَّتِي فِي رِحَالِكُمَا فَرِيضَةٌ"(٣).

۱۷۲۲ ـ وفي روايةِ التِّرمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ: فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا»، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا كُنَّا قَد صَلَّينَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيتُمَا مَسجِدَ جَمَاعَةٍ؛ فَصَلِّيًا مَعَهُم، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ (٤٠).

١٧٢٣ ـ وعَنْ بُسرِ بنِ مِحجَنٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي مَجلِسٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأُذِّنَ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ، وَمِحجَنٌ فِي مَجلِسِهِ لَم يُصلِّ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصلِّي مَعَ النَّاسِ؟ أَلَستَ بِرَجُلٍ مُسلِمٍ ؟ فَقَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَكِنِّي قَد صَلَّيتُ فِي أَهلِي، مَنَعَكَ أَنْ تُصلِّي مَعَ النَّاسِ؟ أَلَستَ بِرَجُلٍ مُسلِمٍ ؟ فَقَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَكِنِّي قَد صَلَّيتُ فِي أَهلِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ (واهُ مالكُ والنَّسَائيُّ (٥٠).

⁽١) الإمامُ الأعظمُ في «مسنده» (رواية الحصكفيّ بترتيب السَّنديِّ)، ح: (١٣٧)، وأخرجَه التِّرمذيُّ، وأبو داودَ كما سيأتي.

⁽٢) محمَّدٌ في «الآثار» عن الهيثم بن أبي الهيثم يرفعُه، ك: الصَّلاة، ب: من صلَّى الفريضة، ح: (٩٦).

 ⁽٣) الدّارقطنيُّ عن يزيدَ، ب: من كان يصلِّي الصُّبحَ وحدَه ثمَّ أدركَ الجماعة فليصلِّ معها، ح: (١٥٣٦).

⁽٤) التّرمذيُّ واللَّفظُ له عن يزيدَ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّجل يصلِّي وحدَه ثمَّ يدركُ الجماعة، ح: (٢١٩)، والنَّسائيُّ، ك: وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: فيمن صلَّى في منزله ثمَّ أدرك الجماعة يصلِّي معهم، ح: (٥٧٥)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلَّى وحده، ح: (٨٥٨)، وقال التّرمذيُّ: (حديثُ يزيدَ بن الأسود حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) مالكٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة الجماعة، إعادة الصَّلاة مع الإمام، ح: (٤٣٥)، وصحَّحه النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام»=

١٧٢٤ - وعَنْ رَجُلِ مِن بَنِي أَسَدِ بِنِ خُزَيمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوبَ الأَنصَارِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يُصَلِّي أَحَدُنَا فِي مَنزِلِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَأْتِي المَسجِدَ وَتُقَامُ الصَّلَاةُ فَأُصَلِّي مَعَهُم، فَأَجِدُ فِي نَفسِي مِن ذَلِكَ شَيئًا، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: سَأَلنَا عَن ذَلِكَ النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: «ذَلِكَ لَهُ سَهمُ جَمع»، رواهُ مالكٌ وأبو داود (١٠).

۱۷۲٥ ـ وعَنْ سُلَيمَانَ مَولَى مَيمُونَةَ قَالَ: أَتَيتُ ابنَ عُمَرَ ﷺ عَلَى البَلَاطِ وَهُم يُصَلُّونَ، فَقُلتُ: أَلَا تُصَلِّي مَعَهُم؟ قَالَ: قَد صَلَّيتُ، إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَومٍ مَرَّتَينِ»(٢) رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (٣).

١٧٢٦ _ وعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ عَبدَاللهِ بِنَ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَقُولُ: مَن صَلَّى المَغرِبَ أَوِ الصَّبِحَ ثُمَّ أَدرَكَهُمَا مَعَ الإِمَامِ؛ فَلَا يَعُدُ لَهُمَا»، رواهُ مالكُ(٤٠).

١٧٢٧ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيتَ فِي أَهلِكَ ثُمَّ أَدرَكتَ الصَّلَاةَ؛ فَصَلِّهَا، إلاّ الفَجرَ وَالمَغرِبَ»(٥) ،......

^{= (}٢/ ٦٦٦)، وأخرجَه النَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: إعادة الصَّلاة مع الجماعة بعد صلاة الرَّجل لنفسه، ح: (٨٥٨).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فيمن صلَّى في منزله ثمَّ أدرك الجماعةَ يصلِّي معهم، ح: (٥٧٨)، وأخرجَه مالكٌ موقوفًا، ك: صلاة الجماعة، إعادة الصَّلاة مع الإمام، ح: (٤٣٨).

قوله: «له سهم جمع»: (أي: نصيبٌ من ثواب الجماعة)، «المرقاة» (٣/ ٨٨٧).

⁽٢) وفي «التَّعليق الممجَّد» (١/ ٥٩٢): (معناه: لا تصلُّوا على وجه الافتراض بأنْ تجعلوا كلتَيهما فريضة ، بل الأولى فريضة والثَّانية نافلة). م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا صلَّى في جماعةٍ ثمَّ أدرك جماعةً أيُعيدُ؟ ح: (٥٧٩)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: سقوط الصَّلاة عمَّن صلَّى مع الإمام في المسجد جماعةً: (٨٦١)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٦٨): (رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ بإسنادِ صحيح).

⁽٤) مالك، ك: صلاة الجماعة، إعادة الصَّلاة مع الإمام، ح: (٤٣٩)، وقال السَّيِّدُ عميم الإحسان في «فقه السُّنن»: (سندُه صحيحٌ).

⁽٥) وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام [«فتح القدير»: (١/ ٤٧٣)]: (قال عبدُ الحقِّ: تفرَّدَ برفعه سهلُ بنُ صالح الأنطاكيُّ، وكان=

رواهُ الدّارقطنيُّ^(١).

١٧٢٨ - وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: إِنْ كُنتَ قَد صَلَّيتَ فِي أَهلِكَ، ثُمَّ أَدرَكتَ الصَّلَاةَ فِي المَسجِدِ مَعَ الإِمَامِ؛ فَصَلِّ مَعَهُ، غَيرَ صَلَاةِ الصُّبحِ وَصَلَاةِ المَغرِبِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا صَلَاةُ العِشَاءِ، فَإِنَّهُمَا لَا تُصَلِّيانِ مَعَ الإِمَامِ؛ فَصَلِّ العَشَاءِ، فَإِنَّهُمَا لَا تُصَلِّيانِ مَعَ الإِمَامِ؛ وَصَلَاةً العِشَاء، فَإِنَّهُمَا لَا تُصَلِّيانِ مَعَ الإَمَامِ؛ وَصَلَاةً العَشَاء، فَإِنَّهُمَا لَا تُصَلِّيانِ

۱۷۲۹ ـ وعَنْ نَاعِمِ بِنِ أُجَيلٍ مَولَى أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: كُنتُ أَدخُلُ المَسجِدَ لِصَلَاةِ المَغرِبِ، فَأَرى رِجَالًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ جُلُوسًا فِي آخِرِ المَسجِدِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ فِيهِ، قَد صَلَّوا فِي بَيُوتِهِم (٣)، رواهُ الطَّحاويُّ (٤).



ثقة، وإذا كان كذلك فلا يضرُّ وقف من وقفه؛ لأنَّ زيادةَ الثَّقة مقبولةً). م

- (٣) قولُه: «رواهُ الطَّحاويُّ»: وقال [أي: الطَّحاويُّ]: (فَهَوُّلَاءِ مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانُوا لَا يُصَلُّونَ المَغرِبَ فِي المَسجِدِ، لَمّا كَانُوا قَد صَلَّوهَا فِي بُيُوتِهِم، وَلَا يُنكِرُ ذَلِكَ عَلَيهِم غَيرُهُم مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَيضًا، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عِندَنَا عَلَى نَسخِ مَا قَد كَانَ تَقَدَّمَهُ مِن قُولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِأَنّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثلُ ذَلِكَ مِن قَولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِن كَانَ ذَلِكَ مِنهُم لِمَا قَد ثَبَتَ عِندَهُم فِيهِ مِن نَسخِ ذَلِكَ قَد ذَهَبَ عَلَيهِم جَمِيعًا، حَتَّى يَكُونُوا عَلَى خِلَافِهِ، وَلَكِن كَانَ ذَلِكَ مِنهُم لِمَا قَد ثَبَتَ عِندَهُم فِيهِ مِن نَسخِ ذَلِكَ اللهَ اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ اللهُلهُ اللهُ اللهُ
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يصلِّي في رحله ثم يأتي المسجدَ والنّاسُ يصلُّون، ح: (٢١٤٦)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٢/١٦): (فإنْ قيل: كيف يستدلُّ بهذا الحديثِ وفي سنده ابنُ لَهيعةَ وفيه مقالٌ؟ قلت: قد بيَّنتُ لك غيرَ مرَّةِ أنَّ أحمدَ والطَّحاويَّ وآخرين قد وثَقوه، ولئنْ سلَّمْنا تضعيفَه ولكنْ إنَّما ذكرَ حديثه متابعًا ومؤيَّدًا؛ لما ذكرَه من الحديث المجمع على صحَّته).

⁽۱) الدّارقطنيُّ في «العلل» (سؤال: ۲۷٤۳)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» موقوفًا، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يصلِّي في «النُّخب» (٦/ ١٨): (إسنادُه يصلِّي في رحله ثم يأتي المسجدَ والنّاسُ يصلُّون، ح: (٢١٤٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ١٨): (إسنادُه صحيحٌ)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في إعادة الصَّلاة، ح: (٢٧٢٦).

⁽٢) عبدُ الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٢/ ٤٢٢)، ح: (٣٩٣٩)، ونحوُه عند مالكِ، ك: صلاة الجماعة، ب: إعادة الصَّلاة مع الإمام، ح: (٤٣٩).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿فَسَيَحْهُ وَأَدْبَكُرَ السُّجُودِ ﴾ [ق: ٤٠]، وقولِه تعالى: ﴿فَسَيَحْهُ وَإِدْبَكَرَ النُّجُومِ ﴾ [الطور: ٤٩].

• ١٧٣٠ _ عَنْ أُمِّ حَبِيبَة ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى فِي يَومٍ وَلَيلَةٍ ثِنتَي عَشرَةَ رَكعَةً؛ بُنِي لَهُ بَيتٌ فِي الجَنَّةِ: أَربَعًا قَبَلَ الظُّهرِ، وَرَكعَتَينِ بَعدَهَا، وَرَكعَتَينِ بَعدَ المغرِبِ، وَرَكعَتَينِ بَعدَ العِشَاءِ، وَرَكعَتَينِ قَبلَ الفَّهرِ»، رواهُ التِّرمذيُّ(۱).

۱۷۳۱ - وفي رواية لمسلم: أَنَّهَا قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِن عَبدٍ مُسلِمٍ يُصَلِّي لِلَّهُ لَكُ بَيتًا فِي الجَنَّةِ، أَو إِلّا بُنِي لَهُ بَيتٌ فِي لِلَّهِ كُلَّ يَومٍ ثِنتَي عَشرَةَ رَكَعَةً تَطَوُّعًا، غَيرَ فَرِيضَةٍ؛ إِلّا بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا فِي الجَنَّةِ، أَو إِلّا بُنِي لَهُ بَيتٌ فِي الجَنَّةِ» (٢).

١٧٣٢ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ شَقِيقِ، قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَة عَن صَلاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَن تَطَوُّعِهِ؟ فَقَالَت: كَانَ يُصَلِّي فِي بَيتِي (٣) قَبلَ الظُّهرِ أَربَعًا، ثُمَّ يَخرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدخُلُ فَيُصَلِّي رَكعَتينِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ العِشَاءَ، وَيَدخُلُ بَيتِي فَيُصَلِّي وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ العِشَاءَ، وَيَدخُلُ بَيتِي فَيُصَلِّي رَكعَتينِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ العِشَاءَ، وَيَدخُلُ بَيتِي فَيُصَلِّي رَكعَتينِ، وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ العِشَاءَ، وَيَدخُلُ بَيتِي فَيُصَلِّي رَكعَتينِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ العِشَاءَ، وَلَيلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ يُصَلِّي لِيلًا طَوِيلًا قَاعِدًا،

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن صلَّى في يومٍ وليلةٍ ثنتي عشرة ركعةً من السُّنَّة، ح: (٤١٥)، وقال: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) وأخرجَه مسلمٌ كما سيأتي.

⁽٢) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضل السُّنن الرّاتبة، ح: (١٦٩٦).

⁽٣) قولُه: «كان يصلِّي في بيتي»: قال في «الدُّرِّ المختار»: (والأفضلُ في النَّفل غيرَ التَّراويحِ المنزلُ، إلّا لخوفِ شغلٍ عنها، والأصحُّ أفضليَّةُ ما كان أخشعَ وأخلصَ). م

وَكَانَ إِذَا قَرَأً وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأً قَاعِدًا رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُو قَاعِدٌ، وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الفَجِرُ صَلَّى رَكَعَتَينِ، رواهُ مسلمٌ(۱)، وزادَ أبو داودَ: ثُمَّ يَخرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الفَجرِ(٢).

١٧٣٣ ـ وفي روايةٍ للتّرمذيِّ عَن عَائِشَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقرَأُ وَهُو جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِن قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَو أَربَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ وَهُو قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ مِثلَ ذَلِكَ ﴿).

١٧٣٤ - وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِدبَارُ النَّجُومِ: الرَّكعَتَانِ قَبلَ الفَجرِ، وَإِدبَارُ الشُّجُودِ: الرَّكعَتَانِ بَعدَ المَغرِبِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

۱۷۳٥ _ وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ﴿ قَالَت: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَن حَافَظَ عَلَى أَربَعِ رَكَعَاتِ قَبَلَ الظُّهِرِ وَأَربَعِ بَعَدَهَا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٥٠).

١٧٣٦ ـ وعَن عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَربَعٌ قَبَلَ الظُّهِرِ بَعدَ الزَّوَالِ تُحسَبُ بِمِثلِهِنَّ فِي صَلَاةِ السَّحَرِ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَلَيسَ مِن شَيءٍ إِلَّا وَهُوَ يُسَبِّحُ اللهَ تِلكَ السّاعَة»، ثُمَّ فِي صَلَاةِ السَّحَرِ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَلَيسَ مِن شَيءٍ إِلَّا وَهُو يُسَبِّحُ اللهَ تِلكَ السّاعَة»، ثُمَّ قَرَأً ﴿ يَنَهُ يَوْلُ ظِلَالُهُ مَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَآبِلِ سُجَدًا تِلَهِ ﴾ [النَّحل: ٤٨] الآية كُلَّهَا، رواهُ التَّرمذيُّ والبيهقيُّ في

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز النَّافلة قائمًا وقاعدًا، ح: (١٦٩٩).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: تفريع أبواب التَّطرُّع وركعات السُّنَّة، ح: (١٢٥٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ، ح: (١١٩٩).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: فيمن يتطوَّع جالسًا، ح: (٣٧٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز النّافلة قائمًا وقاعدًا، ح: (١٧٠٥).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة الطُّور، ح: (٣٢٧٥)، وصحَّحَه الحاكمُ (١١٩٨)، وذكر له شاهدًا، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ٢٦).

⁽٥) التَّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّكعتين بعد الظُّهر، ح: (٢٢٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صديعٌ غريبٌ)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: الأربع قبل الظُّهر وبعدها، ح: (٢٢٩)، وهو في «المسند» (٢٦٧٤).

«شعب الإيمان»(١).

١٧٣٧ - وعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ السّائِبِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي أَربَعًا بَعدَ أَنْ تَزُولَ الشَّ عَبَلَ الظَّهرِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفتَحُ فِيهَا أَبوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَن يَصعَدَ لِي فِيهَا عَمَلُ صَالِحٌ»، رواهُ التِّرمذيُّ (۱).

١٧٣٨ _ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لا يَدَعُ أَربَعًا قَبلَ الظُّهرِ، وَرَكعَتينِ قَبلَ الغَدَاةِ»، رواهُ البخاريُّ(٣).

١٧٣٩ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَربَعٌ قَبلَ الظُّهرِ لَيسَ فِيهِنَّ تَسلِيمٌ، تُفتَحُ لَهُنَّ أَبوَابُ السَّمَاءِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه (٤).

١٧٤٠ ـ وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَركَعُ قَبَلَ الجُمُعَةِ أَربَعًا، لَا يَفصِلُ فِي شَيءٍ مِنهُنَّ، رواهُ ابنُ ماجه والطَّبرانيُّ^(٥).

١٧٤١ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا صَلَّيتُم بَعدَ الجُمُعَةِ؛ فَصَلُّوا أَربَعًا»،

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة النَّحل، ح: (٣١٢٨).

⁽٢) التِّر مذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في الصَّلاة عند الزَّوال، ح: (٤٧٨)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد الزَّوال، ح: (٣٢٩).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: الرَّكعتين قبل الظُّهر، ح: (١١٨٢).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الأربع قبل الظُّهر وبعدها، ح: (١٢٧٠)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في أربع الرَّكعات قبل الظُّهر، ح: (١١٥٧)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٢٤).

⁽٥) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة قبل الجمعة، ح: (١١٢٩)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (١٢٩/١٧)، ح: (١٢٦٧٤)، وقال العثمانيُّ في «إعلاء السُّنن» برقم: (١٧٦٣): (الحديثُ بسندِ الطَّبرانيِّ حسنٌ)، وله شاهدٌ عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلميِّ قال: كان عبدالله يأمرُنا أنْ نصلِّي قبل الجمعة أربعًا، أخرجَه عبدُ الرَّزَّاق (٥٥٢٥)، وقال الحافظُ في «الدِّراية» (١/ ٢١٨): (ورواتُه ثقاتٌ)، وهو موقوفٌ، لكنْ في حكم المرفوع.

رواهُ مسلمٌ (١)، وفي أخرى له قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الجُمُعَةَ؛ فَليُصَلِّ بَعدَهَا أَربَعًا»، وروى ابنُ ماجه والتَّرمذيُّ نحوَه (٢).

١٧٤٢ ـ وَعَنْ أَبِي عَبِدِ الرَّحمَنِ قَالَ: عَلَّمَ ابنُ مَسعُودٍ ﴿ النَّاسَ أَنْ يُصَلُّوا بَعدَ الجُمُعَةِ أَربَعًا، فَلَمّا جَاءَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبِ ﴿ مَنْ عَلَمَهُم أَنْ يُصَلُّوا سِتًّا، رواهُ الطَّحاويُّ وسعيدُ بنُ منصورِ (٣).

١٧٤٣ ـ وعَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: مَن كَانَ مُصَلِّيًا بَعدَ الجُمُعَةِ؛ فَليُصَلِّ سِتًّا، رواهُ الطَّحاويُّ(١٠).

١٧٤٤ ـ وروى أبو داودَ عَنِ ابنِ عمرَ ﷺ نحوَه (٥٠).

الجُمُعَةِ رَكَعَتَينِ، ثُمَّ صَلَّى بَعدَ الجُمُعَةِ رَكَعَتَينِ، ثُمَّ صَلَّى بَعدَ الجُمُعَةِ رَكَعَتَينِ، ثُمَّ صَلَّى بَعدَ ذَلِكَ أَربَعًا(٧).

⁽١) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (٢٠٢٦).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (٣٦٦).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطقُّع بعد الجمعة كيف هو؟ ح: (١٩٧٩)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ٣٨٩): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه عبدُ الرَّزَّاق (٣/ ٢٤٧)، ح: (٥٥٥٥)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: مَن كان يصلِّي بعد الجمعة ركعتين، ح: (٤١٠٥).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطقُّع بعد الجمعة كيف هو؟ ح: (١٩٧٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ٣٨٩): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه البيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار» (٤/ ٢١١)، ح: (٦٦٤٥).

⁽٥) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (١١٣٣)، والتِّرمذيُّ كما سيأتي، وقال ابنُ الملقَّن في «البدر المنير» (٤/ ٦٨٤): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٦) التِّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: ما جاء في الصَّلاة قبل الجمعة وبعدها، عقب، ح: (٥٢٣)، وإسنادُه حسنٌ.

⁽٧) قال الطَّحاويُّ [(١/ ٣٣٧)]: (قال أبو يوسفَ رحمَه اللهُ: أحبُّ إليَّ أَنْ يبدأَ بِالأربع، ثمَّ يثنِّي بِالرَّكعتَين؛ لأنَّه هو أبعدُ مِنْ أَنْ يكونَ قد صلَّى بعد الجمعة مثلَها على ما قد نُهي عنه، فإنَّ عمرَ ﷺ كان يكرَهُ أَنْ يصلِّي بعد صلاة الجمعة مثلَها)، قال عليٌّ القاري [(٣/ ٩٠٠)]: (إنَّ تقديمَ الأربع أولى؛ وذلك لأنَّ الأربعَ سنَّةٌ بلا خلافٍ في المذهب). مؤلِّف

1٧٤٦ ـ وعَنْ عُمَرَ بِنِ عَطَاءِ قَالَ: إِنَّ نَافِعَ بِنَ جُبَيرٍ أَرسَلَهُ إِلَى السّائِبِ يَسأَلُهُ عَن شَيءٍ رَآهُ مِنهُ مُعَاوِيَةُ ﴿ فَي المَقصُورَةِ، فَلَمّا سَلَّمَ الإِمَامُ قُمتُ فِي مُعَاوِيَةُ ﴿ فِي المَقصُورَةِ، فَلَمّا سَلَّمَ الإِمَامُ قُمتُ فِي مُعَاوِيةً ﴿ فِي المَقصُورَةِ، فَلَمّا سَلَّمَ الإِمَامُ قُمتُ فِي مَقَامِي، فَصَلَّيتُ، فَلَمّا دَخَلَ أَرسَلَ إِلَيّ، فَقَالَ: لَا تَعُدْ لِمَا فَعَلتَ، إِذَا صَلَّيتَ الجُمُعَة، فَلَا تَصِلهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَو تَحْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَن لَا تُوصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَو نَحْرُجَ»، وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَن لَا تُوصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَو نَحْرُجَ»، رواهُ مسلمٌ (۱).

١٧٤٧ - وفي رواية أبي داودَ عن عطاءٍ قَالَ: كَانَ ابنُ عُمَرَ ﷺ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الجُمُعَة، تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَربَعًا(٢).

١٧٤٨ - وعَنْ كَعبِ بنِ عُجرَة ﷺ قَالَ: إِنَّ النَّبِي ﷺ أَتَى مَسجِدَ بَنِي عَبدِ الأَسْهَلِ، فَصَلَّى فِيهِ المَغرِبَ، فَلَمّا قَضُوا صَلَاتَهُم رَآهُم يُسَبِّحُونَ بَعدَهَا، فَقَالَ: «هَذِهِ صَلَاةُ البُيُوت»، رواهُ أبو داود، وفي رواية التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ: فَلَمّا صَلَّى قَامَ نَاسٌ يَتَنَقَّلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «عَلَيكُم بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي البُيُوتِ» (٣).

١٧٤٩ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ عَلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «رَحِمَ اللهُ امرَأَ صَلَّى قَبلَ العَصرِ أَربَعًا»، رواهُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ، وأبو داودَ^(٤).

⁽۱) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (۲۰٤۲). «المقصورة»: وفي «المرقاة» (۳/ ۹۰۰): (موضعٌ معيَّنٌ في الجامع مقصورٌ للسَّلاطين).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد الجمعة، ح: (١١٣٠)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (١٠٧٢)، وقال ابنُ الملقِّن في «تحفة المحتاج» (١/ ٣٩٨): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: ركعتي المغرب أين تصليان؟ ح: (١٣٠٠)، والتَّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما ذكر في الصَّلاة بعد المغرب أنَّه في البيت أفضلُ، ح: (٢٠٤)، والنَّسائيُّ، ك: قيام اللَّيل وتطوُّع النَّهار، ب: الحثُّ على الصَّلاة في البيوت، ح: (١٦٠١)، وقال الكشميريُّ في «العرف الشَّذيِّ» (١/ ٤٠١): (سندُه قويُّ).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة قبل العصر، ح: (١٢٧٣)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الأربع قبل العصر، ح: (٤٣٠)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

• ١٧٥ - وعَنْ عَلِيٍّ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ عَلِيٍّ يُصَلِّي قَبَلَ العَصرِ أَربَعَ رَكَعَاتِ يَفصِلُ بَينَهُنَّ بِالتَّسلِيمِ عَلَى المَلائِكَةِ المُقَرَّبِينَ، وَمَن تَبِعَهُم مِنَ المُسلِمِينَ وَالمُؤمِنِينَ، رواهُ التِّرمذيُ (١) وقال: (واختارَ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ ألّا يفصلَ في الأربعِ قبل العصرِ، واحتجَّ جهذا الحديثِ). وقال: (ومعنى أنَّه يفصلُ بينهنَّ بالتَّسليم (٢)؛ يعني: التَّشهُد).

١٧٥١ ـ وعَنْ عَلِيِّ ، هُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبَلَ العَصرِ رَكعَتَينِ، رواهُ أبو داودَ (٣).

١٧٥٧ - وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيّ ﷺ الرَّكعَتينِ بَعدَ العَصرِ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالً فَشَغَلَهُ عَنِ الرَّكعَتينِ بَعدَ الظُّهرِ، فَصَلّاهُمَا بَعدَ العَصرِ ثُمَّ لَم يَعُدْ لَهُمَا، رواهُ التّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)(٤).

١٧٥٣ ـ وفي روايةٍ للدَّارقطنيِّ: لَم أَرَهُ عاد لَهُما(٥).

١٧٥٤ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ أَنْ أَضرِبَ مَن كَانَ يُصَلِّي بَعدَ العَصرِ الرَّكعَتينِ بِالدِّرَةِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٦).

- (٤) التّرمذيُّ، أبواب الصّلاة، ب: ما جاء في الصّلاة بعد العصر، ح: (١٨٤)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ، ح: (١٥٧٥).
 - (٥) الدَّارقطنيُّ في «العلل» عن عائشةَ، سؤال: (٣٦١٩)، (٢١٥ /٧٧).
- (٦) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّكعتين بعد العصر، ح: (١٨٣٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ١٧٢): (إنَّه أُخرجَ الأثرُ في ذلك عن عمرَ بنِ الخطَّابِ من عشر طرق صحاحٍ)، وفي «المطالب العالية»=

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الأربع قبل العصر، ح: (٤٢٩)، والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: الصَّلاة قبل العصر، ح: (٨٧٤)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثُ عليٌّ حديثٌ حسنٌّ).

⁽٢) وقال البغويُّ: (المرادُب «التَّسليم» التَّشهُّدُ دونَ السَّلام؛ أي: وسُمِّي تسليمًا على من ذكر؛ لاشتماله عليه)، وكذا قالَه ابنُ الملك، قال الطِّيبيُّ: (ويؤيِّدُه حديثُ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ: كنّا إذا صلَّينا قلنا: السَّلامُ على الله قبلَ عباده، السَّلام على جبرائيل، وكان ذلك في التَّشهُّد)، كذا في «المرقاة» (٣/ ٩٩٤). م

⁽٣) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة قبل العصر، ح: (١٢٧٢)، وقال النَّوويُّ في «رياض الصَّالحين» ط الرِّسالة (ص: ٣٣٣): (إسنادُه صحيحٌ)، وانظر الحديث السَّالف.

۱۷۰۰ ـ وروى مسلمٌ ومالكٌ نحوَه^(۱).

١٧٥٦ ـ وعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: سَأَلنَا نِسَاءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: هَل رَأَيتُنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي هَاتَينِ الرَّكَعَتَينِ قَبَلَ المَعْرِبِ حِينَ يُؤَذِّنُ المُؤَذِّنُ؟ فَقُلنَ: لا، غَيرَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَت: صَلّاهَا عِندِي حِينَ أَذَّنَ بِلالٌ لِلمَعْرِبِ، فَقُلتُ: صَلّاهَا عِندِي حِينَ أَذَّنَ بِلالٌ لِلمَعْرِبِ، فَقُلتُ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «نَسِيتُ الرَّكَعَتَينِ قَبلَ العَصرِ فَصَلَّيتُهُمَا الآنَ»، رواهُ الطَّبرانيُّ وإسنادُه حسنٌ (۱).

١٧٥٧ ـ وعَنْ حَيّانِ بنِ عُبَيدِاللهِ [عَن عَبدِاللهِ] بنِ بُرَيدَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَينَ كُلِّ أَذَانَينِ صَلاةٌ إِلّا المغرِبَ»، رواهُ البزَّارُ وإسنادُه حسنٌ (٣).

١٧٥٨ _ وعَنْ طَاوُسٍ قَالَ: سُئِلَ ابنُ عُمَرَ ﷺ عَنِ الرَّكَعَتَينِ قَبلَ المَغرِبِ، فَقَالَ: «مَا رَأَيتُ أَحَدًا عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وساق الحديث، رواهُ أبو داودَ^(٤).

١٧٥٩ ـ وعَنْ حَمّادٍ، قَالَ: سَأَلتُ إِبرَاهِيمَ عَنِ الصَّلَاةِ قَبلَ المَغرِبِ فَنَهَانِي عَنهَا، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَ ﷺ وَأَبًا بَكِرٍ وَعُمَرَ ﷺ لَم يُصَلُّوهَا، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار» ورجالُه ثقاتٌ مع إرسالِه(٥٠).

^{= (}٣/ ٢٨٢): (عن الأسود قال: إنَّ عمرَ هُ كان يضربُ على الرَّكعتين بعد العصرِ)، وقال ابنُ حجرٍ فيه: (إسنادُه صحيحٌ).

⁽۱) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب، ح: (۱۹۳۸)، ولفظُه: عن أنسِ عن مختارِ بنِ فلفلٍ، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكِ عن التَّطوُّع بعد العصر، فقال: كان عمرُ يضربُ الأيدي على صلاةٍ بعد العصر، وأخرجَه مالكٌ في «الموطَّأ» عن عبدِاللهِ بنِ عمرَ، عن عمرَ بنِ الخطَّاب في كتاب: القرآن، ب: النَّهي عن الصَّبح وبعد العصر، ح: (٤٩).

⁽٢) «مسند الشَّاميِّين» للطَّبرانيِّ (٣/ ٢١٢).

⁽٣) البزّارُ واللَّفظُ له، ح: (٤٤٢٢)، والدّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: الحثُّ على الرُّكوع بين الأذانين، ح: (١٠٤٠). وانظر لدفع ما قيل في حيّانَ: «الفوائد المجموعة» (ص: ١٩)، و«العرف الشَّذيُّ» للكشميريُّ (١/ ٢٠١).

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة قبل المغرب، ح: (١٢٨٤)، وحسَّنُه ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٤/ ٢٩٢).

⁽٥) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، باب: ما يعاد من الصَّلاة وما يكره منها، ح: (١٤٥)، والطَّحاويُّ في «شرح مشكل=

١٧٦٠ ـ وعَنْ مَنصُورٍ وعَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ ﷺ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِب، رواهُ عبدُ الرَّزَّاقِ ومسدَّدٌ ١١٠.

ا ۱۷۲۱ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّى بَعدَ المَغرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَم يَتَكَلَّم فِيمَا بَينَهُنَّ بِسُوءٍ؛ عُدِلنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنتَي عَشرَةَ سَنَةً »، رواهُ التِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من حديثِ عمرَ بنِ أبي خثعم، وسمعتُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ يقولُ: هو منكرُ الحديثِ، وضعَّفَه جدًّا)(٢).

۱۷٦٢ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «مَن صَلَّى بَعدَ المَغرِبِ عِشْرِينَ رَكعَةً بَنَى اللهُ لَهُ بَيتًا فِي الجَنَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

وقال الشّوكانيُّ بعد ذكر أحاديث الباب وغيرها ممّا ورد في الباب: (الأحاديثُ المذكورة في الباب تدلُّ على مشروعيَّة الاستكثار من الصّلاة ما بين المغرب والعشاء، والأحاديثُ وإنْ كان أكثرُها ضعيفًا فهي منتهضةٌ بمجموعها، لا سيّما في فضائل الأعمال، قال العراقيُّ: وممَّن كان يصلِّي ما بين المغرب والعشاء من الصّحابة عبدُالله بن مسعودٍ، وعبدُالله بن عمرٍو، وسلمانُ الفارسيُّ، وابنُ عمرَ، وأنسُ بن مالكِ في ناسٍ من الأنصار، ومن التّابعين الأسودُ بن يزيد، وأبو عثمان النّهديُّ، وابن أبي مليكة، وسعيد بن جبيرٍ، ومحمَّد بن المنكدر، وأبو حاتمٍ، وعبدالله بن سخبرة، وعليُّ بن الحسين، وأبو عبد الرَّحمن الحبليُّ، وشريحٌ القاضي، وعبدالله بن مغفَّلٍ وغيرُهم، ومن الأثمَّة سفيانُ النَّوريُّ)، «نيل الأوطار» (٣/ ١٨).

⁼ الآثار» (١٤/ ١٢٣)، باب بيان مشكل ما رُوي عن رسول الله ﷺ، ثم ما رُوي عن أصحابه بعده في الصَّلاة بعد أذان المغرب، من إباحةٍ ومن نهي، ح: (٢٠٥٥).

⁽۱) مسدَّدٌ كما في «المطالب العالية» ك: النَّوافل، ب: رواتب الصَّلاة والمحافظة عليها، ح: (٦٣٩)، وعبد الرَّزَّاق (٢/ ٤٣٥)، ح: (٣٩٨٥) عن منصور عن إبراهيمَ.

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في فضل التَّطوُّع، ح: (٤٣٥)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في السَّتِ ركعاتِ بعد المغرب، ح: (١١٦٧)، وابنُ خزيمةَ في «الصَّحيح» برقم: (١١٩٥).

⁽٣) التّرمذيُّ تعليقًا واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في فضل التَّطوُّع، عقب، ح: (٤٣٥)، وابنُ ماجه، إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة بين المغرب والعشاء، ح: (١٣٧٣).

١٧٦٣ ـ وعَنْ مَكحُولٍ يَبلُغُ بِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن صَلَّى بَعدَ المَغرِبِ قَبلَ أَن يَتكَلَّمَ رَكَعَتينِ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: أَربَعَ رَكَعَاتٍ ـ رُفِعَت صَلاتُهُ فِي عِلِيِّينَ» مرسلًا(١١).

١٧٦٤ _ وعَنْ حُذَيفَةَ ﷺ نَحوهُ، وَزَادَ فَكَانَ يَقُولُ: «عَجِّلُوا الرَّكَعَتَينِ بَعدَ المَغرِبِ، فَإِنَّهُمَا تُرفَعَانِ مَعَ المَكتُوبَةِ»، رواهُما رزينٌ وروى البيهقيُّ الزِّيادةَ عنه نحوَها في «شعب الإيمان»(٢).

١٧٦٥ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُطِيلُ القِرَاءَةَ فِي الرَّكَعَتَينِ بَعدَ المَغرِبِ حَتَّى يَتَفَرَّقَ أَهلُ المَسجِدِ، رواهُ أبو داودَ^(٣).

١٧٦٦ _ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ العِشَاءَ قَطُّ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِلَّا صَلَّى أُربَعَ رَكَعَاتٍ أو سِتَّ رَكَعَاتٍ ، رواهُ أبو داودَ (١٠).

١٧٦٧ _ وعَنْهَا عِلَى قَالَت: لَم يَكُنِ النَّبِيُّ يَكُلُّ عَلَى شَيءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنهُ تَعَاهُدًا(٥) عَلَى

(۱) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلاة، ب: في ثواب الرَّكعتين بعد المغرب، ح: (۹۸٦)، ومحمَّد بن نصرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ۸۳) كلاهُما بلفظ: (ركعتين)، وأمّا الأربعُ بعد المغرب؛ فأخرجَه الخلعيُّ في التَّاسع عشر من «الخلعيَّات» عن أبي هريرة مرفوعًا، ح: (٤٥)، والدَّيلميُّ في «مسند الفردوس» عن ابن عبّاسٍ مسندًا كما عزاه إليه المناويُّ في «فيض القدير» (٦/ ١٦٧).

- (٢) البيهقيُّ في «الشُّعب» (٢٨٠٤)، ومحمَّدُ بنُ نصرٍ في «قيام اللَّيل» (ص: ٨٣)، سندُه ضعيفٌ.
- (٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ركعتي المغرب أين تصلَّيان؟ ح: (١٣٠١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: كيف الرَّكعتانِ بعد المغرب؟ ح: (٣٧٨)، وإسنادُه حسنٌ.
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد العشاء، ح: (١٣٠٣)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة بعد العشاء، ح: (٣٩٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢٦/٢)، وقال الرُّباعيُّ في «فتح الغفّار» (١٣٠٢): (ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ).
- (٥) قولُه: «أشدُّ تعاهدًا»: (والسُّنن آكدُها سنَّةُ الفجرِ، اتِّفاقًا، ثمَّ الأربعُ قبل الظُّهر في الأصحِّ، لحديث: «مَن تركها لم تنله شفاعتي..» ثمَّ الكلُّ سواءٌ، وقيل بوجوبها؛ فلا تجوزُ صلاتُها قاعدًا، ولا راكبًا اتِّفاقًا)، قاله في «الدُّرِّ المختار» (ص: ٩١). مؤلِّف

رَكَعَتَيِ الفَجِرِ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٧٦٨ ـ وعَنْهَا ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهٍ قَالَ: «رَكَعَتَا الفَجرِ خَيرٌ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فِيهَا»، رواهُ مسلمٌ (٢).



⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: تعاهد ركعتي الفجر ومن سمّاهما تطوُّعًا، ح: (١١٦٣)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب ركعتي سنَّة الفجر، ح: (١٦٨٦).

⁽٢) مسلم، ك: صلاة المسافرين، استحباب ركعتي سنَّة الفجر، ح: (١٦٨٨).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَّلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ عَنَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٩] وقولِـه تعالى: ﴿ قُرِالَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٢]، وقولِه تعالى: ﴿ فَأَقَرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِّ ﴾ [المزمل: ٢٠].

١٧٦٩ ـ وعَن عَائِشَةَ ﴿ وَحِ النَّبِي ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَينَ أَنْ يَفرُغَ مِن صَلَاةِ العِشَاءِ إِلَى الفَجرِ، إِحدَى عَشرَةَ رَكعة، [يُصَلِّي أَربَعًا، فَلا تَسَلْ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا، فَلا تَسَلْ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاثًا] فيسجُدُ السَّجدَة (١) مِن ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقرَأُ أَحَدُكُم أَربَعًا، فَلا تَسَلْ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاثًا] فيسجُدُ السَّجدَة (١) مِن ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقرَأُ أَحَدُكُم خَمسِينَ آيَةً قَبَلَ أَنْ يَرفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا سَكَتَ المُؤذِّنُ مِن صَلاةِ الفَجرِ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الفَجرُ، وَجَاءَهُ المُؤذِّنُ، قَامَ فَرَكَعَ رَكعتَينِ خَفِيفَتينِ، [فَإِنْ كُنتُ مُستَيقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضطَجَعَ] حَتَّى يَأْتِيهُ المُؤذِّنُ بِالإِقَامَةِ، فَيَحُرُجُ مَعَهُ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٧٧٠ ـ وفي رواية للبخاريِّ: ثُمَّ أُوتَرَ، ثُمَّ اضطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ المُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَينِ خَفِيفَتَينِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبِحَ (٣).

⁽١) قولُه: «فيسجد»: قال عليٌّ القاري: (والظّاهرُ أنَّ الفاءَ لتفصيل المجمل؛ يعني: فيسجد كلَّ واحدةٍ من سجدات تلك الرَّكعات طويلةً). مؤلِّف

⁽۲) أخرجَه النَّسائيُّ: الأذان، ب: إيذان المؤذِّنين الأثمَّة بالصَّلاة، ح: (۲۸٦)، بهذا السَّياق إلَّا ما بين المعكوفين فهو للبخاريِّ، ك: الجمعة، ب: ما جاء في الوتر، ح: (۹۹٤)، وباب: قيام النَّبيُّ ﷺ باللَّيل في رمضان وغيره، ح: (۱۱٤۷)، ب: من تحدَّث بعد الرَّكعتين ولم يضطجعْ، ح: (۱۱۲۷)، وأخرج مسلمٌ بعضَه مفرَّقًا، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل، ح: (۱۷۱۸)، ۱۷۲۳)، فالحديثُ كما قال عليُّ القاري في «المرقاة» (۱/۹۰): (مثَّقَنَّ عليه بمجموع الحديث، وإنْ لم يكن بهذا السَّياق في حديثٍ واحدٍ).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: قراءة القرآن بعد الحدث، ح: (١٨٣)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب:=

١٧٧١ - وفي رواية أبي داودَ: ثُمَّ اضطَجَعَ حَتَّى يَأْتِيَهُ المُؤَذِّنُ، فَيُؤذِنَهُ بِصَلَاةِ الصُّبحِ، فَيُصَلِّي رَكعَتَينِ خَفِيفَتينِ، ثُمَّ يَخرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ (١).

۱۷۷۲ ـ وعَنْهَا ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الفَجرِ فَإِنْ كَانَت لَهُ إِلَيَّ حَاجَةٌ كَلَّمَنِي (٢)، وَإِلَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، رواهُ التَّرمذيُّ (٣) وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١٠).

1۷۷۳ _ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا رَكَعَ رَكَعَتَيِ الفَجرِ، ثُمَّ اضطَجَعَ، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: مَا شَائُهُ؟ فَقَالَ نَافِعٌ: فَقُلتُ: يَفصِلُ بَينَ صَلاتِهِ، قَالَ ابنُ عُمَرَ: وَأَيُّ فَصلٍ أَفضَلُ مِنَ السَّلامِ؟ رواهُ محمَّدٌ وقال: (وبقولِ ابنِ عمرَ نأخذُ وهو قولُ أبي حنيفةَ، رحمَه الله، وإسنادُه صحيحٌ)(٥٠).

١٧٧٤ - وعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرَّكَعَتَينِ يَتَمَعَّكُ كَمَا تَتَمَعَّكُ الدَّابَّةُ
 وَالحِمَارُ؟ إِذَا سَلَّمَ فَقَدَ فَصَلَ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (١).

١٧٧٥ ـ وَعَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النّاجِي قَالَ: رَأَى ابنُ عُمَرَ ﷺ قَومًا اضطَجَعُوا بَعدَ رَكعَتَيِ الفَجرِ،
 فَأَرسَلَ إِلَيهِم فَنَهَاهُم، فَقَالُوا: نُرِيدُ بِذَلِكَ السُّنَّة، فَقَالَ ابنُ عُمَرَ: ارجِعْ إِلَيهِم فَأَخبِرهُم أَنَّهَا بِدعَةُ، رواهُ

⁼ الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (١٧٨٩).

⁽١) أبو داودَ عن عائشةَ، ك: الصَّلاة، ب: الاضطجاع بعدها، ح: (١٢٦٢)، إسنادُه صحيحٌ.

⁽٢) قولُه: «كلَّمَني»: قال القاري [في «المرقاة»: (٣/ ٩٠٢)]: (كلامُه ﷺ لا شكَّ أنَّه من كلام الآخرة، وأمَّا كلامُ الدُّنيا فلا شكَّ أنَّه خلافُ الأولى دائمًا، فضلًا عمَّا بين الصَّلاتين؛ لأنَّ الحكمةَ في وضع السُّنَّة أنْ يتهيَّأ لكمال الحالة وطرد الغفلة، فيدخل في الفريضة على كمال الحضور واللَّذَّة). م

 ⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر، ح: (١٨٥)، والدَّارميُّ، ك: الصَّلاة،
 ب: الكلام بعد ركعتى الفجر، ح: (١٤٨٦).

 ⁽٤) وقال العلّامة العينيُّ [العمدة: (٥/ ١٤١)]: (فهذه الأحاديثُ تدلُّ على أنَّه ليس بسنَّةٍ، وأنَّه تارةً كان يضطجعُ قبل،
 وتارةً بعد، وتارةً لا يضطجع)، قلت: فهي الضَّجعةُ للاستراحة لا للتَّشريع. م

⁽٥) محمَّدٌ في «الموطَّأ»، أبواب الصَّلاة، ب: فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر، ح: (٢٤٥).

⁽٦) ابنُ أبي شيبةَ ك: الصَّلاة، ب: من كرهه؛ أي: الاضطجاعَ بعد ركعتي الفجر، ح: (٦٤٤٩)، ورجالُه ثقاتٌ.

ابنُ أبى شيبةً(١).

١٧٧٦ ـ وعَنِ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: هِيَ ضجعَةُ الشَّيطَانِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٢).

النبي عَبِهِ الرَّحمَنِ بِنِ عَبِدِ الرَّحمَنِ بِنِ عَوفٍ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ النبي عَلَى اللهِ عَلَيْهِ السَّبِي عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ع

١٧٧٨ ـ وعَنْ عَاثِشَة ، مِنهَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ ثَلاثَ عَشرَةَ رَكعَةً، مِنهَا الوِترُ، وَرَكعَتَا الفَجرِ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٧٧٩ ـ وعَنْ مَسرُوقٍ قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَةَ ﷺ عَن صَلاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِاللَّيل؟ فَقَالَت: سَبعٌ،

⁽١) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: من كرهه؛ أي: الاضطجاعَ بعد ركعتي الفجر، ح: (٦٤٥٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: ما ورد في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، (٤٨٩٥).

⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من كرهه؛ أي: الاضطجاعَ بعد ركعتي الفجر، ح: (٦٤٥٣)، ورجالُه ثقاتٌ.

⁽٣) النَّسَائيُّ، ك: قيام اللَّيل، ب: بأيِّ شيء تستفتَحُ صلاةُ اللَّيل، ح: (١٦٢٧)، ورجالُ إسنادِه ثقاتٌ إلَّا يونسَ بنَ يزيدَ، ضَعَفَه ابنُ سعدٍ، لكن وثَقَه النَّسَائيُّ وهو من المتشدِّدين في الجرح، فيكفي توثيقُه من غيره، راجع: «تنقيح الرُّواة» (٢٢٢/١).

قولُه: «هويًا»: (بفتح الهاء وتشديد الياء؛ أي: حينًا طويلًا، «فاستلَّ»؛ أي: استخرجَ «منه»؛ أي: من تحت فراشه، قال الطِّيبِيُّ: أي: انتزعَ السَّواكَ من الفراش بتأنَّ وتدريجِ)، «المرقاة» (٣/ ٩١٣)

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: كيف كان صلاةُ النَّبيِّ ﷺ؟ ح: (١١٤٠)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل، ح: (١٧٢٦).

وَتِسعٌ، وَإِحدَى عَشرَةَ، سِوَى رَكعَتِي الفَجرِ، رواهُ البخاريُّ(١).

١٧٨٠ ـ وعَنْ كُريبٍ مَولَى ابنِ عَبّاسٍ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلتُ ابنَ عَبّاسٍ: كَيفَ كَانَت صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِاللّيلِ؟ قَالَ: بِتُّ عِندَهُ لَيلَةً وَهُوَ عِندَ مَيمُونَةَ ﴿ اللّهِ مَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللّيلِ ـ أَو نَصَفُهُ ـ استَيقَظَ، فَقَامَ إِلَى شَنِّ فِيهِ مَاءٌ، فَتَوَضَّا وَتَوَضَّاتُ مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَقُمتُ إِلَى جَنبِهِ عَلَى يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي كَأَنَّهُ يَمَسُّ أُذُنِي كَأَنَّهُ يُوقِظُنِي، فَصَلَّى رَكعتَينِ خَفِيفَتينِ قَد فَجَعَلَنِي عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي كَأَنَّهُ يُمَسُّ أُذُنِي كَأَنَّهُ يُوقِظُنِي، فَصَلَّى رَكعتَينِ خَفِيفَتينِ قَد قَرَأَ فِيهِمَا بِأُمِّ القُرآنِ فِي كُلِّ رَكعَةٍ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى حَتَّى صَلَّى إِحدَى عَشرَةَ رَكعَةً بِالوِتِو، ثُمَّ نَامَ، فَأَتَاهُ بِلاَلْ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَامَ، فَرَكَعَ رَكعَتَينِ، ثُمَّ صَلَّى لِلنّاسِ، رواهُ أبو داودَ (٢٠).

١٧٨١ ـ وعنِ ابنِ عَبّاسٍ عَبّالِ وَالنّهَادِ لَآيَاتِ لَأَوْلِي الْأَلْبَنِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠] فَقرَراً هَوُلَاءِ الآيَاتِ حَتّى خَتَمَ السُّورَة، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكعَتينِ، فَأَطَالَ فِيهِمَا القِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمّ انصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرّاتٍ: سِتَّ رَكعَاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَستَاكُ وَيَتَوضَّا وَيَقرَأُ هَوُلَاءِ الآيَاتِ، ثُمَّ أُوتَر بِثَلَاثٍ، وَاهُ مسلمٌ (٣) وفي رواية لأبي داودَ: ثُمَّ أُوتَر، فَأَتَاهُ بِلَالٌ، فَاذَنَهُ بِالصَّلَاةِ حِينَ طَلَعَ الفَجرُ فَصَلَّى رَكعَتِي الفَجرِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ (١٠).

١٧٨٢ ـ وفي روايةٍ للبخاريِّ ومسلمٍ: وَكَانَ يَقُولُ فِي دُعَاثِهِ: «اللَّهُمَّ اجعَلْ فِي قَلبِي نُورًا، وَفِي

⁽١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: كيف كان صلاةً النَّبِيِّ ﷺ؟ ح: (١١٣٩).

أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٦٤)، وأصلُه في البخاريُّ، ك: الوضوء، ب: التَّخفيف في الوضوء، ح:
 (١٣٨)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (١٧٨٩).

قولُه: «شنِّ»: قربةِ خلقةٍ.

⁽٣) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل وقيامه، ح: (١٧٩٩)، ونحوُه في البخاريِّ كما سيأتي.

⁽٤) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٥٣)، وإسنادُه صحيحٌ.

بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمعِي نُورًا، وعَنْ يَمِينِي نُورًا، وعَنْ يَسَادِي نُورًا، وَفَوقِي نُورًا، وَتَحتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلِفِي نُورًا، وَاجعَل لِي نُورًا»(١).

۱۷۸۳ ـ وزادَ بعضُهم: «وَفِي لِسَانِي نُورًا»(۲)، وذكر: «عَصَبِي وَلَحمِي وَدَمِي وَشَعرِي وَبَشَرِي»(۲)، وفي روايةٍ لهما: «وَاجعَلْ فِي نَفسِي نُورًا وَأُعظِمْ لِي نُورًا»(٤) وفي روايةٍ لهما: «وَاجعَلْ فِي نَفسِي نُورًا وَأُعظِمْ لِي نُورًا»(٥).

۱۷۸۱ _ وعَنْ زَيدِ بنِ خَالِدِ الجُهَنِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لَأَرمُقَنَّ صَلَاةً رَسُولِ اللهِ ﷺ اللَّيلَة، فَصَلَّى رَكعَتَينِ خَفِيفَتَينِ 'ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَينِ طَوِيلتَينِ طَوِيلتَينِ، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَينِ قَبلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَينِ قَبلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ، وَهُمَا دُونَ اللَّتَينِ قَبلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ وَهُمَا دُونَ اللَّتِينِ قَبلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكعَتَينِ، وَهُمَا دُونَ اللَّتِينِ قَبلَهُمَا، ثُمَّ أُوتَرَ، فَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشرَةَ رَكعَةً (٧)»، رواهُ مسلمٌ (٨).

⁽١) البخاريُّ عن ابنِ عبّاسِ واللَّفظُ له، ك: الدَّعوات، ب: الدُّعاء إذا انتبه باللَّيل، ح: (٦٣١٦)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل، ح: (١٧٨٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل، ح: (١٧٩٧).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ح: (٦٣١٦)، ومسلمٌ، ح: (١٧٨٨).

⁽٤) مسلمٌ (١٧٩٧).

⁽٥) مسلمٌ (١٧٩٩).

⁽٦) قولُه: «ركعتين خفيفتين»: المرادُ ركعتا الوضوءِ، ويستحبُّ فيهما التَّخفيفُ؛ لورود الرِّوايات بتخفيفهما قولًا وفعلًا، كذا يُفهم من «الأزهار». م

⁽٧) قولُه: «فذلك ثلاثَ عشرةَ ركعةً»: وفي «المبسوط»: (أنَّ منتهى تهجُّده ﷺ ثمانِ ركعاتٍ، وأقلُّه ركعتانِ؛ فإنَّه قال: رُويَ أَنَّه ﷺ كان يصلِّي من اللَّيل خمسَ ركعاتٍ، سبعَ ركعاتٍ، تسعَ ركعاتٍ، إحدى عشرةَ ركعةً، ثلاثَ عشرةَ ركعةً، فالذي قال: سبعُ ركعاتٍ؛ أربعٌ صلاةُ اللَّيلِ، وثلاثٌ وترٌ، والَّذي قال: سبعُ ركعاتٍ؛ أربعٌ صلاةُ اللَّيلِ، وثلاثٌ وترٌ، والَّذي قال: تسعٌ؛ ستُّ وثلاثٌ، والَّذي قال: إحدى عشرةَ؛ ثمانِ وثلاثٌ، والَّذي قال: ثلاثَ عشرةَ؛ ثمانِ وثلاثٌ، والَّذي قال: ثلاثَ عشرةَ؛ ثمانِ صلاةُ اللَّيلِ، وثلاثٌ وترٌ، وركعتانِ سنَّةُ الفجر)، كذا في «فتح القدير» (١/ ٤٤٧). م

⁽٨) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل، ح: (١٨٠٤).

١٧٨٥ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ لِيُصَلِّي، افتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَينِ خَفِيفَتَينِ، رواهُ مسلمٌ (١).

١٧٨٦ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُم مِنَ اللَّيلِ؛ فَليَفتَتِحْ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَينِ خَفِيفَتَينِ»، رواهُ مسلمٌ^(٢).

۱۷۸۷ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بن مَسعُودٍ ﷺ قَالَ: لَقَد عَرَفتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقرُنُ بَينَهُنَّ، فَذَكَرَ عِشرِينَ سُورَةً مِنَ المُفَصَّلِ ـ تَأْلِيفِ ابنِ مَسعُودٍ ـ سُورَتَينِ فِي كُلِّ رَكعَةٍ، آخِرُهُنَّ: حم الدُّخَانِ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٧٨٨ - وفي رواية لمسلم عَن شَقِيقٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِن بَنِي بَجِيلَةً - يُقَالُ لَهُ: نَهِيكُ بنُ سِنَانِ - إِلَى عَبدِاللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَقَرَأُ المُفَصَّلَ فِي رَكعَةٍ، فَقَالَ عَبدُاللهِ: هَذًا كَهَذً الشَّعرِ ؟ لَقَد عَلِمتُ النَّظَائِرَ اللهِ عَلَيْهُ يَقرَأُ بِهِنَّ سُورَتَينِ (1) فِي رَكعَةٍ (٥).

⁽١) المصدر نفسه، ح: (١٨٠٦).

⁽٢) المصدر نفسه، ح: (١٨٠٧).

 ⁽٣) البخاريُّ، ك: الأذان، ب: الجمع بين السُّورتين في الرَّكعة، ح: (٧٧٥)، وفي ك: فضائل القرآن، ب: تأليف القرآن،
 ح: (٤٩٩٦)، ومسلمٌ نحوَه، ك: صلاة المسافرين، ب: ترتيل القراءة واجتناب الهذِّ، ح: (١٩١٣).

⁽٤) قولُه: «سورتين في ركعةٍ»: قال عياضٌ: (وهذا موافقٌ لرواية عائشةَ: أنَّ قيامَه ﷺ كان إحدى عشرةَ ركعةَ بالوتر، وأنَّ هذا قدرُ قراءتِه غالبًا، وتطويلُه بسبب التَّدبُّر، وتطويلُ الأركانَ وقراءتُه البقرةَ والنِّساءَ نادرٌ، وإنكارُ ابنِ مسعودٍ على الرَّجل؛ ليحضَّه على التأمُّل، لا أنَّه لا يجوزُ قراءةُ المفصَّل في ركعةٍ)، كذا في «المرقاة» (٣/ ٩٠٨). مؤلِّف

⁽٥) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: ترتيل القراءة واجتناب الهذِّ، ح: (١٩١٢).

قولُه: «هَذَّا»: بفتح الهاء وتشديد الدَّال المعجمَة؛ أي: سردًا وإفراطًا في السُّرعة.

وقولُه: «كهذِّ الشِّعر»: قال الحافظُ: (قال ذلك؛ لأنَّ تلك الصِّفةَ كانت عادتَهم في إنشاد الشِّعر)، قال الخطَّابيُّ في «معالم السُّنن» (١/ ٢٨٣): (وإنَّما عابَ عليه ذلك؛ لأنَّه إذا أسرعَ القراءةَ ولم يرتِّلها؛ فاته فهمُ القرآن، وإدراكُ معانيه).=

١٧٨٩ ـ وعَنْ حُذَيفَة ﷺ : أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ، فَكَانَ يَقُولُ: «اللهُ أَكبَرُ ـ ثَلَا اللهَ عَنَا اللهَ عَلَى المَكُوتِ وَالجَبَرُوتِ وَالكِبرِيَاءِ وَالعَظَمَةِ»، ثُمَّ استفتح فَقَرَأَ البَقَرَة، ثُمَّ رَكَع، فَكَانَ رُكُوعِهِ فَكَانَ رُكُوعِهِ العَظِيمِ»، شُمَّ رَفَعَ رَأَسهُ مِنَ الرَّكُوعِ، فَكَانَ قِيَامُهُ نَحوًا مِن رُكُوعِهِ يَقُولُ: «لِرَبِّي الحَمدُ»، ثُمَّ سَجَدَ، فَكَانَ سُجُودُهُ نَحوًا مِن قِيَامِهِ الرَّكُوعِ، فَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ وَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ : «سُبحَانَ رَبِّي الأَعلَى»، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَكَانَ يَقَعُدُ فِيمَا بَينَ السَّجدَتَينِ فَكَانَ يَقُولُ : «رَبِّ اغفِرْ لِي»، فَصَلَّى أَربَعَ رَكَعَاتٍ، فَقَرَأَ فِيهِنَّ البَقَرَة، وَلَا يَقُولُ: «رَبِّ اغفِرْ لِي»، فَصَلَّى أَربَعَ رَكَعَاتٍ، فَقَرَأَ فِيهِنَّ البَقَرَة، وَلَا اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَمَرانَ، وَالنَّسَاء، وَالمَائِدَة، أَوِ الأَنعَام، شَكَّ شُعبَةُ، رواهُ أبو داودَ (۱).

• ١٧٩ - وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرِ و بنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن قَامَ بِعَشرِ آيَاتٍ لَم يُكتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ، وَمَن قَامَ بِمِثَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ القَانِتِينَ، وَمَن قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ المُقَنظِرِينَ»، رواهُ أبو داودَ(٢).

١٧٩١ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَصبَحَ بِآيَةٍ، وَالآيَةُ: ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُّ وَإِن تَغْفِرُ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ لُلْحَكِيدُ ﴾ [المائدة: ١١٨]، رواه النَّسائيُّ وابنُ ماجه (٣).

وقوله: «النَّظائرَ»: (أي: السُّورَ المتماثلةَ في المعاني كالموعظة، أو الحكم، أو القصص، لا المتماثلة في عدد الآي)،
 قاله الحافظ، وقال السَّنديُّ: (هي السُّور المتقاربةُ في الطُّول).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: ما يقول الرَّجل في ركوعه وسجوده، ح: (۸۷٤)، والنَّسائيُّ مختصَرًا، ك: التَّطبيق، ب: قدر القيام بين الرَّفع من الرُّكوع والسُّجود، ح: (۱۰۷۰)، وأصله في مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب تطويل القراءة في صلاة اللَّيل، ح: (۱۸۱٤).

 ⁽۲) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تحزيب القرآن، ح: (۱۳۹۸)، وصحَّحه ابنُ خزيمة (١١٤٤).
 وفي «العون» (٤/ ١٩٢): «كتب من المقنطرين»: (بكسر الطّاء: من المالكين مالًا كثيرًا، والمرادُ كثرةُ الأجر، وقيل:
 أي: ممَّن أُعطي من الأجر؛ أي: أجرًا عظيمًا)، قاله السِّنديُّ.

⁽٣) النَّسَائِيُّ واللَّفظُ له، ك: الافتتاح، ب: ترديد الآية، ح: (١٠١٠)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٥٠)، وقال البوصيريُّ في «الزَّوائد»: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ).

١٧٩٢ ـ وعَنْ يَعلَى بنِ مَملَكِ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةً ﴿ وَجَ النَّبِيِّ عَلَيْ عَن قِرَاءَةِ النَّبِيِّ عَلَيْ وَصَلَاتِهِ، فَقَالَت: مَا لَكُم وَصَلَاتَهُ ؟ كَانَ يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ قَدرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدرَ مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدرَ مَا صَلَّى عَتَنْ قِرَاءَتُهُ وَلَا يَنَامُ قَدرَ مَا صَلَّى عَتَنْ قِرَاءَتُهُ، فَإِذَا هِي تَنعَتُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرفًا حَرفًا، رواهُ أبو داودَ والترمذيُ والنَّسائيُ (١).

١٧٩٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَت قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيلِ يَرفَعُ طَورًا، وَيَخفِضُ طَورًا، رواهُ أبو داودَ(١).

١٧٩٤ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَت قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَدرِ مَا يَسمَعُهُ مَن فِي الحُجرَةِ، وَهُوَ فِي البَيتِ، رواهُ أبو داود (٣).

١٧٩٥ ـ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ هَ قَالَ: إِنَّ النَّبِي ﷺ خَرَجَ لَيلَةً، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ هَ يُصَلِّي يَخفِضُ مِن صَوتِهِ، قَالَ: وَمَرَّ بِعُمَرَ وَهُوَ يُصَلِّي رَافِعًا صَوتَهُ، قَالَ: فَلمّا اجتَمَعًا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَرَرتُ بِكَ وَأَنتَ تُصَلِّي تَخفِضُ صَوتَكَ»، قَالَ: قَد أَسمَعتُ مَن نَاجَيتُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرتُ بِكَ وَأَنتَ تُصَلِّي رَافِعًا صَوتَكَ»، قَالَ: قَد أَسمَعتُ مَن نَاجَيتُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرتُ بِكَ، وَأَنتَ تُصَلِّي رَافِعًا صَوتَكَ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُوقِظُ الوَسنَانَ، وَأَطرُدُ الشَّيطَانَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: «يَا أَبُا بَكْرٍ ارفَع مِن صَوتِكَ شَيئًا»، وَقَالَ لِعُمَرَ: «اخفِضْ مِن صَوتِكَ شَيئًا»، رواهُ أبو داودَ وروى الترمذيُّ نحوَه (٤٠).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، ما جاء كيف كانت قراءة النَّبيِّ ﷺ، ح: (۲۹۲۳)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: استحباب التَّرتيل في القراءة، ح: (۲۶۲۱)، والنَّسائيُّ، ك: قيام اللَّيل وتطوُّع النَّهار، ب: ذكر صلاة رسول الله ﷺ باللَّيل، ح: (۲۶۲۹).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في رفع الصَّوت بالقراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٢٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١١٥٩).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في رفع الصَّوت بالقراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٢٧)، وهو في «المسند» (٢٤٤٦)، وإسنادُه حسنٌ.

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في رفع الصَّوت بالقراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٢٩)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب=

١٧٩٦ ـ وعَنْ مَسرُوقٍ قَالَ: سَأَلتُ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ عَيَا ﴿ قَالَت: الدَّائِمُ، قَالَت: الدَّائِمُ، قَالَت: فَأَتَّ حِينِ كَانَ يَقُومُ ؟ قَالَت: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٧٩٧ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﴿ قَالَ: مَا كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي اللَّيلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَينَاهُ، وَلَا نَشَاءُ أَنْ نَرَاهُ نَائِمًا إِلَّا رَأَينَاهُ، رواهُ النَّسائيُّ (٢).

۱۷۹۸ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: لَمَّا بَدَّنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَثَقُلَ، كَانَ أَكثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا، مُتَّفَقٌ عليه (٣).



⁼ الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة باللَّيل، ح: (٤٤٧)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٣٩١): (رواهُ أبو داودَ بإسنادِ صحيح).

قولُه: «الوسنانَ»: (أي: النَّائمَ الذي ليس بمستغرق في نومه، «وأطردُ»؛ أي: أُبعِدُ)، «عون المعبود» (٤ / ١٤٧).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الرِّقاق، ب: القصد والمداومة على العمل، ح: (٦٤٦١)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة اللَّيل وعدد ركعات النَّبِيِّ عَلَيْهُ، ح: (١٧٣٠).

وفي «مصابيح الجامع» (٩/ ٤٣٢): «إذا سمع الصَّارخَ»: (أي: الدِّيكَ).

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر صلاة رسول الله ﷺ باللَّيل، ح: (١٦٢٨)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: قيام النَّبِّ ﷺ باللَّيل من نومه، ح: (١١٤١).

⁽٣) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز النّافلة قائمًا وقاعدًا، ح: (١٧١١)، عند البخاريِّ ما في معناه ك: تفسير القرآن، ب: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْلِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُبَتِّمُ نِعْمَتُهُ، عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ مِرَطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢]، ح: (٤٨٣٧)، ولفظه: فلمَّا كثرُ لحمُه صلَّى جالسًا.



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَأَذْكُرِ أَمْمَ رَبِّكَ ﴾ [المزمل: ٨].

1۷۹۹ عن ابن عبّاسٍ هَ قَالَ: كَانَ النّبِيُ عَيْ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمدُ أَنتَ قَيْمُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَمَن فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمدُ لَكَ مُلكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَمَن فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمدُ أَنتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَلَكَ الْحَمدُ أَنتَ مُلِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَلَكَ الْحَمدُ أَنتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضِ، وَلَكَ الْحَمدُ أَنتَ الْحَقُّ وَوَعدُكَ الْحَقْ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقُولُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنّارُ حَقٌّ، وَالنّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنّارُ حَقٌّ، وَالنّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالمَعْتُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسلَمتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَعَلَيكَ تَوَكَّلتُ، وَإِلَيكَ أَنبَتُ، وَبِكَ وَمَعمَّدٌ ﷺ عَقْ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسلَمتُ، وَبِكَ آمَنتُ، وَعَلَيكَ تَوَكَّلتُ، وَإِلَيكَ أَنبَتُ، وَبِكَ أَمَنتُ، وَعِلَيكَ تَوَكَّلتُ، وَإِلَيكَ أَنبَتُ، وَبِكَ أَمَنتُ، وَعَلَيكَ تَوَكَّلتُ، وَإِلَيكَ أَنبَتُ المُقَدِّمُ، وَإِلَيكَ حَاكَمْتُ، فَاغِفِرْ لِي مَا قَدَّمَتُ وَمَا أَخْرِتُ، وَمَا أَسْرَرتُ وَمَا أَعلَنتُ، أَنتَ المُقَدِّمُ، وَإِلَيكَ حَاكَمْتُ، فَاغِفِرْ لِي مَا قَدَّمتُ وَمَا أَخْرِتُ، وَمَا أَسْرَرتُ وَمَا أَعدَتُ، أَنتَ المُقَدِّمُ، وَإِلَهُ إِلَيْ الْتَالَةُ عَيْرُكَ عَلَى مُعَقِّقُ عليه (۱).

• ١٨٠٠ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ فَقَالَ: «اللهُمَّ رَبَّ جبرائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ، عَالِمَ الغَيبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنتَ تَحكُمُ بَينَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَختَلِفُونَ، اهدِنِي لِمَا اختُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذَنِكَ؛ إِنَّكَ تَهدِي مَن تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيم، رواهُ مسلمٌ (۱).

١٨٠١ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ:

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: التَّهجُّد باللَّيل، ح: (١١٢٠)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل، ح: (١٨٠٨).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: الدُّعاء في صلاة اللَّيل، ح: (١٨١١).

«سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمدِكَ، وَتَبَارَكَ اسمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيرُكَ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللهُ أَكبَرُ كَبِيرًا»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ العَلِيمِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ، مِن هَمزِهِ وَنَفخِهِ وَنَفثِهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، وزاد أبو داودَ بعد قوله: «غَيرُكَ» ثمَّ يقولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» ثلاثًا، وفي آخر الحديث: ثمَّ يقرَأُ(۱).

١٨٠٢ ـ وعَنْ رَبِيعَةَ بِنِ كَعبِ الأَسلَمِيِّ ﷺ قَالَ: كُنتُ أَبِيتُ عِندَ حُجرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَكُنتُ أَسمَعُهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ، يَقُولُ: «سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ» الهَوِيَّ، أَمَّ يَقُولُ: «سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ» الهَوِيَّ، رواه النَّسائيُّ، وللتِّرمذيِّ نحوُه وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(٢).

١٨٠٣ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا استَيقَظَ مِنَ اللَّيلِ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلّا أَنتَ، سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ، أَستَغفِرُكَ لِذَنبِي، وَأَسأَلُكَ رَحمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدنِي عِلمًا، وَلَا تُزغ قلبِي بَعدَ إِذ هَدَيتَنِي، وَهَا اللَّهُمَّ رَدنِي عِلمًا، وَلَا تُزغ قلبِي بَعدَ إِذ هَدَيتَنِي، وَهَا أَبُو داودَ^(٣).

١٨٠٤ ـ وعَنْ شَرِيقِ الهَ وزَنِيِّ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى عَائِشَةَ ﴿ فَسَأَلتُهَا: بِمَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفتَتِحُ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيلِ ؟ فَقَالَت: لَقَد سَأَلتَنِي عَن شَيءٍ مَا سَأَلنِي عَنهُ أَحَدٌ قَبلَكَ، كَانَ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيلِ كَنَّ عَشرًا، وَقَالَ: «شُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ»، عَشرًا، كَبَّرَ عَشرًا، وَقَالَ: «شُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ»، عَشرًا، وَاستَغفَرَ عَشرًا، وَهَلَل عَشرًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن ضِيقِ الدُّنيَا، وَضِيقِ يَوم القِيَامَةِ» عَشرًا، وَاستَغفَرَ عَشرًا، وَهَلَل عَشرًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن ضِيقِ الدُّنيَا، وَضِيقِ يَوم القِيَامَةِ» عَشرًا،

⁽۱) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما يقول عند افتتاح الصَّلاة، ح: (۲٤٢)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللَّهمَّ وبحمدك، ح: (۷۷٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّواثد» (۲/ ٢٦٥): (رواهُ أحمدُ (۱۱٤۷۳)، ورجالُه ثقاتٌ).

 ⁽۲) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: قيام اللَّيل وتطوُّع النَّهار، ب: ذكر ما يستفتح به القيام، ح: ١٦١٩)، والتَّرمذيُّ نحوَه، أبواب الدَّعوات، ب: منه [دعاء: «سمعَ اللهُ لمن حمدَه»]، ح: (٣٤١٦).

قال في «النَّهاية»: «الهويَّ»: بالفتح: الحينَ الطُّويلَ من الزَّمانِ، وقيل: هو مختصٌّ باللَّيل.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: ما يقول الرَّجل إذا تعارَّ من اللَّيل، ح: (٥٠٦١)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: ما يقول إذا انتبه من منامه، ح: (١٠٦٣٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرِ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٤١).

ثُمَّ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، رواهُ أبو داودَ(١).

اللّه عَبَادَةَ بنِ الصّامِتِ عَبَادَةَ بنِ الصّامِتِ عَبَادَةَ بنِ الصّامِتِ عَبَادَةَ بنِ الصّامِتِ عَبَادَةً بنِ الصّامِتِ عَبَادَةً بنِ الصّامِتِ عَبَادَةً بنِ الصّامِتِ عَبَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، الحَمدُ لِلَّهِ، وَسُبحَانَ اللهِ، إلّا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ وَلَهُ الحَمدُ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، الحَمدُ لِلَّهِ، وَسُبحَانَ اللهِ، وَلا إِلَهُ إِلّا اللهُ، وَاللهُ أَكبُرُ، وَلا حَولَ وَلا قُوَّةً إِلّا بِاللهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي، أَو دَعَا، استُجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّا وَصَلَّى؛ قُبِلَت صَلاتُهُ ، رواهُ البخاريُ (۱).

١٨٠٦ ـ وعَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِن مُسلِمٍ يَبِيتُ عَلَى ذِكرٍ طَاهِرًا، فَيَتَعَارُّ مِنَ اللَّيل، فَيَسأَلُ اللهَ خَيرًا مِنَ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ؛ إِلّا أَعطَاهُ إِيّاهُ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ^{٣)}.



⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: ما يقول إذا أصبحَ، ح: (٥٠٥٥)، والنَّسائيُّ في «الكبرى»، ك: عمل اليوم واللَّيلة، ب: ما يستحبُّ له من الدُّعاء، ح: (١٠٦٤١)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٤١). وفي «العون» (٢٣/ ٢٣): «إذا هب من اللَّيل»: (أي: استيقظ، هبَّ النَّائمُ هبًّا وهبوبًا: استيقظ).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: فضل من تعارَّ من اللَّيل فصلَّى، ح: (١١٥٤). قولُه: «من تعارَّ من اللَّيل»: (إذا استيقظَ من نومه مع صوتِ، وهذه اليقظةُ تكونُ مع كلامٍ غالبًا فأحبَّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أَنْ يكون ذلك تسبيحًا وتهليلًا، ولا يوجد ذلك إلّا ممَّن استأنسَ بالذِّكر)، «المرقاة» (٣/ ٩١٧).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في النَّوم على طهارةٍ، ح: (٥٠٤٢)، وابنُ ماجه، ك: الدُّعاء، ب: ما يدعو به إذا انتبه من اللَّيل، ح: (٣٨٨١)، وإسنادُه حسنٌ.



وقولِ اللهِ عَلَى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ آلَّتِلِ هِيَ أَشَدُّ وَمْكًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل: ٦].

١٨٠٧ - عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "يَعقِدُ الشَّيطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُم إِذَا هُوَ نَامَ ثَلاثَ عُقَدٍ، يَضِرِبُ كُلَّ عُقدَةٍ: عَلَيكَ لَيلٌ طَوِيلٌ فَارقُد، فَإِنِ استَيقَظَ فَذَكَرَ الله؛ انحَلَّت عُقدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّاً؛ انحَلَّت عُقدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى؛ انحَلَّت عُقدَةٌ، فَأَصبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفسِ، وَإِلّا أَصبَحَ خَبِيثَ النَّفسِ كَسلانَ»، مُتَّقَتَّى عليه (١).

١٨٠٨ - وعَنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: ذُكِرَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصبَحَ، مَا قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، فَقَالَ: «بَالَ الشَّيطَانُ فِي أُذُنِهِ» أَو قَالَ: «فِي أُذُنِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

١٨٠٩ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَت: استَيقَظَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيلَةً فَزِعًا، يَقُولُ: «سُبحَانَ اللهِ، مَاذَا أُنزِلَ مِنَ الفِتَنِ! مَن يُوقِظُ صَوَاحِبَ الحُجُرَاتِ _ يُرِيدُ أَزْوَاجَهُ _ لِكَي أَنزَلَ اللهُ مِنَ الخَجُرَاتِ _ يُرِيدُ أَزْوَاجَهُ _ لِكَي يُصَلِّينَ؟ رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

· ١٨١ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَبدَاللهِ، لا تَكُن

⁽۱) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: عقد الشَّيطان على قافية الرَّأس، ح: (١١٤٢)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: ما روي فيمن نام اللَّيل، ح: (١٨١٩).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: إذا نام ولم يصلِّ بال الشَّيطان في أذنه، ح: (١١٤٤/ ٣٢٧٠)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: ما روي فيمن نام اللَّيل أجمعَ حتَّى أصبحَ، ح: (١٨١٧).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الفتن، ب: لا يأتي زمانٌ إلَّا الذي بعده شرٌّ منه، ح: (٧٠٦٩).

مسلم» (۲/ ۲۵).

مِثْلَ فُلانٍ؛ كَانَ يَقُومُ اللَّيلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيلِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

١٨١١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، يَقُولُ: مَن يَدعُونِي فَأَستَجِيبَ لَهُ؟ مَن يَسأَلُنِي فَأُعطِيهُ؟ مَن يَستَغفِرُنِي فَأَغفِرَ لَهُ؟»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

۱۸۱۲ ـ وفي روايةٍ لمسلمٍ: ثُمَّ يَبسُطُ يَدَيهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، يَقُولُ: «مَنْ يُقرِضُ غَيرَ عَدُومٍ، وَلَا ظُلُوم؟» حَتَّى يَنفَجِرَ الفَجرُ^(٣).

المَّدِ وَعَنْ عَمرِو بنِ عَبَسَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ العَبدِ فِي جَوفِ اللَّيلِ الآخِرِ، فَإِنِ استَطَعتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّن يَذَكُرُ اللهَ فِي تِلكَ السَّاعَةِ ؛ فَكُن ﴾، رواهُ التَّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ إسنادًا)(٤).

١٨١٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: أَيُّ الدُّعَاءِ أَسمَعُ؟ قَالَ: «جَوفَ اللَّيلِ الآخِرِ،
 وَدُبُرُ الصَّلَوَاتِ المَكتُوبَاتِ»، رواهُ التِّر مذيُّ (٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: ما يكره من ترك قيام اللَّيل لمن كان يقومه، ح: (١١٥٢)، ومسلمٌ، ك: الصِّيام، ب: النَّهي عن صوم الدَّهر، ح: (٢٧٣٣).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: الدُّعاء في الصَّلاة من آخر اللَّيل، ح: (١١٤٥)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: التَّرغيب في الدُّعاء، ح: (١٧٧٢).

⁽٣) الباب نفسه عن أبي سعيد، وأبي هريرة، ح: (١٧٧٥). قولُه: «عدومٍ»: قال أهل اللَّغة: (يُقالُ: أعدمَ الرَّجلُ: إذا افتقرَ، فهو معدمٌ وعديمٌ وعدومٌ، والمرادُ بالقرض: عملُ الطَّاعة من صلاةٍ وذكرٍ وصدقةٍ وغيرِها، وسمَّاه قرضًا؛ ملاطفةً للعباد وتحريضًا لهم على المبادرة إلى الطَّاعة وتأنيسًا بثوابها ثمَّ يبسطُ يدَه: إشارةً إلى نشر رحمته وكثرة عطائه وإجابته وإسباغ نعمته)، «شرح السُّيوطيِّ على

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: بعد باب في دعاء الضَّيف، ح: (٣٥٧٩)، والنَّسائيُّ، ك: المواقيت، ب: النَّهى عن الصَّلاة بعد العصر، ح: (٥٧٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١١٤٧).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: [حديث: «ينزلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا]، ح: (٣٤٩٩)، والنَّسائيُّ =

١٨١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَفضَلُ (١) الصَّلَاةِ بَعدَ المَفرُوضَةِ، صَلَاةٌ فِي جَوفِ اللَّيلِ»، رواهُ أحمدُ (٢).

١٨١٦ ـ وعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِي اللَّيلِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسلِمٌ، يَسَأَلُ اللهَ خَيرًا مِن أَمرِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، إِلّا أَعطَاهُ إِيّاهُ، وَذَلِكَ كُلَّ لَيلَةٍ»، رواهُ مسلمٌ (٣).

١٨١٧ ـ وعَنْ عُثْمَانَ بِنِ أَبِي العَاصِ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كَانَ لِدَاوُدَ نَبِيِّ اللهِ عَلَيهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةٌ يُوقِظُ فِيهَا أَهلَهُ، فَيَقُولُ: يَا آلَ دَاوُدَ قُومُوا فَصَلُّوا؛ فَإِنَّ هَذِهِ سَاعَةٌ يَستَجِيبُ اللهُ فِيهَا الدُّعَاءَ، إِلّا لِسَاحِرٍ أَو عَشّارٍ»، رواهُ أحمدُ (٤).

١٨١٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيكُم بِقِيَامِ اللَّيلِ، فَإِنَّهُ دَأْبُ الصّالِحِينَ قَبَلَكُم، وَهُوَ قُربَةٌ لَكُم إِلَى رَبِّكُم، وَمُكَفِّرَةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَمَنهَاةٌ عَنِ الإِثْمِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

١٨١٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثَةٌ يَضحَكُ اللهُ إِلَيهِمُ: الرَّجُلُ إِذَا قَامَ بِاللَّيلِ يُصَلِّي، وَالقَومُ إِذَا صَفُّوا فِي قِتَالِ العَدُوِّ»، رواهُ

في «الكبرى»، ك: عمل اليوم واللّيلة، ب: ما يستحبُّ من الدُّعاء دبرَ الصَّلوات المكتوبات، ح: (٩٨٥٦)، وقال
 التِّر مذيُّ: (هذا حديثٌ حسنُّ).

⁽١) قولُه: «أفضلُ الصَّلاة»: وقد يقالُ: (التَّهجُّدُ أفضلُ من حيثُ زيادةُ مشقَّته على النَّفس وبُعده عن الرِّياء، والرَّواتبُ أفضلُ من حيثُ الآكديَّةُ في المتابعة للمفروضة، فلا منافاة)، كذا في «المرقاة» (٣/ ٩٣٠). مؤلِّف

⁽٢) أحمدُ واللَّفظُ له (٨٥٠٧)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الصِّيام، ب: فضل صوم المحرَّم، ح: (٢٧٥٦).

⁽٣) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: في اللَّيل ساعةٌ مستجابٌ فيها الدُّعاء، ح: (١٧٧٠).

⁽٤) أحمدُ واللَّفظُ له، ح: (١٦٢٨١)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٤٦)، ح: (٨٣٧٤)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٢٢٧): (إسنادُ أحمدَ لا بأسَ به).

⁽٥) التِّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: [من فتح له منكم باب الدُّعاء]، عقب، ح: (٣٥٤٩) وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٥١) واللَّفظُ له.

البغويُّ في «شرح السُّنَّة»(١).

١٨٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيلِ فَصَلَّى،
 وَأَيقَظَ امرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَت نَضَحَ فِي وَجهِهَا المَاءَ، رَحِمَ اللهُ امرَأَةَ قَامَتْ مِنَ اللَّيلِ فَصَلَّت، وَأَيقَظَت زَوجَهَا،
 فَإِنْ أَبَى نَضَحَت فِي وَجهِهِ المَاءَ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (۱).

١٨٢١ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِذَا أَيقَظَ الرَّجُلُ أَهلَهُ مِنَ اللَّيلِ فَصَلَّيَا، _ أَو صَلَّى ـ رَكعَتَينِ جَمِيعًا، كُتِبَا فِي الذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ»، رواهُ أبو داودَ وابنُ ماجه (٣)

١٨٢٧ _ وعَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ مَا شَاءَ اللهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِن آخِرِ اللَّيلِ، أَيقَظَ أَهلَهُ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ لَهُمُ: الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَتلُو هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ وَأَمُرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَوْةِ وَٱصْطَيِرُ عَلَيْهَا لَا نَسَتَلُكَ رِزْقًا تَخَنُ نَزُزُقُكُ وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلنَّقْوَىٰ ﴾ [طه: ١٣٢]، رواهُ مالكُ (٤).

١٨٢٣ ـ وَعَنْ أَبِي مَالِكِ الأَسْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ فِي الجَنَّةِ غُرْفَةً يُرَى ظَاهِرُهَا مِن بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِن ظَاهِرِهَا، أَعَدَّهَا اللهُ لِمَن أَلَانَ الكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَتَابَعَ الصِّيَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان»(٥).

⁽۱) البغويُّ في «شرح السُّنَّة» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّحريض على قيام اللَّيل، ح: (٩٢٩)، وابنُ ماجه، في الافتتاح، ب: فيما أنكرت الجهميَّة، ح: (٢٠٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٤٦)، وهو في «المسند» (١١٧٦١).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: قيام اللَّيل، ح: (١٣٠٨)، والنَّسائيُّ، ك: قيام اللَّيل، ب: التَّرغيب في قيام اللَّيل، ح: (١٦١١)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ٤٧).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: قيام اللَّيل، ح: (١٣٠٩)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء فيمن أيقظ أهله من اللَّيل، ح: (١٣٣٥)، وقال النَّوي في «رياض الصّالحين» ط الرِّسالة (ص: ٣٤٥): (رواهُ أبو داودَ بإسنادِ صحيح).

⁽٤) مالكٌ عن زيد بن أسلم عن أبيه، واللَّفظُ له، ك: صلاة اللَّيل، ب: ما جاء في صلاة اللَّيل، ح: (٥)، وعبدُ الرَّزَاق الصَّنعانيُّ في «المصنَّف» (٣/ ٤٩)، ح: (٤٧٤٣)، وإسنادُه صحيحٌ.

⁽٥) البيهقيُّ في «شعب الإيمان» واللَّفظُ له (٣٦٠٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٥٠٩)، وهو في «المسند» (٢٢٩٠٥).

١٨٢٤ ـ وروى التِّرمذيُّ عَنْ عليِّ ﷺ نحوَه، وفي روايته: «لِمَن أَطَابَ الكَلَامَ»(١).

١٨٢٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ فُلَانًا يُصَلِّي بِاللَّيلِ، فَإِذَا أَصبَحَ سَرَقَ قَالَ: ﴿ إِنَّهُ سَيَنهَاهُ مَا تَقُولُ »، رواهُ أحمدُ والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢).

١٨٢٦ ـ وعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَشرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ القُرآنِ وَأَصحَابُ اللَّيل»، رواهُ البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٠).

١٨٢٧ _ وعَنِ المُغِيرَةِ ﷺ قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَوَرَّمَت قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: [لِمَ تَصْنَعُ هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ] وَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟، قَالَ: «أَفَلا أَكُونُ عَبدًا شَكُورًا»، مُتَفَقٌ عليه (٤).

١٨٢٨ ـ وعَنْ عَبِدِ اللهِ بِنِ عَمرِو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَحَبُّ الصَّلاةِ إِلَى اللهِ صَلاهُ دَاوُدَ عَلَيهِ السَّلامُ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللهِ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَكَانَ يَنَامُ نِصِفَ اللَّيلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ ، وَيَضُومُ يَومًا ، وَيُفطِرُ يَومًا »، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

١٨٢٩ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَت: كَانَ ـ تعني رسولَ الله ﷺ ـ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيل، وَيُحيِي آخِرَهُ، ثُمَّ

⁽۱) التّرمذيُّ، ك: البرّ والصّلة، ب: ما جاء في قول المعروف، ح: (١٩٨٤)، وهو في «المسند» (١٣٣٨)، والحديثُ حسنٌ بشواهده كما قال الشّيخُ محمَّد عوَّامة، انظر: تعليقه على حديث الباب في «المصنَّف» [ك: الأدب، ب: ما قالوا في إفشاء السّلام، ح: (٢٦٢٥٧)].

⁽٢) أحمدُ (٩٧٧٨) واللَّفظُ له، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٥٨): (رواهُ أحمدُ والبزَّارُ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٥٦٠).

⁽٣) البيهقيُّ في «الشُّعب» واللَّفظُ له، ح: (٧٤٤٧)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (١٢/ ١٢٥)، ح: (٢٦٦٢)، وليس فيه ذكرُ: «أصحاب اللَّيل»، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ١٦١): (وفيه سعدُ بنُ سعيدِ الجرجانيُّ، وهو ضعيفُّ).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ لـه، ك: تفسير القرآن، ب: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمُ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ٢]، ح: (٤٨٣٦)، ومسلمٌ، ك: صفات المنافقين، ب: إكثار الأعمال والاجتهاد، ح: (٢٨١٩).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: باب من نام عند السَّحر، ح: (١١٣١)، ومسلمٌ، ك: الصِّيام، ب: النَّهي عن صوم الدَّهر لمن تضرَّر به أو فوَّت به حقًّا، ح: (١١٥٩).

إِنْ كَانَت لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَنَامُ، فَإِذَا كَانَ عِندَ النِّدَاءِ الأُوَّلِ [جُنْبًا] وَثَبَ فَأَفَاضَ عَلَيهِ الْمَاءَ، وَإِنْ لَم يَكُن جُنْبًا تَوَضَّأَ وُضُوءَ الرَّجُلِ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَينِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).



⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل وعدد ركعات النَّبيِّ عَلَيْهُ، ح: (٧٣٩)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: من نام أوَّلَ اللَّيل وأحيا آخرَه، ح: (١١٤٦)، واللَّفظُ لمسلم إلّا ما بين المعكوفين.



وقولِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

• ١٨٣٠ _ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُفطِرُ مِنَ الشَّهِرِ حَتَّى نَظُنَّ أَن لا يَصُومَ مِنهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَن لا يُفطِرَ مِنهُ شَيئًا، وَكَانَ لا تَشَاءُ أَن تَرَاهُ مِنَ اللَّيلِ مُصَلِّيًا إِلّا رَأَيْتَهُ، وَلا نَاثِمًا إِلّا رَأَيْتَهُ، رواهُ البخاريُّ(۱).

١٨٣١ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الأَعمَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَدوَمُهَا، وَإِنْ قَلَى»، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

١٨٣٧ ـ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «مَن أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا، وَذَكَرَ اللهَ ﷺ حَتَّى يُدرِكَهُ النُّعَاسُ؛ لَم يَنقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيلِ يَسأَلُ الله ﷺ فِيهَا خَيرًا مِنَ خَيرِ الدُّنيَا وَذَكَرَ اللهَ ﷺ حَتَّى يُدرِكَهُ النُّعَاسُ؛ لَم يَنقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيلِ يَسأَلُ الله ﷺ فِيهَا خَيرًا مِنَ خَيرِ الدُّنيَا وَالاَّخِرَةِ إِلاَّ أَعطَاهُ إِيّاهُ»، ذكرَه النَّوويُّ في «كتاب الأذكار» بروايةِ ابنِ السُّنيِّ (٣).

١٨٣٣ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خُذُوا مِنَ الأَعمَالِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَن يَمُلُّ اللهَ لَن يَمُلُّوا»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

⁽١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: قيام النَّبِيِّ ﷺ باللَّيل من نومه، ح: (١١٤١).

 ⁽۲) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: فضيلة العمل الدَّائم من قيام اللَّيل وغيره، ح: (۲۸۱۸)،
 والبخاريُّ، ك: اللِّباس، ب: الجلوس على الحصير، ح: (٦٤٦٤).

⁽٣) ابنُ السُّنيِّ في «عمل اليوم واللَّيلة» واللَّفظُ له، ح: (٧١٩)، والتِّرمذيُّ، أبواب الدَّعوات، ب: ...، ح: (٣٥٢٦).

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الصِّيام، ب: صيام النَّبيِّ عَلَيْ في غير رمضانَ، ح: (٧٨٥)، والبخاريُّ، ك: اللِّباس، ب:=

١٨٣٤ ـ وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُم نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ؛ فَليَقَعُدْ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٨٣٥ _ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : ﴿ إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُم وَهُوَ يُصَلِّي ؛ فَليَرقُد، حَتَّى يَذَهَبَ عَنهُ النَّومُ ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُم إِذَا صَلَّى وَهُو نَاعِسٌ، لا يَدرِي لَعَلَّهُ يَستَغفِرُ فَيَسُبُّ نَفسَهُ »، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

١٨٣٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الدِّينَ يُسُرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلّا غَلَبَهُ؛ فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبشِرُوا، وَاستَعِينُوا بِالغَدوَةِ وَالرَّوحَةِ وَشَيءٍ مِنَ الدُّلجَةِ»، رواهُ البخاريُّ (٣٠.

١٨٣٧ - وعَنِ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِن رَجُلِين رَجُلٍ ثَارَ عَن وِطَائِهِ وَلِحَافِهِ مِن بَينِ حِبِّهِ وَأَهلِهِ إِلَى صَلاتِهِ، فَيَقُولُ اللهُ لِمَلائِكَتِهِ: انظُرُوا إِلَى عَبدِي ثَارَ عَن فَرَاشِهِ وَوِطَائِهِ مِن بَينِ حِبِّهِ وَأَهلِهِ إِلَى صَلاتِهِ رَغبَةً فِيمَا عِندِي، وَشَفَقًا مِمّا عِندِي، وَرَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ فِرَاشِهِ وَوِطَائِهِ مِن بَينِ حِبِّهِ وَأَهلِهَ إِلَى صَلاتِهِ رَغبَةً فِيمَا عِندِي، وَشَفَقًا مِمّا عِندِي، وَرَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَمِا لَهُ فِي الرَّجُوعِ، فَرَجَعَ حَتَّى هُرِيقَ دَمُهُ، فَيَقُولُ اللهُ لِمَلائِكَتِهِ: انظُرُوا إِلَى عَبدِي رَجَعَ رَغبَةً فِيمَا عِندِي، وَشَفَقًا مِمّا عِندِي حَتَّى هُرِيقَ دَمُهُ»، رواهُ صاحب لِمَلائِكَتِهِ: انظُرُوا إِلَى عَبدِي رَجَعَ رَغبَةً فِيمَا عِندِي، وَشَفَقًا مِمّا عِندِي حَتَّى هُرِيقَ دَمُهُ»، رواهُ صاحب (المصابيح» في «شرح الشُنَّة»(٤).

⁼ الجلوس على الحصير، ح: (٥٨٦١).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: ...، ح: (١١٥٠)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: أمر من نعس في صلاته، ح: (٧٨٤).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الوضوء، ب: الوضوء من النَّوم، ح: (٢١٢)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: أمر من نعس في صلاته، ح: (٧٨٤).

⁽٣) البخاريُّ، ك: الإيمان، ب: الدِّينُ يسرَّ، ح: (٣٩). قولُه: «يشادَّ اللَّينَ»: (يكلِّف نفسه من العبادة فوقَ طاقته، والمشادَّةُ: المغالبةُ، «السَّدادُ» و «المقاربةُ»: المرادُ بهما: التوسُّطُ بين التَّفريط والإفراط، فهما كلمتانِ بمعنى واحدٍ، «الغدوةِ»: أوَّلُ النَّهارِ، و «الرَّوحةُ»: آخرُه، و «الدُّلجةُ»: سيرُ آخرِ اللَّيل)، ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (١/ ١٥١).

⁽٤) أخرجَه أحمدُ، ح: (٣٩٤٩)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٥١)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ، ح: (٢٥٥٧)،=

١٨٣٨ ـ وعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَامَ عَنْ حِزبِهِ، أَو عَنْ شَيءٍ مِنهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَينَ صَلَاةِ الفَجرِ، وَصَلَاةِ الظُّهرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيلِ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٨٣٩ - وعَنْ عِمرَانَ بنِ حُصَينِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَم تَستَطِعْ؛ فَمستلقيًا(٣) فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَم تَستَطِعْ؛ فمستلقيًا(٣) فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَم تَستَطِعْ؛ فمستلقيًا(٣) ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَعْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]»(٤).

١٨٤٠ - وعَنْهُ هَذِ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ عَن صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا؟ فَهُوَ أَفضَلُ، وَمَن صَلَّى نَائِمًا(٥)؛ فَلَهُ نِصفُ أَجِرِ القَاعِدِ»،

⁼ وأخرج أبو داودَ منه قصَّةَ الجهاد، ك: الجهاد، ب: في الرَّجل يشري نفسَه، ح: (٢٥٣٦)، واللَّفظُ للبغويِّ في "شرح السُّنَة»، أبواب النَّوافل، ب: التَّحريض على قيام اللَّيل، ح: (٩٣٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: جامع صلاة اللَّيل، ح: (١٧٤٥).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: إذا لم يطقُ قاعدًا صلَّى على جنب، ح: ح: (١١١٧).

⁽٣) قولُه: «فمستلقيًا»: (واعلمُ أنَّ الاستلقاءَ في مذهبنا أفضلُ من الاضطجاع، ومعنى الاستلقاءِ أنْ يرتمي على وسادةٍ تحت كتفيه ماذًا رجليه ليتمكَّنَ من الإيماء، وإلّا فحقيقةُ الاستلقاءِ تمنعُ الصَّحيحَ من إيماء، فكيف المريضُ؟ كذا حقَّقه ابنُ الهمام، ثمَّ قال: ولا ينتهضُ حديثُ عمرانَ حجَّةً على العموم؛ فإنَّه خطابٌ له، وكان مرضُه البواسيرَ، وهو يمنعُ الاستلقاء، فلا يكونُ خطابُه خطابًا للأمَّة، فوجب التَّرجيحُ بالمعنى، وهو أنَّ المستلقيَ تقعُ إشارتُه إلى جهة القبلة، وبه يتأدَّى الفرضُ بخلاف الآخر، ألا ترى أنَّه لو حقَّقه مستلقيًا كان سجودًا وركوعًا إلى القبلة، ولو أتمَّه على جنب كان إلى غير جهتها)، «المرقاة» (٣/ ٩٣٦). مؤلِّف

⁽٤) الدَّارقطنيُّ نحوه عن عليّ، ح: (١٧٠٦)، وفيه ضعفٌ.

⁽٥) قولُه: «ومن صلَّى نائمًا»: قال الخطّابيُّ: (إِنَّ المرادَ به المريضُ المفترض الذي يمكنُه أنْ يتحاملَ فيقعدَ مع مشقَّةٍ، فجعل أُجرَه فعفَ أُجرِه إذا صلَّى نائمًا؛ ترغيبًا له في القعود مع جواز صلاته نائمًا، وكذا جعلَ صلاتَه إذا تحامَلَ وقام مع مشقَّةٍ ضعفَ صلاته إذا صلَّى قاعدًا)، «مجمع البحار» [٤/ ٢٠٨]، وقال في «المرقاة»: (قال الطِّبييُّ: وهل يجوزُ أنْ يصلِّي التَّطوُّعَ نائمًا مع القدرة على القيام أو القعود؟ فذهب بعضٌ إلى أنَّه لا يجوز، وذهب قومٌ إلى جوازه، وأجرُه نصفُ القاعدِ، وهو قولُ الحسنِ، وهو الأصحُّ والأولى؛ لثُبوته في السُّنَة)، اهد ومذهبُ أبي حنيفة أنَّه=

رواهُ البخاريُّ(١).

ا ۱۸٤١ ـ وعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِو ﴿ قَالَ: حُدَّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصفُ الصَّلَاةِ»، قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَبدَ اللهِ ابنَ عَمرِو؟»، قُلتُ: حُدِّثُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَّكَ قُلتَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصفِ الصَّلَاةِ»، وَأَنتَ تُصلِّي قَاعِدًا، قَالَ: «أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَستُ كَأَحَدٍ مِنكُم»، رواهُ مسلمٌ (۲).

١٨٤٧ ـ وعَنْ سَالِم بنِ أَبِي الجَعدِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِن خُزَاعَةَ: لَيَتَنِي صَلَّيتُ فَاستَرَحتُ، فَكَأَنَّهُم عَابُوا عَلَيهِ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا بِلَالُ، أَقِمِ الصَّلَاةَ أُرِحنَا بِهَا»، رواهُ أبو داودَ (٣).

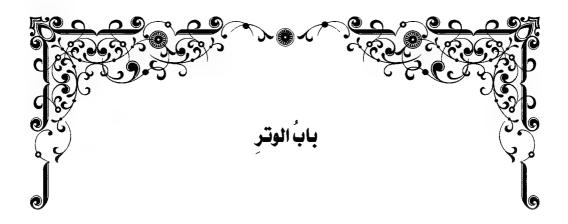


⁼ لا يجوزُ، فقيل: هذا الحديثُ في حتَّ المفترض المريض الذي أمكنه القيامُ أو القعود مع شدَّةٍ وزيادةٍ في المرض. م

⁽١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: صلاة القاعد، ح: (١١١٥).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، جواز النّافلة قائمًا وقاعدًا، ح: (١٧١٥).

⁽٣) أبو داود، ك: الأدب، ب: في صلاة العتمة، ح: (٤٩٨٥)، إسنادُه صحيحٌ، وهو في «المسند» مختصَرًا (٢٣٠٨٨).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ حَنفِظُواْ عَلَى ٱلصَّــَكَوَتِ وَٱلصَّــَكَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقولِه تعالى: ﴿ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ﴾ [الفجر: ٣].

الله عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِنِ عَبِدِ الرَّحمَنِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ ﴿ كَيفَ كَانَت صَلَاهُ رَسُولِ اللهِ عَنَيْ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَت: مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ عَنَيْهُ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ، وَلَا فِي غَيرِهِ عَلَى إِحدَى عَشرَةَ رَكعَةً، يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ، وَلَا فِي غَيرِهِ عَلَى إِحدَى عَشرَةَ رَكعَةً، يُصَلِّي أَربَعًا، فَلَا تَسَأَلُ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهِ عَلَى اللهُ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهُ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهُ عَن حُسنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهِ عَلَى إِحدَى عَشرَةَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهِ عَلَى إِحدَى عَشرَةَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهِ عَلَى إِحدَى عَشرَةً وَطُولِهِنَّ اللهُ عَن حُسنِهِنَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهُ عَن حُسنِهِنَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَربَعًا اللهِ عَن حُسنِهِنَ وَطُولِهِنَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

١٨٤٤ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ هُ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ البُتَيرَاءِ: أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ رَكَعَةً وَاحِدَةً يُوتِرُ بِهَا، رواهُ ابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيد»(٣).

⁽١) قولُه: «ثم يصلِّي أربعًا»: (فهذا الفصلُ يفيدُ أنَّ صلاةَ اللَّيل أربعًا أربعًا، وإلَّا لقالتْ: ثمانيًا فلا تسأل عن حسنهنَّ وطولهنَّ)، كذا في «فتح القدير» (١/ ٤٥٠). م

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل وعدد ركعات النَّبِيِّ ﷺ، ح: (١٧٢٣)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: قيام النَّبِيِّ ﷺ باللَّيل في رمضانَ وغيره، ح: (١١٤٧).

⁽٣) ابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيد» (١٣/ ٢٥٤)، وقال: (فيه عثمانُ بن محمَّد بن أبي ربيعة بن عبد الرَّحمن، قال العقيليُّ: الغالبُ على حديثه الوهمُ)، قال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٣/ ٢٧): (ولم يتكلَّمْ عليه أحدٌ بشيءٍ فيما علمنا غيرُ العقيليِّ، وكلامُه خفيفٌ)، وقد أخرجَ له الحاكمُ في «المستدرك»، وقال ابنُ حجرٍ في «لسان الميزان» علمنا غيرُ العقيليِّ، وكلامُه خفيفٌ)، وله شاهدٌ أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الكبير» كما سيأتي بعد حديثين، وانظر: «نصب الرَّاية» (٢/ ١٧١).

الله عَلِيِّ هُ وَالَى: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلِيُّ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، رواهُ التِّرمذيُّ، وقال: (وقد ذهبَ اللهِ عَلَيْهُ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، رواهُ التِّرمذيُّ، وقال: (وقد ذهبَ قومٌ من أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ عَلِيْهُ وغيرِهم إلى هذا، ورأوا: أنْ يوترَ الرَّجلُ بثلاثٍ)(١).

١٨٤٦ ـ وعَنْ عَبدِ اللهِ بِنِ أَبِي قَيسٍ قَالَ: قُلتُ لِعَائِشَةَ ﴿ بِكَم كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُوتِرُ ؟ قَالَت: كَانَ يُوتِرُ بِأَربَعٍ وَثَلَاثٍ ، وَلَم يَكُنْ يُوتِرُ بِأَنقَصَ مِن كَانَ يُوتِرُ بِأَنقَصَ مِن تَبَع، وَلَا بِأَكثَرَ مِن ثَلَاثَ عَشرَةَ، رواهُ أبو داودَ (٣).

١٨٤٧ ـ وعَنِ الكَرخِيِّ قَالَ: أُوتَرَ سَعدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ بِرَكعَةٍ فَأَنكَرَ عَلَيهِ ابنُ مَسعُودٍ، وَقَالَ: مَا هَذِهِ البُّتَيرَاءُ الَّتِي لَا نَعرِفُهَا عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٢٠).

١٨٤٨ ــ وعَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «صَلَاةُ المَغرِبِ وِترُ صَلَاةِ النَّهَارِ؛ فَأُوتِرُوا صَلَاةَ اللَّيل»، رواهُ النَّسائيُّ، وقال العلَّامةُ العينيُّ [«عمدة»: ٧/ ٤]: (وهذا السَّندُ على شرط الشَّيخين)(٥٠).

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في الوتر بثلاثٍ، ح: (٤٦٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وهو في «المسند» (٦٨٥).

⁽٢) قولُه: «وثلاثٍ»: قال العلّامة العينيُّ: (فقد نصَّتْ على الوتر بثلاثة ولم تذكر الوتر بواحدة، فدلَّ على أنَّه لا اعتبارَ للرَّكعةِ البتيراء)، وقال عليٌّ القاري: (وفي إتيانها بثلاثٍ في كلِّ عدد دلالةٌ ظاهرةٌ بأنَّ الوترَ في الحقيقة هو الثَّلاثُ، وما وقع قبلَه من مقدِّماته المسمَّى بصلاته التَّهجُّد فإطلاقُ الوتر على الكلِّ مجازٌ، ويؤيِّدُه الحديثُ الصَّحيحُ: «اجعلوا آخرَ صلاتكم باللَّيل وترًا»). مؤلِّف

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٦٢)، وهو في «المسند» (١٥٩٥)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٥٤): (إسنادُه صحيحٌ)، وبه قال ابنُ الملقِّن في «البدر» (٢/ ٢٠٤).

⁽٤) أخرجَه الطَّبرانيُّ بسندَين بلفظِ آخرَ في «الكبير»، أحدُهما برقم: (٣٢٦، ٩، ٩٢٢) عن حصينٍ، قال: بلغَ ابنَ مسعودٍ أنَّ سعدًا يوترُ بركعةٍ، قال: ما أجزأتْ ركعةٌ قطُّ، وقال الهيئميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٢): (وحصينٌ لم يدركِ ابنَ مسعودٍ، وإسنادُه حسنٌ)، والآخرُ برقم: (٣٢٦، ٩/ ٣٢٦) عن إبراهيمَ عن عبدالله، وهو مرسَلٌ صحيحٌ، كما قال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٢) وهو في «موطًا مالكِ» برواية محمَّدِ (٢٦٤)، ومثلُه لا يقالُ من قبل الرَّاي، وانظر: «نصب الرَّاية» (٢/ ٢١١).

⁽٥) النَّسائيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، ح: (١٣٨٦)، وقال ابنُ التُّركمانيُّ في «الجوهر» (٣/ ٣١): (وهذا السَّندُ على شرط=

١٨٤٩ ـ وعَنْ عَبِدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "وِترُ اللَّيلِ ثَلَاثٌ كَوِترِ النَّهَارِ صَلَاةِ المَغرِب»، رواهُ الدّارقطنيُّ والبيهقيُّ(١).

• ١٨٥ ـ وفي روايةٍ للدَّارقطنيِّ عَنْ عائشةَ ، اللَّهُ مرفوعًا (٢).

١٨٥١ ـ وَعَنْ أَبِي خَلدَةَ قَالَ: سَأَلتُ أَبَا العَالِيَةِ عَنِ الوِترِ، فَقَالَ: عَلَّمَنَا أَصحَابُ محمَّدٍ ﷺ أَنَّ الوِترَ مِثلُ صَلاةِ المَغرِبِ، غَيرَ أَنَّا نَقرَأُ فِي الثَّالِثَةِ، فَهَذَا وِترُ اللَّيلِ، وَهَذَا وِترُ النَّهَارِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣). الوِترَ مِثلُ صَلاةِ المَغرِبِ، غَيرَ أَنَّا نَقرَأُ فِي الثَّالِثَةِ، فَهَذَا وِترُ اللَّيلِ، وَهَذَا وِترُ النَّهارِ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).
1٨٥٢ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رَكعَتَى الوِترِ، رواهُ النَّسائيُّ (٤).

قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٧/ ٤): (فإنْ قلت: قال الدَّارقطنيُّ: لم يروه عن الأعمش مرفوعًا غيرُ يحيى بن زكريًا، وهو ضعيفٌ، وقال البيهقيُّ: ورواهُ التَّوريُّ وعبدُالله بن نميرٍ وغيرُهما عن الأعمش فوقفوه، قلت: لا يضرُّنا كونُه موقوفًا على ما عُرفَ، مع أنَّ الدَّارقطنيَّ أخرجَ عن عائشةَ أيضًا نحوَه مرفوعًا).

- (٢) عزاه إليه الزَّيلعيُّ في «نصب الرَّاية» (٢/ ١٢٠)، وحسَّنه التَّهانويُّ في «إعلاء السُّنن» (١٦٧٧)، وأخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٧/ ١٦٥)، ح: (١١٧٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٢): (وفيه أبو بحرِ البكراويُّ، وفيه كلامٌ كثيرٌ).
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ب: الوتر، ح: (١٧٤٣)، وأخرجَه ابنُ حجرٍ في «الدِّراية» (١/ ١٩٠) وسكت عليه، وقال النيمويُّ في «آثار السُّنن» برقم (٢٦١): (إسنادُه صحيحٌ).
- (٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: قيام اللَّيل، ب: كيف الوتر بثلاث، ح: (١٦٩٩)، وصحح إسناده ابن الملقِّن في «تحفة=

⁼ الشَّيخين)، وهو في «المسند» (٩٤٥٥) وصحَّحَ العراقيُّ إسنادَه كما في «تخريج أحاديث الإحياء» ط: دار ابن حزم (ص: ٤١٣).

⁽۱) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الوتر، ب: الوتر ثلاثٌ كثلاث المغرب، ح: (١٦٥٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: من أوتر بثلاثٍ موصولاتٍ بتشهُّدَين وتسليم، (٤٨١٢)، وأخرجَه موقوفًا ابنُ أبي شيبةً، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: من قال: وترُ النَّهار المغربُ، ح: (٢٧٧٦)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ب: الوتر، ح: (١٧٤٤)، وسندُه صحيحٌ كما قال العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ٧٠١)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٣٢٦)، ح: (٩٤١٩)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٢): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وصحَّحَه البيهقيُّ في «الكبرى»، باب: من أو تر بثلاثٍ موصولاتٍ بتشهُّدَين وتسليم، (٤٨١٢).

۱۸۰۳ ـ وعَنْهَا ﴿ قَالَت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ (١) رواهُ الحاكمُ في «مستدركه» وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»(٢).

١٨٥٤ ـ وَعَنْ أُبِيِّ بِنِ كَعَبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقَرَأُ فِي الوِترِ بِسَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأَعلَى، وَفِي الرَّكِعَةِ الثَّانِيَةِ بِقُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، وَيَقُولُ وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، وَيَقُولُ وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، وَيَقُولُ وَيَعْرِي بَعَدَ التَّسلِيمِ ـ: «شُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ» ثَلَاثًا، رواهُ النَّسائيّ (٣).

الله عَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُذَافَةَ هُ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ أَمَدَّكُم بِصَلَاةٍ هِيَ خَيرٌ لَكُم مِن حُمرِ النَّعَمِ: الوِترُ، جَعَلَهُ اللهُ لَكُم فِيمَا بَينَ صَلَاةِ العِشَاءِ إِلَى أَن يَطلُعَ الفَجرُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ⁽³⁾.

١٨٥٦ _ وعَنِ ابنِ عُمَرَ عُلِي عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «بَادِرُوا الصُّبَحَ بِالوِترِ»، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

⁼ المحتاج» (٤٤٧)، وحسن النَّوويّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٥٥٢)، وأخرجَه الحاكم وصحَّحَه وقال: «وله شواهد»، ووافقه النَّهبيّ (١١٣٩).

⁽۱) قوله: «يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن»: قال العلّامة العينيُّ (٤/ ٢٥٢): «وممن قال «يوتر بثلاث، لا يفصل بينهن» عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وأنس بن مالك وأبي أمامة وحذيفة وعمر بن عبد العزيز والفقهاء السبعة»، وقال عليٌّ القاري (٣/ ٩٤٩): «فالعجب من جعل النَّوويّ الإيتار بواحدة مذهب الجمهور». م

⁽٢) الحاكم (١١٤٠)، وقال: «وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ عنه أخذه أهل المدينة»، وانظر ما قبله.

⁽٣) النَّسَائِيُّ واللَّفظُ له، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في الوتر، ح: (١٧٠٢)، وأبو داوذ، ك: الصَّلاة، ب: ما يقرأ في الوتر، ح: ١٤٣٠/ ١٤٣٠)، وهو في «المسند» (٢١١٤٢) وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/ ٥٩).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في فضل الوتر، ح: (٤٥٢)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: استحباب الوتر، ح: (١٤١٨)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (١/ ٥٧).

⁽٥) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل مثنى مثنى، ح: (١٧٥٣).

١٨٥٧ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: أُوصَانِي خَلِيلي ﷺ بِثَلاثِ: «صِيَامِ ثَلاثَةِ أَيّامٍ مِن كُلِّ شَهرٍ، وَرَكعَتَي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبَلَ أَنْ أَنَامَ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

١٨٥٨ ـ وعَنِ ابنِ عُمَرَ عُنِي النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «اجعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُم بِاللَّيلِ وِترًا»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

١٨٥٩ ـ وعَنْ غُضَيفِ بِنِ الحَارِثِ قَالَ: قُلتُ لِعَائِشَةَ ﴿ اللَّيلِ، وَرُبَّمَا اللهِ عَلَيْ كَانَ يَعْتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيلِ، وَرُبَّمَا اغتَسَلَ فِي آخِرِهِ، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعَلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: أَرَأَيتِ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيلِ أَم فِي أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعَلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، قُلتُ: أَرَأَيتِ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيلِ أَم فِي الْحَرِهِ؟ قَالَت: رُبَّمَا أُوتَرَ فِي أَوَّلِ اللَّيلِ وَرُبَّمَا أُوتَرَ فِي آخِرِهِ، قُلتُ: اللهُ أَكبُرُ، الحَمدُ لِلَّهِ الذي جَعلَ فِي الأَمرِ سَعَةً، والهُ أَن يَجهَرُ بِالقُرآنِ أَم يَحْفُتُ بِهِ؟ قَالَت: رُبَّمَا جَهَرَ بِهِ وَرُبَّمَا الأحيرَ اللهِ عَلَى فِي الأَمرِ سَعَةً، رواهُ أبو داودَ وروى ابنُ ماجه الفصلَ الأحيرَ (٣).

١٨٦٠ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: مِن كُلِّ اللَّيلِ قَد أُوتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِن أَوَّلِ اللَّيلِ، وَأُوسَطِهِ، وَآخِرِهِ، فَانتَهَى وِترُهُ إِلَى السَّحَرِ، مُتَّفَقٌ عليه(١٠).

١٨٦١ ـ وعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن خَافَ أَن لَا يَقُومَ مِن آخِرِ اللَّيلِ؛ فَليُوتِر أَوْلَ اللهِ عَلَيْهِ اللَّيلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفضَلُ »، أَوَّلَهُ، وَمَن طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ؛ فَليُوتِرْ آخِرَ اللَّيلِ؛ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفضَلُ »،

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّوم، ب: صيام أيّام البِيض، ح: (١٩٨١)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين، ب: استحباب صلاة الضَّحى، ح: (١٦٧٢).

⁽٢) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل مثنى مثنى، ح: (١٧٥٥)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: ليجعل آخرَ صلاته وترًا، ح: (٩٩٨).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الجنب يؤخّرُ الغسلَ، ح: (٢٢٦)، وابنُ ماجه، أبواب إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في القراءة في صلاة اللَّيل، ح: (١٣٥٤)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢٦/ ٥٧)، وانظر ما بعده.

⁽٤) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة اللَّيل، ح: (١٧٣٧)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: ساعات الوتر، ح: (٩٩٦).

رواهُ مسلمٌ^(١).

۱۸٦٢ ـ وعَنْ بُرَيدَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الوِترُ حَقُّ (٢)، فَمَن لَم يُوتِرْ ؛ فَلَيسَ مِنّا، الوِترُ حَقٌّ، فَمَن لَم يُوتِرْ ؛ فَلَيسَ مِنّا»، رواهُ أبو داودَ (٣) والحاكمُ في «مستدركه» وصحَّحَه (٤).

- (٣) قولُه: «رواهُ أبو داودَ»: وفي إسناد أبي داودَ أبو المنيب عبيدُالله بن عبدالله، وقد تكلّم فيه البخاريُّ، قلت: قال ابنُ أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: هو صالحُ الحديثِ، وأنكرَ على البخاريُّ إدخالَه في الضُّعفاء)، وقال الحاكمُ: (وثَّقه ابنُ معين) فهذا ابنُ معين إمامُ هذا الشَّأْنِ، وكفي به حجَّةً في توثيقه إيَّاه، اه. مؤلِّف
- قال أبو سهل: ذكرَه العينيُّ في «عمدة القاري» (٧/ ١١)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر» (٤/ ٣٤٨): (واختلف الحفّاظُ في تصحيح هذا الحديث بحسب الكلام في عبيدالله العتكيُّ هذا، فقال الحاكمُ بعد أنْ أخرجَه في «مستدركه»: هذا حديثٌ صحيحٌ، (ولم يخرجاه)، وقال المنذريُّ في كلامه على أحاديث «المهذَّب»: إنْ قالوا: العتكيُّ (هذا) ضعَّفه البخاريُّ، قلنا: وثَّقه يحيى بنُ معين، وظاهرُ هذا منه تصحيحُه، وكذا ظاهرُ إيراد عبد الحقُّ؛ فإنَّه لما ذكرَ الحديثَ قال: في إسناده عبيدُالله العتكيُّ، وثَقه يحيى بنُ معين، وقال فيه أبو حاتم: صالحُ الحديث)، وانظرُ لزامًا تعليقَ الشَّيخ محمَّد عوَّامة حفظه الله عليه في «المصنَّف».
- (٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فيمن لم يوترُّ، ح: (١٤١٩)، وصحَّحَه الحاكمُ (١١٤٦)، وهو في «المصنَّف» لابن أبي شيبةَ (٦٩٣٤).

⁽١) مسلم، ك: صلاة المسافرين، ب: من خاف ألّا يقومَ من آخر اللّيل؛ فليوترْ أوَّلَه، ح: (١٧٦٦). وفي «شرح المصابيح» لابن الملك (٢/ ١٨١): «مشهودةٌ»: (أي: محضورةٌ تحضرُها ملائكةُ الرَّحمةِ).

⁽٢) قولُه: «الوترُ حقَّ»: قال العلامة العينيُّ: (قولُه: «الوترُ حقَّ»؛ أي: واجبٌ ثابتٌ، والدَّليلُ على هذا المعنى قولُه: «فمنْ لم يوترْ؛ فليس منًا»: وهذا وعيدٌ شديدٌ، ولا يقالُ مثلُ هذا إلَّا في حقّ تارك فرضٍ أو واجبٍ، ولا سيَّما وقد تأكَّد ذلك بالتَّكرار ثلاثَ مرّاتٍ، ومثلُ هذا الكلام بهذه التَّأكيدات لم يأت في حقّ السُّنن)، وقال في «المرقاة»: (ولما كان: «ليس منّا» قد يقال في غير الواجب، كقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ليس منّا مَن استنجى مِن الرِّيح»، وكقوله في تارك النّكاح مع القدرة مع أنَّه سنَّةٌ لا واجبٌ إجماعًا: «فمن رغب عن سنَّتي؛ فليس منِّي»، وقد يقال في الفرض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَمِنْهُمْ فِي شَيَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١٥٩] قلنا بوجوب الوتر؛ لكون الدَّليل ظنيًّا). مؤلف

١٨٦٣ ـ و في روايةٍ للدَّارقطنيِّ: عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: «الوِترُ حَقٌّ وَاجِبٌ» (١). اللهِ تُلُ عَلَى مُللِم،، رواهُ البزَّارُ (٢). الموترُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسلِم،، رواهُ البزَّارُ (٢).

١٨٦٥ - وفي رواية عبدالله بن أحمد عَنْ أبيه بسنده: أَنَّ مُعَاذَ بنَ جَبَلِ ﴿ قَدِمَ الشَّامَ وَأَهلُ الشَّامِ لَا يُوتِرُونَ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَوَاجِبٌ ذَلِكَ عَلَيهِم ؟ قَالَ: لَا يُوتِرُونَ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَوَاجِبٌ ذَلِكَ عَلَيهِم ؟ قَالَ: لَا يُوتِرُونَ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَوَاجِبٌ ذَلِكَ عَلَيهِم ؟ قَالَ: نَعَم. سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ زَادَنِي رَبِّي ﷺ صَلاةً وَهِيَ الوِترُ، وَقَتْهَا مَا بَينَ العِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الفَجر ﴾ (٣).

١٨٦٦ ـ وعَنْ خَارِجَةَ بِنِ حُذَافَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَينَا (١٤) رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ أَمَدَّكُم

⁽۱) الدّارقطنيُّ، ك: الوتر، ب: الوتر بخمسِ أو بثلاثٍ، ح: (١٦٤٠)، وقال الحافظُ في «التَّلخيص الحبير» (٢/ ٣٧): (ورجالُه ثقاتٌ، وهو عند أبي داودَ أيضًا)، وقال البيهقيُّ: (الأصحُّ وقفُه على أبي أيُّوب، وأعلَّه ابنُ الجوزيِّ بمحمَّد بن حسَّانَ فضعَّفَه وأخطأً؛ فإنَّه ثقةٌ).

وأخرجَه بدون لفظ «واجب» أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: كم الوترُ ؟ ح: (١٤٢٢)، والنَّسائيُّ، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر الاختلاف على الزُّهريُّ في حديث أبي أيُّوبَ في الوتر، ح: (١٧١٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١٨١٥): (إسنادُه صحيحٌ).

قال الدَّارقطنيُّ: (قولُه: «واجبٌّ»: ليس بمحفوظ، لا أعلمُ تابعَ ابنَ حسّان عليه أحدٌ)، فردَّه ابنُ الترُّكمانيُّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٣/ ٢٤) وقال: (وابنُ حسَّانَ ثقةٌ، وقد زاد الرَّفعَ، ولفظُه واجبٌ، فيُعَبلان).

⁽٢) البزَّارُ (١٦٣٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤٠): (وفيه جابرٌ الجعفيُّ، فيه كلامٌ كثيرٌ، وقد وثَّقه النُّوريُّ)، ويعضدُه ما قبلَه، وانظر للاستفادة في الباب «إعلاء السُّنن» رقم: (١٦٣٩).

⁽٣) «مسند أحمد» (٢٠٩٥)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٣٩): (وفيه عبيدُالله بن زحرٍ، وهو ضعيفٌ متَّهمٌ، ومعاويةُ لم يتأمَّر في زمن معاذٍ)، وله شاهدٌ عن أبي بصرةَ عند أحمدَ (٢٣٨٥١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٣٩): (له إسنادانِ عند أحمدَ: أحدُهما رجالُه رجالُ الصَّحيحِ، خلا عليَّ بنَ إسحاقَ السُّلميَّ شَيخَ أحمدَ وهو ثقةٌ).

⁽٤) قولُه: «خرج علينا... إلخ»: أمّا الاستدلالُ على وجوب الوتر بمنن الحديث فبوجوه، الأوَّلُ: غايةُ الاهتمام بشأنه والاعتناء بمكانه، حتَّى رويَ احمرارُ الوجهِ وصعودُ المنبر وتمهيدُ الحمد لله والثّناء عليه والأمرُ باجتماع الصَّحابة=

بِصَلَاةٍ هِيَ خَيرٌ لَكُم مِن حُمرِ النَّعَمِ: الوِترُ، جَعَلَهُ اللهُ لَكُم فِيمَا بَينَ صَلَاةِ العِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطلُعَ الفَجرُ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ وروى ابنُ ماجه والحاكمُ في «مستدركه» وأحمدُ في «مسنده» والدّارقطنيُّ في «سننه» والطَّبرانيُّ في «معجمه» نحوَه، وصحَّحَه الحاكمُ فقال: (حديثٌ صحيحٌ الإسنادِ) وسكت (١) أبو داودَ عنه (٢).

١٨٦٧ ـ وفي رواية لإمامنا أبي حنيفة: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى افتَرَضَ عَلَيكُم وَزَادَكُمُ الوِترَ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى زَادَكُم صَلاةً، وَهِيَ الوِترُ، فَحَافِظُوا عَلَيهَا»(٣).

١٨٦٨ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أُوتِرُوا قَبَلَ أَنْ تُصبِحُوا ﴾، رواهُ مسلمٌ والتَّرمذيُّ والنَّسائقُ وابنُ ماجه(٤٠).

وبيانُ الخيريَّة من حمر النَّعمِ وغير ذلك، وهذا كلَّه من شواكل الفرائض. والثَّاني: أنَّ متونَ بعضِ الطُّرقِ مصرِّحةٌ بصيغة الأمر أو بلفظ الأمر، والأمرُ حقيقةٌ في الوجوب، ولا يعدَلُ عنه إلّا بضرورةٍ، والثَّالثُ: أنَّ الزِّيادةَ على شيءٍ إنَّما تحقَّق إذا كان من جنس المزيد عليه، والمزيدُ عليه فرضٌ فكذا الزّائدُ، إلَّا أنَّ الدَّليلَ غيرُ قطعي، فصار واجبًا. م

 ⁽١) قولُه: «سكت أبو داودَ عنه»: من عادته إذا سكت عن حديثٍ أخرجَه يدلُّ على صحَّته عنده ورضاه به. مؤلِّف قال أبو سهلٍ: (ينظر للتَّوسُّع حول هذه القاعدة تعليقُ الشَّيخ عبد الفتَّاح أبو غدَّة رحمَه اللهُ في «شرح رسالة أبي داودَ
 لأهل مكَّة).

⁽٢) انظر تخريجَه برقم: (١٨٥٥)، وانظر تعليقَ الشَّيخ محمَّد عوّامة حفظه اللهُ على حديث الباب في «المصنَّف» برقم: (٢٩٢٨).

⁽٣) أبو حنيفة في «مسنده» للحصكفيّ - بترتيب السّنديّ - عن ابن عمر ب: وجوب الوتر، ح: (١٥٣)، وأخرجه بهذا اللّفظ أحمدُ عن عبدالله بن عمرو برقم: (١٩٦٩/ ٦٦٩٣)، وقال البوصيريُّ في «الإتحاف» (٢/ ٣٨٥): (رجالُه ثقاتٌ) وله شاهدٌ عن أبي سعيدِ مرفوعًا: إنَّ الله ﷺ زادكم صلاةً وهي الوترُ أخرجَه الطّبرانيُّ في «مسند الشّاميّين» (١/ ٢٨٤)، وانظر تعليق الشّيخ محمَّد عوَّامة حفظه الله في «المصنَّف» على الحديث (١٩٢٩).

⁽٤) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة اللَّيل مثنى مثنى، ح: (١٧٦٤).

١٨٦٩ ـ وعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ وِترٌ يُحِبُّ الوِترَ، فَأُوتِرُوا(١) يَا أَهلَ القُرآنِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (٢).

۱۸۷۰ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن نَامَ عَن وِترِهِ أَو نَسِيَهُ ؟ فَلَيُصَلِّهِ ((صحيحٌ على شرط الشَّيخين ولم فَليُصَلِّهِ ((صحيحٌ على شرط الشَّيخين ولم يخرجاه)، ونقل تصحيحَه ابنُ الحصار (٤) أيضًا، وروى التِّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه نحوَه (٥).

١٨٧١ _ وعَنْ مَالِكِ بَلَغَهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبدَاللهِ بِنَ عُمَرَ ﷺ عَنِ الوِترِ أَوَاجِبٌ هُو؟ فَقَالَ عَبدُاللهِ بِنُ عُمَرَ ﷺ عَبدُاللهِ بِنُ عُمَرَ عَلَيهِ وَعَبدُاللهِ بِنُ عُمَرَ عَمدَ الرَّجُلُ يُرَدِّدُ عَلَيهِ وَعَبدُاللهِ بِنُ عُمَرَ عَبدُاللهِ بِنُ عُمَرَ يَقُولُ: أُوتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأُوتَرَ المُسلِمُونَ، رواهُ في «الموطَّأ»(٧).

⁽١) قولُه: «فأوتروا»: أمرٌ وهو للوجوب. مؤلِّف

⁽٢) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء أنَّ الوترَ ليس بحتم، ح: (٤٥٣)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: استحباب الوتر، ح: (١٤١٦)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ عليِّ حديثٌ حسنٌّ).

⁽٣) قولُه: «فَلَيُصَلِّهِ»: وجهُ الاحتجاجِ أنَّ وجوبَ القضاءِ فرعٌ على وجوب الأداء، وقال الطَّحاويُّ: (إنَّ وجوبَ قضاء الوتر إجماعٌ من الصَّحابة). م

⁽٤) العلامة، قاضي الجماعة، أبو المطرف عبدُ الرَّحمن بن أحمد بن سعيد بن محمَّد بن بشر بن غرسية القرطبيُّ، الممالكيُّ، ابنُ الحصار، ويعرفُ: بمولى بني فطيس، وكان أحدَ الأذكياء المتفنَّينَ، تُوُفِّي ابنُ بشرٍ في نصف شعبانَ، سنةَ اثنتين وعشرينَ وأربعمثة، وله ثمانٍ وخمسونَ سنةً ـ رحمَه الله على ولم يجئ بعدَه قاضٍ مثله، ينظر: «سير أعلام النبلاء» ط الرِّسالة (١٧/ ٤٧٥).

⁽٥) الحاكمُ واللَّفظُ له وصحَّحَه ووافقَه النَّهبيُّ (١١٢٧)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في الدُّعاء بعد الوتر، ح: (١٤٣١)، والتِّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في الرَّجل ينام عن الوتر، أو ينساه، ح: (٤٦٥)، وهو في «المسند» (١٢٣٤)، وقال ابنُ عبد الهادي في «المحرَّر» (ص: ٣٣٥): (وإسنادُ أبي داودَ لا بأسَ به).

⁽٦) قولُه: «قد أوتر»: فمواظبتُه ﷺ لا سيَّما مع مواظبة أصحابه والتَّابعين دليلٌ على وجوب الوتر. م

⁽٧) مالكٌ بلاغًا في «الموطَّأ»، ك: صلاة اللَّيل، ب: الأمر بالوتر، ح: (٤٠٣)، ووصلَه أحمدُ (٢١٦٥)، وقال الشَّيخُ أحمد شاكر (٤/ ٥٤٥): (إسنادُه صحيحٌ).

١٨٧٢ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُّ يَكِيْ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيقَظَنِي (١) فَأُوتَرتُ، رواهُ البخاريُّ (٢).

١٨٧٣ ـ وعَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ قَالَ: كَانَ ابنُ عُمَرَ اللهِ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوسَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُورِيرَ نَزَلَ فَأُوتَرَ عَلَى الأَرضِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ وأحمدُ (٣).

١٨٧٤ ـ وعَنْ نَافِعِ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُوتِرُ بِالأَرضِ، وَيَزعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ، رواهُ الطَّحاويُّ بإسنادٍ صحيح^(٤).

م ۱۸۷٥ - وعَنْ خَالِدِ بِنِ أَبِي عِمرَانَ ﴿ قَالَ: بَينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدعُو عَلَى مُضَرَ إِذ جَاءَهُ جِبِيلُ، فَأُومَا إِلَيهِ أَنِ اسكُتْ، فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا محمَّدُ، إِنَّ اللهَ لَم يَبعَثْكَ سَبّابًا وَلا لَعّانًا، وَإِنَّمَا بَعَثُكَ رَحمَةً وَلَم فَأُومَا إِلَيهِ أَنِ اسكُتْ، فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا محمَّدُ، إِنَّ اللهَ لَم يَبعَثْكَ سَبّابًا وَلا لَعّانًا، وَإِنَمَا بَعَثُكَ رَحمَةً وَلَم فَا إِلَيهِ أَنِ اسكُتْ، فَسَكَتَ، فَقَالَ: يَا محمَّدُ، إِنَّ اللهَ يَعَثُلُ عَذَابًا ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءُ أَوْيَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْيُعَدِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، قالَ: ثُمَّ عَلْمَهُ هَذَا القُنُوتَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَستَعِينُكَ وَنَستَغِفِرُكَ وَنُومِنُ بِكَ وَنَخضَعُ لَكَ، وَنَخلَعُ وَنَترُكُ مَن يَكفُرُكَ، عَلَم هُ هَذَا القُنُوتَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَستَعِينُكَ وَنَستَغِفِرُكَ وَنُومِنُ بِكَ وَنَخضَعُ لَكَ، وَنَخلَعُ وَنَترُكُ مَن يَكفُرُكَ، اللهُمُ إِيّاكَ نَعبُدُ وَلَكَ نُصلِي وَنَسجُدُ، وَإِلَيكَ نَسعَى وَنَحِفِدُ، نَرجُو رَحمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الجِدَّ؛ إِنَّ عَنْهُمُ إِللهُ فَارِ مُلحِقٌ، رواهُ أبو داودَ في «المراسيل» والطَّبرانيُ (٥٠.

⁽١) قوله: «أَيقَظَنِي»: قال العلّامة العينيُّ: (فيه الدَّلالةُ على وجوب الوتر). م

⁽٢) البخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة خلف النَّائم، ح: (٥١٢)، ومسلمٌ، ك: الصَّلاة، ب: الاعتراض بين يدي المصلِّي، ح: (١١٤١).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الوتر، ب: صفة الوتر وأنَّه ليس بفرضٍ، ح: (١٦٣٦)، وهو في «المسند» (٤٤٧٦)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٧٤٤): (بإسناد صحيح).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوترُ هل يصلَّى في السَّفر على الرَّاحلة أم لا؟ ح: (٢٤٩٠)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (٧/ ١٤): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٥) أبو داودَ في «المراسيل»، جامع الصَّلاة، ح: (٨٩)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: دعاء القنوت، (٣١٤٢)، وقال: (هذا مرسلٌ وقد رُوي عن عمرَ بنِ الخطَّاب على صحيحًا موصولًا)، وقال الحازميُّ في «الاعتبار» (ص: ٨٩): (هذا مرسلٌ، أخرجَه أبو داودَ في «المراسيل»، وهو حسَنٌ في المتابعات).

١٨٧٦ ـ وروى ابنُ أبي شيبةَ بسندِ صحيحِ موقوفًا من قول ابنِ مسعود ﷺ: اللَّهُمَّ إِنّا نَستَعِينُكَ، وَنَستَغفِرُكَ، وَنُعْنِي عَلَيكَ [الخَيرَ]، وَلَا نَكفُرُكُ، وَنَخلَعُ (١٠)، وَنَترُكُ مَن يَفجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيّاكَ نَعبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي، وَنَسجُدُ، وَإِلَيكَ نَسعَى وَنَحفِدُ، وَنَرجُو رَحمَتَكَ، وَنَخشَى عَذَابَكَ؛ إِنَّ عَذَابَكَ بِالكُفّارِ مُلحَقُّ (١٠).

١٨٧٧ ـ ورواهُ البيهقيُّ في «السُّنن الكبير» له موقوفًا من قول عمرَ بنِ الخطَّابِ(٣).

١٨٧٨ ـ وعَنِ ابنِ عَبّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ يكَانَ يَقنُتُ بِالسُّورَتَينِ: اللَّهُمَّ إِيّاكَ نَعبُدُ، وَاللَّهُمَّ إِيّاكَ نَعبُدُ، وَاللَّهُمَّ إِيّاكَ نَستَعِينُ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ ورواهُ الطَّحاويُّ(٤٠).

١٨٧٩ - وعَنِ عَبدِاللهِ بِنِ زُرَيرِ الغَافِقِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَبدُ المَلِكِ بِنُ مَروَانَ: مَا حَملَكَ عَلَى حُبِّ أَبِي تُرَابٍ ﷺ إِلّا أَنْكَ أَعرَابِيُّ جَافٍ، فَقُلتُ: وَاللهِ لَقَد قَرَأْتُ القُرآنَ قَبلَ أَن يَجتَمِعَ أَبَوَاكَ، لَقَد عَلَمَنِي شُورَتَينِ عَلَّمَهُمَا إِيّاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا عَلِمتَهُمَا أَنتَ وَلَا أَبُوكَ: اللَّهُمَّ إِيّا نَستَعِينُكَ وَنستَغفِرُكَ، وَنُخنِي عَلَىكَ الخَيرَ وَلَا نكفرُكَ، وَنَخلَعُ وَنترَكُ مَن يَفجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيّاكَ نَعبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنسجُدُ وَإِلَيكَ نسعَى عَلَيكَ الخَيرَ وَلا نكفرُكَ، وَنخلَعُ وَنترَكُ مَن يَفجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيّاكَ نَعبُدُ وَلَكَ نُصلِّي وَنسجُدُ وَإِلَيكَ نسعَى وَنحفِدُ، نَرجُو رَحمَتَكَ وَنخشى عَذَابَكَ الجِدَّ؛ إِنَّ عَذَابَكَ بِالكُفّارِ مُلحَقُّ، [اللَّهُمَّ عَذَبُ كَفَرَةَ أَهلِ وَنحفِدُ، نَرجُو رَحمَتَكَ وَنخشى عَذَابَكَ الجِدَّ؛ إِنَّ عَذَابَكَ بِالكُفّارِ مُلحَقٌ، [اللَّهُمَّ عَذَبُ كَفَرَةَ أَهلِ الكُتابِ وَالمُسْرِكِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَيِيلِكِ وَيَجحَدُونَ آيَاتِكَ، وَيُكَذَّبُونَ رُسُلكَ، وَيَتَعَدُّونَ الْكِتَابِ وَالمُسْرِكِينَ الَّذِينَ يَصُدُّ وَنَ لَا إِلَهَ إِلاَ أَنتَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ عَمّا يَقُولُ الظّالِمُونَ عُلُوا كَبِيرًا]، ويَتعَدُونَ وَيَدعُونَ مَعَكَ إِلَهًا آخَرَ، لَا إِلَهَ إِلاَ أَنتَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ عَمّا يَقُولُ الظّالِمُونَ عُلُواً كَبِيرًا]،

⁽١) قولُه: «ونخلع»: (وقد أسقطَ الواوَ من «الحاوي القدسيّ» من «نخلع»، والظَّاهرُ ثبوتُها كما في رواة الطَّحاويّ)، قالَه في «البحر الرّائق». م

⁽٢) ابنُ أبي شيبة ، ك: صلاة التَّطوُّع ، ب: في قنوت الوتر من الدُّعاء ، ح: (٦٨٩٣).

⁽٣) البيهةيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: دعاء القنوت، (٣١٤٤)، وصحَّحَ إسنادَه، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: ما يدعو به في قنوت الفجر، ح: (٧١٠٠)، وعبد الرَّزَّاق بزيادةٍ، ح: (٤٩٦٩).

⁽٤) محمَّد بن نصرٍ في «مختصر قيام اللَّيل» (ص: ٣٢١) واللَّفظُ له، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ح: (١٤٧٨)، وقال العينيُّ في «النُّخب»: (٤/ ٣٦٧): (هذا إسنادٌ صحيحٌ)، وعبدُ الرَّزَّاق (٤٩٧٢)، وفيهما ذكر «صلاة الفجر».

رواهُ الطَّبرانيُّ في «الدُّعاء»(١).

١٨٨٠ - وعنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الوِترِ: «اللَّهُمَّ اهدِنِي (٢) فِيمَنْ هَدَيتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعطَيتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيتَ؛ فَإِنَّكَ تَقضِي وَلا يُقضَى عَلَيكَ، وَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَن وَالَيتَ، تَبَارَكتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيتَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدَّارميُّ (٣).

١٨٨١ ـ وعَنْ عَلِيٍّ هَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي وِترِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ، أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ، أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى نَفسِكَ»، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٤).

١٨٨٢ ـ وَعَنْ أُبِيِّ بِنِ كَعبٍ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ فِي الوِترِ، قَالَ: «سُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ وزادَ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُطِيلُ فِي آخِرِهِنَّ (٥٠).

١٨٨٣ ـ وفي رواية للنَّسائيِّ عَنِ ابنِ عَبدِ الرَّحَمَنِ بنِ أَبزَى عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

⁽١) «الدُّعاء» للطَّبرانيِّ، ح: (٧٥٠).

⁽٢) قولُه: «اللَّهمَّ اهدني»: في «شرح المنية»: (والصَّحيحُ أنَّ عدمَ التَّوقيت فيما عدا المأثورِ؛ لأنَّ الصَّحابةَ اتَّفقوا عليه؛ ولأنَّه ربَّما يجري على اللِّسان ما يشبه كلامَ النّاس إذا لم يؤقَّتْ، ثمَّ ذكرَ اختلافَ الألفاظ الواردة في: اللَّهمَّ إنَّ نستعينُك... إلخ. ثمَّ ذكرَ أنَّ الأولى أنْ يضمَّ إليه: اللَّهمَّ اهدني... إلخ)، قالَه الشَّاميُّ. مؤلِّف

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في القنوت في الوتر، ح: (٤٦٤)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: القنوت في الوتر، ح: (١٤٢٥)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌّ).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: في دعاء الوتر، ح: (٣٥٦٦)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: القنوت في الوتر، ح: (١٤٢٧)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «المسند» (٧٥١).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الدُّعاء بعد الوتر، ح: (١٤٣٠)، والنَّسائيُّ، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر اختلاف ألفاظ النَّاقلين لخبر أبيِّ بن كعبٍ في الوتر، ح: (١٧٠٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٦٣٥): (رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ بإسنادين صحيحين).

يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: «سُبحَانَ المَلِكِ القُدُّوسِ» ثَلَاثًا، وَيَرفَعُ صَوتَهُ بِالنَّالِثَةِ (١).

١٨٨٤ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقَرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِن قَرَاءَتِهِ قَدرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَو أَربَعِينَ آيَةً، قَامَ فَقَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ يَفَعَلُ فِي الرَّكَعَةِ السَّانِيَةِ مِثلَ ذَلِكَ، رواهُ مسلمٌ (٢).

١٨٨٥ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعدَ الوِترِ رَكعَتَينِ، رواهُ التِّرمذيُّ وزادَ ابنُ
 ماجه: خفيفتين وهو جالسٌ (٣).

١٨٨٦ ـ وفي رواية لابنِ ماجه: ثُمَّ يَركَعُ رَكعَتَينِ يَقرَأُ فِيهِمَا وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَركَعَ؛ قَامَ فَرَكَعَ (٤).

١٨٨٧ ـ وعَنْ ثُوبَانَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا السَّهَرَ جَهدٌ وَثِقَلٌ، فَإِذَا أُوتَرَ أَحَدُكُم؛ فَليَركَع رَكعَتَينِ، فَإِنْ قَامَ مِنَ اللَّيل، وَإِلّا كَانَتَا لَهُ»، رواهُ الدَّارِميُّ (٥٠).

١٨٨٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ هُهُ: أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْ كَانَ يُصَلِّيهِمَا بَعدَ الوِترِ وَهُوَ جَالِسٌ يَقرَأُ فِيهِمَا:

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر الاختلاف على شعبة فيه، ح: (١٧٣٣)، وهو في «المسند» (١٥٣٥٤)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» وحسَّنه العينيُّ في «النُّخب» (٥/ ٩٦).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز النّافلة قائمًا وقاعدًا، ح: (١٧٠٥)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، أبواب تقصير الصَّلاة ب: إذا صلَّى قاعدًا، ح: (١١١٩).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء: لا وتران في ليلةٍ، ح: (٤٧١)، وابنُ ماجه بزيادةٍ، أبواب إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّكعتين بعد الوتر جالسًا، ح: (١١٩٥)، وصحَّحَه الدَّارقطنيُّ (١٦٨٢)، وله شاهدٌ عن عائشةَ عند مسلم كما سيأتي.

⁽٤) ابنُ ماجه عن عائشةَ واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الرَّكعتين بعد الوتر جالسًا، ح: (١١٩٦)، وأصلُه عند مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جامع صلاة اللَّيل، ح: (١٧٣٩).

⁽٥) الدّارميُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: في الرَّكعتين بعد الوتر، ح: (١٦٣٥)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ، ح: (٢٥٧٧).

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ وَ﴿قُلْ يَنَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾، رواهُ أحمدُ(١).



⁽١) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٢٢٤٦)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: التَّطوُّع بعد الوتر، ح: (٢٠١٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٤١): (ورجالُ أحمدَ ثقاتٌ).



وقدولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ صَيْنِيِّينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقولِـه تعـالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

١٨٨٩ ـ وَعَنْ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ فَيَقَنْتُ قَبَلَ الرُّكُوعِ، رواهُ ابنُ ماجه بإسنادٍ صحيحٍ(١).

• ١٨٩٠ ـ وعَنْه ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتِ، كَانَ يَقرَأُ فِي الأُولَى بِـ: ﴿ سَيِحِ اسْمَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، وَفِي الثّالِثَة بِـ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللّهُ أَحَدُ ﴾، وَيَقنُتُ قَبلَ التَّالِثَة بِـ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللّهُ أَحَدُ ﴾، وَيَقنُتُ قَبلَ التَّكُوع، رواهُ النَّسائيُ (٢٠).

١٨٩١ ـ وعَنْ عَبدِاللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَقنُتُ فِي الوِترِ قَبلَ الرُّكُوعِ، رواهُ الخطيبُ في كتاب «القنوت» له، وذكرَه ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» وسكتَ عنه (٣).

⁽۱) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في القنوت قبل الرُّكوع وبعده، ح: (۱۱۸۲)، والنَّسائيُّ ولفظُه سيأتي بعد هذا، ك: قيام اللَّيل، ب: ذكر اختلاف ألفاظ النّاقلين لخبر أبيًّ بن كعبِ في الوتر، ح: (۱۷۰۰)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (۷/ ۱۹): (إسنادٌ صحيحٌ)، وقال العظيم آبادي في «التَّعليق المغني» الملحق بـ«سنن الدّارقطنيً» (۲/ ۳۵۵): (قال العراقيُّ: إسنادُه صحيحٌ).

⁽٢) انظر ما قبله.

⁽٣) ينظر: «نصب الرّاية» (٢/ ١٢٤)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في القنوت قبل الرُّكوع أو بعده، ح: (٦٩٨٤)، وهو في «مصنَّف» عبدِ الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ (٢٩٩١)، وأخرجَه موقوفًا على ابن مسعودٍ: الطَّبرانيُّ في «الكبير» (٩/ ٣٢٨)، ح: (٩٤٣٢)، وهو صحيحٌ كما قال الحافظُ في «الدِّراية» (١/ ١٩٣).

١٨٩٢ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: بِتُّ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِأَنظُرَ كَيفَ يَقنُتُ فِي وِترِهِ؟ فَقَنَتَ قَبلَ الرُّكُوعِ ثُمَّ بَعَنْتُ أُمِّي أُمَّ عَبدٍ، فَقُلتُ: تَبِيتِي مَعَ نِسَائِهِ وَانظُرِي كَيفَ يَقنُتُ فِي وِترِهِ فَأَتَتنِي فَأَخبَرَتنِي أَنَّهُ قَنَتَ قَبلَ الرُّكُوعِ، رواهُ الدّارقطنيُ (١).

١٨٩٣ ـ وعَنْ عَلَقَمَةَ: أَنَّ ابنَ مَسعُودٍ ﴿ فَهُ وَأَصحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْ كَانُوا يَقَنتُونَ فِي الوَترِ قَبلَ الرُّكُوعِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٢).

١٨٩٤ ـ وعَنْ سُوَيدِ بنِ غَفَلَةَ قَالَ: سَمِعتُ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ وَعَليًّا ﷺ يَقُولُونَ: قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي آخِرِ الوِترِ، وَكَانُوا(٣) يَفعَلُونَ ذَلِكَ، رواهُ الدّارقطنيُّ والبيهقيُّ (٤).

١٨٩٥ _ وعَنْ عَاصِمِ الأَحوَلِ قَالَ: سَأَلَتُ أَنَسَ بِنَ مَالِكٍ ﷺ عَنِ القُنُوتِ فِي الصَّلاةِ كَانَ قَبلَ الرُّكُوعِ أَو بَعدَهُ؟ قَالَ: كَذَبَ؛ إِنَّمَا قَنَتَ (٥) الرُّكُوعِ أَو بَعدَهُ؟ قَالَ: كَذَبَ؛ إِنَّمَا قَنَتَ (٥)

⁽١) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الوتر، ب: ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ح: (١٦٦٢)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الصَّلاة، ب: من قال: يقنت في الوتر قبل الرُّكوع، (٤٨٦٥)، ورجالُه ثقاتٌ، انظر: «الجوهر النَّقيِّ» (٣/ ٤٣).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ واللَّفظُ له، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: في القنوت قبل الرُّكوع أو بعده، ح: (٦٩٨٣)، وإسنادُه حسنٌ كما قال الحافظُ في «الدِّراية» (١١/ ١٩٤)، وأخرجَه الطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١١/ ٣٦٨).

⁽٣) قولُه: «وكانوا يفعلون ذلك»: (لا شكَّ أنَّ فيما قدَّمناه من الأحاديث ما هو نصٌّ على المواظبة على قنوت الوتر)، أشار إليه ابنُ الهمام. م

⁽٤) الدَّارقطنيُّ، ك: الوتر، ب: ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ح: (١٦٦٤).

⁽٥) قولُه: «قنت رسول الله على بعد الرُّكوع شهرًا»؛ يعني: (لا يقنت لغير الوتر إلّا لنازلةٍ)، قاله في «الدُّرِ المختار» (٢/ ١١) عن «البناية»: (إذا وقعتْ نازلةٌ قنت الإمامُ في الصَّلاة الجهريَّة، لكن في «الأشباه» عن «الغاية»: قنت في صلاة الفجر، ويؤيِّدُه ما في «شرح المنية» حيث قال بعد كلامٍ: فتكون شرعيَّتُه؛ أي: شرعيَّةُ القنوت في النَّوازل مستمرَّة، وهو محمَلُ قنوتِ من قنت من الصَّحابة بعد وفاته، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهو مذهبُنا وعليه الجمهورُ). وقال الحافظُ أبو جعفرِ الطَّحاويُّ: (إنَّما لا يُقنَتُ عندنا في صلاة الفجر من غير بليَّة، فإنْ وقعت فتنةٌ أو بليَّةٌ فلا بأسَ به، فعله رسولُ الله على وأمَّا القنوتُ في الصَّلوات كلِّها للنَّوازل؛ فلم يقلُ به إلَّا =

رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعدَ الرُّكُوعِ شَهرًا أَنَّهُ كَانَ بَعَثَ نَاسًا يُقَالُ لَهُم القُرَّاءُ، وَهُم سَبعُونَ رَجُلًا [فَأُصِيبُوا]، فَقَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعدَ الرُّكُوعِ شَهرًا يَدعُو عَلَيهِم، مُتَّفَقٌ عليه (١).

١٨٩٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُؤَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَا يَقنُتُ فِي صَلَاةِ الصَّبِحِ إِلَّا أَن يَدعُوَ لِقَومٍ أَو عَلَى قَومٍ، رواهُ ابنُ حِبّانَ بإسنادِ صحيحِ (٢).

١٨٩٧ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ لَا يَقنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَومٍ أَو دَعَا عَلَى قَومٍ، رواهُ الخطيبُ في كتاب «القنوت» وقال صاحبُ «تنقيح التَّحقيق"» (٢/ ٤٣١): (هذا إسنادٌ صحيحٌ)(١٠).

١٨٩٨ - وعَنِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ لَم يَقنُتْ فِي الفَجرِ قَطُّ إِلَّا شَهرًا وَاحِدًا، لَم يَرَ قَبلَ ذَلِكَ وَلا بَعدَهُ، وَإِنَّمَا قَنَتَ فِي ذَلِكَ الشَّهرِ يَدعُو عَلَى نَاسٍ مِنَ المُشرِكِينَ، رواهُ إمامُنا أبو

الشّافعيُّ، وكأنّهم حملوا ما رُوِيَ عنه عليه الصّلاة والسّلام: أنّه قنت في الظّهر والعشاء، كما في مسلم، وأنّه: قنت في المغرب، أيضًا كما في البخاريِّ على النّسخ؛ لعدم ورود المواظبة والتّكرار الواردَين في الفجر عنه عليه الصّلاة والسّلامُ)، اه، وهو صريحٌ في أنَّ قنوتَ النَّازلة عندنا مختصٌّ بصلاة الفجر دون غيرها من الصّلوات الجهريَّة أو السّريَّة، ومفادُه أنَّ قولَهم بأنَّ القنوت في الفجر منسوخٌ معناه نسخَ عموم الحكم، لا نسخَ أصلِه، كما نبَّه عليه نوح أفنديّ، وظاهرُ تقييدهم بالإمام أنّه لا يقنتُ المنفردُ، وهل المقتدي مثلُه أم لا؟ وهل القنوتُ هنا قبل الرُّكوع أم بعده؟ لم أرّه، واللّذي يظهرُ لي أنَّ المقتدي يتابعُ إمامَه، إلَّا إذا جهرَ فيؤمِّنُ، وأنَّه يقنتُ بعد الرُّكوع لا قبله، بدليل أنّ ما استدلَّ به الشّافعيُّ على قنوت الفجر وفيه التّصريحُ بالقنوت بعد الرُّكوع حملَه علماؤُنا على القنوت للنَّازلة، ثم ما استدلَّ به الشُّرنبلاليَّ في «مراقي الفلاح» صرَّح بأنّه بعده؛ واستظهر الحمويُّ أنّه قبله، والأظهرُ ما قلناه، واللهُ أعلمُ. مؤلِّف

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: المغازي، ب: غزوة الرَّجيع، ح: (٤٠٩٦)، ومسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب القنوت في جميع الصَّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلةٌ، ح: (١٥٤٩).

⁽٢) كما في «تنقيح التَّحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ٤٣٢): وقال: (رواتُه ثقاتٌ)، عند ابن خزيمةَ (٦١٩) عن مثله، وأصلُه في البخاريِّ، ك: التَّفسير، ب: ليس لك من الأمر شيءٌ، ح: (٤٥٦٠).

⁽٣) أي: الإمامُ الذَّهبيُّ.

⁽٤) «صحيح ابن خزيمةَ» (٦٢٠)، وينظر: «نصب الرَّاية» (٢/ ١٣٠).



حنيفة وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام (١/ ٤٣٢): (هذا سندٌ لا غبارَ عليه)(١).

١٨٩٩ ـ وَعَنْ أَبِي مَالِكِ الأَسْجَعِيِّ، قَالَ: قُلتُ لِأَبِي: يَا أَبْتِ، إِنَّكَ قَد صَلَّيتَ خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكُرٍ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ وَعَلِيٍّ ﷺ هَاهُنَا بِالكُوفَةِ نَحوًا مِن خَمسِ سِنِينَ، «أَكَانُوا يَقنُتُونَ؟»، قَالَ: أَي بُنِي مُحدَثٌ؟ رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(٢).

١٩٠٠ ـ وعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيتُ خَلفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَم يَقنُتْ، وَصَلَّيتُ خَلفَ أَبِي بَكرٍ فَلَم يَقنُتْ، وَصَلَّيتُ خَلفَ عَلِيٍّ ﷺ فَلَم يَقنُتْ، وَصَلَّيتُ خَلفَ عَلِيٍّ ﷺ فَلَم يَقنُتْ، وَصَلَّيتُ خَلفَ عَلِيٍّ ﷺ فَلَم يَقنُتْ، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّهَا بِدَعَةٌ، رواهُ النَّسَائيُّ (٣).

١٩٠١ - وعَنِ ابنَ عَبّاسٍ هُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ القُنُوتَ فِي صَلَاةِ الصَّبحِ بِدعَةٌ، رواهُ الدّارقطنيُ والبيهقيُ (١).

١٩٠٢ ـ وعَنْ غَالِبِ بنِ فَرقَدٍ الطَّحَانِ قَالَ: كُنتُ عِندَ أَنسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ شَهرَينِ، فَلَم يَقنُتْ فِي صَلَاةِ الغَدَاةِ، رواهُ الطَّبرانيُّ^(٥).

١٩٠٣ _ وعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ صَحِبَ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ ﷺ سَنَتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَلَمْ يَرَهُ قَانِتًا فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَهُ، رواهُ محمَّدٌ وقال الشَّيخُ ابنُ الهمامِ (١/ ٤٣٣): (هذا سندٌ لا غبارَ عليه) (١).

⁽١) «مسند أبي حنيفةً» برواية الحصكفيّ، برقم: (١١٣)، وانظر: (١٩٠٧).

 ⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: في ترك القنوت، ح: (٤٠٢)، والنَّسائيُّ ولفظُه سيأتي بعد هذا، ك: التَّطبيق،
 ب: ترك القنوت، ح: (١٠٨١).

⁽٣) انظر ما قبله.

⁽٤) الدَّار قطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الوتر، ب: صفة القنوت، ح: (١٧٠٤)، والبيهقيُّ، جماع أبواب صفة الصَّلاة، من لم ير القنوت في صلاة الصُّبح، (٣/ ٢١٣).

⁽٥) «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٥)، ح: (٦٩٣)، وسندُه حسنٌ، انظر: «آثار السُّنن» ص: (٢٤٧).

⁽٦) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، القنوت في الصَّلاة، ح: (٢١٦)، وأخرجَه مختصَرًا: عبدُ الرَّزَّاق (٤٩٤٧)، وابنُ أبي=

١٩٠٤ ـ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، ثُمَّ تَرَكَهُ (١)، رواهُ أبو داودَ وروى النَّسائيُّ نحوَه (٢).

١٩٠٥ ـ وعَنْ عَبْدِاللهِ ﷺ قَالَ: لَمْ يَقْنُتِ النَّبِيُّ ﷺ [فِي الصُّبِحِ] إِلَّا شَهْرًا، لَمْ يَقْنُتْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، رواهُ الطَّحاويُّ والطَّبرانيُّ وابنُ أبي شيبة والبزّارُ(٣).

١٩٠٦ ـ وعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى عُصَيَّةَ وَذَكُوَانَ، فَلَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ تَرَكَ الْقُنُوتَ، رواهُ البيهقيُّ والبزّارُ وأبو يَعلى الموصليُّ والطَّبرانيُّ في «الكبير»(٤).

١٩٠٧ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ مَهُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفَنُوتِ فِي الْفَجْرِ، رواهُ ابنُ ماجه (٦).

(٦) ابنُ ماجه، إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ح: (١٢٤٢).

قولُه: «نُهِيَ عن القنوت»: الظّاهرُ أنَّ (نُهِيَ) على بناء المفعول، وهذا إشارةٌ إلى ما جاء أنَّه ﷺ كان يدعو على بعض المشركين، فنزل قولُه تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ ويحتمل بناءُ الفاعل.

⁼ شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من كان لا يقنت في الفجر، ح: (٧٠٣٨)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ب: القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ح: (١٤٨٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ٣٧٢): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ).

⁽١) قولُه: «ثمَّ تركه» قال العينيُّ (٦/ ٧٤): (قولُه: «ثمَّ تركه» يدلُّ على أنَّ القنوتَ كان في الفرائض ثمَّ نسخَ). مؤلَّف

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: القنوت في الصَّلوات، ح: (١٤٤٥)، والنَّسائيُّ، ك: التَّطبيق، ب: ترك القنوت، ح: (١٠٨١)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: المساجد، ب: استحباب القنوت في جميع الصَّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلةٌ، ح: (١٥٥٤).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ب: القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ح: (١٤٦٥)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ٣٣٥): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ)، وابنُ أبي شيبةَ في «المسند» (١/ ٢٣٠)، ح: (٣٤٧)، والبزَّارُ (٥/ ١٥)، ح: (١٥٦٩)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (١/ ٨٣/)، ح: (٩٩٧٣)، وانظر: (١٩٠٠)، وراجع لرفع ما قيل فيه، «عمدة القاري» (٧/ ٢٣).

⁽٤) البيهقيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، جماع أبواب صفة الصَّلاة، ب: من لم ير القنوتَ في صلاة الصَّبح، (٣١٥٥)، وأبو يعلى الموصليُّ (٢٩٠٥)، والطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ب: القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ح: (١٤٦٦)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٤/ ٣٣٥): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ).

⁽٥) قولُه: «نُهِيَ»: هذه الأحاديثُ تدلُّ على أنَّ ما رُوي من القنوت في الصَّلوات منسوخٌ. مؤلَّف



وقولِ اللهِ على: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْسَلَةِ مُّنزَكَةً إِنَّا كُنَّامُنذِرِينَ ﴿ فِيهَا يُفَرَقُ كُلُّ أَمَّرِ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٣-٤].

فصلٌ(١)

١٩٠٨ - عَن عَائِشَةَ ﴿ وَفِجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُرَغِّبُ النَّاسَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرُهُمْ بِعَزِيمَةِ أَمْرٍ فِيهِ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، رواهُ النَّسائَ (٢).

١٩٠٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، رواهُ البخاريُّ (٣).

• ١٩١٠ ـ وعَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَرَضَ صِيامَ رَمَضَانَ عَلَيْكُمْ، وَسَنَنْتُ لَكُمْ قِيَامَهُ، فَمَنْ صَامَهُ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، رواهُ النَّسائيُ والبيهقيُّ وابنُ ماجه وابنُ أبي شيبة (٤).

⁽١) قولُه: «فصل»: هاهنا أمورٌ، الأوَّلُ: أنَّ نفسَ قيامِ رمضانَ سنَّةٌ مؤكَّدةٌ؛ لأنَّه ﷺ رغَّبَ إليه، والأحاديثُ الَّتي في هذا الفصل تدلُّ عليه. مؤلِّف

⁽٢) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّيام، ب: ثواب من قام رمضان وصيامه إيمانًا واحتسابًا، ح: (٢١٩٣)، ومسلمٌ عن أبي هريرةً، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: التَّرغيب في قيام رمضان، وهو التَّراويح، ح: (١٧٨٠).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الإيمان، ب: تطوُّع قيام رمضان من الإيمان، ح: (٣٧)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: التَّرغيب في قيام رمضان، وهو التَّراويح، ح: (١٧٧٩).

⁽٤) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الصِّيام، ب: ثواب من قام رمضانَ وصامه إيمانًا واحتسابًا، ح: (٢٢١٢)، وابنُ ماجه، ما=

١٩١١ - وعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْم وَلَدَنْهُ أُمُّهُ»، رواهُ النَّساميُ (١).

١٩١٢ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ شَهُرُ رَمَضَانَ؛ شَدَّ مِثْزَرَهُ، ثُمَّ لَمْ يَأْتِ فِرَاشَهُ حَتَّى يَنْسَلِخَ، رواهُ البيهقيُ (٢).

فصلٌ (۳)

191٣ ـ عَنْ أَبِي ذَرِّ هِ قَالَ: صُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقِي سَبْعٌ مِنَ الشَّهْرِ، فَلَمّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ السّابِعَةُ؛ خَرَجَ، فَصَلَّى بِنَا، حَتَّى مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا السّادِسَة، الشَّهْرِ، فَلَمّا كَانَتِ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا السّادِسَة، حَتَّى خَرَجَ لَيْلَةَ الْخَامِسَةِ، فَصَلَّى بِنَا حَتَّى مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَلْتنَا؟ فَقَالَ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُمْ قِيَامُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ»، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا الرّابِعَة حَتَّى إِذَا صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُمْ قِيَامُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ»، ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا الرّابِعَة حَتَّى إِذَا كَالْتُهُ الثَّالِقَةِ؛ خَرَجَ وَخَرَجَ بِأَهْلِهِ، فَصَلَّى بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَقُوتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ، قَالَ: «السُّحُورُ»، رواهُ الطَّحاويُّ وروى أبو داودَ والترمذيُّ والنَسائيُّ وابنُ ماجه نحوَه (1).

[:] جاء في قيام شهر رمضانَ، ح: (١٣٢٨)، وقال المناويُّ في «التَّيسير» (١/ ٢٤٦): (إسنادُه حسنٌ).

⁽١) النَّسائيُّ، ك: الصِّيام، ب: ثواب من قام رمضانَ وصامه إيمانًا واحتسابًا، ح: (٢٢١٠)، وانظر ما قبله.

⁽٢) البيهقيُّ في «الشَّعب» واللَّفظُ له، كالصِّيام، ب: فضائل شهر رمضان، ح: (٣٣٥٢)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ، ح: (٢٠٢٤)، وأصلُه في الصَّحيحين [البخاريُّ، ك: فضل ليلة القدر، ب: العمل في العشر الأواخر، ح: (٢٠٢٤)، ومسلمٌ، ك: الاعتكاف، ب: الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضانَ، ح: (٢٧٨٧].

⁽٣) قولُه: «فصلٌ»: الأمر الثَّاني: قيام رمضان بالجماعة سنَّةٌ مؤكَّدةٌ؛ لأنَّه ﷺ قام في بعض اللَّيائي مع الجماعة، ولم لم يكن له خوف الافتراض؛ لداوم عليه، فصار ذلك ممّا واظب عليه حكمًا، وما واظب عليه حكمًا سنَّةٌ أيضًا، وأيضًا الخلفاءُ الرّاشدون أمروا بقيام التَّراويح بالجماعة، وجعلوا للرِّجال والنِّساء إمامًا، ورضوا به وحسَّنوا، وقد وردت فيه هذه الأخار. مؤلِّف

⁽٤) الطَّحاويُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: القيام في شهر رمضانَ هل هو في المنازل أفضلُ أم مع الإمام؟ ح: (٢٠٥٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب الصَّوم، ب: ما= وأبو داود، تفريع أبواب شهر رمضانَ، ب: في قيام شهر رمضانَ، ح: (١٣٧٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّوم، ب: ما=

١٩١٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَاسٌ فِي رَمَضَانَ يُصَلُّونَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «مَا هَوُ لَاءِ؟»، فَقِيلَ: هَوُ لَاءِ نَاسٌ لَيْسَ مَعَهُمْ قُرْآنٌ، وَأَبَيُّ بْنُ كَعْبِ (١) يُصَلِّي، وَهُمْ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَصَابُوا، وَنِعْمَ مَا صَنَعُوا»، رواهُ (٢) أبو داودَ (٣).

١٩١٥ ـ وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ قَالَ: مَا رَآهُ (٤) الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا؛ فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، رواهُ أحمدُ والطَّبرانيُّ والطَّيالسيُّ والبزَّارُ وأبو نعيم موقوفًا (٥).

١٩١٦ ـ وذكرَه الرَّازي والعينيُّ مرفوعًا (١).

⁼ جاء في قيام شهر رمضانَ، ح: (٨٠٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽١) قولُه: «وَأَبَيُّ بنُ كَعبِ»: وفي «التَّعليق الممجَّد» (١/ ٦٢٦): (قد استخرجت لذلك أصلًا لطيفًا، وهو أنَّه قد علم أنَّ أُبَيًّا كان يصلِّي بالنَّاسُ في عهد رسول الله ﷺ، وأثنى عليه رسولُ الله ﷺ، فأحبَّ عمرُ أنْ يجمع النَّاسَ به). م

⁽٢) قولُه: «رواهُ»: لا يقال: هذا الحديثُ ضعيفٌ بمسلم بنِ خالدٍ؛ فإنَّه ضعيفٌ كما نصَّ عليه أبو داودَ؛ لأنَّا نقول: مسلمُ بنُ خالدٍ ليس متَّفَقًا على تركه حتَّى تُترك روايتُه، وثَقه ابنُ معينِ في روايةٍ عنه، وابنُ حِبّانَ، وأخرجَ له غيرُ حديثٍ في صحيحه، وقال ابنُ عديِّ: (أرجو أنَّه لا بأسَ به، وهو حسنُ الحديث). مؤلِّف. [ينظر «شرح أبي داود» للعينيّ (٥/ ٢٨٢)].

⁽٣) أبو داودَ، تفريع أبواب شهر رمضانَ، ب: في قيام شهر رمضانَ، ح: (١٣٧٧)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٢٢٠٨).

⁽٤) قولُه: «مَا رَآهُ المُسلِمُونَ»: المرادُ بالمسلمين الصَّحابةُ فقط، أو أهلُ الاجتهاد الَّذين هم الكاملون في صفة الإسلام صرفًا للمطلق إلى الكامل؛ لأنَّ المطلق عند عدم القرينة ينصرفُ إلى الفرد الكامل، وهو المجتهد، فيكون المعنيُّ: ما رآه الصَّحابةُ أو أهلُ الاجتهاد قبيحًا فهو عند الله قبيحٌ. م

⁽٥) الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٣٦٠٢) واللَّفظُ له، وأحمدُ (٣٦٠٠)، والبزَّارُ (١٨١٦)، والطَّيالسيُّ (٣٤٣)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١/ ١٧٨): (ورجالُه موثَّقون)، وقال ابنُ كثيرٍ في «تحفة الطَّالب» (ص: ٣٩١): (سندُه جيِّدٌ)، وحسَّنه ابنُ حجر في «الدراية» (٢/ ١٨٧).

⁽٦) قال عبدُ الحيِّ اللَّكنويُّ: (بحثتُ عن رفع هذا الخبر ظنَّا منِّي أنَّه لا بدَّ أنْ يكونَ في كتابٍ من الكتب طريقٌ له مرفوعًا وإنْ كان مقدوحًا، وإلَّا فيستبعَدُ أنْ ينسبَه الجمُّ الغفيرُ من المفسِّرين والفقهاء والأصوليّين إلى النَّبيِّ ﷺ من غير وجود طريق مرفوع له؛ فإنَّ منهم المحدِّثين الَّذين بحثوا عن الإسناد وكشفوا الغطاءَ عن وجه المراد، فيستبعدُ منهم=

۱۹۱۷ - وعَنِ العِرِبَاضِ بِنِ سَارِيَةَ هُمُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي؛ فَسَيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ والبيهقيُ وروى التِّرمذيُّ وابنُ ماجه نحوَه، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١).

١٩١٨ - وعَنْ حُذَيْفَةَ هِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ»، رواهُ التِّرمذيُّ وأحمدُ وابنُ ماجه، وحسَّنه التِّرمذيُّ، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ والحاكمُ (٢).

وقوعُ ذلك، وإنْ لم يستبعد ممّن لا يعدُّ من المحدُّثين ذلك؛ لعدم مهارته فيما هنالك، فبعد كثرة التَّتْبُع اطَّلعتُ على سندٍ مرفوعٍ له في كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزيَّ، لكنْ لا سالماً من القدح، بل مجروحًا بغاية الجرح، وهذه عبارتُه في: (باب فضل الصَّحابة) من كتاب الفضائل: أخبرنا القرَّازُ قال: أخبرنا أبي بكر بن ثابتِ قال: أنا محمَّد بن إسماعيل بن عمر البجليُّ قال: أنا يوسف بن عمر قال: قرئ على أحمد بن أبي زهير البخاريُّ وأنا أسمع، قيل له: حدَّثكم عليُّ بن إسماعيل؟ قال: أنا أبو معاذٍ رجاءً بنُ معبدِ قال: نا سليمان بن عمرو النَّخعيُّ، وأنا أسمع قال: حدَّثنا أبان بن أبي عيَّش وحميدُ الطَّويل عن أنس بن مالكِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إنَّ الله نظرَ في قلوبِ العبادِ فلم يجدُ قلبًا أتقى من أصحابي، فذلك أخيارُهم، فجعلهم أصحابًا، فما استحسنوا؛ فهو عند الله حسنٌ، وما استقبحوا؛ فهو عند الله قبيحٌ»، قال المؤلِّفُ أين المورِيِّ التعرفُ من كلام ابن مسعودٍ. انتهى. حنبلٍ: كان يضعُ الحديثَ، وقال المؤلِّفُ أيضًا: قلت: هذا الحديثُ إنَّما يعرفُ من كلام ابن مسعودٍ. انتهى. فعلمتُ أنَّ هذا هو وجهُ انتسابِهم قول: «ما رآه المسلمون حسنًا» إلى النَّبيُ ﷺ، لكنْ لا يخفى ما في الطَّريق محمَّد بن خليلِ الشَّهيرُ بسبط ابن العجميُّ في رسالته «الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث» عن ابن عديً محمَّد بن خليلِ الشَّهيرُ بسبط ابن العجميُّ في رسالته «الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث» عن ابن عديً القاهر، المجموا على أنَّ سليمان بن عمرو النَّخعيَّ يضع الحديث، وعن ابن حبّانُ: كان رجلًا صالحا في الظَّاهر، المحبَّد» المديث أشكُّ في وضعه للحديث)، «التَّعليق الممجَّد» إلَّا أنَّه كان يضع الحديث وضعًا، وكان قدريًّا، وعن الحاكم: لستُ أشكُ في وضعه للحديث)، «التَّعليق الممجَّد»

⁽١) أحمدُ (١٧١٤٥) واللَّفظُ له، وأبو داودَ، ك: السُّنَّة، ب: في لزوم السُّنَّة، ح: (٢٦٠٧)، والتَّرمذيُّ، أبواب العلم، ب: ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع، ح: (٢٦٧٦).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب المناقب، ب: اقتدوا باللَّذين من بعدي أبي بكرٍ وعمرَ ب، ح: (٣٦٦٢)، وابنُ ماجه في=

1919 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَامُوكُ اللهِ ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَامٍ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَامُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فَتُوفُنِي يَأْمُرُهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةٍ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ عُمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةٍ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ عُمَرَ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةٍ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ عُمَرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ فِي خِلَافَةٍ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةٍ عُمَرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خِلَافَةٍ عَلَى ذَلِكَ مِنْ خِلَافَةٍ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمُ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ وَالْمُرْعُونَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ مِنْ إِلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَالْمُومُ عَلَى ذَلِكَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ع

۱۹۲۰ - وعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(۲) بْنِ عَبْدِ القَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطّابِ هُهُ، لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى المَسْجِدِ، فَإِذَا النّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلاتِهِ الرَّهُلُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَوُلاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ أَمْثَلَ، ثُمَّ عَزَمَ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي عُمْ البِدْعَةُ (٣) عَلَى أَبِي بُن كَعْبِ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةِ قَارِئِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: نِعْمَ البِدْعَةُ (٣) عَلَى أَبِي بِن كَعْبِ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلاةٍ قَارِئِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: نِعْمَ البِدْعَةُ (٣)

⁼ المقدِّمة، ب: فضل أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، ح: (٩٧)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ)، وهو في «المسند» (٢٣٢٤٥).

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: التَّرغيب في قيام رمضانَ، وهو التَّراويح، ح: (١٧٨٠)، والبخاريُّ إلَّا أوَّلَه، ك: الصَّوم، ب: فضل من قام رمضانَ، ح: (٢٠٠٩).

⁽٢) قوله: «عن عبد الرحمن بن عبد»: بالتنوين، قاله الطيبي: «القاري»: بالياء المشددة، نسبة إلى قبيلة قارة، وهم عضل والديش، قال المؤلف: والمشهور أن عبد الرحمن تابعي من أجلة تابعي المدينة، يقال: ولد على عهد رسول الله على وليس له منه سماع ولا رؤية، وعده الواقدي من الصّحابة فيمن ولد على عهد رسول الله على مؤلّف

⁽٣) قولُه: «نعمَ البدعةُ هذه»: قال ابنُ تيميَّة: (أمّا صلاةُ التَّراويح؛ فليست بدعة في الشَّريعة، بل سنَّةٌ بقول رسول الله على سنَةٌ في وفعله، فإنّه قال: «إنَّ اللهَ فرضَ عليكم صيام رمضانَ، وسننتُ لكم قيامَه» ولا صلاتُها جماعةً بدعةٌ، بل هي سنَةٌ في الشَّريعة، بل قد صلّاها رسول الله على في الجماعة في أوّل شهر رمضانَ ليلتين، بل ثلاثًا، وقال: «إنَّ الرَّجلَ إذا صلَّى مع الإمام حتَّى ينصرفَ كُتِبَ له قيامُ ليلةٍ» كما قام بهم حتَّى خشوا أنْ يفوتهم الفلاحُ، رواهُ أهلُ السُّنن، وفي هذا ترغيبٌ لقيام شهر رمضانَ خلف الإمام، وذلك أوكدُ منْ أنْ يكونَ سنَةٌ مطلقةٌ، وكان النّاسُ يصلُّونها جماعاتِ في المسجد على عهده على عهده على وإقرارُه سنَّةٌ منه على السَّريعة، وإنْ سُمّي بدعة في اللَّغة؛ فلفظُ البدعة في اللَّغة أعمُّ من العملَ الذي يدلُّ عليه الكتابُ والسُّنَة ليس بدعة في الشَّريعة، وإنْ شُمّي بدعة في اللَّغة؛ فلفظُ البدعة في اللَّغة أعمُّ من لفظ البدعة في الشَّريعة، وقد عُلمَ أنَّ قولَ النَّبِي عَلَيْدُ: «كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ» لم يُردْ به كلَّ عمل مبتدأٍ، وإنَّما أراد: =

هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ، يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ، رواهُ البخاريُّ(۱).

١٩٢١ ـ وعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ قَالَ: سَمِعت أَبي ﷺ يَقُولُ: كُنّا نَنْصَرِفُ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْقِيَامِ فَنَسْتَعْجِلُ الْخَدَمَ بِالطَّعَام؛ مَخَافَةَ فَوْتِ السَّحُورِ، وَفِي أُخْرَى: مَخَافَة الْفَجْر، رواهُ مالكٌ (٢).

فصلٌ ٣)

١٩٢٢ ـ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ ﷺ قَالَ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ بِعِشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوِتْرِ، رواهُ البيهقيُّ والطَّبرانيُّ وابنُ أبي شيبةَ والبغويُّ وعبدُ بنُ حميدٍ، وفيه ضعفٌ (٤).

- (٣) قولُه: «فصلٌ»: الأمرُ الثّالثُ: أنَّ مجموعَ عشرينَ ركعةً في التَّراويح سنَّةٌ مؤكَّدةٌ؛ لأنَّه ممّا واظب عليه الخلفاءُ، وقد سبق أنَّ سنَّةَ الخلفاءِ أيضًا لازمُ الاتِّباع، وتاركُها آثمٌ، والرُّواياتُ الَّتي في هذا الفصل دالَّةٌ عليه. مؤلِّف
- (٤) البيهقيُّ في «الكبرى» واللَّفظُ له، جماع أبواب صلاة التَّطوُّع، وقيام شهر رمضان، ب: ما رُوي في عدد ركعات القيام=

⁼ ما ابتُدئ من الأعمال الّتي لم يشرِّعُها هو على وإذا كان كذلك قد كانوا يصلُّون قيامَ رمضانَ على عهده جماعة وفرادى؛ وقد قال لهم في اللّيلة الثّالثة، أو الرَّابعة لمّا اجتمعوا: "إنَّه لم يمنعني أنْ أخرجَ إليكم إلَّا كراهةُ أنْ تُفرَضَ عليكم، فصلُّوا في بيوتكم»، فعلل على عدمَ الخروج بخشية الافتراض، فعُلمَ بذلك أنَّ المقتضي للخروج قائمٌ، وأنَّه لولا خوفُ الافتراض؛ لخرج إليهم، فلمَّا كان في عهد عمرَ على جمعهم على قارئ واحدٍ، وأسرج في المسجد، فصارت هذه الهيئة وهي اجتماعُهم في المسجد على إمامٍ واحدٍ مع الإسراج عملًا لم يكونوا يعملونه من قبل؛ فسمِّي بدعةً؛ لأنَّ السُّنَة اقتضتْ أنَّه عملٌ صالحٌ لولا خوفُ فسمِّي بدعةً؛ لأنَّ السُّنَة اقتضتْ أنَّه عملٌ صالحٌ لولا خوفُ الافتراض، وخوفُ الافتراضِ قد زال بموته على فانتفى المعارضُ، فصار هذا كجمع المصحف وغيره. [اقتضاء الصراط المستقيم] (٢/ ٩٣). مؤلِّف

⁽١) البخاريُّ، ك: الصَّوم، ب: فضل من قام رمضانَ، ح: (٢٠١٠).

⁽٢) «موطًّا مالكِ» ت الأعظميّ، ك: السَّهو، ب: ما جاء في قيام رمضان، ح: (٣٨٢)، لكنْ ليس في نسخ «الموطًّا» الموجودة عندنا إلَّا روايةً: مخافة الفجر، وهكذا عند البيهقيّ، وذكر الجزريُّ الرِّوايتين جميعًا، ولعلَّ الرِّواية الأولى عند غير يحيى المصموديّ، واللهُ أعلمُ، راجع: «مرعاة المفاتيح» (٤/ ٣٣٧)

۱۹۲۳ ـ وعَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً، رواهُ مالكٌ وقال في «آثار السُّنن» (۷۷۸): (إسنادُه مرسلٌ قويُّ)(۱).

١٩٢٤ ـ وعَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أُبِيِّ بِنِ كَعبٍ، فَكَانَ يُصَلِّي لَهُم عِشرِينَ ركعةً. رواهُ البيهقيُّ وابنُ أبي شيبة (١).

١٩٢٥ ـ وعَنِ السّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنّا(٣) نَقُومُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ ﷺ بِعِشْرِينَ رَكُعَةً وَالْوِتْرِ، رواهُ البيهقيُّ في «المعرفة» بالإسناد الصَّحيح، قال النَّوويُّ في «الخلاصة» (١/ ٥٧٦): (إسنادُه صحيحٌ)(٤).

١٩٢٦ ـ وفي روايةِ للبيهقيِّ: وعلى عهد عثمانَ وعليِّ ﷺ مثلُه (٥).

١٩٢٧ ـ وعَنْ شُتَيْرٍ ـ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ﷺ ـ: أَنَّهُ كَانَ يَؤُمُّهُمْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِعِشْرِينَ رَكْعَةً، رواهُ البيهقيُّ (٢).

في شهر رمضانَ (٢٨٦)، وابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: كم يصلِّي في رمضانَ من ركعة، ح: (٧٧٧٤)،
 وعبدُ بن حميدِ (٦٥٣)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٥/ ٣٢٤)، ح: (٥٤٤٠)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير»
 (٤/ ٣٥٠): (وروى البيهقيُّ بإسنادِ صحيحِ عن عمر: أنَّ النّاسَ كانوا يقومون على عهده بعشرين ركعةً).

⁽١) مالك، باب ما جاء في قيام رمضان، ح: (٥).

⁽٢) ابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: كم يصلِّي في رمضان من ركعةٍ، ح: (٧٦٨٧)، رجالُه ثقاتٌ، وهو في «السُّنن الصغير» للبيهقيِّ، ح: (٧٨٨)، وفيه ذكرُ «عشرين ليلةً».

⁽٣) قولُه: «كنَّا نقومُ»: (وقد عُلمَ أنَّ قولَ الصَّحابيِّ: كنَّا نفعلُ، وأُمِرْنا ونُهينا، محمولٌ على أنَّه أمرٌ لله ولرسوله، ونهيّ عن الله تعالى ورسوله ﷺ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ إِنَّما يقصدُ الاحتجاجَ به لإثبات شرعٍ وتحليلٍ وتحريم، وحكم يوجب كونَه مشروعًا، وقد اختلفوا في هذه الصِّيعُ، والرَّاجحُ أنَّ حكمَها الرَّفعُ؛ لِما ذكرنا)، قاله العينيُّ (٦/ ٦٣). مؤلَّف

⁽٤) البيهقيُّ في «المعرفة» (٩٤٠٩) واللَّفظُ له، وعبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف»، ح: (٧٧٣٣)، وصحَّح إسنادَه العراقيُّ في «طرح التَّريب» (٣/ ٩٧).

⁽٥) البيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب صلاة التَّطوُّع، ما رُوي في عدد ركعات القيام في شهر رمضانَ، (٢/ ٦٩٩).

⁽٦) البيهقيُّ (٤٢٩٠)، وابنُ أبي شيبةَ، ب: كم يصلِّي في رمضانَ من ركعةٍ، ح: (٧٧٦٢).

١٩٢٨ ـ وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ دَعَا الْقُرَاءَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنّاسِ عِشْرِينَ رَكْعَةً، قَالَ: وَكَانَ عَلِيٍّ ﷺ يُوتِرُ بِهِمْ، رواهُ البيهقيُّ (١).

فصلٌ(٢)

1979 - عَن عَائِشَة ﷺ قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيْلَةٌ فَخَرَجْتُ، فَإِذَا هُوَ بِالبَقِيعِ، فَقَالَ: «أَكُنْتِ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولَهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ الله ﷺ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ» وَوَاهُ التَّرمذيُّ وابنُ ماجه، وزادَ رزينٌ: «مِمَّنِ اسْتَحَقَّ النّارَ» (٣٠).

١٩٣٠ - وعنْهَا هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «هَلْ تَدْرِينَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟»؛ يَعنِي: ليلةَ النَّصفِ من شعبانَ، قَالَتْ: مَا فِيهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «فِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ مَوْلُودٍ مِنْ مَولُودِ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ مَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ، وَفِيهَا تَنْزِلُ أَرْزَاقُهُمْ»، وَفِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ هَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ، وَفِيهَا تَنْزِلُ أَرْزَاقُهُمْ»، وَفِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ هَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ، وَفِيهَا تَنْزِلُ أَرْزَاقُهُمْ»، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلّا بِرَحْمَةِ اللهِ؟ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلّا بِرَحْمَةِ اللهِ؟ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلّا بِرَحْمَةِ اللهِ؟ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلّا بِرَحْمَةِ اللهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنْ يَتَعَمَّدُنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةِ اللهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنْ ايَتَعَمَّدُنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ يَتُهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى هَامِتِهِ فَقَالَ: وَلَا أَنَا إِلّا أَنْ يَتَعَمَّدُنِيَ الللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةِ يَقُولُهُ اللهُ الْعَالَ مَرَّاتٍ، رُواهُ البِيهِ هَيْ فِي «الدَّعُواتِ الكبير» (٤٠).

⁽١) البيهقيُّ (٤٢٩١).

⁽٢) قولُه: «فصلٌ»: فيه قيامُ ليلة النِّصف من شعبانَ. م

⁽٣) التَّرمذيّ وضعَّفَه، واللَّفظُ له، أبواب الصَّوم، ب: ما جاء في ليلة النِّصف من شعبانَ، ح: (٧٣٩)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، أبواب، ب: ما جاء في ليلة النَّصف من شعبانَ، ح: (١٣٨٩)، هو في «مسند أحمد» (٢٦٠١٨)، وقال التِّرمذيُّ: (وفي الباب عن أبي بكرِ الصِّدِّيق).

أقول: وحديثُ أبي بكرٍ رواهُ البزّارُ والبيهقيُّ، وإسنادُه لا بأسَ به، كما قال المنذريُّ في «التَّرغيب والتَّرهيب» تعمارة (٣/ ٤٥٩).

⁽٤) «الدَّعوات الكبير»، ح: (٥٣٠).

١٩٣١ ـ وعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَيَطَّلِعُ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ إِلّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ»، رواهُ ابنُ ماجه (١).

۱۹۳۲ ـ ورواهُ أحمدُ عَنْ عبدِاللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ ﷺ وفي روايتِه: «إِلَّا لِاثْنَيْنِ: مُشَاحِنٍ، وَقَاتِل نَفْسٍ»(۲).

1977 - وعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ؛ فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مَعْبَانَ ؛ فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مَنْ مُسْتَغْفِرٍ لِي فَأَغْفِرَ لَهُ، أَلَا مُسْتَرِّزِقٌ فَأَرْزُقَهُ، أَلَا مُبْتَلِّى فَأَعَافِيَهُ، أَلَا كَذَا أَلَا كَذَا، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»، وواهُ ابنُ ماجه (٣).



⁽۱) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، أبواب، ب: ما جاء في ليلة النَّصفِ من شعبانَ، ح: (۱۳۹۰)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ عن معاذِ بنِ جبلِ (٥٦٦٥).

وفي «المرقاة المفاتيح» (٣/ ٩٧٥): «مشاحنٍ»؛ أي: مباغضٍ ومعادٍ لأحدٍ، لا لأجل الدِّين، والحاصلُ أنَّه تعالى يسامحُ عبادَه في تلك اللَّيلة عن حقوقه إلاّ الكفرَ به، وما يتعلَّقُ به من حقوق عبيده، فإنَّه يؤخِّرُهم إلى أنْ يتوبَ عليهم أو يعذِّبَهم.

⁽٢) أحمدُ (٦٦٤٢)، والحديثُ صحيحٌ بشواهده، راجع: «مسند أحمد» ط الرِّسالة (٢١٧/١١).

⁽٣) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، أبواب، ب: ما جاء في ليلة النِّصف من شعبانَ، ح: (١٣٨٨)، وفي «الزَّوائد»: (إسنادُه ضعيفٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَلشَّفْعِ وَأَلُوتُمِ ﴾ [الفجر: ٣].

١٩٣١ - وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ هُ اللهُ عَلَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنَ الضَّحَى، فَقَالَ: أَمَا لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ»، رواهُ مسلمٌ (١).

1970 - وعَنْ مُعَاذِ بِنِ أَنْسِ الجُهَنِيِّ ﷺ: "مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَّاةِ الصَّبْحِ، حَتَّى يُسَبِّحَ رَكْعَتَيِ الضُّحَى، لَا يَقُولُ إِلّا خَيْرًا؛ غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَنْصَرِفُ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ»، رواهُ أبو داودَ^(۲).

١٩٣٦ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ

⁽١) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الأوَّابين حين ترمض الفصال، ح: (١٧٤٦).

قولُه: "صلاة الأوَّابين حين ترمض الفصالُ": (هو بفتح التَّاء والميم، يقال: رمض يرمض، كعلم يعلم والرَّمضاءُ الرَّملُ الذي اشتدَّتْ حرارتُه بالشَّمس؛ أي: حين يحترقُ أخفاف الفصال، وهي الصِّغارُ من أولاد الإبل، جمعُ فصيل، من شدَّة حرِّ الرَّمل، والأوَّابُ: المطيعُ، وقيل: الرَّاجعُ إلى الطَّاعة، وفيه فضيلةُ الصَّلاة هذا الوقت، قال أصحابُنا: هو أفضلُ وقتِ صلاةِ الضَّحى، وإنْ كانت تجوزُ من طلوع الشَّمس إلى الزَّوال)، "شرح النَّوويِّ على مسلم" (٦/ ٣٠).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب التَّطوُّع وركعات السُّنَّة، ب: صلاة الضُّحى، ح: (١٢٨٧)، وهو في «مسند أحمد» (١٥٦٢٣)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ٧٤).

صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكِرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضَّحَى»، رواهُ مسلمٌ(١).

١٩٣٧ ـ وعَنْ بُرَيْدَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «فِي الْإِنْسَانِ ثَلَاثُمِثَةٍ وَسِتُّونَ مَفْصِلًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِل مِنْهُ بِصَدَقَةٍ» قَالُوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللهِ؟ قَالَ: «النَّخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ تَدْفِنُهَا، وَالشَّيْءُ تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؛ فَرَكْعَتَا الضُّحَى تُجْزِثُكَ ﴿، رواهُ أبو داودَ (١٠ .

١٩٣٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى شُفْعَةِ الضَّحَى؛ غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبِدِ البَحْرِ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه(٣).

١٩٣٩ _ وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرِّ ﷺ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «ابْنَ آدَمَ: ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ؛ أَكْفِكَ آخِرَهُ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤).

١٩٤٠ _ ورواهُ أبو داودَ والدَّارميُّ عَنْ نعيم بن همارِ الغطفانيِّ ﷺ، وأحمدُ عنهم (٥٠)

١٩٤١ ـ وعَنْ مُعَاذَةُ قَالَت: سَأَلتُ عَائِشَةَ ﷺ كَمْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّمَ الضَّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَيَزِيدُ مَا شَاءَ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة الضُّحى، ح: (١٦٧١).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الأدب، ب: في إماطة الأذى عن الطَّريق، ح: (٥٢٤٢)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٠٣٧)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ٧٧).

 ⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة الضُّحى، ح: (٤٧٦)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ما جاء
 في صلاة الضُّحى، ح: (١٣٨٢)، وهو في «مسند أحمد» (٩٧١٦)، وقد مرَّ له شاهدٌ عن معاذ بن أنس.

⁽٤) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة الضَّحى، ح: (٤٧٥)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو عند أحمدَ من حديث أبي الدَّرداء (٢٧٤٨٠).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب التَّطوُّع وركعات السُّنَّة، ب: صلاة الضُّحى، ح: (١٢٨٩)، والدَّراميُّ، ك: الصَّلاة، ب: في أربع ركعاتٍ في أوَّل النَّهار، ح: (١٤٩٢)، وهو في «المسند» (٢٢٤٦٩).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة الضُّحي، ح: (١٦٦٣).

١٩٤٢ ـ وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍ ﴿ قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَ عَيَ اللَّهُ وَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، فَاغْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرَ صَلاةً قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ» (١)، وقالتْ في روايةٍ أخرى: وَذَاكَ ضُحَى، مُتَفَقٌ عليه (١).

١٩٤٣ ـ وعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضَّحَى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُهُنَّ، رواهُ مالكُّ(٣).

١٩٤٤ ـ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضَّحَى ثِنتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً؟
 بَنَى اللهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي المَجَنَّةِ»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (١٠).

١٩٤٥ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدَعُ، وَيَدَعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يُصَلِّي، رواهُ التِّرمذيُّ (٥٠).

* *

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّهجُّد، ب: صلاة الضُّحى في السَّفر، ح: (١١٧٦)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة الضُّحى، ح: (١٦٦٥).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة في التَّوب الواحد ملتحفًا به، ح: (٣٥٧)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: استحباب صلاة الضَّحى، ح: (١٦٦٩).

⁽٣) مالك، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: صلاة الضُّحى، ح: (٥٢٠)، وقال الدَّهلويُّ في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٢٤٥): (إسنادُ مالكِ إلى عائشةَ صحيحٌ).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة الضُّحى، ح: (٤٧٣)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ما جاء في صلاة الضُّحى، ح: (١٣٨٠)، قال الحافظُ في «الفتح» (٣/ ٥٤): (أخرجَه التَّرمذيُّ واستغربَه، وليس في إسناده من أُطلقَ عليه الضَّعفُ، قال النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»: (فيه حديثٌ ضعيفٌ)، كأنَّه يشيرُ إلى حديث أنسٍ، لكنْ إذا ضُمَّ إليه حديثُ أبي ذرِّ وأبي الدَّرداءِ قَوِيَ وصلحَ للاحتجاج به.

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة الضُّحى، ح: (٤٧٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «مسند أحمد» (١١١٥٥).



1987 - عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِبِلالٍ عِندَ صَلاةِ الفَجرِ: «يا بِلالُ، حَدِّثني بِأَرجَى عَمَلٍ عَمِلتَهُ فِي الإسلامِ؛ فَإِنِّي سَمِعتُ دَفَّ نَعلَيكَ بَينَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ»، قالَ: ما عَمِلتُ عَمَلًا بَأَرجَى عَمَلٍ عَمِلتَهُ فِي الإسلامِ؛ فَإِنِّي سَمِعتُ دَفَّ نَعلَيكَ بَينَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ»، قالَ: ما عَمِلتُ عَمَلًا أَرجَى عِندِي: أَنِّي لَم أَتَطَهَّرْ طَهُورًا، فِي ساعَةِ لَيلٍ أَو نَهارٍ، إِلّا صَلَّيتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ ما كُتِبَ لِي أَنْ أُصلِّي، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

١٩٤٧ ـ وفي رواية التَّرمذيِّ: وَما أَصابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّاتُ عِندَها، وَرَأَيتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكَعَتَينِ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بِهِما»(٢).

١٩٤٨ - وَعنْ جابِرٍ هِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنا الإستِخارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّها، كَما يُعَلِّمُنا السِّورَةَ مِنَ القُرآنِ، يَقُولُ: ﴿إِذَا هَمَّ أَحَدُكُم بِالأَمرِ ؛ فَليَركَعْ رَكَعَتَينِ مِن غَيرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي السُّورَةَ مِنَ القُرآنِ، يَقُولُ: ﴿إِذَا هَمَّ أَحَدُكُم بِالأَمرِ ؛ فَليَركَعْ رَكَعَتَينِ مِن غَيرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي السَّورَةَ مِن القَرْدُ وَلا أَقدِرُ، وتَعلَمُ وَلا أَستَخيرُكَ بِعِلمِكَ وَأَستَقدِرُكَ بِعِلمِكَ وَأَستِعْتِي وَمَعاشِي وَعاقبَةِ أَمرِي وَيَسِّرَهُ لِي فَيهِ، وَإِنْ كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمرَ شَرَّ أَم لِي فَيهِ دِينِي وَمَعاشِي وَعاقِبَةِ أَمرِي وَأَوقالَ فِي عاجِلٍ أَمرِي وَآجِلِهِ وَاصرِفْهُ عَنِّي وَاصرِفْنِي عَنهُ، واقدُرْهُ لِي فِيهِ دِينِي وَمَعاشِي وَعاقِبَةٍ أَمرِي وَأَوقالَ فِي عاجِلٍ أَمرِي وَآجِلِهِ وَاصرِفْهُ عَنِّي واصرِفنِي عَنهُ، واقدُرْهُ لِي فِيهِ دِينِي وَمَعاشِي وَعاقِبَةٍ أَمرِي وَأَوقالَ فِي عاجِلٍ أَمرِي وَآجِلِهِ وَاصرِفْقِي عَنهُ، واقدُرُهُ لَي فَلَ فَي عِنهِ وَيَعْ وَاللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَيْهِ عَلْمَ اللْهُولِ الللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَى عَالِمُ الللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ اللْهُ اللْهُ عَلَى اللْهُ اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَيْهِ اللْهُ اللْهُ اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى اللللَّهُ اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْهُو

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: التَّهجُّد، ب: فضل الطُّهور باللَّيل والنَّهار، ح: (١١٤٩)، ومسلمٌ، ك: فضائل الصَّحابة، ب: من فضائل بلالِ ﷺ، ح: (٦٣٢٤).

⁽٢) التِّر مذيُّ عن بريدةَ واللَّفظُ له، أبواب المناقب، ب: [أتيت على قصر مربع]، ح: (٣٦٨٩)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ)، وهو في «المسند» (٢٢٩٩٦).

لِي الخَيرَ حَيثُ كانَ، ثُمَّ أَرضِنِي »، قالَ: «وَيُسَمِّي حاجَتَهُ»، رواهُ البخاريُّ (١).

١٩٤٩ ـ وَعنْ عَلِيٍّ ﴿ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكِرٍ ﴿ وَصَدَقَ أَبُو بَكِرٍ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ الله

١٩٥٠ ـ وَعنْ حُذَيفَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ؛ صَلَّى، رواهُ أبو داودَ (٣٠).

1901 ـ وَعنْ عَبِدِاللهِ بِنِ أَبِي أُوفَى ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَن كَانَتْ لَهُ إِلَى اللهِ حَاجَةٌ، أُو إِلَى أَحَدٍ مِن بَنِي آدَمَ وَلَيْتَوَضَّأَ، وَلَيُحسِنِ الوُضُوءَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَينِ، ثُمَّ لِيُسْنِ عَلَى اللهِ، وَلَيُصَلِّ عَلَى اللهِ، وَلَيُصَلِّ عَلَى اللهِ وَبُ الغَرْشِ العَظِيمِ، الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ النَّبِ قَالَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: لا إِلَهَ إِلّا اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ، شبحانَ اللهِ رَبِّ العَرشِ العَظِيمِ، الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العَرشِ العَظِيمِ، الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، أَسَأَلُكَ مُوجِباتِ رَحمَتِكَ، وَعَزائِمَ مَعْفِرَتِكَ، والغَنيمَة مِن كُلِّ بِرِّ، والسَّلامَة مِن كُلِّ إِسْم، لا العَالَمِينَ، أَسَأَلُكَ مُوجِباتِ رَحمَتِكَ، وَعَزائِمَ مَعْفِرَتِكَ، والغَنيمَة مِن كُلِّ بِرِّ، والسَّلامَة مِن كُلِّ إِسْم، لا تَدَعْ لِي ذَنبًا إِلَّا غَفَرتَهُ، وَلا هَمَّ إِلّا فَرَّحَةُ، وَلا حاجَةً هِي لَكَ رِضًا إِلّا قَضَيتَها يا أَرْحَمَ الرّاحِمِينَ»، وواهُ الترّمذيُّ، وابنُ ماجه، وقال الترّمذيُّ: (هذا حديثُ غريبٌ)(ن).

⁽١) البخاريُّ، ك: التَّهجُّد، ب: ما جاء في التَّطوُّع مثنى مثنى، ح: (١١٦٢).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة عند التَّوبة، ح: (٤٠٦)، وحسَّنَه، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: في الاستغفار، ح: (١٥٢١)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في أنَّ الصَّلاة كفّارة، ح: (١٣٩٥).

⁽٣) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، أبواب قيام اللَّيل، ب: وقت قيام النَّبِيِّ ﷺ من اللَّيل، ح: (١٣١٩)، وهو في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٧٧).

⁽٤) التّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة الحاجة، ح: (٤٧٩)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في صلاة الحاجة، ح: (١٣٨٤)، وقال التَّرمذيُّ: (حسنٌ غريبٌ، وفي إسناده مقالٌ، وفائدٌ يضعَّفُ في الحديث)، ينظر: «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٨٨).

صلاةُ التَّسبيح

١٩٥٢ ـ عنْ أَبِي وَهِ قِالَ: سَأَلتُ عَبدَاللهِ بنَ المُبارَكِ عنِ الصَّلاةِ الَّتِي يُسَبَّحُ فِيها؟ فَقالَ: يُكَبِّرُ، ثُمَّ يَقُولُ: شُبحانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمدِكَ، وَتَبارَكَ اسمُكَ، وَتَعالَى جَدُّكَ، وَلا إِلَهَ غَيرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ خَمسَ عَشرَةَ مَرَّةً: شبحانَ اللهِ، والحَمدُ لِلَّهِ، والا إِلَهَ إِلَا اللهُ، واللهُ أَكبَرُ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ، وَيَقرَأُ ﴿ بِنصِياتَهِ التَّهِ التَّهِ اللهِ اللهُ وَالتَّهُ اللهِ وَالحَمدُ لِلَّهِ، وَالحَمدُ لِلَّهِ، وَالحَمدُ لِلَّهِ، وَالحَمدُ لِلَّهِ، وَلا إِلَهَ إِلاَ اللهُ وَاللهُ أَكبَرُ، ثُمَّ يَتُعوَّدُهُ وَيَقرأً وَلا إِلَهَ إِلاَ اللهُ وَاللهُ أَكبَرُ، ثُمَّ يَرَفَعُ رَأَسَهُ، فَيقُولُها عَشرًا، ثُمَّ يَسجُدُ، فَيَقُولُها عَشرًا، ثُمَّ يَرفَعُ رَأَسَهُ، فَيقُولُها عَشرًا، ثُمَّ يَسجُدُ الثَّانِيَةَ، فَيقُولُها عَشرًا، يُصَلِّي أَربَعَ رَكَعاتٍ عَلَى هَذَا، فَذَلِكَ خَمسٌ وَسَبعُونَ تَسبِيحَةً عَشرًا، ثُمَّ يَسجُدُ الثَّانِيَةَ، فَيقُولُها عَشرًا، يُصَلِّي أَربَعَ رَكَعاتٍ عَلَى هَذَا، فَذَلِكَ خَمسٌ وَسَبعُونَ تَسبِيحَةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِخَمسَ عَشرَةً تَسبِيحَةً ، ثُمَّ يَتَوزُأُ، ثُمَّ يُسَبِّحُ عَشرًا، رواهُ التَّرِمذيُّ ('').

١٩٥٣ ـ وفي روايةٍ لأبي داودَ: قالَ: «فَإِنَّكَ لَو كُنتَ أَعظَمَ أَهلِ الأَرضِ ذَنبًا غُفِرَ لَكَ بِذَلِكَ»(٢).

1908 ـ وفي رواية لابنِ ماجه: «فَلُو كانَت ذُنُوبُكَ مِثلَ رَملِ عالِجٍ؛ غَفَرَها اللهُ لَكَ»، قالَ: يا رَسُولَ اللهِ وَمَن لَم يَستَطِع؛ فَقُلها فِي شَهرٍ» حَتَّى رَسُولَ اللهِ وَمَن لَم يَستَطِع؛ فَقُلها فِي شَهرٍ» حَتَّى قالَ: «فَقُلها فِي سَنَةٍ» (٣).

⁽١) التّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة التّسبيح، بعدح: (٤٨١)، وإسنادُه صحيحٌ، راجع: تعليق الشَّيخ شعيب عليه في «سنن التّرمذيِّ» (٢/ ٣٤)، وأخرجَه الحاكمُ (١١٩٧)، وقال: (رواةُ هذا الحديث عن ابن المبارك كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ، ولا يُتَّهمُ عبدُاللهُ أَنْ يعلّمَه ما لم يصحَّ عنده سندُه)، وقال الذَّهبيُّ في «التَّلخيص»: (هذا ثابتٌ عن عبدالله).

⁽٢) أبو داودَ عن رجل كانت له صحبةٌ، ك: الصَّلاة، تفريع أبواب التَّطوُّع، ب: صلاة التَّسبيح، ح: (١٢٩٨)، وقال الألبانيُّ في «صحبح أبي داودَ» ـ الأمِّ (٥/ ٤٣): (إسنادُه حسنٌ صحبحٌ).

⁽٣) ابنُ ماجه عن أبي رافع واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في صلاة التَّسبيح، ح: (١٣٨٦)، والتَّرمذيُّ، أبواب الوتر، ب: ما جاء في صلاة التَّسبيح، ح: (٤٨٢)، وحسَّنه الشَّيخُ أحمد شاكر، وانظر: تعليقه على حديث الباب في «سنن التَّرمذيُّ» (٢/ ٣٥٠)، وقد قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في رسالته الَّتي فيها الأجوبة عن أحاديث «المصابيح» المطبوعة بآخر «المشكاة» (٣/ ١٧٧٩ ـ ١٧٧٩) من كلامٍ مطوَّلٍ: (والحقُّ أنَّه في درجة الحسنِ؛ لكثرة طرقه)،=

١٩٥٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحاسَبُ بِهِ العَبدُ يَومَ القِيامَةِ مِن عَمَلِهِ صَلاتُهُ، فَإِنْ صَلُحَت؛ فَقَد أَفلَحَ وَأَنجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ؛ فَقَد خابَ وَخَسِرَ، فَإِن انتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيءٌ؛ قالَ الرَّبُ ﷺ: انظُرُوا هَل لِعَبدِي مِن تَطَوَّعٍ؟ فَيُكَمَّلَ بِها ما انتَقَصَ مِنَ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ ﴿ اللهُ الْمُرْوا هَل لِعَبدِي مِن تَطَوَّعٍ؟ فَيُكَمَّلَ بِها ما انتَقَصَ مِن الفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ ﴾ (١).

١٩٥٦ ـ وفي رواية: «ثُمَّ الزَّكَاةُ مِثلُ ذَلِكَ، ثُمَّ تُؤخَذُ الأَّعمالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ»، رواهُ أبو داودَ^(٢). ١٩٥٧ ـ ورواهُ أحمدُ عنْ رجل^(٣).

١٩٥٨ ـ وَعَنْ أَبِي أُمامَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما أَذِنَ اللهُ لِعَبدِ فِي شَيءٍ أَفضَلَ مِن رَكَعَتَينِ يُصَلِّيهِما، وَإِنَّ البِرِّ لَيُذَرُّ عَلَى رَأْسِ العَبدِ ما دامَ فِي صَلاتِهِ، وَما تَقَرَّبَ العِبادُ إِلَى اللهِ بِمِثلِ ما خَرَجَ مِنهُ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ، وقال أبو النَّضرِ الرّاوي: يعني: القرآنَ (١٠).



⁼ وانظر لزامًا التَّعليق على «العواصم والقواصم» لابن الوزير (٩/ ١٤١).

⁽١) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّلاة، ب ما جاء أنَّ أوَّلَ ما يحاسَبُ به العبدُ يوم القيامة الصَّلاة، ح: (١٣)، والنَّسائيُّ، ك: الصَّلاة، ب: المحاسبة على الصَّلاة، ح: (٤٦٥)، وقال التَّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽Y) أبو داودَ عن تميم الدّاريِّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «كلُّ صلاةٍ لا يتمُّها صاحبُها تتمُّ من تطوُّعه»، ح: (٨٦٦)، وأخرجَه ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في أوَّل ما يحاسَبُ به العبدُ الصَّلاة، ح: (١٤٢٦)، وهو في «مسند أحمد» (١٦٩٥٤)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٨٣).

⁽٣) «المسند» (١٦٦١٤)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٨٣)، وابنُ أبي شيبةَ، ك: الأوائل، ب: أوَّل ما فعل ومن فعله، ح: (٢٧١٦٠).

⁽٤) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب فضائل القرآن، ب: وما تقرَّبَ العبادُ إلى الله بمثل ما خرج منه، ح: (٢٩١١)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٠٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ٨٤).

قولُه: «ليذرُّ»: بالذَّال المعجَمة؛ أي: يُنثَرُ، ويفرَّق، وقيل بالمهمَلة؛ أي: يُصَبُّ.



وقىدولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَإِذَاضَرَبُهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْتُكُمْ جُنَاحُ أَنْ نَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوْةِ إِنْ خِفْتُمَ أَن يَقْدِينَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاً إِنَّ ٱلْكَلِفِرِينَ كَاثُواْ لَكُمْ عَدُوًّا ثَبِينًا ﴾ [النساء: ١٠١]، وقولِسه تعسالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنَبًا مَّوْقُوتَنَا ﴾ [النساء: ١٠٣] وقولِه تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].

١٩٥٩ ـ عنْ أَنسِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الظُّهرَ بِالمَدِينَةِ أَربَعًا، وَصَلَّى العَصرَ بِذِي الحُليفَةِ رَكعَتين، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

١٩٦٠ - وَعَنْ أَبِي حَربِ بِنِ أَبِي الأَسوَدِ الأَيلِيِّ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ خَرَجَ مِنَ البَصرَةِ، فَصَلَّى الظُّهرَ أَربَعًا، فَقَالَ: أَمَا إِنَّا إِذَا جَاوَزَنَا هَذَا الخُصَّ صَلَّينَا رَكَعَتَينِ، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ وروى عبدُ الرَّزَّاق نحوَه (٢).

١٩٦١ ـ وَعنْ حارِثَةَ بنِ وَهبِ الخُزاعِيِّ ﷺ قالَ: صَلَّى بِنا رَسُولُ اللهِ ﷺ ـ وَنَحنُ أَكثَرُ ما كُنّا قَطُّ وَآمَنُهُ ـ بِمِنَّى رَكعَتَين، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين، ب: صلاة المسافرين، ح: (۱۵۸۱)، والبخاريُّ، أبواب تقصير الصَّلاة، ب: يقصر إذا خرج من موضعه، ح: (۱۰۸۹).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من كان يقصر الصَّلاة، ح: (٨٢٥٣)، وقال النَّيمويُّ في «آثار السُّنن» (ص: ٣٠٦): (رواتُه ثقاتٌ)، وروى عبدُ الرَّزَّاق نحوَه في «المصنَّف» (٣١٩٤).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الحجِّ، ب: الصَّلاة بمنَّى، ح: (١٦٥٦)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: قصر الصَّلاة بمنَّى، ح: (١٥٩٨).

١٩٦٢ ـ وَعَنْ يَعَلَى بِنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ﷺ: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الخَطَّابِ ﷺ: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمّا عَجِبْتَ مِنهُ ، السَّالَةِ إِنْ خِفْتُمُ أَن يَفْلِنَكُمُ اللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ١٠١]، فَقَد أَمِنَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمّا عَجِبْتَ مِنهُ ، وَاهُ مسلمٌ (٢٠). فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ الله بِها عَلَيكُم ؛ فاقبَلُوا (١٠ صَدَقَتَهُ»، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

١٩٦٣ _ وَعنْ أنسٍ ﷺ قال: خَرَجْنا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ حَتَّى رَجَعنا إِلَى المَدِينَةِ، قُلتُ: أَقَمتُم بِمَكَّةَ شَيتًا؟ قالَ: أَقَمْنا (٣) بِها عَشرًا، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

١٩٦٤ ـ وَعنْ مُجاهِدٍ، قالَ: كانَ ابنُ عُمَرَ ﷺ إِذا أَجمَعَ عَلَى إِقامَةِ خَمسَ عَشرَةَ يَومًا؛ أَتَمَّ الصَّلاةَ، رواهُ ابنُ أبي شيبةً (٥).

١٩٦٥ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: إِذَا كُنتَ مُسافِرًا، فَوَطَّنتَ نَفسَكَ عَلَى إِقَامَةِ خَمسَةَ عَشَرَ يُومًا؛ فَأَتهِمِ الصَّلاةَ، وَإِنْ كُنتَ لا تَدرِي مَتَى تَظعَنُ؛ فَأَقصِر، رواهُ محمَّدٌ في كتاب «الآثار» عنْ إمامِنا

⁽١) قولُه: «فاقبلوا»: (وأمرُ «فاقبلوا» ظاهرُه الوجوبُ، فيؤيّدُ قولَ أبي حنيفةَ: أنَّ القصرَ عزيمةٌ والإتمامَ إساءةٌ)، قالَه في «المرقاة» (٣/ ٢٠٠٠).

⁽٢) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٥٧٣).

⁽٣) قولُه: «أقَمْنا بها عشرًا»: (هذا الحديثُ يدلُّ على فساد التَّحديد بأربعة أيّام؛ لأنَّ الحديثَ إنَّما هو في حجَّة الوداع، فتعيَّن أنَّهم نووا الإقامة أكثرَ من أربعة أيّام؛ لأجل قضاء النُّسك)، قاله في «التَّعليق الممجَّد» (١/ ٥٦٦)، وقال في «المرقاة»: (والحديثُ بظاهره ينافي مذهبَ الشّافعيِّ من أنَّه إذا أقام أربعة أيّامٍ يجبُ الإتمامُ، وقال أبو حنيفةً: يقصُرُ ما لم ينوِ الإقامة خمسة عشرَ يومًا، قال في الهداية: وهو مأثورٌ عن ابن عبّاس، وابن عمرَ). م

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب تقصير الصَّلاة، ب: ما جاء في التَّقصير، ح: (١٠٨١)، ومسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٥٨٦).

⁽٥) أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من قال: إذا أجمع على إقامة خمسَ عشرةَ أتمَّ، ح: (٨٣٠١)، ولفظُه: عن مجاهدٍ، قال: كان ابنُ عمرَ إذا أجمع على إقامة خمسَ عشرةَ سرَّحَ ظهرَه، وصلَّى أربعًا، وقال النيّمويُّ في «آثار السُّنن» (ص: ٣٠٩): (إسنادُه صحيحٌ)، وهو في «الأوسط» لابن المنذر (٤/ ٣٥٥)، ح: (٢٢٧٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٣٣٠): (وحكاه ابنُ أبي شيبةَ عن سعيد بن المسيِّب (٨٣٠٠) بسندٍ صحيحٍ).

أبي حنيفة، قال في «آثار السُّنن» [ص: ٣٠٩]: (إسنادُه حسنٌ)(١).

١٩٦٦ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ وابنِ عُمَرَ ﷺ قالا: إِذا قَدِمتَ بَلدَةً وَأَنتَ مُسافِرٌ وَفِي نَفسِكَ أَنْ تُقِيمَ بِها خَمسَ عَشرَةَ لَيلَةً؛ فَأَكمِلِ الصَّلاةَ بِها، وَإِنْ كُنتَ لا تَدرِي مَتَى تَظعنُ؛ فاقصُرها، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

١٩٦٧ ـ وَعنْ جابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قالَ: أَقامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِتَبُوكَ عِشرِينَ يَومًا يَقصُرُ الصَّلاةَ، رواهُ أبو داودَ (٣).

١٩٦٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: ارتَجَّ عَلَينا الثَّلَجُ وَنَحنُ بِأَذرَبِيجانَ سِتَّةَ أَشهُرٍ فِي غَزاةٍ، قالَ ابنُ عُمَرَ: فَكُنّا نُصَلِّي رَكعَتَينِ، رواهُ البيهقيُّ في «المعرفة» بإسنادٍ صحيحِ(١٠).

١٩٦٩ ـ وَعنْ أَنَسِ بنِ مالِكٍ ﷺ أَنَّهُ كانَ مَعَ عَبدِ المَلِكِ بنِ مَروانٍ بِالشَّامِ شَهرَينِ يُصَلِّي رَكعَتَينِ، رواهُ عبد الرَّزَّاق(٥).

١٩٧٠ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ عِلَى قَالَ: صَلَّيتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ الظُّهرَ فِي السَّفَرِ رَكعَتَينِ وَبَعدَها(١)

⁽۱) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: الصَّلاة في السَّفر، ح: (۱۸۸)، وقال المحقِّق: (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرج نحوَه عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٤٣٤٣) وابنُ أبي شيبة كما مرَّ.

⁽٢) الطَّحاويُّ في «أحكام القرآن»، ح: (٣٤٦)، وانظر ما قبله.

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: إذا أقام بأرض العدوِّ يقصر، ح: (١٢٣٥)، وهو في «مسند أحمد» (١٢٩٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٧٤٩)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٣٤): (الحديثُ صحيحُ الإسنادِ على شرط البخاريِّ ومسلم، ولا يقدح فيه تفرُّدُ معمرٍ؛ فإنَّه ثقةٌ حافظٌ، فزيادتُه مقبولةٌ).

⁽٤) البيهقيُّ في «معرفة السُّنن والآثار» (٤/ ٢٧٤)، ح: (٦١٤٨)، وهو في «مصنَّف عبد الرَّزّاق»، ح: (٣٣٩)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٣٤): (رواهُ البيهقيُّ بإسنادٍ صحيح على شرط الصَّحيحين).

⁽٥) عبدُ الرَّزَّاق (٢/ ٥٣٦)، ح: (٤٣٥٤)، والبيهقيُّ نحوَه في «الكبرى»، جماع أبواب صلاة المسافر، ب: من قال يقصر أبدًا ما لم يُجمعُ مكثًا، (٤٧٥)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٥٣٥): (رواهُ البيهقيُّ بإسنادِ صحيح، فيه عبدُ الوهَّاب بنُ عطاءٍ، مختلَفٌ فيه، وثَّقه الأكثرون، واحتجَّ به مسلمٌ في «صحيحه»).

⁽٦) قولُه: «وبعدها ركعتين»: وفي «الدُّرّ المختار» (ص: ١٠٦): (ويأتي المسافر بالسُّنن إن كـان في حـال أمني وقـرارٍ، وإلّا=

رَكعَتَينِ^(١).

19V1 - وفي روايةٍ قالَ: صَلَّيتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي الحَضَرِ والسَّفَرِ، فَصَلَّيتُ مَعَهُ فِي الحَضَرِ الظُّهرَ أَربَعًا وَبَعدَها رَكعَتَينِ، والعصر رَكعَتينِ الظُّهرَ أَربَعًا وَبَعدَها رَكعَتينِ، والعصر رَكعَتينِ وَلطُّهرَ أَربَعًا وَبَعدَها شَيئًا، والمَغرِبَ فِي الحَضْرِ والسَّفَرِ سَواءً، ثَلاثَ رَكَعاتٍ، لا يُنقِصُ فِي حَضَرٍ ولا سَفَرٍ، وَهِيَ وِترُ النَّهارِ، وَبَعدَها رَكعَتينِ، رواهُ التَّرمذيُّ(۱).

١٩٧٢ ـ وَعنِ البَراءِ ﷺ قالَ: صَحِبتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ثَمانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا، فَما رَأَيتُهُ تَرَكَ رَكعَتَينِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمسُ قَبَلَ الظُّهرِ، رواهُ أبو داودَ(٣).

١٩٧٣ ـ وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ عَبِدَاللهِ بِنَ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَرَى ابنَهُ عُبَيدَاللهِ يَتَنَفَّلُ فِي السَّفَرِ فَلا يُنكِرُ عَلَيهِ، رواهُ مالكُ (٤).

1974 - وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قالَ: قَد فُرِضَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الصَّلاةُ فِي الحَضَرِ أَربَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكعَتَينِ، فَكَما يُتَطَوَّعُ هاهُنا قَبلَها وَمِن بَعدِها، فَكَذَلِكَ يُصَلَّى فِي السَّفَرِ قَبلَها وَبَعدَها، رواهُ الطَّحاويُّ (٥).

⁼ بأنْ كان في خوف وفرار لا يأتي بها، هو المختار؛ لأنه تركُّ لعذر). م

⁽١) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: ما جاء في التَّطوُّع في السَّفر، ح: (٥٥١)، وهو في «المسند» (٦٣٤)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ).

⁽٢) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: ما جاء في التَّطوُّع في السَّفر، ح: (٥٥٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)، وانظر ما قبله.

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطوُّع في السَّفر، ح: (١٢٢٢)، والتَّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما جاء في التَّطوُّع في السَّفر، ح: (٥٥٠)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٢٥٣)، قال الحافظُ في «الفتح» (٢/ ٥٧٩): (استغربَه التَّرمذيُّ ونقل عن البخاريُّ أنَّه رآه حسنًا).

⁽٤) مالك، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: صلاة النَّافلة في السَّفر، ح: (١٢)، والأثرُ صحيحٌ.

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: صلاة المسافر، ح: (٢٤٦٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب»=

19۷٥ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ ﴿ قَالَ: مَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى صَلاةً إِلَّا لِوَقتِها إِلَّا بِجَمعٍ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ بَينَ المَغرِبِ والعِشاءِ بِجَمعٍ، وَصَلَّى صَلاةَ الصُّبحِ مِنَ الغَدِ قَبلَ وَقتِها، مُتَّفَقٌ عليه وروى أبو داودَ والطَّحاويُّ نحوَه (١١).

١٩٧٦ - وفي روايةٍ لأبي داودَ عن ابن عمرَ نحوه (٢).

١٩٧٧ - وَعنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ لَيسَ فِي النَّومِ تَفْرِيطُ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ^(٣) عَلَى مَنْ لَم يُصَلِّ الصَّلاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقتُ الصَّلاةَ الأُخرَى»، رواهُ مسلمٌ^(١).

١٩٧٨ ـ وفي رواية له عنه هه أنَّ النَّبِيَ ﷺ قالَ: «لَيسَ فِي النَّومِ تَفرِيطُ، إِنَّمَا التَّفرِيطُ فِي اليَقَظَةِ أَنْ تُؤخِّرَ صَلاةً حَتَّى يَدخُلَ وَقتُ أُخرَى»، روى الطَّحاويُّ نحوَه (٥٠).

١٩٧٩ ـ وَعنْ عُثمانَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ مَوهَبٍ قالَ: سُئِلَ أَبُو هُرَيرَةَ ﷺ: ما التَّفرِيطُ فِي الصَّلاةِ؟ قالَ: أَنْ تُؤَخَّرَ حَتَّى يَجِيءَ وَقتُ الأُخرَى، رواهُ الطَّحاويُّ وإسنادُه صحيحٌ (٦).

^{= (}٦/ ٣٧٤): (إسنادُه صحيعٌ)، وأخرجَ نحوَه ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: التَّطوُّع في السَّفر، ح: (١٠٧٢)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (إسنادُه حسنٌ).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: المناسك، ب: الصَّلاة بجمع، ح: (١٩٣٤)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الحجِّ، ب: متى يصلِّي الفجرَ بجمع، ح: (١٦٨٢)، ومسلمٌ، ك: الحج، ب: استحباب زيادة التَّغليس بصلاة الصُّبح يومَ النَّحر، ح: (٣١١٦).

⁽٢) أبو داودَ، ك: المناسك، ب: الصّلاة بجمع، ح: (١٩٢٦)، ولفظه: عن عبدالله بن عمر: أنَّ رسولَ الله على صلَّى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعًا، وأصلُه في الصَّحيحين.

 ⁽٣) قولُه: «من لم يصلُ»: وفي «جامع الآثار»: (قلت: ودخل في عموم «مَن» المسافرُ الذي يجمع جمع تأخيرٍ، والمقدِّمُ
 والمؤخِّرُ سواءٌ في المنع). م

⁽٤) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: قضاء الصَّلاة الفائتة، ح: (١٥٦٢).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فيمن نام عن الصَّلاة، أو نسيها، ح: (٤٤١)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٣/ ٩٣): (هذا الحديثُ صحيحٌ)، وصحَّحَه مسلمٌ كما سلف.

⁽٦) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الجمع بين صلاتين، كيف هو؟ ح: (٩٨٩)، وابنُ أبي=

19۸٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، يُؤَخِّرُ الظُّهرَ وَيُقَدِّمُ العَصرَ، وَيُؤَخِّرُ المَغرِبَ وَيُقَدِّمُ العِشاءَ، رواهُ الطَّحاويُّ وأحمدُ والحاكمُ وإسنادُه حسنٌ (١).

١٩٨١ ـ وفي رواية أحمدَ وابنِ أبي شيبةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ الظُّهرَ، وَيُعَجِّلُ العَصرَ، وَيُؤَخِّرُ المَّهرِبَ، وَيُعَجِّلُ العَصرَ، وَيُؤَخِّرُ المَغرِبَ، وَيُعَجِّلُ العِشاءَ فِي السَّفَرِ، وفيه مغيرةُ بنُ زيادٍ، وثَّقَه ابنُ معينِ وأبو زرعةَ ٢٠٠٪.

المعرب، وَكَانَ استُصرِخَ عَلَى امرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنتِ أَبِي عُبَيدٍ، فَقُلتُ لَهُ: الصَّلاةَ، فَقَالَ: سِرْ، غَمَرَ الصَّلاةَ، فَقَالَ: سِرْ، حَتَّى سارَ مِيلَينِ أَو ثَلاثَةً، ثُمَّ صَفِيَّةَ بِنتِ أَبِي عُبَيدٍ، فَقُلتُ لَهُ: الصَّلاةَ، فَقَالَ: سِرْ، فَقُلتُ: الصَّلاةَ، فَقَالَ: سِرْ، حَتَّى سارَ مِيلَينِ أَو ثَلاثَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ النَّبِيَ عَيِّةٍ يُصَلِّى إِذَا أَعجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: رَأَيتُ النَّبِيَ عَيِّةٍ إِذَا أَعجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: رَأَيتُ النَّبِيَ عَيِّةٍ إِذَا أَعجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: رَأَيتُ النَّبِي عَلَيْهِ إِذَا أَعجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: رَأَيتُ النَّبِي عَلَيْهِ إِذَا عَجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: وَلَي النَّبِي عَلَيْهِ إِذَا أَعجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: وَلَي النَّبِي عَلَيْهِ إِذَا عَجَلَهُ السَّيرُ، وَقَالَ عَبدُاللهِ: وَلَي اللَّي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللَّهُ وَلا يُسَبِّحُ بَعَدَ العِشَاءَ عَتَّى يَقُومَ مِن جَوفِ اللَّيلِ (٣) رواهُ البخاريُّ (٤).

⁼ شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من قال: لا يفوت صلاةٌ حتى يدخل وقتُ الأخرى وما بينهما وقتٌ، ح: (٣٣٨٩)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٣/ ٢٧٨): (إسنادُ أثر أبي هريرةَ صحيحٌ، وهو في مصنَّف عبد الرَّزَّاق (٢١٦٦)).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الجمع بين صلاتين، كيف هو؟ ح: (٩٨٥)، وقال العينيُّ في «شرح المعاني» (٣/ ٢٦٨): (وإسنادُ حديثِ عائشةَ حسنٌ جيئٌ)، وأخرجَه أحمدُ (٣٩، ٢٥) وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٥٩): (رواهُ أحمدُ وفيه مغيرةُ بنُ زيادٍ، وثَقه ابنُ معينِ وابنُ عديٍّ وأبو زرعةَ، وضعَّفه البخاريُّ وغيرُه)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: في المسافر إنْ شاء صلَّى ركعتين وإنْ شاء أربعًا، ح: (٨٢٧١)، وكذا في باب من قال: يجمع المسافر بين الصَّلاتين، ح: (٨٣٢٣).

⁽٢) تقدَّم تخريجُه قبل، قال الشَّيخُ محمَّد عوّامة على الحديث (٨٢٧١) في «المصنَّف»: (المغيرةُ بنُ زيادٍ ممَّن يحسن حديثُه)، ثمَّ جاء بشواهده.

 ⁽٣) قال العلّامةُ العينيُ [«عمدة القاري»: (٧/ ١٣٦)]: (ليس المرادُ منه أنْ يصلّيهما في وقت العشاء، ولكنَّ المرادُ أنْ
 يؤخِّرَ المغربَ إلى آخر وقتها، ثمَّ يصلّيها، ثمَّ يصلِّي العشاء، وهو جمعٌ بينهما صورةً لا وقتًا). م

⁽٤) البخاريُّ، أبواب تقصير الصَّلاة، يصلِّي المغرب ثلاثًا في السَّفر، ح: (١٠٩٢). قولُه: «استُصرخَ»: أُخبِرَ بموتها، من الصُّراخ، وهو الاستغاثةُ بصوتٍ مرتفعٍ، «يسبِّح»: من السُّبحة، وهي النّافلةُ.

19۸۳ ـ وَعنْ عُمَر بنِ الخَطّابِ ﴿ اللهُ كَتَبَ فِي الآفاقِ، يَنهاهُم أَنْ يَجمَعُوا بَينَ الصَّلاتَينِ، وَيُخبِرُهُم أَنَّ الجَمعَ بَينَ الصَّلاتَينِ فِي وَقتٍ واحِدٍ كَبِيرَةٌ مِنَ الكَبائِرِ، رواهُ محمَّدٌ في «الموطَّأ» وصحَّحه (١).

١٩٨٤ _ وَعنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ قالَ: كانَ ابنُ عُمَرَ الله يُصَلِّي عَلَى راحِلَتِهِ تَطَوُّعًا، فَإِذا أَرادَ أَنْ يُوسَلِّي عَلَى راحِلَتِهِ تَطَوُّعًا، فَإِذا أَرادَ أَنْ يُوتِرَ؛ نَزَلَ فَأُوتَرَ عَلَى الأَرضِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ وأحمدُ(١٠).

١٩٨٥ ـ وَعَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُوتِرُ بِالأَرْضِ، وَيَزعُمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ، رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسنادٍ صحيح (٣).

١٩٨٦ ـ وَعنْ مُجاهِدٍ: أَنَّهُ صَحِبَ عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ اللهِ مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، فَصَلَّى عَلَى راحِلَتِهِ قِبَلَ المَدِينَةِ يُومِي إِيماءً إِلّا المَكتُوبَةَ والوِترَ، فَإِنَّهُ كانَ يَنزِلُ لَهُما عنْ دابَّتِهِ، قالَ: فَسَأَلْتُهُ عنْ صَلاتِهِ عَلَى راحِلَتِهِ، وَوَجهُهُ إِلَى المَدِينَةِ؟ فَقالَ لِي: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصلِّى عَلَى راجِلَتِهِ تَطَوُّعًا حَيثُ (١٠) كانَ

⁽١) محمَّدٌ في «الموطَّأَ»، ب: الجمع بين الصَّلاتين في السَّفر والمطر، بعد ح: (٢٠٥)، وقال: (أخبرنا بذلك الثَّقاتُ عن العلاء بن الحارث، عن مكحولي).

⁽٢) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الوتر، ب: صفة الوتر، ح: (١٦٣٦)، وهو في «المسند» (٤٤٧٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٦): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وقال الشَّيخُ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» (٤/ ٢٧٥): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الوتر هل يصلَّى في السَّفر على الرَّاحلة أم لا؟ ح: (٢٤٩٠)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٤١٧): (إسنادُه صحيحٌ)، وانظر ما سلف.

⁽٤) قولُه: «حيث كان وجهه»: يتنفَّل المقيمُ والمسافرُ (راكبًا خارج المصر) محلَّ القصر (مومثًا) إلى أيِّ جهةٍ توجَّهت دابَّتُه، (ولو ابتداءٌ عندنا)؛ يعني: أنَّه لا يشترطُ استقبالُ القبلة في الابتداء؛ لأنَّه لما جازت الصَّلاةُ إلى غير جهة الكعبة؛ جاز الافتتاحُ إلى غير جهتها «بحر»، واحترز عن قول الشّافعيّ ـرحمَه اللهُ تعالى ـ فإنَّه يقول: يشترطُ في الابتداء أنْ يوجِّهَها إلى القبلة كما في «الشُّرنبلاليَّه»، قلت: وذكر في الحلية عن غاية السُّروجيِّ أنَّ هذا روايةُ ابن المبارك، ذكرَها في «جوامع الفقه»، ثمَّ ذكر بعد سياقه الأحاديثَ أنَّ الأشبة استحبابُ ذلك عند عدم الحرج؛ عملًا بحديث أنس، «الدُّرِ المختار» ملتقطًا منهما. م

وَجهُهُ، يُومِي إِيماءً، رواهُ إمامُنا أبو حنيفةَ وروى محمَّدٌ في «الموطَّأ» نحوَه (١).

١٩٨٧ ـ وَعنْ محمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ أَنَّ جابِرَ بنَ عَبدِاللهِ ﷺ أَخبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ راكِبٌ فِي غَيرِ القِبلَةِ، رواهُ البخاريُّ (٢).

١٩٨٨ ـ وَعنْ [أَنسِ بنِ سِيرِينَ، قالَ: استَقبَلنا] أَنسَ بنَ مالِكِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقِيناهُ بِعَينِ التَّمرِ، فَرَأَيتُهُ يُصَلِّي عَلَى حِمارٍ، وَوَجهُهُ مِن ذا الجانِبِ ـ يَعنِي عنْ يَسارِ القِبلَةِ ـ فَقُلتُ: رَأَيتُكَ تُصَلِّي لِغيرِ القِبلَةِ، فَقالَ: لَولا أَنِّي رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَهُ؛ لَم أَفعَلهُ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

١٩٨٩ ـ وَعنْ جابِرٍ ﷺ قالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حاجَةٍ، قالَ: فَجِئتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى راحِلَتِهِ نَحوَ المَشرِقِ، والسُّجُودُ أَخفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ، رواهُ أبو داودَ (٤).

١٩٩٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ زَوجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّها قالَت: فُرِضَتِ الصَّلاةُ رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ فِي الحَضَرِ والسَّـــــفَرِ (٥٠)،......فر (١٩٥٠)،........فر

⁽۱) أبو حنيفة في «مسنده» (بترتيب الحصكفيّ)، ح: (۷۳)، ومحمَّدٌ في «الموطَّأَ» نحوَه، أبواب الصَّلاة، ب: الصَّلاة على الدَّابَة في السَّفر، ح: (۲۱۲)، وهو في «المسند» من طريق سعيد بن جبير (٤٤٧٦)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ٢٦): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح)، وقال الشَّيخُ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد» (٤/ ٢٧٥): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٢) البخاريُّ، أبواب تقصير الصَّلاة، ب: صلاة التَّطوُّع على الدَّابَّة وحيثما توجَّهت به، ح: (١٠٩٤).

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب تقصير الصَّلاة، ب: صلاة التَّطوُّع على الحمار، ح: (١١٠١)، ومسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: جواز صلاة النّافلة على ظهر الدَّابَة في السَّفر، ح: (١٦٢٠).

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّطوُّع على الرّاحلة والوتر، ح: (١٢٢٧)، والتِّرمذيُّ، أبواب الصَّلاة، ب: ما جاء في الصَّلاة على الدَّابَّة حيثما توجَّهت به، ح: (٣٥١)، وقال: (حديثُ جابرِ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، ورُوِيَ من غير وجهِ عن جابرِ)، وأصلُه في الصَّحيحين.

⁽٥) قولُه: «الحضر والسَّفر»: قال إمامُنا أبو حنيفة: (سفر الطّاعة والمعصية سواءٌ في الرُّخص؛ لإطلاق نصوص الرُّخصة؛ ولأنَّه فَلَمَّا كان حكمُ الإتمام يجب له في الإقامة بالإقامة خاصَّة، لا بطاعةٍ ولا بغيرها، كان كذلك يجيءُ=

فَأُوِّرَتْ صَلاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلاةِ الحَضَرِ، رواهُ مسلمٌّ(١).

١٩٩١ ـ وَعَنها قالَت: فَرَضَ اللهُ الصَّلاةَ حِينَ فَرَضَها رَكعَتَينِ، ثُمَّ أَتَمَّها فِي الحَضَرِ، فَأُقِرَّت صَلاةُ السَّفَر عَلَى الفَريضَةِ الأُولَى، رواهُ مسلمٌ (٢٠).

١٩٩٢ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ، قَالَ: فَرَضَ اللهُ الصَّلاةَ عَلَى لِسانِ نَبِيّكُم ﷺ فِي الحَضَرِ أَربَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكعَتَين، وَفِي الخَوفِ رَكعَة، رواهُ مسلمٌ "".

199٣ ـ وَعَنهُ ﷺ قالَ: افتَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَكعَتَينِ فِي السَّفَرِ، كَما افتَرَضَ أَربَعًا فِي الحَضَر، رواهُ الطَّبرانيُ (١٤).

1998 - وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِنَّى صَلاةَ المُسافِرِ، وَأَبُو بَكرٍ، وَعُمَرُ، وَعُمَرُ،

١٩٩٥ ـ وفي رواية له: صَلَّى فِي السَّفَرِ، ولم يقل: بمنَّى (٦).

١٩٩٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قالَ: صَحِبتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَلَم يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَينِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ،

في النَّظر أنْ يكونَ حكمُ التَّقصير يجب له في السَّفر بالسَّفر خاصَّةً، لا بطاعةٍ ولا غيرها قياسًا)، كذا في «فتح القدير»
 و «الطَّحاويّ». م

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٦٠٢)، والبخاريُّ، ك: الصَّلاة، ب: كيف فرضت الصَّلاةُ في الإسراء؟ ح: (٣٥٠).

⁽٢) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٥٧١).

⁽٣) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٥٧٥).

⁽٤) «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٣٠)، ح: (٢١٣١)، وكذا في «الكبير» (٢١١/ ٣١٢)، ح: (١١٨٤٠)، وانظر ما قبله.

⁽٥) مسلم، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: قصر الصّلاة بمنّى، ح: (١٥٩٤)، والبخاريُّ نحوَه، أبواب تقصير الصّلاة، ب: الصّلاة بمنّى، ح: (١٠٨٢).

⁽٦) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: قصر الصَّلاة بمنَّى، ح: (١٥٩٥).

وَصَحِبتُ أَبا بَكرٍ، فَلَم يَزِدْ عَلَى رَكعَتَينِ حَتَّى قَبَضَهُ (١) اللهُ، وَصَحِبتُ عُمَرَ، فَلَم يَزِدْ عَلَى رَكعَتَينِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَصَحِبتُ عُمَرَ، فَلَم يَزِدْ عَلَى رَكعَتَينِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، وَقَد قالَ اللهُ: ﴿ لَقَدُكَانَ لَكُمْ فِي وَبَضَهُ اللهُ، وَقَد قالَ اللهُ: ﴿ لَقَدُكَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللهَ أَشُوهُ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، رواهُ البخاريُّ وابنُ ماجه، وروى مسلمٌ وأبو داودَ نحوَه (١).

١٩٩٧ ـ وَعنْ سَعِيدِ بنِ شُفَيِّ قالَ: جَعَلَ النَّاسُ يَسأَلُونَ ابنَ عَبَّاسٍ ﷺ عنِ الصَّلاةِ، فَقالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِن أَهلِهِ، لَم يُصَلِّ إِلّا رَكعَتَينِ، حَتَّى يَرجِعَ إِلَيهِم، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

١٩٩٨ ـ وَعَنْ عَوِنِ بِنِ أَبِي جُحَيفَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مُسافِرًا، فَلَم يَزَلْ يُصَلِّي رَحَعَتَينِ رَجَعَ، رواهُ الطَّحاويُّ(٤٠).

1999 _ وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: صَلاةُ السَّفَرِ رَكَعَتانِ، وَصَلاةُ الأَضحَى رَكَعَتانِ، وَصَلاةُ الفِطرِ رَكَعَتانِ، وَصَلاةُ الفِطرِ رَكَعَتانِ، وَصَلاةُ النَّسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ حِمَّد ﷺ، رواهُ النَّسائيُّ وابنُ ماجه وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» وروى الطَّحاويُّ نحوَه (٥٠).

• ٢٠٠٠ وَعنِ ابنِ عُمَرَ عَلَى قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَانَا وَنَحنُ ضُلَّالٌ فَعَلَّمَنَا، فكانَ فِيما عَلَّمَنا:

⁽١) «حتَّى قبضه الله»: (فسيتفادُ منه المواظبةُ على القصر ووجوبُه)، كذا في «جامع الآثار». م

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة المسافرين وقصرها، ح: (١٥٧٩)، والبخاريُّ مختصرًا، أبواب تقصير الصَّلاة، ب: منْ لم يتطوَّعْ في السَّفر دبرَ الصَّلاة وقبلَها، ح: (١١٠٢).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» ك: الصَّلاة، ب: صلاة المسافر، ح: (٢٣٩٨)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (٦/ ٣٢٧): (سندُه صحيحٌ) وهو في «المسند» (٢١٥٩).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة المسافر، ح: (٢٤١٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٣٥٣): (سندُه حسنٌ) وأخرج نحوَه ابنُ أبي شيبة، ك: صلاة التَّطوُّع والإمامة، ب: من كان يقصر الصَّلاة، ح: (٨٢٤٩)، والبزَّارُ في «المسند» (١٥/ ١٥٨)، ح: (٢٣١٤).

⁽٥) أحمدُ واللَّفظُ له (٢٥٧)، والنَّسائيُّ، ك: الجمعة، ب: عدد صلاة الجمعة، ح: (١٤٢١)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٢٧٨٣)، وفي «تحفة المحتاج» لابن الملقِّن (١/ ٥٤١): (قال النَّسائيُّ: لم يسمعُه ابنُ أبي ليلى من عمرَ، ورواهُ البيهقيُّ من حديث ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرةَ عن عمرَ فاتَّصل).

أَنَّ الله ﷺ أَمَرَنا أَنْ نُصَلِّي رَكعَتَينِ فِي السَّفَرِ، رواهُ النَّسائيُّ (١).

٢٠٠١ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المُتِمُّ الصَّلاةَ فِي السَّفَرِ، كالمُقصِرِ فِي الحَضَر»، رواهُ الدَّارِقطنيُّ في «سننه»(٢).

٢٠٠٢ ـ وَعنْ مُوَرِّقِ العِجلِيِّ قالَ: سُئِلَ ابنُ عُمَرَ عنِ الصَّلاةِ فِي السَّفَرِ، فَقالَ: رَكعَتَينِ رَكعَتَينِ، مَن خالَفَ السُّنَّة؛ كَفَرَ، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق^(٣).

٣٠٠٣ ـ وَعَنهُ قالَ: سَأَلَ صَفوانُ بنُ مُحرِزٍ عُمَرَ ﷺ عنِ الصَّلاةِ فِي السَّفَرِ، فَقالَ: أَخشَى أَنْ تَكذِبَ عَلَيَّ: رَكعَتانِ، مَن خالَفَ السُّنَّة؛ كَفَرَ، رواهُ الطَّحاويُّ والبيهقيُّ (١٠).

قولُه: «ركعتان»: خبرُ مبتدأِ محذوفٍ؛ أي: صلاةُ المسافرِ ركعتانِ، «منْ خالف السُّنَة»: (أي: سنَّة الرَّسولِ، وهي تعمُّ قولَه وفعلَه، وإنَّما يكفرُ إذا خالفَها معتقدًا، وأمّا إذا خالفها بأنْ تركَها تهاونًا وكسلًا فإنَّه يطلق عليه بأنَّه كفر بالنَّعمة، فافهمُ)، «نخب الأفكار» (٦/ ٣٧٤).

⁽١) النَّسائيُّ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: كيف فرضت الصَّلاة، ح: (٤٥٨)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: تقصير الصَّلاة في السَّفر، ح: (١٠٦٦)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (٩٤٦).

⁽٢) أبو نعيم في «أخبار أصبهانَ» (١/ ٤١) واللَّفظُ له، والدَّارقطنيُّ كما في «نصب الرّاية» (٢/ ١٩٠)، وقال الزّيلعيُّ: (اعترضَه ابنُ الجوزيِّ في «التَّحقيق» بأنَّ بقيَّة مدلِّسٌ، وشيخُ الدَّارقطنيِّ فيه أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ المفلس، وكان كذّابًا، قال في «التَّنقيح»: اشتبه عليه ابنُ المفلس هذا بآخرَ، وهو أحمد بن محمَّد بن الصَّلت بن المفلس الخمانيُّ، وهو كذّابٌ وضّاعٌ، قال: والحديثُ لا يصحُّ، فإنَّ في رواتِه مجهولًا)، وانظر: «المداوي لعلل الجامع الصَّغير وشرحي المناويّ» (٦/ ٤٤٣)، قال فيه: (الحديثُ ليس بموضوع كما فهم الشّارحُ، لاسيَّما وشواهدُه الصَّحيحةُ الدَّالَّةُ على وجوب القصر كثيرةٌ مخرجةٌ في الصَّحيح).

⁽٣) «مصنَّفُ عبد الرَّزَاق» (٢/ ٥١٩)، ح: (٤٢٨١)، وهو في «المنتخب» من «مسند عبد بن حميدٍ» (ص: ٢٦٢)، وقال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٣١٥): (رجالُه ثقاتٌ).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة المسافر، ح: (٢٤٦٢)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (٦/ ٣٧٤): (سندُه صحيحٌ)، وأخرجَه البيهقيُّ في «الكبرى»، جماع أبواب صلاة المسافر والجمع في السَّفر، ب: كراهية ترك التَّقصير، ح: (٤١٧).



٢٠٠٤ ـ وَعَنْ هَمّامِ بِنِ الحارِثِ: أَنَّ عُمَرَ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ رَكَعَتَينِ، ثُمَّ قالَ: يا أَهلَ مَكَّةَ، أَتِمُّوا صَلاَتَكُم؛ فَإِنّا قَومٌ سَفْرٌ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٥٠٠٥ وَعَنْ عَلِيٍّ بِنِ رَبِيعَةَ الوالِبِيِّ قالَ: سَأَلتُ عَبدَاللهِ بِنَ عُمَرَ ﷺ: إِلَى كَم تُقصَرُ الصَّلاةُ؟ فَقَالَ: أَتَعرِفُ السُّوَيداءَ؟ قالَ: قُلتُ: لا، وَلَكِنِي قَد سَمِعتُ بِها، قالَ: هِيَ ثَلاثُ(٢) لَيالٍ قَواصِدُ، فَإِذا خَرَجنا إِلَيها قَصَرنا الصَّلاةَ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار» وقال في «آثار السُّنن» (ص: ٣٠٥): (إسنادُه صحيحٌ)(٣).



⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة المسافر، ح: (٢٤١٥)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٥٥٠): (سندُه صحيحٌ)، وأخرجَه مالكٌ عن غير واحدِ عن عمرَ في «الموطَّأ»، ك: قصر الصَّلاة في السَّفر، ب: صلاة المسافر إذا كان إمامًا أو كان وراءَ إمام، وفي باب: صلاة منّى ح: (٥٠٤).

قولُه: «فإنّا قومٌ سفْرٌ»: (بفتح السِّين وسكون الفاء: جمعُ سافرٍ، كصحبٍ جمعِ صاحبٍ، ويجمَعُ على أسفارٍ أيضًا، والسَّفرُ والمسافرون بمعنّى واحدٍ)، «نخب الأفكار» (٦/ ٣٤٠).

⁽٢) قولُه: "هي ثلاثُ»: (ذهب أصحابُنا إلى التَّقدير بثلاثة أيّامٍ أخذًا من حديث الصَّحيحين: "لا تسافرُ المرأةُ ثلاثة أيّامٍ إلّا مع ذي رحمٍ محرمٍ»، ومن حديث: "يمسحُ المقيمُ يومًا وليلةً، والمسافرُ ثلاثة أيّامٍ ولياليها»، ومن هذا الحديث)، كذا في "التعليق الممجَّد» (١/ ٥٦٠)، وقال في "المرقاة»: (قال ابنُ الهمام: ويدلُّ على القصر لمسافة أقلً من ثلاثة، حديثُ ابن عبّاسِ عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: "يا أهلَ مكَّة، لا تقصروا في أدنى من أربع بردٍ من مكَّة إلى عسفانَ»، فإنَّه يفيد الحصرَ في الأربعة بردٍ، وهي تقطعُ في أقلَّ من ثلاثة أيّام، وأجيب بضعف الحديث؛ لضعف رواية عبد الوهّاب بن مجاهدٍ، فبقي قصرُ الأقلِّ بلا دليل). مؤلِّف

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار»، ب: الصَّلاة في السَّفر، ح: (١٩٢)، ونحوُه عند عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ في «المصنَّف» (٢/ ٥٢٦)، ح: (٤٣٠٢).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمُؤْمُودِ أَنَّ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ [البروج: ٢-٣].

٢٠٠٦ وعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَحنُ الآخِرُونَ السّابِقُونَ يَومَ القِيامَةِ، بَيدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِنا، وَأُوتِيناهُ مِن بَعدِهِم، وَهَذا يَومُهُمُ الذي فُرِضَ عَلَيهِم - يعني: يومَ الجمعة - فاختَلَفُوا فِيهِ، فَهَدانا اللهُ لَهُ، فَهُم لَنا فِيهِ تَبَعٌ، فاليَهُودُ غَدًا، والنَّصارَى بَعدَ غَدٍ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

٧٠٠٧ ـ وفي رواية مسلم: «نَحنُ الآخِرُونَ الأَوَّلُونَ يَومَ القِيامَةِ، وَنَحنُ أَوَّلُ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ، بَيدَ أَنَّهُم..» وذكرَ نحوه إلى آخرِه (٢).

٢٠٠٨ - وفي أُخرى له عَنهُ وَعنْ حُذَيفَة ، قالا: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في آخر الحديثِ: «نَحنُ الآخِرُونَ مِن أَهل الدُّنيا، والأَوَّلُونَ يَومَ القِيامَةِ، المَقضِيُّ لَهُم قَبلَ الخَلائِقِ» (٣).

٢٠٠٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيرُ يَومٍ طَلَعَتْ عَلَيهِ الشَّمسُ يَومُ الجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدخِلَ الجَنَّة، وَفِيهِ أُخرِجَ مِنها، وَلا تَقُومُ السّاعَةُ إِلّا فِي يَومِ الجُمُعَةِ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

⁽١) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: هداية هذه الأمّة ليوم الجمعة، ح: (١٩٨١)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: فرض الجمعة، ح: (٨٧٦).

⁽٢) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: هداية هذه الأمَّة ليوم الجمعة، ح: (١٩٨٠).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: هداية هذه الأمَّة ليوم الجمعة، ح: (١٩٨٢).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: فضل يوم الجمعة، ح: (١٩٧٧).

٢٠١٠ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ: أَنَّهُ قَرَأً: ﴿ الْمَوْمَ الْكَمْلَتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَتُ عَلَيَكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينَا ﴾ [المائدة: ٣]، وَعِندَهُ يَهُودِيُّ، فَقَالَ: لَو أُنزِلَتْ هَذِهِ عَلَينا لاتَّخذنا يَومَها عِيدًا، قَالَ ابنُ عَبّاسٍ: فَإِنَّها نَزَلَت فِي يَومِ عِيدَينِ: فِي يَومِ جُمُعَةٍ، وَيَوْمٍ عَرَفَةَ، رواهُ التَّرمذيُّ(١).

٢٠١١ - وَعَنْ أَنْسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ رَجَبٌ قَالَ: «اللَّهُمَّ بارِك لَنا فِي رَجَبٍ وَشَعِبانَ، وَبَلِّغنا رَمَضانَ»، قال وَكَانَ يَقُولُ: «لَيلَةُ الجُمُعَةِ لَيلَةٌ غَرّاءُ، وَيَومُ الجُمُعَةِ يَومٌ أَزهَرُ»، رواهُ البيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»(٢).

٢٠١٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اليَومُ المَوعُودُ: يَومُ القِيامَةِ، واليَومُ المَشهُودُ: يَومُ الشّاهِدُ: يَومُ الجُمُعَةِ، وَمَا طَلَعَتِ الشَّمسُ وَلا غَرَبَتْ عَلَى يَومٍ أَفضَلَ مِنهُ، فِيهِ سَاعَةٌ لا يُوافِقُها عَبدٌ مُؤمِنٌ يَدعُو اللهَ بِخَيرٍ إِلّا استَجابَ اللهُ لَهُ، وَلا يَستَعِيذُ مِن شَيءٍ إِلّا أَعاذَهُ اللهُ مِنهُ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ (").

٧٠١٣ ـ وَعنْ أَبِي لُبابَةَ بنِ عَبدِ المُنذِرِ عَلَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّ يَومَ الجُمُعَةِ سَيِّدُ الأَيّامِ، وَأَعظَمُها عِندَ اللهِ، وَهُوَ أَعظَمُ عِندَ اللهِ مِن يَومِ الأَضحَى وَيَومِ الفِطرِ، فِيهِ خَمسُ خِلالٍ، خَلَقَ اللهُ فِيهِ وَأَعظَمُها عِندَ اللهِ فِيهِ آدَمَ إِلَى الأَرضِ، وَفِيهِ تَوفَّى اللهُ آدَمَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لا يَسأَلُ اللهَ فِيها العَبدُ شَيئًا إِلّا أَعطاهُ الدَمَ عَلَا سَاعَةٌ لا يَسأَلُ اللهَ فِيها العَبدُ شَيئًا إِلّا أَعطاهُ مَا لَم يَسأَلُ حَرامًا، وَفِيهِ تَقُومُ السّاعَةُ، ما مِن مَلَكِ مُقَرَّبٍ، وَلا سَماءٍ، وَلا أَرضٍ، وَلا رِياحٍ، وَلا جِبالٍ، وَلا بَحرٍ، إلّا وَهُنَّ يُشفِقنَ مِن يَومِ الجُمُعَةِ»، رواهُ ابنُ ماجه (١٤).

⁽۱) التَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة المائدة، ح: (٣٠٤٤)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وله شاهدٌ عن عمرَ عند مسلم (٧٥٢٥)، والبخاريُّ (٤٤٠٧).

⁽٢) البيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»، ب: ما رُوِيَ في الدُّعاء إذا دخل رجبٌ، ح: (٥٢٩)، وكذا في «شعب الإيمان» (٥/ ٣٤٨)، ح: (٣٥٣٤)، وابنُ السُّنيِّ في «عمل اليوم واللَّيلة» (٢٥٩)، وهو في «مسند أحمد» (٢٣٤٦).

⁽٣) التَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة البروج، ح: (٣٣٣٩)، وقال: (حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وهو في «مسند أحمد» مختصرًا (٧٩٧٣).

⁽٤) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: في فضل الجمعة، ح: (١٠٨٤)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (إسنادُه حسنٌ)، وهو=

٢٠١٤ ـ وروى أحمدُ عنْ سَعدِ بنِ عُبادَةَ ﴿ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنصارِ أَتَى النَّبِيَ ﷺ فَقالَ: أَخبِرْنا عنْ يَوم الجُمُعَةِ، ماذا فِيهِ مِنَ الخَيرِ؟ قالَ: «فِيهِ خَمسُ خِلالٍ» وساقَ إلى آخرِ الحديثِ (١١).

٧٠١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّا فِي الجُمُعَةِ لَسَاعَةً، لا يُوافِقُها مُسلِمٌ، يَسَأَلُ اللهَ فِيها خَيرًا، إِلّا أُعطاهُ إِيّاهُ»، مُتَّفَقٌ عليه، وزاد مسلم: قالَ: وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ (٢).

٢٠١٦ - وفي روايةٍ لهما قال: «إِنَّ فِي الجُمُعَةِ لَساعَةً لا يُوافِقُها مُسلِمٌ قائِمٌ يُصَلِّي يَسأَلُ اللهَ خَيرًا، إِلّا أَعطاهُ إِيّاهُ»(٣).

٧٠١٧ ـ وَعَنْ أَبِي بُردَةَ بِنِ أَبِي مُوسَى قالَ: سَمِعتُ أَبِي ﷺ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ف فِي شَأْنِ ساعَةِ الجُمُعَةِ: «هِيَ ما بَينَ أَن يَجلِسَ الإمامُ إِلَى أَن تُقضَى الصَّلاةُ»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

١٠١٨ وعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: خَرَجتُ إِلَى الطُّورِ، فَلَقِيتُ كَعبَ الأَحبارِ، فَجَلَستُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عنِ التَّوراةِ، وَحَدَّثَتُهُ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ فِيما حَدَّثَتُهُ أَنْ قُلتُ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ (خَبرُ فَحَدَّثَنِي عنِ التَّوراةِ، وَحَدَّثَتُهُ عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ فِيما حَدَّثَتُهُ أَنْ قُلتُ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ وقِيهِ تَقُومُ يَومٍ طَلَعَت فِيهِ الشَّمسُ يَومُ الجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهبِط، وَفِيهِ تِيبَ عَلَيه، وَفِيهِ مات، وَفِيهِ تَقُومُ السّاعَةُ، وَما مِن دابَّةٍ إِلّا وَهِي مُسِيخةٌ يَومَ الجُمُعَةِ مِن حِينِ تُصبِحُ حَتَّى تَطلُع الشَّمسُ، شَفَقًا مِنَ السّاعَةِ، إلّا الحِنَّ والإنسَ، وَفِيها ساعَةٌ لا يُصادِفُها عَبدٌ مُسلِمٌ وَهُو يُصَلِّي، يَسأَلُ اللهُ شَيتًا إِلاّ أَعطاهُ السّاعَةِ، إلّا الحِنَّ والإنسَ، وَفِيها ساعَةٌ لا يُصادِفُها عَبدٌ مُسلِمٌ وَهُو يُصَلِّي، يَسأَلُ اللهُ شَيتًا إِلاّ أَعطاهُ إِلّا أَعطاهُ وَلَا تَعْدَلُ اللهِ ﷺ، قالَ اللهِ عَلَى عُلُ مَعْدُ اللهِ عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبدَاللهِ بنَ سَلامٍ، فَحَدَّثَتُهُ بِمَجلِسِي مَعَ كَعبٍ، وَما حَدَّثَتُهُ فِي

⁼ في «مسند أحمد» (١٥٥٤٨).

⁽١) «مسند أحمد» (٢٢٤٥٧)، والبزَّارُ في «المسند» (٩/ ١٩١)، (٣٧٣٨)، وقال: (إسنادُه صالحٌ).

⁽٢) مسلمٌ واللَّه ظُ له، ك: الجمعة، ب: في السَّاعة الَّتي في يوم الجمعة، ح: (١٩٧٣)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: السَّاعة الَّتي في يوم الجمعة، ح: (٩٣٥).

⁽٣) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: في السَّاعة الَّتي في يوم الجمعة، ح: (١٩٧٠)، وانظر ما قبله.

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: في السّاعة الَّتي في يوم الجمعة، ح: (١٩٧٥).

يَومِ الجُمُعَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: قالَ كَعبُّ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَومٌ، قالَ عَبدُاللهِ بنُ سَلامٍ: كَذَبَ كَعبٌ، ثُمَّ قَرَأَ كَعبٌ التَّوراةَ، فَقالَ: بَل هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقالَ عَبدُاللهِ بنُ سَلامٍ: صَدَقَ كَعبٌ، ثُمَّ قالَ عَبدُاللهِ بنُ سَلامٍ: قَد عَلِمت أَيَّة ساعَةٍ هِي؟ قالَ أَبُو هُرَيرَةَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَأَخبِرنِي وَلا تَضِنَّ عَلَيَّ، قالَ عَبدُاللهِ: هِي آخِرُ ساعَةٍ مِن يَومِ الجُمُعَةِ، قالَ أَبُو هُرَيرَةَ: كَيفَ تَكُونُ آخِرَ ساعَةٍ مِن يَومِ الجُمُعَةِ؟ وَقَد قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُصادِفُها عَبدٌ مُسلِمٌ يُصلِيً»، وَتِلكَ ساعَةٌ لا يُصلَّى فِيها، قالَ عَبدُاللهِ بنُ سَلامٍ: أَلَم يَقُلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن جَلَسَ مَجلِسًا يَنتَظِرُ فِيهِ الصَّلاةِ فَهُو فِي الصَّلاةِ حَتَّى يُصَلِّي»؟ فَقُلتُ: بَلَى، قالَ: فَهُو ذاكَ، رواهُ مالكُ وأبو داودَ والتَّرمذيُّ والنَّسائيُّ وروى أحمدُ إلى قوله: صدق كعبُ (۱).

٢٠١٩ وعنْ أنس في قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «التَمِسُوا السّاعَة الَّتِي تُرجَى فِي يَومِ الجُمُعَةِ
 بَعدَ العَصرِ إِلَى غَيبُوبَةِ الشَّمسِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٢).

٧٠٢٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لِأَيِّ شَيءٍ سُمِّيَ يَومُ الجُمُعَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيها طُبِعَت طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وَفِيها الصَّعقَةُ، والبَعثَةُ، وَفِيها البَطشَةُ، وَفِي آخِرِ ثَلاثِ ساعاتٍ مِنها ساعَةٌ مَن دَعا الله ﷺ فِيها؛ استُجِيبَ لَهُ، رواهُ أحمدُ (٣).

٢٠٢١ ـ وَعَنْ أُوسِ بِنِ أُوسٍ عِلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِن أَفْضَلِ أَيَّامِكُم يَومَ الجُمُعَةِ،

⁽۱) مالك، ك: الجمعة، ب: ما جاء في السّاعة الَّتي في يوم الجمعة، ح: (٣٦٤)، وأبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، ح: (١٠٤٦)، وهو في «المسند» في الموضعين (٢٣٧٨٥/ ١٠٣٠٣)، وقال التَّرمذيُّ (٤٩١): (وهذا حديثٌ صحيحٌ).

و «مسيخة»: (معناه: مصغية، يقال: أصاخ وأساخ، بمعنى واحدٍ)، قاله الخطَّابيُّ، وقال غيرُه: مسيخةٌ: لغةٌ في مصيخةٌ، وهو اسم فاعل من الإصاخة؛ بمعنى: الاستماع، والمرادُ أنَّها منتظرةٌ لقيام السّاعة.

⁽٢) التّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: في السّاعة الَّتي ترجى في يوم الجمعة، ح: (٤٨٩)، وهو حسنٌ؛ لشواهده، منها الصّديثُ السَّابقُ وحديثُ جابرٍ رواهُ أبو داودَ، والنَّسائيُّ، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٥٥): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) «مسند أحمد» (٨١٠٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٦٤): (ورجالُه رجالُ الصَّحيح).

فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفَخَةُ، وَفِيهِ الصَّعقَةُ، فَأَكثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلاةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ صَلاتَكُم مَعرُوضَةٌ عَلَيَّ» قالَ: قالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَكَيفَ تُعرَضُ صَلاتُنا عَلَيكَ وَقَد أَرِمتَ _ يَقُولُونَ: بَلِيتَ _؟ فَقالَ: «إِنَّ اللهَ ﷺ حَرَّمَ عَلَى الأَرضِ أَجسادَ الأَنبِياءِ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيّ وابنُ ماجه والدّارميُّ والبيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»(١).

٢٠٢٧ ـ وَعنْ أَبِي الدَّرداءِ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أَكِثِرُوا الصَّلاةَ عَلَيَّ يَومَ الجُمُعَةِ ؛ فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ، تَشْهَدُهُ المَلائِكَةُ ، وَإِنَّ أَحَدًا لَنْ يُصَلِّي عَلَيَّ ، إِلّا عُرِضَت عَلَيَّ صَلاتُهُ ، حَتَّى يَفرُغَ مِنها » قَالَ: قُلتُ: وَبَعدَ المَوتِ ؟ قَالَ: ﴿ وَبَعدَ المَوتِ ؟ إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى الأَرضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجسادَ الأَنبِياء ؟ فَنَبِيُّ اللهِ حَلَى الأَرضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجسادَ الأَنبِياء ؟ فَنَبِيُّ اللهِ حَلَى عَلَى الأَرضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجسادَ الأَنبِياء ؟ فَنَبِيُّ اللهِ حَلَى يُرزَقُ » ، رواهُ ابنُ ماجه (۱).

٢٠٢٣ ـ وَعَنْ عَبدِاللهِ بنِ عَمرِو ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما مِن مُسلِمٍ يَمُوتُ يَـومَ الجُمُعَةِ
 أو لَيلَةَ الجُمُعَةِ؛ إِلّا وَقاهُ اللهُ فِتنَةَ القَبرِ»، رواهُ أحمدُ والتِّرمذيُّ (٣).



⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، ح: (١٠٤٧)، والنَّسائيُّ، ك: الجمعة، ب: إكثار الصَّلاة على النَّبيُّ ﷺ يوم الجمعة، ح: (١٣٧٤)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (١/ ٤٤١): (إسنادٌ صحيحٌ)، وقال المباركفوري في «مرعاة المفاتيح» (٤/ ٤٣٤): (الحقُّ أنَّ الحديثَ صحيحٌ).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: الجنائز، ب: ذكر وفاته ودفنه ﷺ، ح: (١٦٣٧)، وقال ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٥/ ٢٨٨)، (وإسنادُه حسنٌ)، وقال المنذريُّ في «التَّرغيب» (٢/ ٥٠٣): (إسناده جيِّد).

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الجنائز، ب: ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، ح: (١٠٧٤)، وقال: (هذا حديثٌ غريبٌ، وهذا حديثٌ ليس إسنادُه بمتَّصلٍ)، وهو في «المسند» (٢٥٨٢)، وله شواهدُ يقوِّيها. انظر: تعليق المحقِّق على «شرح مشكل الآثار» (١/ ١ ٥٧).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِفَاسْعَوَا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيَّعُ ذَلِكُمُّ خَيْرٌ لَكُمُّ إِن كُنتُوَقَعْلَمُونَ ﴾ [الجمعة: ٩].

٢٠٢٤ - وَعنِ ابنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُما قالا: سَمِعنا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعوادِ مِنبَرِهِ: «لَيَنتَهِيَنَّ أَقوامٌ عنْ وَدَعِهِمُ الجُمُعاتِ، أَو لَيَختِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الغافِلِينَ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٧٠٢٥ ـ وَعَنْ أَبِي الجَعدِ الضُّمَيرِيِّ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ تَهاوُنًا بِها؛ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلبِهِ»، رواهُ أبو داودَ، والتَّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، والدّارميُّ (٢).

٢٠٢٦ ـ ورواه مالكٌ عنْ صفوانَ بنِ سليم ، اللهُ ا

٢٠٢٧ ـ ورواه أحمدُ عنْ أبي قتادةَ ﷺ (١٤).

٧٠٢٨ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قالَ: «مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ مِن غَيرِ ضَرُورَةٍ؛ كُتِبَ مُنافِقًا فِي كِتابِ لا يُمحَى وَلا يُبَدَّلُ»، وفي بعض الرَّوايات: «ثَلاثًا»، رواهُ الشَّافعيُّ (٥).

⁽١) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: التَّغليظ في ترك الجمعة، ح: (٢٠٠٢).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّشديد في ترك الجمعة، ح: (١٠٥٢)، والتّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: ما جاء في ترك الجمعة من غير عذرٍ، ح: (٥٠٠)، وقال: (حديثٌ حسنٌ).

⁽٣) مالكٌ، ك: الجمعة، ب: القراءة في صلاة الجمعة، ح: (٢٠).

⁽٤) «مسند أحمد» (٢٢٥٥٨)، وهو صحيحٌ بشواهده.

⁽٥) «مسند الشَّافعيّ» - ترتيب السِّنديِّ (٣٨١).

٢٠٢٩ ـ وَعنِ ابنِ مَسعُودٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ لِقَومٍ يَتَخَلَّفُونَ عنِ الجُمُعَةِ: «لَقَد هَمَمتُ (١) أَن آمُرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحَرِّقَ عَلَى رِجالٍ يَتَخَلَّفُونَ عنِ الجُمُعَةِ بُيُوتَهُم »، رواهُ مسلمٌ (٢).

٧٠٣٠ ـ وَعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُندُبٍ ﷺ: قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ الجُمُعَةَ مِن غَيرِ عُـذرٍ؛ فَليَتَصَدَّقْ بِدِينارِ (٣)، فَإِنْ لَم يَجِد فَبِنِصفِ دِينارِ »، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه (١٠).

٧٠٣١ وعنْ أَبِي عَبِدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قالَ: قالَ عَلِيٌّ ﷺ: لا جُمُعَةَ وَلا تَسْرِيقَ إِلّا فِي مِصرِ (٥) جامِع، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ بسندِ صحيحٍ موقوفًا، وروى عبدُ الرَّزَاق والبيهقيُّ وأبو عبيدِ في «الغريب» والمروزيُّ في «كتاب الجمعة» مثلَه موقوفًا، والموقوفُ في مثلِ هذا كالمرفوع، وقال العلّامةُ العينيُّ [«عمدة القاري»: ٦/ ١٨٨]: (إنَّ أبا زيدٍ زعمَ في «الأسرار»: أنَّ محمَّدَ بنَ الحسنِ قال: رواهُ

⁽۱) «لقد هممْت أنْ آمر رجلًا»: (فإنْ قلتَ: كيف يتركُ الفرضَ ويشتغلُ بهم؟ قلت: لا يلزمُ من جعل الخليفة ترك فرض الجمعة مطلقًا، فإنَّه يتصوَّر تكرارها، ففي «شرح المنية»: إنَّما تجوزُ إقامةُ الجمعةِ في المصر في موضع واحدٍ لا أكثرَ في ظاهر الرَّواية عن أبي حنيفة، وعنه كقول محمَّدِ أنَّها تجوز في مواضعَ متعدَّدةٍ، قيل: وهو الأصحُّ، وعن أبي يوسفَ: يجوز بموضعين لا غيرُ، وقال ابنُ الهمام: قال السَّر خسيُّ: الصَّحيحُ من مذهب أبي حنيفةَ جوازُ إقامتها في مصرٍ واحدٍ في مسجدين وأكثرَ، وبه نأخذُ؛ لإطلاق: لا جمعةَ إلَّا في مصرٍ، فإذا تحقَّق؛ تحقَّق في كلِّ منها، قال ابنُ الهمام: وهو الأصحُّ، فارتفع الإشكالُ من أصله)، قاله في «المرقاة» (٣/ ٢٠٧٧). مؤلف

⁽٢) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: فضل صلاة الجماعة، ح: (١٤٨٥).

⁽٣) «فليتصدَّقْ بدينارِ»: (أي: لأنَّ الحسناتِ يذهبْنَ السَّيِّئاتِ، والظَّاهرُ أنَّ الأمرَ للاستحباب، ولذلك جاء التَّخييرُ بين الدِّينار والنِّصف، ولا بدَّ من التَّوبة مع ذلك؛ فإنَّها الماحيةُ للذَّنب، واللهُ تعالى أعلَمُ)، قاله السَّنديُّ في [حاشيته على سنن النَّسائيّ: (٣/ ٨٩)]. مؤلِّف

⁽٤) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: كفّارة من تركها، ح: (١٠٥٣)، والنَّسائيُ، ك: الجمعة، ب: كفّارة من ترك الجمعة من غير عذر، ح: (١٣٧٣)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ٩٩).

⁽٥) قولُه: «إلَّا في مصرِ جامعِ»: (شرطٌ لأدائها (المصرُ)؛ لهذه الآثار؛ ولأنَّه كان لمدينة النَّبِيِّ ﷺ قرّى كثيرةٌ، ولم ينقلْ أنَّه ﷺ أمر بإقامة الجمعة فيها)، قاله في «شرح النُّقاية». مؤلِّف

مرفوعًا معاذٌ وسُراقةُ بنُ مالكٍ ﴿ اللهُ ١٠٠) (٢).

٢٠٣٢ ـ وَعنِ الحارِثِ عنْ عَلِيٍّ هُ قالَ: لا جُمُعَةَ وَلا تَشرِيقَ وَلا صَلاةَ فِطرٍ وَلا أَضحَى إِلَّا فِي مِصرٍ جامِعٍ أَو مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ»، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ موقوفًا وصحَّحَه ابنُ حزمِ^(٣).

٢٠٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «الجُمُعَةُ(١) عَلَى مَنْ آواهُ اللَّيلُ إِلَى أَهلِهِ»

- (٢) ثمَّ قال العلّامةُ العينيُّ [عمدة القاري: (٦/ ١٨٨)]: (فإنْ قلت: قال النَّوويُّ: حديثُ عليٌّ ضعيفٌ مُتَّفَقٌ على ضعفه، وهو موقوفٌ عليه بسندِ ضعيفٍ منقطعٍ؟ قلت: كأنَّه لم يطَّلغ إلَّا على الأثر الذي فيه الحجَّاجُ بنُ أرطاة، ولم يطَّلغ على طريق جرير عن منصورٍ، فإنَّه سندٌ صحيحٌ). م
- (٣) ابنُ أبي شيبة، ك: الجمعة، ب: من قال: لا جمعة ولا تشريقَ إلّا في مِصرِ جامعٍ، ح: (٩٩،٥)، وعبدُ الرَّزَاق الصَّنعانيُّ (٣/ ١٦٨) ح: (١٧٥)، وقال النّيمويُّ في «آثار السُّنن» برقم: (٩٠٣): (الحارثُ وإنْ كان ضعيفًا لكنّه يكفي للاعتضاد)، أقول: وله شاهدٌ عن حذيفة عند ابنِ أبي شيبة، ك: الجمعة، ب: من قال: لا جمعة ولا تشريقَ إلّا في مِصرِ جامع، ح: (٥٠٦٠)، وهو مرسَلٌ قويٌّ، وقد مرَّ أنَّ مراسيلَ إبراهيمَ صحيحةٌ.
- (٤) قولُه: «الجمعةُ على منْ آواه اللَّيلُ... إلخ»: وما مرَّ من الأحاديث في شرط المصر الذي تصحُّ إقامةُ الجمعة فيه، والكلامُ هنا في حدِّ المكان الذي من كان فيه يلزمه الحضورُ إلى المصر ليصلِّيها فيه، وقال العلامة الشَّاميُّ: (قد علمت بنصِّ الحديث والأثر والرَّوايات عن أثمَّتنا الثَّلاثة، واختيار المحقِّقين من أهل التَّرجيح أنَّه لا عبرةَ ببلوغ النَّداء، ولا بالغلوة والأميال)، وقال في «الدُّرِّ المختار»: (ورجَّح في «البحر» اعتبارَ عَوده لبيته بلا كلفةٍ، وفي «قاضيخان» عن أبي يوسف، هو روايةٌ عنه من ثلاثة فراسخَ، وعنه: إذا شهد الجمعة فإنْ أمكنه المبيتُ بأهله لزمه الجمعةُ، واختاره كثيرٌ من مشايخنا). م

⁽۱) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الجمعة، ب: من قال: لا جمعة ولا تشريقَ إلّا في مصرٍ جامعٍ، ح: (١٠٥)، وعبدُ الرَّزَاق الصَّنعانيّ (٣/ ١٦٨) ح: (٧١٧)، و(إسنادُه صحيحٌ) كما قال الحافظُ في «الدَّراية» (١/ ٢١٤)، وأخرجَه أبو عبيدٍ في «غريب الحديث» (٣/ ٤٥٢) بإسنادٍ صحيحٍ كما قال الشَّوكانيُّ في «نيل الأوطار» (٣/ ٣٧٣)، والمروزيُّ في «الجمعة وفضلها» (٦٩)، والطَّحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٣/ ١٨٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب العدد اللَّذين إذا كانوا في قريةٍ وجبتُ عليهم الجمعة، (٥١٥)، وممَّن صحَّح سندَه ابنُ الملقِّن في «التَّوضيح» (٧/ ٤٣٩)، وابنُ حزمٍ في «المحلَّى بالآثار» (٣/ ٢٥٦).



رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٢٠٣٤ ـ وَعَنْ رَجُلٍ مِن أَهلِ قُباءَ عَنْ أَبِيهِ ـ وَكَانَ مِن أَصحابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَرَنا النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ مِن أَصحابِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ رَجُلٍ مِن أَهلِ قُباءَ، رُواهُ التِّرمَذيُّ (٢).

٧٠٣٥ وعنْ جابِرِ بنِ عَبدِاللهِ على قال: خَطَبَنا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ فَقالَ: «يا أَيُّها النّاسُ، تُوبُوا إِلَى اللهِ قَبلَ أَنْ تَسْغَلُوا، وَصِلُوا الذي بَينَكُم وَبَينَ رَبُّكُم بِكَثرَةِ اللهِ قَبلَ أَنْ تَسْغَلُوا، وَصِلُوا الذي بَينَكُم وَبَينَ رَبُّكُم بِكَثرَةِ اللهِ قَبلَ أَنْ تَسْغَلُوا، وَصِلُوا الذي بَينَكُم وَبَينَ رَبُّكُم بِكَثرَةِ ذِي السِّرِ والعَلانِيَةِ؛ تُرزَقُوا وَتُنصَرُوا وَتُجبَرُوا، واعلَمُوا أَنَّ اللهَ قَدِ افتَرَضَ عَلَيكُمُ الجُمُعَةَ فِي مَقامِي هَذا، فِي يَومِي هَذا، فِي شَهرِي هَذا، مِن عامِي هَذا إِلَى يَومِ القِيامَةِ، فَمَنْ تَركَها فِي حَياتِي أَو بَعدِي، وَلَهُ إِمامٌ عادِلٌ أَو جائِرٌ، استِخفافًا بِها، أَو جُحُودًا لَها؛ فَلا جَمَعَ اللهُ لَهُ شَملَهُ، وَلا بارَكَ لَهُ فِي أَمرِهِ، أَلا وَلا صَلاةً لَهُ، وَلا رَكاةً لَهُ، وَلا صَومَ لَهُ، وَلا صَومَ لَهُ، وَلا بِرَّ لَهُ، حَتَّى يَتُوبَ، فَمَنْ تابَ؛ تابَ اللهُ عَلَيهِ»، رواهُ ابنُ ماجه والبيهقيُّ في «السُّنن» والبزّارُ (٣).

٢٠٣٦ ـ وروى الطَّبرانيُّ في الأوسط عنِ ابن عمرَ ﷺ نحوَه (٤).

⁽١) التِّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: ما جاء من كم تؤتى الجمعةُ، وضعَّفه.

⁽٢) التَّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: ما جاء من كم تؤتى الجمعةُ، ح: (٥٠١)، وله شاهدٌ عند ابن ماجه عن ابن عمرَ [كتاب: إقامة الصَّلاة، باب: ما جاء من أين تؤتى الجمعة، ح: (١١٢٤)] ولفظُه: كان أهل قباءَ يجمعون مع رسول الله ﷺ، وقال ابن الملقِّن في «التَّوضيح» (٧/ ٤٤٠): (إسنادُه جيِّدٌ).

⁽٣) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، باب: في فرض الجمعة، ح: (١٠٨١)، والبيهة في «الكبرى»، ك: الجمعة، (٥٥٠)، وضعّفه البوصيريُّ في «الزَّوائد»، لكن قال العينيُّ في «البناية» (٣/ ٥٠): (هذا الحديثُ رُوِيَ من طرق ووجوه مختلفة، فحصل له بذلك قوَّةٌ فلا تمنع من الاحتجاج به)، أقول: وله شاهدٌ من حديث أبي سعيد الخدريُّ عند الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٢٤٦٧)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٧٠): (وفيه موسى بنُ عطيَّةَ الباهليُّ، ولم أجدٌ من ترجمه، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ)، قال العلامةُ عميم الإحسان: (هو أيضًا ثقةٌ على أصل ابن حِبّانَ وقد رُوييَ من وجوهِ)، راجع «اللِّسان»: (٢/ ١٠٨).

⁽٤) انظر ما قبله.

٧٠٣٧ ـ وَعنْ طارِقِ بنِ شِهابٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الجُمُعَةُ حَتَّى واجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسلِم فِي جَماعَةٍ (١) إِلّا أَربَعَةً: عَبدٌ مَملُوكٌ، أَوِ امرَأَةٌ، أَو صَبِيٍّ، أَو مَرِيضٌ »، رواهُ أبو داودَ (٢).

٢٠٣٨ وفي «شرح السُّنَّة» «المصابيح» عن رجل من بني وائل (٣).

٣٩٧ - وَعنْ جابِرِ هَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن كانَ يُؤمِنُ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ؛ فَعَلَيهِ الجُمُعَةُ يَومَ الجُمُعَةِ، إِلّا مَرِيضٌ أَو مُسافِرٌ أَوِ امرأةٌ أَو صَبِيُّ أَو مَملُوكٌ، فَمَنِ استَغنَى بِلَهوٍ أَو تِجارَةٍ؛ استَغنَى اللهُ عَنهُ، واللهُ عَنِيُّ حُمَيدٌ»، رواهُ الدَّارقطنيُ (٤).

- (۱) قولُه: «في جماعة»: (وشُرِطَ لأدائها الجماعةُ إجماعًا على خلافٍ في عددها؛ (أي: ثلاثةُ رجالٍ سوى الإمامِ) عند أبي حنيفة ومحمَّد، وبالإمام عند أبي يوسفَ؛ لأنَّ الاثنين مع الإمام جمعٌ، ولهما: أنَّ الجماعةَ شرطٌ على حدةٍ، والإمامُ شرطٌ آخرُ، فيعتبرُ جمعٌ سوى الإمام؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسَعُواْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ على الإمامُ فهذا يقتضي مناديًا وذاكرًا وهما المؤذِّنُ والإمامُ وساعِيَين؛ لأنَّ قولَه تعالى: ﴿فَاسَعُواْ ﴾ لا يتناولُ ما دون المثنى، فهذا يقتضي مناديًا وذاكرًا وهما المؤذِّنُ والإمامُ وساعِيَين؛ لأنَّ قولَه تعالى: ﴿فَاسَعُواْ ﴾ لا يتناولُ ما دون المثنى، أم ما دون الثَّلاث ليس بجمع مُثَنَقِ عليه، فإنَّ أهلَ اللَّغة فصَّلوا بين التَّثنية والجمع؛ فالمثنى وإنْ كان فيه معنى الاجتماع من وجهٍ، فليس بجمعٍ مطلقًا، واشتراطُ الجماعة هنا ثابتُ مطلقًا، وشرط الشَّافعيُّ وجودَ أربعين أحرارًا مكلَّفين، مقيمينَ في موضعٍ لا يرتحلون عنه صيفًا ولا شتاءً إلَّا لحاجةٍ، سامعين الخطبة، لقول جابرٍ: مضتِ السُّنَةُ مكلً ثلاثةٍ إمامًا، وفي كلِّ أربعينَ فما فوقَه جمعة، وأضحى، وفطرًا، قلنا: هو ضعيفٌ، حتَّى قال البيهقيُّ: لا يحتجُّ بمثله)، كذا في «شرح النُقاية». مؤلَّف
- (٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الجمعة للمملوك والمرأة، ح: (١٠٦٧)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٥٧): (أبو داودَ بإسنادِ على شرط الصَّحيحين، إلَّا أنَّه قال: طارقٌ رأى النَّبيَّ ﷺ ولم يسمعْ منه شيئًا، وهذا الذي قالَه أبو داودَ لا يقدحُ في صحَّة الحديث؛ لأنَّه إنْ ثبتَ عدمُ سماعه يكون مرسَلَ صحابي، وهو حجَّةٌ)، وقال الحافظُ في «التَّلخيص الحبير» (٢/ ١٦٠): (وصحَّحَه غيرُ واحدٍ).
- (٣) مسند الشَّافعيِّ ترتيب السِّنديِّ (٣٨٥)، وانظر تعليق الشَّيخ محمَّد عوّامة في «المصنَّف» على الحديث (١٩٠ ٥١٩).
- (٤) الدَّارقطنيُّ، ك: الجمعة، ب: من تجب عليه الجمعة، ح: (١٥٧٦)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٤/ ٤٢٣) ح: (٢٥٥٣)، قال العينيُّ في «البناية شرح الهداية» (٣/ ٧٠): (وفي إسناده ضعفٌ، ولكنْ له شواهدُّ ذكرَها البيهقيُّ وغيرُه).



وقولِ اللهِ اللهِ اللهِ الله عَوْدَ اللهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنْ تُعْلَمُونَ ﴾ [الجمعة: ٩].

• ٢٠٤٠ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ وَأَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالا: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ وَلَبِسَ مِن أَحسَنِ ثِيابِهِ، وَمَسَّ مِن طِيبٍ إِنْ كَانَ عِندَهُ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ فَلَم يَتَخَطَّ أَعِناقَ النّاسِ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ، ثُمَّ أَنصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفُرُغَ مِن صَلاتِهِ؛ كَانَت كَفّارَةً لِما بَينَها وَبَينَ جُمُعَتِهِ الَّتِي قَبلَها»، رواهُ أبو داود وروى الطَّحاويُّ نحوَه (١).

١٠٤١ - وفي روايةٍ لأحمد: «[أَنَّ المُسلِمَ إِذَا اغتَسَلَ يَومَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ أَقبَلَ إِلَى المَسجِدِ]، لا يُؤذِي أَحَدًا، فَإِنْ لَم يَجِدِ الإمامَ خَرَجَ؛ صَلَّى ما بَدا لَهُ، وَإِنْ وَجَدَ الإمامَ قَد خَرَجَ؛ جَلَسَ فاستَمَعَ وَأَنصَتَ، حَتَّى يَقضِيَ الإمامُ جُمُعَتَهُ وَكَلامَهُ» (رجالُه رجالُ الصَّحيح خلا شيخَ أحمدَ، وهو ثقةٌ). قالَه في «مجمع الزوائد» [١٧١/ ٢] (٢).

٢٠٤٧ = وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمْرِو ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَحضُرُ الجُمُعَةَ ثَلاثَةُ نَفَرٍ: رَجُلٌ حَضَرَها يَلغُو وَهُوَ حَظُّهُ مِنها، وَرَجُلٌ حَضَرَها يَدعُو، فَهُو رَجُلٌ دَعا اللهَ ﷺ إِنْ شَاءَ؟ أَعطاهُ، وَإِنْ شَاءَ؟ مَنعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَها بِإِنصاتٍ وَسُكُوتٍ، وَلَم يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسلِمٍ، وَلَم يُؤذِ أَحَدًا فَهِي كَفّارَةٌ إِلَى الجُمُعَةِ التَّبِي تَلِيها، وَزِيادَةِ ثَلاثَةِ أَيْامٍ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ ﷺ يَقُولُ: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها ﴾ الله عَلَى تَليها، وَزِيادَةِ ثَلاثَة قَلْهُ عَشْرُ أَمْثَالِها ﴾

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٤٣)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٧٦٢)، وهو في «المسند» (١٧٦٨).

⁽٢) أحمدُ عن نبيشةَ الهذليِّ (٢٠٧٢١).

[الأنعام: ١٦٠]، رواهُ أبو داودَ(١).

٢٠٤٣ ـ وَعنِ ابنَ عُمَرَ ﷺ قالَ: سَمِعتُ النَّبِيَ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسجِدَ والإمامُ
 عَلَى المِنبَرِ؛ فَلا صَلاةَ ولا كَلامَ، حَتَّى يَفرُغَ الإمامُ»، رواهُ الطَّبرانيُّ في «الكبير» وإسنادُه حسنُ (٢).

٢٠٤٤ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ وَابِنِ عَبَّاسٍ وَابِنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُم كَانُوا يَكَرَهُونَ الصَّلاةَ وَالكَلامَ بَعدَ خُرُوجِ الإمام، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ ورجالُه ثقاتٌ، وروى الطَّحاويُّ نحوَه عنِ ابنِ عمرَ وابنِ عبَّاسٍ ﷺ (٣).

٧٠٤٥ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن تَكَلَّمَ يَومَ الجُمُعَةِ والإِمامُ يَخطُبُ؛ فَهُو كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أَسفارًا، والَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنصِتْ، لَيسَ لَهُ جُمُعَةٌ"، رواهُ أحمدُ (٤٠).

٢٠٤٦ ـ وَعنْ أُوسِ بنِ أُوسِ الثَّقَفِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن غَسَّلَ يَومَ الجُمُعَةِ واغتَسَلَ، وَبَكَّرَ وابتَكَرَ، وَمَشَى وَلَم يَركَبْ، وَدَنا مِنَ الإمامِ، فاستَمَعَ وَلَم يَلغُ؛ كانَ لَهُ بِكُلِّ خَطوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ، أَجرُ صِيامِها وَقِيامِها»، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٥٠).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الكلام والإمام يخطب، ح: (۱۱۱۳)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (۱۸۱۳)، وهو في «المسند» (۷۰۰۲).

⁽٢) «المعجم الكبير» (١٣/ ٧٥) (٧٠/ ١٣٧٠)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٨٤): (وفيه أيُّوبُ بنُ نهيكِ، وهو متروكٌ، ضعَّفَه جماعةٌ، وذكرَه ابنُ حِبّانَ في الثَّقات، وقال: يخطئ).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الجمعة، ب: من كان يقول: إذا خطب الإمام؛ فلا تصلّ، ح: (٢١٨ / ٢١٥)، وروى الطّحاويُّ نحوّه في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمامُ يخطب، ح: (٢١٧٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٥١): (وهؤلاء ثقاتٌ، ولكن تُكُلِّم في الحجّاج) وله شواهدُ كثيرةٌ، راجع «النُّخب» (٦/ ٥١).

⁽٤) «مسند أحمد» (٢٠٣٣)، والبزَّارُ في «المسند» (١١/ ٤١)، ح: (٤٧٢٥)، وفي «بلوغ المرام من أدلَّة الأحكام» ت: الفحل برقم: (٤٥٤): (إسنادُ أحمدَ لا بأسَ به).

⁽٥) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة، ح: (١٠٨٧)، وأبو داودَ، ك: الطَّهارة، ب: في الغسل يوم الجمعة، ح: (٣٤٥)، وحسَّنَه التِّرمذيُّ برقم: (٤٩٦).

٧٠٤٧ ـ وَعنْ عُبَيدِ بنِ السَّبَاقِ مُرسَلًا قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الجُمَعِ: «يا مَعشَرَ المُسلِمِينَ، إِنَّ هَذا يَومٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا؛ فاغتَسِلُوا، وَمَن كانَ عِندَهُ طِيبٌ؛ فَلا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنهُ، وَعَلَيكُم بِالسِّواكِ»، رواهُ مالكُّ(۱).

٢٠٤٨ ـ ورواه ابنُ ماجه عنه، وهو عنِ ابنِ عبَّاسِ ﷺ متَّصلاً(٢).

٧٠٤٩ ـ وَعنِ البَراءِ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حَقٌّ عَلَى المُسلِمِينَ أَنْ يَعْتَسِلُوا يَومَ الجُمُعَةِ، وَلَيْمَسَّ أَحَدُهُم مِن طِيبٍ أَهلِهِ، فَإِنْ لَم يَجِد؛ فالماءُ لَهُ طِيبٌ»، رواهُ أحمدُ، والتَّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ)(٣).

• ٧٠٥٠ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّاً فَأَحسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ، فاستَمَعَ وَأَنصَتَ؛ غُفِرَ لَهُ ما بَينَهُ وَبَينَ الجُمُعَةِ، وَزِيادَةُ ثَلاثَةِ أَيّامٍ، وَمَن مَسَّ الحَصَى؛ فَقَد لَغَا»، رواهُ مسلمٌ (٤).

٧٠٥١ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَ يَومُ الجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلاثِكَةُ عَلَى بابِ المَسجِدِ يَكْتُبُونَ الأُوَّلَ فَالأَوَّلَ، وَمَثُلُ الْمُهَجِّرِ كَمَثُلِ الذي يُهدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَبشًا، ثُمَّ دَجاجَةً، ثُمَّ بَيضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الإِمامُ؛ طَووا صُحُفَهُم، وَيَستَمِعُونَ الذِّكرَ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁽١) مالكٌ مرسلًا، ك: الطَّهارة، ب: ما جاء في السِّواك، ح: (٢١٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ب: السُّنَّة في التَّنظيف يومَ الجمعة بغسلٍ، ح: (٩٥٩٥) وقال: (هذا هو الصَّحيحُ مرسلٌ، وقد رُوِيَ موصولًا، ولا يصحُّ وصلُه)، وانظر ما بعده.

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الزِّينة يوم الجمعة، ح: (١٠٩٨)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (في إسناده صالحُ بنُ أبي الأخضر، ليَّنَه الجمهورُ وباقي رجالِه ثقاتٌ).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الجمعة، ب: في السَّواك والطِّيب يوم الجمعة، ح: (٥٢٨)، وقال: (حديثٌ حسنٌ)، وهو في «المسند» (١٨٤٨٨).

⁽٤) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة، ح: (١٩٨٨).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: الاستماع إلى الخطبة، ح: (٩٢٩)، ومسلمٌ، ك: الجمعة، ب: فضل التَّهجير=

٢٠٥٢ ـ وَعنْ جابِرٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُم أَخَاهُ يَومَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ ليُخالِف إِلَى مَقَعَدِهِ، فَيَقَعُدَ فِيهِ وَلَكِنْ يَقُولُ: افسَحُوا »، رواهُ مسلم (١٠).

٢٠٥٣ ـ وَعنْ نافِعِ قالَ: سَمِعتُ ابنَ عُمَرَ ﷺ يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخاهُ مِن مَقَعَدِهِ، وَيَجلِسَ فِيهِ، قُلتُ لِنافِعِ: الجُمُعَةَ؟ قالَ: الجُمُعَةَ وَغَيرَها، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٢٠٥٤ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ سَلامٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا عَلَى أَحَدِكُم إِنْ وَجَدَ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوبَينِ لِيَوم الجُمُعَةِ، سِوَى ثُوبَي مِهنَتِهِ»، رواهُ ابنُ ماجه (٣٠).

٢٠٥٥ ـ ورواه مالكٌ عنْ يحيى بنِ سعيدِ (١).

٢٠٥٦ ـ وَعنْ سَمُرَةَ بِنِ جُندُبٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احضُرُوا الذِّكرَ، وادنُوا مِنَ الإِمام؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لا يَزالُ يَتَباعَدُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الجَنَّةِ، وَإِنْ دَخَلَها»، رواهُ أبو داود (٥٠).

٧٠٥٧ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَأَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُم بِظَهرِ الحَرَّةِ، خَيرٌ لَهُ مِن أَنْ يَقعُدَ حَتَّى إِذَا قَامَ الإِمامُ يَخطُبُ، جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَومَ الجُمُعَةِ، رواهُ مالكٌ في «الموطَّأ» (١٠).

يوم الجمعة، ح: (١٩٨٤).
 قولُه: «المهجِّر»: المبكِّر إلى المسجد.

⁽١) مسلم، ك: السَّلام، ب: تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح الذي سبق إليه، ح: (٥٦٨٨).

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الجمعة، ب: لا يقيم الرَّجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه، ح: (٩١١)، ومسلمٌ، ك: السَّلام، ب: تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح الذي سبق إليه، ح: (٥٦٨٥).

⁽٣) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الزِّينة يوم الجمعة، ح: (١٠٩٥)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ)، وأبو داودَ بسندِ آخرَ، ك: الصَّلاة، ب: اللَّبس للجمعة، عقبَ ح: (١٠٧٨).

⁽٤) «موطَّأ مالكِ» بلاغًا، ك: الجمعة، ب: الهيئة وتخطِّي الرِّقاب، ح: (٣٦٦).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الدُّنوِّ من الإمام عند الموعظة، ح: (١١٠٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٠١١٨)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٠٤).

⁽٦) «موطَّأُ مالكِ»، ك: الجمعة، ب: الهيئة وتخطِّي الرِّقاب، ح: (٣٦٨)، وهو أثرٌ موقوفٌ صحيحٌ، وأخرجَه ابنُ أبي=

٢٠٥٨ ـ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ عَبِدِاللهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ المَسجِدَ يَومَ الجُمُعَةِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخطُبُ، فَجَعَلَ يَتَخَطَّى النّاسَ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجلِسْ؛ فَقَد آذَيتَ وَآنَيتَ»، رواهُ ابنُ ماجه (١).

٢٠٥٩ ـ وَعَنْ أَبِي الرّاهِرِيَّةِ قَالَ: كُنّا مَعَ عَبدِاللهِ بنِ بُسرٍ هُنَّهُ، صاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ، يَومَ الجُمُعَةِ، فَجاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النّاسِ يَومَ الجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُ ﷺ يَخطُبُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: «اجلِسْ؛ فَقَد آذَيتَ»، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُ بإسنادٍ جيِّله(٢).

٧٠٦٠ وفي رواية أحمدَ عنِ النَّبِيِّ عَيَّةً قَالَ: «إِنَّ الذي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَومَ الجُمُعَةِ، وَيُفَرِّقُ بَينَ الاثنينِ بَعدَ خُرُوجِ الإمامِ كالجارِّ قُصبَهُ فِي النَّارِ»(٣).

٢٠٦١ ـ وفي رواية للطَّبرانيِّ نحوُه وفيه: «قَد رَأَيتُكَ تَخَطَّى رِقابَ النَّاسِ وَتُؤذِيهِم، مَن آذَى

شيبة بإسناد آخر عنه، ك: الجمعة، ب: في تخطّي الرّقاب يوم الجمعة، ح: (٥٥٢٤).

⁽١) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في النَّهي عن تخطِّي النّاس يوم الجمعة، ح: (١١١٥)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، وله شاهدٌ من حديث عبدالله بن بسرٍ رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ).

قولُه: «آذيت»؛ أي: النّاسَ بتخطِّيك، «وآنيت»: كآذيت وزنّا؛ أي: أخَّرْت المجيءَ وأبطأت، [حاشية السَّنديّ على سنن ابن ماجه] (١/ ٣٤٤).

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: تخطِّي رقاب النّاس يوم الجمعة، ح: (١١١٨)، والنَّسائيُّ مختصرًا، ك: الجمعة، ب: النَّهي عن تخطِّي رقاب النّاس، ح: (١٤٠٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٧٨٥): (رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ بإسنادين صحيحين، إسنادُ أبي داودَ على شرط مسلم).

⁽٣) «مسند أحمد» عن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم المخزوميّ، عن أبيه ح: (١٥٤٤٧)، والطّبرانيُّ في «الكبير» (٣) «مسند أحمد» عن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم المخزوميّ، عن أبيه ح: (٩٠٨): (إسنادُه ضعيفٌ، وقال الرّباعيُّ في «فتح الغفَّار» (٢/ ٢٢٠): (إسنادُه ضعيفٌ، وله شواهدُ)، وقال البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٢٨٧): (رواهُ أبو يعلى وأحمدُ بنُ حنبلِ والطّبرانيُّ في الكبير بسندٍ فيه هشامُ بنُ زيادٍ، قال ابنُ عبد البرِّ: أجمعوا على ضعفه. وله شاهدٌ من حديث عبدالله بن بسرٍ، رواهُ أحمدُ بنُ حنبل، وابنُ خزيمةً وابنُ حِبّانَ في صحيحيهما، وغيرهم).

قال السّنديُّ: (قولُه: «كالجارِّ»: من الجرِّ، «قُصْبَه»: بضمٌّ فسكونِ: المعيُّ، واحدُ الأمعاءِ، ولعلَّ التَّشبية لتقبيح حاله، واللهُ تعالى أعلَمُ).

مُسلِمًا؛ فَقَد آذانِي، وَمَن آذانِي؛ فَقَد آذَى اللهَ عَلَيْ ١٠٠٠.

٢٠٦٢ - وَعَنْ يَعلَى بِنِ شَدّادِ بِنِ أُوسٍ هُ اللهُ قَالَ: شَهِدتُ مَعَ مُعاوِيَةَ هُ ابَيتَ الْمَقدِسِ فَجَمَّعَ بِنا، فَنَظَرتُ فَإِذا جُلُّ مَن فِي المَسجِدِ أَصحابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيتُهُم مُحتَبِينَ والإمامُ يَخطُّبُ ، رواهُ أبو داود (٢٠).

وقال: كانَ ابنُ عُمَرَ يَحتَبِي والإمامُ يَخطُبُ، وَأَنْسُ بنُ مالِكِ، وَشُرَيحٌ، وَصَعصَعَةُ بنُ صُوحانَ، وَسَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ، وَإِبراهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَمَكحُولٌ، وَإِسماعِيلُ بنُ محمَّدِ بنِ سَعدٍ، وَنُعَيمُ بنُ سَلامَةَ ﷺ، قالَ: لا بَأْسَ بها.

٣٠٦٣ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُم يَـومَ الْجُمُعَةِ؛ فَليَتَحَوَّلُ مِن مَجلِسِهِ ذَلِكَ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).



⁽١) الطَّبرانيُّ عن أنسٍ في «الصَّغير» (٢٦٨)، والبيهةيُّ في «شعب الإيمان» (٢٧٤١)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (٢/ ١٧٩): (وفيه القاسمُ بنُ مطيَّبِ، قال ابنُ حِبّانَ: كان يخطئُ كثيرًا؛ فاستحقَّ التَّركَ).

⁽٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: الاحتباء والإمامُ يخطبُ، ج: (١١١١)، وسكت عنه أبو داودَ والمنذريُّ. قولُه: «فجمَّع بنا»؛ أي: فصلَّى بنا صلاةَ الجمعة.

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الجمعة، ب: فيمن ينعس يوم الجمعة أنَّه يتحوَّل من مجلسه، ح: (٥٢٦)، وأبو داود، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجلُ ينعس والإمامُ يخطبُ، ح: (١١١٩)، وقال التَّرمذيُّ: وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: ٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَتَرَكُّوكَ فَآيِماً ﴾ [الجمعة: ١١]، وقولِه تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوْةُ فَأَنتَشِرُواْ ﴾ [الجمعة: ١٠].

٢٠٦٤ ـ عنْ أَنَسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمسُ، رواهُ البخاريُّ (٢). ٢٠٦٥ ـ وَعنْ سَهلِ بنِ سَعدٍ ﴿ قَالَ: مَا كُنّا نَقِيلُ وَلا نَتَغَدَّى إِلّا بَعدَ الجُمُعَةِ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٢٠٦٦ - وَعنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ على قَالَ: كَانَ النِّداءُ يَومَ الجُمْعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الإمامُ عَلَى

⁽۱) قولُه: «الخطبة»: (فروعٌ: الخطبةُ تشتملُ على فروضٍ وسننٍ، أمّا الفرضُ فشيئان: الوقتُ، وهو ما بعد الزّوال وقبلَ الصّلاة، حتّى لو خطبَ قبل الزّوال أو بعد الصّلاة لا يجوزُ، وأمّا السّنن فخمسةَ عشرَ: الطّهارةُ حتّى كره من الجنب والمصدث، والقيامُ واستقبال القوم بوجهه، والقعودُ قبل الخطبتين، قال أبو يوسفَ: والبدايةُ بـ«الحمدُ لله» والنّناءُ عليه بما هو أهلُه، وكلمتا الشّهادة والصّلاةُ على النّبيِّ على والموعظةُ والتّذكرةُ وقراءةُ القرآن، وتاركُها مسيءٌ، والجلوسُ بين الخطبتين، وإعادةُ التّحميدِ والنّناءِ على الله تعالى في الخطبة الثّانية؛ وزيادةُ الدُّعاء للمسلمين والمسلمات في الثّانية، وتخفيف الخطبتين بقدر سورةٍ من طوال المفصَّل. وأمّا الخطيبُ؛ فمن السّنن فيه: طهارتُه واستقبالُه بوجهه إلى القوم، وتركُ السّلام من وقت خروجه إلى دخوله في الصّلاة، وتركُ الكلام)، قالَه العلامة العينيُّ في «شرح الهداية» (٣/ ٢٢)، وقال في «الدُّرِ المختار»: (ويكرَه تكلُّمُه فيها إلَّا لأمرِ بمعروفٍ؛ لأنّه منها)، مؤلَّف

⁽٢) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: وقت الجمعة إذا زالت الشَّمس، ح: (٩٠٤).

⁽٣) مسلم، ك: الجمعة، ب: صلاة الجمعة حين تزول الشَّمس، ح: (١٩٩١)، والبخاريُّ، ك: الجمعة، ب: قول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيكِ ٱلصَّلَوْةُ فَانَتَشِرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْنَعُوا مِن فَضَلِ ٱللهِ ﴾ [الجمعة: ١٠]، ح: (٩٣٩).

المِنبَرِ عَلَى عَهِدِ النَّبِيِّ عَلَيْ وَأَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ ، فَلَمَّا كَانَ عُثمَانُ ، وَكَثُرَ النَّاسُ؛ زادَ النِّداءَ الثَّالِثَ عَلَى الزَّوراءِ، رواهُ البخاريُّ (۱).

٧٠٦٧ ـ وَعَنْ جَابِرِ بِنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَت لِلنَّبِيِّ ﷺ خُطبَتَانِ يَجلِسُ بَينَهُما يَقرَأُ القُرآنَ، وَيُذَكِّرُ النَّاسَ (٢).

٢٠٦٨ ـ فكانَتْ صَلاتُهُ قَصدًا، وَخُطبَتُهُ قَصدًا، رواهُما مسلمٌ (٣).

٢٠٦٩ ـ وَعَنْ عَمَّارٍ ﴾ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ طُولَ صَلاةِ الرَّجُلِ، وَقِصَرَ خُطبَتِهِ، مَئِنَّةٌ مِن فِقهِهِ؛ فَأَطِيلُوا الصَّلاة، واقصُرُوا الخُطبَة، وَإِنَّ مِنَ البَيانِ سِحرًا»، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٠٧٠٠ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احمَرَّتْ عَينَاهُ، وَعَلا صَوتُهُ، واشتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنذِرُ جَيشٍ، يَقُولُ: «صَبَّحَكُم وَمَسّاكُم»، وَيَقُولُ: «بُعِثْ أَنَا والسّاعَةُ كَهاتَينِ»، وَيَقُرُنُ بَينَ إِصبَعَيهِ السَّبَابَةِ، والوُسطَى، رواهُ مسلمٌ (٥٠).

٧٠٧١ - وَعَنْ يَعلَى بِنِ أُمَيَّةَ هُ قَالَ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقرَأُ عَلَى المِنبَرِ: ﴿ وَنَادَوْأَ يَمَالِكُ لِيقَضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، مُتَّفَقُ عليه (١٠).

(١) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: الأذان يوم الجمعة، ح: (٩١٢). «الزَّوراء»: قيل: (هي دارٌ في سوق المدينة بقرب المسجد)، «ابن الملك».

- (٢) مسلم، ك: الجمعة، ب: ذكر الخطبتين قبل الصَّلاة وما فيهما من الجلسة، ح: (١٩٩٥).
 - (٣) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (٢٠٠٣). وفي «المفاتيح» (٢/ ٣٢٨): «القصد»: الوسطُ؛ يعني: لم تكنْ طويلةً، ولا قصيرةً.
 - (٤) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصّلاة والخطبة، ح: (٢٠٠٩). قوله: «مئنَّةٌ»؛ أي: علامةٌ.
 - (٥) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (٢٠٠٥).
- (٦) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: بدء الخلق، ب: إذا قال أحدُكم: آمين، والملائكةُ في السَّماء، آمين، ح: (٣٢٣٠)، ومسلمٌ،=

٧٠٧٢ ـ وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنتِ حارِثَةَ بنِ النَّعُمانِ، قالَت: «وَمَا أَخَذَتُ ﴿ قَنَّ وَالْقُرَءَانِ ٱلْمَجِيدِ ﴾ إلّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَقرَؤُها كُلَّ يَومٍ جُمُعَةٍ عَلَى المِنبَرِ، إِذَا خَطَبَ النَّاسَ »، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٢٠٧٣ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: كانَ النَّبِيُ ﷺ يَخطُبُ خُطبَتَينِ، كانَ يَجلِسُ إِذَا صَعِدَ المِنبَرَ حَتَى يَفرَغَ ـ أُراهُ قالَ: المُؤَذِّنُ ـ ثُمَّ يَقُومُ (٢)، فَيَخطُبُ، ثُمَّ يَجلِسُ فَلا يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخطُبُ، رواهُ أبو داودَ (٣).

٢٠٧٤ ـ وَعَنْ أَبَي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ جَلَسَ ذاتَ يَومٍ عَلَى المِنبَرِ وَجَلَسِنا حَولَهُ رواهُ البخاريُّ (٤).

٧٠٧٥ ـ وَعنْ جابِرِ ﷺ قالَ: لَمّا استَوَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومَ الجُمُعَةِ [عَلَى المِنبَرِ]، قالَ: «اجلِسُوا»، فَسَمِعَ ذَلِكَ ابنُ مَسعُودٍ، فَجَلَسَ عَلَى بابِ المَسجِدِ، فَرَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقالَ: «تَعالَ يا عَبدَاللهِ ابنَ مَسعُودٍ»، رواهُ أبو داودَ^(٥).

⁼ ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (٢٠١١).

⁽١) مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (٢٠١٥).

⁽٢) قولُه: «ثمَّ يقومُ فيخطبُ»؛ أي: يخطبُ الإمامُ بسيفٍ في بلدةٍ فتحتْ به كمكَّةَ، وإلَّا لا كالمدينة، ونقل القهستانيُّ عن عيد «المحيط» أنَّ أخذَ العصا سنَّةٌ كالقيام، كذا التقطناهُ من «الدُّرِّ المختار» و«ردِّ المحتار». م

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: الجلوس إذا صعد المنبر، ح: (١٠٩٢)، وأخرجَه البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: الخطبة قائمًا، ح: (٩٢٩)، ومسلمٌ، ك: الجمعة، ب: ذكر الخطبتين قبل الصَّلاة، ح: (٩٢٩).

⁽٤) البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: يستقبل الإمامُ القومَ، ح: (٩٢١)، ومسلمٌ، ك: الزَّكاة، ب: التَّحذير من الاغترار، ح: (٢٤٢٣).

⁽٥) أبو داودَ ك: الصَّلاة، ب: الإمام يكلِّم الرَّجلَ في خطبته، ح: (١٠٩١)، وصحَّحَه الحاكمُ (١٠٥٦) ووافقَه الذَّهبيُّ، وأخرجَه مختصرًا البخاريُّ، ك: الجمعة، ب: إذا رأى الإمامُ رجلًا جاء وهو يخطبُ، أمره أنْ يصلِّي ركعتين، ح: (٣٠٩)، ومسلمٌ، ك: الجمعة، ب: التَّحيَّة والإمامُ يخطب، ح: (٢٠١٨)، واللَّفظُ لأبي داودَ، إلَّا ما بين المعكوفين فللبيهقيِّ في «الكبرى» ح: (٥٧٤٩).

٢٠٧٦ ـ وَعَنْ عَمرِو بنِ حُرَيثٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيهِ عِمامَةٌ سَوداءُ، قَد أَرخَى طَرَفَيها بَينَ كَتِفَيهِ، رواهُ مسلمٌ (١٠).

٧٧٧ - وَعنْ عَبدِاللهِ بن وَهبٍ قالَ: سَمِعتُ مُعاوِيةَ بنَ صالِحٍ يُحَدِّثُ عنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ عنْ عَبدِاللهِ بنِ بُسرٍ هُمُهُ، قالَ: كُنتُ جالِسًا إِلَى جَنبِهِ يَومَ الجُمُعَةِ، فَقالَ: جاءَ رَجُلُ يَتَخَطَّى رِقابَ النَّاسِ يَومَ الجُمُعَةِ، فَقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اجلِسْ؛ فَقَد آذَيتَ وَآنَيتَ»، رواهُ الطَّحاويُّ وروى النَّسائيُّ وأبو داودَ الجُمُعَةِ، فَقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اجلِسْ؛ فَقَد آذَيتَ وَآنَيتَ»، رواهُ الطَّحاويُّ وروى النَّسائيُّ وأبو داودَ بإسنادٍ جيِّدٍ نحوَه (٢) وقال الطَّحاويُّ: (أفلا ترى أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِ أمرَ هذا الرَّجلَ بالجلوس، ولم يأمرُه بالصَّلاة).

٢٠٧٨ ـ وَعَنْ جَابِرِ ﷺ قَالَ: جَاءَ سُلَيكُ الغَطَفَانِيُّ ﷺ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدٌ عَلَى الْمِنبَرِ، فَقَعَدَ سُلَيكٌ قَبَلَ أَن يُصَلِّي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرَكَعتَ رَكعَتَينِ؟» قَالَ: لا، قَالَ: «قُم فَاركَعْهُما»، رواهُ النَّسائيُّ في «سننه الكبير» وبوَّبَ فيه على هذا الحديث وقال: الصَّلاةُ قبل الخطبة (٣).

٢٠٧٩ ـ وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ [المَسجِد] وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخطُبُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ:
 «قُم فاركَعْ رَكعَتَينِ»، وَأَمسَكَ عنِ الخُطبَةِ حَتَّى فَرَغَ مِن صَلاتِهِ، رواهُ الدَّارِقطنيُّ(١٠).

⁽۱) مسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: جواز دخول مكَّةَ بغير إحرامٍ، ح: (۳۳۱ / ۳۳۱). «أرخى»: (أي: سدلَ وأرسلَ)، «المفاتيح».

 ⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمامُ يخطب هل ينبغي له أنْ
 يركع أم لا؟ ح: (٢٥٦)، وانظر تخريجه برقم: (٢٠٦١).

⁽٣) النَّسائيُّ في «السُّنن الكبرى» ك: الصَّلاة، ب: الصَّلاة قبل الخطبة، ح: (٩٩١)، وصحَّحَه مسلمٌ، ك: الجمعة، ب: التَّحيَّة والإمامُ يخطب، ح: (٢٠٢٣)، انظر: «عمدة القاري» (٦/ ٢٣٢).

⁽٤) الدَّارقطنيُّ، ك: الجمعة، ب: في الرَّكعتين إذا جاء الرَّجلُ والإمامُ يخطب، ح: (١٦١٨)، وقال: (أسندَه عبيدُ بنُ محمَّدِ العبديُّ؛ ووهم فيه، وقال: والصَّوابُ عن معتمرٍ عن أحمدَ مرسلًا)، قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٢٣٢/٦): (قلت: المرسَلُ حجَّةٌ عندنا)، ويؤيِّدُ هذا ما أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ عن محمَّد بن قيسٍ (وسيأتي لفظُه بعد).

٧٠٨٠ ـ وفي روايةٍ له (١) عنْ أَحمَدَ بنِ حَنبَلِ عنْ مُعتَمِرٍ عنْ أَبِيهِ قالَ: جاءَ رَجُلٌ والنَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهُ عَلَيْهِ مَالَ: "يَخطُبُ، فَقَالَ: "يا فُلانُ أَصَلَّيت؟"، قالَ: "«فَصَلِّ»، ثُمَّ انتَظَرَهُ حَتَّى صَلَّى.

٢٠٨١ ـ وَعَنْ محمَّدِ بِنِ قَيسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ حَيثُ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّي رَكَعَتَينِ، أَمسَكَ عِنِ الخُطبَةِ
 حَتَّى فَرَغَ مِن رَكَعَتَيهِ، ثُمَّ عادَ إِلَى خُطبَتِهِ، رواهُ ابنُ أبي شيبة (٢).

٢٠٨٢ ـ وَعَنْ عُقبَةَ بنِ عامِرٍ هَ قالَ: الصَّلاةُ ـ والإمامُ عَلَى المِنبَرِ ـ مَعصِيةٌ، رواهُ الطَّحاويُّ وفيه ابنُ لَهيعة، وثَّقه أحمدُ وكفى به ذلك (٣).

٢٠٨٣ ـ وَعَنْ ثَعلَبَةَ بِنِ أَبِي مالِكِ القُرَظِيِّ ﷺ: أَنَّ جُلُوسَ الإمامِ عَلَى المِنبَرِ يَقطَعُ الصَّلاة،
 رواهُ الطَّحاويُّ بإسنادِ صحيح⁽¹⁾.

(١) الدَّارقطنيُّ، ك: الجمعة، ب: في الرَّكعتين إذا جاء الرَّجلُ والإمامُ يخطب، ح: (١٦١٩).

قال الدَّار قطنيُّ: (وهذا مرسلٌ، وهو الصَّوابُ) ونحن نقولُ: المرسلُ حجَّةٌ، فيجب اعتقادُ مقتضاه علينا ثمَّ رفعُه زيادةً إذا لم يعارضُ ما قبلها، فإنَّ غيرَه ساكتٌ عن أنَّه أمسكَ عن الخطبة أوَّلًا وزيادةُ الثُّقةِ مقبولةٌ، ومجرَّدُ زيادته لا توجبُ الحكمَ بغلطه، وإلَّا لم تقبل زيادةٌ، وما زاده مسلمٌ فيه من قوله: "إذا جاء أحدُكم الجمعةَ والإمامُ يخطبُ؛ فليركعُ ركعتين، وليتجوَّزْ فيهما»، لا ينفي كونَ المرادِ أنْ يركعَ مع سكوت الخطيب؛ لِما ثبت في السُّنَّة من ذلك أو كان قبل تحريم الصَّلاة في حال الخطبة فتسلم تلك الدَّلالةُ عن المعارض. "شرح فتح القدير" (٢/ ٨٨).

- (٢) ابنُ أبي شيبة، ك: الجمعة، ب: في الرَّجل يجيء يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطبُ يصلِّي ركعتين، ح: (٥٢٠٦)، وانظر: تعليق الشَّيخ والدَّار قطنيُّ، ك: الجمعة، ب: في الرَّكعتين إذا جاء الرَّجل والإمام يخطب، ح: (١٦٢١)، وانظر: تعليق الشَّيخ محمَّد عوّامة على حديث الباب في «المصنَّف».
- (٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ يوم الجمعة والإمامُ يخطب هل ينبغي له أنْ يركعَ أم لا؟ ح: (٢١٧٣)، وفي «عمدة القاري» (٦/ ٢٣٤): (فإن قلت: في إسناده عبدُالله بن لَهيعةَ، وفيه مقالٌ، قلت: وثَّقه أحمدُ، وكفى به ذلك).
- (٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجدَ يومَ الجمعة والإمامُ يخطب، هل ينبغي له أنْ يركعَ أم لا؟ ح: (٢١٧٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ٥٠): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرج ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» [ك: الجمعة، ب: في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب، ح: (٥٣٣٩)] عن ثعلبةَ بن أبي مالكِ القرظيّ، وأخرج=

١٠٨٤ - وَعنِ ابنِ شِهابٍ، فِي الرَّجُلِ يَدخُلُ المَسجِدَ يَومَ الجُمُعَةِ والإِمامُ يَخطُبُ، قالَ: يَجلِسُ، وَلا يُسَبِّحُ؛ أَي: لا يُصَلِّي، رواهُ الطَّحاويُّ بإسنادٍ صحيحِ (١)، وقال: (فقد روينا في هذه «الآثار» أنَّ خروجَ الإمامِ يقطعُ الصَّلاة، وأنَّ عبدَاللهِ بنَ صفوانِ جاء وعبدُاللهِ بنُ الزُّبير يخطبُ، فجلسَ ولم يركغ، فلم ينكرُ ذلك عليه عبدُاللهِ بنُ الزُّبير، ولا مَن كانَ بحضرتِه مِن أصحابِ رسولِ اللهِ عَلَيُ وتابعيهم، ثمَّ قد كان شريحٌ يفعلُ ذلك)(٢).

٧٠٨٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَيَا اللهِ عَلَيْهِ: ﴿إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلاةِ ؛ فَلا يَسعَ إِلَيها أَحَدُكُم، وَلَكِنْ لِيَمشِ وَعَلَيهِ السَّكِينَةُ وَالوَقَارُ، صَلِّ مَا أَدرَكتَ، واقض (٣) ما سَبَقَكَ»،.......

نحوَه مالكٌ في «الموطّأ» [ك: الجمعة، ب: ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، ح: (٣٤٣)] واللَّفظُ
 لابن أبي شيبة: قال: أدركتُ عمرَ وعثمانَ ، فكان الإمامُ إذا خرج يومَ الجمعة تركنا الصَّلاة، فإذا تكلَّم تركنا
 الكلام، وله شاهدٌ عن السَّائب بن يزيدَ في «المطالب العالية» [ك: الجمعة، ب: الإنصات للخطبة، ح: (١٢٧)]،
 وقال ابنُ حجرِ: (هذا إسنادٌ صحيحٌ موقوفٌ).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الرَّجل يدخل المسجد يومَ الجمعة والإمامُ يخطب هل ينبغي له أنْ يركعَ أم لا؟ ح: (۲۱۷۱)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (٦/ ١٥): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ، ك: الجمعة، ب: من كان يقول: إذا خطب الإمام فلا تصلِّ، ح: (٢١٤٥).

⁽٢) «شرح معاني الآثار» مع «النُّخب» (٦/ ٤٩).

⁽٣) قولُه: "واقض ما سبقك": وفي شرح "المنية": (من أدرك الإمام فيها؛ صلّى معه ما أدرك، وبنى عليه الجمعة، وإنْ أدركها فيما بعد أدركه في التّشهُّد أو سجود السّهو، وقال محمَّدٌ: إنْ أدرك معه ركوعَ الثّانية؛ بنى عليها الجمعة، وإنْ أدركها فيما بعد ذلك؛ بنى عليه الظُهر، قال صاحبُ "الهداية": لهما إطلاقُ قوله على أخرجه السّتَةُ في كتبهم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله على إذا أقيمتِ الصّلاةُ؛ فلا تأتوها وأنتم تسعون، وائتوها تمشون، وعليكم السّكينة، فما أدركتم؛ فصلُّوا، وما فاتكم؛ فأتمُّوا"، وفي رواية: "فاقضوا"، وقال ابنُ الهمام: وما رواهُ: "مَن أدركَ ركعةً من الجمعة؛ أضاف إليها ركعة أخرى وإلّا صلّى أربعًا"، لم يثبتْ، وأمّا لفظُّ "المشكاة" على تقدير ثبوته؛ فلا دلالةً له على صحّة المخالفة؛ لأنَّ معنى: "من فاتته الرَّكعتان؛ فليصلِّ أربعًا"؛ أي: من لم يدركُ شبتًا منهما؛ فليصلِّ الظُّهر؟ أي: لا قضاءَ الجمعة)، ملخصًا من "المرقاة". م

رواهُ مسلمٌ^(١).

٢٠٨٦ ـ وَعَنهُ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «التُوا الصَّلاةَ وَعَلَيكُمُ السَّكِينَةُ، فَصَلُّوا ما أَدرَكتُم واقضُوا ما سَبَقَكُم»، رواهُ أبو داودَ وفي روايةٍ له: «وَليَقض» (٢).

۲۰۸۷ ـ وروى أحمدُ عنه ﷺ: «وما فاتكم، فاقضوا»(٣).

٨٠٠٨ ـ ورواهُ ابنُ أبي شيبةَ بسندِ جيِّدِ عنْ أبي ذرِّ هيهُ والبيهقيِّ عنْ أنسِ هيهُ بسندِ لا بأسَ به (١٠).

٢٠٨٩ ـ وَعَنْ عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا استَوَى عَلَى المِنبَرِ استَقبَلناهُ بوُجُوهِنا(٥) رواهُ التِّرمذيُّ(١).

· ٢٠٩ - عنْ عَدِيِّ بنِ ثابِتٍ ﷺ قالَ: كانَ النَّبِيِّ ﷺ إذا خَطَبَ، استَقبَلَهُ أَصحابُهُ بِوُجُوهِهِم (٧)،

(١) مسلمٌ، ك: المساجد ومواضع الصَّلاة، ب: استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينةٍ، ح: (١٣٦٢).

(٢) أبو داودَ، ك: الصَّلاة، ب: السَّعي إلى الصَّلاة، ح: (٥٧٣)، وهو في «المسند» (٨٩٦٤)، وانظر: ما قبله.

(٣) «مسند أحمد» (٧٢٥٠) والنَّسائيُّ، ك: الإمامة، ب: السَّعى إلى الصَّلاة، ح: (٨٦١)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٥٠٥).

(٤) ابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: من كره [أنْ يسرعَ إلى الصَّلاة]، ح: (٧٤٨٠)، والبيهقيُّ في «الكبرى» عن أنس، جماع أبواب التَّبكير إلى الجمعة وغير ذلك، ب: صفة المشى إلى الجمعة، ح: (٥٨٧٤).

- (٥) وفي «المبسوط»: (يستحبُّ للقوم أنْ يستقبلوا الإمام عند الخطبة، وعن أبي حنيفة رحمَه اللهُ: أنَّه كان إذا فرغَ المؤذِّنُ
 من أذانه أدارَ وجهة إلى الإمام)، مؤلِّف
- (٦) التّرمذيُّ، أبواب الجمعة، ب: في استقبال الإمام إذا خطب، ح: (٥٠٩)، وضعَّفه وقال: (والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبيُّ عَلَيُّ وغيرهم: يستحبُّون استقبالَ الإمام إذا خطب، وهو قولُ سفيانَ القوريُّ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ).
- (٧) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: من كان يستقبل الإمام يوم الجمعة، ح: (٢٦٩)، وقال الشَّيخ محمَّد عوّامة: (هذا مرسَلٌ، وإسنادُه حسنٌ)، ووصلَه البيهقيُّ عنه عن البراء في «الكبرى» باب: يحوِّلُ النّاسُ وجوهَهم إلى الإمام ويسمعون الذِّكرَ، ح: (١٧١١)، وأخرجَه ابن ماجه بسندِ رجالُه ثقاتٌ عنه عن أبيه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب، ح: (١١٣٦)، وانظر: تعليق الشَّيخ محمَّد عوّامة على حديث الباب في «المصنَّف».



ذكرَه ابنُ بطَّالٍ في «شرح البخاريِّ» (٢/ ٥١٠)(١).

٢٠٩١ - وَعَنْ عُمارَةَ بِنِ رُؤَيبَةَ أَنَّهُ رَأَى بِشِرَ بِنَ مَروانَ عَلَى المِنبَرِ رافِعًا يَدَيهِ، فَقالَ: قَبَّحَ اللهُ هَا يَذِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصبَعِهِ المُسَبِّحَةِ، رواهُ مسلمٌ (٢).



⁽١) (لكن الرَّسمَ الآن أنَّهم يستقبلون القبلةَ للحرج في تسوية الصُّفوف؛ لكثرة الزِّحام)، كذا في «شرح الهداية» للسُّروجيِّ، قالَه في «غنية المستملي»، وقال العلامةُ العينيُّ: قال ابنُ المنذر: (وهذا ـ أي استقبالُهم الإمامَ ـ كالإجماع). مؤلِّف

⁽٢) مسلم، ك: الجمعة، ب: تخفيف الصَّلاة والخطبة، ح: (٢٠١٦).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّكَاوَةَ فَلْنَقُمْ طَآبِكُةُ يَنْهُم مَعَكَ وَلَيَأْخُذُوا أَسَلِحَتُهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُواْمِن وَرَآبِكُمُ وَلْتَأْتِ طَآبِهَةُ أُخْرَكَ لَمْ يُعَكُواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُواْمِن وَرَآبِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآبِهَةُ أُخْرَكَ لَمْ يُعَكُمُ وَالْيَصَدُوا فَلْيَصَلُوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتِكُمْ وَأَسْتِعَتِكُونَ فَيَيْدُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَحِدَةً ﴾ [النساء: ١٠٢] وقولِه تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ وَرَجَالًا أَوْرُكُمَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩](١).

٢٠٩٧ - وَعَنْ سَالِمِ بِنِ عَبِدَاللهِ بِنَ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: غَزَوتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَبَلَ نَجِدٍ، فَوَازَينَا الْعَدُوّ، فَصَافَفَنا لَهُم، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَن مَعَهُ وَسَجَدَ سَجِدَتَينِ، ثُمَّ انصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ اللّهِ عَلَيْ بِمَن مَعَهُ وَسَجَدَ سَجِدَتَينِ، ثُمَّ الصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ اللّهِ عَلَيْ بِهِم رَكَعَةً وَسَجَدَ سَجِدَتَينِ، ثُمَّ سَلَّم، فَقَامَ كُلُّ واحِدٍ اللّهِ عَلَيْ بِهِم رَكَعَةً وَسَجَدَ سَجِدَتَينِ، ثُمَّ سَلَّم، فَقامَ كُلُّ واحِدٍ مِنهُم، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكَعَةً وَسَجَدَ سَجِدَتَينِ ").

٢٠٩٣ ـ وروى نافعٌ نحوَه وزاد: فَإِن كَانَ خَوفٌ هُوَ أَشَدُّ مِن ذَلِكَ، صَلَّوا رِجالًا قِيامًا عَلَى أَقدامِهِم أَو رُكبانًا، مُستَقبِلِي القِبلَةِ أَو غَيرَ مُستَقبِلِيها، قالَ مالِكٌ: قالَ نافِعٌ: لا أُرَى عَبدَاللهِ بنَ عُمَرَ ذَكِرَ ذَلِكَ إِلّا

⁽۱) قولُه: "فرجالًا»: (استدلَّ الشّافعيَّةُ بـ ﴿ يَبَالًا ﴾ على صحَّة صلاة الخائف ماشيًا، فلمّا صحَّ يفترض عنده وقت المسايفة أيضًا، وأجاب علماؤنا أنَّه جمعُ راجل، بمعنى الكائن على رجليه ولو واقفًا، فإنَّه مشتركُ معنويٌّ بين الماشي والواقف، ولمّا كان المشيّ عملًا كثيرًا ولم يدلَّ نصٌّ على تجويزه؛ كان مفسدًا للصَّلاة للإطلاق، ولمّا لم يصحَّ ماشيًا يؤخّر وقت الجزِّ والمسايفة، كما أُخَرَ ﷺ يوم الأحزاب، وقد نزلت صلاةُ الخوف قبل ذلك في ذات الرّقاع كما نقلَه في "روح المعاني" عن أبي إسحاقَ وغيرِه أهل السَّير)، قاله في "بيان القرآن". م

⁽٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب صلاة الخوف، ح: (٩٤٢)، ومسلمٌ مختصرًا، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، ح: (١٩٤٣).

عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، رواهُ البخاريُّ (١).

٢٠٩٤ ـ وفي روايةٍ له: فَلَيْصَلُّوا قِيامًا وَرُكِبانًا (٢).

٢٠٩٥ ـ وفي رواية لمسلم: فَصَلِّ راكِبًا أَو قائِمًا تُومِئُ إِيماءً (٣).

٢٠٩٦ وعنْ عَبدِاللهِ بِنِ مَسعُودٍ هَ قَالَ: صَلَّى بِنا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ صَلاةَ الخَوفِ، فَقامُوا صَفًّا خَلفَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ رَكعَةً، ثُمَّ جاءَ الآخَرُونَ فَقامُوا مَقامُهُم، واستَقبَلَ هَوُلاءِ العَدُوّ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُ عَلَيْ رَكعَةً، ثُمَّ سَلَّم، فَقامَ (٤) هَوُلاءِ، فَصَلَّوا لِأَنفُسِهِم مَقامَهُم، واستَقبَلَ هَوُلاءِ العَدُوّ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُ عَلَيْ رَكعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقامَ (٤) هَوُلاءِ فَصَلَّوا لِأَنفُسِهِم رَكعَةً، ثُمَّ سَلَّمُوا، ثُمَّ ذَهَبُوا فَقامُوا مَقامَ أُولَئِكَ مُستَقبِلِي العَدُوّ، وَرَجَعَ أُولَئِكَ إِلَى مَقامِهِم فَصَلَّوا لِأَنفُسِهِم رَكعَةً، ثُمَّ سَلَّمُوا»، رواهُ أبو داودَ والبيهقيُّ (٥) وفيه أبو عبيدةَ، أخرجَ له البخاريُّ محتجًا به في غيرِ موضع، وروى له مسلمٌ، وقال أبو داودَ كان أبو عبيدةَ يومَ ماتَ أبوه ابنَ سبع سنينَ مميِّزًا، وابنُ عبرِ موضع، وروى له مسلمٌ، وقال أبو داودَ كان أبو عبيدة يومَ ماتَ أبوه ابنَ سبع سنينَ مميِّزًا، وابنُ

⁽١) البخاريُّ، ك: تفسير القرآن، ب: باب قوله ﷺ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْرُكُبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَأَذْ كُرُواْ أَللَّهُ ﴾، ح: (٥٣٥).

⁽٢) البخاريُّ، أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف رجالًا وركبانًا راجلٌ قائمٌ، ح: (٩٤٣).

⁽٣) مسلمٌ، ك: صلاة المسافرين وقصرها، ب: صلاة الخوف، ح: (١٩٤٤).

⁽٤) قولُه: «فقام هؤلاء، فصلَّوا لأنفسهم ركعةً»: وقال في «شرح التُّقاية»: (إذا اشتدَّ خوفُ العدوِّ جعل الإمام أمَّة نحو العدوِّ، وصلَّى بأخرى ركعة في الثُّنائيِّ، سواءٌ كان فجرًا أو قصرًا، وركعتين في غيره؛ أي: غير الثُّنائيِّ، ومشت هذه التي صلَّتْ إليه؛ أي: إلى وجه العدوِّ، وجاءت تلك أي الَّتي كانت نحو العدوِّ، وصلَّى بهم ما بقي، وهو ركعةٌ في الثُّنائيِّ والمغرب، وركعتان في غيره، وسلَّم الإمامُ وحده، ومشت إلى العدوِّ)، وفي «المحيط»: (ولو كانت الطَّائفة الثُّنائيِّ والمغرب، وركعتين في مكانهم، ثمَّ انصر فوا جاز، والأفضلُ ما ذكرنا)، قلت: ويؤيِّدُ الأوَّلَ اقتصارُه سبحانه في الآية على ما تقدَّم، وحديثُ ابن عبّاسِ الآي، وجاءت الأخرى وهي الأولى، وأتمَّتْ بهلا قراءةٍ؛ لأنَّها لاحقةٌ، واللّحقُ في حكم المقتدي، ومشت إلى وجه العدوِّ، ثمَّ جاءت الأخرى وهي الثّانية، وأتمَّتْ بها؛ أي: بقراءةٍ؛ لأنَّها مسبوقةٌ، والمسبوقُ في حكم المنفرد. مؤلِّف

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، تفريع صلاة السَّفر، ب: من قال: يصلِّي بكلِّ طائفةِ ركعةً، ح: (١٢٤٤)، وأخرجَه أحمدُ (٣٥٦١)، وسكت عنه أبو داودَ والمنذريُّ.

سبع سنينَ يحتملُ السَّماعَ والحفظَ، ولهذا يؤمَّرُ الصَّبيُّ ابنُ سبع سنينَ بالصَّلاةِ تَخَلُّقًا وتَأَدُّبًا، وفي إسناده خصيفٌ أيضًا، وثَقَه أبو زرعةَ والعجليُّ وابنُ معينٍ وابنُ سعدٍ، وقال النَّسائيُّ: (صالحٌ)(١).

٧٠٩٧ - وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَبّاسٍ عَلَى قَالَ: إِذَا صَلَّى الإِمامُ بِأَصِحابِهِ؛ فَلتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنهُم مَعَ الإِمامِ وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ العَدُوِّ، فَيُصَلِّى الإِمامُ بِطَائِفَةِ الَّذِينَ مَعَهُ رَكَعَةٌ، ثُمَّ تَنصَرِفُ الطَّائِفَةُ الَّذِينَ صَلُّوا مَعَ الإِمامِ مِن غَيرِ أَن يَتَكَلَّمُوا حَتَّى يَقُومُوا مَقَامَ أَصِحابِهِم، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُخرَى فَيُصَلُّونَ مَعَ الإِمامِ الرَّكِعَةَ الأُخرَى، ثُمَّ يَنصَرِفُونَ مِن غَيرِ أَنْ يَتَكَلَّمُوا حَتَّى يَقُومُوا فِي مَقامِ أَصِحابِهِم، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُولَى (٢) وَلَّهُ مَن عَيرٍ أَنْ يَتَكَلَّمُوا حَتَّى يَقُومُوا فِي مَقامِ أَصِحابِهِم، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُولَى (٢) حَتَّى يَقضُوا اللَّحرَى، ثُمَّ يَنصَرِفُونَ مَي يَصَرِفُونَ فَيقُومُونَ مَقامَ أَصِحابِهِم، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُخرَى حَتَّى يَقضُوا الرَّكِعَةَ وُحدانًا، ثُمَّ يَنصَرِفُونَ فَيقُومُونَ مَقامَ أَصِحابِهِم، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُخرَى حَتَّى يَقضُوا الرَّكِعَةَ التَّتِي بَقِيَت عَلَيهِم وُحدانًا، رواهُ محمَّدٌ في كتاب «الآثار» عنْ إمامِنا أبي حنيفة (٣).

٧٠٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَزَلَ بَينَ ضَجنانَ وَعُسفانَ، فَقالَ المُشرِكُونَ: إِنَّ لِهَوُ لاءِ صَلاةً هِيَ أَحَبُّ إِلَيهِم مِن آبائِهِم وَأَبنائِهِم وَهِيَ العَصرُ، فَأَجمِعُوا أَمرَكُم فَمِيلُوا عَلَيهِم مَيلَةً واحِدةً، وَأَنَّ جِبرِيلَ أَتَى النَّبِي ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَقسِمَ أصحابَهُ شَطرَينِ فَيُصَلِّي بِهِم، وَتَقُومُ طائِفَةٌ أُحرَى وَراءَهُم، وَلَيَّ خُذُوا حِذرَهُم وَأَسلِحَتَهُم، ثُمَّ يَأْتِي الآخَرُونَ وَيُصَلُّونَ مَعَهُ رَكعَةً واحِدةً، ثُمَّ يَأْخُذُ هَوُلاءِ حِذرَهُم وَأَسلِحَتَهُم، فَتَكُونُ لَهُم رَكعَةٌ رَكعَةٌ، وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ رَكعَتانِ، رواهُ التَّرمذيُّ والنَّسائيُّ (١٤).



⁽۱) «عمدة القاري» (٦/ ٢٥٦).

 ⁽٢) قولُه: «وتأتي الطَّائفة الأولى»: (وهذه الزَّيادةُ مندوبةٌ عند الحنفيَّةِ، وأصلُ الكيفيَّة هو المرويُّ في حديث ابن عمر وابن مسعودٍ)، قاله في «جامع الآثار». م

⁽٣) محمَّدٌ في «الآثار» واللَّفظُ له، ب: صلاة الخوف، ح: (١٩٤)، والنَّسائيُّ بسنده، ك: صلاة الخوف، ح: (١٥٣٥)، وهو في «المسند» (٢٣٨٢)، وقال الحافظُ في «التَّلخيص الحبير» (٢/ ١٨١): (إسنادُه حسنُّ).

⁽٤) التَّرمذيُّ، أبواب تفسير القرآن، ب: ومن سورة النِّساء، ح: (٣٠٣٥)، والنَّسائيُّ، ك: صلاة الخوف، ح: (١٥٤٥)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ (١) عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولِه تعالى: ﴿ فَصَلِّ (٢) لِرَبِكَ وَانْحَدَ ﴾ [الكوثر: ٢].

٢٠٩٩ ـ عنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ قالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخرُجُ (٣) يَومَ الفِطرِ والأَضحَى إِلَى المُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيءٍ يَبدَأُ بِهِ الصَّلاةُ، ثُمَّ يَنصَرِفُ، فَيقُومُ مُقابِلَ النّاسِ، والنّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِم فَيَعِظُهُم، وَيُوصِيهِم، وَيَأْمُرُ هُم، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَن يَقطَعَ بَعثًا قَطَعَهُ، أَو يَأْمُرَ بِشَيءٍ أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنصَرِفُ، مُتَّفَقٌ عليه (٤).

٠ ٢١٠ وَسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَمَّا أَشَهِدتَ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ العِيدَ، أَضحى أَو فِطرًا؟ قالَ: نَعَم،

(١) قولُه: «ولتكبُّروا الله على ما هداكم»: (المرادُ من صلاة العيد، والأمرُ للوجوب)، كذا في «عمدة القاري» (٦/ ٢٧٣). مؤلّف

(٢) قولُه: «فصلِّ لربِّك»: (المرادُبه صلاةُ عيد النَّحر، فتجبُ بالأمر)، قاله في «عمدة القاري» (٦/ ٢٧٣) مؤلف

(٣) قولُه: «يخرج يومَ الفطر والأضحى إلى المصلَّى»: بصيغة المجهول، هو موضعٌ في الصَّحراء يصلَّى فيه صلاةُ العيدين، ويقال له: الجبَّانةُ، ومطلقُ الخروج من بيته إلى الصَّلاة وإنْ كان واجبًا بناءً على أنَّ ما يتمُّ به الواجبُ واجبٌ، لكنَّ الخروجَ إلى الجبَّانة سنَّةٌ مؤكَّدةٌ، وإنْ وسعَهم المسجدُ الواسعُ، فإنْ صلَّوا في مساجد المصر من غير عذر جازت صلاتُهم، وتركوا السُّنَةَ، هذا هو الصَّحيحُ، كما في «الظهيرية»)، قاله في «عمدة الرَّعاية». م

(٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: الخروج إلى المصلَّى بغير منبرٍ، ح: (٩٥٦)، ومسلمٌ، أوائل كتاب صلاة العيدين، ح: (٢٠٥٣).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٢/ ٣٣٦): «أنْ يقطعَ بعثًا»: البعثُ: الجيشُ؛ يعني: أنْ يرسلَ جيشًا إلى ناحية أرسله، «أو يأمر بشيء»؛ يعني: أو يأمر بشيءٍ من أمور النّاس ومصالحهم.

خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَم يَذكُرْ أَذانًا وَلا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ وَأُمَرَهُنَّ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعُلُوقِهِنَّ، يَدفَعنْ إِلَى بِلالٍ، ثُمَّ ارتَفَعَ هُوَ وَبِلالُ إِلَى بَيتِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (۱).

٢١٠١ وَعنْ جابِرِ بنِ سَمُرَةَ ﷺ قالَ: صَلَّيتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ العِيدَينِ غَيرَ مَرَّةٍ وَلا مَرَّتَينِ بِغَيرِ أَذَانٍ وَلا إِقَامَةٍ، رواهُ مسلمٌ (٢).

٢١٠٢ ـ وَعنِ ابنِ جُرَيجٍ قالَ: أَخبَرَنِي عَطاءٌ عنِ ابنِ عَبّاسٍ وَعنْ جابِرِ بنِ عَبدِاللهِ الأنصارِيِّ ﷺ قالا: لَم يَكُن يُؤَذَّنُ يَومَ الفِطرِ وَلا يَومَ الأَضحَى، ثُمَّ سَأَلتُهُ بَعدَ حِينٍ عنْ ذَلِكَ، فَأَخبَرَنِي، قالَ: أَخبَرَنِي عَالاً: لَم يَكُن يُؤذَّنُ يُومَ الفِطرِ وَلا يَومَ الأَضحَى، ثُمَّ سَأَلتُهُ بَعدَ حِينٍ عنْ ذَلِكَ، فَأَخبَرَنِي، قالَ: أَخبَرَنِي عَالمَ أَخبَرَنِي عَلَم اللهِ الأَنصارِيُّ، أَن لا أَذَانَ لِلصَّلاةِ يَومَ الفِطرِ، حِينَ يَخرُجُ الإمامُ، وَلا بَعدَما يَخرُجُ، وَلا إِقامَة، وَلا إِقامَة، رواهُ مسلمٌ (٣).

٢١٠٣ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكرٍ وَعُمَرُ ﷺ يُصَلُّونَ العِيدَينِ قَبلَ الخُطبَةِ، مُتَّفَقٌ عليه (٤٠).

٢١٠٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ يَومَ الأَضحَى وَيَومَ الفِطرِ، فَيَبَدَأُ بِالصَّلاةِ، فَإِذَا صَلَّى صَلاتَهُ وَسَلَّمَ؛ قَامَ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، وَهُم جُلُوسٌ فِي مُصَلّاهُم، فَإِن كَانَ لَهُ حَاجَةٌ بِغَيرِ ذَلِكَ أَمْرَهُم بِهَا، وَكَانَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا، حَاجَةٌ بِغَيرِ ذَلِكَ أَمْرَهُم بِهَا، وَكَانَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، تَصَدَّقُوا،

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: ﴿وَالَّذِينَ لَرَيَبُلُغُوا الْفَكُمُ مِنكُمْ ﴾ [النُّور: ٥٨]، ح: (٢٤٩)، ومسلم، ك: صلاة العيدين، ب: ترك الصَّلاة قبل العيد، ح: (٢٠٥٧).

وفي «المفاتيح في شرح المصابيح» (٢/ ٣٣٨): («يهوين»: بضمّ الياء الأولى وكسر الواو؛ أي: يقصدن إلى حليّهن من القرط والقلادة والعقد، ويدفعنه إلى بلالٍ ليتصدّق بهنّ على الفقراء).

⁽٢) مسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ح: (٢٠٥١).

⁽٣) مسلم، ك: صلاة العيدين، ح: (٢٠٤٩).

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: الخطبة بعد العيد، ح: (٩٦٣)، ومسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ح: (٢٠٥٢).

تَصَدَّقُوا»، وَكَانَ أَكْثَرَ مَن يَتَصَدَّقُ النِّساءُ، ثُمَّ يَنصَرِفُ، فَلَم يَزَل كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مَروانُ بنُ الحَكَمِ، فَخَرَجتُ مُخاصِرًا مَروانَ حَتَّى أَتَينا المُصَلَّى، فَإِذا كَثِيرُ بنُ الصَّلَتِ قَد بَنَى مِنبَرًا مِن طِينٍ وَلَبِنٍ، فَإِذا فَخَرَجتُ مُخاصِرًا مَروانَ مِن طِينٍ وَلَبِنٍ، فَإِذا مَروانُ يُنازِعُنِي يَدَهُ، كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحوَ المِنبَرِ، وَأَنا أَجُرُّهُ نَحوَ الصَّلاةِ، فَلَمّا رَأَيتُ ذَلِكَ مِنهُ، قُلتُ: أَينَ الإبتِداءُ بِالصَّلاةِ؟ فَقالَ: لا، يا أَبا سَعِيدٍ، قَد تُرِكَ ما تَعلَمُ، قُلتُ: كَلّا، والَّذِي نَفسِي بِيدِهِ، لا تَأْتُونَ بِخَيرٍ مِمّا أَعلَمُ، ثَلاثَ مِرارٍ، ثُمَّ انصَرَف، رواهُ مسلمٌ (۱).

٢١٠٥ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يُصَلِّي قَبلَ العِيدِ شَيئًا، فَإِذا رَجَعَ إِلَى مَنزِلِهِ؛ صَلَّى رَكَعَتَين، رواهُ ابنُ ماجه(٢).

٢١٠٦ ـ وَعنْ عائِشَةَ ﴿ قَالَتَ: قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: ﴿ أَيُّهَا النَّاسُ، انهَوا نِساءَكُم (٣) عنْ لُبسِ الزِّينَةِ وَالتَّبَختُرُ وَعِنْ عائِشَةَ ﴿ اللَّينَةَ وَتَبَختَرُوا فِي المَسجِدِ»، والتَّبَختُرُ في المَساجِدِ؛ فإنَّ بَنِي إِسرائِيلَ لَم يُلعَنُوا حَتَّى لَبِسَ نِساؤُهُمُ الزِّينَةَ وَتَبَختَرُوا فِي المَسجِدِ»، رواهُ ابنُ عبد البرِّ بسنده في «التَّمهيد» (١).

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة العيدين، ح: (٢٠٥٣)، والبخاريُّ، أبواب العيدين، ب: الخروج إلى المصلَّى بغير منبر، ح: (٩٥٦).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: إقامة الصّلاة، ب: ما جاء في الصّلاة قبل صلاة العيد وبعدها، ح: (١٢٩٣)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (إسنادُه صحيحٌ ورجالُه ثقاتٌ)، وصحَّحه ابنُ خزيمةَ (١٤٦٩).

⁽٣) قولُه: "انهوا نساءًكم": ورُوِيَ عن ابن المبارك أنَّه قال: (أكره اليوم الخروج للنِّساء في العيدين، فإنْ أبت المرأة إلّا أنْ تخرج؛ فليأذنْ لها زوجُها أنْ تخرج في أطمارها ولا تتزيَّن، فإنْ أبت أنْ تخرج كذلك؛ فللزَّوج أنْ يمنعها عن الخروج)، و(يروى عن عائشة، قالت: لو رأى رسولُ الله على الحدث النِّساء؛ لمنعهنَّ المسجد كما مُنعتْ نساءُ بني إسرائيل، ويروى عن سفيان النَّوريِّ: أنَّه كرة اليوم الخروج للنِّساء إلى العيد)، قاله التِّرمذيُّ، وقال في «المرقاة»: (قال أبو حنيفة: ملازماتُ البيوتِ لا يخرجْنَ، ووجَّهَه الطَّحاويُّ بأنَّ ذلك كان أوَّلَ الإسلام والمسلمون قليلون، فأريد التَّكثيرُ بهنَّ ترهيبًا للعدوِّ، ومرادُه أنَّ المسبَّبَ يزولُ بزوال السَّبب، ولذا أُخرجت المؤلَّفةُ قلوبُهم من مصرف الزَّكاة، وليس مرادُه أنَّ هذا صار منسوخًا). م

⁽٤) «التَّمهيد» (٢٣/ ٢٧٧)، وأخرجَه ابنُ ماجه، ك: الفتن، ب: فتنة النِّساء، ح: (٤٠٠١)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ:=

٧١٠٧ ـ وَعَنها ﴿ قَالَت: لَو أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ رَأَى ما أَحدَثَ النِّساءُ؛ لَمَنَعَهُنَّ المَسجِدَ كَما مُنِعَت نِساءُ بَنِي إسرائِيلَ، رواهُ مسلمٌ (١).

٢١٠٨ - وَعَنها ﴿ وَاللّهِ قَالَت: إِنَّ أَبَا بَكِرٍ ﴿ فَهُ دَخَلَ عَلَيها وَعِندَها جارِيَتانِ فِي أَيّامِ مِنَى، تُدَفّفانِ، وَيْ روايةٍ: تُغَنِّيانِ بِما تَقاوَلَتِ الأَنصارُ يَومَ بُعاثَ، والنَّبِيُ ﷺ مُتَغَشِّ بِثَوبِهِ، فانتَهَرَهُما أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ النَّبِيُ ﷺ مَنْ وَجِهِهِ، فقالَ: «دَعهُما يا أَبا بَكرٍ، فَإِنَّها أَيّامُ عِيدٍ»، وفي روايةٍ: «يا أَبا بَكرٍ، إِنَّ بَكُرٍ، فَكُشَفَ النَّبِيُ ﷺ عَنْ وَجِهِهِ، فقالَ: «دَعهُما يا أَبا بَكرٍ، فَإِنَّها أَيّامُ عِيدٍ»، وفي روايةٍ: «يا أَبا بَكرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوم عِيدًا، وَهَذا عِيدُنا»، مُتَّفَقٌ عليه وفي روايةٍ للبخاريِّ: «وَلَيسَتا بِمُغَنِّيتِينٍ (٢)»(٣).

٢١٠٩ ـ وَعَنْ أَنَسٍ هُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَعْدُو يَومَ الفِطرِ حَتَّى يَأْكُلُ تَمَراتٍ، وَيَأْكُلُهُنَّ وِتَرًا، رواهُ البخاريُّ^(٤).

٢١١٠ ـ وَعَنْ بُرَيدَةَ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لا يَخرُجُ يَومَ الفِطرِ حَتَّى يَطعَمَ، وَلا يَطعَمُ يَومَ الفِطرِ حَتَّى يَطعَمَ، وَلا يَطعَمُ يَومَ الأَضحَى حَتَّى يُصَلِّيُ ، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه والدَّارميُّ (٥).

٢١١١ ـ وَعنْ جابِرٍ ﷺ قالَ: كانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَومُ عِيدٍ خالَفَ الطَّرِيقَ، رواهُ البخاريُّ (١).

^{= (}هذا إسنادٌ ضعيفٌ، داودُ بن مدركٍ لا يُعرفُ، وموسى بنُ عبيدةَ ضعيفٌ).

⁽١) مسلم، ك: الصَّلاة، ب: خروج النِّساء إلى المساجد إذا لم يترتَّبْ عليه فتنةٌ، ح: (٩٩٩)، والبخاريُّ، ك: الأذان، ب: باب خروج النِّساء إلى المساجد باللَّيل والغلس، ح: (٨٦٩).

⁽٢) وقالت الحنفيَّةُ: إِنَّ الدُّفَّ أيضًا حرامٌ، وهو ظاهر الرِّواية، وما ورد من ضرب الدُّفِّ؛ فهو منسوخٌ، وتمام تحقيقه في باب إعلان النِّكاح، فراجعه. مؤلِّف

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: إذا فاته العيديصلي ركعتين، وب: سنَّة العيدين لأهل الإسلام، ح: (٣٠ / ٩٨٧)، ومسلمٌ، ك: صلاة العيدين، ب: الرُّخصة في اللَّعب الذي لا معصية فيه في أيّام العيد، ح: (٣٠ ٦٣).

⁽٤) البخاريُّ، أبواب العيدين، ب: الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ح: (٩٥٣).

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: في الأكل يوم الفطر قبل الخروج، ح: (٥٤٢)، وابنُ ماجه، ك: الصِّيام، ب: في الأكل يوم الفطر قبل أنْ يخرجَ، ح: (١٧٥٦)، وصحَّحَه ابنُ خزيمةَ (١٤٢٦).

⁽٦) البخاريُّ، أبواب العيدين، ب: من خالف الطَّريق إذا رجع يوم العيد، ح: (٩٨٦).

٢١١٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَومَ العِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيرِهِ، رواهُ التِّرمذيُّ، والدّارميُّ (١).

٣١١٣ ـ وَعنِ البَراءِ ﷺ قالَ: خَطَبَنا النَّبِيُّ ﷺ يَومَ النَّحرِ، قالَ: ﴿إِنَّ أَوَّلُ (٢) مَا نَبَدَأُ بِهِ فِي يَومِنا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرجِعَ فَنَنحَرَ، فَمَن فَعَلَ ذَلِكَ؛ فَقَد أَصابَ سُتَّنَا، وَمَن ذَبَحَ قَبلَ أَنْ يُصَلِّي؛ فَإِنَّما هُوَ لَحمٌ عَجَّلَهُ لِأَهلِهِ، لَيسَ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيءٍ»، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٢١١٤ - وفي رواية للبخاريِّ عنِ البَراءِ بنِ عازِبٍ ﴿ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُ ﷺ يَومَ الأَضحَى بَعدَ الصَّلاةِ، فَقالَ: «مَن صَلَّى صَلاَتنا وَنَسَكَ نُسُكَنا؛ فَقَد أَصابَ النُّسُكَ، وَمَن نَسَكَ قَبلَ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّهُ قَبلَ الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ قَبلَ الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ قَبلَ الصَّلاةِ، وَلا نُسُكَ لَهُ اللهُ الل

٢١١٥ ـ وَعَنْ جُندَبِ بِنِ شُفْيانَ البَجَلِيِّ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ذَبَحَ قَبلَ الصَّلاةِ؛
 فَليَذبَحْ مَكانَها أُخرَى، وَمَن كانَ لَم يَذبَحْ حَتَّى صَلَّينا؛ فَليَذبَحْ عَلَى اسم اللهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٥٠).

⁽۱) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: ما جاء في خروج النَّبيِّ ﷺ إلى العيد في طريقٍ، ح: (٥٤١)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الخروج يوم العيد من طريقٍ والرُّجوع من غيره، ح: (١٣٠١)، وقال التِّرمذيُّ: (حديثُ أبي هريرةَ حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٢) قولُه: "إِنَّ أُوَّلَ مَا نبداً به في يومنا هذا أَنْ نصلِّي، ثمَّ نرجع فننحر»: (هذا الحديثُ يشتمل على بيان وقت الأضحيَّة، فأجمع العلماءُ على أنَّه لا يجوز ذبحُها قبل طلوع الفجر من يوم النَّحر، ثمَّ ذهب جماعةٌ إلى أنَّ وقتها يدخل إذا ارتفعت الشَّمسُ قدرَ رمح ومضى بعده قدرُ ركعتين وخطبتين خفيفتين، فإنْ ذبح بعده؛ جاز، سواءٌ صلَّى الإمام أو لم يصلِّ، فإنْ ذبح قبله لم يجزْ، سواءٌ كان في المصر أو لم يكن، وهو مذهبُ الشّافعيِّ، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الأضحيَّة واجبةٌ، ووقتُها بعد صلاة الإمام في حقَّ المصريُّ، وظاهرُ الحديث حجَّةٌ على الشّافعيُّ، ودليلٌ لأبي حنيفة، ومالكِ، وأحمد، في شرط صحَّة الأضحيَّة أنْ يصلِّى الإمامُ ويخطبَ)، كذا في "المرقاة». م

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب العيدين، ب: التَّبكير إلى العيد، ح: (٩٦٨)، ومسلمٌ، ك: الأضاحيّ، ب: وقتها، ح: (٥٠٧٣).

⁽٤) البخاريُّ، أبواب العيدين، ب: الأكل يوم النَّحر، ح: (٩٥٥).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الذَّبائح والصَّيد، ب: قول النَّبيِّ ﷺ: «فليذبحْ على اسم الله»، ح: (٥٠٠٠)، ومسلمٌ، ك:=

٢١١٦ ـ وَعنِ البَراءِ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن ذَبَحَ قَبلَ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّما يَذَبَحُ لِنَفسِهِ، وَمَن ذَبَحَ بَعدَ الصَّلاةِ؛ فَإِنَّما يَذَبَحُ لِنَفسِهِ، وَمَن ذَبَحَ بَعدَ الصَّلاةِ؛ فَقَد تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصابَ سُنَّةَ المُسلِمِينَ»، مُتَّفَقٌ عليه (١٠).

٢١١٧ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَذْبَحُ وَيَنحَرُ بِالمُصَلَّى، رواهُ البخاريُّ (٢).

٢١١٨ - وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُم يَومانِ يَلْعَبُونَ فِيهِما، فَقالَ: ما هذانِ اليَومانِ؟ قالُوا: كُنّا نَلْعَبُ فِيهِما فِي الجاهِليَّةِ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَد أَبدَلَكُم بِهِما خَيرًا مِنْهُما: يَومَ الأَضحَى، وَيَومَ الفِطرِ»، رواهُ أبو داودَ^(٣).

٢١١٩ وعنْ البَيمانِ عَلَيْهَ عَلَيْهَ عَلِيشَةَ عَلِيشَةَ عَلِيشٌ لِأَبِي هُرَيرَةَ عَا أَنَّ سَعِيدَ بنَ العاصِ (٤) سَأَلَ أَبُو مُوسَى الأَسْعَرِيَّ، وَحُذَيفَة بنَ اليَمانِ عَلَيْ، كَيفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يُكَبِّرُ فِي الأَضحَى والفِطرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يُكبِّرُ فِي البَصرَةِ، حَيثُ أَربَعًا تَكبِيرَهُ عَلَى الجَنائِزِ، فَقَالَ حُذَيفَةُ: صَدَق، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَلِكَ كُنتُ أُكبِّرُ فِي البَصرَةِ، حَيثُ أَربَعًا تَكبِيرَهُ عَلَى الجَنائِزِ، فَقَالَ حُذَيفَةُ: صَدَق، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَلِكَ كُنتُ أُكبِّرُ فِي البَصرَة، حَيثُ كُنتُ عَلَيهِم، رواهُ أبو داودَ والطَّحاويُّ وسكتَ أبو داودَ عنه ثمَّ المنذريُّ في «مختصره» وفي إسناده عبدُ الرَّحمن بنُ ثوبانَ، وثَقَه غيرُ واحدٍ، وقال ابنُ معينٍ: (ليس به بأسٌ)، وفي سنده أبو عائشةَ أيضًا، قال في «التَّعليق الحسن» [ص: ٣٦٥] عن «الخلاصة»: (أبو عائشةَ الأمويُّ مولاهم عنْ أبي موسى وأبي هريرة، وعنه مكحولٌ وخالدُ بن معدانَ، فارتفعتِ الجهالةُ برواية اثنين عنه)(٥).

⁼ الأضاحيّ، ب: وقتها، ح: (٥٠٦٤).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الأضاحيِّ، ب: قول النَّبِيِّ ﷺ لأبي بردةَ: «ضُعَّ بالجذع من المعز، ولن تجزيَ عن أحدٍ بعدك»، ح: (٥٥٥٦)، ومسلمٌ، ك: الأضاحيّ، ب: وقتها، ح: (٥٠٦٩).

⁽٢) البخاريُّ، ك: الأضاحيّ، ب: الأضحى والمنحر بالمصلِّي، ح: (٥٥٥).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: صلاة العيدين، ح: (١١٣٤)، والنَّسائيُّ، ك: صلاة العيدين، ح: (١٥٥٧)، وحسَّنَه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ١١٩).

⁽٤) في الأصل: «عن سعيدِ بنِ عمرو العاص أنَّه سئل...» والصَّوابُ ما أثبتُّ.

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (١١٥٣)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» =

٠ ٢١٢٠ ـ ورواهُ عبدُ الرَّزَّاق عنِ ابن مسعودٍ ﷺ بإسنادٍ صحيح (١).

٢١٢١ ـ وَعَنْ أَبِي عَبدِ الرَّحَمَٰنِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعضُ أَصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُ ﷺ وَمَ عِيدٍ، فَكَبَرُ أَربَعًا، وَأَربَعًا، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَينا بِوَجهِهِ حِينَ انصَرَفَ، قالَ: «لا تَنسَوا كَتَكبِيرِ الجَناثِزِ»، وَأَشَارَ يَومَ عِيدٍ، فَكَبَرُ أَربَعًا، وَأَربَعًا، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَينا بِوَجهِهِ حِينَ انصَرَفَ، قالَ: «لا تَنسَوا كَتَكبِيرِ الجَناثِزِ»، وَأَشَارَ بِأَصابِعِهِ، وَقَبَضَ إِبهامَهُ، رواهُ الطَّحاويُّ وقال: (فهذا حديثٌ حسنٌ الإسنادِ)(٢).

٢١٢٢ ـ وَعنْ أَنسِ بنِ مالِكِ ﷺ أَنَّهُ قالَ: تِسعُ تَكبِيراتٍ: خَمسٌ (٣) فِي الأُولَى، وَأَربَعٌ فِي الأَخِيرَةِ مَعَ تَكبِيرَةِ الصَّلاةِ، رواهُ الطَّحاويُّ (١).

٢١٢٣ ـ وَعنْ حَمزَةَ أَبِي عُمارَةَ قالَ: سَمِعتُ الشَّعبِيَّ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: ثَلاثًا ثَلاثًا، سِوَى تَكبِيرَةِ الصَّلاةِ، رواهُ الطَّحاويُّ(٠٠).

٢١٢٤ ـ وَعنْ عامرٍ: أَنَّ عُمَرَ وَعَبدَاللهِ ﷺ اجتَمَع (١) رَأَيُّهُما فِي تَكبِيرِ العِيدَينِ عَلَى تِسع تكبيراتٍ،

^{= (}١/ ١٢١)، وهو في «المسند» (١٩٧٣٤).

⁽١) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٥٦٨٧)، وقال النّيمويُّ: (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الزِّيادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٧٢٧٣)، وقال الكشميريُّ في «فيض الباري» (٥/ ٢٦): (إسنادُه قويٌّ).

⁽٣) وقال الإمامُ ابنُ الهمام في «فتح القدير» (٢/ ٧٦): (والمرادُ بالخمس تكبيرةُ الافتتاح والرُّكوع وثلاثٌ زوائدُ، وبالأربع بتكبيرة الرُّكوع). م

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الزِّيادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٢٨٨)، وقال العينيُّ في «النَّخب» (٢١/ ٤٥٤): (أخرجَه من طريقين صحيحين)، وأخرجَه ابنُ أبي شيبةَ مختصرًا، ك: الصَّلوات، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (٥٧٦٠).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الزِّيادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٧٢٩٧)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٦/ ٤٥٩): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَ ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» [ك: الصَّلوات، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (٥٧٧٤)]: عن إسحاقَ بن منصورٍ، عن أبي كدينة، عن الشَّيبانيِّ، عن الشَّعبيِّ والمسيِّب قالا: (الصَّلاةُ يوم العيدين تسعُ تكبيراتٍ، خمسٌ في الأولى، وأربعٌ في الثانية، ليس بين القراءتين تكبيرٌ).

⁽٦) قولُه: «اجتمع»: قال الطَّحاويُّ (٤/ ٣٥٠): (ثمَّ نظرنا في عدد التَّكبير فيهما، فرأينا سائر الصَّلوات خاليةٌ من هذا=

خَمسٌ فِي الأُولَى، وَأَربَعٌ فِي الآخِرَةِ، وَيُوالِي بَينَ القِراءَتَينِ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).

٢١٢٥ وعنْ إبراهِيمَ بنِ عَبدِاللهِ بنِ قَيسٍ عنْ أبيهِ أَنَّ سَعِيدَ بنَ العاصِ دَعاهُم يَومَ عِيدٍ، فَدَعا الأَشْعَرِيَّ وابنَ مَسعُودٍ وَحُذَيفَة بنَ اليَمانِ ﷺ، فَقالَ: إِنَّ اليَومَ عِيدُكُم، فكيفَ أُصلِّي؟ قالَ حُذَيفَة: سَلِ الأَشْعَرِيَّ، وَقالَ الأَشْعَرِيُّ، وَقالَ الأَشْعَرِيُّ: سَلْ عَبدَاللهِ، فَقالَ عَبدُاللهِ: تُكبِيرَةً، وَذَكرَ الحَدِيثَ، وَهُو يُكبِّرُ تَكبِيرَةً، وَيَفتَتِحُ بِها الصَّلاةَ، ثُمَّ يُكبِّرُ بَعدَها ثلاثًا، ثُمَّ يَقرَأُ، ثُمَّ يُكبِّرُ تَكبِيرَةً يَركعُ بِها، ثُمَّ يَسجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَقرَأُ، ثُمَّ يُكبِّرُ ثَكبِيرَةً يَركعُ بِها، ثُمَّ يَسجُدُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيقرَأُ، ثُمَّ يُكبِّرُ وَوى عبدُ الرَّزَاق نحوَهُ (٣).

٢١٢٦ ـ وروى الطَّحاويُّ عنِ ابن عبَّاسِ ﷺ نحوَه أيضًا(١).

٢١٢٧ ـ وَعنْ عَلقَمَةَ والأسودِ بنِ يَزِيدَ: أَنَّ ابنَ مَسعُودٍ عَلَيْهُ كَانَ يُكَبِّرُ فِي العِيدَينِ تِسعًا: أَربَعًا

التَّكبير، ورأينا صلاةَ العيدين قد أُجمعَ أنَّ فيهما تكبيراتٍ زائدةً على غيرهما من الصَّلوات. فكان النَّظرُ أن لا يزادَ في الصَّلاة للعيدين على ما في سائر الصَّلوات غيرهما، إلّا ما اتَّفق على زيادته، فكلُّ قد أجمع على زيادة تسع تكبيراتٍ على ما ذهب إليه ابنُ مسعودٍ، وحذيفةً، وابنُ عبّاسٍ، وأبو موسى، ومن سمَّينا معهم على، واختلفوا في الزَّيادة على ذلك فزذنا في هذه الصَّلاة، ما اتَّفق على زيادته فيها، ونفينا عنها ما لم يتَّفقُ على زيادته فيها). م

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» واللَّفظُ له، ك: الزِّبادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٧٢٧٨)، وابنُ أبي شيبة، [ك: الصَّلوات، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (٧٤٧٥)] عن الشَّعبيِّ عن عبدالله: أنَّه كان يكبِّرُ في الفطر والأضحى تسعًا تسعًا، خمسٌ في الأولى، وأربعٌ في الآخرة، ويوالى بين القراءتين.

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الزِّيادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٧٢٨٤)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٦/ ٢٥١): (أخرجَه من ثلاث طرق صحاح).

⁽٣) عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٦٨٧) عن علقمة، والأسود بن يزيدَ، وأخرجَه ابنُ حزمٍ في «المحلَّى بالآثار» (٣/ ٢٩٥): وقال: (وهذا إسنادٌ في غاية الصِّحَّة).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» عن عبدالله بن الحارث، ك: الزِّبادات، ب: صلاة العيدين كيف التَّكبيرُ فيها، ح: (٧٢٧٩)، وعبدُ الرَّزَاق (٢٨٩٥)، وابنُ أبي شيبة، ك: الصَّلوات، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (٥٧٥٧)، وأخرجَه ابنُ حزم في «المحلَّى بالآثار» (٣/ ٢٩٥): وقال: (وهذا إسنادٌ في غاية الصَّحَّة).

قَبلَ القِراءَةِ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ، وَفِي الثّانِيَةِ يَقرَأُ، فَإِذا فَرَغَ كَبَّرَ أَربَعًا، ثُمَّ رَكَعَ، رواهُ عبدُ الرَّزَّاق، وإسنادُه صحيحٌ (١).

٣١٢٨ وروى التِّرمذيُّ عنِ ابن مسعودٍ هُ نحوَه، وقال: (وقد رُوِيَ عنْ غير واحدٍ من أصحاب النَّبيِّ عَلَيْ نحوُ هذا)، وفي روايةٍ لابنِ أبي شيبة نحوُه، وقال في «فتح القدير» [٢/ ٧٦]: (وهذا أثرٌ صحيحٌ، قاله بحضرة جماعةٍ منَ الصَّحابةِ، ومثل هذا يحمَلُ على الرَّفع؛ لأنَّه مثلُ نقلِ أعدادِ الرَّكعاتِ)(٢).

٢١٢٩ ـ وَعنْ إِبراهِيمَ النَّخَعِيِّ قالَ: تُرفَعُ الأَيدِي فِي سَبعةِ مَواطِنَ: فِي افتِتاحِ الصَّلاةِ، وَفِي التَّكبِيرِ لِلقُنُوتِ فِي الوِترِ، وَفِي العِيدَينِ...، رواهُ الطَّحاويُّ وإسنادُه صحيحٌ (٣).

٠ ٢١٣٠ وَعنِ البَراءِ عَهُ: أَنَّ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: نُوِّلَ يَومَ العِيدِ قَوسًا، فَخَطَبَ عَلَيهِ، رواهُ أبو داود (١٠٠٠).

٢١٣١ ـ وَعَنْ عَطَاءٍ مُرسَلًا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَعْتَمِدُ عَلَى عَنَزَتِهِ اعتِمادًا، رواهُ الشَّافعيُ (٥).

٢١٣٢ ـ وَعنْ جابِرٍ ﷺ قالَ: شَهِدتُ الصَّلاةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي يَومِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلاةِ قَبلَ الخُطبَةِ بِغَيرِ أَذَانٍ وَلا إِقامَةٍ، فَلَمّا قَضَى الصَّلاةَ؛ قامَ مُتَوَكِّتًا عَلَى بِلالٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيهِ، وَوَعَظَ الخُطبَةِ بِغَيرِ أَذَانٍ وَلا إِقامَةٍ، فَلَمّا قَضَى الصَّلاةَ؛ قامَ مُتَوَكِّتًا عَلَى بِلالٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثنَى عَلَيهِ، وَوَعَظَ

⁽۱) «مصنّف عبد الرَّزّاق» (٣/ ٢٩٣)، ح: (٢٨٦٥)، وقال الحافظُ في «الدَّراية» (١/ ٢٢٠): (إسنادُه صحيحٌ)، وأخرجَه ابنُ المنذر من طريقه في «الأوسط» (٤/ ٢٧٥)، وانظر ما قبله.

⁽٢) التَّرمذيُّ معلَّقًا، أبواب العيدين، ب: في التَّكبير في العيدين، عقب ح: (٥٣٦)، وابنُ أبي شيبةَ نحوَه مسندًا، ك: الصَّلوات، ب: التَّكبير في العيدين، ح: (٥٧٤٧).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني» واللَّفظُ له، ك: مناسك الحجِّ، ب: رفع اليدين عند رؤية البيت، ح: (٣٨٢٥)، وأبو يوسف في «الآثار» (١٠٠).

⁽٤) أبو داودَ، تفريع أبواب الجمعة، ب: يخطب على قوسٍ، ح: (١١٤٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٢١)، وله شاهدٌ عن شعيب بن زريقِ الطَّائفيِّ عن رجلِ له صحبةٌ، عند أبي داودَ برقم (١٩٦) وإسنادُه قويٌّ.

⁽٥) «الأمّ» للشَّافعيِّ (١/ ٢٧٢).

النَّاسَ وَذَكَّرَهُم وَحَثَّهُم عَلَى طاعَتِهِ، ثُمَّ مالَ وَمَضَى إِلَى النِّساءِ وَمَعَهُ بِلالْ، فَأَمَرَهُنَّ بِتَقَوَى اللهِ، وَوَعَظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ، رواهُ النَّسائيُ (١).

٢١٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّهُ أَصابَهُم مَطَرٌ (٢) فِي يَومِ عِيدٍ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْ صَلاةَ العِيدِ فِي المَسجِدِ، رواهُ أبو داودَ (٣).

٢١٣٤ ـ وَعنْ أَبِي الحُوَيرِثِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمرِو بنِ حَزمٍ وَهُوَ بِنَجرانَ: أَنْ عَجِّلِ (٤) الأَضحَى، وَأَخِّرِ الفِطرَ، وَذَكِّرِ النَّاسَ، رواهُ الشَّافعيُّ (٥).

٧١٣٥ - وَعَنْ أَبِي عُمَيرِ بِنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِن أَصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّ رَكبًا جاؤوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم رَأُوا الهِلالَ بِالأَمسِ، فَأَمَرَهُم أَنْ يُفطِرُوا، وَإِذا أَصبَحُوا أَنْ يَغدُوا إِلَى مُصَلّاهُم، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ والدَّارقطنيُّ وابنُ ماجه، وقال الدَّارقطنيُّ: (إسنادُه حسنُّ)، وصحَّحَه عبدُ الحقِّ والبيهقيُّ (٤/ ٢٤٩)(١).

⁽١) النَّسائيّ واللَّفظُ له، ك: صلاة العيدين، ب: قيام الإمام في الخطبة متوكِّنًا على إنسانٍ، ح: (١٥٧٦)، وأصلُه في البخاريّ، أبواب العيدين، ح: (١٠٤٧).

⁽٢) قولُه: «أصابهم مطرٌ»: (والأصلُ فيه أنَّ النَّبِيَ ﷺ كان يخرج إلى المصلَّى ولم يصلِّ صلاة العيد في مسجده مع شرفه إلَّا مرة بعذر المطر، كما بسطه ابنُ القيِّم في «زاد المعاد» والقسطلانيُّ في «مواهب اللَّدنيَّة» وغيرهما)، كذا في «عمدة الرَّعاية». م

⁽٣) أبو داودَ، تفريع أبواب الجمعة، ب: يصلّي بالنّاس العيدَ في المسجد إذا كان يومُ مطرٍ، ح: (١١٦٠)، وابنُ ماجه، ك: إقامة الصّلاة، ب: ما جاء في صلاة العيد في المسجد إذا كان مطرّ، ح: (١٣١٣) وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٢٣).

⁽٤) قوله: «أنْ عجِّل الأضحى»: (الأفضلُ أنْ يعجِّلَ الأضحى ويؤخِّرَ الفطرَ)، كذا في «الخلاصة». قاله في «العالمگيرية». م

⁽٥) «مسند الشَّافعيِّ» ـ ترتيب السِّنديُّ، ح: (٤٤٢)، وهو في «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» (٥٦٥١).

⁽٦) أبو داودَ واللَّفظُ له، تفريع أبواب الجمعة، ب: إذا لم يخرج الإمامُ للعيد من يومه يخرج من الغد، ح: (١١٥٧)، والنَّسائيُّ، ك: صلاة العيدين، ب: الخروج إلى العيدين من الغد، ح: (١٥٥٨)، والدَّار قطنيُّ، ك: الصِّيام، ب: الشَّهادة=



٢١٣٦ ـ وَعَنهُ قالَ: أَخبَرَنِي عُمُومَتِي مِنَ الأَنصارِ: أَنَّ الهِلالَ خَفِي عَلَى النَّاسِ فِي آخِرِ لَيلَةٍ مِن شَهِرِ رَمَضانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَصبَحُوا صِيامًا، فَشَهِدُوا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ بَعدَ زَوالِ الشَّمسِ أَنَّهُم رَأُوُا الهِلالَ اللَّيلَةَ الماضِيَةَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ بِالفِطرِ، فَأَفطرُوا تِلكَ السَّاعَةَ، وَخَرَجَ بِهِم مِنَ الغَدِ، الهِلالَ اللَّيلَةَ الماضِيَةَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ بِالفِطرِ، فَأَفطرُوا تِلكَ السَّاعَةَ، وَخَرَجَ بِهِم مِنَ الغَدِ، فَصَلَّى بِهِم صَلاةَ العِيدِ، رواهُ الطَّحاويُّ(١).



⁼ على رؤية الهلال، ح: (٢٢٠٢)، وقال: (هذا إسنادٌ حسنٌ ثابتٌ)، وصحَّحَه ابنُ المنذر وابنُ السَّكنِ وابنُ حزمِ «نيل الأوطار» (٢٢٣/٤).

⁽١) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: الإمام يفوته صلاةُ العيد هل يصلِّيها من الغد أم لا؟ ح: (٢٢٧٣)، وانظر ما قبله.



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ فَصَلِّ (١) لِرَبِكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الحوثر: ٢]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمُ (٢) شَعَكَمِرَ ٱللّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَعَ ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢].

٢١٣٧ ـ عنْ أَنْسٍ ﷺ قالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَبشَينِ أَملَحَينِ أَقرَنَينِ، ذَبَحَهُما بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّر، قالَ: وَرَأَيتُهُ واضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفاحِهِما، وَيَقُولُ: «بِاسم اللهِ واللهُ أَكبَرُ»، مُتَّفَقٌ عليه(٣٠).

٢١٣٨ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ هَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُضَحِّي بِكَبشٍ أَقرَنَ فَحِيلٍ، يَنظُرُ فِي سَوادٍ، وَيَاكُلُ فِي سَوادٍ، وَيَمشِى فِي سَوادٍ، رواهُ التِّرمذيُّ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه (٤).

(١) قولُه: «فصلٌ»: (أي: صلِّ صلاة العيد وانحر النُّسكَ)، قاله في «المرقاة» م

(Y) قولُه: "ومن يعظّم": قال في "التّفسير الأحمديّ": (فهذه الآيةُ أصلٌ في أنّه ينبغي أنْ يكونَ الهدايا متّصفة بالأوصاف المذكورة، ولعلّه لهذا المعنى لم يجرِّز الفقهاء في الأضحيَّة العمياء والعوراء والعجفاء والعرجاء الّتي لا تمشي إلى المنسك والمقطوع يدها ورجلها وما ذهب أكثرُ من ثلث أذنها أو ذنبها أو عينها أو إليتها؛ وذلك لأنَّ الأضحيَّة كالهدايا واجبةُ التّعظيم، وهذه المذكوراتُ متّصفة بالعيب والنُقصان فضلًا عن أنْ تكونَ معظَّمة ؛ إذ التّعظيمُ على ما ذكر أمرٌ زائدٌ عليه، فتقيم الآية دليلًا على استخراجه عن الجواز، بخلاف الجمَّاء والخصيِّ والثَّولاء؛ لأنّها لا تبلغ في حدِّ النُقصان إلى ما ذكر، فيجوزُ التَّضحيةُ بها). م

(٣) مسلمٌ بأسانيدَ مختلفةٍ عن أنسٍ، ك: الأضاحيّ، ب: استحباب الضّحيّة، ح: (٥٠٨٠/٥٠٨٥/٥٠٩٠)، والبخاريُّ، ك: الأضاحيّ، ب: التّكبير عند الذَّبح، ح: (٥٦٥).

قولُه: «أملحين»: قال السّنديُّ: (قال العراقيُّ: في الأملح خمسةُ أقوالِ أصحُّها أنَّه الذي فيه بياضٌ وسوادٌ، وبياضُه أكثرُ، و«أقرنين»: هو الذي له قرنانِ معتدلان، و«صفاحُهما»؛ أي: على صفحة العنق منها، وهي جانبُه).

(٤) أبو داودَ واللَّفظُ لـه، ك: الضَّحايا، ب: ما يستحبُّ من الضَّحايا، ح: (٢٧٩٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأضاحيِّ، =



٢١٣٩ ـ وَعَنْ جَابِرِ بَنِ عَبِدِاللهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ ضَحَّى بِكَبشَينِ أَشْعَرَينِ أَملَحَينِ، أَحَدُهُما عَنْ نَفْسِهِ، والآخَوُ(١) عَمَّن شَهِدَ أَن لا إِلَهَ إِلّا اللهُ مِن أُمَّتِهِ، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة ورواهُ محمَّدٌ في «الآثار»

ب: ما جاء ما يستحبُّ من الأضاحيّ، ح: (١٤٩٦)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ).
 قولُه: «فحيلٍ»؛ أي: كريمٍ سمينٍ مختارٍ، «ينظر في سوادٍ»؛ أي: حوالي عينيه سوادٌ، «ويأكل في سوادٍ»؛ أي: فمُه أسودُ، «ويمشي في سوادٍ»؛ أي: قوائمُه سودٌ مع بياض سائره.

(١) قولُه: الوالآخَرُ عمَّن شهد أن لا إله إلَّا الله من أمَّته»: لمّا كان بعضُ الأحاديث دالًّا على أنَّ الشّاة الواحدة تجزئ عن الرَّجل وأهل بيته؛ أوَّلَه محمَّدٌ في «الموطَّأ» (ص: ٢١٧) وقال: (كان الرَّجلُ يكون محتاجًا فيذبح الشَّاة الواحدة يضحًى بها عن نفسه، فيأكلُ ويطعمُ أهلَه، فأمَّا شاةٌ واحدةٌ تذبَحُ عن اثنين، أو ثلاثة أضحيَّة؛ فهذا لا يجزئ، ولا يجوزُ شاةً إلَّا عن الواحد، وهو قولُ أبي حنيفة، والعامَّةِ من فقهائنا)، وقال في «التَّعليق الممجَّد» (٢/ ٦٢٤): (أوَّلَه محمَّدٌ إلى أنَّه محمولٌ على ما إذا كان الرَّجلُ محتاجًا إلى اللَّحم أو فقيرًا لا يجب عليه الأضحيَّة، فيذبح الشَّاة الواحدةَ عن نفسه، ويطعمُ اللَّحمَ أهلَ بيته، أو يشركهم في الثَّواب، فذلك جائزٌ؛ فأمَّا الاشتراكُ في الشَّاة الواحدة في الأضحيَّة الواجبة؛ فلا). وقال الطَّحاويُّ [«شرح معاني الآثار» (٤/ ١٧٨ ـ ١٨٠)]: (إنَّه منسوخٌ أو مخصوصٌ، فممّا دلَّ على ذلك أنَّ الكبشَ لمّا كان يجزئ عن غير واحدٍ، لا وقتٌ في ذلك ولا عددٌ، كانت البقرةُ والبدنةُ أحرى أنْ تكونا تجزيان عن غير واحدٍ، لا وقتٌ في ذلك ولا عددٌ، ثمَّ قد روينا عن النَّبِيِّ عَلَيْ مَا قد دلَّ على خلاف ذلك، ممّا قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا، من نحر أصحابه معه الجزورَ عن سبعة، والبقرة عن سبعة، وكان ذلك عند أصحابه على التَّوقيف منه لهم، على أنَّ البقرةَ والبدنةَ لا تجزئ واحدةٌ منهما عن أكثرَ ممّا ذبحت عنه يومئذِ، وتواترتْ عنهم الرُّواياتُ بذلك، فلمّا جعلتِ البقرةُ عن سبعةٍ، وكان ذلك ممّا قد وُقِفَ عليه، ولـم يجعلْ لنا أنْ نعدو ذلك إلى ما هو أكثرُ منه، كانت الشَّاةُ أحرى أن لا تجزئ عن أكثرَ ممّا تجزئُ عنه البقرةُ من ذلك، فلمّا ثبت أنَّ الشَّاةَ لا تجزئ عن أكثرَ من سبعة، انتفى بذلك قولُ من قال: إنَّها تجزئُ عن جميع من ذبحتْ عنه، ممَّن لا وقتُ لهم ولا عددٌ، ولا يجاوز إلى غيره، وثبت ضدُّه، وهو قولُ من قال: إنَّ الشَّاةَ لا تجزئ إلَّا عن واحد، وقد ذكرنا عن رسول الله عَلَيْ في الباب الذي قبل هذا أنَّ رجلًا قال له: إنَّ عليَّ ناقةٌ، وقد غربت عنِّي، فأمَرَه أنْ يجعلَ مكانكه سبعًا من الغنم، فدلَّ ذلك على ما ذكرنا أيضًا، فلمّا كانت البدنةُ أعظمَ ما يهدى؛ ثبت أنَّها أعظمُ ما يضحَّى به، ولمّا انتفي أنْ تجزئ الشَّاةُ عمَّا فوق السَّبعة، ثبت أنَّها لا تجزئ إلَّا عن خاصٍّ من النَّاس، ولمَّا كانت باتَّفاقهم لا تجزئ التَّفي في الأضحيَّة عمَّا فوق السَّبعة، كانت الشَّاةُ أحرى أن لا تجزئَ عن ذلك، ولمَّا انتفي أنْ تجزئَ الشَّاةُ عمَّا فوقَ=



وروى الحاكمُ وابنُ ماجه وأحمدُ نحوَه، وصحَّحَه الحاكمُ على شرط مسلم (١).

٢١٤٠ ـ وفي رواية لابنِ ماجه عنِ ابنِ عَبّاسٍ ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً،
 وَأَنا مُوسِرٌ بِها وَلا أَجِدُها فَأَشتَرِيها، فَأَمَرَهُ النَّبِيُ ﷺ أَنْ يَبتاعَ سَبعَ شِياهٍ، فَيَذبَحَهُنَّ (٢).

٢١٤١ ـ وفي رواية عبدِ الرَّزَاقِ: «وَفِي كُلِّ أَضحَى شَاةٌ»(٣).

وقال الطَّحاويّ: (أمَّا الاشتراكُ في الشَّاة الواحدة في الأضحية الواجبة؛ فهو منسوخٌ، وأوَّلَه محمَّدٌ إلى أنَّه محمولٌ على ما إذا كان الرَّجل فقيرًا لا يجبُ عليه الأضحيةُ، يشركُهم في الثَّوابِ فذلك جائزٌ)(٤).

السبعة ثبت أنّها لا تجزئ إلّا عن خاصٍ من النّاس، وقد أجمعوا على أنّها مجزئةٌ عن الواحد، واختلفوا فيما هو أكثرُ منه؛ فلا يدخل فيما قد ثبت له حكمُ الخصوصيّة إلّا ما قد أجمعوا على دخوله فيه، فثبت بما ذكرنا أنّه لا يجوز أنْ يضحّى بالشّاة الواحدة عن اثنين، ولا عن أكثرَ من ذلك، وهو قولُ أبي حنيفة وأبي يوسف، ومحمّد رحمةُ الله عليهم أجمعين).

⁽۱) أبو حنيفة في «مسنده» برواية الحصكفيّ، ك: الأطعمة، ح: (٤٠٧)، ومحمَّدٌ في «الآثار» ط: دار السَّلام، ح: (٨٠٠)، ونحوَه ابنُ ماجه، ك: الأضاحيّ، ب: أضاحي رسول الله ﷺ، ح: (٣١٢١)، وأحمدُ (٢٥٠٢٢)، وصحَّحه الحاكمُ (٢٥٥٣)، وابنُ خزيمة (٢٨٩٩).

قولُه: «أشعرين»: أي شعرُهما كثيرٌ، «أملحين»: الملحةُ بالضمّ، بياضٌ يخالطُ سوادًا.

 ⁽٢) ابن ماجه، ك: الأضاحي، ب: كم تجزئ من الغنم عن البدنة، ح: (٣١٣٦)، وفي «الزَّوائد» للبوصيريِّ: (هذا إسنادٌ رجالُه رجالُ الصَّحيح وفيه مقالٌ)، وهو في «مسند أحمد» (٢٨٣٩).

⁽٣) عبدُ الرَّزَّاق عن حبيب بن مخنفِ عن أبيه (٨١٥٩)، وأحمدُ عن حبيب بن مخنفِ (٢٠٧٣٠). وسببُ الاختلاف بين روايته في «مصنَّف عبد الرَّزَاق»، وبين رواية أحمد بن حنبلِ عنه: أنَّ عبدَ الرَّزَاق كان يرويه في بعض الأوقات، ولا يذكرُ أباه، على ما قاله أبو نعيمٍ في «معرفة الصَّحابة» لكن صوَّبَ أبو نعيمٍ كما في «أسد الغابة» (١/ ٤٤٨) و«تعجيل المنفعة» (١/ ٤٢٥) ما رواهُ عبدُ الرَّزَاق. وللتَّفصيل راجع: «مسند أحمد» ط الرِّسالة (٣٤/ ٣٣١).

⁽٤) «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّيد، ب: الشَّاة، عن كم تجزئ أنْ يضحَّى بها؟ (١٦٨/٤).

٢١٤٧ ـ وَعَنْ إِبراهِيمَ: أَنَّهُ كَانَ يَكرَهُ أَنْ يَذكُرَ اسمَ إِنسانِ مَعَ اسمِ اللهِ عَلَى ذَبِيحَتِهِ أَن يَقُولَ: بِاسمِ اللهِ، اللَّهمَّ تَقَبَّلُ مِن فُلانٍ، رواهُ محمَّدٌ في «الآثار»(١)ويؤيِّدُه ما قال في «الهداية» عنِ ابن مسعودٍ: جرِّدوا التَّسمية (٢).

٣١٤٣ ـ وَعنْ أَبِي رافِع ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا ضَحَّى، اشترَى كَبشَينِ عَظِيمَينِ أَملَحَينِ، حَتَّى إِذَا خَطَبَ النَّاسَ وَصَلَّى أُتِيَ بِأَحَدِهِما وَهُوَ قَائِمٌ فِي مُصَلَّاهُ، فَذَبَحَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَذَا عنْ أُمِّنِي جَمِيعًا، مَن شَهِدَ لَكَ بِالتَّوجِيدِ، وَشَهِدَ لِي بِالبَلاغِ»، ثُمَّ يُؤتَى بِالآخَرِ فَيَذَبَحُهُ ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا عنْ محمَّدٍ وَآلِ محمَّدٍ» (٣) رواهُ الطَّحاويُّ (١٠).

٢١٤٤ ـ وَعنْ جابِرِ بنِ عَبدِاللهِ ﷺ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَبشَينِ فِي يَومِ عِيدٍ، فَقالَ حِينَ وَجَهَهُما: ﴿وَجَّهَمُ وَجَهِى لِلَّذِى فَطَرَ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [الأنعام: ٧٩] إِلَى آخِرِ الآيةِ، «اللَّهُمَّ مِنكَ وَجَهَهُما: ﴿وَجَهِهُمَا وَبَهُمُ وَجَهِهُمَا وَرَبِهُ اللَّهُمَ مِنكَ وَجَهَهُما وَأُمَّتِهِ، ثُمَّ سَمَّى وَكَبَّرَ وَذَبَحَ، رواهُ الطَّحاويُّ، وروى أحمدُ وأبو داودَ وابنُ ماجه والدّارميُّ نحوَه (٥٠).

٥١١٥ ـ وَعَنهُ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَذبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعسُرَ عَلَيْكُم، فَتَذبَحُوا

⁽١) «الآثار» ط: دار النَّوادر ب: الذَّبائح، ح: (٨٠٩)، وإسنادُه جيِّدٌ، وأخرج نحوَه أبو يوسفَ في «الآثار» (٣١١).

⁽٢) لم أجده عفا الله عنِّي، قال في «نصب الرّاية» (٤/ ١٨٤): (غريبٌ)، وقال ابن قطلوبعا في «تخريج الاختيار» (٤/ ١٧): (قال المخرِّجون: لم نجده).

 ⁽٣) وقال في «الدُّرِّ المختار» (١/ ٦٤١): (فإنَّ فصلَ صورةً ومعنى كالدُّعاء قبل الإضجاعِ، و) الدُّعاء (قبل التَّسمية أو بعد الذَّبح لا بأسَ به)، وقال في «ردِّ المحتار»: (أي: لا يُكره). مؤلِّف

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّيد، ب: الشَّاة، عن كم تجزئ أنْ يضحَّى بها؟ ح: (٦٢٢٥)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٢/ ٥٣٨): (إسنادُه صحيحٌ)، وهو في «المسند» (٢٧١٩٠).

⁽٥) الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»، ك: الصَّيد، ب: الشّاة، عن كم تجزئ أنْ يضحَّى بها؟ ح: (٦٢٢٨)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (٢٨٩٩)، وأخرج نحوه أبو داود (٢٧٩٥)، وابنُ ماجه (٢١٢١)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢٨٧٨).

جَذَعَةً مِنَ الضَّأنِ»، رواهُ مسلمٌ(١).

٢١٤٦ ـ وَعَنْ مُجاشِعٍ مِن بَني سُلَيمٍ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ﴿ إِنَّ الجَلَعَ يُوفِّي مِمَّا يُوفِّي مِمَّا يُوفِّي مِنهُ الثَّنِيُّ»، رواهُ أبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه (٢).

٢١٤٧ ـ وَعِنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «نِعمَ الأُضحِيَّةُ الجَذَعُ مِنَ الضَّأَنِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٢١٤٨ ـ وَعَنْ عُقبَةَ بِنِ عَامِرٍ هُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعطاهُ غَنَمًا يَقسِمُها عَلَى صَحابَتِهِ ضَحايا، فَبَقِي عَتُودٌ (١٤)، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقالَ: «ضَعِّ بِهِ أَنتَ»(٥).

٢١٤٩ ـ وفي روايةٍ: قُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ أَصابَنِي جَذَعٌ، فَقالَ: «ضَحِّ بِهِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١٠).

⁽١) مسلم، ك: الأضاحي، ب: سِنُّ الأضحيَّة، ح: (٥٠٨٢).

قولُه: «مسنَّة»: (وهي الكبيرةُ بالسِّنِّ، فمن الإبل الَّتي تمَّتْ لها خمسُ سنينَ ودخلت في السَّادسة، ومن البقر الَّتي تمَّت لها سنتُنَّ ، «مرقاة المفاتيح» (٣/ ١٠٧٩)

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: ما يجوزُ من السِّنِّ في الضَّحايا، ح: (٢٧٩٩)، وابنُ ماجه، ك: الأضاحيّ، ب: ما تجزئ من الأضاحيّ، ح: (٣١٤٠)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٣١).

المعنى: (يجوز تضحيةُ الجذع من الضَّان كتضحية النُّنيِّ من المعز)، «المرقاة: ٣/ ١٠٨٦».

⁽٣) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأضاحيِّ، ب: ما جاء في الجذع من الضَّأن في الأضاحيِّ، ح: (١٤٩٩)، وهو في «المسند» (٩٧٣٩)، وهو إنْ كان فيه ضعفٌ لكن يعضدُه ما بعده.

⁽٤) قولُه: «عتودٌ» في «النّهاية»: (بفتح العين المهمَلة: هو الصّغيرُ من أولاد المعز إذا قَوِيَ، وأتى عليه حولٌ، وفيه دليلٌ على جواز التّضحية بالمعز إذا كان له سنةٌ، وهو مذهبُنا)، قاله في «المرقاة» (٣/ ١٠٨٠). م

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: الشِّركة، ب: قسمة الغنم، ح: (٢٥٠٠)، ومسلمٌ، ك: الأضاحيّ، ب: سن الأضحيّة، ح: (٥٠٨٤).

⁽٦) مسلم، ك: الأضاحيّ، ب: سنِّ الأضحيّة، ح: (٥٠٥٥)، والبخاريُّ، ك: الأضاحيّ، ب: قسمة الإمام الأضاحيّ بين النّاس، ح: (٥٥٤٧).

٠٥١٠ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنحَرُ، أَو يَذبَحُ بِالمُصَلَّى (١)، رواهُ البخاريُّ (٢).

٢١٥١ ـ وَعنْ جابِرِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «البَقَرَةُ عنْ سَبِعَةٍ، والجَزُّورُ عنْ سَبِعَةٍ»، رواهُ مسلمٌ وأبو داودَ واللَّفظُ له(٣).

٢١٥٢ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ قَالَتَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ، وَأَرادَ ﴿ أَحَدُكُم أَن يُضَحِّي ؛ فَلا يَمَسَّ (٥ مِن شَعَرِهِ وَبَشَرِهِ شَيئًا ﴾ (١) وفي روايةٍ: ﴿ فَلا يَأْخُذَنَّ شَعرًا، وَلا يَقْلِمَنَّ ظُفُرًا ﴾ (٧).

٢١٥٣ ـ وفي رواية: «إِذَا رَأَيتُم هِلالَ ذِي الحِجَّةِ، وَأَرادَ أَحَدُكُم أَنْ يُضَحِّي؛ فَليُمسِكْ عنْ شَعرِهِ

⁽۱) قولُه: «بالمصلَّى»: (قال السَّيِّدُ: قد مرَّ هذا الحديثُ برواية ابن عمرَ أيضًا في صلاة العيد، ذكرَه هنا لبيان مكان النَّبح؛ إذ الذَّبح؛ إذ الذَّبح في المصلَّى أفضلُ؛ لإظهار الشِّعار، وذُكِرَ ثمَّة لبيان وقت الأضحيَّة؛ لأنَّه إذا ذبح بالمصلَّى علم أنَّ الأفضلَ الذَّبحُ بعد الصَّلاة)، قاله في «المرقاة» (٣/ ١٠٨٠). م

⁽٢) البخاريُّ، أبواب العيدين، النَّحر والذبح يوم النَّحر بالمصلى، ح: (٩٨٢).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: في البقر والجزور عن كم تجزئ؟ ح: (٢٨٠٨)، ومسلمٌ، ك: الحجِّ، ب: الاشتراك في الهدي، ح: (٣١٨٥).

⁽٤) قولُه: «وأراد»: وفي «شرح السُّنَة»: (في الحديث دلالةٌ على أنَّ الأضحيَّة غيرُ واجبةٍ؛ لأنَّه فوَضَ إلى إرادته حيث قال: «وأراد»: ولو كانت واجبةً لم يفوِّض)، اهم، وتبعه ابن حجرٍ، قلت: (يردُّ عليه قولُه ﷺ: «من أراد الحجَّ؛ فليعجلُ» وقولُه: «من أراد الجمعةَ؛ فليغتسلُ)، قاله في «المرقاة» (٣/ ١٠٨٠). م

⁽٥) قولُه: «فلا يمسَّ»: قال في «المرقاة»: (وظاهرُ كلام شرّاح الحديث من الحنفيَّة أنَّه يستحبُّ عند أبي حنيفة، فمعنى قولِه: رخّص أنَّ النَّهي للتَّنزيه، فخلافُه خلافُه خلافُ الأولى، ولا كراهة فيه، خلافًا للشَّافعيُّ)، وقال الطَّحاويُّ: (واحتجُّوا في ذلك، بما قد ذكرناه في كتاب الحجِّ، عن عائشة ، أنَّها قالت: كنت أفتلُ قلائدَ هدي رسول الله ﷺ فيبعث بها، ثمَّ يقيم فينا حلالًا، لا يجتنبُ شيئًا ممّا يجتنبه المحرمُ، حتَّى يرجعَ النَّاسُ، ففي ذلك دليلٌ على إباحة ما قد حظره هذا الحديثُ). م

⁽٦) مسلم، ك: الأضاحي، ب: نهى من دخل عليه عشرُ ذي الحجَّة، ح: (٥١١٧).

⁽٧) المصدرُ نفسه (١١٨٥).

وَأَظْفَارِهِ»، رواهُ مسلمٌ^(۱).

٢١٥٤ ـ وَعَنْ يَزِيدَ بِنِ عَبِدِاللهِ بِنِ قُسَيطٍ أَنَّ عَطاءَ بِنَ يَسارٍ وَأَبا بَكِرِ بِنَ عَبِدِ الرَّحمَنِ بِنِ الحارِثِ ابِنِ هِشَامٍ، وَأَبَا بَكِرِ بِنَ سُلَيمانَ كَانُوا لا يَرُونَ بَأْسًا أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِن شَعرِهِ وَيُقَلِّمَ أَظفارَهُ فِي عَشرِ ذِي الحِجَّةِ، رُواهُ الطَّحَادِيُّ (٢).

١٥٥ عن محمَّد بنِ رَبِيعَة قالَ: رَآنِي عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ طَوِيلَ الشَّارِبِ، وَذَلِكَ بِذِي الحُلَيفَةِ، وَأَنّا عَلَى ناقَتِي، وَأَنا أُرِيدُ الحَجَّ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقُصَّ مِن شَعرِي فَفَعَلتُ، رواهُ الطَّحاويُّ (٣).

٢١٥٦ ـ وَعَنْ جُندَبِ بِنِ عَبِدِاللهِ ﷺ قَالَ: شَهِدتُ الأَضحَى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَم يَعدُ أَنْ صَلَّى وَفَرَغَ مِن صَلاتِهِ، فَقَالَ: «مَن كَانَ وَفَرَغَ مِن صَلاتِهِ، فَقَالَ: «مَن كَانَ وَفَرَغَ مِن صَلاتِهِ، فَقَالَ: «مَن كَانَ وَنَرَعَ أُضِحِيَّتَهُ قَبَلَ أَن يُصَلِّعِهِ، فَقَالَ: «مَن كَانَ فَنَحَ أُضِحِيَّتَهُ قَبَلَ أَن يُصَلِّيهِ، فَقَالَ: «مَن كَانَ فَنَحَ أُضِحِيَّتَهُ قَبَلَ أَن يُصَلِّي، - أَو نُصَلِّي، - فَليَذبَحْ مَكَانَهَا (١٤٠٤ أُحْرَى (٥٠٠).

٢١٥٧ ـ وفي رواية قالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَومَ النَّحِرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقالَ: «مَن ذَبَحَ قَبلَ أَنْ يُصَلِّي، فَلَيْذَبَحُ أُخرَى مَكانَها، وَمَنْ لَم يَذْبَحُ؛ فَليَذْبَح بِاسمِ اللهِ»، مُتَّفَقٌ عليه (٢٠).

٢١٥٨ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: أَقامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ يُضَحِّي كُلَّ سَنَةٍ»(٧)

⁽١) المصدرُ نفسه (١١٩٥).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّيد، ب: من أوجب أضحيَّة في أيّام العشر أو عزم على أنْ يضحِّي، ح: (٦٢٥١).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّيد، ب: من أوجب أضحيَّة في أيّام العشر أو عزم على أنْ يضحِّي، ح: (٦٢٥٢)، وقال العينيُّ في «النُّخب» (١٣/ ١٠): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٤) قولُه: «مكانَها أخرى»: وقال عليٌّ القاري: (هذا صريحٌ في الوجوب). م

⁽٥) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الأضاحيّ، ب: وقتها، ح: (٥٠٦٤)، والبخاريُّ نحوَه، ك: الذبائح، ب: قول النَّبيّ ﷺ: «فليذبحْ على اسم الله»، ح: (٥٠٠٠).

⁽٦) البخاريُّ، أبواب العيدين، ب: كلام الإمام والنّاس في خطبة العيد، ح: (٩٨٥).

⁽٧) قولُه: «عشر سنين يضحِّي»: قال في «المرقاة»: (وممّا يدلُّ على الوجوب مواظبتُه ﷺ عشرَ سنينَ مـدَّةَ إقامتـه =

رواهُ التِّرمذيُّ (١).

٢١٥٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَم يُضَحِّ؛ فَلا يَقرَبَنَّ مُصَلَّانا»(٢) رواهُ ابنُ ماجه والحاكمُ وأحمدُ وقال الحاكمُ: (صحيحُ الإسنادِ)(٣).

٧١٦٠ وَعَنْ مِخْنَفِ بِنِ سُلَيمٍ قَالَ: كُنَّا وُقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفاتٍ، فَسَمِعتُهُ يَقُولُ: «يا أَيُّها النّاسُ، عَلَى كُلِّ (٤) أَهلِ بَيتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ، هَل تَدرُونَ ما العَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَها: النَّاسُ، عَلَى كُلِّ (٤) أَهلِ بَيتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ، هَل تَدرُونَ ما العَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَها: الرَّجَبِيَّةَ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٥)، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه (٢)، وقال أبو داودَ: (والعتيرةُ منسوخةٌ).

٢١٦١ ـ وَعنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍ و اللهُ عَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «أُمِرتُ بِيَومِ الأَضحَى عِيدًا جَعَلَهُ اللهُ عَلَى لِهَذِهِ الأُمَّةِ»، فقالَ له الرَّجُلُ: أَرَأيتَ إِنْ لَم أَجِدْ إِلّا مَنِيحَةٌ (٧) أَنثَى أَفَأَضَحِّي بِها؟ قالَ:

⁼ بالمدينة، وقولُه ﷺ فيما سبق: «فليذبح أخرى مكانَها» فإنَّه لا يعرفُ في الشَّرع الأمرُ بالإعادة إلَّا للوجوب). م

⁽١) التِّرمذيُّ وحسَّنَه واللَّفظُ له، أبواب الأضاحيِّ، ب: الدَّليلُ على أنَّ الأضحيَّة سنَّةٌ، ح: (١٥٠٧)، وهو في «المسند» (٥٥٥).

⁽٢) قولُه: «فلا يقربنَّ مصلَّانا»: وقال العينيُّ: (مثلُ هذا الوعيدِ لا يلحقُ بترك غير الواجب). م

 ⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: الأضاحي، ب: الأضاحي، واجبةٌ هي أم لا، ح: (٣١٢٣)، وهو في «المسند» (٨٢٧٣)،
 وصحَّحَه الحاكمُ ووافقَه الذَّهيئُ (٥٥٦٥).

⁽٤) قولُه: «على كلِّ أهل بيتٍ»: قال في «الأزهار»: (تمسَّكَ أبو حنيفةَ بهذا الحديث على أنَّ الأضحيَّة واجبةٌ على كلِّ مقيم أي: في مصرٍ، وهو مالكُ النِّصاب)، قاله في «المرقاة» (٣/ ١٠٩٠). م

⁽٥) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأضاحيِّ، ب: (١٨)، ح: (١٥١٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)، وأبو داودَ، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في إيجاب الأضاحيّ، ح: (٢٧٨٨).

⁽٦) قال صاحبُ «المشكاة» في هذا المقام: (وقال التّرمذيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ ضعيفُ الإسنادِ، قال ميركُّ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ عبارةَ التَّرمذيُّ هكذا: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرفُ هذا الحديثَ مرفوعًا إلّا من هذا الوجه من حديثِ ابن عونٍ)، وليس فيه حكمٌ بضعف إسناد هذا الحديث، كذا في كثيرٍ من النُّسخ الحاضرة، وكذا نقلَه عنه صاحبُ التَّخريج، اه، [مرقاة المفاتيح: (٣/ ١٠٩٠)]. م

⁽٧) قولُه: «منيحة»: قال السِّنديُّ: (أصلُ المنيحة ما يعطيه الرَّجلُ غيرَه ليشرب لبنَها ثمَّ يردَّها عليه، ثمَّ يقعُ على كلِّ =



«لا(١)، وَلَكِنْ تَأْخُذُ (١) مِن شَعرِكَ، وَتُقَلِّمُ أَظفارَكَ، وَتَقُصُّ شارِبَكَ، وَتَحلِقُ عائتَكَ؛ فَذَلِكَ تَمامُ أُضحِيَّتِكَ عِندَ اللهِ ﷺ، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ (٣).

٢١٦٢ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما مِن أَيّامٍ العَمَلُ الصّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِن هَذِهِ الأَيّامِ العَشرِ»، فَقالُوا: يا رَسُولَ اللهِ، وَلا الجِهادُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «وَلا الجِهادُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «وَلا الجِهادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمالِهِ فَلَم يَرجِع مِن ذَلِكَ بِشَيءٍ»، رواهُ البخاريُّ (٤٠).

٣١ ٢٦ _ وَعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ آدَمِيٌّ مِن عَمَلِ يَومَ النَّحرِ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِن إِلَّهُ لَيَأْتِي يَومَ القِيامَةِ بِقُرُونِها وَأَشْعَارِها وَأَظْلافِها، وَأَنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللهِ بِمَكَانِ قَبَلَ أَن يَقَعَ مِنَ الأَرضِ، فَطِيبُوا بِها نَفسًا»، رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه (٥٠).

٢١٦٤ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ما مِن أَيّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيها مِن عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، يَعدِلُ صِيامُ كُلِّ يَومٍ مِنها بِصِيامِ سَنَةٍ، وَقِيامُ كُلِّ لَيلَةٍ مِنها بِقِيامٍ لَيلَةِ القَدرِ»،

⁼ شاة؛ لأنَّ من شأنها أنْ تمنح بها، وهو المرادُها هنا، وإنَّما منعه؛ لأنَّه لم يكنْ عنده غيرُها ينتفع به، قلت: ويحتمَلُ أنَّ المرادَها هنا ما أعطاه غيره ليشربَ اللَّبنَ، ومنعه؛ لأنَّه ملكُ الغير وقولُ الرَّجل؛ لزعمه أنَّ المنحةَ لا تردُّ، ولذلك قال صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم: «المنحة مردودة»). م

⁽١) قولُه: «قال: لا»: (ثمَّ ظاهرُ الحديث وجوبُ الأضحيَّة إلّا على العاجز، وقد قال أبو حنيفة: لا يجبُ إلَّا على من يملك نصابًا)، قاله في «المرقاة» (٣/ ١٠٩١). م

⁽٢) قولُه: «تأخذ»: قال السّنديُّ: (كأنَّه أرشدَه إلى أنْ يشاركَ المسلمين في العيد والسُّرور وإزالة الوسخ، فذاك يكفيه إذا لم يجدِ الأضحيَّة، واللهُ تعالى أعلمُ)، [حاشية السّنديُّ على سنن النَّسائيِّ] (٧/ ٢١٣). م

⁽٣) النَّسَائيُّ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: من لم يجد الأضحيَّة، ح: (٤٣٧٠)، وأبو داودَ، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في إيجاب الأضاحيّ، ح: (٢٧٨٩)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٩٩٤).

⁽٤) البخاريُّ، أبواب العيدين، ب: فضل العمل في أيّام التَّشريق، ح: (٩٦٩)، واللَّفظُ للتِّرمذيِّ (٧٥٧).

⁽٥) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأضاحيِّ، ب: ما جاء في فضل الأضحيَّة، ح: (١٤٩٣)، وابنُ ماجه، ك: الأضاحيّ، ب: ثواب الأضحيَّة، ح: (٣١٢٦)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

رواهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجه(١).

٢١٦٥ ـ وَعَنْ زَيدِ بِنِ أَرقَمَ ﷺ قالَ: قالَ أصحابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: يا رَسُولَ اللهِ ، ما هَـذِهِ الأَضاحِيُ ؟
 قالَ: «سُنَّةُ أَبِيكُم إِبراهِيمَ» قالُوا: فَما لَنا فِيها يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «بِكُلِّ شَعَرَةٍ ، حَسَنَةٌ » قالُوا: فالصُّوفُ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ: «بِكُلِّ شَعَرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٌ »، رواهُ أحمدُ وابنُ ماجه (٢٠).

٢١٦٦ ـ وَعنْ حَنَشٍ قالَ: رَأَيتُ عَلِيًّا ﷺ يُضَحِّي بِكَبشَينِ، فَقُلتُ لَهُ: ما هَذا؟ فَقالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُوصانِي أَنْ أُضَحِّي عَنهُ، فَأَنا أُضَحِّي عَنهُ، رواهُ أبو داودَ وروى التِّرمذيُّ نحوَه (٣).

٢١٦٧ ـ وَعنِ البَراءِ بنِ عازِبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُثِلَ: ماذا يُتَّقَى مِنَ الضَّحايا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَقَالَ: «أَربَعًا: العَرجاءُ البَيِّنُ ظَلَعُها، والعَوراءُ البَيِّنُ عَوَرُها، والمَرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُها، والعَجفاءُ الَّتِي لا تُنقِي»، رواهُ مالكٌ وأحمدُ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه والدَّارِميُّ (٤٠).

٢١٦٨ - وَعَنْ أَبِي الضَّحَّاكِ عُبَيدِ بنِ فَيرُوزَ مَولَى بَنِي شَيبانَ قالَ: قُلتُ لِلبَراءِ: حَدِّننِي عَمّا نَهَى عَنهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَيَدِي أَقْصَرُ مِن يَدِهِ، فَقالَ: «أَربَعٌ لا يَجزَينَ: عَنهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَيَدِي أَقْصَرُ مِن يَدِهِ، فَقالَ: «أَربَعٌ لا يَجزَينَ: العَوراءُ البَيِّنُ عَوَرُها، والمَرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُها، والعَرجاءُ البَيِّنُ ظَلعُها، والكَسِيرَةُ الَّتِي لا تُنقِي»، قُلتُ: إنِّي أَكرَهُ أَنْ يَكُونَ (٥) فِي القَرنِ نَقصٌ،

⁽١) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الصَّوم، ب: ما جاء في العمل في أيّام العشر، ح: (٧٥٨)، وابنُ ماجه، ك: الصَّيام، ب: صيام العشر، ح: (١٧٢٨)، وقال التِّرمذيُّ: (هذا غريبٌ).

⁽٢) ابنُ ماجه، ك: الأضاحي، ب: ثواب الأضحيَّة، ح: (٣١٧٧)، وأحمدُ (١٩٢٨٣).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: الأضحيَّة عن الميت، ح: (٢٧٩٠)، والتِّرمذيُّ نحوَه، أبواب الأضاحيِّ، ب: ما جاء في الأضحيَّة عن الميت، ح: (١٤٩٥)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٢٩).

⁽٤) مالكٌ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: ما ينهى عنه من الضَّحايا، ح: (١٧٥٧)، وأبو داودَ، ك: الضَّحايا، ب: ما يكره من الضَّحايا، ح: (٢٨٠٧)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأضاحيِّ، ب: ما لا يجوز من الأضاحيِّ، ح: (١٤٩٧)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وأخرجَه النَّسائيُّ كما سيأتي لفظُه بعد هذا.

⁽٥) قولُه: «في القرن»: قال في «ردِّ المحتار» (٦/ ٣٢٣): (ويضحِّي بالجمَّاء: هي الَّتي لا قرنَ لها خلقةً، وكذا العظماءُ=

وَأَنْ يَكُونَ فِي السِّنِّ(١) نَقصٌ، قالَ: «ما كَرِهتَهُ فَدَعْهُ، وَلا تُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدٍ»، رواهُ النّسائيُّ(١).

٢١٦٩ ـ وفي رواية ابنِ ماجه: قالَ: فَإِنِّي أَكرَهُ أَنْ يَكُونَ نَقصٌ فِي الأُذُنِ، قالَ: «فَما كَرِهتَ مِنهُ فَدَعْهُ، وَلا تُحَرِّمْهُ عَلَى أَحَدِ»، وروى الطَّحاويُّ نحوَهما(٣).

٧١٧٠ وَعنْ حُجَيَّةَ بنِ عَدِيٍّ عنْ عَلِيٍّ عَنْ قَالَ: البَقَرَةُ عنْ سَبِعَةٍ، قُلتُ: فَإِنْ وَلَدَت؟ قالَ: اذبَحْ وَلَدَها مَعَها، قُلتُ: فالعَرجاءُ، قالَ: إذا بَلَغَتِ المنسِكَ، قُلتُ: فَمَكَسُورَةُ القَرنِ، قالَ: لا بَأْسَ أُمِرِنا - أَو أَمَرَنا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ - أَنْ نَسَتَشرِفَ العينينِ والأُذُنينِ، رواهُ الدّارميُّ والنّسائيُّ وابنُ ماجه والدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ وأبو داودَ الطَّيالسيُّ والترمذيُّ والحاكمُ في «المستدرك» وقال التِّرمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ)(٤).

٢١٧١ ـ وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قُلتُ لِسَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ: مَا الْأَعضَبُ؟ قَالَ: النِّصفُ فَمَا فَوقَهُ، رواهُ أبو داودَ وروى التِّرمذيُّ نحوَهُ (٥٠).

٢١٧٢ ـ وفي رواية الطَّحاويِّ عنْ قَتادَةَ قالَ: قُلتُ لِسَعِيدِ (٦) بنِ المُسَيِّبِ: ما عَضباءُ الأُذُنِ؟ قالَ:

⁼ الَّتي ذهب بعضُ قرنها بالكسر أو غيره، فإنْ بلغ الكسرُ إلى المخِّ لم يجز)، «قهستاني». م

⁽١) قولُه: «في السِّنِّ»: قال في «التَّلخيص الحبير»: (ونقل القاضي الحسينُ، عن الشَّافعيِّ أنَّه قال: لا يُحفظُ عن النَّبيِّ ﷺ في نقص الأسنان شيءٌ، يعني في النَّهي عنه). م

⁽٢) النَّساريُّ، ك: الضَّحايا، ب: نهي عنه من الأضاحيِّ العوراء، ح: (٣٦٩)، والحديثُ صحيحٌ، وانظر ما قبله.

⁽٣) ابنُ ماجه، ك: الأضاحيّ، ب: ما يكرهُ أنْ يضحّى به، ح: (٣١٤٤). وانظر ما قبله.

⁽٤) التَّرِمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الأضاحيِّ، ب: في الضَّحيَّة بعضباء القرن والأذن، ح: (١٥٠٣)، وهو في «المسند» (١٣١٢). قولُه: «أنْ نستشرفَ العينَ والأذنَّ»: (أي: نتأمَّلَ سلامتَهما من آفةِ تكون بهما)، «تحفة الأحوذي» (٥/٤٧).

⁽٥) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الضَّحايا، ب: ما يكره من الضَّحايا، ح: (٢٨٠٦)، والتِّرمذيُّ، أبواب الأضاحيِّ، ب: في الضّحيَّة بعضباء القرن والأذن، ح: (١٥٠٤)، وسكت عنه أبو داودَ والمنذريُّ.

⁽٦) قولُه: «لسعيد بن المسيِّب»: قال الطَّحاويُّ: (٤/ ١٧٠): (وبيَّن سعيدُ بنُ المسيِّبِ عضباء الأذن المنهيَّ عن ذبحها في الأضحيَّة فقال: هي المقطوعةُ نصفُ أذنها). م

إِذَا كَانَ النِّصفُ فَأَكْثَرُ مِن ذَلِكَ مَقطُوعًا(١).

٢١٧٣ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدرِيِّ ﴿ قَالَ: ابتَعنا كَبشًا نُضَحِّي بِهِ، فَأَصابَ الذِّئبُ مِن أَليَتِهِ، أَو أُذُنِهِ، فَسَأَلْنا النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَنا (٢)، أَنْ نُضَحِّي بِهِ، رواهُ ابنُ ماجه (٣).

٢١٧٤ ـ وَعَنْ إِبراهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: الأُضحِيَّةُ واجِبَةٌ عَلَى أَهلِ^(٤) الأَمصارِ ما خَلا الحاجَّ، رواهُ إمامُنا أبو حنيفة (٥).

٢١٧٥ ـ وَعنْ نافِعٍ أَنَّ ابنَ عُمرَ ﷺ قالَ: الأَضحَى يَومانِ بَعدَ يَومِ الأَضحَى، رواهُ مالكُ وقال:
 بلغني عنْ عليِّ بن أبي طالبٍ مثلُه(١٠).

٢١٧٦ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: الأُضحَى ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، يَومانِ بَعدَ يَومِ النَّحرِ، رواهُ الطَّحاويُّ بسندِ جيِّدِ (٧).

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: العيوب الَّتي لا يجوز الهدايا والضَّحايا إذا كانت بها، ح: (٦١٩٥)، وأخرجَه بطرقِ غالبُها صحيحٌ، انظر: «نخب الأفكار» (٢١/ ٤٩٨).

⁽٢) قولُه: «فأمرنا»: وفي «إنجاح الحاجة»: (لعلَّ هذا العيبَ ما كان مانعًا عن الأضحيَّة؛ لأنَّ للأكثر حكمَ الكلّ)، كذا في «الدُّرّ». م

⁽٣) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: الأضاحيّ، ب: من اشترى أضحيّة صحيحة، فأصابها عنده شيءٌ، ح: (٣١٤٦)، وهو في «المسند» (١٢٧٤)، إسنادُه ضعيفٌ.

⁽٤) قولُه: «على أهل الأمصار»: ويستفادُ منه أنَّ الأضحيَّة واجبةٌ على المقيم، لا تجب على المسافر. م

⁽٥) محمَّدٌ في «الآثار» من طريق أبي حنيفة، ك: الأضحيَّة، ب: الأضحيَّة، ح: (٧٨٥)، ونحوُّه في «المصنّف» لعبد الرّزّاق (٧١٤٠ ـ ٨١٤٢).

⁽٦) «موطَّأُ مالكِ»، ك: الضَّحايا، ب: الضَّحيَّة عمّا في بطن المرأة وذكر أيّام الأضحى، ح: (١٧٧٤)، وقال في «تنقيح الرُّواة» (١/ ٢٧٩): (إسنادُ مالكِ أصحُّ الأسانيد كما سبق قولُ البخاريِّ فيه)، وحديثُ عليَّ أخرجَه ابنُ عبد البرِّ في «المحلَّى» (٥/ ٣١٩)، ونقل ابنُ عبد البرِّ عن الطَّحاويِّ قال: (مثلُه لا يكون رأيًا، فدلَّ أنَّه توقيفٌ، واللهُ أعلمُ).

⁽٧) الطَّحاويُّ في «أحكام القرآن»، ك: المناسك، ب: تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُواْ اللَّهَ فِي آيَكَامِ مَعْدُودَتُّ ﴾؛ الآية،=



٢١٧٧ ـ ورواه إمامُنا أبو حنيفة عنْ إبراهيم نحوَه (١).

٢١٧٨ ـ وَعنْ أَنُسٍ ﷺ قَالَ: الذَّبحُ بعد النَّحريومانِ، رواهُ البيهقيُّ (٢).



⁼ ح: (١٥٧٠/ ١٥٧١)، وقال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيِّ» (٩/ ٢٩٦): (سندُه جيِّدٌ).

⁽١) أبو يوسفَ في «الآثار» (٣٠٦).

⁽۲) الطَّحاويُّ في «أحكام القرآن»، ك: المناسك، ب: تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُواْ اللَّهَ فِي آلِيَامِ مَعْدُودَتُ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] الآية، ح: (١٥٧٥)، والبيهقيُّ في «الكبرى» ك: الضَّحايا، ب: من قال: الأضحى يومَ النَّحر ويومين بعده، (١٩٢٥).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٢].

٢١٧٩ ـ عنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ عنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «لا فَرَعَ وَلا عَتِيرَةَ» قالَ: والفَرَعُ: أَوَّلُ نِتاجٍ كَانَ يُنتَجُ لَهُم، كَانُوا يَذبَحُونَهُ لِطَواغِيَتِهِم، والعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٢١٨٠ وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي القُرآنِ، وَنَسَخَ صَومُ رَمَضانَ كُلَّ صَومٍ، وَنَسَخَ غُسلُ الجَنابَةِ كُلَّ غُسلٍ، وَنَسَخَتِ الأَضاحِيُّ كُلَّ ذَبِحٍ»، رواهُ الدَّارقطنيُّ والبيهقيُّ (۱)، وقال أبو داودَ (۳): (والعتيرةُ منسوخةٌ) (١).



⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: العقيقة، ب: العتيرة، ح: (٤٧٤)، ومسلمٌ، ك: الأضاحيِّ، ب: الفرع والعتيرة، ح: (٥١١٦).

⁽٢) الدَّارقطنيُّ، ك: الصَّيد والنَّبائح، ح: (٤٧٤٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى»، ك: الضَّمحايا، (١٩٠٢٠)، وهو في «المصنَّف» لعبد الرَّزَّاق موقوفًا على علي (١٤٠٤٦).

⁽٣) أبو داود، ك: الضَّحايا، ب: ما جاء في إيجاب الأضاحيّ، ح: (٢٧٨٨).

⁽٤) قولُه: «منسوخةٌ»: وقال عليٌّ القاري: (ثمَّ وقع النَّهيُّ العامُّ للتَّشبُّه بأهل الأصنام، قلت: فلا تستحبُّ أيضًا). م



﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيِكَ بِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [الإسراء: ٥٩].

٢١٨١ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمرٍ و ﷺ قالَ: لَمّا كَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ نُودِيَ: إنَّ الصَّلاةَ جامِعَةُ، رواهُ البخاريُّ(١).

۲۱۸۲ ـ وروى أبو داودَ عنْ عائشةَ ، نحوَه (۲).

٢١٨٣ ـ وَعنْ أَبِي قِلابَةَ (٢) عنِ النُّعمانِ بنِ بَشِيرٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي كُسُوفِ الشَّمسِ كَما تُصَلُّونَ رَكِعَةً وَسَجِدَتَين (٤)،

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الكسوف، ب: النِّداء بالصَّلاة جامعة في الكسوف، ح: (١٠٤٥)، ومسلمٌ، ك: الكسوف، ب: ذكر النِّداء بصلاة الكسوف: الصَّلاة الجامعة، ح: (٢١١٣).

(٢) أبو داود، ك: جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: ينادى فيها بالصَّلاة، ح: (١١٩٠)، والبخاريُّ، أبواب الكسوف، ب: الجهر بالقراءة في الكسوف، ح: (١٠٦٦)، ومسلمٌ، (٢٠٩٢).

(٣) قولُه: «أبي قلابةً... إلخ»: وقال البيهةيُّ: (أبو قلابة لم يسمعْ من النُّعمان، والحديثُ مرسَلٌ)، قلت: صرَّح في «الكمال» (بسماعه عن النُّعمان)، وقال ابنُ حزم: (أبو قلابة أدركَ النُّعمانَ وروى هذا الخبرَ عنه)، وصرَّحَ ابنُ عبد البرِّ بصحَّة هذا الحديث، وقال: (مِن أحسنِ حديثٍ ذهب إليه الكوفيُّون حديثُ أبي قلابة عن النُّعمان، وأبو قلابة أحدُ الأعلام، واسمُه: عبدُالله بن زيد الجرميُّ)، قاله العلامة العينيُّ في «عمدة القاري»، وقال في «التَّعليق الحسن»: (قال ابنُ التُّركمانيِّ في «الجوهر النَّقيُّ»: ولو صحَّ الطَّريقُ الذي ذكره البيهقيُّ، وفيه: عن أبي قلابةَ عن رجلٍ عن النُّعمان؛ لم يدلَّ على أنَّه لم يسمعه من النُّعمان، بل يحتمَلُ أنَّه سمعه منه، ثمَّ من رجلٍ عنه)، وقال ابنُ حزمٍ: (أبو قلابةَ أدرك النُّعمانَ، فروى هذا الخبرَ عنه، ثمَّ رواهُ عن آخرَ عنه، فحدَّث بكلتا روايتَيه). مؤلِّف

(٤) قولُه: «كما تصلُّون ركعةً وسجدتين»: وقال الطَّحاويُّ: (وهو النَّظرُ عندنا؛ لأنَّا رأينا سائرَ الصَّلواتِ من المكتوبات=

رواهُ الطَّحاويُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ (١).

٢١٨٤ ـ وَعَنهُ عَنْ قَبِيصَةَ البَجَلِيِّ هُ قَالَ: انكَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَصَلَّى كَما تُصَلُّونَ، رواهُ الطَّحاويُّ(٢).

٢١٨٥ ـ وَعنْ أَبِي بَكرَةَ هِ قَالَ: كُنّا عِندَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَسَفَتِ الشَّمسُ، فَقامَ إِلَى المَسجِدِ يَجُرُّ رِداءَهُ مِنَ العَجَلَةِ، وَثابَ النّاسُ إِلَيهِ، فَصَلَّى كَما تُصَلُّونَ، رواهُ الطَّحاويُّ وروى البخاريُّ نحوَه (٣٠).

٢١٨٦ ـ وفي رواية ابنِ حِبّانَ: رَكعَتَينِ مِثلَ صَلاتِكُم، وفي روايةٍ للحاكم نحوُ ابنِ حِبّانَ، وقال الحاكمُ: (إنَّه على شرطِ الشَّيخينِ ولم يُخرِجاهُ، وأقرَّه عليه الذَّهبيُّ)(٤).

٢١٨٧ - وَعنِ النَّعمانِ بنِ بَشِيرٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمسِ نَحوًا مِن صَلاتِكُم؛ يَركَعُ وَيَسجُدُ، رواهُ أحمدُ والنَّسائيُّ، وإسنادُه صحيحٌ (٥٠).

والتَّطوُّع مع كلِّ ركعةٍ سجدتين، فالنَّظرُ على ذلك أنْ تكونَ هذه الصَّلاةُ كذلك). مؤلّف

⁽۱) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة الكسوف كيف هي؟ ح: (۱۹٤٠)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٥/ ٣٤١): (أخرجَه من أربع طرق صحاحٍ)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: من قال: يركع ركعتين، ح: (١٩٩٠)، والنَّسائيُّ، ك: الكسوف، ب: نوع آخرَ، ح: (١٤٩٠).

⁽٢) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة الكسوف كيف هي؟ ح: (١٩٤٠)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٥/ ٣٤٦): (وهذا إسنادٌ صحيحٌ).

⁽٣) الطَّحاويُّ في «شرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة الكسوف كيف هي؟ ح: (١٩٣٨)، وقال العينيُّ في «نخب الأفكار» (٣/ ٣٣٨): (أخرجَه الطَّحاويُّ من ثلاث طرقِ رجالُها كلُّهم ثقاتٌ)، وأخرج البخاريُّ نحوه، ك: الكسوف، ب: الصَّلاة في كسوف الشَّمس، ح: (١٠٤٠).

قولُه: «وثاب»: (بالباء الموحَّدة، من: ثاب يثوب، إذا رجع، وهو أيضًا رجوعٌ إليه بالمبادرة)، «نخب الأفكار»: (٥/ ٣٤٠).

⁽٤) ابنُ حِبّانَ في «الصَّحيح» (٢٨٣٧)، والحاكم (١٢٤٤) كلاهما عن أبي بكرة.

⁽٥) «مسند أحمد» (١٨٣٩٢)، وانظر الحديث: (٢١٨٣).

٢١٨٨ - وفي روايةٍ للنَّسائيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى حِينَ انكَسَفَتِ الشَّمسُ مِثلَ صَلاتِنا؛ يَركَعُ وَيَسجُدُ(١).

٢١٨٩ ـ وَعَنْ إِبراهِيمَ قالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ؛ فَصَلُّوا كَصَلاتِكُم حَتَّى تَنجَلِي، رواهُ ابنُ أبي شيبةَ بسندٍ صحيحِ(٢).

٠١٩٠ وَعَنْ عَطَاءِ [عَنْ أَبِيهِ] عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرِ و بنِ العاصِ عَلَى صَلاةِ رَسُولَ اللهِ عَلَى: رُكُوعًا واحِدًا، رواهُ أبو داودَ والنَّسائيّ والحاكمُ والتِّرمذيُّ في «الشَّمائل»، وقال الحاكمُ: (صحيحٌ، وعطاءٌ قال أَيُّوبُ: هو ثقةُ) (٣).

٢١٩١ - وَعَنْ مَحَمُودِ بِنِ لَبِيدٍ ﷺ قالَ: كَسَفَتِ الشَّمسُ يَومَ ماتَ إِبراهِيمُ ابنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقالُوا: كَسَفَتِ الشَّمسُ والقَمَرَ آيتانِ مِن آياتِ اللهِ، فَا اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَنْ المَساجِدِ» ثُمَّ قامَ أَلا وَإِنَّهُما لا يَنكَسِفانِ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَياتِهِ، فَإِذَا رَأَيتُمُوهُما كَذَلِكَ؛ فافزَعُوا إِلَى المَساجِدِ» ثُمَّ قامَ فَقَرَأُ فِيما نَرَى بَعضَ: ﴿ الرَّوَتِ اللهِ عَنْ السَامِدِةُ اللهِ عَلَى المَساجِدِةُ ﴾ [إبراهيم: ١]، ثُمَّ رَكَعَ (٤)، ثُمَّ اعتَدَلَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجدَتينِ، ثُمَّ قامَ

⁽١) انظر الحديث: (٢١٨٣).

⁽٢) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الصَّلوات، ب: صلاة الكسوف، كم هي؟ ح: (٨٣٩٥)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (٧/ ٦٤): (سندُه صحيحٌ).

⁽٣) أبو داود، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، ب: من قال: يركع ركعتين، ح: (١١٩٤)، والنَّسائيُّ، ك: الكسوف، ب: نـوع آخـر، ح: (١٤٨٢)، وصحَّحه ابـنُ خزيمة (١٣٨٩)، والحاكمُ (١٢٢٩)، وقـال الرُّباعيُّ في «فـتح الغفَّار» (٢/ ٣٧٣): (رجالُه ثقاتٌ)، وانظر: «نصب الرَّاية» (٢/ ٢٢٧).

⁽٤) قولُه: «ثمَّ ركع»: وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام: (وأحاديثُ تعدُّد الرُّكوعِ اضطرب فيها الرُّواةُ أيضًا، فإنَّ منهم مَن روى ركوعين كما تقدَّم، ومنهم مَن روى ثلاثَ ركوعاتٍ)، انتهى، وقال عليٌّ القاري: (فإنَّ أحاديثَ تعدُّد الرُّكوع اضطربت واضطرب فيها الرُّواةُ أيضًا؛ فإنَّ منهم مَن روى ركوعين، ومنهم مَن روى ثلاثًا، ومنهم مَن روى أربعًا، ومنهم مَن روى خمسًا، والاضطرابُ موجبٌ للضَّعف، فوجبَ تركُ رواياتِ التَّعدُّد كلِّها إلى رواياتٍ غيرِها)، وقال عليٌّ القاري أيضًا في موضع آخرَ: (وأجاب الشّافعيُّ والبخاريُّ: بأنَّه لا مساغَ لحمل هذه الأحاديث على بيان الجواز إذا=



فَفَعَلَ مِثلَ ما فَعَلَ فِي الأُولَى، رواهُ أحمدُ وإسنادُه حسنٌ، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» [(٢/٧٠)]: (رجالُه رجالُ الصَّحيح)(١).

١٩٩٧ _ وَعَنْ عَطَاءِ بِنِ السَّائِبِ عِنْ أَبِيهِ عِنْ عَبِدِاللهِ بِنِ عَمْرِو ﷺ قَالَ: انكَسَفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَم يَكَذْ يَركَعُ، ثُمَّ رَكَعَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي يَسَجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي يَسَجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي يَسَجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي يَسَجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي يَسِجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ، فَلَم يَكَذْ يَرفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ وَفَعَلَ فِي السَّمَائل ، والحاكمُ والطَّحاويُّ، وإسنادُه الرَّكَعَةِ الأُخرَى مِثلَ ذَلِكَ، رواهُ أبو داودَ والنَّسَائيُّ والترمذيُّ في «الشَّمائل»، والحاكمُ والطَّحاويُّ، وإسنادُه حسنٌ، وقال الحاكمُ: (صحيحٌ ولم يخرجاه) وقال الشَّيخُ الإمامُ ابن الهمام [«فتح القدير»: ٢/ ٨٥]: (وقد أخرج البخاريُّ لعطاءِ مقرونًا بأبي بشرٍ، وقال أيُّوبُ: هو ثقةٌ)(٢).

٢١٩٣ ـ وَعَنْ أَبِي قِلابَة عَنْ قَبِيصَةَ الهِلالِيِّ ، فَالَ: كُسِفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ عَلِي،

تعدّدتِ الواقعةُ، وهي لم تتعدّدُ؛ لأنَّ مرجعَها كلَّها إلى صلاته ﷺ في كسوف الشَّمس يوم مات ابنه إبراهيمُ، وحينتلِ يجب ترجيحُ أخبار الرُّكوعين فقط؛ لأنَّها أصحُّ وأشهَرُ، قلت: بل يجب ترجيحُ أخبار الرُّكوع فقط؛ لأنَّها الأصلُ، وقد ورد به الخبرُ قولًا وفعلَّا كما سبق، وساتُرُ الأخبار مضطربٌ مختلفُ الآثار)، انتهى، وفي «جامع الآثار»: (وما روى من خلافه فمن تعدُّد الرُّكوع، فلمّا لم يُنقلُ تاريخُ فعلِه المتأخِّر؛ يرجَّحُ ما هو الموافقُ للمعهود، ثمَّ يترجَّع بأنَّه ورد فيه القولُ)، انتهى، وفي «البدائع»: (قال أبو منصورِ: اختلافُ الرُّواياتِ محمولٌ على النَّسخ دون التَّخيير؛ لاختلاف الأثمَّة، ولو كان على التَّخيير؛ لما اختلفوا)، قاله العلامة العينيُّ في شرح «الهداية»، وقال في «المرقاة»: (وقَقَ بعضُ مشايخنا بحمل رواياتِ التَّعدُ على أنَّه لما أطالَ في الرُّكوع أكثرَ من المعهود جدًّا، ولا يسمعون له صوتًا على ما تقدَّم في روايةٍ وفع مَن خلفَه متوقَّعين رفعَه، وعدم سماعِهم الانتقالَ، فرفع الصَّفُ الذي يلي من رفع، فلمّا رأى مَن خلفه أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يرفع، فلمّا يئسوا من ذلك؛ رجعوا إلى الرُّكوع، فظنَّ مَن خلفهم أنَّه ركوعٌ بعد ركوعٍ منه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ فرووا كذلك، ثمّ لعلَّ روايات الثَّلاث والأربع بناءً على اتَّفاق تكرُّر الرَّفع من الذي خلفَ الأوَّلِ)، كذا قال العلامةُ العينيُّ في شرح «الهداية». م

⁽١) «مسند أحمد» (٢٣٦٢٩)، وانظر: «آثار السُّنن» (١٠٣٣).

⁽٢) انظر تخريجَه برقم: (٢١٩٠).

فَخَرَجَ فَزِعًا يَجُرُّ ثَوبَهُ وَأَنا مَعَهُ يَومَئِذٍ بِالمَدِينَةِ، فَصَلَّى رَكَعَتَينِ، فَأَطالَ فِيهِما القِيامَ، ثُمَّ انصَرَفَ وانجَلَتْ، فَقالَ: «إِنَّما هَذِهِ الآياتُ يُخَوِّفُ اللهُ بِها، فَإِذا رَأَيْتُمُوها؛ فَصَلُّوا كَأَحدَثِ(١) صَلاةٍ صَلَّيْتُمُوها مِنَ المَكتُوبَةِ»، رواهُ أبو داودَ والطَّحاويُّ والنَّسائيُّ وإسنادُه صحيحٌ(٢).

٢١٩٤ ـ وَعنِ النَّعمانِ بنِ بَشِيرٍ هُ قَالَ: كُسِفَتِ الشَّمسُ عَلَى عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكعَتينِ، وَيَسأَلُ عَنها، حَتَّى انجَلَت»، رواهُ أبو داودَ^(٣).

٧١٩٥ وعنْ سَمُرَةَ بِنِ جُندُبٍ عَنْ قَالَ: بَينَما أَنا وَغُلامٌ مِنَ الأَنصارِ نَرمِي غَرَضَينِ لَنا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمسُ قِيدَ رُمحَينِ أَو ثَلاثَةٍ فِي عَينِ النَّاظِرِ مِنَ الأَفْقِ؛ اسودَّت حَتَّى آضَتْ كَأَنَّها تَنُّومَةٌ، فَقَالَ إِذَا كَانَتِ الشَّمسُ قِيدَ رُمحَينِ أَو ثَلاثَةٍ فِي عَينِ النَّاظِرِ مِنَ الأَفْقِ؛ اسودَّت حَتَّى آضَتْ كَأَنَّها تَنُّومَةٌ، فَقَالَ أَحَدُنا لِصاحِبِهِ: انطَلِقْ بِنا إِلَى المَسجِدِ، فَواللهِ لَيُحدِثَنَّ شَأْنُ هَذِهِ الشَّمسِ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ فِي أُمَّتِهِ حَدَثًا، قَالَ: فَدَفَعنا فَإِذَا هُوَ بارِزٌ، فاستَقدَمَ، فَصَلَّى، فَقَامَ بِنا كَأَطولِ ما قامَ بِنا فِي صَلاةٍ قَطُّ، لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا، ثُمَّ سَجَدَ بِنا كَأَطولِ ما سَجَدَ بِنا فِي صَلاةٍ قَطُّ، لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا، ثُمَّ سَجَدَ بِنا كَأَطولِ ما سَجَدَ بِنا فِي صَلاةٍ قَطُّ، لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا، ثُمَّ سَجَدَ بِنا كَأَطولِ ما سَجَدَ بِنا فِي صَلاةٍ قَطُّ، لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا، ثُمَّ سَجَدَ بِنا كَأَطولِ ما سَجَدَ بِنا فِي الرَّكَعَ فِي الرَّكَعَ فِي الرَّكَعَةِ الأُخرَى مِثلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَوافَقَ تَجَلِّي الشَّمسِ صَلاةٍ قَطُّ، لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا (نَا)، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكَعَةِ الأُخرَى مِثلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَوافَقَ تَجَلِّي الشَّمسِ

⁽١) قولُه: «كأحدث»: وفي «جامع الآثار»: (بأحدث صلاةٍ صلاةِ الفجرِ؛ فإنَّ الكسوف كان عند ارتفاع الشَّمسِ قيد رُمحين)، كذا في «فتح القدير»، وزادَ فيه قدرَ رمحين على ما في حديث سمرةً. مؤلِّف

⁽٢) أبو داود واللَّفظُ له، ك: جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، ب: من قال: يركع ركعتين، ح: (١١٩٣)، والنَّسائيُ، ك: الكسوف، ب: نوع آخر، ح: (١٤٨٧)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٦٣): (إسنادُه صحيحٌ).

⁽٣) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: من قال: يركع ركعتين، ح: (١١٩٣)، والنَّسائيُّ، ك: الكسوف، ب: نوع آخرَ، ح: (١٤٩٠)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٦٤): (إسنادُه صحيحٌ، إلَّا أنَّه رُويَ بزيادة رجل بين أبي قلابةَ والنُّعمان، واختُلفَ في ذلك الرَّجل)، وانظر الحديث: (٢١٨٣).

⁽٤) قولُه: «لا نسمعُ له صوتًا»: (وما روى من الجهر محمولٌ على ما كان من عادته على من الجهر بآية أو آيتين في السِّرِيَّة للتَّعليم، فظنَّه الرَّاوي البعيدُ أنَّ كلَّ القراءة لعلَّه كان جهرًا، وهو لم يسمع، فروى الجهر)، قاله في «جامع السِّريَّة للتَّعليم، فظنَّه الرَّاوي البعيدُ أنَّ كلَّ القراءة لعلَّه كان جهرًا، وهو لم يسمع، فروى الجهر)، قاله في «جامع الاَّدار»، وقال الشَّيخُ الإمامُ ابنُ الهمام: (وإذا حصل التَّعارضُ وجبَ التَّرجيحُ؛ بأنَّ الأصلَ في صلاة النَّهار الإخفاءُ). مؤلِّف

جُلُوسَهُ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ، رواهُ أبو داودَ، وروى التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ نحوَه وإسنادُه صحيحٌ، وقال التِّرمذيُّ: (حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)(١).

٢١٩٦ ـ وَعَنهُ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنا النَّبِيُّ ﷺ فِي كُسُوفٍ لا نَسمَعُ لَهُ صَوتًا، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٢).

٢١٩٧ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ عَلَى اللهُ عَلَى جُنُبِ رَسُولِ اللهِ عَلَى كُسِفَتِ الشَّمسُ، فَلَم أَسمَعْ لَهُ قِراءَةً»، رواهُ الطَّبرانيُّ والبيهقيُّ، وإسنادُه حسنٌ، وروى أحمدُ وأبو يعلى وأبو نعيم نحوَه (٣).

٢١٩٨ ـ وَعنْ أَبِي مُوسَى ﴿ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمسُ فِي زَمانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقامَ فَزِعًا يَخشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ حَتَّى أَتَى المَسجِدَ، فَقامَ يُصَلِّي بِأَطوَلِ قِيامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، مَا رَأَيتُهُ يَفعَلُهُ فِي صَلاةٍ قَطُّ، ثُمَّ قالَ: ﴿إِنَّ هَذِهِ الآياتِ الَّتِي يُرسِلُها اللهُ ﷺ لا تَكُونُ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَياتِهِ، وَلَكِنَّ اللهَ ﷺ يُرسِلُها يُخَوِّفُ بِها عِبادَهُ، فَإِذَا رَأَيتُم شَيئًا مِنها؛ فافزَعُوا إِلَى ذِكِرِ اللهِ وَدُعاثِهِ واستِغفارِهِ»، رواهُ الطَّحاويُّ (٤٠).

⁽۱) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: من قال: أربع ركعات، ح: (۱۱۸٤)، والنَّسائيُّ، ك: الكسوف، الكسوف، ب: نوع آخرَ، ح: (۱٤٨٥)، والتَّرمذيُّ مختصَرًا، ولفظُه سيأتي بعد هذا، ب: كيف القراءةُ في الكسوف، ح: (٥٦٢)، وقال: (حديثُ سمرةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

قولُه: «آضت»: قال في «النّهاية»: (أي: رجعتْ وصارتْ، «تنُّومةٌ»: قال: هي نوعٌ من نبات الأرض، فيها وفي ثمرها سوادٌ قليلٌ).

⁽٢) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب السَّفر، ب: كيف القراءةُ في الكسوف، ح: (٥٦٢)، والنَّساثيُّ، ك: الكسوف، ب: ترك الجهر فيها بالقراءة، ح: (١٤٩٦)، وحسَّنه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٣٩)، وانظر ما قبله.

⁽٣) الطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٤٠) (١١٦٦١) واللَّفظُ له، والبيهقيُّ في «الكبرى»، باب من قال: يُسِرُّ بالقراءة في خسوف الشَّمس، (٦٣٤١)، وأخرجَه الضِّياءُ المقدسيُّ في «المختارة» (١١/ ٣٣٨)، ح: (٤٤٣)، وقال النيّمويُّ في «آثار السُّنن» برقم: (١٠٣٨): (إسنادُه حسنٌ)، ونحوُه في «مسند أحمدَ» (٣٢٧٨)، وأبي يعلى (٢٧٤٥).

⁽٤) الطَّحاويُّ في «شِرح المعاني»، ك: الصَّلاة، ب: صلاة الكسوف كيف هي؟ ح: (١٩٥٠)، وصحَّحَه الشَّيخانِ كما سيأتي.



٢١٩٩ ـ وروى البخاريُّ ومسلمٌ نحوَه، وفي روايةٍ لهما: قالَت عائِشَةُ: ما رَكَعتُ رُكُوعًا قَطُّ، وَلا سَجَدتُ سُجُودًا قَطُّ كانَ أَطوَلَ مِنهُ (١٠).

٢٢٠٠ وفي رواية لهما عنْ عائِشَةَ ﴿
 أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ آيتانِ مِن آيتانِ مِن آيتِ اللهِ، لا يَخسِفانِ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَياتِهِ، فَإِذا رَأَيْتُم ذَلِكَ؛ فادعُوا الله (٢)، وَكَبَرُّوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا (٣).

⁽١) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: الكسوف، ب: ذكر النِّداء بصلاة الكسوف: الصَّلاةُ جامعةٌ، ح: (٢١١٣)، والبخاريُّ، أبواب الكسوف، ب: طول السُّجود في الكسوف، ح: (١٠٥١).

⁽Y) قولُه: «فادعوا الله»: وقال أبو حنيفة ومالكُ وأحمدُ: (لا خطبة فيها)، قالوا: (لأنَّ النَّبِيَ ﷺ أمرَهم بالصَّلاة والتَّكبير والصَّدقة، ولم يأمرُهم بالخطبة، ولو كانت سنَّة؛ لأمرهم بها؛ ولأنَّها صلاةٌ كان يفعلها المنفردُ في بيته فلم يشرعْ لها خطبةٌ، وإنَّما خطب على الصَّلاة ليعلمهم حكمها وكأنَّه مختصٌّ به، وقيل: خطب بعدها لا لها؛ بل ليردَّهم عن قولهم: إنَّ الشَّمسَ كسفتْ لموتِ إبراهيمَ، كما في الحديث)، قاله في «عمدة القاري». مؤلِّف

⁽٣) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الكسوف، ب: الصَّدقة في الكسوف، ح: (١٠٤٤)، ومسلمٌ، ك: الكسوف، ب: صلاة الكسوف، ح: (٢٠٨٩).

⁽٤) قولُه: «وقد تجلَّت»: قال في «البحر»: (وما ورد من خطبته ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ يوم مات ابنه إبراهيمُ وكسفتِ الشَّمسُ فإنَّما كان للردِّ على من قال: إنَّها كسفتْ لموته، لا لأنَّها مشروعةٌ له؛ ولذا خطب عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بعد الانجلاء، ولو كانتْ سنَّةٌ له؛ لخطب قبله كالصَّلاة والدُّعاء)، قاله في «ردِّ المحتار». مؤلِّف

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: النِّكاح، ب: كفران العشير، ح: (١٩٧٥)، ومسلمٌ، ك: الكسوف، ب: ما عرض على النَّبيّ ﷺ=

٢٢٠٢ ـ وفي رواية لهما عنْ عائِشَة ، ثُمَّ قالَ ﷺ: ثُمَّ قالَ ﷺ: «يا أُمَّةَ محمَّدٍ، واللهِ ما مِن أَحَدٍ أَغيَرُ مِنَ اللهِ أَنْ يَزِنِي عَبدُهُ أَو تَزِنِي أَمَتُهُ، يا أُمَّةَ محمَّدٍ، واللهِ لَو تَعلَمُونَ ما أَعلَمُ؛ لَضَحِكتُم قَلِيلًا، وَلبَكَيتُم كَثِيرًا»(١).

٣٠٢٠ وفي رواية للنسائي: أنَّ النَّبِي ﷺ خَرَجَ يَومًا مُستَعجِلًا إِلَى المَسجِدِ وَقَد انكَسفَتِ الشَّمسُ، فَصَلَّى حَتَّى انجَلَتْ، ثُمَّ قالَ: «إِنَّ أَهلَ الجاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ لا يَنخَسِفانِ الشَّمسُ والقَمَرَ لا يَنخَسِفانِ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَياتِهِ، إلّا لِمَوتِ عَظِيمٍ مِن عُظماءِ أَهلِ الأَرضِ، وَإِنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ لا يَنخَسِفانِ لِمَوتِ أَحَدٍ وَلا لِحَياتِهِ، وَلَكِنَّهُما خَلِيقَتانِ مِن خُلقِهِ، يُحدِثُ اللهُ فِي خَلقِهِ ما يَشاءُ، فَأَيُّهُما انخَسَفَ؛ فَصَلُّوا حَتَّى يَنجَلِيَ أُو يُحدِثَ اللهُ أَمرًا» (٢).

٢٢٠٤ ـ وَعنْ أَسماءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﴿ قَالَت: لَقَد أَمَرَ النَّبِيُ ﷺ بِالعَتاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمسِ، رواهُ البخاريُّ (٣).

في صلاة الكسوف من أمر الجنّة والنّار، ح: (٢١٠٩).
 قولُه: «تكعكعت»: (أي: تأخّرتَ)، «شرح السُّنَّة» للبغويِّ (٤/ ٢٧١).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الكسوف، ب: الصَّدقة في الكسوف، ح: (١٠٤٤)، ومسلمٌ، ك: الكسوف، ب: صلاة الكسوف، ح: (٢٠٨٩).

⁽٢) النَّسائيُّ عن النُّعمان بن بشيرٍ، ك: الكسوف، ب: نوعٍ آخرَ، ح: (١٤٩١).

⁽٣) البخاريُّ، أبواب الكسوف، ب: من أحبُّ العتاقة في كسوف الشَّمس، ح: (١٠٥٤). قولُه: «بالعتاقة»: تحرير الرِّقاب من الرِّقَّ.



٢٢٠٥ ـ عنْ أَبِي بَكرَةَ ﷺ قالَ: كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذا جاءَهُ أَمرُ سُرُورٍ أَو بُشِّرَ بِهِ؛ خَرَّ ساجِدًا(١٠) شاكِرًا لِلَّهِ، رواهُ أبو داودَ والتِّرمذيُّ وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ)(٢٠).

٢٢٠٦ عنْ أَبِي جَعفَرٍ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ رَأَى رَجُلًا مِنَ النَّغَاشِينَ فَخَرَّ ساجِدًا، رواهُ الدَّارقطنيُّ مرسَلًا، وفي «شرح السُّنَّة» لفظُ «المصابيح»(٣).

٧٢٠٧ ـ وَعنْ سَعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ ﷺ قالَ: خَرَجنا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِن مَكَّةَ نُرِيدُ المَدِينَةَ، فَلَمّا كُنّا قَرِيبًا مِن عَزوَرا نَزَلَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيهِ فَدَعا الله ساعَةً، ثُمَّ خَرَّ ساجِدًا، فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قامَ فَرَفَعَ يَدَيهِ ساعَةً، ثُمَّ خَرَّ ساجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قامَ فَرَفَعَ يَدَيهِ ساعَةً، ثُمَّ خَرَّ ساجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قامَ فَرَفَعَ يَدَيهِ ساعَةً، ثُمَّ خَرَّ ساجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قامَ فَرَفَعَ يَدَيهِ ساعَةً، ثُمَّ خَرَّ ساجِدًا شُكرًا لِرَبِّي، ثُمَّ ثَلاثًا _ قالَ: ﴿إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعتُ لِأُمَّتِي، فَأَعطانِي ثُلُثَ أُمَّتِي، فَخَرَرتُ ساجِدًا شُكرًا لِرَبِّي، ثُمَّ

⁽۱) قولُه: «ساجدًا»: وفي «الدُّرِّ المختار»: (وسجدةُ الشُّكر مستحبَّةٌ، به يُفتى)، وقال في «ردِّ المحتار»: (وهي لمن تجدَّدتْ عنده نعمةٌ ظاهرةٌ، أو رزقه الله تعالى مالاً أو ولدًا، أو اندفعتْ عنه نقمةٌ، ونحوُ ذلك، يستحبُّ له أنْ يسجدَ لله تعالى شكرًا مستقبلَ القبلةِ، يحمدُ الله تعالى فيها، ويسبِّحُه، ثمَّ يكبِّرُ، فيرفع رأسَه كما في سجدة التَّلاوة)، انتهى. وفي آخر «شرح المنية»: (فيكبِّر مستقبلَ القبلة، ويسجدُ ويحمدُ الله ، ويشكره ويسبِّحُه، ثمَّ يكبِّرُ فيرفع رأسَه). مؤلَّف

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الجهاد، ب: في سجود الشُّكر، ح: (٢٧٧٤)، والتَّرمذيُّ، أبواب السِّير، ب: ما جاء في سجدة الشُّكر، ح: (٥٧٨)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ، ك: الصَّلاة، ب: السُّنَّة في سجود الشُّكر، ح: (١٥٢٨)، ونحوُه في «المصنَّف» لعبد الرَّزَّاق (٩٦٠) ولابنِ أبي شيبة، ك: الصَّلاة، ب: سجدة الشُّكر، ح: (٨٤٩٨)، وانظر: «البدر المنير» (٤/ ٢٧٢). قولُه: «النَّغَّاشُ»: (الضَّعيفُ الحركةِ النَّاقصُ الخلقةِ)، «المرقاة» (٣/ ١١٠٣)



رَفَعتُ رَأْسِي فَسَأَلتُ رَبِّي لِأُمَّتِي، فَأَعطانِي ثُلُثَ أُمَّتِي، فَخَرَرتُ ساجِدًا لِرَبِّي شُكرًا، ثُمَّ رَفَعتُ رَأْسِي، فَسَأَلتُ رَبِّي لِأُمَّتِي، فَأَعطانِي الثُّلُثَ الآخِرَ، فَخَرَرتُ ساجِدًا لِرَبِّي»، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ(١).



⁽١) أبو داودَ، ك: الجهاد، ب: في سجود الشُّكر، ح: (٢٧٧٥)، وقال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٦٢٧): (رواهُ أبو داودَ بإسنادِ جيِّد، ولم يضعُفْه).



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ أَسْتَغْفِرُواْ رَبُّكُمْ إِنَّهُ كَاكَ غَفَّارًا ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ [نوح: ١٠ ـ ١١](١).

فصلٌ (۲)

٢٢٠٨ عنْ شُرِيكِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ أَبِي نَعِرِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنسَ بنَ مالِكِ ﷺ يَذكُرُ أَنَّ رَجُلَا دَحَلَ يَومَ الجُمُعَةِ مِن بابٍ كَانَ وِجاهَ العِنبَرِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قائِمٌ يَخطُبُ، فاستقبَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قائِمًا، فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ ﷺ قائِمٌ يَخطُبُ، فادعُ اللهَ يُخينُنا، قالَ: فَرَفَعَ (٣) رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيهِ، فقالَ: «اللَّهُمَّ اسقِنا، اللَّهُمَّ اسقِنا، اللَّهُمَّ اسقِنا، اللَّهُمَّ اسقِنا، اللَّهُمَّ اسقِنا، اللَّهُمَّ اسقِنا، قالَ أَنسُ: وَلا واللهِ ما نَرى فِي السَّماءِ مِن سَحابٍ، وَلا قَزَعَةً وَلا شَيئًا وَما بَينَنا وَبَينَ سَلِع مِن بَيتٍ، وَلا دارٍ قالَ: فَطَلَعَتْ مِن وَرائِهِ سَحابَةٌ مِثلُ التُّرسِ، فَلا قَزَعَةً وَلا شَيئًا وَما بَينَنا وَبَينَ سَلِع مِن بَيتٍ، وَلا دارٍ قالَ: فَطَلَعَتْ مِن وَرائِهِ سَحابَةٌ مِثلُ التُّرسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّماءَ انتَشَرَتْ ثُمَّ أَمطَرَتْ، قالَ: واللهِ ما رَأَينا الشَّمسَ سَبَتًا، ثُمَّ دَحَلَ رَجُلٌ مِن ذَلِكَ البابِ فِي الجُمُعَةِ المُقبِلَةِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قائِمٌ يَخطُبُ، فاستَقبَلَهُ قائِمًا، فقالَ: يا رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهُ مَع عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمُ عَلَى اللهُمَّ عَلَى الآكامِ والحِبالِ والآجامِ والظِّرابِ والأُودِيَةِ وَمَنابِتِ الشَّجَرِ» قالَ: فانقَطَعَتْ، وَحَرَجنا ولا عَلَىنا، اللَّهُمَّ عَلَى الآكامِ والحِبالِ والآجامِ والظِّرابِ والأُودِيَةِ وَمَنابِتِ الشَّجَرِ» قالَ: فانقَطَعَتْ، وَحَرَجنا

⁽١) قولُه: «يرسلِ»: (علَّق نزولَ الغيثِ بالاستغفار لا بالصَّلاة، فكأنَّ الأصلَ فيه الدُّعاءُ والتَّضرُّعُ دون الصَّلاة)، قالـه في «عمدة القاري». مؤلّف

 ⁽٢) قولُه: «فصلٌ ... إلخ»: فهذه الأحاديثُ والآثارُ كلُّها تشهدُ لأبي حنيفةَ أنَّ الاستسقاءَ استغفارٌ ودعاءٌ. مؤلِّف

 ⁽٣) قولُه: «فرفع فيه»: (لا تحويلٌ ولا استقبالٌ، وفيه حجَّةٌ واضحةٌ لأبي حنيفةَ أنَّ الاستسقاءَ دعاءٌ واستغفارٌ ولا صلاةً
 فيه)، قاله العلّامةُ العينيُّ في «عمدة القاري». مؤلِّف

نَمشِي فِي الشَّمسِ قالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلتُ أَنسًا: أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ قالَ: لا أُدرِي، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٧٢٠٩ ـ وَعنْ شُرَحبِيلَ بنِ السِّمطِ أَنَّهُ قالَ لِكَعبِ هَانَ يَا كَعبُ بنَ مُرَّةَ حَدِّثنا عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَاحذَرْ، قالَ: جاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، استَسقِ الله، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيهِ فَقالَ: «اللَّهُمَّ اسقِنا غَيثًا مَرِيتًا مَرِيتًا مَرِيعًا طَبَقًا عاجِلًا غَيرَ رائِثٍ، نافِعًا غَيرَ ضارِّ»، قالَ: فَما جَمَّعُوا حَتَّى أُحيُوا، قالَ: فَأَتُوهُ فَشَكُوا إِلَيهِ المَطَرَ، فَقالُوا يا رَسُولَ اللهِ: تَهَدَّمَتِ البُيُوتُ، فَقالَ: «اللَّهُمَّ حَوالَينا وَلا عَلَينا» قالَ: فَجَعَلَ السَّحابُ يَنقَطِعُ يَمِينًا وَشِمالًا، رواهُ ابنُ ماجه(۱).

٠ ٢٢١٠ وَعَنْ جَابِرٍ ﴿ قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَ ﷺ بَواكِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسقِنا غَيثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا، نافِعًا غَيرَ ضارً، عاجِلًا غَيرَ آجِلِ»، قالَ: فَأَطبَقَتْ عَلَيهِمُ السَّماءُ، رواهُ أبو داودَ^٣).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستسقاء، ب: الاستسقاء في المسجد الجامع، ح: (١٠١٣)، ومسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ب: الدُّعاء في الاستسقاء، ح: (٢٠٧٨).

⁽قوله: «قزعة»: أي قطعة من الغيم، «سبتًا» قيل: أراد أسبوعًا من السَّبت إلى السَّبت، وقيل: أراد بالسَّبت مُدَّةً من الزَّمان، قليلةً كانت أو كثيرة، «الظِّرابُ»: الجبالُ الصَّغارُ)، «النَّهاية».

⁽٢) ابنُ ماجه واللَّفظُ له، ك: إقامة الصَّلاة، ب: ما جاء في الدُّعاء في الاستسقاء، ح: (١٢٦٩)، وأحمدُ (١٨٠٦٦)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (١٢٢٦).

⁽قولُه: «مريثًا»: محمودَ العاقبةِ «مريعًا»: من الرَّبع، وهو الزِّيادةُ، «طبقًا»: أي مائلًا إلى الأرض مغطيًا، يقال: غيثٌ طبقٌ؛ أي: عامٌ واسعٌ، «عاجلًا»: في الحال، «غير رائثٍ»: أي بطيءٍ متأخِّرٍ، «فما جمَّعوا»؛ أي: ما صلَّوا الجمعةَ، «أحيّوا»؛ أي: صاروا في الحياة، وهو الخصبُ)، «حاشية السَّنديِّ على سنن ابن ماجه» (١/ ٣٨٤).

⁽٣) أبو داود واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: رفع اليدين في الاستسقاء، ح: (١١٦٩)، وصحَّحَه ابنُ خزيمة (١٤١٦). قولُه: «بواكي»: قال الأرنؤوط في حاشية «سنن أبي داود» (٢/ ٣٧٠): (هذا الحرفُ اختلفتْ فيه النَّسخُ، فبعضُها: بوادٍ؛ يعني: أهلُ بادية، وبعضُها: بواكٍ؛ أي: نساءٌ يبكين من القحط والجوع، وجاء على هامش بعضها: يواكيءُ: وهذا يعودُ إلى النَّبِيِّ ﷺ)، وقال الخطَّابيُّ: (معناه: التَّحاملُ على يديه إذا رفعَهما ومدَّهما في الدُّعاء).

وقولُه: بواكي: جمعُ باكيةٍ؛ أي: نساءٌ باكياتٌ من القحط وقلَّة المطر.

وقولُه: «مريعًا»: يُروى على وجهَين: بالياء والباء، فمن رواهُ بالياء، جعلَه من المراعة، وهو الخصبُ، يقال منه:=

٢٢١١ وَعَنْ عُمَيرٍ مَولَى بَنِي آبِي اللَّحمِ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَستَسقِي عِندَ أَحجارِ الزَّيتِ، قَرِيبًا مِنَ الزَّوراءِ قائِمًا، يَدعُو يَستَسقِي رافِعًا يَدَيهِ قِبَلَ وَجهِهِ، لا يُجاوِزُ بِهِما رَأْسَهُ، رواهُ أَبِ داودَ وروى التَّسائيُّ نحوَه (١).

٢٢١٢ ـ وَعَنْ عَمرِ و بنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا استَسقَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ اسقِ عِبَادَكَ، وَبَهَائِمَكَ، وأنشُرْ رَحمَتَكَ، وَأَحيِ بَلَدَكَ المَيِّتَ»، رواهُ مالكُ وأبو داودَ وروى البيهقيُّ والطَّبرانيُّ نحوَه (٢٠).

٣٢١٣ ـ وَعنْ عَطاءِ بنِ أَبِي مَروانَ الأَسلَمِيِّ عنْ أَبِيهِ قالَ: خَرَجْنا مَعَ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ ﷺ نَستَسقِي، فَما زادَ عَلَى الإستِغفارِ، رواهُ ابنُ أبي شيبة، وروى سعيدُ بنُ منصورٍ في «سننه» بسند جيّدِ نحوَه (٣).

٢٢١٤ ـ وَعنْ إِبراهِيمَ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ المُغِيرَةِ بنِ عَبدِاللهِ النَّقَفِيِّ ﷺ يَستَسقِي، قالَ: فَصَلَّى المُغِيرَةُ، فَخَرَجَ إِبراهِيمُ حَيثُ رَآهُ صَلَّى، رواهُ ابنُ أبى شيبة (٤).

أمرع المكانُ: إذا أخصب، ومن رواهُ مربعًا (بالباء)، كان معناه منبتًا للرَّبيع.

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: رفع اليدين في الاستسقاء، ح: (١١٦٨)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٨٧٨) وأخرج نحوَه التِّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما جاء في صلاة الاستسقاء، ح: (٥٥٧)، والنَّسائيُّ، ك: الاستسقاء، ب: كيف يرفعُ، ح: (١٥١٥).

قولُه: «أحجار الزَّيت»: قال ياقوتٌ: (موضعٌ بالمدينة قريبٌ من الزَّوراء، وهو موضعُ صلاة الاستسقاء).

⁽٢) أبو داودَ موصولًا واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، ب: رفع اليدين في الاستسقاء، ح: (١١٧٦)، وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٤٥)، وأخرجَه مالكٌ مرسلًا، ب: باب ما جاء في الاستسقاء، ح: (٦٤٩).

⁽٣) ابنُ أبي شيبةَ، ك: الدُّعاء، ب: ما يدعى به في الاستسقاء، ح: (٨٤٢٨)، (وهذا إسنادٌ صحيحٌ)، انظر: «الإرواء» (٦٢٦/١).

⁽٤) ابنُ أبي شيبةَ، ك: صلاة التَّطوُّع، ب: من قال: لا يصلِّي في الاستسقاء، ح: (٨٦٣١)، (وسندُه صحيحٌ)، انظر: «التَّعليق الممجَّد» (٢/ ٧٥).

٧٢١٥ ـ وَعَنْ أَنْسِ بِنِ مَالِكِ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلاكَ المالِ وَجَهدَ العِيالِ، فَدَعا اللهُ يَستَسقِي، وَلَم يَذكُرْ أَنَّهُ حَوَّلَ رِداءَهُ وَلا استَقبَلَ القِبلَةَ، مُتَّفَقٌ عليه(١).

٢٢١٦ ـ وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: استَسقَى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَحَوَّلَ رِداءَهُ لِيَتَحَوَّلَ (٢) القَحطُ، رواهُ الحاكمُ في «المستدرك» وقال: (هذا صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرجاه)(٣).

٧٢١٧ - وَعَنْ هِشَامِ بِنِ إِسحَاقَ بِنِ عَبِدِ اللهِ بِنِ كِنانَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَتُ ابِنَ عَبَّاسٍ عَلَى صَلاةٍ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مُتَبَذِّلًا، مُتَواضِعًا، مُتَضَرِّعًا، فَجَلَسَ صَلاةٍ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المِنبَرِ، فَلَم يَخطُبُ خُطبَتَكُم هَذِهِ، وَلَكِنْ لَم يَزَلْ فِي الدُّعاءِ والتَّضرُّعِ والتَّكبِيرِ، وَصَلَّى رَكعَتينِ كَما كَانَ يُصَلِّى فِي العِيدَينِ، رواهُ النَّسائيُّ والتَّرمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه، وقال التِّرمذيُّ: (هذا حديثُ حسنٌ صحيحٌ)(١٤).

٢٢١٨ ـ وَعنْ أَنْسٍ هُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُ ﷺ لا يَرفَعُ يَدَيهِ فِي شَيءٍ مِن دُعائِهِ إِلَّا فِي الإستِسقاءِ، وَإِنَّهُ يَرفَعُ حَتَّى يُرَى بَياضُ إِبطَيهِ، مُتَّفَقٌ عليه(٥).

⁽١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستسقاء، ب: ما قيل: إنَّ النَّبيِّ ﷺ لم يحوِّلُ رداءَه في الاستسقاء يوم الجمعة، ح: (١٠١٨)، ومسلم مطوَّلًا، ك: الكسوف، ب: الدُّعاء في الاستسقاء، ح: (٢٠٧٨).

قولُه: «وجَهدَ العيال»: (بفتح الجيم - أي: مشقَّتهم بسبب ما ذكر)، «منحة الباري» (٣/ ٩٧).

⁽٢) قولُه: «ليتحوَّل»: وقال في «الهداية»: (وما رواهُ كان تفاؤلًا)، قال ابنُ الهمام: (اعترافٌ بروايته، ومنعُ استنانِه؛ لأنَّه فعلٌ لأمرٍ لا يرجعُ إلى معنى العبادة، واللهُ أعلمُ)، ثمَّ قال: (واعلمُ أنَّ كونَ التَّحويل كان تفاؤلًا جاء مصرَّحًا به في «المستدرك» من حديث جابرٍ، وصحَّحَه، قال: وحوَّل رداءَه؛ ليتحوَّل القحطُ، وفي طِوالات الطَّبرانيِّ، من حديث أنسِ: وقلبَ رداءَه؛ لكي ينقلبَ القحطُ إلى الخصب)، قاله في «المرقاة». مؤلِّف

⁽٣) صحَّحَه الحاكمُ (١٢١٦)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٦٤١٨).

⁽٤) النَّسَائِيُّ واللَّفظُ له، ك: الاستسقاء، ب: جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، ح: (١٥٠٩)، وأبو داودَ، جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، ح: (١١٦٥)، والتِّرمذيُّ، أبواب السَّفر، ب: ما جاء في صلاة الاستسقاء، ح: (٥٥٨)، ووقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ).

⁽٥) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستسقاء، ب: رفع الإمام يدَّه في الاستسقاء، ح: (١٠٣١)، ومسلمٌ، ك: صلاة=

٢٢١٩ ـ وَعَنهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ استَسقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَّيهِ إِلَى السَّمَاءِ، رواهُ مسلمٌ (١).

فصلٌ (۲)

٧٢٢٠ عنْ عَبدِاللهِ بنِ زَيدٍ هُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاسِ إِلَى الْمُصَلَّى يَستَسقِي، فَصَلَّى بِعِم رَكَعَتَينِ، جَهَرَ فِيهِما بِالقِراءَةِ واستَقبَلَ القِبلَةَ يَدعُو، وَرَفَعَ يَدَيهِ وَحَوَّلَ رِداءَهُ حِينَ استَقبَلَ القِبلَةَ، مُتَّفَقٌ عليه (٣).

٢٢٢١ ـ عنْ عَبدِاللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ، سَمِعَ عَبّادَ بنَ تَمِيمٍ عنْ عَمّهِ ﷺ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى المُصَلَّى يَستَسقِي واستَقبَلَ القِبلَة، فَصَلَّى رَكعَتين، وَقَلَبَ رِداءَهُ، رواهُ البخاريُّ (٤).

⁼ الاستسقاء، ب: رفع اليدين بالدُّعاء في الاستسقاء، ح: (٢٠٧٦).

⁽١) مسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ب: رفع اليدين بالدُّعاء في الاستسقاء، ح: (٢٠٧٥).

⁽Y) قولُه: «فصلٌ»: (والجوابُ عن هذه الأحاديث الَّتي فيها الصَّلاةُ، أنَّه ﷺ فعلَها مرَّةً وتركها أخرى، وذا لا يدلُّ على السُّنيَّة، وإنَّما يدلُّ على الجواز، فلذا أبو حنيفة لم يقل: إنَّ الصَّلاةَ فيه غيرُ مشروعةٍ، بل يقول: إنَّها ليست بسنَّةٍ)، كذا قال العلّامةُ العينيُّ في «عمدة القارى». مؤلِّف

⁽٣) أخرجَه البخاريُّ، أبواب الاستسقاء، ب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء، ح: (١٠٢٤)، ولفظُه: عن عبّادِ بنِ تميم، عن عمّه، قال: خرجَ النَّبيُّ ﷺ يستسقي، فتوجَّه إلى القبلة يدعو وحوَّلَ رداءَه، ثمَّ صلَّى ركعتين جهرَ فيهما بالقراءة، وبنحوه أخرجَ مسلمٌ سوى: جهر بالقراءة، ك: صلاة الاستسقاء، ح: (٢٠٧٣)، وانظر: «فتح الباري».

⁽٤) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستسقاء، ب: الاستسقاء في المصلَّى، ح: (١٠٢٧)، ومسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ح: (٢٠٧١)، وانظر ما سلف.

⁽٥) قولُه: «وقد أمرَكم»: قال الشَّيخُ ابنُ الهمام: (وذلك الكلامُ [السابق] هو المرادُ بالخطبة كما قالَه بعضُهم، ولعلَّ الإمامَ=

ثُمَّ قالَ: «الحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ، الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ، مالِكِ يَومِ الدِّينِ، لا إِلهَ إِلاَ اللهُ، يَفعَلُ ما يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنتَ اللهُ، لا إِلهَ إِلاَ أَنتَ الغَنِيُّ وَنَحنُ الفُقراءُ، أَنزِلْ عَلَينا الغَيثَ، واجعَلْ ما أَنزَلتَ لَنا قُوَّةً وَبَلاغًا إِلَى حِينِ»، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيهِ، فَلَم يَزَلْ فِي الرَّفعِ حَتَّى بَدا بَياضُ إِبطَيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النّاسِ ظَهرَهُ، وقلَبَ الوَ عَرَّلَ عِينَ الرَّفعِ حَتَّى بَدا بَياضُ إِبطيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النّاسِ ظَهرَهُ، وقلَلَبَ اللهُ سَحابَةً فَرَعَدَتْ حَوَّلَ وِداءَهُ، وَهُو رافعٌ يَدَيهِ، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَى النّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَينِ، فَأَنشَأَ اللهُ سَحابَةً فَرَعَدَتْ وَبُرَقَتْ، ثُمَّ أَمطَرَتْ بِإِذِنِ اللهِ، فَلَم يَأْتِ مَسجِدَهُ حَتَّى سالَتِ السُّيُولُ، فَلَمَا رَأَى سُرعَتَهُم إِلَى الكِنِّ فَجَلَى ثُلُ شَيءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ»، رواهُ ضَحِكَ عَلَى كُلَّ شَيءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبدُاللهِ وَرَسُولُهُ»، رواهُ أبو داودَ، وقال الشَّيخُ ابنُ الهمام(''): (حديثٌ غريبٌ، إسنادُه جيِّدٌ)''.

٢٢٢٣ ـ وَعَنْ عَبِدِاللهِ بِنِ زَيدٍ ﴿ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى المُصَلَّى فاستَسقَى، وَحَوَّلَ رِداءَهُ حِينَ استَقبَلَ القِبلَةَ»، رواهُ أبو داود (٣٠).

٢٢٢٤ ـ وَعَنهُ هِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ: استَسقَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَيهِ خَمِيصَةٌ لَهُ سَوداء، فَأُرادَ

⁼ أحمدَ أعلَّه بهذه الغرابة أو الاضطراب؛ فإنَّ الخطبة فيه مذكورةٌ قبل الصَّلاةِ، وفيما تقدَّم من حديثِ أبي هريرة بعدها وكذا في غيره)، انتهى، وفي «جامع الآثار»: (وما رُوِيَ من الخطبة يُحملُ على الدُّعاء والدِّكر مجازًا). مؤلِّف

⁽١) ليس القولُ لابن همام، بل هو لأبي داودَ ـ رحمَه اللهُ ـ في «سننه».

⁽٢) أبو داود، ك: الصَّلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: رفع اليدين في الاستسقاء، ح: (١١٧٣)، وقال: (وهذا حديثٌ غريبٌ، إسنادُه جيِّدٌ)، وصحَّحَه ابنُ حِبّانَ (٩٩١)، قال النَّوويُّ في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٧٠): (إسنادُه صحيحٌ).

قولُه: «قُحوطَ المطرِ»؛ أي: فقدَه، «جدب دياركم»: أي: قحطَها، «واستئخارَ المطر»؛ أي: تأخُّرَه، «عن إبّان زمانه»: (أي: وقتِه، «إلى الكنَّ»: وهو ما يردُّ به الحرُّ والبردُ من المساكن)، «المرقاة» (٣/ ١١١٢).

⁽٣) أبو داودَ في موضعين، الشَّطر الأوَّل في ك: الصَّلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ب: في أيِّ وقتٍ يحوِّلُ رداءَه إذا استسقى، ح: (١٠١٧)، والبخاريُّ، أبواب الاستسقاء، ب: تحويل الرِّداء في الاستسقاء، ح: (١٠١٧)، ومسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ح: (٢٠٧٠)، والشَّطر الثَّاني أخرجَه أبو داودَ بسندِ آخرَ، ك: الصَّلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ح: (٢٠٧٠)، وانظر: «صحيح البخاريُّ» برقم: (١٠٢٧).

رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسفَلِها فَيَجعَلَهُ أَعلاها، فَلَمّا ثَقُلَت قَلَبَها عَلَى عاتِقِهِ، رواهُ أحمدُ وأبو داودَ(١).

فصلٌ

٧٢٢٥ عن ابنِ عَبّاسٍ ، قالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يعني في الاستسقاء مُتَبَدِّلًا مُتَواضِعًا، مُتَضَرِّعًا، رواهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه (٢).

٢٢٢٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الأَنبِياءِ بِالنَّاسِ يَستَسقِي، فَإِذَا هُوَ بِنَملَةٍ رَافِعَةٍ بَعضَ قَوائِمِها إِلَى السَّماءِ، فَقَالَ: ارجِعُوا فَقَدِ استُجِيبَ لَكُم؛ مِن أَجلِ شَأْنِ هَذِهِ النَّملَةِ، رواهُ الدَّارقطنيُّ (٣).

٢٢٢٧ ـ وَعنْ عائِشَةَ ﴿ قَالَت: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نافِعًا»، رواهُ البخاريُّ (٤).

٢٢٢٨ ـ وَعَنْ أَنْسٍ هُ قَالَ: أَصَابَنا ـ وَنَحَنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَعَ وَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمَالَ اللهِ لِمَ صَنَعَتَ هَذَا؟ قَالَ: ﴿ لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى »، وَوَاهُ مسلمٌ (٥).

⁽١) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ح: (١٦٤)، والنَّسائيُّ مختصَرًا، ك: الاستسقاء، ب: الحال الَّتي يستحَبُّ للإمام أنْ يكونَ عليها إذا خرج، ح: (١٥٠٨)، وهو في «المسند» (١٦٤٦٢) وإسنادُه قويُّ.

⁽٢) أبو داودَ واللَّفظُ له، ك: الصَّلاة، جماع أبواب صلاة الاستسقاء، ح: (١١٦٥)، والنَّسائيُّ، ك: الاستسقاء، ب: جلوس الإمام على المنبر للاستسقاء، ح: (١٥٠٩)، والتّرمذيُّ (٥٥٨)، وقال: (حسنٌ صحيحٌ).

⁽٣) الدَّارقطنيُّ واللَّفظُ له، ك: الاستسقاء، ح: (١٧٩٧)، وصحَّحَه الحاكمُ ووافقه الذَّهبيُّ (١٢١٥).

⁽٤) البخاريُّ، أبواب الاستسقاء، ب: ما يقال إذا مطرت، ح: (١٠٣٧).

⁽٥) مسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ب: الدُّعاء في الاستسقاء، ح: (٢٠٨٣). قولُه: «حديثُ عهدِ بربِّه»: معناه: أنَّ المطرّ رحمةٌ وهي قريبةُ العهد بخلق الله تعالى لها، فيتبرَّكُ بها.



وقولِ اللهِ ﷺ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ [القدر: ١٩]، وقولِه تعالى: ﴿ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقولِه تعالى: ﴿ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّياحَ مُبَشِّرَتِ ﴾ [الذاريات: ٤١]، وقولِه تعالى: ﴿ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّياحَ مُبَشِّرَتِ ﴾ [الدوم: ٤٢].

٢٢٢٩ ـ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نُصِرتُ بِالصَّبا، وَأُهلِكَت عادٌ بِاللَّبُورِ»، مُتَّفَقٌ عليه(١).

۲۲۳۰ ـ وَعنْ عائِشَةَ ﷺ قالَت: ما رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنهُ لَهَواتِهِ، إِنَّما كَانَ يَتَبَسَّمُ، قالَت: وَكَانَ إِذَا رَأَى غَيمًا أَو رِيحًا عُرِفَ فِي وَجهِهِ، مُتَّفَقٌ عليه (٢).

٢٣١ _ وَعَنها ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ خَيرَها، وَخَيرَ ما فِيها، وَشَرِّ ما فِيها، وَشَرِّ ما أُرسِلَتْ بِهِ»، قالَت: وَإِذَا تَخَيرَ ما فُرِها، وَشَرِّ ما فِيها، وَشَرِّ ما أُرسِلَتْ بِهِ»، قالَت: وَإِذَا تَخَيرَ ما فُرِها، وَخَرَجَ وَدَخَلَ، وَأَقبَلَ وَأُدبَرَ، فَإِذَا مَطَرَت، شُرِّيَ عَنهُ، فَعَرَفتُ ذَلِكَ فِي

(١) البخاريُّ واللَّفظُ له، أبواب الاستسقاء، ب: قول النَّبيّ ﷺ «نصرت بالصبا»، ح: (١٠٣٥)، ومسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ب: في ريح الصبا والدبور، ح: (٢٠٨٧).

(قوله: «الصبا»: الريح الشرقية، «الدبور» الغربية)، «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٣٢٨)

(٢) البخاريُّ واللَّفظُ له، ك: تفسير القرآن، ب: قولُه: ﴿ فَلَمَّا رَأَوهُ عَارِضَا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَنِهِم ﴾، ح: (٤٨٢٨)، ومسلمٌ، ك: صلاة الاستسقاء، ب: التعوذ عند رؤية الربح والغيم، ح: (٢٠٨٦).

(قوله: «اللهوات»: جمع لهاة: وهي اللحمة الحمراء المتدلية من الحنك الأعلى)، «كشف المشكل من حديث الصّحيحين» (٤/ ٢٥٤)

وَجهِهِ، قالَت عائِشَةُ: فَسَأَلَتُهُ، فَقالَ: «لَعَلَّهُ، يا عائِشَةُ كَما قالَ قَومُ عادٍ: ﴿ فَلَمَّا رَأَوهُ عَارِضَا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَئِهِمْ وَجهِهِ، قالَت عائِشَةُ: فَسَأَلَتُهُ، وَقَالَ: «لَعَانَ عَارِضٌ مُعَطِّرُناً ﴾ [الأحقاف: ٢]» وفي روايةٍ: وَيَقُولُ، إِذَا رَأَى المَطَرَ: «رَحمَةٌ»، رواهُ مسلمٌ (١).

٢٢٣٢ ـ وَعنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الرِّيحُ مِن رَوحِ اللهِ، تَأْتِي بِاللهِ مِن شَرِّها»، رواهُ الشَّافعيُّ وأبو بِاللهِ مِن شَرِّها»، رواهُ الشَّافعيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه والبيهقيُّ في «الدَّعوات الكبير»(٢).

٢٢٣٣ ـ وَعنِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا لَعنَ الرِّيحَ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقالَ: «لا تَلعنِ الرِّيحَ؛ فَإِنَّها مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعنْ شَيئًا لَيسَ لَهُ بِأَهلٍ؛ رَجَعَتِ اللَّعنَةُ عَلَيهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٣).

٢٣٣٤ وَعَنْ أَبَيِّ بِنِ كَعِبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيتُم مَا تَكَرَهُونَ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنّا نَسَأَلُكَ مِن خَيرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيرِ مَا فِيهَا وَخَيرِ مَا أُمِرَت بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيرِ مَا فِيها وَضَرِّ مَا أُمِرَت بِهِ»، رواهُ التِّرمذيُّ (٤٠).

٧٢٣٠ ـ وَعنِ ابنِ عَبَّاسٍ عُلَّا قَالَ: ما هَبَّتْ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جَثَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رُكَبَتَيهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ

⁽۱) مسلمٌ واللَّفظُ له، ك: صلاة الاستسقاء، ب: التَّعوُّذ عند رؤية الرَّيح والغيم، والفرح بالمطر، ح: (۲۰۸۵، ۲۰۸۵)، والبخاريُّ نحوَه، ك: بدء الخلق، ب: ما جاء في قولِه: ﴿وَهُوَ الَّذِي َ أَرْسَلَ ٱلرَّيْكَ بُشْرًا بَيِّكَ يَدَى رَحْمَتِهِ ﴿)، ح: (٣٢٠٦). قولُه: ﴿إذَا تَخيَّلت السَّماء»: (أي: تهيَّأتْ للمطر)، «مطالع الأنوار» (٢/ ٤٩٠)، «سُرِّي عنه»: (يريد: كُشِفَ عنه ما خامرَه من الوجل)، «أعلام الحديث» (٢/ ٤٧٨).

⁽٢) اللَّفظُ للشّافعيِّ في «المسند بترتيب السِّنديِّ» (٥٠٤)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الأدب، ب: ما يقول إذا هاجت الرِّيح، ح: (٥٠٩٧)، وابنُ ماجه (٣٧٢٧)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٥٠).

⁽٣) التِّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب البرِّ والصِّلة، ب: ما جاء في اللَّعنة، ح: (١٩٧٨)، وأبو داودَ، ك: الأدب، ب: في اللَّعن، ح: (٤٩٠٨)، وقال التَّرمذيُّ: (هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

⁽٤) التّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الفتن، ب: ما جاء في النَّهي عن سبِّ الرَّياح، ح: (٢٢٥٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وهو في «المسند» (٢١١٣٨).

اجعَلْها رَحمَةً، وَلا تَجعَلْها عَذَابًا، اللَّهُمَّ اجعَلْها رِياحًا، وَلا تَجعَلها رِيحًا»، قالَ ابنُ عَبّاسِ هُ : فِي كِتابِ اللهِ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: كِتابِ اللهِ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: ١٤] وقولُه تعالى: ﴿ رُسِلَ الرِّيكَ مُشَرَّرَتِ ﴾ [الروم: ٤٦]، رواهُ الشَّافعيُ والبيهقيُ في «الدَّعوات الكبير»(١).

٢٢٣٦ ـ وَعنْ عائِشَةَ ﴿ قَالَت: كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا أَبِصَرَ نَاشِئًا فِي السَّمَاءِ ـ تَعنِي السَّحَابَ ـ تَرَكَ عَمَلُهُ، واستَقبَلَهُ، قالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ مَا فِيهِ» فَإِنْ كَشَفَهُ اللهُ حَمِدَ اللهَ، وَإِنْ مَطَرَت قالَ: «اللَّهُمَّ سَقيًا نَافِعًا»، رواهُ أبو داودَ، والنَّسَائيُّ، وابنُ ماجه، والشَّافعيُّ، واللَّفظُ له (٢).

٣٢٣٧ ـ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوتَ الرَّعدِ والصَّواعِقِ، قالَ: «اللَّهُمَّ لا تَقتُلنا بِغَضَبِكَ، وَلا تُهلِكُنا بِعَذَابِكَ، وَعافِنا قَبلَ ذَلِكَ»، رواهُ أحمدُ والتَّرمذيُّ (٣).

٢٢٣٨ ـ وَعنْ عَبِدِاللهِ بِنِ الزُّبِيرِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعدَ تَرَكَ الْحَدِيثَ وَقَالَ: سُبحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعدُ بِحَمدِهِ وَالمَلائِكَةُ مِن خِيفَتِهِ. رواهُ مالكُّ(١).

٢٣٩ _ وَعنِ ابنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَفاتِحُ الغَيبِ خَمسٌ: ﴿ إِنَّ ٱللهَ عِندَهُ,عِلْمُ الشَاعَةِ وَيُنَزِّكُ ٱلْغَيْثِ ﴾ [لقمان: ٣٤]»؛ الآيةَ، رواهُ البخاريُّ (٥).

⁽۱) الشّافعيُّ في «المسند بترتيب السَّنديِّ» (٥٠٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٢٤٥٦) وحسَّنَه ابنُ حجرٍ في «هداية الرُّواة» (١/٢).

⁽٢) الشّافعيُّ في «المسند بترتيب السِّنديِّ» (٥٠١)، وأخرجَه أبو داودَ، ك: الأدب، ب: ما يقول إذا هاجتِ الرِّيح، ح: (٥٠٩٩)، وحسَّنه ابنُ حجر في «هداية الرُّواة» (٢/ ١٥٢).

⁽٣) التَّرمذيُّ واللَّفظُ له، أبواب الدَّعوات، ب: ما يقول إذا سمع الرَّعد، ح: (٣٤٥٠)، وهو في «المسند» (٣٢٥٠)، وصحَّحه الحاكمُ ووافقَه الذَّهبيُّ (٧٧٧٢).

⁽٤) مالكٌ في «الموطَّا» واللَّفظُ له، ك: الكلام، ب: القول إذا سمعَ الرَّعد، ح: (٣٦٤١)، والبخاريُّ في «الأدب»، ب: إذا سمع الرَّعد، ح: (٧٢٣)، وصحَّحَ النَّوويُّ إسنادَه في «خلاصة الأحكام» (٢/ ٨٨٨).

⁽٥) البخاريُّ، ك: تفسير القرآن، ب: ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْعَيْبِ لَا يَعْلَمُهَاۤ إِلَّا هُوَّ ﴾، ح: (٤٦٢٧).

• ٢٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيسَتِ السَّنَةُ بِأَن لا تُمطَرُوا، وَلَكِنِ السَّنَةُ أَنْ تُمطَرُوا وَتُمطَرُوا، وَلا تُنبِتُ الأَرضُ شَيئًا»، رواهُ مسلمٌ (١٠).



⁽١) مسلمٌ، ك: الفتن، ب: في سكنى المدينة وعمارتها قبل السَّاعة، ح: (٧٢٩١).



الصفحة	الموضوع
٥	* تقريظُ عبد الرحمن الكوثر
٧	* تَقريظٌ عبدُالله المعروفيُّ
١.	* تَقريظُ سلمان عبد الفتاح أبو غدة
11	* مقدِّمةُ التَّحقيق
۱۳	* تعريفٌ موجَزٌ بصاحب «زُجاجة المصابيح»
١٥	* التَّعريفُ بالكتاب
17	* منهجُ المؤلِّف في الكتاب
19	* حواشي الكتاب
7 £	* طبعاتُه السَّابقةُ والحاجةُ إلى طباعته من جديدٍ
70	* عملُنا في الكتاب
**	* الشكر والتقدير
44	* سندي إلى المؤلف
44	* عن الكتاب «زجاجة المصابيح»
44	* كلمةُ خاتِمة المحدِّثينَ الشَّيخِ أنور شاه الكشميريِّ – رحمه اللهُ –
44	 * كلمةُ الدَّاعيَة الكبيرِ الشَّيخ منظور أحمد النُّعمانيِّ - رحمه الله
44	 * كلمةُ المحقِّق العلاَّمة الشَّيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة - رحمه اللهُ
۳.	* كلمةُ محدِّث الهند الشَّيخ حبيبِ الرَّحمن الأعظميِّ - رحمه اللهُ



الموضوع

* مقدمة المؤلف
* كتاب الإيمانِ
بابُ الكبائرِ وعلاماتِ النَّفاقِ
بابٌ في الوسوسة
بابُ الإيمانِ بالقدَرِ
بابُ إثباتِ عذابِ القبرِ
بابُ الاعتصامِ بالكتابِ والسُّنَّةِ
* كتابُ العلمِ
* كتابُ الطَّهاَرةِ
بابُ فضائلِ الوضوءِ
بابُ ما يُوجِّبُ الوُّضوءَ
بابُ آدابِ الخلاءِ
بابُ السِّوَاك
بابُ فرائضِ الوضوءِ وسننِهِ وآدابِهِ
بابُ الغُسلِ
بابُ مخالطَةِ الجنبِ وما يباحُ له
بابُ أحكامِ المياهِ
بابُ تطهيرِ النَّجاساتِ
بابُ المسعِ على الخفَّينِ
باكُ التَّيْشُم



الصفحة	الموضوع
79.	بابُ الغُسلِ المسنونِ
797	بائ الحيضِ
4.8	بابُ المستحاضةِ
4.4	* كتابُ الصَّلاةِ
414	بابُ المواقيتِ
417	بابُ تأخيرِ الصَّلواتِ وتعجيلِها
417	بابُ فضائلِ الصَّلاةِ
404	بابُ الأذانِ ً
414	بابُ فضلِ الأذانِ وأفضليَّةِ الإمامةِ وإجابةِ المؤذِّنِ
۳۷۸	بابٌ
۳۸۲	بابُ المساجدِ ومواضعِ الصَّلاةِ
٤٠٠	بابُ السَّترِ
٤٠٩	بابُ السُّترَةِ
110	بابُ صفةِ الصَّلاةِ
541	بابُ ما يقرأُ بعدَ التَّكبير
£ £ Y	بابُ القراءةِ في الصَّلاةِ
٤٧٦	بابُ الرُّكوعِ
£AY	بابُ السُّجوَدِ وفضلِهِ
٤٨٩	بابُ التَّشَهُّلِ
141	بابُ الصَّلاة على النَّبِيِّ ﷺ وفضلِها
• • •	بابُ الدُّعاء في التَّشَهُّد
0 • 0	بابُ الذِّكرِ بعدَ الصَّلاةِ
٥١٣	بابُ ما لا يجوزُ من العمل في الصَّلاة وما يُباحُ منه

الصفحة	الموضوع
۲۲٥	بابُ السَّهْوِ
۲۳٥	بابُ سجودِ القرآنِ
٥٣٧	بابُ أوقاتِ النَّهْيِ
0 24	بابُ الجماعةِ وفضلِها
004	بابُ تسويةِ الصَّفِّ
700	بابُ الموقفِ
977	بابُ الإمامةِ
٥٦٧	بابُ ما على الإمام
۱۷٥	بابُ ما على المأمومِ مِن المتابعةِ وحكمِ المسبوقِ
770	بابُ مَن صلَّى صلاةً مَرَّتَين
۰۸۰	بابُ السُّننِ وفضائلِها
04.	بابُ صلاةِ اللَّيلِ
099	بابُ ما يقولُ إذاً قامَ منَ اللَّيلِ
7.7	بابُ التَّحريضِ على قيامِ اللَّيلِ
۸۰۲	بابُ القصدِ في العملِ
717	بابُ الوترِ
777	بابُ القنوتِ
141	بابُ قيامِ شهرِ رمضانً
141	فصلٌ
744	فصلٌ
747	فصلٌ
۸۳۶	فصلٌ
78.	بابُ صلاةِ الضُّحي



الصفحة	الموضوع
755	بابُ التَّطُوُّعِ
720	صلاةُ التَّسبيَحِصلاةُ التَّسبيَحِ
727	بابُ صلاةِ السَّفرِ
709	بابُ الجمعةِ
778	بابُ وجوبِها
779	بابُ التَّنظيَفِ والتَّبكيرِ
770	بابُ الخطبةِ والصَّلاةِ
7.75	بابُ صلاةِ الخوفِ
۲۸۶	بابُ صلاةِ العيدينِ
747	بابُ في الأضحيةِ
٧١٠	بابُ العتيرةِ
٧١١	بابُ صلاةِ الخسوفِ
V14	بابٌ في سجودِ الشُّكرِ
VY 1	بابُ الاستسقاءِ
VY 1	
٧٢٥	فصلّ
VYV	فصلٌ
٧٢٨	عس بابٌ في الرَّياح
V#Y	بب ي بريح فهرس الموضوعات
* 1 1	قهرش الموطوعات